

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقريب

من العلامة المحقق الفقيه المحدث الشيخ عبد الفتاح أبي غدة الحلبي حفظه الله تعالى

الحمد لله وكفى . وسلام على عباده الذين اصطفى ، وفي طليعتهم سيدنا محمد المصطفى ، وبعد ، فإن خير ما بين به كلام ربنا الكريم ، وفسر به نظم القرآن العظيم ، هو حديث سيدنا رسول الله الصادق الأمين ، صلوات الله وسلامه عليه ، ورضوانه عن صحابته الأكرمين ، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين .

وإن خدمة كلام سيدنا رسول الله ﷺ ، لمن خدمة القرآن الكريم ذاته ، الذي هو مصدر الشريعة الغراء ، والعزة القعساء ، وسعادة الدارين لمن أراد الاهتداء . وقد قيض الله الكريم لخدمة السنة وعلومها من أول يوم : رجالاً أفذاذاً ، وفحولاً أفواجاً ، قاموا بحفظها وضبطها ، وحملها وروايتها ، وشرحها ودرايتها ، ونقلها بأقصى الضبط والدقة عن سيد الأنبياء ، إلى المؤمنين الأصفياء ، حتى كانت ميسرة محفوظة ، ومفسرة محظوظة ، لم يعهد للعلماء عناية يعلم كعنايتهم بها .

وإن من أهم ما اعتنى بها علماء السنة المطهرة : صحيحى البخارى ومسلم رضى الله عنهما ، وأجزل الأجر لهما ، ولقد حظى كتاب البخارى بالنصيب الأوفر ، والقسط الأزخر ، وهو بذلك قبين وخليق ، وجدير وحقيق .

أما كتاب مسلم فكانت العناية به دون العناية بكتاب البخارى ، وهو من حيث الصيغة الحديثية في سياقة أحاديثه ، أعذب مورداً وأروى مشرباً . وقد خدمه بالشرح والعناية علماء كبار ، وفحول أبرار ، كان من آخرهم محقق العصر ، ومجمع الفضائل الغر الزهر ، مولانا الإمام الهام شبير أحمد العثماني رحمه الله تعالى . فكان كتابه الذى شرح به " صحيح مسلم "

كما سماه : « فتح الملهم بشرح صحيح مسلم » ، وانتهى به شرحاً إلى كتاب الرضاع ، ثم
اخترمته المنية قبل بلوغ الأمانة .

فكان من الحق على عارفيه ، والناهلين من موارد علمه وخالفه . أن ينهضوا لإتمام
جميله وإكمال صنيعه ، فاستنهض شيخنا العلامة الأكبر والمفتي الأعظم مولانا محمد شفيع
رحمه الله تعالى : همة نجله الذكي . والعلامة اللوذعي ، المحدث النجيب ، والفقيه الأديب الأريب ،
محمد تقي العثماني ، لإتمام « فتح الملهم » ، عرفاناً منه رحمه الله تعالى بمقام الشيخ الشارح
وحقه ، وأداءً منه لهذا الحق على يد نجله البارع المفيد .

فكتب حفظه الله تعالى من حيث انتهى العلامة شبير أحمد العثماني ، محتذياً مسلكه في
التحقيق والإيفاء ، وباذلاً جهده في أن يكون الإكمال بموضع اللبنة من ذلك البناء ، وسيقع
عمله بإذن الله وعونه موقع الكمال ، ويشكره المستفيدون بما أسدى لهم من الإفادات
والتحقيقات النادرة المثال ، أتم الله عليه النعمة لإتمام ما به شرع ، وتقبل منه ما أجاده
ونفع ، والله يعينه ويتولاه ، ويكرمني بصالح دعواته ، وهو الذي يتولى الصالحين .

وكتبه الفقير إليه تعالى

عبد الفتاح أبو غدة

في كراتشي بدار العلوم

ظهر يوم الأربعاء ٩ ربيع الأول سنة ١٤٠٢ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد النبي الرسول الأمين ، وعلى آله وأصحابه أجمعين ، وعلى كل من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد :

فإن كتاب "فتح الملهم" من أجل مؤلفات مولانا العلامة المحقق الداعية الكبير الشيخ شبير أحمد العثماني ، لا يجمله أحد من له علاقة بالعلوم الإسلامية ، وخاصة العلوم الحديثة منها . قد شرح فيه رحمه الله تعالى الجامع الصحيح للإمام مسلم بن الحجاج القشيري رحمه الله تعالى شرحاً حافلاً جمع فيه أبحاثاً نادرة ، وفوائد مبتكرة ، وتكلم على كل حديث بما يشرح معانيه ، ويبين دقائقه ، ويوضح أقوال علماء الأمة فيه ، ويرجع ما رجع فيها عنده ، ثم يأتي في أكثر المواضع برأى وجهه من عنده ، أو من عند مشايخه وأساتذته .

ولا أريد أن أطيل في وصف هذا الشرح ، فإنه غني عن وصف مثلي إياه ، ولكن الذي يؤسف طلاب هذا العلم أن شيخنا رحمه الله لم يتفق له إتمام هذا الكتاب ، وكان قد شرع في تأليفه في الهند ، قبل أن تبرز باكستان على خريطة العالم في صورة دولة إسلامية مستقلة . حتى ظهرت في الهند حركة قوية لإقامة هذه الدولة الإسلامية الحرة ، فلم يستطع شيخنا رحمه الله أن يبقى منعزلاً عنها ، واشتغل فيها ليل نهار ، ولم يجد بعد ذلك فرصة للعود إلى إتمام هذا الشرح العظيم .

وكان والدي العلامة الفقيه المحقق الشيخ المفتي محمد شفيع رحمه الله تعالى مؤسس دار العلوم بكراتشي ، من أكثر الناس شغفا بهذا الشرح ، وأشوقهم إلى إكماله وتتميمه ، فكم كان يتمنى أن يجد وقتاً يسد فيه هذا الفراغ ، ولكنه كان مزدحم بالأشغال ، ومتوالى الأسفار ،

فلم يستطع ذلك إلى آخر حياته، فالتمس ذلك من غير واحد من علماء عصره ، ولكن لم يتفق ذلك لأحد منهم ، فأمرني رحمه الله تعالى في آخر سنة من أيام حياته أن أشرع بعون الله تعالى في تأليف بقية الشرح تحت إشرافه وإرشاده .

وكنت ، لقصور باعى وقلة بضاعى ، أجد نفسى قاصرا عن تحمل هذا العبأ الثقيل ، وافتحام هذا البحر الزاخر ، ولكن شجعنى حضرة الوالد رحمه الله على ذلك بأنه سوف يرى كل ما أكتب ، ويرشدنى فيه بآراءه ، وأفكاره ، وعلومه ، وتجاربه العلمية .

فاستخرت الله سبحانه وتعالى ، وشرعت بتوقيفه فى شرح كتاب الرضاع ، وكنت كل يوم أعرض على حضرة الوالد - رحمه الله - كل ما كتبتة فى ذلك اليوم ، فيسمع منى كل حرف منه بكل عناية وإصغاء ، ويشيرنى فى مواضع منه بالإصلاح والتعديل ، ويزيدنى فى مواضع فوائد علمية ، وأبحاثا نادرة ، ويدلنى مرارا على أساليب أتخذها فى التأليف ، ليسهل على الطالب منال معانى الكتاب . فوالله كانت تلك الساعات من أحلى أيام حياتى ، أعيشها فى ظلال وارفة من حنان والد مشفق كريم ، وعطف أستاذ رءوف ، وأدعية شيخ مرشد كامل ، أفضى نهارى فى جوعبى من نفحات الكتب العلمية ، أجتنى ثمرات العلم من هنا وهناك ، وأمسى ليلى فى كنف حضرة الوالد رحمه الله ، يغمرنى بأنظاره المليئة حبا وحنانا ، ويفيض علىّ من معارفه الفواحة ، ويمدنى بأدعيته التى لا أحمل متاعاً أغلى منها ولا أحلى .

ولكن كل نعيم فى هذه الدنيا زائل ، وفوجئت بعد بضعة أشهر بوفاة حضرة الوالد رحمه الله تعالى ، وكانت أعظم كارثة فى حياتى ، وصرت بعدها كأتى فى صحراء مقفرة ، لا ظل فيها ولا ماء ، وبقيت مدة فى حيرة واضطراب ، لا يمكننى فراق حضرة الوالد من الرجوع إلى تأليف هذا الشرح ، الذى ما كنت شرعت فيه إلا اعتمادا على إرشاده . وكـم وجدت نفسى يـجبـن عن إكمال هذا العمل بعد وفاته رحمه الله .

ثم لما تراجعت الأنفاس ، وترادّ الفكر والرأى ، آثرت أن لا أدع عملاً فوض إلى حضرة الوالد ، فعزمت بتوفيق الله سبحانه على أن أستمـر فى تأليف هذا الشرح مهما صعب علىّ أو ثقل ، فرجعت إليه بعد بضعة أشهر ، فوقفتى الله سبحانه وتعالى لإدامة هذا العمل حتى الوقت الراهن .

وقد اعترت فيما بين ذلك فترات طويلة لا زدحام أشغالى ، وتتابع أسفارى ، حتى شعرت فى بعض الأحيان كأتى لا أستطيع أن أعود إليه أبداً ، ولكن الله سبحانه وتعالى

أكرم مما نتصور ، وقد من على بأن جعل تأليف هذا الكتاب من أعز أمنيّاتي ، وأحب أشغالي ، لا أرتاح لشيء ما أرتاح له ، ولا أسكن في حال ما أسكن وأنا جالس في غمار الكتب أكتب هذه الصفحات .

فالحمد ، كل الحمد ، لله سبحانه . الذي وفقني لإكمال مجلد واحد من هذا الكتاب ، ولا تزال بين يدي عقبات وشعاب ، وكما أنظر إلى جسامة العمل الذي لا يزال باقياً ، ربما أقشعر لها ، ولكن الذي يطمئنني : أن ما تم على هاتين اليدين العاجزتين ، لم يكن بقوتي ، ولا بعلمي ، ولا بعلمي ، وإنما كان بمحض فضل من الله سبحانه ، وإنه القادر الصمد الذي ربما يوفق ذرةً من التراب لما يعجز عنه الجبال ، فأرجو الله سبحانه أن يوفقني لإكمال باقي الأبواب ، كما وفقني لإكمال هذا المجلد إن شاء الله تعالى ، وقد كمل أيضاً بتوفيق الله سبحانه ما يقرب من ربع المجلد بعد هذا الجزء ، وأرجو أن لا يتأخر المجلد الثاني من هذه التكملة كثيراً بعد ما يبرز المجلد الأول منها للطالين .

منهجي في تأليف التكملة

وأما أسلوب هذه التكملة، فقد أشارني غير واحد من الأحباب على أن أتبع فيه أسلوب شيخنا العلامة شبير أحمد العثماني رحمه الله تعالى في حصته من الشرح ، ولكنني لم ألزم ذلك لوجوه :

الأول : أن الثرى لا يطمع أن يبلغ الثريا، والظالع لا يدرك شأو الضليع ، ولا سبيل لمثل أن يحوز تلك العلوم والمواهب التي اختار بها الله مؤلف "فتح الملهم" ، ولعمري ! إنه طلاع غايات ، وصاحب آيات ، فما كان لمثل أن يقوم مقامه ، أو يسد مسده .

والثاني : أن التكلف في اتباع أسلوب مؤلف آخر ربما يخرج الكتاب عن سيره الطبيعي، ويجعله بالمحاكاة أشبه منه بالاتباع ، وإن مثل هذا التكلف المصنوع لا يليق بشرح حديث .

والثالث : أن معظم ما ألفه شيخنا رحمه الله تعالى في المجلدات الثلاثة الأولى ، يتعلق بالعقائد والعبادات ، وأما الأبواب التي شرعت في شرحها : جلها من المعاملات والأخلاق، والسير ، وغيرها ، ولكل من الأبواب مقتضيات خاصة ، ولا يمكن أن يتبع في جميعها أسلوب واحد .

فن هذه الوجوه لم ألزم توحيد الأسلوب من كل ناحية، ولكنني اجتهدت أن لا يكون بين الحصتين من الكتاب بون بائن ، والتزمت في هذه التكملة بأمور :

١ - قد وضعت الأرقام على كل رواية ، ليسهل الإحالة عليها .

٢- التزمت بتخريج كل حديث ، تحت أول طريق من ذلك الحديث ، وقد وقع هذا الالتزام في تخريج الحديث من الصحاح الستة مستوعبا ، ومن غيرها أيضا في بعض الأحيان ، وآثرت الإحالة على أبواب كل كتاب ، دون الإحالة على الصفحات ، لأنها تتغير بتغير الطباعة دائما .

واعتمدت في تخريجي هذا على تحفة الأشراف ، للمزى ، وجامع الأصول لابن أثير ، وحاشيته لعبد القادر ارناؤط ، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى . والجامع الصغير للسيوطى ، والفتح الكبير للبيهانى ، و ذخائر المواريث للنابلسى ، وغيرها من الكتب ، وقد راجعت في معظم المواضع أصل الكتاب الذى أحيل عليه ، ولكن لم ألتزم ذلك في بعض المواضع عند ثقتى بصحة الإحالة ، وهناك أحاديث لم أفر بتخريجها في المصادر المذكورة ، ففقت بتخريجها بنفسى .

٣- التزمت في أكبر المواضع بضبط أسماء الرجال والأماكن ، من المصادر الموثوق بها عند العلماء المحققين ، كالتلخيص للفرجى ، والتقريب للحافظ ، والمغنى للججرانى ، والأنساب للسمعانى ، ولم أبال في كثير من المواضع بإعادة الضبط عند تكرار الأسماء في الحديث ، إلا فيما عرف ضبطه بما يستغنى عن بيان .

٤- ذكرت تراجم الرجال الموجزة في كثير من المواضع ، وسيجد القارئ الكريم في آخر الكتاب إن شاء الله ، فهرساً جامعاً للأعلام المترجم لهم في الكتاب .

٥- قد أتيت في بداية كل كتاب بمقالة تحدث عن أصول ذلك الكتاب ، وتاريخه وأساره ، مقارنة في أكثر الأوقات بالديانات والنظريات الأخرى .

٦- اجتهدت في شرح كل حديث أن آتى بزيادات توضح معنى الحديث ، أو تفصل قصته ، من الطرق التى لم يخرجها الإمام مسلم رحمه الله وأخرجها غيره .

٧- اجتهدت في كل مسئلة فقهية أن آتى بمذاهب الفقهاء من كتبها المعتمدة ، وأشرح كل مذهب بتفصيل يوضح مراده ، فكثيراً ما يقع الخطأ في فهم مراد هذه المذاهب لإيجاز محل في البيان ، فأثرت التفصيل والإيضاح ، ليكون القارئ فيها على بصيرة .

٨- ذكرت دلائل كل فقيه من الكتاب والسنة ، وتكلمت عليها مثناً وإسناداً ، بضبط يسهل تناوله للطالين ، ثم أتيت بالدلائل للمذهب الراجح سالكاً مسلك الإنصاف ، محتنباً عن التكلف والتعسف في الانتصار للمذهب مخصوص .

ولا شك أنى حنفى فى المذهب الفقهى ، وأتيت بدلائل هذا المذهب بكل بصيرة ، والحمد لله ، ولكنى لا أنسى كلمةً لحضرة والدى رحمه الله ، قد نفعنى الله بها كثيراً ، فإنه قال مرة ، وهو مخاطب جماعة من الطلاب : « لا بأس بأن تكونوا حنفيةً فى مذهبكم الفقهى ، ولكن إياكم وأن تتكلفوا يجعل الحديث النبوى حنفياً » .

وكانت هذه الكلمة النافعة رائدى فى مباحث أحاديث الأحكام من هذا الكتاب .

٩- لقد حدثت فى عصرنا الحاضر مسائل وأبحاث لا يوجد لها ذكر فى كتب المتقدمين، فإنها مسائل جديدة لم تكن متصورة قبل هذا العصر، فالتمت بأن آتى بها وبأحكامها الشرعية فى مواقعها المناسبة ، إما بتصريح من فقهاء عصرنا ، أو باستنباط من الكتاب والسنة ، وكلام الفقهاء المتقدمين ، مثل أحكام بيع الحقوق ، والأوراق النقدية ، ومبادلة العملات بالعملات ، وغيرها .

١٠- لقد أثرت فى عصرنا الحاضر أبحاث كانت مفروغة عنها عند المتقدمين، ولكنها أثرت اليوم بدلائل جديدة من قبل بعض المستغربين ، مثل مشكلة الاسترقاق فى الإسلام ، ومشكلة إباحة الطلاق ، ومشكلة الملكية الشخصية ، ومشكلة ربا البنوك ، وأمثالها فالتزمت ببيان هذه المسائل ، وتحقيق الحق فى ذلك ، وتفنيد ما يثار حوله من شبه ، وقطع منشأ الشبهات فيها ، وسيجد القارئ الكريم فى أمثال هذه المباحث ما يطمئن إليه القلب وينشرح به الصدر إن شاء الله تعالى .

هذا ، وكل ذلك مع اعترافى بقصور علمى ، وقلة بضاعتى ، ومع شعورى بأن مقام شرح الحديث مقام خطير ، وإنى أعوز تلك الصفات التى يقتضيتها هذا المقام الخطير ، وما كنت لأجتري عليه أبداً ، إن لم يكن حضرة الوالد رحمه الله أمرنى بذلك ، والحق أنى نصبت نفسى فى هذا الكتاب كطالب علم ، لا كعالم ، فاجتنت ثمرات العلم من الكتب الموثوق بها ، ورتبتها فى صورة هذا الكتاب ، لتفيد غيرى كما أفادتني ، فلا يبعد أن تكون فى عملى هذا أخطاء وزلات ، ولا عصمة إلا لله ولرسله . وأكون ممتناً لكل من اطلع فيه على خطأ ، فنبهنى على ذلك ، فإن الدين النصيح لكل مسلم ، وإن الله فى عون العبد ما كان العبد فى عون أخيه .

وأكون مقصراً فى واجبى لو أغفلت فى ختام هذه الكلمات ذكر شقيقى الأكبر ، العالم المحقق الفاضل، مولانا الشيخ المفتى محمد رفيع العثمانى، مدير دار العلوم بكراتشى، حفظه الله تعالى فى حافية تامة ، ورفاهية سابعة، فإنه أكرمنى طوال هذا العمل بإرشاداته المشكورة ، وطالع

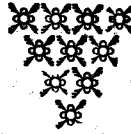
معظم مسودة الكتاب بعين العناية مطالعة دقيقة ، وأمدنى فى مواضع بمشورته الغالية ، وفوق كل ذلك ، إنه تحمل عبأ الأعمال الإدارية الصعبة لدار العلوم بنفسه ، بما جعلنى أفرغ لهذا التأليف ، وأمثاله من الأعمال العلمية ، فجزاه الله تعالى خيرا ، وأجزل أجرا .

وأرجو القارئ الكريم أن لا ينسأنى فى أدعيته الصالحة لأن يوفقنى الله لإتمام هذا العمل بسلامة واستقامة ، ويعصمنى عن الزلل والضلال ، إنه سميع قريب مجيب الدعوات ، وإنه على كل شئ قدير ، والله الحمد أولا وآخرا .

محمد تقى العثماني

خادم الطلبة بدار العلوم كراتشى - ١٤

١٤٠٤ / ٧ / ٧ هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الرضاع

كتاب الرضاع

وجه مناسبة هذا الكتاب بالنكاح أن المقصود منه الولد ، وهو لا يعيش غالباً في ابتداء نشأته إلا بالرضاع ، قاله ابن الهمام في الفتح ، وقال حضرة والدي فضيلة مولانا الشيخ المفتي محمد شفيع حفظه الله تعالى : الأظهر في وجه مناسبته بالنكاح أن أكبر أحكام الرضاع هو حرمة الزواج ، فكان هذا الباب في الحقيقة جزءاً من باب المحرمات ، كما أدرجه فيه كثير من المؤلفين ، غير أن هذا النوع من المحرمات لما كانت فيه تفاصيل كثيرة ، أفردوا لذكرها كتاباً مستقلاً ، وألحقوه في آخر النكاح .

ونريد قبل الشروع في شرح أحاديث هذا الكتاب أن نأتي بمباحث مفيدة تزيد البصيرة في الموضوع ، والله الموفق .

البحث الأول في معنى الرضاع لغة

فاعلم أن الرضاع والرضاعة ، بفتح الراء وكسرها في كليهما ، مصدر رضع كسمع في لغة تهامة ، وأما أهل نجد فيجعلونه من باب ضرب ، يقال : رضع الصبي ، إذا امتص ثدي المرأة ، فهو راضع ورضيع . ويقال الراضع للثيم أيضاً ، لأنه للومه يرضع إبله أو غنمه ولا يجلبه ، لئلا يسمع صوت حلبه فيطلب منه اللبن ، وجمعه رضع ، ومنه قول سلمة بن الأكوع رضع : " واليوم يوم الرضع " يعني : اليوم يوم هلاك اللثام . هذا ملخص ما في تاج العروس للزبيدي ، ومجمع البحار للفتني .

المبحث الثاني في معناه وحكمه شرعاً

فالرضاع في الشرع : مص الرضيع اللبن من ثدي الأممية في وقت مخصوص ، أي مدة الرضاع ، كذا عرفه ابن الهمام في فتح القدير (٣ - ٢) . وفسره ابن نجيم بقوله : « أي

” وصول اللبن من ثدى المرأة إلى جوف الصغير من فمه أو أنفه في مدة الرضاع “ فشمّل ما إذا حلبت لبنها في قارورة ، فإن الحرمة تثبت بإيجار هذا اللبن صبيها ، وإن لم يوجد المص ، وإنما ذكره لأنه سبب للوصول ، فأطلق السبب وأراد المسبب ، فلا فرق بين المص والصب والسعوط والوجور ، كما في الخانية ، وخرج ” بالآدمية “ الرجل والبهيمة ، وأطلقها فشمّل البكر والثيرب والحية والميئة ، وقيدنا ” بالقلم والأنف “ ليخرج ما إذا وصل بالإقطار في الأذن والإحليل والجائفة والآمة ، وبالحقنة في ظاهر الرواية . كما في الخانية . وخرج ” بالوصول “ لو أدخلت امرأة حلمة ثديها في فم رضيع . ولا يدري أدخل اللبن في حلقه أم لا ؟ لا يحرم النكاح ، لأن في المانع شك ، كذا في الولو الجية « انتهى كلام ابن نجيم في البحر الرائق (٣ - ٢٢١ و ٢٢٢) .

ثم إن أحكام الرضاع إنما تتعلق بتحريم النكاح وتوابعه ، من الحجاب والنظر والخلوة والمسافرة ، فالذين تربطهم وصلة الرضاع يحرم بينهم النكاح ، ويجوز أن ينظر كل واحد منهم إلى الآخر ، ويخلو به ، ويسافر معه (إلا أن يخشى الفتنة) ولكن لا يترتب عليه سائر أحكام النسب من التوارث ، ووجوب الإنفاق ، والعقود بالملك ، ورد الشهادة ، والعقل ، وإسقاط القصاص ، وقد حكى الحافظ في فتح الباري (٩ - ١٢٠) الإجماع على ذلك .

المبحث الثالث في أسرار أحكام الرضاع

قال الشيخ ولي الله الدهلوي رحمه الله تعالى في حجة الله البالغة (٢ - ١٣١) في بيان محرمات النكاح : « ومنها الرضاعة ، فإن التي أرضعت تشبه الأم من حيث إنها سبب اجتماع أمشاج بنيتها وقيام هيكله : غير أن الأم جمعت خلقته في بطنها ، وهذه درت عليه سدرمه في أول نشأته ، فهي أم بعد الأم ، وأولادها إخوة بعد الإخوة ، وقد قاست في حضانتها ما قاست ، وقد ثبت في ذمته من حقوقها ما ثبت ، وقد رأت منه في صغره ما رأت ، فيكون تملكها والوثوب عليها مما تمجّه الفطرة السليمة ، وكمن بهيمة عجاء لا تلتفت إلى أمها أو إلى مرضعتها هذه الفتنة ، فما ظنك بالرجال ؟ وأيضا ، فإن العرب كانوا يسترضعون أولادهم في حى من الأحياء ، فيشب فيهم الوليد ، ويخالطهم كمخالطة المحارم ، ويكون عندهم للرضاعة لحمة كلحمه النسب ، فوجب أن يحمل على النسب ، وهو قوله عليه السلام : ” يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة “ .

« ولما كان الرضاع إنما صار سببا للتحريم لمعنى المشابهة بالأم في كونها سببا لقيام بنية المولود وتركيب هيكله ، وجب أن يعتبر في الإرضاع شيئان : أحدهما القدر الذى يتحقق به

هذا المعنى ، فكان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ، ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله ﷺ وهن مما يقرأ في القرآن (قلت : كما في حديث عائشة ، وسيأتي تحقيقه إن شاء الله في شرح هذا الحديث) . أما التقدير فلأنه لما كان المعنى موجودا في الكثير دون القليل وجب عند التشريع أن يضرب بينهما حد يرجع إليه عند الاشتباه ، وأما التقدير بعشر فلأن العشر أول حد مجاوزة العدد من الآحاد . وقدره في العشرات ، وأول حد يستعمل فيه جمع الكثرة ، ولا يستعمل فيه جمع القلة ، فكان نصابا صالحا لضبط الكثرة المعتد بها المؤثرة في بدن الإنسان .

« أما النسخ بخمس فلإحتياط ، لأن الطفل إذا أرضع خمس رضعات غزيرات يظهر الرونق والنضارة على بدنه ، وإذا أصابه عوز اللبن في هذه الرضعات وكانت الموضع غير ذات در ظهر على بدنه القحول (يعنى يبس الجلد على العظم) والهزال ، وهذه آية أنها سبب التنمية وقيام الهيكل ، وما دون ذلك لا يظهر أثره . »

« وأما على قول من قال : يحرم الكثير والقليل (كما هو مذهب الحنفية) فالسبب تعظيم أمر الرضاع وجعله كالمؤثر بالخاصية ، كسنة الله تعالى في سائر ما لا يدرك مناط حكمه . »

« والثاني : أن يكون الرضاع في أول قيام الهيكل وتشبع صورة الولد ، وإلا فهو غذاء بمنزلة سائر الأغذية الكائنة بعد التشبع وقيام الهيكل ، كالشباب يأكل الخبز ، قال ﷺ : « إن الرضاعة من المجاعة » وقال ﷺ : « لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء في الثدي وكان قبل القطام » انتهى كلام الشيخ ولي الله الدهلوي .

المبحث الرابع في حقوق الرضاعة

ولما كانت المرضعة تشابه الأم في كونها سببا لقيام البنية وتركيب الهيكل ، واعتبرها الشرع أمّا في تحريم النكاح ورفع الحجاب ، فإنها تستحق من الخدمة والإكرام بعض ما تستحقه الأم النسبية ، فقد روى زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار قال : « جاءت حليلة ابنة عبد الله أم النبي ﷺ من الرضاعة إلى النبي ﷺ يوم حنين ، فقام إليها ، وبسط لها رداء ، فجلست عليه » ذكره ابن عبد البر في الاستيعاب (بحاشية الإصابة ٤ - ٢٦٢) وأخرج أبو داود وأبو يعلى وغيرهما من طريق عمارة بن ثوبان عن أبي الطفيل رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان بالجعرانة يقسم لحما ، فأقبلت امرأة بدوية ، فلما دنت من النبي ﷺ بسط لها رداءه ، فجلست عليه . فقلت : من هذه ؟ قالوا : هذه أمه التي أرضعته ، ذكره الحافظ في الإصابة (٤ - ٢٦٦) .

وأخرج عبد الرزاق عن أبي بكر بن أبي سبرة عن إبراهيم بن عبد الله عن عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن بعض أصحاب النبي ﷺ قال : « جاءت أخت رسول الله ﷺ السعدية إليه ، مرجعه من حنين ، فلما رآها رحب بها ، وبسط لها رداءً لأن تجلس عليه ، فأعظمت ذلك ، فعزم عليها ، فجلست ، فذرفت عينا رسول الله ﷺ حتى بلت لحيقته دموعه ، فقال رجل من القوم : أنبكي يا رسول الله ؟ قال : نعم ! لرحمتها وما دخل عليها ، لو كان لأحدكم أحد ذهباً فأعطاه في حق رضاعه ما أدى حقها ، أما حق الذي آخذ منك فلك ، وأما ما للمسلمين فلست بأخذ به إلا أن يطيبوا به نفساً ، قالت : فلم يبق أحد من المسلمين إلا أدى إليها ما أخذ منها » كذا في مصنف عبد الرزاق (٧ - ٤٧٩ رقم ١٣٩٥٧) قال العبد الضعيف : وكانت هذه شياء ، أخت النبي ﷺ من الرضاعة ، وذكروا أنها كانت تحضن رسول الله ﷺ مع أمها ، وقال ابن إسحق عن أبي وجزة السعدي أن الشياء لما انتهت إلى رسول الله ﷺ قالت : يا رسول الله إني لأختك من الرضاعة . قال : وما علامة ذلك ؟ قالت : عضه عضضتها في ظهري وأنا متوركك ، فعرف رسول الله ﷺ العلامة ، فبسط لها رداءه . ثم قال لها : إن أحببت فأقيمى عندي محبة مكرمة ، وإن أحببت أن أمتلك فارجمي إلى قومك ، فقالت : بل تمتعني وتردني إلى قومي ، ففتحها وردّها إلى قومها ، وذكر محمد بن المعلى في كتاب الترقيص أن الشياء كانت ترقص النبي ﷺ وهو صغير :

يا ربنا أبق لنا محمداً حتى أراه يافعا وأمردا
ثم أراه سيدا مسودا واكبت أعاديه معا والحسدا
وأعطه عزاً يدوم أبداً

(كذا في الإصابة للمحافظ ٤ - ٣٣٥ و ٣٣٦ ترجمة الشياء) .

وكانت ثويبة مولاة أبي طهب أول مرضعة أرضعته ﷺ ، واختلف في إسلامها ، وذكرها ابن مندة في الصحابة ، وكان ﷺ يكرمها ، وكانت تدخل عليه بعد أن تزوج خديجة رضي الله عنها ، ويصلها من المدينة ، حتى ماتت بعد فتح خيبر ، وكانت خديجة تكرمها ، كذا في عمدة القاري (٩ - ٣٨٤) باب وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم .

وأخرج الترمذي وأبو داود والنسائي والداري : « عن حجاج بن حجاج الأسلمي عن أبيه أنه قال : يا رسول الله ! ما يذهب غنى مذمة الرضاع ، فقال : غرة عبد أو أمة » وكانت العرب يستحبون أن يرضعوا للظئر بشيء سوى الأجرة عند الفصال ، كما في المرقاة لعلي القاري (٦ - ٢٢٩ باب المحرمات) فكان سؤال الحجاج ﷺ عن هذا الرضخ ، ولذلك ترجم

ابو داود على هذا الحديث بقوله: "باب ما يرضع عند الفصال"، فقصى لها رسول الله ﷺ بغرة عبد أو أمة، وقال الطيبي: « الغرة المملوك، وأصلها البياض في جبهة الفرس، ثم استعير لأكرم كل شيء، كقولهم: غرة القوم سيدهم، ولما كان الإنسان المملوك خير ما يملك سمي غرة، ولما جعلت الظئر نفسها خادمة جوزيت يجنس فعلها » نقله على القارى في المرقاة .

مسئلة في استرضاع الحمقاء

وحكى ابن نجيم في البحر (٣ - ٢٢٢) عن المحيط أنه لا ينبغي للرجل أن يدخل ولده إلى الحمقاء لترضعه، لأن النبي ﷺ نهى عن لبن الحمقاء، وقال: اللبن يعدى، وإنما نهى لأن الدفع إلى الحمقاء يعرض ولده للهلاك بسبب قلة حفظها له وتعهدها، أو لسوء الأدب، فإنها لا تحسن تأديبه، فينشأ الولد سيئ الأدب، وقوله "اللبن يعدى" يحتمل أن الحمقاء لا تحتذى من الأشياء الضارة للولد، فيؤثر في لبنها فيضر بالصبي، وهذا موافق لما تقوله الأطباء، فإنهم يأمرؤن المرضعة بالاحتماء عن أشياء توزث بالصبي علة، ويحتمل أنه إنما نهى عن ذلك حتى إذا اتفق اتفاق لا يضاف إلى العدوى . انتهى

قال العبد الضعيف: أما حديث النهى عن استرضاع الحمقاء، فقد أخرجه الطبراني في الصغير (ص - ٢٧ مرويات أحمد بن عمرو) عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ « لا تسترضعوا الورهاء » قال يونس بن حبيب: الورهاء الحمقاء، وأخرجه البزار عنها بلفظ: « لا تسترضعوا الحمقاء، فإن اللبن يورث » ذكرهما الهيثمي في مجمع الزوائد (٤ - ٢٦٢) وقال: إسنادهما ضعيف، ولكن في كلام البزار ما يدل على أن ضعفه يتحمل، فإنه قال بعد إخراجها: « لا نعلمه مرفوعا إلا من هذا الوجه وعكرمة لبن الحديث، وقد احتمل حديثه » راجع كشف الأستار عن زوائد البزار ٢ - ١٦٩ رقم ١٤٤٦ . وأخرج الطبراني في الأوسط عن عمر: « أن رسول الله ﷺ نهى عن رضاع الحمقاء » وفيه عباد بن عبد الصمد وهو ضعيف، كما في زوائد الهيثمي .

وروى عن زياد السهمي مرسلا، قال: « نهى رسول الله ﷺ أن تسترضع الحمقاء، فإن اللبن يشبه » أخرجه أبو داود في باب ما جاء في النكاح من المراسيل (ص - ١١) والبيهقي في باب ما ورد في اللبن يشبه من رضاع السنن الكبرى (٧ - ٤٦٤) وابن أبي عمر في مسنده، كما في المطالب العالية للحافظ ابن حجر (٢ - ٧٩ رقم ١٧٠٨) . وزياد السهمي هو مولى عمرو بن العاص، مجهول من الثالثة، كما في التقريب، وقد سماه في المطالب العالية: زياد بن إسماعيل القرشي السهمي المكي، وهو من رجال مسلم صدوق سيئ الحفظ،

غير أنه من السادسة كما في التقريب ، وهم الذين لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة . نعم !
أخرج البيهقي في هذا المعنى عدة آثار عن عمر وابن عمر وعمر بن عبد العزيز (راجع السنن
الكبرى ٧ - ٢) .

ويروى في هذا الباب حديث آخر ، وهو ما أخرجه القضاعى من حديث صالح بن
عبد الجبار عن ابن جريج عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا : « الرضاع يغير الطباع » قال
السخاوى بعد نقله في المقاصد الحسنة : « هو عند أبي الشيخ عن ابن عمر » وذكره على المتقى
في أقوال الرضاع من كنز العمال (٦ - ١٤١) فعزاه إلى القضاعى ، ورمز له بـ (ابن ماجه ،
غير أنى لم أجده في الرضاع من سننه ، وعلى كل حال ، فالحديث مقبول إن شاء الله ، وقال
السخاوى بعد سرده : « ومن ثم لما دخل الشيخ أبو محمد الجوينى بيته ، ووجد ابنه الإمام
أبا المعالى يرتضع ثدى غير أمه اختطفه منها ، ثم نكس رأسه ومسح بطنه ، وأدخل إصبعه
في فيه ، ولم يزل يفعل ذلك حتى خرج ذاك اللبن ، قائلا : يسهل على موته ، ولا تفسد
طباعه ، شرب لبن غير أمه ، ثم لما كبر الإمام كان إذا حصلت له كربة في المناظرة يقول :
هذه من بقايا تلك الرضعة . وقال العز الدينى : العادة جارية أن من ارتضع امرأة فالغالب
عليه أخلاقها ، من خير وشر » انتهى كلام السخاوى في المقاصد الحسنة (ص - ٢٢٧
٢٢٨ رقم ٥٢٤) .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٤٥٤ - حدثني يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن عمرة ، أن عائشة أخبرتها : أن رسول الله ﷺ كان عندها ، وإنها سمعت صوت رجل يستأذن في بيت حفصة ، قالت عائشة : فقلت : يا رسول الله ! هذا رجل يستأذن في بيتك ، فقال رسول الله ﷺ : أراه فلاناً ، لعم حفصة من الرضاعة ، قالت عائشة : يا رسول الله ! لو كان فلان حياً ، لعمها من الرضاعة ، دخل على ؟ قال رسول الله ﷺ : نعم ! إن الرضاعة تحرم

قوله : " حدثني يحيى بن يحيى " قلت : أخرج هذا الحديث مالك في الموطأ ، والبخارى في الصحيح ، وأحمد في مسنده .

قوله : عن عبد الله بن أبي بكر إلخ : أى ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصارى ، كما في فتح البارى .

قوله : صوت رجل يستأذن في بيت حفصة " إلخ : فإن بيتها كانا ملاصقين وقال الحافظ في الفتح : لم أقف على اسم هذا الرجل .

قوله : " أراه " بضم الهمزة ، يعنى : أظنه .

قوله : " فلانا لعم حفصة " اللام ههنا بمعنى " عن " أى قال ذلك عن عم حفصة ، وفيه حجة الجمهور في تحريم لبن الفحل ، وستأتى المسئلة بتفاصيلها في الحديث الآتى إن شاء الله .

قوله : " قالت عائشة " فيه التفات ، وكان السياق يقتضى أن يقول : قلت .

قوله : " لو كان فلان حياً " قال الحافظ : لم أقف على اسمه أيضاً ، ووهم من فسره بأفلق أخى أبي القعيس . قلت : وسيأتى وجهه في الحديث الآتى .

ما تحرم الولادة .

قوله : " إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة " قد أجمعت الأمة لهذا الحديث على أن ما يحرم من قرابات النسب والصهرية يحرم أمثالها في الرضاع ، فيحرم من الرضاع الأمهات ، والبنات ، والأخوات ، والعلمات ، والحالات ، والأعمام ، والأخوال ، وجميع الأصول والفروع . وقد استثنى منه الفقهاء بعض الصور ، مثل أم أخته من الرضاع وأخت ابنه من الرضاع وغيرهما ، وقد بلغ بها ابن نجيم في البحر إلى إحدى وثمانين صورة ، ولكنه استثناء منقطع لما قال ابن الهمام رحمه الله : « قالت طائفة : هذا الإخراج تخصيص للحديث ، أعني " يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب " بدليل العقل ، والمحققون على أنه ليس تخصيصا ، لأنه أحال ما يحرم بالرضاع على ما يحرم بالنسب ، وما يحرم بالنسب هو ما تعلق به خطاب تحريمه ، وقد تعلق بما عبر عنه بلفظ الأمهات والبنات ، وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم ، وبنات الأخ وبنات الأخت ، فما كان من مسمى هذه الألفاظ متحققا في الرضاع حرم فيه . والمذكورات ليس شيء منها من مسمى تلك ، فكيف تكون مخصصة وهي غير متناولة ؟ ولذا إذا خلا تناول الإسم في النسب جاز النكاح ، كما إذا ثبت النسب من اثنين ، ولكل منهما بنت ، جاز لكل منهما أن يتزوج بنت الآخر ، وإن كانت أخت ولده من النسب ، والاستثناء في عبارة الكتاب على هذا يجب أن يكون منقطعا » انتهى من فتح القدير (٣ - ٩) .

فالحاصل أن الأم النسبية لأخته الرضاعية إنما تحل للرجل إذا لم ترضعه لأنه لانسب بينها ولا رضاع ، ولا يتناولها اسم " الأم " من إحدى الجهتين ، وكذلك الأم الرضاعية لأخته النسبية وغيرها ، فالقول بجعلها ليس تخصيصا للنص ولا استثناء متصلا ، وإنما سماه الفقهاء استثناء من جهة الصورة فحسب ، لما كان يتوهم في الظاهر أنه داخل في عموم الحديث .

مسئلة تحريم حليلة الابن من الرضاع

ثم إن حرمة زوجة الابن من الرضاع وزوجة الأب من الرضاع مما قد اتفق عليه الفقهاء قديما وحديثا ، ولكن اعترض عليه ابن الهمام بما أشكل على كثير من العلماء ، وحاصل ما قاله أن تحريم حلائل الآباء والأبناء إنما هو بالصهر لا بالنسب ، والنبي ﷺ قد قصر تحريم الرضاع على نظيره من النسب ، لا على شقيقه ، وهو الصهر ، فيجب الاقتصاد على مورد النص ، فإثبات تحريم حليلة كل من الأب والابن من الرضاعة قول بلا دليل ، بل الدليل يفيد حلها ، وهو قيد الأصلاب في قوله تعالى : « وحلائل أبناءكم الذين من أصلابكم » وكونه لإخراج حليلة المتبنى لا ينبغي أن يكون لإخراج حليلة الأب والابن من الرضاع لصلاحيته لذلك .

هذا ما استشكله ابن الهمام ، وطالما فتشت عن جوابه في كتب الفقهاء والمحدثين ، فلم أظفر بشيء مقنع ، ورأيت أن العلامة ابن عابدين رحمه الله ذكر هذا الإشكال في رضاع رد المحتار (٣ - ٢١٣) ولم يجب عنه بشيء ، وذكره ابن القيم وقال : " فن ظفر فيها بحجة فليرشد إليها ، وليدل عليها ، فإننا لها متقادون وبها معتمضون " كما في تفسير المنار من النساء (٤ - ٤٨٠) ، والمسئلة خطيرة مما اتفق عليه الأئمة الأربعة ، بل قد ذكر القاضي ثناء الله أنه قد انعقد عليه الإجماع ، كما في التفسير المظهرى (٣ - ٦٢) .

ثم فتح الله تعالى على هذا الإشكال . وسنح لي جواب ، غير أنى لم أكن أثق بنفسى ، حتى أجد من يؤيده من العلماء الأكابر ، فسكت عنه مدة ، حتى وجدت شيخ مشايخنا إمام العصر العلامة محمد أنور شاه الكشميرى رحمه الله تعالى أجاب عن هذا الإشكال بعين ما سنح لي والحمد لله تعالى ، وإليك نصه من أماليه على صحيح البخارى ، حيث يقول :

« وقد وقع ههنا سهو من الشيخ ابن الهمام حيث قال: إن امرأة ابنه من الرضاع حرام على الأب، وعلى قضية الحديث يلزم أن لا تكون حراما، لأن حرمة ابنه من جهة المصاهرة لامن جهة النسب، ودل الحديث على أن المحرمات من الرضاعة هن المحرمات من النسب فقط، وهذه ليست محرمة من جهة النسب ، فينبغى أن تكون حلالا . قلت: وقدسها فيه الشيخ، ومنشؤه أنهم ذكروا الصورة المذكورة في باب المصاهرة، فظن أن الحرمة فيها من قبل الصهر فقط، مع أن النسب أيضا دخيل فيها ، كما تدل عليه إضافة المرأة إلى الابن ، فحرمة زوجة الابن على الأب من جهتين: لأجل الصهر ، ولكونها زوجة لابنه أيضا ، وكذا حرمة زوجة الأب على الإبن ، لكونها امرأة لأبيه أيضا ، ففى إضافة المرأة إلى الإبن والأب إشعار بأن النسب أيضا مراعى فى هاتين الحرمتين ، فانحل الإشكال » انتهى كلام الشيخ الأنور من كتاب الشهادات فى فيض البارى (٣ - ٣٨٥) .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : وهذا الجواب مما ينشرح به القلب ، وحاصله أن المصاهرة إنما تتركب من شيئين : وهما النسب والزواج ، فزوجة الإبن من الرضاع إنما تحرم على أبيه لأن لزوجها نسبا إليه ، فلو لا أن زوجها ابن له لما حرمت عليه ، فهذا يدل على أن النسب مؤثر فى حرمة حليمة الابن فى الجملة ، وقد صرح الحديث أن ما كان النسب مؤثرا فى حرمة يحرّم فى الرضاع ، سواء كان النسب هو المؤثر الوحيد ، أو كان مؤثرا مع غيره ، كما فى الصهر . وإلى هذا المعنى يشير العلامة ابن نجيم فى البحر حيث يقول : « أى حرم بسبب الرضاع ما حرم بسبب النسب قرابة وصهرية . . . لحديث الصحيحين المشهور : " يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب " ومعناه أن الحرمة بسبب الرضاع تعتبر بحرمة

٣٤٥٥ - وحدثنا أبو كريب ، قال نا أبو أسامة ، ح قال وحدثني أبو معمر إسماعيل بن إبراهيم الهذلي ، قال نا علي بن هاشم بن البريد (علي وزن الرشيد) جميعا : عن هشام بن عروة عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة .

٣٤٥٦ - وحدثني إسحق بن منصور ، قال أنا عبد الرزاق ، قال أنا ابن جريج ، قال أخبرني عبد الله بن أبي بكر بهذا الإسناد مثل حديث هشام بن عروة .

٣٤٥٧ - حدثنا يحيى بن يحيى ، قال قرأت على مالك ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير عن عائشة أنها أخبرته أن أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن عليها ، وهو عمها من

النسب ، فشمل حليلة الابن والأب من الرضاع ، لأنها حرام بسبب النسب ، فكذا بسبب الرضاع ، وهو قول أكثر أهل العلم ، كذا في المبسوط « انتهى من البحر الرائق (٣ - ٢٢٢) .

قوله : ” عن عائشة أنها أخبرته “ هذا الحديث أخرجه البخاري في الشهادات ، باب الشهادة على الأنساب إلخ ، وفي النكاح ، باب وأمهانكم اللاتي أرضعنكم ، وأبو داود ، رقم ٢٠٥٥ ، والنسائي ، كلاهما في النكاح ، والترمذي رقم ١١٤٧ في الرضاع .

قوله : ” أن أفلح أخا أبي القعيس “ قد اختلف رواة هذا الحديث في تسمية هذا الرجل . فنجد فيه روايات آتية :-

١ - أكثر الروايات على أنه أفلح أخو أبي القعيس ، وكان أبو القعيس أبا لعائشة من الرضاع وأفلح عمها ، كما في أكثر الروايات عند المصنف ، وهو الذي أخرجه البخاري في صحيحه ، وهو الصحيح المحفوظ ، كما صرح به النووي في شرح مسلم والحافظ في الفتح .

٢ - وقع في بعض الروايات أنه أفلح ابن أبي قعيس كما أخرجه المصنف وابن ماجه (١ - ١٤٠) كلاهما من طريق ابن عينة عن الزهري عن عروة ، وأبو داود (١ - ٢٨١) من طريق سفيان الثوري عن هشام بن عروة ، والدارقطني (٤ - ١٧٧) من طريق سفيان عن الزهري وهشام كليهما عنه ، والبعثي من وجه آخر ، كما ذكره الحافظ في الإصابة من ترجمة أفلح (١ - ٧١) .

٣ - ووقع في بعضها أنه أفلح بن قعيس ، كما أخرجه المصنف من طريق عراك بن مالك عن عروة ، وقال الحافظ في الفتح : « ويحتمل أن يكون اسم أبيه قعيسا ، أو اسم

الرضاعة بعد أن أنزل الحجاب ، قالت : فأبيت أن آذن له ، فلما جاء رسول الله ﷺ أخبرته بالذى صنعت ، فأمرني أن آذن له .

جده ، فنسب إليه ، فتكون كنية أبي القعيس وافقت اسم أبيه أو جده ، ويؤيده ما وقع في الأدب من طريق عقيل عن الزهرى بلفظ " فإن أخابني القعيس " ، وكذا وقع عند النسائي من طريق وهب بن كيسان عن عروة ، اهـ (٩ - ١٢٩) .

٤ - ووقع في بعضها أنه أبو قعيس ، كما أخرجه المصنف من طريق أبي معاوية عن هشام ، وأخرجه أحمد من طريق عباد بن منصور عن القاسم بن محمد كما في الفتح الرباني (١٦ - ١٨٣) وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده (ص - ٢٠٣) من نفس طريق أحمد ، وفي آخره : « قال : وكان أبو قعيس أخو أفلح زوج ظئر عائشة » وكذلك أخرجه الطبراني في الصغير والأوسط عن أبي قعيس نفسه أنه أتى عائشة فأستاذن عليها إلخ . وقال الطبراني في آخره : " لم يروه عن أبي قعيس إلا القاسم ولا عنه إلا عباد ، تفرد به هذبة عن محمد بن بكر " (المعجم الصغير ص - ١٥٤ مروي في الفضل رقم ٧٣٣) ذكره الهيثمي في الزوائد (٤ - ٢٦٢) وقال : " فيه عباد بن منصور ، وهو ثقة وقد ضعف " وأخرجه أيضا سعيد بن منصور كما في الفتح ، وابن خزيمة في صحيحه وابن مندة من طريقه ، ثم من رواية يحيى بن أبي كثير عن عكرمة أن أبا قعيس وائل بن أفلح استأذن على عائشة ، ذكره الحافظ في ترجمة وائل بن أفلح من الإصابة (٣ - ٥٩٢) .

وقال الحافظ : « ووقع في رواية له - أي مسلم - استأذن عليها أبو القعيس ، وهذا وهم من بعض رواته ، وهو أبو معاوية رواية عن هشام : فقد خالفه حماد بن زيد عنه ، وهو أحفظ منه لحديث هشام ، فقال : إن أخا أبي القعيس « انتهى من الإصابة في ترجمة أفلح (١ - ٢١) .

٥ - ووقع في بعض الروايات أنه أبو الجعد ، كما أخرجه المصنف والنسائي (٢ - ٦٨) كلاهما من طريق ابن جريج عن عطاء عن عروة . وقال الحافظ في الفتح : « ولم يخطئ عطاء في قوله : أبو الجعد ، فإنه يحتمل أن يكون حفظ كنية أفلح » .

وحاصل ما قيل في هذا الباب أن الأول والثالث والخامس (أعني : أفلح أخو أبي القعيس ، وأفلح بن قعيس ، وأبو الجعد) يمكن بينهما التطبيق ، وهو أن الرجل اسمه أفلح ، وكنيته أبو الجعد ، وهو ابن لقعيس ، وأخ لأبي قعيس . وأما الروايتان الأخريان ، فوهم فيهما بعض الرواة ، وهذا معنى ما قال القرطبي في المفهم : « هذا - يعني أنه أفلح

أخو أبي القعيس - هو الصحيح ، وما سوى ذلك وهم من بعض الرواة ، ولا يعرف لأبي القعيس ولا لأخيه أفلح ذكر إلا في هذا الحديث « انتهى من عمدة القارى (٩ - ٣٩٠) والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : " جاء يستأذن عليها إلخ " ووقع في رواية هشام عن عروة عند أبي داود :
 « قالت : دخل على أفلح بن أبي القعيس ، فاستترت منه ، قال : تسترين منى وأنا عمك ؟
 قالت : قلت : من أين ؟ قال : أرضعتك امرأة أخى ، قالت : إنما أرضعتنى المرأة
 ولم ترضعنى الرجل ، فدخل على رسول الله ﷺ فحدثته ، فقال : إنه عمك ، فليج عليك »
 فهذا بظاهره يدل على أن أفلح دخل عليها ، ثم جرى بينهما الكلام ، وما أخرجه المصنف
 صريح في أنها لم تأذن له في الدخول . وجمع بينهما الحافظ في الفتح بأنه دخل عليها أولا ،
 فاستترت ، ودار بينهما الكلام ، ثم جاء يستأذن ظنا منه أنها قبلت قوله ، فلم تأذن له حتى
 تستأذن رسول الله ﷺ .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : والأظهر في الجمع أن يقال إن المراد من قولها
 " دخل على " في رواية أبي داود : أنه استأذن في الدخول ، ومن قولها " فاستترت منه "
 أنى لم آذن له في الدخول ، وعليه مشى الشيخ السهاري في بذل الجهود (٣ - ٧) وهذا
 أولى ، لأن الحديث واحد ، والسياق واحد ، والاختلاف إنما نشأ بين هشام وابن شهاب ،
 والله أعلم .

قوله : " وهو عمها من الرضاعة " فيه التفتات ، وكان السياق يقتضى أن يقال :
 " وهو عمى " . ثم ههنا سؤالان :-

الأول : أن هذا الحديث يدل على أن عائشة كان عمها حيا ، حتى دخل عليها ، وقد مر
 في الحديث السابق خلافه ، لأنها قالت : " لو كان فلان حيا إلخ " ، وهذا ظاهر في أنه
 كان ميتا عند ذلك السؤال . وأجيب عن هذا التعارض بأنه كان لها عمان : فوقع السؤال في
 الحديث السابق عن أحدهما وهو ميت ، وجاء هنا الآخر ، وكان حيا .

والسؤال الثانى : أن عائشة رضى الله عنها قد أخبرها رسول الله ﷺ في قصة حفصة
 بتحريم العم من الرضاعة ، وبأنه يجوز له الدخول ، فكيف أبت عائشة في هذا الحديث أن
 تأذن لعمها من الرضاعة ؟ وأجيب عنه بوجوه مختلفة ، أحسنها ما اختاره ابن المرباط
 وأبو الحسن القابسى ، وحاصله أن عمومة الرجلين تحتمل أن تكون من جهتين مختلفتين ، فكان

الأول أخارضا عيا لأبي بكر الصديق، كما أن عم حفصة كان أخارضا عيا لعمر رضى الله عنهم، وكان هذا الثانى أخا نسبيا لأبي قعيس، وكانت امرأة أبى قعيس أرضعت عائشة، فظنت عائشة من قصة حفصة أن الحرمة مقتصرة على الجهة الأولى فحسب، فلم تأذن للثانى بالدخول، حتى أخبرها رسول الله ﷺ مرة ثانية. وراجع الفتح (٩ - ١٢٠) والعمدة (٩ - ٣٨٢).

مسئلة لبن الفحل

قوله " فأمرنى أن آذن له " دل هذا الحديث على تحريم لبن الفحل، ومراده أن التحريم لا يقتصر على المرضعة فحسب، وإنما يتعدى إلى زوجها وأصوله وفروعه وإخوته وأخواته، وأصبحت هذه المسئلة الآن كلمة إجماع بين الأئمة الأربعة وسائر الفقهاء، فذهب جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار كالأوزاعى فى أهل الشام، والثورى وأبى حنيفة وصاحبيه بالكوفة، وابن جريج فى أهل مكة، ومالك فى أهل المدينة، والشافعى وأحمد وأبى ثور وأتباعهم إلى أن لبن الفحل يحرم، وحجتهم هذا الحديث الصحيح، وما مر فى فى قصة حفصة.

وقد كان فى المسئلة بعض الخلاف فى العصور المتقدمة، فقال بعض الصحابة والتابعين وبعض الفقهاء إن الرضاعة من قبل الرجل لا تحرم شيئا، حكى ذلك عن ابن عمر، وابن الزبير، ورافع بن خديج، وزينب بنت أم سلمة، وسعيد بن المسيب، وأبى سلمة، والقاسم ابن محمد، وسالم بن عبد الله، وسليمان بن يسار، وعطاء بن يسار، والشعبى، وإبراهيم النخعى، وأبى قلابه، وإياس بن معاوية، روى ذلك عنهم ابن أبى شيبه وعبد الرزاق وسعيد ابن منصور وابن المنذر، وهو قول ربيعة الرأى، وإبراهيم بن عليه، وابن بنت الشافعى، وداود الظاهرى وأتباعه، كما فى فتح البارى، وأما ما حكى عن عائشة أنها كانت لا تحرم لبن الفحل، فسيأتى تحقيقه إن شاء الله.

وبالجملة فاحتج هؤلاء بأن القرآن إنما ذكر الأمهات والأخوات من الرضاعة، ولم يذكر البنات والعمة كما ذكرهما فى النسب. وأجاب عنه الجمهور بأن عدم ذكر الشئ لا يستلزم عدمه، وقد دلت الأحاديث الصحيحة الصريحة على تعدية التحريم إلى الرجل، فالقرآن ساكت، والأحاديث ناطقة، فلا بد من المصير إليها.

واحتجوا أيضا بأن الحرمة فى حق الرجل لا تثبت بحقيقة فعل الإرضاع، فإنه لو نزل اللبن فى ثندوة الرجل فأرضع به صبيا لا تثبت الحرمة، فلأن لا تثبت فى جانبه بإرضاع زوجته أولى. وأجاب عنه الجمهور أولا بأنه قياس فى مقابلة النص، وثانيا بأن القياس فاسد.

أيضا ، وذلك لأن المعنى الذى تثبت لأجله حرمة الرضاع لا يوجد فى إرضاع الرجل ، فإن ما نزل فى ثنؤوته لا يغذى الصبي ، فلا يحصل به إنبات اللحم ، فهذا نظير وطئ الميتة فى أنه لا يوجب الحرمة . وأما إرضاع زوجة الرجل فهو مما ينبت اللحم وينشز العظم ، وإنما درت على الرضيع بسبب وطئه إياها ، فللرجل نصيب لا يمحذ فى إرضاع زوجته ، فتعدت إليه الحرمة . هذا ملخص ما فى المبسوط للسرخسى (٥ - ١٣٢) .

تحقيق مذهب عائشة فى لبن الفحل

وقد نسب مذهب عدم الحرمة فى لبن الفحل إلى أم المؤمنين عائشة رضی الله عنها أيضا ، وذلك لما أخرجه مالك فى الموطأ عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه : « أن عائشة زوج النبي ﷺ كان يدخل عليها من أرضعته أخواتها أو بنات أخيها ، ولا يدخل عليها من أرضعه نساء إخوتها » ففهم منه كثير من العلماء أنها لا تقول بحرمة لبن الفحل ، وإلا لأذنت أبناء إخوتها من الرضاع فى الدخول ، ولكنه مشكل جدا ، لأنها قد سمعت عن رسول الله ﷺ حكم تحريم لبن الفحل مرتين : مرة فى واقعة حفصة ، وأخرى فى قصة أفلح ، وهى التى روت عن النبي ﷺ : « إن الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة » فكيف تركت هذا الجميع ؟ واختارت مذهب من ليس عنده فى ذلك حديث عن رسول الله ﷺ ؟

ولذلك قال العلامة الباجى فى شرح ما روى من مذهبها فى الموطأ : « والأصح أن هذا وقع فيه بعض الوهم فيما روى من ذلك عنها ، فلم تكن لتخالف ما سمعته من النبي ﷺ ، أو دخل عليها رضی الله عنها تأويل صرفت به ما سمعته من النبي ﷺ عن عمومها ، أو ما شاء الله تعالى من ذلك . ويحتمل أن تريد به أن من أرضعته أخواتها أو بنات أخيها فأى وجه وجد الرضاع منهن ، ومن أى زوج كان ، أثبت حرمة الرضاع فى الدخول وغيره ، وأما نساء إخوتها ، فن أرضعته قبل أن يتزوجهن إخوتها : لم يكن يدخلها عليها ، ولا تثبت به حرمة الرضاع » انتهى من المنتقى للباغى (٤ - ١٥٢ و ١٥٣) .

واختار الشيخ ولى الله الدهلوى طريقا آخر فى حل هذه المشكلة ، فقال : إنما كانت عائشة لا تأذن أبناء إخوتها من الرضاع تشفيا من خاطر عرضها فى ذلك من حيث أن ماء الفحل سبب بعيد جدا ، فكانت تحتجب منهم تورعا ودفعاً للأوهام ، لا لأنها لا تقول بحرمة لبن الفحل شرعا ، وذلك كما أمرت سودة رضی الله عنها أن تحتجب من ابن زمعة حين اعترضت شبهة فى نسبه ، ويستفاد من هذا الأثر أن دخول عم الرضاعة مثلا على المرأة جائز غير لازم . انتهى ملخصا من المسوى مع المصنف (٢ - ١٦) ، قلت : وهو محصل ما قال

ابن عبد البر في تأويل أثر عائشة : " لا حجة في ذلك ، لأن لها أن تأذن لمن شاءت من
عالمها ، وتجب من شاءت " كما في أوجز المسالك (٤ - ٤٦٢) .

وذكر الباجي محملاً ثالثاً لهذا الأثر ، وحاصله أنها كانت ترى أن من رضع من
أخواتها يحرم عليها ، ولو رضع منهن بعد الكبر ، ولذلك روى مالك عنها أنها كانت تأمر
أختها وبنات أخيها أن يرضعن من أحببت أن يدخل عليها من الرجال ، وكان ذلك مذهبها
خاصة ، وأما من رضع من نساء إخوانها فلم تكن ترى تحريره إلا إذا رضع منهن في الصغر ،
ذكره الباجي في باب الرضاعة بعد الكبر ، واستحسنه شيخنا السهاري بوري حفظه الله في أوجز
المسالك .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : وعلى كل حال ، فلا بد من التأويل في أثر عائشة
هذا ، لأنها لم تكن لتخالف ما سمعت عن رسول الله ﷺ مرة بعد مرة ، وما أمرها به ﷺ
بهذه الصراحة وبهذا التأكيد الذي تجده في قصة حفصة وأفلح . ثم قد أخرج مالك نفسه من
طريق هشام بن عروة عن أبيه : « قالت عائشة : يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة »
وأخرجه البخاري عن عروة ، ولفظه : « كانت تقول حرموا من الرضاعة ما تحرمون من
النسب » وهو صريح في أن مذهبها مذهب الجمهور ، فإروى عنها خلاف ذلك واجب
التأويل ، والتأويلات الثلاثة التي ذكرناها عن شراح الموطأ كلها سائغة محتملة ، والتأويل
الأخير هو الراجح ، لأنه مؤيد بما رواه مالك في قصة إرضاع سالم مولى أبي حذيفة :
« فأخذت بذلك عائشة أم المؤمنين فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال ، فكانت
تأمر أختها أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق ، وبنات أخيها أن يرضعن من أحببت أن يدخل
عليها من الرجال ، وأبي سائر أزواج النبي ﷺ أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحد من
الناس » فهذا صريح في أنها كانت ترى رضاع الكبير محرماً في أخواتها وبنات أخيها ،
فقدارن مذهبها هذا بما روى عنها القاسم : « كان يدخل عليها من أرضعته أخواتها وبنات
أخيها ، ولا يدخل عليها من أرضعه نساء إخوانها » فالظاهر أن هذا الأثر أيضاً يتعلق برضاع
الكبير ، ومراده أنها لا تأذن بالدخول لمن رضع من نساء إخوانها في الكبر ، وتأذن لمن رضع
من أخواتها وبنات أخيها ، ولو بعد الكبر . والله سبحانه أعلم .

٣٤٥٨- **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة ، قال نا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، قالت : أتاني عمي من الرضاعة أفلح بن أبي قعيس ، فذكر بمعنى حديث مالك ، وزاد : قلت : إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل ؟ قال : تربت يداك أو يمينك .

٣٤٥٩- **وحدثني** حرملة بن يحيى ، قال أنا ابن وهب ، قال : أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن عروة أن عائشة أخبرته أنه جاء أفلح أخو أبي القعيس يستأذن عليها بعد ما أنزل الحجاب ، وكان أبو القعيس أبا عائشة من الرضاعة ، قالت عائشة : فقلت : والله لا آذن لأفلح حتى أستأذن رسول الله ﷺ ، فإن أبا القعيس ليس هو أرضعني ، ولكن أرضعتني امرأته ، قالت عائشة : فلما دخل رسول الله ﷺ قلت : يا رسول الله ! إن أفلح أخا أبي القعيس جاءني يستأذن علي ، فكرهت أن آذن له حتى أستأذك ، قال : قالت : فقال النبي ﷺ : ائذني له . قال عروة : فبذلك كانت عائشة تقول : حرموا من الرضاعة ما تحرمون من النسب .

٣٤٦٠- **وحدثنا** عبد بن حميد ، قال أنا عبد الرزاق ، قال أنا معمر عن الزهري بهذا الإسناد : جاء أفلح أخو أبي القعيس يستأذن عليها ، بنحو حديثهم ، وفيه : فإنه عمك ، تربت يمينك ، وكان أبو القعيس زوج المرأة التي أرضعت عائشة .

قوله : ” تربت يداك ” أى افتقرت وصارت على التراب ، وهو دعاء في الأصل ، إلا أن العرب تستعملها للإنكار والزجر والتعجب والتعظيم والحث على الشيء ، كما سبق في ” باب وجوب غسل المرأة بخروج المني منها ” وقال الحافظ ابن حجر : إن صدور ذلك من النبي ﷺ في حق مسلم لا يستجاب ، لشرط ذلك على ربه ، وراجع لتحقيقه فتح الباري من باب الأكفاء في الدين (٩ - ١١٦) .

ما في الحديث من آداب وأحكام

ثم إن حديث أفلح هذا قد أرشد إلى عدة آداب وأحكام غير ما ذكر ، ولا بد من التنبيه لها :

١- أرشد الحديث إلى أن من لا يعلم حكم المسئلة أو يشك فيها ، فعليه أن يتوقف عن العمل حتى يسأل العلماء عنه ، كما توقفت عائشة رضى الله عنها في الإذن بالدخول ، حتى استأمرت رسول الله ﷺ .

٢- ودل الحديث أيضا على وجوب احتجاب المرأة من الأجانب ، وأنها لا تأذن في بيت زوجها إلا بإذنه .

٣ - ويؤخذ منه أن الاستيذان مشروع للمحارم أيضا .

٤ - وأرشد الحديث إلى أن المستفتى إذا بادر بالتعليل قبل سماع الفتوى ، أنكر عليه ، لأن عائشة رضي الله عنها قالت وهي مستفتية : " أَرْضَعْنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يَرْضَعْنِي الرَّجُلَ " فأجاب النبي ﷺ بقوله : " تربت يدك " .

تنبيه فيما إذا خالف الصحابي مروي

وقد أورد الحافظ ابن حجر رحمه الله ههنا إلزاما على قاعدة من قواعد الحنفية فقال : « وألزم به (يعني بحديث أفلح) بعضهم من أطلق من الحنفية القائلين إن الصحابي إذا روى عن النبي ﷺ حديثا . وصح عنه ، ثم صح عنه العمل بخلافه ، أن العمل بما رأى ، لا بما روى ، لأن عائشة صح عنها أن لا اعتبار ببلن الفحل ، ذكره مالك في الموطأ ، وسعيد بن منصور في السنن ، وأبو عبيد في كتاب النكاح بإسناد حسن ، وأخذ الجمهور - ومنهم الحنفية - بخلاف ذلك ، وعملوا بروايتها في قصة أجي أبي القعيس ، وحرموه ببلن الفحل ، فكان يلزمهم على قاعدتهم أن يتبعوا عمل عائشة ، ويعرضوا عن روايتها ، ولو كان روى هذا الحكم غير عائشة لكان لهم معذرة ، لكنه لم يروه غيرها ، وهو إلزام قوي » كذا في فتح الباري (٩ - ١٣١) وبمثله اعترض ابن حزم في المحلى (١٠ - ٥) .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : هذا لا يلزم الحنفية ، وذلك لوجوه :-

١ - قد سبق منا تحقيق مذهب عائشة ، وتأويل ما روى عنها في الموطأ ، وأن مذهبها في لبن الفحل مذهب الجمهور ، ومن العجيب أن الحافظ نفسه لا يثق بما نسب إليها في ذلك ، فإنه حيث سرد أسماء من يقول بحلة لبن الفحل ، قال : " ونقله ابن بطلان عن عائشة ، وفيه نظر " (الفتح ٩ - ١٣٠) فياليت شعري ! كيف يشك هنا في مذهبها ، ثم يجزم بعد صفحة بأن مذهبها خلاف ما روت من حديث ؟

٢ - ثم عجيب من مثل الحافظ أن يقول : " لو كان روى هذا الحكم غير عائشة لكان لهم معذرة ، لكنه لم يروه غيرها " فإن حرمة لبن الفحل ثابتة بقوله عليه السلام " يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب " ، وقد رواد ابن عباس رضي الله عنهما أيضا ، كما في طريق قتادة عنه عند البخاري في الشهادات ، وعند مسلم في هذا الباب ، ورواه على أيضا فيما أخرجه الشافعي ، كما في ترتيب مسنده للسندی (٤ - ٢١ رقم ٦١) .

وأما ما نسب إلى الحنفية من أنهم يقولون بالعمل بما رأى الصحابي ، لا بما روى ، فليست هذه القاعدة مطلقة ، وحققتها ابن الهمام في مبحث الرضاع بعد الفصال ، فقال :

٣٤٦١- وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وأبو كريب، قالوا نا ابن نمير، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة قالت: جاء عمي من الرضاعة إستأذن على، فأبيت أن آذن له حتى استأمر رسول الله ﷺ، فلما جاء رسول الله ﷺ قلت: إن عمي من الرضاعة إستأذن على، فأبيت أن آذن له، فقال رسول الله ﷺ: فليج عليك عمك، قلت: إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل؟ قال: إنه عمك فليج عليك.

٣٤٦٢- وحدثني أبو الربيع الزهراني، قال نا حماد - يعني ابن زيد - قال نا هشام بهذا الإسناد: أن أبا أبي قعيس استأذن عليها، فذكر نحوه.

٣٤٦٣- وحدثنا يحيى بن يحيى، قال أنا أبو معاوية عن هشام بهذا الإسناد نحوه، غير أنه قال: استأذن عليها أبو القعيس.

٣٤٦٤- وحدثني الحسن بن علي الحلواني ومحمد بن رافع، قالوا أنا عبد الرزاق، قال أنا ابن جريج عن عطاء، أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة أخبرته، قالت: استأذن على عمي من الرضاعة أبو الجعد، فرددته، - قال لي هشام: إنما هو أبو القعيس - فلما جاء النبي ﷺ أخبرته بذلك، قال: فهلا أذنت له تربت يمينك أو يدك.

فإن قلت: قد عرف من أصلكم أن عمل الراوى بخلاف ما روى يوجب الحكم بنسخ ما روى، فلا يعتبر، ويكون بمنزلة روايته للناسخ... قلنا: المعنى أنه إذا لم يعرف من الحال سوى أنه خالف مرويه حكمنا بأنه اطلع على ناسخه في نفس الأمر ظاهرا، لأن الظاهر أنه لا يخطئ في ظن غير الناسخ ناسخا، لا قطعاً، فلو اتفق في خصوص محل عمله بخلاف مرويه كان لخصوص دليل علمناه، وظهر للمجتهد غلظه في استدلاله بذلك الدليل، لا شك أنه لا يكون مما يحكم فيه بنسخ مرويه، لأن ذلك ما كان إلا لإحسان الظن بنظره، فأما إذا تحققنا في خصوص مادة خلاف ذلك، وجب اعتبار مرويه بالضرورة، دون رأيه، كذا في فتح القدير (٣-٧) وراجع أيضا ما سبق في مقدمة هذا الشرح تحت عنوان "ما يعرف به النسخ" وما سبق في شرح حديث أبي هريرة في مسئلة سور الكلب، وراجع أيضا عمدة القارى (٩-٣٩١) قبيل باب شهادة المرضعة.

قوله "استأذن على" كذا وقع في النسخ الهندية في رواية ابن أبي شيبة وأبي كريب عن ابن نمير عن هشام، ووقع في النسخ المصرية: "يستأذن على" وهو أصح. قوله: "حتى استأمر إلخ" سقطت هذه العبارة في النسخ الهندية إلى قولها "فأبيت أن آذن له" مرة ثانية، وإنها مثبتة في النسخ المصرية.

٣٤٦٥ - وحدثنا قتيبة بن سعيد ، قال ناليث ح قال وثنا محمد بن رمح ، قال أنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب ، عن عراك ، عن عروة ، عن عائشة أنها أخبرته أن عمها من الرضاعة ، يسمى أفلح ، استأذن عليها فحجبته ، فأخبرت رسول الله ﷺ ، فقال لها : لا تحتجبي منه ، فإنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب .

٣٤٦٦ - وحدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري ، قال نا أبي ، نا شعبة ، عن الحكم ، عن عراك بن مالك ، عن عروة عن عائشة ، قالت : استأذن على أفلح بن قعيس ، فأبيت أن آذن له ، فأرسل أنى عمك ، أرضعتك امرأة أخى ، فأبيت أن آذن له ، فجاء رسول الله ﷺ ، فذكرت ذلك له ، فقال : ليدخل عليك ، فإنه عمك .

باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة

٣٤٦٧ - وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، وزهير بن حرب ، ومحمد بن العلاء - واللفظ لأبي بكر - قالوا نا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن سعد بن عبيدة ، عن أبي عبد الرحمن عن علي ، قال : قلت : يا رسول الله ! مالك تنوق في قريش ، وقدعنا ؟ فقال : وعندكم شئ ؟ قلت : نعم ، بنت حمزة ! فقال رسول الله ﷺ : إنها لا تحل لي ، إنها ابنة أخى من الرضاعة .

قوله : " تنوق " أى تختار ، مشتق من النيقة ، بكسر النون ، وهى الخيار من الشئ ، يقال : تنوق تنوقا ، أى بالغ فى اختيار الشئ وانتقائه ، ووقع فى بعض النسخ " تنوق " وهو من التوق والتوقان ، يعنى : تميل وتشتهى ، ووقع عند سعيد بن منصور من طريق سعيد ابن المسيب « قال على : يا رسول الله ! ألا تزوج بنت عمك حمزة ، فإنها من أحسن فتاة فى قريش » حكاه الحافظ فى الفتح ، فقوله " وتنعنا " المراد منه : لاتنكح فينا ، يعنى فى بنى هاشم .

قوله : " وعندكم شئ " يعنى هل عندكم من امرأة تليق بى ؟

قوله : " بنت حمزة " اختلفوا فى تسميتها على سبعة أقوال : أمامة ، وعمارة ، وسلمى ، وعائشة ، وفاطمة ، وأمة الله ، ويعلى ، وحكى المزى فى أسمائها : أم الفضل ، لكن صرح ابن بشكوال بأنها كنية ، كذا فى الفتح . وذكر الحافظ فى باب عمرة القضاء من مغازى الفتح (٧ - ٣٨٨) أن المشهور أن اسمها عمارة . وكانت مع أمها بمكة ، فخرجت مع النبي ﷺ عند العودة من عمرة القضاء ، فاختصم فى حضانتها على وزيد وجعفر ، كما فى صحيح البخارى من حديث البراء بن عازب .

قوله : " إنها ابنة أخى من الرضاعة " وزاد الشافعى من طريق سعيد بن المسيب

٣٤٦٨ - وحدثنا عثمان بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم عن جرير ح قال وثنا ابن نمير قال نا أبي ح قال وثنا محمد بن أبي بكر المقدى ، قال نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان ، كلهم عن الأعمش بهذا الإسناد مثله .

٣٤٦٩ - وحدثنا هدا بن خالد قال نا همام قال نا قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس : أن النبي ﷺ أريد على ابنة حمزة ، فقال : إنها لا تحل لى ، إنها ابنة أخي من الرضاعة ، ويحرم من الرضاعة ما يحرم من الرحم .

عن على « وأن الله حرم من الرضاعة ما حرم من النسب » كما فى ترتيب مسند الشافعى للسندى (٢-٢١ رقم ٦١) . وكأن عليا لم يعلم بأن حمزة عليه السلام رضيع النبي ﷺ ، أو جوز الخصوصية ، أو كان ذلك قبل تقرير الحكم . وكانت ثويبة أَرْضعت رسول الله ﷺ بعد ما أَرْضعت حمزة ووَكان حمزة أَسْن من رسول الله ﷺ بسنتين ، وقيل بأربع ، وثويبة كانت مولاة لأبي لُهب عم رسول الله ﷺ ، فأعتقها حينما بلغه خبر ولادة النبي ﷺ ، واختلف فى إسلامها ، وذكرها ابن مندة فى الصحابة (ملخص من عمدة القارى ٩ - ٣٨٤) .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ودل الحديث على أن من هو أدنى رتبة : له أن يشير من هو أعلى منه على النكاح ، وعلى أنه لا بأس للرجل أن يعرض بنتا من بنات أسرته أو قبيلته على أهل الدين ، كما دل على أنه لا بأس بذكر جمال المرأة فى مشورة النكاح ، وعلى أن للجمال دخلا فى الرغبة فى التزوج بامرأة ، وسيأتى الكلام عليه فى باب استحباب نكاح ذات الدين إن شاء الله .

وهذا الحديث أخرجه أيضا النسائى فى النكاح ، باب تحريم بنت الأخ من الرضاعة .

قوله : " هدا بن خالد " هدا بن بفتح الهاء وتشديد الدال المهملة ، ويقال له : " هدية " بضم الهاء أيضا ، وقوله : " محمد بن يحيى بن مهران القطعى " مهران بكسر الميم اسم جده ، وكنيته أبو حزم ، وذكره الحافظ فى التقريب ، فقال : " محمد بن يحيى بن أبي حزم البصرى ، صدوق من العاشرة ، مات سنة ثلث وخسين " . والقطعى : بضم القاف وفتح الطاء ، منسوب إلى قطيعة ، قبيلة معروفة ، كما فى شرح النووى .

قوله : " عن ابن عباس " هذا الحديث أخرجه أيضا البخارى فى النكاح ، باب وأما نكاح اللاتي أرضعنكم ، وفى الشهادات ، باب الشهادة على الأنساب إلخ ، والنسائى فى النكاح ، باب تحريم بنت الأخ من الرضاع .

٣٤٧٠ - وحده ثنا زهير بن حرب قال نا يحيى - وهو القطان - ح قال وثنا محمد بن يحيى بن مهران القطعي ، قال نا بشر بن عمر جميعا عن شعبة ح قال وثنا أبو بكر ابن أبي شيبة قال نا علي بن مسهر ، عن سعيد بن أبي عروبة كليهما ، عن قتادة بإسناد همام سواء ، غير أن حديث شعبة انتهى عند قوله : " ابنة أخي من الرضاعة " ، وفي حديث سعيد : " وإنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب " وفي رواية بشر بن عمر : " سمعت جابر بن زيد " .

٣٤٧١ - وحده ثنا هارون بن سعيد الأيلي وأحمد بن عيسى ، قالنا نا ابن وهب ، قال : أخبرني مخزومة بن بكير ، عن أبيه - قال : سمعت عبد الله بن مسلم يقول : سمعت محمد بن مسلم يقول : سمعت حميد بن عبد الرحمن يقول : سمعت أم سلمة زوج النبي ﷺ تقول : قيل لرسول الله ﷺ : إن أنت يا رسول الله ! عن ابنة حمزة ؟ أو قيل : ألا تخطب بنت حمزة بن عبد المطلب ؟ قال : إن حمزة أخي من الرضاعة .

٣٤٧٢ - وحده ثنا أبو كريب محمد بن العلاء قال نا أبو أسامة ، قال انا هشام قال أخبرني أبي عن زينب بنت أم سلمة عن أم حبيبة بنت أبي سفيان ، قالت : دخل على رسول الله ﷺ ،

قوله : " سمعت جابر بن زيد " إنما صرح به لأن قتادة من المدلسين ، وقد وقع في رواية غير بشر " قتادة عن جابر " وقد علم أن المدلس لا يحتج بغيره ، فنبه المصنف على ثبوت سماعه في هذا الحديث . وجابر بن زيد هو أبو الشعثاء البصري مشهور بكنيته ، وقد تقدم مرارا .

قوله : " مخزومة بن بكير عن أبيه " في هذا الإسناد ثلث لطائف : إحداهما : أن أربعة من التابعين يروى بعضهم من بعض ، أولهم والد مخزومة ، وهو بكير بن عبد الله بن الأشج ، والثاني عبد الله بن مسلم الزهري ، وهو الأخ الأكبر للزهري المشهور ، والثالث محمد بن مسلم ابن شهاب الزهري المشهور ، والرابع حميد بن عبد الرحمن بن عوف . واللطيفة الثانية : أن الكبير يروى فيه عن الصغير ، لأن عبد الله أكبر من أخيه محمد بن مسلم . والثالثة : أن فيه رواية الأخ عن أخيه ، كذا في شرح النووي .

قوله : " سمعت أم سلمة " هذا الحديث تفرد به مسلم من بين أصحاب الأصول .

قوله : " زينب بنت أم سلمة " هي بنت أبي سلمة ابن عبد الأسد المخزومي ، ربيبة رسول الله ﷺ ، وكان اسمها " برة " ، فسماها النبي ﷺ " زينب " . ولدت بأرض الحبشة ،

فقلت له : هل لك في أختي بنت أبي سفيان؟ فقال: أفعل ما ذا ؟ قلت: ننكحها، قال: أو تحبين ذلك ؟ قلت : لست لك بمخلية وأحب من شركني في الخير أختي ،

وتزوج النبي ﷺ أمها أم سلمة وهي ترضعها ، وقد حفظت عن النبي ﷺ وروت عنه ، وتزوجها عبد الله بن زمعة بن الأسود ، وكانت تعد من الفقيهات ، قال أبو رافع الصائغ : كنت إذا ذكرت امرأة فقيهة بالمدينة ، ذكرت زينب بنت أبي سلمة ، وسماها أبو رافع في رواية أخرى أفعه امرأة في المدينة ، وروينا في القطعيات من طريق عطاء بن خالد عن أمه عن زينب بنت أبي سلمة قالت : كان رسول الله ﷺ إذا دخل يغتسل تقول أمي : أدخل على عليه ، فإذا دخلت نفخ في وجهي من الماء ، ويقول : ارجعي ، قالت : فرأيت زينب وهي عجوز كبيرة ، ما نقص من وجهها شيء . (هذا ملخص ما في الإصابة ٤ - ٣١٠ و ٣١١ وعمدة القارى ٩ - ٣٨٥) .

قوله : " عن أم حبيبة " هذا الحديث أخرجه البخارى في النكاح ، في ثلاثة أبواب ، وفى النفقات ، باب المراضع من المواليات ، وأبو داود ، رقم ٢٠٥٦ ، والنسائي ، كلاهما فى النكاح .

قوله : " بنت أبي سفيان " سيأتى أن اسمها عزة .

قوله " أفعل ما ذا ؟ " قال الحافظ فى الفتح : فيه شاهد على جواز تقديم الفعل على " ما " الاستفهامية ، خلافا لمن أنكره من النحاة .

قوله : " أو تحبين ذلك " هو استفهام تعجب من كونها تطلب أن يتزوج غيرها ، مع ما طبع عليه النساء من الغيرة .

قوله : " لست لك بمخلية " هو اسم فاعل مؤنث من الإخلاء ، ويستعمل لازما ومتعديا ، فالمعنى على الأول : أنى لست بمنفردة معك ولا خالية من ضرة ، وعلى الثانى : أنى لا أستطيع أن أجعلك خاليا عن غيرى من النساء ، وقال ابن الأثير فى النهاية : هو من " أخلى الرجل " إذا وجده خاليا ، فالمراد أنى لم أجدك خاليا من الزوجات . وليس هو من قولهم : " امرأة مخلية " إذا خلّت من الأزواج .

قوله : " أحب من شركنى " هو من باب سمع ، أى : شاركنى فى صحبتك والتمتع ببركانك ، وكذلك وقع " شاركنى " فى طريق الزهرى عند البخارى .

قال : فإنها لا تحل لي ، قلت : فإنني أخبرتك أنك تخطب درة بنت أبي سلمة قال : بنت أم سلمة ؟ قلت : نعم ! قال لو أنها لم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لي ، إنها ابنة أختي من الرضاة ، أرضعتني

قوله : "فإنها لا تحل لي" لأنه جمع بين الأختين، وكان هذا قبل علم أم حبيبة بالحرمة، أو ظنت أن جوازه من خصائص النبي ﷺ ، لأن أكثر حكم نكاحه يخالف أحكام أنكحة الأمة ، كذا في عمدة القارى .

قوله : " فإنني أخبرتك " قال الحافظ في الفتح : « لم أقف على اسم من أخبر بذلك ، ولعله كان من المنافقين ، فإنه قد ظهر أن الخبر لا أصل له ، وهذا مما يستدل به على ضعف المراسيل » . قال العبد الضعيف : لا حجة فيه على ضعف المراسل مطلقا ، فإن من يقبل المراسل إنما يقبله بشروط لا تتأتى ههنا ، وقد مر الكلام عليها مستوفى في مقدمة هذا الشرح ، فراجعته تجد بين المراسيل المقبولة وبين هذا الخبر فرقا عظيما .

قوله : " درة بنت أبي سلمة " هذا هو الصحيح المحفوظ ، وأما ما حكاه القاضى عياض من بعض رواة مسلم أنه ضبطه " ذرة " ، بفتح الذال المعجمة ، فتصحيف لا شك فيه ، قاله النووي . قلت : لعله مأخوذ مما رواه النفيلي عن زهير عند أبي داود ، فقال : " درة أو ذرة ، شك زهير " وظاهر أن الشك من زهير لا يعارض ما جزم به سائر الرواة .

ثم وقع في رواية الحميدى عن سفيان عن هشام " بلغنى أنك تخطب زينب بنت أبي سلمة " . كما أخرجه الحميدى في مسنده (١ - ١٤٧ رقم ٣٠٧) ولكنه خطأ ، ولذلك أخرجه البخارى في باب " وربائبكم اللاتي في حجوركم " من نفس هذا الطريق ، فحذف قوله " زينب بنت أبي سلمة " ورمز في آخر الحديث إلى غلط من سماها زينب ، فقال : " وقال الليث : حدثنا هشام : درة بنت أم سلمة " .

ووقع تسميتها " حنة بنت أبي سلمة " عند أبي موسى في الذيل ، وهو خطأ أيضا ، كما صرح به الحافظ في الفتح .

قوله : " لو أنها لم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لي " الربية بنت الزوجة ، وهى مشتقة من الرب ، وهو الإصلاح ، لأنه يقوم بأمرها ، وأخطأ من جعلها من التربية ، لأن الكلمة مضاعفة غير معتلة ، وكان القياس أن لا تلحقها تاء الثانيث ، لأن الفعل بمعنى المفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ، ولكن الكلمة ألحقت بالأسماء الجامدة ، فجاز لحوق التاء لها ،

وهذا معنى قولهم : " إن التواء للنقل إلى الإسمية " . كذا قال الآلوسی فی روح المعانی (٤ = ٢٥٧) .

مسئلة تحريم الربیبة

ثم دل الحديث على تحريم الربیبة ، وهو موافق لقوله تعالى : « وربائبکم اللاتی فی حجورکم » والجمهور على أن قيد الحجور فی الآية والحديث إنما خرج مخرج الغالب ، وإلا فلا يشترط فی التحريم أن تكون الربیبة فی حجر الرجل ، وفائدة القيد تقوية علة الحرمة والتمسح على ذلك الفعل كما فی قوله تعالى : « لا تأکلوا الربا أضعافاً مضاعفة » وفي قوله تعالى : « لا تشتروا بآبائی ثمناً قليلاً » .

وقال بعض أهل الظاهر : إن كون الربیبة فی الحجر شرط لحرمتها ، وروی ذلك عن علی وعمر أيضاً ، فقد أخرج عبد الرزاق فی مصنفه (٦ - ٢٧٨ رقم ١٠٨٣٤) عن ابن جريج قال : « أخبرنی إبراهيم بن عبد بن رفاعه . . . قال : أخبرنی مالك بن أوس بن الحدادان النصرى ، قال : كانت عندي امرأة قد ولدت لی ، فتوفيت ، فوجدت عليها ، فلقیت علی بن أبی طالب ، فقال : مالك ؟ فقلت : توفيت المرأة ، فقال : ألها ابنة ؟ قلت : نعم ، قال : كانت فی حجرك ؟ قلت : لا ، هي فی الطائف ، قال فانكحها ، قال : قلت : فأین قوله : « وربائبکم اللاتی فی حجورکم » ؟ قال : إنها لم تكن فی حجرك ، وإنما ذلك إذا كانت فی حجرك » . وأعله كثير من العلماء بإبراهيم بن عبيد بن رفاعه . وقالوا : إنه مجهول ، ولكن رد عليه الحفاظ فی الفتح بأنه ثقة تابعي معروف ، وأبوه وجده صحابييان ، والإنر صحيح .

وكذلك أخرج عبد الرزاق (رقم - ١٠٨٣٥) عن ابن جريج فی قصة طويلة أن رجلاً تزوج بنت رجل كانت تحته جدتها ، ولم تكن البنت ولا أبوها فی حجره ، فاستفتى عمر بن الخطاب ، فقال : " لا بأس بذلك " ، ثم بيعته إلى علی لیستفتيه أيضاً .

واستدل أبو عبيد للجمهور بقوله عليه السلام فی حديث الباب : « لا تعرضن علی بناتكن » فهذا عام لكل بنت سواء كانت فی الحجر أولاً . وأجاب الجصاص عن أثر علی ، بأن أهل العلم ردوه ولم يتلقه أحد منهم بالقبول ، ثم جاء الجصاص بأثر آخر لعلی يعارضه ، وهو من طريق قتادة عن خلاص عنه : « أن الربیبة والأُم تجريان مجرى واحداً » . قال الجصاص : « وهو خلاف هذا الحديث (یعنی خلاف ما أخرجه عبد الرزاق عن علی) لأن الأم لا محالة »

وأباها ثوبية ، فلا تعرضن على بناتكن ، ولا أخواتكن .

٣٤٧٣ - **وحدثني** سويد بن سعيد قال نا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ح قال وثنا عمرو الناقد قال: نا الأسود بن عامر ، قال : أنا زهير ، كلاهما عن هشام بن عروة بهذا الإسناد سواء .

٣٤٧٤ - **وحدثنا** محمد بن رمح بن المهاجر ، قال أنا الليث ، عن يزيد بن أبي حبيب: أن محمد بن شهاب كتب يذكر: أن عروة حدثه أن زينب بنت أبي سلمة حدثته: أن أم حبيبة زوج

تحرم بالدخول بالبنت ، وقد جعل الربيبة مثلها ، فافتضى تحريم البنت بالدخول بالأم سواء كانت في حجره أو لم تكن .

ثم أجاب الجصاص عن استدلالهم بالآية ، فقال : « قد علمنا أن قوله ” وربائبكم “ لم يقتض أن تكون تربية زوج الأم لها شرطاً في التحريم ، وأنه متى لم يربها لم تحرم ، وإنما سميت بنت المرأة ربيبة لأن الأعم الأكثر أن زوج الأم يربها ، ثم معلوم أن وقوع الاسم على هذا المعنى لم يوجب كون تربيته إياها شرطاً في التحريم ؛ كذلك قوله ” في حجوركم “ خرج على الأعم الأكثر من كون الربيبة في حجر الزوج ، وليست هذه الصفة شرطاً في التحريم ، كما أن تربية الزوج إياها ليست شرطاً فيه » كذا في أحكام القرآن للجصاص (٢ - ١٥٦) في باب أمهات النساء والربائب ، وراجع أيضاً تفسير القرطبي (٥ - ١١٢) .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : وهذه المسئلة من أقوى الدلائل على مذهب الحنفية في عدم اعتبار المفهوم المخالف ، فإن مفهوم الصفة غير معتبر ههنا بالإجماع ، ولم يجد الحافظ ابن حجر رحمه الله جواباً عن الآية على مذهب الجمهور ، حتى قال : « ولو لا الإجماع الحادث في المسئلة ، وندرة المخالف لكان الأخذ به (يعني بأثر على) أولى » كذا في الفتح (٩ - ١٣٦) . قلنا : إن المشكلة إما هي على مذهب من يعتبر المفهوم ، وأما على مذهب من لا يعتبره فلا إشكال .

قوله ” أرضعتني وأباها ثوبية “ وأخرج ابن سعد أن أول من أرضع رسول الله ﷺ ثوبية بلبن ابن لها يقال له مسروح ، أياماً قبل أن تقدم حليلة ، وأرضعت قبله حمزة ، وبعده أبا سلمة ابن عبد الأسد . كذا في بذل المجهود (٣ - ٧) .

قوله ” فلا تعرضن “ هو بسكون العين وكسر الراء وسكون الضاد وفتح نون الخطاب ، صيغة جمع مؤنث ، وضبطه بعضهم بضم الضاد وتشديد النون ، وهو خطأ كما لا يخفى .

النبي ﷺ حدثتها : أنها قالت لرسول الله ﷺ : يا رسول الله ! إنكح أختي عزة ، فقال رسول الله ﷺ : أتحنين ذلك ؟ فقالت : نعم يا رسول الله ! لست لك بمخلية ، وأحب من شركني في خير أختي ، فقال رسول الله ﷺ : فإن ذلك لا يحل لي ، قالت : فقلت : يا رسول الله ! فإذا نتحدث أنك تريد أن تنكح درة بنت أبي سلمة ، قال : أبنت أم سلمة ؟ قالت : نعم ، قال رسول الله ﷺ : لو أنها لم تكن ربيتي في حجري ما حلت لي ، إنها ابنة أخي من الرضاعة ، أرضعتني وأباها أبا سلمة ثوية ، فلا تعرضن على بناتكن ولا أخواتكن .

٣٤٧٥ - وحدثني عبد الملك بن شعيب بن الليث قال حدثني أبي عن جدي قال حدثني عقيل ابن خالد ح قال وحدثناه عبد بن حميد قال أخبرني يعقوب بن إبراهيم الزهري قال نا محمد بن عبد الله بن مسلم كلاهما عن الزهري بإسناد ابن أبي حبيب عنه نحو حديثه ، ولم يسم أحد منهم في حديثه عزة غير يزيد بن أبي حبيب .

باب في المصّة والمصتان

٣٤٧٦ - حدثني زهير بن حرب ، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، ح وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا إسماعيل ، ح وحدثنا سويد بن سعيد ، حدثنا معتمر بن سليمان ، كلاهما

وقال القرطبي : جاء بلفظ الجمع ، وإن كانت القصة لإثنين ، وهما أم حبيبة وأم سلمة ، ردعا وزجرا أن تعود واحدة منهما أو غيرهما إلى مثل ذلك . وكانت لكلتيهما أخوات وبنات فصل الحافظ أسماءهن في الفتح (٩ - ١٢٣) .

قوله ” أختي عزة ” بفتح العين المهملة ، بنت أبي سفيان ، وهكذا وقعت تسميتها في رواية يزيد بن حبيب عن الزهري عند النسائي وابن ماجه أيضا ، ووقعت تسميتها ” حنة بنت أبي سفيان ” في رواية هشام بن عروة عن أبيه عند الطبراني ، وبه جزم المنذري ، ووقع اسمها ” درة بنت أبي سفيان ” في رواية الحميدي في مسنده ، وعند أبي موسى في الذيل ، وأخرجه البخاري أيضا ، ولكن حذف هذا الأسم ، وقال عياض : لا نعلم لعزة ذكرا في بنات أبي سفيان إلا في رواية يزيد بن حبيب ، وقال أبو موسى : الأشهر فيها ” عزة ” . هذا ملخص ما في فتح الباري (٩ - ١٢١ و ١٢٢) .

قوله ” وأباها أبا سلمة ” سقط في بعض النسخ المصرية قوله ” أباها ” .

عن أيوب عن ابن أبي مليكة ، عن عبد الله بن الزبير ، عن عائشة ، قالت : قال رسول الله ﷺ ، وقال سويد وزهير : إن النبي ﷺ قال : لا تحرم المصّة والمصتان .

باب في المصّة والمصتان

قوله : " عن عائشة " هذا الحديث أخرجه أبو داود ، رقم ٢٠٦٣ ، والنسائي كلاهما في النكاح ، والترمذي ، رقم ١١٥٠ في الرضاع .

قوله " لا تحرم المصّة والمصتان " المصّة مرة من المص ، وهو من باب نصر وسمع ؛ وهذا الحديث تمسك به الظاهرية في أن ما دون الثلاث من الرضعات غير محرم ، وعندنا هو منسوخ كما سيأتي عن ابن عباس ، فالحرمة تثبت بمطلق الإرضاع .

مسئلة المقدار المحرم من الرضاع

وتفصيل المسئلة أن هناك أربعة مذاهب للفقهاء :-

(١) المذهب الأول : أن قليل الرضاع وكثيره سواء في التحريم ، وما يفطر به الصائم تثبت به الحرمة ، وهو قول أبي حنيفة ومالك ، ورواية عن أحمد ، وهو مروى عن عمر بن الخطاب ، وعلى بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن مسعود ، وجابر بن عبد الله ، والقاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله ، وطاوس ، وقبيصة بن ذؤيب ، وسعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، وربيعه ، وابن شهاب ، وعطاء بن أبي رباح ، ومكحول ، كما في المدونة الكبرى للإمام مالك (٥ - ٨٧) وهو مذهب قتادة ، والحسن ، والحكم ، وحماد ، والأوزاعي ، والثوري ، والليث بن سعد ، وزعم الليث أن المسلمين أجمعوا على أن قليل الرضاع وكثيره يحرم ، كما في المغني لابن قدامة (٧ - ٥٣٦) وحكاها ابن المنذر عن ابن عمر أيضا ، وجعله الثوري مذهب جمهور العلماء ، كما في شرحه لمسلم (١٠ - ٢٩) قلت : وهو مذهب الإمام البخاري أيضا ، كما يظهر من صنيعه في الصحيح .

(٢) المذهب الثاني : لا تحرم الرضعة والرضعتان ، وتحرم الثلاثة فما فوقها ، وهو مذهب أبي ثور ، وأبي عبيد ، وداود الظاهري ، وابن المنذر ، ورواية عن أحمد ، وهو محكى أيضا عن زيد بن ثابت رضي الله عنه كما في شرح المذهب (٥ - ٥٧) .

(٣) المذهب الثالث : لا يثبت التحريم إلا بخمس رضعات ، وهو مذهب الشافعي والصحيح من مذهب أحمد ، والمروى عن عائشة ، وعبد الله بن الزبير ، وسعيد بن جبير ، وعروة بن الزبير ، وإسحاق بن راهويه ، وابن حزم ، وهو رواية عن ابن مسعود ، وعلى ،

وعطاء ، وطاقوس ، كما في شرح المذهب ، وعنهم رواية أخرى موافقة للمذهب الأول ، كما قدمنا عن المدونة الكبرى .

(٤) المذهب الرابع : لا يحرم دون عشر رضعات ، روى ذلك عن حفصة ، كما في موطأ مالك ، نسبه بعضهم إلى عائشة أيضا ، وسيأتى تحقيقه إن شاء الله .

فأما المذهب الرابع ، فإن صح ذلك عن حفصة ، فكأنها لم تعلم بالنسخ ، وقد صرحت عائشة رضي الله عنها بنسخ عشر رضعات ، كما سيأتى في رواية مسلم ، فالثبت مقدم على النافي .

وأما أهل المذهب الأول فاحتجوا بما يلي :-

١ - قوله تعالى « وأما تكم اللاتي أرضعنكم » فجعل الله تعالى الإرضاع سببا للتحريم ، وهو مطلق يتناول القليل والكثير ، فلا يجوز تقييده بأخبار الآحاد ولا بالقياس ، وأخطأ من قال إن الآية مجملة فسرّها الحديث ، لأن الإرضاع ليس فيه إجمال ، يفهم معناه كل من يعرف العربية ، فالآية محكمة ظاهرة المعنى بيّنة المراد ، فلا يجوز تخصيصه ولا تقييده إلا بالقرآن أو السنة المتواترة ، وراجع لتفصيله أحكام القرآن للجصاص (٢ - ١٥٠) باب ما يحرم من النساء .

٢ - روى أبو حنيفة عن الحكم بن عتيبة عن القاسم بن الخيمرة عن شرح بن هاني : « عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب قليله وكثيره » كذا رواه الإمام أبو يوسف عنه ، كما في عقود الجواهر المنيفة للزبيدي (١ - ١٥٩) .

قال العبد الضعيف : ورجال هذا الحديث كلهم ثقات ، فأما الحكم بن عتيبة فهو من رجال الجماعة ، ثقة ثبت فقيه ، إلا أنه ربما دلس ، وأما القاسم بن الخيمرة ، فهو ممن علق له البخاري ، وأخرج عنه الخمسة ، ثقة فاضل . وأما شرح بن هاني ، فهو الحارثي الكوفي من رجال الخمسة ، وأخرج عنه البخاري في الأدب المفرد ، مخضرم ثقة ، كما في التقريب ، فالحديث صحيح ، واحتجاج أبي حنيفة به دليل على صحته .

٣ - رويناه في الصحيحين « عن عقبة بن الحارث قال : تزوجت امرأة ، فجاءتنا امرأة سوداء ، فقالت لي : إني قد أرضعتكما ، وهي كاذبة ، فأعرض عني ، فأتيته من قبل وجهه ، قلت : إنها كاذبة : قال : كيف بها ، وقد زعمت أنها قد أرضعتكما ، دعها عنك » أخرجه البخاري في باب شهادة المرضعة من النكاح ، وفي باب الرحلة من العلم ، وفي باب تفسير

(١) قلت : ذكره الخوارزمي في جامع مسانيد الاسام (٢ - ٩٤) فقال : أخرجه أبو محمد البخاري عن المنذر بن سعيد الهروي عن أحمد بن عبد الله الكندي عن إبراهيم بن الجراح عن أبي يوسف عن أبي حنيفة .

المشبهات من البيوع ، في باب شهادة الإماء والعبيد من الشهادات . ووجه الاستدلال أن النبي ﷺ لم يسأله عن عدد الرضعات ، وإنما حكم بالتحريم بمجرد الرضاع .

٤ - وكذلك حجبتهم سائر ما روى عن النبي ﷺ أنه حكم بالتحريم على مطلق الإرضاع ، كقوله عليه السلام : « حرم من الرضاع ما حرم من النسب » و « إن الرضاعة تحرم ما تحرم من الولادة » وغيرهما .

٥ - وحجبتهم أيضا آثار كثيرة من الصحابة ، فمنها ما أخرجه النسائي (٢ : ٦٨) عن قتادة ، قال : « كتبنا إلى إبراهيم النخعي نسأله عن الرضاع ، فكتب أن شريحا حدثنا أن عليا وابن مسعود كانا يقولان : يحرم من الرضاع قليله وكثيره » .

ومنها ما أخرجه محمد في الموطأ (ص - ٢٧٦) : « أخبرنا مالك ، أخبرنا ثور بن زيد أن ابن عباس كان يقول : ما كان في الحولين وإن كانت مصّة واحدة تحرم » وثور بن زيد الدبلي مولاهم المدني ، وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي ، مات سنة ١٣٥ كما في التعليق الممجد عن الإسعاف ، وقال الشيخ العثماني في إعلال السنن (١١ : ٨٠) : « إسناده صحيح » .

ومنها ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٧ - ٤٦٧ رقم ١٣٩١٩) من طريق ابن جريج ، قال : « أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع ابن عمر ، سأله رجل ، أنحرم رضعة أو رضعتان ؟ فقال : ما نعلم الأخت من الرضاعة إلا حراما ، فقال رجل : إن أمير المؤمنين - يريد ابن الزبير - يزعم أنه لا تحرم رضعة ولا رضعتان ، فقال ابن عمر : قضاء الله خير من قضائك وقضاء أمير المؤمنين » . وأخرجه عبد الرزاق من طريق ابن جريج عن عطاء أيضا ، ولفظه : « بلغه عن ابن الزبير أنه يَأْثُرُ عن عائشة في الرضاع أنه قال : لا يحرم منها دون سبع رضعات ، قال : الله خير من عائشة ، قال الله تعالى : وأخواتكم من الرضاعة ولم يقل : رضعة ولا رضعتين » (مصنف عبد الرزاق ٧ - ٤٦٦ رقم ١٣٩١١) وأخرجه الدار قطن من طريق عبد الرزاق بأسانيد مختلفة (٤ - ١٨٣) ومن طريق خالد بن يوسف عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار أيضا (٤ - ١٧٩ باب الرضاع رقم ٢٣) وأخرجه البيهقي أيضا بطرق شتى (٧ - ٤٥٨) .

وأما أهل المذهب الثاني فاجتمعوا بحديث الباب ، وقد روى عن عائشة ، وأم الفضل عند المصنف ، وعن أبي هريرة عند غيره .

وأما أهل المذهب الثالث ، فاستدلوا بحديث عائشة الآتي عند المصنف ، قالت : « كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم من ، ثم نسخن بخمس معلومات ، فتوفي

رسول الله ﷺ ومن فيما يقرأ من القرآن .

والجواب عن هذه الأحاديث أن جميع التقييدات الواردة في مقدار الرضاع منسوخة ، واستقر الأمر على أن مطلق الرضاع محرم ؛ واعترض عليه التوى بأن النسخ لا يثبت بمجرد الدعوى ؛ قلنا : ليست هذه الدعوى مجردة عن الدليل ، وإنما دلت على ذلك حجج قوية ، وإليك بعضها :

١ - قد أسلفنا حديثاً على ﷺ ، ورواه أبو حنيفة عن رجال كلهم فقهاء أثبات ، وقد نص فيه النبي ﷺ على أن قليل الرضاع وكثيره سواء في التحريم ، وقد عرفت من حديث عائشة أن التقييدات في مقدار الرضاعة قد انتقلت من الكثرة إلى القلة ، فكانت في مبدء الأمر عشر رضعات ، ثم انتقلت إلى خمس ، ثم يدل حديث الباب على تقييد الثلاث ، كما أخذ به أهل الظاهر ، فالظاهر أن حديثاً على ﷺ آخر ما ورد في هذا الباب ، ولذلك خفي على بعض الصحابة رضى الله عنهم .

٢ - ثم قد صرح ابن عباس رضى الله عنهما بهذا النسخ ، فقد روى طاؤس عنه أنه سئل عن الرضاع ، فقلت : إن الناس يقولون : لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ، قال : « قد كان ذاك ، فأما اليوم فالرضعة الواحدة تحرم » أخرجه الإمام أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن (٢ - ١٥١) بسنده عن أبي الحسن الكرخي ، قال حدثنا الحضرمي ، قال حدثنا عبد الله بن سعيد ، قال حدثنا أبو خالد ، عن حماد ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن طاؤس ، إلخ ، وذكره ابن المهام أيضاً في الفتح ولم يبين مأخذه ، وذكر عن ابن مسعود أيضاً قال : « آل أمر الرضاع إلى أن قليله وكثيره يحرم » (فتح القدير ٣ - ٤) ولم أقف على مأخذه ، غير أن ابن المهام رحمه الله من المتثبتين في النقل .

فإن قيل : قد روى عن ابن عباس خلاف ذلك ، وهو ما أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٧ - ٤٥٨ و ٤٥٩) عن عروة ، قال : « فأتيت سعيد بن المسيب ، فسألته عن الرضعة والرضعتين ، فقال : أما إني لا أقول فيها كما قال ابن الزبير وابن عباس رضى الله عنهم ، قال : قلت : كيف كانا يقولان ؟ قال : كانا يقولان : لا تحرم المصة والمصتان ، وتحرم دون عشر رضعات فصاعداً » وقال البيهقي بعد إخراجها : « ورواية عروة عن ابن عباس في مذهبه أصح » .

قلنا : قد رد عليه الحافظ المارديني رحمه الله بما يكفي ويشفي ، فقال : المشهور عن ابن عباس خلاف ذلك ، وقد ثبت عند مالك ، وابن أبي شيبة ، والطبراني ، بأسانيد صحيحة مختلفة أنه

كان يقول بتحريم قليل الرضاع وكثيره ، وأخرجه البيهقي نفسه في كتاب المعرفة عن الدراوردي ، عن ثور عن عكرمة ، عن ابن عباس أن قليل الرضاعة وكثيرها يحرم في المهد ، ثم قال البيهقي : وروى عن ابن عباس ، بخلاف ذلك في القليل ، والأول أصح ، فهذا الذي اعترف به البيهقي نفسه في المعرفة ، مخالف لما ذكره في السنن الكبرى . انتهى ملخصاً من الجوهر النقي للمارديني على هامش البيهقي (٧ - ٤٥٩) .

٣ - أخرج عبد الرزاق عن معمر قال : أخبرني ابن طاووس عن أبيه قال : كان لأزواج النبي ﷺ رضعات معلومات ، قال : ثم ترك ذلك بعد ، فكان قليله وكثيره يحرم . وأخرج عن ابن جريج قال : أخبرني عبد الكريم عن طاووس ، قال : قلت له : إنهم يزعمون أنه لا يحرم من الرضاع دون سبع رضعات ، ثم صار ذلك إلى خمس ، فقال طاووس : قد كان ذلك ، فحدث بعد ذلك أمر ، جاء التحريم ، المرة الواحدة تحرم . (مصنف عبد الرزاق ٧ - ٤٦٧ رقم ١٣٩١٤ و ١٣٩١٦) .

٤ - إن حديث عائشة رضي الله عنها يدل على نسخ خمس رضعات أيضاً ، لأنها إن لم تكن منسوخة لكانت مكتوبة في المصاحف ، ولجازت تلاوتها في الصلوات ، مع أن الأمة مجمعة على أنها ليست من القرآن ، ولا تحل القراءة بها ، ولا إثباتها في المصحف ، بل يقول المارديني : ” ومثل هذا عند الشافعي ليس بقرآن ولا خبر “ ، فحديثها دليل على أن الآية نزلت مقيدة بعشر رضعات أولاً ، ثم نسختها خمس رضعات ، ثم بقيت الآية بلا تقييد ، وصار مطلق الإرضاع محرماً .

فإن قيل : إنها قد صرحت في آخر الحديث بأن خمس رضعات لم تنسخ حتى توفي رسول الله ﷺ ، حيث تقول : « فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن » قلنا : إن هذه الزيادة قد تفرد بها عبد الله بن أبي بكر ، والظاهر أنها وهم منه ، وقد عارضه ما أخرجه عبد الرزاق (٧ - ٤٦٩ و ٤٧٠) عن ابن جريج عن نافع عن سالم ، وفي آخره : « ثم رد ذلك إلى خمس ، ولكن من كتاب الله ما قبض مع النبي ﷺ » فالظاهر أن هذه الزيادة وهم ، أو إدراج من عبد الله بن أبي بكر ، كما سيأتي تحقيقه في شرح هذا الحديث إن شاء الله تعالى .

ولو سلمنا أن هذه الزيادة صحيحة ، فالمراد منها أن آية خمس رضعات كانت حديثة العهد بالنسخ عند وفاة النبي ﷺ ، فلم يطلع كثير من الصحابة على نسخها ، فكان يقرأها من لم يعلم بأنها منسوخة ، كما في فتح القدير (٣ - ٣) وشرح النووي (١٠ - ٢٩) وإلا فهل

يتصور مسلم أن قطعة من القرآن لم يكتبها أبو بكر في المصحف مع أن ابنته عائشة كانت تعرف بأنها قرآن ؟ وكان جمع من الصحابة يقرأونها في الصلوات ؟ كلا والله ! لا يمكن هذا أن يتصور .

ثم إن الشافعية يعترفون بأن آية خمس رضعات منسوخة ، ولكنهم يزعمون أنها مما قد نسخت تلاوته وبقي حكمه مثل آية الرجم ، ولكنك تعرف أن الأصل في نسخ التلاوة أن ينسخ معها الحكم أيضا ، وبقاء الحكم بعد نسخ التلاوة يحتاج إلى دليل ، ولا دليل ههنا . ولا يقاس ذلك على آية الرجم ، لأن بقاء حكمها قد ثبت بالأحاديث المتواترة القطعية كما سيأتي في محله إن شاء الله ، وقد ثبت أن النبي ﷺ رجم بعد نسخ تلاوته ، فهل يوجد في شيء من الأحاديث أن النبي ﷺ قيد حكم الإرضاع بخمس رضعات متفرقات بعد ما نسخت تلاوة هذه الآية ؟ بل يدل حديث علي بن أبي طالب أنه صرح بنسخ حكمها ، كما سبق ، وقد صرح ابن عباس بأن هذا التقييد قد نسخ فيما نسخ من الأحكام ، فكيف تقاس هذه الآية على آية الرجم ؟

فإن قيل : قد ثبت عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت لا تقول بتحريم الرضاع القليل ، فكيف اختارت هذا المذهب مع أنها هي الراوية لنسخ الآية ؟ قلنا : قد أجاب عنه الإمام أبو بكر الجصاص رحمه الله فقال : « وقد كانت عائشة تقول به في إيجاب التحريم في رضاع الكبير دون سائر أزواج النبي ﷺ ، وقد ثبت عندنا وعند الشافعي نسخ رضاع الكبير ، فنسقط حكم التحديد المذكور في حديث عائشة هذا » كذا في أحكام القرآن للجصاص (٢ - ١٦٢) .

قال العبد الضعيف : وما يدل على صحة ما قال الجصاص رحمه الله ما أخرجه ابن ماجه في باب رضاع الكبير عن عائشة : « لقد نزلت آية الرجم ورضاعة الكبير عشرا » الخ فصرحت في هذه الرواية بأن آية عشر رضعات كانت متعلقة بالكبير .

وما يؤيده أيضا ما رواه مالك في الموطأ : « عن نافع أن سالم بن عبد الله حدثه أن عائشة أرسلت به إلى أختها أم كلثوم بنت أبي بكر ، فقالت : أرضعيني عشر رضعات ، حتى يدخل علي ، فأرضعني ثلاث رضعات ، ثم مرضت ، فلم ترضعني غير ثلاث مرات ، فلم أكن أدخل على عائشة من أجل أن أم كلثوم لم تتم لي عشر رضعات » .

فانظر كيف منعت عائشة سالما من الدخول عليها ، وهو كبير ، لأنه لم تتم له عشر رضعات ، مع أنها صرحت في رواية مسلم بنسخ عشر رضعات ؟ فهذا يدل على أنها كانت تقول بنسخها في الصغير ، وبقاءها في الكبير . وما يؤيده أيضا ما أخرجه البيهقي (٧ - ٤٥٤)

٣٤٧٧ - حدثنا يحيى بن يحيى وعمرو الثالث وإسحاق بن إبراهيم كلهم عن المعمر ، واللفظ ليحيى ، أخبرنا المعتمر بن سليمان عن أيوب يحدث عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن أم الفضل قالت : دخل أعرابي على نبي الله ﷺ ، وهو في بيتي ، فقال :

« عن عائشة أنها كانت تقول : نزل في القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثم صرن إلى خمس يحرمن ، وكان لا يدخل على عائشة إلا من استكمل خمس رضعات » .

فإن قيل : ما هو السبب في تفريقها بين الصغير والكبير مع أن الرضاع محرم عندهما في كليهما ؟ قلنا : لعلها فرقت بينهما لأنها كانت تنمusk في مسألة إرضاع الكبير بقصة سالم مولى أبي حذيفة ، وكان رسول الله ﷺ أمر سهلة بنت سهيل بقوله « أرضعيه خمس رضعات » في رواية مالك في الموطأ ، و « أرضعيه عشر رضعات » في رواية أحمد عن ابن إسحاق ، كما في الفتح الرباني (١٦ - ١٨٥) ، وكان حكم إرضاع الكبير مخالفا للقياس ، فقصرته عائشة رضي الله عنها على مورده ، وهو خمس رضعات ، فكانت لا تدخل على نفسها من لم تتم له عشر رضعات احتياطاً ، ولذلك يقول الشيخ ولي الله السدهلوي في المسوى (٢ - ٢٠) : « والأظهر أن عائشة وحفصة إنما كانتا تذهبان إلى عشر رضعات تورعا وتشفيا للخاطر ، لا من بجهة حكم الشرع » هذا ما ظهر لي ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

ولو سلم أنها كانت تقول بهذا التحديد في رضاع الصغير أيضا ، فإنه اجتهد منها ، وقد عارضه أقوال فقهاء الصحابة كابن مسعود ، وعلي ، وابن عمر ، وابن عباس رضي الله عنهم ، والغاية أنها لم تعلم بالنسخ ، وعلمه هؤلاء ، فالمثبت مقدم على النافي .

٥ - ثم إن الذين رَووا مذهب عائشة في تقييد خمس رضعات ، هم سالم بن عبد الله وهروث بن الزبير ، وكلاهما بقولان بتحريم القليل والكثير ، فأما سالم فقد ذكرنا في أول البحث عن المدونة الكبرى أنه من أهل المذهب الأول ، وأما هروث ، فقد أخرج مالك في الموطأ : « عن إبراهيم بن عقبة أنه سأل سعيد بن المسيب عن الرضاعة فقال : كل ما كان في الحولين ، وإن كانت قطرة واحدة ، فهو محرم ، وما كان بعد الحولين فإنما هو طعام يأكله ، قال إبراهيم بن عقبة : ثم سألت هروث ، فقال مثل ما قال سعيد ، وقال الطحاوي : « فلم يخالف هروث ما رواه في ذلك إلا للثبوت نسخه عنده » كذا في الجوهر النقي (٧ - ٤٥٥) .

قوله : « عن أم الفضل » يعني بنت الحارث ، اسمها لبابة وهي امرأة العباس بن عبد المطلب ، وشقيقة أم المؤمنين ميمونة رضي الله عنها ، وقال ابن سعد : أم الفضل أول

يا نبي الله ! إني كنت لى امرأة ، فتزوجت عليها أخرى ، فزعمت امرأتى الأولى أنها ارضعت امرأتى الحديثى رضعةً أو رضعتين ، فقال نبي الله ﷺ : لا تحرم الإملاجة والإملاجتان . قال عمرو فى روايته : عن عبد الله بن الحارث بن نوفل .

٣٤٧٨ - وحديثى أبو غسان المسمى حدثنا معاذ ح وحدثنا ابن المثنى وابن بشار ، قالوا حدثنا معاذ بن هشام حدثنى أبى عن قتادة عن صالح بن أبى مريم أبى الخليل عن عبد الله ابن الحارث عن أم الفضل أن رجلاً من بنى عامر بن صعصعة قال : يا نبي الله هل تحرم الرضعة الواحدة ؟ قال : لا .

٣٤٧٩ - حدثنا أبو بكر ابن أبى شيبة حدثنا محمد بن بشر حدثنا سعيد أبى عروبة عن قتادة عن أبى الخليل عن عبد الله بن الحارث أن أم الفضل حدثت أن نبي الله ﷺ قال :

امرأة آمنت بعد خديجة ، وأخرج الزبير بن بكار وغيره من طريق إبراهيم بن عقبة ، عن كريب ، عن ابن عباس عن النبي ﷺ : « الأخوات الأربع مومنات ، أم الفضل وميمونة وأسماء وسلمى ، كذا فى الإصابة (٤ - ٤٦١) .

وحديثها هذا أخرجه أيضا النسائى فى النكاح ، باب القدر الذى يحرم من الرضاعة .

قوله : " الحديثى " بضم الحاء المهملة وسكون الدال وفتح المثناة ، هى تأنيث الأحداث ، يريد الزوجة الثانية .

قوله : " الإملاجة والإملاجتان " الإملاجة مرة من الإملاج ، وهو أن تلقم المرأة ثديها فى فم الصبي ، وملج من باب سمع : التقسم ، والمرة منه ملجة ، فالإملاج فعل المرصعة ، والملجة والمصة والرضعة فعل الرضيع .

قوله : " قال : لا " قال القرطبي : هو أنص ما فى الباب ، إلا أنه يمكن حمله على ما إذا لم يتحقق وصوله إلى جوف الرضيع ، وقوى مذهب الجمهور بأن الأخبار اختلفت فى العدد ، وعائشة التى روت ذلك ، قد اختلف عليها فيما يعتبر من ذلك ، فوجب الرجوع إلى أقل ما ينطلق عليه الإسم . وبعضه من حيث النظر أنه معنى طارئ يقتضى تأييد التحريم ، فلا يشترط فيه العدد ، كالصهر ؛ أو يقال : مائع يلج الباطن فيحرم ، فلا يشترط فيه العدد ، كالمنى ، والله أعلم ، نقله الحافظ ابن حجر فى فتح البارى (٩ - ١٢٦) وسكت عليه .

لا تحرم الرضعة أو الرضعتان أو المصّة أو المصتان .

٣٤٨٠ - وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم جميعا عن عبدة بن سليمان عن ابن أبي عروبة بهذا الإسناد . أما إسحاق فقال كرواية ابن بشر : أو الرضعتان أو المصتان ، وأما ابن أبي شيبة ، فقال : والرضعتان والمصتان .

٣٤٨١ - وحدثنا ابن أبي عمر حدثنا بشر بن السري حدثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث بن نوفل عن أم الفضل عن النبي ﷺ قال : لا تحرم الإملاجة والإملاجتان .

٣٤٨٢ - حدثني أحمد بن سعيد الدارمي حدثنا حبان حدثنا همام حدثنا قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن أم الفضل سألت رجل النبي ﷺ أن تحرم المصّة فقال لا .

٣٤٨٣ - وحدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن عبد الله بن أبي بكر ، عن

قوله : " الرضعة أو الرضعتان " الفرق بين المصّة والرضعة أن الأولى مرة من المص ، وهو الرشف فقط ، فلو شرب الصبي قطرة يطلق عليه المصّة ، وأما الرضعة فما كانت مشبعة ، وربما تشتمل على مصات كثيرة ، فكل رضعة مصّة ولا عكس ، وهذا الفرق مفهوم من فتح القدير (٣ - ٣) .

ولأجل هذه اللفظة يشترط عند الشافعي وأحمد أن تكون الرضعات الخمسة في أوقات متفرقة ، كل واحدة منها مشبعة . قال الشيرازي في المذهب : « ولا يثبت إلا بخمس رضعات متفرقات ، لأن الشرع ورد بها مطلقا ، فحمل على العرف ، والعرف في الرضعات أن يرتضع ثم يقطعه باختباره من غير عارض ، ثم يعود إليه بعد زمان ، ثم يرتضع ، ثم يقطعه ، وعلى هذا إلى أن يستوفي العدد ، كما أن العادة في الأكالات أن تكون متفرقة في أوقات . فأما إذا قطع الرضاع لضيق نفس أو لشيء يلهيه ثم رجع إليه ، أو انتقل من ثدي إلى ثدي كان الجميع رضعة ، كما أن الأكل إذا قطعه لضيق نفس ، أو شرب ماء ، أو الانتقال من لون إلى لون ، كان الجميع أكلة . راجع المجموع شرح المذهب (١٧ - ٥٥) ومثله في المغني لابن قدامة : (٧ - ٥٣٧) .

عمرة ، عن عائشة ، أنها قالت : كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات ، يحرم من ثم نسخت بخمس معلومات فتوفي رسول الله ﷺ وهي فيما يقرأ من القرآن .

قوله : " عن عائشة " هذا الحديث لم يخرج به البخاري ، وأخرجه مالك في جامع ما جاء في الرضاعة ، وأبو داود ، رقم ٢٠٦٢ في النكاح ، باب هل يحرم ما دون خمس رضعات ، والترمذي ، رقم ١١٥٠ في الرضاع ، باب ما جاء لا تحرم المصاة ولا المصتان ، والنسائي في النكاح ، باب القدر الذي يحرم من الرضاعة ، وابن ماجه في الرضاع .

قوله : " عشر رضعات " بسكون الشين وفتح الضاد المعجمتين . كذا في المرقاة .

قوله : " معلومات " يعني ما تيقن كونها عشرا ، قال القرطبي : وصفها بذلك تحريزا عما شك في وصوله ، (يعني إلى الحلق) كذا في أوجز المسالك . وفسرها على القاري بقوله : " أي مشيعات في خمسة أوقات متفاصلة عرفا " . وعلى التفسير الأول قال الشافعي : إن شكت المرضعة هل أرضعته أم لا ؟ أو هل أرضعته خمس رضعات أو أربع رضعات لم يثبت التحريم ، كما في المذهب وشرحه (١٧ - ٥٩ و ٦٠) .

الرد على من طعن في القرآن بآية للرضاع

قوله : " وهي فيما يقرأ من القرآن " وفي بعض النسخ المصرية : " ومن الخ " وتمسك بظاهره بعض الملاحدة والمستشرقين ، وبعض من لا علم له من الروافض ، فطعنوا به في القرآن الكريم بأنه قد ضاعت منه بعض الآيات أو السور ، والعياذ بالله العلي العظيم . وشبههم على ذلك تمسك بعض المشافعية به على مذهبه في مقدار تحريم الرضاع ، وقد أشبعنا القول فيه والحمد لله ، والحقيقة أن طعن هؤلاء الكفار في القرآن بهذا الحديث إنما نشأ من جهل بالحقيقة ، وبأساليب كلام المقدمين ، أو من العصبية العمياء ، والفتاد ضد الإسلام والمسلمين . ولنخص لك ههنا فليكة القول في هذا الحديث :-

فاعلم أن الأمة مطبقة على أن لفظة " خمس رضعات " ليست من القرآن ، ولا يجوز عند أحد أن تتلى كتابة من آيات القرآن ، ولا أن تكتب في المصاحف ، وهذا بما قد أجمعت عليه الأمة من غير استثناء أحد من الآحاد . فأما قول عائشة : " فتوفي رسول الله ﷺ وهي فيما يقرأ من القرآن " فن العلماء المحدثين من أعل هذا الجزء من الحديث ولم يقبله من حيث الرواية ، ومنهم من قبله وأوله ، ونفصل الكلام في كلا الطريقتين :

١ - فن مقدمة من أهل هذا الجزء من الحديث : الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى ، فإنه يقول في مشكل الآثار (٣ - ٦) « وهذا مما لا نعلم أحدا رواه كما ذكرنا غير عبد الله بن أبي بكر ، وهو عندنا وهم منه ، أعني ما فيه مما حكا عن عائشة أن رسول الله ﷺ توفي ومن مما يقرأ من القرآن ، لأن ذلك لو كان كذلك لكان كسائر القرآن ، ولجاز أن يقرأ به في الصلوات ، وحاشا لله أن يكون كذلك ، أو يكون قد بقي من القرآن ما ليس في المصاحف التي قامت بها الحجة علينا . »

وحاصل ما قال الطحاوي رحمه الله أن هذا الحديث يرويه عن عمرة ثلثة من الرواة : عبد الله ابن أبي بكر ، والقاسم بن محمد ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، ولا يروى هذه الزيادة إلا عبد الله ابن أبي بكر ، وأما القاسم بن محمد ويحيى بن سعيد ، فيرويان هذا الحديث من غير هذه الزيادة ، فأما حديث القاسم فأخرجه الطحاوي في مشكله (٣ - ٧) فقال : « حدثنا محمد بن خزيمة ، ثنا حجاج بن منهال ، ثنا حماد بن سلمة ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن القاسم بن محمد ، عن عمرة عن عائشة قالت : كان مما نزل من القرآن ثم سقط : لا يحرم من الرضاع إلا عشر رضعات ، ثم نزل بعد : أو خمس رضعات . » وأما حديث يحيى بن سعيد فأخرجه مسلم أيضا فيما يأتي ، وأخرجه البيهقي في سننه (٧ - ٤٥٤) بلفظ هذه الزيادة .

ولا شك أن القاسم بن محمد أقدم من عبد الله بن أبي بكر طبقة وأفضل منه علما وفقها ، وجعله الطحاوي " فوق مقدار عبد الله بن أبي بكر في العلم وضبطه له " ، فلذلك رجح روايته على رواية عبد الله ، ثم قال : « وبما يدل على فساد ما قد زاده عبد الله بن أبي بكر على القاسم بن محمد ويحيى بن سعيد في هذا الحديث : أنا لا نعلم أن أحدا من أئمة أهل العلم روى هذا الحديث عن عبد الله بن أبي بكر غير مالك بن أنس ، ثم تركه مالك فلم يقل به ، ونقل بفضله ، وذهب إلى أن قليل الرضاع وكثيره يحرم . » كذا في مشكل الآثار (٣ - ٨ م) .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ومن حكم على هذه الزيادة بالوهم : القاضي أبو بكر ابن العربي في عارضة الأخوذى (٥ - ٩٢) حيث يقول : « وقد قيل : إن هذه وهم منه ، وإن الحديث للصحيح ما رواه للقاسم دون ذكر هذا ، فيكون مما نزل ثم نسخ ، وبما يؤيده أن عبد الرزاق أخرج عن عائشة ما يدل على نسخ تلاوة خمس رضعات أيضا ، فقال : « أخبرنا ابن جريج ، قال سمعت فلاناً يحدث أن سالم بن عبد الله حدثه أن عائشة زوج النبي ﷺ أرسلت به إلى أختها أم كلثوم ابنة أبي بكر ، لترضعه عشر رضعات ، ليبلغ عليها إذا كبر ، فأرضعه ثلاث مرات ، ثم مرضت ، فلم يكن سالم يبلغ عليها ، قال : زعموا أن عائشة قالت : لقد كان في كتاب الله عز وجل عشر رضعات ، ثم رد ذلك إلى خمس ، ولكن من

كتاب الله ما قبض مع النبي ﷺ ، كذا في مصنف عبد الرزاق (٧ - ٤٧٠) .

فهذه الرواية من عائشة تكاد تكون صريحة في أن خمس رضعات قد نسخ تلاوتها قبل أن يقبض النبي ﷺ .

مبحث في صحة أحاديث الشيخين

فإن قيل : قد أجمعت الأمة على أن جميع ما في الصحيحين صحيح ، فكيف يجوز أن ينسب الوهم إلى ما رواه مسلم ؟ قلنا : قد سبق هذا المبحث في آخر مقدمة هذا الشرح ، وقد أشبع فيه الكلام هناك ، ولا بد أن يتنبه مهنا لأمور :

الأول : قال ابن الصلاح في مقدمة شرح مسلم له : « ما أخذ عليهما - يعني على البخاري ومسلم - وقدح فيه معتمد من الحفاظ فهو مستثنى مما ذكرناه - يعني من الإجماع على صحة ما رواه أحدهما - لعدم الإجماع على تلقيه بالقبول » نقله الحافظ ابن حجر في الفصل الثامن من هدى الساري مقدمة فتح الباري (٢ - ١٠٥) ثم قال : « وهذا احتراز حسن » .

الثاني : قال الحافظ ابن حجر في أقسام ما انتقد به على الصحيحين : « القسم الثالث منها : ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه ، دون من هو أكثر عددا أو أضبط ممن لم يذكرها ، فهذا لا يؤثر التعليل به ، إلا إن كانت الزيادة منافية بحيث يتعذر الجمع ؛ أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها بحيث تكون كالحديث المستقل فلا ، اللهم إلا إن وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواة ، فما كان من هذا القسم فهو مؤثر » انتهى من هدى الساري (٢ - ١٠٧) .

الثالث : قال شيخنا العلامة العثماني رحمه الله في آخر مقدمة فتح الملهم : « إن كل حديث حكم بصحتها المحدثون : إنما حكمهم فيما يتعلق بالإسناد حسب ما يقتضيه فنهم ووظيفتهم ، وهذا القدر لا يمنع الفقهاء وعلماء الأصول من عدم تصحيحه أحيانا من حيث المتن بحسب موضوعهم ووظيفتهم على ما مر تفصيله » .

فبالنظر إلى هذه الأمور الثلاثة ، لو قدح في هذا الجزء من الحديث أمثال الطحاوي وابن العربي من الحفاظ ، فلا يكون ذلك مضادا لما أجمعت عليه الأمة ، وخصوصا من جهة أفهم لا يقدحون في ثبوت نفس الحديث ؛ بل هو ثابت عندهم في الجملة ، ولكنهم يقدحون في زيادة تفرد بها عبد الله بن أبي بكر من بين سائر الرواة ، ولا ينكر أحد وقوع الأوهام من بعض الرواة في بعض أحاديث الصحيحين ، كما تقدم في تسمية أفلح أخى أبي القعيس في حديث عائشة عن أولاد الرضباع .

٣٤٨٤ - حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، قال: نا سليمان بن بلال، عن يحيى ، وهو ابن سعيد ، عن عمرة أنها سمعت عائشة تقول ، وهي تذكر الذي يحرم من الرضاعة ، قالت عمرة :

٢ - وهناك طائفة أخرى من العلماء ، تقبل هذه الزيادة من جهة الإسناد والرواية ، ولكنها تقول : ليس معناها أن هذه الآية لم تنسخ حتى وفاة النبي ﷺ ، وإنما المعنى أنها نسخت في آخر حياته ﷺ ، فلم يطلع على نسخها بعض الصحابة ، فكانوا يقرءونها عند وفاة النبي ﷺ ، فلما اطلعوا على النسخ ألقوا عن ذلك ، فيقول النووي رحمه الله في شرح هذا الحديث : « ومعناه أن النسخ بخمس رضعات تأخر إزاله جدا ، حتى أنه ﷺ توفي ، وبعض الناس يقرأ " خمس رضعات " ويجعلها قرآنا متلوا ، لكونه لم يبلغ النسخ ، لقرب عهده ، فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك ، وأجمعوا على أن هذا لا يتلى . انتهى من شرحه لمسلم (١٠ - ٢٩) .

فانظر كيف يعترف النووي رحمه الله - وهو من الشافعية القائلين بخمس رضعات - بأن هذه الآية منسوخة ، وأن ظاهر حديث عائشة غير مراد ؛ فثبت أنه لا خلاف بين الأمة في نسخ هذه الآية ، ولا ينكر النسخ أحد ، حتى الذين يقولون بخمس رضعات .

واعترض عليه بعض المستشرقين والملاحدة بما أخرجه ابن ماجه (١ - ١٣٩) في باب رضاع الكبير عن عائشة ، قالت : « لقد نزلت آية الرجم ورضاعة الكبير عشرا ، ولقد كان في صحيفة تحت سريري ، فلما مات رسول الله ﷺ ؟ وتشاغلنا بموته دخل داجني فأكلها » . قالوا : فدل هذا الحديث على أنه لم يكن سبب عدم كتابتها في المصحف إلا أن أكلتها الشاة .

والجواب على تقدير صحة الحديث - فإنه عن عنة محمد بن إسحاق - أنه لا يحكى إلا قصة من القصص ، وليس فيه أى تعرض لما كان السبب في عدم كتابتها في المصحف ؛ وأما احتفاظ عائشة بها فلم يكن إلا كما يحتفظ المرء بذكرى تاريخية ، ويدل عليه أنها قرنت آية الرضاع بآية الرجم ، وهى منسوخة قطعا ، ولم يكن احتفاظها بآية الرجم إلا لقيمتها التاريخية ، فكذلك آية الرضاع ، وإلا فهل يتصور من مثل عائشة أن ترضى بعدم كتابتها في المصحف ؟ وأيم الله ! لو كانت عائشة تعتقد بأنها جزء من القرآن لم تترك أحدا ، ولو على قيمة نفسها ، أن يدون المصحف بدون هذه الآية ، وهى التى حاربت عليها رضى الله عنها في أمر القصاص ، فكيف تمسك عن إدخالها في المصحف ، مع أن أباه هو الجامع الأول للقرآن ؟ فلا يقدح بهذا الحديث في القرآن الكريم إلا من أعمته الشحنة وأصمه العناد ، وجعلته العصية لا يعرف ما يقول .

قالت عائشة : نزل في القرآن عشر وضعات معلومات ، ثم نزل أيضا خمس معلومات .

٣٤٨٥ - **وحدثنا محمد بن المنذر** ، قال : نا عبد الوهاب ، قال : سمعت يحيى بن سعيد ، قال : أخبرني عمرة أنها سمعت عائشة تقول بمثله .

باب رضاعة الكبير

٣٤٨٦ - **حدثنا عمرو الناقد** ، وابن أبي عمر ، قالوا : نا سفين بن عيينة ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : جاءت سهلة بنت سهيل إلى النبي ﷺ ، فقالت : يا رسول الله ! إني أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم ، وهو حليفه ، فقال النبي ﷺ :

باب رضاعة الكبير

قوله : " عن عائشة " هذا الحديث أخرج البخاري قطعة منه في النكاح ، باب الأكل في الدين ، وفي المغازي ، باب شهود الملائكة بدرا ، وأخرجه أيضا مالك في الرضاع ، باب ما جاء في الرضاعة بعد الكبير ، وأبو داود ، رقم ٢٠٦١ في النكاح ، باب من حرم به ، والنسائي في النكاح ، باب رضاع الكبير .

قوله : " سهلة بنت سهيل " هي سهلة بنت سهيل بن عمرو القرشية العامرية ، زوجة أبي حذيفة رضي الله عنها ، أسلمت مع زوجها ، وهاجرت معه إلى الحبشة ، وهي التي ذكرتها عائشة في حديثها عنه أبي داود : " أن سهلة بنت سهيل استحيضت ، فأنت النبي ﷺ الخ " وراجع الإصابة (٤ - ٣٢٩) .

قوله : " أرى في وجه أبي حذيفة " تعني من الكراهية ، وأن دخول سالم يشق عليه .

قوله : " من دخول سالم وهو حليفه " هو سالم بن معقل مولى أبي حذيفة ، أحد السابقين الأولين ، وكان مولى امرأة من الأنصار ، يقال لها فاطمة بنت يعار ، أعتمقه سائبة ، فوالى أبا حذيفة ، فالمراد من الحليف في الحديث مولى المولاة (١) ، وكان أبو حذيفة رضي الله عنه قد تنبأه بعد ذلك كما تبين رسول الله ﷺ زيد ابن حارثة ، فكان أبو حذيفة يرى أنه ابنه ، فلما أنزل الله « ادعوا لآبائهم » رد كل أحد تبني ابنا من أولئك إلى أبيه ، ومن لم يعرف أبوه رد إلى مواليه ، كما أخرجه مالك في الرضاع من الموطأ . وكان سالم يؤم المهاجرين

(١) تفسير الحليف بالدعي ، كما وقع في شرح محمد ذهني (١ - ٦٥٨) تكلف لاجابة اليه .

أرضعيه ، قالت : وكيف أرضعه وهو رجل كبير ؟ فتبسم رسول الله ﷺ ، وقال : قد علمت أنه رجل كبير .

والأنصار في مسجد قباء ، وكان من أكثر الصحابة قرآنا ، وراجع الإصابة (٢ - ٦ و ٧) .

قوله : " أرضعيه " قال القاضي : لعلها حليته ، ثم شرب من غير أن يمسه ثديها ، ولا التقت بشرتها ، وهذا الذي قاله القاضي حسن ، ويحتمل أنه عفا عن مسه للحاجة ، كما خص بالرضاعة مع الكبير ، والله أعلم ، كذا في شرح النووي . وقال ابن الهمام : « ثم كيف جاز أن يباشر عورتها بشفتيه ؟ ففعل المراد أن تحلب له شيئا مقداره خمس مصات فيشربه ، وإلا فهو مشكل » كذا في فتح القدير (٣ - ٤) .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : هذا الاحتمال متعين ، وقد صرح به في رواية ، وهي ما أخرجه ابن سعد ، قال : « أخبرنا محمد بن عمر (يعني الواقدي) ، حدثنا محمد بن عبد الله ابن أخي الزهري ، عن أبيه ، قال : كان يحلب في مسعط أو إناء قدر رضعة ، فيشربه سالم كل يوم خمسة أيام ، وكان بعد يدخل عليها وهي حاسر ، رخصة من رسول الله ﷺ لسهولة بنت سهيل » . كذا في الطبقات الكبرى لابن سعد (٨ - ٢٧١) في تسمية النساء المسلمات المبايعات من قريش وترجمة سهيلة ؛ وذكره الحافظ في الإصابة (٤ - ٣٢٩) في ترجمتها أيضا .

فهذه الرواية قد صرحت بأنها حلبت له ، ولم ترضعه من ثديها ، والمسعط (بكسر الميم وفتح العين) والمسعط (بضم الميم والعين) : ما يجعل فيه ويصب منه في الأنف ، كما في القاموس .

قوله : " فتبسم رسول الله ﷺ " لعله ﷺ تبسم على زعمها أنها أمرت بإرضاع سالم من ثديها ، مع أنه ﷺ أراد أن تحلب له ، فيشرب منه ، وإنها فهمت ذلك من تبسمه أو بتصريحه عليه السلام بعد ذلك ، ولم يذكره الرواة .

مسئلة إرضاع الكبير

قوله : " قد علمت أنه رجل كبير " استدلت به عائشة رضي الله عنها ، كما هو المعروف عنها ، على أن الإرضاع محرم ولو كان الرجل رضع من امرأة في كبره ، وهو مذهب ابن حزم ، فإنه يقول في المحلى (١٠ - ١٧ مسألة ١٨٦٩) : « ورضاع الكبير محرم ، ولو أنه شيخ ، كما يحرم رضاع الصغير ، ولا فرق » . ونسبه النووي وغيره إلى داود الظاهري ولكن رده الحافظ في الفتح ، وروى عبد الرزاق هذا المذهب عن عطاء ، ونقله الطبري عن

حفصة، وعبد الله بن الزبير، والقاسم بن محمد، وعروة أيضا، وحكاة ابن عبد البر عن الليث ابن سعد كما في فتح الباري (٩ - ١٢٨) .

وقال ابن تيمية : الرضاع يعتبر فيه الصغر إلا فيما دعت إليه الحاجة كرضاع الكبير الذى لا يستغنى عن دخوله على المرأة ويشق احتجابها منه ، نقله الشوكاني ورجحه في " نيل الأوطار " (٦ - ٢٦٧) .

وأما جمهور من سواهم فأجمعوا على أنه لا يحرم بعد مدة الرضاع ، وحجتهم في ذلك ما يلي :

١ - استدل البخارى رحمه الله على قولهم بقوله تعالى : « حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة » فجعل الله تعالى الحولين تمام الرضاعة ، فثبت أن الرضاع الشرعى المحرم لا يتحقق بعد الحولين .

٢ - عن عائشة رضى الله عنها مرفوعا : " فإنما الرضاعة من المجاعة " أخرجه الشيخان يعنى أن الرضاعة إنما تكون محرمة إذا كانت تسد الجوع ، وهى فى الصغر ، لأن الكبير لا يشبعه إلا الخبز ، كما سيأتى فى شرح هذا الحديث إن شاء الله تعالى .

٣ - روى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعا : « لا رضاع إلا ما أنشز العظم وأنبت اللحم » أخرجه أبو داود وسكت عليه ، ولا يكون الرضاع منشزا للعظم ومنبتا للحم إلا فى الصغر ، كما سيأتى فى حديث أم سلمة .

٤ - عن أم سلمة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتق الأمعاء فى الثدي ، وكان قبل الفطام » أخرجه الترمذى ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، وأعله ابن حزم بأن فاطمة بنت المنذر لم تسمع من أم سلمة ، ولكنه تحكم محض ، لأننا لو سلمنا صحة ما حاسب له ابن حزم فإن فاطمة كانت ابنة إحدى عشرة سنة عند وفاة أم سلمة (انظر المحلى ١٠ - ٢١) وهذا العمر يكفى للتحمل ، كما تقرر فى موضعه .

٥ - عن جابر أن رسول الله ﷺ قال : « لا رضاع بعد فصال ولا يتم بعد احتلام » أخرجه أبو داود الطيالسى فى مسنده (ص - ٢٤٣ رقم ١٧٦٧ الأفراد عن جابر) من طريق خارجة بن مصعب عن حرام بن عثمان عن أبي عتيق عنه ، ومن طريق البان أبي حذيفة عن أبي عبس عنه : قلت : كلا الطريقين فيه كلام ، غير أن كل واحد منهما يقوى الآخر .

٦ - مالك عن عبد الله بن دينار أنه قال : « جاء رجل إلى عبد الله بن عمر ، وأنا معه

عند دار القضاء ، يستلّه عن رضاعة الكبير ، فقال عبد الله بن عمر : جاء رجل إلى عمر بن الخطاب ، فقال : إني كنت لى وليدة ، وكنت أطؤها ، فعمدت امرأتى إليها ، فأرضعتها فدخلت عليها ، فقالت : دونك ! فقد - والله - أرضعتها ، فقال عمر : أوجعها واثت جاريته ، فإنما الرضاعة رضاعة الصغير « أخرجه مالك فى الموطأ .

٧- « عن يحيى بن سعيد : أن رجلا سأل أبا موسى الأشعري فقال : إني مصصت عن امرأتى من ثديها لبنا ، فذهب فى بطنى ، فقال أبو موسى الأشعري : لا أراها إلا قد حرمت عليك . فقال عبد الله بن مسعود : انظر ما تفتى به الرجل ، فقال أبو موسى : فما تقول أنت ؟ فقال عبد الله بن مسعود : لا رضاع إلا ما كان فى الحولين ، فقال أبو موسى : لانسألونى عن شئ ما كان هذا الخبر فيكم « أخرجه مالك فى الموطأ أيضا .

٨- عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « لا رضاع إلا ما كان فى الحولين » . أخرجه الدارقطنى (٤ - ١٧٤) وأعله العيني بالهيثم بن جميل ، وذكر قول النسائي : الهيثم بن جميل وثقه الإمام أحمد والعجلي وغير واحد ، وكان من الحفاظ ، إلا أنه وهم فى رفع الحديث ، والصحيح وقفه على ابن عباس ، ثم ذكر أن سعيد بن منصور وعبد الرزاق وابن أبي شيبة روه عن ابن عيينة موقوفا ، ورواه أيضا : ابن أبي شيبة موقوفا على ابن مسعود وعلى بن أبي طالب ، وأخرجه الدارقطنى موقوفا على عمر بن الخطاب ﷺ قال : لا رضاع إلا فى الحولين فى الصغير .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : التقدير بالحولين مما لا يدرك بالقياس ، فهذه الآثار الموقوفة فى قوة المرفوع ، والظاهر أنه لم يقل به هؤلاء الصحابة إلا وعندهم فى ذلك عهد من النبي ﷺ .

٩- واستدل ابن العربى على مذهب الجمهور بقوله تعالى : « وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم » وقال : « والرضيع فى اللفظ اسم للصغير دون الكبير ، حتى صار يسمى به ، وإن لم يرضع ، فالما كول اسم لما يتغذى به ، وإن لم يؤكل ، وإذا لم يسم الكبير رضيعا لم تسم الأم مرضعة ، ويعضد هذا علة الرضاع ، وهى وجود البعضية فيه ، وذلك يتصور فى الصغير ، لأن كل جزء يحصل فى جوفه ينمى به ، والكبير لا ينمى به » كذا فى عارضة الأحوذى (٥ - ٩٧) وهو كلام متين جدا .

وأما قصة إرضاع سالم فى حديث الباب ، فقد أجاب عنها الجمهور بأجوبة مختلفة ، أحسنها أن ذلك كان خصوصية له ﷺ ، ويدل على ذلك ما يأتى عند المصنف من أن سائر أزواج النبي الكريم ﷺ سوى عائشة جعلن هذا الحكم خاصا بسالم ، ولم يقل بعمومه أحد

سوى عائشة أو حفصة ، إن صح ذلك عنها ، والله سبحانه أعلم . وراجع ليقبة الأجوبة وردها فتح الباري " باب من قال لا رضاع بعد حولين " (٩ - ١٢٦) .

مسئلة مدة الرضاع

ثم اختلف الجمهور في تعيين مدة الرضاع على أربعة أقوال :

١ - الأول مذهب الجمهور ، وهو أن مدة الرضاع حولان ، ومن قال ذلك : الشافعي وأحمد ، وأبو يوسف ، ومحمد ، وعامر الشعبي ، وابن شبرمة ، والثوري ، والأوزاعي ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وهو قول مالك في الموطأ ، كما في عمدة القاري (٩ - ٣٨٧) وهي رواية ابن وهب عنه ، كما في فتح الباري . واستدلوا بقوله تعالى : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة » (البقرة - ٢٣٣) وبقوله تعالى : « وحمله وفصاله ثلاثون شهراً » (الأحقاف - ١٥) وأقل مدة الحمل ستة أشهر ، فبقى حولان للفصال ، واستدلوا أيضا بما أسلفنا من الآثار في مسئلة رضاع الكبير .

٢ - والثاني مذهب زفر ، وهو أن مدة الرضاع ثلاثة أحوال ، وهو رواية عن الأوزاعي كما في تفسير ابن كثير (١ - ٢٨٣) وذلك لأنه لا بد بعد الحولين من مدة يتعود فيها الصبي غير اللبن ، لينقطع الإنبيات باللبن ، وذلك بزيادة مدة يتعود فيها الصبي تغير الغذاء ، والحول حسن للتحول من حال إلى حال ، لا شتماله على الفصول الأربعة ، فقد رناه بثلاثة أحوال ، هذا ملخص ما في فتح القدير (٣ - ٥) .

٣ - والثالث مذهب مالك ، وهو أنه يغتفر بعد الحولين مدة يدمن الطفل فيها على الفطام ، لأن الصبي لا يظلم دفعة واحدة ، بل على التدرج في أيام قليلات ، ثم اختلفت الروايات عن مالك في تقدير هذه المدة ، فقليل : يغتفر نصف سنة ، وقيل : شهران ، وقيل : شهر ونحوه ، (فتح الباري ٩ - ١٢٥) وقيل : ما دام محتاجا إلى اللبن غير مستغن عنه ، كما في فتح القدير (٣ - ٥) .

قال العبد الضعيف : الصحيح المختار في مذهب المالكية زيادة شهرين بعد الحولين ، كما في المدونة الكبرى (٥ - ٨٩) وهو الذي أقره الخليل والدردير ، راجع حاشية الصاوي على شرح الدردير (٢ - ٧٢١) .

٤ - الرابع قول أبي حنيفة رحمه الله ، وهو أن مدة الرضاع حولان وستة أشهر ، واستدل بقوله تعالى : « وحمله وفصاله ثلاثون شهراً » ووجه الاستدلال على ما ذكره صاحب الهداية : أنه تعالى ذكر شيئين وضرب لهما مدة ، فكانت لكل واحد منهما بكاملها ، كالأجل

المضروب للدينين ، إلا أنه قام المنقص في أحدهما (يعنى الحمل ، فقد جاء أثر عائشة أن الولد لا يبقى في بطن أمه أكثر من سنتين ولو بقدر فلكة مغزل) فتبقى مدة الفصال على ظاهرها .
ولكن قال شيخ مشايخنا الأنور رحمه الله : « ما أجاب به صاحب الهداية ههنا فهو ركيك جدا ، فإنه جعل أثر عائشة منقصا للمدة ، فإنه ليس تخصيصا ، بل يشبه النسخ ، لأن القرآن ذكر فيه العدد دون العموم ، ليقال : إن أثرها مخصص ، وبجث عليه ابن الهمام في الفتح » كذا في فيض البارى (٤ - ٢٧٨) .

فالمصحيح من وجه استدلال أبى حنيفة بهذه الآية أنه فسر الحمل في قوله تعالى : « حمله وفصاله الخ » بالحمل على الأكف ، حكاه النسفى في مدارك التنزيل (٤ - ١٤٣) عن أبى حنيفة (١) ، والمراد أن الأم تحمل طفلها على يديها وفى حجرها مدة ثلثين شهرا ، وأيده شيخنا العثماني في أحكام القرآن له (١ - ٣٩١) بكلام متين ، فراجع .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ويرد على هذا التفسير أنه لا يلائم السياق ، لأن تمام الآية : « وحملته أمه كرهاً ووضعته كرهاً وحمله وفصاله ثلثون شهراً » فوردت مادة " الحمل " في هذه الآية مرتين ، والحمل في البطن متعين في المدة الأولى ، فليكن في الثانية كذلك .

وهذا اعتراض قوى ، ولكن يمكن أن يجاب عنه بأن الله تعالى قد ذكر في هذه الآية أربع مراحل تتحمل فيها الأم عناء لتربية ولده ، فالأولى : مرحلة الحمل في البطن ، والثانية : مشقة الوضع ، والثالثة : عناء حمله على الأكف ، والرابعة : مشقة الفصال . فالكلام على هذا متسق منظم يحتوى جميع المشاق التى تتحملها الأم بترتيب طبيعى ، ولو فسرنا الحمل الثانى بالحمل في البطن أيضا ، لاختل هذا الترتيب . هذا ما ظهر لى في وجه قول أبى حنيفة ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وأما الإستدلال بقوله تعالى : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين » فقد أجاب عنه أبو حنيفة بأن الله سبحانه أعقبه بقوله : « فإن أرادا فصالاً عن تراض منها إلخ » فدل على أن الفصال يقع بعد تمام الحولين ، لأن القاء للتعقيب ، فجاز أن يكون بعد الحولين رضاع . وبؤيده ما أخرجه ابن جرير فى تفسيره (٢ - ٢٨٩) قال : « حدثني المثنى ، قال حدثنا عبد الله ، قال ثنا معاوية ، عن على ، عن ابن عباس : فإن أرادا فصالاً : فإن أرادا أن يفظاه قبل الحولين وبعده » فصرح ابن عباس في هذه الرواية أن قوله تعالى " فإن أرادا فصالاً " يحمل على ما قبل الحولين وعلى ما بعده ، فثبت أن " الحولين " في الآية ليس تقديرا

لمدة الرضاع ، وإنما هو تقدير لما يلزم الأب من نفقة الرضاع . ويدل عليه ما أخرجه ابن جرير (٢ - ٢٨٠) قال : « حدثني المثنى ، قال : ثنا سويد ، قال : أنا ابن المبارك ، عن ابن جريج ، قال : قلت لعطاء : والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ؟ قال : إن أرادت أمه أن تقصر عن حولين كان عليها حقا أن تبلغه ، لا أن تزيد عليه ، إلا أن تشاء » ثم أخرج عن الثوري مثله .

وأما قوله تعالى : « وفصاله في عامين » فقد حمله أبو حنيفة على غالب الأحوال .

فالخاصل - كما قال الشيخ ظفر أحمد العثماني في أحكام القرآن - أن أبا حنيفة يقول بما قال به الجمهور : أن مدة الرضاع حولان كاملان ، ولكنه زاد عليهم أن الفصال قبل الحولين ليس بواجب ، وإنما يجب ذلك بعد إتمام الرضاعة ، وهو بمضى الحولين اتفاقاً ، ومن المعلوم قطعاً أن الصبي لا يقطم دفعة واحدة ، وإنما سبيله التدرج ، ليتمرن على ترك اللبن ، فقدرة أبو حنيفة بستة أشهر نظراً إلى آية الأحقاف ، واعتباراً بأقل مدة الحمل ، لأن في هذه المدة يتحول غذاءه إلى اللبن ، وقد عرفت أن آية البقرة لتحديد مدة الإنفاق ، لا لتقدير مدة الرضاع ، فاحتاط أبو حنيفة في إثبات حرمة النكاح إلى سنتين ونصف ، وإلى هذا المعنى يشير الإمام محمد في موطنه حيث يقول : « وكان أبو حنيفة رحمه الله يحتاط بستة أشهر بعد الحولين » .

المفتي به في مذهب الحنفية

هذا ما وجه به قول أبي حنيفة رحمه الله ، وتتضح منه دقة مداركه ، وأنه لا يخالف كتاب الله ، وإنما يفسره بما تحتمله ألفاظ القرآن ، وتؤيده بعض الآثار ، ويقويه النظر العقلي ، فالذين أطالوا ألسنتهم في جنبابه في هذه المسئلة ، وأكثروا من الشغب عليه : لم يدركوا مراده ولم يفهموا وجه ما يستدل به ، فقولوه في هذه المسئلة قول مجتهد يحتمل الخطأ والصواب والقطع بأحد الجانبين عصبية لا تجوز .

وأما لو رجعنا إلى قوة الدليل فالراجح مذهب الجمهور ، ومنهم أبو يوسف ومحمد ، ولذلك أفتى المتأخرون من الحنفية في هذه المسئلة على قولهم ، واختاره الطحاوي ، وقال ابن نجيم : « ولا يجني قوة دليلهما ، فإن قوله تعالى : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة » يدل على أنه لا رضاع بعد التام ، وأما قوله تعالى : « فإن أرادوا فصلاً عن تراض منها وتشاور فلا جناح عليهما » فإنما هو قبل الحولين ، بدليل تقييده بالتراض والتشاور ، وبعدهما لا يحتاج إليهما » كذا في البحر الرائق (٣ : ٢٢٥) قال العبد الضعيف : وأكثر المفسرين يحملونه على ما قبل الحولين ، كما في تفسير ابن جرير .

زاد عمرو في حديثه : وكان قد شهد بدرا ، وفي رواية ابن أبي عمر : فضحك رسول الله ﷺ .

٣٤٨٧ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، ومحمد بن أبي عمر، جميعا عن الثقي، قال ابن أبي عمر: نا عبد الوهاب الثقفي، عن أيوب، عن أبي مليكة، عن القاسم، عن عائشة: أن سالما مولى أبي حذيفة كان مع أبي حذيفة وأهله في بيتهم، فأنت - يعني بنت سهيل - النبي ﷺ، فقالت: إن سالما قد بلغ ما يبلغ الرجال وعقل ما عقلوا، وإنه يدخل علينا، وإني أظن أن في نفس أبي حذيفة من ذلك شيئا، فقال لها النبي ﷺ: أرضعيه تحرمي عليه، ويذهب الذي في نفس أبي حذيفة. فرجعت إليه فقالت: إني قد أرضعته، فذهب الذي في نفس أبي حذيفة.

ثم قول الجمهور مؤيد بالآثار المروية عن عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس، كما أسلفنا في مسئلة رضاع الكبير، وابن عباس قد روى عنه الدارقطني مرفوعاً: « لا رضاع بعد الحولين » وتضعيف الهيثم بن جميل ليس مما اتفقوا عليه، فقال الدارقطني: ثقة حافظ، وقال العجلي: ثقة صاحب سنة، وقال أحمد: ثقة، وقال ابن عدى: ليس بالحافظ، يغلط على الثقات، وأرجو أنه لا يعتمد الكذب، كما في ميزان الاعتدال (٤ - ٣٢٠ رقم ٩٢٩٣)، وهو من رجال ابن ماجه والترمذي، وأخرج له البخاري في الأدب المفرد، فحديث مثله لا ينزل عن الحسن.

ثم قال ابن كثير في تفسيره (١ - ٢٨٣): « وقد رواه الإمام مالك في الموطأ عن ثور بن يزيد عن ابن عباس مرفوعاً » قلت: لم أجده في النسخ الموجودة من الموطأ، وإنما هو موقوف على ابن عباس في سائر النسخ الموجودة، ويمكن أن تكون عند ابن كثير نسخة أخرى، والله أعلم.

وعلى كل حال، فلوثبت رفع هذا الحديث، ففوة قول الجمهور ظاهرة، ولو لم يثبت (١)، فالآثار الموقوفة ثابتة بلاشك: وقدمننا أن الموقوف في المقادير في قوة المرفوع، لأنها لا تدرك بالقياس، فيجب الأخذ بها، والله سبحانه أعلم.

قوله: « وكان قد شهد بدرا » يعني سالما.

قوله: « يعني بنت سهيل » وفي بعض النسخ المصرية: « تعني ابنة سهيل » وفي بعضها « تعني سهلة بنت سهيل » وكان القاسم نسي ما تمت به عائشة سهلة بنت سهيل، فلم ينسب إليها الاسم، وإنما قال: تعني، وهذا احتياط منه رحمه الله.

(١) ويظهر من كلام الحافظ في التلخيص (٤ - ١٦٥) أنه يرجع وقف هذا الحديث.

٣٤٨٨- وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ، ومحمد بن رافع ، واللفظ لابن رافع ، قال : نا عبد الرزاق ، قال : أنا ابن جريج ، قال : أنا ابن أبي مليكة أن القاسم بن محمد بن أبي بكر أخبره أن عائشة أخبرته : أن سهلة بنت سهيل بن عمرو جاءت النبي ﷺ ، فقالت : يا رسول الله ! إن سالماً - لسا لم مولى أبي حذيفة - معنا في بيتنا ، وقد بلغ ما يبلغ الرجال ، وعلم ما يعلم الرجال . قال : أرضعيه تحرمي عليه . قال : فكثت سنةً أو قرياً منها لا أحدث به رهبته ، ثم لقيت القاسم ، فقلت له : لقد حدثني حديثاً ما حدثته بعد ، قال : ما هو ؟ فأخبرته ، قال : فحدثه عنى أن عائشة أخبرته .

٣٤٨٩- وحدثنا محمد بن مني ، قال : نا جعفر ، قال نا شعبة ، عن حميد بن نافع ، عن زينب بنت أم سلمة ، قالت : قالت : أم سلمة لعائشة : إنه يدخل عليك الغلام الأيفع الذى ما أحب أن يدخل على ؟ قال : فقالت عائشة : أمالك في رسول الله ﷺ أسوة حسنة ؟ قالت : إن امرأة أبي حذيفة قالت : يا رسول الله ! إن سالماً يدخل على ، وهو رجل ، وفي نفس أبي حذيفة منه شئى ، فقال رسول الله ﷺ : أرضعيه حتى يدخل عليك .

٣٤٩٠- وحدثني أبو الطاهر ، وهارون بن سعيد الأيلي ، واللفظ لهارون ، قال : نا ابن وهب ، قال : أخبرني مخزمة بن بكير ، عن أبيه ، قال : سمعت حميد بن نافع يقول : سمعت زينب بنت أبي سلمة تقول : سمعت أم سلمة زوج النبي ﷺ تقول لعائشة : والله ! ما تطيب نفسى أن يرانى الغلام قد استغنى عن الرضاعة ، فقالت : لم ؟ قد جاءت سهلة بنت سهيل إلى رسول الله ﷺ ، فقالت : يا رسول الله ! والله إنى لأرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم ،

قوله : ” لا أحدث به رهبته ” مصدر منصوب بإسقاط حرف الجر ، يعنى : ” لا أحدث به لأجل رهبة هذه القصة ” وضبطه البعض ” رهبته ” بكسر الهاء وسكون الباء وضم التاء ، فهو فعل مستأنف ؛ وعلى كل حال فهو من الرهب بمعنى الخوف ، ووقع في النسخ المصرية : ” وهبته ” بواو العطف وفعل المتكلم الماضى من الهيبة ، وهى الإجلال ، والمعنى أنى لم أحدث به مدة ، مخافة أن يغتر به بعض الجهال .

قوله : ” الغلام الأيفع ” هو الذى قارب البلوغ ولم يبلغ ، وأيفع الغلام ويفع ، كنعن : إذا شارب الاحتلام ، فهو يافع ، وهو من نواذر الأبنية ، كما فى النهاية وجمع البحار ، واختاره النووى ، وفسره فى القاموس بمن راق العشرين ، وعلى التفسير الأول دل الحديث على أن الغلام المراهق مثل البالغ فى أحكام الحجاب .

قالت : فقال رسول الله ﷺ : أرضعيه ، فقالت : إنه ذولحية ، فقال : أرضعيه يذهب ما في وجه أبي حذيفة ، فقالت : والله ما عرفته في وجه أبي حذيفة .

٣٤٩١- حدثني عبد الملك بن شعيب بن الليث ، قال حدثني أبي عن جدي ، قال : حدثني عقيل بن خالد ، عن ابن شهاب أنه قال : أخبرني أبو عبيدة ابن عبد الله بن زمة أن أمه زينب بنت أبي سلمة أخبرته أن أمها أم سلمة زوج النبي ﷺ كانت تقول : أبي سائر أزواج النبي ﷺ أن يدخلن عليهن أحدا بتلك الرضاعة ، وقلن لعائشة : والله ما نرى هذا إلا رخصة أَرخصها رسول الله ﷺ لسالم خاصة ، فما هو بداخل علينا أحد بهذه الرضاعة ولا رائينا .

٣٤٩٢- حدثنا هناد بن السرى ، حدثنا أبو الأحوص ، عن أشعث بن أبي الشعثاء ، عن أبيه ، عن مسروق ، قال : قالت عائشة : دخل على رسول الله ﷺ ،

قوله : " إنه ذولحية " قال الحافظ في الفتح (٩ - ١٢٨) : هذا يشعر بأنها كانت تعرف أن الصغر معتبر في الرضاع المحرم ، فلا يصح قول من أجاب عن حديث الباب بأن رضاع الكبير كان محرما حينئذ ثم نسخ هذا الحكم قال العبد الضعيف : ليس في هذا اللفظ ما يرد القول بالنسخ ، لأن قولها " إنه ذولحية " يمكن أن يكون منشؤه الحياء والاستعجاب من فعل الإرضاع ، لا إنكار ركونه محرما ، والله أعلم .

قوله : " فما هو بداخل الخ " الضمير ههنا ضمير الشأن ، و " رائينا " اسم فاعل من الرؤية .

ما في الحديث من آداب وأحكام

- ١- ثم استنبط الحافظ من قصة سالم جواز الإرشاد إلى الحيل ، وهو استنباط جيد .
- ٢- وقال ابن الرفعة : « يؤخذ منه جواز تعاطي ما يحصل الحل في المستقبل ؛ وإن كان لس حلالا في الحال » كما في فتح الباري (٩ - ١٢٩) قبيل باب لبن الفحل ، قال العبد الضعيف : هذا الاستدلال فيه نظر ، أما أولا ، فلأنه لم يثبت أن سهولة أرضعت سالما من ثديها ، بل ثبت خلافه كما قدمنا أنها حلبت له في مسعط ، فشرب منه ، فكيف يصح أن يقال إنها لم تحتجب منه عند الإرضاع ؟ وأما ثانيا ، فلأنه لو ثبت عدم احتجابها منه ، كان ذلك خصوصية لسالم أيضا ، وإلا فلا يحل للمرأة أن تسفر أمام ولد زوجها إلا إذا حدث بينهما نكاح ؛ أما قبل النكاح فلا .

قوله : " قالت عائشة " هذا الحديث أخرجه البخاري في النكاح ، باب من قال :

وعندى رجل قاعد ، فاشتد ذلك عليه ورأيت الغضب فى وجهه ، قالت: فقلت: يا رسول الله! إنه أخى من الرضاعة ، فقال : أنظرون إخوانكم من الرضاعة ، فإنما الرضاعة من المجاعة .

٣٤٩٣ - وحدثنا محمد بن مثنى ، وابن بشار ، قالوا: نا محمد بن جعفر ، ح قال: وثنا عبيد الله ابن معاذ ، قال: حدثنى أبى ، قالاً جميعاً: نا شعبة ح وحدثنا أبو بكر بن أبى شيبه ، قال: ناوكيع ح قال: وحدثنى زهير بن حرب ، قال : نا عبد الرحمن بن مهدي جميعاً عن سفيان ح قال : وحدثنا عبد بن حميد ، قال : نا حسين الجعفي ، عن زائدة ، كلهم عن أشعث بن أبى الشعثاء بإسناد

لا رضاع بعد حولين ، وفى الشهادات ، باب الشهادة على الأنساب ، وأبو داود ، رقم ٢٠٥٨ فى النكاح ، باب فى رضاعة الكبير ، والنسائى فى النكاح ، باب القدر الذى يحرم من الرضاعة .

قوله : " وعندى رجل قاعد " قال الحافظ : لم أقف على اسمه ، وأظنه ابناً لأبى قعبس ، وغلط من قال : عبد الله بن يزيد رضيع عائشة ، لأن عبد الله هذا تابعى باتفاق الأئمة ، وكان أمه التى أرضعت عائشة عاشت بعد النبى ﷺ ، فولدته ، فلهذا قيل له رضيع عائشة . كذا فى فتح البارى (٩ - ١٦٧) باب لارضاع بعد الحولين .

قوله : " فاشتد ذلك الخ " يعنى جلوس رجل أجنبى عندها .

قوله : " انظرون إخوانكم من الرضاعة " المعنى : تأملن ما وقع من ذلك هل هو رضاع صحيح بشرطه أم لا ؟ وقال المهلب : انظرون ما سبب هذه الأخوة ، فإن حرمة الرضاع إنما هى فى الصغر ، حتى تسد الرضاعة المجاعة . كذا فى فتح البارى .

قوله : " فإنما الرضاعة من المجاعة " الفاء فيه للتعليل لقوله " انظرون الخ " والمجاعة : الجوع ، والمعنى أنه ليس كل من أرضع لبن أمها يصير أخاً ، بل شرطه أن يكون من المجاعة ، يعنى أن الرضاعة التى تثبت بها الحرمة ما تكون فى الصغر حين يكون الرضيع طفلاً يسد اللبن جوعته ، لأن معدته ضعيفة يكفيها اللبن ، وينبت لحمه بذلك ، فيصير كجزء من المرضعة ، فيكون كسائر أولادها ؛ هذا ملخص كلام العيني فى الشهادات وفى الرضاع .

ثم فى هذا الحديث . عدة مسائل :

الاستدلال على رضاع الكبير

١ - استدلل به الجمهور على أن الرضاع المعتبر فى حرمة النكاح لابد أن يكون فى

الصغر ، واعترض عليه ابن حزم فى المحلى (١٠ - ٢٣ و ٢٤) بقوله : « قول رسول الله

« إنما الرضاعة من المجاعة » حجة لنا بيينة ، لأن للكبير من الرضاعة فى طرد المجاعة نحو ما للصغير ، فهو عموم لكل رضاع إذا بلغ خمس رضعات .

والجواب عنه أن « من » فى قوله عليه السلام سببية ، والمراد أن الرضاعة المحرمة ما كان سببها الجوع ، ومعلوم أن الكبير لا يرتضع لبن المرأة بسبب الجوع ، لأنه ليس مما يسد جوع الكبير ، ولا مما يشتهى إليه الرجل لسده ، ولئن شربه فى حالة الاضطراب شربه بالأنفة والكراهية ، بخلاف الصبى ، فإنه يرتضع لبن المرأة بسبب الجوع ، ويشتهى إليه كلما جاع ، ولا يسد جوعته غيره ، ولئن كان كل رضاع محرما ، سواء كان فى الصغر أو الكبر ، فلما إذا أمر النبى ﷺ عائشة رضى الله عنها بالنظر والتأمل فى أمر الرضاع ؟ وإن أمره هذا يدل على أن من الرضاع ما هو غير محرم ، وهو ما ليس سببه المجاعة .

ثم إن الأحاديث يفسر بعضها بعضا ، فنظير هذا الحديث قوله عليه السلام : « لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء » وفسره عليه السلام بقوله « وكان قبل الفطام » كما مر فى حديث أم سلمة عند الترمذى ، وقد فهم الصحابة منه ومن أمثاله ما فهم الجمهور ، ولذلك استدل ابن مسعود رضي الله عنه على اشتراط الصغر بقوله عليه السلام « لا رضاع إلا ما شد العظم وأثبت اللحم » ، كما عند أبى داود ، وقد تقدم ، والله سبحانه أعلم .

مسئلة الوجور والسعوط والاحتقان

٢ - واستدل الجمهور بهذا الحديث أيضا على أن التغذية بلبن المرضعة يحرم ، سواء كان بشرب أو أكل ، أو بأى صفة كان ، حتى الوجور والسعوط والثرذ والطبخ وغير ذلك ، وهو مذهب الأئمة الأربعة والجمهور ، وخالفهم فى ذلك الليث بن سعد وأهل الظاهر ، كما فى فتح البارى (٩ - ١٢٧) وهذه المسئلة من غرائب الظاهرية ، ولا سيما ابن حزم ، فإنه يجوز للكبير أن يرتضع من امرأة بالتقام ثديها ، ليحدث بينهما رضاع ، (راجع المحلى ١٠ - ٢٣) ولا يحدث عنده الرضاع إلا بذلك ، ويستدل بقصة سالم ، وقد عرفت أن سهلة لم ترضعه من ثديها ، وإنما حلبت له فى مسعط ، كما مر فى رواية ابن سعد .

وروجه استدلال الجمهور بهذا الحديث ظاهر ، وهو أن الصبى ربما لا يشرب بفيه ، فيحتاج لسد جوعه إلى الوجور والسعوط ، وربما يضره اللبن الخالص ، فتمس الحاجة إلى الثرد والطبخ ، وكل ذلك يكون لسد جوعه ، فلا جرم يثبت به ما يثبت بالإرتضاع من الثدي ، لأن حديث الباب قد نص على علة التحريم ، وهى أن يكون الجوع سببا للرضاعة .

٣ - ودل حديث الباب أيضا على مذهب الحنفية فى أن الحقنة لا يحدث بها حرمة

النكاح ؛ وهو مذهب مالك وأحمد . وقال الشافعي في أحد قوليه : يثبت به التحريم أيضا ، وهو قول ابن حامد وابن أبي موسى من الحنابلة ، كما في المغني لابن قدامة (٧ - ٥٣٩) وهو رواية عن محمد بن الحسن من الحنفية ، كما في فتح القدير (٣ - ١٥) .

ووجه دلالة الحديث على القول الأول أن الاحتقان لا يكون لسد الجوع ، ولا يتغذى منه الجسم ، وقد ذكر الأستاذ المحقق محمد نجيب المطيعي الشافعي في تكملة المجموع شرح المذهب (١٧ - ٦٢) : « وقد سألنا ولدنا التقي الدكتور أسامة أمين فراج ، فأجاب بأننا لو أعطينا الطفل حقنة اللبن من الشرج ، فإنه لا يتغذى منه الجسم إلا بنسبة ضئيلة في حالة بقائه في جوفه مدة طويلة ، ولا تنقاس بجانب ما يتعاطاه بفمه كيفما وكما ؛ أما إذا نزل منه في الحال فإنه لا يعود عليه منه ما يغذيه » .

الاستدلال على خمس رضعات

٤ - واستدل الحافظ ابن حجر بهذا الحديث على أن الرضعة الواحدة لا تحرم ، لأنها لا تغني من جوع ، وإذا كان يحتاج إلى تقدير فأولى ما يؤخذ به ما قدرته الشريعة ، وهو خمس رضعات .

وأجاب عنه العيني بقوله : « قلنا : هذا كله زيادة على مطلق النص ، لأن النص غير مقيد بالعدد ، والزيادة على النص نسخ ، فلا يجوز » كذا في العمدة (٩ - ٣٨٩) .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : الأحسن في الجواب أن يقال : إن " من " في قوله عليه السلام « من المجاعة » سببية ، والمعنى أن الرضاع المحرم ما كان بسبب الجوع ، وليس المعنى أن الرضاع المحرم ما سد الجوع وشبع به الرضيع ، وإلا لقال : الرضاعة ما سد المجاعة ، ولا يخفى أن الرضاعة التي تكون بسبب الجوع يستوى فيها القليل والكثير ، لأن المرأة لو درت على الرضيع قطرة أو قطرتين ، ثم انقطع لبنها ، يصح أن يقال : إن هذه الرضاعة كانت بسبب المجاعة ، ولو لم تكن مشبعة لانقطاع اللبن ، فدار الرضاعة في هذا الحديث على كون الجوع باعثا للرضاعة ، لا على كونها كافية لسد الجوع ، فافهم .

وأما قوله عليه السلام « لا رضاع إلا ما شد العظم وأنبت اللحم » فإن إنبات اللحم مما لا منبيل إلى معرفته ، وربما ينبت اللحم بالرضاع القليل ، وربما لا ينبت بالكثير ، فجعلنا مطلق السبب ، وهو الرضاع ، مقام المسبب ، واعتبرنا مطلق الإرضاع محرما ، كما في قصر الصلاة ، فإن العلة الأصلية هي المشقة ، ولما كان اعتبار حقيقتها متعذرا جعلنا مطلق السفر مقام المشقة ، ونظائره في الفقه كثيرة .

أبي الأحوص كعني حديثه ، غير أنهم قالوا : من المجاعة .

ما في الحديث من أحكام أخرى

٥ - قال الحافظ في الفتح (٩ - ١٢٩) : « وفي الحديث أيضا جواز دخول من اعترفت المرأة بالرضاعة معه عليها ، وأنه يصير أختا لها ، وقبول قولها فيمن اعترفت به ، وأن الزوج يسأل زوجته عن سبب لإدخال الرجال بيته ، والاحتياط في ذلك ، والنظر فيه » .

٦ - أخرج البخاري هذا الحديث في باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض من الشهادات أيضا ، واستدل به على أن ما صح من الأنساب والرضاع والموت بالاستفاضة وثبت علمه بالنفوس ، وارتفع فيه الريب والشك ، أنه لا يحتاج فيه لمعرفة عدد الذين بهم ثبت علم ذلك ، ولا يحتاج إلى معرفة الشهود ، ولكن ينبغي لصاحب الواقعة أن يتثبت فيه بنفسه ، ولذلك لم يطلب النبي ﷺ شهودا من عائشة ، بل أقرها على عدم الاحتجاب منه ، وإنما أمرها بالتثبت والنظر ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : « غير أنهم قالوا : من المجاعة » قال الأستاذ محمد ذهني في شرحه (١ - ٦٦٠) « لم يظهر وجه الاستثناء ، لعدم ظهور الفرق » قلت : الفرق يظهر على بعض النسخ ، وهو أن المصنف أورد هذا الحديث بطريقتين ، ووقع في الطريق الأول في بعض النسخ « إنما الرضاعة عن المجاعة » ، فنبه في الطريق الثاني أنهم قالوا « من المجاعة » بدل « عن المجاعة » ، والله أعلم .

استطرد

قد حكى العلامة عبد القادر القرشي عن شمس الأئمة قال : « قدم محمد بن إسماعيل البخاري في زمن أبي حفص الكبير ، وجعل يفتي ، فنهاه أبو حفص ، وقال : لست بأهل له ، فلم ينته ، حتى سئل عن صبيين شربا من لبن شاة أو بقرة ، فأفتى بثبوت الحرمة ، فاجتمع الناس عليه وأخرجوه من بخارى ، والمذهب أنه لا رضاع بينهما ، لأن الرضاع يعتبر بالنسب ، وكما لا يتحقق النسب بين بني آدم والبهائم ، فكذلك لا يثبت حرمة الرضاع بشرب لبن البهائم » وراجع الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية للقرشي (١ - ٦٧) ترجمة أحمد بن حفص المعروف بأبي حفص الكبير البخاري .

باب جواز وطى المسبية بعد الاستبراء وان كان لها زوج انفسخ نكاحه السبى

٣٤٩٤ - حدثني عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري قال : نا يزيد بن زريع ، قال : نا سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن صالح أبي الخليل عن أبي علقمة الهاشمي عن أبي سعيد الخدري ، أن رسول الله ﷺ يوم حنين بعث جيشا إلى أوطاس ، فلقوا عدوا فقاتلوهم

باب جواز وطى المسبية بعد الاستبراء

أخرج فيه حديث أبي سعيد الخدري في سبأيا أوطاس ، وأخرجه أيضاً النسائي (في تأويل والمحضن من النساء من النكاح ٢ - ٧٠) وأبو داود (في وطى السبأيا من النكاح ٣ - ٤٨ من البذل) والترمذي (في الرجل يسبى الأمة الخ من النكاح ٥ - ٦٥ من العارضة) وأحمد (كما في الفتح الرباني ١٨ - ١١٢ من التفسير) والبيهقي (في قوله عز وجل : والمحضنات من النساء ، من النكاح ٧ - ١٦٧) وأبو داود الطيالسي (في أفراد أبي سعيد ، رقم ٢٢٣٩) ويقاربه ما ورد عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال في سبأيا أوطاس : « لا توطأ حامل حتى تضع ، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة » أخرجه أبو داود والحاكم وأحمد ، كما في التلخيص للمحافظ (كتاب الحيض ١ - ١٧١ رقم ٢٣٩) وأخرجه الدارمي أيضاً في باب استبراء الأمة من الطلاق (٢ - ٩٢) .

قوله : " عبيد الله الخ " هو عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري ، أبو سعيد البصري نزبل بغداد ، ثقة ثبت من العاشرة ، مات سنة خمس وثلثين على الأصح ، وهو من رجال الصحيحين كما في التقريب .

قوله : " عن أبي علقمة الهاشمي " هو الفارسي المصري ، مولى بني هاشم ، ويقال : حليف الأنصار ، ثقة ، وكان قاضى أفريقية ، من كبار الثالثة ، أخرج له مسلم وأبو داود وآخرون ، كما في التقريب .

قوله : " أوطاس " واد في ديار هوازن ، على ثلاث مراحل من مكة ، كذا في بذل المجهود .

قوله : " فلقوا عدوا " وفي رواية أبي داود من هذا الطريق : " فلقوا عدوهم " وهم بنو هوازن .

فظهروا عليهم وأصابوا لهم سبايا ، فكان ناسا من أصحاب رسول الله ﷺ تخرجوا من غشيانهم من أجل أزواجهن من المشركين ، فأنزل الله عزوجل في ذلك ” والمحصنت من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ” أى فهن لكم حلال إذا انقضت عدتهن .

قوله : ” فظهروا عليهم وأصابوا لهم سبايا ” أى : فغلبوا عليهم وأصابوا نساء مسبيات كانت لبنى هوازن .

قوله : ” تخرجوا من غشيانهم ” يعنى : تنزهوا عن وطنهم واعتقدوا فيه حرجا وإثما .

قوله : ” فأنزل الله عزوجل في ذلك ” يعنى في إباحتهن : « والمحصنت من النساء إلا ما ملكت أيمانكم » يعنى : حرمت عليكم ذوات الأزواج من النساء إلا ما ملكتموهن بالسبي .

قوله : ” فهن لكم حلال ” يعنى أن ذوات الأزواج المشركين من السبايا يحل لكم وطنهن بعد استبرائهن ، لكون نكاحهن قد انفسخ من أزواجهن المشركين .

وفى هذا الحديث مسائل :

١ - أجمعت الأمة لهذا الحديث على أن الحربية إذا سبيت دون زوجها ينفسخ نكاحها منه ، ويحل لمن غنمها أن يطأها بعد الاستبراء ؛ ولكن حلة الوطئ مشروطة عند الجمهور بأن تكون المسبية كتابية ، أو تكون قد أسلمت بعد السبي . أما إذا كانت وثنية أو مجوسية فلا يحل وطئها عند الأئمة الأربعة وجامهير العلماء من السلف والخلف ، وخالفهم عطاء وعمرو ابن دينار ، فقالا : يجوز وطئ الوثنية أيضا كما في عارضة الأخوذى لابن العربى (٥ - ٦٦) واحتجا بحديث الباب ، وبما مر فى باب العزل من قصة سبايا بنى المصطلق ، فإنهن كن مشركات وثنيات ؛ وأجاب عنه الجمهور بأن الصحابة إنما أتوهن بعد ما أسلمن ، وما أورد عليه ابن العربى فى العارضة ، قد مر جوابه فى باب العزل .

وأما قوله تعالى : « والمحصنت من النساء إلا ما ملكت أيمانكم » فقد خصت عمومها آية أخرى ، وهى : « ولا تنكحوا المشركت حتى يؤمن » إذا أريد بالنكاح الوطأ .

٢ - ثم اختلفوا فى سبب انفساخ النكاح فى هذه الصورة ، فقال الشافعى : سببه السبي ، وقال أبو حنيفة : سببه اختلاف الدارين ؛ ويتفرع عليه الخلاف فيما إذا سبي الزوجان جميعا ،

٣٤٩٥ - وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن مثنى وابن بشار ، قالوا: نا عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة ، عن أبي الخليل أن أبا علقمة الهاشمي حدث أن أبا سعيد الخدري

فقال مالك والشافعي : ينفسخ نكاحهما ، لأن السبب عنده السبي ، وقد وجد ، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزفر والثوري : لا ينفسخ النكاح إلا إذا سبيت المرأة وحدها ، فلو سبيا جميعا لا ينفسخ ، لأن الدار واحدة ، وقال الأوزاعي والليث بن سعد : إذا سبيا جميعا فما كانا في المقاسم ، فهما على النكاح ، فإذا اشتراها رجل ، فإن شاء جمع بينهما وإن شاء فرق بينهما ، فاتخذها لنفسه ، أو زوجها غيره بعد ما يستبرئها بحبضة ، هذا ملخص ما في أحكام القرآن للجصاص .

واحتج مالك والشافعي بعموم حديث الباب ، فإنه لم يفرق بين من سبيت مع زوجها أو وحدها . وأجاب عنه الجصاص بقوله : « روى حماد ، قال : أخبرنا الحجاج عن سالم المكي عن محمد بن علي قال : لما كان يوم أوطاس لحقت الرجال بالرجال ، وأخذت النساء ، فقال المسلمون: كيف نصنع ولهن أزواج ؟ فأذن الله تعالى : « والحصنات من النساء إلا ما ملكت أيماكنكم » ثم قال الجصاص : « فأخبر أن الرجال لحقوا بالرجال ، وأن السبايا كن منفردات عن الأزواج ، والآية فيهن نزلت ، وأيضا : لم يأمر النبي ﷺ في غزاة حنين من الرجال أحدا فيما نقل أهل المغازي ، وإنما كانوا من بين قتيل أو مهزوم ، وسبي النساء ، ثم جاءه الرجال بعد ما وضعت الحرب أوزارها ، فسأله أن يمن عليهم بإطلاق سبائهم ، فقال النبي ﷺ : أما ما كان لي ولبنى عبدالمطلب فهو لكم ، وقال للناس : من رد عليهم فذاك ، ومن يمسك بشئ منهن فله خمس فرائض في كل رأس ، وأطلق الناس سبائهم . فثبت بذلك أنه لم يكن مع السبايا أزواجهن » . كذا في أحكام القرآن للجصاص (١ - ١٦٧) .

واعترضوا عليه بأن العبرة لعموم لفظ الآية ، لا لخصوص سبيها ، فإن الآية لم تفرق بين من سبيت بوحدتها ومن سبيت مع زوجها ، وأجاب عنه الجصاص رحمه الله بما حاصله أن الآية تحتل معنيين ، إما أن يكون انفساخ نكاحهن بسبب حدوث الملك عليهن ، وإما أن يكون باختلاف الدارين ، ولا سبيل إلى الأول ، لأننا لو جعلنا حدوث الملك سببا للفسخ ، لوجب أن تقع الفرقة بشراء الأمة وهبتها وبالميراث ، لحدوث الملك الجديد ، وهي غير واقعة باتفاق بيننا وبين الشافعي ، كما سيأتى في المسئلة الثالثة ، فثبت أنه لا سبب للفسخ إلا تباین الدارين . ويدل عليه أن الحرية إذا خرجت إلينا مسلمة أو ذمية ، ثم لم يلحق بها زوجها ، وقعت الفرقة

حدثهم أن نبي الله ﷺ بعث يوم حنين سرية بمعنى حديث يزيد بن زريع ، غير أنه قال: إلا

بلا خلاف ، وقد حكم الله تعالى بذلك في المهاجرات بقوله: « ولا جناح عليكم أن تنكحوهن إذا آتيتوهن أجورهن » . ثم قال : « ولا تمسكوا بعصم الكوافر » .

وحاصل جواب الجصاص رحمه الله : أن ما قاله الحنفية ليس تخصيصا لعموم الآية ، وإنما هو تفسير بما لا تحتل الآية إلا إياه .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ويمكن أن يجاب أيضا بأن عموم الآية قد خص مرة بقوله تعالى : « لا تنكحوا المشركات إلخ » كما مر في المسئلة الأولى ، فصارت الآية عاما خص عنه البعض ، ومثل هذا العام يخص عندنا بخبر الواحد والقياس ، كما تقرر في الأصول .

٣ - اختلفوا في أمة ذات زوج في دار الإسلام ، إذا اشتراها رجل ، هل ينفسخ نكاحها بالشري ؟ وهل يحل لمشتريها أن يطأها ؟ فالأئمة الأربعة والجمهور على أنه لا ينفسخ النكاح ، ولا يحل الوطأ للمشتري ، وقد ذهب جماعة من السلف إلى أن بيع الأمة يكون طلاقا لها من زوجها أخذا بعموم قوله تعالى: « إلا ما ملكت أيمانكم » ؛ روى ذلك عن ابن مسعود وأبي بن كعب وجابر بن عبد الله وسعيد بن المسيب والحسن البصري ، وهو رواية عن ابن عباس ، كما في تفسير ابن كثير (١ - ٤٧٤) .

واستدل الجمهور بقصة بريرة المعروفة في الصحاح وستأتي في العتاق ، فإن عاتشة أم المؤمنين اشتريتها وأعتقتها ولم ينفسخ نكاحها من زوجها مغيث ، بل خيرها رسول الله ﷺ بين الفسخ والبقاء ، فاختارت الفسخ ، فلو كان بيع الأمة طلاقا لها ما خيرها النبي ﷺ ، فلما خيرها دل على بقاء النكاح بعد الشري ، وأن المراد من الآية المسيبات فقط .

وما أورد عليه النووي وغيره من أنه تخصيص للكتاب بخبر الواحد ، وهو لا يجوز عند الحنفية ، فقد أجاب عنه الجصاص بقوله: « الدلالة ظاهرة في الآية على خصوصها في السبايا ، وذلك لأنه قال : واخصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم » ، فلو كان حدوث الملك موجبا لإيقاع الفرقة لوجب أن تقع الفرقة بينها وبين زوجها إذا اشتريتها امرأة أو أخوها من الرضاعة ، لحدوث الملك . فإن قيل : جائز أن يقال ذلك في سائر من طرأ عليهن الملك ، سواء كان حدوث الملك سببا لإباحة الوطأ ، أو لم يكن بأن تملكها امرأة أو رجل لا يحل له وطأها ، لأنه استثناء بملك اليمين من حظروا المخصنات من النساء ، فوجب على ذلك أنه

ما ملكت أيمانكم منهن فحلال لكم ، ولم يذكر : ” إذا انقضت عدتهن “ .

إذا لم يستبح المالك وطأها بملك اليمين أن تكون الزوجية قائمة بينها وبين زوجها بحكم الآية ؛ وإذا وجب ذلك بحكم الآية وجب أن يكون قوله تعالى : « والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم » خاصا في السبايا ويكون السبب الموجب للفرقة اختلاف الدارين لا حدوث الملك . انتهى من أحكام القرآن (١ - ١٦٦) .

وعند الجمهور آثار فقهاء الصحابة أيضا ؛ فمنها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن عاصم عن الشعبي قال : اشترى شرحبيل بن السمط جارية ، فأهداها لعلي بن أبي طالب - أحسبه قال - فدعاها على ، فقالت : إني مشغولة ، فقال : ما شغلك ؟ قالت : إن لي زوجا ، قال : فلا حاجة لنا في شيء مشغول . فردها عليه .

ومنها ما أخرجه عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن أن عبد الرحمن بن عوف قال لزوجها : لك كذا وكذا ، وطلقها ، قال : لا .

ومنها ما أخرجه عن معمر عن الزهري قال : أهدى عبد الله بن عامر بن كريز جارية من البصرة لعثمان بن عفان ، فأخبر أن لها زوجا ، فردها عليه . راجع لهذه الآثار مصنف عبد الرزاق (٧ - ٢٨١ و ٢٨٢) باب الأمة تباع ولها زوج .

ومنها ما أخرجه البيهقي (٧ - ١٦٧) من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى : « والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم » قال : كل ذات زوج إتيانها زنا إلا ما سبيت .

وذكر البيهقي أن الشافعي رحمه الله قد روى بإسناده عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بمعنى قول ابن عباس رضي الله عنهما ، فالخاصل أن ابن مسعود وابن عباس قد اختلفت الروايات عنهما في هذه المسئلة ، وما يوافق الجمهور أولى بالقبول ، والله سبحانه أعلم .

قوله : ” إذا انقضت عدتهن “ وعدتها حيضة واحدة عند جماهير العلماء من السلف والخلف ، إلا ما حكاه الجصاص (١ - ١٦٦) عن الحسن بن صالح أنها إذا سبيت ذات زوج استبرئت بحيضتين ، لأن زوجها أحق بها إذا جاء في عدتها ، وغير ذات الزوج تستبرأ بحيضة . ودليل الجمهور ما أخرجه أبو داود في باب وطئ السبايا عن أبي سعيد الخدري ،

٣٤٩٦- **وحدثنه يحيى بن حبيب** ، قال: نا خالد يعنى ابن الحارث، قال: نا شعبة عن قتادة بهذا الإسناد نحوه .

٣٤٩٧- **وحدثنه يحيى بن حبيب الحارثى** قال : نا خالد بن الحارث قال: نا شعبة عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي سعيد قال : أصابوا سبيا يوم أوطاس هن أزواج فتخوفوا فانزلت هذه الآية ، ” والمحصنت من النساء إلا ما ملكت أيماكم “ .

٣٤٩٨- **وحدثنى يحيى بن حبيب** قال : نا خالد يعنى ابن الحارث ، قال : نا سعيد عن قتادة بهذا الإسناد نحوه .

ورفعه ، أنه قال فى سبايا أوطاس : « لا توطأ حامل حتى تضع : ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة » ورواه أحمد والحاكم والدارمى أيضا ، قال الجصاص : وليس هذا الاستبراء بعدة ، لأنها لو كانت عدة لفرق النبي ﷺ بين ذوات الأزواج منهن وبين من ليس لها زوج منهن ، لأن العدة لا تجب إلا عن فراش فإن قيل : قد ذكر فى حديث أبي سعيد : ” إذا انقضت عدتهن “ فجعل ذلك عدة ، قيل له : يجوز أن تكون هذه اللفظة من كلام الراوى تأويلا منه للاستبراء أنه عدة ، وجائز أن تكون العدة لما كان أصلها استبراء الرحم أجرى اسم العدة على الاستبراء على وجه المجاز . كذا فى أحكام القرآن للجصاص رحمه الله (١ - ١٦٨) .

قوله : ” عن أبي الخليل عن أبي سعيد “ من غير ذكر أبي علقمة الهاشمى بينهما . قال النووى : « هكذا هو فى جميع نسخ بلادنا ، وكذا ذكره أبو على الغسانى عن رواية الجلودى وابن ماهان ، قال : وكذلك ذكره أبو مسعود الدمشقى ، قال : ووقع فى نسخة ابن الحذاء بإثبات أبي علقمة بين أبي الخليل وأبي سعيد ، قال الغسانى : ولا أدرى ما صوابه ؟ قال القاضى عياض : قال غير الغسانى : إثبات أبي علقمة هو الصواب ، قلت : ويحتمل أن إثباته وحذفه كلاهما صواب ، ويكون أبو الخليل سمع بالوجهين ، فرواه تارة كذا ، وتارة كذا ، وقد سبق فى أول الكتاب بيان أمثال هذا « انتهى كلام النووى .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : الصحيح أن إثباته وحذفه كلاهما صواب ، لأن الترمذى أخرجه من طريق هشيم عن عثمان البتى عن أبي الخليل عن أبي سعيد من غير ذكر أبي علقمة ، ثم قال : « وهكذا رواه الثورى عن عثمان البتى عن أبي الخليل عن أبي سعيد

باب الولد للفراش وتوقى الشبهات

٣٤٩٩ - حدثنا قتيبة بن سعيد قال : نا ليث ح قال : وثنا محمد بن رمع قال : أنا الليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت : اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة

..... وروى همام هذا الحديث عن قتادة عن صالح أبي الخليل عن أبي علقمة الهاشمي عن أبي سعيد عن النبي ﷺ « وحديث الثوري الذي أشار إليه الترمذي أخرجه أحمد من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عثمان البق عن أبي الخليل عن أبي سعيد إلخ ، راجع الفتح الرباني (١٨ - ١١٢) . باب قوله عز وجل والمحصنات من النساء من كتاب التفسير ، والله سبحانه أعلم .

باب الولد للفراش وتوقى الشبهات

أخرج فيه حديث عائشة رضی الله عنها في قصة ولد زمعة ، وهو حديث أخرجه الجماعة إلا الترمذي ، وحاصل القصة أن العرب كانت لهم في الجاهلية إماء يكتسبن لساداتهن بالفجور ، وكانت السادة تأتين في خلال ذلك ، فإذا أتت إحداهن بولد ، فربما يدعيه السيد ، وربما يدعيه الزاني . فإن مات السيد ولم يكن ادعاه ولا أنكره ، فادعاه ورثته لحق به ، غير أنه لا يشارك مستلحقه في ميراثه ، إلا أن يستلحقه قبل القسمة ؛ وإن كان السيد أنكره لم يلحق به .

وكان زمعة بن قيس والد أم المؤمنين سودة رضی الله عنها ، وكانت له أمة على ما وصف ، وكان يطؤها ، وكان يأتيها عتبة بن أبي وقاص - أخو سعد بن أبي وقاص - أيضا ، فظهر بها حبل كان يظن أنه من عتبة بن أبي وقاص ، وهلك عتبة كافرا ، فعهد إلى أخيه سعد ابن أبي وقاص رضي الله عنه قبل موته أن يستلحق منه الحمل الذي بأمة زمعة ، فلما ذهب سعد إلى مكة عام الفتح رأى ذلك الولد ، فعرفه بشبهه بأخيه عتبة واحتضنه ، وادعاه لأخيه ، فلما استلحقه سعد خاصمه عبد بن زمعة بأن الولد إنما ولد على فراش أبيه ، فقضی رسول الله ﷺ لعبد بن زمعة إبطالا لحكم الجاهلية . هذا ملخص ما في باب تفسير المشبهات من بيوع عمدة القاري (٥ - ٤٠٢) وباب الولد للفراش من فرائض فتح الباري (١٢ - ٢٧) .

قوله : " وعبد بن زمعة " بتسكين الميم ، وقيل : بفتحها ، والراجح الأول ، وهو عبد بن زمعة بن قيس بن عبد شمس القرشي ، أخو سودة أم المؤمنين رضی الله عنها ، ووهو

في غلام، فقال سعد: هذا يا رسول الله ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أنه ابنه، أنظر إلى شبهه، وقال عبد بن زمعة: هذا أخي يا رسول الله! ولد على فراش أبي من وليدته فنظر رسول الله ﷺ

من جعله عبد الله بن زمعة بن الأسود، فإنه غيره . وكان زمعة بن قيس والد سودة مات قبل فتح مكة ، وأسلم ابنه عبد هذا يوم الفتح ، وكان من سادات الصحابة ، راجع الإصابة (٢ - ٤٢٥) .

قوله : " في غلام " اسمه عبد الرحمان ، وذكره ابن عبد البر في الصحابة ، وذكر عن الزبير بن بكار أن له عقباً بالمدينة ، كذا في الاستيعاب (٢ - ٤٠٢) .

قوله : " عتبة بن أبي وقاص " بضم العين وسكون التاء، وهو الذي شج رسول الله ﷺ يوم أحد فكسر رباعيته ، وروى معمر عن عثمان الجزري عن مقسم أن عتبة لما كسر رباعية رسول الله ﷺ دعا عليه ، فقال : اللهم لا يحول عليه الحول حتى يموت كافراً ، فما حال عليه الحول حتى مات كافراً ، كذا في عمدة القاري (٥ - ٤٠٠) وأخطأ من عدله من الصحابة ، كما حققه الحافظان البدر والشهاب .

قوله : " عهد إلى أنه ابنه " وفي رواية مالك عن الزهري عند البخاري في أوائل البيوع : « كان عتبة ابن أبي وقاص عهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص أن ابن وليدة زمعة منى فاقبضه » وفي رواية سفيان عن الزهري عند أبي داود وأحمد (٦ - ٣٧) والشافعي (٣٠ رقم ٩٢) واللفظ لأحمد : « وقال سعد : أوصاني أخي : إذا قدمت مكة فانظر ابن أمة زمعة فاقبضه ، فإنه ابني » وفي رواية معمر عنه عند أحمد (٦ - ٢٢٦) : « عن عائشة أن عتبة ابن أبي وقاص قال لأخيه سعد : أتعلم أن ابن جارية زمعة ابني ، قالت عائشة : فلما كان يوم الفتح رأى سعد الغلام ، فعرفه بالشبه ، واحتضنه إليه ، وقال : ابن أخي ورب الكعبة » ومثله في مصنف عبد الرزاق (٧ - ٤٤٢ رقم ١٣٨١٨) باب الرجلان يسدعيان الولد ، ويقاربه ما في مسند الطيالسي من طريق زمعة عن الزهري كما في منحة المعبود (٢ - ٣٢٢ رقم ١٦٢٤) .

قوله : " من وليدته " قال الجوهري : الوليدة الصبية ، وقال ابن الأثير: تطلق الوليدة على الجارية والأمة ، وإن كانت كبيرة ، كذا في عمدة القاري .

إلى شبهه فرأى شبهها بينا بعتبة ، فقال : هولك يا عبد ! الولد للفراش وللعاهر الحجر .

وقال الحافظ في فرائض الفتح : « وهذه الوليدة لم أقف على اسمها ، لكن ذكر مصعب الزبيرى وابن أخيه الزبير فى نسب قريش أنها كانت أمة يمانية » قال العبد الضعيف : وقد عد ابن جرير أسماء بغايا الجاهلية التى تسمى صواحب رايات ، فذكر فى جملتها " سريفة جارية زمعة " فيمكن أن تكون هى هى ، راجع تفسير ابن جرير (١٨ - ٥١) تحت قوله تعالى : « الزانى لا ينكح إلا زانية » .

قوله : " فرأى شبهها بينا بعتبة " وفى رواية معمر عند أحمد (٦ - ٢٢٦) : « قالت عائشة : فرأى رسول الله ﷺ شبهها لم ير الناس شبهها أبين منه بعتبة » .

قوله : " هولك يا عبد " ووقع فى رواية النسائى : هولك ، عبد بن زمعة ! بحذف حرف النداء .

ثم إن الشافعية يحملون هذا اللفظ على إثبات نسبه بزمعة ، وأما الحنفية ، فمنهم من يقول : لا تعرض فيه لإثبات النسب ، وإنما معناه : هو أخوك يا عبد من جهة أنه يشاركك فى الميراث ، لأن النسب لا يثبت عند الحنفية إلا بدعوة من المولى ، ومنهم من يقول : هذا إثبات للنسب بزمعة بناء على أن وليدة زمعة كانت أم ولد له ، وسيأتى تمام البحث فى الخلافات المتعلقة بهذا الحديث .

قوله : " الولد للفراش " يعنى لصاحب الفراش ، ووقع تصريح ذلك فى حديث أبى هريرة عند البخارى فى الفرائض ، وقال العبى : إنما قال ﷺ ذلك عقيب حكمه لعبد ابن زمعة ، إشارة بأن حكمه لم يكن بمجرد الاستلحاق ، بل بالفراش .

قوله : " وللعاهر الحجر " العاهر : الزانى ، وعهر إلى المرأة يعهر عهورا : أتى المرأة ليلا للفجور بها ، ثم غلب على الزنا مطلقا ، وعيهرت المرأة : إذا زنت ، كذا فى العمدة . ثم فسر العلماء قوله عليه السلام " وللعاهر الحجر " بتفسيرين ، فقال بعضهم : المراد من الحجر الرجم ، والمعنى أن الزانى يرحم . وقال آخرون : معناه : للزانى الحية والحرمات ، وجرت عادة العرب أن تقول لمن خاب : " له الحجر " ، و " بفيه الحجر " ونحو ذلك ، والمراد من الحية ههنا حرمان الولد الذى يدعيه .

والتفسير الأول رد عليه النووى بأن الرجم مختص بالمحصن ، ولأنه لا يلزم من رجمه نفي الولد ، والخبر إنما سيق لنفى الولد . وقال السبكي فى التفسير الثانى إنه أشبه بمساق الحديث

واحتجى منه يا سودة بنت زمعة! قالت: فلم ير سودة قط ولم يذكر محمد بن رمع قوله يا عبد .
 ٣٥٠٠ - حدثنا سعيد بن منصور وأبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد قالوا: نا سفيان بن عيينة ح قال : وحدثنا عبد بن حميد قال: أنا عبد الرزاق قال: أنا معمر قالها عن الزهري بهذا الإسناد نحوه، غير أن معمر وابن عيينة ذكرا في حديثهما: الولد للفراش ولم يذكرنا للعاهر الحجر .

لتعم الخيبة كل زان ، ودليل الرجم مأخوذ من موضع آخر ، فلا حاجة للتخصيص من غير دليل .

وذكر الحافظ بعد ما ساق كلام النووي والسبكي أن التفسير الثاني يؤيده أيضا ما أخرجه أبو أحمد الحاكم من حديث زيد بن أرقم ، رفعه : « الولد للفراش ، وفي فم العاهر الحجر » وفي حديث ابن عمر عند ابن حبان : « الولد للفراش ، وبني العاهر الأثلب » بمثله ، ثم موحدة ، بينهما لام ، ويفتح أوله وثالثه ، ويكسران ؛ قيل : هو الحجر ، وقيل : دقاه ، وقيل : التراب . كذا في فتح الباري (١٢ - ٣١) .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : إن هذا الحديث من جوامع الكلم ، وإن التفسير الثاني وإن كان أوفق بسياق الحديث ، ولكن لا يخلو الحديث من الإشارة إلى معنى الرجم أيضا ، فلعل النبي ﷺ استعمل كلمة « الحجر » دون « الخيبة » أو « الحرمان » لتقع الإشارة إلى كلا المعنيين ، ولا يلزم عليه عموم المشترك ، فإن المقصود هو التصريح بمعنى الخيبة ، والإشارة إلى معنى الرجم ، ومثل ذلك كثير في كلام البلغاء ، ولذلك أورد البخاري هذا الحديث في سياق أحاديث الرجم أيضا ، والله أعلم .

قولك : « واحتجى منه يا سودة » اختلفت أنظار العلماء في وجه هذا الأمر ؛ فقال الشافعية وبعض الحنفية : إنه مبني على الاحتياط فقط ، وإلا فقد ثبت نسب الغلام من زمعة ، وصار أخا لسودة من أبيه ، فكان القياس أن لا تحتجب منه ، ولكن رسول الله ﷺ احتاط في أمر الحجاب نظرا إلى شبهه بعتبة ، وللزوج أن يأمر زوجته بالاحتجاب عن شاء من عارها .

وقالت جماعة أخرى من الحنفية : إنه تصريح من رسول الله ﷺ بأن نسب الغلام لم يثبت من زمعة كما تقدم ، وسيتضح كلا التفسيرين بما يأتي قريبا إن شاء الله .

الخلافات المتعلقة بهذا الحديث

ثم إن هذا الحديث من معضلات الأحاديث نظرا إلى ما يتعلق به من فقه ، وما تنشعب

٣٥٠١ - حدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد ، قال ابن رافع : نا عبد الرزاق ، قال : أنا معمر عن الزهري ، عن ابن المسيب وأبى سلمة ، عن أبى هريرة ، أن رسول الله ﷺ قال : الولد للفراش وللعاهر الحجر .

منه من أصول وأحكام ، وفي أكثرها خلاف بين الأئمة والفقهاء ، ونلخص لك ههنا فذلـكة القول في أحكام هذا الحديث بضبط وتنقيح ، ونسئل الله التوفيق للصواب .

١ - إثبات النسب من الأمة :

فالمسئلة الأولى : أن الفراش عند الحنفية على ثلاثة أقسام : قوى ، ومتوسط ، وضعيف ، فالقوى ما يثبت فيه النسب من غير دعوة ، ولا ينتفى بالنفى إلا بعد اللعان ، وهو فراش المنكوحه ؛ والمتوسط ما لا يحتاج لثبوت النسب إلى دعوة ، مع انتفائه بالنفى دون اللعان ، وهو فراش أم الولد ؛ والضعيف ما لا يثبت فيه النسب بدون دعوة ، وينتفى بالنفى ، ولكن يجب على المولى ديانة أن يدعى نسبه ، إذا علم أنه منه ، وهو فراش الأمة غير أم الولد ، كما في فيض الباري (٢ - ١٨٩) .

فعلى هذا إذا ولدت الأمة ولدا لا يثبت نسبه من مولاهـا عند الحنفية حتى يدعى أنه منه ، فإن ادعى مرة صارت أم ولد له ، فيثبت النسب كلها ولدت بعد ذلك من غير دعوة ، وهو قول سفيان الثوري أيضا ، كما في المغنى لابن قدامة (٩ - ٥٣٠) كتاب عتق أمهات الأولاد .

وأما الأئمة الثلاثة فقالوا : إن الأمة إذا اعترف سيدها بوطأها ، أو ثبت ذلك بأى طريق كان ، ثم أنت بولد لمدة الإمكان بعد الوطأ ، لحقه من غير دعوة أو استلحاق كما في الزوجة ، لكن الزوجة تصير فراشا بمجرد العقد ، فلا يشترط في الاستلحاق إلا الإمكان ، لأنها تراد للوطأ ، فجعل العقد عليها كالوطأ ، بخلاف الأمة ، فإنها تراد لمنافع أخرى فاشترط في حقها ثبوت الوطأ ، ويجب عند الشافعى التحصين أيضا ، وفسره في البحر الرائق (٤ - ٢٧١) بأن يمنعها المولى من الخروج والبروز عن مظان الريبة ، فإن حصنها كذلك ، واعترف بوطئها فالولد له من غير دعوة . هذا ملخص ما في إعلاء السنن (١١ - ٢٢٧) وفيض الباري (٢ - ١٨٧) .

٣٥٠٢ - وحديثنا سعيد بن منصور، وزهير بن حرب، وعبد الأعلى بن حماد، وعمرو الناقد، قالوا: أنا سفيان عن الزهري، أما ابن منصور فقال: عن سعيد عن أبي هريرة، وأما عبد الأعلى فقال: عن أبي سلمة أو عن سعيد عن أبي هريرة، وقال زهير: عن سعيد أو عن أبي سلمة، أحدهما أو كلاهما عن أبي هريرة، وقال عمرو: نا سفيان مرة عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة ومرة عن سعيد، أو أبي سلمة، ومرة عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بمثل حديث معمر.

فاستدل الأئمة الثلاثة على مذهبهم بحديث الباب، فإنه لم يثبت من زمعة دعوة في هذه الواقعة، وإنما ألحق رسول الله ﷺ الولد بمجرد علمه أن زمعة كان يطؤها. ويمكن الجواب عن هذا الاستدلال بطريقتين قويتين:

١ - إذا سلمنا أن رسول الله ﷺ قد أثبت نسب الولد بزمعة فقد ذكر الإمام أبو يوسف في الأمالي أن وليدة زمعة كانت أم ولد له، كما حكاها السرخسي في كتاب الدعوى من المبسوط (١٧ - ١٠١).

ويؤيده ما أخرجه أحمد في مسنده (٦ - ٤٢٩) من حديث سودة، قال: «حدثنا أسود بن عامر، ثنا إسرائيل عن منصور عن مجاهد عن مولى لآل الزبير، قال: إن بنت زمعة قالت: أتيت رسول الله ﷺ، فقلت: إن أبي زمعة مات، وترك أم ولد له، وإنا كنا نظنها برجل، وإنها ولدت، فخرج ولدها يشبه الرجل الذي ظنناها به الخ» فهذا صريح بأنها كانت أم ولد له من قبل، وهذا الحديث ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٥ - ١٥) وقال: «تابعه لم يسم، وبقية رجاله ثقات».

قال العبد الضعيف: أشار فيه الهيثمي إلى جهالة مولى لآل الزبير. والظاهر أنه يوسف مولى آل الزبير، فإن النسائي أخرج هذه الواقعة من حديث عبد الله بن الزبير، من طريق مجاهد عن يوسف مولى آل الزبير، وقصته عين هذه القصة، ولفظه يقارب ما أخرجه أحمد عن سودة، فالظاهر أنه سمع هذه القصة من عبد الله بن الزبير ومن سودة جميعاً، فالأول أخرجه النسائي، والثاني أخرجه أحمد، ويوسف مولى آل الزبير المكي مقبول من الثالثة، كما في التقريب (ترجمة ٤٣٢ من حرف الباء) وذكر الحافظ في الفتح (١٢ - ٣٢) حديثه الذي أخرجه النسائي فحسنته وقال: «يوسف معروف في موالى آل الزبير»، فالظاهر أن هذا الحديث لا ينزل عن الحسن، وجزم أبي يوسف به دليل على صحته عنده.

ثم هو مؤيد بقول عبد بن زمعة في حديث الباب: «ولد على فراش أبي» كناية عليه السرخسي فإن ظاهر لفظ «الفراش» لا يطلق إلا على الزوجة أو من كان في معناها، وهي أم الولد.

ثم قد يشير لفظ "الوليدة" في الحديث إلى كونها أم ولد له، لما قال السرخسي (١٧-٩٩):
«الوليدة اسم لأم الولد، فإنه فعيل بمعنى فاعل أى والدته» وبه استدلل ابن المهام في التحرير
على كونها أم ولد، كما في فيض الباري.

ولما ثبت كونها أم ولد لزمنة، فلا يحتاج في ثبوت نسب ولدها إلى دعوة المولى عند
الحنفية أيضا، فلو صح أن النبي ﷺ أثبت نسب ولدها من زمنة، فلا حجة فيه خلاف
الحنفية، وعليه فيكون قوله عليه السلام في آخره: «وأما أنت فاحتجى منه، فليس بأخيك»
مبنيا على الاحتياط عندنا أيضا.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وهذا الجواب يصح على مذهب أبي يوسف رحمه الله،
من غير تكلف، لأنه يقبل استلحاق الأخ لأخيه إذا لم يكن هناك وارث آخر، وأما على
المشهور من مذهب الحنفية فيحتاج فيه إلى شهادة رجلين أو رجل وامرأتين، فلا يثبت عندهم
النسب في مثل واقعة الباب ولو كانت الأمة أم ولد له (وستأتى مسألة الاستلحاق قريبا إن شاء
الله) إلا أن يقال إنه عليه السلام أحق به بسبب الاستفاضة لا بطريق الاستلحاق.

٢ - فالأحسن في الجواب ما اختاره كثير من الحنفية، وهو أن النبي ﷺ لم يلحق
النسب في حديث الباب بأحد، وإنما المراد من قوله عليه السلام «هولك يا عبد» أنه يشاركك
في الميراث، فإن الوارث إذا أقر بأخ لزمه دفع نصف ما في يده من الميراث، ولا يثبت
نسبه من الميت لأن المرأ يؤخذ بإقراره فيما يتعلق به وحده.

ويدل عليه قوله عليه السلام في آخر الحديث «واحتجى منه يا سودة» وأصرح منه
ما أخرجه النسائي (٢ - ٩٤) عن عبد الله بن الزبير، وفيه: «واحتجى منه يا سودة»،
فليس لك بأخ» وأخرجه أحمد في مسنده (٤ - ٥) وعبد الرزاق في مصنفه (٧ - ٤٤٣)
رقم ١٣٨٢٠) عن ابن الزبير، ولفظه: «فقال النبي ﷺ لسودة: أما الميراث فله، وأما
أنت فاحتجى منه يا سودة، فإنه ليس لك بأخ» ومثله ما أخرجه أحمد (٦ - ٤٢٩) عن
سودة نفسها، وفيه: «أما أنت فاحتجى منه، فليس بأخيك، وله الميراث».

فهذه الروايات تكاد تكون صريحة في أنه عليه السلام لم يلحق الولد بزمنة، وإنما قضى
به لعبد في حق الميراث فقط، ولذلك صرح بنى الأخوة عن سودة رضى الله عنها، وإلا
فلا معنى لنفى أخوته عنها.

واعترض النووي وغيره على زيادة قوله «فإنه ليس لك بأخ» بأنها باطلة من جهة
الإسناد، ولكن تعقبه الحافظ في الفتح (١٢ - ٣١) بأن إسناد النسائي حسن، ورجاله رجال

الصحيح إلا يوسف مولى آل الزبير ، وهو معروف مقبول ، قلت : وقد ساق الذهبي هذا الحديث ، ثم قال : " هذا حديث صحيح الإسناد " راجع ميزان الاعتدال (٤ - ٤٦٥ رقم ٩٨٦٧) في ترجمة يوسف بن الزبير القرشي .

فظاهر هذه الروايات أن المراد من قوله عليه السلام « هوك يا عبد » أنه يشاركك في الميراث ، لا أنه ثابت النسب من أبيك ، ولكن ناقضه الشافعية بما أخرجه أبو داود في باب الولد للفراش من الطلاق عن عائشة ، وقال في آخره : « وزاد مسدد في حديثه : فقال : هو أخوك يا عبد ! » وذكره البخاري تعليقا في باب بعد باب مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح من مغازي صحيحه (٢ - ٦١٦) ، وفيه : « هو لك ، هو أخوك يا عبد بن زمعة » ، فقد صرح فيه بأنه أخ لعبد بن زمعة ، وهذا يشعر بأنه ألحق الولد بزمعة .

وقد أجاب عنه الإمام أبو بكر الجصاص رحمه الله ، فقال : « الصحيح ما رواه سعيد ابن منصور ، والزبادة التي زادها مسدد ما نعلم أحدا وافقه عليها ، وقد روى في بعض الألفاظ أنه قال : " هو لك يا عبد " ، ولا يدل ذلك على أنه أثبت النسب ، لأنه جائز أن يريد به إثبات اليد له ، إذ كان من يستحق يدا في شيء جاز أن يضاف إليه ، فيقال : هو له ، ومعلوم أيضا أن النبي ﷺ لم يرد بقوله " هو لك يا عبد " إثبات الملك ، فادعى خصمنا أنه أراد إثبات النسب ، وذلك لا يوجب إضافته إليه في الحقيقة على هذا الوجه ، لأن قوله " هو لك " إضافة الملك ، والأخ ليس بملك ، فإذا لم يرد به الحقيقة فليس حمله على إثبات النسب بأولى من حمله على إثبات اليد » .

« ويحتمل لو صحت الرواية أنه قال : هو أخوك ، أن يريد به أخوة الدين ، وأنه ليس بعبد لإقراره بأنه حر ، ويحتمل أن يكون أصل الحديث ما ذكر بعض الرواة أنه قال : " هو لك " وظن الراوي أن معناه أنه أخوه في النسب ، فحمله على المعنى عنده كذا في أحكام القرآن للجصاص (٣ - ٣٧٦) باب نكاح الملاحن للملاعة في تفسير سورة النور .

وقال الطحاوي : « فلو كان النبي ﷺ كان قد جعله ابن زمعة إذا ، لما حجب بنت زمعة منه ، لأنه ﷺ لم يكن يأمر بقطع الأرحام ، بل كان يأمر بصلتها ، ومن صلتها التزاور ، فكيف يجوز أن يأمرها - وقد جعله أخاها - بالحجاب منه ؟ هذا لا يجوز عليه ﷺ ، وكيف يجوز ذلك عليه ؟ وهو يأمر عائشة رضي الله عنها أن تأذن لعمها من الرضاعة عليها ، ثم يحجب سودة ممن قد جعله أخاها وابن أبيها ؟ ولكن وجه ذلك عندنا - والله أعلم - أنه لم يكن حكم فيه بشيء غير اليد التي جعله بها لعبد بن زمعة ولسائر ورثة زمعة دون سعد » .

« فإن قال قائل : فما معنى قوله الذى وصله بهذا : "الولد للفراش : وللعاهر الحجر" ؟ قيل له : ذلك على التعليم منه لسعد ، أى إنك تدعى لأخيك ، وأخوك لم يكن له فراش ، وإنما يثبت النسب منه لو كان له فراش ، فإذا لم يكن له فراش فهو عاهر ، وللعاهر الحجر » .

« فإن قال قائل : إنما كان أمرها بالحجاب منه لما كان رأى من شبهه بعتية ، كما فى حديث عائشة رضى الله عنها ، قيل له : هذا لا يجوز أن يكون كذلك ، لأن وجود الشبه لا يجب به ثبوت نسب ولا يجب بعدمه انتفاء نسب . ألا ترى إلى الرجل الذى قال لرسول الله ﷺ : إن امرأتى ولدت غلاماً أسود ، فقال له رسول الله ﷺ : هل لك من إبل ؟ فقال : نعم ، قال : فما ألوانها ؟ فذكر كلاماً قال : فهل فيها من أورك ؟ قال : إن فيها لورقا ، قال : مما ترى ذلك جاءها ؟ قال : من عرق نزعها ، فقال رسول الله ﷺ : ولعل هذا من عرق نزعها فلم يخصص له رسول الله ﷺ فى نفيه لبعد شبهه منه ، ولا منعه من إدخاله على بناته وحرمة ، بل ضرب له مثلاً أعلمه به أن الشبه لا يوجب ثبوت الأنساب ، وأن عدمه لا يجب به انتفاء الأنساب ، فكذلك ابن وليدة زمعة » كذا فى شرح معانى الآثار (٢ - ٦٧) كتاب العتاق ، باب الأمة يطأها مولاهما ثم يموت إلخ .

ثم إن حديث الباب لا يدل على مذهب الشافعية أيضاً ، لأنهم وإن كانوا لا يشترطون دعوة المولى ، ولكن يجب عندهم تحصين الجارية ، وهو أن يمنعها المولى من الخروج ، فلا يثبت النسب عندهم بدون التحصين ، ولم يثبت التحصين فى حديث الباب ، بل ثبت خلافه :-

أما أولاً ، فلما قال شيخ مشايخنا الأنور قدس سره فى فيض البارى (٣ : ١٨٩) : « وتتبع له تفسير ابن جرير ، فوجدت فيه أن تلك الوليدة كانت من بغايا مكة ، فأين الشافعية ؟ وأين ثبوت النسب ؟ فإنه يبنى عندهم على التحصين ، وإذا انعدم التحصين ، انعدم ما يبنى عليه » . قال العبد الضعيف : لعل الشيخ يريد به ما ذكره ابن جرير فى تفسير قوله تعالى : « الزانى لا ينكح إلا زانية » عن عكرمة أنه كان يعد تسعا من بغايا الجاهلية التى تسمى أصحاب الرايات ، وذكر فيهن "سريفة جارية زمعة بن الأسود" راجع تفسير ابن جرير (١٨ - ٥١) من سورة النور .

وأما ثانياً ، فلما أخرجه النسائى (٢ - ٩٤) عن عبد الله بن الزبير : « كانت لزمعة جارية يطئها هو ، وكان يظن بآخر يقع عليها ، فجاءت بولد شبه الذى كان يظن به إلخ » ولما أخرجه أحمد (٤ - ٥) عنه : « إن زمعة كانت لسه جارية ، وكان ييطئها ، وكانوا يتهمونها ، فولدت إلخ » ولما أخرجه أحمد (٦ - ٤٢٩) عن سودة بنت زمعة : « إن

أبي زمعة مات ، وترك أم ولد له ، وإننا كنا نظنها برجل ، وإنها ولدت لـ « الخ » .

فهذه الروايات تنادى بصراحة أن الجارية كانت متهمه بالزنا ، وكان ذلك معروفا بين الناس ، وهذا يناقى التحصين الذي بنى عليه الشافعي ثبوت النسب من المولى ، فينبغي أن لا يثبت النسب عنده أيضا في حديث الباب ، فالقول بثبوت النسب في حديث الباب لا يضر الحنفية فحسب ، وإنما يضر الشافعية أيضا ، ولذلك قال الإمام المزني من الشافعية : « والذي عندى فى قصة عبد بن زمعة أنه عليه السلام أجاب عن المسئلة فأعلمهم أن الحكم كذا ، بشرط أن يدعى صاحب القراش ، لا أنه قبل دعوى سعد عن أخيه عتبة ، ولا دعوى عبد بن زمعة عن زمعة ، بل عرفهم أن الحكم فى مثلها يكون كذلك ، ولذلك قال : احتججى منه يا سودة » كذا فى فتح البارى (١٢ - ٢٩) وهو عين ما يقول الحنفية .

أدلة الحنفية فى المسئلة :

ثم عند الحنفية آثار من الصحابة تدل على أن الأمة لا يثبت نسب ولدها حتى يدعيه المولى ، أو تكون أم ولد له من قبل ، نذكرها فيما يلى :

١ - قال الطحاوى : « حدثنا إبراهيم بن مرزوق ، قال ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ، قال ثنا شعبة عن عمارة ابن أبي حفصة ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، قال : كان ابن عباس يأبى جارية له ، فحملت ، فقال : ليس منى ، إني أنيتها إتيانا لا أريد به الولد » كذا فى شرح معانى الآثار (٢ - ٦٨) آخر كتاب العتاق . وذكره شيخنا العثماني فى إعلاء السنن (١١ - ٢٣٢) وقال : « رجاله رجال الصحيح ، غير ابن مرزوق ، وهو ثقة ، وأخرجه ابن حزم فى المحلى (١٠ - ٣٢٢) من طريق عبد الرزاق عن محمد بن عمرو بن دينار أن ابن عباس وقع على جارية له ، وكان يعزلها ، فأنثى منه ولدها . وهذا سند صحيح على شرط الشيخين . قلت : وأخرجه عبد الرزاق (٧ - ١٣٥ رقم ١٢٥٣٤) أيضا بهذا السند نحوه .

٢ - قال الطحاوى : « حدثنا عيسى بن إبراهيم الغافقي ، ثنا سفيان ، عن أبي الزناد عن خارجة بن زيد ، أن أباه كان يعزل عن جارية فارسية ، فحملت بحمل ، فأنكره ، وقال : إني لم أكن أريد ولدك ، وإنما أستطيب نفسك ، فجلدها وأعتقها ، وأعتق الولد » . قال شيخنا فى إعلاء السنن : « رجاله رجال الصحيح ، خلا عيسى بن إبراهيم وهو ثقة ثبت كما فى التهذيب » . قلت : وأخرجه عبد الرزاق أيضا بأسانيد مختلفة (٧ - ١٣٥) .

٣ - قال محمد فى باب العزل من موطنه : « بلغنا أن زيد بن ثابت وطئى جارية له ،

فجاءت بولد فنفاه، وإن عمر بن الخطاب وطئ جارية له، فحملت فقال: اللهم لا تلحق بآل عمر من ليس منهم، فجاءت بغلام أسود، فأقرت أنه من الراعى، فانتفى منه عمر» وإن أثر عمر هذا قد رواه البيهقي في باب الولد للفراش من لعان سننه (٧ - ٤١٣) عن الشافعى رحمه الله، وأسنده عبد الرزاق في باب الرجل يوطئ سريره ثم ينتفى من حملها من أبواب اللعان (٧ - ١٣٦ رقم ١٢٥٣٦) عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح عن رجل من أهل المدينة: «أن عمر بن الخطاب كان يعزل عن جارية له، فحملت، فشق ذلك عليه، وقال: اللهم لا تلحق بآل عمر من ليس منهم، قال: فولدت غلاماً أسود، فسألها، فقالت: من راعى الإبل، قال: فاستبشر» وفي إسناده رجل مجهول من أهل المدينة، غير أنه فوق ابن أبي نجيح، ومثل هذه الجهالة يتحمل، واحتجاج الإمام محمد به وسكوت الشافعى والبيهقى عن إسناده دليل على صحته عندهم.

وقد أخرج مالك عن عمر رضي الله عنه ما يعارضه، وهو قوله: «ما بال رجال يطئون ولائهم، ثم يدعونهم، فيخرجن، والله! لا تأتيني وليدة، فيعترف سيدها أن قد وطنها، إلا ألحقت به ولدها، فاعزلوا بعد، أو اتركوا». واعتذر عنه الإمام محمد في باب العزل من موطنه وشيخنا العثماني في إعلاء السنن (١١ - ٢٣٢ و ٢٣٣) بأجوبة لا تنشرح بها صدرى، فلا استدلال بآثار عمر على مذهب الحنفية أو الشافعية مشكل، فإن آثاره لا تنطبق على مذهب أحد منها.

وأما دليل الحنفية من حيث النظر، فهو أن وطأ الأمة كملكها، وبملكها لا يثبت الفراش، لأنه محتمل قد يكون لبيعها، وقد يكون لوطنها، فكذلك وطئه إياها محتمل، قد يكون للاستفراش، وقد يكون لقضاء الشهوة، وتحقيق ذلك بالعزل عنها عادة، وينفرد بذلك شرعاً، والمحتمل لا يكون حجة، فلا يثبت النسب منه إلا بالدعوة التي لا يبقى بعدها احتمال، بخلاف النكاح، فإنه لا يكون إلا للفراش عادة.

ألا ترى أن التمكن من الوطأ هناك جعل بمنزلة حقيقة الوطأ، وهنا بالتمكن من الوطأ لا يثبت النسب بالاتفاق للاحتمال، فكذلك بحقيقة الوطأ، ولأن هناك لا يبطل بثبوت النسب ملكاباتها للزوج، وهنا يبطل ملك المالية والتصرف فيها بثبوت نسب ولدها، والمحتمل لا يكون حجة في إبطال الملك المتحقق به، كذا في مبسوط السرخسى (١٧ - ١٠٠) كتاب الدعوى، باب ادعاء الولد.

ثم هذا الذى ذكرناه حكم القضاء، فأما الديانة فإن كان وطنها وحصنها ولم يعزل عنها

يلزمه أن يعترف به ويدعى ، لأن الظاهر أن الولد منه ، وإن عزل عنها أو لم يحصنها جازله أن ينفيه ، لأن هذا الظاهر يقابله ظاهر آخر ، هكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله ، كذا في باب الاستيلاد من عتاق الهداية . وراجع أيضا باب الاستيلاد من عتاق البحر الرائي (٤ - ٢٧١) .

٢ - مسألة ثبوت النسب بالفراش القوى مع تعذر الوطأ :

ثم استدل أبو حنيفة رحمه الله بحديث الباب على أن قيام الفراش كاف في إثبات نسب الولد من صاحب الفراش ، ولا يشترط له التمكن من الوطأ في العادة ، وقال مالك والشافعي وجمهور العلماء : يشترط التمكن من الوطأ بعد ثبوت الفراش ، فلونكح المغربي مشرقية ولم يفارق واحد منها وطنه ، ثم أتت بولد لستة أشهر أو أكثر ، لم يلحقه عند الجمهور ، ولحقه عند أبي حنيفة رحمه الله ، كما في شرح النووي .

قال شيخ مشايخنا الأنور رحمه الله : « والحديث حجة لنا : لأنه جعل النسب تابعا للفراش ، وهو مقتضى العقل والنقل ، أما النقل فكما علمت ، وأما العقل فلأنه ليس على القاضي أن يحقق إمكان المخالطة بين الزوجين ، أما النكاح فبيناه على الإعلان ، فلا عسر في تحقيقه ، بخلاف المخالطة ، فإن مبناه على السر ، وليس عليه تحقيق تلك الأشياء التي قد لا يطلع عليها خواص أهل البيت أيضا ، ثم إنه ما ذابكون باشرط الإمكان ؟ لا احتمال أن يكون التقيا في محل ، ثم لم يجامعها الزوج ، وأتت بولد في تلك المدة ، أو جامعها ولم تحمل منه ، وزنت - والعياذ بالله - وعلقت منه ، فهذه الاحتمالات لا تنقطع أبدا ، وإن تفاوتت قوة وضعفا ، فالذي يدور عليه أمر النسب هو الفراش ، وليس على القاضي أن يتجسس سراير الناس .

« ثم إنهم غفلوا عن باب آخر ، ولو نظروا إليه لما كان لهم فيه محل استبعاد ، وهو أن الشرع أوجب على الزوج أن يلاعن امرأته إذا علم أن حملها ليس منه ، فوجب عليه اللعان في الصورة المذكورة ، وإذا شدد فيه على الزوج من جانب ، خفف في ثبوت النسب لأجل الفراش من جانب آخر ، وما أحكم وأحسن هذه الوتيرة لو كانوا يفقهون ، فإن الحنفية لما رأوا أن الشرع قد راعى هذا الجانب في باب آخر بنفسه ، لم يزيدوا قيда آخر من عند أنفسهم ، لأنه يوجب هدر هذا الباب .

« وبعبارة أخرى : إن النسب في الصورة المذكورة لا يثبت عندنا أيضا ، إلا أن نفيه عند الشافعية لانتفاء شرط الإمكان ، وعندنا لوجوب اللعان ، فينتفي منه بعد لعانه ، وإذا

ترك الزوج ما أوجب عليه الشرع بنفسه ، فما للقاضي أن لا يلحق نسبه منه ، فإنه رضى بالضرر ، فأولى أن يقطع عنه النظر ، وقد شغب الناس في تلك المسئلة ولم يفهموا حقيقة الحال ، وكيف يجلبون علينا ، مع أن إطلاق الحديث للحنفية ، كما أقر به النووى ؟ كذا في فيض البارى (٣ - ١٩٠) باب تفسير المشبهات من البيوع .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : إن رسول الله ﷺ أعقب قوله « الولد للفراش » بقوله « وللعاهر الحجر » ، ففيه دلالة ظاهرة على أن سياق الحديث فيما إذا ثبت ظاهراً أن المرأة قد زنت ، وأن الولد منه ، وإلا لم يكن لقوله « وللعاهر الحجر » معنى ، ثم إنه ﷺ ألحق الولد بالفراش في هذه الصورة التي يشهد فيها الظاهر لغير الفراش ، فثبت أن النسب لا يبتنى على حقيقة العلوق ، وإنما يدور مع الفراش ، ولو كان ظاهر الحال يشهد بأن الولد من الزنا . وليس في الصورة المبحوث عنها إلا شهادة الظاهر بخلاف الفراش ، وقد نص الحديث على ترك اعتباره ، ومن هنا يظهر ضعف ما قال النووى رحمه الله أن الحديث خرج مخرج الغالب ، فإن قوله عليه السلام « وللعاهر الحجر » ينادى صريحاً بأنه لا حبرة لثبوت الزنا مع ثبوت الفراش ، ما لم ينف الزوج الولد بنفسه ، فكيف يؤول أول الحديث بما يرده آخره ؟

قال السرخسى رحمه الله : « وهذا لأن ثبوت النسب حقيقة كونه مخلوقاً من مائه ، وذلك خفى لا طريقى إلى معرفته ، وكذلك حقيقة الوطأ تكون سرا على غير الواطئين ، ولكن التمكن منه (شرعاً) سبب ظاهر ولأنها جاءت به على فراشه في حال يصلح أن يكون منسوباً إليه ، فيثبت النسب منه كما لو تمكن من وطئها وتصادفاً أنه لم يطأها ، وهذا لأن النكاح ما شرع إلا للاستفراش ومقصود النسل ، فيثبت الفراش بنفسه وهو أصل كبير في المسائل كما أقيم السفر مقام حقيقة المشقة في إثبات الرخصة ، وأقيم تجديد الملك في الأمة مقام اشتغال رحمها بماء الغير في تجديد وجوب الاستبراء » كذا في المبسوط (١٧-١٥٦) باب دعوة الولد من الزنا في كتاب الدعوى ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

تنبية : قال الأبي المالكى في شرحه لمسلم (٤ - ٧٩) « المراد بالفراش (في الحديث) الفراش المعهود ، أى الولد للحالة التي يكون فيها الاقتراش ، أى التأتى في الوطأ ، وحملته الحنفية على حذف مضاف ، والمراد صاحب الفراش ، ولذلك لم يشترطوا إمكان الوطأ في الوطأ ، واحتجوا بقول جرير :

باتت تعانقه وبات فراشها

خلق العباءة في الدماء قتيلا

أى صاحب فراشها، يعنى زوجها، والفراش وإن صح التعبير به عن الزوجة فلأنما المراد به ههنا الفراش المعهود كما تقدم، وقد قيل إن إيقاع الفراش على الزوج لا يعلم فى اللغة » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : هذه غفلة منه رحمه الله عن حديث أبى هريرة رضي الله عنه عند البخارى فى الفرائض ، ولفظه : « الولد لصاحب الفراش » .

٣ - مسئلة استلحاق الأخ لأخيه :

ويتعلق بالحديث أيضا مسئلة استلحاق الأخ لأخيه، يعنى : هل يصح لرجل أن يقر لآخر بأنه أخ له من أبيه الميت ؟ فالمشهور عن أبى حنيفة ما ذكره صاحب الهداية فى أواخر كتاب الإقرار (٣ - ٢٢٨) : « ومن مات أبوه فأقر بأخ لم يثبت نسب أخيه ، (يعنى إلا بشروط الشهادة) وبشاركه فى الميراث ، لأن إقراره تضمن شيئين ، حمل النسب على الغير ، ولا ولاية له عليه ، والاشتراك فى المال ، وله فيه ولاية ، فيثبت » وهو مذهب المالكية أيضا ، كما فى شرح الأبى (٤ - ٨١) .

وقال الشافعى وأحمد : إن أقر جميع الورثة بنسب من يشاركهم فى الميراث ثبت نسبه ، سواء كان الورثة واحدا أو جماعة ، ذكرا أو أنثى ، وبه قال أبو يوسف ، وحكاه عن أبى حنيفة ، كما فى المغنى لابن قدامة (٥ - ١٨٣) .

احتج الشافعية والحنابلة بحديث الباب ، لأن زمعة لم يستلحق ، ولا اعترف بالوطأ ، ولم تقم على النسب شهادة ، فلم يلحق النبى ﷺ الولد بزمعة إلا باستلحاق الأخ لأخيه .

ويرد عليهم أنهم يشترطون فى صحة الاستلحاق أن لا يكون هناك وارث غيره ، أو يقر جميع الورثة بالنسب ، ولم يوجد الإقرار ههنا إلا من عبد بن زمعة ، فإنه لم يثبت الإقرار من سودة بنت زمعة رضى الله عنها ، وأجابوا عن ذلك بأن زمعة توفى كافرا ، وسودة مسلمة لا ترث عنه ، فصارت كالعدم ، فصار عبد كأنه كل الورثة ، واعترض عليه الأبى المالكي بأنها وإن منعت الميراث فهى ابنته ، فلا بد من رضاها إذ لا يلحق أخوها عليها من لم ترضه .

وأجاب عنه الحافظ فى الفتح (١٢ - ٢٨) بقوله « يحتمل أن تكون (سودة) وكلت أخاها فى ذلك ، أو ادعت أيضا » قلت : وهو ظاهر حديث سودة عند أحمد (٦ - ٤٢٩) فإنها تقول : « أتيت رسول الله ﷺ ، فقلت : إن أبى زمعة مات وترك أم ولد له ، وإننا كنا نظنها برجل ، وإنها ولدت ، فخرج ولدها يشبه الرجل الذى ظنناها به » .

وأجاب المالكية عن هذا الاستدلال بأن النبي ﷺ لم يلحق النسب بالاستلحاق ، وإنما ألحقه بما كان يعلم بطريق الاستفاضة أن زمعة يطؤها .

وأما الحنفية فقد عرفت أن النبي ﷺ لم يلحق النسب عندهم في حديث الباب بأحد ، وإنما حكم للولد بمشاركة عبد في الميراث ، وقد أشبعنا القول في هذا الصدد ، فالحديث حجة لهم في هذه المسألة أيضا ، ولا يخالفونه بوجه من الوجوه .

٤ - مسألة نفاذ القضاء باطنا :

واستدل النووي رحمه الله بحديث الباب على أن حكم الحاكم لا يحيل الأمر في الباطن ، فإذا حكم بشهادة شاهد زور ، أو نحو ذلك ، لم يحل المحكوم به للمحكوم له ، كما هو مذهب الشافعية وغيرهم ، وموضع الدلالة أنه ﷺ حكم به لعبد بن زمعة ، وأنه أخ له ولسودة ، واحتمل بسبب الشبه أن يكون من عتبة ، فلو كان الحكم يحيل الباطن لما أمرها بالاحتجاج ، كذا في شرح النووي .

أما الحنفية فينفذ عندهم حكم الحاكم ظاهرا وباطنا ، والجواب من قبلهم أن الأمر بالاحتجاج لم يكن للاحتياط ، ولا لعدم نفاذ القضاء باطنا ، وإنما كان لعدم ثبوت نسب ذلك الولد من زمعة ، كما حققناه فيما سبق ، وقد وقع التصريح بذلك في حديث ابن الزبير عند النسائي والطحاوي وأحمد ، فإنه عليه السلام قال لها : « وأما أنت فاحتجي منه ، فإنه ليس لك بأخ » كما مر ، فالأمر بالاحتجاج ههنا ليس بالنظر إلى الباطن فحسب ، وإنما هو مقتضى الظاهر والباطن جميعا ، فلا علاقة لهذا الحديث بمسألة نفاذ القضاء باطنا .

ولو سلم إثبات نسبه منه ، فقد صرح النووي رحمه الله بأن الأمر بالاحتجاج لم يكن إلا للاحتياط ، وقد ذكر الحافظ في الفتح أن كثيرا من الشافعية جعلوه من خصائص أمهات المؤمنين ، ولو كان هذا الأمر مبنيا على عدم نفاذ القضاء في الباطن لكان أمرا واجبا عاما ، ولا معنى حينئذ للقول بالاحتياط والخصوصية ، والله سبحانه أعلم .

هذا ، وستأتي هذه المسئلة بتفاصيلها في كتاب الأقضية إن شاء الله تعالى .

٥ - مسألة ثبوت المصاهرة من الزنا :

قال الحافظ في الفتح (١٢ - ٣٢) : « واستدل به (يعني بحديث الباب) على أن لو طأ الزنا حكم وطأ الحلال في حرمة المصاهرة ، وهو قول الجمهور (ومنهم الحنفية) . ووجه

باب العمل بالحقائق القائف الولد

٣٥٠٣ - حدثنا يحيى بن يحيى ومحمد بن رمح قالوا: أخبرنا الليث ح وحدثنا قتيبة بن سعيد

الدلالة أمر سودة بالاحتجاب بعد الحكم بأنه أخوها لأجل الشبه بالزاني، وقال مالك في المشهور عنه، والشافعي: لا أثر لوطأ الزنا، بل للزاني أن يتزوج أم التي زنى بها وبنتها، وزاد الشافعي، ووافقه ابن الماجشون: والبنت التي تلدها المزني بها، ولو عرفت أنها منه.

« قال النووي: هذا احتجاج باطل، لأنه على تقدير أن يكون من الزنا فهو أجنبي من سودة، لا يحل لها أن تظهر له، سواء ألحق بالزاني أم لا، فلا تعلق له بمسئلة البنت المخلوقة من الزنا، كذا قال (يعني النووي) وهو رد للفرع برد الأصل، وإلا فالبناء الذي بنوه صحيح، انتهى كلام الحافظ.

قال العبد الضعيف: لعله يريد أن هذا الاستدلال إنما يتم على مذهب من يعترف بأن النبي ﷺ ألحق الولد بزمعة، ووجه الدلالة أنه عليه السلام ألحق الولد بزمعة بحكم الفراش، مع أنه كان مخلوقاً من الزنا في نفس الأمر، فراعى رسول الله ﷺ الجانبين، فقضى بالولد لعبد رعاية لجانب الفراش، وأمر سودة بالاحتجاب، لأنه كان من ماء عتبة في نفس الأمر، فدل ذلك على أن ماء الزنا مؤثر في أحكام الحجاب، وليس ذلك إلا لأنه يحدث صهراً.

وأما على تقدير ما حققنا من أنه عليه السلام لم يلحق الولد بزمعة، فلا حجة فيه لأحد في مسألة المصاهرة، وراجع لبقية أدلة الحنفية في هذه المسئلة إعلاء السنن (١١ - ٢٠) باب من زنى بامرأة حرمت عليه أمها وبنتها.

تواتر هذا الحديث:

ثم إن حديث « الولد للفراش » قد عده السيوطي من الأحاديث المتواترة، كما في تكملة شرح المذهب للمطيعي (١٦ - ٤٠٠)، وقال ابن عبد البر: هو من أصح ما يروى عن النبي ﷺ جاء عن بضعة وعشرين نفساً من الصحابة، وراجع لأسمائهم فتح الباري (١٢ - ٣٣) وعمدة القاري (١١ - ١١٠) وشرح المذهب (١٦ - ٤٠٠) والله سبحانه وتعالى أعلم، وعلمه أتم وأحكم.

باب العمل بالحقائق القائف الولد

القائف: من يتبع الآثار ويعرفها، ويعرف شبه الرجل بأخيه وأبيه، والجمع قافة،

حدثنا ليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت : إن رسول الله ﷺ دخل على

يقال : فلان يقوف الأثر ويقتافه قيافة ، مثل قفى الأثر واقتفاه ، كذا فى عمدة القارى (٧ - ٥٢٣) وقال الحافظ : سمى بذلك لأنه يقفو الأثر أى يتبعها ، فكأنه مقلوب من القافى ، كذا فى فتح البارى (١٢ : ٤٨) .

وكان يقال : فى علوم العرب ثلاثة : السيافة والعيافة والقيافة ، فالسيافة : شم تراب الأرض ، فيعلم بها الاستقامة على الطريق أو الخروج عنها ، والعيافة : زجر الطير والطيرة والتفاؤل ونحو ذلك ، والقيافة اعتبار الشبه بإلحاق النسب ، كذا فى شرح الأبي .

قوله : " عن عائشة " هذا الحديث أخرجه البخارى فى باب صفة النبي ﷺ ومناقب زيد بن حارثة من كتاب المناقب ، وفى باب القائف من الفرائض ، والنسائى وأبو داود فى باب القافة من الطلاق ، والترمذى فى الولاء ، وابن ماجه فى الأحكام .

قوله : " دخل على " وحاصل القصة أنهم كانوا فى الجاهلية يقدحون فى نسب أسامة بن زيد ، لأنه كان أسود شديد السواد ، وكان أبوه زيد أبيض من القطن ، فلما أخبر مجز القائف بأن بينهما شبها ، سر النبي ﷺ بذلك لأن الجاهلية كانت تعتمد قول القائف ، فكان قوله زاجرالهم عن الطعن فى النسب .

قال الحافظ : « وقد أخرج عبد الرزاق من طريق ابن سيرين أن أم أسامة - وهى أم أيمن مولاة النبي ﷺ - كانت سوداء . فلهذا جاء أسامة أسود ، . . . قال عياض : لو صح أن أم أيمن كانت سوداء لم ينكروا سواد ابنها أسامة ، لأن السوداء قد تلد من الأبيض أسود ، قلت : يحتمل أنها كانت صافية ، فجاء أسامة شديد السواد ، فوقع الإنكار لذلك » . كذا فى فتح البارى (١٢ - ٤٩) (١) .

(١) الى هنا كتبت فى حياة والدى مولانا الشيخ المفتى محمد شفيع رحمه الله تعالى فى شعبان سنة ١٣٩٦ هـ ثم توقفت عن تأليف هذا الشرح فى رمضان ، وتوفى والدى رحمه الله تعالى للحادى عشر من شوال سنة ١٣٩٦ هـ وعدت الى التأليف للتاسع والعشرين من ذى القعدة سنة ١٣٩٦ هـ اللهم اغفر لوالدى واسكنه بجنبه جناتك فى مقعد صدق عند جوار رحمتك واهدى لىه ثواب هذا التأليف .

مسروراً تبرق أسارير وجهه فقال: ألم ترى أن مجززا نظر آنفا إلى زيد بن حارثة و أسامة بن زيد فقال : إن بعض هذه الأقدام لمن بعض .

٣٥٤ - وحده **ثني** عمرو الناقد وزهير بن حرب وأبو بكر بن أبي شيبة، واللفظ لعمرو، قالوا: حدثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: دخل على رسول الله ﷺ ذات يوم مسروراً فقال: يا عائشة ! ألم ترى أن مجززا المدلجى دخل على فرأى أسامة وزيدا وعليهما قطيفة قد غطيا رءوسهما وبدت أقدامهما فقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض .

قوله : " تبرق أسارير وجهه " الأسارير مفردها سر ، وجمعه أسرار وسرار وسرر ، وجمع جميعها أسارير ، وهى فى الأصل خطوط الكف من باطنها ، ثم قد يطلق السر على خط الوجه والجهة ، قال أبو عمرو : الأسارير : هى الخطوط التى فى الجهة من التكسر فيها ، كذا فى تاج العروس للزبيدي .

قوله : " أن مجززا " الصحيح أنه بكسر الزاى الأولى ، خلافا لما ضبطه ابن عيينة من فتحها . كذا ذكر ابن ماكولا فى الإكمال (٧ - ٢٢٨ و ٢٢٩) وذكر مصعب الزبيرى والواقدي أنه سمى مجززا لأنه كان إذا أخذ أسيرا فى الجاهلية جز ناصيته وأطلقه . قال الحافظ: وعلى هذا فكان له اسم غير مجرز ، لكنى لم أر من ذكره ، وكان مجرز عارفا بالقيافة ، وذكره ابن يونس فيمن شهد فتح مصر ، وقال : لا أعلم له رواية . كذا فى الفتح .

قوله : " المدلجى " ضبطه النووى بضم الميم وإسكان السدال وكسر اللام ، وهو منسوب إلى مدلج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة ، وكانت القيافة فيهم وفى بنى أسد ، والعرب تعترف لهم بذلك ، حتى قال بعضهم: لا قيافة إلا فى بنى مدلج وبنى أسد . ولكن الصحيح أنها ليست مختصة بهم ، فقد كان عمر رضي الله عنه قائفا ، وهو قرشى ليس مدلجيا ولا أسديا كما حققه الحافظ فى الفتح .

قوله : " إن بعض هذه الأقدام لمن بعض " يعنى أن بعضها يشبه بعضا ، وكان قول مجرز هذا تصريحاً بأن بينهما نسباً من حيث القيافة ، ومن أجل ذلك سر النبي ﷺ ، لكون قوله قاطعاً لما يتوهمه أهل الجاهلية فى نسب أسامة رضي الله عنه .

مسئلة ثبوت النسب بالقيافة :

ثم اختلفت مذاهب الفقهاء فى العمل بقول القائف فى أمور الأنساب ، فقال أبو حنيفة

٣٥٥- وحديثناه منصور بن أبي مزاحم، حدثنا إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: دخل قائف ورسول الله ﷺ شاهد، وأسامة بن زيد وزيد بن حارثة مضطجعان، فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض، فسر بذلك النبي ﷺ وأعجبه وأخبر به عائشة.

وصاحبه والثوري وإسحق: لا عبرة بالقيافة أصلاً، وقال الشافعي: يعتبر قول القائف فيما أشكل من وطئين محترمين، كلشترى والبائع يطان الجارية المبينة في طهر قبل الاستبراء من الأول، فتأني بولد لسة أشهر فصاعداً من وطئ الثاني ولدون أربع سنين من وطئ الأول، قال الشافعي: فحينئذ ترجع إلى القائف، فإن ألحقه بأحدهما لحق به، فإن أشكل عليه أو نفاه عنها ترك الولد حتى يبلغ، فينتسب إلى من يميل إليه منها. وقال مالك في المشهور عنه: يعتبر قول القائف في مثل هذه الصورة في الإماء دون الحرائر، وروى عنه إثباته فيها، هذا ملخص ما في شرح النووي. وصورة اعتبار القيافة في الحرائر عند الشافعي رحمه الله أن يطأ الرجل زوجة الغير بشبهة ويدعى الزوج أن الولد من ذلك الواطئ، فحينئذ يعرض الولد على القافة ولا يصار إلى اللعان، كما في المذهب وشرحه (١٦ - ٤٠٦) من كتاب اللعان.

وأما الحنفية فلا عبرة عندهم بالقيافة، فإذا وطئ المشتري جاريته قبل الاستبراء من البائع، واحتملت المدة المحقوك بكليهما، يثبت نسب الولد منها جميعاً، ولا يصار إلى قول القائف.

استدل الشافعي ومن وافقه بحديث الباب، فإن سرور النبي ﷺ بقول القائف يدل على أنه معتبر شرعاً، فلو لا أنه معتبر في الشرع لما اتخذ ﷺ حجة على أهل الجاهلية.

وأجاب عنه الحنفية بأن أسامة كان نسبه قد ثبت من زيد من قبل، ولم يحتج النبي ﷺ في ذلك إلى قول أحد، ولو لا ذلك لما نسب أسامة إلى زيد، وإنما سر النبي ﷺ بقول القائف ههنا لكونه كافاً لأهل الجاهلية عن الطعن فيه، لا لأنه كان حجة في الشرع. وهذا كما أن الهلال يثبت بالرؤية أو الشهادة، فلو حكم الحاكم بثبوت الهلال على قواعد الشرع، ثم وافقه قول أحد الفلكيين، وإنما يسره الحاكم المسلم، لا لأن قوله حجة في الدين، بل لأنه يكف الألسنة، ويقطع الأوهام.

واستدلوا أيضاً بما أخرجه البخاري في باب التلاعن في المسجد أن النبي ﷺ قال في قضية عويمر العجلاني: «إن جاءت به أحرر قصيرا كأنه وحره، فلا أراها إلا قد صدقت وكذب عليها، وإن جاءت به أسود أعين ذا إيتين فلا أراه إلا قد صدق عليها» ومثله ما

٣٥٠٦ - حدثني حرملة بن يحيى، أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس ح وحدثنا عبد بن حميد، أخبرنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر وابن جريج كلهم عن الزهري بهذا الإسناد بمعنى حديثهم وزاد في حديث يونس : وكان مجززا قائفا .

سيأتى في اللعان عند المصنف فى قصة هلال بن أمية أن رسول الله ﷺ قال : « أبصروها ، فإن جاءت به أبيض سبطا قضى العنين فهو للال بن أمية ، وإن جاءت به أكحل جعدا حمش الساقين فهو لشريك بن سماء » وهذه هى القيافة والحكم بالشبه .

وأجاب عنه أصحابنا الحنفية بأن معرفته ﷺ ذلك من طريق الوحي لا القيافة ، والحق أن الاستدلال ينقلب عليهم ، لأنه لو كانت القيافة معتبرة لكان شرعية اللعان تختص بما إذا لم يشبه المرمى به ، أشبه الزوج أو لا . لحصول الحكم الشرعى حينئذ بأنه ليس ابنا للنافى ، وهو يستلزم الحكم بكذبها فى نسب الولد ، كذا فى إعلاء السنن (١١ - ٢٢٣ باب إذا ادعى رجلا ن بولد) .

واستدل الحنفية بما أخرجه الشيخان : « عن أبى هريرة أن رجلا أتى النبى ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! ولد لى غلام أسود ، فقال : هل لك من إبل ؟ قال : نعم ، قال : ما ألوانها ؟ قال : حمر ، قال : هل فيها من أورك ؟ قال : نعم ، قال : فأنى ذلك ؟ قال : لعل نزع عرق ، قال : فلعل ابنك هذا نزع » . انتهى ، واللفظ للبخارى فى باب إذا عرض بنى الولد من كتاب اللعان ، وسيأتى عند المصنف فى آخر اللعان .

وأجاب عنه بعض الشافعية بأن الحديث إنما يدل على إلغاء الشبه إذا كان معارضا للفراش ونحن لا نقول بالشبه عند وجود الفراش ، وإنما نصير إليه حيث يتعارض فراشان محترمان .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : موضع استدلالنا من الحديث قوله عليه السلام : « فلعل ابنك هذا نزع عرق » فإنه يدل على أن القيافة لا حجة فيها أصلا ، لأن الشبه ربما يأتى من عرق بعيد ، فشبهه نزع العرق هى العلة المنصوصة فى إلغاء الشبه ، وهى موجودة فى جميع الصور ، سواء ثبت فراش واحد أو تعارض الفراشان ، فلا تعتبر القيافة فى الشرع أبدا .

ويدل على مذهب الحنفية أيضا ما مر فى الباب السابق من حديث وليدة زمعة ، فإنه ﷺ قد وجد فى الابن شهما بينا بعثة ، ولكنه لم يلحقه به ، مع أنه لم يكن يعارضه فراش قوى ، فهذه حجة ظاهرة على إلغاء الشبه مطلقا .

ودليلنا الثالث ما أخرجه الطحاوى فى باب الولد يدعيه الرجلان من كتاب القضاء والشهادة (٢ - ٢٩٤) عن سمالك عن مولى لبنى مخزومة قال : « وقع رجلان على جارية فى طهر واحد ، فعلمت الجارية ، فلم يدر من أيها هو ؟ فأتيا عمر بن الخطاب فى الولد ، فقال عمر : ما أدرى كيف أقضى فى هذا ؟ فأتيا عليا ، فقال : هو بينكما ، يرثكما وترثانه ، وهو للباقي منكما » وفى إسناده مولى لبنى مخزومة مجهول ، ولكن أخرجه عبد الرزاق من طريق سفيان الثورى عن قابوس ابن أبى ظبيان عن أبيه عن علي أنه : « أتاه رجلان وقعا على امرأة فى طهر واحد ، فقال : الولد بينكما ، وهو للباقي منكما » وأخرجه ابن أبى شيبة فى مصنفه عن حسين ابن على عن زائدة عن سمالك عن حنش عن على ، وهذا السند على شرط مسلم . كما فى الجوهر النقي (٢ - ٢٥٦) وحنش هذا هو ابن عبد الله ، ويقال : ابن على بن عمرو السبائي نزىل إفريقيا ، ثقة من الثالثة من رجال مسلم والأربعة ، وليس هو حنش بن قيس الرجبى ، كذا فى إعلاء السنن (١١ - ٢٢٤) .

ويستنبط لذهبتنا أيضا ببعض آثار عمر رضي الله عنه ، أخرجه الطحاوى ، راجع لتفصيلها شرح معانى الآثار ، وإعلاء السنن .

ثم اعترض علينا الشافعية من حيث النظر العقلى أن ثبوت نسب المولود من الوالد إنما يكون لأنه مخلوق من مائه ، ونحن نتيقن أنه غير مخلوق من ماء رجلين ، لأن كل واحد منهما أصل للولد ، كالأُم ، بمنزلة البض للفرخ ، والحب للحنطة ، فكما لا يتصور فرخ واحد من بيضتين ، وسنبلة واحدة من حبتين ، فكذلك لا يتصور ولد واحد من مائتين ، وهذا لأنه إذا وصل أحد المائتين فى الرحم ، انسدم الرحم ، فلا يخلص إليه الماء الثانى ، فإذا تعذر القضاء بالنسب منها جميعا يرجع إلى قول القائل .

وأجاب عنه شمس الأئمة السرخسى بقوله : « إن ثبوت النسب من الرجل باعتبار الفراش ، لا باعتبار انخلاقه من مائه ، لأن ذلك لا طريق إلى معرفته ، ولا باعتبار الوطأ ، لأنه سر عن غير الواطئين ، فأقام الشرع الفراش مقامه تيسيرا ، فقال ﷺ : " الولد للفراش " ، وكل واحد من البيهتين يعتمد على ما علم به من الفراش ، والحكم المطلوب من النسب الميراث والنفقة والحضانة والتربية ، وهو يحتمل الاشتراك ، فيقضى به بينهما ، وهو الجواب عن قوله إنه لا يتصور خلاق الولد من المائتين ، فإن السبب الظاهر متى أقيم مقام المعنى الخفى تيسيرا ، سقط اعتبار معنى الباطن ، مع أن ذلك يتصور بأن يطأها أحدهما ، فلا يخلص الماء إلى أحدهما حتى يطأها الثانى ، فيخلص الماء إلى الرحم معا ، ويختلط الماءان ، فيتخلق منهما الولد ، بخلاف البيضتين والحبتين ، لأنه لا تصور للاختلاط فيها » .

باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف

٣٥٠٧- حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، ومحمد بن حاتم ، ويعقوب بن إبراهيم - واللفظ لأبي بكر - قالوا: نا يحيى بن سعيد، عن سفيان، عن محمد بن أبي بكر، عن عبد الملك بن أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، عن أبيه ، عن أم سلمة : أن رسول الله ﷺ لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثا ، وقال : إنه ليس بك على أهلِكَ هوان ، إن شئت سمعت لك ،

وقال السرخسى قبل أسطر : « وحجتنا في إبطال المصير إلى قول القائف أن الله تعالى شرع حكم اللعان بين الزوجين عند نفي النسب ، ولم يأمر بالرجوع إلى قول القائف ، فلو كان قوله حجة لأمر بالمصير إليه عند الاشتباه ، ولأن قول القائف رجم بالغيب ، ودعوى لما استأثر الله عز وجل بعلمه ، وهو ما في الأرحام ، كما قال الله تعالى : « ويعلم ما في الأرحام » ، ولا برهان له على هذه الدعوى ، وعند انعدام البرهان كان في قوله قذف المحصنات ، ونسبة الأولاد إلى غير الآباء ، ومجرد الشبه غير معتبر ، فقد يشبه الولد أباه الأدنى ، وقد يشبه الأب الأعلى » انتهى من المبسوط (١٧ - ٧٠) كتاب الدعوى ، باب الدعوى في النتاج .

أحكام أخرى

قال الحافظ : « وفي الحديث جواز الشهادة على المنتقبة ، والاكتفاء بمعرفتها من غير رؤية الوجه ، وجواز اضطجاع الرجل مع ولده في شعار واحد ، وقبول شهادة من يشهد قبل أن يستشهد عند عدم التهمة ، وسرور الحاكم بظهور الحق لأحد الخصمين عند السلامة من الهوى » . كذا في فتح الباري (١٢ - ٤٩) قبيل كتاب الحدود .

باب قدر ما تستحقه البكر والثيب إلخ

قوله : « عن أم سلمة » هذا الحديث لم يخرج البخارى ، وأخرجه مالك وأبو داود وابن ماجه والدارمي والدارقطني ، كلهم في النكاح ، وأخرجه أحمد في مسند أم سلمة (٦-٢٩٢ و ٢٩٥ و ٣٠٧ و ٣٠٨ و ٣١٤ و ٣٣٠ و ٣٣١) .

قوله : « إنه ليس بك على أهلِكَ هوان » كذا في الروايات المشهورة ، ووقع في رواية أبي بكر ابن عبد الرحمن وعبد العزيز ابن بنت أم سلمة عند أحمد (٦-٣٠٧ و ٣٢٠) :

وإن سبعت لك سبعت لنسائي .

” إن بك على أهلك كرامة “ . واختلفوا في معناه ، فقال بعضهم : المراد بالأهل نفسه ﷺ والباء متعلقة بهوان ، يعنى ليس اقتضارى على الثلاثة لهوانك على ، ولا لعدم رغبتى فيك . وقال آخرون : المراد بالأهل قبيلتها والباء سببية ، يعنى لا يلحق أهلك بسببك هوان . راجع بذل المجهود (٣٨٠ ٣) .

قوله : ” وإن سبعت لك سبعت لنسائي “ هذا يدل على مذهب الحنفية في وجوب القسم عند النكاح الجديد أيضا ، فإنه ﷺ لم يرض أن تنفرد أم سلمة بأيام دون سائر الأزواج وجملة القول في المسئلة أن الفقهاء قد اختلفوا في وجوب القسم عند النكاح على زوجته السابقة ، فقال أكثر الفقهاء : يقيم عند الجديدة سبعا إذا كانت بكرًا ، وثلاثا إن كانت ثيبا ، وتكون هذه الأيام خارجة عن القسم ، ثم يقسم بعد ذلك بينها وبين القديمة . وهو قول الشعبي والنخعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وابن المنذر .

وقال بعضهم : للبكر ثلاث وللثيب ليلتان ، وروى ذلك عن سعيد بن المسيب والحسن وخلاس بن عمرو ونافع ، ونحوه قال الأوزاعي .

وقال آخرون : لا فضل للجديدة في القسم ، فإن أقام عندها شيئا قضاه للباقيات ، لأنه فضلها بمدة فوجب قضاؤها ، كما لو أقام عند الثيب سبعا ، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد والحكم وحامد ، هذا ملخص ما في المغنى لابن قدامة (٧ - ٤٤) .

احتج أهل القول الأول بما سيأتى عند المصنف عن أنس رضي الله عنه قال : « إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا . وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثا » .

واحتج أهل القول الثاني بما أخرجه الدارقطني (٢ - ٢٨٤ ، نكاح - ١٤٤) عن عائشة عن النبي ﷺ قال : « البكر إذا نكحها رجل ، وله نساء ، لها ثلاث ليال ، وللثيب ليلتان » . والجواب أن في سننه الواقدي ، وهو متروك في الأحكام .

وأما الحنفية ومن وافقهم فاستدلوا بعموم قوله تعالى : « وإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة » وقوله تعالى : « ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة » وعموم قوله ﷺ : « من كانت له امرأتان يميل لإحداهما على الأخرى جاء يوم القيامة يمر أحد شقيه ساقطا أو مائلا » أخرجه الخمسة والدارمي وابن حبان والحاكم عن أبي هريرة ، وقال :

إسناده على شرط الشيخين ، كما في نيل الأوطار . وقد روت عائشة رضى الله عنها أن النبي ﷺ كان يقسم بين نسائه فيعدل ويقول : « اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك » رواه الأربعة وصححه ابن حبان والحاكم ، وقال الترمذى : يعنى به الحب والمودة ، كذا فسرهم أهل العلم .

فهذه النصوص تدل بأجمعها على أن العدل واجب في كل ما يملكه الإنسان ، ولا شك أن العمل بالقسم منذ بداية النكاح الجديد مما يملكه الرجل قطعا ، فلا وجه لترك القسم في هذه الأيام ، بل الزوجة القديمة في تلك الأيام أخرى بأن يؤلف الرجل قلبها .

وأما قوله عليه السلام في حديث أنس : « إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا إلخ » . فعنائه عند الحنفية أن يغير طريق التناوب لا أن يترك القسم ، فيقيم عند الجديدة سبعا ثم يقسم للقديمة سبعا ، وليس معناه أن لا يحاسب بهذه الأيام السبعة .

وبدل عليه قوله عليه السلام لأم سلمة في حديث الباب : « إن شئت سبعت لك ، وإن سبعت لك سبعت لنسائي » فإنه لو كانت الأيام الثلاثة حقا خالصا للثيب الجديدة لكان إذا أقام عندها سبعا ، كانت ثلاث منهن غير محسوبة عليها ، ولوجب أن يكون لسائر النساء أربع أربع ، لأنه لم يزد على حق أم سلمة إلا أربعة أيام .

وأما قوله عليه السلام في الحديث الآتى : « وإن شئت ثلثت ثم درت » فإن هذه الزيادة ليست ثابتة في جميع الروايات ، ويمكن أن تكون مدرجة من أحد الرواة ، كما أشار إليه الإمام محمد في كتاب الحجّة (٣ - ٢٤٩) ، ولو صحّت هذه الزيادة لكان معناها عندنا : إن شئت ثلثت لك وثلاث لنسائي ، لا أن تكون الثلاث خالصة لأم سلمة ، وهذا التأويل أولى لتنطبق هذه الرواية على النصوص العامة التي سردناها ، وقال الإمام محمد : « إذا جاء الحديث عن رسول الله ﷺ فاختلفت الرواة ظننا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي هو أهني وأهدى (١) ، وما حق المتزوجة الأخرى بالحرمة لها إلا سواء ، وما نرى أن رسول الله ﷺ أثر متزوجة على غيرها ولا أثر بكرا على ثيب ، وما أحدهما وحرمتها

(١) قلت : يشير الإمام محمد رحمه الله إلى قول عبد الله بن مسعود رضى الله عنه : « إذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فظنوا برسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو أهنا وأهداه وإتاه » أخرجه ابن ماجه في باب تعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من مقدمة سننه (ص-٤) وإلى قول علي رضى الله عنه : « إذا حدثتكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا فظنوا برسول الله صلى الله عليه وسلم أهياه وإتاه وأهداه » أخرجه أحمد في مسنده (١-١٢٢ و ١٢٦) .

إلا سواء ، وما نرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لأُم سلمة إلا كما روينا : ” إن شئت سبعت لك وسبعت لمن ، وإن شئت درت عليك وعليهن “ وهذا أولى برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مما قلتم ، والحديث الذى رويتم معناه عندنا على ما قلنا ، لأنه قال : ” إن شئت سبعت لك وسبعت لمن ، وإن شئت ثلثت لك ودرت عليهن “ فهذا معناه عندنا : إن شئت ثلثت لك ودرت عليهن ثلاثا ثلاثا كما ثلثت لك ، لأن أول الحديث يدخل على آخره ، لأنه لم يكن يرى لها تفضيلا فى أوله عليهن حين قال : ” إن شئت سبعت لك وسبعت عليهن “ فكذاك الأمر فى آخره ، إنما معناه أن أدور عليهن بمثل ما فعلت بك ، كذا فى كتاب الحجة على أهل المدينة ، للإمام محمد رحمه الله (٣ - ٢٥٢ و ٢٥٣) .

فإن قيل : قد جاء فى رواية ما يدل على أن الثلاث كانت خالصة لأُم سلمة رضى الله عنها ، فقد أخرج الدارقطنى (٣ - ٢٨٤) عن أم سلمة أن رسول الله ﷺ قال لها : « إن شئت أقت معك ثلاثا خالصة لك ، وإن شئت سبعت لك ، ثم سبعت لنسائي ، فقالت : تقيم معي ثلاثا خالصة » فالجواب عنه بوجوه :

الأول : أن مدار إسناده الواقدي ، وهو ضعيف جدا ، فلا ينهض للاستدلال .

والثانى : أن الواقدي نفسه قد روى عن عائشة مرفوعا : « البكر إذا نكحها رجل وله نساء ، لها ثلاث ليال ، ولثيب ليلتان » كما مر عن الدارقطنى ، وإذا تعارضا تسا قطا .

والثالث : أن هذا الحديث قد أخرجه ابن أبى حاتم فى علله (١ - ٤٠٥ رقم ١٢١٣) من طريق أبى قتيبة عن إسرائيل عن أبى إسحق عن أبى سلمة ابن عبد الرحمن عن أم سلمة أن النبى ﷺ لما خطبها قال لها : « إن شئت سبعت لك سبعت لنسائي . وإن شئت زدت فى مهرك وزدت فى مهورهن » ورجاله كلهم ثقات ، وفيه أنه ﷺ قال لها ذلك حين خطبها ، فكان يرى تسويتها لسائر أزواجه قبل للتزوج بها فى كل شيئ ، حتى فى المهر ، فكيف يصح أنه أقام عندها ثلاثا خالصة .

مبحث طريق التناوب فى القسم

ثم قد دل الحديث على مذهب الحنفية وغيرهم فى أنه يجوز الزيادة على يوم وليلة فى القسم ، فيجوز أن يقسم لمن يومين يومين ، وثلاثا ثلاثا ، وما شاء ، وذهب جماعة من أهل العلم إلى أنه لا يزداد فى القسم على يوم وليلة ، اقتداء بالنبى ﷺ ، وبه قال مالك وأبو ثور وأبو إسحق المروزي من الشافعية ، وحمل الشافعى ذلك على الأولوية والاستحباب ونص على جواز القسم ليلتين ليلتين وثلاثا ثلاثا ، وقال فى المختصر : وأكره مجاوزة الثلاث ، فحمله

٣٥٠٨ - وحد ثنا يحيى بن يحيى، قال : قرأت على مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن : أن رسول الله ﷺ حين تزوج أم سلمة وأصبحت عنده، فقال لها : ليس بك على أهلك هوان ، إن شئت سهبت عندك ، وإن شئت ثلثت ثم درت ،

الأكثر من على المنع ، ونقل عن نصه في الإملاء أنه كان يقسم مياومة ومشاهرة ومسانهة ، قال الرافعي : فحملوه على ما إذا رضين ، ولم يحملوه قولاً آخر ، وحكى عن صاحب التقريب أنه يجوز أن يقسم سبعة سبعة ، وعن الشيخ أبي محمد الجويني وغيره أنه يجوز الزيادة ما لم تبلغ التربص بمدة الإملاء ، وقال إمام الحرمين : لا يجوز أن يبنى القسم على خمس سنين مثلاً ، وحكى الغزالي في الوسيط وجهها أنه لا تقدير بزمان ولا توقيت أصلاً ، فإنما التقدير إلى الزوج ، كذا في عمدة القاري ، باب المرأة تهب يومها من زوجها لضرتها (٩ - ٤٩٩) .

وقال صاحب الهداية : « والاختيار في مقدار الدور إلى الزوج ، لأن المستحق هو التسوية دون طريقه » واعترض عليه ابن الهمام في الفتح بأن هذا الإطلاق لا يمكن اعتباره على صرافته ، فإنه لو أراد أن يدور سنة ما يظن إطلاق ذلك له ، بل لا ينبغي أن يطلق له مقدار مدة الإملاء ، وهو أربعة أشهر ، وإذا كان وجوبه للتأنيس ودفع الوحشة وجب أن تعتبر المدة القرية ، وأظن أكثر من جمعة مضارة إلا أن يرضيا به .

وأجاب عنه ابن نجيم في البحر (٣ - ٢١٩) فقال : « والظاهر الإطلاق ، لأنه لا مضارة حيث كان على وجه القسم ، لأنها مطمئنة بمجيئ نوبتها ، والحق له في البداية بمن شاء » وأفنى في الدر المختار بأنه لا يبلغ مدة الإملاء إلا برضاها (رد المحتار ٣ - ٢٠٣) وهو أعدل الأقوال إن شاء الله تعالى .

ثم هذا الاختلاف كله في استقلال الزوج بتقدير المدة ، أما إذا قدر المدة برضاها جميعاً ، فلا خلاف في جوازه ، مهما كانت المدة طويلة ، كما في شرح الأبى .

قوله : " عن عبد الملك بن أبي بكر ابن عبد الرحمن " في طريق مالك ، وليس فيه : " عن أبيه " ، إذن فهو مرسل ، ومن ثم استدركه الدار قطنى على مسلم ، ظناً منه بأنه خلاف ما اشترطه من الصحة ، وهذا الاستدراك منه فاسد ، لأن مسلماً رحمه الله إنما بين اختلاف الرواة في وصله وإرساله ، وقد أخرج من قبل رواية سفيان ، وهى متصلة ، ومذهبه ومذهب محققى الحديث إذا روى متصلاً ومرسلاً حكم بالاتصال ، ووجب العمل به ، لأنها زيادة ثقة . هذا ملخص ما قاله للنووى .

قالت : ثلث .

٣٥٠٩ - حدثنا عبد الله بن مسلمة ، قال : نا سليمان ، يعنى ابن بلال ، عن عبد الرحمن بن حميد ، عن عبد الملك بن ابى بكر ، عن أبى بكر بن عبد الرحمن : أن رسول الله ﷺ حين تزوج أم سلمة فدخل عليها ، فأراد أن يخرج أخذت بثوبه ، فقال رسول الله ﷺ : إن شئت زدتك وحاسبتك به ، للبكر سبع وللثيب ثلاث .

٣٥١٠ - وحدثنا يحيى بن يحيى ، قال : أنا أبو ضمرة ، عن عبد الرحمن بن حميد بهذا الإسناد مثله .

٣٥١١ - حدثنى أبو كريب محمد بن العلاء ، قال : نا حفص ، يعنى ابن غياث ، عن عبد الواحد بن أيمن ، عن أبى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، عن أم سلمة : ذكر أن رسول الله ﷺ تزوجها وذكر أشياء هذا فيه ، قال : إن شئت أن أسيع لنسائى ، وإن سبعت لك سبعت لنسائى .

٣٥١٢ - حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : أنا هشيم ، عن خالد عن أبى قلابة ، عن أنس قال :

قوله : ” ثلث “ اختارت التثليث مع أخذها بثوبه حرصا على طول إقامته ﷺ عندها ، لأنها رأت أنه إذا سيع لها وسيع لغيرها لم يقرب رجوعه إليها ، كذا فى شرح الألبى . قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ولا يدل هذا الحديث على أنه ﷺ أقام عند أم سلمة ثلاثا خالصة لها ، وإنما طلبت أم سلمة الزيادة على الثلث فى أول الأمر ، لأنها كانت تعرف أن القسم ليس بواجب عليه ﷺ ، فيمكن له أن يزيد فى نوبتها بما لا يزيد على غيرها ، ولكنها لما سمعت منه عليه السلام أنه لا يرضى بترك القسم ، امتنعت عن الزيادة ، لئلا يبعد عوده إليها ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

وأما قوله : ” إن شئت زدتك وحاسبتك به ، للبكر سبع وللثيب ثلاث “ فعناه عندنا أننى إنما أقمت عندك ثلاثا عملا بالسنة ، ولا يسن للثيب فوق الثلاث ، ولكن الزيادة مباحة ، فلا فضل فى الزيادة شرعا ، وإنما يكون تطييبا لقلبك ، فإن طابت نفسك بالزيادة على أن أحاسبك كما حاسبت فى الثلث ، زدت فى إقامتى عندك .

قوله : ” عن أنس “ هذا الحديث أخرجه البخارى فى النكاح ، باب إذا تزوج البكر على الثيب : وباب إذا تزوج الثيب على البكر ، ومالك فى الرضاع ، باب المقام عند

إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعا ، وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثا . قال خالد : ولو قلت : إنه رفعه لصدقت ، ولكنه قال : السنة كذلك .

٣٥١٣ - وحديثي محمد بن رافع ، قال : نا عبد الرزاق ، قال أنا سفين ، عن أيوب ، وخالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، عن أنس ، قال : من السنة أن يقيم عند البكر سبعا ، قال خالد : ولو شئت قلت : رفعه إلى النبي ﷺ .

باب القسم بين الزوجات وبيان أن السنة أن تكون لكل واحدة ليلة مع يومها

٣٥١٤ - حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا شبابة بن سوار ، حدثنا سليمان بن المغيرة ، عن ثابت ، عن أنس قال : كان للنبي ﷺ تسع نسوة ، فكان إذا قسم بينهن لا ينتهي إلى البكر والأيم ، وأبو داود ، رقم ٢١٢٤ في النكاح ، باب في المقام عند البكر ، والترمذي ، رقم ١١٣٩ في النكاح ، باب ما جاء في القسمة للبكر والثيب .

قوله : ” إذا تزوج البكر إلخ ” قد مر أن معناه عندنا أن بغير طريق التناوب ، لا أن يترك القسم . قال ابن العربي : والحكمة في ذلك أنه نظر إلى تحصيل الألفة والمؤانسة ، وأن يستوفى الزوج لذته من الثانية ، فإن لكل جديدة لذة ، ولما كانت البكر حديثة عهد بالرجل وحديثة بالاستصعاب والنفار ، لاتلين إلا بجهد ، فشرعت لها الزيادة على الثيب ، لأنه ينفي نفارها ويسكن روعها ، وهي في ذلك بخلاف الثيب ، لأنها مارست الرجال ، وهذه حكمة ، والدليل إنما هو قول الشارع وفعله . كذا في شرح الأبى .

قوله : ” السنة كذلك ” إذا قال الصحابي : ” السنة كذا ” أو ” من السنة كذا ” فهو في حكم المرفوع ، كقوله : ” قال ﷺ ” ، وهذا هو مذهب جمهور الحديثين ، كما تقرر في أصول الحديث ، قال النووي : وجعله بعضهم موقوفا ، وليس بشيء . ولذلك قال خالد : ولو قلت إنه رفعه لصدقت ” يعني أن قوله ” من السنة كذا ” صريح في رفعه .

باب القسم بين الزوجات إلخ

قوله : ” عن أنس ” إلخ ، هذا الحديث مما انفرد بإخراجه مسلم ، ولم يخرج غيره من الأئمة الستة .

قوله : ” تسع نسوة ” وهن السلاقي توفى عنهن ﷺ : سودة وعائشة وحفصة وأم سلمة وزينب وأم حبيبة وجويرية وصفية وميمونة رضي الله عنهن ، وهذا ترتيب تزويجه

إياهن ، واختلف في ربحانة هل كانت زوجة أو سرية ، وهل ماتت قبله أولا ؟ كذا في باب كثرة النساء من فتح الباري (٩ - ٩٨ و ٩٩) .

الحكمة في كثرة أزواجه ﷺ

قال الشافعي : خص الله سبحانه رسول الله ﷺ بأن فرض عليه أشياء خفضها على غيره زيادة في تقدسه ﷺ ، وأباح له أشياء حرمها على غيره زيادة في تكريمه وترفيعه ، فمن هذا النوع الزيادة على الأربع ، أبيحت ليزداد في نفوس العرب إجلالا وفخامة ، فإنها كانت تتفاخر بالقدرة على النكاح . وأيضاً فإنه كان ﷺ من كمال القوة واعتدال المزاج بالمنزلة التي شهدت بكمالها الآثار ، ومن كان كذلك كانت دواعي هذا الباب أغلب عليه .

وأيضاً إنما منع غيره من الزيادة على أربع خوفاً من عدم العدل ، كما أشارت إليه آية « فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة » وهذه العلة مرتفعة في حقه ﷺ . ويشهد لأن هذه علة المنع في غيره أن الله سبحانه أباح لغيره من الإمام ما يقدر عليه لقوله تعالى : « أو ما ملكت أيمانكم » لما لم يكن للإمام حق في الوطأ فيخاف عدم العدل فيه .

وأيضاً ، لا يجوز عليه الاستمتاع بما لا يحل له ، ولا التطلع إلى ما في أيدي الرجال ، وكانت الحال حينئذ لم تتسع لكسب الإمام ، فوسع عليه في الحرائر ، واختار له أفضل النوعين : ولهذا قال بعض السلف : لا يجوز له نكاح حرائر الذميات ، بخلاف غيره من أمته ، قال غيره : ولئلا تكون الكافرة أما للمؤمنين . كذا في شرح الأبي .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : وقد ذكر شيخ مشايخنا حكيم الأمة التهانوي قدس الله سره حكمة أخرى في كثرة أزواجه ﷺ ، وهي أنه عليه الصلاة والسلام قد بعث إلى هذا العالم ليكون أسوة حسنة في كل شيء ، وليقتدى به أمته في كل ناحية من نواحي الحياة . وكان يجب لذلك أن لا يخفى على أمته شيء من حياته الفردية والاجتماعية ، وأن تطلع الأمة على أحوال بيته وخلوته بذلك القطع وبذلك الاستفاضة التي اطلعت بها على أحواله خارج البيت . وإن هذه الأحوال لا تنكشف على أحد إلا بأزواجه ﷺ ، ولذلك بلغ عدد أزواجه عليه السلام بعد خديجة الكبرى عشرة أزواج ، فإن العشر أقل عدد التواتر ، ولما بلغ عدد نساءه إلى العشرة نهاه الله تعالى عن الزيادة على هذا العدد ، كما قيل في تفسير قوله تعالى : « لا يحل لك النساء من بعد إلخ » وراجع التفسير الكبير .

وفي هذا العدد من النساء ثلث لطائف ذكرها الشيخ التهانوي رحمه الله : الأول : أنه

المرأة الأولى إلا في نسع، فكن يجتمعن كل ليلة في بيت التي يأتيها، فكان في بيت عائشة، فجاءت زينب، فمد يده إليها، فقالت: هذه زينب! فكف النبي ﷺ يده،

أقل جمع الكثرة. والثاني: أنه أقل عدد التواتر. والثالث: أنه موافق لعدد السنين التي أقام فيها رسول الله ﷺ بالمدينة. كذا في رسالته "كثرة الأزواج لصاحب المعراج" ﷺ.

ومما يؤيد ذلك أنه ﷺ لم يقض شيا به وفتوته إلا مع امرأة ثيبة أسن منه بكثير، مع ما عرضت عليه من صفايا أباكر العرب، ولم تكثر أزواجه إلا بعد ما بلغ الثالث والخمسين من عمره. وكانت كلهن ثيبات، سوى عائشة رضی الله عنها. أفهل يفعل ذلك من لا يريد إلا قضاء الشهوة وتسكين الشبق؟ كلا! ثم كلا! وإنما كان غرضه عليه السلام أن تبلغ أحوال بيته إلى الأمة بتلك الاستفاضة التي بلغت بها أحواله خارج البيت، ولم يكن ذلك إلا بأن لا تقل نساءه من عشرة. ولذلك نرى أن نحو من نصف الدين لم يبلغنا إلا بواسطة أزواجه ﷺ.

قوله: "فكن يجتمعن كل ليلة إلخ". قال النووي: فيه أنه يستحب للزوج أن يأتي كل امرأة في بيتها، ولا يدعوهم إلى بيته. لكن لو دعا كل واحدة في نوبتها إلى بيته كان له ذلك، وهو خلاف الأفضل. اهـ

وقال الأبي: فيه أنه لا يأتي غير صاحبة القسم في بيتها لغير ضرورة، وأما اجتماعهن في بيتها فجائز برضاها، وإلا فلها المنع. قال العبد الضعيف عفا الله عنه: وهو المذهب عندنا، فقد ذكر ابن نجيم عن الجوهرة: «ولا يجامع المرأة في غير يومها، ولا يدخل بالليل على التي لا قسم لها، ولا بأس بأن يدخل عليها بالنهار لحاجة، ويعودها في مرضها في ليلة غيرها، فإن ثقل مرضها فلا بأس بأن يقيم عندها حتى تشفى أو تموت» كذا في البحر الرائق (٣ - ٢١٩).

قوله: "فديده إليها" هذا يحتمل معنيين: الأول أن يكون ضمير المؤنث لعائشة، فالمعنى حينئذ أنه عليه السلام لم يشعر بقدم زينب، فديده إليها ظنا منه بأنه معها في خلوة، فلما أخبرته عائشة بقدم زينب كف يده عنها، وعلى هذا يستنبط منه أن الرجل لا ينبغي له الاستمتاع بزوجه بمحضر من ضرته.

والاحتمال الثاني: أن يكون الضمير لزينب، والمعنى حينئذ أنه ﷺ لم يعرف زينب لظلام البيت، وظننها عائشة، فديده إليها، فلما أخبرته عائشة بأنها زينب، كف يده

فتقولنا حتى استخبتا، وأقيمت الصلاة، فرأى أبو بكر على ذلك، فسمع أصواتها، فقال: أخرج يا رسول الله إلى الصلاة، واحث في أفواههن التراب، فخرج النبي ﷺ، فقالت عائشة:

عنها، لأن الليلة كانت لعائشة، والبيوت يومئذ لم تكن فيها مصابيح. وعلى هذا يؤخذ منه أن الزوج لا يستمتع بالمرأة في غير ليلتها.

قوله: "فتقولنا" لم يذكر في هذا الحديث تفصيل التقاول، وربما يخطر بالبال أن تفصيله ما أخرجه ابن ماجه في باب حسن معاشره النساء (١ - ١٤٢) عن عائشة قالت: «ما علمت حتى دخلت على زينب بغير إذن وهي غصبي، ثم قالت: يا رسول الله! أحسبك إذا قلبت لك بنية أبي بكر دريعتها (١)، ثم أقبلت عليّ، فأعرضت عنها حتى قال النبي ﷺ: دونك فانتصري، فأقبلت عليها حتى رأيتها وقد يبس ريقها في فيها، ما ترد عليّ شيئاً، فرأيت النبي ﷺ يتهلل وجهه» فيمكن أن تكون قصة هذا الحديث وقصة حديث الباب واحدة، والله سبحانه أعلم.

قوله: "حتى استخبتا" هو افتعال من السخب، وهو اختلاط الأصوات وارتفاعها. ويقال أيضاً صخب بالصاد، ووقع في بعض النسخ: "استخبتا" (من الاستحشاء) وبهذا اللفظ أثبتته ابن الأثير في جامع الأصول معزياً إلى مسلم، قال النووي: ومعناه إن لم يكن تصحيحاً أن كل واحدة حثت في وجه الأخرى التراب، وفي بعض النسخ الأخرى: "استخبتا"، أي قالتا الكلام الرديئى: وفي بعضها "استخبتا" من الاستحياء.

قوله: "وأقيمت الصلاة" قال الأبي والسنوسي: يدل أن المقابلة كانت قبل الصبح ودامت إلى إقامة الصلاة. قال العبد الضعيف عفا الله عنه: لم لا يمكن أن تكون بين المغرب والعشاء؟ بل هو الأظهر عندي لما قال أنس في هذا الحديث: «فكن يجتمعن كل ليلة في بيت التي يأتيها» وظاهر أن هذا الاجتماع لا يكون في آخر الليل، وإنما يكون في أوله بعد صلاة المغرب.

قوله: "واحث في أفواههن التراب" لم يرد بذلك حقيقة، وإنما هو مبالغة في التسكيت وزجرهن عن رفع الأصوات عند رسول ﷺ.

(١) البنية تصغير بنت، أرادت به تحقير عائشة، وكذلك الدريعة تصغير درعة، وهي قميص النساء، وقال في النهاية: أرادت به ساعديها، وغرضها أن تعويل ساعدي عائشة يكفيك لشدة حبك لها فلا تلتفت إلى النساء الآخر، كذا في انجاح العجاجة.

الآن يقضى النبي ﷺ صلاته فيجسئ أبو بكر، ويفعل بي ويفعل ، فلما قضى النبي ﷺ صلاته أتاها أبو بكر ، فقال لها قولاً شديداً ، وقال : أتصنعين هذا ؟

باب جواز هبتها نوبتها لضررتها

٣٥١٨- حدثنا زهير بن حرب ، حدثنا جرير عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت: ما رأيت امرأة أحب إليّ أن أكون في مسلاخها من سودة بنت زمعة: من امرأة فيها حدة ،

وفي هذا الحديث ما كان عليه النبي ﷺ من حسن الخلق وملاطفة الجميع ، وفيه فضيلة لأبي بكر رضي الله عنه وشفقته ونظرة في المصالح ، وفيه إشارة المفضل على صاحبه الفاضل بمصلحته ، والله أعلم .

باب جواز هبتها نوبتها لضررتها

قوله : " عن عائشة " أخرجه البخاري في كتاب الهبة ، باب هبة المرأة لغير زوجها وفي النكاح ، باب المرأة تهب يومها من زوجها لضررتها ، وأبو داود في باب القسم بين النساء ، وابن ماجه في باب المرأة تهب يومها الخ ، وأحمد في مسند عائشة (٦٨ - ٦٧) غير أنهم لم يذكروا الجزء الأول من الحديث ، وهو قولها : " ما رأيت امرأة إلخ " .

قوله : " أن أكون في مسلاخها " المسلاخ : الجلد ، والمراد من كونها في مسلاخها أن تكون هي ، هي بعينها ، قال السنوسي : تمت أن تكون على مثل حالها في الأوصاف التي استحسنت منها ، لأنها كانت حديدة القلب حازمة مع عقل ودين .

قوله : " من سودة بنت زمعة " بن قيس بن عبد شمس ، القرشية العامرية ، كان تزوجها السكران بن عمرو أخو سهيل بن عمرو فهاجرا جميعا إلى الحبشة ، فلما قدم بها إلى مكة توفي رسول الله ﷺ ، فتزوجها رسول الله ﷺ بعد خديجة سنة عشر ، خطبها رسول الله ﷺ بوساطة خولة بنت حكيم ، وأخرج ابن سعد بسند صحيح عن إبراهيم مرسل ، قال : قالت سودة لرسول الله ﷺ : صليت خلفك الليلة فركعت بي ، حتى أمسكت أني مخافة أن يقطر الدم ، فضحك ، وكانت تضحكه بالشيء أحيانا . ماتت في آخر زمان عمر بن الخطاب ، ويقال : ماتت سنة أربع وخمسين ، ورجحه الواقدي ، روى عنها ابن عباس ويحيى بن عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة ؛ هذا ملخص ما في طبقات ابن سعد ٨ - ٥٧ والإصابة ٤ - ٣٣١ .

قوله : " من امرأة فيها حدة " قال القاضي : " من " هنا للبيان واستفتاح الكلام اه . ويمكن أن يكون قولها " من امرأة " بدلا من قولها " من سودة " الخ .

قالت : فلما كبرت جعلت يومها من رسول الله ﷺ لعائشة ، قالت : يا رسول الله !

قال النووي : « ولم ترد عائشة عيب سودة بذلك ، بل وصفتها بقوة النفس وجودة القريحة » . قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ولكن يرد ما أخرجه ابن عبد البر في ترجمة سودة من الاستيعاب (٤ - ٣١٨) من طريق حماد بن سلمة عن هشام عن أبيه عن عائشة قالت : « ما من الناس أحد أحب إلى من أن أكون في مسلاخه من سودة بنت زمعة ، إلا أن بها حدة » وصححه الحافظ في الإصابة أيضا ؛ فإن هذا اللفظ صريح في أنها أرادت به النقد على سودة رضى الله عنها .

قوله : " فلما كبرت جعلت يومها من رسول الله ﷺ لعائشة " وتفصيله ما أخرجه أبو داود (باب القسم ١ - ٢٩١) عن عائشة ، قالت : « يا ابن أختي ! كان رسول الله ﷺ لا يفضل بعضنا على بعض في القسم من مكثه عندنا ، وكان قل يوم إلا وهو يطوف علينا جميعا ، فيدنو من كل امرأة من غير مسيس حتى يبلغ إلى التي هو يومها ، فيبيت عندها ، ولقد قالت سودة بنت زمعة حين أسنت وفرقت أن يفارقها رسول الله ﷺ : يا رسول الله ! يومى لعائشة ، فقبل ذلك رسول الله ﷺ منها . قالت : نقول : في ذلك أنزل الله عز وجل ، وفي أشباهها ، أراه قال : « وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً » وتابعه ابن سعد عن الواقدي عن ابن أبي الزناد في وصله ، ورواه سعيد بن منصور عن ابن أبي الزناد مرسل ، وأخرج الترمذى والبيهقى (٧ - ٢٩٧) وابن جرير في تفسير قوله تعالى : « وإن امرأة خافت » إلخ (٥ - ١٨٣) مثله عن ابن عباس .

ولكن أخرج ابن سعد ما يدل على أنه عليه السلام طلقها ثم راجعها ، فقال : « أخبرنا مسلم بن إبراهيم ، حدثنا هشام الدستوائى ، حدثنا القاسم ابن أبي بزة أن النبي ﷺ بعث إلى سودة بطلاقها ، فلما أتاها جلست على طريقه لبيت عائشة ، فلما رآته قالت : أنشدك بالذى أنزل عليك كتابه واصطفاك على خلقه ، لم طلقتنى ؟ ألموجدة وجدتها في ؟ قال : لا . قالت : فلانى أنشدك بمثل الأولى لما راجعتنى ، وقد كبرت ولا حاجة لى في الرجال ، ولكنى أحب أن أبعث في نسائك يوم القيامة . فراجعها النبي ﷺ ، قالت : فلانى قد جعلت يومى وليلى لعائشة حبة رسول الله ﷺ » كذا في طبقات ابن سعد (٨ - ٥٤) وهو مرسل رجاله ثقات ، كما في فتح البارى (٩ - ٢٧٤) .

وأخرج عبد الرزاق في " باب كيف كان النبي ﷺ يطلق " من مصنفه (٦ - ٢٣٩) حديث (١٠٦٥٧) عن أبي حنيفة عن الهيثم أو أبي الهيثم : « أن النبي ﷺ طلق سودة تطليقة ،

قد جعلت يومى منك لعائشة ، فكان رسول الله ﷺ يقسم لعائشة يومين : يومها ويوم سودة .

فجلست له فى طريقه ، فلما مر سألته الرجعة ، وأن تهب قسمها منه لأى أزواجه شاء ، رجاء أن تبعث يوم القيامة زوجته ، فراجعها وقبل ذلك « وأخرجه أيضا ابن سعد من طريق الواقدي عن حاتم بن إسماعيل عن أبى حنيفة ، ولم يذكر الهيثم .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ويمكن التطبيق بين هذه المراسيل وبين ما مر من الموصولات بأن سودة خشيت الطلاق ، ثم طلقها النبى ﷺ ، ثم تنازلت سودة عن حقها فى القسم ، وجمع على القارئ بين هذه الروايات بأنه ﷺ طلقها رجعية ، فخافت أن تنقضى عدتها دون رجوع ، فتنازلت ، وراجع المرقاة (٦ : ٢٦٢) قبل باب عشرة النساء .

وأما الحكمة فى طلاقه ﷺ إياها ، مع كونها أقدم نسائه صحبة ، فالذى يظهر لهذا العبد الضعيف أنه ﷺ لم يكن يريد أن يفارقها رأسا ، ولكنه ﷺ بعث معلما للكتاب مفسرا له ، ولو لم يطلق أحدا من نسائه بقيت أحكام الطلاق خالية عن أسوته الحسنة ، فطلقها ﷺ ، ثم راجعها ، لتبين سنته فى الطلاق والرجعة كما تبين فى سائر نواحي الحياة ، وليعلم تفسير قول الله عز وجل : « وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليها أن يصلحا بينهما صلحاً » (النساء : ١٢٨) وإلا فلا يتصور من مثله ﷺ أن يفارق زوجة طالت صحبته معها لمحض كبر سنهما ، والله سبحانه أعلم .

قوله : « قد جعلت يومى منك لعائشة » قال النوى : « فيه جواز هبتها نوبتها لضررتها ، لأنه حقها ، لكن يشترط رضا الزوج بذلك ، لأن له حقا فى الواهبة ، فلا يفوته إلا برضاه ، ويجوز أن تهب للزوج فيجعل الزوج نوبتها لمن شاء » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : هذا على مذهب الشافعية ، فإنه إذا عينت الواهبة ضرة ، وجب عندهم أن يصرف الرجل نوبتها إلى تلك الضرة بخصوصها ، وأما الحنفية فقد اختلفت أقوال المشايخ فى ذلك ، فقال ابن نجيم : « ولعل مشايخنا لم يعتبروا هذا التفصيل لأن هذه الهبة إنما هى إسقاط عنه ، فكان الحق له ، سواء وهبت له أو لصاحبته ، فله أن يجعل حصته الواهبة لمن شاء » كذا فى البحر الرائق (٣ : ٢٢٠) ونازعه فى النهر ، وأقر ابن الهمام قول الشافعية ، ورجحه الشامى فى ردالمحتار (٣ : ٢٠٧) .

ثم للواهبة الرجوع متى شئت اتفاقا بيننا وبين الشافعية ، كما هو مصرح فى متون الحنفية من الكنز وغيره ، وذلك لما أخرجه البيهقي عن خالد بن عرعة قال : سمعت على بن

٣٥١٩- حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا عقبة بن خالد ، ح وحدثنا عمرو الناقد ، حدثنا الأسود بن عامر ، حدثنا زهير ، ح وحدثنا مجاهد بن موسى ، حدثنا يونس بن محمد ، حدثنا شريك ، كلهم عن هشام بهذا الإسناد : أن سودة لما كبرت ، بمعنى حديث جرير ، وزاد في حديث شريك : « قالت : وكانت أول امرأة تزوجها بعدى » .

٣٥٢٠- حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء ، حدثنا أبو أسامة ، عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة قالت :

أبي طالب عليه السلام يقول في قوله تعالى : « وإن امرأة خافت من بعلها إلخ » قال : « هو الرجل تكون عنده امرأتان ، فتكون إحداهما قد عجزت ، أو تكون دميمة فيريد فراقها ، فتصلحه على أن يكون عندها ليلة وعند الأخرى ليالى ، ولا يفارقها ، فما طابت به نفسها فلا بأس به ، فإن رجعت سوى بينهما » كذا في السنن الكبرى للبيهقي (٧ : ٢٩٧) باب المرأة ترجع فيها وهبت من يومها من كتاب القسم والنشوز .

قوله : " يومها ويوم سودة " قال النووي : « معناه أنه كان يكون عند عائشة في يومها ، ويكون عندها أيضا في يوم سودة ، لا أنه يوالى لها اليومين ، والأصح عند أصحابنا أنه لا يجوز الموالاة للموهوب لها إلا برضى الباقيات ، وجوزها بعض أصحابنا بغير رضا من وهو ضعيف » . قلت : وهو مذهب مشايخ الحنفية أيضا ، فقد حكى ابن عابدين عن ابن الهمام قال : « والأظهر عندي أن ليس له ذلك (أى الموالاة) إلا برضا التى تليها في النوبة ، لأنها قد تتضرر بذلك » راجع ردالمحتار (٣ : ٢٠٧) .

قوله : " وكانت أول امرأة تزوجها بعدى " هذا نص من عائشة في أنه عليه السلام نكحها قبل سودة ، وهو قول عبد الله بن محمد بن عقييل ، وكذلك قال يونس عن ابن شهاب كما في الاستيعاب لابن عبد البر (٤ - ٣١٧) ولكن ذكر ابن سعد عن الواقدي أنها كانت أول امرأة تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد خديجة ، وأنه تزوجها قبل تزوج عائشة ، وهو قول قتادة وأبي عبيدة .

قال الحافظ في الفتح (٩ : ٢٧٤) : « وأما دخوله عليها فكان قبل دخوله على عائشة بالاتفاق ، وقد نبه على ذلك ابن الجوزى » .

قوله : " عن عائشة إلخ " هذا الحديث أخرجه البخارى في تفسير سورة الأحزاب

كنت أغار على اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله ﷺ ، وأقول : أو تهب المرأة نفسها ؟ فلما أنزل الله عز وجل : ترجى من تشاء منهم وتقوى إليك من تشاء ، ومن ابتغيت ممن عزلت ،

وفي باب هل للمرأة أن تهب نفسها لأحد ، من النكاح ، ومالك في الرضاع ، والنسائي في الباب الأول من النكاح ، وابن ماجه في باب التي وهبت نفسها إلخ من النكاح ، وأحمد في مسند عائشة (٦ : ١٥٨) والبيهقي في باب ما أبيح له من الموهوبة (٧ : ٥٥) .

قوله : " كنت أغار " قال الطيبي : معناه أعيب لأن من غار عاب ، ويدل عليه قولها في الآخر : أما تستحي أن تهب المرأة نفسها للرجل ، وهو هنا تقبيح وتنفير لثلاث تهب النساء أنفسهن فتكثر النساء عنده ، كذا في شرح الأبي والسنوسي .

قلت : ويدل عليه أيضا أن أحمد أخرجه من طريق محمد بن بشر بلفظ : « عن عائشة أنها كانت تعبر النساء اللاتي وهبن إلخ » وكذلك أخرجه بهذا اللفظ الإسماعيلي في معجمه كما ذكره الحافظ في التفسير من الفتح (٨ : ٤٠٤) .

ولقد علمت عائشة رضي الله عنها أن الله سبحانه أباح له هذا خاصة ، وأن النساء معذورات ومشكورات في ذلك لعظيم بركته ﷺ ، ولكن حملها على ذلك القول غيرتها عليه ﷺ ، وقد تنافس الصحابة والسلف في تقريب ما لمسه من ثوب ونحوه ، وكادوا يقتتلون على وضوئه والتبرك بكل أثر من آثاره ، وأين ذلك كله من هذا القرب العظيم الذي لم يتمكن منه أحد سوى زوجاته ، ونقل السنوسي في شرحه لمسلم عن بعض العلماء أنه ذكر زوجاته ﷺ فتعني أن يكون واحدة منهن ، وحق له ذلك .

قوله : " على اللاتي وهبن أنفسهن " وهذا ظاهر في أن الواهبات أكثر من واحدة ، وهن خولة بنت حكيم ، وفاطمة بنت شريح ، وليلى بنت الحطيم ، وقد فصل الحافظ أسماءهن في التفسير من فتح الباري .

وأخرج الطبري بإسناد حسن عن ابن عباس : « لم يكن عند رسول الله ﷺ امرأة وهبت نفسها له » ذكره الحافظ وقال : والمراد أنه لم يدخل بواحدة ممن وهبت نفسها له ، وإن كان مباحا ، لأنه راجع إلى إرادته ، لقوله تعالى : « إن أراد النبي أن يستنكحها » راجع فتح الباري (٨ - ٤٠٤) .

قوله : " فلما أنزل الله عز وجل إلخ " اختلف المفسرون في تفسير هذه الآية على ثلاثة أقوال :

قالت : قلت : والله ما أرى ربك إلا يسارع لك في هواك .

٣٥٢١ - وحدثناه أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا عبدة بن سليمان ، عن هشام ، عن أبيه ،

الأول : أنه إباحة له ﷺ في ترك القسم ، ومعنى الإرجاء والإيواء أن يؤخر من شاء منهن ويبيت مع من شاء ، وهذا قول الجمهور ، وأخرجه الطبري عن ابن عباس ومجاهد والحسن وقتادة وأبي رزين وغيرهم .

الثاني : أنه إباحة له ﷺ في طلاق بعض أزواجه وإمساك بعض ، وأنه كان هم بطلاق بعضهن ، فقلن له : لا تطلقنا واقسم لنا ما شئت ، فكان يقسم لبعضهن قسما مستويا ، وهن اللاتي آواهن ، ويقسم للباقي ما شاء ، وهن اللاتي أرجأهن .

والثالث : أن الآية في الواهبات ، وهو تخيير له ﷺ أن يقبل من شاء منهن ويرد من شاء .

وحديث عائشة في الباب يؤيد هذا القول الأخير والذي قبله ، واللفظ محتمل للأقوال الثلاثة . هذا ملخص ما في فتح الباري .

ثم قد اتفقت كلمة أصحاب السير أنه ﷺ لم يعمل بهذه الرخصة في ترك القسم ، وإنما كان يقسم لمن جميعا ، فقد أخرج البخاري في كتاب التفسير عن عائشة رضي الله عنها : « أن رسول الله ﷺ كان يستأذن في يوم المرأة منا بعد أن أنزلت هذه الآية : « ترجى من تشاء منهن وتقوى إليك من تشاء ومن ابتغيت ممن عزلت فلا جناح عليك » .

قوله : « ما أرى ربك إلا يسارع لك في هواك » تعني : ما أرى الله إلا موجدا لما تريد وترضى بلا تأخير ، منزلا لما تحب وتختار . قال الأبي والسنوسي : « هذا لإكرام أبرزته الغيرة والإدلال ، والإضافة الهوى إليه ﷺ مباعدا لما يجب على الخلق من تعظيمه ، ولو أبدلت « هواك » « بمرضااتك » كان أولى » . قلت : إن البساطة فيما بين الزوجين لا حاجة فيها إلى هذه الدقة والتكلف في الكلام ، وإنما هو إدلال من الزوجة على زوجها ﷺ ، وليس من سوء الأدب في شيء ، لأنه ﷺ لم يكن ليكرهه ، بل ربما يستحسن أمثاله منها .

مسئلة انعقاد النكاح بلفظ الهبة

ثم قد دل حديث الواهبات على أن السكاح يتعقد بلفظ الهبة أيضا ، وهو مذهب أبي حنيفة والأوزاعي ، فإن سميامهراوجب المسمى ، وإن لم يسميا شيئا أو شرطا عدم المهر وجب مهر المثل ، وقال الشافعي : لا يصح النكاح إلا بلفظ النكاح أو التزويج ، لأنها الصريحان اللذان

عن عائشة أنها كانت تقول : أما تستحي امرأة تهب نفسها لرجل ، حتى أنزل الله عز وجل :
ترجى من نشاء منهن وتؤوى إليك من نشاء ، فقلت : إن ربك ليسارع لك في هواك .

٣٥٢٢ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، ومحمد بن حاتم . قال محمد بن حاتم : حدثنا محمد
ابن بكر ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني عطاء ، قال حضرنا مع ابن عباس جنازة

ورد بها القرآن والحديث ، ولأن قوله تعالى : « خالصة لك من دون المؤمنين » صريح في أن
انعقاد النكاح بالهبة من خصائصه ﷺ ولا يجوز لأحد غيره ، هذا ملخص ما في نكاح فتح
الباري (٩ : ١٤١) .

وأجاب عنه الحافظ علاء الدين الماردني في الجوهر النقي بما يشفي كل عليل ، وخلاصته
أن خصوصيته ﷺ إنما كانت في انعقاد النكاح بغير مهر ، لا في انعقاده بلفظ الهبة ، فقد
أخرج أحمد عن عائشة في حديث الباب قالت : « ألا تستحي المرأة أن تعرض نفسها بغير
صداق » وأخرجه الطحاوي عنها بلفظ « قلت : إني لأستحي امرأة تهب نفسها لرجل
بغير مهر » (١) . والحديث من الطريقين يدل على أن الذي أنكرته عائشة هو ترك المهر
لا غير ، وأن الذي خص به ﷺ هو الانعقاد بغير صداق .

وقد أخرج البيهقي في باب ما أبيح له من الموهوبة (٧ : ٥٥) عن سعيد بن المسيب
قال : « لا تجل الهبة بعد رسول الله ﷺ ، ولو أصدقها سوطاً حلت » وأخرج ابن أبي شيبة
عن طاؤس قال : « لا يحل لأحد أن يهب ابنته بغير مهر إلا للبي ﷺ » وأخرج مثله عن
مجاهد وعطاء والحكم وحامد ، بأسانيد صحيحة .

قال الماردني : « ويؤيد ما قاله هؤلاء وجهان : أحدهما قوله تعالى : لكيلا يكون عليك
حرج ، أي ضيق ، والحرج إنما هو في وجوب الصداق لا في الانعقاد من جهة اللفظ ،
إذ لا فرق في اللفظ بين « وهبت » و « زوجت » ، والثاني : أنه إذا ثبت أن الذي خص
به عليه السلام هو الانعقاد بغير مهر ، فقد كفيتم مؤنة قوله تعالى « خالصة لك » فانفت
الخصوصية بلفظ الهبة ، لئلا يلزم كثرة اختصاص ، إذ الأصل عدمه » راجع الجوهر النقي
(هامش البيهقي ٧ : ٥٦) .

قوله : « أخبرني عطاء » هذا الحديث أخرجه البخاري في باب كثرة النساء من

(١) وإسناد الأول على شرط الشيخين ، وإسناد الثاني فيه حسين بن نصر ، قال فيه السمعاني
وابن يونس : ثقة ، وبقية السند على شرط البخاري ، كذا في الجوهر النقي .

ميمونة زوج النبي ﷺ بسرف ، فقال ابن عباس : هذه زوج النبي ﷺ ، فإذا رفعتم نعشها

النكاح ، والنسائي في الباب الأول من النكاح ، وأحمد في مسند ابن عباس (١ : ٢٣١) و (٣٤٨ و ٣٤٩) .

قوله : " ميمونة زوج النبي ﷺ " هي بنت الحارث أم المؤمنين ، وخالة ابن عباس ، وكانت قبل النبي ﷺ عند أبي رهم بن عبد العزى ، وقيل : عند سخبرة بن أبي رهم ، وقيل : عند حويطب بن عبد العزى ، وقيل : عند فروة أخيه ، وتزوجها رسول الله ﷺ في ذي القعدة سنة سبع في عمرة القضاء ، وقال ابن سعد : كانت آخر امرأة تزوجها رسول الله ﷺ وأخرج ابن سعد بسند صحيح إلى ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « الأخوات مؤمنات : ميمونة وأم الفضل وأسماء » وأخرج عن يزيد بن الأصم في قصة طويلة أن عائشة رضى الله عنها قالت فيها : « أما إنها كانت أتقانا لله ، وأوصلنا للرحم » وأخرج عن مجاهد قال : « كان اسم ميمونة برة ، فسمتها رسول الله ﷺ ميمونة وفي نكاحها في حالة الإحرام خلاف مشهور تقدم في النكاح . وماتت سنة إحدى وخمسين ، وقيل : سنة إحدى وستين .

قوله : " بسرف " بفتح أوله ، وكسر ثانيه ، وآخره فاء ، قال أبو عبيد : السرف الجاهل ، قال البلاذرى : هو موضع على ستة أميال من مكة ، وقيل : سبعة ، وتسعة ، وإثنى عشر ، تزوج به رسول الله ﷺ ميمونة بنت الحارث ، وهناك توفيت ، كذا في معجم البلدان (١٠ : ٢١٢) للبلاذرى .

وأخرج ابن سعد من طريق الواقدي أنها توفيت بمكة ، فحملها عبيد الله بن عباس وجعل يقول للذين يحملونها : ارفقوا بها فإنها أمكم ، حتى دفنها بسرف . وأخرج أيضا بإسناد صحيح عن يزيد بن الأصم قال : « دفنا ميمونة بسرف في الظلة التي بنى بها فيها رسول الله ﷺ » ومن وجه آخر عن يزيد بن الأصم ، قال : « نزل في قبرها ابن عباس وعبيد الرحمن بن خالد بن الوليد وأنا وعبيد الله الخولاني » (طبقات ابن سعد ٨ : ١٤٠) قال العبد الضعيف : أما ابن عباس ويزيد بن الأصم فكانت ميمونة خالتهما ، وأما عبيد الرحمن بن خالد فكانت ميمونة خالة أبيه ، وأما عبيد الله الخولاني فكان في حجرها ، كما نبه عليه الحافظ في الفتح (٩ : ٩٧) وموضع قبر ميمونة بسرف معروف إلى اليوم ، وهو على شارع المدينة على اليسار من الذى يتوجه إليها من مكة ، وقد زرته والحمد لله .

فلا ترزعروا ولا تزلزوا وارفقوا ، فإنه كان عند رسول الله ﷺ تسع ، فكان يقسم لثمان ، ولا يقسم لواحدة ، قال عطاء : التي لا يقسم لها صفة بنت حبي بن أخطب .

قوله : " فلا ترزعروا " الزعزعة : تحريك الشيء الذي يرفع ، والزلزلة : الاضطراب ، قاله الحافظ في الفتح .

قوله : " وارفقوا " إشارة إلى أن مراده السير الوسط المعتدل ، ويستفاد منه أن حرمة المؤمن بعد موته باقية كما كانت في حياته ، وفيه حديث « كسر عظم المؤمن سينا ككسره حيا » أخرجه أبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان ، كذا في فتح الباري .

قوله : " التي لا يقسم لها صفة " هذه الزيادة من عطاء قد حذفها البخاري في صحيحه ، وقال النووي : « هذا وهم من ابن جريج الراوي عن عطاء ، وإنما الصواب سودة ، كما في الأحاديث » وبمثله حكى عياض عن الطحاوي ، والأبي عن الخطابي .

وقد اجتهد بعض العلماء في نفي الوهم عن ابن جريج ، وإثبات أن صفة كانت ممن لا يقسم لها رسول الله ﷺ ، فقال عياض : قد ذكروا في قوله تعالى : « ترجى من نشأ منهم » أنه آوى عائشة وحفصة وزينب وأم سلمة ، فكان يستوفى لمن القسم - وأرجأ سودة وجويرية وأم حبيبة وميمونة وطفة ، فكان يقسم لمن ما شاء ، قال : فيحتمل أن تكون رواية ابن جريج صحيحة ، ويكون ذلك في آخر أمره حيث آوى الجميع ، فكان يقسم لجميعهن إلا لطفة .

ورده العلامة العيني بقوله : « قد أخرج ابن سعد من ثلاثة طرق أن النبي ﷺ كان يقسم لطفة كما يقسم لنسائه ، فإن قلت : قد أخرج ابن سعد هذه الطرق كلها من رواية الواقدي ، وهو ليس بحجة ، قلت : ما للواقدي ؟ وقد روى عنه الشافعي وأبو بكر ابن أبي شيبة وأبو عبيد وأبو خثيمة ، وعن مصعب الزبيري : ثقة مأمون ، وكذا قال المسيبي ، وقال أبو عبيد : ثقة ، وعن الدراوردي : الواقدي أمير المؤمنين في الحديث » انتهى من عمدة القاري (٩ : ٣٥٩) .

ولكن الحافظ ابن حجر رحمه الله لم يرض بتوثيق الواقدي ، فقال : « وقد تعصب مغلطى للواقدي ، فنقل كلام من قواه ووثقه ، وسكت عن ذكر من وهاه واتهمه ، وهم أكثر عددا وأشد إتقاناً ، وأقوى معرفة من الأولين ، ومن جملة ما قواه به أن الشافعي روى

٣٥٢٣ - حدثنا محمد بن رافع ، وعبد بن حميد ، جميعا عن عبد الرزاق ، عن ابن جريج بهذا الإسناد ، وزاد : قال عطاء : كانت آخرهن موتا ، ماتت بالمدينة .

باب استحباب نكاح ذات الدين

٣٥٢٤ - حدثنا زهير بن حرب ، ومحمد بن المثنى ، وعبيد الله بن سعيد ، قالوا : حدثنا يحيى بن سعيد ، عن عبيد الله ، أخبرني سعيد بن أبي سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن

عنه ، وقد أسند البيهقي عن الشافعي أنه كذبه ، ولا يقال : فكيف روى عنه ؟ لأننا نقول : رواية العدل ليست بمجرد ثبوتها ، فقد روى أبو حنيفة عن جابر الجعفي ، وثبت عنه أنه قال : ما رأيت أكذب منه « ولكنه رجح أن مراد ابن عباس بالتي لا يقسم لها سودة كما قاله الطحاوي . راجع فتح الباري (١ : ٩٨) .

ثم قال الحافظ : « لكن يحتمل أن يقال : لا يلزم من أنه كان لا يبيث عند سودة أن لا يقسم لها ، بل كان يقسم لها ، لكن يبيث عند عائشة ، لما وقع من تلك الهبة ، نعم : يجوز نفي القسم عنها مجازا » وهو كلام متين جدا .

قوله : « كانت آخرهن موتا » يعنى به ميمونة رضى الله عنها ، ووافق عليه ابن سعد وغيره ، قالوا : وكانت وفاتها سنة إحدى وستين ، وخالفهم آخرون ، فقالوا : ماتت سنة ست وخمسين ، ويعكر عليه أن أم سلمة عاشت إلى قتل الحسين رضى الله عنها ، وكان قتله يوم عاشوراء سنة إحدى وستين ، وقيل : بل ماتت أم سلمة سنة تسع وخمسين ، والأول أرجح ، ويحتمل أن تكونا ماتتا في سنة واحدة ، لكن تأخرت ميمونة . وقد قيل أيضا : إنها ماتت سنة ثلاث وستين ، وقيل : سنة ست وستين ، وعلى هذا لا ترد في آخريتها في ذلك ، كذا في فتح الباري .

قوله : « ماتت بالمدينة » هذا مشكل جدا ، لما تقدم في هذا الحديث بعينه أنها ماتت بسرف ، وهو موضع بقرب مكة ، لا بالمدينة ، وتأول فيه الحافظ بأن المراد من المدينة معناها اللغوي ، يعنى البلد ، والمراد منه مكة ، ولكنه بعيد كما ترى ، فالظاهر أنه وهم من أحد الرواة ، وإن أراد به صفة فقد وهم أيضا ، لأنها لم تكن آخرهن موتا ، كما ذكره الأبى ، والله سبحانه أعلم .

باب استحباب نكاح ذات الدين

قوله : « عن أبي هريرة » الخ أخرجه البخاري في باب الأكفاء في الدين ، والنسائي

النبي ﷺ ، قال : « تنكح المرأة لأربع : لمالها ، ولحسبها ، ولجمالها ، ولدينها ، فاظفر بذات الدين

في باب كراهية تزويج الزناة ، وأبو داود في الباب الثاني من النكاح ، وابن ماجه في تزويج ذات الدين ، وأحمد في مسند أبي هريرة (٢ : ٤٢٨) .

قوله : « لمالها ولحسبها » والحسب بفتح المهملين في الأصل : الشرف بالآباء وبالأقارب ، مأخوذ من الحساب ، لأنهم كانوا إذا تفاخروا عدوا مناقبهم ومآثر آبائهم وقومهم ، وحسبوا ، فمن زاد عدده على غيره سبقه الآخرون في المفاخرة . وقيل : المراد بالحسب هنا النفع الحسن ، كذا في عمدة القارى (٩ - ٣٧٧) .

قال الحافظ : وقد وقع في مرسل يحيى بن جعدة عند سعيد بن منصور : « على دينها ومالها ، وعلى حسبها ونسبها » وذكر النسب على هذا تأكيد . ويؤخذ منه أن الشريف النسب يستحب له أن يتزوج نسبه ، إلا أن تعارض نسبة غير دينه ، وغير نسبة دينه ، فيقدم ذات الدين . وهكذا في كل الصفات .

قوله : فاظفر بذات الدين ، وأخرج ابن ماجه عن عبد الله بن عمرو قتل : قال رسول الله ﷺ : « لا تزوجوا النساء لحسنهن ، فعسى حسنهن أن يرديهن ، ولا تزوجوهن لأموالهن ، فعسى أموالهن أن تطغيهن ، ولكن تزوجوهن على الدين ، ولأمة خرماء سوداء ذات دين أفضل » . وأخرج أحمد وأبو يعلى والبخاري عن أبي سعيد الخدري مرفوعا : « تنكح المرأة على إحدى الخصال : لجمالها ، ومالها ، وخلقها ، ودينها ، فعليك بذات الدين والخلق ، تربت يمينك » ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ، وقال : رجاله ثقات (٤ : ٢٥٤) .

هل الجمال مطلوب في النكاح ؟

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : وليس معنى هذه الأحاديث أن لا يلتفت الرجل إلى الحسب والجمال أصلا ، وإنما المعنى أن يقدم الدين على كل شيء ، ولا يرغب في امرأة لخص جمالها إن كانت غير متدينة ، وإلا فقد ثبت في عدة أحاديث أن الجمال من موجبات الرغبة في النكاح ، لأن العفة وغيض البصر والتحسين لا يحصل إلا بأن يطمئن الرجل بزوجه . فمنها ما مر في كتاب الرضاع عن علي بن أبي طالب أنه عرض ابنة حمزة على رسول الله ﷺ قائلا : « فلانها من أحسن فتاة في قريش » أخرجه سعيد بن منصور كما حكى عنه الحافظ في الفتح . ومنها ما مر عند المصنف في باب نذب النظر إلى المرأة من النكاح أنه ﷺ قال لرجل أراد التزوج في الأنصار : « فانظر إليها ، فإن في عين الأنصار شيئا » .

ترت يداك .

باب استحباب نكاح البكر

٣٥٢٥ - حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء ، أخبرني جابر بن عبد الله ،

ومنها ما أخرجه أحمد ، وأبو يعلى وابن أبي شيبه في مسندهما عن أنس أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله بنت لي كذا وكذا ، فذكرت من حسننها وجمالها ، فأوثر بك بها ، قال : قد قبلتها ، فلم تزل تمدحها حتى ذكرت أنها لم تصدع ولم تشك شيئا قط ، قال : « لا حاجة لي في ابنتك » أورده الهيثمي في باب من لم يمرض من جنائز مجمع الزوائد (٢ : ٢٩٤) وقال : رجاله ثقات ، وأورده الحافظ في باب كفارات المرض من طب المطالب العالية (٢ : ٣٤١) .

ومنها ما أخرجه أحمد عن أنس بن مالك أن النبي ﷺ أرسل أم سليم تنظر إلى جارية ، فقال : « شئ عوارضها وانظري إلى عرقوبها » وأخرجه الحاكم أيضا وصححه ، وأقره الذهبي ، كما في الفتح الرباني (١٦ : ١٤٦) .

قوله : « ترت يداك » قد مر غير مرة أنه في الأصل دعاء ، ولكن العرب تستعملها للإنكار والزجر والتعجب والتعظيم والحث على الشئ ، والمراد منه ههنا معناه الأخير ، وراجع لتحقيقه فتح الباري ، باب الأكفاء في الدين (٩ - ١١٦) .

استطراد :

قد ذكر الياféي أن والد عبد الله بن المبارك كان عبدا يعمل في بستان مولاه ، فاستشاره سيده ذات يوم في بنته ، وقد خطب إليه ورغب فيها كثير من الناس ، فقال : يا مبارك ! من ترى أن تزوجه هذه البنية ؟ فقال له يا سيدي ! الناس مختلفون في الأغراض ، فأما أهل الجاهلية فكانوا يزوجون للحسب ، وأما اليهود فيزوجون للمال ، وأما النصاري فيزوجون للحال ، وأما هذه الأمة فيزوجون للدين . يعني الأخيار منهم الدينين ، فلما سمع منه ذلك أعجبه عقله ، فقال لأمها : والله ما لها زوج غيره ، فزوجها منه ، فولدت له عبد الله بن المبارك ، رحمه الله تعالى وراجع مرآة الجنان لليافعي (١ : ٣٧٩) في ترجمة عبد الله بن المبارك ، أحوال سنة ١٨١ هـ .

باب استحباب نكاح البكر

قوله : « أخبرني جابر بن عبد الله الخ » هذه قصة جابر ، وقد أخرجها البخاري في

قال : تزوجت امرأة في عهد رسول الله ﷺ ، فلقيت النبي ﷺ . فقال : يا جابر ! تزوجت ؟ قلت : نعم ، قال : بكر أم ثيب ؟ قلت : ثيب ، قال : فهلا بكرا تلاعبها ؟ قلت : يا رسول الله ! إن لي أخوات ، فخشيت أن تدخل بيني وبينهن ، قال : فذاك إذن ، إن المرأة تنكح على دينها وما لها وجهها ، فعليك بذات الدين تربت يداك .

٣٥٢٦ - حدثنا عبيد الله بن معاذ ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة ، عن محارب ، عن جابر ابن عبد الله ، قال : تزوجت امرأة ، فقال لي رسول الله ﷺ : هل تزوجت ؟ قلت : نعم ، قال أبكرا أم ثيباً ؟ قلت : ثيباً ، قال : فأين أنت من العذاري ولعابها ؟ قال شعبة : فذكرته لعمر بن دينار ، فقال : قد سمعته من جابر ، وإنما قال : ” فهلا جارية تلاعبها وتلاعبك “ .

كتاب الجهاد ، باب من غزا وهو حديث عهد بعرس ، وباب من ضرب دابة غيره ، وفي كتاب المغازي ، باب إذ همت طائفتان منكم أن تفشلا ، وفي كتاب البيوع ، باب شري السدواب والحمير ، وفي كتاب الاستقراض ، باب الشفاعة في وضع الدين ، وفي كتاب الوكالة ، باب إذا وكل رجلاً أن يعطي شيئاً ولم يبين كم يعطي إلخ ، وفي كتاب الشروط ، باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة ، وفي كتاب النكاح ، باب تزويج الثيبات ، وباب لا يطرق أهله ليلاً ، وباب طلب الولد ، وباب تستحد المغيبة وتمشط الشعثة ، وفي كتاب النفقات ، باب عون المرأة زوجها في ولده .

وأخرجه مسلم في المساقاة ، باب بيع البعير واستثناء ركوبه أيضاً ، وأبو داود والدارمي في النكاح ، والجهاد ، والترمذي وابن ماجه في النكاح ، والنسائي في البيوع ، باب البيع يكون فيه الشرط إلخ . وأحمد في مسند جابر بن عبد الله (٣ : ٢٩٤ و ٣٠٢ و ٣١٤ و ٣٥٨ و ٣٦٢ و ٣٧٤ و ٣٧٥ و ٣٧٦) .

قوله : ” تزوجت امرأة إلخ “ اسمها سهلة بنت مسعود بن أوس بن مالك الأنصارية الأوسية ، ذكره ابن سعد كما في فتح الباري (باب تزويج الثيبات ٩ : ٥) .

قوله : ” فلقيت النبي ﷺ “ سيأتي أن ذلك كان عند القفول من غزوة تبوك ، أو غزوة ذات الرقاع .

قوله : ” فأين أنت من العذاري ولعابها “ ضبطه الأكثر بكثر اللام ، وعليه فهو مصدر آخر للملاعبة ، كما في المقاتلة والقتال ، وضبطه المستمل وغيره بضم اللام ، والمراد به

٣٥٢٧- حدثنا يحيى بن يحيى ، وأبو الربيع الزهراني ، قال يحيى : أخبرنا حماد بن زيد ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن عبد الله : أن عبد الله هلك ، وترك تسع بنات ، أو قال : سبع ، فتزوجت امرأة ثيباً ، فقال لي رسول الله : يا جابر ! تزوجت ؟ قال : قلت : نعم ، قال : فبكر أم ثيب ؟ قال : قلت : بل ثيب ، يا رسول الله ! قال : فهلا جارية تلاعبها وتلاعبك ، أو قال : تضاحكها وتضاحكك ، قال : قلت له : إن عبد الله هلك ، وترك تسع بنات ، أو سبع ، وإني كرهت أن آتيهن ، أو أجيئن بمثلهن ، فأحببت أن أجيء بامرأة

الريق ، وفيه إشارة إلى مص لسانها أو رشف شفيتها ، وذلك يقع عند الملاعبة والتقبيل ، وليس هو ببعيد كما قال القرطبي . ويؤيد أنه بمعنى آخر غير الملاعبة قول شعبة أنه عرض ذلك على عمرو بن دينار فأنكره ، وقال : ” إنما قال : فهلا جارية تلاعبها وتلاعبك “ فلو كانت الروايتان متحدتين في المعنى لما أنكر عمرو ذلك ، لأنه كان ممن يميز الرواية بالمعنى . كذا قال الحافظ في الفتح .

قوله : ” فهلا جارية تلاعبها وتلاعبك أو قال : تضاحكها وتضاحكك “ وجمع أبو الربيع بين اللفظين ، ووقع عند الطبراني من حديث كعب بن عجرة أن النبي ﷺ قال لرجل ، فذكر نحوه حديث جابر ، وقال فيه : « وتعضها وتعضك » ووقع في رواية لأبي عبيدة : « تذاعبها وتذاعبك » بالذال المعجمة بدل اللام ، كما في فتح الباري .

قال النووي : وفيه فضيلة تزويج الأبكار ، وثوابهن أفضل ، وفيه ملاعبة الرجل امرأته وملاطفته لها ، ومضاحكتها ، وحسن العشرة ، وفيه سؤال الإمام والكبير عن أصحابه عن أمورهم ، وتفقد أحوالهم وإرشادهم إلى مصالحهم .

قوله : ” إن عبد الله هلك “ يعني به والده ، وقد صرح في رواية سفيان عند البخاري في المغازي أنه قتل يوم أحد ، وبهذه المناسبة أخرجه البخاري في المغازي .

قوله : ” ترك تسع بنات “ ووقع في رواية الشعبي عند البخاري في المغازي : « ست بنات » وجمع بينهما الحافظ في الفتح (٧ : ٢٧٦) بأن ثلاثاً منهن كن متزوجات أو بالعكس .

قوله : ” وإني كرهت أن آتيهن “ إلخ . وفي رواية سفيان ، عن عمرو ، في مغازي البخاري : « فكرهت أن أجمع إليهن جارية خرقاء مثلهن ، ولكن امرأة تقوم عليهن

تقوم عليهن وتصلحن ، قال : فبارك الله لك ، أو قال لي خيراً ، وفي رواية أبي الربيع :
تلاعبها وتلاعبك ، وتضاحكها وتضاحكك .

٣٥٢٨ - حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا سفيان ، عن عمرو ، عن جابر بن عبد الله ،
قال : قال لي رسول الله ﷺ : هل نكحت يا جابر ؟ وساق الحديث إلى قوله : امرأة تقوم
عليهن ، وتمشطهن ، قال : أصبت ، ولم يذكر ما بعده .

٣٥٢٩ - حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا هشيم ، عن سيار ، عن الشعبي ، عن جابر بن
عبد الله ، قال : كنا مع رسول الله ﷺ في غزاة ،

وتمشطهن » وفي رواية نبيح العنزي عند أحمد (٣ : ٣٥٨) : « فكرهت أن أضرم إليهن جارية
كإحداهن ، فتزوجت ثيباً تقصع قلة إحداهن ، وتخييط درع إحداهن إذا تفرق » .

قال الأبى : وفي تصويبه ﷺ اعتذاره ترجيح مصالح النفس والأولاد على لذات الدنيا
وشهواتها ، وفيه ما يلزم المرأة من القيام بمصالح زوجها وما تندب إليه من بر أهله .

كلمة في الدعوة إلى حفل الزواج

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ودل الحديث أيضاً على أن الاهتمام البالغ في الدعوة
إلى مجلس النكاح ، كما يفعل في زماننا ، ليس بمطلوب شرعاً ، فانظر إلى جابر بن عبد الله ﷺ تزوج
امراً ، ولم يدع رسول الله ﷺ إلى مجلس زواجه ، مع ما له من علاقة قوية برسول الله ﷺ ،
ثم انظر إليه ﷺ كيف دعا له بخير ، ولم ينكر عليه أنه لم يدعه عند عقد النكاح ، ولو كان
هذا الاهتمام مطلوباً في الدين لم يكن جابر بن عبد الله ﷺ ليذهل عن رسول الله ﷺ عند الدعوة إلى
النكاح . وكذلك قد مر عند المصنف في باب الصداق : « أن النبي ﷺ رأى على عبد الرحمن
ابن عوف أثر صفرة ، قال : ما هذا ؟ قال : يا رسول الله ! إني تزوجت امرأة على وزن
نواة من ذهب ، قال : فبارك الله لك ، أو لم ولو بشاة » فإن عبد الرحمن بن عوف بن عبد الله ﷺ أحد
العشرة المبشرة ، ولكنه لم يدع رسول الله ﷺ إلى حفل زواجه ، حتى سئله النبي ﷺ
فأخبره ، ولم يشك إليه رسول الله ﷺ بأنه لم يدعه في ذلك . وهكذا كان أمر الصحابة
رضوان الله عليهم ، يتناكحون بكل سداجة وبساطة ، ليس فيها هذه الالتزامات من الفخفخة
والتكلف ، والله سبحانه أعلم .

قوله : « في غزاة » اختلفت الروايات في تعيين هذه الغزوة ، فعاق البخاري في

فلما أقبلنا تعجلت علي بعمرى

الشروط رواية عبد الله بن مقسم عن جابر : « اشتراه بطريق تبوك » وبمثله أخرج أحمد (٣ : ٣٦٢) في رواية أبي المتوكل : « أن رسول الله ﷺ مر بجابر في غزوة تبوك » .

ولكن أخرج أحمد (٣ : ٣٧٥) من طريق محمد بن إسحاق عن وهب بن كيسان عن جابر قال : « خرجت مع رسول الله ﷺ في غزوة ذات الرقاع الخ » وكذا أخرجه الواقدي من طريق عطية بن عبد الله بن أنيس عن جابر ، ورجحه الحافظ ابن حجر رحمه الله بوجوه : الأول : أنه مروي من طريق محمد بن إسحاق والواقدي ، وإن أهل المغازي أضبط لذلك من غيرهم .

والثاني : أنه وقع في رواية الطحاوى (١) ، أن ذلك كان في رجوعهم من طريق مكة إلى المدينة ، وليست طريق تبوك ملاقية لطريق مكة ، بخلاف غزوة ذات الرقاع .

والثالث : أن في كثير من طرق هذا الحديث اعتذار جابر لنزوح الثيب بأن أباه استشهد يوم أحد ، فأشعر بأن ذلك كان بالقرب من وفاة أبيه ، فيكون وقوع القصة في ذات الرقاع أظهر من وقوعها في تبوك ، لأن ذات الرقاع كانت بعد أحد بسنة واحدة على الصحيح ، وتبوك كانت بعدها بسبع سنين ، ولا جرم جزم البيهقي في الدلائل بما قال ابن إسحاق ، كذا في فتح الباري ، (٥ : ٢٣٥) كتاب الشروط ، باب إذا اشترط البائع ظهر الدابة .

قوله : " فلما أقبلنا تعجلت " الخ وزاد قبله في رواية نبيح عند أحمد (٣ : ٣٥٨) :
 « فقدت جملى ليلة ، فررت على رسول الله ﷺ وهو يشد لعائشة ، قال : فقال لى : مالك يا جابر ؟ قال : قلت : فقدت جملى ، أو ذهب جملى فى ليلة ظلماء ، قال : فقال لى : هذا جملك !
 لذهب فخذه ، قال : فذهبت نحو ما قال لى فلم أجده ، قال : فرجعت إليه فقلت : يا نبي الله ! ما وجدته ، قال : فقال لى : هذا جملك ! اذهب فخذه ، قال : فذهبت نحو ما قال لى فلم أجده ، قال : فرجعت إليه فقلت : يا نبي الله ! ما وجدته ، قال : فقال لى : هذا جملك ! اذهب فخذه ، قال : فذهبت نحو ما قال لى فلم أجده ، قال : فرجعت إليه فقلت : يا نبي وأمى يا نبي الله ! لا والله ما وجدته ، قال لى : على رسلك ! حتى إذا فرغ أخذ بيدي

(١) لم اجد هذا اللفظ فيما اخرجه الطحاوى فى باب الشرط فى البيع من شرح معانى الآثار، فقلعه اخرجه فى مشكله او فى كتاب له آخر، ولكنه مروى عند مسلم فى باب بيع البعير واستثناء ركوبه من طريق مغيرة عن الشعبي والله اعلم.

قطوف، فلحقني راكب خلفي، فنخس بعيرى بعزة كانت معه، فانطلق بعيرى كأجود ما أنت راء من الإبل، فالتفت، فإذا أنا برسول الله ﷺ، فقال: ما يعجلك يا جابر؟ قلت: يا رسول الله! إني حديث عهد بعرس، فقال: أبكراً تزوجتها أم ثيباً؟ قال: قلت: بل ثيباً،

فانطلق بي حتى أتينا الجمل، فدفعه إلى. قال: هذا جملك. قال: وقد سار الناس، فبينما أنا أسير على جملى في عقبى. قال: وكان جملاً فيه قطاف. قال: قلت: يالهف أمى أن يكون لى إلا جمل قطوف، قال: وكان رسول الله ﷺ بعدى يسير. قال: فسمع ما قلت، قال: فلحق بي فقال: ما قلت يا جابر؟ قال: فنسيت ما قلت، قال: قلت: ما قلت شيئاً يا نبي الله! قال: فذكرت ما قلت، قال: قلت: يا نبي الله! يا لهفاه أن يكون لى إلا جمل قطوف، قال: فضرب النبي ﷺ عجز الجمل « إلى آخر الحديث.

قوله: "قطوف" هو بفتح القاف، بمعنى البطيئ في المشى، يقال: قطف البعير يقطف (بكسر الطاء وضمها) إذا أبطأ في السير مع تقارب الخطو، والقطف تقارب الخطو في سرعة، كذا في مجمع البحار. ووقع عند البزار من طريق أبي المتوكل أن الجمل كان أحمر، كما في فتح الباري.

قوله: "فنخس بعيرى" النخس: الدفع والحركة، كما في مجمع البحار.

قوله: "بعزة" كانت هذه العزة قد أخذها رسول الله ﷺ من جابر، فقد وقع في رواية عطاء وغيره عند البخارى في الوكالة: «فقال: أمعك قضيب؟ قلت: نعم، قال: أعطني، فأعطيته فضربه فزجره الخ» وفي رواية أبي المتوكل عند أحمد (٣: ٣٧٢) «قال: استمسك وأعطني السوط، فأعطيته السوط فضربه» وفي رواية وهب بن كيسان عند أحمد (٣: ٣٧٥) «قلت: يا رسول الله! أبطأ بي جملى هذا، قال: فأنخه، وأناخ رسول الله ﷺ، ثم قال: أعطني هذه العصا من يدك، أو قال: اقطع لى عصا من شجرة، قال: ففعلت».

قوله: "فانطلق بعيرى الخ" وكان رسول الله ﷺ قد دعاه مع ضربه، كما في رواية الشعبي عند البخارى في الشروط، والطبرانى من رواية زيد بن أسلم عن جابر: «فنفث فيها أى العصا ثم مج من الماء في نحره، ثم ضربه بالعصا، فوثب» ولا بن سعد من هذا الوجه: «ونفخ ماء في وجهه ودبره وضربه بعصية، فانبعث فما كدت أمسكه» ذكرهما الحافظ في الفتح (٥: ٢٣٠).

قال : هلا جاريةً تلاعها وتلاعبك ! قال : فلما قدمنا المدينة ذهبنا لندخل ، فقال : أمهلوا حتى ندخل ليلا ، أى عشاء ، كى تمتشط الشعثة ، وتستحد المغيبة ، قال : وقال : إذا قدمت فالكيس الكيس .

قوله : " حتى ندخل ليلا ، أى عشاء " هذا التفسير فى نفس الخبر ، وفيه إشارة إلى الجمع بين هذا الأمر بالدخول ليلا ، وبين ما ورد من النهى عنه فى الأحاديث المعروفة ، بأن المراد بالأمر الدخول فى أول الليل ، وبالنهى الدخول فى أثناؤه ، ويدل على ذلك ما أخرجه أبو داود (فى باب الطروق من الجهاد ١ : ٣٨٣) عن جابر عن النبي ﷺ قال : « إن أحسن ما دخل الرجل على أهله إذا قدم من سفر أول الليل » . وإلى هذا الطريق من الجمع بين الروايات أشار الزهرى فى قوله : « الطرق بعد العشاء » ذكره أبو داود ، يعنى أن الطروق المنهى عنه هو ما كان بعد العشاء ، وأما قبله فلا بأس .

وذكر الحافظ وجهها آخر للجمع بين الأحاديث ، وهو أن الأمر بالدخول ليلا لمن أعلم أهله بقدمه فاستعدوا له ، والنهى لمن لم يفعل ذلك ، كما فى فتح البارى (٩ : ٢٩٨) باب طلب الولد فى أواخر كتاب النكاح .

قوله : " كى تمتشط الشعثة وتستحد المغيبة " المغيبة بضم الميم : هى المرأة التى غاب عنها زوجها ، والاستحداد استفعال من استعمال الحديد ، وهى موسى ، والمراد إزالة ما يثبت على العانة كيف ما كان ، كذا قال النووى . وهذا الجزء من الحديث قد أخرجه المصنف فى آخر باب من كتاب الأمارة ، وسيأتى الكلام عليه هناك مستوفى إن شاء الله تعالى .

قوله : " إذا قدمت فالكيس الكيس " منصوب على الإغراء ، واختلفوا فى معناه على أقوال :

الأول : أن الكيس الجماع ، فكأنه ﷺ حثه على الجماع ، والثانى : أن الكيس هو ابتغاء الولد ، وبذلك فسره البخارى حيث ترجم عليه : « باب طلب الولد » وقال الكسائى : كاس الرجل : ولدله ولدكيس ، أى صاحب عقل .

والثالث : أن الكيس هو العقل ، فكأنه جعل طلب الولد عقلا ، وحثه على أن يقصد بالجماع الولد ، ولا يقتصر على مجرد اللذة .

والرابع : الكيس هنا بمعنى الحذر ، وقد يكون الكيس بمعنى الرفق وحسن التأنى . كذا ذكره الحافظ فى الفتح . ويشهد لهذا الرابع ما أخرجه أحمد فى مسنده (٣ : ٣٦٢) من طريق

٣٥٣٠ - حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا عبد الوهاب ، يعني ابن عبد المجيد النفدي ، حدثنا عبيد الله ، عن وهب بن كيسان ، عن جابر بن عبد الله ، قال : خرجت مع رسول الله ﷺ في غزاة ، فأبطأني جملي ، فأني على رسول الله ﷺ فقال : يا جابر ! قلت : نعم ، قال : ما شأنك ؟ قلت : أبطأني جملي وأعيا فتخلفت ، فزول ، فحججه بمحجنه ، ثم قال : اركب ، فركبت ، فلقد رأيتني أكفه عن رسول الله ﷺ . فقال : أتزوجت ؟ فقلت : نعم فقال : أبكراً أم ثيباً ؟ فقلت : بل ثيب ، قال : فهلا جارية تلاعبها وتلاعبك ؟ قلت : إن لي أخوات فأحببت أن أتزوج امرأة تجمعهن وتمشطهن وتقوم عليهن ، قال : أما إنك قادم ، فإذا قدمت فالكيس الكيس ، ثم قال أتبيع جملك ؟ قلت : نعم ، فاشتره مني بأوقية ، ثم قدم

أبي بكر عن الأعمش ، وفيه : « انطلق ، واعمل عملاً كيساً . قال أبو بكر : يعني لا تطرقهن ليلاً » ففسر أبو بكر الكيس بالتأني في الدخول على الزوجة لكي تمتشط وتستمتع ، كما جاء في حديث الباب . وقد جزم ابن خبان في صحيحه بعد إخراج هذا الحديث بأن الكيس الجماع ، ويؤيده قوله في رواية محمد بن إسحاق : « فإذا قدمت فاعمل عملاً كيساً » وفيه : « قال جابر : فدخلنا حين أمسينا ، فقلت للمرأة : إن رسول الله ﷺ أمرني أن أعمل عملاً كيساً ، قالت : سمعا وطاعة فدونك ، قال : فبت معها حتى أصبحت » كذا في الفتح (٩ : ٢٩٨) قلت : أخرجه أحمد أيضاً في مسنده (٤ : ٣٧٦) بلفظ « قال : فأخبرت المرأة الحديث ، وما قال لي رسول الله ﷺ ، قالت : فدونك فسمعا وطاعة » .

قوله : « فحججه بمحجنه الخ » أي فنحسه ، والمحجن عصا فيها تعقيف يلتقط بها الراكب الشيء من الأرض ، ويلوى بها عنق الشاة ، وتحبس إذا نلت ، كذا في شرح الأبي .

قوله : « فلقد رأيتني أكفه عن رسول الله ﷺ » يعني أنه أسرع في السير حتى كنت أكفه لئلا أبعد من رسول الله ﷺ ، ويدل على هذا المعنى ما سيأتي عند المصنف ، وما أخرجه أحمد (٣ - ٣٧٣ و ٣٧٤) : « فكان بعد ذلك يكون في أول الركاب إلا ما كففته » وما أخرجه ابن سعد : « فكنت بعد ذلك أحبس خطامه لأسمع حديثه » ذكره الحافظ في الشروط .

قوله : « أتبيع جملك ؟ قلت : نعم الخ » وفي رواية البخاري في الجهاد : « قال : أتبيعنيه ؟ فاستحييت ولم يكن لنا ناضح غيره ، فقلت : نعم » وللنسائي : « وكانت لي إليه حاجة شديدة » .

قوله : « فاشتره مني بأوقية » وتفصيل هذا الشراء ما أخرجه أحمد (٣ : ٣٧٦)

رسول الله ﷺ وقدمت بالبغداة ، فجيئت المسجد فوجدته على باب المسجد ، فقال : الآن حين قدمت ؟ قلت : نعم ، قال : فدع جملك وادخل فصل ركعتين ، قال : فدخلت فصليت ثم رجعت ، فأمر بلالاً أن يزن لي أوقية ، فوزن لي بلال فأرجح في الميزان ، قال : فانطلقت ، فلما وليت قال : ادع لي جابراً ، فدعيت ، فقلت : الآن يرد على الجمل ، ولم يكن شئ أبغض إلى منه ،

من طريق محمد بن إسحاق عن وهب بن كيسان : « وتحدث معي رسول الله ﷺ فقال : أتبيحنى جملك هذا يا جابر ؟ قال : قلت : يا رسول الله ! بل أهبه لك ، قال : لا ولكن بعنيه ، قال : قلت : فسمنى به ، قال : قد قلت : أخذته بدرهم ، قال قلت : لا ، إذن يغبننى رسول الله ﷺ ! قال : فبدرهمين ؟ قال : قلت : لا ، قال : فلم يزل يرفع لي رسول الله ﷺ حتى بلغ الأوقية . »

وأخرج أحمد (٣ : ٣٥٨) من طريق نبيح : « قال : بكم ؟ قلت : بوقية ، قال : قال لي : بخ بخ ، كم في أوقية من ناضح وناضح ! قال : قلت : يا نبي الله ! ما بالمدينة ناضح أحب أنه لنا مكانه ، قال : فقال النبي ﷺ : قد أخذته بوقية ، قال : فنزلت عن الرحل إلى الأرض ، قال : ماشأنك ؟ قال : قلت : جملك ! قال : قال لي : اركب جملك قال : قلت : ما هو يجملى ولكنه جملك . قال : كنا نراجعهم مرتين في الأمر إذا أمرنا به ، فإذا أمرنا الثالثة لم نراجعهم ، قال : فركبت الجمل حتى أتيت عمى بالمدينة ، قال : وقلت لها : ألم ترى أنى بعث ناضحنا رسول الله ﷺ بأوقية ؟ قال : فإرأيتها أعجبها ذلك ، قال : وكان ناضحاً فارهاً ، قال : ثم أخذت شيئاً من خبط أو جرفته إياه ، ثم أخذت بخطامه فقذته إلى رسول الله ﷺ . »

قوله : « فوجدته على باب المسجد » وفي رواية نبيح المذكورة عند أحمد : « فوجدت رسول الله ﷺ مقاماً رجلاً يكلمه ، قال : قلت : دونك يا نبي الله جملك ، قال : فأخذ بخطامه ثم نادى بلالاً الخ . »

قوله : « فصل ركعتين » هي سنة القادم من سفر ، وتقدم في الصلاة .

قوله : « ولم يكن شئ أبغض إلى منه » يعني بعد ما بعته من رسول الله ﷺ ، فكنت أكره أن أكلف رسول الله ﷺ البعير والثلثين كليهما ، وإلا فقد مر أنه كان من أحب النواضح إلى جابر .

فقال : خذ جملك ، ولك ثمنه .

٣٥٣١- حدثنا محمد بن عبد الأعلى ، حدثنا المعتمر ، قال : سمعت أبي ، حدثنا أبو نضرة ، عن جابر بن عبد الله قال : كنا في مسير مع رسول الله ﷺ وأنا على ناضح وإنما هو في أخريات الناس ، قال : فضربه رسول الله ﷺ أو قال : نخصه ، أراه قال : بشىء كان معه ، قال : فجعل بعد ذلك يتقدم الناس بنازغى ، حتى إنى لأكفه ، قال : فقال رسول الله ﷺ : أتبيعنيه بكذا وكذا ، والله يغفر لك ؟ قال : قلت : هو لك يا نبي الله ! قال : وقال لي : أتزوجت بعد أبيك ؟ قلت : نعم ، قال : ثيباً أم بكرأ ؟ قال : قلت : ثيباً ، قال : فهلا تزوجت بكرأ تضاحكك وتضاحكها ، وتلاعبك وتلاعبها ! قال أبو نضرة : فكانت كلمة يقولها المسلمون : افعل كذا وكذا ، والله يغفر لك .

قوله : " خذ جملك ولك ثمنه " وفي رواية نبيع المذكورة عند أحمد : « قال : فبينما هو كذلك إذ ذهبت إلى بيتي ولا أشعر ، قال : فنادى أين جابر ؟ قالوا : ذهب إلى أهله ، قال : أدرك ، اتنى به ، قال : فأتاني رسوله يسعى ، قال : يا جابر ! يدعوك رسول الله ﷺ ، قال : فأتيته فقال : فخذ جملك ، قلت : ما هو جملي وإنما هو جملك يا رسول الله ! قال : خذ جملك ، قلت : ما هو جملي ، إنما هو جملك يا رسول الله ! قال : خذ جملك قال : فأخذته ، قال فقال : لعمرى ! ما نفعناك لنزلك عنه ، قال : فجئت إلى عمي بالناضح معي وبالوقية ، قال : فقلت لها : ما ترين ؟ رسول الله ﷺ أعطاني أوقية ورد على جملي . »

وكان رسول الله ﷺ زاده على الأوقية قيراطا ، وبقي هذا القيراط عند جابر إلى يوم الحرة ، فقد أخرج أحمد من طريق سالم بن أبي الجعد (٣ : ٣١٤) قال : « فقال : يا بلال زن له وقية ، وزده قيراطا ، قال : قلت : هذا قيراط زادنيه رسول الله ﷺ لا يفارقني أبدا حتى أموت ، قال : فجعلناه في كيس ، فلم يزل عندي حتى جاء أهل الشام يوم الحرة فأخذوه فيما أخذوا » وفي رواية وهب بن كيسان عند أحمد (٣ : ٣٧٦) : « وزادني شيئا يسيرا ، قال : فوالله ما زال ينمي عندنا ونرى مكانه من بيتنا ، حتى أصيب أوسن فيما أصيب الناس ، يعني : يوم الحرة . »

قوله : " والله يغفر لك " وقال أبو نضرة في آخر الحديث : « فكانت كلمة يقولها المسلمون ، افعل كذا وكذا يغفر الله لك » ووقع في رواية أبي الزبير عن جابر عند النسائي : « استغفر لي رسول الله ليلة البعير خمسا وعشرين مرة » كذا في فتح الباري (٥ : ٢٣٠) .

ثم استدل أحمد بهذا الحديث على أن الشرط الواحد في البيع لا يفسده ، وستأتي هذه

٣٥٣٢- وحديثي محمد بن عبد الله بن نعيم الهمداني ، حدثنا عبد الله بن يزيد ، حدثنا حبة ، أخبرني شرحبيل بن شريك : أنه سمع أبا عبد الرحمن الحبلي يحدث عن عبد الله بن عمرو : أن رسول الله ﷺ قال : « الدنيا متاع ، وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة » .

المسئلة بتفاصيلها في أواخر كتاب المساقاة ، باب بيع البعير واستثناء ركوبه إن شاء الله تعالى .
قوله : « عن عبد الله بن عمرو الخ » أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه في أوائل النكاح ، وأخرجه أحمد أيضا في مسند عبد الله بن عمرو .

قوله : « الدنيا متاع » وفي رواية النسائي : « إن الدنيا كلها متاع » ولا بن ماجه « إنما الدنيا متاع » .

قوله : « وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة » وفي رواية ابن ماجه : « وليس من متاع الدنيا شيء أفضل من المرأة الصالحة » .

الصفات المطلوبة في الزوجة :

ثم إن جملة ما تحصل لي من الأحاديث في الأوصاف المطلوبة في الزوجة ما يأتي :

١ - أن تكون صالحة ذات دين ، كما في حديث الباب ، وكما مر في حديث أبي هريرة قبل هذا الباب . وقد أخرج ابن ماجه عن أبي أمامة مرفوعا : « ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله خيرا له من زوجة صالحة ، إن أمرها أطاعته ، وإن نظر إليها سرتة ، وإن أقسم عليها أبرته ، وإن غاب عنها نصحتة في نفسها وماله » .

٢ - أن تكون ذات حسب ونسب ، لما مر في حديث أبي هريرة ، ولما روى عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « خير نساء ركن الإبل صالح نساء قريش ، أحناه على ولد في صغره ، وأرعاه على زوج في ذات يده » أخرجه البخاري في باب إلى من ينكح الخ .

٣ - أن تكون بكرا ، لما أخرجه ابن ماجه عن عتبة بن عويم قال : قال رسول الله ﷺ « عليكم بالابكار ، فإنهن أعذب أفواها ، وأنتق أرحاما ، وأرضى باليسير » وأخرجه الطبراني عن ابن مسعود بسند ضعيف ، كما في مجمع الزوائد (٤ : ٢٥٩) .

٤ - أن تكون ولودا ودودا ، لما روى النسائي وغيره عن معقل بن يسار ، قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : إني أصبت امرأة ذات حسب ومنصب ، إلا أنها لاتلد ،

باب الوصية بالنساء

٣٥٣٣- وحديثي حرمة بن يحيى: أخبرنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، حدثني ابن المسيب، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ:

أفأتزوجها؟ فنهاه، ثم أتاه الثانية فنهاه، ثم أتاه الثالثة فنهاه، فقال: «تزوجوا الولود الودود فلاني مكاث بكم الأمم» .

٥- أن تكون حسنة القيام بأمر البيت، لما ورد في حديث ابن عمر: «المرأة راعية على بيت زوجها وولده» أخرجه البخاري في النكاح والأحكام .

٦- أن تكون مطيعة لزوجها، لما أخرجه النسائي عن أبي هريرة قال: قيل: يا رسول الله! أي النساء خير؟ قال: التي تسره إذا نظر، وتطيعه إذا أمر، ولا تخالفه في نفسها وما لها بما يكره .

٧- أن تكون عفيفة، لقوله تعالى: «الزانية لا ينكحها إلا زان» .

٨- أن تكون ذات جمال يستحسنه الرجل، لما مر في باب استحباب نكاح ذات الدين .

٩- أن لا تكون غيرتها شديدة، لما روى أنس بن مالك، قالوا: يا رسول الله! ألا تزوج من نساء أنصار؟ قال: «إن فيهم لغيرة شديدة» أخرجه النسائي .

١٠- أن تكون بسيطة لا يحتاج نكاحها إلى مؤونة شديدة، وذلك لما أخرجه أحمد والحاكم عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «من يمن المرأة تيسير خطبتها، وتيسير صداقها، وتيسير رجمها» صححه الحاكم وأقره الذهبي، وقال العراقي: سنده جيد، والمراد من تيسير الرحم أن تكون سريعة الحمل كثيرة النسل، راجع الفتح الرباني (١٦: ١٤٥)، وأخرج البزار عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «أعظم النساء بركة أيسرهن مؤونة» راجع كشف الأستار عن زوائد البزار (٢: ١٥٨ رقم ١٤١٧) وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد، وقال: «رواه أحمد والبزار، وفيه ابن مخبرة، يقال: اسمه عيسى بن ميمون، وهو متروك» قلت: ليس في إسناده البزار ابن مخبرة، والله سبحانه اعلم .

باب الوصية بالنساء

قوله: «عن أبي هريرة الخ» هذا الحديث أخرجه البخاري في أول كتاب الأنبياء وفي باب الوصاة بالنساء من النكاح، والنسائي في عشرة النساء، والترمذي في مداراة النساء

إن المرأة كالضلع ؛ إذا ذهب تقيمها كسرتها ، وإن تركتها استمتعت بها وفيها عوج .

٣٥٣٤ - وحديثه زهير بن حرب ، وعبد بن حميد ، كلاهما عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد ، عن ابن أخي الزهري ، عن عمه بهذا الإسناد مثله ، سواء .

٣٥٣٥ - حديثاً عمرو الناقد ، وابن أبي عمر - واللفظ لابن أبي عمر - قالوا : حدثنا سفيان ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : إن المرأة خلقت من ضلع ، لن تستقيم لك على طريقة ، فإن استمتعت بها استمتعت بها وبها عوج ، وإن ذهب تقيمها كسرتها ، وكسرها طلافها .

من الطلاق ، وأحمد في مسند أبي هريرة (٢ - ٤٢٨ و ٤٤٩ و ٥٣٠) والبيهقي في حق المرأة على الرجل (٧ : ٢٩٥) ، وأخرجه السدوسي (٢ : ٧١ في باب ٣٥) من النكاح وأحمد في قصة طويلة عن أبي ذر (٥ : ١٥٠ و ١٥١ و ١٦٤) وأخرجه أحمد أيضاً عن سمرة ابن جندب (٥ : ٨) وعن عائشة رضي الله عنهم (٦ : ٢٧٩) .

قوله : " إن المرأة كالضلع " الضلع بكسر الضاد وفتح اللام مفرد الضلوع ، وتسكين اللام جائز ، قاله العيني (٧ : ٣١٥) ، وهذا اللفظ صريح في تشبيه المرأة بالضلع ، في أن استوائها في أعوجاجها . وحكى ابن قتيبة في عيون الأخبار (٤ : ٧٨) عن بعض الشعراء قوله :
هي الضلع العوجاء لست تقيمها ألا إن تقويم الضلوع انكسارها
أجمع ضعفاً واقتداراً على الفتى أليس عجيباً ضعفها واقتدارها

قوله : " إذا ذهب تقيمها الخ " يعني الضلع ، وهو يذكر ويؤنث كما حققه العيني والحافظ ، ويحتمل أن يكون الضمير للمرأة ، ويؤيده قوله في الرواية الآتية « استمتعت بها وبها عوج » والمراد من كسرها طلاقها ، كما هو مصرح في الرواية الآتية .

قوله : " وفيها عوج " بفتح العين في الأجسام وبكسرها في المعاني ، قاله السنوسي ، وهو مقتضى ما فصله النووي عن أهل اللغة ، فعلى هذا إن جعلت الضمير للضلع فتحت العين ، وإن جعلته للمرأة كسرتها ، وأهل الرواية يضبطونه بكلا الوجهين .

وإن هذا الحديث من أبلغ الكلام وأحسن التشبيه ، والمراد أنه لا ينبغي للرجل أن يطمع في استقامة المرأة كل الاستقامة ، فنحاول حملها على الأخلاق المستقيمة أفسدها ، ومن تركها على ما هي عليه انتفع بها ، وفيه إشارة إلى أن بعض الإعوجاج في

٣٥٣٦- **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة . حدثنا حسين بن علي عن زائدة ، عن ميسرة ، عن أبي حازم ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فإذا شهد امرأاً فليتكلم بخير أو ليسكت ، واستوصوا بالنساء ، فالمرأة خلقت من ضلع ،

أخلاق المرأة ليس بعيب فيها ، كما أنه ليس بعيب في الضلع ، فلا ينبغي للرجل أن يطلب فيها أخلاق الرجال ، فإن الله تعالى قد خلق كلا من الصنفين بخصائص لا توجد في الآخر .

قوله : " حسين بن علي " هو أبو عبد الله حسين بن علي بن الوليد الجعفي ، وزائدة : هو ابن قدامة أبو الصلت الثقفي وميسرة : هو ابن عمار الأشجعي .

قوله : " من كان يؤمن بالله الخ " وذكر البخاري بدله : « من كان يؤمن بالله فلا يؤذى جاره » قال الحافظ : والذي يظهر أنها أحاديث كانت عند حسين الجعفي عن زائدة بهذا الإسناد ، وربما جمع ، وربما أفرد ، وربما استوعب ، وربما اقتصر ، راجع فتح الباري (٢١٩ : ٩) .

قوله : " واستوصوا بالنساء " هذا يحتمل معاني : الأول أن يكون الاستفعال بمعنى الإفعال ، كما أن الاستجابة تكون بمعنى الإجابة ، فالمعنى على هذا : " تواسوا أيها الرجال في حق النساء بالخير " .

والثاني : أن يكون الاستئصاء بمعنى قبول الوصية ، أي أوصيكم بهن خيراً فاقبلوا وصيتي فيهن ، وهو اختيار البيضاوي ، ورجحه الحافظ في الفتح (٦ : ٢٦٢) وهو المختار عند الأكثر .

والثالث : أن يكون السين للطلب مبالغة ، أي اطلبوا الوصية من أنفسكم في حقهن بخير ، وهو قول الطيبي .

والرابع : أن يكون الاستفعال على أصله بمعنى الطلب ، فيكون معناه : اطلبوا الوصية من المريض للنساء ، لأن عائذ المريض يستحب له أن يحث المريض على الوصية . وخص النساء بالذكر لضعفهن واحتياجهن إلى من يقوم بأمرهن . ذكر هذه المعاني الأربعة العلامة العيني في عمدة القاري (٧ : ٣١٥) .

قوله : " خلقت من ضلع " هذا يحتمل أن يكون تشبيهاً ، ويؤيده ما مر في الرواية السابقة من التصريح بحرف الكاف ، ويحتمل أن يكون بيان أن المرأة قد خلقت من ضلع

وإن أعوج شئ في الضلع أعلاه ، إن ذهب تقيمه كسوته ، وإن تركته لم يزل أعوج ، استوصوا بالنساء خيراً .

آدم عليه السلام . قال النووي : « وفيه دليل لما يقوله الفقهاء أو بعضهم إن حواء خلقت من ضلع آدم » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : كأن النووي رحمه الله يشير إلى قول الإمام الشافعي رحمه الله : « إن الله تعالى لما خلق آدم خلقت حواء من ضلعه القصير ، فصار بول الغلام من الماء والطين ، وصار بول الجارية من اللحم والدم » أخرجه ابن ماجه في باب بول الصبي الذي لم يطعم .

ولكنه ليس قولاً للفقهاء فقط ، وإنما هو مروي في عدة آثار ، فقد أخرج ابن إسحاق في المبتدأ عن ابن عباس أن حواء خلقت من ضلع آدم الأقصر الأيسر وهو نائم ، وكذا أخرجه ابن أبي حازم وغيره من حديث مجاهد ، ذكرهما الحافظ في الفتح (٩ : ٢١٩) وسكت عليهما : وبؤيده قول الله تعالى : (الذي خلقكم من نفس واحدة) .

قوله : « وإن أعوج شئ في الضلع أعلاه » قيل : فيه إشارة إلى أن أعوج ما في المرأة لسانها ، وفي استعمال « أعوج » استعمال لأفعل في العيوب وهو شاذ .

قوله : « استوصوا بالنساء خيراً » فيه رمز إلى أن تشبيه المرأة بالضلع لا ينافي إيضاً من بالخير وأمرهن بالمعروف ، فالمراد أن المرأة إنما تقوم برفق ، بحيث لا يبالغ فيه فتكسر ، ولا يتركه فتستمر على عوج ، وإلى هذا المعنى أشار البخاري في جامعه حيث أتبع هذا الحديث بباب قوا أنفسكم وأهليكم نارا ، فيؤخذ منه أن لا يتركها على العوج إذا تعدت بما طبعت عليه من النقص إلى تعاطى المعصية أو ترك الواجب ، وإنما المراد أن يتركها على أعوجاجها في الأمور المباحة وفيها لا يضر عوجها فيه ضرراً بيناً ، وإلا لما أمر الله تعالى بقوله « فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن » ولما أنكر رسول الله ﷺ على عائشة رضي الله عنها في تعليق القرام .

فالخلاص أن حديث الباب لا ينهى عن تقويم المرأة وتأديبها مطلقاً ، وإنما ينهى عن المبالغة والتشدد في ذلك ، وينسب إلى المدارة لاستئالة النفوس وتأليف القلوب وإلى سياسة النساء بأخذ العفو منهن والصبر على ما جبلت عليهن من العوج ، وإلى ترك المسارعة في أمر الطلاق ، والله سبحانه أعلم .

٣٥٣٧- وحديثني إبراهيم بن موسى الرازي ، قال : نا عيسى بن يونس ، قال : نا عبد الحميد ، يعني ابن جعفر ، عن عمران بن أبي أنس ، عن عمر بن الحكم ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : لا يفرك مؤمن مؤمنة ، إن كره منها خلقا رضى منها آخر ، أو قال : غيره .

٣٥٣٨- وحديثنا محمد بن مثنى ، قال : نا أبو عاصم ، قال : نا عبد الحميد بن جعفر ، قال : نا عمران بن أبي أنس ، عن عمر بن الحكم عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ بمثله .

٣٥٣٩- حديثنا هارون بن معروف ، قال : نا به عبد الله بن وهب ، قال : أخبرني عمرو

إستطراد :

قال الإمام الغزالي رحمه الله في الإحياء : وكانت نساء العرب يعلمن بغاياتهن اختصار الأزواج ، كانت المرأة تقول لابنتها : اختبرى زوجك قبل الإقدام والجرأة عليه ، انزعى زج رحمه . فإن سكنت على ذلك فقطعى اللحم على ترسه ، فإن سكنت على ذلك فكسرى العظام بسيقفه ، فإن صبر فاجعلى الإكاف على ظهره وامططيه ، فإنما هو حمارك . (اتخاف السادة المتقين للزبيدي ٥ - ٥٧ ٣) وراجع أيضا عيون الأخبار لابن قتيبة (٤ - ٧٧ كتاب النساء) .

قوله : " عن أبي هريرة الخ " أخرجه أيضا أحمد (٢ - ٣٢٩) والبيهقي في باب حق المرأة على الرجل (٧ - ٢٩٥) .

قوله : " لا يفرك " بفتح الراء ، من باب سمع ، وقد يكون من باب نصر وهو شاذ ، ومصدره " فرك " بكسر الفاء و " فرك " بفتحها و " فرك " بضمها بمعنى البغض ، قال أبو عبيد : الفرك أن تبغض المرأة زوجها ، وهو حرف مخصوص به المرأة والزوج ، ولم أسمعه في غيرها اه والفارك والفرك من النساء مبغضة الزوج ، هذا ملحظ ما في تاج العروس للزبيدي (٧ - ١٦٧) .

ومعنى الحديث أنه لا ينبغي للرجل أن يبغض امرأته بغضا مطلقا ، وإنما ينبغي له أن يستحضر ما فيها من خير ، وهذا كقوله تعالى : (فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا) وما ذهب إليه القاضى من أن الحديث نفي ، وليس نهيا ، فضعيف أو غلط ، رد عليه الشراح ، ورده أيضا في مجمع البحار تحت مادة " فرك " .

ابن الحارث أن أبا يونس مولى أبي هريرة حدثه عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ قال :
لو لا حواء لم تكن أنثى زوجها الدهر .

٣٥٤٠- حدثنا محمد بن رافع ، قال : نا عبد الرزاق ، قال : أنا معمر ، عن همام بن منبه ،
هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله ﷺ ، فذكر أحاديث ، منها : وقال رسول الله ﷺ :

قوله : " عن أبي هريرة الخ " في حديث ٣٥٣٩ وهذا الحديث أخرجه البخارى
أيضا في الباب الأول من كتاب الأنبياء ، والباب الخامس والعشرين بلا ترجمة منه ، وأخرجه
أيضا أحمد في مسنده (٢ - ٣٠٤ و ٣١٥ و ٣٤٩) .

قوله : " لو لا حواء " بالمد ، سميت بذلك لأنها أم كل حى ، أو لأنها خلقت من
ضلع آدم القصرى اليسرى وهو حى قبل دخوله الجنة ، وقيل : فيها ، قاله العيني (٢٤١ : ٧) .

قوله : " لم تكن أنثى زوجها " قال الحافظ : « فيه إشارة إلى ما وقع من حواء في
تزيينها لآدم الأكل من الشجرة حتى وقع في ذلك ، فعنى خيانتها أنها قبلت ما زين لها إبليس
حتى زينته لآدم ، ولما كانت هى أم بنات آدم أشبهنها بالولادة ونزع العرق ، فلاتكاد
امرأة تسلم من خيانة زوجها بالفعل أو بالقول . وليس المراد بالخيانة هنا ارتكاب الفواحش ،
حاشا وكلا ! ولكن لما مالت إلى شهوة النفس من أكل الشجرة وحسنت ذلك لآدم عد ذلك
خيانة له ، وأما من جاء بعدها من النساء فخيانة كل واحدة منهن بحسبها ، وقريب من هذا
حديث « جحد آدم فجحدت ذريته » .

وفى الحديث إشارة إلى تسلية الرجال فيما يقع لهم من نسايتهم بما وقع من أمهن الكبرى ،
وأن ذلك من طبيعتهم ، فلا يفرط فى لوم من وقع منها شئ من غير قصد إليه أو على سبيل
الندور ، وينبغى لمن أن لا يتمسكن بهذا فى الاسترسال فى هذا النوع ، بل يضبطن أنفسهن
ويجاهدن هواهن ، كذا فى فتح البارى (٦ - ٢٦١) .

قوله : " هذا ما حدثنا أبو هريرة " إشارة إلى أن هذا الحديث مأخوذ من الصحيفة
الصادقة التى أملاها أبو هريرة رضى الله عنه على تلميذه همام بن منبه ، وقد نشرها وقدم لها الأستاذ
الدكتور محمد حميد الله ، وهذا الحديث هو الحديث السابع والخمسون من تلك الصحيفة
(ص ٩٩) بهذا اللفظ بعينه ، وهذه الصحيفة موجودة أيضا بنماها فى مسند أحمد (٢ - ٣١٢ - ٣١٨) .

لولا بنو إسرائيل لم يخبث الطعام ، ولم يخزن اللحم ، ولو لا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر .

قوله : " لولا بنو إسرائيل لم يخبث الطعام " يعنى أن بنى إسرائيل أول من سن ادخار الطعام واللحم ، حتى أنتن عليهم ، ولولا بنو إسرائيل سنوا ذلك لما ادخر الطعام فلم ينتن . كذا فسرہ الأبي والحافظ فى الفتح ، وعليه فلا يدل الحديث على أن من كان قبل بنى إسرائيل لم يكن يفسد عليهم الطعام واللحم ولو ادخروها . وإنما المعنى أن الإدخار لم يكن معهودا قبل بنى إسرائيل ، فإنهم كانوا يأكلون ويطعمون فلا يفسد عليهم شئ ، حتى جاء بنو إسرائيل فجعلوا يدخرونه حتى فسد عليهم ، وهذا كقولهم : " لا ترى الضب بها ينحجر " أى لا ضب ولا انحجار ، كما فى مجمع البحار مادة " خنز " .

وقيل : إن فساد الطعام كان عذابا على بنى إسرائيل ، ولم يكن قبلهم يفسد الطعام واللحم ولو ادخر أياما ، وإليه يشير لفظ النووى وغيره ، ولكنه بعيد .

ثم اختلفت الأقوال فى تعيين الواقعة التى أنتن لأجلها الطعام على بنى إسرائيل ، فحكى العيني عن قتادة : « كان المن والسلوى يسقط على بنى إسرائيل من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس كسقوط الثلج فيؤخذ منه بقدر ما يغنى ذلك اليوم إلا يوم الجمعة ، فإنهم يأخذون له وللسبت ، فإن تعدوا إلى أكثر من ذلك فسد ما ادخروا ، فكان ادخارهم فسادا للأطعمة عليهم وعلى غيرهم » .

وقال بعضهم : لما نزلت المائدة عليهم أمروا أن لا يدخروا ، فادخروا ، وقيل : يحتمل أن يكون من اعتدائهم فى السبت ، وقيل : لما صار الماء فى أفواههم دما وأنتنوا بذلك سرى ذلك النتن إلى اللحم وغيره عقوبة لهم ، كذا فى عمدة القارى (٦ - ٣١٤) .

قوله : " لم يخنز " هو من باب ضرب وسمع ، أى لم ينتن ، كما فى مجمع البحار .

إستطراد :

أخرج الإمام أبو نعيم الأصبهاني عن وهب بن منبه : « قرأت فى بعض الكتب : لولا أنى كتبت النتن على الميت لحبسه الناس فى بيوتهم ، ولولا أنى كتبت الفساد على الطعام لخزنه الأغنياء عن الفقراء ، ولولا أنى أذهبت الهم والغم لم تعمّر الدنيا ولم أعبد » . راجع له ترجمة وهب بن منبه من حلية الأولياء (٤ - ٣٧ و ٣٨) .

تنبيه :

قد تكرر ههنا في النسخ الهندية حديث عبد الله بن عمرو (رقم ٣٥٣٢) وحديث أبي هريرة (رقم ٣٥٣٣) ، ولعله خطأ من أحد النساخ ، فإنهما لا يوجدان في النسخ المصرية ، وقد سبق في أول الباب متنها وشرحها .

تمت أبواب النكاح والرضاع بعون الله تعالى وحسن توفيقه والله الحمد للتاسع من شهر صفر الخير سنة ١٣٩٧ من الهجرة النبوية على صاحبها السلام .

★ ★ ★

كتاب الطلاق

كتاب الطلاق

مناسبتة بالنكاح والرضاع ظاهرة ، وههنا مباحث :

المبحث الأول : معنى الطلاق لغة :

الطلاق مصدر من باب التفعيل ، ومن باب نصر وكرم ، يقال : طلقت المرأة (بضم اللام وفتحها) طلاقا : بانتهى طاق ، وأطلقها الرجل وطلقها : رفع عقد النكاح معها ، فهي طالق ومطلقة . قال الراغب : « أصل الطلاق التخليّة من الوثاق ، يقال : أطلقت البعير من عقاله وطلقته ، وهو طالق وطلق بلا قيد ، ومنه استعير " طلقت المرأة " والطارقة من الإبل نافقة ترسل في المرعى أو في الحى ترعى من جنباهم حيث شاءت ، لاتعقل إذا راحت ولا تنحى في المسرح ، قال أبو ذؤيب الهذلي :

غدت وهى محشوقة طالق

والطارقة أيضا هى الناقة التى يتركها الراعى لنفسه فلا يحتلبها على الماء ، قال الحطيئة :

أقيموا على المعزى بدار أبيكم تسوف الشمال بين صبحى وطالق

فالصبحى : التى يحتلبها فى مبركها بصطحبها ، والطارق التى يتركها بصرارها فلا يحتلبها فى مبركها ، كذا فى تاج العروس واللسان .

قال ابن فارس : « الطاء واللام والقاف أصل مطرد يدل على التخليّة والإرسال ، يقال : إنطلق الرجل ، ثم ترجع الفروع إليه ، تقول : أطلقته إطلاقا ، والطلق : الشئ الحلال ، كأنه قد خلى عنه فلم يحظر ، ومن الباب عدا الفرس طلقا أو طلقين ، وامرأة طالق ، وأطلقت الناقة من عقالها ، ورجل طلق الوجه وطلق يده بخير ، والطارق : الناقة ترسل ترعى حيث شاءت ، ويقال للظبي إذا مر لابلوى على شئى ، ورجل طلق اللسان وطلقه ، وتقول : هذا أمر ما تطلق نفسى له ، أى لاتنشرح له » انتهى ملخصا من معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٣ - ٤٢٠ و ٤٢١) .

٢ - معناه اصطلاحا :

وأما شرعا فعناه : « رفع قيد النكاح حالا أو مآلا بلفظ مخصوص » كذا عرفه ابن نجيم فى البحر الرائق (٣ - ٢٣٥) وقال : « فخرج بقيد النكاح الحسى والعنى ، وبالألفظ

المخصوص الفسخ . لأن المراد به ما اشتمل على مادة الطلاق صريحاً وكنائية وسائر الكنايات الرجعية والبائنة ولفظ الخلع وقول القاضى : " فرقت بينكما " عند إباء الزوج عن الإسلام وفى العنة واللعان ، ودخل الرجعى بقولنا " أو مآلاً " .

٣ - الطلاق فى الديانات والمجتمعات الكافرة :

لا يخفى أن أحكام النكاح والطلاق تلعب دوراً هاماً فى بناء المجتمع وتهذيب حياة الإنسان ، ولذلك نرى أن الإسلام قد وضع لها أحكاماً تفصيلية مستوعبة كل ما يتوقع فى حياة المتزوجين . وقبل أن نذكر ما راعاه الإسلام فى هذه الأحكام من المصالح ، يحسن بنا أن نذكر بعض أحكام الطلاق فى الديانات والملل والمجتمعات الأخرى ، لأن الشئى إنما يعرف بأضداده ، والله الموفق والمعين .

الطلاق فى دين اليهود :

كان الطلاق فى شريعة سيدنا موسى عليه السلام - حسبما يدعيه اليهود - مباحاً للزوج وحده ولم يكن يقع إلا بكتابته ، ولم يكن يحل للمطلق أن ينكح مطلقة بعد ما نكحت زوجها آخر ، ونجد هذه الأحكام مفصلة فى سفر التثنية من الكتاب المقدس ، حيث يقول : « إذا أخذ رجل امرأة وتزوج بها ، فإن لم تجد نعمة فى عينيه لأنه وجد فيها عيب شئى ، وكتب لها كتاب طلاق ودفعه إلى يدها ، وأطلقها من بيته ، ومتى خرجت من بيته ذهبت وصارت لرجل آخر ، فإن أبغضها الرجل الأخير وكتب لها كتاب طلاق ودفعه إلى يدها وأطلقها من بيته أو إذا مات الرجل الأخير الذى اتخذها له زوجة لا يقدر زوجها الأول الذى طلقها أن يعود يأخذها لتصير له زوجة بعد أن تنجست ، لأن ذلك رجس لدى الرب » كذا فى سفر التثنية (٢٤ : ١ - ٤) ونجد مثل ذلك الحكم فى سفر أرميا عليه السلام (٣ : ١) .

فكان عند الزوج فى دين اليهود حرية تامة لأن يطلق زوجته متى شاء وكيف شاء ، وبذلك تأثرت القوانين الحمورية ، ولكنها لم تزل تقيد هذه الحرية المطلقة بشروط ، حتى أصبح الطلاق شاذاً فى القرن الحادى عشر الميلادى .

وأما المرأة فلم يكن بيدها حق الطلاق ، غير أن " مشنا " وبعض الكتب القديمة لليهود تسمح لها أن تطالب زوجها بالطلاق فى أحوال مخصوصة ، مثل أن يكون الزوج عنيماً ، أو مبتلى بالجدام ، أو ظالماً لا يتحمل وغير ذلك من الأسباب (راجع دائرة المعارف البريطانية : (٢ : ٤٥٣ مادة طلاق)) .

الطلاق فى دين النصارى :

أما النصرانية فلا تأذن - فى أصل دينها - أحد الزوجين أن يطلق الآخر ، وإن هذا

الحكم موجود في الأناجيل المروجة اليوم ، فنقرأ في الأصحاح التاسع عشر من إنجيل متى : « وجاء إليه (يعنى إلى المسيح عليه السلام) الفريسيون (يعنى علماء اليهود) ليحجروا به قائلين له : هل يحل لرجل أن يطلق امرأته لكل سبب ؟ فأجاب وقال لهم : أما قرأتم أن الذى خلق من البدء خلقهما ذكرا وأنثى ، وقال : من أجل هذا يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته ويكون الإثنين جسداً واحداً ، إذا ليسا بعد الإثنين بل جسد واحد . فالذى جمعه الله لا يفرقه إنسان . قالوا له : فلما ذا أوصى موسى أن يعطى كتاب طلاق فتمطلق ؟ قال لهم : إن موسى من أجل قساوة قلوبكم أذن لكم أن تطلقوا نساءكم ، ولكن من البدء لم يكن هكذا ، وأقول لكم إن من طلق امرأته إلا بسبب الزنا وتزوج بأخرى يزنى ، والذى يتزوج بمطلقة يزنى ، قال له تلاميذه : إن كان هكذا أمر الرجل مع المرأة فلا يوافق أن يتزوج ، فقال لهم : ليس الجميع يقبلون هذا الكلام بل الذين أعطى لهم ، لأنه يوجد خصيان ولدوا هكذا من بطون أمهاتهم ، ويوجد خصيان خصاهم الناس ، ويوجد خصيان خصوا أنفسهم لأجل ملكوت السماوات ، من استطاع أن يقبل فليقبل » راجع إنجيل متى (١٩ : ٣ - ١٢) .

ويحكى إنجيل مرقس (١٠ : ١١ - ١٢) عن المسيح عليه السلام أنه قال : « من طلق امرأته وتزوج بأخرى يزنى عليها ، وإن طلق امرأته زوجها وتزوجت بآخر تزنى » ويحكى إنجيل لوقا (١٦ : ١٨) عنه عليه السلام : « كل من يطلق امرأته ويتزوج بأخرى يزنى ، وكل من يتزوج بمطلقة من رجل يزنى » (١) .

فهذه النصوص الإنجيلية تحرم الطلاق قطعاً على كل واحد من الزوجين ، وأما ما سبق في نص إنجيل متى : « من طلق امرأته إلا بسبب الزنا الخ » فقد أول قدماء النصارى هذا الاستثناء بأن تكون المرأة فاحشة قبل الزواج ، ولا يعلم الزوج ذلك إلا بعد العقد ، فحينئذ يجوز له أن ينقض ذلك النكاح ، فالزنى عندهم ليس سبباً للطلاق أو الفسخ ، وإنما هو سبب لإبطال النكاح منذ أول يوم ، ولا تزال الكنائس الكاثوليكية على هذا الموقف إلى يومنا هذا كما هو مصرح في دائرة المعارف البريطانية .

وبالجملة ، فكان الطلاق في أصل دين النصارى شجراً ممنوعاً لا يطعم فيه ، مهما كانت الخلافات بين الزوجين شديدة عنيفة . ولما شق عليهم هذا الحكم ورأوا أن المنافرة بين الزوجين ربما تصل إلى حد لا يمكن فيه حياة أحدهما مع الآخر ، اتخذوا قانون التفريق الجسمى ، وتعريفه عندهم : « إعفاء الزوجين من واجبات الزوجية والمبيت في مسكن

(١) هذه العبارات كلها مأخوذة من الترجمة العربية للكتاب المقدس التى نشرتها جمعيات الكتاب المقدس المتحدة فى سنة ١٩٥٦ م من جامعة كيمبرج بانكلترا .

واحد بقرار قضائي مع بقاء رباط الزوجية قائما » وهذا التفريق إنما يبيح للمرأة أن تأخذ لها سكنا آخر ، وأن تأخذ من زوجها المهر وأملاكها الخاصة ، ولكنه لا يجوز لأحدهما أن يعقد نكاحا جديدا ، لأن رباط الزوجية قائمة ، ويجب على الزوجة أن لا تحون زوجها في عرضه ، والعقاب هو هو كما لو كانت الزوجية متصلة ، وأما الزوج فلو عاشر غير زوجته في بيته فلا عقاب عليه ، وكل ذلك مصرح في القانون الكنائسى ، راجع كتاب « المقارنات التشريعية ، (١ : ٢٠٩-٢١١ بند ١٩٠) تأليف السيد عبد الله على حسين طبع القاهرة سنة ١٣٦٦ هـ وهذا القانون لا يزال مستمرا في بعض البلاد الكاثوليكية المتشددة حتى اليوم مثل إيطاليا وأسبانيا .

وظاهر أن هذا القانون القاسى لم يجد الزوجين نفعا غير جلب الشقاء والتعاسة في الحياة كلها ، فحيثئذ أذنوا للزوجين بأن يرجعا إلى محكمة الكنيسة في الحصول على الطلاق بأسباب مخصوصة ، مثل أن يكون الزوج غنيا ، أو الزوجة زانية ، أو يكون أحدهما يكفر بالنصرانية ، ولكن لم يكن خيار الطلاق إلى الزوجين بنفسهما ، بل كان يجب عليهما أن يرجعا إلى محكمة الكنيسة ، فتصدر حكم الطلاق بعد تحقيق هذه الأسباب .

واستمر هذا الحكم إلى سنة ١٨٥٧ م ، فلم يكن خيار الطلاق الشرعى عندهم إلا بيد الكنيسة ، ثم بعد تلك السنة حول هذا الخيار إلى المحاكم المدنية العامة في إنكلترا ووسع نطاق أسباب الطلاق ، وأبيح لكل من الزوجين أن يطالب المحكمة بالطلاق لمجرد كراهيته للآخر ، حتى أصبح الطلاق اليوم عندهم لعبا يتلاعب به الزوجان كيفما شاءا ، فيطلق هذا حيناً ، وتلك حيناً آخر ، وصار عقد النكاح يقبل النقض لأسباب تافهة من جانب كل من الزوجين ، فانظر إلى هذا الإفراط وذاك التفريط ، والحمد لله الذى جعلنا أمة وسطا .

الطلاق في دين الهنود :

وأما الهنود فالطلاق في أصل مذهبهم ممنوع مطلقا ، حتى لو ارتكبت المرأة الزنى فإنها تستوجب الإخراج من فرقتهما الدينية ، ولكن الطلاق لا سبيل إليه . ثم إن الهنود لما شعروا في هذا الحكم بالضيق ، أجازت بعض فرقهم أن يطلب الزوج الطلاق من علماء دينهم ، ففي جنوب الهند اليوم تحكم أكثر فرق الهنود بالطلاق ، وفي شمالها لا يحكم به إلا بعض الفرق الدينية ، والفرق الشريفة تستمر حتى اليوم بحكم حرمة الطلاق ، كذا في دائرة المعارف البريطانية مادة "DIVORCE" طبع ١٩٥٠ م ص ٤٥٣ ج ٧ .

٤ - الطلاق في الشريعة الإسلامية :

وأما الشريعة الإسلامية فقد سلكت في أمر الطلاق مسلكا عادلا منذ أول يومها ، فإنها

لم تحرمه مطلقاً ولم تفتح مصراعيه مطلقاً ، وإنما قررت أحكاماً لانفضى إلى الإكثار من الطلاق . ولا إلى ضيق الزوجين .

قال الشيخ ولي الله الدهلوي رحمه الله : « إعلم أن في الإكثار من الطلاق وجريان الرسم بعدم المبالاة به مفسد كثيرة ، وذلك أن ناساً يتقادون لشهوة الفرج ولا يقصدون إقامة تدبير المنزل ولا التعاون في الارتفاقات ولا تحصين الفرج . وإنما مطمح أبصارهم التلذذ بالنساء وذوق لذة كل امرأة ، فيهيجهم ذلك إلى أن يكثروا الطلاق والنكاح ، ولا فرق بينهم وبين الزناة من جهة ما يرجع إلى نفوسهم ، وإن تميزوا عنهم بإقامة سنة النكاح والموافقة لسياسة المدينة ، وهو قوله ﷺ " لعن الله الذواقين والذواقات " (١) وأيضاً في جريان الرسم بذلك إهمال لتوطين النفس على المعاونة الدائمة أو شبه الدائمة ، وعسى إن فتح هذا الباب أن يضيق صدره أو صدرها في شئ من محقرات الأمور فيندفعان إلى الفراق ، وأين ذلك من احتمال أعباء الصحبة والإجماع على إدامة هذا النظم ؟ وأيضاً فإن اعتيادهن بذلك وعدم مبالاة الناس به وعدم حزنهم عليه يفتح باب الوقاحة ، وأن لا يجعل كل منهما ضرر الآخر ضرر نفسه ، وأن تحون كل واحد الآخر يمهّد لنفسه إن وقع الافتراق ، وفي ذلك مالا يخفى . » كذا في حجة الله البالغة ٢ : ١٣٨ .

قلت : ولأجل هذه المصالح سدت الشريعة باب المسارعة إلى الطلاق بأحكام آتية :

- ١ - سنت الزوج أولاً أن ينظر إلى مخطوبته قبل النكاح ، حتى يكون العقد على وجه البصيرة : ولا يقع الفراق بمجرد كراهية صورتها .
- ٢ - أمرت الزوج أن لا يقصر نظره على ما يفرط من زوجته من خطأ ، بل يجب عليه أن ينظر إلى ما يستحسن منها ، ويصبر على أذاها لأجل محاسنها ، قال تعالى : (فإن كرهتموهن فعسى أن تكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً) ، وقال عليه السلام : " لا يفرك مؤمن مؤمنة ، إن كره منها خلقاً رضى منها آخر " كما مر في باب الوصية بالنساء .
- ٣ - أمرت الزوج إذا رأى في زوجته مالا يتحمل ، أن لا يبادر إلى الطلاق في أول مرة ، وإنما يجتهد في إصلاحها ما أمكن ، قال تعالى : (واللاتي يخافون نشوزهن فعضوهن

(١) قال العبد الضعيف عفا الله عنه : لم أجده بهذا اللفظ ، إنما هو عند البزار والطبراني عن أبي موسى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تطلق النساء إلا من رغبة ، إن الله تبارك وتعالى لا يحب الذواقين والذواقات » ، واحد اسانيد البزار فيه عمران القطان ، وثقه أحمد وابن حبان وضعفه يحيى بن سعيد وغيره ، وعند الطبراني عن عبادة بن الصامت قال : « إن الله عز وجل لا يحب الذواقين ولا الذواقات » ، وفيه راو لم يسم . راجع مجمع الزوائد (٣ - ٣٣٥) باب فيمن يكثر الطلاق ، وكشف الاستار عن زوائد البزار (٢ - ١٩٢ رقم ١٣٩٤) -

واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا .

٤ - ثم إن كانت الخلافات بين الزوجين شديدة لاتنقضى بهذه المدارج الثلاثة ، أمرت الشريعة الإسلامية أقاربهما أن يتدخلوا بينهما لتعتدل الأحوال ، قال تعالى : (وإن خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدا إصلاحاً يوفق الله بينهما) .

٥ - ثم إن لم تثمر جهود هذين الحكيمين ولم تزل الخلافات قائمة ، فحينئذ أباحت الشريعة الإسلامية الطلاق للزوج قائلة له " إن أبغض المباح إلى الله الطلاق " أخرجه أبو داود .

٦ - ثم قد حظرت الشريعة الإسلامية أن يطلق الرجل امرأته وهي حائض ، ومن مصالح هذا الحكم أن لا يكون الطلاق وليد كراهية وقتية ، كما صرح الشيخ ولي الله الدهلوي رحمه الله في حجة الله البالغة (٢ : ١٣٩) .

٧ - ثم استحبت الشريعة الإسلامية للمطلق أن يطلق امرأته مرة واحدة فقط . ثم يتركها حتى تنقضى عدتها ، وهو الطلاق الأحسن في اصطلاح الفقهاء ؛ وذلك ليكون بيد الزوج خيار الرجوع أثناء العدة ، وليمكن تجديد وصلة النكاح بعد انقضاء العدة إذا اعتدلت الخلافات بينهما

٨ - ولو كان الزوج يريد أن لا تعود إليه المرأة أبداً ، فإن الشريعة الإسلامية حظرت عليه التلفظ بالطلاق الثلاث بكلمة واحدة ، وإنما شرعت له طلاق السنة ، وذلك أن يطلقها في كل طهر طلقة واحدة ، حتى تم الثلاث ، لثلاث نخرج من يديها بغتة ، بل يبقى بيده الخيار مدة شهرين ليتروى في الأمر ويشاهد نتائج طلاقه ، فإن عادت المرأة إلى الصلاح راجعها قبل أن تم الطلقات الثلاثة .

٩ - ثم قد قصرت الشريعة الإسلامية حق الطلاق على الزوج ، ولم يجعله بيد المرأة في الظروف العادية ، لأن المرأة من طبيعتها الاستعجال في الأمور ، فلو كان خيار الطلاق بيدها لكانت تقع الفرقة لأسباب بسيطة وأغراض تافهة .

١٠ - ولكنها لم تسد باب الفرقة من جهة المرأة بالكلية ، وإنما أباحت لها ذلك في ظروف خاصة ، فيمكن لها مثلاً أن تعقد النكاح بشرط تفويض الطلاق إليها ، وأولم تشترط ذلك في العقد فلها أن تختار من زوجها برضاه ، وإن لم يكن ذلك فلها أن تطلب من القاضي فسخ النكاح إذا كان زوجها عنيماً أو مجنوناً أو متعنتاً أو مفقوداً .

فقدان بين هذه الأحكام الحكيمة وبين ما سبق من أحكام الطلاق في الديانات الكافرة ، نجد الخير والعدل كله في هذه الأمة الوسط التي لا إفراط فيها ولا تفريط ، والله الحمد .

باب تحريم طلاق الحائض بنير رضاها وأنه لو خالف وقع الطلاق ويؤمر برجعتها

٣٥٤١ - حدثنا يحيى التميمي ، قال : قرأت على مالك بن أنس ، عن نافع ، عن ابن عمر : أنه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله ﷺ ، فسأل عمر بن الخطاب رسول الله ﷺ عن ذلك ، فقال له رسول الله ﷺ : مره فليراجعها ،

باب تحريم طلاق الحائض الخ

أخرج فيه حديث ابن عمر في طلاق امرأته وهي حائض ، وأخرجه البخاري في أول كتاب الطلاق ، وفي باب " وبعولتهن أحق بردهن " ، وفي باب مراجعة الحائض ، وفي تفسير سورة الطلاق ، وفي باب هل يقضى الحاكم أو يفق وهو غضبان من كتاب الأحكام ، وأخرجه أيضا النسائي ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والدارمي ، ومالك كلهم في الطلاق ، وأحمد في مسنده (٢ : ٥٨ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٨١) .

قوله " طلق امرأته " ذكر النووي في تهذيب الأسماء أن اسمها آمنة بنت غفار ، بكسر الغين وتخفيف الفاء ، وقيل : آمنة بنت عمار ، ووقع في مسند أحمد بسند على شرط الشيخين أن عبد الله طلق امرأته النوار ، ويمكن الجمع بينهما بأن يكون اسمها آمنة ولقبها النوار . هذا مخلص ما في فتح الباري ٩ : ٣٠٢ وتلخيص الحبير (٣ : ٢٠٦) .

قوله : " فسأل عمر بن الخطاب " قال ابن العربي : سؤال عمر رسول الله ﷺ عن ذلك يحتمل وجوها : منها أنهم لم يروا قبل هذه النازلة مثلها ، فأراد السؤال ليعلموا الجواب ، ويحتمل أن يكون ذلك معلوما عنده بالقرآن ، وهو قوله (فطلقوهن لعدتهن) وقوله (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) وقد علم أن هذا ليس بقراء ، فافتقر إلى معرفة كيفية الحكم فيه ، ويحتمل أن يكون سمع من النبي ﷺ النهي (فجاء ليسأل عن الحكم بعد ذلك) كذا في عارضة الأجودى ٥ : ١٢٦ .

قوله : " مره فليراجعها " ظاهره وجوب الرجعة على من طلق امرأته وهي حائض . وهو قول مالك وداود الظاهري . وإحدى الروایتين عن أحمد . وهو المختار عند الحنفية ، وقال الشافعي : لا تنجب الرجعة ، وإنما هي مستحبة ، وهو المختار عند الحنابلة ، كما في المغني لابن قدامة ٧ : ١٠٠ .

أما الحنفية فقد نقل القدوري أن الرجعة مستحبة عندهم أيضا ، لقول محمد في الأصل " وينبغي له أن يراجعها " فإنه لا يستعمل في الوجوب ، ولكن صحح مشايخ الحنفية الوجوب ، كما في البحر الرائق (٣ : ٢٤٢) ورد المختار (٣ : ٢٢٣) ، فأنقله النووي من استحباب الرجعة عند الحنفية مبنى على ما ذكره القدوري ، والأصح خلافه .

احتج القائلون بالوجوب بصيغة الأمر في حديث الباب ، وبأن الطلاق في حالة الحيض معصية ، فوجب التخلص عنها بالقدر الممكن ، وتعدرت ارتفاع المعصية لا يصلح صارفا للصيغة عن الوجوب ، لجواز إيجاب رفع أثرها ، وهو العدة وتطويلها ، إذ بقاء الشيء بقاء ما هو أثره من وجه ، فلا تترك الحقيقة ، وتماه في فتح القدير .

واحتج القائلون بالاستحباب بأن ابتداء النكاح غير واجب فاستدامته كذلك ، وأما صيغة الأمر في حديث الباب فمحمولة عندهم على الاستحباب .

مسئلة أصولية في الأمر بالأمر بالشيء

ثم إن رسول الله ﷺ لم يأمر ابن عمر بالمراجعة بلا واسطة ، وإنما أمر عمر رضي الله عنه بأمره بذلك ، ويتعلق بذلك مسئلة أصولية ، وهي أن الأمر بالأمر بالشيء هل هو أمر بالشيء أم لا ؟ فنفاه بعضهم تمسكا بحديث " مروا أولادكم بالصلاة لسبع " فإن الأولاد ليسوا بمكلفين ، فلا يتجه عليهم الوجوب ، وإنما الطلب متوجه على أوليائهم أن يعلموهم ذلك ، فلم منه أن الأمر بالأمر بالشيء لا يستلزم الوجوب على المأمور الثاني ، وبهذه القاعدة تمسك بعض القائلين باستحباب الرجعة .

ولكن القول الفصل في هذه المسئلة ما حققه الحافظ في فتح الباري حيث قال : « والحاصل أن الخطاب إذا توجه لمكلف أن يأمر مكلفا آخر بفعل شيء كان المكلف الأول مبالغا محضا ، والثاني مأمور من قبل الشارع ، فإذا أمر الأول الثاني بذلك فلم يمتثل له كان عاصيا ، وإن توجه الخطاب من الشارع لمكلف أن يأمر غير مكلف ، أو توجه الخطاب من غير الشارع بأمر من له عليه الأمر أن يأمر من لا أمر للأول عليه لم يكن الأمر بالأمر بالشيء أمرا بالشيء » وراجع لتفصيل أطراف هذه المسئلة فتح الباري (٩ : ٣٠٣ و ٣٠٤) .

فلما كان المأمور الثاني في حديث الباب - وهو ابن عمر - مكلفا تعين أن أمر رسول الله ﷺ مصروف إليه ، والمأمور به واجب عليه بذلك الأمر .

واختار العلامة ابن عابدين طريقا آخر ، فقال في منحة الخالق (٣ : ٢٤٢) : « ويجوز أن يقال : " فليراجعها " أمر لابن عمر ، فتجب عليه المراجعة » وعليه فلا علاقة لحديث

ثم ليركها حتى تطهر ، تحيض ، ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك بعد ، وإن شاء طلق . . .

الباب بتلك المسئلة الأصولية ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر " استدل به أبو حنيفة والشافعي في أصح قوليهما على أنه لا يجوز تطليقها في الطهر الذي يلي الحيضة التي وقع فيها الطلاق ، وإنما يجب أن ينتظر طهرًا ثانيًا ، وقال أحمد : لا يجب ذلك وإنما هو مستحب ، فيجوز له الطلاق في الطهر المتصل ، وهو الذي يقتضيه كلام المالكية ، وهو الذي احتاره الطحاوي وهو رواية عن أبي حنيفة ، ولكن ظاهر الرواية عنه ما قدمناه . هذا ملخص ما في فتح الباري ٩ : ٢٠٤ والمغني لابن قدامة ٧ : ١٠١ والبحر الرائق ٣ : ٢٤٢ .

استدل أحمد بما رواه بونس بن حبير وسعيد بن جبير وابن سيرين وزيد بن أسلم وأبو الزبير عن ابن عمر : « أن رسول الله ﷺ أمره أن يراجعها حتى تطهر ثم إن شاء طلق وإن شاء أمسك » وسأني في حديث ٣٥٥٤ ولم يذكروا تلك الزيادة ، وهو حديث صحيح متفق عليه ، ولأنه طهر لم يمسه فيه فأشبهه الثاني . وحديث الباب محمول على الاستحباب ، كذا في المغني لابن قدامة .

ولنا أن هذه الزيادة قد رواها الشيخان من طريق أمثال مالك والليث بن سعد عن نافع والزهرى عن سالم ، وكلهم حفاظ متقنون ، والزيادة من الثقة مقبولة ، ولا سيما إذا كان حافظًا ، وأما ما ذكره ابن قدامة من أن هذه الزيادة محمولة على الاستحباب وما روى غير هذه الزيادة محمول على الوجوب ، فردود بأن الحديث واحد والواقعة واحدة ، وإنما اختصره بعض الرواة وفصله الآخرون .

واختلف في حكمة تأخير الطلاق إلى الطهر الثاني ، فقال الشافعي : يحتمل أن يكون أراد بذلك أن يستبرئها بعد الحيضة التي طلقها فيها بطهر تام ثم حيض تام ، ليكون تطليقها وهي تعلم عدتها إما بحمل أو بحيض ؛ أو ليكون تطليقها بعد علمه بالحمل وهو غير جاهل بما صنع ، إذ يرغب فيمسك للحمل ؛ أو ليكون إن كانت سألت الطلاق غير حامل أن تكف عنه .

وقيل : الحكمة في ذلك أن لاتصير الرجعة لغرض الطلاق ، فإذا أمسكها زمانًا يحل له فيه طلاقها ظهرت فائدة الرجعة ، لأنه قد يطول مقامه معها ، فقد يجامعها فيذهب ما في نفسه من سبب طلاقها فيمسكها .

قبل أن يمسه ، فتلك العدة التي أمر الله عز وجل أن يطلق لها النساء .

وقيل : إن الطهر الذي يلي الحيض الذي طلقها فيه كقرء واحد ، فلو طلقها فيه لكان كمن طلق في الحيض ، وهو ممتنع من الطلاق في الحيض ، فلزم أن يتأخر إلى الطهر الثاني . كذا في فتح الباري .

وزاد النووي : أن ذلك عقوبة له وتوبة من معصية باستدراك جنائته .

وقال ابن قدامة : إن الرجعة لا تكاد تعلم صحتها إلا بالوطأ ، لأنه المبنى من النكاح ولا يحصل الوطأ إلا في الطهر ، فإذا وطئها حرم طلاقها فيه حتى تحيض ثم تطهر ، واعتبرنا مظنة الوطأ ومحله لا حقيقته .

ولأن الطلاق كره في الحيض لتطويل العدة ، فلو طلقها عقيب الرجعة من غير وطأ كانت في معنى المطلقة قبل الدخول ، وكانت تبني على عدتها ، فأراد رسول الله ﷺ قطع حكم الطلاق بالوطأ ، واعتبر الطهر الذي هو موضع الوطأ ، فإذا وطئ حرم طلاقها حتى تحيض ثم تطهر ، كذا في الغنى لابن قدامة .

وقال ابن نجيم : ولأن السنة أن يفصل بين كل تطليقتين بحیضة والفاصل هنا (يعني فيما إذا طلقها في الطهر الذي يلي الحيضة) بعض الحيضة ، كذا في البحر .

قوله : " قبل أن يمسه " استدل به على أن الطلاق في الطهر الذي جامعها فيه حرام ، وبه صرح الجمهور ، وذلك لثلاث تكون حاملا فيندم .

قوله : " فتلك العدة التي أمر الله الخ " هذا بيان لمراد قوله تعالى (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن) وقد صرح في عدة روايات بأن هذا الكلام عن النبي ﷺ . واستدل به النووي والحافظ في الفتح (٩ : ٣٠٦) على مذهب الشافعية بأن القروء في العدة هي الأطهار ، لأن اللام في قوله تعالى « لعدتهن » للوقت ، والمراد منه الطهر كما صرح به حديث الباب ، فظهر أن العدة تكون بالأطهار ، وأجاب عنه الشيخ السهارنفوري في بذل المحمود (٣ : ٥٩) بأننا لا نسلم أن اللام ههنا بمعنى " في " ، بل للعاقبة اهـ ، يعني فراد الآية أن تطلق النساء بما يسهل عليهن الاعتداد ، والله سبحانه أعلم .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : وأما قوله ﷺ : « فتلك العدة التي أمر الله » فإشارة إلى الحيض ، والمراد أن الحيض عدة ، فلا ينبغي أن يطلق فيها النساء وإنما يجب أن يطلق

٣٥٤٢- حدثنا يحيى بن يحيى ، وقتيبة ، وابن رمح - واللفظ ليحيى - قال قتيبة : حدثنا ليث ، وقال الآخرون : أخبرنا الليث بن سعد ، عن نافع ، عن عبد الله : أنه طلق امرأة له وهى حائض تطليقة واحدة ، فأمره رسول الله ﷺ أن يراجعها ، ثم يمسكها حتى تطهر ، ثم تحيض عنده حيضة أخرى ، ثم يهلها حتى تطهر من حيضتها ، فإن أراد أن يطلقها فليطلقها حين تطهر من قبل أن يجامعها ، فتلك العدة التى أمر الله أن يطلق لها النساء .

وزاد ابن رمح فى رواية : وكان عبد الله إذا سئل عن ذلك قال لأحدهم : أما أنت طلقت امرأتك مرة أو مرتين ، فإن رسول الله ﷺ أمرنى بهذا ، وإن كنت طلقته ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك وعصيت الله فيما أمرك من طلاق امرأتك

لأجل الاعتداد بها ، وذلك أن يطلقها فى طهر ، ثم تعتد بالحيضة ، لئلا ينتقض العدة ولا تطول . هذا إذا جعلنا اللام فى الآية للسببية ، ولو سلمنا أنها وقتية فقد ذكر السرخسى والطحاوى أن العدة عدتان : عدة الرجال وهى عدة التطلق ، أى أن يطلقها الرجل فى طهر خال عن الجماع فهذه مما يجب على الرجل تعاهدها ، والثانية : عدة النساء ، وتلك بالحيض ، ولذا عبر عنها القرآن بالقروء حين خاطب النساء ، ولما توجه إلى الرجل وذكر تطليقتهم الذى هو فعلهم ، قال : « لعدتهن » فظهر تعدد العدتين من اختلاف السياقين ، إلا أن عدة الرجال لما لم تذكر فى عامة كتب الفقه تبادر الذهن إلى العدة المعروفة وقد أقر ابن القيم بقوة مذهب الإمام الأعظم ، وقال : إن أحمد أيضا مال إليه بآخره ، كذا فى فيض البارى (٤ : ٣٠٩) وراجع حاشيته للتفصيل .

قوله : " تطليقة واحدة " هذا صريح فى أن ابن عمر كان قد طلق امرأته واحدة ، فما وقع فى بعض الروايات أنه كان يطلقها ثلاثا ، وهم بلا شبهة ، وسيأتى تأكيد ذلك عند المصنف فى رواية محمد بن سيرين أنه مكث عشرين سنة يزعم أن ابن عمر طلق امرأته ثلاثا ، ثم أخبره يونس بن جبير بخلاف ذلك ، وقال الدار قطنى بعد نقل رواية التطليقات الثلاث : « هؤلاء كلهم من الشيعة ، والمحفوظ أن ابن عمر طلق امرأته واحدة فى الحيض » كذا فى سنن الدار قطنى (٤ : ٧) .

قوله : " أما أنت طلقت امرأتك مرة أو مرتين " تقديره : " إن كنت طلقت امرأتك مرة أو مرتين " ، فحذف " كنت " وعوض منها " ما " وفتح همزة " أن " وأدغم

قال مسلم : جود الليث في قوله ” تطليقة واحدة “ .

٣٥٤٣ - حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : طلقت امرأتى على عهد رسول الله ﷺ وهى حائض ، فذكر ذلك عمر لرسول الله ﷺ ، فقال : « مرد فليراجعها ، ثم ليدعها حتى تطهر ثم تحيض حيضة أخرى ، فإذا طهرت فليطلقها قبل أن يجامعها أو يمسكها ، فإنها العدة التى أمر الله أن يطلق لها النساء » قال عبيد الله : قلت لنافع : ما صنعت التطليقة ؟ قال : واحدة اعتدبها .

نونها في ” ما “ وأنى ” بأنت “ مكان العلامة في ” كنت “ ، ويشهد لهذا قوله في الأخرى : « فإن كنت طلقتهما ثلاثا الخ » كذا قال الأبى في شرحه .

قوله : ” جود الليث “ يعنى أنه حفظ وأتقن قدر الطلاق الذى لم يتقنه غيره ، ولم يهمله كما أهمله غيره ، ولا غلط فيه وجعله ثلاثا ، كما غلط فيه غيره قاله النووي .

قوله : ” ما صنعت التطليقة ؟ “ يعنى : هل وقعت أم لا ؟

قوله : ” واحدة اعتدبها “ هذا صريح في أن الطلاق في حالة الحيض واقع مع كونه حراما ، وهو مذهب جماهير السلف والخلف ، وعليه اتفق الأئمة الأربعة ، وشذذ ابن حزم وابن تيمية فقالا : إذا طلق الحائض لم يقع الطلاق ، لأنه غير مأذون فأشبهه طلاق الأجنبية ، وهو مذهب الروافض أيضا ، كما صرح به الحلى الشيعى في شرائع الإسلام (٢ : ٥٧) وحكاه الخطابى عن الخوارج ، وقال ابن عبد البر : لا يخالف في ذلك إلا أهل البدع والضلال ، يعنى الآن ، قال : وروى مثله عن بعض التابعين وهو شذوذ ، وحكاه ابن العربى وغيره عن ابن عليه ، يعنى إبراهيم بن إسماعيل بن عليه الذى قال الشافعى في حقه : إبراهيم ضال جلس في باب الضوال (١) يضل الناس ، وكان بمصر وله مسائل يتفرد بها وكان من فقهاء المعتزلة ، وقد غلط فيه من ظن أن المنقول عنه المسائل الشاذة أبوه ، وحاشاه ! فإنه من كبار أهل السنة ، كذا في فتح البارى .

وإن من أقوى من تمسك بهذا المذهب ابن حزم ، فإنه أطال الكلام فيه في الحلى (١٠ : ١٦٢ - ١٦٦) وانصر له وبالف في الرد على الجمهور ، وتبعه ابن تيمية وابن القيم . وأعظم ما احتجوا به ما أخرجه أبو داود في طلاق السنة من طريق أبى الزبير عن ابن عمر ، قال : « طلق عبد الله بن عمر امرأته وهى حائض على عهد رسول الله ﷺ ، فسأل عمر رسول الله ﷺ ، فقال : إن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهى حائض ، قال عبد الله : فردها

(١) كذا في الفتح ، والصحيح ” باب السؤال “ وهو اسم موضع ، كما في لسان الميزان .

٣٥٤٤ - وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وابن المنثي، قالا: حدثنا عبد الله بن إدريس، عن عبيد الله بهذا الإسناد نحوه ، ولم يذكر قول عبيد الله لنافع ، قال ابن المنثي في روايته ، ” فليرجعها “ وقال أبو بكر ” فليراجعها “ .

على ولم يرها شيئا .

وأجاب عنه الجمهور بأن قوله « ولم يرها شيئا » زيادة تفرد بها أبو الزبير ، وخالف فيها سائر الثقات ، ولذلك قال أبو داود : « والأحاديث كلها على خلاف ما قال أبو الزبير » وقال ابن عبد البر : قوله « ولم يرها شيئا » منكر لم يقله غير أبي الزبير ، وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله ، فكيف بمن هو أثبت منه ؟ وقال الخطابي : قال أهل الحديث : لم يرو أبو الزبير حديثا أنكر من هذا ؛ ونقل البيهقي في المعرفة عن الشافعي أنه ذكر رواية أبي الزبير فقال : نافع أثبت من أبي الزبير ، وقد وافق نافعا غيره من أهل الثبت ، قال : وبسط الشافعي القول في ذلك . كذا في فتح الباري (٩ : ٣٠٨ - ٣٠٩) .

وعلى تقدير صحة ما رواه أبو الزبير ، فسر الجمهور بأنه لم يرها شيئا مستقيما لكونها لم تقع على السنة ، أو يقال : لم يرها شيئا مانعا من الرجعة لكون الطلاق رجعياً ، وقال الشيخ السهارنفوري في بذل المجهور (٣ : ٦١) : « ويحتمل أن يقال إن ضمير ” لم يرها “ يعود إلى الرجعة ، أي لم ير الرجعة شيئا ممنوعا » .

واحتج ابن حزم أيضا بما أخرجه في المحلى (١٠ : ١٦٣) من طريق عبد الوهاب الثقفي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال في الرجل يطلق امرأته وهي حائض ، قال ابن عمر : « لا يعتد لذلك » . وأجاب عنه ابن عبد البر بقوله « إنما معناه لم تعتد المرأة بتلك الحيضة في العدة ، كما روى ذلك عنه منصوصا ، أنه قال : يقع عليها الطلاق ولا تعتد بتلك الحيضة » كما في فتح الباري .

واحتجوا أيضا بما أخرجه سعيد بن منصور في سننه من طريق مالك بن عبد الله عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهي حائض ، فقال رسول الله ﷺ : ” ليس ذلك بشيئ “ ، وهو مأول بما ذكرنا أن المراد كون الطلاق في هذه الحالة غير جائز ، لأنه غير واقع ، قال الحافظ : « وهذه متابعات لأبي الزبير إلا أنها كلها قابلة للتأويل ، وهو أولى من إلغاء الصريح في قول ابن عمر أنها حسبت عليه بتطبيقه وهذا الجمع الذي ذكره ابن عبد البر وغيره يتعين ، وهو أولى من تغليب بعض الثقات » .

أدلة الجمهور :

وأما الجمهور فاستدلوا بحديث الباب حيث صرح فيه باعتبار تلك التطليقة واحدة ، وفيما سيأتى عند المصنف أصرح من ذلك ، فى حديث الزهرى عن سالم : " وكان عبد الله طلقها تطليقة واحدة فحسبت من طلاقها " وفى حديث يونس ابن جبير : « قلت : أفحسبت عليه ؟ قال : فمعه ؟ أو إن عجز واستحقم ؟ » وفى حديث أيوب وأنس بن سيرين مثل ذلك ، وأخرج البخارى من طريق سعيد بن جبير عن ابن عمر قال : " حسبت على بتطليقة " : فهذه الألفاظ كلها صريحة فى وقوع الطلاق فى الحيض وكونه محسوبا .

واعترض عليه ابن حزم فى المحلى (١٠ : ١٦٥) بقوله : « وأما ما روى من قوله " ما يمنعنى أن أعتد بها " وقوله " حسبت لها التطليقة التى طلقته " فلم يقل فيه أن أن رسول الله ﷺ حسبها تطليقة ، ولا أنه عليه الصلاة والسلام هو الذى قال له : اعتد بها طلقته إنما هو لإخبار عن نفسه ، ولا حجة فى فعله ولا فعل أحد دون رسول الله ﷺ » . والجواب عنه من وجهين .

الأول : أنه قد صرح فى عدة روايات أن رسول الله ﷺ هو الذى حسبها تطليقة ، وهى روايات آتية :

١ - أخرج الدار قطنى فى سننه (٤ : ٥) من طريق شعبة عن أنس بن سيرين قصة طلاق ابن عمر ، وفيه « فقال عمر : يا رسول الله ! أفحتسب بتلك التطليقة ؟ قال : نعم » قال الحافظ فى فتح البارى (٩ : ٣٠٨) : ورجاله إلى شعبة ثقات .

٢ - أخرج الدار قطنى أيضا (٤ : ٨) من طريق سعيد بن عبد الرحمن الجمحى عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن رجلا قال لعمر : إني طلق امرأتى البتة وهى حائض ، فقال : عصيت ربك وفارقت امرأتك ، فقال الرجل : فإن رسول الله ﷺ قال لعبد الله بن عمر حين فارق امرأته وهى حائض ، فأمره أن يرجعها ، فقال له عمر : « إن رسول الله ﷺ أمره أن يرجعها بطلاق بى له ، وأنت لم تبق ما ترجع امرأتك » نقله الحافظ فى الفتح وسكت عليه .

٣ - أخرج ابن وهب فى مسنده عن ابن أبى ذئب فى قصة ابن عمر : « قال ابن أبى ذئب فى الحديث عن النبي ﷺ : وهى واحدة ، قال ابن أبى ذئب : وحدثنى حنظلة بن أبى سفيان أنه سمع سالماً يحدث عن أبيه عن النبي ﷺ بذلك » . ذكره الحافظ فى الفتح وسكت عليه .

٣٥٤٥- وحديثي زهير بن حرب ، حدثنا إسماعيل ، عن أيوب ، عن نافع أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض ، فسأل عمر النبي ﷺ ، فأمره أن يرجعها ، ثم يمهلهما حتى تحيض حيضة أخرى ، ثم يمهلهما حتى تطهر ثم يطلقها قبل أن يمسهما ، فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء ، قال : فكان ابن عمر إذا سئل عن الرجل يطلق امرأته وهي حائض يقول : أما أنت طلقتهما واحدة أو اثنتين ، إن رسول الله ﷺ أمره أن يرجعها ، ثم يمهلهما حتى تحيض حيضة أخرى ، ثم يمهلهما حتى تطهر ، ثم يطلقها قبل أن يمسهما ، وأما أنت طلقتهما ثلاثاً فقد عصيت ربك فيما أمرك به من طلاق امرأتك وبانت منك .

٣٥٤٦- حديثي عبد بن حميد ، أخبرني يعقوب بن إبراهيم ، حدثنا محمد ، وهو ابن أخي الزهري ، عن عمه ، أخبرنا سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر قال: طلقت امرأتى وهي حائض ، فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ ،

والوجه الثاني في الجواب عما أورد ابن حزم أنه كيف يتخيل أن ابن عمر يفعل في القصة شيئاً برأيه وهو ينقل أن النبي ﷺ تغيط على عدم مشاورته عليه السلام في أمر الطلاق ؟ والحق أن قوله هذا مثل قول الصحابي : ” أمرنا في عهد رسول الله ﷺ بكذا ” فإنه ينصرف إلى من له الأمر حينئذ ، وهو النبي ﷺ . بل قال الحافظ ابن حجر « وعندي أنه لا ينبغي أن يجيء فيه الخلاف الذي في قول الصحابي ” أمرنا بكذا ” فإن ذاك محله حيث يكون اطلاع النبي ﷺ على ذلك ليس صريحاً وليس كذلك في قصة ابن عمر هذه ، فإن النبي ﷺ هو الأمر بالمراجعة ، وهو المرشد لابن عمر فيما يفعل إذا أراد طلاقها بعد ذلك » .

ثم إن جميع الروايات مطبقة على أن رسول الله ﷺ أمر ابن عمر بالمراجعة ، والمراجعة لا تصح إلا بعد الطلاق . فالأمر بالمراجعة من رسول الله ﷺ دليل كاف على أنه عد ذلك طلاقاً . وأما تأويل ابن حزم وغيره بأن المراد بالمراجعة ههنا هو معناها اللغوي ، تأويل بارد لا ينهض . ويرده ما ذكرنا من رواية الجمحي عند الدارقطني ، وقد قال فيه عمر رضي الله عنه : « إن رسول الله ﷺ أمره أن يرجعها بطلاق بقي له » . فالحق أن ما ذهب إليه ابن حزم وأتباعه مذهب لاحجة فيه أمام الروايات الكثيرة المتظاهرة ، وقد رد عليه الحافظ ابن حجر في فتح الباري بما يشفي كل عليل ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : ” أما أنت طلقتهما ” تقديره : ” إن كنت طلقتهما ” وموجهه في شرح حديث ٣٥٤٢ .

فتغيظ رسول الله ﷺ ، ثم قال : مره فليراجعها حتى تحيض حيضة أخرى مستقبلة سوى حيضتها التي طلقها فيها ، فإن بدا له أن يطلقها فليطلقها طاهرا من حيضتها قبل أن يمسه ، فذلك الطلاق للعدة كما أمر الله ، وكان عبد الله طلقها تطليقة واحدة ، فحسبت من طلاقها ، وراجعها عبد الله كما أمره رسول الله ﷺ .

٣٥٤٧ - وحدثني إسحاق بن منصور، أخبرنا يزيد بن عبد ربه، حدثنا محمد بن حرب، حدثني الزبيدي، عن الزهري بهذا الإسناد ، غير أنه قال: قال ابن عمر : فراجعته وحسبت لها التطليقة التي طلقها .

٣٥٤٨ - وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، وزهير بن حرب ، وابن نمير - واللفظ لأبي بكر - قالوا : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة ، عن سالم ، عن ابن عمر : أنه طلق امرأته وهي حائض ، فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال : مره

قوله : ” فتغيظ رسول الله ﷺ “ قال الحافظ ابن حجر : لم أرهذه الزيادة في رواية غير سالم ، وهو أجل من روى الحديث عن ابن عمر . وفيه إشعار بأن الطلاق في الحيض كان تقدم النهي عنه ، وإلا لم يقع التغيط على أمر لم يسبق النهي عنه . ولا يعكر على ذلك مبادرة عمر بالسؤال عن ذلك ، لاحتمال أن يكون عرف حكم الطلاق في الحيض وأنه منهي عنه ، ولم يعرف ماذا يصنع من وقع له ذلك وقال ابن دقيق العيد : وتغيظ النبي ﷺ إما لأن المعنى الذي يقتضى المنع كان ظاهرا ، فكان مقتضى الحال التثبت في ذلك ، أو لأنه كان مقتضى الحال مشاورة النبي ﷺ في ذلك إذا عزم عليه ، كذا في فتح الباري (٩ - ٣٠٢) .

قال العيد الضعيف عفا الله عنه : وعلى ما قال ابن دقيق العيد يستنبط من الحديث أن الرجل ينبغي له مشاورة شيخه أو مفتيه قبل الوقوع في الحادثة الجديدة لابعدها .

قوله : ” مستقبلة “ يعني آتية .

قوله : ” فحسبت من طلاقها “ الصيغة ههنا مبنية للمجهول ، والظاهر أن الذي حسبه هو رسول الله ﷺ ، ففيه رد على ابن حزم كما مر .

قوله : ” وحسبت لها التطليقة “ الظاهر أنه متكلم معروف .

فليراجعها ، ثم ليطلقها طاهرا أو حاملا .

٣٥٤٩- وحدثني أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي ، حدثنا خالد بن مخلد ، حدثني سليمان - وهو ابن بلال - حدثني عبد الله بن دينار ، عن ابن عمر : أنه طلق امرأته وهي حائض ، فسأل عمر عن ذلك رسول الله ﷺ ، فقال : مره فليراجعها حتى تطهر ثم تحيض حيضة أخرى ثم تطهر ، ثم يطلق بعد أو يمك .

٣٥٥٠- وحدثني علي بن حجر السعدي ، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، قال : مكثت عشرين سنة يحدثني من لا أنهم أن ابن عمر طلق امرأته ثلاثا ،

قوله : " طاهرا أو حاملا " قال الحافظ : تمسك بهذه الزيادة من استثنى من تحريم الطلاق في طهر جامع فيه ما إذا ظهر الحمل ، فإنه لا يحرم ، والحكمة فيه أنه إذا ظهر الحمل فقد أقدم على ذلك على بصيرة فلا يندم على الطلاق فإنه يدل على رغبته عنها ، كذا في فتح الباري ٩ - ٣٠٥ .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : وهو مذهب الحنفية ، كما صرح به في الهداية حيث قال : " وطلاق الحامل يجوز عقيب الجماع ، لأنه لا يؤدي إلى اشتباه وجه العدة ، وزمان الحبل زمان الرغبة في الوطأ " وأقره ابن المهام في فتح القدير (٣ - ٣٢) وبه جزم أبو إسحاق الشيرازي من الشافعية ، كما في المجموع شرح المذهب (١٦ - ٧٤) وابن قدامة الحنبلي في المغني (٧ - ١٠٥) وحكى النووي عن بعض المالكية أن طلاق الحامل حرام عندهم ، وعن الحسن أنه كرهه ، والحديث حجة عليهم .

قوله : " طلق امرأته ثلاثا " أعلم أن رواية الثلاث قد أخرجها الدارقطني من طريق محمد بن أحمد بن يوسف الكوفي ، وأحمد بن أبي دارم : نا أحمد بن موسى بن إسحاق ، نا أحمد ابن صبيح الأسدي ، نا طريف بن ناصح عن معاوية ، عن عمار الدهني ، عن أبي الزبير قال : سألت ابن عمر عن رجل طلق امرأته ثلاثا وهي حائض ، فقال : أتعرف ابن عمر ؟ قلت : نعم ، قال : " طلقتم امرأتى ثلاثا على عهد رسول الله ﷺ وهي حائض ، فردها رسول الله ﷺ إلى السنة " ثم قال الدارقطني بعد إخراجها : « هؤلاء كلهم من الشيعة ، والمحفوظ أن ابن عمر طلق امرأته واحدة في الحيض » راجع سنن الدارقطني ٤ - ٧ حديث ١٤ من كتاب الطلاق .

قوله : " ولا أعرف الحديث " يعني لا أعرف وجهه وأنه كيف أمر رسول الله

وهي حائض، فأمر أن يراجعها، فجعلت لا أنهمهم ولا أعرف الحديث، حتى لقيت أبا غلاب يونس بن جبير الباهلي، وكان ذا ثبوت، فحدثني أنه سأل ابن عمر فحدثه أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض، فأمر أن يرجعها، قال: قلت: أفحسبت عليه؟ قال: فله؟ أو إن عجز واستحقم؟

بالمراجعة بعد ما تغلظ طلاقها بالثلاث، ويحتمل أن يكون معناه: لا أعرف الحديث الصحيح، والله أعلم.

قوله: "أبا غلاب" ضبطه أكثر الشراح بتشديد اللام، خلافا للقاضي، فإنه ضبطه بتخفيفها.

قوله: "ذائبت" يفتح الثاء والباء، يعني متشبها، كذا في مجمع البحار. والثبوت بفتحيتين بمعنى الثبات في الأمر، يقال: رجل له ثبت عند الحملة، أي ثبات، وتقول: لا أحكم بكذا إلا بثبت أي بحجة، كذا في مختار الصحاح.

قوله: "فه" أصله "فا"؟ وهو استفهام فيه اكتفاء، أي فما يكون إن لم تحتسب؟ والهاء على هذا للوقف. ويحتمل أن تكون الهاء أصلية، وهي كلمة تقال للزجر، أي كف عن هذا الكلام، فإنه لا بد من وقوع الطلاق بذلك، قال ابن عبد البر: قول ابن عمر "فه" معناه: فأى شئ يكون إذا لم يعتد بها؟ إنكار القول السائل: أيعتد بها، فكأنه قال: هل من ذلك بد؟ كذا في فتح الباري (٩ - ٣٠٧).

قوله: "أو إن عجز واستحقم؟ استحقم الرجل: إذا فعل فعلا بصيره أحق، كذا نقل الحافظ عن الخشاب، ثم إن هذا الكلام يحتمل معنيين:

الأول: أن يكون تقديره: "أولا يقع الطلاق لمجرد أن ابن عمر عجز عن إيقاع الطلاق على وجهه وفعل فعل الأحق في التطليق في حالة الحيض؟" هكذا فسره أكثر الشراح، فقال الحافظ: أي إن عجز عن فرض فلم يقمه، أو استحقم فلم يأت به، أيكون ذلك عذرا له؟ وقال الخطابي: في الكلام حذف، أي أرايت إن عجزو استحقم أيسقط عنه الطلاق حقه أو يبطله تجزؤه؟ وحذف الجواب لدلالة الكلام عليه.

والمعنى الثاني أن يكون تقديره: أولا يكون الطلاق واقعا إن عجز ابن عمر عن الرجعة وفعل فعل الأحق بعدم امتثال ما أمر به النبي ﷺ؟ يعني لا جرم يقع الطلاق. وبهذا فسر القاضي

٣٥٥١- وحديثنا أبو الربيع وقتيبة ، قال : حدثنا حماد ، عن أيوب ، بهذا الإسناد نحوه ، غير أنه قال : فسأل عمر النبي ﷺ فأمره .

٣٥٥٢- وحديثنا عبد الوارث بن عبد الصمد، حدثني أبي، عن جدي، عن أيوب، بهذا الإسناد، وقال في الحديث : « فسأل عمر النبي ﷺ عن ذلك ، فأمره أن يراجعها حتى يطلقها

كما حكاه عنه النووي، ونقله الحافظ في الفتح (٩ - ٣٠٧) عن المهلب أيضا، حيث قال : قوله " إن عجزوا استحقم " يعني عجز في المراجعة التي أمر بها عن إيقاع الطلاق ، أو فقد عقله فلم تمكن منه الرجعة أتبقى المرأة معلقة ، لا ذات بعل ولا مطلقة ؟ وقد نهى الله عن ذلك ، فلا بد أن تحتسب بتلك التطليقة التي أو قعها على غير وجهها ، كما أنه لو عجز عن فرض آخر لله فلم يقمه ، واستحقم فلم يأت به ما كان يعذر بذلك ، ويسقط عنه

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : وهذان الوجهان سائغان محتملان في تفسير هذا الكلام، وقد قيل في تفسيره غير ذلك أيضا ، فقال الكرمانى : يحتمل أن يكون " إن " نافية بمعنى " ما " أى لم يعجز ابن عمر ولا استحقم ، لأنه ليس بطفل ولا مجنون ، قال : وإن كانت الرواية بفتح ألف " أن " فعناه أظهر .

ثم إن قوله " استحقم " مبنى للمعروف بفتح التاء ، وتقدم تفسيره ، وقد وقع في بعض الأصول بضم التاء مبنيًا للمجهول ، أى إن الناس استحقموه بما فعل ، وهو وجه أيضا . وأما على البناء للمعروف فالسين والتاء فيه إشارة إلى أنه تكلف الحق بما فعله من تطبيق امرأته وهى حائض هذا ملخص ما في فتح البارى .

وبالجملة ، فهذا الكلام يدل على وقوع الطلاق في حالة الحيض ، وتأوله ابن تيمية بأن قوله " فه " بمعنى " كف " يعنى كف عما تظن من كون الطلاق واقعا ، وتأول قوله " إن عجزوا استحقم " بأن الشرع لا يتغير بتغييره ، وإذا كان حكم الشرع فيه أن الطلاق في الحيض لا يعتبر ، فهل يمكن تغييره واعتباره بتطليقه وحقه ؟ كذا نقله عنه شيخ مشايخنا الأنور رحمه الله ، ثم أجاب عنه بقوله : « وإذا تأول ابن تيمية في هذه الألفاظ ، فإذا يصنع في قوله " حسبت على بتطليقة " فإنه صريح ؟ » راجع فيض البارى (٤ - ٣١٠) قلت : ويرد على تأويل ابن تيمية أيضا ما سيأتى في حديث (٣٥٥٥) ولفظه : « مالى لا أعتد بها وإن كنت عجزت واستحقت » .

طاهرا من غير جماع ، وقال : يطلقها في قبل عدتها .

٣٥٥٣- **وحدثني** يعقوب بن إبراهيم الدوري ، عن ابن علية ، عن يونس ، عن محمد بن سيرين ، عن يونس بن جبیر قال : قلت لابن عمر : رجل طلق امرأته وهي حائض ؟ فقال : أنعرف عبد الله بن عمر ؟ فإنه طلق امرأته وهي حائض فأتى عمر النبي ﷺ فسأله ، فأمره أن يرجعها ثم تستقبل عدتها ، قال : فقلت له : إذا طلق الرجل امرأته وهي حائض أعتد بتلك التطليقة ؟ فقال : فله ؟ أو إن عجز واستحقم ؟

٣٥٥٤- **حدثنا** محمد بن المثنى ، وابن بشار ، قال ابن المثنى : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن قتادة ، قال : سمعت يونس بن جبیر ، قال : سمعت ابن عمر يقول : طلقت امرأتى وهي حائض ، فأتى عمر النبي ﷺ فذكر ذلك له ، فقال النبي ﷺ : ليراجعها ، فإذا طهرت فإن شاء فليطلقها قال : فقلت لابن عمر : أفاحتسبت بها ؟ قال : ما يمنعه ؟ أرايت إن عجز واستحقم ؟

٣٥٥٥- **حدثنا** يحيى بن يحيى ، أخبرنا خالد بن عبد الله ، عن عبد الملك ، عن أنس ابن سيرين ، قال : سألت ابن عمر عن امرأته التى طلق ، فقال : طلقها وهي حائض ، فذكر ذلك لعمر ، فذكره للنبي ﷺ ، فقال : مره فليراجعها ، فإذا طهرت فليطلقها لطمهرها ، قال : فراجعها ثم طلقها لطمهرها ، قلت : فاعتدت بتلك التطليقة التى طلقت وهي حائض ؟ قال : مالى لا أعتد بها وإن كنت عجزت واستحقت ؟

قوله : ” في قبل عدتها ” يعنى في بدايتها ، وهذا اللفظ يؤيد أن العدة عدتان كما أسلفنا في شرح أول أحاديث الباب تحت قوله ” فتلك العدة التى أمر الله إلخ ” . والقبل ههنا بضم القاف والباء .

قوله : ” تستقبل عدتها ” لعل الاستقبال هنا بمعنى الانتظار أو الاستيناف ، ولم أر من صرح به ، والله أعلم .

قوله : ” ليراجعها فإذا طهرت فإن شاء فليطلقها ” استدل به أحمد على أن الطلاق يجوز في الطهر الذى يلي الحيضة التى وقع فيها الطلاق ، وقد مر الكلام على هذه المسئلة تحت أول أحاديث الباب ، ومرت هناك أنه اختصار من أحد الرواة ، والحفاظ إنما رويوه بزيادة ” حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ” .

٣٥٥٦ - حدثنا محمد بن المثنى وابن بشار ، قال ابن المثنى : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن أنس بن سيرين ، أنه سمع ابن عمر قال : طلقت امرأتى وهى حائض ، فأتى عمر النبي ﷺ فأخبره ، فقال : مره فليراجعها ، ثم إذا طهرت فليطلقها ، قلت لابن عمر : أفاحتسبت بتلك التظليقة ؟ قال : فله ؟

٣٥٥٧ - وحدثني يحيى بن حبيب ، حدثنا خالد بن الحارث ، ح وحدثني عبد الرحمن ابن بشر ، حدثنا بهز ، قالا : حدثنا شعبة بهذا الإسناد ، غير أن فى حديثهما : ليرجعها ، وفى حديثهما : قال : قلت له : أحتسب بها ؟ قال : فله .

٣٥٥٨ - وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني ابن طاوس ، عن أبيه : أنه سمع ابن عمر يسأل عن رجل طلق امرأته حائضا ، فقال : أتعرف عبد الله بن عمر ؟ قال : نعم ، قال : فإنه طلق امرأته حائضا ، فذهب عمر إلى النبي ﷺ فأخبره الخبر ، فأمره أن يراجعها . قال : لم أسمع ي زيد على ذلك لأبيه .

٣٥٥٩ - وحدثني هارون بن عبد الله ، حدثنا حجاج بن محمد ، قال : وقال ابن جريج : أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عزة ، يسأل ابن عمر - وأبو الزبير يسمع

قوله : " غير أن فى حديثهما : ليرجعها " إعلم أنه قد روى فى هذا الحديث ثلاثة ألفاظ : " ليرجعها " و " ليرتجعها " و " ليراجعها " والفرق بينها أن الأول والثانى مقصوران على المرتجعة من الطلاق الرجعى ، والمراجعة يستعمل للمطلقة الباتنة ، لأن البائن ملكت نفسها فلا بد من رضاها ، فهى مفاعلة من الجانبين ، كذا نقله الأئمة (١٠٢ - ٤) عن بعض الموثقين ، قال : والحديث يدل على خلاف ذلك ، لقوله " فليراجعها " وطلاق ابن عمر إنما كان رجعيا .

قوله : " قال : لم أسمع ي زيد على ذلك - لأبيه " هذه المقولة قائلها ابن طاوس ، والضمير فى قوله " لم أسمع " عائد إلى أبيه طاوس ، ومراده أنى سمعت من أبى هذا القدر من الحديث فقط ، ولم أسمع ي زيد على ذلك شيئا ، وهنا انتهى كلام ابن طاوس ، ثم أراد ابن جريج تلميذ ابن طاوس أن يفسر قول أستاذه ، ويبين مرجع الضمير فى المنصوب فى قوله " لم أسمع " ، فقال ابن جريج : " لأبيه " يعنى أن الضمير فى قوله " لم أسمع " مسوق لأبيه . قال النووى : ولو قال (أى ابن جريج) : " يعنى أباه " لكان أوضح .

ذلك - : كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً ؟ فقال : طلق ابن عمر امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ ، فسأل عمر رسول الله ﷺ ، فقال : إن عبد الله بن عمر طلق امرأته وهي حائض ، فقال له النبي ﷺ : ليراجعها ، فردها ، وقال : إذا طهرت فليطلق أو ليمسك ، قال ابن عمر : وقرأ النبي ﷺ : (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن في قبل عدتهن) .

٣٥٦٠ - وحديثي هارون بن عبد الله ، حدثنا أبو عاصم ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن ابن عمر نحو هذه القصة .

٣٥٦١ - وحديثي محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير : أنه سمع عبد الرحمن بن أيمن مولى عروة . يسأل ابن عمر ، وأبو الزبير يسمع بمثل حديث حجاج ، وفيه بعض الزيادة . قال مسلم : أخطأ حيث قال : ” عروة ” إنما هو مولى عزة .

قوله : ” فطلقوهن في قبل عدتهن ” قال النووي : هذه قراءة ابن عباس وابن عمر وهي شاذة لا تثبت قرآناً بالإجماع . قال الأبي : وفي قراءة ابن مسعود : ” لقبيل طهرهن ” ، قال القشيري وغيره : وهي قراءة تفسير ، قال العبد الضعيف عفا الله عنه : وكان بعض الصحابة يزيدون في ألفاظ القرآن شيئاً لتفسيرها ، ولما كان القرآن محفوظاً في الزبر والصدور لم يكن يخاف من ذلك أي تحريف في القرآن ، فمثل هذه الزيادات يقال لها قراءة تفسير ، والصحيح أنها ليست من القرآن ولا من قرآنها ، وإنما هي تفسير من الصحابة للقرآن ، وإطلاق لفظ القراءة عليها مجوز ، راجع لتحقيقه ” النشر في القراءات العشر ” لابن الجزري (١ - ٣١ و ٣٢) وشرح الموطأ للزرقاني (١ - ٢٥٥) والإتقان (١ - ٧٩) .

قوله : ” وفيه بعض الزيادة ” هي الزيادة التي أخرجها أبو داود : « قال عبد الله : فردها على ولم يرها شيئاً » وقد مر الكلام عليها تحت حديث ٣٥٤٢ . وأشار الحافظ ابن حجر في الفتح (٩ - ٣٠٨) إلى أن مسلماناً طوى هذه الزيادة عمداً ، لأنها مخالفة لما رواه أكثر الحفاظ ، فلم يذكرها في صحيحه لكونها شاذة أو منكورة ، وصنيع مسلم دليل للجمهور على أن الطلاق في الحيض واقع ، والله سبحانه أعلم .

قوله : ” قال مسلم الخ ” يزيد أن عبد الرحمن بن أيمن إنما هو مولى لعزة ، وقد أخطأ الراوي في هذا الطريق حيث جعله مولى لعروة . وإن هذا الخطأ إنما نشأ من عبد الرزاق ،

باب طلاق الثلاث

٣٥٦٢ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن رافع - واللفظ لابن رافع - قال إسحاق : أخبرنا ، وقال ابن رافع : حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس قال : كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر ، وستين من خلافة عمر ، طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر بن الخطاب : إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة ، فلو أمضيناه عليهم ! فأمضاه عليهم .

لأنه هو الذي أخرجه في مصنفه (٦ - ٣٠٩ رقم ١٠٩٦٠) هكذا ، وأما ابن جريج فقد مر في حديث ٣٥٥٩ أنه قد روى عنه الحجاج بن محمد " مولى عزة " دون " عروة " ، فضمير الفاعل في قول مسلم " أخطأ " راجع إلى عبد الرزاق .

باب طلاق الثلاث

قوله : " حدثنا إسحاق الخ " أخرجه أيضا النسائي وأبو داود في الطلاق ، وأحمد في حديث ابن عباس (١ - ٣١٤) ولم يخرج به البخاري .

قوله : " طلاق الثلاث واحدة " قوله " طلاق الثلاث " بدل من قوله " كان الطلاق " و قوله " واحدة " منصوب على أنه خبر كان ، يعنى : كانت الطلقات الثلاثة تعد واحدة في هذه العصور المباركة إذا نطق بها الرجل في مجلس واحد بنية التأكيد .

قوله : " كانت لهم فيه أناة " الأناة بفتح الهمزة بمعنى المهلة ، يعنى كانت لهم فيه مهلة وبقيّة استمتاع لانتظار المراجعة ، وجعلها في مجمع البحار " الأناة " ممدودة و فرق بينها وبين " الأناة " المقصورة بأن المقصورة في معنى المهلة ، والممدودة بمعنى التثبيت وترك العجلة ، ولم أجدها ممدودة في شيء من الروايات إلا في مجمع البحار ، فإنه ذكر الحديث تحت لفظ " الأناة " دون الأناة " والله أعلم .

قوله : " فلو أمضيناه عليهم " يعنى لكان حسنا ، فالجزء محذوف ، أو يقال : " لو " ههنا للتمنى لا للشرط ، فلا حاجة إلى تقدير جزاء .

قوله : " فأمضاه عليهم " يعنى اعتبر الطلقات الثلاثة في القضاء محرمة على سبيل التعليل ولو نطق بها الرجل في مجلس واحد بنية التأكيد . واعلم أن ههنا مستلئين :

٣٥٦٣ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا روح بن عبادة، أخبرنا ابن جريج ح وحدثنا ابن رافع - واللفظ له - حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج، أخبرني ابن طاوس، عن أبيه أن أبا الصهباء قال لابن عباس : أتعلم أنما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد النبي ﷺ وأبي بكر، وثلاثا من أمانة عمر ؟ فقال ابن عباس : نعم !

هل يجوز إيقاع الثلاث معا ؟

الأولى : هل يجوز إيقاع الطلقات الثلاثة معا ؟ فقال أبو حنيفة ومالك : إنه بدعة محرمة ، وهو رواية عن أحمد ، اختارها أبو بكر وأبو حفص ، وروى ذلك عن عمرو بن علي وابن مسعود وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم .

وقال الشافعي : إنه غير محرم ، إلا أن المستحب أن لا يجمع الثلاث في طهر ، كما في المذهب للشيرازي (٢ - ٧٩) وهو مذهب أبي ثور وداود ، ورواية عن أحمد اختارها الخرق ، وروى ذلك عن الحسن بن علي وعبد الرحمان بن عوف والشعبي ، كما في المغني لابن قدامة (٧ - ١٠٢) .

احتج الشافعي بقصة عويمر العجلاني ، وفيها عند البخاري : « فلما فرغا (يعني من اللعان) قال عويمر : كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها ، فطلقها ثلاثا » وفي رواية أحمد : « ظلمتها إن أمسكتها ، هي الطلاق ، وهي الطلاق ، وهي الطلاق » كما في نيل الأوطار (٦ - ١٥١) ولم ينكر عليه رسول الله ﷺ في جمعه الطلقات الثلاثة في مجلس واحد ، فدل على أنه غير محرم .

واستدل أبو حنيفة ومالك ومن وافقها بما أخرجه النسائي (٢ - ٨٢) عن محمود بن لبيد قال : « أخبر رسول الله ﷺ عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا ، فقام غضبان ثم قال : أيلعب بكتاب الله وأنا بين أظهركم ؟ حتى قام رجل وقال : يا رسول الله ! ألا أقتله ؟ » وسنده صحيح كما في الجوهر النقي ، وقال ابن كثير : إسناده جيد كما في نيل الأوطار ، وقال الحافظ في الفتح (٩ - ٣١٥) : « رجاله ثقات ، لكن محمود بن لبيد ولد في عهد النبي ﷺ ولم يثبت له منه سماع ، وإن ذكره بعضهم في الصحابة فلاجل الرؤية ، وقد ترجم له أحمد في مسنده وأخرج له عدة أحاديث ليس فيها شيء صرح فيها بالسماع » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : غاية أن يكون مرسل صحابي ، وهو حجة باتفاق بيننا وبين الشافعية ، فلا يقدح في صحة الحديث .

واستدل الحنفية أيضا بما أخرجه سعيد بن منصور عن أنس أن عمر كان إذا أتى برجل طلق امرأته ثلاثا أوجع ظهره، ذكره الحافظ في الفتح (٩ - ٣١٥) وقال: «سنده صحيح». ومعظم الروايات التي سوف تأتي في مسئلة وقوع الطلقات الثلاثة جميعا تدل على مذهب الحنفية في أنه لا يجوز جمعها في مجلس واحد. وأما قصة عويمر العجلاني فقد أجاب عنها الجصاص بقوله: «هذا الخبر لا يصح للشافعي الاحتجاج به، لأن من مذهبه أن الفرقة قد كانت وقعت بلعان الزوج قبل لعان المرأة، فبانت منه ولم يلحقها طلاق، فكيف كان ينكر عليها طلاقا لم يقع ولم يثبت حكمه؟ فإن قيل: فما وجهه على مذهبك؟ قيل له: جائز أن يكون ذلك قبل أن يسن الطلاق للعدة ومنع الجمع بين التطليقات في طهر واحد، فلذلك لم ينكر عليه الشارع عليه السلام، وجائز أيضاً أن تكون الفرقة لما كانت مستحقة من غير جهة الطلاق لم ينكر عليه إيقاعها الطلاق» كذا في أحكام القرآن للجصاص (١ - ٤٥٤).

هل تعد الطلقات الثلاث واحدة؟

والمسئلة الثانية: إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا في مجلس واحد أو بكلمة واحدة، هل يقعن جميعا؟ وفي هذه المسئلة ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب الأئمة الأربعة وجمهير العلماء من السلف والخلف، وهو أنه يقع به الثلاث جميعا، وتصير المرأة بها مغلظة لا تحل لزوجها الأول حتى تنكح زوجا غيره. وهو مروى عن ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر وعبد الله بن عمرو وابن مسعود وأنس، وهو قول أكثر أهل العلم من التابعين والأئمة بعدهم، كما في المغني لابن قدامة (٧ - ١٠٤) وهو مروى عن عمر وعثمان وعلي والحسن بن علي وعبد الله بن الصامت رضي الله عنهم أيضا كما سيأتي.

والثاني: أنه لا يقع بها شيء، وهو مذهب الشيعة الجعفرية كما جزم به الحلبي الشيعي في شرائع الإسلام (٢ - ٥٧) وحكاه النووي عن الحجاج بن أرطاة وابن مقاتل ومحمد بن إسحاق أيضا.

والثالث: مذهب بعض أهل الظاهر وابن تيمية وابن القيم رحمهم الله، وهو أنه لا تقع بها إلا طلقة واحدة رجعية، وحكاه ابن قدامة عن عطاء وطاؤس وسعيد بن جبيرة وأبي الشعثاء وعمرو بن دينار أيضا، ولكنه غير موثوق به عن طاؤس وعطاء: أما طاؤس فلما أخرجه الحسين بن علي الكرابيسي في أدب القضاء: أخبرنا علي بن عبد الله (وهو ابن المديني) عن

عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاؤس عن طاؤس أنه قال : « من حدثك عن طاؤس أنه كان يروى طلاق الثلاث واحدة كذبه » وأما عطاء ، فلما روى ابن جريج ، قال : قلت لعطاء : « أسمع ابن عباس يقول : طلاق البكر الثلاث واحدة ؟ قال : لا ، بلغني ذلك عنه » ذكرهما العلامة الكوثري رحمه الله في رسالته « الإشفاق على أحكام الطلاق » (ص - ٣٣ مطبعة مجلة الإسلام بمصر) .

احتج أهل الظاهر بحديث الباب ، حيث صرح فيه ابن عباس رضي الله عنهما بأن الطلقات الثلاثة كانت تعد واحدة على عهد رسول الله ﷺ . وبما رواه أحمد وغيره من قصة ركانة ابن عبد العزيز بن عبد يزيد : « عن عكرمة مولى ابن عباس قال : طلق ركانة بن عبد يزيد أخو المطلب امرأته ثلاثا في مجلس واحد ، فحزن عليها حزنا شديدا ، قال : فسأله رسول الله ﷺ كيف طلقته ؟ قال : طلقته ثلاثا ، قال : فقال : في مجلس واحد ؟ قال : نعم ، قال : فإنما تلك واحدة فارجمها إن شئت . قال : فراجعها » كذا نقله ابن تيمية في فتاواه (٣ - ٢٢) وليس عندهم غير هذين الحديثين .

أدلة الجمهور في وقوع الثلاث معا :

أما الجمهور فعندهم أحاديث كثيرة تدل على وقوع الطلقات الثلاثة وإن نطق بها الرجل في مجلس واحد ، وإليك بعضها منها :

١ - أخرج البخاري في باب من جوز الطلاق الثلاث عن عائشة : « أن رجلا طلق امرأته ثلاثا ، فتزوجت ، فطلق ، فبطل النبي ﷺ : أتدل للأول ؟ قال : لا حتى يذوق عسيلتها كما ذاق الأول » ومال الحافظ في الفتح (٩ - ٣٢١) إلى أن هذه الواقعة غير واقعة امرأة رفاعة ، قال الحافظ : « فالتمسك بظاهر قوله : طلقها ثلاثا ، فإنه ظاهر في كونها مجموعة » .

٢ - وأخرج البخاري أيضا في ذلك الباب قصة عويمر العجلاني في اللعان ، حيث قال فيها عويمر بعد اللعان : « كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها ، فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ » قال العلامة الكوثري : « ولم يرد في رواية من الروايات أنه عليه السلام أنكر عليه ذلك ، فدل على وقوع الثلاث مجموعة ، لأن الرسول ﷺ لم يكن ليبدع الناس يفهمون وقوع الثلاث بلفظ واحد لو لم يكن هذا الفهم صحيحا ، وقد فهم منه ذلك الأمة جمعاء حتى ابن حزم حيث قال : إنما طلقها وهو يقدر أنها امرأته ، ولو لا وقوع الثلاث مجموعة لأنكر ذلك عليه » انتهى من « الإشفاق على أحكام الطلاق » ص - ٢٩ .

٣- أخرج البيهقي في سننه الكبرى (٧ - ٣٣٦) عن سويد بن غفلة قال : « كانت عائشة الخثعمية عند الحسن بن علي عليه السلام ، فلما قتل علي عليه السلام قالت : لتهنتك الخلافة ، قال : بقتل علي تظهرين الشامة ؟ إذ هي فأنت طالق يعني ثلاثا ، قال فتلفت بثيابها وقعدت حتى قصت عدتها ، فبعث إليها ببقية بقيت لها من صداقها وعشرة آلاف صدقة . فلما جاءها الرسول قالت : متاع قليل من حبيب مفارق ، فلما بلغه قولها بكى ، ثم قال : لولا أني سمعت جدي أو حدثني أبي أنه سمع جدي يقول : أيما رجل طلق امرأته ثلاثا عند الأقراء أو ثلاثا مبهمة لم نحل له حتى تنكح زوجا غيره لراجعتها » . وإسناده صحيح ، قاله ابن رجب الحنبلي الحافظ بعد أن ساق هذا الحديث في كتابه " بيان مشكل الأحاديث الواردة في أن الطلاق الثلاث واحدة " كما في الإشفاق (ص - ٢٤) وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٤ - ٣٣٩ باب متعة الطلاق) عن الطبراني وقال : وفي رجاله ضعف وقد وثقوا .

٤ . وقد مر ما أخرجه النسائي عن محمود بن لبيد فيمن طلق امرأته ثلاثا فغضب عليه رسول الله ﷺ ، وذكره ابن العربي معارضا لحديث ابن عباس في الباب ، فقال : « ويعارضه حديث محمود بن لبيد ، فإن فيه التصريح بأن الرجل طلق ثلاثا مجموعة ، ولم يرد النبي ﷺ بل أمضاه » قال العلامة الكوثري : « لعله يريد رواية غير رواية النسائي (لأنه ليس في رواية النسائي ما يصرح بإمضاها) وأبو بكر بن العربي حافظ واسع الرواية جدا ، أو أراد أنه لو كان رده لذكر في الحديث ، وغضبه عليه السلام أيضا يدل على وقوعها ، وكفى هذا فيما يريده » .

٥- أخرج الطبراني قصة طلاق ابن عمر امرأته حائضا ، وزاد في آخرها : « يا رسول الله ! لو طلقتها ثلاثا كان لي أن أراجعها ؟ قال : إذا بانت منك وكانت معصية » قال الهيثمي بعد إيراده في مجمع الزوائد (٤ - ٣٣٦) : « رواه الطبراني وفيه على بن سعيد الرازي ، قال الدارقطني : ليس بذاك ، وعظمه غيره ، وبقية رجاله ثقات » . قال العبد الضعيف عفا الله عنه : على بن سعيد الرازي قد ترجمه الذهبي في ميزان الاعتدال (٣ - ١٣١ ترجمة ٥٨٥٠) فقال : « حافظ رحال جوال ، قال الدارقطني : ليس بذاك ، تفرد بأشياء ، قلت : سمع جبارة بن المغلس وعبد الأعلى بن حماد ، روى عنه الطبراني والحسن بن رشيق والناس . قال ابن يونس : كان يفهم ويحفظ » فتبين أنه لم ينكح فيه إلى الدارقطني ، وإنما تكلم فيه بالفاظ لينة ، ولم يرض عليها الذهبي ، ووثقه إسرائيل بن يونس وجعله الذهبي حافظاً ، فلا يرد حديث مثله ، ويشهد له ما مر عند المصنف (حديث ٣٥٤) من طريق نافع : « قال : فكان ابن عمر

إذا سئل عن الرجل يطلق امرأته وهي حائض ، يقول : وأما أنت طلقتهما ثلاثا فقد عصيت ربك فيما أمرك به من طلاق امرأتك وبانت منك ، فظاهره أنه سمع ذلك عن رسول الله ﷺ .

٦ - واحتج النسائي على وقوع الثلاث جميعا بقصة فاطمة بنت قيس ، وفيها : « إنه قد أرسل إليها بثلاث تطليقات ، قالت : فقال رسول الله ﷺ : إنما النفقة والسكنى للمرأة إذا كان لزوجها عليها الرجعة » وقد ورد عند الدارقطني (٤ - ١١ و ١٢) من طريق أبي سلمة : « طلق حفص بن عمرو بن المغيرة فاطمة بنت قيس بكلمة واحدة ثلاثا » مما يدل على أن هذه الثلاث كانت مجموعة ، فعلى هذا احتجاج النسائي بهذه القصة صحيح ، ولكن ورد عند مسلم ما يعارضه ، حيث جاء فيه « طلقها آخر ثلث تطليقات » وفي بعض الروايات « طلقها طلقة كانت بقيت من طلاقها » مما يدل على أن الثلاث لم تكن مجموعة ، فالراجع أن قصة فاطمة بنت قيس لا يصح الاحتجاج بها لتعارض الروايات ، أو لكون رواية مسلم راجعة على رواية الدارقطني ، والله أعلم .

٧ - أخرج عبد الرزاق (٦ - ٣٩٣) والطبراني ، واللفظ له ، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : « طلق بعض آبائي امرأته ألفا فانطلق بنوه إلى رسول الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله ! إن أبانا طلق أمنا ألفا ، فهل ، له من مخرج ؟ قال : إن أباكم لم يتق الله تعالى فيجعل له من أمره مخرجا ، بانت منه بثلاث على غير السنة ، وتسعمائة وسبع وتسعون إثم في عنقه » . قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٤ - ٣٣٨) باب فيمن طلق أكثر من ثلاث : « وفيه عيب الله بن الوليد الوصالي في العجلي ، وهو ضعيف » قلت : قال فيه أحمد : « يكتب حديثه للمعرفة » كما في الميزان (٣ - ١٧) فلذلك ذكرت حديثه هذا اعتضادا لا استقلالا .

٨ - وأخرج عبد الرزاق في مصنفه (٦ - ٣٩٣) حديث (١١٣٤٠) من طريق الثوري عن سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب أنه رفع إلى عمر رجل طلق امرأته ألفا ، وقال : إنما كنت ألعب ، فعلاه عمر رضي الله عنه بالدرة ، وقال : « إنما يكفيك من ذلك ثلاثة » وأخرجه البيهقي (٧ : ٣٣٤) أيضا من طريق شعبة عن سلمة بن كهيل وكلا الطريقين رجالهما رجال الجماعة .

٩ - وأخرج البيهقي (٧ - ٣٣٤) من طريق سعيد بن منصور حدثنا سفيان عن شقيق ميم أنس بن مالك يقول : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الرجل يطلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها ، قال : « هي ثلاث لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره » وكان إذا أتى به أوجعه .

١٠ - وأخرج عبد الرزاق (٧ - ٣٩٤) عن إبراهيم بن محمد عن شريك بن أبي نمر قال : جاء رجل إلى علي ، فقال : إني طلقت امرأتى عدد العرفج ، قال : تأخذ من العرفج ثلاثاً وتدع سائرته ، قال إبراهيم : وأخبرني أبو الحويرث عن عثمان بن عفان مثل ذلك وشريك بن أبي نمر صدوق يخطئ ، كما في التقريب ، ولكن يشهد له ما أخرجه البيهقي (٧ : ٣٣٤) من طريقين عن علي عليه السلام فيمن طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها ، قال : لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره .

١١ - أخرج مالك في موطئه (طلاق البكر ص ٢٠٧) عن عطاء بن يسار قال : جاء رجل يسأل عبد الله بن عمرو بن العاص عن رجل طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يمسه ، قال عطاء : فقلت : إنما طلاق البكر واحدة ، فقال لي عبد الله بن عمرو : إنما أنت قاص ، الواحدة تبينها ، والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجاً غيره .

١٢ - أخرج عبد الرزاق (حديث ١١٣٤٣) عن معمر بن الأعمش عن إبراهيم بن علقمة قال : جاء رجل إلى ابن مسعود فقال : إني طلقت امرأتى تسعة وتسعين ، وإني سألت فقيل لي : قد بانت مني ، فقال ابن مسعود : لقد أحبوا أن يفرقوا بينك وبينها ، قال : فما تقول رحمك الله ؟ - فظن أنه سيرخص له - فقال : ثلاث تبينها منك ، وسائرهما عدوان .

١٣ - وأخرج عبد الرزاق (١١٣٤٤) عن معمر بن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال : « من طلق امرأته ثلاثاً ، طلقت وعصى ربه » وأخرج البيهقي من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : « إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره » .

١٤ - وأخرج مالك في الموطأ (باب طلاق البكر ص ٢٠٨) : « عن معاوية بن أبي عياش الأنصاري أنه كان جالسا مع عبد الله بن الزبير وعاصم بن عمر ، قال : فجاءهما محمد بن إياس ابن البكير فقال : إن رجلاً من أهل البادية طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها ، فماذا تريان ؟ فقال عبد الله بن الزبير : إن هذا الأمر ما بلغ لنا فيه قول ، فاذهب إلى عبد الله بن عباس وأبي هريرة فإني تركتهما عند عائشة فأسألها ثم أتينا فأخبرنا ، فذهب فأسألها ، فقال ابن عباس لأبي هريرة : أفته يا أبا هريرة فقد جاءتك معضلة ، فقال أبو هريرة : الواحدة تبينها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجاً غيره وقال ابن عباس مثل ذلك » .

وإن هذا الحديث يرشدنا إلى أن هؤلاء الخمسة من الصحابة (عبد الله بن الزبير وعاصم

ابن عمر وأبو هريرة وابن عباس وعائشة) كانوا متفقين على وقوع الطلقات الثلاثة بكلمة واحدة ، أما مذهب أبي هريرة وابن عباس فظاهر ، وأما عبد الله بن الزبير وعاصم بن عمر ، فلأنها استصعبا هذه المسئلة في غير المدخول بها ، فلو كان عدد الثلاث لغوا في المدخول بها لما استصعبا ذلك وأفتيا بعدم الوقوع في غير المدخول بها بالطريق الأولى ، وإنما استصعبا المسئلة لأنها كانت في غير المدخول بها وأما عائشة رضى الله عنها فلأن الظاهر من سياق القصة أنها كانت حاضرة عند ما أفتى أبو هريرة وابن عباس بذلك .

فهؤلاء فقهاء الصحابة أمثال عمر وعلى وعثمان وابن مسعود وابن عمر وعبد الله بن عمرو وعباد بن الصامت وأبي هريرة وابن عباس وابن الزبير وعاصم بن عمر وعائشة كلهم مطبقون على وقوع الثلاث ولونطق بها الرجل في مجلس واحد ، وكفى بهم حجة واستنادا .

الجواب عن الأدلة المعارضة :

وأما حديث ابن عباس رضى الله عنهما في الباب فقد أجاب عنه الجمهور بأجوبة مختلفة بسطها الحافظ في الفتح (٩ - ٣١٦ - ٣١٩) وأحسنها عندي جوابان :

الأول : أن هذا الحديث قد ورد في صورة خاصة ، وهى أن يكرر الرجل لفظ الطلاق بنية التأكيد لا بنية التأسيس ، كأن يقول : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، وكانوا أولا على سلامة صدورهم يقبل منهم أنهم أرادوا التأكيد ، فلما كثر الناس في زمن عمر وكثر فيهم الخداع ونحوه مما يمنع قبول من ادعى التأكيد حمل عمر اللفظ على ظاهر التكرار فأمضاه عليهم قضاء . وهذا الجواب ارتضاه القرطبي وقواه بقول عمر : « إن الناس استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة » وكذا قال النووي : إن هذا أصح الأجوبة .

والثاني : أن قوله " ثلاثا " محمول على أن المراد بها لفظ " البتة " كما سيأتى في حديث ركانة ، وهو من رواية ابن عباس أيضا ، وهو قوى ، ويؤيده إدخال البخارى في هذا الباب الآثار التى فيها " البتة " والأحاديث التى فيها التصريح بالثلاث ، كأنه يشير إلى عدم الفرق بينهما ، وأن " البتة " إذا أطلقت حمل على الثلاث ، إلا أن يريد المطلق واحدة فيقبل . فكان بعض رواة الحديث حمل لفظ " البتة " على الثلاث لاشتغال التسوية بينهما ، فرواها بلفظ الثلاث وإنما المراد لفظ " البتة " . وكانوا في العصر الأول يقبلون ممن قال : أردت بالبتة الواحدة ، فلما كان عهد عمر أمضى الثلاث في ظاهر الحكم . كذا في فتح البارى .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ويؤيده أن الصحابة أجمعوا في عهد عمر على صحة ما قضى به عمر ، ولم ينكر أحد ذلك ، ولو كان قضاءه قضاء مبتدعا - والعياذ بالله - أو كان مخالفا لقضاء رسول الله ﷺ لما رضى بذلك أحد من الصحابة فضلا عن جميعهم . حتى أن ابن عباس نفسه - وهو الذي يروى حديث الباب وحديث ركاة كليهما - كان يفتي بلزوم الثلاث كما علمت آنفا ، وقد أخرج أبو داود بسند صحيحه الحافظ في الفتح من طريق مجاهد قال: « كنت عند ابن عباس فجاءه رجل فقال: إنه طلق امرأته ثلاثا، فسكت حتى ظننت أنه سيردها إليه ، فقال: ينطلق أحدكم فيركب الأحوقة ثم يقول: يا ابن عباس! يا ابن عباس! إن الله قال: « ومن يتق الله يجعل له مخرجا » وإنك لم تتق الله فلا أجد لك مخرجا ، عصيت ربك وبانت منك امرأتك » . فلا يظن بابن عباس أنه كان عنده حكم من النبي ﷺ ثم يفتي بخلافه إلا لمعنى ظهر له ، وراوى الخبر أعلم من غيره بما روى .

وأما حديث ركاة الذي يحتج به ابن تيمية وغيره فهو ما أخرجه أحمد وأبو يعلى وصححه عن ابن عباس قال: طلق ركاة بن عبد يزيد امرأته ثلاثا في مجلس واحد ، فقال النبي ﷺ: إنما تلك واحدة فارتجعها إن شئت ، فارتجعها .

والجواب عنه أن قصة طلاق ركاة قد اضطربت الروايات فيها ، فروى عنه أنه طلق امرأته ثلاثا كما في حديث ابن عباس عند أحمد ، وروى عنه أنه طلق امرأته بلفظ « البتة » كما في حديث ركاة نفسه عند أبي داود ، ولذلك أعله البخارى بالاضطراب وضعفه ابن عبد البر في التمهيد ، كما في التلخيص للحافظ (٣ - ٢١٣ رقم ١٦٠٣) ورواية ابن عباس عند أحمد جعلها الجصاص وابن الهمام منكرة لمخالفته لرواية الثقات الأثبات الذين روه بلفظ « البتة » وجعلها الحافظ ابن حجر معلولة في التلخيص الحبير .

وإن أبا داود رحمه الله قد رجح في سننه أن ركاة إنما طلق امرأته ألبتة ، لما أخرجه هو من طريق آل بيت ركاة ، وأهل البيت أدري بالقصة من غيره ، قال الحافظ في الفتح (٩ - ٣١٦) : « وهو تعليل قوى لجواز أن يكون بعض رواته حمل البتة على الثلاث ، فقال : طلقها ثلاثا ، فهذه النكتة يقف الاستدلال بحديث ابن عباس » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : والحاصل أن ركاة ربطه إنما طلق امرأته بقوله « أنت طالق البتة » ولم ينو بذلك إلا طلاقا واحدا ، فصدقته النبي ﷺ وأذن له بأن ينكحها مرة أخرى ، وهو المراد بالارتجاع في الحديث ، وزعم بعض الرواة أن المراد بالبتة ثلث تطليقات فروى الحديث بلفظ الثلاث .

ولو سلم أن الأمر على عكس ما قلنا ، وأن ركانة كان طلاق امرأته ثلاثا ، فرواه بعضهم بلفظ " ألبتة " ، فلم يجعله رسول الله ﷺ طلاقا واحدا إلا بعد أن حلفه بأنه لم ينو بذلك إلا تطليقة واحدة ، لما أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارمي ، وفيه : « فأخبر بذلك النبي ﷺ وقال ؛ والله ما أردت إلا واحدة ، فقال رسول الله ﷺ : والله ما أردت إلا واحدة ؟ فقال ركانة : والله ما أردت إلا واحدة ، فردها إليه رسول الله ﷺ » فانظر كيف حلفه رسول الله ﷺ مرتين على أنه لم ينو إلا واحدة ، وقدمنا أن دعوى نية التأكيد كانت مسموعة في القضاء على عهد النبي ﷺ لخلو الزمان عن الكذب والخديعة ، ولو كانت الطلاق الثلاث تعد واحدة على الإطلاق كما يزعمه ابن تيمية ومن وافقه ، لم يكن رسول الله ﷺ ليحلفه على إرادة الواحدة ، لأنه لا حاجة إلى النية حينئذ ولا فائدة في التحليف ، فإن ابن تيمية ومن وافقه لا يشترطون النية في ذلك ، وإنما يجعلون الثلاث واحدة ولو نواها المطلق ثلاثا .

فغاية ما يدل عليه حديث ركانة أن النبي ﷺ صدقه قضاء في نية التأكيد ، وهو مسلم عندنا ، وليس فيه ما يدل على أن الثلاث واحدة ولو نطقها الرجل بنية التأسيس ، فسقط الاحتجاج به مطلقا .

ثم قال القرطبي : « وحجة الجمهور في لزوم من حيث النظر ظاهرة جدا ، وهو أن المطلقة ثلاثا لا تحل للمطلق حتى تنكح زوجا غيره ، ولا فرق بين مجموعها ومفرقها لغة وشرعا وما يتخيل من الفرق صوري ألغاه الشرع اتفاقا في النكاح والعق والأقارب ، فلو قال الولي : أنكحتك هؤلاء الثلاث ، في كلمة واحدة انعقد ، كما لو قال : أنكحتك هذه وهذه وهذه ، وكذا في العتق والإقرار وغير ذلك من الأحكام . واحتج من قال إن الثلاث إذا وقعت مجموعة حملت على الواحدة بأن من قال : أحلف بالله ثلاثا لا يعد حلفه إلا يمينا واحدة ، فليكن المطلق مثله . وتعقب باختلاف الصيغتين ، فإن المطلق ينشئ طلاق امرأته وقد جعل أمد طلاقها ثلاثا ، فإذا قال : أنت طالق ثلاثا ، فكأنه قال : أنت طالق جميع الطلاق ، وأما الخالف فلا أمد لعدد أيمانه ، فافترقا كذا في فتح الباري .

قال الحافظ : « وفي الجملة فالذي وقع في هذه المسئلة نظير ما وقع في مسئلة المتعة سواء ، أعني قول جابر : إنها كانت تفعل في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وصدر من خلافة عمر : قال : ثم نهانا عمر عنها فانتبهينا ، فالراجح في الموضعين تحريم المتعة وإيقاع الثلاث ، للإجماع الذي انعقد

٣٥٦٤- وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا سليمان بن حرب ، عن حماد بن زيد ، عن أيوب السختياني، عن إبراهيم بن ميسرة، عن طاوس أن أبا الصهباء قال لابن عباس : هات من هناتك ، ألم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر واحدة ؟ فقال : قد كان ذلك ، فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق فأجازه عليهم .

باب وجوب الكفارة على من حرم امراته ولم ينو الطلاق

٣٥٦٥- وحدثنا زهير بن حرب حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن هشام - يعني الدستوائي - قال : كتب إلى يحيى بن أبي كثير يحدث عن يعلى بن حكيم ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس : أنه كان يقول في الحرام : يمين يكفرها ، وقال ابن عباس : « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » .

في عهد عمر على ذلك ، ولا يحفظ أن أحدا في عهد عمر خالفه في واحدة منها ، وقد دل إجماعهم على وجود ناسخ وإن كان خفي عن بعضهم قبل ذلك ، حتى ظهر لجميعهم في عهد عمر ، فالخالف بعد هذا الإجماع منابذ له والجمهور على عدم اعتبار من أحدث الاختلاف بعد الاتفاق ، والله أعلم .

قوله : " هات من هناتك " " الهنات " جمع " هن " مخففا ومشددا ، وهو كناية عن شيء لا يذكر باسمه ، وربما يطلق على خصال من الشر ، كما في مجمع البحار . وقال الزووي : المراد بهناتك : أخبارك وأمورك المستغربة .

باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق

قوله : " عن ابن عباس " إلخ هذا الأثر أخرجه أيضا البخاري في باب لم تحرم ما أحل الله لك من الطلاق ، وابن ماجه في باب الحرام من الطلاق ، وأخرجه أحمد في مسند ابن عباس (١ - ٢٢٥) وفيه أثر عمر أيضا يوافقه .

قوله : " يقول في الحرام : يمين إلخ " يعني : إذا قال الرجل لامراته : أنت على حرام فهو عند ابن عباس يمين يكفرها ، واستدل عليه بفعل النبي ﷺ حيث حرم عليه بعض نساءه كما سيأتي .

٣٥٦٦- حدثنا يحيى بن بشر الحريرى ، حدثنا معاوية - يعنى ابن سلام - عن يحيى بن أبى كثير ، أن يعلى بن حكيم أخبره : أن سعيد بن جبير أخبره : أنه سمع ابن عباس ، قال : إذا حرم الرجل عليه امرأته فهى يمين يكفرها ، وقال : « لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة » .

٣٥٦٧- وحدثنى محمد بن حاتم ، حدثنا حجاج بن محمد ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرنى عطاء : أنه سمع عبيد بن عمير يخبر : أنه سمع عائشة تخبر أن النبى ﷺ كان يمشى

ثم فى قوله " أنت على حرام " أربعة عشر مذهبا للفقهاء ذكرها النووى رحمه الله . وحكمه عند الحنفية أن المتكلم بذلك يستل عن نيته ، فإن نوى به الإيلاء أو الظهار أو الطلاق الواحد البائن أو الطلاقات الثلاثة قبلت نيته ، وإن لم ينو شيئا فهو إيلاء عند المتقدمين من مشايخ الحنفية ، وطلاق بائن عند المتأخرين ، وعليه الفتوى لغلبة العرف ، وفى صورتين لا يقبل دعواه فى النية ، الأولى أن يدعى أن تكلم بذلك كذبا ، فيرد قوله ، ويجعل إيلاء عند المتقدمين ، وطلاقا بائنا عند المتأخرين ، والثانية : أن ينوى بذلك طلاقين اثنين ، فإنما تقع واحدة بائنة ، لأن الاثنين عدد محض لا عبرة بنيته . هذا محصل ما فى رد المحتار من باب الإيلاء (٣ - ٤٣٤) .

وأثر ابن عباس عندنا محمول على الصور التى ذكرنا أنها إيلاء .

وقال الشافعى : إن نوى الطلاق أو الظهار فهو على حسب ما نوى وإن نوى تحريم عينها بغير طلاق ولا ظهار لزمه بنفس اللفظ كفارة يمين ، ولا يكون ذلك يمينا ، وإن لم ينو شيئا فقيه قولان للشافعى ، أصحهما يلزمه كفارة يمين ، والثانى أنه لغو لا شئ فيه ، ولا يترتب عليه شئ من الأحكام . كذا فى شرح النووى ، وراجع لبقية المذاهب ، وراجع كتب الفقه للفروع .

قوله : " عائشة بنحبر إلخ " هذا الحديث أخرجه البخارى فى الباب الثامن من الطلاق ، وفى تفسير سورة التحريم وفى الباب الخامس والعشرين من الأيمان ، وفى باب ما يكره من احتيال المرأة للزوج فى كتاب الحيل ، وأخرجه أبو داود فى الباب الحادى عشر من الأشربة والنسائى فى الباب السابع عشرين من الطلاق وفى العشرين من الأيمان ، وفى الرابع من النساء . وأخرجه أحمد فى مسند عائشة (٦ - ٢٢١) .

عند زينب بنت جحش، فيشرب عندها عسلا، قالت : فتواطأت أنا وحفصة أن أبتنا ما دخل عليها النبي ﷺ فلتقل إني أجد منك ريح مغاير، أكلت مغاير، فدخل على إحداها فقالت ذلك له ، فقال : بل شربت عسلا عند زينب بنت جحش ، ولن أعود له ،

قوله : " فتواطأت " كذا في النسخ المصرية، ووقع في النسخ الهندية " فتواطيت " بالياء ، ومثله وقع في نسخة النووى ، فقال : « هكذا هو في النسخ " فتواطيت " وأصله " فتواطأت " بالهمز ، أى اتفقت » ووقع في رواية الحسن بن محمد بن الصباح عند البخارى في الطلاق " فتواصيت " .

قوله : " أبتنا ما دخل " " ما " ههنا زائدة ، وهى محذوفة في رواية الحسن عند البخارى في الطلاق .

قوله : " ريح مغاير " المغاير بفتح الميم جمع المغفور بضم الميم ، وذكر البخارى أن المغفور شبيه بالصمغ يكون في الرمث ، وهو من الشجر التى ترعاها الإبل ، وهو من الحمض ، وفي الصمغ المذكور حلاوة ، وذكر أبو زيد الأنصارى أن المغفور يكون أيضا في العشر وفي الثام والسلم والطلع ، كذا في فتح البارى . وقال النووى : له رائحة كريهة ينضجه شجر يقال له العرط . واختاف في ميم مغفور، فقليل : زائدة ، وهو قول الفراء، وعند الجمهور لأنها من أصل الكلمة ، ويقال له أيضا مغفار بكسر أوله ، قاله الحافظ في الفتح .

ثم لا يظن بمثل عائشة رضى الله عنها أنها احتالت بالكذب، وإنما كان نوعا من التورية، وذلك أن تسأل رسول الله ﷺ " أكلت مغاير ؟ " بما يفهم منه أنها وجدت منه ريح مغاير ، لا أن تصرح بالكذب ، وهذا ظاهر في الرواية الآتية حيث قالت فيها عائشة : « فقولى له : يا رسول الله ! أكلت مغاير ؟ فإنه سيقول لك : لا ، فقولى له : ما هذه الريح ؟ » فكل ذلك استفهام ، وأما التصريح الذى وقع في هذه الرواية بأنها وجدت منه ريح مغاير ، فلعله تصرف من أحد الرواة ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " ولن أعود له " وزاد في رواية هشام بن يوسف عند البخارى في التفسير : " وقد حلفت ، ولا تخبرى بذلك أحدا " وبهذه الزيادة تظهر مناسبة قوله : فنزل « يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك » قال عياض : حذفت هذه الزيادة من رواية حماد بن محمد ، فصار النظم مشكلا ، فزال الإشكال برواية هشام بن يوسف ، كذا في فتح البارى .

فنزول « لم تحرم ما أحل الله لك » إلى قوله : « إن تتوبا » - لعائشة وحفصة - و « إذ أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا » لقوله : بل شربت عسلا .

٣٥٦٨ - حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء ، وهارون بن عبد الله ، قالا : حدثنا أبو أسامة ، عن هشام ، عن أبيه ، عن عائشة ، قالت : كان رسول الله ﷺ يحب الحلواء والعسل ،

قوله : " فنزل لم يحرم أحل الله لك " هذا صريح في أن سبب نزول الآية قصة العسل ، وهو أحد الأقوال في تفسير الآية ، والقول الثاني أنها نزلت في تحريم رسول الله ﷺ مارية القبطية على نفسه وحلفه أن لا يطأها .

وذكر الحافظ في باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها من نكاح الفتح (٩ - ٢٥٣) رواية أخرجه ابن مردويه من طريق يزيد بن رومان عن عائشة ، وفيها ما يجمع بين القولين ، فإنه زاد في آخر قصة العسل متصلا : « فلما كان يوم حفصة استأذنته أن تأتى أباهما ، فأذن لها ، فذهبت ، فأرسل إلى جاريته مارية ، فأدخلها بيت حفصة ، قالت حفصة : فرجعت فوجدت الباب مغلقا ، فخرج ووجهه يقطر ، وحفصة تبكى ، فعاتبته ، فقال : أشهدك أنها على حرام ، أنظرى لا تخبرى بهذا امرأة ، وهى عندك أمانة ، فلما خرج قرعت حفصة الجدار الذى بينها وبين عائشة ، فقالت : ألا أبشرك أن رسول الله ﷺ قد حرم أمته ، فنزلت . فتبين من هذه الرواية أن القصتين قد وقعتا معا (١) ، ونزلت الآية بعدهما ، فصح نسبتهما إلى كلا السببين ، والله أعلم .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : وبهذا الجمع تظهر مناسبة هذا الحديث بالترجمة ، فإما أن يكون واضح الترجمة يشير إلى أن آية التحريم نزلت في قصة العسل وقصة مارية معا ، وفي قصة مارية وقع تحريم المرأة ، وهو المقصود بالترجمة ، وإما أن يكون ذلك إشارة إلى أن قصة العسل وأمثالها صارت سببا لإبلاء رسول الله ﷺ من نسائه كما سيأتى تفصيله في الباب اللاحق .

وبهذا يظهر وجه قول ابن عباس في الحديث السابق « إذا حرم الرجل عليه امرأته فهم يمين يكفرها » وقال : « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة » .

قوله : " يحب الحلواء والعسل " ليس ذلك من عطف الخاص على العام كما زعم بعضهم ، وإنما العام الذى يدخل فيه الجميع هو الحلو بضم الحاء ، ووقعت الحلواء في أكثر

فكان إذا صلى العصر دار على نسائه ، فيدنونهم ، فدخل على حفصة فاحتبس عندها أكثر مما كان يحتبس ، فسألت عن ذلك ، فقيل لى : أهدت لها امرأة من قومها

الروايات بالمد ، وفي بعضها بالقصر ، وقال الخطابي وتبعه ابن التين : لم يكن جبه عليه السلام لها على معنى كثرة التشهى لها وشدة نزاع النفس إليها ، وإنما كان ينال منها إذا أحضرت إليه نبلا صالحا ، فيعلم بذلك أنها تعجبه ، ويؤخذ منه جواز اتخاذ الأطعمة من أنواع شتى ، وكان بعض أهل الورع يكره ذلك ، ولا يرخص أن يأكل من الحلاوة إلا ما كان حلوه بطبعه كالتمر والغسل ، وهذا الحديث يرد عليه ، وإنما تورع عن ذلك من السلف من أثر تأخير تناول الطيبات إلى الآخرة مع القدرة على ذلك في الدنيا تواضعا لاشحاح . كذا في كتاب الأطعمة من فتح البارى (٩ - ٤٨٣) .

وذكر أبو منصور الثعالبي في فقه اللغة أن حلوى النبي ﷺ التي كان يحبها هي المجمع بالجيم وزن عظيم ، وهو تمر يعجن بلبن . وفيه رد على من زعم أن المراد بالحلوى أنه ﷺ كان يشرب كل يوم قدح عسل يمزج بالماء ، وأما الحلوى المصنوعة فما كان يعرفها ، وقيل : المراد بالحلوى الفالودج ، لا المعقودة على النار ، والله أعلم . قاله الحافظ في الفتح .

قوله : " فكان إذا صلى العصر دار " كذا للأكثر ، وخالفهم حماد بن سلمة عن هشام بن عروة ، فقال : الفجر ، أخرجه عبد بن حميد في تفسيره عن أبي النعمان عن حماد ، ويساعده رواية يزيد بن رومان عن ابن عباس ، ففيها : « وكان رسول الله ﷺ إذا صلى الصبح جلس في مصلاه وجلس الناس حوله حتى تطلع الشمس ، ثم يدخل على نسائه امرأة امرأة يسلم عليهن ويدعو لهن ، فإذا كان يوم إحداهن كان عندها » الحديث أخرجه ابن مردويه . ويمكن الجمع بأن الذى كان يقع في أول النهار سلاما ودعاء محضا ، والذي في آخره معه جلوس واستئناس ومحادثة أو نقول : إنه كان في أول النهار تارة وفي آخره تارة ولم يكن مستمرا في واحد منها : ولكن المحفوظ في حديث عائشة ذكر العصر ، ورواية حماد بن سلمة شاذة وراجع عمدة القارى (٩ - ٥٤٩) .

قوله : " فسألت عن ذلك " ووقع بيان ذلك في رواية يزيد بن رومان عن عائشة عند ابن مردويه ولفظه : « فقالت عائشة لجارية عندها حبشية يقال لها خضراء : إذا دخل على حفصة فانظري ما يصنع ، فأخبرت الجارية بشأن الغسل » ذكره الحافظ في باب موعظة

عكة من غسل ، فسقت رسول الله ﷺ منه شربة ، فقلت : أما والله لنحتالن له ، فذكرت ذلك لسودة ، وقلت : إذا دخل عليك فإنه سيدنومك ، فقلولي له : يا رسول الله ! أكلت مغافير ؟ فإنه سيقول لك : لا ، فقلولي له : ما هذه الرياح ؟ وكان رسول الله ﷺ يشتد عليه أن يوجد

الرجل ابنته من النكاح (٩ - ٢٥٣) .

قوله : " عكة من غسل " العكة بضم العين آنية السمن أصغر من القرية وجمعه عكك ، كما في القاموس ، وكان هذا الغسل من الطائف ، كما هو مصرح في حديث ابن عباس عند ابن مردويه وذكره الحافظ .

قوله : " لنحتالن له " قال الكرمانى : كيف جاز على أزواج رسول الله ﷺ الاحتيال ؟ فأجاب بأنه من مقضيات الغيرة الطبيعية للنساء وهو صغيرة معفو عنها مكفرة ، كذا في عمدة القارى .

قوله : " فذكرت ذلك لسودة " قد اختلفت الروايات في تسمية التى كان رسول الله ﷺ يشرب عندها الغسل ، وفي تسمية من احتالت خلفها ، فقد مر في رواية عبيد بن عمير أن صاحبة الغسل زينب ، والمتظاهرتان عائشة وحفصة ، وفي رواية هشام بن عروة أن صاحبة الغسل حفصة ، والمتظاهرات عائشة وسودة وصفية ، وكلتا الروايتين أخرجهما الشيخان ، وأخرج ابن مردويه من طريق ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن شرب الغسل كان عند سودة ، وأن عائشة وحفصة هما المتظاهرتان ، ووقع في تفسير السدى أن شرب الغسل كان عند أم سلمة ، أخرجه الطبرى وغيره .

فأما رواية السدى فهي مرجوحة بلا ريب ، لإرسالها وشذوذها وللکلام المعروف في السدى ، وأما الروايات الثلاثة الأخرى فال الحافظ ابن حجر والعينى والكرمانى والأصملى إلى حملها على تعدد الوقائع ، قالوا : وما المانع أن تكون قصة حفصة سابقة ؟ فلما قيل له ما قيل ترك الشرب من غير تصريح بتحريم ولم ينزل في ذلك شيئ ، ثم لما شرب في بيت زينب تظاهرت عائشة وحفصة على ذلك القول فحرم حينئذ الغسل ، فنزلت الآية .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ولكن هذا التوجيه بعيد جدا ، لكون المؤمن لا يلدغ من حجر مرتين فكيف برسول الله ﷺ ؟ ولأنه قد صرح في رواية هشام بن عروة أن سودة قالت : « سبحان الله ! والله لقد حرمناه » فإنه يدل بظاهره على أن رسول الله ﷺ

منه الريح - فإنه سيقول لك : سقتني حفصة شربة عسل ، فقولى له : جرت نحلته

كان قد حرم العسل في قصة حفصة ، لا أنه ترك الشرب من غير تصريح بتحريم كما زعموا ، فالأصح عندي ما اختاره القاضي عياض والقرطبي والنووي من أن رواية عبيد بن عمير هي الراجحة على غيرها ، فصاحبة العسل هي زينب والمتظاهرتان عائشة وحفصة ، وذلك لوجوه :
الأول : أن طريق عبيد بن عمير أثبت إسنادا ، كما صرح به النسائي والأصيلي والنووي والحافظ ابن حجر وغيرهم .

والثاني : أنه أوفق بكتاب الله تعالى حيث قال : « وإن تظاهرا عليه إلخ » و « إن تنوبا إلى الله فقد صغت قلو بكما » كل ذلك بصيغة التثنية ، وذلك يدل على أنها كانتا اثنتين كما في رواية عبيد بن عمير ، بخلاف رواية هشام ، فإنها تدل على أنهن كن ثلاثا .

والثالث : أن البخاري أخرج عن عائشة أن نساء النبي ﷺ كن حزين : أنا وسودة وحفصة وصفية في حزب ، وزينب بنت جحش وأم سلمة والباقيات في حزب . فهذا يرجح أن زينب هي صاحبة العسل ، ولهذا غارت عائشة منها لكونها من غير حزبها ، بخلاف حفصة وسودة فإنهما كانتا من حزب عائشة .

والرابع : أن روايات عبيد بن عمير مؤيدة بروايات عمر بن الخطاب وابن عباس رضي الله عنهم ، فإنه قد ثبت في حديثيهما أن المتظاهرتين عائشة وحفصة .

فهذا كله مما يرجح رواية عبيد ، وكأن الأسماء انقلبت على أحد الرواة في روايات هشام وابن أبي مليكة ، صرح بذلك النووي وغيره والله سبحانه أعلم .

وتعقبه الكرمانى فقال : « متى جوزنا هذا ارتفع الوثوق بأكثر الروايات » ولكن الجواب عن ذلك سهل ، لأن وقوع الأوهام في الأسماء وفي غيرها مما لا يتأثر به أصل الحديث شائع في روايات الأئمة الحفاظ ، وذلك لا يقدح في الوثوق بأصل الحديث ، كما سبق في أول كتاب الرضاع في تسمية أفلح عم عائشة من الرضاع ؛ وقال الحافظ ابن حجر : « لا يلزم من وهم الراوى في لفظة من الحديث أن يطرح حديثه كله » راجع فتح الباري (٩-٢٤٩) باب موعظة الرجل ابنته من النكاح تحت حديث عمر : قوله « فصليت صلاة الفجر مع النبي ﷺ » .

قوله : " جرت " أى رعت ، وقال الخليل : جرت النحل العسل تجرسه (من باب نصر) جرسا ، إذا لحسته ، وقال الحافظ : لا يقال جرس بمعنى رعى إلا للنحل ، كذا

العرفط، وسأقول ذلك له، وقوليه أنت يا صفية! فلما دخل على سودة - قالت: تقول سودة: والذي لا إله إلا هو، لقد كدت أن أبادته بالذي قلت لي، وإنه لعل الباب، فرقا منك - فلما دنا رسول الله ﷺ قالت: يا رسول الله! أكلت مغاير؟ قال: لا، قالت: فما هذه الريح؟ قال: سقتني حفصة شربة غسل، قالت جرسيت نحلته العرفط، فلما دخل على قلت له مثل ذلك، ثم دخل على صفية فقالت بمثل ذلك، فلما دخل حفصة قالت: يا رسول الله! ألا أسقيك منه؟ قال: لا حاجة لي به، قالت: تقول سودة: سبحان الله! والله لقد حرمناه، قالت: قلت لها: أسكتي.

في فتح الباري

قوله: " العرفط " بضم العين والفاء من شجر العضاء، والعصاه كل شجر له شوك، ويقال: هو نبات له ورقة عريضة تفرش على الأرض له شوكة حمجناء وثمره بيضاء كالقطن مثل زراقميص خبيث الرائحة، يلحسه النحل، فقيل: هو الشجر الذي صمغه المغاير. قاله العيني.

قوله: " كدت أن أبادته " وفي بعض الروايات " أبادره " وفي بعضها " أناديه " والمعنى أني كنت أهاب عائشة وأخاف أن تغضب علي إذا أنا أبطأت في سؤال رسول الله ﷺ عما علمتني عائشة، فكدت أن أبادره بالسؤال عن ذلك وهو بالباب قبل أن يدخل البيت. وإنما كانت سودة تهاب عائشة لما تعلم من مزيد حب النبي ﷺ إياها فخشيت إذا خالفتها أن تغضبها، وإذا أغضبته لا تأمن أن تغير عليها خاطر النبي ﷺ، ولا تحتمل ذلك، فهذا معنى خوفها منه، قاله الحافظ.

قوله: " فلما دخل على حفصة " يعني في اليوم الثاني.

قوله: " سبحان الله! والله لقد حرمناه " قالت ذلك تندما على ما فعلت، وفيه إشارة إلى ورعها، لأنها وافقت أولا على دفع حفصة عليهن بمزيد الجلوس عندها بسبب العسل، ورأت أن التوصل إلى بلوغ المراد من ذلك لحسم مادة شرب العسل، ولكن أنكرت بعد ذلك أنه يترتب عليه منع النبي ﷺ من أمر كان يشتهيه وهو شرب العسل، فأخذت سودة تتعجب مما وقع منهن في ذلك، ولم تجسر على التصريح بالإنكار، ولا راجعت عائشة بعد ما قالت لها " أسكتي " بل أطاعتها وسكتت لما تقدم من اعتذارها في أنها كانت تهابها، كذا في فتح الباري.

قوله: " أسكتي " كأنها خشيت أن يفشو ذلك فيظهر ما دبرته، فمن احتياها

قال أبو إسحاق إبراهيم : حدثنا الحسن بن بشر بن القاسم حدثنا أبو أسامة بهذا سواء .

٣٥٦٩- وحدثني سويد بن سعيد حدثنا علي بن مسهر عن هشام بن عروة بهذا الإسناد نحوه .

باب بيان أن تخييره امرأته لا يكون طلاقا إلا بالنية

٣٥٧٠- حدثني أبو الطاهر ، حدثنا ابن وهب ، ح وحدثني حرملة بن يحيى التجبي ، واللفظ له ، أخبرنا عبد الله بن وهب ، أخبرني يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب أخبرني ، أبو سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف : أن عائشة قالت : لما أمر رسول الله ﷺ بتخيير أزواجه بدأني ،

لحفصة . وفيه ما يشهد بعلو مرتبة عائشة عند النبي ﷺ حتى كانت ضرتها تهابها وتطيعها في كل شئ تأمرها به ، حتى في مثل هذا الأمر مع الزوج الذي هو أرفع الناس قدرا .

ثم في هذا الحديث فوائد ، منها أن الغيرة مجبولة في النساء طبعاً فلغيراء تعذر في ما يقع منها من احتيال فيما يدفع عنها ترفع ضرتها عليها بأي وجه كان ، قاله الحافظ .

ومنها أن عماد القسم الليل ، وأن النهار يجوز فيه الإجماع بالجميع بشرط ترك الجماعة لإمام صاحبة النوبة .

ومنها أن الأدب استعمال الكنايات فيما يستحي من ذكره ، كما في قوله في الحديث « فيدنونهن » والمراد التقبيل والتحضين لا مجرد الدنو .

ومنها أن فيه فضيلة الحلواء والعسل لمحبة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إياهما .

ومنها أن فيه بيان صبر النبي ﷺ غاية ما يكون ، ونهاية حلمه وكرمه الواسع . كذا في عمدة القارى (٩ - ٥٥١) .

باب بيان أن تخييره امرأته لا يكون طلاقا إلا بالنية

قوله : « أن عائشة قالت » الخ هذا الحديث أخرجه البخارى في باب الغرفة والعلية المشرفة من كتاب المظالم ، وفي تفسير الأحزاب ، والنسائي في الباب الثاني من النكاح وفي باب التوقيت في الخيار من الطلاق ، والترمذى في تفسير الأحزاب ، وابن ماجه في باب الرجل يخير امرأته من الطلاق ، وأحمد في مسند عائشة (٦ - ١٠٣ و ١٦٣ و ٢٤٨) .

قوله : « بتخيير أزواجه » اختلفت الروايات في سبب هذا التخيير ، فورد في

فقال : إني ذاكر لك أمرا ، فلا عليك أن لا تعجلى حتى تستأمرى أبويك ، قالت : قد علم أن أبوى لم يكونا ليأمرانى بفراقه ، قالت : ثم قال : إن الله عزوجل قال : (يا أيها النبي قل

بعضها أن سببه قصة المتظاهرين وهى قصة العسل ، كما عند البخارى فى باب موعظة الرجل ابنته من النكاح ، وفى بعضها أن سببه سؤال النفقة ، كما سيأتى عند المصنف فى حديث جابر رضي الله عنه ، وفى بعضها غير ذلك ، ولما كانت هذه القصص متقاربة ربما اختلطت على من لم يعرف حقيقة الأمر ، فلنورد لك هذه القصص مرتبة .

فاعلم أن غضبه عليه السلام من أزواجه واعتزاله عنهن وتخييرهن كان لأسباب متعددة متوالية ، ف وقعت أولا قصة العسل ، ثم قصة مارية رضى الله عنها إن صحت ، فحرم رسول الله صلى الله عليه وسلم العسل على نفسه من أجل ذلك ، فنزلت آيات التحريم ، ثم اجتمعت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عليه بسأله زيادة النفقة كما سيأتى فى حديث جابر وحدثت بعض الأمور الأخرى التى ستأتى هناك ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أزواجه واعتزلهن شهرا ، كما سيأتى فى حديث عمر وابن عباس ، حتى إذا فرغ من إيلائه نزلت آية التخيير التى خير من أجلها رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه بين المكث معه وبين الفراق . هذا ما يتلخص من فتح البارى (٨ : ٤٠٠ تفسير الأحزاب و ٩ : ٢٥٣ و ٢٥٤ باب موعظة الرجل ابنته من النكاح) والله سبحانه أعلم .

قوله : " فلا عليك أن لا تعجلى " أى فلا بأس عليك فى الثانى وعدم العجلة حتى تشاورى أبويك .

قوله : " حتى تستأمرى أبويك " أى تطلبى منها أن يبين لك رأيها فى ذلك ، ووقع فى حديث جابر « حتى تستشيرى أبويك » وزاد محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن عائشة : « إني عارض عليك أمرا ، فلا تفتانى فيه بشئى حتى تعرضيه على أبويك أبى بكر وأم رومان أخرجه أحمد والطبرى . ويستفاد منه أن أم رومان كانت يومئذ موجودة ، فيرد به على من زعم أنها ماتت سنة ست من الهجرة ، فإن التخيير كان فى سنة تسع ، كذا فى فتح البارى (٨ : ٤٠١) .

قوله : " قد علم أن أبوى لم يكونا ليأمرانى بفراقه " ووقع فى رواية حمزة عن عائشة فى هذه القصة : « وخشى رسول الله صلى الله عليه وسلم حدائى » والمراد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أمرها باستئثار أبويها خشية أن يحملها صغر السن على اختيار الشق الآخر . وفيه منقبة عظيمة لعائشة من وجوه :

لأزواجك: إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعن وأسرحن سراحاً جميلاً، وإن كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة فإن الله أعد للمحسنات أجراً عظيماً) قالت: فقلت: في أى هذا أستأمر أبوى؟ فإني أريد الله ورسوله والدار الآخرة، قالت: ثم فعل أزواج رسول الله ﷺ مثل ما فعلت.

الأول: أنه ﷺ بدأ بها قبل سائر الأزواج، وما ذلك إلا لفضيلتها عنده.
والثاني: أن النبي ﷺ لم يكن يجب فراقها، حتى عند التخيير، ولذلك أمرها باستشارة أبويها، حباً لها ونصيحا لأمرها.
والثالث: أنها لم تتوقف في اختيار رسول الله ﷺ فدل ذلك على كمال عقلها وصحة رأيها مع حداثة سنّها، رضى الله تعالى عنها وأرضاها.

قوله: "إن كنتن تردن الحياة الدنيا" الخ الظاهر من الآيات والأحاديث أن النبي ﷺ خير من بين الدنيا فيطلقهن، ومن الآخرة فيمسكنهن، وهذا القدر متفق عليه، ثم اختلف العلماء هل كان رسول الله ﷺ فوض إليهن الطلاق، أم وعدهن بالطلاق عند اختيارهن الدنيا؟ فالظاهر من أحاديث عائشة هو الأول، وهو قول مجاهد والشعبي ومقاتل، واختار الحسن وقتادة الثاني، وهو المؤيد بما أخرجه أحمد عن علي قال: «لم يخير رسول الله ﷺ نساءه إلا بين الدنيا والآخرة». هذا ملخص ما في عمدة القارى (٩ - ٩٥) وفتح البارى (٨ - ٤٠١).

قوله: "في أى هذا أستأمر"؟ تعنى أن الأمر واضح لا حاجة فيه إلى مشاورة الأبوين، وفي رواية محمد بن عمرو: «فقلت: فإني أريد الله ورسوله والدار الآخرة، ولا أؤامر أبوى أبابكر وأم رومان، فضحك» وفي رواية عمر بن أبى سلمة عند الطبرى: "ففرح".

قوله: "عن عائشة" في رواية ٣٥٧١ هذا الحديث أخرجه البخارى في تفسير الأحزاب وأبو داود في النكاح، والنسائى في عشرة النساء.

قوله: "يستأذنا إذا كان في يوم المرأة منا" تعنى أنه ﷺ إذا كان في نوبه إحداها وأراد التوجه إلى الأخرى استأذن صاحبة النوبة، وقولها "في يوم المرأة" بإضافة اليوم إلى المرأة، ويروى "في اليوم المرأة" بنصب المرأة، والمراد اليوم الذى تكون فيه نوبتها.

٣٥٧١ - حدثنا سريج بن يونس ، حدثنا عباد بن عباد ، عن عاصم ، عن معاذة العدوية ، عن عائشة : قالت : كان رسول الله ﷺ يستأذننا إذا كان في يوم المرأة منا بعد ما نزلت : (ترجى من تشاء منهم وتقوى إليك من تشاء) فقالت لها معاذة : ما كنت تقولين لرسول الله ﷺ إذا استأذنك ؟ قالت : كنت أقول : إن كان ذاك إلى لم أؤثر أحدا على نفسي .

٣٥٧٢ - حدثنا الحسن بن عيسى ، أخبرنا ابن المبارك ، أخبرنا عاصم بهذا الإسناد نحوه .

٣٥٧٣ - وحدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، أخبرنا بشر ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن الشعبي ، عن مسروق ، قال : قالت عائشة : قد خبرنا رسول الله ﷺ فلم نعه طلاقا .

وأما قول الله تعالى : (وترجى من تشاء منهم) الآية ، فقد مر تفسيره في باب جواز هبتها نوبتها لضررتها في أواخر كتاب الرضاع .

قوله : " لم أؤثر أحدا " قال النووي : هذه المنافسة فيه ﷺ ليست لجرد الاستمتاع ولطلاق العشرة وشهوات النفوس وحفظها التي تكون من بعض الناس ، بل هي منافسة في أمور الآخرة والقرب من سيد الأولين والآخرين والرغبة فيه وفي خدمته ومعاشرته والاستفادة منه وفي قضاء حقوقه وحوائجه وتوقع نزول الرحمة والوحي عليه عندها ونحو ذلك ، ومثل هذا حديث ابن عباس وقوله في القدرح " لاؤثر بنصبي منك أحدا " ونظائر ذلك كثيرة .

قوله : " حدثنا يحيى بن يحيى التميمي " أخرجه أيضا البخاري في باب من خير نساء من الطلاق ، وأبو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والدارمي كلهم في باب الخیار من الطلاق ، وأحمد في مسند عائشة (٦ - ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٧٨) .

قوله : " فلم نعه طلاقا " وفي رواية الشعبي عند البخاري : " فلم يعد ذلك علينا شيئا " وبه أخذ الأئمة الأربعة وجهور الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ، فقالوا : إذا خير الرجل امرأته فاختارته لا يقع بذلك طلاق ، وحكى الترمذي عن علي أنه يقع بذلك طلاق رجعية (١) ، وحكاه ابن قدامة عن الحسن أيضا ، وذكره الترمذي عن أحمد ، ولكنه رواه إسحاق بن منصور عنه ، والصحيح أن مذهبه مذهب الجمهور ، كما صرح به ابن قدامة في المغني

(١) فما ذكره النووي من انه يقع عنده طلاق بائن ، لم اجد له أصلا ، ويرده ما أخرجه ابن أبي شيبة عن علي .

(٧ - ١٥٠) وروى عن زيد بن ثابت أنه يقع به طلاق بائن ، كما حكاه عنه الحافظ في الفتح (٩ - ٣٢٢) ونسبه الخطابي والنقاش إلى مالك ، ولكنه لا يصح عنه ، والصحيح عنه أنه مع الجمهور ، وحديث عائشة هذا حجة لهم على خصومهم .

ويؤيد قول الجمهور من حيث المعنى أن التخيير ترديد بين شيئين ، فلو كان اختيارها لزوجها طلاقاً لاتحدا ، فدل على أن اختيارها لنفسها بمعنى الفراق ، واختيارها لزوجها بمعنى البقاء في العصمة ، كذا في فتح الباري .

هذا إذا اختارت الخيرة زوجها ، وأما إذا اختارت نفسها فهي ثلاث عند مالك والليث ، وهو المروى عن زيد بن ثابت ، وقال أبو حنيفة : هي واحدة بائنة ، وهو المروى عن عمر وابن مسعود وعلى رضي الله عنهم ، وقال الشافعي وأحمد : هي طلاق رجعية ، وهو مذهب إسماعيل والثوري وابن أبي ليلى ، وهو المروى عن ابن عباس . هذا ملخص ما في فتح الباري والمغنى لابن قدامة (٧ - ١٤٢) وعارضة الأحوذى (٥ - ١٤٠) .

وحجة الحنفية قصة بريرة رضي الله عنها ، فأنها خيرت عند عتقها فاخترت نفسها ، فلم يملك زوجها الرجعة ، حتى كان يطوف في سكك المدينة يبكي عليها ودموعه تسيل على لحيمته ، ولو ملك رجعتها لما احتاج إلى بكاء ولاشفاعة ، فدل على أنه كان فراق بينونة ، وليس عند الشافعية والحنابلة في هذا حديث مرفوع . وحجتنا خلاف مالك أنها لم تطلق بلفظ الثلاث ولانوت ذلك ولا نواها الزوج ، فلم تطلق ثلاثاً كما لو أتى الزوج بالكناية الحنفية .

ثم اختلفوا في التخيير هل يتقيد بالمجلس أولاً ؟ فعند الأئمة الأربعة بتقيد ، وروى ذلك عن عمر وعثمان وابن مسعود وجابر رضي الله عنهم ، وبه قال عطاء وجابر بن زيد ومجاهد والشعبي والثوري والأوزاعي . وقال الزهري وقتادة وأبو عبيد وابن المنذر ومالك في إحدى الروايتين أن ذلك لا يتقيد بالمجلس ، ولها الخيار في المجلس وبعده مالم يفسخ أو يوطأ . كذا في المغنى لابن قدامة (٧ - ١٤٧) وحكاه الحافظ في الفتح عن الحسن ومحمد بن نصر من الشافعية وعن الطحاوي من الحنفية أيضاً .

واحتجوا بالحديث السابق حيث وقع فيه « إني ذاكر لك أمراً فلا تعجلي حتى تستأمرى أبويك » فإنه ظاهر في أنه فسخ لها إذ أخبرها أن لا تختار شيئاً حتى تستأذن أبويها ، ثم تفعل ما يشيران به عليها ، وذلك يقتضى عدم اشتراط الفور في جواب التخيير .

٣٥٧٤ - حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا علي بن مسهر ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن الشعبي ، عن مسروق ، قال : ما أبالي خيرت امرأتى واحدة ، أو مائة ، أو ألفاً ، بعد أن تختارنى ، ولقد سألت عائشة ، فقالت : قد خيرنا رسول الله ﷺ ، أفكان طلاقاً ؟

٣٥٧٥ - حدثنا محمد بن بشار ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن عاصم ، عن الشعبي ، عن مسروق ، عن عائشة : أن رسول الله ﷺ خيرنساءه ، فلم يكن طلاقاً .

٣٥٧٦ - وحدثني إسحاق بن منصور ، أخبرنا عبد الرحمن ، عن سفيان ، عن عاصم الأحول ، وإسماعيل ابن أبي خالد ، عن الشعبي ، عن مسروق ، عن عائشة ، قالت : خيرنا رسول الله ﷺ ، فاخترناه ، فلم يعد طلاقاً .

٣٥٧٧ - حدثنا يحيى بن يحيى ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وأبو كريب ، قال يحيى : أخبرنا وقال الآخرون : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن مسلم ، عن مسروق ، عن عائشة ، قالت : خيرنا رسول الله ﷺ ، فاخترناه ، فلم يعددها علينا شيئاً .

٣٥٧٨ - وحدثني أبو الربيع الزهراني ، حدثنا إسماعيل بن زكريا حدثنا الأعمش ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة ، وعن الأعمش ، عن مسلم ، عن مسروق ، عن عائشة بمثله .

وأجاب عنه الحفاظ في الفتح : « ويمكن أن يقال : يشترط الفور أو ما داماً في المجلس عند الإطلاق ، فأما لو صرح الزوج بالفسحة في تأخيرها بسبب يقتضى ذلك فيتراخى ، وهذا الذى وقع في قصة عائشة ، ولا يلزم من ذلك أن يكون كل خيار كذلك » . قال العبد الضعيف عفا الله عنه : وهذا الجواب جار على مذهب الحنفية أيضاً ، فقد صرح فقهاء الحنفية بأنه إذا زاد الزوج « متى شئت » أو « اليوم » أو لفظاً آخر مما يوسع له في الخيار لم يتقيد بالمجلس . وراجع البحر الرائق (٣ : ٣١١) .

قوله : « ما أبالي خيرت امرأتى واحدة أو مائة إلخ » يعنى لا يقع بذلك شئ ما دامت زوجتى تختارنى ، وقد روى مثل قول مسروق عن عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وعائشة وعطاء وسليمان بن يسار وربيعه والزهرى ، كما فى عمدة القارى (٩ : ٥٤٢) .

قوله : « أفكان طلاقاً ؟ » استفهام إنكار ، تعنى : لم يكن ذلك طلاقاً .

٣٥٧٩- **وحدثنا** زهير بن حرب . حدثنا روح بن عبادة ، حدثنا زكرياء بن إسحاق ، حدثنا أبو الزبير ، عن جابر بن عبد الله ، قال : دخل أبو بكر يستأذن على رسول الله ﷺ ، فوجد الناس جلوسا ببابه لم يؤذن لأحد منهم ، قال : فأذن لأبي بكر فدخل ، ثم أقبل عمر فاستأذن فأذن له ، فوجد النبي ﷺ جالسا حوله نساؤه واجبا ساكتا . قال : فقال : لأقولن شيئا أضحك النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! لو رأيت بنت خارجة سألتني النفقة فقممت إليها

قوله : ” وحدثنا زهير بن حرب “ هذا الحديث مما تفرد بإخراجه مسلم من بين الصحاح الستة ، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى في عشرة النساء كما في تحفة الأشراف للمزى (٢ : ٢٩٧) وأخرجه أحمد أيضا في مسند جابر (٣ : ٣٢٨ و ٣٤٢) .

قوله : ” حوله نساؤه “ قال على القارئ : لعل هذا قبل نزول الحجاب ولكن يردّه ما حققه الحافظ في الفتح (٨ : ٤٠١) و (٩ : ٢٥٠) من أن التخيير كان سنة تسع بعد نزول الحجاب . وأما دخول أبي بكر أو عمر على أمهات المؤمنين فلا يلزم منه رفع الحجاب ، ويمتثل أن تكون مرتديات ، ولعل مسارعتهن إلى الحجاب كان هو السبب في تأخير الإذن بدخولهما ، والله سبحانه أعلم .

قوله : ” واجبا “ وجم الرجل يجم (من باب وعد) وجوما ، إذا أسكته الهم وعلته الكتابة ، فهو واجم أى متهم ، كذا في مجمع البحار .

قوله : ” قال : فقال “ أى أبو بكر رضي الله عنه في نفسه ، ووهم الشيخ على القارئ فجعل قائل هذه المقولة عمر ، وسيأتى الرد عليه .

قوله : ” أضحك النبي ﷺ “ وفي بعض النسخ ” يضحك النبي ﷺ “ قال النووي : فيه استحباب مثل هذا ، وأن الإنسان إذا رأى صاحبه مهموما حزينا يستحب له أن يحدّثه بما يضحكه أو يشغله ويطيب نفسه . اهـ . وقال الشيخ السهروردي رحمه الله في آداب المريدين : ” عن علي رضي الله عنه أنه قال : كان النبي ﷺ يسر الرجل من أصحابه إذا رآه مغموما بالمداغبة كذا في المرقاة لعل القارئ .

قوله : ” لو رأيت بنت خارجة “ وفي رواية أحمد (٣ : ٣٢٨) ” بنت زيد “ ، وهى امرأة أبي بكر رضي الله عنه ، اسمها حبيبة بنت خارجة بن زيد ، أو بنت زيد بن الخارجة ،

فوجأت عنقها ، فضحك رسول الله ﷺ وقال : هن حولي كما ترى يسألنني النفقة ، فقام

كما في الإصابة (٤ : ٢٦١) فنسبت في بعض الروايات إلى أبيها وفي بعضها إلى جدها ، ومن هنا يتبين أن قائل هذا القول أبو بكر ﷺ ، ووقع في رواية عبد الملك وأبي عامر وابن لهيعة عند أحمد (٣ : ٣٢٨ و ٣٤٢) التصريح بأن قائله عمر ، وصرح على القارئ في المرقاة أيضا بنسبة هذا القول إلى عمر ، والظاهر أن كل ذلك وهم ، لأنني لم أجد في أزواج عمر ﷺ من تسمى بنت خارجة أو بنت زيد ، وإنما أزواجه زينب بنت مظعون ومليكة بنت جرجول وجميلة بنت حاصم وأم كلثوم بنت علي ، كما في المعارف لابن قتيبة (١ : ١٨٤) وتهذيب الأسماء للنووي (٢ : ١٥) وبنت خارجة أو بنت زيد إنما كانت زوجة لأبي بكر الصديق ﷺ . ويدل على أن قائله أبو بكر أنه بادر إلى القيام إلى عائشة لوجأ عنقها قبل أن يقوم عمر ، كما هو مصرح في الحديث . ويظهر من كلام النووي رحمه الله في شرحه أنه جعل هذا القول لأبي بكر دون عمر ، لأنه قال : « وفيه فضيلة لأبي بكر الصديق ﷺ » .

قوله : " فوجأت عنقها " وجأ العنق يمأه (من باب فتح) إذا طعنه ، كذا في مجمع البحار ، وفي المغرب : الوجأ الضرب باليد ، وقال الطيبي : الوجأ الضرب والعرب تختار عن لفظ الضرب فلذلك عدل إلى الوجأ ، وفي القاموس : وجأه باليد والسكين كوضعه : ضربه ، وجاء الوجأ بمعنى الدق على ما في النهاية ، كذا في المرقاة . ثم هكذا وقع هذا القول في الروايات الصحيحة بالشرط والإنشاء ، ووقع في رواية عند أحمد (٣ : ٣٤٢) : « يا رسول الله ! إن ابنة زيد سئلتني النفقة فوجأتها » بطريق الإخبار ، ولكن في سنده ابن لهيعة وروى عنه غير العبادلة .

قوله : " فضحك رسول الله ﷺ " . وفي رواية عند أحمد (٣ : ٣٢٨) : « فضحك النبي ﷺ حتى بدا فواجله » .

قوله : " يسألنني النفقة " يعني زيادة النفقة على المقدار المعتاد ، وإلا فكان رسول الله ﷺ يعزل نفقة أهله سنة ، كما أخرجه الشيخان وغيرهما . قال العيني : « إنهن اجتمعن يوما فقلن : نريد ما تريد النساء من الحلى حتى قال بعضهن : لو كنا عند غير النبي ﷺ لكان لنا شأن وثياب وحلى ، وقيل : إن كل واحدة منهن طلبت شيئا ، فطلبت أم سلمة معلما وميمونة حلة يمانية وزينب ثوبا مخططا وأم حبيبة ثوبا سموليا وحفصة ثوبا من ثياب مصر وجويرية معجرا وسودة قطيفة خيبرية ، إلا عائشة رضي الله عنها ، فلم تطلب شيئا . كذا في تفسير

أبو بكر إلى عائشة يجأ عنقها . فقام عمر إلى حفصة يجأ عنقها ، كلاهما يقول : تسألن رسول الله ﷺ ما ليس عنده ؟ فقلن : والله لا نسأل رسول الله ﷺ شيئا أبدا ليس عنده ، ثم اعتزلن شهرا أو تسعا وعشرين ، ثم نزلت عليه هذه الآية : « يا أيها النبي قل لا زواجك » حتى بلغ « للمحسنات منكن أجراً عظيماً » قال : فبدأ بعائشة ، فقال : يا عائشة ! إني أريد أن أعرض عليك أمراً أحب أن لا تعجل في فيه حتى تستشيري أبويك ، قالت : وما هو يا رسول الله ؟ فتلا عليها الآية ، قالت : أفيك يا رسول الله أستشير أبوي ؟ بل أختار الله ورسوله والدار الآخرة ، وأسألك أن لاتخير امرأة من نسائك بالذى قلت ، قال : لا تسألني امرأة منهن إلا أخبرتها ، إن الله لم يبعثني معنتاً ولا متعنتاً ، ولكن بعثني معلماً ميسراً .

الأحزاب من عمدة القارى (٩ : ٩٥) والله سبحانه أعلم .

قوله : " يجأ عنقها " وفي رواية عبد الملك وغيره عند أحمد : « فقام أبو بكر ﷺ إلى عائشة ليضربها وقام عمر إلى حفصة » .

قوله : " فقلن والله لانسأل إلخ " وزاد أحمد قبله : " فنهاهما رسول الله ﷺ " يعنى نهى أبا بكر وعمر عن ضربها ، وهو اللاتق بمكارم أخلاقه ﷺ .

قوله : " ثم اعتزلن شهراً " وستأنى قصة الاعتزال فى حديث عمر وابن عباس مفصلة .

قوله : " وأسألك أن لاتخير امرأة إلخ " كأنها أرادت أن تختار بعض نساءه القراق ، قال الحافظ : فيه أن الغيرة تحمل المرأة الكاملة الرأى والعقل على ارتكاب ما لا يلىق بحالها ، ولكنه ﷺ لما علم أن الحامل لها على ذلك ما طبع عليه النساء من الغيرة ومحبة الاستبداد دون ضرائها لم يسعفها بما طلبت من ذلك . (تفسير الأحزاب من فتح البارى ٨ : ٤٠٢) .

قوله : " معنتاً ولا متعنتاً " وفي رواية أحمد : " معنفاً " والمعانى متقاربة ، فأما المعنت فهو من عنى ، إذا شدد عليه وألزمه ما يصعب عليه أداءه ، والمتعنت هو الذى يطلب زلة غيره ، كما فى القاموس ، وأما التعنيف فهو التشديد والتوبيخ كما فى مجمع البحار وغيره . والمراد أنتى لا أريد أن أشق على نسائى أو أطلب زلاتهن ، فلا أمسك عن إخبارهن بلختيارك .

قوله : " ولكن بعثني معلماً ميسراً " زاد أحمد : " لا تسألني امرأة منهن عما اخترت إلا أخبرتها " .

٣٥٨٠- وحديثي زهير بن حرب، حدثنا عمر بن يونس الحنفي، حدثنا عكرمة بن عمار، عن سناك أبي زميل، حدثني عبد الله بن عباس، حدثني عمر بن الخطاب، قال: لما اعتزل نبي الله ﷺ نساءه، قال: دخلت المسجد، فإذا الناس يكتنون بالحصى، ويقولون: طلق رسول الله ﷺ نساءه، وذلك قبل أن يؤمرن بالحجاب، فقال عمر: فقلت: لأعلمن ذلك

ذكر من اختارت نفسها :

ثم قد مر في حديث عائشة أن أزواج النبي ﷺ كلهن قد اخترته ﷺ، وهو الصحيح المحفوظ، وذكر ابن العربي عن ابن شهاب أن امرأة واحدة منهن اختارت نفسها فذهبت وكانت بدوية اسمها عمرة بنت يزيد الكلابية، اختارت الفراق، فذهبت فابتلاها الله تعالى بالجنون، ويقال: إن أباه تركها ترعى غنما له فصارت في طلب لإحداهن، فلم يعلم ما كان من أمرها إلى اليوم. وذكر ابن سيد الناس عن أبي عمر أن اسمها فاطمة بنت الضحاك بن سفيان الكلابي، وذكر أنها كانت بعد ذلك تلتقط البعر وتقول: أنا الشقية، اخترت الدنيا، ولكن هذه الروايات قد رد عليها ابن العربي في أحكام القرآن (٢: ١٦٢) وابن سيد الناس في عيون الأثر (٢: ٣١٠). وراجع لتحقيق هذه الروايات الإصاغة للحافظ ابن حجر تحت ترجمة فاطمة بنت الضحاك الكلابية (٤: ٣٧١). والله سبحانه وتعالى أعلم.

قوله: "حدثني عمر بن الخطاب" الخ هذا حديث طويل أخرجه المصنف ههنا مختصرا ومطولا، وقد أخرجه غيره أيضا، فربما اختصر وربما فصل، وهو عند البخاري في باب التناوب في العلم، وفي باب الغرفة والعلية من المظالم، وفي باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها من كتاب النكاح، وفي تفسير سورة التحريم، وأخرجه النسائي في باب كم الشهر من الصوم، والترمذي في تفسير سورة التحريم.

قوله: "يكتنون بالحصى" يعني يضربون بها الأرض كفعل المهموم المتفكر :

قوله: "وذلك قبل أن يؤمرن بالحجاب" استدلل به ابن العربي في أحكام القرآن (٢: ١٦١) وغيره على أن واقعة التخيير كانت قبل نزول الحجاب، ولكن رد عليه الحافظ في الفتح فقال: «هو غلط بين، فإن نزول الحجاب كان في أول زواج النبي ﷺ زينب بنت جحش، وهذه القصة كانت سبب نزول آية التخيير وكانت زينب بنت جحش فيمن خير،

اليوم ، قال : فدخلت على عائشة فقلت : يا بنت أبي بكر ! أفد بلغ من شأنك أن تؤذى رسول الله ﷺ ؟ فقالت : ما لي ومالك يا ابن الخطاب ! عليك بعيبك ! قال : فدخلت على حفصة بنت عمر ، فقلت لها : يا حفصة ! أفد بلغ من شأنك أن تؤذى رسول الله ﷺ ؟ والله لقد علمت أن رسول الله ﷺ لا يحبك ، ولولا أنا لطلقك رسول الله ﷺ ، فبكيت أشد

وقد تقدم ذكر عمر لها في قوله ” ولا حسن زينب بنت جحش “ وسيأتى بعد ثمانية أبواب (في صحيح البخارى) من طريق أبي الضحى عن ابن عباس قال : أصبحنا يوماً ونساء النبي ﷺ يبيكين الخ فحضور ابن عباس ومشاهدته لذلك يقتضى تأخر هذه القصة عن الحجاب ، فإن بين الحجاب وانتقال ابن عباس إلى المدينة مع أبويه نحو أربع سنين ، لأنهم قدموا بعد فتح مكة ، فأية التخيير على هذا نزلت سنة تسع لأن الفتح كان سنة ثمان ، والحجاب كان سنة أربع أو خمس » قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ومما يقوى قول الحافظ ابن حجر أن حديث عمر في باب موعظة الرجل ابنته من النكاح يدل على أن التخيير وقع بعد قصة العسل ، لأن فيه : « فاعتزل النبي ﷺ نساءه من أجل ذلك الحديث حين أفشته حفصة إلى عائشة » وهذا الحديث كان في قصة العسل ، وكانت قصة العسل مع زينب كما مر ، فبهذا يظهر أن نكاح زينب كان قبل التخيير ، وقد ثبت أن الحجاب إنما نزل في وليمة زينب ، فدل على أن التخيير كان بعد نزول الحجاب ، وأما حديث الباب فقال فيه الحافظ : « وأحسن محامله عندى أن يكون الراوى لما رأى قول عمر أنه دخل على عائشة ظن أن ذلك قبل الحجاب فعجز به ، ولكن جوابه أنه لا يلزم من الدخول رفع الحجاب فقد يدخل من الباب ويتخاطبه من وراء الحجاب ، كما لا يلزم من وهم الراوى في لقطة من الحديث أن يطرح حديثه كله ».

قوله : ” عليك بعيبك “ أى عليك بخاصتك وموضع شرك ، والعيبة وعاء يجعل فيه الإنسان أفضل ثيابه ونفيس متاعه . فشبهت بها عائشة حفصة ابنة عمر ، والمراد : عليك بوعظ ابنتك حفصة .

قوله : ” ولولا أنا لطلقك رسول الله ﷺ “ كأنه إشارة إلى ما رواه موسى بن على عن أبيه عن عقبة بن عامر قال : « طلق رسول الله ﷺ حفصة بنت عمر ، فبلغ ذلك عمر ، فحشى التراب على رأسه وقال : ما يعبأ الله بعمر وابنته بعدها ؟ فنزل جبريل من الغد على النبي ﷺ فقال : إن الله يأمرك أن تراجع حفصة رحمة لعمر » وفي رواية أبى صالح عند أبى يعلى : « دخل عمر على حفصة وهى تبكى ، فقال : لعل رسول الله ﷺ قد طلقك ، إنه

البكاء ، فقلت لها: أين رسول الله ﷺ ؟ قالت : هو في خزانته في المشربة ، فدخلت فإذا أنا برباح غلام رسول الله ﷺ قاعدا على أسكفة المشربة مدبل برجليه على نقير من خشب ، وهو جذع يرق عليه رسول الله ﷺ وينحدر فناديت : يا رباح ! استأذن لي عندك على رسول

كان قد طلقك مرة ثم راجعك من أجلى ، فإن كان طلقك مرة أخرى لا أكلمك أبدا ، ذكرهما الحافظ في ترجمة حفصة من الإصابة (٤ : ٢٦٥) .

وأخرج ابن سعد عن قيس بن زيد مرسلا : « أن رسول الله ﷺ طلق حفصة بنت عمر فأتاها خالها عثمان وقد أمة ابنا مظعون فبكت وقالت : والله ما طلقني رسول الله ﷺ عن شيع . فجاء رسول الله ﷺ فدخل عليها فتجلببت ، فقال رسول الله ﷺ : إن جبريل ﷺ أتاني فقال لي : ارجع حفصة فإنها صوامة قوامه ، وهى زوجتك في الجنة . راجع طبقات ابن سعد (٨ : ٨٤) .

قوله : " في المشربة " هو بفتح الراء وبضمها بمعنى الغرفة العالية ، وقال ابن قتيبة : هى كالصفة بين يدي الغرفة ، وقال الداودي : هى الغرفة الصغيرة وقال ابن بطلال : المشربة الخزانة التى يكون فيها طعامه وشرابه ، وقيل لها مشربة فيما أرى لأنها كانوا يخزنون فيها شراهم ، كذا فى عمدة القارى (٦ : ١٣٧) وذكر فى مجمع البحار أن المشربة بمعنى الخزانة مفتوحة الراء فقط ، وأما بمعنى الغرفة فتفتح راءها وتضم .

قوله : " أسكفة " بضم الهمزة والكاف وتشديد الفاء ، وهى عتبة الباب السفلى .

قوله : " مدبل برجليه " هو اسم فاعل بمعنى التدلية ، وهو مد الرجلين إلى الأسفل كاللدلو فى البئر .

قوله : " على نقير من خشب " النقير هو الجذع المنقور ، وفى بعض النسخ : « فقير » وهو بمعنى المنقور ، مأخوذ من فقار الظهر ، والمراد جذع فيه درج ، كذا فى شرح النووى .

قوله : " رباح " هو بفتح الراء من موالى رسول الله ﷺ ، كان يأذن عليه ﷺ ، كما فى عيون الأثر (٢ : ٣١٤) .

قوله : " استأذن لى " وفيه جواز اتخاذ الحاكم عند الخلوة بوابا يمنع من يدخل إليه بغير إذنه ، وأما ما رواه أنس عند البخارى وغيره فى المرأة التى وعظها النبى ﷺ فلم تعرفه

الله ﷺ ، فنظر رباح إلى الغرفة ، ثم نظر إلى فلم يقل شيئا ، ثم رفعت صوتي ، فقلت : يا رباح ! استأذن لي عندك على رسول الله ﷺ ، فإني أظن أن رسول الله ﷺ ظن أني جئت من أجل حفصة ، والله لئن أمرني رسول الله ﷺ بضرب عنقها لأضربن عنقها ، ورفعت صوتي ، فأوما إلى أن أرقه . فدخلت على رسول الله ﷺ وهو مضطجع على حصير ، فجلست ، فأدنى عليه إزاره وليس عليه غيره ، وإذا الحصير قد أثر في جنبه ، فنظرت ببصري في خزانة رسول الله

ثم جاءت إاليه : محمولا على الأوقات التي يجلس فيها للناس ، قاله الحافظ في فتح الباري (٩ : ٢٥٦) .

قوله : " فنظر رباح إلى الغرفة " استيذاً من النبي ﷺ .

قوله : " ثم نظر إلى فلم يقل شيئا " وفي رواية البخاري : " فدخل الغلام فكلم النبي ﷺ ثم رجع فقال : كلمت النبي ﷺ وذكرتك له فصمت " . قال الحافظ : يحتمل أن يكون رسول الله ﷺ نائماً ، أو ظن أن عمر جاء يستعطفه على أزواجه لكون حفصة ابنته منهن .

ثم قد أرشد الحديث إلى أن للإمام أن يحتجب عن بطائنه وخاصته عند الأمر بطرقه من جهة أهله حتى يذهب غيظه ، ويخرج إلى الناس وهو منبسط إليهم ، وإلى الرفق بالأصهار والحياء منهم إذا وقع للرجل من أهله ما يقتضي معاتبتهم ، وإلى أن السكوت قد يكون أبلغ من الكلام ، لأنه عليه السلام لو أمر غلامه برد عمر لم يجز لعمر العود إلى الاستيذان مرة بعد أخرى ، فلما سكت فهم عمر من ذلك أنه لم يؤثر رده مطلقاً ، وإلى أن الحاجب إذا علم منع الإذن بسكوت المحجوب لم يأذن ، وإلى أن الاستيذان مشروع ولو كان الرجل وحده لاحتمال أن يكون على حالة يكره الاطلاع عليها . كذا في فتح الباري .

قوله : " ثم رفعت صوتي " كأنه أراد أن يبلغ صوته إلى النبي ﷺ ، وفيه جواز تكرار الاستيذان إذا رجا صاحبه الإذن .

قوله : " أن أرقه " أمر من الرق بمعنى الصعود ، وإلهاء إما للوقوف وإما للضمير العائد إلى الجذع .

ﷺ، فإذا أنا بقبضة من شعير نحو الصاع ومثلها قرظا في ناحية الغرفة، وإذا أفيق معلق! قال: فابتدرت عيناي، قال: ما يبكيك يا ابن الخطاب؟ قلت: يا نبي الله وما لي لأبكي؟ وهذا الحصير قد أثر في جنبك وهذه خزانتك! لا أرى فيها إلا ما أرى، وذاك قبصر وكسرى في النمار والأنهار، وأنت رسول الله ﷺ وصفوته، وهذه خزانتك! فقال: يا ابن الخطاب!

قوله: "قرظا" القرظ بفتحين ورق شجر يقال له السلم، قال أبو حنيفة: القرظ أجود ما يدبغ به الألب (يعني الجلود) في أرض العرب، وهي تدبغ بورقه وثمره، وقال مرة: القرظ شجر عظام لها سوق غلاظ أمثال شجر الجوز، ورقه أصغر من التفاح، وله حب يوضع في الموازين، وهو ينبت في القيعان، واحدته قرظة، وبها سمى الرجل قرظة وقرظية، وقال ابن جزلة: أفاقيا هو عصارة القرظ، وفيه لدغ، وأجوده الطيب الرائحة الرزين الصلب الأخضر، يشد الأعضاء المسترخية إذا طبخ في ماء وصب عليها، كذا في تاج العروس للزبيدي.

قوله: "أفيق" هو بفتح الهمزة وكسر الفاء، الأديم المدبوغ قبل أن يخرز، أو قبل أن يشق، وقيل: هو ما دبغ بغير القرظ والأرطى وغيرهما من أدبغة أهل نجد، وقيل: هو حين يخرج من السدباغ مفروغا منه وفيه رائحته، وقيل: أول ما يكون من الدباغ فهو منيئة، ثم أفيق، ثم يكون أديما، وجمعه أفق بفتح الهمزة والفاء كأديم وأدم. هذا ملخص ما في تاج العروس.

قوله: "وصفوته" صفوة الشيء بثلاث الصاد، خالصه وما صفا منه، كما في القاموس والصحيح. والمراد ههنا صفوة خلق الله تعالى، عليه الصلاة والسلام.

قوله: "وهذه خزانتك" قال الحافظ: وفيه جواز نظر الإنسان إلى نواحي بيت صاحبه وما فيه إذا علم أنه لا يكره ذلك، وبهذا يجمع بين ما وقع لعمره وبين ما ورد من النهي عن فضول النظر، أشار إلى ذلك النووي، ويحتمل أن يكون نظر في بيت النبي ﷺ وقع أولا إنفاقا، فرأى الشعير والقرظ مثلا، فاستقله، فرفع رأسه لينظر هل هناك شيء أنفس منه، فلم ير إلا الألب، فقال ما قال، ويكون النهي محمولا على من تعمد النظر في ذلك والتفتيش ابتداء. كذا في فتح الباري (٩: ٢٥٧).

قوله: "فقال: يا ابن الخطاب" وفي رواية للبخاري في النكاح: «فجلس»

ألا ترضى أن تكون لنا الآخرة ولهم الدنيا ؟ قلت : بلى ، قال : ودخلت عليه حين دخلت وأنا أرى في وجهه الغضب ، فقلت يا رسول الله ! ما يشق عليك من شأن النساء ؟ فإن كنت طلقتهن فإن الله معك وملائكته وجبريل وميكائيل وأنا وأبو بكر والمؤمنون معك ، وقل ما تكلمت - وأحمد الله - بكلام إلا رجوت أن يكون الله يصدق قولي الذي أقول ، ونزلت هذه الآية آية التخيير : (عسى ربه أن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منكن) (وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير) وكانت عائشة بنت أبي بكر وحفصة تظاهران على سائر نساء النبي ﷺ ، فقلت : يا رسول الله أطلقتهن ؟ قال : لا ، قلت : يا رسول الله ! إني دخلت المسجد والمسلمون ينكتون بالحصى ، يقولون : طلق رسول الله ﷺ نساءه ، أفأنزل فأخبرهم أنك لم تطلقهن ؟ قال : نعم إن شئت ، فلم أزل أحده حتى تحسر الغضب عن وجهه وحتى كشر فضحك ، وكان من أحسن الناس ثغراً ، ثم نزل نبي الله ﷺ ونزلت أنثبث بالجذع ، ونزل رسول الله ﷺ كأنما يمشي على الأرض

النبي ﷺ وكان متكأ فقال : أو في هذا أنت يا ابن الخطاب ؟ ، قال الحافظ : وهذا يشعر بأنه ﷺ ظن أنه بكى من جهة الأمر الذي كان فيه ، وهو غضب النبي ﷺ على نسائه حتى اعتزلهن ، فلما ذكر له من أمر الدنيا أجابه بما أجابه .

قوله : " وإن تظاهرا عليه " خطاب لعائشة وحفصة ، والمعنى : فإن تعاونا عليه ﷺ بما يسوءه من الإفراط في الغيرة وإفشاء سره ، والآية نزلت في تظاهرها في قصة العسل أو في قصة تحريم مارية كما مر تفصيله .

قوله : " أطلقتهن ؟ قال : لا " لأنه ﷺ إنما آلى من نسائه شهراً ، ولم يطلقهن ، وسيأتى ذكر الإبلاء في الحديث الآتي .

قوله والمسلمون ينكتون بالحصى " وفيه ما كان الصحابة عليه من محبة الإطلاع على أحوال النبي ﷺ جلت أو قلت ، وأهتمامهم بما يهمهم له . رضى الله عنهم .

قوله : " حتى تحسر الغضب عن وجهه " يعنى انكشف ، والكشر : بدو الأسنان ، يقال : كشر الرجل عن أسنانه (من باب ضرب) إذا أبداها في الضحك ، والثغر (بفتح) الثاء وسكون الغين) مقدم الأسنان ، كما في القاموس .

قوله : " أنثبث بالجذع " يعنى أستمسك به خوفاً من السقوط .

ما يحسه بيده ، فقلت : يا رسول الله ! إنما كنت في الغرفة تسعة وعشرين ؟ إن الشهر يكون تسعاً وعشرين ، فقامت على باب المسجد ، فناديت بأعلى صوتي : لم يطلق رسول الله ﷺ نساءه ، ونزلت هذه الآية (وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذا عوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم) فكنيت أنا استنبطت ذلك الأمر ، وأنزل الله عز وجل آية التخير .

قوله : " ما يحسه بيده " يعنى : لا يمس الجذع لعلم مخافته ﷺ من السقوط ، إما لزيادة تمكته ﷺ ، وإما لاعتياده ذلك .

قوله : " إنما كنت في الغرفة تسعاً وعشرين " وفيه تذكير الحالف بيمينه إذا وقع منه ما ظاهره نسيانها ، لأن عمر ربه ﷺ خشى أن يكون ﷺ نسي مقدار ما حلف عليه وهو شهر ، فذكره ﷺ ، وسيأتى في شرح آخر حديث (٣٥٨٠) جواب إشكال يرد على هذه العبارة ، وهو أنه كيف صار هذا اليوم تسعاً وعشرين مع أنه أول يوم اطلع فيه عمر باعتزال النبي ﷺ نساءه .

قوله : " إن الشهر يكون تسعاً وعشرين " قال الحافظ : « وفيه تقوية لقول من قال : إن يمينه ﷺ اتفق أنها كانت في أول الشهر ، ولهذا اقتصر على تسعة وعشرين ، وإلا فلو اتفق ذلك في أثناء الشهر فالجمهور على أنه لا يقع البر إلا بثلاثين » قلت : وهو مذهب الحنفية كما في رد المختار (٤ : ٤٢٤ باب الإيلاء و ٧٩٣ كتاب الإيمان) .

قوله : " ونزلت هذه الآية " المشهور في هذه الآية أنها نزلت في الأخبار التي كان المنافقون وغيرهم يشيعونها في المدينة في أمر الحروب ، قال ابن عباس : « إذا غزت سرية من المسلمين خبر الناس عنها ، فقالوا : أصاب المسلمين ؟ » من عدوهم كذا وكذا ، وأصاب العدو من المسلمين كذا وكذا ، فأفشوه بينهم من غير أن يكون النبي ﷺ يخبرهم به ، ولوردوه إلى الرسول : حتى يكون هو الذي يخبرهم به ، وإلى أولى الأمر منهم : أولى الفقه والدين ، كذا في الدر المنثور (٢ : ١٨٦) ومثله في تفسير ابن جرير (٥ : ١٠٦) .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ولا يعارضه حديث الباب ، لما تقرر في موضعه أنه لا تراحم في أسباب النزول ، فيمكن أن يكون لهذه الآية سببان ، والذي يظهر لهذا العبد الضعيف أن الله تعالى ذكر في الآية أمرين : أمر من الأمن ، وأمر من الخوف ، فلعل

٣٥٨١ - حدثنا هارون بن سعيد الأيلي، قال: حدثنا عبد الله بن وهب، أخبرني سليمان - يعني ابن بلال - أخبرني يحيى، أخبرني عبيد بن حنين أنه سمع عبد الله بن عباس يحدث، قال: مكثت سنة وأنا أريد أن أسأل عمر بن الخطاب عن آية، فما أستطيع أن أسأله هيبه له، حتى خرج حاجا فخرجت معه، فلما رجع فكنا ببعض الطريق عدل إلى الأراك لحاجة له، فوقفت له حتى فرغ، ثم سرت معه، فقلت: يا أمير المؤمنين! من اللتان تظاهرتا على رسول الله ﷺ من أزواجه؟ فقال: تلك حفصة وعائشة، قال: فقلت له: والله إن كنت لأريد أن أسألك عن هذا منذ سنة، فما أستطيع هيبه لك، قال: فلا تفعل، ما ظننت أن عندي من علم فسلفي

الأول سببه ما ذكره عمر رضي الله عنه في حديث الباب، فإن خبر الطلاق كان في حالت الأمن، والثاني سببه ما ذكره ابن عباس رضي الله عنه والله أعلم.

قوله: "أخبرني يحيى" والمراد به يحيى بن سعيد الأنصاري كما في الطرق الآتية.

قوله: "فما أستطيع أن أسأله" قال المهلب: فيه توقيف العالم ومهابته عن استفسار ما يخشى من تغيره عند ذكره، وترقب خلوات العالم ليسأل عما لعله لو سئل عنه بحضرة الناس أنكره على السائل، ويؤخذ منه مراعاة المروءة، كذا في الفتح (٩: ٢٥٥) ثم قال الحافظ: وفيه حسن تلميح ابن عباس وشدة حرصه على الإطلاع على فنون التفسير، وفيه طلب علو الإسناد، لأن ابن عباس أقام مدة طويلة ينتظر خلوة عمر ليأخذ عنه، وكان يمكنه الأخذ بواسطة عنه ممن لا يهابه، وفيه حرص الصحابة على طلب العلم وضبط أحوال الرسول ﷺ.

قوله: "عدل إلى الأراك" يعني: عدل عن الطريق المسلوكة إلى طريق لا يسلك غالبا ليقضى حاجته، وكان ذلك بمر الظهران كما سيأتي، والأراك شجر معروف ترعاه الإبل.

قوله: "ثم سرت معه، فقلت" قال الحافظ: وفيه البحث في العلم في الطرق والخلوات وفي حال القعود والمشى.

قوله: "فلا تفعل" قال المهلب: وفي الحديث سؤال العالم عن بعض أمور أهله وإن كان عليه فيه غضاضة إذا كان في ذلك سنة تنقل ومسئلة تحفظ، وفيه مهابة الطالب للعالم وتواضع العالم له، كذا في الفتح.

عنه ، فإن كنت أعلمه أخبرتك ، قال : وقال عمر : والله إن كنا في الجاهلية ما نعد للنساء أمرا حتى أنزل الله فيهن ما أنزل وقسم هن ما قسم ، قال : فبينما أنا في أمر أئتمره إذ قالت لي امرأتى : لو صنعت كذا وكذا ، فقلت لها : ومالك أنت ولما ههنا ؟ وما تكلفك في أمر أريده ، فقالت لي : عجبالك يا ابن الخطاب ! ما تريد أن تراجع أنت ، وإن ابنتك لتراجع رسول الله ﷺ حتى يظل يومه غضبان . قال عمر : فآخذ ردائي ثم أخرج مكاني حتى أدخل على حفصة ، فقلت لها : يا بنية ! إنك لتراجعين رسول الله ﷺ حتى يظل يومه غضبان ؟ فقالت حفصة : والله إنا لنراجعه ، فقلت : تعلمين أني أحذرك عقوبة الله وغضب رسوله ،

قوله : " قال وقال عمر " قال الحافظ : وفيه سياق القصة على وجهها وإن لم يسأل السائل عن ذلك إذا كان في ذلك مصلحة من زيادة شرح وبيان ، وخصوصا إذا كان العالم يعلم أن الطالب يؤثر ذلك .

قوله : " ما نعد للنساء أمرا " يعنى كنا نحكم عليهن ولا يحكم علينا ، بخلاف الانتصار فكانوا بالعكس من ذلك ، وفي رواية يزيد بن رومان : « كنا ونحن بمكة لا يكلم أحد امرأته إلا إذا كانت له حاجة قضى منها حاجته » وفي رواية الطيالسى : « كنا لانعتد بالنساء ولاندخلهن في أمورنا » كذا في فتح البارى .

قوله : " حتى أنزل الله فيهن ما أنزل " يعنى : حتى أمرنا الله بأداء حقوقهن ، كما في قوله تعالى : (ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف) وفي رواية البخارى في اللباس : « فلما جاء الإسلام وذكرهن الله رأينا هن بذلك حقا علينا من غير أن ندخلهن في شيء من أمورنا » .

قوله : " فبينما أنا في أمر أئتمره " يعنى : بينما أنا أشاور نفسى في أمر وأفكر فيه .

قوله : " لو صنعت كذا وكذا " يعنى أشارت على بشيى وأغلظت لى فيه ، كما هو مصرح فى رواية البخارى فى اللباس . وفى رواية يزيد بن رومان : « فقامت إليها بقضيب فضربتها به ، فقالت : يا عجبالك يا ابن الخطاب الخ » .

قوله : " تراجع " المراجعة هى التردد فى الكلام والمناظرة فيه .

يا بنية ! لا تغرنك هذه التي قد أعجبها حسننها وحب رسول الله ﷺ إياها ، ثم خرجت حتى دخلت على أم سلمة لقرايتي منها ، فكلمتها فقالت لي أم سلمة : عجبالك يا ابن الخطاب ! قد دخلت في كل شيء حتى تبتغي أن تدخل بين رسول الله ﷺ وأزواجه ، قال : فأخذتني أخذاً كسرني عن بعض ما كنت أجد ، فخرجت من عندها . وكان لي صاحب من الأنصار إذا غبت أتانى بالخبر، وإذا غاب كنت آتية بالخبر، ونحن حينئذ نتخوف ملكاً من ملوك غسان

قوله : " لا تغرنك هذه " يعنى به عائشة رضى الله عنها ، وقد صرح به الراوى فى رواية عبد العزيز بن عبد الله عند البخارى فى تفسير التحريم . والمراد أن لا تقيس نفسك على عائشة ولا تسرى سيرها فى كل شئ ، لأنها أحب إلى رسول الله ﷺ منك ، فربما يصدر من دلالها برسول الله ﷺ ما لا يليق بك .

قوله : " كسرني عن بعض ما أجد " أى أخذتني بلسانها أخذاً دفعتنى عن مقصدى وكلامى ، وفى رواية لابن سعد : « فقالت أم سلمة : إى والله ، إنا لنكلمه ، فإن تحمل ذلك فهو أولى به وإن نهانا عنه كان أطوع عندنا منك ، قال عمر : فندمت على كلامى لهن » وفى رواية يزيد بن رومان : « ما بمنعنا أن نغار على رسول الله ﷺ وأزواجكم يغرن عليكم » وكان الحامل لعمر على ما وقع منه شدة شفقتة وعظم نصيحته ، فكان يبسط على النبى ﷺ فيقول له افعل كذا ولا تفعل كذا ، كقوله احجب نساءك وقوله لاتصل على عبد الله ابن أبى وغير ذلك ، وكان النبى ﷺ يحتمل ذلك لعلمه بصحة نصيحته وقوته فى الإسلام ، كذا فى فتح البارى .

قوله : " وكان لي صاحب من الأنصار الخ " وقال النووى : فيه استحباب حضور مجالس العلم واستحباب التناوب فى حضور العلم إذا لم يتيسر لكل واحد الحضور بنفسه اه . قلت : وبهذه المناسبة أورد البخارى هذا الحديث فى باب التناوب فى العلم . وقال الحافظ فى الفتح : وفيه قبول خبر الواحد ولو كان الآخذ فاضلاً والمأخوذ عنه مفضولاً ، ورواية الكبير عن الصغير . وفيه أن الطالب لا يغفل عن النظر فى أمر معاشه ليستعين على طلب العلم وغيره ، لما علم من حال عمر أنه كان يتعانى التجارة إذ ذاك . كذا فى فتح البارى (١ : ١٦٨) .

قوله : " ملوك غسان " الأشهر أنه غير منصرف ، وقيل : منصرف ، أفاده النووى .

ذكر لنا أنه يريد أن يسير إلينا فقد امتلأت صدورنا منه ، فأقى صاحبي الأنصارى يندق الباب وقال : افتح افتح ، فقلت : جاء الغساني ؟ فقال : أشد من ذلك ! اعتزل رسول الله ﷺ أزواجه ، فقلت : رغم أنف حفصة وعائشة ، ثم أخذ ثوبى فأخرج حتى جئت ، فإذا رسول الله ﷺ فى مشربة له يرتقى إليها بعجلة ، وغلام لرسول الله ﷺ على

قوله : " امتلأت صدورنا منه " أى غيظا أو خوفا .

قوله : " جاء الغساني " وقد سماه فى رواية ابن سعد : الحارث بن أبى شمر .

قوله : " أشد من ذلك " فيه ما كان عليه الصحابة من الاهتمام بما يهتم له رسول الله ﷺ لأنه جعل اعتزال نسائه أشد من طروق ملك الشام الغساني بجيوشه إلى المدينة ، وذلك لأنه كان يتحقق أن عدوهم ولو طرقهم مغلوب ومهزوم ، واحتمال خلاف ذلك ضعيف ، بخلاف الذى توهمه من تطليق رسول الله ﷺ أزواجه ، فإن وقوع الغم بذلك متيقن .

قوله : " اعتزل رسول الله ﷺ أزواجه " وفى رواية سفيان الآثية : « طلق النبي ﷺ نسائه » ولعل الراوى فى روايتنا هذه رواها بالمعنى ، لأن أكثر الروايات على الطلاق ، وأخرج ابن مردويه من طريق سلمة بن كهيل عن ابن عباس أن عمر قال : « لقينى عبد الله ابن عمر ببعض طرق المدينة ، فقال إن النبي ﷺ طلق نسائه » وهذا إن كان محفوظا محمول على أن ابن عمر لاقى أباه وهو يجيئ من منزله فأخبره بمثل ما أخبره به الأنصارى ولعل الجزم بالطلاق وقع من إشاعة بعض أهل النفاق فتناقله الناس ، وأصله ما وقع من اعتزال النبي ﷺ نسائه ولم تجر عادة بذلك ، فظنوا أنه طلقهن . كذا فى فتح البارى (٩ : ٢٤٨) .

قوله : " رغم أنف حفصة وعائشة " هو بفتح الغين وكسرهما ، أى لصق بالرغام وهو التراب هذا هو الأصل ، ثم استعمل فى كل من عجز من الانتصاف وفى الذل والانقياد كرها . أفاده النووى .

قوله : " ثم أخذ ثوبى " قال النووى : فيه استحباب التجميل بالثوب والعمامة ونحوهما عند لقاء الأئمة والكبار احتراماً لهم .

قوله : " بعجلة " وهى درجة من النخل .

قوله : " ليف " وهو لحى النخل .

رأس الدرجة ، فقلت : هذا عمر ! فأذن لي . قال عمر : فقصصت على رسول الله ﷺ هذا الحديث ، فلما بلغت حديث أم سلمة تبسم رسول الله ﷺ ، وإنه لعل حصير ما بينه وبينه شيء ، وتحت رأسه وسادة من آدم حشوها ليف ، وإن عند رجله قرظا مضبورا ، وعند رأسه أهبا معلقة ، فرأيت أثر الحصير في جنب رسول الله ﷺ فبكيت ، فقال : ما يبكيك ؟ فقلت : يا رسول الله ! إن كسرى وقيصر فيما هما فيه ، وأنت رسول الله ! فقال رسول الله ﷺ : أما ترضى أن تكون لها الدنيا ولك الآخرة ؟

٣٥٨٢ - وحديثنا محمد بن المثني ، حدثنا عفان ، حدثنا حماد بن سلمة ، أخبرني يحيى بن سعيد ، عن عبيد بن حنين ، عن ابن عباس ، قال : أقبلت مع عمر حتى إذا كنا بمر الظهران - وساق الحديث بطوله كنعو حديث سليمان بن بلال ، غير أنه قال : - قلت : شأن المرأتين ؟ قال : حفصة وأم سلمة ، وزاد فيه : وأتيت الحجر فإذا في كل بيت بكاء ، وزاد أيضا وكان آلى منهن شهرا ، فلما كان تسعا وعشرين نزل إليهن .

قوله : ” مضبورا ” بالضاد المعجمة يعنى مجموعا منضدا ، وهو من ضبر الكتب (من باب ضرب) إذا جعلها في حزمة كذا في القاموس .

قوله : ” أهبا ” بفتحين أو بضميتين ، جمع الإهاب وهو الجلد قبل الدباغ .

قوله : ” شأن المرأتين ؟ ” يعنى : ما شأن المرأتين ؟ وقد صرح فى بعض النسخ بحرف الاستفهام ، كما فى حاشية الشيخ محمد زهنى على صحيح مسلم (١ : ٦٧٩) .

قوله : ” وأتيت الحجر ” بضم الحاء وفتح الجيم ، جمع حجرة ، يريد : بيوت أزواج النبي ﷺ ، والحجرة فى اللغة الغرفة وحظيرة الإبل ، وتجمع على حجرات أيضا ، كما فى القاموس .

قوله : ” فى كل بيت بكاء ” لما كانت الأزواج فيه من الحزن الشديد لسبب اعتزال النبي ﷺ إياهن .

قوله : ” وكان آلى منهن شهرا ” يعنى : حلف على عدم قربانهن ، ولم يكن ذلك إيلاء بحسب اصطلاح الفقهاء ، فإنه لا يكون لأقل من أربعة أشهر ، وإنما كان يمينا كسائر الأيمان ، وإطلاق لفظ الإيلاء عليه فى الحديث إطلاق لغوى .

٣٥٨٣- وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب - واللفظ لأبي بكر - قالوا: حدثنا سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد، سمع عبيد بن حنين - وهو مولى العباس - قال: سمعت ابن عباس يقول: كنت أريد أن أسأل عمر عن المرأتين اللتين تظاهرتا على عهد رسول الله ﷺ فلبثت سنة ما أجد له موضعا حتى صحبتته إلى مكة، فلما كان بمر الظهران ذهب يقضى حاجته فقال: أدركني بإداوة من ماء، فأثبته بها، فلما قضى حاجته ورجع ذهبت أصب عليه وذكرت، فقلت له: يا أمير المؤمنين! من المرأتان؟ فما قضيت كلامي حتى قال: عائشة وحفصة.

مطلب في الإيلاء:

وأما الإيلاء المصطلح فهو الحلف على ترك قربانها أربعة أشهر أو أكثر، فإن لم يقربها في هذه المدة ولم يكفر بيمينه وقع الطلاق البائن عندنا بمجرد مضي المدة وهو رواية عن مالك، وقال الشافعي وأحمد وأهل الظاهر: لا يقع الطلاق بمجرد مضي العدة، وإنما يقال للزوج: إما أن نجامع وإما أن تطلق، فإن امتنع طلق القاضي عليه، واستدلوا بقوله تعالى: (للمدين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم) (البقرة: ٢٢٦ و ٢٢٧) فإنه قد ذكر عزم الطلاق بعد التربص، فدل على أن التربص لا يقع بمجرد طلاق.

ولنا ما أخرجه ابن أبي شيبة وأبو حنيفة من طريق الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس قال: «إن الفتيى الجماع وعزيمة الطلاق انقضاء أربعة أشهر» راجع جامع مسانيد الإمام (٢: ١٤٦) وروى مثله عن ابن مسعود وعثمان بن عفان وزيد بن ثابت رضى الله عنهم راجع للتفصيل إعلال السنن (١١: ١٥١) وليس هذا موضع بسط هذه المسئلة.

قوله: «وهو مولى العباس» هكذا هو في جميع النسخ: «مولى العباس» ! والصحيح أنه مولى لزيد بن الخطاب، قال البخاري في التاريخ الكبير (٥: ٤٤٦ رقم ١٤٥١): «وقال ابن عيينة: مولى آل عباس، ولا يصح؛ حديثه في أهل المدينة».

قوله: «تظاهرتا على عهد رسول الله ﷺ» إنما قال ابن عباس: «تظاهرتا على عهده» ولم يقل «تظاهرتا عليه» أدبا منه لأزواج النبي ﷺ، أفاده النووي عن القاضي.

قوله: «أدركني بإداوة من ماء» ليس المراد أن يأتي ابن عباس بالماء ليستنجى به

٣٥٨٤- وحدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، ومحمد بن أبي عمر - وتقارباً في لفظ الحديث - ، قال ابن أبي عمر : حدثنا ، وقال إسحاق : أخبرنا ، عبد الرزاق قال : أخبرنا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور عن ابن عباس قال : لم أزل حريصاً أن أسأل عمر عن المرأتين من أزواج النبي ﷺ اللتين قال الله تعالى : (إن تنوباً إلى الله فقد صغت قلو بكم) حتى حج عمر وحججت معه ، فلما كنا ببعض الطريق عدل عمر وعدلت معه بالإداوة فبرز ثم أتاني ، فسكبت على يديه فتوضأ ، فقلت : يا أمير المؤمنين ! من المرأتان من أزواج النبي ﷺ اللتان قال الله عز وجل لهما : (إن تنوباً إلى الله فقد صغت قلو بكم) قال عمر : واعجباً لك يا ابن عباس ! - قال الزهري : كره والله ما سأله عنه ولم يكتبه - قال : هي حفصة وعائشة ، ثم أخذ يسوق الحديث :-

قال : كنا معشر قرشي قوما تغلب النساء ، فلما قدمنا المدينة وجدنا قوما تغلبهم نساؤهم ، فطفق نساؤنا يتعلمن من نسائهم . قال : وكان منزلي في بني أمية بن زيد

عمر رضى الله عنها ، وإنما ذهب عمر رضي الله عنه لقضاء حاجته وبعث ابن عباس ليأتي بالماء لوضوئه في أثناء ذلك ، واستنجد عمر بالحجارة ، وهو المراد بقول ابن عباس في الرواية الآتية : " عدل عمر وعدلت معه بالإداوة فبرز ثم أتاني فسكبت إلخ " ومن ثم قال الحافظ (٩ - ٢٥٥) : " وفيه إشار الاستجار في الأسفار وإبقاء الماء للوضوء " .

قوله : " عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور " هو القرشي النوفلي التابعي الثقة روى له الجماعة ، وليس له عن ابن عباس غير هذا الحديث ، كما في عمدة القارى (١ - ٤٩٦) .

قوله : " قال الزهري : كره والله إلخ " أراد الزهري أن يبين منشأ قول عمر : " واعجباً لك يا ابن عباس " فقال : إنه كره هذا السؤال لما كان يتضمن جوابه نوع شين على ابنته حفصة ، ولكنه لم يكتب جوابه ديانة منه رضي الله عنه ، ولكن القرطبي استبعد قول الزهري ، لأن عمر أوصاه في نفس الحديث بأن يسأله عما يشاء ولا يمنعه من ذلك الحياء والمهابة ، فكيف يكره هذا السؤال . والأصح أنه رضي الله عنه إنما تعجب من ابن عباس كيف خفي عليه هذا القدر مع شهرته في علم التفسير وعظيم موقعه في نفس عمر ومع كونه حريصاً على العلم .

قوله : " في بني أمية بن زيد " أى في مواضعهم ، فسميت البقعة باسم من نزلها ، كذا في عمدة القارى وبنو أمية هؤلاء فرع من أوس ، كما يؤخذ من الفتح (٩ - ٢٤٤) .

بالعوالى، فتغضبت يوما على امرأتى، فإذا هى تراجعنى، فأنكرت أن تراجعنى، فقالت: ما تنكر أن أراجعك؟ فوالله إن أزواج النبى ﷺ ليراجعنه وتهجره إحداهن اليوم إلى الليل . فانطلقت ، فدخلت على حفصة، فقلت : أراجعين رسول الله ﷺ؟ فقالت : نعم ، فقلت : أنهجره إحداكن اليوم إلى الليل ؟ قالت : نعم ، قلت: قد خاب من فعل ذلك منكن وخسر ، أفتأمن إحداكن أن يغضب الله عليها لغضب رسوله ﷺ؟ فإذا هى قد هلكت ، لا تراجعى رسول الله ﷺ ولا تسأليه شيئا ، وسلىنى ما بدالك ، ولا يغرنك أن كانت جارتك هى أوسم وأحب إلى رسول الله ﷺ منك - يريد عائشة - .

قال : وكان لى جار من الأنصار ، فكنا نتناوب النزول إلى رسول الله ﷺ فينزل يوما وأنزل يوما ، فبأنيى بخبر الوحى وغيره، وآتبه بمثل ذلك، وكنا نتحدث أن غسان نعل الخيل لتغزونا . فنزل صاحبى ثم أتانى عشاء ، فضرب بابى ثم نادانى فخرجت إليه ، فقال : حدث

قوله : " بالعوالى " جمع عالية وهى قرى بقرب المدينة مما بلى المشرق ، وكانت منازل الأوس .

قوله : " ماتنكر أن أراجعك " معنى : أى شئى تنكر فى مراجعتى إياك .

قوله : " جاءتك " أى ضررتك ، أو هو على حقيقته لأنها كانت مجاورة لها، والعرب تطلق على الضرة جارة لتجاورها المعنوى لكونهما عند شخص واحد وإن لم يكن حسيًا، وقال القرطبي: اختار عمر تسميتها جارة أدبا منه أن يضاف لفظ الضرر إلى أحد من أمهات المؤمنين، كذا فى الفتح .

قوله : " أوسم " أفعال التفضيل من الوسامة ، وهى العلامة ، والمراد أجمل ، كأن الجمال وسمه أى أعلمه بعلامة . والمعنى : لا تغترى بكون عائشة تفعل مانهيتك عنه ، فإنها تدل بجمالها وحب النبى ﷺ إياها ، فلا تغترى بذلك لاحتمال أن لا تكونى عنده فى تلك المنزلة ، كذا فى فتح البارى . وفيه تأديب الرجل ابنته وقرابته بالقول لأجل إصلاحها لزوجها .

قوله : " جار من الأنصار " سماه ابن القسطلانى " عتيان بن مالك " والصحيح أنه " أوس بن خول بن عبد الله بن الحارث " حكاه الحافظ (٩ - ٢٤٤) عن ابن سعد .

قوله : " تنعل الخيل " هو بضم التاء ، يعنى يعملون لحيو لهم نعالا لتغزونا ، والمراد التهيو للقتال .

أمر عظيم ، قلت : ما ذا ؟ أجاءت غسان ؟ قال : لا بل أعظم من ذلك وأطول ، طلق النبي ﷺ نساءه . فقلت : قد خابت حفصة وخسرت ، قد كنت أظن هذا كائنا . حتى إذا صليت الصبح شددت على ثيابي ثم نزلت ، فدخلت على حفصة وهي تبكي ، فقلت : أطلقكن رسول الله ﷺ ؟ فقالت : لا أدري ، هاهو ذا معزل في هذه المشربة ، فأبيت غلاما له أسود ، فقلت : استأذن لعمر ، فدخل ثم خرج إلى فقال : قد ذكرت لك له فصمت ، فانطلقت حتى انتهيت إلى المنبر فجلست ، فإذا عنده رهط جلوس يبكي بعضهم ، فجلست قليلاً ثم غلبني ما أجد ، ثم أتيت الغلام فقلت : استأذن لعمر ، فدخل ثم خرج إلى فقال : قد ذكرت لك له فصمت ، فوليت مدبرا ، فإذا الغلام يدعوني فقال: أدخل فقد أذن لك، فدخلت فسلمت على رسول الله ﷺ ، فإذا هو متكئ على رمل حصير قد أثر في جنبه، فقلت: أطلقت يا رسول الله نساءك؟ فرفع رأسه إلى وقال: لا ، فقلت: الله أكبر ! لو رأيتنا يا رسول الله ! وكنا معشر قریش قوماً نغلب النساء ، فلما قدمنا المدينة وجدنا قوما تغلبهم نساؤهم ، فطفق نساؤنا يتعلمن من نساءهم ، فتغضبت على امرأتى يوما ، فإذا هي تراجعني ، فأنكرت أن تراجعني ، فقالت : ما تنكر أن أراجعك ؟ فوالله إن أزواج النبي ﷺ ليراجعنه وتهجره

قوله : " وأطول " يعني أشد ، وفي رواية البخارى في النكاح : " وأهول " .

قوله : " فدخلت على حفصة وهي تبكي " لما اجتمع عندها من الحزن على فراق رسول الله ﷺ ولما تتوقعه من شدة غضب أبيها عليها، وقد قال لها فيما أخرجه ابن مردويه : " والله إن كان طلقك لا أكلمك أبدا " كما في فتح البارى .

قوله : " ثم غلبني ما أجد " وفيه أن الغضب والحزن يحمل الرجل الوقور على ترك التأتى المألوف ، قاله الحافظ .

قوله : " على رمل حصير " بفتح الراء وإسكان الميم ، وفي رواية : " على رمال " والمراد به النسيج .

قوله : " فقلت الله أكبر " إنما كبر تعجبا لما علم بخلاف ما أخبره الأنصارى ، أو كبر حامدا لله على ما أنعم به عليه من عدم وقوع الطلاق ، وفي حديث أم سلمة عند ابن سعد : " فكبر عمر تكبيرة سمعناها ونحن في بيوتنا فعلمنا أن عمر سأله " أطلقت نساءك ؟ " فقال : لا ، فكبر ، حتى جاءنا الخبر بعد " كذا في الفتح .

إحداهن اليوم إلى الليل ، فقلت : قد خاب من فعل ذلك منهن وخسر ، أفأمن إحداهن أن يغضب الله عليها لغضب رسوله ﷺ ، فإذا هي قد هلكت ! فتبسم رسول الله ﷺ ، فقلت يا رسول الله ! قد دخلت على حفصة فقلت: لا يغرنك أن كانت جارتك هي أوسم منك وأحب إلى رسول الله ﷺ منك، فتبسم أخرى، فقلت: أستأنس يا رسول الله ؟ قال : نعم، فجلست، فرفعت رأسي في البيت، فوالله ما رأيت فيه شيئا يرد البصر إلا أهباً ثلاثة فقلت: ادع الله يا رسول الله أن يوسع على أمتك ، فقد وسع على فارس والروم، وهم لا يعبدون الله ، فاستوى جالسا ، ثم قال : أفي شك أنت يا ابن الخطاب ! أولئك قوم عجلت لهم طيباتهم في الحياة الدنيا ، فقلت: استغفر لي يا رسول الله! وكان أقسم أن لا يدخل عليهن شهرا من شدة موجدته عليهن

قوله : " فتبسم رسول الله ﷺ " فيه أن شدة الوطأة على النساء مذموم ، لأن النبي ﷺ أخذ بسيرة الأنصار في نسائهم وترك سيرة قومه ، قاله المهلب كما حكى عنه الحافظ .

قوله : " أستأنس يا رسول الله " ؟ الظاهر من كلمة إجابته ﷺ أن الاستئناس هنا هو الاستيذان في الأنس والمحادثة ، ويدل عليه قوله " فجلست " ولا يبعد فيه تقدير الاستفهام ، ودل الحديث على أن الإنسان إذا رأى مهموما وأراد إزالة همه ومؤنسته بما يشرح صدره ويكشف همه ، ينبغي له أن يستأذنه في ذلك ، لئلا يأتي بما لا يوافق فيه فزيده هما .

وأما في رواية البخاري في النكاح ، فقد وقعت هذه الجملة في أول دخول عمر على النبي ﷺ ، ولفظه : " ثم قلت وأنا قائم أستأنس يا رسول الله لو رأيتني الخ " وفيه احتمالان : الأول ، أن يكون استئذانا كما في رواية مسلم ، والثاني : أن يكون المعنى : ثم قلت وأنا قائم مستأنسا ، أي متبصرا هل يعود رسول الله ﷺ إلى الرضا ؟ أو هل أقول قولاً أطيب به وقته وأزيل عنه غضبه ؟ وذلك من قولهم : إستأنس الظبي : أي تبصر هل يرى قانصا فيحذره . كذا في شرح الشيخ محمد ذهني على صحيح مسلم (١ - ٦٨١) .

قوله : " شيئا يرد البصر " أي ما يحمله على إعادة النظر إليه ، قاله الذهبي .

قوله : " عجلت لهم طيباتهم " قال القاضي عياض : هذا مما يحتج به من يفضل الفقر على الغنى ، لما في مفهومه أن بمقدار ما يتعجل من طيبات الدين يفوته من الآخرة مما كان مدخراله لو لم يتعجله ، قال : وقد يتأوله الآخرون بأن المراد أن حظ الكفار هو ما نالوه من نعم الدين ولا حظ لهم في الآخرة ، كذا في شرح النووي .

قوله : " استغفر لي " أي عن جرائقي بهذا القول بحضرتك ، أو عن اعتقادي أن

حتى عاقبه الله عز وجل .

قال الزهري : فأخبرني عروة عن عائشة قالت : لما مضى تسع وعشرون ليلة دخل على رسول الله ﷺ ، بدأ بي ، فقلت : يا رسول الله : إنك أقسمت أن لا تدخل علينا شهرا ، وإنك دخلت من تسع وعشرين أعدهن ، فقال : إن الشهر تسع وعشرون ، ثم قال : يا عائشة ! إني ذاكرك أمرا ، فلا عليك أن لا تعجلي فيه حتى تستأمرى أبوبك ، ثم قرأ على الآية (يا أيها النبي قل لأزواجك) حتى بلغ (أجراً عظيماً) قالت عائشة : قد علم والله أن أبوى لم يكونا ليأمراني بفراقه ، قالت : فقلت : أو في هذا أستأمر أبوى ؟ فإني أريد الله ورسوله والدار الآخرة .

قال معمر : فأخبرني أيوب أن عائشة قالت : لا تخبر نساءك أني اخترتك ، فقال لها النبي ﷺ : إن الله أرسلني مبلغاً ولم يرسلني متعتاً . قال قتادة : صغت قلوبكما : مالت قلوبكما .

التجملات الدنيوية مرغوب فيها ، أو عن إرادتي ما فيه مشابهة الكفار في ملابسهم ومعاشهم . وفيه كراهة سخط النعمة واحتقار ما أنعم الله به ولو كان قليلاً ، والاستغفار من وقوع ذلك ، وطلب الاستغفار من أهل الفضل ، كذا في فتح الباري .

قوله : ” أن لا تدخل علينا شهرا ” تقدم رواية سماك أن عمر بن الخطاب ذكره ﷺ بذلك ، ولا منافاة بينهما ، لأن في سياق حديث عمر أنه ذكره بذلك عند نزوله من الغرفة ، وعائشة ذكرته بذلك حين دخل عليها ، فكانها تواردا على ذلك .

ثم ههنا إشكال قوي ، وهو أنه قد مر قول عمر في آخر حديث (٣٥٧٦) : ” ثم نزل نبي الله ﷺ ونزلت ، فنزلت أنثبث بالجدع ، ونزل رسول الله ﷺ كأما يمشى على الأرض ما يمس به بيده ، فقلت : يا رسول الله ! إنما كنت في الغرفة تسعاً وعشرين ” وظاهره يدل على أن النبي ﷺ نزل عقب ما خاطبه عمر ، فيلزم منه أن يكون عمر تأخر كلامه معه تسعاً وعشرين يوماً ، وسياق أول الحديث يدل على أنه تكلم معه في نفس اليوم الذي أخبر فيه باعتزال النبي ﷺ أزواجه ، وكيف يمهل عمر تسعاً وعشرين يوماً لا يتكلم في ذلك ، وهو مصرح بأنه لم يصبر ساعة في المسجد ، حتى قام ورجع إلى الغرفة واستأذن ؟ وكذلك يستبعد جداً أن لا يطلع عمر على اعتزاله ﷺ تسعة وعشرين يوماً ، ثم يطلع عليه في آخر يوم .

باب المطلقة البائن لانفقة لها

٣٥٨٥ - حدثنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود ابن سفيان عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن ، عن فاطمة بنت قيس .

وأجاب عنه الحافظ بأن قوله : ” فنزل ” أى بعد أن مضت المدة ، ويستفاد منه أنه كان يتردد إلى النبي ﷺ في تلك المدة التي حلف عليها ، فاتفق أنه كان عنده عليه السلام عند إرادته النزول ، فنزل معه ، ثم خشي أن يكون نسي ، فذكره كما ذكرته عائشة . كذا في فتح الباري (٩ - ٢٤٩ و ٢٥٠) .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : وههنا احتمال آخر ، وهو أن يكون عمر مطلعا على اعتزاله ﷺ نساءه قبل مجيئ جاره الأنصارى إليه ، وكان يتردد إليه في هذه المدة ، حتى إذا تمت ثمانية وعشرون يوما ، شاع الخبر بأنه ﷺ طلق نساءه ، فأناه جاره الأنصارى بهذا الخبر الجديد ، ففزع عمر إلى النبي ﷺ في اليوم التاسع والعشرين وكلمه في ذلك ثم نزل معه وقال ما قال ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

باب المطلقة البائن لانفقة لها

قوله : ” حدثنا يحيى بن يحيى ” هذا الحديث أشار إليه البخارى في باب قصة فاطمة بنت قيس من كتاب الطلاق وأخرجه في باب المطلقة اذا خشي عليها في مسكن زوجها أن يقتحم عليها ، وأخرجه النسائي في باب الرخصة في الطلاق الثلاث المجموعة (٢ : ٨٣) وفي الرخصة في خروج المبتوتة من بيتها وفي باب نفقة البائنة وفي نفقة الحامل المبتوتة (٢ : ١٠٢ و ١٠٣) وأبو داود في نفقة المبتوتة (١ : ٣١١ - ٣١٣) من الطلاق ، والترمذى في باب المطلقة ثلاثا لاسكنى لها ولانفقة من الطلاق ، وفي باب ما جاء أن لا يخطب الرجل على خطبة أخيه من النكاح ، وابن ماجه في باب من طلق ثلاثا في مجلس واحد وفي باب هل تخرج المرأة في عدتها وفي باب المطلقة ثلاثا هل لها سكنى ونفقة ، وأحمد في مسند فاطمة بنت قيس (٦ : ٤١١ - ٤١٧) والبيهقى في باب مقام المطلقة في بيتها وباب قول الله عز وجل إلا أن يأتين بفاحشة مبينة من كتاب العدد (٧ : ٤٣١) وباب المبتوتة لانفقة لها من كتاب النفقات (٧ : ٤٧١) .

قوله : ” عن فاطمة بنت قيس ” هي القرشية الفهرية أخت الضحاك بن قيس الذى ولى العراق ليزيد بن معاوية ، يقال : إنها كانت أكبر منه بعشر سنين ، وكانت من المهاجرات

أن أبا عمرو ابن حفص طلقها البتة وهو غائب ، فأرسل إليها وكيله بشعير ، فسخطته ، فقال :
والله مالك علينا من شيء ، فجاءت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له ، فقال : ليس لك
عليه نفقة ،

الأول ، وكانت ذات جمال وعقل وكمال ، وفي بيتها اجتمع أصحاب الشورى عند قتل عمر بن
الخطاب رضي الله عنه ، وخطبوا خطبتهم الماثورة ، وقال الزبير : وكانت امرأة نجودا ، يعنى نبيلة ،
قال ابو عمر : روى عنها الشعبي وأبو سلمة ، كذا في عمدة القارى (٩ : ٦١٨) .

قوله : " أن أبا عمر وابن حفص " اسمه عبد الحميد ، وقال النسائي : أحمد ، وقال
غيره : اسمه كنيته ، وهو أبو عمرو ابن حفص ، ويقال : أبو حفص ابن عمرو الخزومي وهو
ابن عم خالد بن الوليد بن المغيرة ، فخرج مع علي رضي الله عنه لما بعثه النبي ﷺ إلى اليمن ، فبعث
إليها بتليقة ثالثة بقيت لها ، ومات هناك ، وقيل : بقي إلى خلافة عمر رضي الله عنه ، ورجع
الحافظ الأول في فتح البارى (٩ : ٤٢١) .

قوله : " طلقها البتة " يعنى طلقها طلاقاً باناً بها عنه وصارت مبيتة ، الذى
يتلخص ومن مجموع الروايات أنه كان طلقها قبل هذا طلقين ، ثم طلقها هذه المرة
الطلقة الثالثة ، فبان بها ، كما سيأتى عند المصنف فى حديث ٣٥٨٦ و ٣٥٨٨ .

قوله : " وهو غائب " فيه أن حضور المرأة ليس بشرط لوقوع الطلاق .

قوله : " فأرسل إليها وكيله " وهو الحارث بن هشام وعياش بن أبى ربيعة ، كما
سيأتى عند المصنف من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة فى حديث ٣٥٨٨ .

قوله : " بشعير " وفصلته فى طريق أبى بكر بن أبى الجهم بخمسة أصع تمر وخمسة أصع
شعير ، كما سيأتى فى حديث ٣٦١٠ ، وقد وقع فى طريق ابن أبى الجهم عند النسائي " عشرة
أقفة ، خمسة شعير وخمسة تمر " وعند الترمذى " عشرة أقفة ، خمسة شعيراً خمسة برا " قال
الأبى : وكان إرسال هذا الشعير متعة فحسبته هى النفقة الواجبة عليه .

قوله : " فسخطته " أى لم ترض بهذا القدر وتقاتله ، كما سيأتى .

قوله : " ليس لك عليه نفقة " سيأتى الكلام عليه .

فأمرها أن تعتد في بيت أم شريك ، ثم قال : تلك امرأة يغشاها أصحابي ، اعتدى عند ابن أم مكتوم ، فإنه رجل أعمى ، تضعين .

قوله : " أم شريك " هي الأنصارية ، قيل : هي بنت أنس بن رافع بن امرئ القيس ابن زيد ، وقيل : بنت خالد بن حبيش الخزرجية ، وقيل : هي بنت أبي العكر بن سمى ، وذكرها ابن أبي خيثمة من طريق قتادة قال : تزوج النبي ﷺ أم شريك الأنصارية النجارية ، وقال : إني أحب أن أتزوج في الأنصار ، ثم قال : إني أكره غيرة الأنصار فلم يدخل بها ، وقد أخرج مسلم في قصة الجساسة في آخر الكتاب أنها كانت امرأة غنية من الأنصار عظيمة النفقة في سبيل الله عزوجل ينزل عليها الضيفان ، هذا ملخص ما في الإصابة للمحافظ .

قوله : " اعتدى عند ابن أم مكتوم " وكان ابن عم لها ، كما سيأتي في حديث ٣٦٠٤ وذكره النسائي والدارمي أيضا .

جواز نظر المرأة إلى الرجل :

قوله : " فإنه رجل أعمى " قال النووي : « احتج بعض الناس بهذا على جواز نظر المرأة إلى الأجنبية ، بخلاف نظره إليها ، وهذا قول ضعيف ، بل الصحيح الذي عليه جمهور العلماء وأكثر الصحابة أنه يحرم على المرأة النظر إلى الأجنبية كما يحرم عليه النظر إليها لقوله تعالى : (قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن) ولأن الفتنة مشتركة وكما يخاف الافتتان بها ، تخاف الافتتان به » ثم احتج النووي بقوله عليه السلام لأم سلمة وميمونة « أفعمياوان أنما » ؟ ثم قال : « وأما حديث فاطمة بنت قيس مع ابن أم مكتوم فليس فيه إذن لها في النظر إليه ، بل فيه أنها تأمن عنده من نظر غيرها ، وهي مأمورة بغض بصرها فيمكنها الاحتراز عن النظر بلامشقة ، بخلاف بيت أم شريك » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : وأما من قال بجواز نظر المرأة إلى الرجل فاستدل بما أخرجه البخاري في باب نظر المرأة إلى الحبش ونحوهم عن عائشة قالت : رأيت النبي ﷺ يسترن بردائه وأنا أنظر إلى الحبشة يلعبون في المسجد ، حتى أكون أنا السدى أسام » وقال الحافظ نخته : « وظاهر الترجمة أن المصنف كان يذهب إلى جواز نظر المرأة إلى الأجنبية ، بخلاف عكسه ، وهي مسألة شهيرة ، واختلف الترجيح فيها عند الشافعية ، وحديث الباب

ثيابك ، فإذا حلت فأذنيني ، قالت : فلما حلت ذكرت له أن معاوية ابن أبي سفيان وأبا جهم خطباني ، فقال رسول الله ﷺ : أما أبو جهم

يساعد من أجاز ، وقد تقدم في أبواب العيدين جواب النووي عن ذلك ، بأن عائشة كانت صغيرة السن دون البلوغ ، أو كان قبل الحجاب ولكن تقدم ما يعكر عليه ، وأن في بعض طرقة أن ذلك كان بعد قدوم وفد الحبشة ، وأن قدومهم كان سنة سبع ، ولعائشة يومئذ ست عشرة سنة فكانت بالغة ، وكان ذلك بعد الحجاب .

« وحجة من منع حديث أم سلمة المشهور : أفعمياوان أنتما ؟ وهو حديث أخرجه أصحاب السنن ، وإسناده قوى . والجمع بين الحديثين احتمال تقدم الواقعة ، أو أن يكون في قصة الحديث الذي ذكره نبهان (مولى أم سلمة) شيء يمنع النساء من رؤيته ، لكون ابن أم مكتوم أعمى ، فلهذا كان منه شيء ينكشف ولا يشعر به . »

ثم قال الحافظ : « ويقوى الجواز استمرار العمل على جواز خروج النساء إلى المساجد والأسواق والأسفار منتقبات ، لثلاث إراهن الرجال : ولم يؤمر الرجال قط بالانتقاب لثلاث إراهن النساء ، فدل على تغاير الحكم بين الطائفتين . وبهذا احتج الغزالي على الجواز ، فقال : لسا نقول إن وجه الرجل في حقها عورة كوجه المرأة في حقها ، بل هو كوجه الأمرد في حق الرجل ، فيحرم النظر عنه خوف الفتنة فقط ، وإن لم تكن فتنة فلا » راجع فتح الباري (٩ : ٢٧٧) .

قوله : « فإذا حلت فأذنيني » يعني إذا انقضت عدتك فأخبريني ، كأنه ﷺ كان يريد منذ ذاك أن يخطبها بأسامة بن زيد رضى الله عنهما ، وعليه فدل الحديث على جواز التعريض بالخطبة أثناء العدة .

قوله : « أبو جهم » هو ابن حذيفة القرشي العدوي ، وهو غير أبي جهم الذي روى عنه في التيمم والمرور بين يدي المصلى ، قال الزبير بن بكار : كان من مشيخة قريش ، وهو أحد الأربعة الذين كانت قريش تأخذ عنهم النسب ، قال : وقال عمي : كان من المعمرين ، حضر بناء الكعبة مرتين حين بنتها قريش ، وحين بناها ابن الزبير ، وهو أحد الأربعة الذين تولوا دفن عثمان ، وأخرج البيهقي من طريق حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن أبيه ، قال : لما أصيب عثمان أرادوا الصلاة عليه ، فنعوا ، فقال أبو جهم : دعوه فقد صلى الله

فلا يضع عصاه عن عاتقه ، وأما معاوية فصعلوك لا مال له ،

عليه ورسوله وأخرج ابن أبي عاصم عنه قال : « لقد تركت الخمر في الجاهلية ، وما تركتها إلا خشية على عقلي ، كذا في الإصابة للحافظ (٤ : ٣٥) .

وثبت ذكره في الصحيحين من طريق هروة عن عائشة رضى الله عنها قالت : « صلى النبي ﷺ في خيصة لها أعلام ، فقال : اذهبوا بنحيمي حتى هذه إلى أبي جهنم واثبتوني بأنبجانية أبي جهنم ، فإنها ألهتني آنفا عن صلاتي » أخرجه البخاري في باب الأكسية والخمائن من كتاب اللباس (٢ : ٨٦٥) .

وهو الذى اشتهرت قصته في سقيه بعض شهداء يرمك ، فقد روى ابن سابط أن أبا جهنم ابن حذيفة العدوى قال : « انطلقت يوم اليرموك أطلب ابن عمى ، ومعى شنة من ماء وإناء ، فقلت : إن كان به رمق سقيته من الماء ، ومسحت به وجهه ، فإذا أنا به ينشغ ، فقلت له : أسقيك ؟ فأشار أن نعم ، فإذا رجل يقول " آه ! " فأشار ابن عمى أن انطلق به إليه ، فإذا هو هشام بن العاص أخو عمرو بن العاص ، فأنيته ، فقلت أسقيك ؟ فسمع آخر يقول : " آه ! " فأشار هشام أن انطلق به إليه ، فجثته فإذا هو قد مات ، ثم رجعت إلى هشام ، فإذا هو قد مات ، ثم أتيت ابن عمى ، فإذا هو قد مات » أخرجه عبد الله بن المبارك في باب هوان الدنيا على الله عز وجل من كتاب الزهد والرفائق ص ١٨٥ حديث ٥٢٥ .

قوله : " فلا يضع عصاه عن عاتقه " كناية عن كثرة ضربه للنساء ، ووقع بذلك التصريح فيما سيأتى من رواية ابن أبي الجهم عند المصنف ، ولفظه : " وأما أبو جهنم فرجل ضراب للنساء " وفي طريق وكيع عنه " منه شدة على النساء " وفي روايته عند النسائي " أما أبو جهنم فرجل شديد على النساء " وفي رواية عبد الرحمن بن عاصم عند النسائي " أما أبو الجهم فرجل أخاف عليك قسقاسته " والقسقاسة : العصا ، كما حكاه ابن الأثير في جامع الأصول (٨ : ١٤١) عن الأزهري ، وبهذا يتبين خطأ من قال إنه كناية عن كثرة الأسفار .

قوله : " وأما معاوية فصعلوك " هو فقير لا مال له ولا اعتماد ولا احتمال ، كما في مجمع البحار أطلقه على معاوية مجازاً ، ومبالغة في قلة ما له ، ويؤخذ منه جواز المبالغة ، وفي رواية للنسائي " ترب لا مال له " وفي أخرى له " رجل أملق من المال " وفي أخرى له " غلام من غلمان قریش لاشيئ له " .

انكحى أسامة بن زيد ، فكرهته ، ثم قال : انكحى أسامة ، فنكحته ، فجعل الله فيه خيرا واغتبطت به .

ودل الحديث على أن المرأة لا بأس لها أن تنظر في مال خاطبها ، هل يقدر على تكفلها أم لا ؟ فإن كان قليل المال بما يتعسر عليه أن يعول امرأة أعرضت عنه .
ودل الحديث أيضا على أن بيان عيب الخاطب إلى المخطوبة في سياق المشورة ليس من الغيبة المنهى عنها .

وفي الحديث فضيلة ظاهرة لمعاوية رضي الله عنه ، لأن النبي ﷺ لم يذكر في وجه الإعراض عنه إلا قلة ماله ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " انكحى أسامة بن زيد " استدلل به الترمذى على أن خطبة الرجل على خطبة أخيه إنما يحرم إذا علم من المرأة ركونها إلى الخاطب الأول ، فأما إذا لم يعلم ذلك فلا بأس ، ولما خطبها ﷺ لأسامة بعد ما علم بخطبة أبي جهم ومعاوية رضى الله عنهم ، ولكن سياقى في حديث ٣٥٩٦ أن أسامة كان قد خطبها مع معاوية وأبي جهم وأنها قد ذكرت لرسول الله ﷺ خطبة هؤلاء الثلاث جميعا ، فاختر رسول الله ﷺ أسامة بن زيد ، وعليه فلا ينهض هذا الاستدلال بهذا الحديث .

قوله : " فكرهته " لعلمها كرهته لعدم كفاءته لها ، لأنها قرشية وهو من الموالى ، أو لكون أسامة دميّا أسود ، وبهذا تبين أن النكاح في غير الكفو لا بأس به إذا كان لأجل الدين والعلم والخلق .

قوله : " فاغتبطت به " على البناء للمفعول ، يعنى صارت مغبوظة تغتبطها النساء لحظ كان لها من أسامة رضي الله عنه ، وقيل : هو بالبناء للمعروف بمعنى المسرة ، والله أعلم .

مسئلة النفقة والسكنى للمبتوتة :

اعلم أن العلماء قد اتفقوا على وجوب النفقة والسكنى للمعتدة الرجعية ، واختلفوا في المبتوتة على ثلاثة أقوال مشهورة :-

١ - قال أبو حنيفة وأصحابه : لها النفقة والسكنى على كل حال ، سواء كانت حاملا أو غير حامل ، وهو مذهب عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود ، وبه قال حماد وشريح والنخعي والثوري وابن شبرمة والحسن بن صالح وعثمان البتي ، وهو رواية عن ابن أبي ليلى .

٢ - قال أحمد وإسحاق وأهل الظاهر : لا نفقة لها ولا سكنى إلا إذا كانت حاملا ، وبه قال الحسن البصري وعمرو بن دينار وطائوس وعطاء بن أبي رباح وعكرمة والشعبي ، وروى ذلك عن إبراهيم وابن أبي ليلى أيضا .

٣ - قال الشافعي ومالك : لها السكنى على كل حال ، ولا نفقة لها إلا إذا كانت حاملا ، وبه قال الأوزاعي والليث بن سعد وعبد الرحمن بن مهدي وأبو عبيدة ، وروى ذلك عن ابن أبي ليلى أيضا . هذا ملخص ما في عمدة القارى (٩ : ٦١٩) وأحكام القرآن للجصاص (٣ : ٥٦٥) سورة الطلاق .

احتج أحمد وإسحاق على عدم النفقة والسكنى بحديث الباب حديث فاطمة بنت قيس رضى الله عنها ، فإنه صريح فى عدم وجوبها .

وأما الشافعي ومالك رحمهما الله فاستدلا بقول الله عزو جل : (أسكنوهن من حيث سكنن من وجدكن ولا تضاروهن لتضييقوا عليهن وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن) فإنه سبحانه وتعالى جعل لها السكنى مطلقا ، وقيد وجوب النفقة بأن تكون حاملا ، والمفهوم حجة عند الشافعي ، فظهر أنه لافقة لها إذا لم تكن حاملا .

وأما أبو حنيفة رحمه الله تعالى فاستدل على مذهبه بالكتاب والأحاديث والآثار والقياس :-

١ - قال الله عزو جل : (وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين) (البقرة : ٢٤١) والمطلقات ههنا تعم الرجعية والمبتوتة ، والمتاع يعم النفقة والكسوة ، قال ابن جرير فى تفسيره ٢ - ٣٤٢ : يعنى تعالى ذكره بذلك ولمن طلق من النساء على مطلقها من الأزواج متاع ، يعنى بذلك ما يستمتع به من ثياب وكسوة ونفقة أو خادم الخ .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ربما يخطر بالبال أن معنى النفقة فى هذه الآية أظهر ، وذلك بدليل الآية التى سبقتها وهى : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعاً إلى الحول غير إخراج) (البقرة : ٢٤٠) والمتاع ههنا بمعنى النفقة والسكنى عند الجميع ، وقد ساق ابن جرير على ذلك أقوال جماعة من الصحابة والتابعين ، فيمكن أن يكون الله سبحانه وتعالى أعقبه بحكم متاع المطلقات لما عسى أن يتوهم أن المتاع - وهو النفقة والسكنى - خاص بالمتوفى عنها ، فدفع هذا التوهم بقوله : (وللمطلقات متاع الخ) والله سبحانه أعلم .

٢ - قال الله عز وجل : (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) (البقرة : ٢٣٣)
والسياق فى المطلقات ولا فرق بين المبتوتة والرجعية .

٣ - قال الله عز وجل : (أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا تضاروهن لتضييقوا
عليهن وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن) (الطلاق : ٦) وقد ذكر
الإمام أبو بكر الجصاص رحمه الله تعالى أن هذه الآية تدل على وجوب النفقة على المطلق
بوجوه ثلاثة .

الأول : أن السكنى لما كانت حقا فى مال ، وقد أوجبها الله بنص الكتاب ، إذ كانت
الآية قد تناولت المبتوتة والرجعية ، فقد اقتضى ذلك وجوب النفقة إذ كانت السكنى حقا
فى مال ، وهى بعض النفقة .

الثانى : قوله تعالى (ولا تضاروهن) والمضارة تقع فى النفقة كما تقع فى السكنى ، (بل
وترك النفقة من أكبر الأضرار ، كما يقول القرطبى فى تفسيره ١٨ - ١٦٧) .

الثالث : قوله تعالى (لتضييقوا عليهن) والتضييق قد يكون فى النفقة ، وقال الماردينى :
« فإن قيل : المراد به السكنى إذ التضييق إنما هو فى المكان ، قلنا : هذا حمل للكلام
على التكرار ، إذ السكنى مذكور أولا لقوله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم ، وفيما قلنا
إثبات فائدة أخرى ، ولأن منع النفقة تضييق ، ومنع السكنى ليس بتضييق ، إذ الواجب أن
تقيم فى مكان واحد ، فإذا منعها منه تقيم حيث شئت ، وذلك توسعة ، ذكر ذلك القدورى
فى التجريد » كذا فى الجوهر النقى بهامش البهيقى ٧ - ٧٧٦ .

وأما قوله تعالى : (وإن كن أولات حمل) فلا حجة فى مفهومه ، كما تقرر من مذهب
الحنفية ، وإنما خصه الله سبحانه وتعالى بالذكر لأن مدة الحمل ربما تطول ، فنبه بذلك الناس
على أن لا يحملهم طول المدة على ترك الإنفاق عليهن ، وذكر أن ذلك واجب عليهم حتى
يضعن حملهن ، ولم يكن هذا الشرط للاحتراز عن غير الحاملة .

والدليل على ذلك أن هذه الآية تنتظم الرجعية والمبتوتة كليهما ، ولا خلاف أن الرجعية
لها النفقة وإن كانت غير حامل ، فظهر أن مفهوم قوله تعالى وإن كن أولات حمل غير معتبر
فى حق الرجعية إجماعا ، فكذلك ينبغى فى المبتوتة ، وما أحسن ما قاله الجصاص رحمه الله فى
أحكام القرآن ٣ - ٥٦٥ و ٥٦٦ ، تفسير سورة الطلاق :-

وقوله تعالى : (وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن) قد انتظم المبتوتة والرجعية ، ثم

لا تخلو هذه النفقة من أن يكون وجوبها لأجل الحمل ، أولاً لأنها محبوسة عليه في بيته ، فلما اتفق الجميع على أن النفقة واجبة للرجعية بالآية للحمل ، بل لأنها محبوسة عليه في بيته وجب أن تستحق المبتوتة النفقة لهذه العلة ، إذ قد علم ضمير الآية في عليّة استحقاق النفقة للرجعية ، فصار كقوله " فأنفقوا عليهن " لعله أنها محبوسة عليه في بيته ، لأن الضمير الذي تقوم الدلالة عليه بمنزلة المنطوق به .

« ومن جهة أخرى ، وهى أن نفقة الحامل لا تخلو من أن تكون مستحقة للحمل ، أولاً لأنها محبوسة عليه في بيته ، فلو كانت مستحقة للحمل لوجب أن الحمل لو كان له مال أن ينفق عليها من ماله ، كما أن نفقة الصغير في مال نفسه ، فلما اتفق الجميع على أن الحمل إذا كان له مال كانت نفقة أمه على الزوج لا في مال الحمل ، دل على أن وجوب النفقة متعلق بكونها محبوسة في بيته فإن قيل : فما فائدة تخصيص الحامل بالذكر في إيجاب النفقة ؟ قيل له : قد دخلت فيه المطلقة الرجعية ولم يمنع نفي النفقة لغير الحامل ، فكذلك في المبتوتة ، وإنما ذكر الحمل لأن مدته تطول وتقصّر ، فأراد إعلامنا وجوب النفقة مع طول مدة الحمل التي هي في العدة أطول من مدة الحيض . »

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ثم هناك وجه رابع لدلالة هذه الآية على وجوب النفقة للمبتوتة ، وذلك أن ابن مسعود رضي الله عنه قرأ هذه الآية : (أسكنوهن من حيث سكنتم وأنفقوا عليهن من وجدكم) كما ذكره الآلوسى في روح المعاني ٢٨ - ١٣٩ ولا تنزل القراءة الشاذة عن كونها في منزلة خبر الواحد .

٤ - أخرج الدار قطنى في سننه ٤ : ٢١ (رقم ٥٩ من كتاب الطلاق) من طريق حرب ابن أبى العالية عن أبى الزبير عن جابر عن النبى صلّى الله عليه وآله قال : « المطلقة ثلاثاً لها السكنى والنفقة » وقد حقق العلامة العثماني في إعلاء السنن ١١ : ١٠٤ أن رجاله ثقات على اختلاف في بعضهم ، وكلهم رجال مسلم إلا شيخ الدار قطنى وشيخه .

واعترض عليه عبد الحق في أحكامه - كما حكى عنه الزيلعى - بأن أبا الزبير مدلس ، فلا يحتج بعننته عن جابر حتى يصرح بسامعه عنه ، فكل ما رواه غير الليث عن أبى الزبير لا يحتج به إذا لم يكن فيه سماع ، وأجاب عنه العلامة العثماني في إعلاء السنن بأن مسلماً أورد عدة أحاديث في صحيحه من طريق أبى الزبير عن جابر ، وهى غير مروية عن الليث (١) ،

(١) قلت : قد مر ذلك فى باب جواز دخول مكة بغير احرام من كتاب الحج فى صحيح مسلم (١ : ٣٩) فإنه اخرج من طريق معاوية بن عمار الدهنى عن أبى الزبير عن جابر بطرق مختلفة ، وليس فيه ليث ولا تصريح بسماع .

فتبين أن القاعدة التي ذكرها عبد الحق غير مسلمة لدى الإمام مسلم ، وإلا لما أورد هذه الطرق في صحيحه .

واعترض عليه عبد الحق ثانياً بأن حرب بن أبي العالية لا يحتج به ولكنه من رجال مسلم ، كما في تهذيب التهذيب ، وغاية أمره أنه راو اختلفوا فيه ، ومثله لا ينزل عن الحسن ، قال المارديني : « فإن قيل : حرب ضعفه ابن معين . قلنا : اختلف قوله فيه ، كذا ذكر المزي وغيره ، وقد وثقه عبيد الله بن عمر القواريري ، وبكفيه أن مسلماً أخرج له في صحيحه » .

٥ - أخرج الطحاوي في شرح (معاني الآثار ٢ - ٣٥) من طريق حماد بن سلمة عن حماد (١) عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثاً ، فأنت النبي ﷺ فقال : لا نفقة لك ولا سكنى ، قال : فأخبرت بذلك النخعي ، فقال : قال عمر بن الخطاب - وأخبر بذلك (٢) - لسنا بتاركى آية من كتاب الله تعالى وقول رسول الله ﷺ لقول امرأة لعلها أوهمت ، سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لها السكنى والنفقة » ، وأخرجه القاضي إسماعيل وابن حزم أيضاً ، كما ذكر عنها المارديني في الجوهر النقي ، بحاشية البيهقي ٧ - ٤٧٧ ، كتاب النفقات .

فهذا حديث مرفوع صريح في وجوب السكنى والنفقة للمبتوتة ، وإبراهيم النخعي وإن لم يدرك عمر ، غير أن مراسيله صحيحة إلا حديثين ، كما حكى المارديني عن ابن معين ، وليس هذا الحديث منها ، ذكر ابن عبد البر في التمهيد (١ - ٣٧ و ٣٨) أن مراسيل النخعي صحيحة ، وذكر بسنده عن الأعمش : « قلت للنخعي : إذا حدثني حديثاً فأسنده ، فقال : إذا قلت : عن عبد الله فاعلم أنه عن غير واحد ، وإذا سميت لك أحداً فهو الذي سميت » قال أبو عمر : « في هذا الخبر ما يدل على أن مراسيل إبراهيم النخعي أقوى من مسانيده » وذكر في موضع آخر أن مراسيله عن ابن مسعود وعمر صحاح كلها ، وما أرسل منها أقوى من الذي أسند ، حكاه يحيى القطان وغيره « كذا في الجوهر النقي .

٦ - سيأتي عند المصنف في حديث الباب تحت الرقم ٣٥٩٧ من طريق أبي أحمد (وهو الزبيرى) عن عمار بن رزيق عن أبي إسحاق أن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال بعد سماع حديث فاطمة : « لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت لها السكنى والنفقة » فقد صرح فيه عمر رضى الله عنه بأن قصة فاطمة معارضة بالكتاب والسنة

(١) هو حماد ابن ابى سليمان ، وقد صرح بذلك الجصاص فى احكام القرآن (٤ : ٥٦٦) .

(٢) يعنى اخبر عمر رضى الله عنه بقصة فاطمة ، وما رواه الماردينى فى الجوهر النقي عن

القاضى اسماعيل صريح فى ذلك .

جميعا ، وحكم الكتاب والسنة في المبتوتة أن لها السكنى والنفقة ، وقد تقرر في أصول الحديث أن قول الصحابي " السنة كذا " في قوة الحديث المرفوع ، فلو لم تكن عند عمر سنة مرفوعة في هذا الباب لما رد حديث فاطمة .

واعترض عليه البيهقي بأن يحيى بن آدم قد رواه عن عمار بن رزيق ولم يقل فيه " سنة نبينا " وإنما هو تفرد من أبي أحمد الزبيرى ، ويحيى بن آدم أحفظ منه ، وأجاب عنه الماردينى بأنه لا تعارض بين رواية يحيى بن آدم والزبيرى ، فإن الزبيرى لم يخالفه ، وإنما زاد زيادة لم يذكرها يحيى ، والزبيرى إمام حافظ قال فيه محمد بن بشار : مارأيت رجلا أحفظ من الزبيرى ، فهذه زيادة من ثقة فوجب أن تقبل .

ثم إن الزبيرى لم يتفرد بهذه الزيادة ، فإن له شواهد ومتابعات تالية :

(١) - سيأتى عند المصنف في هذا الباب (رقم ٣٥٩٨) من طريق أحمد بن عبدة الضبي ، حدثنا أبو داود وحدثنا سليمان بن معاذ عن أبي إسحاق بهذا الإسناد نحو حديث أبي أحمد عن عمار بن رزيق بقصته .

(٢) - أخرج البيهقي من طريق أشعث بن سوار ، عن الحكم وحامد ، عن إبراهيم ، عن الأسود عن عمر رضي الله عنه قال فيه " سنة نبينا " واعترض عليه البيهقي بأن أشعث ، بن سوار ضعيف ، ولكنه يصلح للمتابعة لأنه وقد وثقه العجلي وابن معين ، وقال ابن عدى : لم أجد لأشعث متنا منكر ، وإنما يغلط في الأحايين في الأسانيد ويخالف . وهو ممن أخرج له مسلم في المتابعات ، كما في ميزان الاعتدال .

(٣) - قال البيهقي : « ورواه الحسن بن عمار عن سلمة بن كهيل عن عبد الله بن الخليل عن عمر رضي الله عنه ، قال فيه : سنة نبينا » ثم اعترض عليه البيهقي بأن الحسن بن عمار ضعيف ، والكلام في الحسن بن عمار معروف ، ولكن أكثر ما نقلوا عليه روايته عن الحكم ، وأما روايته عن غيره فلا تنزل عن كونها متابعة .

(٤) - أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه (٥ - ١٤٧) قال : « حدثنا جرير عن مغيرة ، قال : ذكرت لإبراهيم حديث فاطمة بنت قيس فقال إبراهيم : لاندع كتاب الله وسنة رسوله لقول امرأة الخ » وذكر قول إبراهيم هذا من طريق وكيع عن سفيان عن سلمة ابن كهيل أيضا . وبمثل هذا أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (باب عدة الحبل ونفقتها ٧ - ٢٤ حديث ١٢٠٢٧) .

(٥) - وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه أيضا (٥ - ١٤٨) قال : حدثنا وكيع قال نا جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال قال عمر : « لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة » .

فهذه متابعات خمسة لرواية أبي أحمد الزبيرى ، كلهم ذكروا الكتاب والسنة جميعا ، فلا وجه لرد هذه الزيادة بمجرد الظن من غير دليل .

٧ - ثم إن مذهب أبي حنيفة رحمه الله مؤيد بآثار عمر وعبد الله بن مسعود وجابر بن عبد الله وإبراهيم النخعي والشعبي وشريح كما أخرج عنهم ابن أبي شيبة، وسيأتى عند المصنف (رقم ٣٦٠٦) . عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت : ما لفاطمة خير أن تذكر هذا ، قال : تعنى قولها لا سكنى ولا نفقة ، وأخرجه البخارى عن عروة أيضا ولفظه : « عن عائشة أنها قالت ما لفاطمة ألا تتقى الله تعنى فى قولها لا سكنى ولا نفقة » وقد أخرج الطحاوى أن فاطمة كانت إذا ذكرت شيئا من ذلك رماها أسامة بن زيد بما كان فى يده ، فهذا كله يدل على أن المبتوتة تستحق السكنى والنفقة جميعا عند هؤلاء الصحابة ، وإنما أنكر عليها عمر رضي الله عنه بمحض من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكر ذلك عليه منكر ، فدل تركهم الإنكار عليه أن مذهبهم كمنهجه .

وأما فاطمة بنت قيس رضى الله عنها فالذى يظهر من مجموع الروايات أنها طلبت النقلة من بيت زوجها لكونه فى مكان وحش ، وكانت تبذو وتطيل لسانها على أحوالها ، فأخرجها النبي صلى الله عليه وسلم عملا بقوله تعالى : (ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) وقد روى عن ابن عباس فى تفسير الفاحشة أنه قال : هو أن تبذو على أهله ، كما أخرجه عنه عبد الرزاق (١) .

وأما النفقة فقد ورد فى حديث الباب أن وكيل زوجها أرسل إليها بنفقة شعير ، ولكنها تقالته ، فيمكن أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم منعها من الزيادة عليها ، فزعمت أن المبتوتة لا تستحق النفقة ، وإما أنكر عمر عليها بهذا الزعم ، ويحتمل أيضا أنها لما انتقلت من بيت زوجها منعت من النفقة أيضا ، لأن النفقة جزاء الاحتباس وقد فات . والله سبحانه أعلم ، ثم رأيت الجصاص رحمه الله قد أول حديث فاطمة بعين ما ذكرت ، فقال : « فلما كان سبب النقلة من جهتها كانت بمنزلة الناشئة ، فسقطت نفقتها وسكنها جميعا » راجع أحكام القرآن (٣ : ٥٦٨) من سورة الطلاق .

(١) مصنف عبد الرزاق، كتاب النكاح باب الا ان ياتين بفاحشة (٦ : ٣٢٣ رقم ١١٠٢٢) .

٣٥٨٦- حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا عبد العزيز - يعنى ابن أبي حازم - وقال قتيبة أيضا : حدثنا يعقوب - يعنى ابن عبد الرحمن القارى - كلاهما عن أبي حازم ، عن أبي سلمة ، عن فاطمة بنت قيس : أنه طلقها زوجها في عهد النبي ﷺ ، وكان أنفق عليها نفقة دون ، فلما رأت ذلك قالت : والله لأعلمن رسول الله ﷺ ، فإن كان لى نفقة أخذت الذى يصلحنى وإن لم تكن لى نفقة لم آخذ منه شيئا ، قالت : فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال : لا نفقة لك ولا سكنى .

٣٥٨٧- حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، عن عمران بن أبي أنس ، عن أبي سلمة ، أنه قال : سألت فاطمة بنت قيس فأخبرتني : أن زوجها المخزومى طلقها ، فأبى أن ينفق عليها ، فجاءت إلى رسول الله ﷺ ، فأخبرته ، فقال رسول الله ﷺ : لا نفقة لك ، فانتقلى ، فاذهبى إلى ابن أم مكتوم فكونى عنده ، فإنه رجل أعمى تضعين ثيابك عنده .

٣٥٨٨- وحدثني محمد بن رافع ، حدثنا حسين بن محمد ، حدثنا شيبان ، عن يحيى - وهو ابن أبي كثير - أخبرني أبو سلمة : أن فاطمة بنت قيس أخت الضحاك بن قيس أخبرته : أن أبا حفص ابن المغيرة المخزومى طلقها ثلاثا ، ثم انطلق إلى اليمن ، فقال لها أهله : ليس لك علينا نفقة ، فانطلق خالد بن الوليد فى نفر ، فأتوا رسول الله ﷺ فى بيت ميمونة ، فقالوا : إن أبا حفص طلق امرأته ثلاثا ، فهل لها من نفقة ؟ فقال رسول الله ﷺ : ليست لها نفقة ، وعليها العدة ، وأرسل إليها أن لا تنسبيني بنفسك ، وأمرها أن تنتقل إلى أم شريك ،

قوله " يعقوب بن عبد الرحمن القارى " هو بالياء المشددة ، نسبة إلى قارة .

قوله : " نفقة دون " كذا روى بالإضافة ، وهو من قبيل إضافة الموصوف إلى الصفة ، والدون : الرديئى الحقير ، قال الجوهري : ولا يشتق منه فعل ، حكاه النووى .

قوله : " فانطلق خالد بن الوليد " قد سبق أن خالداً ﷺ كان ابن عم لأبى حفص زوج فاطمة .

قوله : " لا تنسبيني بنفسك يعنى لا تفعل شيئا من تزويج نفسك قبل إعلامك لى بذلك ، وإنما قال ذلك رسول الله ﷺ لأنه كان يريد أن يخطبها بأسامة ، وهذا هو التعريض بالخطبة ، وهو جائز لقوله تعالى : (لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء) .

ثم أرسل إليها أن أم شريك يأتيها المهاجرون الأولون ، فانطلق إلى ابن أم مكتوم الأعمى ، فإنك إذا وضعت خمارك لم يرك ، فانطلقت إليه ، فلما مضت عدتها أنكحها رسول الله ﷺ أسامة بن زيد بن حارثة .

٣٥٨٩- حدثنا يحيى بن أيوب ، وقتيبة بن سعيد ، وابن حجر ، قالوا : حدثنا إسماعيل - يعنون ابن جعفر - عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن فاطمة بنت قيس ، ح وحدثناه أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا محمد بن بشر ، حدثنا محمد بن عمرو ، حدثنا أبو سلمة ، عن فاطمة بنت قيس ، قال : كتبت ذلك من فيها كتابا ، قالت : كنت عند رجل من بني مخزوم ، فطلقني البتة ، فأرسلت إلى أهله أبتغي النفقة ، واقتصوا الحديث بمعنى حديث يحيى ابن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، غير أن في حديث محمد بن عمرو : لا تفوتينا بنفسك .

٣٥٩٠- حدثنا حسن بن علي الحلواني ، وعبد بن حميد ، جميعا عن يعقوب بن إبراهيم ابن سعد ، حدثنا أبي ، عن صالح ، عن ابن شهاب أن أبا سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف أخبره : أن فاطمة بنت قيس أخبرته : أنها كانت تحت أبي عمرو ابن حفص بن المغيرة ، فطلقها آخر ثلاث تطليقات ، فزعمت أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ تستفتيه في خروجها من بيتها ، فأمرها أن تنتقل إلى ابن أم مكتوم الأعمى ، فأبى مروان أن يصدقها في خروج المطلقة من بيتها ، وقال عروة : إن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة بنت قيس .

٣٥٩١- وحدثني محمد بن رافع ، حدثنا حميد ، حدثنا الليث ، عن عقيل ، عن ابن شهاب بهذا الإسناد مثله ، مع قول عروة : إن عائشة أنكرت ذلك على فاطمة .

٣٥٩٢- حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، وعبد بن حميد - واللفظ لعبد - قالوا : أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : أن أبا عمرو ابن

قوله : " كتبت ذلك من فيها كتاباً " الكتاب هنا مصدر لكتبت ، والمراد أنني كتبت هذا الحديث بعد سماعه من فها .

قوله : " آخر ثلث تطليقات " يعني أنه كان قد طلقها طلقين . ثم راجعها ، وكانت هذه الطلقة ثالثة ، وقد مر في باب طلاق الثلاث ما أخرجه الدرر القطي بخلافه ، وأن ما أخرجه المصنف هو الراجح .

حفص بن المغيرة خرج مع علي بن أبي طالب إلى اليمن ، فأرسل إلى امرأته فاطمة بنت قيس بتطليقة كانت بقيت من طلاقها ، وأمر لها الحارث بن هشام وعيشاش ابن أبي ربيعة بنفقة ، فقالا لها : والله مالك نفقة إلا أن تكوني حاملا ، فأنت النبي ﷺ ، فذكرت لها قولها ، فقال : لا نفقة لك ، فاستأذنته في الانتقال ، فأذن لها ، فقالت : أين يا رسول الله ؟ فقال : إلى ابن أم مكتوم ، وكان أعمى تضع ثيابها عنده ولا يراها ، فلما مضت عدتها أنكحها النبي ﷺ أسامة بن زيد ، فأرسل إليها مروان قبيصة بن ذؤيب يسألها عن الحديث ، فحدثته به ، فقال مروان : لم نسمع هذا الحديث إلا من امرأة ، سنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها ،

قوله : " فأذن لها " قال النووي : هذا محمول على أنه أذن لها في الانتقال لعذر ، وهو البذاءة على أحماتها أو خوفها أن يقتحم عليها أو نحو ذلك ، وأما غير حاجة فلا يجوز لها الخروج « وستأتي في الباب القادم مذاهب الفقهاء في هذا الصدد إن شاء الله .

قوله : " فأرسل إليها مروان " ووجه دخول مروان في هذه القصة ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٧ : ٢٢ حديث ١٢٠٢٥) عن معمر عن الزهري قال : « أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله بن عمرو بن عثمان طلق وهو غلام شاب ، في إمرة مروان ، ابنة سعيد بن زيد ، وأمها ابنة قيس فطلقها ألبته . فأرسلت إليها خالتها فاطمة بنت قيس ، فأمرتها بالانتقال من بيت زوجها عبد الله بن عمرو ، فسمع ذلك مروان ، فأرسل إليها ، فأمرها أن ترجع إلى مسكنها ، فسألها ما حملها على الانتقال ، قبل أن تنقضي عدتها ؟ فأرسلت تخبره أن فاطمة بنت قيس أفتتها بذلك ، وأخبرتها أن رسول الله ﷺ أفتاها بالخروج ، أوقال : بالانتقال ، حين طلقها أبو عمرو بن حفص المخزومي ، فأرسل مروان قبيصة بن ذؤيب إلى فاطمة بنت قيس ليسألها عن ذلك » ثم ساق الحديث بمثل ما ذكره المصنف .

قوله : " سنأخذ بالعصمة التي وجدنا الناس عليها " العصمة هنا : الثقة والأمر القوي الصحيح الذي اعتصم به الناس وعملوا عليه ووقع في بعض النسخ " القضية " بدل " العصمة " ، قاله النووي والسنوسي .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : وفيه دليل على أن تعامل الناس كان بخلاف حديث فاطمة بنت قيس في أمر السكني ، فهو حجة على من ينفي السكني للمطلقة ، وقد احتج المارديني بقول مروان هذا على نفي النفقة أيضا ، ولكنه ضعيف ، لأن سياق قول مروان في أمر السكني

فقالت فاطمة حين بلغها قول مروان: فيبني وبينكم القرآن ، قال الله عز وجل : (لا تخرجوهن من بيوتهن) الآية ، قالت : هذا لمن كانت له مراجعة ، فأى أمر يحدث بعد الثلاث ؟ فكيف تقولون لا نفقة لها إذا لم تكن حاملا ، فعلام تحبسونها ؟

والخروج ، وسيأتى قول فاطمة : فكيف تقولون لا نفقة لها ؟ وهو يدل على أن مروان ومن وافقه لا يثبتون النفقة للمبتوتة ، والله أعلم .

قوله : " قالت : هذا لمن كانت له مراجعة الخ " أرادت به الرد على قول مروان من منعه المبتوتة من الانتقال من بيتها ، واستدلت عليه بأن الآية إنما تضمنت نهى غير المبتوتة ، بقرينة قول الله سبحانه بعد ذلك : (لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) ، تقول : وأى أمر يحدث بعد تمام المطلقات الثلاث ؟ بخلاف غير المبتوتة ، فإنها بصد أن يحدث لمطلقها أمر ، إما بالارتجاع ، أو باستئناف نكاح .

وأجاب عنه الجصاص في أحكام القرآن (٣ : ٥٦٤) بأن أول الآية ينتظم المبتوتة والرجعية جميعا ، وهو قوله تعالى : (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) والدليل على ذلك أن كل من أراد طلاق امرأته مأمور بهذه الآية أن يطلقها للعدة ، ويدخل فيه من لم يبق من طلاقها إلا واحدة ، فهو مأمور أيضا بأن يطلقها في طهرها فتبين أن أول الآية شامل لكل من أراد الطلاق ، سواء أراد الطلاق الرجعى أو البائن فكذلك قوله تعالى : (لا تخرجوهن) يشمل الجميع . أما قوله تعالى بعد ذلك : (وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف) بيان لصورة مخصوصة مما سبق ، وهو ما إذا طلقها طلاقا رجعيا ، وهو مثل قوله تعالى : (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء) فإنه عام في البائن والرجعى ، ولكن أعقبه الله سبحانه بقوله : (وبعولتهن أحق بردهن) وإنما هو حكم خاص في الرجعى ، ولم يمنع ذلك أن يكون قوله تعالى : (والمطلقات يتربصن) عاما في الجميع .

قوله : " فعلام تحبسونها " اعترض منها على مروان بأنه يوجب للمبتوتة السكنى دون النفقة ، وحاصل اعتراضها أنكم لما لا توجبون النفقة فكيف تمنعونها من الخروج ؟ مع أن النفقة جزاء الاحتباس ، وهذا الاعتراض منها واقع على مذهب الشافعية ، وأما الحنفية فإنهم يوجبون النفقة مع السكنى ، فلا ينهض قولها عليهم .

٣٥٩٣- حدثني زهير بن حرب ، حدثنا هشيم ، أخبرنا سيار ، وحصين ، ومغيرة ، وأشعث ، ومجالد ، وإسماعيل بن أبي خالد ، وداود ، كلهم عن الشعبي قال : دخلت على فاطمة بنت قيس فسألته عن قضاء رسول الله ﷺ عليها ، فقالت : طلقها زوجها البتة ، فقالت : فخاصمته إلى رسول الله ﷺ في السكنى والنفقة ، قالت : فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة ، وأمرني أن أعتد في بيت ابن أم مكتوم .

٣٥٩٤- وحدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا هشيم ، عن حصين وداود ومغيرة وإسماعيل وأشعث عن الشعبي أنه قال : دخلت على فاطمة بنت قيس ، بمثل حديث زهير عن هشيم .

٣٥٩٥- حدثنا يحيى بن حبيب ، حدثنا خالد بن الحارث الهجيمي ، حدثنا قرة ، حدثنا سيار أبو الحكم ، حدثنا الشعبي ، قال : دخلنا على فاطمة بنت قيس ، فأنحفتنا برطب ابن طاب ، وسقنا سويق سلت ، فسألته عن المطلقة ثلاثا : أين تعتد ؟ قالت : طلقني بعلى ثلاثا ، فأذن لي النبي ﷺ أن أعتد في أهلي .

٣٥٩٦- حدثنا محمد بن المثنى ، وابن بشار ، قالوا : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، حدثنا سفيان ، عن سلمة بن كهيل ، عن الشعبي ، عن فاطمة بنت قيس ، عن النبي ﷺ في المطلقة ثلاثا ، قال : ليس لها سكنى ولا نفقة .

٣٥٩٧- وحدثني إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، أخبرنا يحيى بن آدم ، حدثنا عمار بن رزيق ، عن أبي إسحاق ، عن الشعبي ، عن فاطمة بنت قيس ، قالت : طلقني زوجي ثلاثا ، فأردت النقلة فأثبت النبي ﷺ ، فقال : انتقلي إلى بيت ابن عمك عمرو بن أم مكتوم ، فاعتدى عنده .

٣٥٩٨- وحدثنا محمد بن عمرو بن جبلة ، حدثنا أبو أحمد ، حدثنا عمار بن رزيق ،

قوله : " فأنحفتنا برطب ابن طاب وسقنا سويق سلت " يعنى : ضيفتنا برطب ابن طاب ، وهو نوع من تمر المدينة ، وقد ذكر النووى أن أنواع تمر المدينة مائة وعشرون وأما السلت فبضم السين ، نوع من الحبوب ، طبعه طبع الشعير في البرودة ، ولونه لون الحنطة ، ومن ثم اختلفوا في بيعه بالحنطة أو الشعير متفاضلا ، وتماه في شرح النووى .

عن أبي إسحاق ، قال : كنت مع الأسود بن يزيد جالسا في المسجد الأعظم ، ومعنا الشعبي ، فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله ﷺ لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ، ثم أخذ الأسود كفاً من حصي فحصبه به ، فقال : وبلك تحدث بمثل هذا ؟ قال عمر : لا ترك كتاب الله وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا ندرى لعلها حفظت أو نسيت ، لها السكنى والنفقة ، قال الله عز وجل : (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) .

٣٥٩٩- وحدثنا أحمد بن عبد الصبي ، حدثنا أبو داود ، حدثنا سليمان بن معاذ ، عن أبي إسحاق بهذا الإسناد نحو حديث أبي أحمد عن عمار بن رزق بقصته .

قوله : "المسجد الأعظم" يريد مسجد الكوفة ، فإن أبا إسحاق والأسود والشعبي كلهم من أهل الكوفة .

قوله : " وسنة نبينا ﷺ " قد سبق أن البيهقي وغيره اعترضوا بأن هذه الزيادة غير محفوظة ، وسبق منا جوابه ، وأن هذه الزيادة محفوظة مروية من الثقات .

قوله : " لعلها حفظت أو نسيت " قد ذكر بعض الأصوليين هذا الحديث وزادوا فيه : « صدقت أم كذبت » فتمسك به بعض ملاحدة عصرنا على أن الصحابة كان يكذب بعضهم بعضاً في رواية الحديث فلا ثقة في رواياتهم أصلاً ، ولكن ذلك جهل منهم بالأحاديث ، فإن قوله « صدقت أم كذبت » إنما ذكره بعض الأصوليين من غير مراجعة كتب الحديث ، فإنه لا يوجد في شيء من الروايات إلا قول عمر " حفظت أو نسيت " قال ابن القيم في تهذيب سنن أبي داود (٣ : ١٩٤) : « وما يرويه بعض الأصوليين لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندرى أصدقت أم كذبت ، غلط ليس في الحديث ، وإنما الذي في الحديث : حفظت أم نسيت » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : فغاية ما نقم عمر على فاطمة كونها لم تحفظ القصة بتفاصيلها ، وحاشاه أن يتهمها بالكذب على رسول الله ﷺ . وحاصله أن خبرها ظني لا تقوم به حجة خلاف كتاب الله وخلاف السنن المشهورة ، فقول عمر ﷺ من أكبر دلائل الخفية على أن خبر الواحد لا يجوز به تخصيص الكتاب ولا تقييده ولا الزيادة عليه .

٣٦٠- وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا وكيع ، حدثنا سفيان ، عن أبي بكر بن أبي الجهم بن صخير العدوي قال : سمعت فاطمة بنت قيس تقول : إن زوجها طلقها ثلاثا ، فلم يجعل لها رسول الله ﷺ سكنى ولا نفقة ، قالت : قال لي رسول الله ﷺ إذا حلت فآذني ، فآذنته فخطبها معاوية وأبو جهم وأسامة بن زيد ، فقال رسول الله ﷺ : أما معاوية فرجل ترب لا مال له ، وأما أبو جهم فرجل ضراب للنساء ، ولكن أسامة بن زيد ، فقالت بيدها هكذا أسامة أسامة ! فقال لها رسول الله ﷺ : طاعة الله وطاعة رسوله خير لك ، قالت : فزوجته فاغتبطت .

٣٦١- وحدثني إسحاق بن منصور ، حدثنا عبد الرحمن ، عن سفيان ، عن أبي بكر بن أبي الجهم قال : سمعت فاطمة بنت قيس تقول : أرسل إلى زوجي أبو عمرو بن حفص بن المغيرة عياش بن أبي ربيعة بطلاق ، وأرسل معه بخمسة آصع تمر وخمسة آصع شعير ، فقلت : أما لي نفقة إلا هذا ؟ ولا أعتد في منزلكم ، قال : لا ، قالت : فشددت على ثيابي وأتيت رسول الله ﷺ ، فقال : كم طلقك ؟ قلت : ثلاثا ، قال : صدق ، ليس لك نفقة ، اعتدى في بيت ابن عمك ابن أم مكتوم ، فإنه ضرير البصر ، تلقى ثوبك عنده ، فإذا انقضت عدتك فآذني ، قالت : فخطبني خطاب منهم معاوية وأبو الجهم فقال النبي ﷺ : إن معاوية ترب خفيف الحال ، وأبو الجهم منه شدة على النساء ، أو يضرب النساء ، أو نحو هذا ، ولكن عليك بأسامة بن زيد .

قوله : "عن أبي بكر بن أبي الجهم ابن صخير" هكذا هو بالتصغير ، ووقع في بعض النسخ " صخر " والصواب المشهور هو الأول ، وهو أبو بكر بن عبد الله بن أبي الجهم ، ينسب إلى جده ، ثقة من الرابعة كما في تقريب التهذيب .

قوله : " فقالت بيدها هكذا " يعني أشارت بيدها كراهية لها لأسامة .

قوله : " ضرير البصر " يسمى الأعمى ضريرا لأن به ضرر ذهاب العين .

قوله : " تلقى ثوبك " كذا هو في النسخ المعروفة ، والقياس « تلقين » ، ولكن ما في المتن لغة صحيحة أيضا ، كما نبه عليه النووي .

قوله : " ترب " بفتح التاء وكسر الراء ، هو الفقير ، كأنه لاشيء عنده إلا التراب .

٣٦٠٢- **وحدثني** إسحاق بن منصور، أخبرنا أبو عاصم، حدثنا سفيان الثوري، حدثني أبو بكر ابن أبي الجهم قال : دخلت أنا وأبو سلمة ابن عبد الرحمن على فاطمة بنت قيس ، فسألناها، فقالت كنت عند أبي عمرو بن حفص بن المغيرة، فخرج في غزوة نجران، وساق الحديث بنحو حديث ابن مهدي ، وزاد : قالت : فتزوجته فشرفني الله بآب زيد وكرمني الله بآب زيد .

٣٦٠٣- **وحدثنا** عبيد الله بن معاذ العنبري ، حدثنا أبي، حدثنا شعبة ، حدثني أبو بكر قال : دخلت أنا وأبو سلمة على فاطمة بنت قيس زمن ابن الزبير ، فحدثتنا أن زوجها طلقها طلاقاً باتاً ، بنحو حديث سفيان .

٣٦٠٤- **وحدثني** حسن بن علي الحلواني، حدثنا يحيى بن آدم، حدثنا حسن بن صالح عن السدي ، عن البهي ، عن فاطمة بنت قيس ، قالت : طلقني زوجي ثلاثاً ، فلم يجعل لي رسول الله ﷺ سكنى ولا نفقة .

٣٦٠٥- **وحدثنا** أبو كريب ، حدثنا أبو أسامة عن هشام ، حدثني أبي ، قال : تزوج يحيى بن سعيد بن العاص بنت عبد الرحمن بن الحكم فطلقها ، فأخرجها من عنده ، فعاب ذلك عليهم عروة ، فقالوا: إن فاطمة قد خرجت، قال عروة : فأقبت عائشة فأخبرتها بذلك ،

قوله : ” فشرفني الله بآب زيد “ هكذا هو في أكثر النسخ ، ووقع في بعضها « بآب زيد » وهو صحيح أيضاً لأن أسامة كنيته أبو زيد .

قوله : ” بنت عبد الرحمن بن الحكم “ اسمها عمرة ، على ما يظهر من شروح البخاري، وعبد الرحمن هذا هو أخو مروان بن الحكم ، ويحيى بن سعيد بن العاص كان أبوه أمير المدينة لمعاوية ، وهو أخو عمرو بن سعيد المعروف بالأشديق ، كذا في فتح الباري .

قوله : ” فأخرجها من عنده “ وفي رواية البخاري ، « فانتقلها عبد الرحمن ، فأرسلت عائشة إلى مروان بن الحكم ، وهو أمير المدينة : اتق الله واردها إلى بيتها ، قال مروان في حديث سليمان : إن عبد الرحمن بن الحكم غلبني » فالظاهر من رواية البخاري أن الذي أخرجها هو أبوها دون زوجها ، ويمكن الجمع بين الروایتين بأن زوجها أخرجها في مبدأ الأمر ، ثم أمسكها أبوها ولم يرض بأن يردها بعد إخراجها ، والله سبحانه أعلم .

فقلت : ما لفاطمة بنت قيس خير في أن تذكر هذا الحديث .

٣٦٠٦ - وحديثنا محمد بن المثنى ، حدثنا حفص بن غياث ، حدثنا هشام ، عن أبيه ، عن فاطمة بنت قيس قالت : قلت : يا رسول الله ! زوجي طلقني ثلاثا ، وأخاف أن يقتحم علي ، قال : فأمرها فتحولت .

٣٦٠٧ - وحديثنا محمد بن المثنى ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن عبد الرحمن ابن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة أنها قالت : ما لفاطمة خير أن تذكر هذا ، قال : تعني قولها : لا سكنى ولا نفقة .

٣٦٠٨ - حديثنا إسحاق بن منصور ، أخبرنا عبد الرحمن ، عن سفيان ، عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ، قال : قال عروة بن الزبير لعائشة : ألم ترى إلى فلانة بنت الحكم طلقها زوجها البتة ، فخرجت ، فقالت : بشما صنعت ، فقال : ألم تسمعي إلى قول فاطمة ؟ فقالت : أما إنه لا خير لها في ذكر ذلك .

قوله : " ما لفاطمة بنت قيس خير أن تذكر " تعني أنها تذكر هذا الحديث بما يؤهم أن حكم عدم النفقة والسكنى عام لسائر المبتوتات ، مع أنه كان خاصا بها لأنها انتقلت من بيت زوجها لعذر الوحشة أو لاستطالة لسانها ، وإنما منعت من النفقة لعدم الاحتباس ، ولكنها لا تذكر هذه الأعدار وتعمم الحديث ، وقد أخرج البيهقي في كتاب العدد (٧ : ٤٣٣) أن عائشة كانت تقول لها : اتقي الله يا فاطمة ، فقد علمت في أي شيء كان ذلك .

وفي ختام هذا الحديث يحسن بي أن أحكى عبارة للنووي رحمه الله ، حيث جمع ما في هذا الحديث من فوائد ، قال : « واعلم أن في حديث فاطمة بنت قيس فوائد كثيرة ، إحداها : جواز طلاق الغائب ، الثانية : جواز التوكيل في الحقوق في القبض والدفع ، الثالثة : لانهقة للبان (١) ، الرابعة : جواز سماع كلام الأجنبية والأجنبي في الاستفتاء ونحوه ، الخامسة : جواز الخروج من منزل العدة للحاجة ، السادسة : استحباب زيارة النساء الصالحات للرجال بحيث لا تقع خلوة محرمة لقوله ﷺ في أم شريك : تلك امرأة يغشاها أصحابي ، السابعة : جواز التعريض لخطبة المعتدة البائن ، الثامنة : جواز الخطبة على خطبة غيره إذا لم يحصل للأول إجابة ، التاسعة : جواز ذكر الغائب بما فيه من العيوب إذا كان للنصيحة ، العاشرة : جواز استعمال المجاز

باب جواز خروج المعتدة البائن والمتوفى عنها زوجها في النهار

٣٦٠٩- وحدثني محمد بن حاتم بن ميمون ، حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج ، ح وحدثنا محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، ح وحدثني هارون بن عبد الله - واللفظ له - حدثنا حماد بن محمد ، قال : قال ابن جريج : أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر ابن عبد الله يقول : طلقت خالتي ، فأرادت أن تجد نخلها ،

لقوله **عليه السلام** : لا يضع العصا عن عاتقه ولا مال له ، الحادية عشرة : استحباب إرشاد الإنسان إلى مصلحته وإن كرهها وتكرار ذلك عليه لقولها قال : انكحى أسامة فكرهته ، ثم قال : انكحى أسامة ، الثانية عشرة : قبول نصيحة أهل الفضل والانقياد إلى إشارتهم وأن عاقبتها محمود ، الثالثة عشر : جواز نكاح غير الكفو إذا رضيت به الزوجة والولي ، لأن فاطمة قرشية وأسامة مولى . الخامسة عشر : جواز إنكار المقتى على مفت آخر خالف النص أو عمم ما هو خاص لأن عائشة أنكرت على فاطمة بنت قيس ، السادسة عشر : استحباب ضيافة الزائر وإكرامه بطيب الطعام والشراب سواء كان المضيف رجلاً أو امرأة « كذا في شرح النووى رحمه الله .

باب جواز خروج المعتدة البائن والمتوفى عنها زوجها في النهار لحاجتها

قوله : ” وحدثني محمد بن حاتم الخ ” هذا الحديث لم يخرج به البخارى ، وأخرجه أبو داود في الطلاق ، باب في المبتوتة تخرج بالنهار ، رقم ٢٢٩٧ ، والنسائي والدارمي في الطلاق ، باب خروج المتوفى عنها بالنهار وأحمد (٣ : ٣٢١) في مسند جابر وابن ماجه في الطلاق ، باب هل تخرج المرأة في عدتها ؟ والبيهقي في العدد ، باب كيفية سكنى المطلقة والمتوفى عنها .

قوله : ” طلقت خالتي ” لم أقف على تسميتها ، وقال الحافظ في التلخيص : ذكرها أبو موسى في ذيل الصحابة في المبهات ، كذا في بذل المجهود .

قوله : ” أن تجد نخلها ” جد النخل يجدها بضم الجيم في المضارع جداً وجداداً إذا قطع ثمرتها ، قاله ابن الأثير في جامع الأصول .

فزجرها رجل أن تخرج ، فأتى النبي ﷺ ، فقال : بلى فجدى نخلك ، فإنك عسى أن تصدق أو تفعل معروفًا .

قوله : " فزجرها رجل " لم أطلع على تسميته ، وإنما زجرها زعما منه أنه لا يحل لها الخروج لكونها في العدة .

قوله : " بلى فجدى نخلك " هذا لفظ مسلم وابن ماجه وأحمد ولفظ أبي داود والداري : « أخرجى فجدى نخلك » .

قوله : " فإنك عسى أن تصدق " ولفظ أبي داود والداري : « لعلك أن تصدق منه » .

قوله : " أو تفعل معروفًا " ولفظ أبي داود : " أو تفعل خيرا " لفظ الدارمي : « أو تصنعى معروفًا » ولعل وجه الفرق بين الصدقة والمعروف أن يكون المراد من الصدقة الصدقة الواجبة ، والمراد من المعروف أن تتطوع ، ويمكن أيضا أن الصدقة يجب فيها التملك وفعل المعروف يمكن بطرق أخرى غير التملك .

وإنما قال لها النبي ﷺ ذلك لأنه كان يعلم أنها صاحبة خير بعهد منها المعروف ، أو أجابها بما فيه إرشاد لها إلى الصدقة والتطوع ، ولا يخفى ما فيه من لطف وحكمة .

مسئلة خروج المعتدة بالنهار :

اتفق أكثر العلماء على أن المتوفى عنها زوجها يجوز لها الخروج بالنهار في عدتها ، واختلفوا في المعتدة المطلقة ، فقال الشافعي ومالك وأحمد والليث : يجوز لها أيضا أن تخرج بالنهار لحاجتها ، واحتجوا بحديث جابر في الباب ، فإنه ﷺ أذن لخالته بالخروج لجداد نخلها ، وأما أبو حنيفة رحمه الله تعالى فتمسك بعموم قوله تعالى : (ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) وهذا النهي القطعي صريح في عدم جواز خروج المطلقات حتى تنقضى عدتهن ، ولم يرد مثل ذلك في المتوفى عنها زوجها ، والقياس أنها لا تستحق النفقة في عدتها ، فيباح لها الخروج في النهار لمعيشتها ، وأما المطلقة فإن النفقة دارة عليها من قبل زوجها ، فلا تحتاج إلى الخروج . وأما حديث الباب فخير واحد لا يصح به تخصيص الكتاب أو تقييده ، ويحتمل أن تكون خالة جابر رضى الله عنها محتاجة إلى الخروج لنفقتها بأن كانت قد اختلعت من زوجها على نفقة عدتها ، وفي أمثالها يجوز لها الخروج كما صرح به في الهداية وفتح القدير . (٣ : ٢٩٧) .

باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها

وغيرها بوضع الحمل

٣٦١٠ - وحدثني أبو الطاهر وحرمله بن يحيى - وتقاربا في اللفظ - قال حرمله : حدثنا ، وقال أبو الطاهر : أخبرنا ابن وهب ، حدثني يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب ، حدثني عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن أباه كتب إلى عمر بن عبد الله بن الأرقم الزهري يأمره أن

ويمكن أيضا أن يكون عليه السلام أذن لها بذلك حين لم تنزل أحكام العدة ، فقد كان في مبدأ الأمر زمان لم يكن الإحداد يجب في كل العدة ، لما أخرج الطحاوي (٢ : ٤٤) عن أسماء بنت عميس قالت : « لما أصيب جعفر أمرني رسول الله ﷺ : تسكني ثلاثا ، ثم اصنعى ما شئت » فظهر منه أن الإحداد على موت الزوج حينئذ لم يكن إلا لثلاثة أيام ، ثم نسخه حديث أم حبيبة : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج ، أربعة أشهر وعشرا » أخرجه مسلم بعد بابين .

والدليل على ذلك أن جابر رضي الله عنه روى حديث الباب ، ثم أفتى بخلاف ذلك فيما أخرجه الطحاوي (٢ : ٤٦) بسند فيه ابن لهيعة قال حدثنا أبو الزبير قال « سألت جابرا : أتعتمد المطلقة والمتوفى عنها زوجها أم تخرجان ؟ فقال جابر : لا ، فقلت أتر بصان حيث أريدتا ؟ فقال جابر : لا ، وأخرج أيضا من نفس هذا الطريق عن جابر أنه قال في المطلقة : « إنها لا تعتكف ولا المتوفى عنها زوجها ولا تخرجان من بيوتها حتى توفيا أجلها » قال الطحاوي : « فهذا جابر بن عبد الله قد روى عن النبي ﷺ في إذنه لخالته في الخروج في جداد نخلها في عدتها ، ثم قد قال هو بخلاف ذلك ، فهذا دليل على ثبوت نسخ ذلك عنده » والله أعلم .

باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل

قوله : « وحدثني أبو الطاهر » هذا الحديث أخرجه البخاري في الطلاق ، وفي تفسير سورة الطلاق وترجم عليه في كليهما (باب وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) وأخرجه مالك والنسائي والترمذي والبيهقي كلهم في باب عدة الحامل وأحمد في مسند أم سلمة (٦ : ٣٢٠ ومسند سبيعة ٦ : ٤٣٢) .

قوله : « إلى عمر بن عبد الله بن الأرقم » هو الزهري المدني ، مقبول من الثامنة

يدخل على سبيعة بنت الحارث الأسلمية فيسألها عن حديثها وعما قال لها رسول الله ﷺ حين استفتته، فكتب عمر بن عبد الله إلى عبد الله بن عتبة يخبره أن سبيعة أخبرته أنها كانت تحت سعد بن خولة ، وهو في بني عامر بن لوى ، وكان ممن شهد بدرًا ، فتوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل ، فلم تنشب أن وضعت حملها بعد وفاته ، فلما نعلت من نفاسها تجملت للخطاب ،

كما في التقريب ، ولعل عبيد الله كتب إليه في هذا الأمر لأنه كان بالكوفة ، عمر بن عبد الله بالمدينة ، وكانت سبيعة بالمدينة أيضا .

قوله : " سبيعة بنت الحارث " روى عنها فقهاء أهل المدينة والكوفة من التابعين ، وروى عنها عبد الله بن عمر قول رسول الله ﷺ : « من استطاع منكم أن يموت بالمدينة فليمت فإنه لا يموت بها أحد إلا كنت له شفيعا أو شهيدا يوم القيامة » أخرجه ابن مندة ويحيى الحماني في مسنده ، وزعم العقيلي أن التي روى عنها ابن عمر غير من روى عنها حديث الباب ، وردة ابن عبد البر في الاستيعاب ، وركن الحافظ في الإصابة إلى قول العقيلي ، والله أعلم .

قوله : " سعد بن خولة " القرشي العامري ، وكان من السابقين إلى الإسلام هاجر إلى الحبشة الهجرة الثانية كما في أسد الغابة وهو الذي قال فيه ﷺ لسعد بن أبي وقاص : « لكن البائس سعد بن خولة » أخرجه البخاري وعقد له بابا في الجنائز وسيأتي عند المصنف في الوصية ، وإنما رثي له ﷺ لكونه مات بمكة في حجة الوداع ، ولم يرجع إلى دار هجرته .

قوله : " وهو في بني عامر بن لوى " قال الحافظ في الإصابة : « من بني مالك ابن حسل بن عامر بن لوى ، وقيل من خلفائهم ، وقيل من مواليهم ، قال ابن هشام : هو فارسي من اليمن حالف بني عامر » .

قوله : " فلم تنشب " بضم التاء من باب الإفعال أى لم تمكث كثيرا حتى وضعت حملها .

قوله : " فلما نعلت من نفاسها " يقال : نعلت المرأة من نفاسها : إذا ارتفعت منه وطهرت من دمها ، ويجوز أن يكون من قولهم نعلت الرجل : إذا برأ من علته . كذا في حاشية الذهني .

فدخل عليها أبو السنابل بن بعكك ، رجل من بني عبد الدار ، فقال لها : ما لي أراك متجملة ؟ لعلك ترجين النكاح ، إنك والله ما أنت بناكح حتى تمر عليك أربعة أشهر وعشر ، قالت سبيعة : فلما قال لي ذلك جمعت على ثيابي حين أمسيت ، فأقبت رسول الله ﷺ ، فسأله عن ذلك ، فأفتاني بأني قد حللت حين وضعت حلي ، وأمرني بالتزوج إن بدا لي .

قوله : ” أبو السنابل بن بعكك “ بكافين على وزن جعفر : اسمه حبة ، وقيل : عمرو ، وقيل : عامر ، وقيل : أصرم ، كما في الإصابة ، وذكر ابن الأثير في أسد الغابة أنه من مسلمة الفتح وكان شاعرا ، وقيل : إنه عاش بعد النبي ﷺ زمنا ، والله أعلم .

قوله : ” إنك والله ما أنت بناكح “ وقد ورد في رواية البخاري أن أبا السنابل نفسه كان قد خطبها من قبل ، ولكنه قال ذلك لما خطبها أبو البشر بن الحارث ، وهو رجل أشب منه ، فخاف أبو السنابل أنها تركن إليه ، وكان أهلها غيبا ، ورجا إذا جاء أهلها أن يؤثره بها ، وكل ذلك مصرح في رواية مالك في موطئه .

قوله : ” حين أمسيت “ فيه أن خروج المرأة للحاجة يستحب أن يكون في الليل ، لكونه أستر لها ، فإن سبيعة انتظرت إلى المساء ، ثم خرجت للاستفتاء .

قوله : ” فأفتاني بأني قد حللت “ فيه حجة ظاهرة لقول جمهور الفقهاء أن المتوفى عنها زوجها تنقضي عدتها بوضع الحمل إذا كانت حاملا حين وفاة زوجها . وهو مذهب الأئمة الأربعة وجمهور فقهاء الأمصار من السلف والخلف ، إلا ما روى عن علي وابن عباس ومحنون من المالكية ، فإنهم يقولون : عدتها آخر الأجلين من وضع الحمل ومن أربعة أشهر وعشر ، ومعناه أنها إن وضعت قبل مضي أربعة أشهر وعشر تربصت إلى انقضائها ، ولا تحل بمجرد الوضع ، وإن انقضت المدة قبل الوضع تربصت إلى الوضع ، أخرجه سعيد بن منصور وعبد بن حميد عن علي بسند صحيح ، كما حكاه الحافظ في الفتح (٩ : ٤١٨) والسبب الحامل له على ذلك الحرص على العمل بالآيتين اللتين تعارض عمومها ، فقوله تعالى : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) يشمل الحامل وغيرها ، كما أن قوله تعالى : (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) عام أيضا يشمل المطلقة والمتوفى عنها ، فجمع هؤلاء بين العمومين بقصر الثانية على المطلقة بقريظة ذكر عدد المطلقات كالأيسة والصغيرة قبلها ، ثم لم يهملوا ما تناولته الآية الثانية من العموم ، لكن قصره على من مضت عليها

قال ابن شهاب: فلا أرى بأساً أن تزوج حين وضعت وإن كانت في دمها ، غير أنه لا يقربها زوجها حتى تطهر .

٣٦١١- حدثنا محمد بن المثني العنزي ، حدثنا عبد الوهاب ، قال: سمعت يحيى بن سعيد أخبرني سليمان بن يسار أن أبا سلمة ابن عبد الرحمن وابن عباس اجتمعا عند أبي هريرة ، وهما يذكران المرأة تنفس بعد وفاة زوجها بليال ، فقال ابن عباس : عدتها آخر الأجلين ، وقال أبو سلمة : قد حلت ، فجعلا يتنازعا ذلك ، قال : فقال أبو هريرة : أنا مع ابن أخي ، يعني أبا سلمة ، فبعثوا كريبا مولى ابن عباس إلى أم سلمة يسألها عن ذلك ، فجاءهم

العدة ولم تضع ، فكان تخصيص بعض العموم أولى وأقرب إلى العمل بمقتضى الآيتين من إلغاء أحدهما في حق بعض من شمله العموم .

ولكن حجة الجمهور حديث سبيعة فإنه صريح في ذلك ، وذكر الحافظ في الفتح عن ابن مسعود أن آية الطلاق نزلت بعد آية البقرة ، يعني أنها مخصصة لها فإنها أخرجت منها بعض متناولاتها .

قوله : " حين وضعت حملي " دل على أن انقضاء العدة يكون بمجرد الوضع على أى صفة كان من مضغة أو علقة أو سقط سواء استبان خلق الأدنى أولاً ، وهو قول الجمهور ، وقال الشافعي في أحد قوليهِ : لا تنقض العدة بوضع قطعة لحم ليس فيها سورة بينة ولا خفية ، ولكن رد عليه الحافظ في الفتح وانتصر لمذهب الجمهور .

قوله : " وإن كانت في دمها " وبه قال جمهور الفقهاء ، وخالفهم الشعبي والحسن ومحمد بن سلمة وإبراهيم النخعي كما حكى عنهم النووي والحافظ ، فقالوا : لا يصح زواجها حتى تطهر من نفاسها ، واحتجوا بأن سبيعة إنما تزوجت بعد ما تلت من نفاسها ، وحجة الجمهور في قولها : « فأفتاني بأني قد حلت حين وضعت حملي » .

قوله : " فقال ابن عباس إلخ " قال الحافظ : « ويقال : إنه رجع عنه ، ويقويه أن المنقول عن أتباعه وفاق الجماعة في ذلك » .

قوله : " وقال أبو سلمة إلخ " فيه أن المفضول يسع له خلاف الأفضل في الفقهيات ، فإن أبا سلمة من التابعين وابن عباس من الصحابة .

فأخبرهم أن أم سلمة قالت: إن سبيعة الأسلمية نفست بعد وفاة زوجها بليال ، وإنها ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فأمرها أن تزوج .

٣٦١٢- وحدثناه محمد بن رمح، أخبرنا الليث، ح وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد قالا: حدثنا يزيد بن هارون ، كلاهما عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد ، غير أن الليث قال في حديثه : « فأرسلوا إلى أم سلمة » ولم يسم كريبا .

باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة

٣٦١٣- وحدثناه يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك، عن عبد الله بن أبي بكر، عن

قوله : " بعد وفاة زوجها بليال " كذا أبهم الراوى المدة في روايات مسلم ، وبعضهم عينوا المدة واختلفوا فيه اختلافا كثيرا ، فروى أنها وضعت بعد وفاة زوجها بشهرين كما في رواية أحمد ، وروى البخارى بعد أربعين ليلة ، وروى النسائي بعد عشرين ليلة ، وروى غيرها ، قال الحافظ بعد ما ساق هذه الروايات : والجمع بين هذه الروايات متعذر لاتحاد القصة ، ولعل هذا هو السرفى إبهام من أبهم المدة .

قوله : " فأمرها أن تزوج " فيه دليل الحنفية على أن النكاح يصح بدون ولى وبعبارات النساء ، لما تقدم من رواية مالك في موطنه أن أهلها كانوا غيبا ، فأذن لها رسول الله ﷺ بالتزوج قبل مجيئ أوليائها ، وقد مرت المسئلة بتفاصيلها في كتاب النكاح ، والحمد لله .

باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة

قوله : " وحدثنا يحيى بن يحيى إلخ " هذا الحديث أخرجه البخارى في الطلاق ، باب تحدد المتوفى عنها أربعة أشهر وعشرا ، وباب الكحل للحادة ، وباب والذين يتوفون منكم إلخ ، وفي الجنائز ، باب حد المرأة على غير زوجها ، والنسائي في الطلاق ، باب ترك الزينة للحادة المسلمة دون النصرانية ، وباب الكحل للحادة ، وأبو داود في الطلاق ، باب إحداد المتوفى عنها زوجها ، والترمذى في الطلاق ، باب ما جاء في عدة المتوفى عنها زوجها ، ومالك في الطلاق ، باب ما جاء في الإحداد ، وأحمد في مسند أم حبيبة (٦ : ٤٢٦) والدارمى في الطلاق رقم (٢٢٨٩ و ٢٢٩٠) باب في إحداد المرأة على زوجها .

حميد بن نافع ، عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته بهذه الأحاديث الثلاثة ، قال : قالت زينب : دخلت على أم حبيبة زوج النبي ﷺ حين توفي أبوها أبو سفيان ، فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة ، خلوق أو غيره ، فدهنت منه جارية ، ثم مست بعارضيهما ، ثم قالت : والله ما لي بالطيب من حاجة ، غير أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحدد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا ، قالت زينب : ثم دخلت على زينب بنت جحش .

قوله : " زينب بنت أبي سلمة " هي ربيعة رسول الله ﷺ بنت أم سلمة رضي الله عنها ، وقد مرت ترجمتها في كتاب الرضاع .

قوله : " بهذه الأحاديث الثلاثة " يعني التي تأتي واحدة بعد واحدة فالأول حديث أم حبيبة ، والثاني حديث زينب بنت جحش ، والثالث حديث عائشة .

قوله : " حين توفي أبوها أبو سفيان " كذا في رواية الصحاح ، ووقع عند الدارمي من طريق هاشم بن القاسم عن شعبة : « أن أختها ماتت ، أو حميا لها » وعليه فإن هذه القصة روت لأم حبيبة عند وفاة أخيها يزيد بن أبي سفيان ، ومال الحافظ في جنائز الفتح ٣ : ١١٧ إلى أن القصة تعددت عند وفاة أخيها يزيد ، ثم عند وفاة أبيها أبي سفيان ، فكلتا الروايتين صحيحتان ، والله أعلم .

قوله : " خلوق " بفتح الخاء نوع من الطيب يتخذ من الزعفران وغيره ، قاله الزبيدي في تاج العروس وقال الأبي : وهو العبير أيضا .

قوله : " مست بعارضيهما " قال السنوسي : هما الوجه فوق الذقن إلى ما دون الأذن ، وقال الأبي : العوارض الأسنان وأطلقت هنا على الخدين مجازا ، لأنها عليهما ، فهو من مجاز المجاورة أو من تسمية الشيء بما كان من سببه .

قوله : " ثم دخلت على زينب " ظاهره أن هذه القصة الثانية وقعت بعد قصة أم حبيبة ، ولكنه لا يصح ذلك ، لأن زينب بنت جحش ماتت قبل أبي سفيان بأكثر من عشر سنين على الصحيح المشهور عند أهل العلم بالأخبار ، فيحمل على أنها لم ترد بلفظ « ثم » ترتيب الوقائع ، وإنما أرادت ترتيب الأخبار ، وقد وقع في رواية أبي داود بلفظ « ودخلت » وذلك لا يقتضي الترتيب ، كذا في كتاب الجنائز من فتح الباري (٣ : ١١٧) .

حين توفي أخوها ، فدعت بطيب فست منه ، ثم قالت : والله ما لي بالطيب من حاجة ، غير أني سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر : لا يجعل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد

قوله : " حين توفي أخوها " ورد في بعض نسخ الموطأ أن اسمه عبد الله بن جحش ، وكذلك أخرجه الدارقطني من طريق مالك فيما حكاه الحافظ في الفتح ، واستشكله بأن عبد الله بن جحش قتل بأحد شهيدا ، وزينب بنت أبي سلمة يومئذ طفلة ترضع ، فيستحيل أن تكون دخلت على زينب بنت جحش في هذه الحالة ، ثم رجع أن هذه القصة وقعت عند وفاة عبيد الله بن جحش ، وكان قد توفي بالحبشة نصرانيا ، وكانت زينب بنت أبي سلمة حينئذ في سن من يضبط ، ولا مانع أن يحزن المرء على قريبه الكافر ، ولا سيما إذا تذكر سوء مصيره ، ولعل الرواية التي وردت في بعض نسخ الموطأ بلفظ « حين توفي أخوها عبد الله » كانت « عبيد الله » بالتصغير ، فلم يضبطها الكاتب . هذا ملخص ما في فتح الباري (٣ : ١١٧ و ٩ : ٤٢٧) .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : وكان لزينب أخ آخر واسمه أبو أحمد بن جحش ويحتمل أن يكون هو المراد هنا ، وقد ذكره الحافظ في الكنى من الإصابة ٤ : ٤ وقال : « قيل : إنه الذي مات فبلغ أخته موته فدعت بطيب فسته ويقوى أن المراد بهذا أبو أحمد أن كلا من أخويها عبد الله وعبيد الله مات في حياة النبي ﷺ » .

قوله : " لا يجعل لامرأة تؤمن الخ " الإحداد للمرأة على زوجها يجب عند الحنفية إذا كانت بالغة مسلمة ، فأما الصغيرة والذمية فلا حداد عليها ، وهو قول مالك وأبي ثور ، وقال الشافعي : يجب على كل زوجة صغيرة أو كبيرة ، مسلمة أو ذمية ، وفي حديث الباب حجة للحنفية فإنه أوجب الإحداد على المرأة دون الصغيرة ، وعلى المؤمنة دون الكافرة ، وزعم الحافظ في الفتح أن استدلال الحنفية هذا استدلال بالمفهوم ، ولكنه لا يصح ، لكون المفهوم لاحجة فيه عند الحنفية ، وإنما حاصل دليلنا أن هذا الحديث مشتمل على جزئين ، الأول حرمة الإحداد على غير الزوج فوق ثلاثة أيام ، والثاني إيجاب الإحداد على الزوج ، والخطاب في كلا الأمرين من الحرمة والإيجاب إنما وقع للمرأة المؤمنة ، فأما الصغيرة والذمية فقد سكت الحديث عن خطابها ، فترجعان إلى أصلها ، وهو عدم الحرمة وعدم الإيجاب ، فإن الأصل في الأشياء الإباحة ، ولا سيما لغير المكلفين . فلما استثنى الحنفية الصغيرة والذمية من أحكام الحداد ، لأنه لم يرد لها حكم ، لأنهم استدلوا بالمفهوم . هذا ما ظهر لي والله سبحانه أعلم .

على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا ، قالت زينب : سمعت أمي أم سلمة تقول : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت : يا رسول الله ! إن ابنتي توفى عنها زوجها وقد اشتكت عيناها ،

قوله : " إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا " استدلل به بعض الفقهاء على وجوب الإحداد للمرأة على زوجها ، واستشكله العلماء بأنه استثناء من نفي الحل ، فلا يدل إلا على الحل والجواز ، ولا يتعدى إلى الوجوب ، وأجابوا عنه بما لا يشرح به الصدر .

والجواب الصحيح عند هذا العبد الضعيف - عفا الله عنه - أن الاستثناء ههنا إثبات للحل ، والحل له معنيان ، الأول عام بمعنى عدم الحرمة وهو يشمل الوجوب ، والثاني خاص وهو عدم الحرمة وعدم الوجوب معاً ، والحديث يحتمل كلا المعنيين ، ولكننا رجحنا في الاستثناء معناه الأعم الذي يشمل الوجوب لدلائل مستقلة آتية :

فالأول : ما سيأتي عند المصنف في هذا الحديث (رقم ٣٦١٨) وفي حديث حفصة من طريق يحيى بن سعيد (رقم ٣٦٢١) فإنه زاد بعد استثناء الزوج : « فإنها تحم عليه أربعة أشهر وعشرا » فهذا إخبار وإخبار يفيد الوجوب ، كما حققه ابن الهمام في فتح القدير (٣ : ٢٩٢) .

والثاني : ما سيأتي عند المصنف في حديث حفصة عن أم عطية (رقم ٣٦٢٤) : « ولا تلبس ثوبا مصبوغاً إلا ثوب عصب ولا تكتحل ولا تمس طيباً إلا إذا طهرت الخ » فإنه ظاهر في الوجوب وأصرح منه ما سيأتي عنها في آخر الباب (رقم ٣٦٢٥) حيث قالت : « ولا تكتحل ولا نتطيب ولا نلبس ثوبا مصبوغاً ، وقد رخص للمرأة في طهرها إذا اغتسلت إحداها من محيضها في نبذة من قسط وأظفار » فإن الرخصة مقابلة للتحريم .

والثالث : ما سيأتي عن أم سلمة في نفس هذا الحديث أن النبي ﷺ لم يأذن بالاكتحال للمعتدة ، فإنه صريح في وجوب الإحداد وترك الزينة .

فهذه الدلائل الثلاثة أجمع الفقهاء على أن الإحداد واجب على المتوفى عنها زوجها ، إلا ما روى عن الحسن البصري ، وقد ذكر ابن العربي أنه لا يصح ذلك عنه ، حكاه العيني في عمدة القاري (٤ : ٧٤) .

قوله : " اشتكت عيناها " قال ابن دقيق العيد يجوز فيه وجهان ، ضم النون على

أفنكحها ؟ فقال رسول الله ﷺ : لا ، مرتين أو ثلاثا ، كل ذلك يقول : لا ، ثم قال : إنما هي أربعة أشهر وعشر ، وقد كانت إحداكن في الجاهلية ترى بالبعرة على رأس الحول قال حميد : فقلت لزيب : وما ترى بالبعرة على رأس الحول ؟ فقالت زيب : كانت

الفاعلية على أن تكون العين هي المشتكية ، وفتحها على أن يكون في « اشتكت » ضمير الفاعل وهي المرأة ، ورجح هذا . ووقع في بعض الروايات « عينها » كذا في إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٤ : ٢٥٥) وهو يرجح الضم ، وعلى الضم اقتصر النووي ، وهو الأرجح ، كذا في فتح الباري (٩ : ٤٣٠) .

قوله : « أفنكحها ؟ » بضم الحاء ، كذا ضبطه الحافظ . وأجاب ﷺ عن هذا السؤال بالنهي مع ما ذكرت من عذرها ، فتمسك به بعض أهل الظاهر وقالوا : لا يجوز الاكتحال للمعتدة وإن احتاجت إليه لمرض أو نحوه ، وجمهور الفقهاء على أن الاكتحال بغير عذر لا يجوز ، وأما إذا اضطرت إليه لمرض أو مرض فلا بأس بذلك في الليل اتفاقا ، واختلفوا في النهار ، فيجوز عندنا وعند المالكية في أصح أقوالهم ، ويروى عن الشافعي أنه لا يجوز بالنهار أبدا ، فإن احتاجت إليه لمرض اكتحلت بالليل ومسحت بالنهار .

ودليل الجواز عند الضرورة ما أخرجه مالك بلاغا وأسنده أحمد وأبو داود في باب ما تجتنب المعتدة في عدتها « عن أم حكيم بنت أسيد عن أمها أن زوجها توفي ، وكانت تشتكي عينيها فتكتحل بالجلء ، قال أحمد : الصواب بكحل الجلء ، قال أحمد : فأرسلت مولاة لها إلى أم سلمة فسألتها من كحل الجلء ، فقالت : لا تكتحلي به إلا من أمر لا بد منه يشتد عليك فتكتحلين بالليل وتمسحينه بالنهار ، ثم قالت عند ذلك أم سلمة : دخل على رسول الله ﷺ حين توفي أبو سلمة ، وقد جعلت على عيني صبرا ، فقال : ما هذا يا أم سلمة ؟ فقلت : إنما هو صبر يا رسول الله ليس فيه طيب ، قال : إنه يشب الوجه ، فلا تجعليه إلا بالليل ، وتنزعيه بالنهار » .

وأخرجه النسائي أيضا ، وهذا لفظ أبي داود ، ووالدة أم حكيم وإن كانت مجهولة ، ولكن ذكر مالك هذا الحديث في موطنه ، ثم ذكر عن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار أنها كانا يقولان في المرأة يتوفى عنها زوجها إذا خشيت على بصرها من رمد بها أو شكوى أصابها أنها تكتحل ، وتداوى بدواء أو بكحل وإن كان فيه طيب ، ثم قال مالك في آخره : « وإذا كانت الضرورة فإن دين الله يسر » فاستشهد مالك بهذا الحديث مما يدل على قوته .

المرأة إذا توفي عنها زوجها دخلت حفشاً ولبست شرثابها ولم تمس طيباً ولا شيئاً، حتى تمر بها سنة ، ثم تؤتى بدابة حمار أو شاة أو طير فتفتض به ، فقلما تفتض بشئ إلا مات ، ثم تخرج فتعطى بكرة فترى بها ، ثم تراجع بعد ما شئت من طيب أو غيره .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : وهو من أقوى الدلائل على أن الحديث الضعيف متى كان مؤيداً بالتعامل انجبر ضعفه وعمل به .

وأما نهيه عليه السلام عن الاكتحال في حديث الباب فيحتمل أن تكون الضرورة لم تتحقق عنده عليه السلام ، إما لخفة مرضها أو لأنه كان يحصل لها البرء بغير الكحل .

قوله : " دخلت حفشاً " بكسر الحاء المهملة وسكون الفاء ، فسرهُ أبو داود في روايته من طريق مالك بالبيت الصغير ، والنسائي من طريق ابن القاسم عن مالك بالخص ، وقال الشافعي : الحفش البيت الدليل الشعث البناء ، وقال أبو عبيد : الحفش الدرج وجمعه أحفاش ، شبه بيت الحادة في صغره بالدرج ، وقال الخطابي : سمي حفشاً لضيقه وانضمامه ، والتحفش الانضمام والاجتماع ، كذا في عمدة القارى .

قوله : " تؤتى بدابة حمار " بالجر والتنوين في كلا اللفظين على البدلية .

قوله : " فتفتض " قال الأبي : أصل الفض الكسر والقطع ، فالمعنى تكسر ما هي فيه من العدة وذكر النووى عن ابن قتيبة قال : سألت الحجازيين عن معنى الافتضاض فذكروا أن المعتدة كانت لا تغتسل ولا تمس ماء ولا تنقل ظفراً ، ثم تخرج بعد الحول بأقبح منظر ، ثم تفتض أى تكسر ما هي فيه من العدة بطائر تمسح به قبلها وتنبذه ، فلا يكاد يعيش ما تفتض به ، وقال مالك : معناه تمسح به جلدها ، وقال ابن وهب : معناه تمسح بيدها عليه أو على ظهره ، وقيل : معناه تمسح به ثم تفتض أى تغتسل ، ، والافتضاض : الاغتسال بالماء العذب للإيقاء وإزالة الوسخ حتى تصير بيضاء نقية كالفضة ، كذا في شرح النووى .

وقال الحافظ في الفتح : ووقع في رواية للنسائي « تقبص » وهي رواية الشافعي ، والقبص الأخذ بأطراف الأنامل ، قال الأصبهاني وابن الأثير : هو كناية عن الإسراع ، أى تذهب بعدو وسرعة إلى منزل أبويها لكثرة حياثها لقبح منظرها أو لشدة شوقها إلى التزويع لبعدها عنها .

قوله : " فتعطى بكرة فترى بها " قال الحافظ : يختلف في المراد برى البكرة ، فقيل :

٣٦١٤- وحدثنا محمد بن المثني ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن حميد بن نافع قال : سمعت زينب بنت أم سلمة قالت : توفي حميم لأم حبيسة فدعت بصفرة فمسحته بذراعيها وقالت : إنما أصنع هذا لأنني سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا ، وحدثته زينب ، عن أمها وعن زينب زوج النبي ﷺ ، أو عن امرأة من بعض أزواج النبي ﷺ .

٣٦١٥- وحدثنا محمد بن المثني ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن حميد بن نافع قال : سمعت زينب بنت أم سلمة تحدث ، عن أمها أن امرأة توفي زوجها فخافوا على عينها ، فأتوا النبي ﷺ فاستأذنوه في الكحل ، فقال رسول الله ﷺ : قد كانت إحداكن تكون في شربيتها في أحلاسها - أو في شر أحلاسها في بيتها - حولاً ، فإذا مركلب رمت ببعرة فخرجت ، أفلا أربعة أشهر وعشرا ؟

هو إشارة إلى أنها رمت العدة رمى البعرة ، وقيل : إشارة إلى أن الفعل الذي فعلته من التربص والصبر على البلاء الذي كانت فيه كان عندها بمنزلة البعرة التي رمتها استحقاقاً له وتعظيماً لحق زوجها وقيل : بل ترميها على سبيل التفاؤل بعدم عودها إلى مثل ذلك .

قوله : " وحدثته زينب عن أمها " يعني حدثت زينب بنت أبي سلمة حميد بن نافع هذا الحديث عن أمها أم سلمة وعن زينب بنت جحش أو عن امرأة غيرها من أزواج النبي ﷺ .

قوله : " في أحلاسها " هو جمع المجلس بكسر فسكون ، وهو المسح أو الثوب أو الكساء الرقيق يكون تحت البرذعة أو بساط يبسط في البيت ، والمراد أنها كانت تنزع ثيابها المعروفة وتلبس المجلس .

قوله : " فإذا مر كلب رمت " ظاهره أن رميها البعرة يتوقف على مرور الكلب ، سواء طال زمن انتظار مرور أو قصر ، وبه جزم بعض الشراح ، وقيل : ترمى بها من عرض من كلب أو غيره ترى من حضرها أن مقامها حولاً أهون عليها من بعرة ترمى بها كلباً أو غيره ، كذا في فتح الباري .

قوله : " أفلا أربعة أشهر وعشرا " يعني أفلا تمكث بعد الإسلام هذه المدة اليسيرة ؟

٣٦١٦- وحدثنا عبيد الله بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن حميد بن نافع بالحدِيثين جميعا، حديث أم سلمة في الكحل، وحديث أم سلمة وأخرى من أزواج النبي ﷺ غير أنه لم تسمها زينب نحو حديث محمد بن جعفر.

٣٦١٧- وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد قالا: حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن حميد بن نافع أنه سمع زينب بنت أبي سلمة تحدث عن أم سلمة وأم حبيبة تذكران أن امرأة أنت رسول الله ﷺ فذكرت له أن بنتا لها توفى عنها زوجها فاشتكت عينها، فهي تريد أن تكحلها، فقال رسول الله ﷺ: قد كانت إحداكن ترى بالبعرة عند رأس الحول، وإنما هي أربعة أشهر وعشر.

٣٦١٨- وحدثنا عمرو الناقد وابن أبي عمر - واللفظ لعمر - حدثنا سفيان بن عيينة - عن أيوب بن موسى، عن حميد بن نافع، عن زينب بنت أبي سلمة قالت: لما أتى أم حبيبة نعى أبي سفيان دعت في اليوم الثالث بصفرة فمسحت به ذراعها وعارضها وقالت: كنت عن هذا غنية، سمعت النبي ﷺ يقول: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاث إلا على زوج، فإنها تحد عليه أربعة أشهر وعشرا.

٣٦١٩- وحدثنا يحيى بن يحيى، وقتيبة، وابن رمح، عن الليث بن سعد عن نافع أن صفية بنت أبي عبيد حدثته عن حفصة أو عن عائشة أو عن كليتها أن رسول الله ﷺ قال: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر - أو تؤمن بالله ورسوله - أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام إلا على زوجها.

٣٦٢٠- وحدثنا شيبان بن فروخ، حدثنا عبد العزيز - يعني ابن مسلم - حدثنا عبد الله ابن دينار عن نافع بإسناد حديث الليث مثل روايته.

٣٦٢١- وحدثنا أبو غسان المسمعي ومحمد بن المثنى قالا: حدثنا عبد الوهاب قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول: سمعت نافعا يحدث عن صفية بنت أبي عبيد أنها سمعت حفصة

قوله: "نعى أبي سفيان" ضبطه النووي بكسر العين وتشديد الياء، وسكون العين مع تخفيف الياء، والوجه الثاني أولى لخطته.

بنت عمر زوج النبي ﷺ تحدث عن النبي ﷺ بمثل حديث الليث وابن دينار وزاد : فإنها تحد عليه أربعة أشهر وعشرا .

٣٦٢٢- وحدثنا أبو الربيع، حدثنا حماد، عن أيوب ح، وحدثنا ابن نمير، حدثنا أبي، حدثنا عبيد الله جميعا، عن نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن بعض أزواج النبي ﷺ، عن النبي ﷺ بمثل حديثهم .

٣٦٢٣- وحدثنا يحيى بن يحيى، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وزهير بن حرب، - واللفظ ليحيى - قال يحيى أخبرنا، وقال الآخرون : حدثنا سفیان بن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوجها .

٣٦٢٤- وحدثنا حسن بن الربيع، حدثنا ابن إدريس، عن هشام، عن حفصة، عن أم عطية أن رسول الله ﷺ قال : لا تحد امرأة على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا، ولا تلبس ثوبا مصبوغا .

قوله : " عن أم عطية " هي نسيبة بنت الحارث الأنصارية من فاضلات الصحابة ، كانت تمرض المرضى وتداوى الجرحى وتغسل الموتي، ومن أجل ذلك تلقب الغاسلة، وحدثها هذا أخرجه البخاري في الحيض ، باب الطيب للمرأة عند غسلها من الحيض ، وفي الجنائز ، باب اتباع النساء الجنائز وباب إحداد المرأة على زوجها، وفي الطلاق، باب القسط للحادة عند الطهر ، وباب تلبس الحادة ثياب العصب، وأخرجه أبو داود في الطلاق ، باب فيما تجتنبه المعتدة . والنسائي في الطلاق ، باب ما تجتنب الحادة من الثياب المصبغة ، وباب الخضاب للحادة ، وابن ماجه في الطلاق ، باب هل تحد المرأة على غير زوجها .

قوله : " ولا تلبس ثوبا مصبوغا " أعلم أن الثوب إذا كان مصبوغا بما فيه طيب أو لبسته المرأة لأجل الزينة فلا خلاف في حرمة للمعتدة ، إلا الثوب الأسود فإنه يجوز عند الأئمة الأربعة ، كما ذكره ابن الهمام في فتح القدير ، وأما إذا كان مصبوغا بما ليس فيه طيب ولبسته المرأة للزينة ، مثل أن يكون الثوب خلقا لارائحة له ، فيجوز عندنا كما صرح به في الدر المختار ، وكذلك إذا لم يكن عندها إلا ثوب مصبوغ فإنه لا بأس به لضرورة

إلا ثوب عصب ، ولا نكتحل ولا تمس طيبا إلا إذا طهرت نبذة من قسط أو أظفار .

٣٦٢٥- وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبد الله بن نمير ح ، وحدثنا عمر والناقد حدثنا يزيد بن هارون كلاهما عن هشام بهذا الإسناد وقالوا : عند أدنى طهرها نبذة من قسط وأظفار .

٣٦٢٦- وحدثني أبو الربيع الزهراني ، حدثنا حماد ، حدثنا أيوب ، عن حفصة ، عن أم عطية قالت : كنا نهى أن نحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا ، ولا نكتحل ولا نتطيب ولا تلبس ثوبا مصبوغا ، وقد رخص للمرأة في طهرها إذا اغتسلت

ستر العورة ولكن لا تقصد الزينة ، كما صرح به الحاكم في الكافي ، وقيده ابن الهمام بقدر ما تستحدث ثوبا غيره إما ببيعه والاستخلاف بشمنه أو من مالها إن كان لها ، وراجع فتح القدير ٣ - ٢٩٤ ورد المختار ٢ - ٨٤٩ و ٨٥٠ .

قوله : " إلا ثوب عصب " بفتح العين وسكون الصاد المهملة ، هو من برود اليمن ، يصبغ غزلها ثم تنسج ، قال ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام ٤ : ٦٢ : العصب : « ثياب من اليمن فيها بياض وسواد » ولعله استثنى من الحرمة لخشونته وسواده ، فإنه لا تقصد به الزينة ، فأما إن كان مصبوغا بلون آخر أو قصد به الزينة فلا يجوز ، ولذلك ذكر أكثر الفقهاء الحنفية كراهة لبس العصب كما في رد المختار ٢ - ٨٤٩ ، وكرهه أيضا المالكية والشافعية كما في شرح الأبي : فالظاهر أن الذي أذن به عليه السلام هو المصبوغ بالسواد ، والذي كرهه الفقهاء ما كان مصبوغا بغيره والله أعلم .

قوله : " إلا إذا طهرت " يعنى من محيضها ، فيجوز لها التطيب بالقسط وغيره لإزالة رائحة دمها . وقال ابن بطال : أبيع للحائض محدا أو غير محدا عند غسلها من الحيض أن تدرأ رائحة الدم عن نفسها بالبخور بالقسط مستقبلة للصلاة ومجالسة الملائكة لئلا تؤذيهم برائحة الدم ، كذا في عمدة القارى .

قوله : " نبذة " بفتح النون وسكون الباء ، القطعة والشيئ اليسير ، والجمع أنباذ .

إحدانا من محيضها في نبذة من قسط أو أظفار .

قوله : " من قسط أو أظفار " القسط بضم القاف والكست بالكاف المضمومة والتاء ، نوع من البخور ، والأظفار شيئي من العطر يشبه أظفار الأصابع يتخربه ، وهو وإن كان جمع الظفر ، غير أن مفردة لا يستعمل ، وإن أفرد فهو أظفارة . ووقع في رواية البخارى في الحيض " كست أظفار " بالإضافة ، وفسره بعض الشراح بأن أظفار اسم موضع يصنع فيه القسط ، وقد أطال في شرحه العيني ورجح رواية مسلم بالعطف وأن أظفار طيب لاموضع ، والله أعلم .

★ ★ ★

كتاب اللعان

كتاب اللعان

اللعان مصدر لاعن يلاعن ملاءنة ولعانا ، وهو مشتق من اللعن وهو الطرد والإبعاد ، وإنما يسمى لعانا لأن كلا من الزوجين يلعن الكاذب منهما ، واللعان والالتهان والملاءنة بمعنى ، ويقال : تلاعنا والتعنا ، ولاعن الحاكم بينهما ، والرجل ملاعن والمرأة ملاءنة . وإنما يشرع اللعان عندما يقذف الرجل زوجته بالزنا ولا يأتي بأربعة شهود ، فيذهب إلى القاضي ، فيعرض القاضي عليهما أيمانا متكررة ، حتى إذا تمت الأيمان وقع التفريق بينهما . فتعريف اللعان عند الفقهاء الحنفية : شهادات مؤكدة بالإيمان مقرونة باللعن ، وقال الشافعي : هي أيمان مؤكدة بلفظ الشهادة ، فيشترط أهلية اليمين عنده ، فيجوز بين المسلم وامرأته الكافرة ، وبين الكافر والكافرة ، وبين العبد وامرأته وبه قال مالك وأحمد . وعندنا يشترط أهلية الشهادة ، فلا يجري إلا بين المسلمين الحرين العاقلين البالغين غير محدودين في قذف .

واختير في التسمية لفظ اللعن دون الغضب ، وإن كانا مذكورين في آية اللعان لتقدمه فيها ، ولأن جانب الرجل فيه أقوى من جانب المرأة ، لأنه قادر على الابتداء باللعان دونها ، ولأنه قد ينكف لعانها ولا ينعكس ، واختصت المرأة بالغضب لعظم الذنب بالنسبة إليها ، لأن الرجل إن كان كاذبا لم يصل ذنبه إلى أكثر من القذف ، وإن كانت هي كاذبة فذنبها أعظم لما فيه من تلويث الفراش والتعريض لإلحاق من ليس من الزوج به ، كذا في عمدة القاري .

ثم قد جزم الطبري وابن أبي حاتم وابن حبان بأن اللعان شرع في شعبان سنة تسع ، وجزم به غير واحد من المتأخرين ، ووقع في حديث عبد الله بن جعفر عند الدارقطني أن قصة اللعان كانت بمنصرف النبي ﷺ من تبوك ، وهو قريب من قول الطبري ، غير أن في إسناده الواقدي ، ورده الحافظ في الفتح واستظهر أن قصة اللعان كانت متأخرة من تبوك بكثير ، ولعلها كانت في شعبان سنة عشر لا تسع ، وراجع للتفصيل فتح الباري (٣٩٧ : ٩) باب اللعان .

٣٦٢٧- **قوله** : "حدثنا يحيى بن يحيى قال : قرأت على مالك ، عن ابن شهاب أن سهل بن سعد الساعدي أخبره أن عويمر العجلاني جاء إلى عاصم بن عدى الأنصاري فقال له : أرأيت يا عاصم !

قوله : "حدثنا يحيى بن يحيى إلخ" هذا الحديث أخرجه البخاري في الصلاة ، باب القضاء واللعان في المسجد ، وفي التفسير ، باب قوله تعالى والذين يرمون أزواجهم ، وفي قوله تعالى والخامسة أن لعنة الله عليه ، وفي الطلاق باب من جوز طلاق الثلاث وباب اللعان ومن طلق بعد اللعان وفي المحاريب ، باب من أظهر الفاحشة وفي الأحكام ، باب من قضى ولا عن في المسجد ، وفي الاعتصام ، باب ما يكره من التعمق إلخ ، وأخرجه أيضا مالك والنسائي وأبو داود وابن ماجه والبيهقي والدارقطني كلهم في اللعان .

قوله : "سهل بن ساعد الساعدي" هو من مشاهير الصحابة ، يقال : كان اسمه حزنا ، فغيره النبي ﷺ حكاه ابن حبان ، مات النبي ﷺ وهو ابن خمس عشرة سنة وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة ، مات سنة إحدى وتسعين وقال الواقدي : عاش مائة سنة ، كذا في الإصابة .

قوله : " أن عويمرا العجلاني " وقع اسمه في رواية عند مالك وعند أبي داود وعويمر ابن أشقر ، وسماه ابن عبد البر في الاستيعاب : عويمر بن أبيض ، وذكره الخطيب في المبهمات فقال : عويمر بن الحارث ، واعتمد عليه الحافظ في المتح ، وذكر أن الطبري نسب في تهذيب الآثار فقال : هو عويمر بن الحارث بن زيد بن الجند بن عجلان ، فلعل أباه كان يلقب أشقر أو أبيض .

قوله : " إلى عاصم بن عدى " هو ابن عم والد عويمر وأخو معن بن عدى ، والد أبي البداح بن عاصم وسيد بني عجلان ، وقد ذكر ابن الكلبي أن امرأة عويمر هي بنت عاصم وأن اسمها خولة ، وذكر مقاتل بن سليمان أنها خولة بنت قيس وذكر ابن مردويه أنها بنت أخي عاصم ، وعاش عاصم مائة وعشرين سنة ومات سنة خمس وأربعين ، قتل بالهامة بالتة هذا ملخص ما في طلاق فتح الباري وتفسير عمدة القاري .

قوله : " أرأيت يا عاصم " وإنما خص عويمر عاصما بالسؤال لأنه كان كبير قومه وصهره على ابنته أو ابنة أخيه ، ولعله كان اطلع على تخايل ما سأل عنه لكن لم يتحققه ،

لو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقنته فيقتلونه ؟ أم كيف يفعل ؟ فسل لي عن ذلك يا عاصم ! رسول الله ﷺ ، فسأل عاصم رسول الله ﷺ ، فكره رسول الله ﷺ المسائل وعابها حتى كبر على عاصم ما سمع من رسول الله ﷺ ، فلما رجع عاصم إلى أهله جاءه عويمرفقال : يا عاصم ! ماذا قال لك رسول الله ﷺ ؟ قال عاصم لعويمر : لم تأتني بخير ، قد كره رسول الله ﷺ المسألة

فلذلك لم يفصح به أو اطلع على حقيقة ، لكن خشى إذا صرح به من عقوبة القذف ، أشار إلى ذلك ابن العربي كما حكى عنه الحافظ .

قوله : " وجد مع امرأته رجلاً " كنى به عن الزنى ، وفيه استحباب الكناية في أمثاله .

قوله : " أيقنته فيقتلونه " يعنى قصاصاً ، وقد اختلف العلماء فيمن وجد مع امرأته رجلاً يزنى بها فقتله ، هل يقتل به ؟ وسيأتى هذا المبحث في قصة سعد بن عبادة تحت حديث ٣٦٤٨ إن شاء الله تعالى .

قوله : " فكره رسول الله ﷺ المسائل " قال النووي : المراد كراهة المسائل التي لا يحتاج إليها ، لا سيما ما كان فيه هتك ستر مسلم أو مسلمة أو إشاعة فاحشة ، وإنما كان سؤال عاصم في هذا الحديث عن قصة لم تقع بعد ولم يحتج إليها ، وفيها شناعة على المسلمين والمسلمات ، وتسليط اليهود والمنافقين ونحوهم على الكلام في أعراض المسلمين .

وقال الخطابي في معالم السنن ٣ : ١٦٠ « قد وجدنا المسألة في كتاب الله عزوجل على وجهين ، أحدهما ما كان على وجه التبيين والتعلم فيما يلزم الحاجة إليه من أمر الدين ، والآخر ما كان على طريق التكلف والتعنت ، فأباح النوع الأول وأمر به ، وأجاب عنه ، فقال تعالى : (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) وقال تعالى : (فاسأل الذين يقرءون الكتاب من قبلك) وقال في قصة موسى والخضر : (فلا تسألني عن شيء حتى أحدث لك منه ذكراً) وقال : (لتبيننه للناس ولا تكتمونه) فأوجب على من يسأل عن علم أن يجيب عنه وأن يبين ولا يكتم وقال رسول الله ﷺ : من سئل عن علم فكتمه ألجم بلجام من نار ، وقال عزوجل (يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج) (ويسألونك عن المحيض قل هو أذى) وقال في النوع الآخر (ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي) (يسألونك عن الساعة أيان مرسها فيم أنت من ذكرها) وعاب مسألة بني إسرائيل في قصة البقرة لما كان على سبيل

التي سألته عنها، قال عويمر: والله لا أنتهى حتى أسأله عنها، فأقبل عويمر حتى أتى رسول الله ﷺ وسط الناس فقال: يا رسول الله! أ رأيت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أبقتله فيقتلونه؟ أم كيف يفعل؟ فقال رسول الله ﷺ: قد نزل فيك وفي صاحبك، فاذهب فأت بها، قال سهل: فتلاعنا

التكلف لا حاجة بهم إليه، وقد كانت الغنية وقعت بالبيان المتقدم فيها، وكل ما كان من المسائل على هذا الوجه فهو مكروه، فإذا وقع السكوت عن جوابه فإنما هو زجر وردع للسائل، وإذا وقع الجواب فهو عقوبة وتغليظ.

قوله: " والله لا أنتهى " إنما عزم عويمر على ذلك بعد ما سمع من كراهية النبي ﷺ هذا السؤال، لأنه كان يعلم علة الكراهية، وهى المسئلة من غير حاجة، ولما كان مستيقنا بأن له إليها حاجة لم ير بالرجوع إليه، ﷺ بأسا.

قوله: " قد نزل فيك وفي صاحبك " ظاهره أنه كان تقدم منه إشارة إلى مخصوص ما وقع له مع امرأته، ولكن الذى يتحصل من مجموع الروايات أن الذى ﷺ لم يجب عويمرا فى أول مرة، وإنما سكنت عنه حتى رجع، ثم عاد عويمر فقال: « إن الذى سألتك عنه قد ابتليت به » كما سيأتى فى حديث ابن عمر (رقم ٣٦٣٠) وقد جعل الحافظ فى الفتح قصة حديث ابن عمر عين قصة عويمر.

وعلى كل فلفظ هذا الحديث يدل على أن آية اللعان نزلت فى قصة عويمر العجلاني وهو سبب لنزول الآية، ولكن يعارضه ما سيأتى من قصة هلال بن أمية، فإنه صريح فى أن الآيات نزلت فيه، ومن هنا اختلف أهل العلم فى سبب نزولها ولكن جمع الحافظ ابن حجر فى فتح البارى ٩ : ٣٩٧ بين هذه الروايات جمعا حسنا، فقال: يحتمل أن يكون عاصم سأل قبل النزول، ثم جاء هلال بعده فنزلت عند سؤاله، فجاء عويمر فى المرة الثانية التي قال فيها إن الذى سألتك عنه قد ابتليت به، فوجد الآية نزلت فى شأن هلال، فأعلمه النبي ﷺ بأنها نزلت فيه، يعنى أنها نزلت فى كمال من وقع له ذلك، لأن ذلك لا يختص بهلال، وكذا إيجاب على سياق حديث ابن مسعود: يحتمل أنه لما شرع يدعو بعد توجه العجلاني جاء هلال فذكر قصته فنزلت، فجاء عويمر، فقال: قد نزل فيك وفي صاحبك.

قوله: " فتلاعنا " ووقع هذا اللعان يوم الجمعة بعد العصر فى المسجد النبوى وسيأتى صفة التلاعن فى حديث ابن عمر إن شاء الله.

وأنا مع الناس عند رسول الله ﷺ ، فلما فرغا قال عويمر : كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها ، فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ قال ابن شهاب : فكانت سنة المتلاعنين .

قوله : " كذبت عليها إن أمسكتها " يعنى لئن أمسكتها بعد اللعان ، فكأنى كذبت عليها .

قوله : " فطلقها ثلاثا " استدل به الشافعية على أن إيقاع الثلاث بكلمة واحدة ليس حراما . وقد سبق منا في باب طلاق الثلاث جوابنا عنه ، وحجتنا عليهم .

ثم قد استدل به عثمان البتي وطائفة من أهل البصرة على أن اللعان لا تقع به فرقة ، لا بنفس اللعان ولا بحكم الحاكم ، حتى يطلق الزوج ، قال البتي : وأحب إلى أن يطلق ، وقال الأشبيلي : هذا قول لم يتقدمه أحد إليه ، ولكن رده العيني في عمدة القارى ٩ : ٥٦ وقال : حكى ابن جرير هذا القول أيضا عن أبي الشعثاء جابر بن زيد والجمهور على أن اللعان موجب للفرقة إما بحكم الحاكم ، كما هو مذهب الحنفية وإما بنفس اللعان كما هو مذهب الشافعية .

والجواب من قبل الجمهور أن عويمرا رضي الله عنه إنما طلق امرأته زعما منه بأن اللعان لا يوجب الفرقة ولما لم تكن الفرقة وقعت بعد لم ينكر عليه رسول الله ﷺ ، ولكنه ثبت في غير حديث أنه ﷺ فرق بين المتلاعنين كما سيأتى عند المصنف في حديث ابن عمر ، وسيأتى هناك إن شاء الله بيان الخلاف بين الحنفية والشافعية في وقوع الفرقة بنفس اللعان أو بحكم الحاكم .

قوله : " فكانت سنة المتلاعنين " اختلفوا في معناه ، فقال عثمان البتي ومن وافقه : إن معناه استحباب الطلاق بعد اللعان كما سبق ، وقال الشافعي : معناه أن الفرقة تقع بنفس اللعان ، ولا تحتاج إلى حكم حاكم ، وقال العيني من الحنفية : معناه أن الملاعنة بالوجه المذكور صارت سنة لمن بعدهما من المتلاعنين .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : والطرق الأخرى الآتية لهذه الرواية ترد تأويل العيني ، والظاهر عندى من مراده ، والله أعلم : أن وقوع الفرقة بين المتلاعنين أصبح سنة لمن بعدهما ، ولا تعرض في قول ابن شهاب لمسئلة وقوع الفرقة بتطليق الزوج أو بحكم الحاكم أو بنفس اللعان ، وإنما اقتصر مراده على حصول الفرقة بينها بأى طريق كان ، ويؤيده ما أخرجه أبو داود من طريق عياض بن عبد الله الفهرى ، عن ابن شهاب عن سهل قال : « حضرت هذا عند رسول الله ﷺ ، فضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبدا » فتبين أن مراده مطلق

٣٦٢٨ - وحدثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس عن ابن شهاب ، أخبرني سهل بن سعد الأنصاري أن عويمرا الأنصاري من بني العجلان أتى عاصم بن عدي ، وساق الحديث بمثل حديث مالك ، وأدرج في الحديث قوله : وكان فراقه إياها بعد سنة في المتلاعنين ، وزاد فيه : قال سهل : فكانت حاملا ، فكان ابنها يدعى إلى أمه ، ثم جرت السنة أنه برثها وترث منه ما فرض الله لها .

وقوع الفرقة من غير نظر إلى طريق وقوعها ، فلا يصح أن يتمسك به البني على عدم وقوع الفرقة إلا بالطلاق ولا أن يتمسك به الشافعية على وقوع الفرقة بنفس اللعان ، ولا أن يستدل الحنفية على وقوعها بحكم الحاكم ، وإنما مفاده كون مطلق الفرقة بعد اللعان سنة فقط ، والله أعلم .

قوله : " أنه برثها وترث منه " وقد أجمع العلماء على جريان التوارث بين الملاعنة وولدها ، وبينه وبين أصحاب الفروض من جهة أمه ، وهم إخوته وأخواته من أمه ، وجداته من أمه ، واختلفوا فيما بقي بعد سهم ذوى الفروض ، فقال أبو حنيفة : ما بقي بعد أهل السهام رد على ورثته ، فإذا لم ترث ولد الملاعنة إلا أمها أخذت الجميع ، لكن الثالث بالفرض والباقي بالرد ، وقال الشافعي : الباقي لموا إلى أمه إن كان عليها ولاء ، فإن لم يكن فلبيت المال ، وبه قال مالك والزهري وأبو ثور كما حكى عنهم النووي وعن أحمد روايتان ، إحداهما أن عصبته عصبه أمه ، واختارها الخرق ، والثانية أن أمه عصبته ، فإن لم تكن فعصبته عصبته .

والمسئلة مختلف فيها منذ عهد الصحابة فقد أخرج البيهقي وصعيد بن منصور عن الشعبي أن عليا قال في ابن الملاعنة ترك أخاه وأمه : لأمه الثلث ولأخيه السدس ، وما بقي فهو رد عليها بحساب ما ورثا ، وقال عبد الله : للأخ السدس ، وما بقي فللأم وهي عصبته ، وقال زيد : لأمه الثلث ولأخيه السدس ، وما بقي ففي بيت المال ، كذا في كنز العمال . فأخذ الحنفية بقول علي والحنابلة بقول ابن مسعود والشافعية والمالكية بقول زييد بن ثابت ، رضى الله عنهم أجمعين .

وإنما رجح الحنفية قول علي عليه السلام لأن أحكام الميراث ثابتة بنص الكتاب فلا يجوز انقول بخلافها إلا بنص مثله ، والذي روى في كون الملاعنة عصبه لولدها أو كون عصبته عصبه له أخبار آحاد لا تخلو من مقال واحتمال ، فلا يترك بها النص ولا نص في توريث الأم أكثر من الثلث ولا في توريث الأخ من الأم أكثر من السدس ، ولا في توريث أبي الأم ونحوه من عصبه الأم ، ولأن العصبوبة أقوى أسباب الإرث ، والإدلاء بالأم أضعف فلا يجوز .

٣٩٢٨- حدثنا محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني ابن شهاب ، عن المتلاعنين وعن السنة فيها عن حديث سهل بن سعد أخى بنى ساعدة أن رجلا من الأنصار جاء إلى النبی ﷺ فقال : يا رسول الله أرأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا ، وذكر الحديث بقصته ، وزاد فيه : فتلاعنا في المسجد وأنا شاهد ، وقال في الحديث : فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله ﷺ ، فقال النبی ﷺ : ذاكم التفريق بين كل متلاعنين .

٣٩٣٠- حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا أبي ح ، وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، واللفظ له ، حدثنا عبد الله بن نمير ، حدثنا عبد الملك بن أبي سليمان عن سعيد بن جبير قال : سئلت عن المتلاعنين في إمرة مصعب أيفرق بينهما ؟ قال : فما دريت ما أقول ، فضيت إلى منزل ابن عمر بمكة ، فقلت للغلام : استأذن لي قال : إنه قائل ، فسمع صوتي ، قال : ابن جبير ! قلت : نعم ، قال : ادخل فوالله ما جاء بك هذه الساعة إلا حاجة ، فدخلت فإذا هو

أن يستحق به أقوى أسباب الإرث ، وفيما روينا عن الشعبي اتفق على وزيد على أن الأم ليست بعصبة لابنها واختلفا في الرد ، فرد على ﷺ على الأم والأخ ، وجعله زيد لبيت المال ولكن قول علي ﷺ أوفق بكتاب الله ، لأن تورث بيت المال مع وجود ذوى الأرحام مخالف لقوله تعالى : (أولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) وراجع للتفصيل باب ميراث ابن الملاعنة من إعلاء السنن (١٨ : ٣٤٦) .

قوله : " ذاكم التفريق بين كل متلاعنين " معناه عندنا أن التفريق مستحق بين المتلاعنين إما بتطليق الزوج وإما بحكم الحاكم ، ولما وقع التفريق بالطريق الأول . لا حاجة إلى الثاني ، والله أعلم .

قوله : " في إمرة مصعب " يعنى ابن الزبير ، وقد حكى الأبي عن ابن العربي أن مصعب بن الزبير لاعن في إمارته بين زوجين ولم يفرق بينهما ، فسئل ابن جبير عن ذلك ، فلم يعلم الجواب فوقف عما لم يعلم فرحل إلى ابن عمر .

قوله : " قائل " أى ثائم ، من القيولة .

قوله : " قال ابن جبير " يعنى قال ابن عمر : أنت ابن جبير ؟

قوله : " ما جاء بك هذه الساعة إلا حاجة " قال الأبي : فيه أنه لا يشق على العالم ومن يحتاج إليه في أوقات راحتهم ، قلت : وفيه أيضا أن المحتاج إليه إذا علم من القرائن

مفترش برذعة ، متوسد وسادة حشوها ليف ، قلت: أبا عبد الرحمن ! المتلاعنان أيفرق بينهما ؟ قال : سبحان الله نعم ، إن أول من سأل عن ذلك فلان ابن فلان ، قال : يا رسول الله ! أرايت أن لو وجد أحدنا امرأته على فاحشة كيف يصنع ؟ إن تكلم تكلم بأمر عظيم ، وإن سكت سكت على مثل ذلك ، قال : فسكت النبي ﷺ فلم يجبه ، فلما كان بعد ذلك أتاه ، فقال : إن الذى سألتك عنه قد ابتليت به ، فأنزله الله عز وجل هؤلاء الآيات فى سورة النور : (والذين يرمون أزواجهم) فتلاهن عليه ووعظه وذكره وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، قال : لا والذى بعثك بالحق ما كذبت عليها ، ثم دعاها فوعظها وذكرها ، وأخبرها أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، قالت: لا والذى بعثك بالحق إنه لكاذب ، فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ، والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، ثم ثنى بالمرأة ، فشهدت أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين ، والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ، ثم فرق بينهما .

أن الآتى إليه فى أوقات راحته إنما جاء لضرورة عرضت له ، لا يتبغى أن يضجر له ، بل يزوره ببشاشة .

قوله : ” مفترش برذعة ” البرذعة والبردعة : ما يفرش على ظهر البعير . وفيه زهادة ابن عمر ونواضعه وتقلله من الدنيا .

قوله : ” ليف ” هو الكأل اليابس .

قوله : ” ووعظه وذكره ” هذا الوعظ كان قبل اللعان ، فينبغى أن يتخذ سنة فى وعظ المتلاعنين قبل الشروع فى اللعان ، وقال الشافعى : يعظ كلا منهما قبل تمام الرابعة ، وقيل : الخامسة ، تمسكا بما فى البخارى من حديث ابن عباس فى هلال بن أمية أنه وعظه عند الخامسة . كذا فى شرح الآبى .

قوله : ” فبدأ بالرجل ” لأنه الذى بدأ الله سبحانه به ، وهى سنة الحكم ، ولأنه القاذف وقد لزمه الحد ، فأيمانه كالشهادة على دعواه فتسقط عنه الحد .

قوله : ” ثم فرق بينهما ” فيه دليل ظاهر للحنفية على أن الفرقة لاتقع بنفس اللعان ، وإنما تقع بحكم الحاكم بعد اللعان ، وهو مذهب الثورى ، ورواية عن أحمد . وقال مالك والشافعى : تقع الفرقة بنفس اللعان . ثم قال مالك وغالب أصحابه : تقع الفرقة بعد فراغ

٣٦٣١- وحديثه عليه السلام على بن حجر السعدي ، حدثنا عيسى بن يونس ، حدثنا عبد الملك بن أبي سليمان قال : سمعت سعيد بن جبير قال : سئلت عن المتلاعنين زهرا مصعب بن الزبير فلم أدر ما أقول ؟ فأثيت عبد الله بن عمر فقلت : أرايت المتلاعنين أيفرق بينهما ؟ ثم ذكر بمثل حديث ابن نمير .

المرأة ، وقال الشافعي وأتباعه وسمنون من المالكية : تقع بعد فراغ الزوج ، وتظهر فائدة الخلاف في التوارث ، لو مات أحدهما عقب فراغ الرجل ، وفيما إذا علق طلاق امرأة بفراق أخرى ثم لا عن الأخرى ، كذا في فتح الباري ، باب اللعان ومن طلق بعد اللعان (٩ : ٣٩٣) .

وأجاب الشافعية عن حديث الباب أن الفرقة وقعت بنفس اللعان ، وإنما أخبرهما النبي ﷺ بوقوع الفرقة . فعبر عنه الراوي بقوله « فرق بينهما » ولكن رده الجصاص في أحكام القرآن (٣ : ٣٦٩) بأنه صرف للكلام عن حقيقته من غير حاجة ، فإن نسبة التفريق إلى النبي ﷺ تقتضي أن تقع الفرقة بفعله ، وذلك إنما يصح على قول الحنفية .

والحجة الثانية للحنفية في هذا الباب ما سبق في قصة عويمر العجلاني ، أنه قال بعد الفراغ من اللعان : « كذبت عليها يا رسول الله إن أمسكتها » ثم طلقها ثلاثا ، فإن فيه إخبارا منه بأنه أمسك لها بعد اللعان على ما كان عليه من النكاح ، إذ لو كانت الفرقة قد وقعت قبل ذلك لاستحال قوله « كذبت عليها إن أمسكتها » وهو غير ممسك لها ، فلما أخبر بعد اللعان بحضرة النبي ﷺ أنه أمسك لها ولم ينكره النبي ﷺ دل ذلك على أن الفرقة لم تقع بنفس اللعان ، إذ غير جائز أن يقر النبي ﷺ أحدا على الكذب ولا على استباحة نكاح قد بطل ، فثبت أن الفرقة لم تقع بنفس اللعان .

ومما يدل على ذلك صريحا ما أخرجه أبو داود من طريق عياض بن عبد الله الفهري وغيره عن ابن شهاب عن سهل بن سعد في خبر عويمر وأمراته ، قال : « فطلقها ثلاث تطليقات عند رسول الله ﷺ فأنفذه رسول الله ﷺ » ، وكان ما صنع عند النبي ﷺ سنة ، قال سهل : حضرت هذا عند رسول الله ﷺ ، فضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق منهما ثم لا يجتمعان أبدا ، فإنه صريح في أن الفرقة لم تقع بنفس اللعان ، وأن رسول الله ﷺ أنفذ تطليق عويمر بعد اللعان ، وأن السنة أن يفرق بينهما بعد الفراغ من الإيمان .

وأخرج البخاري في باب صدق الملاعة عن ابن عمر قال : « فرق النبي ﷺ بين

٣٦٣٢ - وحديثنا يحيى بن يحيى وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب - واللفظ ليحيى - قال يحيى : أخبرنا ، وقال الآخرون : حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ للمتلاعنين : حسابكما على الله ، أحكما كاذب ، لاسبيل

أخوى بنى العجلان وقال : الله يعلم إن أحكما لكاذب ، فهل منكما تائب ؟ فأبيا ففرق بينهما ، وسيأتى عند المصنف أيضا .

وأخرج البخارى أيضا فى باب التفريق بين المتلاعنين عن ابن عمر قال : « لاعن النبي ﷺ بين رجل وامرأة من الأنصار وفرق بينهما » وسيأتى عند المصنف روايات كثيرة فى حديث ابن عمر كلها تصرح بالتفريق بعد اللعان ، ولم أجد للشافعى رحمه الله حديثا يدل بهذه الصراحة على وقوع الفرقة بلعان الزوج وحده ، ولذلك قال الإمام أبو بكر الجصاص « قول الشافعى فى إيقاعه الفرقة بلعان الزوج خارج عن أقاويل سائر الفقهاء وليس له فيه ساف » وراجع لتفصيل المسئلة أحكام القرآن للجصاص ٣ : ٣٦٧ إلى ٣٧٢ وإعلاء السنن ١١ : ١٦٥ .

قوله : « حسابكما على الله » يعنى لا سبيل فى الدنيا إلى معرفة الصادق وعقاب الكاذب منكما ، وإنما يحاسبكم الله فى الآخرة ، وفيه أن الخصمين المتكاذبين لا يعاقب واحد منهما وإن علمنا كذب أحدهما على الإيهام ، قاله النووى ، وفيه أن البيئتين إذا تعارضا تساقطتا ، حكاه الألبى عن الخطابى .

قوله : « أحكما كاذب » ظاهره أنه قال هذا الكلام بعد فراغهما من اللعان ، والمراد بيان أنه يلزم الكاذب التوبة ، وقال الداودى : إنما قاله قبل اللعان تحذيرا لهما منه ، والأول أظهر وأولى بسياق الكلام ، حكاه النووى عن القاضى . قال العبد الضعيف عفا الله عنه : فعلى ما رجحه القاضى والنووى يظهر ترجيح مذهب الحنفية فى أن الفرقة لا تقع بنفس اللعان ، لأنه ﷺ دعاهما إلى التوبة بعد اللعان ، فلما أبيا فرق بينهما ، كما هو ظاهر من سياق الحديث ، فلو كانت الفرقة تقع بنفس اللعان ، لما كان لهذه الدعوة بعد اللعان معنى ، ولما ذكر الراوى التفريق بعد هذه الدعوة .

ثم ذكر القاضى - وتبعه النووى - أن فى قوله ﷺ « أحكما كاذب » ردا على من قال من النحاة أن لفظ « أحد » لا يستعمل إلا فى النفي وعلى من قال منهم : لا يستعمل إلا فى الوصف ، وأنها لا توضع موضع موضع « واحد » ، وقد أجازاه المبرد ، وجاء فى هذا الحديث

لك عليها ، قال : يا رسول الله ! مالى ؟ قال : لا مال لك ، إن كنت صدقت عليها فهو بما استحلتت من فرجها ، وإن كنت كذبت عليها فذاك أبعد لك منها . قال زهير فى روايته : حدثنا سفيان عن عمرو ، سمع سعيد بن جبير يقول : سمعت ابن عمر يقول : قال رسول الله ﷺ .

٣٦٣٣ - وحديثى أبو الربيع الزهراني ، حدثنا حماد ، عن أيوب ، عن سعيد بن جبير ،

فى غير وصف ولا نهى ، وبمعنى " واحد " ، ولكن رد عليه الفاكهى فقال : هذا من أعجب ما وقع للقاضى مع براعته وحذقه ، فإن الذى قاله النحاة إنما هو فى " أحد " التى للعموم نحو « ما فى الدار من أحد » وأما " أحد " بمعنى " واحد " فلا خلاف فى استعمالها فى الإثبات ، نحو (قل هو الله أحد) ونحو " فشهادة أحدهم " ونحو " أحدكما كاذب " ، كذا فى فتح البارى ، باب قول الإمام للمتلاعنين إن أحدكما كاذب .

قوله : " لا سبيل لك عليها " يعنى لا تسليط لك عليها ، فلا تصدق أنت فى اتهامها من غير بينة ، ولا تحذ لنا بمجرد قولك . أو المراد أنه لا يبق بينكما نكاح بعد اللعان .

قوله : " يا رسول الله مالى " ؟ يعنى أين يذهب مالى الذى أعطيتها صداقا ؟ هل يرد إلى ؟

قوله : " لا مال لك " يعنى ليس لك أن تسترد منها مهرها الذى أعطيتها ، لأنك قد استوفيته بدخولك عليها وتمكينها لك من نفسها ، ثم أوضح ﷺ ذلك بتقسيم مستوعب ، فقال : إن كنت صداقا فيما ادعيت عليها فقد استوفيت حقتك منها قبل ذلك ، وإن كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك من مطالبتها ، لئلا تجمع عليها الظلم فى عرضها ومطالبتها بمال قبضته منك قبضا صحيحا تستحقه .

قوله : " فهو بما استحلتت من فرجها " يستفاد منه أن الملاعنة لو أكذبت نفسها بعد اللعان وأقرت بالزنا وجب عليها الحد ، لكن لا يسقط مهرها ، كذا فى فتح البارى .

ثم إن الإجماع قد انعقد بحكم حديث الباب على أن الملاعنة المدخول بها تستحق جميع الصداق والخلاف فى غير المدخول بها ، فالجمهور على أن لها النصف كغيرها من المطلقات قبل الدخول ، وقال أبو الزناد والحكم وحماد : بل لها جميعه ، وقال الزهرى لا شئى لها أصلا ، وروى عن مالك نحوه ، كذا فى عمدة القارى .

عن ابن عمر قال : فرق رسول الله ﷺ بين أخوي بني العجلان ، وقال : الله يعلم أن أحكما كاذب ، فهل منكما تائب ؟

٣٦٣٤- وحدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان ، عن أيوب سمع سعيد بن جبير قال : ألت ابن عمر ، عن اللعان ، فذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم بمثله .

٣٦٣٥- وحدثنا أبو غسان المسمعي ، ومحمد بن المنفي ، وابن بشار - واللفظ للمسمعي وابن المنفي - قالوا : حدثنا معاذ ، وهو ابن هشام ، قال حدثني أبي ، عن قتادة : عن عذرة ، عن سعيد بن جبير قال : لم يفرق المصعب بين المتلاعنين ، قال سعيد : فذكر ذلك لعبد الله بن عمر فقال : فرق نبي الله ﷺ بين أخوي بني العجلان .

٣٦٣٦- وحدثنا سعيد بن منصور، وقتيبة بن سعيد قالوا : حدثنا مالك ح، وحدثنا يحيى ابن يحيى - واللفظ له - قال : قلت لمالك : حدثك نافع ، عن ابن عمر أن رجلا لاعن امرأته على عهد رسول الله ﷺ ، ففرق رسول الله ﷺ بينهما وألحق الولد بأمه ؟ قال : نعم .

٣٦٣٧- وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا أبو أسامة ح ، وحدثنا ابن نمير، حدثنا أبي ، قالوا : حدثنا عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : لاعن رسول الله ﷺ بين رجل من الأنصار وامرأته وفرق بينهما .

قوله : ” بين أخوي بني العجلان “ يعني بين زوجين كلاهما من بني عجلان ، ففيه تغليب الأخ على الأخت ، والأخوة إما عمومية دينية ، أو خصوصية قبلية ، أفاده محمد ذهني .

قوله : فهل منكما تائب ؟ يعني : فهل للكاذب منكما أن يتوب ؟ وفيه استحباب عرض التوبة على المذنب ، وفي صحيح البخاري أنه ﷺ قال ذلك ثلاث مرات .

قوله : ” قلت لمالك “ هذا الحديث رواه يحيى بن يحيى بطريق العرض على شيخه مالك بن أنس رحمه الله ، وأخرجه أيضا البخاري عنه في اللعان وفي الفرائض وأبو داود في الطلاق والترمذي في النكاح والنسائي وابن ماجه في الطلاق كلهم عن مالك رحمه الله .

قوله : ” وألحق الولد بأمه “ ههنا مسائل :

٣٦٣٨- **وحدثنا محمد بن المثنى وعبيد الله بن سعيد قالا :** حدثنا يحيى - وهو القطان - عن عبيد الله بهذا الإسناد .

الأولى : أن هذا الحديث صريح في أن الرجل إذا نفى ولد امرأته ولاعنها من أجل ذلك انتفى نسبه منه وألحق الولد بالأم ، وهو مذهب جماهير الفقهاء ، وخالفهم عامر الشعبي وابن أبي ذئب وبعض أهل المدينة فيما حكى عنهم الطحاوى والعيني ، فقالوا : إن الرجل إذا نفى ولد امرأته لم ينتف به ولم يلاعن به ، واحتجوا بقوله عليه السلام : الولد للفراش وللعاهر الحجر ، قالوا : الفراش يوجب حق الولد في إثبات نسبه من الزوج والمرأة ، فليس لها إخراج منه بلعان ولا غيره ، وحديث الباب حجة عليهم .

الثانية : قال أصحابنا : إذا كان القذف بنفى الولد بحضرة الولادة أو بعدها بيومين ونحو ذلك من مدة يأخذ فيها التهينة وتبتاع آلات الولادة عادة صح ذلك ، فإن نفاه بعد ذلك لا ينتفى ، ولم يوقت أبو حنيفة رحمه الله لذلك وقتا ، وروى عنه أنه وقت لذلك سبعة أيام ، ووقته أبو يوسف ومحمد بأكثر النفاس ، وهو أربعون يوما ، واعتبر الشافعى رحمه الله الفوز فقال : إن نفاه على الفور انتفى ، وإلا لا ، كذا في عمدة القارى .

الثالثة : روى عن أحمد أن الولد ينتفى بمجرد اللعان ولو لم يتعرض الرجل لذكره في اللعان ، كما حكاه الحافظ عنه في الفتح ، ولكنه مخالف لما عليه الجمهور من أن لا بد للانتفاء من نفى الزوج لأن اللعان لم يشرع لنفى الولد وإنما شرع لدفع حد القذف عن الزوج وحد الزنى عن المرأة ، فلو كان الرجل يتهمها بالزنى ولكن يستحل ولدها لحقه من غير شك .

الرابعة : معنى قوله " ألحق الولد بأمه " صيره لها وحدها ونفاه عن الزوج ، ليدعى بأمه لا بزوجها ، ولذلك لا يجرى التوارث بينهما وبين زوجها ، وإنما يجرى التوارث بينه وبين أمه . كما تقدم في حديث سهل بن سعد (رقم ٣٦٢٨) وشرحه . وقيل : معنى إلحاقه بأمه أنه صيرها له أبا وأما ، فترث جميع ماله إذا لم يكن له وارث آخر من ولد ونحوه وهو قول ابن مسعود ووائل وطائفة ورواية عن أحمد ، وأما عند الحنفية فتأخذ الجميع في هذه الصورة ، لكن الثلث بالفرض والباقي بالرد كما أسلفنا في شرح حديث سهل بن سعد عليه السلام .

الخامسة : استدلل بعض الناس بحديث الباب على أن الولد المنفى باللعان لو كان بنتا حل للملاعن نكاحها ، لأنه لا نسب بينها وبين الملاعن ، وهو وجه شاذ لبعض الشافعية ،

٣٦٣٩ - حدثنا زهير بن حرب، وعثمان بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم - واللفظ لزهير - قال إسحاق: أخبرنا، وقال الآخرون: حدثنا جرير، عن الأعمش عن إبراهيم، عن علقمة عن عبد الله قال: إنا ليلة الجمعة في المسجد إذ جاء رجل من الأنصار فقال: لو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فتكلم جلدتموه، أو قتل قتلتموه، وإن سكت سكت على غيظ، والله لأسألن عنه رسول الله ﷺ. فلما كان من الغد أتى رسول الله ﷺ فسأله، فقال: لو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فتكلم جلدتموه، أو قتل قتلتموه، أو سكت سكت على غيظ، فقال: اللهم افتح، وجعل يدعو، فنزلت آية اللعان (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم)

والأصح قول الجمهور أنها تحرم لأنها ربيته في الجملة، كذا في فتح الباري.

قوله: "حدثنا زهير بن حرب . . . عن عبد الله" يعنى ابن مسعود، وهذا الحديث لم يخرج به البخاري، وأخرجه أبو داود من طريق عثمان بن أبي شيبة وابن ماجه من طريق عبدة بن سليمان كلها في اللعان وأحمد في مسند ابن مسعود من طريق أبي عوانة عن الأعمش (١: ٤٢١) ومن طريق عبد الرحمن بن محمد المحاربي عنه (١: ٤٤٨).

قوله: "إنا ليلة الجمعة" كذا في نسخ صحيح مسلم، ووقع عند أبي داود "إنا ليلة جمعة". زيادة لام التأكيد على الليلة وحذف لام التعريف من الجمعة، وفي رواية المحاربي عند أحمد: «بينما نحن في المسجد ليلة الجمعة» وفي رواية أبي عوانة عنده، «كنا جلوساً عشية الجمعة في المسجد».

قوله: "رجل من الأنصار" كذا وقع مبهماً في سائر الروايات واستظهر شيخنا السهاري نفوري في البذل أنه عويمر العجلاني والأظهر عندي أنه هلال بن أمية لأن سياق هذا الحديث يناسب سياق قصة هلال، فإن قوله ﷺ "اللهم افتح" إنما روى في قصة هلال ولم يرو في قصة عويمر مثل ذلك، وإنما قال له ﷺ: «قد نزل فيك وفي صاحبك إله» كما سبق في حديث سهل بن سعد، ثم قد زاد أحمد من طريق أبي عوانة في آخر الحديث: «قال: فكان الرجل أول من ابتلى به» وهذا عين ما ذكره في قصة هلال، كما سيأتي في حديث ابن عباس، والله أعلم.

قوله: "اللهم افتح" قال الخطابي في معالم السنن: معناه: اللهم احكم، أو بين الحكم فيه، والفتاح: الحاكم، ومنه قوله تعالى: (ثم يفتح بيننا بالحق وهو الفتاح العليم) قلت: وقد وقع هكذا مفسراً في رواية أبي عوانة عند أحمد ١: ٤٢٢ بلفظ "اللهم احكم".

هذه الآيات ، فابتلى به الرجل من بين الناس ، فجاء هو وامرأته إلى رسول الله ﷺ فتلاعنا ، فشهد الرجل أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ، ثم لعن الخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، فذهبت لتلعن ، فقال لها رسول الله ﷺ : مه ، فأبت فلعننت ، فلما أدبرا قال : لعلها أن تجيى به أسود جعدا ، فجاءت به أسود جعدا .

٣٦٤٠ - وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا عيسى بن يونس ح ، وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبدة بن سليمان جميعا عن الأعمش بهذا الإسناد نحوه .

٣٦٤١ - وحدثنا محمد بن المنفى حدثنا عبد الأعلى حدثنا هشام ، عن محمد قال : سألت أنس بن مالك وأنا أرى أن عنده منه علما ، فقال : إن هلال بن أمية قذف امرأته

قوله : " مه " هى كلمة كف وزجر ، يعنى : انتهى عما تريدنه من اللعان واعتري بالحق ، فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، وكان النبي ﷺ غلب على ظنه كذبها ، ولذلك قال ﷺ فى آخر الحديث : « لعلها أن تجيى به أسود جعدا » يعنى على خلاف شبه صاحب الفراش ، فجاءت به كما وصف ﷺ ، وقد ورد فى قصة هلال فى حديث ابن عباس عند البخارى وأبى داؤد وغيره أن المرأة تلكأت بعد ذلك ونكصت ، حتى ظن الصحابة أنها سترجع ، ولكنها قالت : لا أفصح قولى سائر اليوم ، فصت : وقال رسول الله ﷺ فى آخره : « لولا ما مضى من كتاب الله لكان لى ولها شأن » .

قوله : " سألت أنس بن مالك " هذه قصة هلال بن أمية برواية أنس بن مالك ، ولم يخرجها بروايته من بين أصحاب الصحاح إلا المصنف والنسائى فى باب اللعان فى قذف الرجل زوجته برجل بعينه ، وباب كيف اللعان ، وأخرجه أيضا أحمد ٣ : ١٤٢ فى مسند أنس .

قوله : " هلال بن أمية " هو الأنصارى الواقى من بنى واقف ، شهد بدرا وهو أحد الثلاثة الذين تخلفوا عن غزوة تبوك فتيب عليهم .

قوله : " قذف امرأته " وتتمام هذه القصة ما أخرجه أحمد فى مسنده ١ : ٢٣٨ عن ابن عباس قال : « لما نزلت (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا) ، قال سعد بن عباد ، وهو سيد الأنصار ، أهكذا نزلت يا رسول الله ؟ فقال رسول الله ﷺ : يا معشر الأنصار ألا تسمعون إلى ما يقول سيدكم ؟ قالوا : يا رسول الله ! لا تلمه فإنه رجل غيور ، والله ما تزوج امرأة قط إلا بكرا ،

وما طلق امرأة له قط فاجترأ رجل منا على أن يتزوجها من شدة غيـرته ، فقال سعد : والله يا رسول الله إني لأعلم أنها حق ، وأنها من الله تعالى ولكني قد تعجبت أني لو وجدت لكاعاً تفخذها رجل لم يكن لي أن أهيجـه ولا أحرکه حتى آتي بأربعة شهداء ؟ فوالله لا آتي بهم حتى يقضى حاجته ، قالوا : فما لبثوا يسيرا حتى جاء هلال بن أمية وهو أحد الثلاثة الذين تيب عليهم ، فجاء من أرضه عشاء فوجد عند أهله رجلاً فرأى بعينه وسمع بأذنيه ، فلم يهجه حتى أصبح ، فغدا على رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إني جئت أهلي عشاء فوجدت عندها رجلاً فرأيت بعيني وسمعت بأذني ، فكره رسول الله ﷺ ما جاء به واشتد عليه واجتمعت الأنصار ، فقالوا : قد ابتلينا بما قال سعد بن عباد ، الآن يضرب رسول الله ﷺ هلال بن أمية ويبطل شهادته في المسلمين ، فقال هلال : والله إني لأرجو أن يجعل الله لي منها خرجاً ، فقال هلال : يا رسول الله إني قد أرى ما اشتد عليك مما جئت به ، والله يعلم إني لصديق ، والله إن رسول الله ﷺ يريد أن يأمر بصره ، إذ أنزل الله على رسول الله ﷺ الوحي ، وكان إذا نزل عليه الوحي عرفوا ذلك في تربد جلده ، يعني فأمسكوا عنه حتى فرغ من الوحي فنزلت : (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم) الآية فسرى عن رسول الله ﷺ فقال : أبشر يا هلال ! فقد جعل الله لك فرجاً ومخرجاً ، فقال هلال : قد كنت أرجو ذاك من ربى عز وجل ، فقال رسول الله ﷺ : أرسلوا إليها : فجاءت ، فقرأها رسول الله ﷺ عليها وذكرهما وأخبرهما أن عذاب الآخرة أشد من عذاب الدنيا ، فقال هلال : والله يا رسول الله لقد صدقت عليها ، فقالت : كذب ، فقال رسول الله ﷺ : لاعنوا بينهما ، فقبل هلال : اشهد ، فشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين ، فلما كان في الخامسة قيل : يا هلال اتق الله فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، وإن هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب ، فقال : والله لا يعذبني الله عليها كما لم يحلني عليها ، فشهد في الخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ، ثم قيل لها : اشهدي أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين ، فلما كانت الخامسة قيل لها : اتق الله فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ، وإن هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب ، فتلكأت ساعة ثم قالت : والله لأفضح قومي ، فشهدت في الخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين ، ففرق رسول الله ﷺ بينهما ، وقضى أنه لا يدعى ولدها لأب ولا ترمى هي به ، ولا يرمى ولدها ، ومن رماها أورى ولدها فعليه الحد ، وقضى أن لا بيت لها عليه ولا قوت من أجل أنهما يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها ، وقال : إن جاءت به أصيبه أريـسح حمش الساقين فهو لهلال ، وإن جاءت به أورك جعداً جالياً ، خدلج الساقين سايف الإليتين فهو للذي رميت به ، فجاءت به

بشريك بن سحماء ، وكان أخا البراء بن مالك لأمه ، وكان أول رجل لاعن في الإسلام ، قال : فلاعنها ، فقال رسول الله ﷺ : أبصروها ،

أورق جعدا جماليا خدليج السابقين سابغ الإليتين ، فقال رسول الله ﷺ : لولا الإيمان لكان ليولها شأن ، قال عكرمة : فكان بعد ذلك أميراً على مصر وكان يدعى لأمه وما يدعى لأبيه .

قوله : " بشريك بن سحماء " يفتح السين وسكون الحاء المهملتين ، وهى أمه ، واسم أبيه عبدة بن مغيث ، وذكر مقاتل في تفسيره أن والده شريك التى يقال لها سحماء ، كانت حبشية ، وقيل : كانت يمانية ، وذكر أبو نعيم في الصحابة أن لفظ شريك صفة له لا اسم ، وأنه كان شريكاً لرجل يهودى يقال له ابن سحماء . فعلى هذا يتعين كتابة ألف بين شريك وابن سحماء ولكنه قول شاذ ، ويقال : إن شريك بن سحماء بعثه أبو بكر الصديق رسولا إلى خالد بن الوليد بالهامة ، ويقال : إنه شهد مع أبيه أحدا ، روى ذلك ابن سعد عن الواقدي ، كذا في الإصابة .

قوله : " كان أخا البراء بن مالك لأمه " هذا بظاهره مشكل ، لأن البراء بن مالك شقيق أنس بن مالك ، فعلى هذا ينبغي أن يكون أخا لأنس أيضا من أمه ، وأم أنس هى أم سليم ، ولم تكن سحماء ، ولانسمى سحماء ، وذكر الحافظ في باب يبدأ الرجل بالتلاعن من الفتح هذا الإشكال ثم رفعه بقوله : « فلعل شريكاً كان أخاه من الرضاعة » ويقويه أنه لو كان أخاه من أمه لما ذكر أنس أنه كان أخا للبراء بن مالك من أمه ، وإنما قال : كان أخى من أمى ، فلما لم ينسبه إلى نفسه ونسبه إلى أخيه البراء فقط ، تبين أن الأخوة ما كانت بينهما وبين أنس ، وإنما كانت بينه وبين البراء فقط ، وهذا إنما يمكن في أخوة الرضاع ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " وكان أول رجل لاعن في الإسلام " هذا هو المحقق ، وقد تقدم في شرح حديث سهل بن سعد أن آية اللعان إنما نزلت في هلال بن أمية ، ولما كانت قصة عويمر العجلاني قريبة منه ، ربما ذكروها في سبب النزول ، وقد تقدم وجه الجمع بين الروايات هناك .

قوله : " أبصروها " قد تقدم أن امرأة هلال قد ظهر كذبها بالأمارات والقرائن ، وغلب على ظن رسول الله ﷺ أنها كاذبة ، فلعله ﷺ أراد تبرئة هلال بن أمية ﷺ في أنظار العامة ، لأنه من الصحابة البدرين الأجلاء ، ولذلك أمرهم بالنظر في شبه الولد ،

فإن جاءت به أبيض سبطاً قضى العنين فهو لهلل بن أمية، وإن جاءت به أكحل جعداً حمش الساقين فهو لشريك بن سحاء . قال : فأنبت أنها جاءت به أكحل جعداً حمش الساقين .

٣٦٤٢ - وحدثنا محمد بن رمح بن المهاجر وعيسى بن حماد المصريان - واللفظ لابن رمح - قالوا : أخبرنا الليث ، عن يحيى بن سعيد ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن القاسم

لثلا يبقى في صدور الناس ما يتهم هلالاً بالكذب ، وتظهر براءته بالآمارات الظاهرة إن لم تظهر بالبينة والقضاء ، والله أعلم .

قوله : " سبطاً " بفتح السين وسكون الباء ، وقيل : بكسرها ، فسرهُ النووي والأبى بالمسترسل الشعر ، ولكن فسرهُ ابن الأثير في جامع الأصول والفتن في مجمع البحار بمتد الأعضاء تام الخلق ، والأصل أن السبط إذا وصف به الشعر أريد به المسترسل منه ، وإذا وصف به الرجل أريد به تام الخلق ، وكلا المعنيين ههنا سائغ .

قوله : " قضى العنين " يعني فاسد العنين بكثرة دمع أو حمرة - وقضى الثوب يقضاً ، كحذر يحذر : إذا تفرزو تشقق ، كما في مجمع البحار ، وقضت القرية : عفنت وتهافت وطال مكثها في مكان ففسدت ، وقضى الرجل قصاً وقضوء : دخله عيب ، كما في شرح الأبى .

قوله : " وإن جاءت به أكحل " يعني أسود كالكحل جعداً بفتح الجيم وسكون العين ، إذا وصف به الشعر فهو ضد السبط ، يعني ما كان فيه التواء ، وإذا وصف به الرجل فهو معصوب الخلق شديد الأسر ، أو القصير المتردد ، أو البخيل ، فإذا أردنا بالسبط في الفقرة الأولى : المسترسل الشعر فالمراد ههنا ضده ، وإن أردنا بالسبط هناك تام الخلق ممتد الأعضاء فالمراد هنا القصير المتردد ، والله أعلم .

قوله : " حمش الساقين " بفتح الحاء وسكون الميم ، يعني رقيقهما ، والحموشة الدقة .

قوله : " جاءت به أكحل " يعني على خلاف شبه هلال بن أمية ، وقد أسلفنا عن عكرمة فيما أخرجه أحمد عن ابن عباس أن ولدها صار بعد ذلك أميراً على مصر ، وكان يدعى لأمه وقد حقق الحافظ في الفتح (٩ : ٤٠١ باب قول النبي ﷺ لو كنت راجماً امرأة الخ) أن المراد مصر من الأمصار ، لا البلد المشهور .

ابن محمد ، عن ابن عباس أنه قال : ذكر التلاعن عند رسول الله ﷺ ، فقال عاصم بن عدى في ذلك قولاً : ثم انصرف ، فأتاه رجل من قومه يشكو إليه أنه وجد مع أهله رجلاً ، فقال عاصم : ما ابتليت بهذا إلا لقولى ، فذهب به إلى رسول الله ﷺ ، فأخبره بالذى وجد عليه امرأته وكان ذلك الرجل

قوله : " عن ابن عباس " هذا الحديث أخرجه البخارى أيضاً في الطلاق ، باب قول النبي ﷺ لو كنت راجماً أحداً بغير بينة لرجمته ، وباب قول الإمام اللهم بين . وفي المحاربين ، باب من أظهر الفاحشة والتلطيخ والتهمة بغير بينة ، وفي التمنى ، باب ما يجوز من اللو قوله تعالى لو أن لى بكم قوة ، وأخرجه النسائى في الطلاق . باب قول الإمام اللهم بين ، وابن ماجه في الحدود ، باب من أظهر الفاحشة ، وأحمد في مسند ابن عباس (١ : ٣٣٦) .

قوله : " فقال عاصم بن عدى في ذلك قولاً " المراد به ما تقدم في حديث سهل بن سعد أنه سأل رسول الله ﷺ ما أمره به عويمر العجلانى من قوله : « لو أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقتلته فتمتلتونه أم كيف يفعل ؟ » واعلم أن حديث سهل بن سعد ، وحديث ابن عباس هذا من طريق القاسم ، كلاهما في قصة واحدة وهى قصة عويمر العجلانى ، بخلاف حديث ابن عباس من طريق عكرمة الذى أخرجه البخارى مختصراً ، وأبو داود وأحمد مفصلاً ، فإنه في قصة أخرى ، وهى قصة هلال ، وقد نقلناه بهامه في شرح الحديث السابق ، ولا مانع من أن يروى ابن عباس القصتين معا ، ويؤيد التعدد اختلاف السياقين وخلو أحدهما عما وقع في الآخر ، وما وقع بين القصتين من المغايرة ، كما حققه الحافظ في فتح البارى .

قوله : " فأتاه رجل من قومه " هو عويمر العجلانى ، ولا يمكن تفسيره بهلال بن أمية ، فإنه لا قرابة بينه وبين عاصم .

قوله : " فقال عاصم ما ابتليت بهذا إلا بقولى " تقدم في شرح حديث سهل أن عويمر بن عمرو كانت تحت بنت عاصم أو بنت أخيه ، فلذلك أضاف الابتلاء إلى نفسه ، وقوله « إلا بقولى » يعنى بسؤالى عما لم يقع ، كأنه قال : فعوقبت بوقوع ذلك في أهل بيتى ، فقد وقع في مرسل مقاتل ابن حيان عند ابن أبى حاتم : « فقال عاصم : إنا لله وإنا إليه راجعون ، هذا والله بسؤالى عن هذا الأمر بين الناس ، فابتليت به » حكاه الحافظ في الفتح .

قوله : " وكان ذلك الرجل " يعنى الذى روى امرأته ، وهو عويمر .

مصفرا قليل اللحم سبط الشعر ، وكان الذى ادعى عليه أنه وجد عند أهله خدلا ، آدم كثير اللحم ، فقال رسول الله ﷺ : اللهم بين ، فوضعت شبيها بالرجل الذى ذكر زوجها أنه وجده عندها ، فلا عن رسول الله ﷺ بينهما ، فقال رجل لابن عباس في المجلس : أهي التي قال رسول الله ﷺ : لو رجمت أحدا بغير بينة رجمت هذه ؟ فقال ابن عباس : لا ، تلك امرأة كانت تظهر في الإسلام السوء .

قوله : " مصفرا " وقد ورد في حديث سهل عند البخارى في باب التلاعن في المسجد ما يدل على أن عويمر كان أحمر ، ويمكن الجمع بأن ذاك لونه الأصلى ، والصفرة عارضة .

قوله : " خدلا " ضبطه النووى والأبى بفتح الخاء وسكون الدال ، وضبطه الجاهظ بفتح الدال وتشديد اللام ، وقيل : إنه بكسر الدال ، والكل سائغ في اللغة ، والمراد به ممتلى الساقين ، وقال ابن فارس : ممتلى الأعضاء ، وقال الطبري : لا يكون إلا مع غلط العظم مع اللحم .

قوله : " آدم " يعنى لونه قريب من السواد .

قوله : " اللهم بين " قال ابن العربى : ليس معنى هذا الدعاء طلب ثبوت صدق أحدهما فقط ، بل معناه أن تلد ليظهر الشبه ، ولا يمتنع دلالتها بموت الولد مثلا فلا يظهر البيان ، والحكمة فيه ردع من شاهد ذلك عن التلبس بما وقع ، لما يترتب على ذلك من القبح ولو اندرأ الحد ، كذا في فتح البارى .

قوله : " فوضعت شبيها بالرجل " ظاهر هذا السياق أن اللعان وقع بعد وضع الولد ، ولكن قدمنا أن رواية ابن عباس هذه متعلقة بقصة عويمر ، وقد مر في قصته من حديث سهل أن اللعان وقع بينهما قبل أن تضع ، فعلى هذا تكون الفاء في قوله " فلاعن " معقبة بقوله « فأخبره بالذى وجد عليه امرأته » وأما قوله « وكان ذلك الرجل مصفرا » إلى آخره فهو كلام معترض بين الجملتين ، كذا حققه الجاهظ في الفتح .

قوله : " فقال رجل لابن عباس " هذا الرجل هو عبد الله بن شداد بن الهاد ، كما سيأتى من طريق أبى الزناد عند المصنف .

قوله : " تلك امرأة كانت تظهر في الإسلام السوء " يعنى تظهر عليها قرائن تدل

٣٦٤٣- وحدثني أحمد بن يوسف الأزدي ، حدثنا إسماعيل بن أبي أويس ، حدثني سليمان - يعني ابن بلال - عن يحيى - حدثني عبد الرحمن بن القاسم ، عن القاسم بن محمد ، عن ابن عباس أنه قال : ذكر المتلاعنان عند رسول الله ﷺ ، بمثل حديث الليث ، وزاد فيه بعد قوله كثير اللحم ، قال : جعدا قططا .

٣٦٤٤- وحدثنا عمرو الناقد وابن أبي عمر - واللفظ لعمرو - قالوا : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن أبي الزناد ، عن القاسم بن محمد ، قال : قال عبد الله بن شداد ، وذكر المتلاعنان عند ابن عباس ، فقال ابن شداد : أهما اللذان قال النبي ﷺ : لو كنت راجعا أحدا بغير بينة لرجمتها ؟ فقال ابن عباس : لا ، تلك امرأة أعلنت . قال ابن أبي عمر في روايته عن القاسم ابن محمد : قال : سمعت ابن عباس .

على أنها بغى تتعاطى الفاحشة ، فقد وقع في طريق عروة عن ابن عباس عند ابن ماجه « لو كنت راجعا أحدا لغير بينة لرجمت فلانة » ، فقد ظهر فيها الريبة في منطقة وهيئتها ومن يدخل عليها « ولكن لم يثبت عليها الزنى بطريق شرعى من الإقرار أو البينة مما يوجب عليها الحد ، وفيه أنه لا يقام الحد بمجرد الشياخ والقرائن ، بل لا بد من بينة أو اعتراف .

ثم قال الداودي : فيه جواز عيب من يسلك مسالك سوء ، وتعقبه الحافظ بأن ابن عباس لم يسمها ، فلا يثبت به جواز عيب رجل مسمى بعينه ، فإن أراد إظهار العيب الإبهام فمحتمل ، ولكن في قول الحافظ نظرا ظاهرا ، لأن الداودي لا يستدل بقول ابن عباس ، وإنما يستدل بقوله ﷺ : « لو رجعت أحدا بغير بينة لرجمت هذه » ولا يخفى أن إشارته ﷺ كانت إلى امرأة معينة يعرفها الجميع ، فتبين أن من سلك مسالك سوء جاز عيبه ليكون الناس منه على حذر ، والله أعلم .

قوله : « قططا » بفتح الطاءين ، وقيل : بكسر الأولى ، صفة مبالغة للجعد ، يعني شديد الجعودة والتقبض كشعر السودان ، كذا في مجمع البحار .

ثم قد يستدل بهذه الأحاديث من يعتبر القيافة في ثبوت الأنساب ، والحق أن هذه الأحاديث حجة لمخالفهم ، لأن القيافة لو كانت معتبرة في الشرع والقضاء لما شرع اللعان ، ولما ترك رسول الله ﷺ امرأة عويمر وهلال من غير حد بعد ما تبين بالشبه كذبهما ، وهذا البحث قد مر بجميع أطرافه في باب العمل بإلحاق القائف الولد فرأجعه .

٣٦٤٥ - حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا عبد العزيز - يعني الدراوردي - عن سهيل ، عن أبيه عن أبي هريرة أن سعد بن عبادَةَ الأنصاري قال : يا رسول الله ! رأيت الرجل يجد مع امرأته رجلاً أبقته ؟ قال رسول الله ﷺ : لا ، قال سعد : بلى والذي أكرمك بالحق ، فقال رسول الله ﷺ : اسمعوا إلى ما يقول سيدكم .

٣٦٤٦ - وحدثني زهير بن حرب ، حدثني إسحاق بن عيسى ، حدثنا مالك ، عن سهيل عن أبيه ، عن أبي هريرة أن سعد بن عبادَةَ قال : يا رسول الله إن وجدت مع امرأتى رجلاً أمهله حتى آتى بأربعة شهداء ؟ قال : نعم .

قوله : " عن أبي هريرة " هذا الحديث لم يخرج به البخاري ، وأخرجه أبو داود في كتاب الدييات ، باب من وجد رجلاً مع أهله فقتله ، وأخرجه ابن ماجه في الحدود ، باب الرجل يجد مع امرأته رجلاً ، وأخرجه النسائي أيضاً .

قوله : " عن سهيل عن أبيه " هو سهيل بن أبي صالح يروي عن أبيه أبي صالح ذكوان السمان المدني .

قوله : " سعد بن عبادَةَ " هو الصحابي المشهور سيد بني خزرج ، وقد ذكر ابن عباس أن رسول الله ﷺ كانت له في المواطن كلها رايَتان ، راية المهاجرين مع علي ، وراية الأنصار مع سعد بن عبادَةَ ، وكان من الأسيخاء المعروفين بسخاءهم ، وعن محمد بن سيرين : كان سعد بن عبادَةَ يعيش كل ليلة ثمانين من أهل الصفة ، وروى الدارقطني في كتاب الأضيخاء عن هشام بن عروة عن أبيه قال : كان منادى سعد يتنادى على أطمه : من كان يريد شحماً ولحماً فليأت سعداً ، وقصته في تخلفه عن بيعة أبي بكر مشهورة ، وخرج إلى الشام ، فمات بحوران سنة خمس عشرة ، كذا في الإصابة .

قوله : " بلى والذي أكرمك بالحق " قال الخطابي في معالم السنن ٦ : ٣٣٢ : « يشبه أن تكون مراجعة سعد للنبي ﷺ طمعا في الرخصة ، لا رداً لقوله ﷺ ، فلما أبي ذلك رسول الله ﷺ وأنكر عليه قوله ، سكت سعد وانقاد » ومما يدل على ذلك ما أسلفنا من رواية ابن عباس عند أحمد ، وفيها : « فقال سعد : والله يا رسول الله إني لأعلم أنها حق وأنها من الله تعالى ، ولكنني تعجبت لخالج » .

قوله : " اسمعوا إلى ما يقول سيدكم " فيه إشارة إلى أن سعد بن عبادَةَ إنما يقول هذا من غيرنه المحموده التي جبل عليها ، ولا يقصد بذلك مخالفة النبي ﷺ ، وتتمام

٣٦٤٧- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا خالد بن مخلد ، عن سليمان بن بلال ، حدثني سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : قال سعد بن عباد : يا رسول الله لو وجدت مع أهلي رجلا لم أمسه حتى آتي بأربعة شهداء ؟ قال رسول الله ﷺ : نعم ، قال : كلا والذي بعثك بالحق إن كنت لأعاجله بالسيف قبل ذلك ، قال رسول الله ﷺ : اسمعوا إلى ما يقول سيديكم ، إنه لغيور وأنا أغير منه ، والله أغير مني .

٣٦٤٨- حدثني عبيد الله بن عمر القواريري وأبو كامل فضيل بن حسين الجحدري - واللفظ لأبي كامل - قالوا : حدثنا أبو عوانة ، عن عبد الملك بن عمير ، عن وراذ - كاتب المغيرة - عن المغيرة بن شعبة قال : قال سعد بن عباد : لو رأيت رجلا مع امرأتى لضربته بالسيف غير مصفح عنه ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال :

هذه القصة ما أخرجه ابن ماجه عن سلمة بن المحبق ، قال : « قيل لأبي ثابت سعد بن عباد حين نزلت آية الحدود ، وكان رجلا غيورا ، أرأيت لو أنك وجدت مع امرأتك رجلا أي شيء كنت تصنع ؟ قال : كنت ضاربهما بالسيف ، أنتظر حتى أجيئ بأربعة ؟ إلى ما ذاك قد قضى حاجته وذهب ؟ أو أقول : رأيت كذا وكذا فتضربوني الحد ولا تقبلوا لي شهادة أبدا ؟ قال : فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : كفى بالسيف شاهدا ، ثم قال : لا ! إني أخاف أن يتنازع في ذلك السكران والغيران ، ويظهر منه أن رسول الله ﷺ أيد سعدا في مبدء الأمر ، ثم قال : لا أفتي بذلك ، لأنني لو أفتيت بذلك تتابع الناس في القتل واعتذروا بأنهم رأوا المقتول على فاحشة .

قوله : « إنه لغيور » بضم الياء وتخفيفها ، وقد مر ما يدل على شدة غيرة في رواية ابن عباس الطويلة عند أحمد ، وفيها : « قالوا يا رسول الله لا تلمه فإنه رجل غيور ، والله ما تزوج امرأة قط إلا بكرا ، وما طلق امرأة له قط فاجترأ رجل منا على أن يتزوجها من شدة غيرة » .

قوله : « عن المغيرة بن شعبة » هذا الحديث أخرجه البخاري في النكاح ، باب الغيرة ، وفي الحدود باب من رأى مع امرأته رجلا فقتله ، وفي الرد على الجهمية والتوحيد ، باب قول النبي ﷺ لا شخص أغير من الله تعالى ، والدارمي في النكاح ، باب الغيرة ، وأحمد في مسند المغيرة (٤ : ٢٤٨) .

قوله : « غير مصفح عنه » بكسر الفاء يعني غير ضارب بصفح السيف وهو عرضه وجانبه ، والمراد أني لا أضربه بعرض السيف كما يضرب للتأديب وإنما أضربه بجمده ، كما يضرب للقتل . ثم ضبطه الأكثر بكسر الفاء ، على أنه صفة للضارب حال منه ، وقيل :

أنعجبون من غيرة سعد ؟ فوالله لأننا أغبر منه ،

إنه بفتح الفاء على أنه صفة للسيف حال منه ، وأما قوله « عنه » فلم يثبت في رواية البخارى وأحمد والدارمي ، وقد نبه مسلم أيضا في الرواية الآتية على كونه ساقطا ، وادعى ابن الجوزي أنه وهم من أحد الرواة ، وكان راويا من الرواة ظن أنه من الصفح بمعنى العفو ، فأتى له بصلة « عن » ، والأمر ليس كما ظن ، فإنما هو من صفح السيف ، حكاه الحافظ عن ابن الجوزي في الفتح ، كتاب النكاح ، باب الغيرة .

حكم من قتل رجلا وجده مع امرأته :

قوله : " أنعجبون من غيرة سعد ؟ " تمسك بهذا التقرير من قال : إن من وجد رجلا يزني بامرأته فقتله فلا شيء عليه ، وتفصيل المسئلة أنه إن أثبت ذلك بأربعة شهود فالجمهور على أنه لا يقتص منه ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله ، وأما إن جاء بشاهدين على أنه قتله بهذا السبب فقال الجمهور : يقتص منه ، وقال أحمد وإسحاق : لا قصاص عليه ، كما حكاه الحافظ في شرح حديث سهل من لعان الفتح ، وهذا حكم القضاء ، وأما فيما بينه وبين الله ، فيسع له قتل الرجل إن كان ثيبا وعلم أنه نال منها ما يوجب الغسل ، صرح به الحافظ والنووي والشامي .

حجة الجمهور ما أخرجه مالك في الأقضية من الموطأ عن علي أنه قال في مثله : « إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته » يعنى يقاد منه .

وأما حديث الباب فقد وقع ههنا مختصرا ، وقد ورد في حديث سلمة بن المحبق عند ابن ماجه ما يوضحه ويدل على قول الجمهور ، وهو ما رويناه تحت قوله « اسمعوا إلى ما يقول سيدكم » وفيه أن النبي ﷺ قال في مبدأ الأمر : « كفى بالسيف شاهدا » ثم أتبعه بقوله : « لا ، إني أخاف أن يتتابع في ذلك السكران والغيران » فقوله الأول حكم الديانة ، وقوله الثاني حكم القضاء .

وقد أطل الشامي في هذا المبحث في باب التعزير ، وقال : « وحاصله أنه يحل ديانة لا قضاء ، فلا يصدقه القاضي إلا ببينة » والظاهر أن المراد ببينة الزنى ، وهي أربعة شهود ، وهي المصرح بها في قول علي رضي الله عنه . ثم قد ذكر الشامي في آخره : « والظاهر أنه يأتي هنا التفصيل المذكور في السرقة ، وهو ما في البزازية وغيرها : إن لم يكن لصاحب الدار بينة ، فإن لم يكن المقتول معروفا بالشر والسرقة قتل صاحب الدار قصاصا ، وإن كان متبها به فكذلك قياسا »

والله أغير مني ، من أجل غيرة الله حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، ولا شخص أغير من الله ، ولا شخص أحب إليه العذر من الله ، من أجل ذلك بعث الله المرسلين مبشرين ومنذرين ، ولا شخص أحب إليه المدحة من الله ، من أجل ذلك وعد الله الجنة .

٣٦٤٩- **وحدَّثنا** أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا حسين بن علي ، عن زائدة ، عن عبد الملك بن عمير بهذا الإسناد مثله ، وقال : غير مصفح ، ولم يقل : عنه .

وفي الاستحسان : نجب السدية في ماله لورثة المقتول ، لأن دلالة الحال أورثت شبهة في القصاص ، لافي المال ، والله سبحانه أعلم .

قوله : ” والله أغير مني ” قال عياض وغيره في تفسير الغيرة : هي مشتقة من تغير القلب وهيجان الغضب بسبب المشاركة فيما به الاختصاص ، وأشد ما يكون ذلك بين الزوجين ، ويحتمل أن تكون الغيرة في حق الله الإشارة إلى تغيير حال فاعل ذلك ، وقال ابن العربي : التغيير محال على الله بالدلالة القطعية ، فيجب تأويله بلازمه كالوعيد أو إيقاع العقوبة بالفاعل ، ومن أشرف وجوه غيرته تعالى اختصاصه قوما بعصمته ، يعني فن ادعى شيئا من ذلك لنفسه عاقبه . وأشدّ الآدميين غيرة رسول الله ﷺ ، لأنه كان يغار الله ولدينه ، ولهذا كان لا ينتقم لنفسه . هذا ملخص ما في فتح الباري ، كتاب النكاح ، باب الغيرة .

قوله : ” لا شخص أغير من الله ” الشخص في الحقيقة جرم الإنسان ، والشخص بهذا التفسير محال على الله سبحانه ، فالمراد . لا أحد ، كذا حققه الأبي .

قوله : ” أحب إليه العذر ” هو برفع « أحب » خبر مقدم لقوله « العذر » وخبر « لا » محذوف ، والتقدير : لا أحد موجود ، وبفتح « أحب » صفة لقوله « شخص » و « العذر » فاعله ، وخبر « لا » محذوف .

والمراد من العذر ههنا الإعذار ، يعني أنه تعالى مع شدة غيرته يجب أن لا يعذب أحدا حتى يعذره ، ولذلك بعث الأنبياء والمرسلين .

قوله : ” المدحة ” بكسر الميم ، بمعنى المدح ، يعني أنه تعالى وعد الجنة ورغب فيها ، ليكثر الناس مديحه ويسألوه إياها .

٣٦٥٠- وحديثناه قتيبة بن سعيد، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وزهير بن حرب - واللفظ لقتيبة - قالوا : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة قال : جاء رجل من بني فزارة إلى النبي ﷺ فقال : إن امرأتى ولدت غلاما أسود ، فقال النبي ﷺ : هل لك من إبل ؟ قال : نعم ، قال : فما ألوانها ؟ قال : حمر ، قال :

قوله : " عن أبي هريرة " هذا الحديث أخرجه البخاري في الطلاق ، باب إذا عرض بنى الولد ، وفي المحاربين ، باب ما جاء في التعريض ، وأبو داود في الطلاق ، باب إذا شك في الولد ، والنسائي في الطلاق باب إذا عرض بامرأته وسكت في ولده ، وابن ماجه في النكاح ، باب الرجل يشك في ولده ، وأحمد في مسند أبي هريرة ٢ : ٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٩ و ٢٧٩ و ٤٠٩

قوله : " رجل من بني فزارة " وسأني في رواية أبي سلمة أنه كان أعراهميا ، وقد ذكر الحافظ في الفتح أن اسمه ضمضم بن قتادة ، أخرج حديثه عبد الغني بن سعيد في المبهمات من طريق قطبة بنت عمرو بن هرم أن مدلوكا حدثها أن ضمضم بن قتادة ولد له مولود أسود من امرأة من بني عجل ، فشكى إلى النبي ﷺ .

قوله : " ولدت غلاما أسود " وزاد في حديث ابن عمر عند ابن ماجه : « وإنا أهل بيت لم يكن فينا أسود قط » والمراد إظهار الشك في كون الولد منه ، واستدل به الجمهور على أن التعريض بالقذف ليس قذفا . ولا يجب به الحد ، حتى يصرح بالنفي لأن النبي ﷺ لم يعده قاذفا ، وروى عن المالكية أنه يجب به الحد إذا كان يفهم منه القذف ، وأجابوا عن حديث الباب بأنه لم يكن قذفا ولا تعريضا به ، وإنما كان سؤالا ، والتعريض إنما يجب به الحد إذا كان على سبيل المواجهة والمشامخة ، والصحيح أنه لا يتم به استدلال الجمهور ، نعم يدل على مذهبهم أن الشريعة فرقت بين التعريض والتصريح في أمر الخطيئة ، فيجوز التعريض بها في العدة ولا يجوز التصريح ، فليكن أمر القذف كذلك ، بل أولى . لأن الحدود تندريء بالشبهات ، والله أعلم .

قوله : " قال : حمر " وفي رواية محمد بن معصب عند أحمد ٢ : ٤٠٩ " رملك " بدل قوله " حمر " وهو جمع أرملك بمعنى الأبيض المائل إلى الحمرة .

هل فيها من أورك ؟ قال : إن فيها لورقاً ، قال : فأني أناها ذلك ؟ قال : عسى أن يكون نزع عرق ، قال : وهذا عسى أن يكون نزع عرق .

٣٦٥١- وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن رافع وعبد بن حميد ، قال ابن رافع : حدثنا ، وقال الآخرون : أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ح ، وحدثنا ابن رافع ، حدثنا ابن أبي فديك ، أخبرنا ابن أبي ذئب جميعاً عن الزهري بهذا الإسناد نحو حديث ابن عيينة ، غير أن في حديث معمر : فقال : يا رسول الله ولدت امرأتى غلاماً أسود وهو حينئذ يعرض بأن يتقيه ، وزاد في آخر الحديث : ولم يرخص له في الانتفاء منه .

٣٦٥٢- وحدثني أبو الطاهر ، وحرمة بن يحيى - واللفظ لحرمة - قالوا : أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة أن أعرابياً أتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ! إن امرأتى ولدت غلاماً أسود ، وإنى أنكرته ،

قوله : " أورك " هو الذي فيه سواد ليس بصاف ، ومنه قيل للرماد أورك وللحماة ورقاء .

قوله : " عسى أن يكون نزع عرق " العرق هنا : الأصل من النسب تشبيهاً بعرق الثمرة ويقال منه فلان عريق في الأصالة أى أن أصله متناسب ، وكذا معرق في الحسب وفي اللؤم ، ومعنى نزع : جذبه لشبهه ، يقال : نزع الولد إلى أبيه ، ونزع له ونزع أبوه والمعنى : يحتمل أن يكون في أصولهما من هو باللون المذكور فاجتذبه إليه فجاء على لونه .

ثم قد أرشد الحديث إلى عدة مسائل :

١- إن الزوج لا يجوز له الانتفاء من ولده بمجرد الظن ، وأن الولد يلحق به ولو خالف لونه .

٢- إن الشبه ليس حجة شرعية ، فلا تعتبر القیافة في الأنساب ، وقد مر الكلام في باب إلحاق القائف الولد من كتاب الرضاع .

٣- ويؤخذ منه صحة القياس والاعتبار بالنظير ، لأن النبي ﷺ قاس اختلاف الألوان في آدميين بالاختلاف في ألوان الإبل .

٤- ويؤخذ منه أيضاً أن الرجل ينبغي له أن يشاور شيخه أو أستاذه في أمور أسرته وأهله .

قوله : " وإنى أنكرته " يعنى : كرهته ، وليس هو من الإنكار بمعنى النفي ، وإلا

فقال النبي ﷺ : هل لك من إبل ؟ قال : نعم ، قال : ما ألوانها ؟ قال : حمر ، قال : فهل فيها من أورك ؟ قال : نعم ، قال رسول الله ﷺ : فأني هو ؟ قال : لعله يا رسول الله يكون نزع عرق له ، فقال له النبي ﷺ : وهذا لعله يكون نزع عرق له .

٣٦٥٣- وحديثي محمد بن رافع حدثنا حجين ، حدثنا الليث ، عن عقيل ، عن ابن شهاب أنه قال بلغنا أن أبا هريرة كان يحدث عن رسول الله ﷺ ، بنحو حديثهم .

صار قوله قذفا .

قوله : " بلغنا أن أبا هريرة " قال الحافظ : إن ذلك يشعر بأن هذا الحديث كان عند الزهري عن غير واحد ، وإلا لو كان عن واحد فقط ، كسعيد مثلاً لاقتص عليه ، وما يدل عليه أن الزهري رواه عن سعيد بن المسيب وعن أبي سلمة كليهما ، والله سبحانه أعلم . قد تم بحول الله سبحانه شرح كتاب اللعان ، ووقع الفراغ منه ليوم الإثنين التاسع عشر من شهر جمادى الثانية سنة ألف وأربعمائة من الهجرة النبوية على صاحبها السلام ، وفقنا الله تعالى لإكمال باقي الأبواب ، وهو المستعان وعليه التكلان .

★ ★ ★

كتاب العتق

كتاب العتق

العتق مصدر من عتق العبد يعتق ، كضرب يضرب ، عتقاً وعتاقاً وعتاقة وعتوقاً ، إذا صار حراً ، وقال ابن فارس : العين والياء والقاف أصل صحيح يجمع معنى الكرم خلقة وخلقاً ومعنى القدم ، ثم نقل عن ابن الأعرابي قوله : كل شيء بلغ إناء فقد عتق ، وسمى العبد عتيقاً لأنه بلغ غايته ، راجع معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٤ : ٢١٩ و ٢٢١ .

والعتق والعتاق لغة عيارتان عن القوة ، ومنه عتاق الطير ، يقال لجوارحها ، وعتق الفرح إذا قوي على الطيران ، وفرس عتيق إذا كان سابقاً ، وذلك عن قوته . وقيل للقديم عتيق لقوة سبقه ، وللخمر إذا تقادمت لقوة تأثيرها . والعتق أيضاً يقال للجمال ، ومنه سمى سيدنا أبو بكر الصديق عتيقاً لجماله ، وقيل : لقدمه في الخير ، وقيل غير ذلك .

وأما شرعاً فقد فسر في المغرب بالخروج عن المملوكية ، ووجه مناسبتها بمعناه اللغوي أنه قوة حكمية يصير المرء بها أهلاً للشهادة والولاية والقضاء .

ومن عادة الفقهاء والمحدثين أنهم يذكرون كتاب العتاق بعد كتاب الطلاق متصلاً ، وذلك لما بينهما من مناسبات كثيرة ، منها أن كلا منهما رفع قيد وإسقاط ملك ، إلا أن العتق إسقاط لملك الرقبة ، والطلاق إسقاط لملك البضع . ومنها أن كلا منهما يسرى من البعض إلى الكل ، فلو طلق الرجل جزءاً شائعاً من المرأة طلقت المرأة بأجمعها ، وكذلك العبد إذا اعتق بعضه عتق كله حالاً أو مآلاً ، ومنها أن كلامهما لا يقبل الفسخ بعد الثبوت .

قال ابن الهمام في فتح القدير ٣ : ٣٥٧ : « ولا يخفى ما في العتاق من المحاسن ، فإن الرق أثر الكفر ، فالعتق إزالة أثر الكفر ، وهو إحياء حكمي لأثر حكمي لموت حكمي ، فإن الكافر ميت معنى ، فإنه لم ينتفع بحياته ولم يذق حلاوتها العليا ، فصار كأنه لم يكن له روح ، قال تعالى : (أو من كان ميتاً فأحييناه) أي كافرأ فهديناه . ثم أثر ذلك الكفر الرق الذي هو سلب أهليته لما تأهل له العقلاء ، من ثبوت الولايات على الغير من إنكاح

البنات والتصرف في المال ، والشهادات ، وعلى نفسه ، حتى لا يصح نكاحه ولا بيعه ولا شراؤه ، وامتنع أيضا بسبب ذلك عن كثير من العبادات كصلوة الجمعة والحج والجهاد وصلاح الجنائز وفي هذا كله من الضرر ما لا يخفى ، فإنه صار بذلك ملحقا بالأموال في كثير من الصفات ، فكان العتق إحياء له معنى .

« ولذا - والله أعلم - كان جزاؤه عند الله تعالى ، إذا كان العتق خالصا لوجهه الكريم ، الإعتاق من نار الحميم ، التي هي الهلاك الأكبر ، قوبل إحياءه معنى بإحيائه معنى أعظم حياء . كما وردت به الأخبار عن سيد الأخيار ، منها الحديث الذي ذكره المصنف (يعني صاحب الهداية) رواه الستة في كتبهم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : أيما امرئ مسلم أعتق امرأ مسلما استغنى الله بكل عضو منه عضوا من النار . وفي لفظ : من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضو منها عضوا من أعضائه من النار ، حتى الفرج بالفرج . أخرجه الترمذي في الإيمان والنذور ، ورواه ابن ماجه في الأحكام ، والباقون في العتق . وأخرج أبو داود وابن ماجه عن كعب بن مرة عن النبي ﷺ : « أيما رجل مسلم أعتق رجلا مسلما كان فكاكه من النار ، وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأة مسلمة كانت فكاكها من النار » . وزاد أبو داود : « وأيما رجل أعتق امرأتين مسلمتين إلا كانتا فكاكه من النار ، يجزئ مكان عظمين منها عظامه » .

وأما سبب العتق الميثم له فقد يكون دعوى النسب ، وقد يكون نفس الملك في القريب ، وقد يكون الإقرار بحرية عبد لإنسان ، حتى لو ملكه عتق ، وقد يكون بالدخول في دار الحرب ، فإن الحربى لو اشترى عبدا مسلما فدخل به إلى دار الحرب ولم يشعر به عتق عند أبي حنيفة ، وكذا زوال يده عنه ، بأن هرب من مولاه الحربى إلى دار الإسلام ، وقد يكون بالفظ المخصوص للإعتاق . وهو نفسه ركن الإعتاق اللفظى الإنشائى .

وأما شرطه فأن يكون المعتق حرا بالغا عاقلا ، وحكمه زوال الرق عنه ، وصفته في الإعتاق الاختيارى أنه مندوب إليه غالبا .

الرق في الإسلام

ويحسن بنا قبل الشروع في شرح أحاديث العتق أن نورد ههنا مقالة وجيزة نبحت فيها عن حقيقة الرق ومكانته في الإسلام ، فإنه قد كثر الشغب على المسلمين من قبل أصحاب الغرب ومقلديهم في إباحة الرق وقد زعمه الناس في هذا الزمان وصمة على جبين الدين ، ومثارا للشبه ضد الإسلام ، ولا حول قوة إلا بالله العظيم .

ومنشؤ الخطأ في هذا الصدد أن أهل الغرب وأتباعهم يقيسون أرقاء الإسلام على أرقاء اليونانيين والروميين والأوروبيين، الذين كانوا يعيشون في نهاية من البؤس والتعاسة والشقاء ، لا يعترف لهم بإنسانية ، ولا يعرف لهم حق ، وليس لهم في المدنية أدنى نصيب .

والحق أن الرقيق في الإسلام يخالف هؤلاء الأرقاء كل المخالفة ، ولنبداً في هذا البحث بشهادة مستشرق أو زوى معروف ، وهو الأستاذ غوستاف لي بون ، فإنه يكتب في كتابه الشهير المعروف " تمدن العرب " :

« إن لفظة الرق إذا ذكرت أمام الأوروبي الذي اعتاد تلاوة الروايات الأمريكية المؤلفة منذ نحو ثلاثين سنة من الزمان ، ورد على خاطره استعمال أولئك المساكين المثقلين بالسلاسل المكبلين بالأغلال ، المسوقين بضرب السياط ، الذين لا يكاد يكون غذاءهم كافياً لسد رمقهم ، ليس لهم من المساكن إلا حبس مظلم . وإنى لا أقصد أن أتعرض هنا للبحث عن صحة هذا الوصف وانطباقه حقيقة على ما كان واقعاً من الإنجليز في أمريكا منذ سنين قليلة ، وعما إذا كان من الأمور المحتملة أن مالك الأرقاء قد قام بفكره أن يسيئ معاملتهم ويذيقهم العذاب والهوان بما يكون فيه تلف لبضاعة غالية مثل ما كان الزنجي في ذاك الزمان . أما الحق اليقين فهو أن الرق عند الإسلاميين يخالف ما كان عليه عند النصارى تمام المخالفة » (١) .

إذا تمهد هذا فاعلم أن الإسلام قد جاء ، والاسترقاق شائع في مشارق الأرض ومغاربها ، والأرقاء يعاملون بقسوة ودناءة يتندى لها جبين الإنسانية ، فكان من حكمة الإسلام أنه لم يحرم الاسترقاق رأساً ، ولا ألغاه أصلاً ، وإنما شرع له أحكاماً وحدله حدوداً بما يجعله مساهماً في صلاح البشر ورفق المجتمع الإنساني .

فالإسلام أباح الاسترقاق بشرط أن يكون في جهاد شرعى ضد الكفار . فبينما كان الرومانيون يستعبدون الأشخاص على ارتكاب بعض الذنوب ، وبينما كانوا يسترقون أولاد الإمام : علاوة على أسارى الحروب ، نادى الإسلام بأنه لا يجوز استرقاق أحد إلا في جهاد شرعى ، ثم إن الاسترقاق ليس السبيل الوحيد لمن أسر في جهاد شرعى ، وإنما الإمام له في أمرهم خيارات أربعة : إما أن يقتلهم وإما أن يسترقهم ، وإما أن يطلقهم بأخذ الفدية ، وإما أن يمن عليهم فيطلقهم بغير أخذ شيء . فليس الاسترقاق في الإسلام شيئاً واجباً ، وإنما

(١) أصل الكتاب في اللغة الفرنسية ، وراجع هذه النص في ترجمته الاردية ، الكتاب الرابع ، الباب الثانى والفصل السادس ص ٣٣٣ ترجمه الى الاردية السيد على بلكرامى طبع دكن ١٩٣٦ م ، واما ترجمته العربية فاخذته من دائرة معارف القرن لتريد وجدى ٤ : ٢٤٩ مادة " رقيق " .

هو إباحة في جملة إباحات أربعة . وذلك لأن أمر الحرب أمر ذو شجون ، وربما تتأني فيها أحوال لا يناسب لها إلا الاسترقاق ، لأننا لو قتلنا الأسارى بأجمعهم كان فيه إضاعة لقوة بشرية ، ولو أطلقناهم بأجمعهم ، كان فيه تشجيع للكفر وإعانة للكفار في المحاربة ضد المسلمين ، ولو حبسناهم مدة حياتهم كان فيه إضاعة مواهبهم ، وبذل المال عليهم من غير فائدة ترجع إلى المجتمع . وأما الاسترقاق - بشرائطه وحدوده - فخال من هذا وذاك ، ففيه إبقاء للنوع الإنساني ، وتربية له تربية إسلامية ، وتقوية له باستخدام مواهب الأرقاء لصالح المجتمع ، ولذلك ترك الإسلام أربعة أبواب مفتوحة للإمام يختار منها ما يلائم الظروف ويناسب الأحوال .

ثم جعل الإسلام للأرقاء حقوقاً لا نظير لها في دين سواه ، فقال تعالى : (وبإلوه الدين إحساناً وبإدى القرني واليتامى والمساكين والجارذي القرني والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالاً فخوراً) وقد قال رسول الله ﷺ : « إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم ، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل . وليلبسه مما يلبس ولا تكلفوهم ما يغلبهم ، فإن كلفتموهم فأعينوهم » أخرجه البخاري في كتاب الإيمان ، باب المعاصي من أمر الجاهلية (١ : ٩) وفي كتاب العتق باب قول النبي ﷺ العبيد إخوانكم (١ : ٣٤٦) وقال ﷺ : « لا يدخل الجنة سيئى للملكة (يعنى الذى يسيئى إلى مملوكه) قالوا : يا رسول الله ! أليس أخبرتنا أن هذه الأمة أكثر الأمم مملوكين ويتامى ؟ قال : نعم فأكرم موهم كرامة أولادكم وأطعموهم مما تأكلون الخ » أخرجه ابن ماجه في كتاب الأدب ، باب الإحسان إلى الممالك (١ : ٢٧١) ، وقال ﷺ : « من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يعتقه » أخرجه أبو داود في كتاب الأدب ، باب حق المملوك (٢ : ٧٠٣) .

وكان من شدة عناية رسول الله ﷺ بالممالك أن آخر كلمة نطق بها عليه السلام قبل وفاته كان في الحث على أداء حقوقهم ، فيروى أنس بن مالك رضى الله عنه قائلا : « كانت عامة وصية رسول الله ﷺ حين حضرته الوفاة وهو يغرغر بنفسه : الصلوة وما ملكت أيمانكم » أخرجه ابن ماجه في أبواب الوصايا (١ : ١٩٨) وأخرج عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال : « كان آخر كلام النبي ﷺ : الصلوة وما ملكت أيمانكم » وأخرجه أبو داود أيضا في الأدب ، باب حق المملوك (٢ : ٧٠١) ولفظه : « الصلوة ، الصلوة ، واتقوا الله فيما ملكت أيمانكم » .

وأمثال هذه الأحاديث كثيرة لا يسع هذا المقام لاستقصائها . وبالجمله ، فقد غير الإسلام نظام الرق بما جعله ودادا وإخاء ولم يبق في الإسلام منه إلا اسم الرق ، بل وقد غير الإسلام اسم الرق أيضا ، فيما يروى أبو هريرة رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا يقولن أحدكم : عبدى

وأمتي ، ولا يقولن المملوك : ربى وربتى ، وليقل المالك : فتاى وفتاتى ، وليقل المملوك : سيدى وسيدتى » أخرجه أبو داود فى الأدب ، باب لا يقول المملوك ربى وربتى (٢ : ٦٨٠) .

ولم تكن هذه الأحكام مودعة فى بطون الأوراق فحسب ، وإنما كان المسلمون فى كل عصر من عصور تاريخهم يعملون بها ، ويعاملون عبيدهم معاملة الإخوان ، فكم من عبد فى تاريخ الإسلام بلغ مع كونه عبداً - ذروة المجد والسيادة ، وكم من عبد أصبح مرجعاً للأحرار فى العلم والمعرفة ، وكم من عبد عاش فى الإسلام عيشاً مغبوطاً للأحرار ! إن تاريخنا مفعم بهذه النماذج التى تكفى شاهدة على أن أحكام حسن العشرة مع العبيد لم تكن مهملة فى عصر من العصور ، وإنما كانت أحكاماً حية يسير عليها المجتمع الإسلامى ، ويترقرق منها حكمة الإسلام فى إباحة الاسترقاق ، ومن طالع كتب الرجال وأحوال رواة الحديث والعلماء وجد أن معظمهم كانوا من الموالى ، فهذا عطاء بن أبى رباح فى مكة وطاؤس بن كيسان فى اليمن ، ويزيد بن حبيب فى مصر ومكحول فى الشام والضحاك بن مزاحم فى الحجاز كلهم من الموالى وكلهم كانوا فى عصر واحد وانتهت إليهم رئاسة العلم والفقہ فى ديارهم .

ثم قد حث الإسلام على الإكثار من الإعتاق ، مع ما للأرقاء تحت حكمه من حقوق فجعل إعتاق الرقاب مصرفاً مستقلاً من مصارف الزكاة ، وجعل عتق الرقبة فى طليعة كل كفارة ، حتى جعله كفارة للطم العبد والأمة كما مر ، وبين للإعتاق فضائل لا يعمد مثلها فى غيره من الأعمال الحسنة . وجعله مما يعد فيه الهزل جدّاً ، وأمر بالإكثار منه عند الكسوف والخسوف ، كما رواه البخارى فى باب ما يستحب من العتاقة فى الكسوف .

ومن هنا نرى الصحابة رضى الله عنهم يتباعدون إلى إعتاق العبيد ، وينتهبون لأجله الفرص ، فقد ورد أن رسول الله ﷺ أعطى أبا الهيثم ابن تيهان عبيداً وقال : « واستوص به معروفاً » فانطلق أبو الهيثم إلى امرأته فأخبرها بقول رسول الله ﷺ فقالت امرأته : ما أنت ببالح ما قال فيه النبى ﷺ إلا أن تعتقه ، قال : هو عتيق ، أخرجه الترمذى فى أبواب الزهد ، باب ما جاء فى معيشة أصحاب النبى ﷺ .

وورد عن أبى هريرة رضى الله عنه أنه لما أقبل يريد الإسلام ومعه غلامه ضل كل واحد منهما من صاحبه فأقبل بعد ذلك ، وأبو هريرة جالس مع النبى ﷺ ، فقال النبى ﷺ : يا أبا هريرة هذا غلامك قد أتاك ، فقال : أما إني أشهدك أنه حر ، أخرجه البخارى فى باب إذا قال لعبده : هو لله ونوى العتق ١ : ٣٤٣ . وأعطى النبى ﷺ أبا ذر غلاماً وقال : استوص به معروفاً ، فأعتقه ، أخرجه البخارى فى الأدب المفرد ، باب العفو عن الخادم ، حديث ١٦٣ .

وكان ابن عمر إذ اشتد عجه بشي من ماله تقرب به إلى الله تعالى ، وكان رقيقه قد عرفوا ذلك منه فربما لزم أحدهم المسجد ، فإذا رآه ابن عمر على تلك الحال الحسنة أعتقه ، فيقول له أصحابه : إنهم يخذعونك ، فيقول : « من خدعنا بالله لنخدعنا له » ذكره النووي في تهذيب الأسماء واللغات ١ : ٢٨٠ وأخرجه ابن سعد في ترجمة ابن عمر من طبقاته ٤ : ١٦٧ : وما عرف عن عثمان رضي الله عنه أنه كان يعتق كل يوم جمعة رقيقا من أرقائه .

فهذه نماذج يسيرة من تلك الواقعات الطيبة التي يزخر بها التاريخ الإسلامي ، لا يمكننا استقصاؤها في هذا المقام ، وإنما أوردناها لتقتبس منها صورة المجتمع الإسلامي ، ولنحك هنا ما ذكره العلامة النواب صديق حسن خان عن النجم الوهاج أنه : « أعتق النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين نسمة عدد سني عمره وعد أسمائهم » قال : وأعتقت عائشة تسعا وستين وعاشت كذلك ، وأعتق أبو بكر كثيرا ، وأعتق العباس سبعين عبدا ، رواه الحاكم ، وأعتق عثمان وهو محاصر عشرين ، وأعتق حكيم بن حزام مائة مطوقين بالقصة ، وأعتق عبد الله بن عمر ألفا ، واعتمر ألف عمرة ، وحج ستين حجة ، وحبس في سبيل الله ألف فرس ، وأعتق ذو الكلاع الحميري في يوم واحد ثمانية آلاف عبد ، وأعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألف نسمة » راجع فتح العلام ، شرح بلوغ المرام ، كتاب العتق ٢ : ٣٣٢ .

فهؤلاء ثمانية رجال فقط ، قد أعتقوا تسعة وثلاثين ألفاً وثلاث مائة واثنين وعشرين (٣٩٣٢٢) رقيقا ! تستطيع أن تقيس عليه مدى سخاوة المسلمين في إعتاق عبيدهم ، ومن كان هذا حاله في الإعتاق ، كيف لا تكون معاملته بعبيده الأرقاء معاملة أخوية كريمة ؟

فهذا هو الاسترقاق في الإسلام ، وهذه نتائجها ! ولنسرد هنا بعض الشهادات من قبل أهل الغرب ، الذين شاهدوا أحوال الأرقاء في الإسلام ، فيقول الكاتب الفرنسي موسيو أبو : « إن الاسترقاق ليس بعيد في البلاد الإسلامية ، حتى أن جميع سلاطين القسطنطينية ، الذين كانوا أمراء المؤمنين ، كلهم ولدوا من بطون الجوارى ، ولم ينقص ذلك من شجاعتهم أو بسالتهم . . . وكان أمراء مصر ربما يشترون العبيد فيعلمونهم ويربونهم ثم يزوجهم بناتهم ، وإذا سبرت أحوال أمراء القاهرة وحكامها ورؤساء جنودها ، وجدت أن معظمهم ممن بيع في صباه بما بين ثمانمائة إلى ألف ومائتين »

وإن ليلى بلنت ، وهي امرأة إنكليزية ساحت في بلاد العرب ، تكتب في أحوال رحلة نجد حوارها مع رجل عربي : « وكان هناك شيء لا يجد ذلك الرجل معقولا وهو أنه لما ذا حرمتم الدولة الإنكليزية تجارة العبيد ؟ فقلنا له : إن ذلك مقتضى حمية الإنسانية ، فأجاب أنه لا ظلم

في تجارة العبيد ، وهل رأنا أحد نعامل عبيدنا معاملة سوء ؟ والواقع أن هذا الجواب قد أقحمنا ، فإننا لم نستطع أن نسدل ذلك الرجل على مثال واحد من سوء المعاملة مع العبيد فيما رأيناه طول إقامتنا في العرب ، والحق أن العبد عند العرب لا يكون مخادما لهم ، وإنما يكون ابنا لهم محبوبا .

إن هذه الأقوال وأمثالها قد حكاها الأستاذ غوستاف لي بون في كتابه المعروف " تمدن العرب " ، ثم قال في آخرها : « إن هؤلاء الأوروبيين الذين يريدون منع تجارة العبيد في البلاد الشرقية وإن كانوا ناصحين للإنسانية بحسن نية ، ولكن أهل الشرق لا يقبلون ذلك ويقولون ما هؤلاء النصحاء المشفقين على الحبش ، يكرهون أهل الصين بمدافعهم وقتالهم على شراء الأفيون ويفعلون من إماتة نفوس وسفك دماء في سنة واحدة ما لا يفعله الاسترقاق في عشر سنوات » راجع الترجمة الأردنية لتمدن العرب ص ٣٤٨ .

رد من زعم أن الاسترقاق منسوخ .

إن كثيرا من أهل أوروبا اعترضوا في هذه القرون الأخيرة على حكم الاسترقاق في الإسلام جاهلين أو متجاهلين عن شروطه وحدوده ، وحكمته وآثاره البالغة في التاريخ ، فقامت طائفة ، من بين ظهراني المسلمين يعتذرون عن الإسلام ويطبقونه على مقتضى أهواء أهل الغرب ، فقالوا : إن الإسلام لا يباح فيه الاسترقاق اليوم ، إنما كان مباحا في أول الإسلام ، ثم نسخت هذه الإباحة في أواخر حياة النبي ﷺ ، ومن قام في الهند بهذه الدعوى السخيفة الباطلة الكاتب المعروف باسم "جراغ علي" وكان رفيقا من رفقاء سرشيد أحمد خان ، فإنه كتب لإثبات هذه الدعوى مقالة في كتابه « أعظم الكلام في ارتقاء الإسلام » وجاء فيها بأدلة ركيكة تضحك الشكلى ، ولسنا بحاجة إلى سرد هذه الأدلة والرد عليها ، فإنها مما يحكم ببطلانها كل من له أدنى منسكة بالدين وعلمه ، ولكنه جاء في هذا الكتاب بأغلوطة ربما تخفى على بعض الناس فتريد أن نذكرها ونجيب عنها .

وذلك أنه استدلى بقوة تعالى في سورة محمد ﷺ : (حتى إذا أنزختموهم فشدوا الوثاق فإِذَا مِنْهَا بَعْدُ وَإِذَا فُتْدَاء) وقال : إن الله تعالى لم يذكر في أسارى الحرب إلا سبيلين : المن والفداء ، ولم يذكر القتل والاسترقاق ، فتبين أنها كاذبا مأمورين في مبدأ الإسلام . ولكن نسختها هذه الآية بعد ذلك .

ولسنا كانت هذه الأغلوطة ربما تلبس الأمر على كثير من الناس ، فلنحجب عنها بشيئ من التفتيد .

فاعلم أنه لا دلالة في هذه الآية على تحريم الاسترقاق ونسخ إباحته أصلاً، وذلك بوجوه:

١ - لو تأملنا في الفاظ الآية رأينا أنها لا تنفي الاسترقاق ، لأن كلمة " إما " لا تدل على الحصر أصلاً ، ولذلك تستعمل هذه الكلمة في معنى منع الجمع أيضاً ، كما في قولهم : « جالس إما الحسن وإما زيد » فإنه لا يناق مجالسة غيرهما .

وقال ابن هشام : « وإما خمسة معان : أحدها : الشك ، نحو جاءني إما زيد وإما عمرو . إذا لم تعلم الجائي منها ، والثاني : الإبهام ، نحو (وأخرون مرجون لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم) ، والثالث : التخيير ، نحو (إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسناً) ، (إما أن تلقى وإما أن نكون أول من ألقى) .

... والرابع : الإباحة ، تعلم إما فقهاً وإما نحواً ، وجالس إما الحسن وإما ابن سيرين . . .

والخامس : التفصيل ، نحو (إما شاكراً وإما كفوراً) كذا في معنى اللبيب لأبن هشام ٦٠ : ١ خرف الهمزة :

فتبين أن " إما " ليس من معناها الحصر ، نعم إذا استعملت هذه الكلمة بين شيئين متناقضين تأتي الحصر ، لا لأنه من معاني كلمة " إما " ، بل لتناقض الشئين عقلاً ، ولما كان المن والفداء في الآية يمكن ارتفاعهما بشيء ثالث عقلاً تبين أن " إما " ليس للحصر في الآية وإنما هو في حال الإباحة بطريق منع الجمع ، دون الانفصال الحقيقي .

إذا عرفت هذا فالآية إنما ذكرت طريقتين مباهيتين في ضمن الأشاري من غير أن تنفي ما سواهما ، وإنها ساكتة عن غيرهما وليست تافيه ، فإذا ثبت الاسترقاق أو القتل بأدلة أخرى شرعية ، فالآية لا تعارضها ولا تأباها ، وقد ثبت الاسترقاق بأدلة قطعية أخرى كما سيأتي إن شاء الله ، فلا يمكن الرد عليها بهذه الآية .

وأما الحكمة في أن الله تعالى : قد اكتفى ههنا على المن والفداء ، ولم يذكر القتل والاسترقاق ، فهي أن القتل والاسترقاق كانا شائعين معروفين لا يشك أحد في جوازهما عند نزول القرآن ، وإنما كان الشك في جواز المن والفداء فبين الله سبحانه أمرهما .

وأجاب عنه الإمام الرازي بطريق آخر ، فقال في تفسيره ٧ : ٥٠٨ : « إما وإنما للحصر (١) وعالمهم بعد الأسر غير منقصر في الأمرين ، بل يجوز القتل والاسترقاق والمن والفداء ، نقول هذا إرشاداً ، فذكر الأمر العام الجائز في سائر الأجناس ، والاسترقاق غير جائز في أسرى

(١) تقدم أن " إما " ليس للحصر ، فنية مستامعة من الأوامر الرازي رحمه الله .

العرب ، فإن النبي ﷺ كان معهم ، فلم يذكر الاسترقاق ، وأما القتل فلأن الظاهر في المتخن الإزمان ، ولأن القتل ذكره بقوله : فضرب الرقاب ، فلم يبق إلا الأمران .

٢- ثم إذا تأملنا كلمة " المن " فإنها ربما تشمل الاسترقاق أيضا ، فإن المن أن يفك الأسير من غير عوض مالى ولا يقتل ، وذلك حاصل في الاسترقاق أيضا . ولذلك يقول الزمخشري في الكشاف (٤ : ٣١٦) : « ويجوز أن يراد بالمن أن يمن عليهم بترك القتل ويسترقوا ، أو يمن عليهم فيخلوا بقبولهم الجزية ، وكونهم من أهل الذمة » . فلو أخذنا هذا التفسير - ولا مانع منه أصلا (١) - فلا استرقاق مذكور في هذه الآية ، وليس منفي ولا مسكوتا عنه .

٣- قد نزلت بعد هذه الآية آيات تدل على جواز الاسترقاق ، ولو كانت آية المن والفاء ناسخة للاسترقاق ، ، لما نزلت هذه الآيات بعدها .

وتفصيل ذلك أن سورة محمد مكية عند بعض التابعين ، مثل سعيد بن جبير والضحاك وعند الثعلبي ، كما حكاها القرطبي في تفسيره (١٦ : ٣٢٣) ، ومدنية في قول الجمهور ، إلا أنها نزلت في حوالى غزوة بدر ، إما قبل الغزوة كما يدل عليه تفسير ابن عباس في تنوير المقياس (٢) وإما بعد غزوة بدر ، كما في تفسير ابن كثير (٤ : ١٧٣) ، فلا يجاوز زمن نزولها سنة ٢ من الهجرة . وقد نزلت بعد ذلك آيات تالية :

قال تعالى في آية المحرمات : (واحصنات من النساء إلا ما ملكت أيماكم) النساء ، وهذه الآية نزلت في سبايا أوطاس ، فقد مر في باب جواز وطئ المسبية بعد الاستبراء من هذا الكتاب حديث أخرجه مسلم عن أبي سعيد الخدري : « أن رسول الله ﷺ يوم حنين بعث جيشا إلى أوطاس . فلقوا عدوا فقاتلوهم فظهروا عليهم وأصابوا لهم سبايا ، فكان ناس من أصحاب رسول الله ﷺ يخرجوا من غشيانهم من أجل أزواجهن من المشركين ، فأرسل الله عز وجل في ذلك : (واحصنات من النساء إلا ما ملكت أيماكم) أى فهن لكم حلال إذا انقضت

(١) وهذا التفسير مستفاد من قول الحسن البصري ، فإنه كان يكره أن يقتل الأسير ، ويقتل : " فاما سابعه واما فداء " ويستتبط منه أنه ليس للإمام إذا حصل الأسير في يديه أن يقتله ، لكنه بالخيار في ثلاثة سنازل : إما أن يمن أو يفادي ، أو يسترق ، كما في تفسير القرطبي ١٦ : ٢٢٨ ويلزم منه أنه ادخل الاسترقاق في المن ، وهو الذى يظهر لى من التأمل في تفسير ابن جرير ٢٦ : ٢٤ و ٢٥ ، فاق كلامه يشير الى أن المن يشمل الاسترقاق ، والله اعلم .

(٢) تنوير المقياس ، المطبوع في مجموعة تفاسير اربعة : ٥ : ٣٩٢ ، ومعروف ان تنوير المقياس لا يصح منده الى ابن عباس ، غير انى ذكرته على سبيل الاحتمال .

عدتهن ، فأباح الله سبحانه في هذه الآية الإسترقاق وتسرى السبايا ، مع أنها نزلت بعد آية المن والفداء ، فلو كان الاسترقاق نسخ بآية المن والفداء ، كيف نزلت هذه الإباحة في سنة ٥٨ .

وقال تعالى في سورة الأحزاب : (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ جُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ) فأباح الله سبحانه لرسوله ﷺ أن يتسرى بسبايا جاءته فيثا ، ومعروف أنه لم تأت سبية فيثا في غزوة بدر ، ولا في غزوة أحد ، والأحزاب ، وإنما جاءته في غزوة خيبر وغيرها من الغزوات المتأخرة ، فهذا الحكم متأخر لا محالة عن آية المن والفداء .

ثم قال تعالى بعد ذلك : (لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدِ وَلَا أَنْ يُبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حَسَنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ) وقال ابن كثير في تفسيره (٣ : ٥٠١) : « ذكر غير واحد من العلماء كابن عباس ومجاهد والضحاك وقتادة وابن زيد وابن جرير وغيرهم أن هذه الآية نزلت مجازاة لأزواج النبي ﷺ ورضاً عنهن على حسن صنعهم في اختيارهن الله ورسوله ، والدار الآخرة لما خيرهن رسول الله ﷺ كما تقدم في الآية ، فلما اخترن رسول الله ﷺ كان جزاؤهن أن الله قصره عليهن ، وحرم عليه أن يتزوج بغيرهن ، أو يستبدل بهن أزواجا غيرهن ولو أعجبه حسنهن ، إلا الإماء والسراي ، فلا حرج عليه فيهن ، ثم إنه تعالى رفع عنه الحرج في ذلك ، ونسخ حكم هذه الآية وأباح له الزوج ، ولكن لم يقع منه بعد ذلك تزوج ، لتكون المنة لرسول الله ﷺ عليهن . »

فدل قول ابن كثير على أن هذه الآية نزلت بعد التخيير ، والتخيير كان سنة تسع من الهجرة ، كما حققه الحافظ في الفتح ، تفسير الأحزاب (٨ : ٤٠١) وفي باب موعظة الرجل ابنته من النكاح (٩ : ٢٥٠) فلا جرم نزلت هذه الآية في سنة تسع أو بعدها ، وفيها إباحة الاسترقاق والتسرى بالسبايا .

وبطريق آخر ، فإن قول ابن كثير دل صريحاً على أنه ﷺ لم يتزوج امرأة بعد نزول هذه الآية ، وكانت آخر امرأة زوجها رسول الله ﷺ ميمونة ، تزوجها سنة سبع في عمرة القضاء ، كما ذكره ابن سعد في طبقاته (٨ : ١٣٢) ، فلا جرم كانت هذه الآية بعد سنة سبع ، وعلى كل ، فالآية نزلت بعد آية المن والفداء بكثير ، وفيها إباحة الاسترقاق والتسرى .

٤ - وقد ثبت عن النبي ﷺ الاسترقاق في غير موضع بعد نزول هذه الآية ، فإنه سبي نساء بني قريظة وأولادهم ، وهو بعد الأحزاب بقليل ، وقد سبي نساء خيبر ، ومنهن

٣٦٥٤ - حدثنا يحيى بن يحيى، قال : قلت لمالك : حدثك نافع، عن ابن عمر قال : قال

صفية أم المؤمنين رضى الله عنها ، وسى نساء بنى المصطلق ، ومنهن جوربة أم المؤمنين رضى الله عنها ، وسى نسياء أو طاس كما تقدم ، ونساء هوازن ، وقسمهن بين الغاميين ، وكانت آخر كلمة نطق بها رسول الله ﷺ « الصلاة » ، وما ملكت أيمانكم » كما تقدم من رواية ابن ماجه وأبى داود ، وفيه جواز الاسترقاق ، واعتراف بملك اليمين ، فلا حكم أحكم من هذا ، ولا احتمال فيه للنسخ أصلا ، لأنه آخر كلام الرسول الكريم ﷺ .

ثم لم يزل الاسترقاق أمرا معمولاً به عند الأمة في عهد الصحابة ومن بعدهم ولم ينكر أحد ذلك ، أفكانوا جميعاً - والعياذ بالله - جاهلين عن آية المن والفداء ؟ أو لم يكن أحد منهم يفهم القرآن ؟ أو كانوا لا يبالون بأحكام الله سبحانه ؟ هل يستطيع أحد أن يتصور ذلك من هؤلاء الصحابة والتابعين والفقهاء والمحدثين ، الذين بذلوا نفوسهم وأمواهم في سبيل لإبلاغ الذين الحنيف ، ولم يجافوا في ذلك لومة لائم ؟

فالحق الواضح الصريح أن الاسترقاق مباح في الإسلام بأحكامه وحدوده التي سبقت ، لم ينسخه شيء ، وفيه الحكم التي أسلفناها . والقول بنسخه مردود مخالف للإجماع ، لاجبة له في الأدلة الشرعية .

تنبيه :

وينبغي أن ينتبه هنا إلى شيء مهم ، وهو أن أكثر أقوام العالم قد أحدثت اليوم معاهدة فيما بينها ، وقررت أنها لا تسترق أسيراً من أسارى الحروب ، وأكثر البلاد الإسلامية اليوم من شركاء هذه المعاهدة ، ولا سيما أعضاء " الأمم المتحدة " ، فلا يجوز لمملكة إسلامية اليوم أن تسترق أسيراً ما دامت هذه المعاهدة باقية . وأما هل يجوز إحداث مثل هذا العهد ؟ فلم أر حكمه صريحاً عند المتقدمين ، والظاهر أنه يجوز ، لأن الاسترقاق ليس بشيء واجب ، وإنما هو مباح من بين المباحات الأربعة ، والخيار فيها للإمام ، ويبدو من أحكام فضل العتق وغيره أن التحرر أحب إلى الشريعة الإسلامية ، فلا بأس بإحداث مثل هذا العهد ما دامت الأقوام الأخرى موافقة عليه غير ناقضة له ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب .

قوله : " عن ابن عمر " هذا الحديث أخرجه البخاري في الشركة ، باب تقويم

رسول الله ﷺ : من أعتق شركا له فى عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل

الأشياء بين الشركاء وباب الشركة فى الرقيق ، وفى العتق ، باب إذا أعتق عبدا أو عبدتين بين اثنين أو أمة بين الشركاء ، وباب كراهية التطاول على الرقيق ، وأخرجه مالك وأبو داود وابن ماجه فى العتق ، والترمذى فى الأحكام ، والنسائى فى البيوع ، باب الشركة لغير مال ، وباب الشركة فى الرقيق وأخرجه المصنف أيضاً فى صحبة المالك رقم ٤٠٩٥ .

قوله : " من أعتق شركا له " هو بكسر الشين وسكون الراء ، يعنى نصيباً منه ، وهو فى الأصل مصدر أطلق على متعلقه ، وهو العبد المشترك . ولا بد من إضمار " جزء " أو ما أشبهه لأن المشترك هو الجملة أو الجزء المعين منها ، كذا فى فتح البارى ٥ : ١٠٨ .

قوله : " فى عبد " اعلم أن هذا الحديث قد اخبر بحكم إعتاق عبد مشترك بين رجلين . وفى هذه المسئلة خلاف بين الفقهاء ، ولا بد قبل دراسة هذه الأحاديث من الاطلاع عليه . فاختلفوا فى هذه المسئلة على ستة أقوال بسطها النووى . ولكن المعروف فيها ثلاثة مذاهب :

الأول : مذهب أبى حنيفة ، وهو أن من أعتق نصيبه وهو موسر فقد عتق نصيبه وبقى نصيب شريكه : فشريكه بالخيار ، إن شاء أعتق حصته ، وإن شاء ضمن المعتق فى حصته بتقويم عدل ، وإن شاء استسعى العبد ، ويكون العبد كمكاتب ، فإن أعتق أو استسعى فالولاء بينهما نصفان وإن ضمن المعتق فالولاء للمعتق فقط ، ويجوز له أن يرجع على العبد بما ضمن . وأما إذا كان المعتق معسرا فلا سبيل إلى تضمينه ، والشريك حينئذ بين خيارين : إما أن يعتق حصته ، وإما أن يستسعى العبد .

الثانى : مذهب أبى يوسف ومحمد ، وهو أن من عتق نصيبه وهو موسر فقد عتق جميع العبد ، ويجوز لشريكه أن يضمن المعتق فى حصته بتقويم عدل ولا يرجع به المعتق على العبد ، وإن كان المعتق معسرا فليس له إلا أن يستسعى العبد ، والولاء للمعتق فقط فى الوجهين .

والثالث : مذهب الشافعى وأحمد ، أن من أعتق نصيبه وهو موسر فقد عتق جميع العبد ، ويجوز لشريكه أن يضمن المعتق . كمذهب الصاحبين ، وأما إذا أعتق نصيبه وهو معسر فقد عتق نصيب المعتق فقط ، والشريك على ملكه يقاسمه كسبه ، أو يخدمه يوما ويخلى لنفسه يوما ، ولا سعاية عليه ، وهو مذهب المالكية ، إلا أنهم قالوا فى اليسار : لا يعتق نصيب شريك المعتق إلا بدفع القيمة إليه . هذا ملخص ما فى الهداية وعمدة القارى وشرح النووى .

ويتلخص خلاف هؤلاء في شيئين : الأول : هل يتجزى العتق أولا ؟ فعند أبي حنيفة يتجزى مطلقا ، وعند أبي يوسف ومحمد لا يتجزى مطلقا ، وعند الأئمة الحجازيين يتجزى إذا كان المعتق معسرا ، ولا يتجزى إن كان موسرا .

والثاني : هل يجوز لشريك المعتق أن يستسعى العبد في حصته في صورة من هذه الصور ؟ فعند أبي حنيفة يجوز ، سواء كان المعتق موسرا أو معسرا ، وعند الأئمة الثلاثة لا يجوز في الوجهين ، وعند أبي يوسف ومحمد ، يجوز في الإعسار ، ولا يجوز في اليسار .

التجزى في العتق :

ودليل أبي حنيفة رحمه الله في تجزى الإعتراف حديث الباب عن ابن عمر رضي الله عنهما، حيث قال فيه عليه السلام : « وإلا فقد عتق منه ما عتق » فإنه صريح في ثبوت التجزى في العتق ، وهو حديث أخرجه البخاري من طريق مالك ، وأصرح منه ما أخرجه الدارقطني في كتاب المكاتب (٤ : ١٢٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ « وإلا عتق منه ما عتق ورق منه ما بقى » .

ودليله الثاني ما أخرجه أبو داود في المراسيل ، والبيهقي في باب من أعتق مملوكه شقصا ١٠ : ٢٧٤ وأحمد في مسند عمرو بن سعيد ٢ : ٢٥٨ عن إسماعيل بن أمية عن أبيه عن جده قال : « كان لهم غلام يقال له طهمان أو ذكوان ، فأعتق جده نصفه ، فجاء العبد إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره فقال النبي صلى الله عليه وسلم : تعتق في عتقك وترق في رقبك ، قال : فكان يخدم سيده حتى مات » وأعله البيهقي بتفرد عمر بن حوشب . قلت : قال الهيثمي في زوائده ٤ : ٢٤٨ « رواه أحمد ، وهو مرسل ورجاله ثقات » وأعله البيهقي أيضا بأن جد إسماعيل بن أمية عمرو بن سعيد ليس له صحبة ، وقد رده المارديني في الجوهر النقي بأن ابن حبان وابن مندة وابن الجوزي أثبتوا له صحبة ، وغايته أن يكون مرسل صحابي صغير ، ومراسيل الصحابة مقبولة لإجماعا ، وقال شيخنا العثماني في إعلاء السنن ١١ : ٢١١ : « والظاهر أن لا إرسال ، وإن عمرو بن سعيد روى القصة عن مولاة ذكوان ، يدل عليه صنيع الحافظ ابن حجر حيث ذكر الأثر في مسانيد ذكوان في الإصابة » .

ودليله الثالث ما أخرجه البيهقي (في باب من قال يعتق بالقول ويدفع القيمة ١٠ : ٢٧٨) . عن محمد بن عمرو بن سعيد أن بنى سعيد بن العاص كان لهم غلام ، فأعتقه كلهم إلا رجلا واحدا ، فذهب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يستشفع به على الرجل ، فوهب الرجل نصيبه للنبي صلى الله عليه وسلم ، فأعتقه ،

فأعطى شركاؤه حصصهم ، وعتق عليه العبد ، وإلا فقد عتق منه ما عتق .

فكان العبد يقول : أنا مولى رسول الله ﷺ ، والرجل يقال له رافع أبو البهى « وأخرجه الطبرانى أيضا ، وقال الهيمشى فى مجمع الزوائد ٤ : ٢٤٨ : « ومحمد بن عمر هذا لم أعرفه وبقيّة رجاله رجال الصحيح » . وأجاب عنه البيهقى بأن : « هذا يدل إن صح على أنه لم يعتق باللفظ » ولعله يعنى أن المراد من إعتاقه ﷺ فى الحديث القضاء بعتقه ، لا إعتاقه باللفظ ، ولكن تأويله هذا على كونه بعيدا يرده صريحا قول العبد : أنا مولى رسول الله ﷺ ، فإنه لا يكون مولى له إلا إذا أعتقه لفظا .

وقد ذكر شيخنا العثماني فى إعلاء السنن ١١ : ٢١٢ و ٢١٣ دلائل أخرى تدل على تجزى العتق ، وفى هذا القدر كفاية إن شاء الله تعالى .

ثبوت السعاية :

وأما المسئلة الثانية ، وهى ثبوت السعاية ، فدليل أبى حنيفة رحمه الله فيها ما سيأتى فى متن الكتاب من حديث أبى هريرة ، وفيه : « فإن لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه » فإنه صريح فى ثبوت السعاية عند إعسار المعتق ، وأما عند يساره فلم أر ذكر السعاية فى شيى من الروايات ، ولكن لا يوجد نفيها أيضا ، فيقول أبو حنيفة رحمه الله : لما ثبت أن العتق يتجزى فنصف العبد رقيق على حاله ، وقد دلت الأحاديث على أنه لا يجوز إدامته على هذا الرق ، فيختار لإزالة هذا الرق كل طريق معهود فى الشرع ، وهو إما أن يعتق الشريك نصيبه ، وإما أن يضمّن المعتق قيمة حصه ، وإما أن يستسعى العبد .

وأما ما قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله من أن حديث أبى هريرة قد دل على التضمين فى اليسار والسعاية فى الإعسار ، وهذه قسمة وإنها تنافى الشراكة ، فيجيب عنه أبو حنيفة رحمه الله بأن هذه القسمة غير حاصرة ، فإنه يجوز للشريك أن يعفو من الضمان فى اليسار ، وأن يعفو عن السعاية فى الإعسار باتفاق بيننا وبينكم ، فلم تكن القسمة حاصرة عندكم أيضا ، وحينئذ فيختار لإزالة رقه كل ما عرفناه معهودا فى الشرع .

قوله : " وعتق عليه العبد " ظاهره أن العبد يعتق بكماله بعد أداء القيمة ، ففيه حجة لأبى حنيفة فى تجزى العتق فى اليسار أيضا ، وفيه حجة لمالك أيضا ، حيث يحصل العتق عنده بأداء القيمة لا بالعتق الأول أو التقويم ، كما هو مذهب بعض الفقهاء .

قوله : " فقد عتق منه ما عتق " بفتح العين فيها : فإن العتق لازم ، واحتج به

٣٦٥٥- وحدثنا قتيبة بن سعيد ، ومحمد بن رمع جميعا ، عن الليث بن سعد ح ، وحدثنا شيان بن فروخ ، حدثنا جرير بن حازم ح ، وحدثنا أبو الربيع وأبو كامل قالا : حدثنا حماد ، حدثنا أيوب ح ، وحدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا عبيد الله ح ، وحدثنا محمد بن المنثي ، حدثنا عبد الوهاب ، قال : سمعت يحيى بن سعيد ح ، وحدثني إسحاق بن منصور ، أخبرنا عبد الرزاق عن ابن جريج ، أخبرني إسماعيل بن أمية ح ، وحدثنا هارون بن سعيد الأيلي ، حدثنا ابن وهب ، أخبرني أسامة ح ، وحدثنا محمد بن رافع ، حدثنا ابن أبي فديك ، عن ابن أبي ذئب ، كل هؤلاء ، عن نافع ، عن ابن عمر بمعنى حديث مالك عن نافع .

٣٦٥٦- وحدثنا محمد بن المنثي ، وابن بشار - واللفظ لابن المنثي - قالا : حدثنا محمد ابن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن قتادة ، عن النضر بن أنس ، عن بشير بن نهيك ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : في المملوك بين الرجلين ، فيعتق أحدهما ، قال : يضمن .

٣٦٥٧- وحدثني عمرو الناقد ، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، عن ابن أبي عروبة ، عن

الأئمة الثلاثة على نفي السعاية ، فإنها لو كانت مشروعة لذكرها النبي ﷺ ههنا ، والجواب من قبل الحنفية أن السعاية مذكورة في حديث أبي هريرة رضي الله عنه الآتي قريبا ، وحديث ابن عمر ساكت عنها فيحمل الساكت على الناطق ، ونقول : قد ذكر رسول الله ﷺ أن نصف العبد يبقى رقيقا عند إعتاقه ، ولم يذكر حكم ما بعده ، وقد ذكره في حديث أبي هريرة أنه يستسعى .

على أن زيادة قوله : « وإلا فقد عتق منه ما عتق » مختلف في رفعها ، وقدنبه عليه المصنف في صحة المالك والبخاري في كتاب الشركة ، باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل ، فقال في آخر حديث ابن عمر : « قال : لا أدري قوله عتق منه ما عتق من قول نافع أو في الحديث من النبي ﷺ » .

قوله : « عن أبي هريرة » هذا الحديث أخرجه البخاري في الشركة ، باب الشركة في الرقيق ، وباب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة عدل ، وفي العتق ، باب إذا أعتق عبدا بين اثنين أو أمة بين الشركاء ، وباب كراهية التطاول على الرقيق ، ومسلم أيضا في الإيمان والنذور ، باب من أعتق شركا له في عبد ، وأبو داود في العتق رقم ٣٩٣٤ إلى ٣٩٣٩ والترمذي في الأحكام ، رقم ١٣٤٨ باب ما جاء في العبد يكون بين الرجلين فيعتق أحدهما نصيبه .

قتادة ، عن النضر بن أنس ، عن بشير بن نهيك ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : من أعطى شقصاً له في عبد فخلاصه في ماله إن كان له مال ، فإن لم يكن له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه .

قوله : " شقصاً له " بكسر الشين وسكون القاف وهو النصيب قليلاً أو كثيراً ، ويقال له الشقيص أيضاً بزيادة الياء مثل نصف ونصيف ، وقال ابن دريد : الشقص هو القليل من كل شيء ، وقال القزاز : لا يكون إلا القليل من الكثير ، كذا في عمدة القارى (٦ : ١٧٣) .

قوله : " فخلاصه في ماله " وفي رواية للبخارى في الشركة : « فعليه خلاصه في ماله » يعنى : فعليه أداء قيمة الباقي من ماله ليخلص من الرق ، وفي هذا اللفظ ما يقوى قول نبي حنيفة في تجزى العتق ، فإن النبي ﷺ جعل خلاصه من الرق موقوفاً على أداء المال ، ومعنى ذلك أن نصفه رقيق مالم يدفع المال إلى الشريك ، وقدمنا أن عدم ذكر السعاية في صورة يسار المعتق لا يستلزم ذكر عدمها ، فيخير الشريك بين التضمين والسعاية والإعتاق ، لأن حكم الحديث غير حاصر عند الجميع ، ولذلك جاز له أن يعفو المعتق عن قيمة نصيبه ، فيعتق بغير شيء .

قوله : " فإن لم يكن له مال استسعى العبد " فيه حجة ظاهرة للحنفية في ثبوت السعاية ، واعترض عليه بعض الشافعية وغيرهم بأن هذه الزيادة ليست مرفوعة ، وإنما هي من قول قتادة ، لأن شعبة وهشام لم يذكرها هذه الزيادة في رواياتهم عن قتادة ، وجعلها همام من قول قتادة ولم يرفعها ، وشعبة وهشام أثبت في قتادة من غيره . وقد ذكر النووي ههنا أقوال غير واحد من المحدثين الذين رجحوا رواية شعبة وقالوا إن إسقاط ذكر السعاية أولى في هذا الحديث .

والجواب عنه أن كلا من البخارى ومسلم قد أخرجا هذه الزيادة بما يدل على أنها صحيحة ثابتة عندهما ، وقد ترجم عليها البخارى بقوله : « باب إذا أعتق نضيباً في عبد وليس له مال استسعى العبد غير مشقوق عليه عند الكتابة » وقال الحافظ في الفتح ٥ : ١١١ « أشار البخارى بهذه الترجمة إلى أن المراد بقوله في حديث ابن عمر " وإلا فقد عتق منه ما عتق " أى وإلا فإن كان المعتق لا مال له فقد تنجز عتق الجزء الذى كان بملكه ، وبقي الجزء الذى

٣٦٥٨- وحدثنا على بن خشرم ، أخبرنا عيسى - يعنى ابن يونس - عن سعيد بن أبي عروبة بهذا الإسناد ، وزاد : إن لم يكن له مال قوم عليه العبد قيمة عدل ، ثم يستسعى فى نصيب الذى لم يعتق غير مشقوق عليه .

٣٦٥٩- حدثني هارون بن عبد الله ، حدثنا وهب بن جرير ، حدثنا أبي قال : سمعت قتادة يحدث بهذا الإسناد بمعنى حديث ابن أبي عروبة ، وذكر فى الحديث : قوم عليه قيمة عدل .

لشريكه إلى أن يستسعى العبد وهو مصير منه إلى القول بصحة الحديثين جميعا والحكم برفع الزياتين معا « وهو عين ما يقوله الحنفية .

وقد ذكر العيني فى الشركة من عمدة القارى ٦ : ١٧٨ أن سعيد بن أبي عروبة لم ينفرد بهذه الزيادة ، وإنما تابعه عليها يحيى بن صبيح عند الطحاوى والحميدى ، والحجاج وأبان وموسى بن حلف عند البيهقى ، وجرير بن حازم عند مسلم ، كلهم ذكروا الاستسعاء فى الحديث ، وإذا سكت شعبة وهشام عن الاستسعاء لم يكن ذلك حجة على ابن أبي عروبة ، لأنه ثقة قد زاد عليها شيئا ، فالقول قوله ، كيف وقد وافقه على ذلك جماعة ، وقال ابن حزم : هذا خبر فى غاية الصحة ، فلا يجوز الخروج عن الزيادة التى فيه ، وقد رواه عنه يزيد بن هارون وعيسى بن يونس وجماعة كثيرة ذكرهم صاحب التمهيد ، ولم يختلفوا عليه فى أمر السعاية ، منهم عبدة بن سليمان ، وهو أثبت الناس سماعا من ابن أبي عروبة ، وقال صاحب الاستذكار : ومن رواه عنه كذلك روح بن عبادة ويزيد بن زريع وعلى بن مسهر ويحيى بن سعيد ومحمد بن بكر ويحيى بن أبى عدى ، ولو كان هذا الحديث غير ثابت كما زعمه الشافعى لما أخرجه الشيخان ، والله أعلم .

قوله : " قيمة عدل " هذا من قبيل إضافة الموصوف إلى الصفة ، والعدل مصدر أريد به اسم الفاعل ، والمعنى « قيمة عادلة » لا زيادة فيها ولا نقص .

قوله : " غير مشقوق عليه " يعنى لا يجوز أن يقوم العبد بقيمة غالية يشق على العبد السعاية فيها ، وأوله بعض الشافعية بأن المراد من الاستسعاء فى هذا الحديث على تقدير ثبوته استخدام العبد بقدر نصيب الشريك الذى لم يعتق ، ووجهوه بأنه صلى الله عليه وسلم نهى أن يشق على العبد ، فلو كانت السعاية لازمة عليه بأن يكلف العبد الاكتساب والطلب حتى يحصل له

٣٦٦٠- وحدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عائشة أنها أرادت أن تشتري جارية تعتقها ، فقال أهلها: نبيعها على أن ولأها لنا ، فذكرت

قيمتها لكان له فيه غاية المشقة ، فالمراد من قوله عليه السلام : « غير مشقوق عليه » أن يستخدم العبد برفق لا مشقة له فيه .

ولا يخفى ما في هذا التوجيه البعيد من تكلف ، ويرده قوله عليه السلام في هذا الحديث بعينه : « إن لم يكن له مال قوم عليه العبد قيمة عدل » فإنه إن كان المراد من الاستسعاء الاستخدام فأية حاجة تدعو إلى تقويم عدل ؟ ، على أن السعاية إذا أطلقت لا يراد بها في العرف إلا سعى العبد في الاكتساب لنيل الحرية .

قوله : " عن عائشة " هذه قصة عتق بريرة ، أخرجها البخارى في العتق باب ما يجوز من شروط المكاتب ، وباب بيع الولاء وهبته ، وباب استعانة المكاتب وسؤاله الناس ، وباب بيع المكاتب إذا رضى ، وباب إذا قال المكاتب : اشترى وأعتقنى ، وفي المساجد ، باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد ، وفي الزكاة ، باب الصدقة على موالى أزواج النبي ﷺ ، وفي البيوع ، باب البيع والشراء من النساء ، وفي الهبة ، باب قبول الهدية ، وفي الشروط ، باب الشروط في البيع ، وباب ما يجوز من شروط المكاتب ، وباب الشروط في الولاء ، وباب المكاتب وما لا يجل من الشروط التي تخالف كتاب الله ، وفي الطلاق ، باب شفاعة النبي ﷺ في زوج بريرة ، وفي الإيمان والنذور ، باب إذا أعتق في الكفارة لمن يكون ولأه ، وفي الفرائض ، باب الولاء لمن أعتق وميراث اللقيط ، وباب ميراث السائبة ، وباب إذا أسلم على يديه ، وباب ما يرث النساء من الولاء ، وأخرجه أيضا مالك في العتق ، باب مصير الولاء لمن أعتق ، والترمذى في الولاء والباب الأخير من الوصايا ، وأبو داود في العتق ، باب في بيع المكاتب إذا فسخت الكتابة ، والنسائي في البيوع ، باب بيع المكاتب ، وباب المكاتب يباع قبل أن يقضى من كتابته شيئا ، وابن ماجه في الطلاق ، باب خيار الأمة إذا أعتقت ، وفي العتق ، باب المكاتب ، وأحمد في مسند عائشة ٦ : ٣٣ و ٤٢ و ٤٥ و ٨١ و ١١٥ و ١٣٥ و ١٧٠ و ١٧٢ و ١٨٩ و ١٩٠ و ٢١٣ و ٢٧١ وفي مسند ابن عباس ١ : ٢٨١ وفي مسند عبد الله بن عمر ٢ : ٣٠ و ١٠٠ و ١١٣ .

قوله : " تشتري جارية " وهى بريرة رضى الله عنها ، كما هو مصرح في الراويات

ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال : لا يمنعك ذلك ، فإنما الولاء لمن أعتق .

الآتية ، وهى بوزن فعيلة مشتقة من البرير ، وهو ثمر الأراك ، وقيل : إنها فعيلة من البر بمعنى مفعولة ، كبرورة ، أو بمعنى فاعلة ، كرحيمة ، هكذا وجه القرطبي ، والأول أولى ، لأنه ﷺ غير اسم جويرية وكان اسمها بريرة ، وقال : « لا تزكوا أنفسكم » فلو كانت بريرة من البر لشاركتها فى ذلك . وكانت بريرة لناس من الأنصار كما وقع عند أبي نعيم . وقيل : لناس من بنى هلال ، وكانت تخدم عائشة قبل أن تعتق ، كما يظهر من حديث الإفك ، وعاشت إلى خلافة معاوية . ونفرت فى عبد الملك بن مروان أنه بلى الخلافة فبشرته بذلك ، وروى هو ذلك عنها . هذا ملخص ما فى فتح البارى ٥ : ١٣٧ والإصابة ٤ : ٢٤٥ والاستيعاب ، وذكر العيني فى طلاق عمدة القارى ٩ : ٥٧٤ أنها كانت نبطية أو قبطية .

قوله : « لا يمنعك ذلك إلخ » استدلل به ابن أبى ليلى على أن الشرط الفاسد لا يفسد به البيع ، وإنما يفسد الشرط فقط ، لأنه ﷺ أجاز لعائشة أن تشتري الولاء للبائعين ، ثم قضى بجواز البيع وكون الولاء لعائشة على خلاف الشرط ، وسيأتى فى طريق أبى أسامة ما هو أصح فى الاشتراط ، وهو قوله ﷺ : « اشتريها وأعتقها واشترطى لهم الولاء » فإنه يدل بصراحة على أن الاشتراط لا يفسد البيع ، وإن كان الشرط لغوا .

وأما عند الجمهور فالشرط الفاسد يفسد البيع ، وذكروا فى التفصى عن قصة بريرة وجوها :

١ - حكى الخطابى بسنده فى معالم السنن ٥ : ٣٩١ عن القاضى يحيى بن أكثم أنه أنكر هذه الرواية ، وأنه ﷺ أجاز الاشتراط لعائشة ، لأن رسول الله ﷺ لا يأمر بغرور إنسان ولكن رده الخطابى وآخرون بأن القصة ثابتة بأسانيد صحيحة لا مجال لإنكارها .

٢ - كان النبى ﷺ أذن لعائشة فى نفس البيع ، لا فى اشتراط الولاء لهم ، وأخرج الطحاوى هذه القصة فى بيوع معانى الآثار ٢ : ١٨١ بما يؤيده ، ولفظه : « إن عائشة قالت لها : إن أحب أهلك أن أعطيهم ذلك ، تريد الكتابة ، صبة واحدة فعلت ، ويكون ولاؤك لى ، فلما عرضت عليهم بريرة ذلك قالوا : إن شئت أن تحتسب عليك فلتفعل ، فقال رسول الله ﷺ لعائشة رضى الله عنها : لا يمنعك ذلك منها ، اشتريها فأعتقها ، فإنما الولاء لمن أعتق » ثم فسره الطحاوى بأن عائشة لم تكن أرادت الشراء فى أول الأمر ، وإنما أرادت أن تقضى عنها كتابتها بشرط أن يكون الولاء لعائشة ، فأبى ذلك أهلها ، فأمرها النبى ﷺ أن تعقد معهم الشراء ، فيكون الولاء لها . وأما خطبة النبى ﷺ بقوله « ما بال أقوام يشترطون شروطا فى كتاب الله إلخ » فكان

٣٦٦١- وحديثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، عن ابن شهاب ، عن عروة أن عائشة أخبرته أن بريرة جاءت عائشة تستعينها في كتابتها ، ولم تكن قضت من كتابتها شيئا ، فقالت

ذلك إنكارا منه ﷺ على عائشة في اشتراطها الولاء لنفسها عند قضاء كتابتها .

وأما ما ورد في الرواية الآتية من قوله: « واشترطى لهم الولاء » فأجاب عنه الطحاوى والمزنى على تقدير ثبوته أن اللام في قوله : " لهم " بمعنى " على " كما قوله تعالى: " وإن أسأتم فلها " والمعنى : اشترطى عليهم أن يكون الولاء لك ، وردده الخطايب والنوى وابن دقيق العيد وغيرهم .

٣- قال النووي : الأصح في تأويل الحديث في هذه القصة الخاصة أن هذا الشرط خاص في قصة عائشة ، وهى قضية عين لا عموم لها ، والحكمة في إذنه ثم إبطاله أن يكون أبلغ في قطع عاداتهم في ذلك وزجرهم عن مثله ، كما أذن لهم ﷺ في الإحرام بالحج في حجة الوداع ، ثم أمرهم بفسخه وجعله عمرة بعد أن أحرموا بالحج ، وإنما فعل ذلك ليكون أبلغ في زجرهم وقطعهم عما اعتادوه من منسح العمرة في أشهر الحج ، وقد تحملت المفسدة اليسيرة لتحصيل مصلحة عظيمة ، وتعقبه ابن دقيق العيد بأن التخصيص لا يثبت إلا بدليل .

٤- قال ابن الجوزى: ليس في الحديث أن اشتراط الولاء والعتق كان مقارنا للعقد ، فيحمل على أنه كان سابقا للعقد ، فيكون الأمر بقوله " اشترطى مجرد الوعد ولا يجب الوفاء به ، وتعقبه الحافظ في باب استعانة المكاتب من الفتح ٥ : ١٤٠ باستبعاد أنه ﷺ يأمر شخصا أن يعد مع علمه بأنه لا يبنى بذلك الوعد .

٥- وأغرب ابن حزم فقال: كان الحكم ثابتا بجواز اشتراط الولاء لغير المعتق ، فوقع الأمر باشتراطه في الوقت الذى كان جائزا فيه ، ثم نسخ ذلك الحكم بخطبته ﷺ ، وبقوله « إنما الولاء لمن أعتق » وقال الحافظ بعد حكايته : لا يخفى بعد ما قال ، وسياق طرق هذا الحديث يدفع في وجه هذا الجواب .

قال العبد الضعيف ههنا الله عنه : هذه الأجوبة الخمسة من أقوى ما قيل في هذا الحديث من قبل الجمهور ، ولكن في كل واحد منها نظرا ، والذي يظهر لهذا العبد الضعيف والله سبحانه أعلم - أن الشرط الفاسد الذى يفسد به البيع هو ما كان وفاؤه في اختيار العبد ، فأما إذا كان الشرط مما يخرج وفاءه عن اختيار الإنسان عقلا أو شرعا فإنه لا يفسد البيع كما إذا قال

لها عائشة : ارجعي إلى أهلك ، فإن أحبوا أن أقضى عنك كتابتك ويكون ولاءك لي فعلت ،
 البائع : بعثك هذا الثوب على أن لا تجب عليك صلاة ، أو بعثك هذا الثوب على أن لا يرث
 منك بنوك ، فهذه شروط لا اختيار للعبد في وفاءها ، فحيث تلغو هذه الشروط ولا يفسد
 البيع ، ويدل على ذلك قول صاحب الهداية في باب البيع الفاسد « ولو كان - أى الشرط - لا يقتضيه
 العقد ولا منفعة فيه لأحد لا يفسده وهو الظاهر من المذهب ، كشرط أن لا يبيع المشتري الدابة
 المبيعة ، لأنه انعدمت المطالبة ، فلا يؤدي إلى الربا ولا إلى المنازعة » فبين منه أن الشرط
 المفسد ما أدى إلى الربا أو إلى المنازعة ، والشرط الذي ليس وفاءه في اختيار الإنسان لا يؤدي
 إلى الربا ولا إلى المنازعة ولا يكون له مطالب ، فيلغو الشرط ويصح البيع ، ولما كان
 الولاء حقاً لا يثبت شرعاً إلا للمعتق ، كان اشتراطه للبائع مما لا اختيار للمشتري في وفائه ،
 فيلغو الشرط وينعقد البيع ، فالمراد من قوله عليه السلام « لا يملك ذلك » « أو اشترطى لهم الولاء »
 أن ذكر هذا الشرط وعدمه سواء في الحكم ، فاشترطى أو لا تشترطى ، يرجع الولاء إلى
 المعتق في كل حال .

ولعل الخطابي رحمه الله يريد هذا المعنى حيث يقول : « وجه هذا الحديث أن الولاء لما
 كان كالحمة النسب ، والإنسان إذا ولد له ولد ثبت له نسبه ولا ينتقل نسبه عنه ولو نسب
 إلى غيره ، فكذلك إذا أعتق عبداً ثبت له ولاؤه ، ولو أراد نقل ولائه عنه أو أذن في نقله عنه
 لم ينتقل ، فلم يعبأ باشتراطهم الولاء ، وقيل : اشترطى ودعيهم يشترطون ما شاءوا ونحو ذلك ،
 لأن ذلك غير قادح في العقد ، بل هو بمنزلة اللغو من الكلام ، وآخر إعلامهم بذلك ليكون
 رده وإبطاله قولاً شهيراً يخطب به على المنبر ظاهراً ، إذا هو أبلغ في النكرو أوكد في التعبير »
 حكاها الحافظ في باب استعانة المكاتب من فتح الباري ٥ : ١٤٠ . وستأني مسألة الشرط في البيع
 بتفاصيلها في أواخر كتاب المساقاة قبيل كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى .

قوله : « أن أقضى عنك كتابتك » ظاهر هذا اللفظ يدل على أن عائشة لم ترد
 الاشتراء ، وإنما أرادت أن تؤدي بدل الكتابة من قبل بريرة ، على أن يكون الولاء لها ،
 وذلك مشكل ، لأنها لا تكون محقة في مطالبة الولاء حيثئذ ، فإن أداء بدل الكتابة تبرع
 لا ينقل الولاء إلى المتبرع ، ولكن سيأتى في رواية أبي أسامة عن هشام عند المصنف ما يزيل
 هذا الإشكال ، فإن لفظه : « إن شاء أهلك أن أعدها لهم عدة واحدة وأعتقتك ، ويكون
 الولاء لي فعلت » وهذا يدل على أنها لم ترد التبرع بأداء بدل الكتابة ، وإنما أرادت أن
 تشتريها شراء صحيحاً ثم تعتقها ، إذ العتق فرع ثبوت الملك ، ويؤيده قوله عليه السلام في
 هذا الحديث : « ابتاعني فأعتقني » وما مر في حديث ابن عمر : « أنها أرادت أن تشتري جارية

فذكرت ذلك بريرة لأهلها فأبوا ، وقالوا : إن شأنت أن تحتسب عليك فلتفعل ويكون لنا ولاؤك ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال لها رسول الله ﷺ : ابتاعى فأعتق ، فإنما الولاء لمن أعتق ، ثم قام رسول الله ﷺ فقال : ما بال أناس يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ، من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله ،

تعتقها » ويدل عليه أيضاً ما أخرجه البخارى قبيل كتاب الهبة من طريق أيمن ، وفيه : « دخلت بريرة وهى مكتوبة فقالت : اشترينى فأعتقننى » والله سبحانه أعلم .

قوله : « ابتاعى فأعتق » استدل به من أجاز بيع المكاتب ، لأن بريرة رضى الله عنها كانت مكتوبة وأجاز رسول الله ﷺ بيعها ، وهو قول أحمد وعطاء والليث وأبى ثور والنخعى ومالك فى رواية عنه ، وقالوا : إنه يمتضى فى كتابته بعد البيع ، فإن أدى عتق ، وكان ولاؤه للذى ابتاعه ، وإن عجز فهو عبد له ، كما فى عمدة القارى ٦ : ٢٥٠ . وقال أبو حنيفة والشافعى وبعض المالكية : لا يجوز بيع المكاتب حتى يعود رقيقاً بالعجز عن أداء بدل الكتابة ، ولكن الأمر سهل عند أبى حنيفة رحمه الله ، وذلك لأنه يجوز عنده بيع المكاتب إذا رضى هو بالبيع ، قال صاحب الهداية : « ولو رضى المكاتب بالبيع ففيه روايتان ، والأظهر الجواز » وقال الباربلى فى العناية : « لأن عدمه كان لحقه ، فلما أسقط حقه برضاه انفسخت الكتابة وجاز البيع ، وروى فى النوادر أنه لا يجوز » راجع فتح القدير باب البيع الفاسد : ١٨٩ : ٥ .

وقصة بريرة رضى الله عنها ظاهرة فى أنها رضيت بالبيع ، ولذلك ترجم عليها البخارى « باب بيع المكاتب إذا رضى » ، ومما ينبغى أن يتنبه له ههنا أن العينى رحمه الله حكى مذهب أبى حنيفة رحمه الله تحت هذا الباب فى جملة من يقول بعدم جواز البيع وإن رضى المكاتب به ، ولعله مسامحة منه رحمه الله تعالى ، والصحيح ما أسلفنا عن الهداية وشرحها .

قوله : « من اشترط شرطاً ليس فى كتاب الله » وقد فسرہ عمر أو ابن عمر رضى الله عنهما بقوله : « كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل وإن اشترط مائة شرط » أخرجه البخارى فى أواخر كتاب الشروط تعليقا ، وقال الحافظ فى الفتح ٥ : ١٣٦ من كتاب العتق : « المراد بما ليس فى كتاب الله ما خالف كتاب الله ، وقال ابن بطل : المراد بكتاب الله هنا حكمه من كتابه أو سنة رسوله أو إجماع الأمة ، وقال ابن خزيمة : ليس فى كتاب الله : أى ليس فى حكم الله جوازه أو وجوبه ، لا أن كل من شرط شرطاً لم ينطق به الكتاب يبطل ، لأنه قد يشترط فى البيع الكفيل فلا يبطل الشرط ، ويشترط فى الثمن شروط من أوصافه أو من نجومه

فليس له ، وإن شرط مائة مرة ، شرط الله أحق وأوثق .

٣٦٦٢- حدثني أبو الطاهر ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت : جاءت بريدة إلى فقالت : يا عائشة ! إني كاتب أهلي على تسع أواق ، في كل عام أوقية ، بمعنى حديث الليث ، وزاد : فقال : لا يمنعك ذلك منها ، ابتاعى وأعتق ، وقال في الحديث : ثم قام رسول الله ﷺ في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال : أما بعد .

٣٦٦٣- وحدثنا أبو كريب محمد بن العلاء الهمداني ، حدثنا أبو أسامة ، حدثنا هشام بن عروة ، أخبرني أبي ، عن عائشة قالت : دخلت على بريدة فقالت : إن أهلي كاتبوني على تسع أواق في تسع سنين ، في كل سنة أوقية ، فأعنيني ، فقلت لها : إن شاء أهلك أن أعدها لهم عدة واحدة وأعتقك ويكون الولاء لي فعلت ، فذكرت ذلك لأهلها ، فأبوا إلا أن

ونحو ذلك فلا يبطل وقال القرطبي : قوله ليس في كتاب الله : أى ليس مشروعا في كتاب الله تأصيلا ولا تفصيلا ، ومعنى هذا أن من الأحكام ما يؤخذ تفصيلا من كتاب الله كالوضوء ، ومنها ما يؤخذ تأصيله دون تفصيله ، كالصلاة ، ومنها ما أصل أصله كدلالة الكتاب على أصلية السنة والإجماع ، وكذلك القياس الصحيح ، فكل ما يقتبس من هذه الأصول تفصيلا فهو مأخوذ من كتاب الله تأصيلا .

قوله : " وإن شرط مائة مرة " ووقع في بعض الروايات " مائة شرط " والأول معناه تأكيد الشرط الواحد بتكريره مائة مرة ، ومعنى الثاني تكثير الشروط ، وكلا المعنيين صحيح ، فإن الشروط الفاسدة باطلة مهما أكدها الرجل أو كررها أو كثر عددها .

قوله : " شرط الله أحق وأوثق " صيغة التفضيل ههنا ليست على حقيقتها وإنما هي للمبالغة المحضة ، قال الحافظ في الفتح ٥ : ١٤٠ : « وقد وردت صيغة أفعل لغير التفضيل كثيرا ، ويحتمل أن يقال : ورد ذلك على ما اعتقدوه من الجواز » .

قوله : " أن أعدها لهم عدة واحدة " تعني أدفعها إليهم دفعة واحدة ، ويستتبط منه أن العد في الدراهم الصالح المعلومة للوزن يكفى عن الوزن ، وأن المعاملة في ذلك الوقت كانت بالأواق ، والأوقية أربعون درهما ، وزعم الحب الطبرى أن أهل المدينة كانوا يتعاملون بالعد إلى مقدم رسول الله ﷺ المدينة ، ثم أمروا بالوزن . وفيه نظر ، لأن قصة

يكون الولاء لهم ، فأتتني فذكرت ذلك ، قالت : فانتهرتها ، فقالت : لاها الله إذا ، قالت : فسمع رسول الله ﷺ فسألني ، فأخبرته ، فقال : اشترىها وأعتقها ، واشترطى لهم الولاء ، فإن الولاء لمن أعتق ، ففعلت ، قالت : ثم خطب رسول الله ﷺ عشية فحمد الله وأثنى عليه

بريرة متأخرة عن مقدمه بنحو من ثمان سنين ، لكن يحتمل قول عائشة أعدها لهم عدة واحدة ، وليس مرادها حقيقة العد ، ويؤيده قولها في طريق حمرة في باب بيع المكاتب من البخاري : « أن أصب لهم ثمنك صبة واحدة » كذا في فتح الباري ٥ : ١٤٢ .

قوله : " فانتهرتها ، فقالت " ظاهره أن فاعل " قالت " بريرة ، وعليه يحتل المعنى ، ولكن ذكر الأبي والسنوسي أن فاعل " قالت " عائشة وليست بريرة ، وإنما أخبرت عائشة عن نفسها أنها انتهرتها ، ثم فسر الراوى انتهارها إياها بقوله : فقالت : لاها الله إلخ ، وعليه يستقيم الكلام وإن كان خلاف الظاهر ، والله أعلم .

قوله : " لاها الله إذا " قال ابن الأثير في جامع الأصول ٨ : ٩٨ : هذا من ألفاظ القسم ، كانه قال : لا والله إذا ، فيجعلون الهاء مكان الواو ، وذكر النووي رحمه الله أن صوابه : " لاها الله ذا " ومعناه : « لا والله هذا ما أقسم به » وقد رواه بعضهم بغير الهمزة بعد " ها " ويثبت الألف قبل " ذا " ، وكلاهما مرجوح عند المحدثين كما بسطه النووي رحمه الله .

قوله : " فاشترطى لهم الولاء " كذا في أكثر الروايات ، وذكر الطحاوي أن المزني حدثه بهذا الحديث عن الشافعي بلفظ " أشترطى " بهمزة قطع من باب الإفعال ، ثم وجهه بأن معناه : أظهرى لهم حكم الولاء ، والإشراط : الإظهار ، قال أوس بن حجر يذكر رجلاً نزل من رأس جبل بحبل إلى نبعة ليقطعها ليتخذ منها قوساً :

فأشراط فيها نفسه وهو معصم

وألقي بأسباب له وتوكلا

يعنى : جعل نفسه علماً لذلك الأمر ، ومنه قيل : أشراط الساعة أى علاماتها .

ولكن ضعف الحفاظ هذا التوجيه في باب استعانة المكاتب من الفتح ٥ : ١٣٩ وقال : « أنكر غيره هذه الرواية ، والذي في مختصر المزني والأئم وغيرهما عن الشافعي كرواية الجمهور » وردده العيني في العمدة ٦ : ٢٥٠ فقال : « لا مجال لإنكارها ، لأن كل واحد من الطحاوي

بما هو أهله ثم قال : أما بعد ، فما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ، ما كان من شرط ليس في كتاب الله عزوجل فهو باطل وإن كان مائة شرط ، كتاب الله أحق ، وشرط الله أوثق ، ما بال رجال منكم يقول أحدهم : أعتق فلاناً والولاء لي ، إنما الولاء لمن أعتق .

٣٦٦٤- وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وأبو كريب قالوا : حدثنا ابن نمير ح ، وحدثنا أبو كريب ، حدثنا وكيع ح ، وحدثنا زهير بن حرب ، وإسحاق بن إبراهيم جميعا عن جرير كلهم ، عن هشام بن عروة بهذا الإسناد نحو حديث أبي أسامة ، غير أن في حديث جرير

والمزني ثقة ثبت لا يشك فيما روياه ، ولا يلزم أن يكون هذا الذي نقله الطحاوي عن المزني أن يكون الشافعي ذكره في الأم ، والمزني أعرف بحاله . قال العبد الضعيف عفا الله عنه : لو ثبتت رواية المزني فلا تخلو من شذوذ ، فبناء تفسير الحديث على هذه الرواية مما لا ينبغي . والله أعلم .

قوله : " ما بال رجال " فيه حسن الأدب والعشرة إذ لم يواجههم بالخطاب ، ولا صرح بأسمائهم ، قاله الأبي .

قوله : " إنما الولاء لمن أعتق " اللام في الولاء للعهد ، والمراد ولاء العتاقة بقرينة ما قبله ، فلا يدل الحديث على نفي ولاء الموالاة بإرادة اللام للجنس كما هو مذهب الشافعي ، أفاده ابن الملك .

هذا ، وقد ذكر العلماء في قصة بريرة هذه فوائد كثيرة تبلغ إلى مائة فائدة ، وذكر الزووي أن ابن خزيمة وابن جرير قد صنفا فيها تصنيفين كبيرين أكثرا فيها من استنباط الفوائد ، وذكر الحافظ في الفتح أن بعض المتأخرين قد بلغوا فوائد هذا الحديث إلى أربعائة ، وساق الحافظ في الفتح ٥ : ١٤١ و ١٤٢ منها كثيرا .

قوله : " وكان زوجها عبدا " اسمه مغيث ، وكان مولى لأبي أحمد بن جعش أخى زينب أم المؤمنين كما أشار إليه أبو داود ، وسيأتي الكلام على كونه عبداً أو حراً عند عتق بريرة رضي الله عنها .

قال : وكان زوجها عبداً ، فخيرها رسول الله ﷺ فاختارت نفسها ، ولو كان حراً لم يخيرها ، وليس في حديثهم : أما بعد .

قوله : " فاختارت نفسها " وأخرج البخارى في الطلاق ، باب شفاعة النبي ﷺ في زوج بريرة عن ابن عباس أن زوج بريرة كان عبداً يقال له مغيث ، كأني أنظر إليه يطوف خلفها يبكي ودموعه تسيل على لحيته ، فقال النبي ﷺ : يا عباس ! ألا تعجب من حب مغيث بريرة ، ومن بغض بريرة مغيثاً ؟ فقال النبي ﷺ : لو راجعته ، قالت : يا رسول الله ! تأمرني ؟ قال : إنما أشفع ، قالت : فلا حاجة لي فيه .

قوله : " ولو كان حراً لم يخيرها " هذا من قول عروة ، وقد صرح به في رواية النسائي في الطلاق حيث قال : « قال عروة : فلو كان حراً ما خيرها رسول الله ﷺ » وكذلك رواه ابن حبان في صحيحه بلفظ النسائي ، كما في عمدة القارى ٩ : ٥٧٥ .

واستدل به الأئمة الثلاثة على أن خيار العتق إنما يثبت للزوجة إذا كان زوجها عبداً ، ولا خيار لها إن كان حراً ، وهو قول عطاء وسعيد بن المسيب والحسن البصرى وابن أبى ليلى والأوزاعى والزهرى والليث بن سعد وإسحاق .

وأما أبو حنيفة رحمه الله فيثبت عنده خيار العتق سواء كان زوج المعتقة عبداً أو حراً ، وهو قول الشعبي والنخعي والثوري ومحمد بن سيرين وطائوس ومجاهد وأبى ثور ، وإليه ذهب الظاهرية كما في عمدة القارى . ووجه الاختلاف اختلاف الروايات في قصة عتق بريرة ، فروى عروة بن الزبير والقاسم أن زوج بريرة كان عبداً ، كما في أحاديث الباب ، وروى الأسود عن عائشة أنه كان حراً وقت عتق بريرة ، فقد أخرج البخارى والنسائي وأبو داود والترمذى وأحمد وغيرهم عن الأسود عن عائشة في هذه القصة : « فدعاها رسول الله ﷺ فخيرها من زوجها قالت : لو أعطاني كذا وكذا ما أقت عنده ، فاختارت نفسها ، وكان زوجها حراً » وهذا اللفظ للنسائي في الطلاق ٢ : ٨٨ قلت : وكذلك روى عبد الرحمن بن القاسم بمثل رواية الأسود فيما أخرجه المصنف بعد روايتين والبخارى في الهبة وأحمد في مسنده ٦ : ١٧٢ من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عنه ، فقال : « فقال عبد الرحمن : وكان زوجها حراً ، قال شعبة : ثم سأله عن زوجها ، فقال : لا أدري » .

وقال ابن القيم في الهدى : « إن حديث عائشة رواه ثلاثة : الأسود وعروة وقاسم ، فأما الأسود فلم يختلف عنه أنه كان حراً ، وأما عروة فعنه روايتان صحيحتان متعارضتان

٣٦٦٥- حدثنا زهير بن حرب، ومحمد بن العلاء - واللفظ لزهير - قالوا: حدثنا أبو معاوية، حدثنا هشام بن عروة، عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه، عن عائشة قالت: كان في بريرة ثلاث قضايا، أراد أهلها أن يبيعوها ويشرطوا ولاءها، فذكرت للنبي ﷺ فقال: اشتريها واعتقها، فإن الولاء لمن أعتق، قالت: وعنت فخيرها رسول الله ﷺ فاختارت نفسها، قالت: وكان الناس يتصدقون عليها وتهدي لنا، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: هو عليها صدقة وهو لكم هدية فكلوه.

إحدهما أنه كان حراً والثانية أنه كان عبداً وأما عبد الرحمن بن القاسم فعنده روايتان صحيحتان إحدهما أنه كان حراً، والثانية الشك، كذا في بذل المجهود ١٠ : ٣٦٢.

ولقد أحسن البدر العيني في الجمع بين هذه الروايات المختلفة، فقال في عمدة القارى ٩ : ٥٧٥ : « والتحقيق فيه أن يقال إن اختلافهم فيه في صفتين (يعني الرق والحرية) لا يجتمعان في حالة واحدة ، فنجعلها في حالتين بمعنى أنه كان عبداً في حالة ، حراً في حالة أخرى ، فبالضرورة تكون إحدى الحالتين متأخرة عن الأخرى ، وقد علم أن الرق يعقبه الحرية ، والحرية لا يعقبها الرق ، وهذا مما لا نزاع فيه ، فإذا كان كذلك جعلنا العبودية متقدمة وحال الحرية متأخرة ، فثبت بهذا الطريق أنه كان حراً في الوقت الذي خبرت فيه بريرة ، وعبداً قبل ذلك فيكون قول من قال كان عبداً ، محمولا على الحالة المتقدمة ، وقول من قال : " كان حراً " محمولا على الحالة المتأخرة ، فلذلك لا يبقى تعارض ، ويثبت قول من قال إنه كان حراً » .

ورده الحافظ في الفتح بأن محل طريق الجمع إذا تساوت الروايات في القوة، لا مع التفرد في مقابلة الاجتماع، فتكون الرواية المنفردة شاذة، والشاذ مردود، ولكن أجاب عنه شيخنا السهارنفوري في بذل المجهود ١٠ : ٣٦٧، فقال: « هذا عجيب من مثله، فإنه اشترط في الشذوذ المخالفة، وإذا لم تكن بين الحديثين مخالفة لا يحكم بالشذوذ، والأصل في الروايات الجمع، وأما الاختلاف فهو خلاف الأصل، وهذان الحديثان واقعان على الأصل ليس بينهما اختلاف أصلاً وكون مغيب عبداً وكونه حراً كلاهما صحيح، فلما لم يكن بينهما اختلاف لا يصار إلى ترجيح أحدهما على الآخر، فدعوى الشذوذ باعترافه باطل » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ويؤيد العيني أنه لم يقع في شئ من روايات عائشة أن زوجها كان عبداً وقت عتقها، وإنما ذكر الرواة أنه « كان عبداً » من غير تصريح بزمان عبديته، ومن المعروف أن الناس ربما يطلقون لفظ " العبد " على المولى بعد عتقه

٣٦٦٦- وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا حسين بن علي، عن زائدة، عن سهاك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة أنها اشترت بريرة من أناس من الأنصار واشتروا الولاء، فقال رسول الله ﷺ: الولاء لمن ولى النعمة، وخيرها رسول الله ﷺ وكان زوجها عبدا، وأهدت لعائشة لحما، فقال رسول الله ﷺ: لو صنعت لنا من هذا اللحم! قالت عائشة: تصدق به على بريرة، فقال: هو لها صدقة ولنا هدية.

٣٦٦٧- حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة قال سمعت عبد الرحمن بن القاسم قال: سمعت القاسم يحدث عن عائشة أنها أرادت أن تشتري بريرة للعتق، فاشتروا ولأها فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فقال: اشترى وأعتقها فإن الولاء لمن أعتق، وأهدى لرسول الله ﷺ لحما، فقالوا للنبي ﷺ: هذا تصدق به على بريرة،

أيضا، فيتحمل أن يكون هذا الإطلاق مجازا باعتبار ما كان، وقد صرح الأسود بذلك في رواية عند الترمذى، ولفظها: «وكان اسم زوجها مغيثا، وكان مولى فخبرها رسول الله ﷺ» ذكره الحافظ في ترجمة مغيث من الإصابة ٣: ٤٣١، فصرحت هذه الرواية بأنه كان مولى. وهو الذى أعتق بعد كونه عبدا، فلا يبعد أن يكون لفظ العبد في سائر الروايات الأخرى بمعنى المولى، وعلى هذا تنطبق سائر الروايات، وأما إذا قلنا بأنه كان عبدا وقت عتقها، يجب علينا أن نترك رواية الأسود رأسا، مع أنها رواية قوية صحيحة الإسناد، وقد تابعه على ذلك عبد الرحمن بن القاسم أيضا.

ثم لا يخفى أنه لو ثبت كان المغيث عبدا وقت عتق بريرة، لا يلزم منه أن يكون خيار العتق مشروطا بعبودية الزوج، لأن حديث عائشة رضى الله عنها لا تنفى هذا الخيار فيما إذا كان الزوج حرا، ولما كانت علة الخيار عندنا هى ارتفاع ولاية المولى عن الأمة وثبوت ولايتها على نفسها فلا ترتفع هذه العلة بحرية الزوج، بل يتعدى الحكم إلى أمة ذات زوج حر وأما قول عروة: «ولو كان حرا لم يخبرها» فذلك اجتهد منه رحمه الله، وليس فيه حجة في مقابلة ما أسلفنا من الدلائل، والله أعلم.

قوله: «هو لها صدقة ولنا هدية» فيه دليل على أن تحريم الصدقة للغنى والهاشمى ليس لعينها، بل لصفتها، فإنه يجوز للمتصدق عليه أن يتصرف في ما تصدق به عليه كيفما شاء، فيجوز له البيع والهبة بعد ما دخل الشيء في ملكه، وحينئذ يجوز لكل من أهدى إليه ذلك الشيء أن يأكله. وبمثل هذه الواقعة ما أخرجه البيهقي في الزكاة، باب إذا تحولت

فقال : هو لها صدقة وهو لنا هدية ، وخبرت فقال عبد الرحمان : وكان زوجها حرا ، قال
شعبة : ثم سأله عن زوجها فقال : لا أدري .

٣٦٦٨- وحدثنا أحمد بن عثمان النوفلى ، حدثنا أبو داود ، حدثنا شعبة بهذا الإسناد
نحوه .

٣٦٦٩- وحدثنا محمد بن المثنى وابن بشار جميعا ، عن أبي هشام ، قال ابن المثنى حدثنا
مغيرة بن سلمة المخدوم وأبو هشام ، حدثنا وهيب ، حدثنا عبيد الله ، عن يزيد بن رومان ،
عن عروة ، عن عائشة قالت : كان زوج بريرة عبدا .

٣٦٧٠- وحدثني أبو الطاهر ، حدثنا ابن وهب ، أخبرني مالك بن أنس ، عن ربيعة بن
أبي عبيد الرحمان ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت : كان في
بريرة ثلاث سنن : خبرت على زوجها حين عتقت ، وأهدى لها لحم فدخل على رسول الله
ﷺ والبرمة على النار ، فدعا بطعام ، فأقى بخبز وأدم من آدم البيت ، فقال : ألم أربمة

الصدقة ، عن أم عطية الأنصارية رضى الله عنها قالت : « دخل النبي ﷺ على عائشة فقال :
هل عندكم من شئى ؟ فقالت : لا ، إلا شئى بعثت به نسيبة من الشاة ، بعثت بها من الصدقة ،
فقال : إنها قد بلغت محلها » .

وهذا إذا دخل الشئى فى ملك الواهب ، أما إذا لم يدخل فى ملكه فلا يسع له أن
يهبه إلى غيره ولا يحل لذلك الغير أن يأخذ منه ، فبطل بذلك ما استدلل به بعض جهلة عصرنا
على جواز قبول الهدية من آكل الربا ، فإن الربا لا يدخل فى ملكه ، فكيف تصح هبته ،
فليتنبه ، والله أعلم .

قوله : " ثلاث سنن " وفى حديث ابن عباس عند أبى داود وأحمد : قضى فيها
النبي ﷺ أربع قضيات ، فذكر نحو حديث عائشة وزاد « وأمرها أن تعتد عدة الحرة »
وهذا الزيادة أخرجهما الدارقطنى .

قوله : " والبرمة " بضم الباء ، هى القدر مطلقا ، وهى فى أصل المتخذة من الحجر
المعروف بالحجاز واليمن ، كذا فى عمدة القارى ٩ : ٥٧٤ .

قوله : " أدم " بضم الهمزة وسكون الدال ، وهو الإدام .

على النار فيها لحم ؟ فقالوا : بلى يا رسول الله ، ذلك لحم تصدق به على بريرة ، فكرهنا أن نطعمك منه ، فقال : هو عليها صدقة ، وهو منها لنا هدية ، وقال النبي ﷺ فيها : إنما الولاء لمن أعتق .

٣٦٧١- وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا خالد بن مخلد ، عن سليمان بن بلال حدثني سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : أرادت عائشة أن تشتري جارية تعتقها ، فأبى أهلها إلا أن يكون لهم الولاء ، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ ، فقال : لا يمنعك ذلك ، فإنما الولاء لمن أعتق .

باب النهى عن بيع الولاء وهبته

٣٦٧٢- حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، أخبرنا سليمان بن بلال ، عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته . قال مسلم : الناس كلهم

باب النهى عن بيع الولاء وهبته

قوله : "عن ابن عمر" هذا الحديث أخرجه البخاري في العتق ، باب بيع الولاء وهبته ، وفي الفرائض ، باب إثم من تبرأ من مواليه . وأخرجه أبو داود في الفرائض (رقم- ٢٩٢٥) والنسائي في البيوع ، والترمذي في البيوع ، وفي الولاء والهبة وابن ماجه في الفرائض ، ومالك في العتق والولاء ، والدارمي في الفرائض ٢ : ٢٨٧ .

قوله : " نهى عن بيع الولاء " الولاء بفتح الواو حق إرث المعتق من العتيق ، ويسمى ولاء العتاقة ، وسببه العتق لا الإعتاق ، لأنه إذا ورث قريبه يعتق عليه ويكون ولاؤه له ، ولو كان سببه الإعتاق لما ثبت له الولاء ، لأنه لم يوجد الإعتاق ، كذا في عمدة القاري (٦ : ٢٢٠) .

ثم هذا الحديث قد انعقد الإجماع على حكمه ، فلا خلاف في أن الولاء كالنسب ، فلا يباع ولا يوهب ، وكانت العرب تهبه وتبيعه ، فنهى عنه الشارع ، وأصبح النهى كلمة إجماع فيما بين الأمة ، وأما ما روى عن ميمونة وعثمان وعروة بن الزبير وابن عباس من تجويز بيع الولاء وهبته فلعلهم لم يبلغهم الحديث ، وقد صح عن ابن مسعود وعلى بن أبي طالب وابن عمر وغيرهم أنهم أنكروا على من جوزه ، وقد ذكره الحافظ في باب إثم من تبرأ من مواليه من فرائض الفتح (١٢ : ٣٨) .

عيال على عبد الله بن دينار في هذا الحديث .

٣٦٧٣- وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وزهير بن حرب قالوا: حدثنا ابن عيينة ح وحدثنا يحيى بن أيوب، وقتيبة وابن حجر قالوا: حدثنا إسماعيل بن جعفر ح ، وحدثنا ابن نمير، حدثنا أبي ، حدثنا سفيان بن سعيد ح ، وحدثنا ابن المنى ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ح وحدثنا ابن المنى، قال حدثنا عبد الوهاب ، حدثنا عبيد الله ح ، وحدثنا ابن رافع ، حدثنا ابن أبي فديك ، أخبرنا الضحاك - يعنى ابن عثمان - كل هؤلاء عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ بمثله، غير أن الثقفى ليس في حديثه عن عبيد الله إلا البيع، ولم يذكر الهبة .

باب تحريم قولى العتيق خير مواليه

٣٦٧٤- وحدثنا محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : كتب النبي ﷺ على كل بطن عقوله ، ثم كتب

وقد يستدل بهذا الحديث على أن الحقوق المجردة لا يجوز بيعها ، وهذه المسئلة من أهم المسائل في عصرنا ، وستأتى بتفاصيلها إن شاء الله تعالى في كتاب البيوع ، باب بطلان المبيع قبل القبض تحت حديث أبي هريرة رضي الله عنه مع مروان .

قوله : " عيال على عبد الله بن دينار " يعنى أن هذا الحديث لم يبلغ الناس إلا بواسطة، وقد اعتنى أبو نعيم الأصبهاني بجمع طرقه عن عبد الله بن دينار ، فأورده عن خمسة وثلاثين نفساً من حدث به عن عبد الله بن دينار، وحكى الترمذى في الولاء والهبة عن شعبة أنه قال : وددت أن عبد الله بن دينار لما حدث بهذا الحديث أذن لى حتى كنت أقوم إليه فأقبل رأسه، وذكر الحافظ في الفتح (١٢ : ٣٧) أن ابن عوانة أخرج هذا الحديث في صحيحه عن نافع مقرأنا مع عبد الله بن دينار ، وأخرجه ابن حبان في الثقات في ترجمة أحمد بن أبي أوفى عن عبد الله بن دينار وعمر بن دينار جميعاً ، والله سبحانه أعلم .

باب تحريم تولي العتيق غير مواليه

قوله : " سمع جابر بن عبد الله " هذا الحديث أخرجه أيضاً النسائي في القسامة ، صفة شبه العمد وعلى من دية الأجنة ، وأحمد في مسنده ٣ : ٣٢١ و ٣٤٢ ، ولم أجده في الأمهات إلا عند مسلم والنسائي .

قوله : " على كل بطن عقوله " العقل الدية ، وجمعه عقول ، ومعناه أن النبي ﷺ

أنه لا يحل لمسلم أن يتوالى مولى رجل مسلم بغير إذنه ، ثم أخبرت أنه لعن في صحيفته من فعل ذلك .

أوجب الدية في الخطأ وشبه العمد على عاقلة الجاني ، والبطن دون القبيلة ، والفخذ دون البطن ، والهاء ضمير البطن ، والديات لا تختلف باختلاف البطون ، وإنما المعنى أنه ضم البطون بعضها إلى بعض فيما بينهم من الحقوق والغرامات ، لأنه كانت بينهم دماء وديات بحسب الحروب السابقة قبل الإسلام ، فرفع الله سبحانه ذلك عنهم وألف بين قلوبهم ببركة الإسلام وبركته ﷺ ، كذا في شرح الأبي .

قوله : " أن يتوالى مولى رجل مسلم " يعنى لا يحل لرجل مسلم أن يحدث ولاء مع من أعتقه غيره ، لأن الولاء لحمه كلحمه النسب ، ولا يثبت شرعاً إلا للمعتق ، فلا يجوز لعبد معتق أن يقول : أنا مولى فلان إذا كان فلان لم يعتقه ، فكما أن الرجل لا يحل له أن ينتمى إلى غير أبيه ، فكذلك لا يحل له أن يتوالى غير مولاه .

قوله : " بغير إذنه " ظاهر مفهومه أنه يجوز للعبد المعتق أن ينتمى إلى غير مولاه ويحدث معه الولاء إذا أذن له السيد بذلك ، ولكنه غير مراد في مذهب جمهور العلماء فإنهم اتفقوا على أن مثل هذا التوالى لا يجوز وإن أذن السيد بذلك ، لأنه إن أذن بذلك بعوض فهو بيع للولاء ، وإن أذن لغير عوض فهو هبة له ، وكلاهما لا يجوز ، كما مر في الحديث السابق . وأما قوله ﷺ : « إلا بإذنه » فقد خرج مخرج الغالب ، لأنهم كانوا يفعلون ذلك بغير إذن غالباً ، ففهموه غير مراد عند الجمهور .

قلت : وهذا يقوى مذهب الحنفية في عدم اعتبارهم المفهوم ، والله تعالى أعلم .

قوله : " ثم أخبرت أنه لعن في صحيفته من فعل ذلك " الظاهر أنه من مقولة أبي الزبير ، لأن أحمد أخرج هذا الحديث في مسنده ٣ : ٣٤٢ من طريق ابن لهيعة عن أبي الزبير قال : « سألت جابراً عن الرجل يتولى مولى الرجل بغير إذنه فقال : كتب رسول الله ﷺ على كل بطن عقولهم ، ثم كتب أنه لا يحل أن يتولى مولى رجل مسلم بغير إذنه » ثم أخرج من طريق ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله ﷺ لعن في صحيفته من فعل ذلك . والمراد من الصحيفة صحيفة بعث بها إلى البطون ، ويمكن أن يكون المراد منها صحيفة على وسيأتي ذكرها في الحديث الآتي ، والله أعلم .

٣٦٧٥- حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا يعقوب - يعنى ابن عبد الرحمن القارى - عن سهيل عن أبيه، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : من تولى قوما بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة لا يقبل منه عدل ولا صرف .

٣٦٧٦- وحدثني إبراهيم بن دينار ، حدثنا عبيد الله بن موسى ، حدثنا شيبان ، عن الأعمش بهذا الإسناد غير أنه قال : ومن والى غير مواليه بغير إذنهم .

٣٦٧٧- وحدثنا أبو كريب، حدثنا أبو معاوية ، حدثنا الأعمش، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه قال : خطبنا على بن أبي طالب فقال :

قوله : " عن أبي هريرة " هذا الحديث أخرجه أيضا أبو داود في الأدب ، باب في الرجل ينتمى إلى غير مواليه ، وأخرجه أيضا أحمد في مسند أبي هريرة ٢ : ٣٩٨ ، ٤١٧ و ٤٥٠ وله شاهد عن ابن عباس عند ابن ماجه في الحدود باب من ادعى إلى غير أبيه أو تولى غير مواليه ، وعن عمرو بن خارجه عند ابن ماجه في الوصايا ، باب لا وصية لوارث .

قوله : " عدل ولا صرف " حكى صاحب المحكم الصرف الوزن والعدل الكيل ، وقيل : الصرف القيمة والعدل الاستقامة ، وقيل : الصرف الدية والعدل البديل ، وقيل : الصرف الشفاعة والعدل القدية ، وبهذا جزم البيضاوى ، وقيل : الصرف الرشوة والعدل الكفيل ، قاله أبان ابن ثعلب وأنشد :

لا تقبل الصرف وهاتوا عدلا

كذا في باب حرم المدينة من كتاب الحج في فتح البارى ٤ : ٧٤ وحدث أبي هريرة هذا قطعة من الحديث الطويل الذى سيأتى في الحديث الآتى من رواية على ، كما يظهر من مراجعة مسند أحمد ٢ : ٤٩٩ فإنه روى حديث أبي هريرة بعين لفظ على رضي الله عنه .

قوله : " خطبنا على بن أبي طالب " هذا الحديث أخرجه البخارى في العلم ، باب كتابة العلم ، وفي الجهاد ، باب فكك الأسير ، وفي الحج ، باب حرم المدينة ، وفي الديات ، باب العاقلة ، وباب لا يقتل مسلم بكافر ، ومسلم في الحج ، باب فضل المدينة ، وأبو داود رقم ٢٠٣٤ و ٢٠٣٥ في المناسك ، باب تحريم المدينة ، والترمذى رقم ٢١٢٨ في الولاء والهبة ، باب ما جاء فيمن تولى غير مواليه ، والنسائى في القسامة ، باب سقوط القود من المسلم

من زعم أن عندنا شيئا نقرأه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة، قال: وصحيفة معلقة في قراب سيفه، فقد كذب، فيها أسنان إلابل وأشياء من الجراحات، وفيها قال النبي ﷺ: المدينة حرم ما بين غير إلى ثور، فمن أحدث فيها حدثا أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفا ولا عدلا، وذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم، ومن ادعى إلى غير أبيه أو انتمى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفا ولا عدلا.

باب فضل العتق

٣٦٧٣- حدثنا محمد بن المثنى الغزى، حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن سعيد - وهو ابن أبي هند - حدثني إسماعيل بن أبي حكيم، عن سعيد بن مرجانة، عن أبي هريرة،

للكافر، وابن ماجه في الديات، لا يقبل مسلم بكافر، وأحمد في مسند على ٨١:١ و ١٢٦ و ١٥١، وقد تقدم شرح هذا الحديث مستوفى في باب فضل المدينة من كتاب الحج في هذا الكتاب.

قوله: "من زعم إلخ" فيه رد على من كان يقول أن النبي ﷺ خص عليا رضي الله عنه بأمور كثيرة من أسرار الشريعة وأوصى إليه في أمر الخلافة.

قوله: "غير إلى ثور" هما جبلان بالمدينة.

قوله: "يسعى بها أدناهم" يعني يتولى أمر ذمة المسلمين أدناهم مرتبة، فإذا آمن أحد من المسلمين كافرا لم يحل لأحد نقضه، ولو كان الذي آمن أدناهم رتبة، وقد تقدم شرح كل ذلك في كتاب الحج.

باب فضل العتق

قوله: "وهو ابن أبي هند" يعني أنه عبد الله بن سعيد بن أبي هند الفزارى، ميزه عن عبد الله بن سعيد بن جبير، وعبد الله بن سعيد ابن أبي هند هذا من رجال الجماعة، صدوق ربما وهم، من السادسة كما في التقريب.

قوله: "عن أبي هريرة" هذا الحديث أخرجه البخارى في أول العتق، في الإيمان والنذور، باب كفارات الإيمان، والنسائي وأبو داود في العتاق، والترمذى في النذور وأحمد في مسنده ٢: ٤٢٠ و ٤٢٢ و ٤٢٩ و ٤٣١ وله شواهد عنده في ٣: ٤٩١ و ٤: ١١٢ و ٣٢١ و ٣٨٦ و ٤٠٤.

عن النبي ﷺ قال : من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل إرب منها إرباً منه من النار .

٣٦٧٩- وحدثنا داود بن رشيد ، حدثنا الوليد بن مسلم ، عن محمد بن مطرف أبي غسان المدني ، عن زيد بن أسلم ، عن علي بن حسين ، عن سعيد بن مرجانة ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ قال : من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار حتى فرجه بفرجه .

٣٦٨٠- وحدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، عن ابن الهاد ، عن عمر بن علي بن حسين ، عن سعيد بن مرجانة ، عن أبي هريرة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضو منه عضواً من النار ، حتى يعتق فرجه بفرجه .

٣٦٧٦- وحدثني حميد بن مسعدة ، حدثنا بشر بن المفضل ، حدثنا عاصم ، وهو ابن محمد العمري ، حدثنا واقد - يعني أخاه - حدثني سعيد بن مرجانة صاحب علي بن حسين ،

قوله : "رقبة مؤمنة" قال النووي: تقييد الرقبة بالمؤمنة يدل على أن هذا الفضل الخاص إنما هو في عتق المؤمنة، وأما غير المؤمنة ففيه أيضاً فضل بلا خلاف، ولكن دون فضل المؤمنة .

قوله : " إرباً منه " الإرب بكسر الهمزة وإسكان الراء هو العضو والجمع آراب ، قال الحافظ في الفتح ١٠٤: ٥ : فيه إشارة إلى أنه لا ينبغي أن يكون في الرقبة نقصان ليحصل الاستيعاب وأشار الخطابي إلى أنه يغتفر النقص المحبور بمنفعة كالخصى مثلاً إذا كان ينتفع به فيها لا ينتفع بالفحل ، وما قاله في مقام المنع ، وقد استنكره النووي وغيره ، وقال : لا شك أن في عتق الخصى وكل ناقص فضيلة ، ولكن الكامل أولى .

قوله : " داود بن رشيد " بضم الراء وفتح الشين .

قوله : " حتى فرجه بفرجه " استشكله ابن العربي بأن الفرج لا يتعلق به ذنب إلا الزنى ، وهو كبيرة لا تكفر إلا بالتوبة ، ثم قال : فيحتمل أن يكون المراد أن العتق يرجع عند الموازنة ، بحيث يكون مرجحاً لحسنات المعتق ترجيحاً يوازى سيئة الزنا ، نقله الحافظ ثم قال : ولا اختصاص لذلك بالفرج ، بل يأتي في غيره من الأعضاء مما آثاره فيه كاليد في الغضب مثلاً ، والله أعلم .

قوله : " سعيد بن مرجانة صاحب علي بن حسين " يعني أن سعيد بن مرجانة معروف

قال سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله ﷺ : أيما امرئ مسلم أعتق امرأ مسلماً استنقذ الله بكل عضو منه عضواً منه من النار . قال : فانطلقت حين سمعت الحديث من أبي هريرة فذكرته لعلي بن الحسين ، فأعتق عبداً له قد أعطاه به ابن جعفر عشرة آلاف درهم أو ألف دينار .

٣٦٨٢- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب قالا : حدثنا جرير ، عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : لا يجزى ولد والد إلا أن يجده مملوكا

بلقب "صاحب علي بن الحسين" لأنه كان ملازماً لعلي بن حسين وهو زين العابدين ابن الحسين ، فعرف بصحبته ، وسعيد بن مرجانة هذا منسوب إلى أمه ، واسم أبيه عبد الله ، ويكنى سعيد أبا عثمان ، ووهب من جعله سعيد بن يسار أبا الحباب فإنه غيره عند الجمهور ، وقد ذكره ابن حبان في التابعين وأثبت روايته عن أبي هريرة ، كذا في فتح الباري .

قوله : " امرأ مسلماً " استدل به بعض العلماء على أن إعتاق الذكر أفضل من إعتاق الأنثى ، وخالفهم آخرون ، فقالوا : إعتاق الأنثى أفضل ، لأن إعتاقها يجعل ولدها حراً ، سواء تزوجها حر أو عبد ، بخلاف الذكر ، فإنه إن تزوج أمة لم يكن ولده حراً ، وقال الأولون : إن إعتاق المرأة ربما يستلزم ضياعها لفقد من يموئها ، فأعتاق الذكر أفضل ، وقد ورد في الأحاديث فضل عتق الذكر والأنثى جميعاً ، كما في رواية النسائي وغيره .

قوله : " فأعتق عبداً له " اسم هذا العبد مطرف ، كما في رواية إسماعيل بن أبي حكيم عند أحمد وأبي عوانة وأبي نعيم في مستخرجيهما على مسلم ، كذا في فتح الباري .

قوله : " قد أعطاه " أى في مقابلة ذلك العبد ، ولعل مراده أنه عرض عليه هذا الثمن لا شرائه فأبى ، أو يكون المراد أنه أعطاه هذا المبلغ جائزة على إعتاقه ، ولم أر من صرح به ، والله سبحانه أعلم ، والمقصود هو التنبيه على غلاء العبد ونفاسته .

قوله : " عن أبي هريرة " هذا الحديث أخرجه أبو داود وابن ماجه في الأدب ، باب بر الوالدين ، والترمذي في البر والصلة ، باب ما جاء في حق الوالدين ، وأحمد ٢ : ٢٣٠ و ٢٦٤ و ٣٧٦ و ٤٤٥ .

فيشتره فيعتقه . وفي رواية ابن أبي شيبة : ولد والده .

٣٦٨٣- **وحدثناه أبو كريب ، حدثنا وكيع ح ، وحدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي ح ،**
وحدثني عمرو الناقد ، حدثنا أبو أحمد الزبيري كلهم ، عن سفيان ، عن سهيل بهذا الإسناد
مثله ، وقالوا : ولد والده .

قوله : " فيشتره ليعتقه " يعني لا يقوم ولد بما لأبيه من حق إلا أن يصادفه مملوكا
فيعتقه ، والإعتاق يترتب عليه بمجرد الشراء ، عند الجمهور ، وخالفهم أهل الظاهر فقالوا :
لا يترتب العتق بمجرد الشراء ، بل لا بد من إنشاء عتق ، واحتجوا بمفهوم هذا الحديث ،
فإن ظاهره أنه لا يقع العتق بمجرد الشراء وإنما يحتاج إلى إعتاق ، ودليل الجمهور حديث
سمرة بن جندب عند الترمذي وأبي داود وابن ماجه أنه عليه السلام قال : « من ملك ذارحم
محرم فهو حر » وهو حجة أبي حنيفة على أن جميع ذوى الأرحام المحرمة يعتقون بالشراء ،
خلافًا للشافعي فإنه يقول بعتق الأصول والفروع فقط ، وخلافًا للمالك ، فإنه يقول بعتق
الأصول والفروع والإخوة والأخوات فحسب ، وأما أبو حنيفة فعمل بكل معنى الحديث
فعمم الحكم في جميع الأقارب المحرمين .

وأما الجواب عن استدلال أهل الظاهر بحديث الباب فقالوا : إنه لما تسبب في عتق
أبيه بالشراء نسب العتق إليه .

ولقد أحسن السنوسي في شرحه لصحيح مسلم حيث قال : « وقد يجاب لهم أيضا بأن
الحديث من باب التعليق على المحال للمبالغة ، والمعنى لا يجزى ولد والده إلا أن يملكه فيعتقه
باختياره ، وهو محال ، فالمجازاة محال ، كما قال في قوله : (ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء
إلا ما قد سلف) يعني إن أمكنكم أن تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك
غير ممكن ، والغرض بالمبالغة في تحريمه وسد الطريق إلى إباحته ، كما يعلق بالمحال ، ويجوز أن
تكون الفاء في قوله " فيعتقه " كما في قوله تعالى : (فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم)
إذا جعلت التوبة نفس القتل ، وهو كلام متين جدا ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
وإليه المرجع والمآب .

قدم الفراغ بفضل الله سبحانه من شرح كتاب العتق في ضحى يوم الجمعة الواحد
والعشرين من ذى الحجة سنة ١٤٠٠ هـ وقد بقي في نهاية القرن الرابع عشر تسعة أيام أو ثمانية

أيام ، وأنا عازم على سفر أفريقيا ، وبتلوه إن شاء الله تعالى كتاب البيوع ، وسأشرع فيه بحول الله سبحانه بعد الرجوع من هذا السفر ، ويكون هذا الشروع في مطلع القرن الخامس عشر إن شاء الله تعالى ، أسأل الله سبحانه التوفيق لصالح الأعمال والأخلاق ولإكمال هذا الشرح كما يحبه سبحانه ويرضاه ، وأستغفره وأتوب إليه في كل ما فرط مني ومن سائر المسلمين في هذا القرن ، وأدعوه سبحانه أن يوفقنا في القرن القادم لكل خير ويعصمنا من الشرور والفتن ، إنه سميع مجيب الدعوات ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .



كتاب البيوع

كتاب البيوع

قد جرت عادة أكثر المؤلفين في الفقه والحديث أنهم يذكرون البيوع بعد النكاح والطلاق، وذلك لأنهم يبدأون بالعبادات المحضة فيذكرون الصلاة والصوم والزكاة والحج، ثم يأتون بما فيه شأن من العبادة، وشأن من المعاملة، وذلك هو النكاح، ثم يذكرون ما يتعلق به من طلاق أو لعان، وما يشابهه من عتاق، ثم يذكرون المعاملات المحضة ويبدأونها بالبيوع لأنها أكثر المعاملات وقوعاً وأعظمها فائدة.

فبكتاب البيوع تنتقل الآن إلى باب عظيم من أبواب الدين، وهو باب المعاملات، ويجدر بنا قبل الخوض في أبحاثه أن نأتي ببحث موجز نشرح فيه بعض الأصول الاقتصادية التي جرى عليها الشرع، والتي أصبحت أسساً للاقتصاد الإسلامي، فإن الغفلة عنها ربما تؤدي إلى أخطاء فكرية شنيعة، ولا سيما في عصرنا هذا، الذي جعل المعيشة والاقتصاد أكبرهما ومبلغ علمه وغاية رغبته، حتى أصبحت مسائل الاقتصاد مثارا للبحوث وميدانا للحروب فيما بين النظريات الحديثة من الرأسمالية والاشتراكية.

١ - مسألة الاقتصاد في الإسلام :

يجب أن يتنبه قبل الخوض في مشاكل المعيشة والاقتصاد لنكتة تميز الاقتصاد الإسلامي مما سواه من النظريات الاقتصادية، وذلك أن الإسلام وإن كان يعارض الرهبانية في تركها المرافق الدنيوية وكرهاتها الاشتغال بطلب الرزق، ويعتبر نشاط الإنسان في المجال الاقتصادي بل مباحا، ربما يستحسنه أو يستوجبه، ولكن على زعم ذلك كله لا ينظر الإسلام إلى الاقتصاد كمشكلة أساسية للإنسان، كما لا يعتبر التقدم الاقتصادي غاية الحياة الإنسانية.

ومن هنا يتضح الفرق الكبير الأساسي بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد المادي وهو أن الاقتصاد المادي يعتبر « المعيشة » مقصدا أساسيا للإنسان، ويرى أن الثروة والرفاهية هي الغاية المنشودة والمقصد الأصلي لجميع ما يفعله الإنسان في هذه الحياة الدنيا، ولا مقصد له فوق ترفيه نفسه أو ترفيه غيره من بني آدم سواه.

وأما الاقتصاد الإسلامي فيعترف من ناحية بأن طلب المعيشة واكتساب الرزق مما لا يستغنى عنه إنسان ، غير أنه لا يسمح له من ناحية أخرى ، بأن يجعل طلب المعيشة أكبر همه أو مبلغ علمه أو غاية رغبته ، ولذلك نرى أن القرآن الكريم يذم الرهبانية في جانب ، ويأمر بابتغاء فضل الله ، ويعبر عن التجارة بابتغاء فضل الله وعن المال " بالخير " وعن الغذاء " بالطيبات من الرزق " وعن اللباس " بزينة الله " وعن المسكن " بالسكن " ولكن نرى مع ذلك في جانب آخر أنه يعبر عن الحياة الدنيا " بمتاع الغرور " ويذم الدنيا في كثير من الآيات .

وليس ذلك من التعارض أو التناقض في شيء ، وإنما السر وراء ذلك أن القرآن يرى إلى وسائل المعيشة كلها كمرآحيل يمر بها الإنسان في طريقه إلى غايته التي يتوخاها ، وهي فضائل الأخلاق التي تمهد الطريق إلى رضا الله سبحانه والسعادة الأبدية في الآخرة ، ولا شك أن مشكلة الإنسان الحقيقية وغايته المقصودة تتلخص في الحصول على هذه السعادة ، وبما أنها لا تيسر بدون المرور على الطرق الشائكة من الدنيا لا بد من الحصول على كل ما نحتاج إليه في الحياة الدنيا .

فما دامت وسائل المعاش تحل في حياة الإنسان محل قنطرة يتخذها معبراً إلى مقره الحقيقي ، رادف ذلك معنى " فضل الله " و " الخير " و " زينة الله " و " السكن " أما إذا فقد الإنسان طريقه وجذبه زخارف هذه الحياة ، ووقع فريسة الأحلام والأوهام ، واتخذ الوسائل غاية ونسى غايته الأصلية ، فإن هذه الوسائل تتحول إلى " متاع الغرور " و " الفتنة " و " العدو " كما نطق بذلك القرآن الكريم .

وقد صرح الله سبحانه هذا المعنى في قوله جل وعلا : (وابغ فبما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا) .

٢ - حقيقة الثروة والملكية :

والأمر الثاني الأساسي الذي يحمل أهمية كبيرة في موضوع الاقتصاد الإسلامي : هو أن الثروة مهما كان شكلها إنما هي مخلوق الله وملكيته ، والذي يملكه الإنسان هو منحة الله له ، يقول الله سبحانه : (وأنوهم من مال الله الذي آتاكم) وقد أشار القرآن الكريم إلى السبب في ذلك في موضع آخر ، وذلك أن الإنسان لا يتمكن في إنتاج شيء أكثر من أن يبذل

جهوده في رفع الموانع ، وأما إثمار جهوده وإيجاد نتائجها فلا يمكن إلا بأمر الله ، إذ ليس في وسع الإنسان إلا أن يبذر البذور في الأرض ويزيل عنها الأحجار والموانع الأخرى ، وأما إنبات البذور وتحويلها إلى غرس ثم شجر ، فلا يمكن إلا بقدره الله سبحانه يقول الله سبحانه وتعالى : (أفأرأيتم ما تحرثون ؟ أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون) ويقول : (أولم يروا أنا خلقناهم مما عملت أيدينا أنعاماً فهم لها ما لكون) .

إن هذه الآيات تلقى ضوءاً ساطعاً على النقطة الأساسية في حقيقة الثروة وملكيتهما ، وهي أن الثروة مهما كانت في شكل إنما يملكها الله سبحانه وتعالى ، وهو الذي يرزقها الإنسان وبما أن الثروة ملك الله ، فلا يمنح الإنسان هذه الملكية إلا بطرق خاصة وضعها في الشريعة الإسلامية ، وبما أن الله سبحانه هو الذي منح الإنسان حق التصرف فيها فلا بد من أن يخضع الإنسان في تصرفاته لأحكام الله . ولذلك فإن الإنسان يملك الأشياء ويتصرف فيها ولكنه لا يحمل حرية مطلقة في تصرفه واستعماله إياها : بل يلزم عليه أن يخضع لحكم الله وأمره ويقف عند حدوده ويتبع قوانينه ، فلا ينفق الثروة إلا على ما أمره الله به ، ويمسك عما نهى عنه ، وقد أوضح الله سبحانه ذلك بقوله : (وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض) .

إن هذه الآية تشرح فلسفة الملكية في الإسلام ، وتتلخص منها أحكام تالية :

- ١ - كل مالى الإنسان من ثروة إنما هي منحة الله له .
- ٢ - يجب أن لا ينسى الإنسان غايته ، وهي الآخرة ، عند تصرفه فيها .
- ٣ - وبما أن الثروة مما آتاه الله فيتصرف فيها حسب أوامر الله ، وذلك بوجهين :
أما أولاً : فأن يأمره الله بإعطاء ما له بغيره ، وهذا أمر يجب امتثاله ، لأن الله سبحانه قد أحسن إليه في منحه الملكية على ماله ، فله أن يأمره بالإحسان إلى غيره .
وأما ثانياً : فأن ينهيه عن أى تصرف في ذلك المال ، وذلك لأنه لا يأذن له بصرف المال في أمر يسبب مفسد اجتماعية أو فساداً في الأرض .

وتلك هي الخصيصة البارزة للملكية في الإسلام تميزه عن الرأسمالية والاشتراكية في الملكية ، ومن المعلوم أن أساس الرأسمالية يقوم على المادية في الواقع والعمل ، وهي ترى أن الإنسان مستفيد بما له وثروته بدون أن تشاركه قوة أخرى في التصرف والاستعمال ، وله الحق كل الحق

أن يفعل فيه ما شاء ، وقد ذم القرآن الكريم هذه العقلية حينما أشار إلى ما كانت قوم شعيب تقول له : (أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء) .

لأنهم عند ما كانوا يعتقدون أن المال ملك لهم في الحقيقة دون أن يكون هناك من رزقهم إياه ، فأطلقوا كلمة « أموالنا » وادعوا فيه تصرفهم وملكيتهم بقولهم « نفعل في أموالنا ما نشاء » وهي نتيجة حتمية لهذه العقلية .

وهذه الفكرة التي تظاهر بها قوم سيدنا شعيب عليه السلام إنما هي الروح الأصلية في الرأسمالية ، وقد حطم القرآن فكرة الرأسمالية هذه باستبدال العقلية التي تنسب المال إلى الإنسان بعقلية تنادى أن المال مال الله ، وأردف ذلك قوله تعالى : (الذي آتاكم) ليضرب على جذور الاشتراكية التي تنكر الملكية الفردية ولا تقر بها في أى حال .

ويتسنى لنا الآن أن نميز الإسلام من الرأسمالية والاشتراكية ، ونخص كل واحد من هذه الثلاثة بما يمتاز به عن غيره ، فنقول :

الرأسمالية : تصطنع الملكية الفردية التي تنطلق عن كل قيد وحد .

والاشتراكية : ترفض الملكية الفردية (في وسائل الإنتاج على الأقل) ولا تقر بها في أى حال :

والإسلام : يعترف بالملكية الفردية ، ولكنه لا يطلقها حراً منطلقاً عن القيود والحدود ، ولا يرخص لها العنان حتى يسبب الفساد في الأرض .

مقارنة أصولية بين النظم الاقتصادية الحديثة وبين الإسلام :

وبعد تمهيد هاتين المقدمتين نريد أن نبين الفرق الأصولي بين الإسلام والنظريات الاقتصادية الحديثة ، ونشرح مبادئ هذه النظم ومدى خطأها في النظر الإسلام .

تلخيص مسائل الاقتصاد :

فاعلم أن المسائل الأساسية لكل نظام اقتصادي أربعة لا بد لكل نظام من حلها ، وهي في اصطلاح الاقتصاديين مسألة الترتيبات ، ومسألة استخدام الوسائل ، ومسألة توزيع الثروة ، ومسألة الازدهار .

أما مسألة الترتيبات فيريدون بها ترتيب المنتجات المطلوبة حسب ضرورة المجتمع ومدى الحاجة إليها فإن كل مملكة تملك أراضي للزراعة تصلح لشتى أنواع المزروعات ،

ومبلغاً من الوسائل الطبيعية التي تصلح للاستعمال في أنواع من المنتجات ، فلا بد لكل مملكة أن ترجح بعض المنتجات على بعض حسب ضرورتها وحاجتها إلى تلك المنتجات ، لكي تصرف أرضها في المزروعات المطلوبة ومصانعها في المنتجات الضرورية فإن مملكة واحدة ، مثلاً ، تستطيع أن تنتج حنطة وأرزاً ، وتستطيع أيضاً أن تنتج البن والتبناك فلا بد لها أن تحدث فيما بين هذه الأشياء ترتيباً وترجح بعضها على بعض حسب ضرورتها يكون أكثر نفعاً للمجتمع .

وأما مشكلة استخدام الوسائل ، فيريدون توزيع الوسائل على إنتاج الأشياء المطلوبة بقدر مناسب ، فلا بد لكل مملكة - إذا كانت تريد الرفاهية في الاقتصاد - أن تستخدم هذه الوسائل حسبما قرره من ترجيحات ، وتقسم وسائلها على الإنتاجات المختلفة بما يكون أكثر نفعاً وأدر ربحاً للمجتمع ، فلا بد لها أن تعين : كم أرضاً ينبغي أن تشتغل بإنتاج الحنطة ؟ وكم ينبغي أن تصرف في زراعة الأرز ؟ وكم في زراعة قصب السكر ؟ وكم مصنعاً ينبغي أن تقام لصناعة الثياب ؟ وكم لاصطناع وكم لإنتاج الأدوية ؟ وما إلى ذلك . وينبغي أن يكون ذلك حسب ضرورة المجتمع وحسب الترجيحات التي عينها في المشكلة الأولى ، لئلا تضيع الوسائل في إنتاج شيء غير مطلوب .

وأما مشكلة توزيع الثروة فيريدون بها أننا إذا حصلنا على مبلغ من الثروة المادية بعد استخدام الوسائل الطبيعية فكيف نوزع تلك الثروة على المواطنين ؟ وما هو معيار التوزيع فيما بينهم ؟

وأما مشكلة الازدهار ، فيريدون بها أن كل مجتمع يحتاج إلى أن لا يقف في عمل إنتاجه على حد ، بل لابد له أن يرتقى في هذا العمل ، حتى يمكن له اختراع الأشياء الجديدة وابتكار الطرق المفيدة في كل ناحية من نواحي الصناعة المادية ، فينبغي أن يكون في المملكة نظام يقوم بنفسه لتحريض على الإرتقاء والتشجيع على الابتكار .

فهذه هي العناصر الأربعة لكل نظام اقتصادي ، واختلقت النظريات نظرية الرأسمالية العصرية في طريق حل هذه المشاكل ، وسوف نعبر عن هذه المسائل الأربعة بالتنظيم الاقتصادي في كلامنا الآتي .

فأما الرأسمالية فنقول لاسبيل إلى التنظيم الاقتصادي إلا بأن نعطي كل فرد من أفراد المجتمع حرية كاملة في كسب المعيشة ، لكي يبتعد في الحصول على أكثر ما يمكن من ربح وثروة ، فإذا فعلنا ذلك انحلت هذه المشاكل الأربعة بطبيعتها ، وحصل التنظيم الاقتصادي بصورة تلقائية .

وتفصيل ذلك - حسب ما يقرره الرأسماليون - أن هناك قوتين طبيعيتين يقوم عليهما التنظيم الاقتصادي ، وهما « العرض والطلب » فأما العرض فهو حمل التاجر بضاعته إلى السوق لبيعها ، والطلب إتيان المشتري إلى السوق لشرائها ، ومن القوانين الاقتصادية المعروفة أن العرض كلما ازداد على الطلب انخفضت الأسعار ، وكلما انتقص العرض عن الطلب ارتفعت الأسعار . فإذا كان في السوق ألف ثوب من نمط واحد مثلاً ، ولا يوجد من مشتريه إلا سبعمائة ، فلا جرم ينخفض سعر الثوب لأن العرض كثير والطلب قليل ، ولكن إذا كان المشترون أكثر من ألف ، يرتفع سعر الثوب طبعاً ، لكون الطلب أكثر من العرض .

فكلما كان الإنسان له حرية كاملة في كسب معيشته فإنه لا يعرض إلى السوق إلا ما كثر طلبه ، لكي يحصل على الكثير من الربح ، لأنه إن عرض إلى السوق بضاعةً نقل الحاجة إليها وتقل طلبها ، لم يمكن له أن يبيعها لسعر مرتفع ، فيقل ربحه ، ولذلك فإن كل رجل في المعيشة فمجبور على إنتاج ما يحتاج إليه المجتمع والكف عما لا يحتاج إليه ، وذلك بطبيعة قوى العرض والطلب .

فيقول الرأسماليون إن هاتين القوتين تنظمان جميع النشاطات الاقتصادية ، وبهما تنحل مسائل التوجيهات ومسائل استخدام الوسائل ، فإذا جاءت مشكلة التوجيهات مثلاً ، فإن الرجل الذي يحمل حرية كاملة في تحصيل أكثر ما يمكن من ربح ، لا يرجح في إنتاجه إلا ما كثر طلبه وازدادت الحاجة إليه ، وإذا جاءت مشكلة استخدام الوسائل فإن الرجل لا يستخدم وسائله إلا في إنتاج ما هو الأكثر ربحاً ، ولا يكون الشيء أكثر ربحاً حتى يكثر طلبه ، ولا يكثر طلبه حتى يحتاج إليه المجتمع .

فحينما تصنع مثلاً أحذية كثيرة بالنسبة للطلب فإن أسعارها ستنخفض ، ولربما تنخفض إلى ما دون تكاليف الإنتاج ، وإذا كانت الحالة كذلك فسوف يتوقف بعض المنتجين عن الإنتاج ، ومن ثم فسوف يتقلص العرض وتبدأ الأسعار بالارتفاع ، وإذا ما توقف عدد كبير من المنتجين عن الإنتاج فلربما ترتفع الأسعار إلى مستويات عالية ، بحيث تدفع بعض المنتجين في خارج الصناعة إلى الدخول في الصناعة ثانية ، ومثل هذه التجربة ستستمر حتى نحصل على نقطة من التوازن ، فلا يكون عرض الأحذية في السوق إلا بقدر طلبه ، وهذا هو المراد .

وأما مشكلة توزيع الثروة ، فإن قوى العرض والطلب تنظمان التوزيع أيضاً عند الرأسمالين ، وذلك أن الثروة إنما يستحقها عناصر الإنتاج ، وهي : الأرض ، والمال ، والعمل

والمستثمر فالأرض تستحق الكراء ، والمال يستحق الربا أو الفائدة ، والعمل يستحق الأجر ، والمستثمر يستحق الربح . ولا يتعين مقدار الكراء والفائدة والأجر والربح إلا بقوى العرض والطلب . فإذا كان طلب الأرض أكثر من عرضها ارتفع كراؤها ، وإذا كان طلبها أقل انخفض الكراء ، وكذلك إن كان طلب المال أكثر من عرضها ارتفع قدر الفائدة وإذا انعكس الأمر انخفض قدرها ، وقس على ذلك العمل أيضا ، فإن كان طلب العمل - يعنى طلب الأجراء - أكثر من عدد الأجراء الموجودين إزدادت الأجرة ، وإن كان طلبه أقل انخفضت .

وهكذا فإن قوى العرض والطلب تنظمان توزيع الثروة . وأما مسألة الازدهار فإنها تنحل على نفس هذه الشاكلة ، وذلك أن كل إنسان لما كان حراً فى تحصيل أكثر ما يمكن من ربح وثروة ، فإنه سيجتهد فى اختراع الأشياء الجديدة ، وابتكار الآلات الحديثة ، لتزداد الرغبة فيها ويرتفع سعرها ، فيحصل المقصود وهو الازدهار .

فهذه هى فلسفة الرأسمالية الأساسية ، وإذا شئت أن تلخص أصول هذه الفلسفة تبين أنها تقوم على أسس تالية :-

١ - حرية التملك : حيث يملك الأفراد جميع السلع لإنتاجية كانت أو استهلاكية ، ملكية كاملة حرة ، بلا تكاليف وإلزام .

٢ - حرية اقتصادية : فللأفراد أن يقيموا مشروعاتهم ويستثمروا أموالهم من غير تدخل من الدولة ، فالسوق هى العامل المنظم المسيطر . والمنافسة بين قوى الإنتاج وعناصره من ناحية ، والمنافسة بين المستهلكين فى سبيل الحصول على السلع التى يريدونها من ناحية أخرى ، هى ظاهرة يتميز بها الاقتصاد الحر ، وهى فى نفس الوقت ضمان لانتظام السوق وتحقيق مصالح الجميع .

٣ - حرية الربح : فالربح فى الرأسمالية جزاء لصاحب العمل ، وللمنظم لقاء عملها وتخطيطها ، فلا يمكن تقييد هذه الحرية من قبل الدولة . لأن الرأسمالية تعتبر جهاز الأثمان وقوى العرض والطلب كالعامل الفعال المسيطر الذى يوجه النشاط الاقتصادى بصورة تلقائية ، فلا حاجة إلى تدخل الحكومة .

نظرية الاشتراكية :

وأما الاشتراكية فقامت على ضد الرأسمالية ، وقالت : لا ينبغي أن نفوض أمر التنظيم الاقتصادى إلى قوى العرض والطلب اللتين لا عقل لهما ولا فهم ، فإنهما قوتان عياوان ، لا نحصل بهما على نقطة من التوازن إلا بعد أزمت اقتصادية وضرر كثير . على أنه ليس بيد هاتين القوتين زركهربائى يقف عمل الإنتاج بضغطة ، أو يبدأ مرة ثانية بفكه ، بل إن

تغيير أوضاع الإنتاج عمل يأخذ زمنا طويلا ، وفي أثناء هذا الزمن الطويل تضعيـع الوسائل فيما لا حاجة إليه . فلا بد لنا إذا كنا نريد التنظيم الاقتصادي حسب ما يقتضيه المجتمع ، أن لا نترك أحدا يملك وسائل الإنتاج ، ملكية شخصية ، وإنما تكون وسائل الإنتاج كلها بأيدى الدولة ، وهى التى تعمل التخطيط الاقتصادى (Economic Planning) ، فتقرر حاجات المجتمع ، ومقادير تلك الحاجة ، ثم تنظم وسائل الإنتاج لاستخدامها فى سد تلك الحاجات ، فكل عمل من أعمال الإنتاج يكون وفقا لهذا التخطيط ، فالدولة هى التى تقدر التـرجيـحات ، وهى التى تنظم الوسائل ، وهى التى تعين أجور العاملين ، فإنه لما كانت جميع الوسائل بيد الحكومة ، لم يبق عند الشعب إلا عملهم ، فيه يعطون الأجور على قدر ما يعملون ، فلا حاجة إلى ربح ، ولا إلى فائدة أو ربا ، ولا إلى كراء . وإنما توزع الثروة فيما بين الشعب فى صورة الأجور . وإن كلا من الربح والفائدة والكرء ممنوع فى فلسفة الاشتراكية ، لأن قيمة البضاعة عندهم إنما هو قيمة العمل فقط ، وأما ما يطالب به البائع أو المؤجر فى السوق الرأسمالية زيادة على قدر العمل فى صورة الربح أو الربا أو الكراء ، فيسمى عندهم ” فائض القيمة “ وبالا انكليزية Surplus Value وهو ظلم عندهم مطلقا .

نقد الاشتراكية من وجهة نظر الإسلام

فأما الاشتراكية فقد أخطأت فى أول خطوة من خطوات فكرها ، وذلك أن مثل هذه المسائل الاجتماعية لا تنحل بتخطيط من الحكومات ، وإن تفويضها إلى التخطيط الحكومى خارج عن فطرة الإنسان ، فإن اختيار المرء لمجال من المجالات الاقتصادية شئى يتعلق بمناسبته الطبيعية وعلاقته الفطرية ، ولو جعلناه تحت إجبار الحكومات صار شيئا مصطنعا خارجا عن طبيعته وفطرته .

وهذا كما أننا نرى فى كل مملكة عددا من الفتيان والفتيات ، ويقع بينهم الزواج حسب مناسبتهم الفطرية وعلاقة بعضهم مع بعض ، وربما نرى أن هذا النظام التلقائى للزواج قد يحدث نزاعات فيما بينهم ، ولكن لا يتصور عاقل أبدا لسد هذه النزاعات أن يكون هناك تخطيط من قبل الحكومة ، فتكون الحكومة تعين أن الفتى الفلانى إنما سيتزوج الفتاة الفلانية ، وأن الفتاة الفلانية لا ينكحها إلا الفتى الفلانى ، ولو فعلت الحكومة ذلك كان أمرا خارجا عن فطرة الإنسان وطبيعته ، وإنما يجرى هذا النظام على أساس المناسبات والعلاقات لا دخل فيها للحكومة ولا لتخطيط من الخارج .

فكذلك التنظيم الاقتصادي ينبغي أن يسير على هذه الشاكلة ، ولا يتبع التخطيط الخارجى ، فإن فى ذلك مفسد كثيرة :

أما أولاً : فإن ذلك يقتضى أن تكون جميع وسائل الإنتاج بيد الحكومة ، والحكومة لا تتألف من الملائكة ، ولا من الناس المعصومين ، وإنما هى عبارة عن طائفة صغيرة من الأفراد يحملون نفس العواطف والأهواء والأغراض التى نجدتها فى صدور ناس آخرين ، فلو أرادت هذه الطائفة استعمال تلك الوسائل الجمة فى اتباع أهوائها ، وقطعت النظر عن مصالح الشعب ، لظهر فى الأرض فساد كبير .

وأما ثانياً : فإن هذا التخطيط - مهما دقت طرقه وابتكرت أساليبه - لن يستطيع أن يضمن لحاجات المجتمع الحقيقية ، فإن الحاجات تتغير يوماً بعد يوم ، ولا يكون التخطيط إلا مرة أو مرتين فى سنة واحدة ، فكيف يتكفل هذا التخطيط لسد الحاجات التى تحدث فى أثناء السنة ؟ وإن العلم بهذه الحاجات المتغيرة والعمل على وفقها يحتاج أيضاً إلى زمن طويل ، فيعود على الاشتراكية نفس الاعتراض الذى أوردته على الرأسمالية .

وأما ثالثاً : فإن هذا النظام المخطط لا يسير ، ولا يستطيع أن يسير ، إلا يجبر نهائى من الحكومة ، فإنه ربما يقتضى تحميل الفرد ما لا يرضاه ، وإجباره على خدمة لا يوافقها ، فيحصل منه صراع بين مصالح الفرد ومصالح التخطيط .

نقد الرأسمالية :

وأما الرأسمالية فإنها ولو كانت مصيبة فى مبدأها الأساسى ، ولكنها أخطأت فى تطبيق هذا المبدأ . أما مبدأها الأساسى ، فهو أن التنظيم الاقتصادى لا يمكن بالتخطيط ، وإنما يكون ذلك بقوتين طبيعيتين من العرض والطلب ، وهذا أمر فطرى لا نأباه ، ولكنها طبقت هذا المبدأ بمنح الفرد حرية تامة فى تحصيل أكثر ما يكون من ربح أو ثروة ، ولم يقيد هذه الحرية بشرط أو قيد ، وغفلت عن أن هذه الحرية التامة تؤول إلى تقييد قوى العرض والطلب ، فيفسد بذلك النظام الفطرى الذى قرره فى مبدأها الأساسى .

وتفصيل ذلك أن كل فرد لما كان حراً مطلقاً فى تحصيل أكثر ما يكون من ربح و ثروة ، فجاز له الربا ، والقمار ، والاحتكار ، والبيع بالتخمين ، وكل طريق يؤدى إلى نيل ربح أكثر ، فلمكن للأغنياء أن يسيطروا على السوق ويتحكموا فيها بالأسعار ، فلاسعر فى السوق إلا ما يرضاه هؤلاء الأثرياء ، ولا أجرة للعالم إلا ما عينوه ، فإنهم هم ملوك السوق وحكامهم على أساس

ثروتهم ، وقد جعلوا قوة العرض والطلب مفلوجة شلاء ، فإن هاتين القوتين إنما تعملان في السوق الحرة التي يتنافس فيها التجار بكل حرية ، ويكون للمشتري فيها الخيار بين أن يشتري البضاعة من هذا وذاك . أما إذا سيطر على السوق شخص واحد ، أو شركة واحدة ، فلا سبيل للمشتري إلا أن يشتري منه ، فيتمحكم بالسعر ، بما يجعل قوتي العرض والطلب كالمهملة في تعيين الأسعار .

وإنما يحدث ذلك بالحرية المطلقة التي رفعت الرأسمالية لواءها بكل فخر ، فإن الرجل في هذه الحرية يكسب القناطير من الثروة بما شاء من ربا أو قمار أو احتكار أو تخمين ، وبأساس هذه القناطير يتخذ مصانع عظيمة ومعامل جسيمة يستولى بها على السوق ، ولا يترك أحدا من التجار الصغار أن يبلغ شأوه ، ولولبلغ أحد غيره إلى هذه المنزلة أحدثت معه التواطؤ التجاري ، حتى كانت لتجار بضاعة واحدة الكلمة الواحدة ، ولم يبق للمشتري والمستهلكين الخيار في استعمال قوة طلبهم في تعيين الأسعار ، فأين السوق الحرة في النظام الرأسمالي ؟ وأين العرض والطلب ؟ وأين قوة المنافسة ؟ إنما أصبحت هذه الكلمات في الرأسمالية نظريات مودعة في بطون الأوراق ، لا يرى منها في الحياة العملية أثر ولا يسمع لها خبر .

فتبين أن الرأسمالية قد طبقت مبدأها الأساسي تطبيقاً قد قضى في المال على نفس هذا المبدأ ، وجعل قوتي العرض والطلب مفلوجتين ضعيفتين لا تعملان إلا في دائرة قصيرة فحدث من ذلك مفسدات كثيرة :-

أما أولاً : فقد صارت قلة من الناس مسيطرة على المال المتداول ، وإن هذه القلة من الناس لم تبق محصورة في محلها ، وإنما تحولت لتصبح قوة عالمية ، وخرجت تساهم في البنوك الخارجية والشركات الدولية ، وعن طريق هذه الشركات وما لديها من قوة المال بدأت هذه القلة في التدخل في سياسة الدول ، كما قامت هذه القلة بالسيطرة على الوسائل الإعلامية المختلفة حتى تسند طغيانها المالى عن طريق التأثير في الاتجاهات الفكرية وتوجيهها لصالح الرأسمالية .

وأما ثانياً : فإن الحرية الفردية أصبحت في هذا النظام حقاً لأصحاب المال وحدهم ، وأما الفقراء فليس لهم في هذا النظام إلا أن يخضعوا لأحكام أصحاب الأموال .

وأما ثالثاً : فإن الإنتاج في هذا النظام لا يتجه إلى ما فيه خير للمجتمع ، وإنما يتجه إلى ما يدر الربح الكثير ، فلو كان الربح كثيراً في بناء المسارح والمراقص تكون لها كل الترجيح في صرف الوسائل إليها ، سواء كانت بعض الحاجات اللازمة مهملة في الوقت نفسه .

المذهب الاقتصادى الإسلامى :

أما الإسلام فقد سلك فى الاقتصاد منهجاً معتدلاً بريثاً من هذا الإفراط وذاك التفريط . ولما كانت تعبيرات « التنظيم الاقتصادى » و « قوة العرض والطلب » و « دور السوق » تعبيرات حديثة لا نجد فى القرآن الكريم ولا فى السنة النبوية شيئاً من هذه التعابير ، ولكن الذى يتلخص من دراسة القرآن والسنة والفقه ، هو أن الإسلام بعيد عن التخطيط فى التنظيم الاقتصادى ، وإنما هو يذهب إلى أن التنظيم الاقتصادى مفوض من الله سبحانه إلى بعض القوى الطبيعية ، فيقول الله سبحانه :

(نحن قسمنا بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً) (الزخرف) فنسب الله سبحانه قسم المعيشة إلى نفسه جل وعلا . وهذا مما يدل على أن التنظيم الاقتصادى إنما هو بيد الله سبحانه ، وهناك بعض القوات الفطرية التى تنظم المعاش للناس ، وإن هذه القوات الفطرية نستطيع أن نعبر عنها بقوة العرض والطلب ، فإن الله سبحانه هو الذى ربط حاجات بعض الناس مع حاجات الآخرين ، فالبائع محتاج إلى المشتري ، والمشتري محتاج إلى البائع ، ولا غنى لأحدهما من الآخر ، وإليه أشار الله سبحانه بقوله : (ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً) .

وكذلك نجد فى أحاديث رسول الله ﷺ ما يؤيده ، فقد روى أنس رضى الله تعالى عنه قال : « قال الناس : يا رسول الله غلا السعر فسرنا ، فقال رسول الله ﷺ : إن الله هو القابض الباسط الرازق ، وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يظلمنى بمظلمة فى دم ولا مال » وأخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجه والدارمى كلهم فى البيوع ، وصححه الترمذى وأخرجه أحمد أيضاً فى مسنده ٣ : ١٥٦ و ٢٨٦ ، وقال الحافظ فى التلخيص (رقم ١١٥٨) ٣ : ١٤ : إسناده على شرط مسلم ، وفى رواية عن أبى هريرة عند أبى داود فى باب التسعير واللفظ له وأحمد فى مسنده ٢ : ٣٣٧ و ٣٧٣ « إن رجلاً جاء فقال : يا رسول الله سعر ، فقال : بل أَدْعُو ، ثم جاء رجل فقال : يا رسول الله سعر ، فقال : بل الله يخفض ويرفع ، وإني لأرجو أن ألقى الله وليس لأحد عندى مظلمة » وإسناده حسن ، كما فى التلخيص للحافظ ٣ : ١٤ وفى رواية عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : « غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ فقالوا له : لو قومنا لنا سعرنا ، قال : إن الله هو المقوم أو المسعر ، إني لأرجو أن أفارقكم وليس أحد منكم يظلمنى بمظلمة فى مال ولا نفس » أخرجه أحمد فى مسنده ٣ : ٨٥ ، وإسناده حسن ، كما صرح به الحافظ فى التلخيص ٣ : ١٤ رقم ١١٥٨ .

وفى رواية الأصمغ بن نباتة عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال : « قيل : يا رسول الله ، قوم لنا السعر ، قال : إن غلاء السعر ورخصه بيد الله ، أريد أن ألقى ربى وليس أحد يطلبنى بمظلمة ظلمتها إياه » أخرجه البزار فى مسنده ، كما فى كشف الأستار عن زوائد البزار ٢ : ٨٥ رقم ١٢٦٣ والأصمغ بن نباتة وثقه العجلى ، وضعفه الأئمة كما فى مجمع الزوائد ٤ : ٩٩ ، وحديثه هذا قد قوى بما مر من شواهده .

قد نسب رسول الله صلى الله عليه وسلم التسعير فى هذه الأحاديث إلى الله سبحانه ، فدل ذلك على أن تنظيم الأسعار لا يكون بالتخطيط الحكومى ، وإنما هو أمر لا يتولاه إلا الله ، وظاهر أن المراد من تسعير الله سبحانه أنه هو الذى خلق هذا النظام الفطرى الذى يعين الأسعار بطريقة تلقائية . فدل الحديث على اعتراف الإسلام بالسوق التى تنظمها قوى العرض والطلب ، وعلى أن التدخل فى السوق هو ضد السير الطبيعى للقوانين التى يسير الله بها الحياة ، وعلى أن كل تدخل من هذا النوع يعتبره الإسلام كمظلمة ، سواء كان ذلك التدخل من جهة الحكومة ، أو من التجار المتعاملين فى السوق .

وبدل على ذلك حديث آخر أيضا ، وهو ما روى جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يبيع حاضر لباد ، يدعو الناس يرزق الله بعضهم من بعض » ، أخرجه مسلم والترمذى وغيرهما ، فقد أفصح فيه سيد الفصحاء عليه السلام أن الله تعالى يرزق بعض الناس ببعضه ، أى أنه يرزق البائع بواسطة المشتري ، ويرزق المشتري بواسطة البائع ، فلا يجوز لأحد أن يتدخل فى هذا النظام الإلهى ويتحكم فيه بالأسعار . فالحديث يشير إلى أن نظام السوق نظام طبيعى لا يجوز تغييره ، فالحديث الأول - حديث التسعير - قد منع تدخل الحكومة فى السوق ، والحديث الثانى - حديث جابر - قد منع تدخل بعض المتعاملين فى السوق بما يغير وضعها الفطرى ، فكلاهما ممنوع . فظهر أن الإسلام إنما يريد أن تسير السوق على سيرها الطبيعى ، ولا يظهر هناك ما يعوق دون هذا السير .

ولكن هذا السير الطبيعى لا يمكن بأن تترك جميع أصحاب الأموال أحرارا يفعلون ما يشاءون ، فإن هذه الحرية المطلقة يحدث احتكارات تفسد نظام السوق كما أسلفنا ، وإنما يمكن إذا كانت معاملتهم مقيدة بحدود وشرائط ، وقد وضع الإسلام هذه الحدود والشرائط لئلا تجلب حرية الأفراد على قيمة حرية السوق وحرية المجتمع ، كما هو الواقع فى الرأسمالية ، وإنما جعل الأفراد تبعاً لأحكام تضمن حرية السوق وحرية المجتمع . فمن هذه الأحكام تحريم الربا والقمار والتخمين ، فإن هذه الوسائل كلها تؤدي إلى اكتناز الثروة بأيدي الأغنياء فقط ، ولقد شهد التاريخ بأن الرأسمالين إنما حدث بهذه

الأسباب، فإنهم يجوزون القناطير من الثروة بهذه الوسائل، ويسيطرون على السوق بما يجعل قواها الطبيعية مغلوحة شلاء.

ومن هذه الأحكام تحريم الاحتكار، وتلقى الجلب، وبيع الحاضر للبادي، وسائر البيوع الفاسدة أو الباطلة، فإنها تميل إلى تغيير وضع السوق، وإهمال قوى العرض والطلب، وتحكم فئة مخصوصة على الأسعار.

وقد أخرج البزار وأحمد وأبو يعلى والطبراني عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « من احتكر طعاما فقد برئ من الله ويرئ الله منه ، قال : وأيما أهل عرصة ظل فيهم امرؤ من المسلمين طويلاً (يعنى جاثماً) فقد برئت ذمة الله منهم » راجع كشف الأستار عن زوائد البزار ٢ : ١٠٦ رقم ١٣١١ وجميع الزوائد ٤ : ١٠٠ .

ومن هذه الأحكام منع التواطؤ الاقتصادي من التجار ، فإن هذا التواطؤ أيضا يجعل نظام الأسعار بأيدي التجار المحدودين ، ويخل بنظامها الطبيعي ، فقد صرح الفقهاء بأنه لا يترك التجار يشتركون فيما بينهم لتحكم الأسعار. وراجع كتاب القسمة من الهداية، وكلما تحكم هؤلاء بالأسعار جاز للحكومة الإسلامية أن يتدخل في السوق بالتسعير حتى تعود إلى وضعها الأصلي، كما قرره الفقهاء في كتبهم . ومن هذه الأحكام أحكام الزكاة والصدقات والأضحية والكفارات والنفقات والميراث، فإنها توجه فيضان الثروة من أصحاب الأموال إلى المقلين من المجتمع وهكذا فإن أبواب الاكتناز والاحتكار منسدة في الإسلام ، وأبواب الإنفاق مفتوحة ، والحكمة في ذلك ما أشار إليه القرآن الكريم حيث قال : (كفى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) .

وبالجملة ، فإن الإسلام قد راعى حرية الفرد إلى حد، ولكن أثر عليها حرية المجتمع ، وإنه يريد أن يستعمل القوى الفطرية من العرض والطلب ، ويجعل السوق حرة تسير سيرها الطبيعي ، ويجول دون الاحتكارات السقي نجعل زمام السوق بأيدي فئة مخصوصة ، وتلغى أعمال العرض والطلب، وشرع لذلك أحكاماً من تحريم شتى أنواع المعاملات ، وأباح للحكومة الإسلامية أن تتدخل في السوق كلما رأت حدوث الاحتكارات .

ويمكن أن تلخص مذهب الإقتصاد الإسلامي في هذا الشأن أنه لم يجعل حرية الاكتساب حرية مطلقة كما نجد في الرأسمالية، وإنما شرع ثلاثة أنواع من التدخلات في هذه النشاطات الاقتصادية :

١ - تدخل الدين : فلا يجوز لأحد من المكسبين أن يكسب المال بطريقة غير مشروعة من الربا والقمار والتخمين وسائر البيوع والمعاملات الفاسدة أو الباطلة .

٢ - تدخل الحكومة : الإسلام لا يجمع للحكومة أن تتدخل في السوق إذا كانت تسير سيرها الطبيعي كسما سبق في حديث التسعير ، ولكن إذا أراد أحد أن يسيطر على

باب إبطال بيع الملامسة والمنازمة

٣٦٨٤- حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، قال : قرأت على مالك ، عن محمد بن يحيى ابن حبان ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الملامسة .

السوق أو يتحكم فيها جاز للحكومة التدخل حيثئذ ، كما تقرر في الفقه : وذلك لما روى معقل ابن يسار عن النبي ﷺ قال : « من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم كان حقا على الله أن يقذفه في معظم من النار ورأسه أسفله » أخرجه الحاكم والبيهقي والطبراني وأحمد وغيره كما في كنز العمال ٤ : ٥٦ باب الاحتكار . وقد أمر عمر رضي الله عنه حاطب بن أبي بلتعة أن يزيد في سعره وقال له : « إما أن تزيد في السعر وإما أن ترفع من سوقنا » أخرجه مالك وعبد ابن حميد والبيهقي كما في الكنز ٤ : ١٠٤ حديث ٨٨٢ وذلك يدل على جواز التدخل من قبل الحكومة إذا رأت ما يفسد نظام السوق .

٣- تدخل الأخلاق : ثم إن الأحكام الأخلاقية لا تنفصل في الإسلام عن الاقتصاد ، فإن اكتساب أكثر ما يكون من ربح وثروة ليس من المقاصد الأصلية للإنسان كما أسلفنا . ولذلك فإن الإسلام يربي في نفوس المسلمين أن يحسنوا المعاملة مع غيرهم ، وأن يؤثرهم على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، وأن يتباروا في الإنفاق دون أن يتنافسوا في الحصول على الأرباح والثروات ، وإن مثل هذه الأحكام كثيرة في القرآن والسنة ، وليس هذا موضع استقصائها ، فكلما أقيم الإسلام بجميع أحكامه وتعاليمه لم يبق في المجتمع أثر من مآثر الرأسمالية السيئة ، ولم تكن هناك حاجة إلى النظام الاشتراكي ولا الشيوعي ، وأصبح الاقتصاد يسلك مسلكا عادلا بريأ من الظلم والقساوة والفسانية ، والله سبحانه الموفق .

باب إبطال بيع الملامسة والمنازمة

قوله : " عن أبي هريرة " هذا الحديث أخرجه البخاري في البيوع ، باب بيع المنازمة وباب بيع الملامسة ، وفي الصلاة في الثياب ، باب ما يستمر من العورة ، وفي المراكبة ، باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس ، وباب لا يتحرى الصلاة قبل غروب الشمس ، وفي الصوم ، باب الصوم يوم النحر ، وفي اللباس ، باب اشتغال الصائم ، وباب الاحتباء في ثوب واحد ، وأخرجه مالك والنسائي والترمذي وابن ماجه كلهم في البيوع .

قوله : " عن بيع الملامسة " كان بيع الملامسة من بيوع الجاهلية ، وفسره العلماء على أقوال :

٣٦٨٥- وحدثنا أبو كريب وابن أبي عمر، قالنا نا وكيع : عن سفیان ، عن أبي الزناد، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ مثله .

٣٦٨٦- وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة قال : نا ابن نمير وأبو أسامة ح ، قال : وثنا محمد بن عبد الله بن نمير، قال نا : أبي ح ، قال : وحدثنا محمد بن مثنى ، قال نا عبد الوهاب ، كلهم عن عبيد الله بن عمر، عن خبيب بن عبد الرحمن ، عن حفص بن عاصم ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بمثله .

٣٦٨٧- وحدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا يعقوب - يعني ابن عبد الرحمن - عن سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ مثله .

٣٦٨٨- وحدثني محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، أخبرني عمرو بن دينار ، عن عطاء بن ميناء أنه سمعه يحدث ، عن أبي هريرة أنه قال : نهى عن بيعتين ، الملامسة والمنازمة ، أما الملامسة فأن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل ،

١ - هي أن يقول : أبيعك هذا المتاع بكذا ، فإذا لمستك وجب البيع ، أو يقول المشتري كذلك . وهذا التفسير مروي عن أبي حنيفة كما في عمدة القارى (٥ : ٥٠٥) .

٢ - هي أن يأتي بثوب مطوى أو في ظلمة فيلمسه المستام ، فيقول صاحبه : بعته هو بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ، ولا خيار لك إذا رأيته ، وهذا التفسير مروي عن الشافعي كما في شرح النووى .

٣ - هي أن يشتري كل واحد منهما ثوب الآخر بثوبه من غير تأمل ، ويقول : إذا لمست ثوبك ولمست ثوبى فقد وجب البيع ، وهو مروي عن أبي هريرة من طريق عطاء بن ميناء عند المصنف ، فيكون فيه نفس اللبس بيعا من غير أن يجرى بينهما إيجاب وقبول .

٤ - هي أن يبيعه شيئا على أنه متى مسه انقطع خيار المجلس ، وحكاها النووى ، وهذا إنما يصح على قول من يرى خيار المجلس .

وبالجملة ، فالقدر المشترك في هذه التفاسير كلها هو الغرر ، وعدم النظر في المبيع ، أو الإلزام على الآخر ما لم يرض به ، ولذلك حرمت هذه البيوع كلها .

والمنابذة أن ينبذ كل واحد منها ثوبه إلى الآخر ، ولم ينظر واحد منها إلى ثوب صاحبه .

٣٦٨٩- وحديثي أبو الطاهر وحرملة بن يحيى - واللفظ لحرملة - قالوا : أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، أخبرني عامر بن سعد بن أبي وقاص أن أبا سعيد الخدري قال : نهانا رسول الله ﷺ عن بيعتين ولبستين ، نهى عن الملامسة والمنابذة في البيع ، واللامسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ، ولا يقلبه إلا بذلك ، والمنابذة أن ينبذ الرجل إلى الرجل بثوبه ، وينبذ الآخر إليه ثوبه ، ويكون ذلك بيعهما من غير نظر ولا تراض .

٣٦٩٠- وحديثي عمرو الناقد، حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، حدثنا أبي، عن صالح، عن ابن شهاب بهذا الإسناد .

قوله : " والمنابذة أن ينبذ " هذا التفسير منصوص في الحديث ، والمراد أن مجرد النبذ يعتبر فيه بيعا من غير أن يجرى بينهما إيجاب وقبول ، وقيل : إنه أن يقول لصاحبه : إذا نبذته إليك انقطع الخيار ولزم البيع ، وذكر الخطابي في معالم السنن (٥ : ٤٦) عن بعضهم أنه نبذ الحجر ، فإذا وقع الحجر لزم البيع ، وهو نظير بيع الحصاة ، وسيأتي .

قوله : " أن أبا سعيد الخدري الخ " هذا الحديث أخرجه البخاري في البيوع ، باب بيع المنابذة وباب بيع الملامسة ، وفي الصلاة ، باب ما يستر من العورة ، وفي الصوم ، باب صوم يوم الفطر ، وفي اللباس ، باب إشتهال الصماء ، وباب الاحتباء في ثوب واحد ، وفي الاستئذان . باب الجلوس كيفما تيسر ، وأخرجه أبو داود في باب بيع الغرر من البيوع ، وأخرجه النسائي وابن ماجه والترمذي كلهم في البيوع .

قوله : " ولبستين " بكسر اللام ، اسم هيئة من اللبس ، والمراد نهى عن هيتين للبس .

قوله : " ولا يقلبه " بضم اللام وبكسر ها ، والمراد قلب الثوب لينظر كيف هو ؟ يعني أن المشتري لا يتمكن في بيع الملامسة من أن يقلب المبيع ويراه ، وقوله " إلا بذلك " استثناء منقطع ، والمراد أنه لا يمكنه قلب الثوب ، وإنما هو يلمسه فقط .

بيع الشيء الغائب وخيار الرؤية :

قوله : " ويكون ذلك بيعهما من غير نظر " يعني من غير تأمل ، وقد يستدل به على بطلان بيع الشيء الغائب ، واختلفوا فيه على أقوال :

الأول : أنه باطل مطلقا ، وهو قول الشافعى فى الجديد ، كما فى فتح البارى (٤ : ٣٠١) .
والثانى : أنه يصح مطلقا ويثبت للمشتري الخيار إذا رآه ، وهو قول أبى حنيفة وأصحابه ،
وروى ذلك عن ابن عباس والنخعى والشعبى والحسن البصرى ومكحول والأوزاعى وسفيان ،
وحكى عن مالك والشافعى أيضا .

والثالث : يصح إذا وصف المبيع بصفات ، فإن وجد كما وصف لزم المشتري ولا خيار
له إذا رآه ، وإن وجد على غير الصفة فله الخيار . وهو قول أحمد وإسحاق ورواية عن مالك
والشافعى ، وهو مروي عن ابن سيرين وأيوب والحارث العكلى والحكم وحماد وأبى ثور وأهل
الظاهر . هذا ملخص ما فى عمدة القارى (٥ : ٥٠٦) وفتح البارى (٤ : ٣٠١) .

ولا يستقيم الاستدلال بهذا الحديث على بطلان بيع الغائب مطلقا ، لأن علة المنع هى
عدم النظر مع سقوط خيار الرؤية ، فإن ثبت الخيار زال فساد عدم الرؤية ، فلم يكن فى
معنى بيع الملامسة .

والدليل على جواز بيع الغائب مع خيار الرؤية ما أخرجه الدارقطنى والبيهقى ٥ : ٢٦٧
فى باب من قال يجوز بيع الحصن الغائبة عن أبى هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « من
اشتري شيئا لم يره فهو بالخيار إذا رآه » . واعترضوا عليه بأن مداره على عمر بن إبراهيم الكردي ،
وهو متهم بالوضع ، والجواب أن الإمام أبى حنيفة قد روى هذا الحديث عن الهيثم بن
حبيب الصيرفى عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة رضي الله عنه ، كما فى جامع مسانيد الإمام ٢ : ٢٥ ،
وإنما جاء عمر بن إبراهيم الكردي بعد أبى حنيفة كما هو ظاهر من الدارقطنى وجامع المسانيد ، وقد
ذكر الإمام محمد بن الحسن الشيبانى هذا الحديث فى كتابه الحجة على أهل المدينة (٢ : ٦٧١)
باب الرجل يبيع المتاع من بارئناجه فقال : « الحديث المعروف الذى لا يشك فيه عن النبي
ﷺ وعليه أمور المسلمين إلى يومهم هذا فى الآفاق أن رسول الله ﷺ قال : من اشترى
شيئا ولم يره فهو بالخيار إذا رآه » وفيه دلالة على أن الحديث كان معروفا بالصحة لا يشك
فيه عند أهل العراق ، فكان حكمه مجمعا عليه عندهم قيل أن يرويه عمر بن إبراهيم الكردي ،
فلا يضر الحديث ضعفه ، وإذا اشتهر الحديث وتلقاه العلماء بالقبول استغنى عن الأسناد ،
وقد ذكر شمس الأئمة السرخسى رحمه الله أن هذا الحديث قد روى فى المشاهير ، ثم قال : « وهذا
الحديث رواه عبد الله بن عباس وعطاء والحسن البصرى ، وسلمة بن الحجير (١) رحمهم الله
تعالى مرسلا عن النبي ﷺ » راجع مبسوط السرخسى ١٣ : ٦٩ باب الخيار لغير الشرط .
وقد تأيد هذا الحديث أيضا بما أخرجه البيهقى عن مكحول مرسلا عن النبي ﷺ قال : « من

باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذى فيه غرر

٣٦٩١- وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبد الله بن إدريس وبجي بن سعيد وأبو أسامة ، عن عبيد الله ح ، وحدثني زهير بن حرب - واللفظ له - حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله ، حدثني أبو الزناد ، عن الأعرج عن أبي هريرة قال : نهى رسول الله ﷺ

أشترى شيئا لم يره فهو بالخيار إذا رآه ، إن شاء أخذه وإن شاء تركه . وفى إسناده أبو بكر ابن أبي مريم ، وهو مع ضعفه يصلح مؤيدا ، وقد بنى عليه الحسن البصرى مذهبه كما أخرج عنه البيهقي فى سننه ٥ : ٢٦٨ . وكذلك محمد بن سيرين كما يظهر من الدارقطنى .

والدليل الثانى على جواز ذلك ما أخرجه الطحاوى والبيهقى ، واللفظ له ، عن ابن أبي مليكة « أن عثمان ابتاع من طلحة بن عبيد الله أرضا بالمدينة ، ناقله بأرض له بالكوفة ، فلما تبأنا ندم عثمان ثم قال : بايعتكم ما لم أره ، فقال طلحة : إنما النظر لى ، إنما ابتعت مغيبا ، وأما أنت فقد رأيت ما ابتعت ، فجعلنا بينهما حكما ، فحكما جبير بن مطعم ، فقضى على عثمان أن البيع جائز وأن النظر لطلحة ، إنه ابتاع مغيبا . »

ومن ثم قال الطحاوى فى شرح معانى الآثار (باب تلقى الجلب ٢ : ٢٢٠) : « إن خيار الرؤية لم نوجبه قياسا ، وإنما وجدنا أصحاب رسول الله ﷺ أثبتوه وحكموا به وأجمعوا عليه ولم يختلفوا فيه ، وإنما جاء الاختلاف فى ذلك ممن بعدهم ، وقال الطحاوى أيضا فى كتابه اختلاف العلماء : « قال الله تعالى : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) فأباح تعالى التجارة عن تراض ، ولم يفرق بينهما ، رؤى أو لم ير ، وأجاز عليه السلام بيع العنب إذا اسود ، والحب إذا اشتد ، وهما غير مرتين ، وأصحاب رسول الله ﷺ جوزوا بيع الغائب ، وليس هو من باب الملامسة والمنازمة ، كما زعم أصحاب الشافعى ، ولا من باب الغرر ، لأن الغرر ما كان على خطر ، لا يدرى أيبكون أم لا ؟ كالطير فى الهواء ، والسمك فى الماء وما لا يقدر على تسليمه ، كذا قال أهل اللغة ، والغائب ليس كذلك . فإن قيل : قد يهلك ، قلنا : وكذلك سائر الأشياء ، وليس هذا بيع ما ليس عند الإنسان ، إذ المراد من ذلك ما ليس فى ملكه ، ولا خلاف فى اللغة أن الإنسان يقول : عندى ضياع ودور ، أى فى ملكى ، وإن كانت غائبة ، فإن قيل : الآبق متفق على منع بيعه فكذا الغائب قلنا : لم يمتنع بيع الآبق لغيبه ، بل لتعذر تسليمه كالطير فى الهواء ، كذا فى الجوهر الثقى على البيهقى ٥ : ٢٦٧ .

باب بيع الحصاة والبيع الذى فيه غرر

قوله : « عن أبي هريرة » هذا الحديث لم يخرج به البخارى ، وأخرجه مالك والنسائى

عن بيع الحصاة

وأبو داؤد والترمذى وابن ماجه والدارمى كلهم فى البيوع ، وأحمد فى مسند أبى هريرة
٢ : ٣٧٦ و ٤٣٦ و ٤٣٩ و ٤٩٦ .

قوله : " عن بيع الحصاة " قال ابن الأثير فى جامع الأصول ١ : ٥٢٨ : « هو أن يقول : إذا نبذت الحصاة فقد وجب البيع . وقيل : هو أن يقول : بعثك من السلع ما تقع عليه حصاتك إذا رميت ، أو بعث من الأرض إلى حيث تنتهى حصاتك ، والكل فاسد ، لأنه من يبيع الجاهلية ، وكلها غرر لما فيه من الجهالة » .

البيع بالتعاطى :

واستدل الشافعى رحمه الله على حرمة بيع التعاطى بحديث النهى عن بيع الحصاة وعن بيع الملامسة والمنازعة ، وقال : إن هذه البيوع إنما فسدت لكونها خالية عن الإيجاب والقبول ، فيقاس عليها التعاطى لأنه يخلو عن الإيجاب والقبول ، وقد رد عليه ابن قدامة فى المغنى بما فيه كفاية فلنحك عبارته بلفظه ، قال :

« المعاطة ، مثل أن يقول : أعطنى بهذا الدينار خبزا فيعطيه ما يرضيه ، أو يقول : خذ هذا الثواب بدينار فيأخذه ، (١) فهذا بيع صحيح ، نص عليه أحمد فيمن قال لخباز : كيف تبيع الخبز ؟ قال : كذا بدرهم ، قال : زنه وتصدق به ، فإذا وزنه فهو عليه ، وقول مالك نحو من هذا ، فإنه قال : يقع البيع بما يعتقده الناس بيعا ، وقال بعض الحنفية : يصح فى خسائس الأشياء ، (٢) وحكى عن القاضى مثل هذا ، قال : يصح فى الأشياء اليسيرة دون الكبيرة ، ومذهب الشافعى رحمه الله : أن البيع لا يصح إلا بالإيجاب والقبول ، وذهب بعض أصحابه إلى مثل قولنا » .

« ولنا : أن الله أحل البيع ولم يبين كيفيته ، فوجب الرجوع فيه إلى العرف كما رجع إليه فى القبض والإحراز والتفرق ، والمسلمون فى أسواقهم ويبيعانهم على ذلك ، ولأن

(١) جعله ابن قدامة من التعاطى ، وقال بعض الفقهاء : أنه ليس من التعاطى ، وإنما هو إيجاب لفظا وقبول فعلا ، والتعاطى إنما يكون فيما كان فيه الإيجاب والقبول كلاهما فعلا ، راجع رد المختار

٨ : ٤ .

(٢) هذا قول الكرخى ، والصحيح المفتى به عند الحنفية جواز التعاطى فى خسيس ونفيس كما صرح به فى الدر المختار وحاشيته للشامى ٤ : ١٤ و ١٥ .

وعن بيع الغرر .

البيع كان موجودا بينهم معلوما عندهم ، وإنما علق الشرع عليه أحكاما ، وأبقاه على ما كان ، فلا يجوز تغييره بالرأى والتحكم ، ولم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه - مع كثرة وقوع البيع بينهم - استعمال الإيجاب والقبول ، ولو استعملوا ذلك في بياعاتهم لنقل نقلا شائعا ، ولو كان ذلك شرطا لوجب نقله ، ولم يتصور منهم إهماله والغفلة عنه ، ولأن البيع ممانع به البلوى ، فلو اشترط له الإيجاب والقبول لبينه ﷺ بيانا عاما ولأن الناس يتبايعون في أسواقهم بالمعاطاة في كل عصر ، ولم ينقل إنكاره قبل مخالفينا ، فكان ذلك إجماعا ، وكذلك الحكم في الإيجاب والقبول في الهبة والهدية والصدقة وروى البخارى عن أبى هريرة قال : كان رسول الله ﷺ إذا أتى بطعام سأل عنه : أهديت أم صدقة ؟ فإن قيل : صدقة قال لأصحابه : كلوا ، ولم يأكل ، وإن قيل : هدية ضرب بيده وأكل معهم . وفى حديث سلمان حين جاء إلى النبي ﷺ بتمر ، فقال : هذا شئى من الصدقة رأيتك أنت وأصحابك أحق الناس به ، فقال النبي ﷺ لأصحابه : كلوا ، ولم يأكل ، ثم أتاه ثانية بتمر ، فقال : رأيتك لاتأكل الصدقة ، وهذا شئى أهديته لك ، فقال النبي ﷺ : بسم الله ، وأكل . ولم ينقل قبول ولا أمر بإيجاب ، وإنما سأل ليعلم : هل هو صدقة أو هدية ؟ وفى أكثر الأخبار لم ينقل إيجاب ولا قبول ، وليس إلا المعاطاة ، والتفرق عن تراض بدل على صحته ولأن الإيجاب والقبول إنما يرادان للدلالة على التراضى ، فإذا وجد ما يدل عليه من المساومة والتعاطى قام مقامهما وأجزأ عنها لعدم التعبد فيه « كذا فى المغنى لابن قدامة ، أول البيوع (٣ : ٥٦٢) .

ثم إن التعاطى ليس من بيع الحصة ولا من الملامسة أو المنابذة فى شئى ، لأن هذه البيوع يفوتها النظر والتراضى ، ويجمعها الجهالة والغرر ، ولاغرر ولاجهالة فى التعاطى ، وإنما هو إيجاب وقبول بالفعل لا باللفظ .

قوله : " وعن بيع الغرر " تعميم بعد تخصيص ، ليعم الحكم سائر أنواع الغرر . وقد فسره ابن الأثير فى جامع الأصول (١ : ٥٢٧) بقوله : « الغرر : ما له ظاهر تؤثره وباطن تكرهه ، فظاهره يغر المشتري وباطنه مجهول » وقد وردت فى الأحاديث والآثار أمثلة كثيرة من بيع الغرر ، فقد أخرج أحمد فى مسنده (١ : ٣٠٢) عن ابن عباس قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر ، ثم قال : « قال أيوب : وفسر يحيى بيع الغرر ، قال : إن

٣٦٩٢ - حدثنا يحيى بن يحيى، ومحمد بن ربح، قالا : أخبرنا الليث ح ، وحدثنا قتيبة ابن سعيد ، حدثنا ليث ، عن نافع ، عن عبد الله ، عن رسول الله ﷺ أنه نهى

من الغرر ضربة القانص ، وبيع الغرر العبد الآبق ، وبيع البعير الشارد ، وبيع الغرر ما فى بطون الأنعام ، وبيع الغرر تراب المعادن ، وبيع الغرر ما فى ضروع الأنعام إلا بكيل ، ومن أقسامه بيع الطير فى الهواء وبيع السمك فى الماء ، والجامع الذى يجمع هذه البيوع كلها إما جهالة المبيع ، أو عدم قدرة البائع على تسليمه أو كون المبيع على خطر .

فأما الغرر بمعنى جهالة المبيع فربما يحتمل إذا كان يسيرا دعت الحاجة إليه ، ولم يكن مفضيا إلى المنازعة فى العرف ، وفى مثله قال النووى : « أجمع المسلمون على جواز أشياء فيها غرر حقير ، منها أنهم أجمعوا على صحة بيع الحبة الخشوة وإن لم يرحشوها ، ولو يبع حشوها بانفراده لم يجز ، وأجمعوا على جواز إجارة الدار والدابة والثوب ونحو ذلك شهرا مع أن الشهر قد يكون ثلاثين يوما وقد يكون تسعة وعشرين ، وأجمعوا على جواز دخول الحمام بالأجرة مع اختلاف الناس فى استعمالهم الماء وفى قدر مكثهم ، وأجمعوا على جواز الشرب من السقاء بالعوض مع جهالة قدر المشروب واختلاف عادة الشاربين وعكس هذا » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ويخرج على هذا كثير من المسائل فى عصرنا ، فقد جرت العادة فى بعض الفنادق الكبيرة أنهم يضعون أنواعا من الأطعمة فى قدور كبيرة ، ويخبرون المشتري فى أكل ما شاء بقدر ما شاء ، يأخذون ثمنها واحدا معينا من كل أحد ، فالقياس أن لا يجوز البيع لجهالة الأطعمة المباعة وقدرها ، ولكنه يجوز لأن الجهالة بسيرة غير مفضية إلى النزاع ، وقد جرى بها العرف والتعامل .

وكذلك استيجار السيارات ، ربما لا يعرف سائقها مسافة السفر ولا تتعين الأجرة فى بداية السفر ، ولكن هذه الجهالة تتحمل ، لكون العداد رافعا للنزاع ، ويتفق الراكب والسائق على أجرة يدل عليها العداد ، فلا يقع النزاع .

ثم إن الحافظ قد ذكر عن الطبرى أن ابن سيرين كان يرى بيع الغرر جائزا إن سلم فى المال ، وذكر عن ابن بطلال أنه لعله لم يبلغه النهى ، راجع فتح البارى (٤ : ٢٩٩) .

قوله : " عن عبد الله " يعنى به ابن عمر ، بقريئة ما بعده من الروايات ، وإلا فالمعروف أنهم إذا أطلقوا " عبد الله " فلنما يريدون به ابن مسعود .

عن بيع حبل الحبلية .

والحديث هذا أخرجه البخارى فى البيوع ، باب بيع الغرر وحبل الحبلية ، وفى السلم ، باب السلم إلى أن تنتج الناقة ، وفى المناقب ، باب أيام الجاهلية ، وأخرجه أيضا مالك والنسائى وأبو داود والترمذى ابن ماجه كلهم فى البيوع ، وأحمد فى أوخر مسند عمر بن الخطاب ١ : ٥٦ وفى مسند ابن عمر ٢ : ٥ و ١١ و ١٥ و ٦٣ و ٧٦ و ٨٠ و ١٠٨ و ١٤٤ و ١٥٥ . وأخرجه أحمد أيضا عن ابن عباس فى مسنده (١ : ٢٩١) .

قوله : " حبل الحبلية " بفتح الباء فىهما ، وهو الصحيح عند المحققين . وغلط القاضى عياض من أسكن الباء فى الأول ، ثم إن الحبل مصدر من حبلت المرأة تحبل حبلا ، والحبلية جمع حابل ، مثل ظلمة وظالم ، وقيل : إنه مصدر بمعنى المحبول ، قال النووى : « وافق أهل اللغة على أن الحبل مختص بالآدميات ، ويقال فى غيرهن الحمل ، يقال : حملت المرأة ولدا وحبلت بولد ، وحملت الشاة سخلة ، ولا يقال : حبلت ، قال أبو عبيد : لا يقال لشيئ من الحيوان حبل إلا ما جاء فى هذا الحديث » ولكن تعقبه الحافظ فى الفتح (٤ : ٢٩٨) وحكى عن الحكم أنه قد اختلف أهى للإناث عامة أم للآدميات خاصة ، وأنشد فى التعميم قول الشاعر : أو ذينة حبلى محج مقرب . راجع الحكم لابن سيدة .

وأما بيع حبل الحبلية ، فقد فسروه على أقوال :

الأول : أنه البيع بضمن مؤجل إلى أن تلد الناقة الحاملة ، ثم تعيش المولودة حتى تكبر ثم تلد ، هو المروى عن ابن عمر رضي الله عنهما نفسه فى رواية مالك عن نافع عند البخارى ، ولفظه « إلى أن تنتج الناقة ، ثم تنتج التى فى بطنها » .

والثانى : أنه البيع بضمن مؤجل إلى أن تضع الناقة الحاملة حملها فقط ، وهذا التفسير مروى عن نافع عند البخارى فى آخر السلم ، ولفظه : « فسر نافع إلى أن تنتج الناقة ما فى بطنها » وبهذا التفسير قال سعيد بن المسيب ومالك والشافعى وجماعة ، كما فى فتح البارى ٤ : ٢٩٩ .

والثالث : أنه البيع بضمن مؤجل إلى أن تلد الدابة الحاملة ويحمل ولدها ، ولا يشترط وضعه ، وهذا التفسير هو المتبادر مما ذكره مسلم فى الرواية الآتية عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وبه جزم أبو إسحاق فى التنبيه ، كما فى الفتح .

ووجه المنع فى هذه الصور الثلاثة جهالة الأجل فى البيع .

٣٦٩٣- حدثنا زهير بن حرب ، ومحمد بن المثنى ، واللفظ لزهير ، قالوا : حدثنا يحيى ، وهو القطان ، عن عبيد الله ، أخبرني نافع عن ابن عمر ، قال : كان أهل الجاهلية يتبايعون لحم الجزور إلى حبل الحبلية ،

والرابع : أنه بيع جنين الناقة أو جنين جنينها في الحال ، وبهذا التفسير جزم الترمذى وبه قال أبو عبيدة وأبو عبيد وأحمد وإسحاق . ووجه المنع في هذه الصورة الغرر وجهالة المبيع ، لأن الجنين لا يتيقن بوضعه ، فضلا عن أن يلد ذلك الجنين .

وقد رجح النووى رحمه الله تفسير حبل الحبلية بالأوجه الثلاثة الأولى ، لأنه مروي عن ابن عمر رضي الله عنهما نفسه ، ولكن التفسير الأخير مروي عنه أيضا فيما أخرجه أحمد في مسنده ٢ : ١٤٤ و ١٥٥ من طريق ابن إسحاق قال : حدثني نافع عن ابن عمر قال : « نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر » ، وقال : إن أهل الجاهلية كانوا يتبايعون ذلك البيع ، يتتاع الرجل بالشارف حبل الحبلية ، فنهى رسول الله ﷺ عن ذلك » وهذا مما يؤيد التفسير الرابع ، ولذلك ترجم عليه البخارى باب بيع الغرر . والظاهر أن جميع هذه التفاسير صحيحة ، والبيع بها كان متعارفا في الجاهلية فنهى عنها النبي ﷺ إما لجهالة الأجل أو لجهالة المبيع والله سبحانه أعلم .

وقد ذكر ابن سيدة في المحكم ٣ : ٢٧٣ معنى آخر لهذا الحديث ، وهو أن الحبلية ههنا بمعنى الكرمة وهى شجرة العنب ، والمراد من حبلها بلوغها ، ومقصود الحديث النهى عن بيع الكرمة قبل أن تبلغ ، وهو مثل ما نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها ، وحكى الأبي في شرحه ٤ : ١٧٧ هذا التفسير عن المبرد ، ولكن الجمهور على ما أسلفنا .

قوله : " كان أهل الجاهلية يتبايعون " ظاهر هذا السياق أن هذا التفسير من كلام ابن عمر ، وقد زعم بعضهم أنه من إدراج نافع في الحديث ، واعتمدوا في ذلك بما أخرجه البخارى في السلم عن جويرية بتصریح أن نافعاً هو الذى فسره ، ولكن لا مانع أن يكون نافع قد رواه مرة عن ابن عمر ، وحدث به أخرى من غير عزوه إلى ابن عمر .

قوله : " لحم الجزور " بفتح الجيم وهو البعير ذكرا أو أنثى ، غير أن لفظه مؤنث ، تقول : هذه الجزور ، وإن أردت ذكرا ، فيحتمل أن يكون ذكره في الحديث قيذا فيما كان أهل الجاهلية يفعلونه ، فلا يتبايعون هذا البيع إلا في الجزور أو في لحم الجزور ، ويحتمل أن يكون ذكره على سبيل المثال ، وأما في الحكم فلا فرق بين الجزور وغيرها في ذلك ، كذا في فتح البارى ٤ : ٢٩٩ .

وحبل الحبل أن تنتج الناقة ، ثم تحمل إلى نتجت ، فنهاهم رسول الله ﷺ عن ذلك .

باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسومه على سومه وتحريم النجش

٣٦٩٤- حدثنا يحيى بن يحيى قال : قرأت على مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : لا يبيع بعضكم على بيع بعض .

٣٦٩٥- حدثنا زهير بن حرب ، ومحمد بن المثنى - واللفظ لزهير - قالوا : حدثنا يحيى

قوله : " أن تنتج " بضم التاء الأولى وفتح الثانية على البناء للمجهول ، وهذا الفعل وقع في لغة العرب على صيغة المجهول ، ويريدون به المعروف ، وهي من الصيغ النادرة ، كما في الفتح .

باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسومه على سومه وتحريم النجش

قوله : " عن ابن عمر " أخرجه البخاري في البيوع ، باب النهي عن تلقى الركبان ، وباب لا يبيع على بيع أخيه ، وفي النكاح ، باب ما يخطب على خطبة أخيه ، وأخرجه مسلم في النكاح أيضا ، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه ، وأخرجه مالك والترمذي وابن ماجه في البيوع ، وأبو داود في النكاح ، والنسائي والدارمي في البيوع وفي النكاح ، وأحمد في مسند ابن عمر ٢ : ٧ و ٢١ و ٦٣ و ٧١ و ١٠٨ و ١٢٢ و ١٢٤ و ١٢٦ و ١٣٠ و ١٤٢ و ١٥٣ .

قوله : " لا يبيع بعضكم على بيع بعض " صورته أن يشتري رجل سلعة على خيار ، فيقول له رجل : افسخ شراؤك هذا ، أنا أبيعك نظيرها بأرخص . ويدخل في هذا الحكم الشراء على شراء بعض ، وهو أن يكون الخيار للبائع ، فيقول له رجل آخر : افسخ بيعك هذا ، وأنا أشتريه منك بأكثر ، وكلاهما ممنوع بهذا الحديث ، لأن العقد قد تم بينهما ، وفي مثله إضرار بأحدهما .

وقد فسر الحديث بعضهم كالقاضي عياض : أن المراد منه السوم على سوم بعض ، وهو أن يكون المتساومان قد اتفقا على ثمن وركنا إلى عقد البيع ، فيأتي ثالث ويقول للبائع : أنا أشتريه منك ، وذلك لا يجوز أيضا ، وسيأتي مصرحا في حديث أبي هريرة وسيأتي هناك الكلام عليه إن شاء الله .

عن عبيد الله ، أخبرني نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ قال : لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له .

٣٦٩٦- حدثنا يحيى بن أيوب ، وقتيبة بن سعيد . وابن حجر ، قالوا : حدثنا إسماعيل - وهو ابن جعفر - عن العلاء ، عن أبيه ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : . .

قوله : " على بيع أخيه " المراد منسه المسلم ، وبه استدل الأوزاعي وأبو عبيد بن حريويه من الشافعية على أن هذا إنما يحرم مع المسلم ، ولا بأس به مع الكافر ، كما حكى عنها الحافظ في الفتح ، وأصرح منه ما سيأتي في حديث أبي هريرة : « لا يسم المسلم على سوم أخيه » ، ولكن الجمهور على أن الحكم يشمل الذمي والمستأمن أيضا ، وإنما خرج ذكر الأخ أو المسلم مخرج الغالب ، فلا مفهوم له ، وقال في الدر المختار : « وذكر الأخ في الحديث ليس قيда ، بل لزيادة التنفير » وقال ابن عابدين : « قوله بل لزيادة التنفير ، لأن السوم على السوم يوجب إحاشا وإضرارا ، وهو في حق الأخ أشد منعا ، قال في الزهر : كقوله في الغيبة : ذكرك أخاك بما يكره ، إذ لاخفاء في منع غيبة الذمي » .

قوله : " إلا أن يأذن له " الظاهر أن هذا الاستثناء منصرف إلى البيع والخطبة كليهما وقد صرح به العيني في العمدة ، فإن إذن البائع الأول يدل على أنه قد رضى بفسخ البيع ، وحينئذ يجوز العقد للثاني . قال العيني في عمدة القاري ٤ : ٤٩٦ : « وإنما حرم بيع البعض على بعض لأنه يوغر الصدور ويورث الشحناء ، ولهذا لو أذن له في ذلك ارتفع على الأصح » وقد سبقت مباحث الخطبة في كتاب النكاح ، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه ، وقد تقدم شيء منها في كتاب الطلاق ، باب المطلقة البائن لا نفقة لها ، تحت قوله عليه السلام : « ولكن انكحى أسامة بن زيد » .

قوله : " عن أبي هريرة " أخرجه البخاري في البيوع ، باب لا يبيع على بيع أخيه ، وباب لا يبيع حاضر لباد بالسمسرة ، وباب النهي عن تلقى الركبان ، وفي الشروط ، باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح ، وباب الشروط في الطلاق ، ومالك في البيوع ، باب ما ينهى عنه في المساومة والمبايعة ، والنسائي في البيوع ، باب سوم الرجل على بيع أخيه ، وباب النجش ، وابن ماجه في التجارات ، باب لا يبيع الرجل على بيع أخيه ، والترمذي وأبو داود في النكاح ، باب لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ، وأحمد في مسنده أبي هريرة ٢ : ٣٩٤ و ٤١٠ و ٤٢٧ و ٤٥٧ و ٤٦٢ و ٤٨٧ و ٤٨٩ و ٥٠٨ و ٥١٢ و ٥١٦ و ٥٢٦ و ٥٢٩ .

لا يسم المسلم على سوم أخيه .

قوله : " لا يسم المسلم على سوم أخيه " قال الشامي في أواخر باب البيع الفاسد من رد المختار : « صورة السوم أن يتراضيا بثمان ويقع الركون به ، فيجبي آخر ، فيدفع للمالك أكثر أو مثله . . . قال الخير الرملي : ويدخل في السوم الإجارة » والحاصل أن موقع النهي إنما يأتي بعد استقرار الثمن بين البائع والمشتري الأول ، وبعد ركونها إلى البيع ، أما قبل استقرار الثمن والركون فلا يكره أن يسوم الثالث ، كما لا يكره الخطبة على خطبة أخيه إذا لم يظهر من المرأة الركون .

ومفاد هذا النهي عند الجمهور هو كراهة البيع على بيع أخيه ، والسوم على سوم أخيه فلو فعل أحد ذلك صح البيع ، وأثم المساوم الثاني ، وخالفهم داود فقال : لا ينعقد البيع أصلا ، وبه قال المالكية والحنابلة في رواية ، كما حكى عنهم الحافظ في الفتح .

وقد استثنى بعض الشافعية من تحريم البيع والسوم على الآخر ما إذا كان المشتري مغبونا غبنا فاحشا ، وبه قال ابن حزم ، واحتج بحديث « الدين النصيحة » ورده الحافظ في الفتح بأن النصيحة لا تنحصر في البيع والسوم ، فله أن يعرفه أن قيمتها كذا ، وإنك إن بعته بكذا مغبون ، من غير أن يزيد عليها ، فيجمع بذلك بين المصلحتين .

مسئلة بيع الزايده :

ثم إن بعض العلماء قد استدلوا بهذا الحديث على تحريم بيع الزايده أو بيع من يزيد ، وفيه ثلاثة مذاهب :

الأول : أنه لا يجوز مطلقا ، وهو قول إبراهيم النخعي ، واستدل بعموم حديث الباب ، فإن الرجل يسوم فيه على سوم غيره ، وبما رواه البزار من حديث سفيان بن وهب سمعت النبي ﷺ ينهى عن بيع الزايده ، (راجع كشف الأستار عن زوائد البزار ٢ : ٩ رقم ١٢٧٦) ولكن في سنده ابن لهيعة كما نبه عليه الحافظ في الفتح ، فلا يصح الاستدلال به قلت : قد حسن الهيثمي هذا الحديث في مجمع الزوائد ٤ : ٨٤ ، فالأحسن في الجواب عنه أن المراد من الزايده النجش بدليل فعله ﷺ بنفسه .

والثاني : أن الزايده إنما تجوز في الغنائم والمواريث ، ولا تجوز في غيرها ، وهو مذهب الأوزاعي وإسحاق ، واحتجوا بحديث الباب ، وبما أخرجه ابن خزيمة وابن الجارود والدارقطني

٣٦٩٧- وحديثه أحمد بن إبراهيم الدورقي ، حدثني عبد الصمد ، حدثنا شعبة ، عن العلاء وسهيل ، عن أبيهما ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ، وحدثناه محمد بن المثني ،

من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر : « نهى رسول الله ﷺ أن يبيع أحدكم على بيع أحد حتى يذر ، إلا الغنائم والموارث » وفي إسناد الدارقطني ابن لهيعة أو الواقدي ، كما نبه عليه العيني في العمدة ٤ : ٤٩٨ ، وأخرجه أيضا أحمد والطبراني في الأوسط ، وفيه ابن لهيعة كما نبه عليه الهيثمي في مجمع الزوائد (٤ : ٨٤) ولكن تابعه عمر بن مالك عند ابن الجارود في المنتقى (ص - ١٩٨ رقم ٥٧) .

وأجاب العلماء عن هذا الحديث على تقدير ثبوته أن المراد في الحديث استثناء المزايدة مطلقا ، ولكن لما كانت المزايدة لا يعمل بها إلا في الغنائم والموارث عادة ، خصها رسول الله ﷺ بالذكر ولما وقعت المزايدة في غيرها جازت هناك أيضا ، للاشتراك في المعنى ، ولهذا قال ابن العربي : « الباب واحد ، والمعنى مشترك لا يختص به غنيمة ولا ميراث » كما في عمدة القاري .

الثالث : قول الجمهور ، وهو أن المزايدة تجوز مطلقا ، واستدلوا في ذلك بما روى عن أنس أنه ﷺ باع حلسا وقدحا ، وقال : من يشتري هذا الحلس والقدح ؟ فقال رجل : أخذتها بدرهم ، فقال : من يزيد على درهم ؟ فأعطاه رجل درهين ، فباعها منه ، أخرجه أصحاب السنن الأربعة ، وهذا اللفظ للترمذي ، وقال : حسن ، وأعلوه بضعف الأخضر بن عجلان ، ولكن الحافظ قد جعله صدوقا في التقریب ، وقد حسن الترمذي حديثه ، فكفى به مستدلا .

وأما حديث الباب فلا حجة فيه لمن منع المزايدة ، لأن محمل نهيه بعد استقرار الثمن وركون كل واحد منهما إلى الآخر ، ولا يسم في المزايدة إلا قبل استقرار الثمن وقبل ركون البائع إلى المشتري ، بل قول البائع " من يزيد ؟ " يدل على أنه لا يرضى بهذا الثمن إلا إذا لم يظهر من يزيد فيه ، فافترقا .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ومما يدل على جواز المزايدة أحاديث تحريم النجش ، وهو أن يزيد الرجل في الثمن لا لأجل الشراء ، بل ليرغب فيه الآخرون ، كما سيأتي ، ولا يكون عموما إلا في المزايدة ، فظهر أن الممنوع هو السوم الذي قصد به أن يغتر به غيره ، فأما إذا لم يقصد أن يغتر به غيره وأراد الشراء فلا بأس بذلك ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " عن أبيهما " ظاهره أن العلاء وسهिला أخوان ، وأبوهما واحد ، والأمر

حدثنا عبد الصمد ، حدثنا شعبة ، عن الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ ح ، وحدثنا عبيد الله بن معاذ ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة عن عدى - وهو ابن ثابت - عن أبي حازم ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نهى أن يستام الرجل على سوم أخيه . وفي رواية الدورقي : على سيمة أخيه .

٣٦٩٨- حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا يتلقى الركبان لبيع ، ولا يبيع بعضهم على بيع بعض ، ولا تناجشوا .

ليس كذلك . فإن العلاء هو ابن عبد الرحمن ، وسهيل هو ابن أبي صالح ، وقد روى كل واحد عن أبيه ، فلا يصح التعبير بقوله " عن أبيهما " وورد في بعض الروايات : « عن أبو يهما » وهو تعبير صحيح ، وقيل : إنه بفتح الباء ، وهو تثنية على قول من يقول : هذان أبان ، ورأيت أئين ، ولكن الرواية المعروفة هي بكسر الباء .

قوله : " على سيمة أخيه " السيمة بكسر السين وسكون الياء لغة في السوم .

قوله : " لا يتلقى الركبان " ويسمى تلقى الجلب وتلقى السلع أيضا ، وسيأتى حكمه وما فيه في الباب الآتي إن شاء الله تعالى .

قوله : " ولاتناجشوا " نهى عن النجش ، والكلام فيه في أربعة مواضع ، الأول في ضبطه ومعناه اللغوي ، والثاني في معناه الاصطلاحي ، والثالث في حكمه ، والرابع في حكم البيع الذي عقد بطريق النجش .

فأما ضبطه ومعناه اللغوي ، فهو النجش بفتح النون وسكون الجيم كما ضبطه النووي والحافظ ، ويجوز فتح الجيم أيضا ، كما حكاه العيني في العمدة (٤ : ٤٩٦) عن المغرب ، وأصله في معنى إثارة الصيد وتنفيذه من مكان إلى مكان ، وقيل : معناه الخداع ، وقيل : المدح والإطراء .

وأما معناه الاصطلاحي فهو أن يزيد الرجل في ثمن السلعة لا لرغبة في شرائها ، بل ليخدع غيره ليزيد ويشترها ، وقال إبراهيم الحربي : النجش أن تزيد في ثمن مبيع أو تمدحه فيري ذلك غيرك فيغتربك ، كما في تاج العروس للزبيدي (٤ : ٣٥٤) ، وإنما سمي نجشا

ولا يبيع حاضر لباد

لأن فيه إثارة رغبة المشتري ورفع ثمن السلعة ، أو لأن النجش أصله في الخداع ، وفيه خداع ، أو لأنه يشتمل على مدح السلعة وإطرائها ، وذلك من معاني النجش .

وأما حكمه فهو حرام بالإجماع ، فإن كان النجش فعل ذلك من عند نفسه ، ولم يعلم به البائع أو لم يأمره بالإثم على النجش وحده ، وإن وقع ذلك بمواطأة من قبل البائع فالإثم عليها . وذكر الأبي عن ابن العربي من المالكية : إن رأى بائعا يغيب في بيعه ويأخذ منه بعض المشتري السلعة بأقل من قيمة مثلها جاز النجش حتى تبلغ السلعة قيمتها بل يكون مأجورا على رفع الغبن عن أخيه المسلم ، وبه يقول الحنفية ، قال ابن الهمام : « فأما إذا لم تكن (السلعة) بلغت قيمتها ، فزاد القيمة لا يريد الشراء فجائز ، لأنه نفع مسلم من غير إضرار بغيره ، إذ كان شراء الغير بالقيمة » كذا في فتح القدير (٥ : ٢٣٩) ، ومثله في الدر المختار ، وقال ابن عابدين في رد المحتار (٤ : ١٨٣) : « بل ذكر القهستاني وابن الكمال عن شرح الطحاوي أنه في هذه الصورة محمود » .

وأما حكم البيع الذي عقد بطريق النجش ، فالبيع صحيح مع الإثم عند الحنفية والشافعية ، وقال أهل الظاهر : البيع باطل رأسا ، وبه قال مالك وأحمد في رواية ، كما في المغني لابن قدامة (٤ : ٢١٢) والرواية الأخرى عن مالك وأحمد أن البيع صحيح ، وللمشتري خيار الفسخ إن كان هناك غبن فاحش ، سواء كان النجش بمواطأة من البائع أو لم يكن . ولا خيار عند الحنفية مطلقا ، وبه قال الشافعية في رواية صحيحها الحافظ في الفتح وقال بعض أصحابهم : إن كان النجش بمواطأة من البائع فللمشتري الخيار ، وإن لم تكن هناك مواطأة فلا خيار . هذا ملخص ما في المغني لابن قدامة (٤ : ٢١٢) وفتح الباري (٤ : ٢٩٧) .

ووجه من يقول بفساد البيع أن النبي ﷺ نهى عن النجش ، والنهي يقتضي الفساد . ولنا أن النهي عاد إلى النجش لا إلى التعاقد ، فلم يؤثر في البيع ، ولأن النهي عن الأفعال الشرعية يقتضي صحة الفعل كما تقرر من أصلنا في أصول الفقه ، فالنهي مفاده عدم الجواز والكراهية ، لا فساد البيع .

ثم إن مثل هذا البيع يجب فسخه عندنا ديانة ليرتفع الإثم ، كما حققه ابن عابدين في رد المحتار ٤ : ١٨٦ قبيل فصل في الفضولي .

قوله : " لا يبيع حاضر لباد " سيأتي تفصيل أحكامه في باب مستقل إن شاء الله .

ولا تصروا الإبل والغنم ، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ، فإن رضىها أمسكها ، وإن سخطها ردها وصاعاً من تمر .

٣٦٩٩- حدثنا عبيد الله بن معاذ الغنبري، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة، عن عدى - وهو ابن ثابت - عن أبي حازم، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ نهى عن تلقى الركبان، وأن يبيع حاضر لباد ، وأن تسأل المرأة طلاق أختها ، وعن النجش ، والتصرية ، وأن يستام الرجل على سوم أخيه .

٣٧٠٠- حدثنا أبو بكر بن نافع ، حدثنا غندر ، ح وحدثنا محمد بن المثني ، حدثنا وهب بن جرير ، ح وحدثنا عبد الوارث بن عبد الصمد ، حدثنا أبي قالوا جميعاً : حدثنا شعبة بهذا الإسناد في حديث غندر : « نهى » وفي حديث عبد الصمد : « أن رسول الله ﷺ نهى » بمثل حديث معاذ ، عن شعبة .

٣٧٠١- حدثنا يحيى بن يحيى قال : قرأت على مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن النجش .

قوله : " ولا تصروا الإبل والغنم " هو أن يترك اللبن في ضروعها أياً ما ولا يحلب ، ليراها الناظر منتفخة الضروع فيظنها كثيرة الدر ، وسيأتى البحث فيه في باب بيع المصرة إن شاء الله تعالى .

قوله : " وأن تسأل المرأة طلاق أختها " وزاد في رواية سعيّد بن المسيب عند البخاري : « لتكفأ ما في إناثها » ومعناه نهى المرأة الأجنبية أن تسأل الزوج طلاق زوجته لينكحها ، أو أن يخاطب الرجل المرأة وله امرأة فتشترط عليه طلاق الأولى لتنفرد به وليصير لها من نفقته ومعاشرته ما كان للمطلقة ، فعبّر عن ذلك بإكفاء ما في الإناء ، والكفو والإكفاء بمعنى الإمالة ، وهذا مثل لإمالة الضرة حق صاحبته من زوجها إلى نفسها ، كذا في عمدة القاري (٤ : ٤٩٧) .

قوله : " عن ابن عمر " أخرجه البخاري في البيوع ، باب النجش ، وفي الحيل ، باب ما يكره من التجاش ، والنسائي وابن ماجه في باب النجش ، ومالك في باب ما ينهى عنه من المساومة والمبايعة من بيع الموطأ ، وأحمد في مسند ابن عمر ٢ : ٧ و ٦٣ و ١٠٨ و ١٥٦ .

باب تحريم تلقى الجلب

٣٧٠٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا ابن أبي زائدة ، ح وحدثنا ابن المنثى ، حدثنا يحيى - يعنى ابن سعيد - ح ، وحدثنا ابن نمير ، حدثنا أبى ، كلهم عن عبيد الله ، عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ نهى أن تتلقى السلع حتى تبلغ الأسواق . وهذا لفظ ابن نمير ، وقال الآخرون : إن النبي ﷺ نهى عن التلقى .

باب تحريم تلقى الجلب

قوله : " عن ابن عمر " فى باب تحريم تلقى الجلب ، وهذا الحديث أخرجه البخارى فى البيوع ، باب النهى عن تلقى الركبان ، وأبو داود فى الإجارة ، باب التلقى ، والنسائى وابن ماجه فى البيوع ، باب التلقى ، وأخرجه أحمد فى مسند ابن عمر ٢ : ٧ و ٦٣ و ١٠٨ و ١٥٦ .

قوله : " أن يتلقى السلع " وقد عبر عنه فى الأحاديث الأخرى بتلقى الجلب ، وتلقى البيوع ، وتلقى الركبان ، وفى بعضها بالتلقى فقط ، ومعنى الجميع واحد ، وهو أن يخرج رجل من البلد لاستقبال التجار الذين يأتون بالأموال من الخارج ، فيشتريها منهم هناك ، قبل أن يدخلوا البلد ويعرفوا سعره . واختلفوا فى حكمة هذا الحكم ، فقيل : حكمته وقاية الجالبيين عن الضرر ، وذلك لأنهم إن باعوا أمتعتهم قبل الوصول إلى السوق ومعرفة السعر ، ربما غبنوا فى ذلك واشترى المتلقى منهم بأنقص من سعر البلد . وقال آخرون : بل الحكمة وقاية أهل البلد عن الضرر ، وذلك أن المتلقى يستبد بسعره على أهل البلد بعد شراءه منهم ، فلا يبيع الأمتعة فوراً ، وإنما يربص بها حتى يرتفع السعر ، فيبيعها غالية ، فيكثر الغلاء على أهل البلد .

قال العبد الضعيف هفا الله عنه : ولا تراحم بين الحكمتين ، فإن المتلقى ربما يغبن الجالب ، وربما يستبد على السوق ، وكلا الأمرين داخل تحت النهى .

ثم لا خلاف فى كراهة تلقى البيوع وعدم جوازه ، غير أن أبا حنيفة رحمه الله جوزه إذا لم يكن فيه تلبيس السعر على الجالب ولا إضرار بأهل البلد ، وقد تسامح ابن قدامة فى المغنى ٤ : ٢١٨ حيث نسب إليه جواز التلقى مطلقاً ، فإن كتب الحنفية مشحونة بكراهة تلقى الجلب ، كما فى الهداية والبدائع والدر المختار وسائر كتب الحنفية ، وقال البائرى فى

٣٧٠٣- وحديث محمد بن حاتم وإسحاق بن منصور جميعاً، عن ابن مهدي، عن مالك عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ بمثل حديث ابن نمير عن عبيد الله .

العناية ٥ : ٢٤٠ « صورته المصري أخبر بمجيئي قافلة بميرة فتلقاهم واشترى الجميع وأدخله مصر ليبيعه على ما أراه، فذلك لا يخلو إما أن يضر بأهل البلد أولاً، والثاني لا يخلو من أن يلبس السعر على الواردين أولاً، فإن كان الأول بأن كان أهل مصر في قحط وضيق فهو مكروه باعتبار قبح التضيق المجاور المنفك، وإن كان الثاني فقد لبس السعر على الواردين فقد غر وضر، وهو قبيح فيكره، وإلا فلا بأس بذلك » .

فالخاص أن النهي عند الحنفية معلول بعلة : وهي الضرر أو التلبيس ، فتنى وجدت العلة تحقق النهي وإلا فلا ، وهذا كما حكى ابن قدامة في المغني ٤ : ٢١٩ عن بعض الشافعية والأبي في شرح مسلم ٤ : ١٨٠ عن بعض المالكية أن الرجل إذا خرج من بلده لا لقصد التلقى ، ثم وجد قافلة فاشترى منها فإنه يجوز ، مع أن ظاهر لفظ النهي يشمل هذه الصورة أيضاً ، وكما أن ظاهر النهي عن الاحتكار مطلق في الحديث، ولكن الفقهاء قد قيدوه بشروط بسطها ابن قدامة في المغني ٤ : ٢٢١، فليس من الإنصاف تفويق السهام إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله في أنه لم يعمل بعموم النهي عن التلقى كما فعله ابن حزم وغيره ، وقد رد عليه شيخنا العثماني التهانوي رحمه الله في إعلاء السنن ١٤ : ١٤٨ بما لا مزيد عليه .

وقد استدلل الطحاوي رحمه الله للإمام بما أخرجه البخاري في باب منتهى التلقى عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : « كنا نتلقى الركبان ، فنشترى منهم الطعام ، فنهانا النبي ﷺ أن نبيعه حتى يبايع به سوق الطعام » ووجه الاستدلال أن النبي ﷺ لم ينكر على تلقيهم بل أجاز ذلك ، ولكن منعهم أن يبيعوا الطعام المشتري في ذلك المكان ، وأمرهم أن لا يبيعوه حتى يأتوا به إلى السوق، وذلك لأن الركبان كانوا لا يحطون السلعة عن ظهر الدابة في الطريق بل كانوا يحطونها حيث تحط الأثقال من السوق ، فلو كان المتلقى باعه بعد ما اشتراه فوراً كان ذلك بيعاً قبل قبضه ، فلذلك نهى عنه النبي ﷺ ، ولم ينه الجالبين عن البيع ولا المتلقين عن الشراء .

فذكر الطحاوي رحمه الله أن هذا الحديث معارض لحديث المتن، وجمع بينهما بأن النهي يحمل على ما كان فيه ضرر أو تلبيس ، والإباحة على ما لم يكن فيه ذلك . وجمع البخاري رحمه الله بين الحديثين بوجه آخر، وهو أن حديث الإباحة محمول على ما إذا كان التلقى في أعلى السوق،

٣٧٠٤- وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبد الله بن مبارك ، عن التيمي ، عن أبي عثمان ، عن عبد الله ، عن النبي ﷺ أنه نهى عن تلقى البيوع .

٣٧٠٥- حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا هشيم ، عن هشام ، عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة قال : نهى رسول الله ﷺ أن يتلقى الجلب .

٣٧٠٦- حدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا هشام بن سليمان ، عن ابن جريج ، أخبرني هشام القردوسي عن ابن سيرين قال : سمعت أبا هريرة يقول : إن رسول الله ﷺ قال : لا تلقوا الجلب ، فمن تلقاه فاشترى منه ، فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار .

وحديث النهى محمول على ما إذا كان التلقى من خارج البلد ، ورجح الحفاظ في الفتح طريق البخارى ، ورجح شيخنا العثماني في إعلاء السنن طريق الطحاوى ، وقد أتى بدلائل

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : كلا الطريقين للجمع سائغ ، ولا يتوقف استدلال أبى حنيفة على الجمع الذى ذكره الطحاوى ، وإنما الحكم عند أبى حنيفة معلول بعلّة كما أسلفنا ، فلا يصح قول من قال : إنه خالف الحديث فى هذه المسئلة .

ثم قد ذكر الأبي عن ابن العربى أقوالا فى حد التلقى ، فقليل : لا يخرج من البلد إلى ميل ، وقيل : حده فرسخان ، وقيل : مسافة يومين ، وقد عقد له البخارى ترجمة يفهم منها أن التلقى المنهى عنه عنده هو ما كان إلى خارج البلد ، قلت المسافة أو كثرت . ولا حاجة عند الحنفية إلى تعيين الحدود والمسافات ، لأن الأمر عندنا موكول إلى وجود الضرر وعدمه ، ففى وجد الضرر بأهل البلد ، أو التلبس على الجالب توجه النهى ، قربت المسافة أو بعدت ، ومتى لم يوجد الضرر لم يكن به بأس ، والله سبحانه أعلم .

أما البيع الذى عقد بطريق التلقى فهو نافذ عند الجمهور مع الإثم ، وقال أهل الظاهر البيع باطل ، وبه قال أحمد فى رواية صحيح خلافتها ابن قدامة ، ثم الشافعية والحنابلة على أن لجالب الخيار بعد وروده السوق ، ولا خيار عند أبى حنيفة رحمه الله ، وستأتى هذه المسئلة فى شرح الرواية الآتية .

قوله : " الجلب " جمع جالب ، كخادم وخدم ، والمراد من يجلب الأموال إلى البلد .

قوله : " فإذا أتى سيده السوق " المراد من السيد صاحب الجلب ، يعنى مالك المحلوب الذى باعه ، كما فسرّه على القارى فى المرقاة ٦ : ٧٦ ، والمعنى أن صاحب المتاع إن جاء إلى السوق وعرف السعر فله الخيار فى الاسترداد ، وبه قال الشافعى وأحمد رحمهما الله تعالى ،

وثبوت الخيار عندهما متعين فيما إذا علم البائع بعد معرفة السعر أنه قد غبن ، فأما إذا لم يغبن ففيه روايتان عن كل واحد منهما ، كما صرح به ابن قدامة في المغنى ٤ : ٢١٩ .

واختلفت الروايات في هذا عن مالك ، فروى عنه ما يوافق الشافعى وأحمد ، وروى عنه ما يوافق أبا حنيفة ، والمشهور من مذهبه أن السلعة تدفع لأهل سوقها بالثمن الذى اشتراه المتلقى ، فإن لم يريده ردت لمبتاعها ، كما ذكره الأئبي في شرح هذا الحديث .

وأما الحنفية فلا خيار عندهم للجالب ، قال ابن الملك الحنفى في مبارق الأزهارا : ٢٣٣ : « وقال أئمتنا : لا خيار له ، لأن لحوق الضرر كان لتقصير من جهته حيث اعتمد على خبر المشتري الذى كل همته تنقيص الثمن ، وأما الحديث فتروك الظاهر ، لأن الشراء إذا كان بسعر البلد أو أكثر لا يثبت الخيار للبائع في أصح قولى الشافعى ، فلا ينتهض حجة » وقال شيخنا العثماني في إعلاء السنن ١٤ : ١٤٥ : « وقال أبو حنيفة : البيع صحيح ولا خيار للبائع ، لأن غاية ما في الباب أن المشتري خدع البائع ، وهو لا يقتضى الخيار لحديث حبان بن منقذ ، فإنه لم يثبت الشارع له الخيار من غير شرط . . . وأما ما روى أن له الخيار فمحمول على السياسة ليترك الناس التلقى ، هذا ما عندى والله أعلم بالصواب » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : أما ابن الملك فلم يأت في الجواب عن هذا الحديث بشئ ، لأن مجرد قوله إن الحديث متروك الظاهر لا يقبل حتى يأتى له بمحمل صحيح ، ولم يأت به ، وأما شيخنا العثماني رحمه الله فقد استدلل بحديث حبان بن منقذ ، ولكنه استدلال بالمفهوم ، فلا ينتهض حجة على أصل الحنفية ، ولا على أصل الشافعية ، لأن المنطوق الصريح في حديث الباب يعارضه ، وأما ما ذكر من أن حديث الباب محمول على السياسة ، فالأقرب منه أن يقال : إنه محمول على الديانة لا القضاء ، فإن الخادع يجب عليه ديانة أن يفسخ البيع أو يقلل الخدوع إذا طلب منه الإقالة ، وقد صرح به في الدر المختار والشامى ٤ : ١٨٦ (قبل فصل في الفضولى) في حكم سائر البيوع المكروهة ، ولكن تأويل الحديث بالديانة بعيد أيضا ، ولم أقف من قبل الحنفية على تأويل سائغ لهذا الحديث ، ولعل ابن الهام رحمه الله خالف لأجل هذا سائر الحنفية في هذا الباب ، واختار أن يكون البيع فاسدا ، أو يثبت الخيار للجالب ، راجع أول فصل فيما يكره من فتح القدير ٥ : ٢٣٩ والقول بثبوت الخيار أوفق بهذا الحديث الصريح الصحيح الذى لم أجد ما يعارضه فيما قلبت ونظرت ، والله سبحانه أعلم .

باب تحريم بيع الحاضر للبادي

٣٧٠٧- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد، وزهير بن حرب، قالوا: حدثنا سفيان عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة يبلغ به النبي ﷺ قال: لا يبيع حاضر لباد، وقال زهير: عن النبي ﷺ أنه نهى أن يبيع حاضر لباد.

باب تحريم بيع الحاضر للبادي

قوله: "عن أبي هريرة" الظاهر أن هذا الحديث والحديث السابق عن أبي هريرة في النهي عن التلقى واحد، كما يظهر من جامع الأصول لابن الأثير، وقد اقتصر بعض الرواة على النهي عن التلقى وبعضهم على النهي عن بيع الحاضر للبادي، وقد جمع بعضهم بينهما، والحديث أخرجه البخاري في البيوع، باب النهي عن تلقى الركبان، وباب لا يبيع على بيع أخيه، وباب لا يبيع حاضر لباد، وفي الشروط، باب ما لا يجوز من الشروط في النكاح، وباب الشروط في الطلاق، والنسائي والترمذي وابن ماجه كلهم في البيوع، باب النهي عن التلقى، وأبو داود في الإجازات، باب التلقى.

قوله: "لا يبيع حاضر لباد" نهى عن بيع الحاضر للبادي، وقد فسرہ العلماء بتفسيرين: الأول أن يلتزم البائع البلدي أن لا يبيع سلعته إلا من أهل البدو، طمعاً في الثمن الغالي، وبذلك فسرہ صاحب الهداية، وقيد النهي عنه بأن يكون أهل البلد في قحط وعوز، والتفسير الثاني قد اختاره جمهور الفقهاء والمحدثين، وهو أن يقول الحاضر للبادي: لا تبيع سلعتك بنفسك، أنا أعلم بذلك منك فأبيعها لك في السوق، فيصير وكيل له في بيع سلعته، والفرق بين التفسيرين أن الحاضر في التفسير الأول تاجر يبيع سلعة نفسه، والبادي يشتريها منه، وأما في التفسير الثاني فالبايع هو البادي، والحاضر وكيل أو سمسار له، وهذا التفسير الثاني هو الراجح نظراً إلى لفظ الحديث: لأن البيع ههنا قد تعدى باللام، وهو في معنى التوكل أو السمسرة أظهر، فإن كان البادي مشترياً من الحاضر لتعدى بـ «من».

ولأن ابن عباس رضي الله عنهما قد فسرہ بالسمسرة في الرواية الآتية، فما فسر به صاحب الهداية مرجوح عند محقق الحنفية أيضاً، وقد صرح به شمس الأئمة الحلواني وابن الهمام وابن نجيم وابن عابدين وغيرهم، راجع فتح القدير ٤: ٢٤٠ والبحر الرائق ٦: ٩٩ ورد المختار ٤: ١٨٣.

ثم بيع الحاضر للبادى - على تفسير الجمهور - مكروه عندنا أيضا إذا لحق به الضرر لأهل البلد ، وذلك لأن البادى لو باع بنفسه فى السوق لرخص على الناس ، ولكن تخلل الحاضر ربما يحدث غلاء فى السوق ، وأما إذا لم يلحق بذلك ضرر لأهل البلد فلا كراهة فيه عند الحنفية خلافا للجمهور ، فإنهم يعملون بإطلاق النهى ، ويزعمونه مكروها على كل حال ، وحجة الحنفية أن النهى معلول بعلة ، والعلة ما سيأتى فى حديث جابر رضي الله عنه : « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » فإنه يدل على أن النهى ليس لعينه ، وإنما هو لدفع الضرر عن أهل البلد ، فإذا انتفى الضرر لم يبق فى هذا البيع عذور ، بل صار ذلك من باب النصيحة ، وقد قال رسول الله ﷺ « الدين النصيحة » .

ومما يدل على جواز ذلك عند عدم الضرر ما أخرجه سعيد بن منصور فى سننه عن مجاهد قال : « إنما نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد لأنه أراد أن يصيب المسلمون غرتهم ، فأما اليوم فلا بأس » حكاه الحافظ فى الفتح (٤ : ٣١١) وسكت عليه ، وأخرج عبد الرزاق فى مصنفه ٨ : ٢٠٠ (رقم ١٤٨٧٦) عن الشعبي قال : كان المهاجرون يكرهون ذلك ، يعنى يبيع حاضر لباد : وإننا لنفعله . وأخرج عبد الرزاق أيضا عن عبد الله بن عثمان (وهو ابن خيثم كما فى فتح البارى) عن عطاء بن أبى رباح قال : سألت عن أعرابى أبيع له ، فرخص لى ، وأخرج أيضا عن مجاهد أنه كان لا يرى به بأسا أن يبيع حاضر لباد ، فهو لاء مجاهد والشعبى وعطاء لم يكونوا ليخالفوا حديث رسول الله ﷺ ، وإنما عللوا النهى بعلة كلما زالت ارتفع المانع ، وبهذا يقول أبو حنيفة رحمه الله .

ويؤيده ما أخرجه البزار فى مسنده عن نعيم بن حصين السدوسى ، عن عمه ، عن جده قال : « أتيت المدينة ومعى إبل لى ، والنبي ﷺ بها ، فقلت : يا رسول الله ! مر أهل الغائط أن يحسنوا مخالطى وأن يعينونى ، فقاموا معى ، فلما بعث إبلى أتيت النبي ﷺ فقال لى : أدنه ، فسح يده على ناصيتى » راجع كشف الأستار عن زوائد البزار للهيثمى ٢ : ٨٩ رقم ١٢٧٣ وحاشيته لتحقيق سننه . فأجاز النبي ﷺ فى هذا الحديث لأهل الحضر أن يعينوا التاجر القادم فى بيع الإبل عند عدم الضرر .

وبذلك ظهر أن ما حكاه النووى والحافظ وابن قدامة وغيرهم من أن بيع الحاضر للبادى جائز عند أبى حنيفة مطلقا ، لا يصح بهذا الإطلاق ، فإن كتب الحنفية صريحة فى كراهته عند الضرر ، كما نقلنا عن فتح القدير والبحر الرائق ورد المختار .

ولم ينفرد أبو حنيفة فى تقييد النهى بالضرر ، وإنما قيده الشافعية والمالكية بشروط أربعة : الأول : أن يكون الحاضر قصدا للبادى ليقبولى البيع له ، (يعنى أن يكون الحاضر قد

٣٧٠٨- **وحدثنا** إسحاق بن إبراهيم ، وعبد بن حميد ، قالا : حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن ابن طاؤس ، عن أبيه ، عن ابن عباس قال : نهى رسول الله ﷺ أن تتلقى الركبان وأن يبيع حاضر لباد . قال : فقلت لابن عباس : ما قوله : حاضر لباد ؟ قال : لا يكن له سمسارا .

عرض على البادى نفسه ليصير وكيلا له ، والثاني : أن يكون البادى جاهلا بالسعر ، فإذا كان البادى عارفا بالسعر لم يحرم ، والثالث : أن يكون قد جلب السلعة للبيع والرابع : أن يكون البادى مريدا لبيعها بسعر يومها ، وزاد القاضى شرطا ، وهو أن يكون بالناس حاجة إلى متاعه وضيق فى تأخير بيعه ، وهذه الشروط كلها مبسوبة فى المغنى لابن قدامة ٤ : ٢١٥ و ٢١٦ ، فأين إطلاق الحديث وعمومه ؟ والحق أن هؤلاء الفقهاء كلهم قد عللوا الحكم بعلّة ، وكذلك فعل أبو حنيفة رحمه الله .

ثم لو خالف رجل الحديث وباع للبادى هل ينعقد بيعه ؟ فيه خلاف ، فالخيار عند الحنفية والشافعية والمالكية أن البيع صحيح مع الإثم ، وبه قال أحمد فى رواية ، وعنه رواية أخرى ، أن البيع لا ينعقد أصلا كما فى المغنى ، وبه جزم ابن حزم وبعض أهل الظاهر ، وقدمنا فى مبحث تلقى الجلب أن البيع المكروه كبيع الحاضر للبادى يجب فسخه عند الحنفية ديانة ، وجعله ابن الهمام فاسدا ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " عن ابن عباس " أخرجه البخارى فى البيوع ، باب هل يبيع حاضر لباد بغير أجر ، وفى الإجارة . باب أجر السمسرة ، وأبو داود رقم ٣٤٣٩ فى الإجارة ، باب النهى أن يبيع حاضر لباد ، والنسائى فى البيوع ، باب التلق ، وأخرجه ابن ماجه فى التجارات ، باب النهى أن يبيع حاضر لباد ، وأحمد فى مسنده (١ : ٣٦٨) .

قوله : " لا يكن له سمسارا " أى دلالا ، والسمسار فى الأصل هو القيم بالأمر والحافظ له ، ثم استعمل فى متولى البيع والشراء لغيره ، ومعناه أن يبيع له بالأجرة ، ومنه استدل البخارى على أن بيع الحاضر للبادى إنما يحرم إذا كان بالأجرة ، فأما إذا كان بغير الأجرة فلا يكره ، والجمهور على عدم جوازه مطلقا ، ولم أجد فى كتب الحنفية ما يدل على تفصيل الحكم بين ما كان بأجر أو بغير أجر ، فالظاهر أن الكراهة مطلقة عندنا أيضا ، وذلك لعدم لفظ الحديث ، ولأن علة الضرر لا تنفرق بين البيع بأجر أو بغير أجر ، وأما تفسير ابن عباس هذا فمحمول على الغالب ، فإن الحاضر لا يتولى للبادى غالبا إلا بأجر ، والله أعلم .

٣٧٠٩- حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، أخبرنا أبو خيثمة ، عن أبي الزبير ، عن جابر ح ، وحدثنا أحمد بن يونس ، حدثنا زهير ، حدثنا أبو الزبير عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : لا يبيع حاضر لباد ، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض ، غير أن في رواية يحيى : « يرزق » .

٣٧١٠- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد ، قالا : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن أبي الزبير عن جابر ، عن النبي ﷺ بمثله .

٣٧١١- وحدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا هشيم ، عن يونس عن ابن سيرين عن أنس

قوله : " عن جابر " هذا الحديث لم يخرج البخاري ، وأخرجه أبو داود رقم ٣٤٤٢ في الإجارة ، باب النهي أن يبيع حاضر لباد ، والنسائي والترمذي وابن ماجه كلهم في البيوع ، باب النهي أن يبيع حاضر لباد ، وأحمد في حديث جابر ٣ : ٣٠٧ و ٣١٢ و ٣٨٦ و ٣٩٢ .

قوله : " دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض " يعني أن الله تعالى يرزق المشتري بواسطة البائع ، ويرزق البائع بواسطة المشتري ، فلا يجوز لأحد أن يتدخل في هذا النظام الإلهي ، ويتحكم فيه بالأسعار ، فالحديث يدل على أن الإسلام يعترف بنظام السوق وقوى العرض والطلب ، ويجب أن تسير السوق على سيرها الطبيعي ، ولا يجب أن يتدخل فيها رجل ، كما لا يجب أن تحدث في السوق احتكارات تسيطر على السوق وتستبد بالأسعار ، وهذا من ميزات النظام الاقتصادي الإسلامي التي تميزه عن الرأسمالية والاشتراكية ، وقد أشبعنا القول في هذا الصدد في مقدمة كتاب البيوع .

ثم إن أحاديث النهي عن بيع الحاضر للبادي تدل على أن الإسلام يستحسن أن لا تكون بين البائع والمشتري وسائط ، أو تكون قليلة جدا ، فإنه كلما كثرت الوسائط بين البائع والمشتري ازداد الثمن على المستهلكين ، فما يسميه علماء الاقتصاد اليوم " الرجل المتوسط " (Middle Man) مما لا يستحسنه الإسلام إلا إذا اشتدت الحاجة إليه ، فالسمسة وإن كانت جائزة ، ولكن الإكثار من الوسائط بين الصانع والمستهلك مما لا يشجع عليه الإسلام ، وإنما يشجع على التقليل منها .

قوله : " عن أنس بن مالك " هذا الحديث أخرجه البخاري في البيوع ، باب

ابن مالك قال : نهينا أن يبيع حاضر لباد ، وإن كان أخاه أو أباه .

٣٧١٢ - حدثنا محمد بن المثني ، حدثنا ابن أبي عدى ، عن ابن عون ، عن محمد ، عن أنس ، ح وحدثنا ابن المثني ، حدثنا معاذ ، حدثنا ابن عون ، عن محمد قال : قال أنس بن مالك : نهينا عن أن يبيع حاضر لباد .

لا يشتري حاضر لباد بالسمسرة ، وأبو داود في الإجارة ، باب في النهي أن يبيع حاضر لباد رقم ٣٤٤٠ ، والنسائي في البيوع ، باب بيع الحاضر في البادية .

قوله : " حاضر لباد " تمسك بظاهره بعض المالكية فقالوا : إذا كان الجالب من غير أهل البدو جاز البيع له ، مثل أن يكون من أهل بلد آخر ، لأن الحديث إنما نهى عن البيع للبادي ، فأما غير أهل البداوة فلا يحرم البيع لهم ، وقال الشافعية والحنابلة : إن الحكم عام لكل جالب غريب ، سواء كان من أهل الحضر أو من أهل البدو ، لأن العلة عدم معرفتهم بسعر البلد ، ويستوى فيها أهل الحضر وأهل البدو ، وإنما خرج لفظ البادي في الحديث مخرج الغالب ، فإن الجالب يكون باديا في الغالب ، وليست البداوة قيد للحكم . هذا ما يتلخص من فتح الباري وشرح الأبي . ولم أر في كتب الحنفية من تعرض لهذه المسئلة ، والظاهر أنهم مع الشافعية والحنابلة لكون الحكم معلولا عندهم بالضرر كما قدمنا ، فيدور الحكم مع الضرر ، لامع البداوة : والله أعلم .

ثم إن الممنوع في الحديث هو البيع للبادي ، فأما الشراء له فيجوز عند طلحة بن عبد الله والأوزاعي وابن المنذر وأحمد ، وهو رواية عن مالك ، كما في المغني لابن قدامة ، والرواية الأخرى عنه أنه لا يجوز كما لا يجوز البيع ، وهو مذهب إبراهيم النخعي وابن سيرين كما في فتح الباري ، ولم أجد في الحنفية من تعرض له ، والظاهر الجواز لما قال ابن قدامة : « إن النهي غير متناول للشراء بلفظه ولا هو في معناه ، فإن النهي عن البيع للرفق بأهل الحضر ليتسع عليهم السعر ويزول عنهم الضرر ، وليس ذلك في الشراء لهم ، إذ لا يتضررون بعدم الغبن للبادين ، بل هو دفع الضرر عنهم ، والخلق في نظر الشارع على السواء ، فلما شرع ما يدفع الضرر عن أهل الحضر لا يلزم أن يلزم أهل البدو الضرر ، كذا في المغني ٤ : ٢١٦ والله سبحانه أعلم :

باب حكم بيع المصرة

٣٧١٣- حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ، حدثنا داود بن قيس ، عن موسى بن يسار ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : من اشترى شاةً مصراً فليقلب بها فليحلبها ، فإن رضى حلابها أمسكها ، وإلا ردها ومعها صاع من تمر .

باب حكم بيع المصرة

قوله : " عن أبي هريرة " أخرجه البخارى فى البيوع ، باب إن شاء رد المصرة الخ ، وأبو داود فى الإجارة ، باب من اشترى مصراً فكرهها ، رقم ٣٤٤٣ إلى ٣٤٤٥ ، ومالك فى الموطأ ، فى البيوع ، باب ما ينهى عن المساومة والمبايعة ، والنسائي والترمذى والدارى فى البيوع ، باب المصرة ، وأحمد فى مسند أبي هريرة ٢ : ٢٤٢ و ٢٤٨ و ٢٥٩ و ٢٧٢ و ٣١٧ و ٣٨٦ و ٣٩٤ و ٤٠٦ و ٤١٠ و ٤١٧ و ٤٢٠ و ٤٣٠ و ٤٦٣ و ٤٦٥ و ٤٦٩ و ٤٨١ و ٤٨٣ و ٥٠٧ .

قوله : " شاة مصرة " اسم مفعول من التصرية ، وهى أن تترك الشاة غير مخلوبة أياما حتى يجتمع اللبن فى ضروعها فيراها الناظر منتفخة الضروع فيرغب فى شرائها ، والتصرية فى الأصل الحبس ، يقال : صريت الماء ، إذا حبسته ، كذا فسرهُ أبو عبيد وأكثر أهل اللغة ، كما فى فتح البارى . وقيل : هو من الصر بمعنى الشد ، قال الأزهري : جائز أن يكون سميت مصرة من صر أخلافها (أى ضروعها) كما ذكر ، إلا أنهم لما اجتمع لهم فى الكلمة ثلاث راءات قلبت إحداها ياء ، كما قالوا تظنيت فى تظننت من الظن ، فقلبوا إحدى النونات ياء ، فكذاك ههنا كان فى الأصل شاة مصرة ، فقلبوا الراء الأخيرة ياء حتى صار مصرة ، راجع جامع الأصول لابن أثير ١ : ٥٠٠ و ٥٠١ .

قوله : " فليقلب بها " يعنى : فليصرف بها إلى أهله وليحلبها ،

قوله : " فإن رضى حلابها أمسكها " الحلاب والحلب كلاهما مصدر ، والمراد أنه إن رضى الشاة بعد الحلاب فليمسكها عنده .

قوله : " وإلا ردها ومعها صاع من تمر " أخذ بظاهر الحديث الأئمة الثلاثة وأبو يوسف وابن أبى ليلى والجمهور ، فقالوا : التصرية عيب يرد به المبيع ، وهذا القدر

متفق عليه عندهم ، ثم اختلفوا في تفاصيله ، فقال الشافعي رحمه الله : يجب رد صاع من تمر بدل اللبن المحلوب ، قل اللبن أو أكثر ، ولا يجوز أداء غير التمر ، وقال بعض المالكية : يجب صاع من غالب قوت البلد ، وقال أبو يوسف : يجب قيمة اللبن بالغة ما بلغت وخالفهم أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ، فقالا : التصرية ليست بعيب يجوز الرد ، وإنما يجوز للمشتري أن يرجع بنقصان قيمة المبيع ، ولا خيار له في الرد . فظاهر الحديث مشتمل على جزئين : الأول ثبوت الخيار للمشتري بعيب التصرية ، والثاني : رد صاع من التمر مكان ما حلبه من اللبن . فالشافعي عمل بظاهر الحديث في كلا الجزئين ، وأما مالك وأبو يوسف فقد عملا بظاهره في الجزء الأول ، وتأولا في الثاني ، وأما أبو حنيفة ومحمد فتأولا في كلا الجزئين ، فدليل الشافعي رحمه الله ظاهر لعمله بظاهر الحديث ، ودليل مالك في الجزء الثاني أن التمر كان غالب قوت البلد يومئذ ، فنقيس عليه كل ما كان غالب قوت البلد ، وأما أبو يوسف فقد انجحه بأن المضمون في الأصل قيمة اللبن ، ولما كانت قيمة اللبن يومئذ تساوى في الغالب صاعا من تمر عينه رسول الله ﷺ كإمام المسلمين ، لا كشارع ، فلما تغيرت القيم عاد الحكم إلى أصله وهو القيمة .

وأما أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى فحيث تأولا كلا جزئي الحديث ولم يعملوا بظاهره فقد كثر عليهما الشغب في هذه المسئلة ، ورماه الخصوم بأنهما يتركان الحديث الصحيح بالقياس ، والواقع أنهما لم يكونا ليخالفا قول الرسول ﷺ لحض القياس ، وإنما رأيا ظاهر الحديث مخالفا للأصول الثابتة بالكتاب والسنة ، فحملا الحديث على محمل يوافق به الأصول ، كما فعل ذلك جمهور الفقهاء في حديث البخاري : « الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهونا » فقد ترك جميع الفقهاء ظاهره لمعارضته الأصول الججمع عليها ، وكما فعل معظم الفقهاء في حديث ابن عباس في جمع الصلاتين بالمدينة ، فإنه لم يقل أحد بالجمع بين الصلاتين في الحضر من غير مطر أو عذر ، وكما فعلوا في حديث « فإن عاد الرابعة فاقتلوه » فإنه لم يقل أحد بوجوب قتل من أخذ مرة رابعة يشرب الخمر ، كما صرح به الترمذي في العلل ، وأمثلة ذلك كثيرة لا تحصى على من مارس مباحث الحديث وفقهه ، فلا ينبغي تفويت سهام الملامة إلى أحد من المجتهدين المتورعين لمسلك أدى إليه اجتهاده .

ومما شجع الخصوم في هذه المسئلة أن بعض الحنفية قد أتوا فيها بأعذار باردة متكلفة ، كما قال بعضهم : إن هذا الحديث مروي عن أبي هريرة رضي الله عنه وهو صحابي غير فقيه وكل ما كان مرويا عن غير فقيه لا يقبل إذا خالف القياس . وهذا جواب لم يقل به أبو حنيفة رحمه الله تعالى ولا أحد من أصحابه المعروفين ، وقد نسب به بعض الأصوليين إلى عيسى بن أبان رحمه الله ،

وهذه النسبة فيها كلام أيضا لأن الطحاوى رحمه الله قد روى عنه جوابا غير هذا فى شرح معانى الآثار . ولم يثبت عنه رد هذا الحديث بعدم فقه أبى هريرة رضي الله عنه ، كما بسطه شيخنا العثماني فى إعلاء السنن ١٤ : ٦٤ .

ويبعد من مثل عيسى بن أبان أن يقول فى أبى هريرة رضي الله عنه ما عزوه إليه ، فإن أبى هريرة رضي الله عنه فقيه مجتهد لا شك فى فقهه ، فإنه كان يفتى فى زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وبعده ، وكان يعارض فقهاء الصحابة فى فتاواهم وأقوالهم ، وقد ذكره الذهبى فى تذكرة الحفاظ ٣١ : ١ فقال : « الحافظ الفقيه صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم كان من أوعية العلم ، ومن كبار أئمة الفتوى مع الجلالة والعبادة والتواضع » ثم إن حديث المصرة لم يتفرد به أبى هريرة رضي الله عنه ، وإنما رواه جماعة من الصحابة سرد الحافظ أسماؤهم فى الفتح ، وقد أفتى به أفقه الناس عبد الله بن مسعود رضي الله عنه كما ذكر البخارى فى صحيحه ، فالعذر بعدم فقه راويه عذر ضعيف لا ينبغى أن يتفوه به .

وأجاب الطحاوى رحمه الله عن حديث الباب بأنه معارض بحديث « الخراج بالضممان » وحديث النهى عن بيع الكالئى بالكالئى ، وحاصل تقريره : أن اللبن الذى احتلبه المشتري قد كان بعضه فى سلك مشتري المصرة ، فصاع التمر لا يخلو إما أن يكون عوضا عن مجموع اللبن ، أو عما كان فى وقت وقوع البيع خاصة ، فإن كان الأول يلزم علينا أن لا يكون الخراج بالضممان ، فإن اللبن الذى حدث فى ملك المشتري يكون مملوكا له ، لأن الشاة حينئذ فى ضمانه ، وهو مقتضى حديث « الخراج بالضممان » فكيف يتحمل المشتري صاع التمر عوضا عنه ؟ ألا ترى أنه لو ردها على البائع بعيب غير التصرية لا ضمان عليه عند الشافعية لما شرب من لبنه ، لحديث « الخراج بالضممان » فإله يتحمل الغرامة فى عيب التصرية ؟ — وإن كان الصاع عوضا عما كان فى ضرع الشاة وقت البيع ، يلزم علينا بيع الكالئى بالكالئى ، لأن هذا اللبن ليس ملكا للمشتري لا بحكم البيع ، فإن البيع قد انفسخ ، ولا بحكم « الخراج بالضممان » لأنه لم يحدث فى ضمانه ، فإذا شربه المشتري وأتلفه صار ديننا فى ذمته لنقض البيع ، وكذا صار الصاع أيضا ديننا عليه ، عوضا عنه ، وهذا هو بيع اللبن بالصاع وكلاهما دين ، وهو غير جائز مطلقا ، فعلى أى الوجهين كان يلزم عليك ترك أحد الحديثين ، إما حديث « الخراج بالضممان » أو حديث النهى عن بيع الكالئى بالكالئى .

هذه خلاصة ما أجاب به الطحاوى ، وكلامه دقيق لحصته لك بمساعدة البدر السارى حاشية « فيض البارى » ، واختار الطحاوى رحمه الله أن حديث الباب منسوخ بحديث الخراج بالضممان وبحديث النهى عن بيع الكالئى بالكالئى .

ولكن في جواب الطحاوى رحمه الله نظرا من وجهين: الأول أن النسخ لا يثبت بمجرد احتمال ، والثاني : أنه لو ثبت معارضة حديث الباب لحديث « الخراج بالضمان » فلا يسقط من حديث الباب إلا الجزء المعارض فقط ، وهو التضمنين بالصاع ، وأما الرد بالعيب من غير التضمنين فلا يعارضه حديث « الخراج بالضمان » فليقل الحنفية أن المشتري يكون له الخيار ولا يضمن شيئا ، كما ألزم الطحاوى نفسه الشافعية فيما إذا ردها على البائع بعيب غير التصرية يصح الرد ولا ضمان عليه لما شرب من لبنه ، ولكن الحنفية لا يجوزون رد المصرة أصلا لا بعيب التصرية ولا بعيب غيرها ، لا بالضمان ولا بغيره ، فإن حكم حديث « الخراج بالضمان » إنما يتأتى عندهم في زيادة منفصلة غير متولدة ، مثل أن يكون الرجل اشترى عبداً فاستغله ثم رده بالعيب ، فإن الغلة تكون للمشتري بحكم الخراج بالضمان ، وأما في الزيادة المنفصلة المتولدة كاللبن فيمتنع عندهم الرد أصلا ، كما صرح به ابن نجيم في البحر الرائق ٦ : ٥١ وسائر الفقهاء الحنفية . فجواب الطحاوى رحمه الله إنما يوجه عدم التضمنين فقط ، ولا يوجه امتناع الرد .

والذى يظهر بعد تتبع كتب الحنفية في هذا الباب أنهم تركوا ظاهر هذا الحديث ، لأنهم وجدوه معارضا للأصول الكلية الثابتة بالقرآن والإجماع والقياس .

أما القرآن فقد قال الله تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقال تعالى : (جزاء سيئة سيئة مثلها) وقال تعالى : (وإن عوقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) فهذه الآيات كلها قطعية الثبوت والدلالة على أن الضمان ينبغي أن يكون مساويا للمتلف ، ولا سبيل إلى المساواة في مسألة الباب كما سيأتى ، فيمتنع الرد .

وأما الإجماع فقد أجمعوا على أن الضمان على قسمين: مثلى ومعنوى، وصاع التمر لا يدخل في أحد من القسمين ، أما عدم كونه مثلاً للبن فظاهر ، وأما عدم كونه قيمة له فلا أن ظاهر الحديث قد جعل صاع التمر بدلا من اللبن ، سواء كان قليلا أو كثيرا فسقط معنى القيمة .

وأما القياس ، فهو أننا إن قلنا يجوز رد المصرة فحكم اللبن مشكل جدا ، لأن اللبن الذى حله المشتري مشتمل على ما كان فى الضروع وقت العقد وعلى ما تولد بعده ، فالأول يستحقه البائع وقت الرد لأنه جزء المبيع ، والثانى يستحقه المشتري لأنه حدث فى ملكه وضمائنه ، فلا يخلو إما أن نقول برد قيمتها جميعا ، ففيه ضرر المشتري ، لأنه حينئذ يودى قيمة ما حدث فى ملكه وهو غير لازم له ، وإما أن نقول بعدم أداء قيمتها جميعا ، ففيه ضرر البائع فإنه كان مستحقا للبن الذى كان فى الضروع وقت العقد ، لأنه جزء المعقود عليه ،

٣٧١٤- حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا يعقوب - يعني ابن عبد الرحمن القاري - عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : من ابتاع شاة مصراة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام إن شاء أمسكها وإن شاء ردها ورد معها صاعا من تمر .

ولما أن نقول بأداء قيمة الأول دون الثاني ، وهذا لا ضرر فيه لأحد ، ولكنه لا سبيل إليه لكون مقدار كل من القسمين مجهولا ، فلما بطلت هذه الصور الثلاثة امتنع الرد بالعيب ، ولا سبيل إلا إلى الرجوع بنقصان القيمة .

ثم قد وقع في ألفاظ حديث الباب اضطراب ، فورد في بعضها « صاع من تمر » وفي بعضها « صاعا من طعام لا سمراء » كما سيأتى عند المصنف ، وفي بعضها « مثل أو مثلي لبنها قمحا » كما أخرجه أبو داود عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ، وفي بعضها : « صاعا من طعام أو صاعا من تمر » كما أخرجه أحمد عن رجل من أصحاب النبي ﷺ وذكره الحافظ في الفتح ٤ : ٣٠٥ ، وفي بعضها « صاع من بر لا سمراء » كما أخرجه البزار عن ابن سيرين ، وحكاه العيني في العمدة ٤ : ٥١٢ فلو قدرنا أن هذا التضمنين تعبدى فلا يتعين المضمون به ، هل هو تمر ؟ أو طعام غير الحنطة ؟ أو هو الحنطة ؟ ولا يتعين مقداره أيضاً هل هو صاع على كل حال ؟ أو هو بمثل اللبن ؟ أو هو بمثليه ؟

ومن أجل هذه العلل تبين للحنفية أن ظاهر الحديث غير مراد . فما هو المراد من الحديث حينئذ ؟ وما هو محمله الصحيح ؟ قد اختلفت فيه أنظار الفقهاء الحنفية ، فقال شمس الأئمة السرخسى في مبسوطه (باب الخيار في البيع ١٣ : ٣٨) إن هذا الحديث يتعلق بخيار الشرط لا بخيار العيب ، ومحمل الحديث ما إذا اشترط المشتري الخيار لنفسه ، وإنما ذكر التحفيل والتصرية لبيان السبب الداعى إلى الخيار ، فكان للمشتري الخيار لاشتراطه ذلك ، لا لعب العيب والتصرية ، والدليل على ذلك أن الرسول ﷺ قد قيد الخيار في الرواية الآتية في المتن بثلاثة أيام ، مع أن خيار العيب لا يتقيد بمدة ، وإنما يتقيد بها خيار الشرط ، فتبين منه أن الحديث إنما يتحدث عن البيع المشروط فيه الخيار ، وأما تضمين اللبن بالتمر أو الطعام ، فهو على طريق الصلح لا على وجه القضاء .

وأجاب شيخ مشايخنا الأنور رحمه الله في فيض البارى ٣ : ٢٣١ بأن الحديث محمول على الديانة ، وذلك لأن التصرية خداع ، فيجب على البائع ديانة أن يقبل المشتري لاستدراك خداعه بقدر الإمكان ، وقد أسلفنا في مبحث تلقى الجلب أن الخداع يجب عليه الفسخ ديانة ، وقد صرح به الشافى في أواخر البيع المكروه وابن الهمام في أوائله وأوائل باب الإقالة

٣٧١٥- حدثنا محمد بن عمرو بن جبلة بن أبي رواد ، حدثنا أبو عامر - يعنى العقدي - حدثنا قرة ، عن محمد ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : من اشترى شاة مصراة

٥ : ٢٤٦ ، فالخفية يعملون بحديث الباب على وجه الدبابة لا على وجه القضاء ، ثم التضمين بالتمر على هذا التوجيه يكون مصالحة أيضا .

وشرح شيخنا العلامة العثماني التهانوي رحمه الله هذا الحديث بكلام متين جدا ، فلنحكيه عن إعلاء السنن ١٤ : ٥٣ بلفظه ، قال :

« لا يخفى على من هو عارف بالسيرة النبوية أن بعض أحكامه في فصل الخصومات كانت على وجه القضاء ، وبعضها على وجه المصالحة ، كما قال ﷺ لكعب بن مالك حين تقاضى ابن أبي حذرد دينا كان عليه ، وارفعت أصواتها : ضع من دينك هذا ، أى الشطر ، وكما قال للزبير حين تخاصم هو ورجل من الأنصار في شراج الحرة : اسق يا زبير ! ثم أرسل إلى جارك ، وإذ لم يرخص به الأنصارى وقال : يا رسول الله ! إن كان ابن عمك ، قضى بقضاء آخر وقال : اسق يا زبير ، ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر ، فعلم منه أن القضاء الأول كان قضاء المصالحة ، والقضاء الثاني كان قضاء الحكم . فإذا ثبت أن أقضيته كانت على وجهين فينبغى أن يحمل الحديث على قضاء المصالحة . وحينئذ يحتمل أن يكون وقع هذا القضاء في قضية خاصة ، بأن ادعى رجل على رجل أنه باع منه محفلة ، وقضى له رسول الله ﷺ بالرد وقضى عليه بصاع التمر ، لأنه كان استهلك من لبن البائع ما كان قيمته صاعا من التمر ، وفهم منه الراوى أنه قانون لكل من يشتري مصراة ورواه بالعموم » .

ثم ذكر احتمالا آخر ، وهو أن النبي ﷺ حكم بذلك مرة من حيث كونه سلطانا لرفع النزاع من بين التجار ، ولمنعهم من التدليس بالتحفيل ونحوه ، والظاهر أن الحكم حين وروده وقع عاما ، ولكنه لم يكن من حيث التشريع ، بل من حيث السياسة والسلطنة لرفع النزاع ، ثم قال شيخنا العثماني رحمه الله : « ومقتضى ذلك أن يجوز للإمام أحيانا أن يأمر أهل السوق بمقتضى هذا الحديث ، ويقضى به بينهم إذا رأى المصلحة فيه ، والنزاع غير مرتفع إلا به ، لم أره صريحا ، ولكنه مقتضى القواعد ، فقد أجازوا قسمة الغنائم في دار الحرب ، مع أن المذهب خلافه ، إذا رأى الإمام حاجة الغانمين إليها ، فكذا هذا » ثم ذكر كلام ابن القيم رحمه الله في باب السلب للقتيل ، ونصه ما يلي :

فهو بالخيار ثلاثة أيام ،

« ومأخذ النزاع أن النبي ﷺ كان هو الإمام ، والحاكم ، والمفتى ، وهو الرسول فقد يقول الحكم بمنصب الرسالة ، فيكون شرعا عاما إلى يوم القيامة ، كقوله : من أحدث في أمرنا هذا فهو رد ، وقد يقول بمنصب الفتوى كقوله لهند بنت عتبة امرأة أبي سفيان ، وقد شكت إليه ، شح زوجها : خذ ما يكفيك وولدك بالمعروف ، فهذه فتيا ، لا حكم ، إذ لم يدع بأبي سفيان ، ولم يسأله عن جواب الدعوى ، وقد يقول بمنصب الإمامة ، فيكون مصلحة للأمة في ذلك الوقت وذلك المكان وعلى تلك الحال ، فيلزم من بعده من الأئمة مراعاة ذلك على حسب المصلحة التي راعاها النبي ﷺ زمانا ومكانا وحالا ، ومن ههنا تختلف الأئمة في كثير من المواضع التي فيها أثر عن النبي ﷺ ، كقوله : من قتل قتيلًا فهو سلبه ، هل قاله بمنصب الإمامة فيكون حكما متعلقا بالأئمة ؟ أو بمنصب الرسالة والنبوة فيكون شرعا عاما ، وكذلك قوله من أحيا أرضا ميتة فهي له . (١)

ثم قال شيخنا العثماني رحمه الله : « قلت : وكذلك قوله من اشترى مصراة فهو بخير النظرين قاله بمنصب الإمامة عند أبي حنيفة ، فيكون متعلقا بالأئمة ، إن رأى الإمام المصلحة فيه أخذ به ، وإلا لا ، ولم يقله من حيث النبوة والرسالة حتى يكون شرعا عاما للأبد ، ودليل ذلك كون الحديث واردا على خلاف الأصول العامة التي دل عليها الكتاب والسنة في باب الضمان ، كذا في إعلاء السنن ١٤ : ٥٥ .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : وهذا من أقوى ما قيل من قبل الحنفية في هذا الباب وأوجهه ، فأما التضمنين بالصاع فالقلب يطمئن بأن ما قاله النبي ﷺ كان من حيث منصب إمامته ، ولم يكن شرعا ، وأما ثبوت خيار الرد للمشتري ففي القلب منه شيء ، ولا ينشرح الصدر بأنه لم يكن شرعا عاما ، فإنه لا مخالفة للأصول الصحيحة في إثبات خيار المشتري ضد البائع الخادع ، والتدقيق في تقسيم اللبن إلى ما كان وقت العقد وما حدث بعده ، لا يبدو كافيا في صرف الحديث عن ظاهره ، ولذلك يعجبنى قول الإمام أبي يوسف رحمه الله : « في الشاة المحفلة آخذ بالحديث وأقول بردها ، وفيما سوى ذلك أخذنا بالقياس » حكاه السرخسي في المبسوط ١٣ : ٣٨ ورحم الله امرأ هدانا إلى الصواب ، والله سبحانه أعلم .

قوله : « فهو بالخيار ثلاثة أيام » به أخذ بعض الشافعية وقالوا : إن الخيار في المصراة

فإن ردها ردمعها صاعا من طعام لا سمراء .

٣٧١٦- حدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا سفيان ، عن أيوب ، عن محمد ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : من اشترى شاة مصراة فهو بخير النظرين ، إن شاء أمسكها ، وإن شاء ردها وصاعا من تمر لا سمراء .

يتقدر بثلاثة أيام ، فليس له الرد قبل مضيتها ، ولا إمساكها بعدها ، فإن أمسكها بعد ذلك لم يكن له الرد وهو قول بعض الحنابلة قالوا : هذه الأيام الثلاثة قدرها الشارع لمعرفة التصرية ، فإنها لا تعرف قبل مضيتها ، لأنها في اليوم الأول لبنيها لبن التصرية ، وفي الثاني يجوز أن يكون لبنيها نقص لتغير المكان واختلاف العلف ، وكذلك في الثالث ، فإذا مضت الثلاثة استبان التصرية ، وثبت الخيار على الفور ، ولا يثبت قبل انقضائها .

وقال أبو الخطاب من الحنابلة : متى ثبتت التصرية جاز له الرد قبل الثلاثة وبعدها ، ولا يتقيد الخيار بمدة ، وهو قول بعض المالكية أيضا ، قالوا : إنما ذكرت في الحديث ثلاثة أيام لكون العلم لا يحصل في الغالب إلا بها ، فإن حصل العلم بها قبل الثلاثة ثبت الخيار : وإن لم يحصل إلا بعد ثلاثة أيام فلا وجه لمنع الخيار .

وهناك قول ثالث : وهو أن الخيار يستمر إلى ثلاثة أيام ، فيجوز الرد في أثناءها متى ثبتت التصرية ، ولكن لا يعدو هذا الخيار إلى ما بعد ثلاثة أيام ، وهو قول ابن المنذر وابن أبي موسى ، وبه أخذ أبو حامد من الشافعية ، وحكى فيه نص الشافعي رحمه الله . وراجع لهذه الأقوال المغنى لابن قدامة ٤ : ١٣٩ وفتح الباري ٤ : ٣٠٣ وشرح الأبي ٤ : ١٨٧ ، ويبد وأن هذا القول الأخير أقرب إلى لفظ الحديث ، والله سبحانه أعلم .

قوله : "من طعام لا سمراء" والسمراء الحنطة ، كما وقع صريحا في رواية ابن أبي شيبة عن ابن سيرين ، وفسر بعضهم الطعام بالتمر ، فتطابق هذه الرواية سائر الروايات التي ذكر فيها التمر ، ولما كان المتبادر من لفظ الطعام الحنطة نفاها بقوله : لا سمراء ، ويؤيده ما رواه ابن المنذر عن ابن سيرين أنه سمع أبا هريرة يقول : « لا سمراء تمر ليس ببر » ولكن يشكل عليه ما رواه البزار من طريق أشعث بن عبد الملك عن ابن سيرين ، ولفظه : « إن ردها ردها ومعها صاع من بر لا سمراء » فحيثئذ يكون المراد من البر الحنطة المعروفة ، ومن السمراء حنطة مخصوصة وهي الشامية ، ويؤيده ما أخرجه الطحاوي من طريق أيوب عن ابن سيرين أن المراد بالسمراء الحنطة الشامية . وعليه فتخالف هذه الرواية سائر الروايات الأخرى التي تبين أن الواجب

٣٧١٧- حدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا سفيان ، عن أيوب ، عن محمد ، عن أبي هريرة : قال قال رسول الله ﷺ : من اشترى شاةً مصراةً فهو بخير النظرين ، إن شاء أمسكها ، وإن شاء ردها وصاعا من تمر لا سمراء .

٣٧١٨- وحدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا عبد الوهاب ، عن أيوب بهذا الإسناد ، غير أنه قال :

صاع من تمر « ويحتمل أن يكون راويه ، رواه بالمعنى على ظنه وذلك إن لفظ " الطعام " يتبادر منه البر ، فظن أنه البر فعبر به ، وإنما كان لفظ الطعام في الحديث للتمر ، لكونه غالب قوت أهل المدينة . ولكن يعكر عليه ما أخرجه أحمد عن رجل من أصحاب النبي ﷺ ، ولفظه : « فإن ردها رد معها صاعا من طعام أو صاعا من تمر » فإنه يقتضى التخيير بين التمر والطعام وأن الطعام غير التمر ، إلا أن يقال : إن " أو " شك من الراوى ، وليس للتخيير أو للتنويع . وأما ما رواه أبو داود عن ابن عمر بلفظ « رد معها مثل أو مثلى لبنها قمحا » ففي إسناده جميع بن عمير التميمي ، ضعفه المحدثون واتهموه بالكذب ، كما في التهذيب وغيره .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : هذه خلاصة ما ذكره الحافظ في الفتح للجمع بين هذه الروايات المتعارضة ، ولا يخفى ما فيه من تكلف ، والذي يظهر من اختلاف الروايات أن هذا التقدير ليس تشريعاً ، وإنما هو تعبير عن قيمة اللبن المشروب ، كما قال أبو يوسف ، أو عما وقع عليه الصلح ، كما قال أبو حنيفة رحمه الله ، وقد ذكر الحافظ نفسه عن البغوى أن لا خلاف في المذهب أنها لو تراضيا بغير التمر من قوت أو غيره كفى ، وحكى عن الماوردى وجهين للشافعية فيما إذا عجز عن التمر ، هل تلزمه قيمته ببلده ، أو بأقرب البلاد التي فيها التمر ، (فتح البارى ٤ : ٣٠٥) وذكر ابن قدامة أن الحنابلة يجب عندهم قيمة التمر إذا لم يوجد التمر .

وذهب مالك وبعض الشافعية إلى أن ذكر التمر في الحديث إنما جرى لكونه غالب قوت أهل البلد ، فيجب في كل بلد صاع من غالب قوته ، راجع مغنى ابن قدامة ٤ : ١٣٦ و الأئبي ٤ : ١٨٧ . فظهر أن الفقهاء جميعاً لم يأخذوا بكون صاع التمر تقديراً أبدياً ، فمنهم من حمله على غالب قوت البلد ، ومنهم من حمله على قيمة التمر إذا لم يوجد التمر ، فالأحسن ما قاله الحنفية إنه ليس تقديراً شرعياً ، وإنما المراد منه قيمة اللبن ، أو ما وقع عليه الصلح ، وعلى هذا تنطبق الروايات جميعاً ، والله سبحانه أعلم .

من اشترى من الغنم فهو بالخيار .

٣٧١٩- حدثنا محمد بن رافع ، حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا معمر ، عن همام بن منبه قال : هذا ما حدثنا أبو هريرة ، عن رسول الله ﷺ ، فذكر أحاديث ، منها : وقال : قال رسول الله ﷺ : إذا ما أحدكم اشترى لقحة مصراة أو شاة مصراة

قوله : " من اشترى من الغنم " تمسك بظاهره بعض العلماء ، فقالوا : إذا اشترى غنما أكثر من واحد ووجد جميعها مصراة لا يرد معها إلا صاعاً ، فالصاع عندهم ضمان عام سواء كانت الشاة واحدة أو أكثر ، وهو قول بعض المالكية والشافعية . وخالفهم آخرون ، فقالوا : يرد مع كل مصراة صاعاً على حدة ، لعموم قوله عليه السلام : « من اشترى مصراة » فإنه يوجب لكل مصراة صاعاً ، وأما حديث الباب فأجاب عنه ابن قدامة في المغني ٤ : ١٤١ بأن الضمير في قوله « ردها » يعود إلى الواحدة .

ثم قال الحافظ في الفتح (٣٠٩ : ٤) « وعن أكثر المالكية : يرد عن كل واحدة صاعاً ، حتى قال المازري : من المستبشع أن يغرم متلف لبن ألف شاة كما يغرم متلف لبن شاة واحدة ، وأجيب بأن ذلك مغتفر بالنسبة إلى ما تقدم من أن الحكمة في اعتبار الصاع قطع النزاع ، فجعل حدا يرجع إليه عند التخاصم ، فاستوى القليل والكثير ، ومن المعلوم أن لبن الشاة الواحدة أو الناقة الواحدة يختلف اختلافاً متبايناً ، ومع ذلك فالمعتبر الصاع ، سواء قل اللبن أم كثر ، فكذلك هو معتبر سواء قلت المصراة أو كثرت » . قال العبد الضعيف عفا الله عنه : قد اعترف الحافظ هنا أن هذا التقدير لقطع النزاع ، فلا أحسن أن يقال إنه ليس بتقدير شرعي ، وإنما هو على وجه المصالحة لرفع النزاع ، كما قال به الحنفية ، فيسع للإمام أن يقدر غير الصاع حسب أحوال زمانه ومكانه لرفع التنازع على وجه المصالحة ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " لقحة مصراة " اللقحة : الناقة الحلوب ، فظهر أن الناقة المصراة حكمها حكم الشاة ، واتفق العلماء على ذلك ، ثم اختلفوا فيما عداها ، فقال داود الظاهري : يقتصر هذا الحكم على الناقة والشاة فقط ، ولا يعدو إلى غيرهما ، وقال جمهور أهل العلم : إن الحكم يعم كل نوع من بهيمة الأنعام ، وسواء فيه البقر والجاموس ، ثم اختلفوا ، فقال بعضهم : لا يتعدى الحكم إلى مصراة من غير بهيمة الأنعام كالأتان والفرس ، وهو قول بعض الشافعية والراجح في مذهب أحمد ، وقال بعضهم : يتعدى الحكم إلى كل مصراة ، ولو من غير بهيمة

فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إما هي ، وإلا فليردها وصاعا من تمر .

الأنعام ، حتى في الأمة والأتان والفرس ، وهو ظاهر مذهب الشافعي ، وبه قال ابن عقيل من الحنابلة ، إلا أن الحافظ صحح أنه لا يرد عوض اللبن في الجارية والأتان والفرس . وإنما فرق أكثر الحنابلة وبعض الشافعية بين الأنعام وغيرها ولم يثبتوا الخيار في غير الأنعام ، لأن لبنها لا يعتاض عنه في العادة ، ولا يقصد قصد لبن بهيمة الأنعام . راجع المغني لابن قدامة ٤ : ١٤١ وفتح الباري ٤ : ٣٠٢ في أول باب النهي للبائع أن لا يحفل بالإبل الخ .

قوله : " فهو بخير النظرين " واختلف القائلون بالخيار في عدة تفاصيله : منها لو كان المشتري عالما بالتصيرية هل يثبت له الخيار ؟ فيه وجه للشافعية ، والراجح عند الجمهور أنه لا خيار حينئذ ، كما صرح به الأبى المالكي والحافظ في الفتح ، واستدل له بما أخرجه الطحاوي من طريق عكرمة عن أبي هريرة ، وفيه : « من اشترى مصراة ولم يعلم أنها مصراة الخ » ثم لو صار لبن المصراة عادة واستمر على كثرته ، هل له الرد فيه ؟ فيه وجه لهم (أي للشافعية) أيضا ، خلافا للحنابلة في المسئلتين ، فإنهم لا يثبتون الخيار في الصورتين لعدم الغبن والضرر .

ومنها : لو تحفلت الشاة بنفسها ، أو صرها المالك لنفسه ، ثم بدا له فباعها ، من غير قصد الخداع هل يثبت فيه ذلك الحكم ؟ فنظر إلى المعنى أثبتته لأن العيب يثبت الخيار ولا يشترط فيه تدليس البائع ، ومن نظر إلى أن حكم التصيرية خارج عن القياس خصه بمورده ، وهو حالة العمد ، وعند كل من الشافعية والمالكية فيه أقوال ، كما في الأبى .

ومنها : لو اشترى غير مصراة ، ثم اطلع على عيب بها بعد حلبها ، فقد نصن الشافعي على جواز الرد مجانا ، لأنه قليل غير معتنى بجمعه ، وقيل : يرد بدل اللبن كالمصراة ، وقال البغوي : يرد صاعا من تمر ، راجع لكل ذلك المغني لابن قدامة ٤ : ١٣٥ إلى ١٣٩ وفتح الباري ٤ : ٣٠٨ و ٣٠٩ . وأما الحنفية فلا ترد عندهم الشاة بعيب بعد الحلب لحدوث زيادة منفصلة متولدة ، وهي تمنع الرد عندهم كما أسلفنا ، وإنما يرجع فيه المشتري بنقصان قيمته ، والله سبحانه أعلم .

باب بطلان بيع المبيع قبل القبض

٣٧٢٠- حدثنا يحيى بن يحيى ، حدثنا حماد بن زيد ح وحدثنا أبو الربيع العتكي وقتيبة قالوا : حدثنا حماد، عن عمرو بن دينار ، عن طاؤس ، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه . قال ابن عباس : وأحسب كل شيء مثله .

باب بطلان بيع المبيع قبل القبض

قوله : " عن ابن عباس " أخرجه البخارى فى البيوع ، باب ما يذكر فى بيع الطعام والحكرة ، وباب بيع الطعام قبل أن يقبضه وبيع ما ليس عندك ، وأبو داود فى الإجارة ، باب بيع الطعام قبل أن يستوفى (رقم ٣٤٩٦ و ٣٤٩٧) والنسائى ، فى البيوع ، باب بيع الطعام قبل أن يستوفى ، والترمذى فى البيوع ، باب كراهية بيع الطعام حتى يستوفيه ، وأحمد فى مسند ابن عباس ١ : ٢٥٢ و ٢٧٠ و ٢٨٥ .

قوله : " حتى يستوفيه " المعروف أن الاستيفاء والقبض بمعنى واحد ، وفرق بعضهم بينهما لغة بأن الاستيفاء يتحقق بمجرد الاكتيال أو الاتزان أو العد ، ولا يلزمه قبض المشتري ، وأما القبض فهو أن يأتى الشيء فى حرزه وضمانه ، كذا يظهر من كلام الحافظ فى الفتح ٤ : ٢٩٣ ، ولا خلاف فى أن الاستيفاء ههنا بمعنى القبض ، وقد صرح به فى الرواية الآتية وفى رواية إسماعيل عند البخارى .

قوله : " وأحسب كل شيء مثله " يعنى مثل الطعام فى بطلان البيع قبل قبضه ، فيحرم بيع كل شيء قبل قبضه ، طعاما كان أو غيره ، وفى المسئلة أقوال تالية .

الأول : قال عثمان البتى : يجوز بيع كل شيء قبل قبضه ، وقال ابن عبد البر : هذا قول مردود بالسنة والحجة المجمع على الطعام ، وأظنه لم يبلغه هذا الحديث ، ومثل هذا لا يلتفت إليه ، كذا فى المغنى لابن قدامة ٤ : ١١٣ .

الثانى : قال الشافعى ومحمد بن الحسن من الحنفية : يحرم بيع كل شيء قبل قبضه ، طعاما كان أو غيره ، منقولاً كان أو غير منقول ، وهو ظاهر قول ابن عباس رضى الله عنهما وهو رواية ابن عقيل عن أحمد كما فى المغنى .

الثالث : قال أحمد بن حنبل فى أظهر روايته : إنما يختص النهى بالطعام ، فلا يجوز بيعه قبل قبضه ، ويجوز فيما سواه ، كما حققه ابن قدامة .

٣٧٢١- حدثنا ابن أبي عمر وأحمد بن عبدة قالا : حدثنا سفيان ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالا : حدثنا وكيع عن سفيان - وهو الثوري - كلاهما عن عمرو بن دينار بهذا الإسناد نحوه .

الرابع : قال مالك رحمه الله : إنما يمتنع البيع قبل القبض في المكيل والموزون ، من الطعام خاصة ، وقال سحنون وابن حبيب من المالكية : إنه ممتنع في كل مكيل أو موزون أو معدود ، ثم هل يختص بالطعام أو بالربويات عندهم ؟ فيه قولان حكاهما الأبى .

الخامس : قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله : يمتنع البيع قبل القبض في سائر المنقولات ، ويجوز في العقار الذي لا يخشى هلاكه ، كما في فتح القدير ٥ : ٢٦٦ .

استدل الحنابلة بحديث الباب على أن النهي مقصور على الطعام ، لأن النبي ﷺ نص فيه على الطعام ، واستدلوا أيضا بما روى عن ابن عمر قال : « كنت أبيع الإبل بالبيع بالدنانير ، وآخر مكانها الورق ، وأبيع بالورق ، وأخذ مكانها الدنانير فأتيت النبي ﷺ ، فسألته عن ذلك ، فقال : لا بأس به بالقيمة » أخرجه أصحاب السنن الأربعة وأحمد وابن حبان والحاكم من طريق سمالك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر ، ولم يرفعه عنه إلا سمالك بن حرب ، كما في التلخيص الحبير للمحافظ ٣ : ٢٥ و ٢٦ باب القبض وأحكامه رقم ١٢٠٤ . ووجه الاستدلال منه على ما بينه ابن قدامة ، أنه تصرف في الثمن قبل قبضه ، وهو أحد العوضين ، فلو جاز بيع الثمن قبل قبضه جاز بيع المبيع أيضا ، إلا في الطعام فإنه ورد فيه النهي نصا .

وهذا الاستدلال غير ناهض على الشافعية والحنفية ، لأنه ليس يبيعا للثمن ، وإنما هو استبدال للثمن بغيره قبل القبض ، ونحن نقول بجوازه ، لأنه لا غرر فيه للانفساخ بالهلاك لعدم تعيينه بالتعيين وإنما الكلام في بيع المبيع فإنه ممكن الهلاك ، وسيأتي في دلائل الشافعية ما يدل عموم النهي عنه . واستدل ابن قدامة أيضا بحديث ليلة البعير عن جابر بن عبد الله ﷺ أن النبي ﷺ اشتراه من جابر ، ثم وهبه له قبل أن يقبضه ، وليس فيه حجة لهم خلاف محمد رحمه الله فإنه يفرق بين البيع والهبة ، ويقول : إن هبة المبيع جائزة قبل قبضه ولا يجوز بيعه قبل قبضه ، كما في فتح القدير ٥ : ٢٦٤ ، وأما أبو حنيفة وأبو يوسف فالهبة عندهم كالبيع ، والجواب من قبلهم عن حديث البعير أن النبي ﷺ إنما وهبه البائع قبل قبضه ، وذلك يجوز ، لأنه هبة للثمن حقيقة وليس هبة للمبيع ، وإنما الكلام في هبة المبيع لغير البائع قبل قبضه .

٣٧٢٢ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم ومحمد بن رافع وعبد بن حميد ، قال ابن رافع : حدثنا ، وقال الآخرون : أخبرنا عبد الرزاق أخبرنا معمر ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه ، قال ابن عباس : وأحسب كل شيء بمنزلة الطعام .

وأما الشافعي ومحمد وابن عقيل ومن وافقهم في تعميم النهي ، فاستدلوا بالدلائل الآتية .

١ - أخرج أبو داود (رقم ٣٣٥٦) عن ابن عمر قال : « ابتعت زيتاً في السوق ، فلما استوجبت لقيني رجل فأعطاني به رجلاً حسناً ، فأردت أن أضرب على يده ، فأخذ رجل من خلفي بذراعي ، فالتفت ، فإذا زيد بن ثابت ، فقال : لا تبعه حيث ابتعته ، حتى يحوزه إلى رحلك ، فإن رسول الله ﷺ نهى أن تباع السلع حيث تبتاع ، حتى يحوزها التجار إلى رحالهم » فقد عمم هذا الحديث الحكم في سائر السلع ، ولم يقصره على الطعام ، وتكلموا في إسناد هذا الحديث بأن فيه محمد بن إسحاق ، ولكن قال صاحب التنقيح : « سنده جيد ، وابن إسحاق صرح فيه بالتحديث » كما في فتح القدير ٥ : ٢٦٤ وأخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه ٢ : ٤٠ وأقره عليه الذهبي .

٢ - عن حكيم بن حزام قال : « قلت : يا رسول الله ! إني أبتاع هذه البيوع ، فما يحل لي منها وما يحرم علي ؟ قال : يا ابن أخي ، لا تبعن شيئاً حتى تقبضه » وفي رواية أبان : « إذا اشتريت بيعاً فلا تبعه حتى تقبضه » هذا اللفظ للبيهقي في سننه ٥ : ٣١٣ وقال : « هذا إسناد حسن متصل » وأخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه ، وأحمد في مسنده ٣ : ٤٠٢ ، وفيه تعميم الحكم لكل شيء ، وأعلوه بعبد الله بن عصمة ، لكن قال ابن القيم في تهذيب السنن ٥ : ١٣١ : « هذا إسناد على شرطها ، سوى عبد الله بن عصمة ، وقد وثقه ابن حبان ، واحتج به النسائي » وقال صاحب التنقيح : « فيه عبد الله بن عصمة ، وهو الجشعي حجازي ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال عبد الحق في أحكامه بعد ذكر هذا الحديث : عبد الله ابن عصمة ضعيف جداً ، وتبعه على ذلك ابن القطان ، وكلاهما مخطئ في ذلك ، وقد اشتبه عليهما عبد الله بن عصمة هذا بالنصيب أو غيره ممن يسمى عبد الله بن عصمة » كذا في نصب الراية للزيلعي ٤ : ٣٣ .

٣ - عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال : « لا يجل سلف وبيع ، ولا شرطان

٣٧٢٣- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب وإسحاق بن إبراهيم ، قال إسحاق : أخبرنا ، وقال الآخرون : حدثنا وكيع ، عن سفيان ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يكتبه ، فقلت لابن عباس :

في بيع ، ولا ربح ما لم يضمن ، ولا بيع ما ليس عندك » أخرجه الترمذي في باب كراهية بيع ما ليس عنده ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، فنهى فيه (١) رسول الله ﷺ عن ربح ما لم يضمن ، والبيع قبل القبض يتضمنه ، لأن المبيع لا يأتي في ضمان المشتري حتى يقبضه ، فإن باعه قبل ذلك بالربح كان ذلك ربحاً لما لم يضمنه ، وهذه العلة تعم الطعام وغيره .

وبعين هذه الدلائل الثلاثة يستدل أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى ، غير أنهما يستشنيان العقار من عموم النهي ، لأن علة النهي متفتية فيه ، فإن الحديث الأخير - حديث عبد الله بن عمرو - دل على أن العلة في النهي عن بيع المبيع قبل القبض هي أنه يستلزم ربح ما لم يضمن ، وإنما يضمن الإنسان ما يخاف فيه الهلاك ، وأما العقار فلا يخشى فيه ذلك إلا نادراً ، حتى لو كان العقار على شط البحر أو كان المبيع علواً لا يجوز بيعه قبل القبض ، كما في فتح القدير ٥ : ٢٦٦ لأن الهلاك فيه غير نادر . وقال صاحب الهداية : « لهما (يعني في جواز بيع العقار قبل قبضه) أن ركن البيع صدر من أهله في محله ، ولا غرر فيه ، لأن الهلاك في العقار نادر ، بخلاف المنقول ، والغرر المنهى عنه غرر انفساخ العقد ، والحديث معلول به بدلائل الجواز » وقال ابن الهمام تحت : « والحديث معلول به أي بغرر الانفساخ ، والدليل عليه أن التصرف الذي لا يمتنع بالغرر نافذ في المبيع قبل القبض ، وهو العتق ، والتزوج عليه ، وبه ظهر فساد قولهم إن تأكيد الملك بتأكيد السبب ، وذلك بالقبض ، لأن العتق في استدعاء ملك تام فوق البيع ، ويجوز في المبيع قبل القبض العتق ، وإنما قلنا : التزوج لا يبطل بالغرر لأنه لو هلك المهر المعين لزم الزوج قيمته ، ولم ينفسخ النكاح » .

ثم إن في النهي عن البيع قبل القبض حكماً بالغة : فمنها ما ذكره ابن القيم رحمه الله تعالى في تهذيب السنن ٥ : ١٣٧ : « فمن محاسن الشريعة الكاملة الحكمة منع المشتري من التصرف فيه حتى يتم استيلاؤه عليه ، وينقطع عن البائع وينفطم عنه ، فلا يطعم في الفسخ والامتناع من الإقباض ، (إذا رأى المشتري قد ربح فيه ، وبغره الربح وربما أفضى إلى التحيل على

(١) وكذا في قوله عليه السلام « الغنم بالغرم » وهو متواتر معنى كما في بذل المجهود

ج - ، (في بحث المصرة) وكذا في قوله عليه السلام « الخراج بال ضمان » -

لم ؟ فقال : ألا تراهم يتبايعون بالذهب والطعام مرجأ ، ولم يقل أبو كريب : « مرجأ » .

الفسخ ، ولو ظلما ، وهذا من المصالح التي لا يهملها الشارع ، حتى إن من لا خبرة له من التجار بالشرع يتحرى ذلك ويقصده ، لما في ظنه من المصلحة ، وسد باب المفسدة .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : وقد ظهرت في زماننا حكمة أخرى لهذا الحكم ، وهي أن البيع قبل القبض في زماننا يحدث غلاء في السوق ، وكثيرا ما يفعله تجار زماننا في التجارة الدولية ، فنشاهد اليوم أن الباخرة تجرى بالبضائع من اليابان مثلاً ، فيبيعه الذي يصدره إلى غيره ، ثم هو إلى ثان ، والثاني إلى ثالث ، وهكذا ، فتجرى على البضاعة الواحدة بيعات ربما يتجاوز عشرة ، وكل ذلك قبل وصول الباخرة إلى الميناء ، وينتج ذلك أن البضاعة التي كانت قيمتها بضع ربيات في اليابان ، لا تصل إلى سوق بلادنا إلا بعد ما تصير قيمته مائة أو أكثر ، لأن كل تاجر يشتريها قبل الوصول يبيعها بربح إلى غيره ، وتصير الأرباح كلها بأيدي تجرة معدودين . ويصير الغلاء نصيب العامة ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العظيم ، ولو أنهم عملوا بأمر النبي الكريم ﷺ لم يبيعوا البضائع حتى تصل إلى البلاد ، وحتى يقبضها البائع ، فتقل الأرباح المتوسطة ، وترخص الأثمان في السوق .

قوله : « ألا تراهم يتبايعون بالذهب إلخ » بيان لسبب النهي عن البيع قبل القبض ، وحاصله أن البيع قبل القبض يتضمن بيع الذهب بالذهب متفاضلا ، وذلك أن الرجل إذا اشترى طعاما بمائة دينار مثلاً ، ودفعها للبائع ولم يقبض منه الطعام ، ثم باع الطعام لآخر بمائة وعشرين دينارا وقبضها ، والطعام في يد البائع ، فكأنه باع مائة دينار بمائة وعشرين دينارا ، لأنه أدى إلى البائع الأول مائة دينار ، ولم يأخذ الطعام في عوضه ، بل أخذ مائة وعشرين دينارا من المشتري الثاني عوضا عما أدى إلى البائع الأول ، وهذا التفسير لقول ابن عباس مأخوذ من كلام الحافظ في فتح الباري ٤ : ٢٩٢ .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : إن هذا التعليل اجتهد من ابن عباس على ما يظهر ، وإنما العلة المنصوصة في ذلك ما روينا في حديث عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما ، وهو أن البيع قبل القبض يتضمن ربح ما لم يضمن ، فلا يرد على الحنفية أن العلة التي ذكرها ابن عباس تشمل العقار أيضا ، والله أعلم .

قوله : « والطعام مرجأ » يعني مؤخر ، والمرد أن الطعام لما سقط من البين لكونه مرجأ ، صار ذلك مبادلة الذهب بالذهب متفاضلا ، أو مؤجلا ، كما قدمنا شرحه .

٣٧٢٤ - حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، حدثنا مالك، ح وحدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك، عن نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه .

٣٧٢٥ - حدثنا يحيى بن يحيى قال: قرأت على مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر، قال : كنا في زمان رسول الله ﷺ نبتاع الطعام ، فيبعث علينا من يأمرنا بانتقاله من المكان الذى ابتعناه فيه إلى مكان سواه قبل أن نبيعه .

٣٧٢٦ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا علي بن مسهر، عن عبيد الله ، ح وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير - واللفظ له - حدثنا أبي ، حدثنا عبيد الله ، عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : من اشترى طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه . قال : وكنا نشترى الطعام من الركبان جزافاً ، فنهانا رسول الله ﷺ أن نبيعه حتى ننقله من مكانه .

قوله : عن ابن عمر “ أخرجه البخارى فى البيوع ، باب الكيل على البائع والمعطى : وباب ما يذكر فى بيع الطعام والحكرة ، وباب بيع الطعام قبل أن يقبض ، وباب من رأى إذا اشترى طعاماً جزافاً أن لا يبيعه حتى يؤويه إلى رحله ، وفى المحاربين . باب كم التعزير والأدب ، وأخرجه مالك فى البيوع ، باب العينة وما شابها ، وأبو داود فى البيوع . باب بيع الطعام قبل أن يستوفى ، والنسائى فى البيوع ، باب النهى عن بيع ما اشترى من الطعام بكيل حتى يستوفى ، وباب بيع ما يشترى من الطعام جزافاً قبل أن ينقل من مكانه ، وأحمد فى مسند ابن عمر رضى الله عنهما ٢ : ٢٢ ، ٦٣ و ٦٤ .

قوله : “ إلى مكان سواه ” ظاهره أن مجرد قبض المشتري المبيع لا يكفي لجواز بيعه ، بل يجب أيضاً أن يحوله إلى مكان آخر ، ولكن قال العيني فى العمدة ٥ : ٤٨٧ إن الإيواء المذكور فى الحديث (يعنى نقل المبيع من مكان المبيع إلى غيره ، وقد عبر عنه بالإيواء إلى الرحال فى بعض الروايات كما سيأتى) عبارة عن القبض . وقد صرح الحافظ فى الفتح ٤ : ٢٩٣ أن الجمهور لم يقيّدوا جواز البيع بالإيواء إلى الرحال ، لأنه خرج فى الحديث مخرج الغالب ، فتحصل منه أن المقصود أن لا يبيع المشتري ما اشتراه إلى غيره حتى يقبضه فإن قبضه جاز له البيع ، سواء نقله إلى مكان غيره أو لم ينقل ، وقد اتفق عليه العلماء .

قوله : “ جزافاً ” هو بكسر الجيم مصدر من جازف يجازف ، وقيل : هو بضم الجيم ، وقيل : بفتحها ، ولكن الكسر أفصح وأقرب ، ومعناه الشراء بدون كيل أو وزن ،

٣٧٢٧- حدثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا عبد الله بن وهب ، حدثني عمر بن محمد ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال : من اشترى طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه ويقبضه .

٣٧٢٨- حدثنا يحيى بن يحيى وعلى بن حجر ، قال يحيى : أخبرنا إسماعيل بن جعفر ، وقال على : حدثنا إسماعيل ، عن عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه .

٣٧٢٩- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عبد الأعلى ، عن معمر ، عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ إذا اشتروا طعاما جزافا أن يبيعه في مكانه حتى يحولوه .

وأصله معرب من لفظ الفارسية : « كزاف » ومن ثم جعله بعضهم مضموم الجيم ، لأن الكاف الفارسية في أصل الكلمة مضمومة ، ولكنهم بعد ما عربوه وبنوا منه فعلا أجروا فيه القياس الصرفي وهو كسر الجيم ، فصار أفصح ، كما يظهر من تاج العروس للزبيدي .

ثم قد اتفق الجمهور على أن ذكر الجزاف في الحديث بيان للواقع ، وليس قيذاً لحزمة البيع قبل القبض ، فيحرم البيع قبل القبض فيما بيع مكايلة أو موازنة ، كما يحرم فيما بيع مجازفة ، لأن ألفاظ الحديث في المرويات السابقة عامة تشمل المجازفات والمكايلات جميعاً ، ولأنه قد روى عن ابن عمر هذا الحديث بلفظ : « أن رسول الله ﷺ نهى أن يبيع أحد طعاما اشتراه بكيل حتى يستوفيه » أخرجه أبو داود والنسائي ، وسكت عليه أبو داود ، والمنذرى في تلخيصه ٥ : ١٣٨ رقم ٣٣٤٩ . فقد جاء فيه التنصيص على أن البيع المكيل قبل القبض حرام أيضاً ، فتبين أن ذكر الجزاف في حديث الباب ليس قيذاً للحكم ، وإنما هو لبيان ما كانوا يفعلونه في الغالب .

ودل هذا الحديث بإشارته على جواز البيع مجازفة ، لأن الحديث لم ينه عن المجازفة ، وإنما وقع النهى عن بيع المبيع قبل قبضه ، وقد اتفق جمهور العلماء على جواز أصل المجازفة في البيع ، على اختلاف بينهم في تفاصيلها . أما الحنفية فجواز المجازفة عندهم مقيد بغير الأموال الربوية إذا بيعت بجنسها ، فأما الأموال الربوية فلا يجوز فيها المجازفة إذا بيعت بجنسها ، لأنه يمتثل التفاضل ، وهو ربا ، وعدم الجواز في الأموال الربوية مقيد أيضاً بما يدخل تحت

٣٧٣٠- **وحدثنى** حرمله بن يحيى ، حدثنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، أخبرني سالم بن عبد الله أن أباه قال : قد رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ إذا ابتاعوا الطعام جزافاً يضربون في أن يبيعه في مكانهم ، وذلك حتى يؤووه إلى رحالهم . قال ابن شهاب : وحدثنى عبيد الله بن عبد الله بن عمر أن أباه كان يشتري الطعام جزافاً فيحمله إلى أهله .

٣٧٣١- **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة ، وابن نمير ، وأبو كريب ، قالوا : حدثنا زيد بن حباب عن الضحاك بن عثمان ، عن بكير بن عبد الله بن الأشج ، عن سليمان بن يسار ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : من اشترى طعاماً فلا يبيعه حتى يكتاله . وفي رواية أبي بكر : من ابتاع .

الكيل منها ، وأما ما لا يدخل تحت الكيل ، كحفنة بحفتين ، فيجوز ، إلا ما روى عن محمد أنه كره التمرة بالتمرتين وقال : ما حرم في الكثير حرم في القليل ، راجع فتح القدير ٥ : ٨٦ .

قوله : " يضربون " يعنى يعزرون على مخالفتهم لحكم الشرع في بيعهم قبل القبض ، قال الحافظ في كتاب المحاربين من الفتح ١٢ : ١٥٩ : « ويستفاد منه جواز تأديب من خالف الأمر الشرعى ، فتعاطى العقود الفاسدة بالضرب ، ومشروعية إقامة المحتسب في الأسواق ، والضرب المذكور محمول على من خالف الأمر بعد العلم به » .

قوله : " عن أبي هريرة " هذا الحديث مما انفرد مسلم بإخراجه من بين الأئمة الستة ، وأخرجه أيضاً مالك في الموطأ بلاغا ، في البيوع ، باب العينة وما يشبهها ، وأحمد في مسند أبي هريرة ٣ : ٣٢٩ و ٣٣٧ و ٣٤٩ .

قوله : " فلا يبيعه حتى يكتاله " وهذا إذا اشتراه مكايلة ، فأما إذا اشتراه مجازفة فلا يجب الاكتيال ، وإنما يجب قبض المشار إليه فقط .

ثم لو كاله البائع بعد البيع بحضرة المشتري فالصحيح أنه يكفي عن اكتيال المشتري ، ويجوز له التصرف فيه بعد قبضه من بيع أو هبة أو نحوه كما في الهداية . وقال بعض العلماء الحنفية : لا يكفي ذلك عن اكتيال المشتري ، بل يجب عليه أن يكتاله مرة ثانية لنفسه ، وقبل ذلك لا يجوز له التصرف فيه ، واستدلوا بما أخرجه ابن ماجه وابن أبي شيبة وإسحاق عن جابر أن النبي ﷺ نهى عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان : صاع البائع وصاع المشتري ، وأعل

هذا الحديث بمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ولكنه متلقى بقبول المجتهدين .

ولكن الصحيح أن مراد الحديث بجرىان الصاعين أن لا يبيع أحدا ما اشتراه حتى يكتاله ، فيجب الكيل على البائع أولا لنفسه إذا كان ابتاعه مكيالة ، ثم يجب الكيل على المشتري منه إذا ابتاعه مكيالة كذلك ، فتعدد الكيل إنما هو باعتبار الصفقتين ، وليس مراد الحديث أن يجرى الصاعان في صفقة واحدة . وإنما اشترط الاكتيال على المشتري لكونه من تمام القبض في المكيل والموزون إذا وقع البيع مكيالة ، فلا يجوز التصرف فيه بالبيع ونحوه قبل الكيل أو الوزن .

ويدل على هذا المعنى ما أخرجه البزار عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : « نهى رسول الله ﷺ عن الطعام حتى يجرى فيه الصاعان : صاع البائع والمشتري ، فيكون لصاحبه الزيادة وعليه النقصان » ذكره الزيلعي في نصب الراية ، والحافظ في الدراية ، وقال : إسناده جيد . وهذا يدل على أن العلة في النهى عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان ، إنما هو امتياز حق البائع عن حق المشتري ، وبالعكس . وذلك يحصل بصاع واحد إذا كان بحضرة المشتري ، وإنما يجب تعدد الصاعين عند تعدد الصفقتين ، والله أعلم .

ثم قد ذكر البارقي في العناية ٥ : ٢٦٧ ما ملخصه أن من اشترى المكيل والموزون وأراد التصرف فإن ذلك على أربعة أقسام :

الأول : أنه اشترى مكيالة وباع مكيالة ، فحينئذ يجرى فيه الصاعان ، صاع المشتري الأول لنفسه وصاع المشتري الثاني لنفسه ، لأنه يحتتمل أن يزيد على المشروط ، وذلك للبائع ، والتصرف في مال الغير حرام فيجب التحرز عنه .

الثاني : أنه اشترى مجازفة وباع كذلك ، وحينئذ لا حاجة فيه إلى الكيل لعدم الافتقار إلى تعيين المقدار .

الثالث : أنه اشترى مكيالة وباع مجازفة ، وحينئذ يحتاج المشتري الأول إلى الكيل ولا يحتاج الثاني .

الرابع : أنه اشترى مجازفة وباع مكيالة : وحينئذ لا يحتاج المشتري الأول إلى الكيل ويحتاج الثاني . ثم ليعلم أن ما ذكرناه من أن كيل البائع بحضرة المشتري يكفي عن اكتيال المشتري ، إنما هو فيما إذا كان الكيل بعد البيع ، فأما قبل البيع فلا ، فقد صرح ابن الهمام أن الطعام لو كيل بحضرة الرجل ، ثم اشتراه في المجلس ، ثم باعه مكيالة قبل أن يكتاله بعد شرائه لا يجوز هذا البيع (يعنى الثاني) سواء اكتاله للمشتري منه أو لا ، لأنه لما لم يكتل بعد شرائه هو لم يكن قابضا ، فبيعه بيع ما لم يقبض ، فلا يجوز ، راجع فتح القدير ٥ : ٦٢٩ .

٣٧٣٢- حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا عبد الله بن الحارث المخزومي ، حدثنا الضحاك بن عثمان عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن سليمان بن يسار ، عن أبي هريرة أنه قال لمروان : أحلت بيع الربا ، فقال مروان : ما فعلت ؟ فقال أبو هريرة :

وراجع أيضا إعلاء السنن ١٤ : ١٧٦ إلى ١٨٢ باب النهي عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان ، تجد فيه بحثا مبسوطا في المسئلة .

ومال شيخ مشايخنا الأنور رحمه الله إلى أنه لا يجب تعدد الكيلين في الصفقتين أيضا فلو اشترى رجل طعاما مكايلة ، واكتاله بحضرة رجل يشاهده ، ثم اشترى ذلك الرجل منه ، كفاه عن إعادة الكيل ، لأن المطلوب كون المبيع معلوما ، وقد حصل ، نعم إن كاله يستحب له ذلك . فلا حاجة إلى تعدد الكيل في الصفقتين أيضا ، فكان الشيخ رحمه الله حمل حديث ابن ماجه على الاستحباب ، وراجع باب الكيل على البائع والمعطى من بيع فيض الباري ٣ : ٣٢٠ .

قوله : " قال لمروان " يعنى ابن الحكم بن أبى العاص القرشى الأموى ، ذكره الحافظ فيمن له رؤية من الصحابة ، كان يعد من الفقهاء وأخرج له البخارى في صحيحه ، وكان كاتباً لسيدنا عثمان رضي الله عنه ، وقصته في سبب قتله رضي الله عنه مشهورة والله أعلم بها ، ثم شهد الجمل مع عائشة رضي الله عنها ، ثم صفين مع معاوية رضي الله عنه ، ثم ولى إمرة المدينة لمعاوية رضي الله عنه ، ثم لم يزل بها إلى أن أخرجهم ابن الزبير في أوائل إمرة يزيد بن معاوية ، فكان ذلك من أسباب وقعة الحرة ، وبقي بالشام إلى أن مات معاوية ابن يزيد بن معاوية ، فبايعه بعض أهل الشام في قصة طويلة ، ثم كانت الوقعة بينه وبين الضحاك بن قيس وكان أميراً لابن الزبير فانتصر مروان وقتل الضحاك ، واستوثق له ملك الشام ، ثم توجه إلى مصر فاستولى عليها ثم بغته الموت ، فعهد إلى ولده عبد الملك ، فكانت مدته في الخلافة قدر نصف سنة ، ومات في شهر رمضان سنة خمس وستين ، وراجع الإصابة ٣ : ٥٥ و ٥٦ وقصته الآتية لعلها وقعت حينما تولى مروان إمرة المدينة لمعاوية رضي الله عنه ، لأن أبا هريرة رضي الله عنه كان معه بالمدينة والله أعلم .

قوله : " أحلت بيع الربا " وزاد أحمد قبله : " إن صكاك التجار خرجت فاستأذن التجار مروان في بيعها ، فأذن لهم ، فدخل أبو هريرة ، فقال له : أذنت في بيع الربا ، كذا في مسند أحمد ٢ : ٣٢٩ .

أحلت بيع الصكاك ، وقد نهى رسول الله ﷺ ، عن بيع الطعام حتى يستوفى ، قال : فخطب مروان الناس فنهى عن بيعها . قال سليمان : فنظرت إلى حرس يأخذونها من أيدي الناس .

قوله : " أحلت بيع الصكك " الصك في اللغة الكتاب ، كما في القاموس ، وهو معرب أصله بالفارسية : " جك " وكان يستعمل لكل كتاب فيه وعد بدين أو مال ، وكانت الأرزاق تسمى صككا ، لأنها كانت تخرج مكتوبة ، كما في تاج العروس ١٥٣ : ٧ ، وقال العلامة الباجي في المنتقى : « الصكوك الرقاق مكتوب فيها أعطيات الطعام وغيرها مما تعطيه الأمراء للناس ، فنما ما يكون بعمل كأرزاق القضاة والعمال ، ومنها ما يكون بغير عمل كالعطاء لأهل الحاجة » قلت : وهى التى سميت فى الأزمنة المتأخرة براءت ، قال الشامى فى رد المحتار ٤ : ١٧ « جمع براءة ، وهى الأوراق التى يكتبها كتاب الديوان على العاملين على البلاد بحظ ، كعطاء ، أو على الأكارين بقدر ما عليهم ، وسميت براءة لأنه يبرأ بدفع ما فيها » .

وقد دل حديث الباب على حرمة بيع الصكاك لكونه بيعا قبل القبض ، أو بيع ما ليس عند الإنسان ، ولأن العطاء لا يملكه صاحبه إلا بعد قبضه ، وغاية ما فى الباب أن يكون ديننا مستحقا على بيت المال ، وبيع الدين من غير من عليه الدين لا يجوز ، وهو مذهب الحنفية ، وقد صرح به الإمام محمد رحمه الله فى مؤطاه (ص ٣٥٤ و ٣٥٥) وقد عقد له بابا وترجمه : « باب الرجل يكون له العطايا أو الدين على الرجل ، فيبيعه قبل أن يقبضه » وذكر فيه حديث جميل المؤذن حيث قال لسعيد بن المسيب : « إني رجل اشتري هذه الأرزاق التى يعطيها الناس بالجار (١) ، فأبتاع منها ما شاء الله ، ثم أريد أن أبيع الطعام المضمون على ذلك الأجل » فقال له سعيد « أريد أن توفيهم من تلك الأرزاق التى ابتعت ؟ » قال : « نعم » فنهاه عن ذلك . ثم قال محمد رحمه الله بعد نقل هذا الأثر : « قال محمد : لا ينبغي للرجل إذا كان له دين أن يبيعه حتى يستوفيه ، لأنه غرر ، فلا يدرى أخرج أم لا يخرج ؟ وهو قول أبى حنيفة رحمه الله » . فتبين منه أن مذهب الحنفية حرمة بيع الصكاك وبه صرح الحصكفى فى الدر المختار ، فقال : « بيع البراءت التى يكتبها الديوان على العمال لا يصح » ولكنه جوز بيع حظوظ الأئمة ، وفرق بين البراءت وبين حظوظ الأئمة بما لم يتضح لى وجهه ، ونقل ابن عابدين عن صاحب النهر قوله : « وحظ الإمام لا يملك قبل القبض

(١) الجار مدينة بساحل البحر بينه وبين المدينة يوم وليلة، كان يجمع فيه الطعام ، ثم يفرق على الناس بصكاك . كذا فى التعليق الممجد .

فأني يصح بيعه ؟ » ثم أيده بقوله : « وأما بيع حظ الإمام فالوجه ما ذكره من عدم صحة بيعه » وكل ذلك يدل على أن الحنفية لا يجوز عندهم بيع الصكاك . وهو مفاد حديث الباب .

وأما الشافعية فيجوز عندهم بيع الصكاك ، ولكن لا يجوز لمن اشتراها أن يبيعها إلى ثالث قبل أن يقبض ما فيها ، وتأول النووي رحمه الله حديث الباب بأنه محمول على أن المشتري ممن خرج له الصك باعه لثالث قبل أن يقبضه المشتري ، فكان النهي عن البيع الثاني لا عن الأول ، لأن الذي خرجت له مالك لذلك ملكا مستقرا ، وليس هو بمشتري ، فلا يمتنع بيعه قبل القبض . وبذلك تأول البيهقي رحمه الله في سننه ٥ : ٣١٤ حيث ذكر عن الشعبي رحمه الله أنه لم يكن يرى بأسا ببيع الرزق ، ويقول : « لا يبيعه الذي اشتراه حتى يقبضه » ثم قال البيهقي : « وهذا هو المراد إن شاء الله بما روى في ذلك عن عمر رضي الله عنه » يعني به حديث حكيم بن حزام أنه ابتاع طعاما أمر به عمر بن الخطاب للناس فباع حكيم الطعام قبل أن يستوفيه ، فسمع بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرد عليه . وقال : لا تبع طعاما ابتعته حتى تستوفيه .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : هذا التأويل الذي اختاره البيهقي والنووي وغيرهما من الشافعية بعيد عن لفظ الحديث ، فإنه قد روى أحمد في مسنده ٢ : ٣٢٩ : « إن صكاك التجار خرجت فاستأذن التجار مروان في بيعها ، فأذن لهم » فإنه يدل على أن القضية كانت مع الذين خرجت الصكاك بأسمائهم ، فأذن لهم مروان ببيعها ، واعترض عليه أبو هريرة رضي الله عنه ، فظاهر حديث الباب صريح في تحريم بيع الصكاك مطلقا عند أبي هريرة رضي الله عنه ، وعليه عمل الحنفية رحمهم الله .

مبحث بيع الحقوق المجردة

ومما يقارب مسألة الباب مسألة بيع الحقوق المجردة ، وأصبحت هذه المسئلة له أهمية كبيرة في عصرنا ، فإن أنواعاً من بيع الحقوق شائعة اليوم ، فلا بد من معرفة حكمها الشرعي ، وقد ذكر الفقهاء أن بيع الحقوق المجردة ، أو الاعتياض عنها لا يجوز ، ثم قد أجاز بعضهم الاعتياض عن بعض الحقوق ، واستثنوها من القاعدة العامة ، وطالما مكثت أفكر في عبارات الفقهاء في هذا الباب ، وأبحث عن كلمة الفصل فيه ، فلم أظفر بما تتفح به المسئلة ، فإن أنواع الحقوق كثيرة ، وعبارات الفقهاء فيها مختلفة ، ولم أجد كلمة جامعة تشمل جميع أنواع الحقوق ، ثم تلخص لي أن هناك أربعة أنواع للحقوق ، لا ينبغي أن يلتبس بعضها ببعض :

١ - الحقوق الشرعية : وهي الحقوق التي ثبتت من الشارع ، ولا مدخل فيها للقياس

ولا تنتقل ممن ثبت له إلى غيره مثل حق الشفعة ، وحق الولاء ، وحق النسب ، وحق القصاص ، وخيار الخيرة ، وحق الطلاق ، وما إلى ذلك ، فجملة الكلام في مثل هذه الحقوق أنه لا يجرى فيها البيع ولا الانتقال من رجل إلى آخر بعوض أو بغير عوض ، ولكن تجرى في بعضها المصالحة على مال فيجوز الصلح من دم العمد بمال ، ويجوز التعارض في الميراث ، ويجوز الطلاق على مال . ولكن لا يجوز لأحد أن يبيع حقه من غيره بمعنى أن ينقل حقه إلى غيره بطريق البيع . ومأخذ هذا الحكم نهيه ﷺ عن بيع الولاء وهبته ، وقد مر في كتاب العتق .

٢ - حقوق استيفاء المال: وهي الحقوق التي تثبت لصاحبها بعقود يعقدها هو أو غيره ، مثل رجل باع شيئاً ، فثبت له حق استيفاء الثمن ، أو أقرض أحداً ، فثبت له حق استيفاء الدين ، أو أعلنت الحكومة له بيجازة ، فثبت له حق استيفاءها ، فبيع مثل هذه الحقوق ليس بيعاً للحقوق في الحقيقة ، وإنما هو بيع لمال يتعلق به ذلك الحق ، وإنه لا يجوز عند الحنفية رحمهم الله تعالى لكونه بيع الدين من غير من عليه الدين ، أو لكونه بيع ما ليس عند الإنسان ، ويدخل في هذا القسم بيع العطايا والأرزاق والبرآت وبيع حظوظ الأئمة ، وبيع الجامكية كما حققه الشامي في رد المحتار . ومأخذ هذا الحكم أحاديث النهي عن البيع قبل القبض ، وآثار في النهي عن بيع الصمك ، كما في قضية أبي هريرة رضي الله عنه في حديث الباب .

حكم الكمبيالات :

ويتعلق بهذا النوع ما يتعامل به البنوك والمؤسسات المالية في عصرنا من قطع الكمبيالات (Bills of Exchange) ويسمى بالأردية « هندی » ، وذلك أن البائع يبيع بضاعته بشمن مؤجل ، فيكتب له المشتري وثيقة بأنه يؤدي الثمن يوم كذا في شهر كذا ، تسمى هذه الوثيقة كمبيالة ، ويسمى تاريخ أداء الثمن يوم نضج الكمبيالة ، فيأخذ البائع هذه الكمبيالة ويذهب بها إلى البنك فيشتريها البنك منه بأقل من الثمن المكتوب فيها ، ويسمى هذا البيع « قطع الكمبيالة » ، ثم هذا البنك ربما يبيع هذه الكمبيالة إلى رجل أو بنك آخر ، فيقطعها بأكثر مما قطعها البنك الأول ، لكون مدة النضج أقرب ، وهكذا ربما تجرى على كمبيالة واحدة بيعات كثيرة قبل نضجها ، وكلما كان النضج أبعد ، كان سعر القطع أكثر ، وكلما كان النضج أقرب ، كان سعر القطع أخفض . فإن حل زيد مثلاً إلى بنك كمبيالة ذات مالية مائة روبية ، وكان نضجها بعد ثلاثة أشهر ، فإن البنك يقطعها بسعر الخمسة في المائة ، فيعطى زيداً خساً وتسعين روبية ، ثم يبيعها البنك إلى آخر بعد شهر مثلاً ، فيقطعها ذلك الآخر بسعر الأربعة في المائة ، ويعطيه

ستاوتسعين ربية ، لكون مدة النضج قريبة ، وهكذا تتفاوت أسعار القطع بالنظر إلى قرب مدة النضج وبعدها .

وهذه المعاملة غير جائزة ، لكونها بيع الدين من غير من عليه الدين ، أو لكونها مبادلة النقود بالنقود متفاضلة ومؤجلة ، وحرمة منصوصة في أحاديث ربا الفضل .

ولكن هذه المعاملة يمكن تصحيحها بتغيير طريقها ، ، وذلك أن يوكل التاجر البنك باستيفاء دينه من المشتري ويدفع إليه أجرة على ذلك ، ثم يستقرض منه مبلغ الكبيالة ، ويأذن له أن يستوفي هذا القرض مما يقبض من المشتري بعد نضج الكبيالة . فتكون هناك معاملتان مستقلتان : الأولى معاملة التوكيل باستيفاء الدين بالأجرة المعينة ، والثانية : معاملة الاستقراض من البنك والإذن باستيفاء القرض من الدين المرجو وصوله بعد نضج الكبيالة ، ولا يجوز أن تكون إحدى المعاملتين شرطاً للأخرى لثلاث تكون صفقة في صفقة ، فتصح كلتا المعاملتين على أسس شرعية ، أما الأولى فلكونها توكيلاً بالأجرة ، وذلك جائز ، وأما الثانية فلكونها استقراضاً من غير شرط زيادة ، وهو جائز أيضاً . وقد أفق بصحة مثل هذه المعاملة شيخ مشايخنا حكيم الأمة التهانوي رحمه الله تعالى في إمداد الفتاوى .

ولما كان قطع الكبيالات من أهم وظائف البنوك ، ومعظم التجارات اليوم تجرى على هذا الأساس ، فلو قدر الله تعالى أن تظهر البنوك من الربا وتجري على أسس الشركة أو المضاربة ، فيمكن أن تعامل بالكبيالات حسب ما ذكرنا ، والله سبحانه أعلم .

٣ - الحقوق التي هي منافع بنفسها : والنوع الثالث من الحقوق هي الحقوق التي هي منافع مقصودة بنفسها ، مثل حق المرور على الطريق ، وحق المسيل وحق التعلّي وغير ذلك ، واختلفت فيها الروايات عن الحنفية . فأما حق المسيل وحق التعلّي فلم أر من فقهاء الحنفية من جواز بيعهما ، وذكر صاحب الهداية وابن الهمام أن في حق المرور روايتين : الأولى : رواية عدم جواز بيعه ، وهي رواية الزيادات ، واختارها الفقيه أبو الليث ، والثانية : رواية جواز بيعه ، وهي رواية ابن سماعة ورواية كتاب القسمة ، وذكر صاحب الهداية وجه الفرق بين حق التعلّي وحق المرور على رواية الجواز أن حق التعلّي يتعلق بعين لا تبقى وهو البناء ، فأشبهه المنافع ، وأما حق المرور فإنه يتعلق بعين تبقى ، وهو الأرض ، فأشبهه الأعيان ، وذكر وجه الفرق بين المرور وحق المسيل بأن المسيل إن كان على السطح فإنه نظير حق التعلّي ، وإن كان على الأرض فهو مجهول لجهالة محله ، لاختلاف التسجيل بقلة الماء وكثرته ، راجع باب البيع الفاسد من الهداية وشروحها .

ويؤخذ من كلام صاحب الهداية هذا أن الحق إذا كان متعلقا بعين تبقى يجوز بيعه بشرط أن يكون معلوم المقدار ، ولا تكون الجهالة فيه مفضية إلى المنازعة ، ولأجل هذا جاز بيع حق المرور على رواية ابن سماعة وغيره .

٤ - الحقوق التي تتعلق بإجازات مكتوبة : والنوع الرابع من الحقوق عبارة عن حق الإستفادة بإجازات كتبها المحيز على ورقة ، فثبتت الإجازة لكل من يحملها ، مثل طوابع البريد فإنها عبارة عن إجازة استعمال البريد ، ومثل تذاكر القطار والطائرة والأتوبيسات ، فإنها عبارة عن إجازة استعمالها لكل من يحملها ، ولم أر عند الفقهاء حكما صريحا لبيع مثل هذه الحقوق ، ولكن الذي يظهر أن الإجازة المكتوبة إن كانت مقتصرة على من أعطيها باسمه الخاص ، فلا يجوز بيعها ، كما في تذكرة الطائرة فإنها تكون مخصوصة بالاسم ، فلا يجوز بيعها لكون الشركة إنما رضيت بعقد الإجازة مع رجل مخصوص ، فلا يجوز له أن ينقل هذا الحق إلى غيره .

وأما إذا كانت الإجازة غير مخصوصة باسم رجل ، فينبغي أن يجوز بيع ورقة الإجازة ، مثل طوابع البريد ، فإنها لا تكون لرجل مخصوص ، وهي في الحقيقة عبارة عن استئجار البريد لإرسال الرسائل أو غيرها من الأشياء ، فلو اشتراها رجل من مكتب البريد ثم باعها إلى آخر ، فلا وجه للمنع فيه ، وينبغي أن يجوز فيه الاسترباح أيضا ، إما لأن الطوابع عين قائمة ، وإما لأنها حقوق في ضمن الأعيان ، ففارقت الحقوق المجردة ، وإما لأن الربح الذي يحصل لبائعه أجرة ما عمل في الحصول على الطوابع ، فأشبهت أجرة السمسار . وكذلك حكم التذاكر التي لا تكون باسم مخصوص ، بل تكون لإجازتها مفتوحة لكل من يحملها .

ويدخل في هذا النوع رخصة الإيراد (امپورث لائسنس) وهي ورقة تسمح بها الحكومة تاجرا لإيراد البضاعات من خارج المملكة ، ولا تسمح معظم الحكومات اليوم بإيراد البضاعات من الخارج إلا لمن كانت عنده هذه الرخصة ، والذي يظهر أن هذا نوع من الحجر على التجار ، ولا تستحسنه الشريعة الإسلامية إلا للضرورة ، ولكن الواقع في معظم البلاد هكذا ، فالسؤال الذي ينشأ في الظروف الحاضرة : هل يجوز لحامل رخصة الإيراد أن يبيع هذه الرخصة إلى تاجر آخر ؟ وهل يجوز الاسترباح على ذلك ؟ فن علماء عصرنا من منع ذلك ، لكونه بيعا لحق مجرد ، والحق مجرد ليس ما لا ، فلا يجوز بيعه .

ولكن الذي يظهر لهذا العبد الضعيف عفا الله عنه - والله سبحانه أعلم - أن هذه الرخصة

إن كانت باسم رجل مخصوص، حتى لا تسمح الحكومة لرجل آخر باستعمالها، فلا شبهة في عدم جواز بيعها، لأن بيعه يؤدي حينئذ إلى الكذب والخدعة، فإن مشترى الرخصة سيستعملها باسم البائع لا باسم نفسه، ولأن الإذن إنما حصل لرجل مخصوص، فلا يحل له أن ينقل ذلك إلى غيره .

وأما إذا كانت الرخصة لكل من يحملها ، ولا تختص باسم دون اسم ، فالذى يظهر أن حكمها حكم طوابع البريد ، فيجوز بيعها والاسترباح عليها ، والله أعلم .

والمعارف في بلادنا اليوم أن الرخصة تكون مخصصة باسم دون اسم ، وظاهر حكم بيعه عدم الجواز ، ويمكن الطريق المشروع فيه أن يجعل حامل الرخصة من يريد شراءها وكيلا له في استعمالها ، فإذا وردت البضاعة باعها منه برح ، أو يجعل من يريد شراءها حامل الرخصة وكيلا له في الإيراد ، فيورد البضاعات باسمه ، ويكون العقد في الحقيقة للموكل ، فإذا وردت البضاعات أدى حامل الرخصة أجره الوكالة ، والله سبحانه أعلم .

هـ . حقوق إحداث عقد أو إبقائه : والنوع الخامس من الحقوق هي الحقوق التي يستحق بها صاحبها أن يحدث عقدا مع غيره أو يقيه ، مثل خلو الحوانيت وحق القرار ، وحق الوظائف السلطانية ، وقد جوز بعض الفقهاء الاعتياض عنهما ، ويندرج في هذا القسم حقوق الطبع والنشر ، وقد ألف والدى مولانا الشيخ المفتى محمد شفيع رحمه الله تعالى رسالة باسم « ثمرات التظيف في حقوق التأليف » أفنى فيها بعدم جواز بيع حقوق الطبع والنشر ، وقد طبعت هذه الرسالة في كتابه " جواهر الفقه " وحاصل فتواه أن المؤلف يستطيع أن يبيع مسودته من ناشر بما شاء من ثمن ، ولكن الناشر إذا طبع كتاباً فلا يحل له أن يمنع غيره عن طبعه ونشره ، ولا يجوز له أن يبيع حقوق طبعه لأن من اشترى كتاباً ملك جميع ما فيه ، فله الخيار في إعادة طبعه أيضاً ، ولا ضرر فيه للناشر الأول ، غاية ما في الباب أن يكون فيه تقليل ربحه ، وتقليل الرخ ليس ضرراً في الحقيقة ، وتخصيص الناشر الأول بحق طبع الكتاب نوع من الاحتكار ، وليس له غرض إلا أن يتحكم بسعره على الناس ، وفيه ضرر للعامة ، وتضييق لنطاق العلم .

ويدخل في هذا القسم حق خلو المتجر (كذول) أيضاً ، فقد شاع في عصرنا بيع الأسماء التجارية، فن اشتهر اسم متجره بأن المشتري يميلون إلى ذلك الاسم يبيع اسم متجره فقط ، وهو في الحقيقة يبيع لإحداث العقود مع المشتري بهذا الاسم الخاص ، وقد أفنى حكيم الأمة مولانا الشيخ أشرف على التهاوى رحمه الله بأن في هذا البيع سعة ، وقاسه على جواز النزول عن الوظائف بمال ، وقد طبعت فتواه هذه في حوادث الفتاوى ٤ : ٦٩ .

٣٧٣٣- حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا روح ، حدثنا ابن جريج ، حدثني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : كان رسول الله ﷺ يقول : إذا ابتعت طعاماً فلا تبعه حتى تستوفيه .

٣٧٣٤- حدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح ، أخبرنا ابن وهب ، حدثني ابن جريج أن أبا الزبير أخبره ، قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلتها بالكيل المسمى من التمر .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ولم يتنقح لي حكم بيع هذا النوع من الحقوق ، ففي القلب منه تردد ، ولعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ، ومن شاء التحقيق في هذا الباب فليراجع رد المحتار ٤ : ١٩ إلى ٢٤ في مبحث النزول عن الوظائف بمال ، وخلو الحوانيت ، والكدك ، ومشد المسكة ، وتنقيح الحامدية ٢ : ٢١٨ وشرح الأشباه والنظائر للحموي ص ١٢٥ و ١٢٦ ورسائل ابن عابدين ٢ : ١٥٤ في رسالة تحرير العبارة . هذا ما تلخص لي ، وليس هذا موضع بسط المسئلة فإنها تحتاج إلى تأليف مستقل ، وفيما لخصته هنا كفاية للطلابين ، وضيظ المنهاج للمحققين ، وفق الله امرأ يقوم بالتأليف في هذا الباب ، ويوضح الحق بما فيه شفاء للصدور ، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

قوله : ” سمع جابر بن عبد الله “ هذا الحديث مما انفرد بإخراجه مسلم من بين الصحاح الستة .

قوله : ” سمعت جابر بن عبد الله “ هذا الحديث أخرجه أيضا النسائي في البيوع ، باب بيع الصبرة من التمر ، وباب بيع الصبرة من الطعام ، ولم يخرجها غيرهما من أصحاب الصحاح الستة .

قوله : ” عن بيع الصبرة من التمر “ ولفظ النسائي : « لا تباع الصبرة من الطعام بالصبرة من الطعام ، ولا الصبرة من الطعام بالكيل المسمى من الطعام » والمراد أن التمر إذا بيع بالتمر فالواجب أن يكون كل منها مساوياً للآخر في الكيل ، فإذا كانت إحدى الصبرتين جزافاً لا يعلم قدرها ، والأخرى معلومة الكيل ، فيمكن أن يكون بينهما تفاضل ، وهو عين الربا ، ومنه استنبط الفقهاء قاعدة ، وهي أن الجهل بالمثالة في هذا الباب كحقيقة المفاضلة ، لقوله ﷺ : « إلا سواء بسواء » ، ولم يحصل تحقق المساواة مع الجهل ، وحكم الحنطة بالحنطة

٣٧٣٥- حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، حدثنا روح بن عبادة ، حدثنا ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : نهى رسول الله ﷺ بمثله ، غير أنه لم يذكر : من التمر ، في آخر الحديث .

باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين

٣٧٣٦- حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا

والشعير بالشعير وسائر الربويات إذا بيع بعضها ببعض ، حكم التمر بالتمر ، قاله النووي .

باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين

قوله : ” عن ابن عمر “ أخرجه البخاري في البيوع ، باب كم يجوز الخيار ، وباب إذا لم يوقت في الخيار هل يجوز البيع ، وباب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع فقد وجب البيع ، وباب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع ، وباب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، وأخرجه مالك في باب بيع الخيار ، وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه كلهم في البيوع ، باب خيار المتبايعين . وفي الباب حديث حكيم بن حزام أيضاً ، وسيأتي في باب الصدق في البيع إن شاء الله . وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص بهذا المعنى ، أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي .

قوله : ” ما لم يتفرقا “ استدلل به الشافعي وأحمد رحمهما الله على ثبوت خيار المجلس للمتبايعين ، والمراد من التفرق في الحديث عندهم التفرق بالأبدان ، والبيع لا يلزم عندهم بمجرد الإيجاب والقبول ، بل يشترط لكل واحد من المتبايعين خيار فسخ البيع ، حتى ينقضي مجلس البيع ، ويتفرقا بالأبدان ، فإذا تفرقا سقط خيار المجلس ولزم البيع . وهذا القول مروى عن سعيد بن المسيب والزهرى وعطاء وطاؤس وشريح والشعبي والأوزاعي وابن أبي ذئب وسفيان بن عيينة وابن أبي مليكة والحسن البصري وهشام بن يوسف وإسحاق بن راهويه وأبي ثور وأبي عبيد ومحمد بن جرير الطبري وأهل الظاهر ، كما في المغنى لابن قدامة ٣ : ٥٦٣ والتعليق للمجدد ص ٢٤٠ .

وأما الحنفية والمالكية فلا يقولون بخيار المجلس ، وإنما يتم عندهم البيع بالإيجاب والقبول ، ولا خيار لأحدهما بعد ذلك إلا بالشرط أو الرؤية أو العيب . وهو قول أبي حنيفة ومحمد

وأبى يوسف ومالك بن أنس وسفيان الثوري وإبراهيم النخعي وربيعة الرأي ، كما في الجوهر النقي ٥ : ٢٧٢ و التعليق الممجد ص ٣٤٠ .

استدل الحنفية والمالكية بقول الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) فإن العقد هو الإيجاب والقبول ، وقد أمر الله سبحانه كلا المتعاقدين بإيفائه ، وخيار المجلس بنا في إيفائه ، وبقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ) والتجارة بالتراضي قد تمت بالإيجاب والقبول ، فليس لأحدهما أن يستبد بفسخها بغير رضا الآخر ، وبقوله تعالى : (وَأَشْهَدُوا إِذَا قَبِلْتُمْ) والتبائع هو الإيجاب والقبول ، فشرع الإشهاد عليه ، فلو كان البيع لم يتم بالإيجاب والقبول لم يكن للإشهاد عليه وجه ، وراجع لتفصيل هذه الأدلة أحكام القرآن للجصاص تحت قوله تعالى : (لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً) واستدلوا أيضا بأحاديث وآثار تالية :-

١ - قد مر في الباب السابق حديث ابن عباس رضى الله عنهما : « من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه » فاستدل به الطحاوي رحمه الله في شرح معاني الآثار ٢ : ٢٠٥ على نفي خيار المجلس ، وقال : « فكان ذلك دليلا على أنه إذا قبضه حل له بيعه ، وقد يكون قابضا له قبل افتراق بدنه وبدن بائعه » والحاصل أنه لو كان خيار المجلس ثابتا لما جاز البيع بمجرد القبض ، ولما جعل القبض غاية للنهي عن البيع بل كان الافتراق بعد القبض هو الغاية ، فلما جعل النبي ﷺ القبض غاية للنهي تبين أن البيع ينعقد بمجرد الإيجاب والقبول ، فإذا قبض المشتري المبيع بعد ذلك متصلا جاز له بيعه ، سواء انقضى المجلس أولا .

٢ - أخرج البخاري عن ابن عمر قال : « كنا مع النبي ﷺ في سفر ، فكنت على بكر صعب لعمر ، فكان يغلبني فيتقدم أمام القوم ، فيزجره عمر ويرده . ثم يتقدم فيزجره عمر ويرده ، فقال النبي ﷺ لعمر : بعنيه ، فقال : هو لك يا رسول الله ! قال رسول الله ﷺ : بعنيه ، فباعه من رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : هو لك يا عبد الله بن عمر تصنع به ما شئت » وترجم عليه البخاري : « باب إذا اشترى شيئا فوهب من ساعته قبل أن يتفرقا »

استدل به شيخنا العثماني في إعلاء السنن ١٤ : ١٦ على نفي خيار المجلس وقال : « ألا ترى أن سيدنا رسول الله ﷺ وهب الجمل لابن عمر قبل التفرق ، ولو لم يكن الجمل له لما وهبه ، حتى يهب له بافتراق الأبدان ، ولا يظن بالنبي ﷺ أنه وهب ما فيه لأحد خيار » ولشيخنا العثماني رحمه الله ههنا مناقشات مع ابن حزم ، ليراجع لها إعلاء السنن .

٣ - أخرج عبد الرزاق والبيهقي وابن أبي شيبة عن عمر بن الخطاب قال : « إنما البيع عن صفقة أو خيار » استدل به شمس الأئمة السرخسي على نفي خيار المجلس ، فقال في باب الاستبراء من بيع الميسر ١٣ : ١٥٦ : « والصفقة هي النافذة اللازمة . فتبين أن البيع نوعان : لازم ، وغير لازم بشرط الخيار فيه ، فن قال بأن الخيار يثبت في كل بيع فقد خالف هذا الحديث » وأعل البيهقي في سننه ٥ : ٢٧٢ وابن حزم في المحلى ٨ : ٣٦٣ هذا الأثر بأنه مرسل ، فإن الشعبي لم يسمع من عمر ، وأعله ابن حزم أيضا بأنه مروى عن الحجاج بن أرطاة ، وهو ضعيف ، أو شيخ من بني كنانة ، وهو مجهول . قلنا : أما الإرسال فإنه لا يضر الحنفية والمالكية ، ولا سيما إرسال الشعبي ، فإنه لا يكاد يرسل إلا عن ثقة . وأما الحجاج بن أرطاة أو شيخ من بني كنانة ، فإن الأثر قد روى عن غيرهما أيضا ، فإن البيهقي أخرجه عن مطرف بن طريف عن الشعبي ، وقد رواه الشافعي في الأم ٣ : ٨ عن أبي يوسف عن مطرف عن الشعبي ، وعلقه الإمام محمد رحمه الله في الحجة على أهل المدينة ٢ : ٦٩١ وجعله « حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه المعروف المشهور » ويظهر من مصنف عبد الرزاق ٨ : ٥٢ أن عمر رضي الله عنه قال ذلك بمعنى ، وقال في أوله : « اسمعوا ما أقول لكم . ولا تقولوا : قال عمر ، وقال عمر إلخ » مما يدل على اهتمامه به ، وبالجمل ، تعدد طرق الحديث وكونه معروفا مشهوراً على لسان الإمام محمد واحتجاجه به مما يدل على أن الأثر يصلح للاحتجاج .

٤ - أخرج مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعاً : « لا يجزى ولد والدا إلا أن يحده مملوكا فيشتريه فيعتقه » وقد مر في آخر كتاب العتق بتخرجه ، واستدل به الإمام أبو بكر الجصاص رحمه الله في أحكام القرآن ٢ : ٢١٧ فقال : « وانفق الفقهاء على أنه لا يحتاج إلى استيناف عتق بعد الشرى ، وأنه متى صح له الملك عتق عليه ، فالنبي صلى الله عليه وسلم أوجب عتقه بالشرى من غير شرط الفرقه » .

وأما حديث الباب فقد ذكر الحنفية والمالكية في تأويله وجوهاً تخلص في أربعة :

١ - إن التفريق على نوعين : تفرق بالأبدان ، وتفرق بالكلام ، فالمراد في الحديث هو الثاني دون الأول ، والمراد من التفريق بالكلام أن يقول أحدهما : بعت ، ويقول الآخر : اشتريت ، والحديث يدل على خيار القبول ، دون خيار المجلس ، فكلمتا تكلم أحدهما بالإيجاب كان للآخر الخيار في أن يقبله أو يرده ، وكان للموجب الخيار في أن يبقى إيجابه أو يفسخه ، فالتبايعان كلاهما بالخيار ، ما لم يقبل الآخر ، فإذا قبل الآخر فقد

تفرقا بالكلام وانتهى خيارهما وهذا التفسير مأثور عن إبراهيم النخعي ، كما أخرجه سعيد ابن منصور وابن أبي شبة والطحاوي رحمهم الله ، وبه يقول الإمام محمد رحمه الله وأبو حنيفة كما صرح في موطأه وكتاب الحجة له .

وقد أتى الحنفية بشواهد على أن التفرق يكون بالكلام ، كما يكون بالأبدان ، فمنها قوله تعالى : (وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم البينة) ومنها قوله تعالى : (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) فإن التفرق المراد ههنا هو التفرق بالأقوال لا بالأبدان ، ومنها ما ذكره الجصاص في أحكام القرآن ٢ : ١٩ : « ويقال : تشاور القوم في كذا ، فافترقوا عن كذا ، يراد به الاجتماع على قول والرضى به وإن كانوا مجتمعين في المجلس » .

ونظيره ما أخرجه ابن حزم في المحلى ١١ : ١١٤ و ١١٥ في أحكام أهل البغى (مسألة ٢١٥٩) عن سعيد بن المسيب ، وذكر قتل سيدنا عمر رضي الله عنه وقصة طويلة في قتل عبيد الله ابن عمر رضي الله عنه الهرمزان وجفينة وابنة أبي لؤلؤة ، وفيه « فلما ولي عثمان رضي الله عنه قال : أشيروا عليّ في هذا الرجل الذي فتق في الإسلام ما فتق ، يعنى عبيد الله ، فأشار عليه المهاجرون أن يقتله ، وقال جماعة من الناس : قتل عمر بالأمس ، وتريدون أن تتبعوه ابنه اليوم ، فقام عمرو بن العاص رضي الله عنه ، فقال : يا أمير المؤمنين ! إن الله قد أعفأك أن يكون هذا الأمر ولك على الناس من سلطان ، إنما كان هذا الأمر ولا سلطان لك ، فاصفح عنه يا أمير المؤمنين ، قال : تفرق الناس على خطبة عمرو ، وودى عثمان الرجلين والجارية » ورواه عبد الرزاق أيضا ، والذهلي في الزهريات من طريق معمر عن سعيد بن المسيب به ، وسنده صحيح كما في سير إعلاء السنن ١٢ : ٤٩٦ فقوله : « تفرق الناس على خطبة عمرو » معناه أنهم تفرقوا بالكلام ، واجتمعوا على قول عمرو بن العاص رضي الله عنه ، وليس المراد منه التفرق بالأبدان . قال الحنفية : فلما كان حمل التفرق على التفرق بالأبدان معروفا في اللغة ، جاز أن يكون مرادا في الحديث نظرا إلى الأدلة التي أسلفناها في نقي خيار المجلس ، وأبدوا ذلك بما أخرجه ابن أبي شبة ، كما في المحلى ٨ : ٣٦٢ عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا من بيعهما أو يكون بيعهما بخيار » فإن التفرق من البيع ليس إلا التفرق بالقول ، وقد حقق شيخنا العثماني في إعلاء السنن ١٢ : ١٢ أن هذا الحديث صالح للاحتجاج .

٢ - والتأويل الثاني ما ذكره الطحاوي رحمه الله عن الإمام أبي يوسف ، والقاضي عيسى بن أبان رحمهما الله ، وهو أن المراد بالتفرق في الحديث هو التفرق بالأبدان ، دون التفرق بالكلام ولكن المراد بالخيار هو خيار القبول ، دون خيار المجلس ، ومعنى الحديث : أنه كلما تكلم أحد

المتبايعين بالإيجاب ، فللآخر خيار القبول ، ما دام في المجلس ، فإن تفرقا بالأبدان بطل الإيجاب ولم يبق للآخر خيار القبول على أساس ذلك الإيجاب الذي تكلم به الأول قبل التفرق بالأبدان ، ولا يرتبط بعد المجلس قبوله من إيجابه ، بل يحتاج إلى إيجاب مستأنف . وهذا التفسير من أبي يوسف رحمه الله قد جعله شيخ مشايخنا الأنور رحمه الله في العرف الشذى اللطيف من تفسير محمد رحمه الله .

٣- والتأويل الثالث ما اختاره إمام العصر الشيخ محمد أنور شاه الكشميري رحمه الله حيث قال في باب كم يجوز الخيار من فيض الباري ٣ : ٢١٠ : « والأولى عندي أن يقال : إن المراد من التفرق التفرق بالأبدان ، كما هو عندهم ، لكنه كناية عن التفرق بالقول ، والفراغ عن العقد ، لأنها بعد فراغها عن العقد في مكنة من التفرق بالأبدان ، فالتفرق بالأبدان مكنى به . والتفرق بالأقوال مكنى عنه ، وقد مررنا عن قريب أن اللفظ في الكناية لا يخرج عن المعنى الموضوع له ، وإن كان الغرض في لوازمه وروادفه ، وإن شئت قلت : إن التفرق بالأبدان عنوان للتفرق بالأقوال ، وصادق عليه صدق العنوان على المعنون » .

ومحصل هذه التأويلات الثلاثة أن المراد من الخيار في الحديث هو خيار القبول ، دون خيار المجلس ، وقد أبدوا ذلك بدليلين .

الأول: أن لفظ « البيعان » في الحديث صيغة اسم فاعل ، ولا تطلق هذه الصيغة إلا وقت وقوع الفعل ، ولا تطلق بعد ذلك إلا مجازاً ، فلو حملنا الخيار في الحديث على خيار المجلس صار لفظ « البيعان » مجازاً باعتبار ما كان ، ولو حملناه على خيار القبول كان حقيقة ، والحقيقة أولى من المجاز (١) .

والثاني : أنه قد وقع في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند أبي داود (حديث ٣٣١١) والترمذى : « المتبايعان بالخيار ما لم يفترقا ، إلا أن تكون صفقة خيار ، ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله » فقد سمي رسول الله ﷺ فسخ البيع في المجلس إقالة ، ولا تكون الإقالة إلا بعد تمام البيع ، فظهر أن البيع كان قد تم قبل انقضاء المجلس ، حتى صار الفسخ بعد ذلك إقالة ، ولو كان هناك خيار المجلس لما سماه رسول الله ﷺ إقالة . وأما ما اعترض عليه الشافعية من أن هذا الحديث يدل على ثبوت خيار المجلس ، لانه صريح في أن المفارقة مؤثرة في سقوط الخيار ولزوم البيع ، ولذلك نهى رسول الله ﷺ عن المفارقة

(١) الى هنا كتبت في حياة والدتي رحمها الله تعالى ، ثم توفيت للربع والعشرين من رجب سنة ١٤٠٠ هـ الموافق للثاني والعشرين من شهر مايو ١٩٨١ م - اللهم ارضها وارض عنها وادخلها الجنة واغفر لها مغفرة ظاهرة وباطنة .

خشية سقوط الخيار ، فلو لم تكن المفارقة مؤثرة في سقوط الخيار لما نهى عنه رسول الله ﷺ ، فقد أجاب عنه الحنفية بأن بقاء المجلس وانقضائه وإن لم يكن مؤثراً في إثبات الخيار وسقوطه قضاء ، ولكنه مؤثر مروءة ، وذلك أن أحد المتبايعين إذا استقال الآخر بعد تمام البيع متصلاً ، فربما يستحي الآخر من رد طلبه ما دام المجلس قائماً ، أما بعد انقضاء المجلس فلا ، فإنما نهى النبي ﷺ عن المفارقة خشية الاستقالة من هذه الجهة ، لامن جهة أنها مؤثرة في سقوط الخيار قضاء .

وقد فسر بعض الحنفية هذا الحديث بطريق آخر ، وهو أن المراد من المفارقة في قوله ﷺ : « ولايجل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله » هي الفرقة بالكلام أيضاً ، وذلك أن البائع قد يسبق على لسانه من ثمن المبيع ما هو أقل منه ، فيقول : خمسة دراهم مكان العشرة ، فأرشد الشرع المشتري أن لايعجل في الفرقة بالأقوال ، ولايتسارع بالقبول حتى يمهل ، فإن كان الثمن هو الثمن فله أن يقبله ، وإن كان سبق عن لسانه والثمن فوقه فإن شاء أخذه بذلك الثمن ، وإن شاء رده ، ومثله كثيراً ما يقع في البياعات ، وحينئذ تكون الاستقالة على المعنى اللغوي ، وهو الفسخ مطلقاً ، ذكر هذا التوجيه مولانا الشيخ بدر عالم رحمه الله تعالى في البدر السارى ٣ : ٢١٢ .

٤ - والتأويل الرابع لأصل الحديث ما اختاره شيخ الهند مولانا الشيخ محمود الحسن قدس سره ، وهو أن خيار المجلس ثابت عندنا أيضاً ، لكنه مشروط برضاء صاحبه ، فإن في الخيار مراتب : منها ما تثبت ولا تتوقف على رضاء أحد ، وتلك أعلى مراتبه ، ومنها ما تثبت وتتوقف على رضاء الآخر ، كما في الإقالة ، وتلك دونها ، فهذه المرتبة هي المراد ههنا ، وحينئذ معنى الحديث أن المتبايعين بالخيار في بيعهما ما لم يتفرقا ، أى بخيار يتوقف على رضاء الآخر ، ويصير ذلك إقالة يجرزها صاحبها أجزاها ، لقول النبي ﷺ : « من أقال مسلماً في بيعته أقال الله عثراته يوم القيامة » فإن قلت : إذا حملت الحديث على الإقالة ، فما معنى التقييد بالمجلس ؟ فإنها مستحبة في الأحوال كلها ؟ قلت : هب ، ولكن هذا الخيار أوكد في المجلس ، وإن استحبه له أن يقبل بعد المجلس أيضاً ، وذلك لأن المجلس إذا لم يتبدل والمبيع لم يزل بعينه لم يتصرف فيه المشتري بشئ ، ثم أراد أن يرده لما رأى فيه مصلحة ، فالأولى له أن يقبله ويرد منه بيعه ، فإن إباءه حينئذ أبعد عن المروءة ، كيف ؟ وإنه لم يدخل في سلعة ، نقصاً ، بخلاف ما إذا تبدل المجلس ، فإنه لا يأمّن من أن يكون تصرف فيه بشئ ، وحينئذ لا زرد عليه قصة أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه ، لأنه إنما أمره يرد البيع لكونه أقرب إلى المروءة ، لا أن البيع لم يتم عنده ، ولو لم نحمّلها على هذا المعنى لم تستقم على مذهب الشافعية أيضاً ، فإنها وإن بقيت

في السفينة من ليلتها ، لكن لا بد أن يكونا قامالحوائجها ، وبذلك يتبدل المجلس عند الشافعية أيضا ، فيلزم أن لا يكون الخيار لها عنده أيضا ، ولكنه أراد - والله أعلم - أنكما لما كنتم في سفينة واحدة فلم تتفرقا تفرقا يوجب الإباء عن رد البيع ، فيستحب له أن يرضى بالإقالة ، ولا يرهق أخاه من أمره عسرا ، وحينئذ معنى قوله : « لا يحل له أن يفارقه » أى لا يحل له على وجه الكمال ، فإن الحل أيضا على مراتب ، فقد ورد في الحديث أن الصدقة لا تحل لذي مرة سوى ، وفي آخر : أنها لا تحل لغنى ، وفي آخر : أنها لا تحل لمن عنده قوت يومه وليلته . وحاصل الجميع أن الصدقة إنما تليق بمن لا يكون مكتسبا معتملا ، وأما من كان ذامرة سويا فأولى له أن يكتسب من عمل يديه ، وهو مراد قوله : « لا يحل له » نعم ، من كان غنيا ذا نصاب ، فهذا هو الذى لا تحل له الصدقة أصلا .

وبالجملة فالمفارقة البدنية مخافة الإقالة أبعد من المروءة ، والخيار الذى يبقى في المجلس بعد تمام العقد هو الذى لا يستبد به أحدهما ، والسرف في ذلك أن الشرع إنما أراد أن يتم العقد عن تراض ، كما أخرجه الترمذى مرفوعا ، قال : « لا يتفرقن عن بيع إلا عن تراض » ، ألا ترى أن النبي ﷺ خير أعرابيا بعد البيع ، كما عند الترمذى ، مع أنه لم يكن له خيار ، وذلك لأنه أراد أن يكون صاحبه في اطمئنان نفس وبرد قلب ، فثبت بما ذكرنا أن خيار المجلس لا دخل له في تمام العقد ، فإذا أوجب أحدهما وقبله الآخر فقد تم العقد ، ولم يبق خيار أصلا ، ولكنه يثبت له الخيار في المجلس استحبابا ، تحصيلا لكمال التراضى .

وهذا التقرير ملخص من البدر السارى حاشية فيض البارى ٣ : ٢١٢ و ٢١٣ .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : تلخصت للطالبيين ههنا أقوى ما قيل في دلائل الحنفية في هذه المسئلة ، ولكن الحقيقة أن قلبى لا ينشرح لما قاله الحنفية في الاعتذار عن حديث الباب ، ففي جميع دلائلهم وتأويلاتهم عندي نظر ، لأن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما فهم من هذا الحديث التفرق بالأبدان وأن موضوعه ثبوت خيار المجلس ، كما سيأتى عند المصنف رحمه الله أنه : « كان إذا بايع رجلا فأراد أن لا يقبله قام فشى هنيهة ، ثم رجع إليه » ويؤيده ما أخرجه المصنف في الحديث الآتى والبخارى في باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه قال : « إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعا ، أو يخير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع ، وإن تفرقا بعد أن يتبايعا ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع » وهذا اللفظ كله مرفوع ، ولا مجال فيه لأحد من التأويلات الأربعة إلا بتعسف .

الإببيع الخيار .

٣٧٣٧ - حدثنا زهير بن حرب ، ومحمد بن المثنى قالا : حدثنا يحيى - وهو القطان - ح
وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا محمد بن بشر ، ح وحدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي ، كلهم عن
عميد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر رضى الله عنهما ، عن النبي ﷺ ح وحدثني زهير بن حرب
وعلى بن حجر قالا : حدثنا إسماعيل ، ح وحدثنا أبو الربيع ، وأبو كامل قالا : حدثنا حماد - وهو ابن
زيد - جميعا عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر عن النبي ﷺ ح وحدثنا ابن المثنى وابن أبي عمر
قالا : حدثنا عبد الوهاب ، قال : سمعت يحيى بن سعيد ، ح وحدثنا ابن رافع ، حدثنا ابن
أبي فديك ، أخبرنا الضحاك كلاهما ، عن نافع ، عن ابن عمر عن النبي ﷺ نحو حديث مالك
عن نافع .

وقد أخرج أبو داود وغيره عن أبي الوضئى - واسمه عباد بن نسيب - قال : غزونا
غزوة لنا ، فنزلنا منزلا ، فباع صاحب لنا فرسا بغلام ، ثم أقاما بقية يومها وليلتها ، فلما أصبحت
من الغد حضر الرحيل ، قام إلى فرسه يسرجه فندم ، فأتى الرجل ، وأخذه بالبيع ، فأبى الرجل
أن يدفعه إليه ، فقال : « بينى وبينك أبو برزة ، صاحب النبي ﷺ ، فأتيا أبا برزة في ناحية
العسكر ، فقالا له هذه القصة ، فقال : أترضيان أن أقضى بينكما بقضاء رسول الله ﷺ ؟
قال رسول الله ﷺ : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا . . . ما أرا كما افترقا » فظهر أن الصحابة
رضى الله عنهم فهموا من الحديث ثبوت خيار المجلس على اختلاف بينهم في تفسير المجلس ،
وما فهم الصحابة من الحديث أولى بالقبول . وقال الشيخ الكنوى رحمه الله في التعليق الممجد :
« ولعل المنصف الغير المتعصب يستيقن بعد إحاطة الكلام في الجوانب في هذا البحث والتأمل
فيما ذكرنا كون أولى الأقوال ما فهمه الصحابي الجليلان ، وفهم الصحابي وإن لم يكن حجة ،
لكنه أولى من فهم غيره بلا شبهة ، وإن كان كل من الأقوال مستندا إلى حجة » .

قوله : " إلا بيع الخيار " اختلف العلماء في تفسير هذا الاستثناء ، ففسره كل من الحنفية
والشافعية على وفق مذهبه . أما الحنفية فالمراد من الخيار ههنا خيار الشرط عندهم ، والمعنى
عندهم أن البيع يلزم بالتفرق (على اختلاف في تفسيره) إلا أن يشترط أحد المتبايعين الخيار ،
فلا يلزم البيع ، وإنما يمتد الخيار إلى ما بعد التفرق أيضا . وبهذا التفسير أخذ بعض الشافعية
أيضا ، وحكاه بن عبد البر عن أبي ثور ، كما في فتح البارى ٤ : ٢٨٠ .

٣٧٣٨ - حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ح ، وحدثنا محمد بن رمح ، أخبرنا الليث ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعا ، أو يخير أحدهما الآخر ، فإن خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع ، وإن تفرقا بعد أن تباعا ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع .

وأما معظم الشافعية فقالوا : هو استثناء من امتداد الخيار إلى التفرق ، والمراد أنها إن اختارا إمضاء البيع قبل التفرق لزم البيع حينئذ ، وبطل اعتبار التفرق ، فالتقدير : إلا البيع الذي جرى فيه التخاير ، وطريق التخاير على هذا التفسير عند الشافعية أن يقول أحدهما للآخر بعد الإيجاب والقبول « اختر » ، فإذا قال أحدهما : « اختر » وأجاب الآخر : « اخترت » تم العقد وانتهى خيار المجلس ، ولم يبق لأحدهما خيار الفسخ وإن لم يتفرقا بالأبدان ، ويؤيد هذا التفسير ما أخرجه المصنف في الحديث الآتي ، والبخاري في باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع عن ابن عمر رضى الله عنهما عن رسول الله ﷺ أنه قال : « إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعا ، أو يخير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع ، وإن تفرقا بعد أن يتبايعا ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع » فإن قوله ﷺ : « أو خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع » ظاهر في هذا التفسير .

ومن الشافعية من جمع بين التفسيرين ، فقال : قوله « إلا أن يكون بيع خيار » أى هما بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن يتخيرا فيلزم البيع ، ولو قبل التفرق ، وإلا أن يكون البيع بشرط الخيار ، فيمتد الخيار إلى ما بعد التفرق . ويؤيد هذا التفسير رواية عبد الرزاق عن سفيان عند البخاري بلفظ : « إلا بيع الخيار أو يقول لصاحبه اختر » إن حملنا " أو " على التقسيم لا على الشك ، فكأنه أراد بالإستثناء الأول خيار الشرط ، وبالثاني التخاير الذي ينتهي به خيار المجلس ، وراجع فتح الباري باب إذا خير أحدهما صاحبه بعد البيع ٤ : ٢٧٩ و ٢٨٠ والله أعلم .

قوله : « فإن خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع » قدمنا أنه كالصرح في أن المراد بالتخير ههنا التخاير ، وهو قول أحدهما للآخر : اختر ، وقول الآخر : اخترت ، وبه يلزم العقد عند الشافعية قبل أن يتفرقا بالأبدان ، وقد أجاب عنه العيني رحمه الله بأنه محمول على خيار القبول ، والمراد من الحديث أنه إذا أوجب أحد المتعاقدين صار الآخر بالخيار في أن يقبله أو يرده ، سواء خيره صريحا أو لم يخيره ، فأول الحديث يبين

٣٧٣٩- وحديثي زهير بن حرب وابن أبي عمر كلاهما عن سفيان ، قال زهير : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن ابن جريج قال : أملى عليّ نافع سمع عبد الله بن عمر يقول : قال رسول الله ﷺ : إذا تباع المتبايعان بالبيع فكل واحد منهما بالخيار من بيعه ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما عن خيار ، فإذا كان بيعهما عن خيار فقد وجب . زاد ابن أبي عمر في روايته : قال نافع : فكان إذا باع رجلا فأراد أن لا يقبله قام فشى هنيهة ثم رجع إليه .

٣٧٤٠- حدثنا يحيى بن يحيى ، ويحيى بن أيوب ، وقتيبة وابن حجر ، قال يحيى بن يحيى : أخبرنا ، وقال الآخرون : حدثنا إسماعيل بن جعفر ، عن عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر يقول قال رسول الله ﷺ : كل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا ، إلا بيع الخيار .

٣٧٤١- حدثنا محمد بن المثني ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن شعبة ، ح وحدثنا عمرو بن علي ، حدثنا يحيى بن سعيد ، وعبد الرحمن بن مهدي قالوا : حدثنا شعبة ، عن قتادة ، عن أبي الخليل ، عن عبد الله بن الحارث ، عن حكيم بن حزام ، عن النبي ﷺ قال : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ،

حكم ما لو لم يخيره صريحا ، وآخره يبين حكم ما لو خيره صريحا . ولكن هذا التأويل من العيني بعيد نظرا إلى لفظ الحديث ، وبالحاصة نظرا إلى قوله عليه السلام « وإن تفرقا بعد أن تباعا » مما يدل على أن التفرق المراد هو التفرق بالأبدان لا التفرق بالأقوال الذي هو عين التباعد ، والله أعلم .

قوله : " هنيهة " وفي رواية : " هنية " بتشديد الياء وحذف الهاء الثانية ، كلاهما تصغير " هنة " وهو الشيء اليسير ، كذا في مجمع البحار ، والمراد : " زمانا يسيرا " . وفعل ابن عمر هذا دليل الشافعية في أن المراد في الحديث خيار المجلس ، وحمله الحنفية على أنه اجتهد من ابن عمر رضي الله عنهما ، وقدمنا أن فهم الصحابي أولى من فهم غيره ، وإن لم يكن حجة .

قوله : " عن حكيم بن حزام " أخرجه البخاري في البيوع ، باب إذا بين البيعان ولم يكتما ونصحا ، وباب ما يعمق الكذب والكتمان في البيع ، وباب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، وباب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع ؟ وباب كم يجوز الخيار ، وأخرجه المصنف أيضا في باب الصدق في البيع ، وأبو داود والترمذي في باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ، والنسائي

فإن صدقا وبيننا بورك لهما في بيعهما ، وإن كذبا وكنا محق بركة بيعهما .

٣٧٤٢- حدثنا عمرو بن علي ، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، حدثنا همام ، عن أبي التياح ، قال : سمعت عبد الله بن الحارث يحدث عن حكيم بن حزام ، عن النبي ﷺ بمثله .
قال مسلم بن الحجاج : ولد حكيم بن حزام في جوف الكعبة وعاش مائة وعشرين سنة .

باب من يخدع في البيع

٣٧٤٣- حدثنا يحيى بن يحيى ، وبهي بن أيوب ، وقتيبة ، وابن حجر . قال يحيى بن يحيى : أخبرنا ، وقال الآخرون : حدثنا إسماعيل بن جعفر ، عن عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر

في باب ما يجب على التجار .

قوله : " فإن صدقا وبيننا " أى صدق البائع في إخبار المشتري بصفة المبيع ، وبين العيب إن كان في السلعة ، وصدق المشتري في قدر الثمن مثلا ، وبين العيب إن كان في الثمن . ويحتمل أن يكون الصدق والبيان بمعنى واحد ، وذكر أحدهما تأكيدا للآخر ، كذا في الفتح .

قوله : " ولد حكيم بن حزام " هو ابن أخى خديجة زوج النبي ﷺ ، ولد قبل الفيل بثلاث عشرة سنة ، وولادته في جوف الكعبة حكاه الزبير بن بكار ، وكان صدق النبي ﷺ قبل المبعث ، وكان يوده ويحبه بعد البعثة ، ولكنه تأخر إسلامه حتى أسلم عام الفتح ، وكانت دار الندوة بيده ، فباعها بعد من معاوية رضي الله عنه ومات ما بين خمسين وستين ، ويقال : إنه عاش مائة وعشرين سنة شطرها في الجاهلية وشطرها في الإسلام ، هذا ملخص ما في الإصابة .

باب من يخدع في البيع

قوله : " سمع ابن عمر " أخرجه البخاري في البيوع ، باب ما يكره من الخداع في البيع ، وفي الاستفراض ، باب ما ينهى عن إضاعة المال ، وفي الخصومات ، باب من رد أمر السفينة ، وفي الحيل ، باب ما ينهى من الخداع في البيوع ، وأخرجه أبو داود

يقول : ذكر رجل لرسول الله ﷺ أنه يخدع في البيوع ، فقال رسول الله ﷺ : من بايعت فقل : لا خلافة ،

في الإجارة ، باب في الرجل يقول عند البيع : لا خلافة ، والترمذي والنسائي في البيوع ، باب الخديعة في البيع ، ومالك في البيوع ، باب جامع البيوع ، وابن ماجه في الأحكام ، باب الحجر على من يفسد ماله ، وأحمد في مسند ابن عمر ٢ : ٨٠ و ١٢٩ و ١٣٠ ، والقصة مروية عن أنس بن مالك رضي الله عنه أيضا عند الترمذي وأبي داود والنسائي .

قوله : " ذكر رجل " صرح في رواية أحمد ٢ : ١٢٩ عن ابن إسحاق أنه كان من الأنصار ، وروى ابن الجارود في المنتقى (ص ١٩٧ رقم ٥٦٧) والبيهقي في سننه ٥ : ٢٧٣ أن اسمه حبان بن منقذ ، وأخرج ابن ماجه والبيهقي من طريق ابن إسحاق ما يدل على أن اسمه منقذ بن عمرو ، وإليه مال البخاري في التاريخ الكبير ، وبه جزم عبد الحق . وتردد في ذلك الخطيب في المبهات ، وابن الجوزي في التلخيص كذا في التلخيص الحبير ، والله أعلم .

قوله : " أنه يخدع في البيوع " وورد في رواية ابن إسحاق عند ابن الجارود والبيهقي أنه كان قد سفع في رأسه مأمومة ، وكان قد ثقل لسانه ، وفي رواية أخرى عنه عند البيهقي : فكسرت لسانه ونقصت عقله ، وكان يغيب في البيوع .

قوله : " لا خلافة " بكسر الخاء وخفة اللام ، الخديعة كما في مجمع البحار ، ومنه يقال : خلبت المرأة قلب الرجل إذا خدعته بالطف وجه ، قاله ابن الأثير في جامع الأصول ١ : ٤٩٤ ، ومنه برق خالب : لا مطر فيه قاله الحافظ في التلخيص ٣ : ٢١ وقال الحافظ في باب ما يكره من الخداع في البيع ٤ : ٢٨٣ : « لقنه النبي ﷺ هذا القول ، ليتلفظ به عند البيع ، فيطلع به صاحبه على أنه ليس من ذوى البصائر في معرفة السلع ومقادير القيمة ، فيرى له كما يرى لنفسه ، لما تقرر من حض المتبايعين على أداء النصيحة ، كما تقدم في قوله ﷺ في حديث حكيم بن حزام : فإن صدقا وبيننا بورك لهما في بيعهما الحديث » .

وعليه فقوله « لا خلافة » خبره محذوف ، أى لا خديعة في الدين ، فإنه نصيحة ، وهو تحريض للعامل على حفظ الأمانة والتحرز نصحاله لعدم حداقته ، وكانوا في ذلك الزمان أحقاء له ، قاله الطيبي .

فكان إذا بايع يقول : لا خيابة .

وقال الفتى في مجمع البحار ١ : ٣٦٣ : « لا خلاصة . . . أى لا يلزمى خديعتك أو بشرط أن لا يكون فيه خديعة » وعليه فقوله هذا شرط للخيار في البيع ، بأن البيع لا يلزمه إن كان فيه غبن .

ثم لعل النبي ﷺ إنما اختار له لفظ « الخلاصة » دون لفظ « الخديعة » أو غيره ، نظرا إلى ثقل في لسانه ، وكأن هذا اللفظ كان أوفق بلسانه ، وأسهل عليه . نبه عليه شيخنا العثماني في إعلاء السنن ١٤ : ٣٥ والله أعلم .

قوله : « لا خيابة » الخيابة لا يأتي بمعنى الخلاصة والخديعة ، ولكن الرجل - يراد به - كان ألغ ، فيبدل اللام ياء ويريد الخلاصة . وقال الفتى في مجمع البحار : « وروى بنون - يعنى خيانة - وروى خذابة بذاً معجمة ، وكان الرجل ألغ يقولها بهذه العبارات » .

مبحث في خيار المغبون :

ثم قد استدلت الحنابلة وبعض المالكية بهذا الحديث على مشروعية خيار المسترسل المغبون ، والمسترسل عندهم من لا معرفة له بقيمة السلعة ولا يحسن المبايعة . وفسره أحمد بالذى لا يماكس ، فكأنه استرسل إلى البائع ، فأخذ ما أعطاه من غير مما كسبه ولا معرفة بغبنه ، فتل هذا المسترسل إذا غبن غبنا يخرج عن العادة فله الخيار بين الفسخ والإمضاء عند الإمام أحمد رحمه الله ، ولا تحديد للغبن المثبت للخيار في المنصوص عن أحمد ، وحده أبو بكر وابن أبى موسى من الحنابلة بثلاث القيمة ، وهو قول البغداديين من المالكية ، فإذا غبن المسترسل بثلاث القيمة بأن اشترى سلعة باثنتى عشرة روية مثلاً وكانت قيمتها المثالية ثمانية ، فله الخيار وهذا إذا كان الرجل مسترسلاً ، وأما غير المسترسل فليس له الخيار ، لأنه دخل على بصيرة بالغبن ، فهو كالعالم بالعيب وكذا لو استعجل ، فجهل ما لو ثبت لعلمه لم يكن له خيار ، لأنه إنبنى على تفصيله وتفريطه . هذا ملخص ما في المغنى لابن قدامة ٣ : ٥٨٤ وشرح مسلم للأبي ٤ : ١٩٨ و١٩٩ .

وأما الحنفية والشافعية وأكثر المالكية فلا خيار عندهم للمغبون سواء كان مسترسلاً أو غيره ، لأن العقد وقع على ثمن مخصوص بالتراضى وكل من المتعاقدين عاقل ، فصار تجارة عن تراضٍ منها ، فلا خيار لأحدهما بعد ذلك . وأما حديث الباب فقد ذكروا في الجواب عنه وجهين .

الأول : أن حكم حديث الباب كان مخصوصاً بمحبان بن منقذ يراد به ، ودليل الخصوصية

ما أخرجه الحاكم في المستدرك ٢ : ٢٢ عن حبان بن منقذ أنه قال : « إن رسول الله ﷺ أخبرني في بيعي » وما أخرجه البيهقي في سننه ٥ : ٢٧٣ من طريق ابن إسحاق أنه : « بقي حتى أدرك زمان عثمان رضي الله عنه ، وهو ابن مائة وثلاثين سنة ، وكثر الناس في زمان عثمان ، فكان إذا اشترى شيئا فرجع به ، فقالوا له : لم تشتري أنت ؟ فيقول : قد جعلني رسول الله ﷺ فيما ابتعت بالخيار ثلاثا ، فيقولون : اردده ، فإنك قد غبنت ، أو قال : غششت ، فيرجع إلى بيعه فيقول : خذ سلعتك ، ورد دراهمي ، فيقول : لا أفعل ، قد رضيت ، فذهبت به ، حتى يمر به الرجل من أصحاب رسول الله ﷺ ، فيقول : إن رسول الله ﷺ قد جعله بالخيار فيما يبتاع ثلاثا ، فيرد عليه دراهمه ويأخذ سلعته » فكان الصحابة يعللون خياره بأن النبي ﷺ جعل له الخيار ، ولم يكونوا يعللونه بإثبات خيار المغبون ، وهذا دليل الخصوصية .

والثاني : أن الخيار الذي جعل له النبي ﷺ هو خيار الشرط ، دون خيار المغبون ، وهو الراجح عندي ، وتدل على ذلك دلائل تالية :

١- أخرج ابن ماجه في باب الحجر من الأحكام قصة الباب عن محمد بن يحيى بن حبان ، وفيه قول النبي ﷺ : « إذا أنت بايعت فقل : لا خلافة ، ثم أنت في كل سلعة ابتعتها بالخيار ثلاث ليال » وبمثله أخرج الحميدى في مسنده ٢ : ٢٩٢ و ٢٩٣ حديث ٦٦٢ ، والبخارى رحمه الله في التاريخ الكبير ٨ : ١٧ و ١٨ رقم ١٩٩٠ ترجمة منقذ بن عمرو والدارقطنى في سننه ٣ : ٥٦ ، وابن أبي شيبة في باب الرد على أبي حنيفة من مصنفه ، كما حكى عنه الزيلعى في نصب الراية ٤ : ٧ .

ووجه دلالة على كون الخيار خيار الشرط أن خيار المغبون لا يتقيد بثلاثة أيام عند من يقول به ، فتبين أنه لم يكن خيار المغبون . وإلا لما قيده النبي ﷺ بمدة .

٢- إن قوله عليه الصلاة والسلام : « من بايعت فقل : لا خلافة » يدل على أنه لم يكن خيار المغبون ، لأنه لو كان مشروعا لم تكن هناك حاجة إلى قوله « خلافة » فإن خيار المغبون لا يشترط له هذا القول عند الحنابلة والمالكية القائلين به ، فيثبت عندهم الخيار ولو لم يقل المسترسل شيئا . فلما أمر ﷺ حبان بن منقذ بهذا القول ثبت أنه أمره بشرط الخيار ، وهو عين خيار الشرط .

هذا ، وقد أفتى المتأخرون من الحنفية بإثبات الخيار لمن غبن فاحشا بتغرير البائع ، مثل أن يقول المشتري " قيمته كذا " فاشتراه ، فظهر أقل ، فله الرد ، فأما إذا لم يغرر البائع

٣٧٤٤- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا وكيع، حدثنا سفيان، ح وحدثنا محمد بن المثنى، حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، كلاهما عن عبد الله بن دينار بهذا الإسناد مثله، وليس في حديثهما: فكان إذا بايع يقول: لا عيابة.

فلا خيار له، وبه أفتى الصدر الشهيد رحمه الله، وكذلك يثبت الخيار للبائع المغرور وراجع له الأشباه والنظائر وشرحه للمحوى ١ : ١٠١ تحت قاعدة المشقة تجلب التيسير.

مبحث في خيار الشرط :

ثم إن حديث الباب يثبت منه خيار الشرط، ومشروعيته كلمة لإجماع بين الفقهاء، قال ابن قدامة في المغنى ٣ : ٥٧٩ : « ولا خلاف بين أهل العلم في ثبوت الرد بهذين الأمرين (يعنى بالغيب أو بشرط الخيار) » غير أن ابن رشد قد حكى في بسايدة المجتهد ٢ : ٢٠٧ عن الثورى وابن شبرمة وبعض أهل الظاهر أنهم لا يقولون بخيار الشرط، كأنهم رأوا شرط الخيار شرطا مفسدا للبيع، ولم تبلغهم أحاديث الخيار.

ثم اختلف الجمهور في مدة الخيار، والمذاهب المعروفة فيها ثلاثة :

الأول : أنه يتقيد بثلاثة أيام، فلا يجوز الخيار إلى ما فوقها، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعى وزفر، كما في الهداية.

والثانى : أنه لا يتقيد بمدة، ويجوز ما اتفقا عليه من المدة، قلت أو كثرت، وهو مذهب أحمد وابن المنذر، وأبى يوسف ومحمد من علمائنا، وحكى ذلك عن الحسن بن صالح والعنبرى وابن أبى ليلى وإسحاق وأبى ثور رحمهم الله تعالى، كما فى المغنى لابن قدامة ٣ : ٥٨٥.

والثالث : مذهب مالك رحمه الله، وهو أن مدة الخيار تختلف باختلاف المبيعات، فهى فى الدار والعقار ستة وثلاثون يوما، وفى الرقيق عشرة، وفى العروض خمسة أيام، وفى الدواب يومان كذا فى شرح الدردير وحاشيته للصاوى ٣ : ١٣٥ إلى ١٣٧ ويسمى عندهم خيار التروى.

فأما مالك رحمه الله تعالى فاستدل بأن الخيار إنما شرع للتروى، وهو يتفاوت بتفاوت المبيعات، فلا سبيل إلى ضرب مدة واحدة لجميعها. وأما أهل المذهب الثانى، وفيهم أحمد وأبو يوسف ومحمد، فاستدلوا بأنه حق يعتمد الشرط، فرجع تقديره إلى مشروطه كالأجل، ولأن المدة ملحقة بالعقد، فكانت إلى تقدير المتعاقدين.

وأما الحنفية والشافعية فاستدلوا بأحاديث تالية :-

١ - أخرج عبد الرزاق في مصنفه (١) عن أنس رضي الله عنه أن رجلا اشترى من رجل بعيرا واشترط الخيار أربعة أيام ، فأبطل رسول الله ﷺ البيع ، وقال : الخيار ثلاثة أيام . ذكره الحافظ في التلخيص ٣ : ٢١ و ٢٢ رقم ١١٨٧ وسكت عليه ، وسكوته دليل صحة الاستدلال به ، وذكره الزيلعي في نصب الراية ٤ : ٨ ثم قال : « وذكره عبد الحق في أحكامه من جهة عبد الرزاق ، وأعله بأبان ابن أبي عياش ، وقال : إنه لا يحتج بحديثه مع أنه كان رجلا صالحا » قلت : وكذلك أعله الحافظ به في السدرية ، مع أنه سكت عنه في التلخيص ، وأبان هذا اتفاق الجميع على ترك حديثه ، وقال فيه ابن حبان : « كان من العباد ، سمع من أنس أحاديث وجالس الحسن ، فكان يسمع من كلامه ، فإذا حدث به جعل كلام الحسن عن أنس مرفوعا ، وهو لا يعلم ، ولعله حدث عن أنس بأكثر من ألف وخمسمائة حديث ما لكثير شيء منها أصل » كما في تهذيب التهذيب ١ : ٩٩ ، فالحديث مما لا يحتج بمثله مستقلا ، وإن كان مؤيدا لغيره من الدلائل .

٢ - أخرج الدارقطني في سننه ٣ : ٥٦ (بيوع ٢٢١) عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : الخيار ثلاثة أيام . وفي إسناده أحمد بن عبد الله بن ميسرة وقال الزيلعي بعد حكاية هذا الحديث : « أحمد بن عبد الله بن ميسرة إن كان هو الحراني الغنوي ، فهو متروك والله أعلم . واستدل ابن الجوزي في التحقيق في اشتراط الثلاث بحديث ابن عمر هذا . . . وأجاب عن حديث ابن عمر بأن فيه أحمد بن عبد الله بن ميسرة ، وقد ضعفه الدارقطني ، وقال ابن حبان : لا يحل الاحتجاج به » قلت : قال فيه ابن عدى : يحدث عن الثقات بل المناكير ويسرق حديث الناس ، وقال الدارقطني : كان يحدث من حفظه فيتهم ، وليس ممن يتعمد الكذب ، وقال ابن نمير : أهل بلده يسيئون الشناء عليه ، كذا في لسان الميزان ١ : ١٩٥ فهذا الحديث لا يحتج به بانفراده أيضا .

٣ - أخرج الدارقطني في سننه ٣ : ٥٤ عن طلحة بن يزيد بن ركانة ، أنه كلم عمر بن الخطاب في البيوع ، قال : « ما أجد لكم شيئا أوسع مما جعل رسول الله ﷺ لحبان بن منقذ ، إنه كان ضرير البصر ، فجعل له رسول الله ﷺ عهدة ثلاثة أيام ، إن رضى أخذ وإن سخط ترك » وفي رواية أخرى عند الدارقطني ٣ : ٥٧ أيضا عن حبان بن واسع عن أبيه عن جده ، قال : قال عمر : لما استخلف : « أيها الناس إني نظرت فلم أجد لكم في بيوعكم شيئا أمثل من العهدة التي جعلها رسول الله ﷺ لحبان بن منقذ ثلاثة أيام ، وذلك في الرقيق » وفي إسناده كلتا الروايتين

() لم أجده في مظانه من النسخة المطبوعة لمصنف عبد الرزاق ، ولكن نقل الحافظ والزيلعي سما لا يشك في صحته .

باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها

٣٧٤٥ - حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحها ، نهى البائع والمبتاع .

ابن لهيعة ، وفيه كلام معروف ، فأما الذين يجيزون الاستدلال بروايته فلا إشكال عندهم ، وأما الذين يردون روايته فقد شهدت له الروايات التي حكيناها في مسألة خيار المغبون عن ابن ماجه والحميدى والتاريخ الكبير للبخارى ، فإنها صريحة في أن النبي ﷺ خيره لثلاثة أيام ، فلو كان الخيار جائزا لما فوقها لما حرم منه حبان بن منقذ نظرا إلى ضعف عقله ووفور الدواعى في التوسيع له .

ومن جهة أخرى ، فإن خيار الشرط إنما شرع مخالفا للقياس ، فإن شرط الخيار شرط ينافى مقتضى العقد ، وإنما ثبتت مشروعيته بحديث حبان بن منقذ ، وبحديث ابن عمر في خيار المتبايعين : « إلا أن يكون بيع خيار » فيقتصر على مورد الشرع ، ولم يثبت في شئ من الأحاديث الخيار إلى ما فوق ثلاثة أيام ، فالأحوط الاقتصار عليها ، والله سبحانه أعلم .

باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها

قوله : " عن ابن عمر " أخرجه البخارى في البيوع ، باب من باع ثماره أو نخله ، وباب بيع المزابنة ، إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، وفي السلم ، باب السلم في النخل ، وأخرجه أبو داود والترمذى ومالك في مثل هذا الباب ، والنسائى فيه وفى باب بيع السنبل حتى يبيض ، وأحمد في مسنده ٢ : ٣٠٧ و ٣١٢ و ٣٨٦ و ٣٩٢ .

قوله : " نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحها " الكلام في شرح هذا الحديث منشعب إلى ثلاثة مباحث ، فلنوردها لك منضبطة مشروحة ، والله تعالى الموفق .

١ - تفسير بدو الصلاح :

البدو (بفتح الباء وسكون الدال وتخفيف الواو) والبدو (بضم الباء والدال وتشديد الواو) كلاهما مصدر بمعنى الظهور ، كما في تاج العروس ، وصلاح الشئ ضد فساده ، واختلف العلماء في تفسير بدو صلاح الثمرة . فبدو الصلاح عند الحنفية أن تأمن الثمرة العاهة والفساد ، كما صرح به ابن الهمام في فتح القدير مع الكفاية ٥ : ٤٨٩ .

وأما الشافعية ففسروه بظهور مبادئ النضج والحلاوة ، فقال الرملي المعروف بالشافعي الصغير في نهاية المحتاج : « وبدو صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحلاوة ، بأن يتموه ويلين ، كما في الحرر وغيره » وقال الثبري ملسى في حاشيته : « قسمه الماوردي ثمانية أقسام : أحدها : اللون ، كصفرة المشمش ، وحمرة العناب ، وسواد الإجاص وبياض التفاح ونحو ذلك . ثانيها : الطعم ، كحلاوة قصب السكر ، وحموضة الرمان إذا زالت المرارة . ثالثها : النضج في التين والبطيخ ونحوهما ، وذلك بأن تلين صلابته ، رابعها : بالقوة والاشتداد ، كالقمح والشعير ، خامسها : بالطول والامتلاء ، كالعلف والبقول . سادسها : بالكبر كالقثاء . سابعها : بانشقاق كمامه كالقطن والجوز . ثامنها : بانفتاحه كالورد وورق التوت » راجع نهاية المحتاج مع حاشية الثبري ملسى والرشيدي ٤ : ١٤٨ باب بيع الأصول والثمار .

ودليل الشافعية قوله في حديث يحيى بن سعيد الآتي : « قال : يبدو صلاحه : حرته وصفوته » وقوله عليه السلام في حديث جابر الآتي عند المصنف : « نهانا رسول الله ﷺ عن بيع الثمر حتى يطيب » وقوله عليه السلام في حديث ابن عباس : « نهى رسول الله ﷺ عن بيع النخل حتى يأكل منه أو يؤكل » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : الذي يظهر من النظر في مجموع الأحاديث أن المراد من بدو صلاح الثمرة هو أمنها من الآفات ، لما سيأتي في حديث ابن عمر : « وعن السنبلي حتى يبيض ويأمن العاهة » وفي رواية يحيى بن سعيد « حتى يبدو صلاحه وتذهب عنه الآفة » وفي حديث شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر : « فليل لا ينوع : ما صلاحه ؟ قال : تذهب عاهته » وقد أخرج البخاري في الزكاة (باب من باع ثماره أو أرضه وقد وجب فيه العشر) من طريق ابن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما وفيه : « نهى النبي ﷺ عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها ، وكان إذا سئل عن صلاحها قال : حتى تذهب عاهته » وقد أخرج مالك في البيوع عن عمرة مرسلا ، والطحاوي عن عمرة ، عن عائشة موصولا : « أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تنجو من العاهة » وأخرج أحمد في مسنده رقم ١٢ : ٥ والطحاوي في معاني الآثار ٢ : ١٧ من طريق عثمان بن عبد الله بن سراقه : « سألنا ابن عمر عن بيع الثمار ، فقال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى تذهب العاهة ، قلت : ومتى ذلك ؟ قال حتى تطلع الثريا » وإسناده قوى وصححه العلامة أحمد شاكر . وطلوع الثريا كناية عن أمن الثمار من العاهة ، لما أخرج الإمام محمد في كتاب الآثار (ص ١٥٩) عن الإمام أبي حنيفة عن عطاء ابن أبي رباح عن أبي هريرة مرفوعا : « إذا طلع النجم ذا

صباح رفعت العاهة عن كل بلد » وذكر الزبيدي في عقود الجواهر المنيفة ١ : ٢١٢ بلفظ : « لاتباع الثمار حتى تطلع الثريا » وأورده الحافظ في الفتح ٤ : ٣٣٠ من رواية أبي داود بلفظ : « إذا طلع النجم صباحا ، رفعت العاهة عن كل بلد » ثم قال : وفي رواية أبي حنيفة عن عطاء « رفعت العاهة عن الثمار » . والنجم هو الثريا ، وطلوعها صباحا يقع في أول فصل الصيف في عاشر شهر إيار من الشهور السريانية ، كما حققه الطحاوي في مشكل الآثار ٣ : ٩٢ ثم يدل على هذا المعنى أيضا ما أخرجه البخاري ومسلم في المساقاة ومالك والنسائي من حديث أنس في النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها . وفيه : « أرأيت إن منع الله الثمرة بم تستحل مال أخيك ؟ » فإنه يدل على أن العلة في هذا النهي هو كون الثمرة بمثابة الهلاك ، وهذه العلة تزول بأمنها من العاهة . ويدل على ذلك أيضا ما أخرجه البخاري وأبو داود عن زيد بن ثابت ، قال : « كان الناس في عهد رسول الله ﷺ يتبايعون الثمار ، فإذا جد الناس وحضر تقاضيتهم ، قال المبتاع : إن أصاب الثمر الدمان ، أصابه مراض أصابه قشام : عاهات يحتجون بها فقال رسول الله ﷺ لما كثرت عنده الخسومة في ذلك : إما لا ، فلا تبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر فهذه الأحاديث بأجمعها تدل على أن المراد من بدو الصلاح هو أمن الثمرة من العاهة ، غير أن هذا الأمن يتفاوت بتفاوت الثمار ، فلا يحصل الأمن في بعضها إلا بالنضج والحلاوة ، أو بحمرتها أو صفرتها ، فقد وقع التفسير بذلك في بعض الأحاديث نظرا إلى تلك الثمر بخصوصها ، وإلا فالعلة هي الأمن من العاهة ، والله سبحانه أعلم .

ومن هنا قال العيني رحمه الله : « إن بدو الصلاح متفاوت بتفاوت الأثمار ، فبدو صلاح التين أن يطيب وتوجد فيه الحلاوة ويظهر السواد في أسوده والبياض في أبيضه ، وكذلك العنب الأسود بدو صلاحه أن ينحو إلى السواد ، وأن ينحو أبيضه إلى البياض مع النضج ، وكذلك الزيتون بدو صلاحه أن ينحو إلى السواد ، وبدو صلاح القشاة والفصوص أن يتعقد ويبلغ مبلغا يوجد له طعم ، وأما البطيخ فأن ينحو ناحية الاصفرار والطيب ، وأما الموز فروى أشهب ونافع عن مالك أنه يباع إذا بلغ في شجره قبل أن يطيب ، فإنه لا يطيب ، حتى ينزع ، وأما الجزر واللفت والفجل والثوم والبصل فبدو صلاحه إذا استقل ورقه وتم وانتفع به ولم يكن في قله فساد ، والبر والفول والجلبان والحمص والعدس إذا يبس ، والياسمين وسائر الأنوار أن يفتح أكمامه ويظهر نوره ، والقصيل والقصب والقرط إذا بلغ أنه يرعى دون فساد ، كذا في عمدة القاري ، باب بيع المزبنة ٥ : ٥٣٩ .

٢ - حكم البيع قبل بدو الصلاح :

ثم إن بيع الثمار قبل ظهورها باطل إجماعاً ، ولا خلاف فيه ، لكونه بيع المعدوم ، وأما بيعها بعد الظهور قبل بدو صلاحها فله صور ثلاثة :

الأولى : أن يشترط البائع على المشتري أن يقطعها فوراً ولا يتركها على الأشجار . وهذه الصورة جائزة بإجماع الأئمة الأربعة وجمهور فقهاء الأمصار ، إلا ما حكاه الحافظ في الفتح ٤ : ٣٢٩ عن ابن أبي ليلى والثوري ، أنها يقولان ببطال هذه الصورة أيضاً ، وقال ابن قدامة في المغنى ٤ : ٨١ : « أن يبيعها بشرط القطع في الحال ، فيصح بالإجماع ، لأن المنع إنما كان خوفاً من تلف الثمرة وحدث العاهة عليها قبل أخذها ، بدليل ما روى أنس : أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تزهر ، قال : أرأيت إذا منع الله الثمرة ، بم يأخذ أحدكم مال أخيه ؟ رواه البخاري ، وهذا مأمون فيما يقطع ، فيصح بيعه كما لو بدا صلاحه » .

والصورة الثانية : أن يشترط المشتري ترك الثمار على الأشجار حتى يحين الجذاذ . وهذه الصورة باطلة بالإجماع ، ولا يصح البيع فيها عند أحد ، إلا ما حكاه الحافظ في الفتح عن يزيد بن أبي حبيب ، أنه يقول بجواز هذه الصورة أيضاً ، وأما سائر أهل العلم ، ومنهم الحنفية ، فيقولون بعدم جوازه لحديث الباب ، ولكونه بيعاً وشرطاً . ويظهر من كلام ابن تيمية أيضاً في فتاواه ٣ : ٤٢٧ إلى ٤٣٠ أنه مائل إلى جواز هذه الصورة أيضاً للضرورة ، ويحمل الحديث على المشورة لأعلى التحريم .

والصورة الثالثة : أن يقع البيع مطلقاً ، ولا يشترط فيه قطع ولا ترك ، فهذه الصورة محل خلاف بين الأئمة ، فقال مالك والشافعي وأحمد : البيع فيها باطل كما في الصورة الثانية ، وقال أبو حنيفة رحمه الله : البيع فيها جائز كالصورة الأولى ، ويجوز للبائع أن يجبر المشتري على قطع الثمار في الحال ، وإلى هذا المذهب يظهر جنوح البخاري ، كما أشار إليه الحافظ في باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع ٤ : ٣٣٢ ، وهو مذهب الزهري كما حكى عنه البخاري في هذا الباب .

استدل الأئمة الثلاثة بعموم حديث الباب ، فإنه ينهى عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها مطلقاً ، ويدخل فيه محل النزاع أيضاً ، غير أنهم استثنوا الصورة الأولى من النهي ، وهي البيع بشرط القطع . فإن البيع بعد القطع لا يبق محلاً للنزاع ، لأنه حينئذ بيع للثمرة المقطوعة ، فخرج مما نحن فيه ، وهو بيع الثمر المعلق ، فهو مستثنى عندهم عقلاً ، ولا وجه لاستثناء

بأق الصور ، فتبقى محظورة .

ولنا : أن صورة الإطلاق وهى الصورة الثالثة داخلية فى الصورة الأولى فى الحقيقة ، لأنه إطلاق فى اللفظ فقط ، فإن أمره البائع وجب عليه القطع فى الحال ، فكأنه قد شرط فيه القطع ، وأما إذا لم يأمره بالقطع فلا يجب على المشتري أن يقطع الثمار ، لا لأن القطع ليس بمقتضى البيع ، بل لأن البائع قد تساهل فى أمره ، فصار كأنه باع بشرط القطع ، ثم تساهل ولم يأمره بالقطع ، فلا فرق بين الصورة الأولى والثالثة فى المآل .

واستدل الطحاوى رحمه الله على جواز الصورة الثالثة (وهى البيع قبل بدو الصلاح من غير اشتراط قطع ولا ترك) بما أخرجه البخارى فى البيوع ، باب من باع نخلا قد أبرت عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع » ووجه الاستدلال منه أن التأخير يكون قبل بدو الصلاح ، وقد أجاز النبي ﷺ بيع ثمر النخل بعد التأخير متصلاً ، فكان إجازة للبيع قبل بدو الصلاح . فإن قيل : هذا البيع ليس مستقلاً وإنما هو تبع للنخل ، فغاية ما فيه أن يجوز بيع الثمر قبل بدو صلاحه تابعاً للنخل ، ولا يلزم منه جواز بيعه منفرداً ، قلنا : قد تقرر فى الفقه أن ما لا يدخل فى بيع الشيء إلا بالاشتراط يجوز بيعه منفرداً عنه ، كولد الشاة لا يدخل فى بيع الشاة إلا بالاشتراط فيجوز بيع الولد منفرداً أيضاً ، بخلاف الحمل ، وقد صرح النبي ﷺ فى الحديث بأن الثمر لا يدخل فى بيع الشجر إلا بالاشتراط ، فجاز بيعه منفرداً كما جاز تبعاً للنخل ، فالحديث دال على جواز بيع الثمر قبل بدو صلاحه ، سواء كان تابعاً للنخل أو منفرداً عنه .

واستدل ابن الممام فى فتح القدير ١٠٤: ٥ على مذهب الحنفية أيضاً بما أخرجه مالك فى بيع الموطأ (الجائحة فى بيع الثمار والزرع) عن عمرة بنت عبد الرحمن : « ابتاع رجل ثمر حائط فى زمان رسول الله ﷺ ، فعالجه وقام فيه حتى تبين له النقصان ، فسأل رب الحائط أن يضع له أو أن يقلبه ، فحلف أن لا يفعل ، فذهبت أم المشتري إلى رسول الله ﷺ ، فذكرت ذلك له ، فقال رسول الله ﷺ : تألى أن لا يفعل خيراً ، فسمع بذلك رب الحائط ، فأتى رسول الله ﷺ ، فقال : يا رسول الله هو له » وأصل هذا الحديث أخرجه أيضاً البخارى فى كتاب الصلح ، باب هل يشير الإمام بالصلح ؟ ومسلم فى كتاب المساقاة ، باب استحباب الوضع من الدين ، ووجه الاستدلال بهذا الحديث أن قولها « فعالجه وقام فيه » يدل على أن بيع الثمار كان قبل بدو صلاحها ، وكان المشتري يطالب البائع بالوضع من الثمن أو الإقالة ، مما يدل على نفاذ البيع من قبل . وقد أقره النبي ﷺ على ذلك ، فلو لا أن البيع

كان صحيحاً لما حثه النبي ﷺ على الإقالة والصلح . بل نقض بيعه قضاء ، وقد أطبق شرح هذا الحديث أن النبي ﷺ لم ينقض هذا البيع قضاء ، وإنما حث البائع على الصلح والإقالة . ولذلك أخرجه البخاري في كتاب الصلح ، فلو كان بيع الثمار قبل بدو صلاحها فاسداً . مطلقاً ، لم تكن هناك حاجة إلى الصلح بل وجب نقضه قضاء .

وأما حديث الباب فقد أجاب عنه الحنفية بوجوه :

١ - أما الشيخ ابن الهمام رحمه الله فقد أجاب عن استدلالهم بحديث الباب بأن النهي فيه محمول على بيع الثمار بشرط تركها على الأشجار ، ونحن نعمل به ، كما مر في الصورة الثانية ، وأما عموم ألفاظ الحديث فهم لا يعملون به أيضاً ، فإنهم يقولون يجوز بيع الثمار قبل بدو صلاحها بشرط قطعها من الأشجار ، كما مر في الصور الأولى ، مع أنه داخل في عموم الحديث ، إلا أنهم خصوا الحديث بما لم يشترط فيه القطع ، ونحن خصصناه بما اشترط فيه ترك الثمار على الأشجار ، فلا أحد قائل بالعموم ، وقد دلت على ترجيح ما قلنا الدلائل العقلية والنقلية التي مر ذكرها .

ومما يدل على رجحان قول الحنفية أن النبي ﷺ قد علل هذا النهي في حديث أنس بقوله : « رأيت إن منع الله الثمرة بم يستحل أحدكم مال أخيه » فتبين أن العلة ما في البيع من غرر ، ولا يكون الغرر إلا فيما شرط تركه على الأشجار .

وبعبارة ابن الهمام : « إن قوله ﷺ : رأيت إن منع الله الثمرة بم يستحل أحدكم مال أخيه ؟ يستلزم أن معناه النهي من بيعها مدركة قبل الإدراك ، ومزهية قبل الزهو (يعني أن يباع الثمر قبل إدراكه بشرط أن يكون مدركاً) وقد فسر أنس رضي الله عنه زهوها بأن تحمر أو تصفر ، وفسرها ابن عمر بأن تأمن من العاهة ، فكان النهي عن بيعها حمرة قبل الاحمرار ومصفرة قبل الاصفرار أو آمنة من العاهة قبل أن يؤمن عليها ، وذلك لأن العادة أن الناس يبيعون الثمرة قبل أن تقطع ، فنهي عن هذا البيع قبل أن توجد الصفة المذكورة ، وما ذكرنا من نهيه ﷺ عن بيع العنب حتى يسود ، وهو لا يكون عنبا قبل السواد ، يفيد ، فإنه قبله حصرم ، فكان معناه النهي عن بيع العنب عنبا قبل أن يصير عنبا ، وذلك لا يكون إلا بشرط الترك إلى أن يبدو الصلاح ، ويدل عليه تعليل النبي ﷺ بقوله : « رأيت لو منع الله الثمرة بم يأخذ أحدكم مال أخيه » فالعنى إذا بعتموه عنبا قبل أن يصير عنبا بشرط الترك إلى أن يصير عنبا ، فمنع الله الثمرة ، فلم يصير عنبا ، بم يستحل أحدكم - يعني البائع - مال أخيه المشتري . وإذا صار محل النهي يبيعها بشرط تركها إلى أن تصلح فقد قضينا عهدة

هذا النهى ، فإذا قد أفسدنا هذا البيع ، وبقي بيعها مطلقا غير متناول للنهى بوجه من الوجوه ، كذا فى فتح القدير ٥ : ١٠٢ وإنه كلام متين جدا .

بقي ههنا شئى ، وهو أنه إذا كان النهى محمولا على ما شرط فيه الترك ، فما وجه تخصيصه بالبيع قبل بدو الصلاح ؟ مع أن شرط الترك لا يجوز فى البيع بعد بدو الصلاح أيضا ، فإن الحنفية لا يفرقون بين ما بدا صلاحه وبين ما لم يبد صلاحه كما سيأتى ؟ فلا تظهر فائدة قيد : « حتى يبدو صلاحه » .

وأجاب عنه الحنفية بأن هذا القيد ليس للاحتراز ، وإنما هو خارج مخرج العادة ، فلأن الناس كانوا يتبايعون الثمار بشرط الترك قبل بدو صلاحها ، والذي يظهر لهذا العبد الضعيف أن النبى ﷺ خص ههنا بيع ما لم يبدو صلاحه لأن فيه سببين للنهى ، الأول : أنه بيع وشرط ، والثانى : أنه يتضمن غررا ، فإنه يحتمل أن لا تخرج هناك ثمرة ، بخلاف البيع بعد بدو الصلاح بشرط الترك ، فإنه لا يتضمن الغرر ، وإنما يحرم لكونه بيعا وشرطا فقط ، ولما كان المقصود فى حديث الباب الإنذار عن الغرر واستئالة العواطف نحو المشتري المغرور خص النبى ﷺ البيع قبل بدو الصلاح بالذكر ، ولم يذكر حكم البيع بدو الصلاح ، والله سبحانه أعلم .

٢- وأجاب الطحاوى رحمه الله فى شرح معانى الآثار ٢ : ١٧١ عن حديث الباب بطريق آخر ، وحاصله : أن الحديث لم يرد فى البياعات العامة ، وإنما ورد فى السلم خاصة ، وذلك لأن أهل المدينة كانوا قبل مقدمه ﷺ يسلفون فى الثمار لسنة أو سنتين ، فهى عن ذلك إلا أن يسلفوا فى كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم ، ويشترط لجواز بيع السلم أن يوجد المبيع من حين العقد إلى وقت التسليم ، فلا بد للسلم فى الثمار أن يكون بعد بدو صلاحها وأمنها من العاهات . ليصدق عليها أنها توجد حين العقد ، فإنها قبل بدو صلاحها كالمعدومة ، فلو وقع السلم عليها حينئذ فقد شرط وجدانها حين العقد ، ففسد السلم ، فالخاصل : أن مراد الحديث النهى عن السلم قبل بدو الصلاح ، وليس مراده النهى عن البيوع العامة .

واستدل عليه الطحاوى بما أخرجه نفسه عن عطاء بن أبى رباح أنه سئل عن الرجل يبيع ثمرة أرضه رطباً كان أو عنباً يسلف فيها قبل أن تطيب ، فقال : « لا يصلح ، إن ابن الزبير باع ثمرة أرض له ثلاث سنين ، فسمع بذلك جابر بن عبد الله الأنصارى ، فخرج إلى المسجد ، فقال فى الناس : منعنا رسول الله ﷺ أن نبيع الثمرة حتى تطيب » . فهؤلاء للصحابه فهموا من الحديث أنه فى السلم .

واستدل أيضا بما أخرجه نفسه عن أبي البخترى قال : سألت ابن عمر عن السلف في الثمر ، فقال : « نهى عمر عن بيع الثمر حتى يصلح » (١) فحمل ابن عمر رضى الله عنهما قول عمر على السلم .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ويؤيد قول الطحاوى رحمه الله ما أخرجه البزار والطبرانى عن سمرة بن جندب - واللفظ للبزار - « أن رسول الله ﷺ كان ينهى رب النخل أن يتدين في ثمر نخله حتى يؤكل من ثمرها ، مخافة أن يتدين بدين كثير ثم يفسد الثمرة ، وكان ينهى رب الزرع أن لا يدان في زرعه حتى يبلغ الحصاد » راجع كشف الأستار عن زوائد البزار ٢ : ٩٦ رقم ١٢٩٠ ، وقال الهيثمى في مجمع الزوائد ٤ : ٢٠٢ : « وفيه مروان بن جعفر السمرى وثقه ابن أبى حاتم ، وقال الأزدي : يتكلمون فيه » .

٣ - والجواب الثالث عن حديث الباب قد ذكره الطحاوى عن بعض العلماء ، وهو أننا سلمنا أن الحديث وارد لا في السلم خاصة ، بل في البياعات عامة ، وسلمنا أنه يشمل البيع المطلق عن شرط الترك أو القطع ، ولكنه ليس للتحريم ، بل هو نهى إرشاد ومشورة ، واستدلوا على ذلك بما أخرجه البخارى عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال : « كان الناس في عهد رسول الله ﷺ يتبايعون الثمار ، فإذا جد الناس وحضر تقاضيتهم ، قال المبتاع : إنه أصاب الثمر الدمان ، أصابه مراض ، أصابه قشام ، عاهات يحتجون بها . فقال رسول الله ﷺ لما كثرت عنده الحصومة في ذلك : إما لا ، فلا تبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر . كلشورة يشير بها ، لكثرة خصومتهم » وأخرجه أبو داود والطحاوى أيضا .

فقد صرح فيه زيد بن ثابت رضى الله تعالى عنه أن النهى في حديث الباب لم يكن تحريما ، وإنما كان مشورة يشير بها لقطع خصومتهم .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : الذى يظهر لى أن هذه التوجيهات الثلاثة كلها صحيحة ، ويبدو أن النبي ﷺ لم يتكلم بهذا النهى مرة واحدة ، بل تكلم به مرات في وقائع مختلفة ، ولذلك روى عنه هذا النهى ابن عمر ، وابن عباس ، وعلى بن أبى طالب ، وأنس بن مالك . وجابر بن عبد الله ، وعائشة ، وأبو هريرة ، وزيد بن ثابت رضى الله عنهم ، أما حديث

(١) قلت : وأخرجه البخارى في السلم ، باب السلم الى من ليس عنده اصل ، وباب السلم في النخل ولفظه : « سألت ابن عمر عن السلم في النخل ، فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه عن بيع النخل حتى يصلح ، ونهى عن بيع الورق نساء بفاجز ، وسألت ابن عباس عن السلم في النخل ، فقال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع النخل حتى يؤكل منه » ، وهذا اصح واصلح .

زيد بن ثابت فتد مر أنفا عن البخارى ، وأما حديث الباين فتجدها مجموعة فى الفتح الربانى ١٥ : ٤١ - ٤٣ ، والظاهر أنهم لم يسمعو هذا النهى دفعة واحدة ، بل تكلم به النبى ﷺ فى أزمنة ووقائع شتى ، فلا يبعد أن يكون مقصوده مرة النهى عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بشرط تركها على الأشجار ، كما حققه ابن الهمام ، وتارة كان المقصود منه النهى عن السلم فى الثمار قبل بدو صلاحها ، كما حققه الطحاوى وأيده بروايات ، وأخرى قصد به النبى ﷺ النهى عن البيع المطلق عن شرط الترك والقطع ، وفى هذا الأخير كان النهى للمشورة والإرشاد ، دون التحريم ، كما نطق به زيد بن ثابت رضى الله عنه فى رواية البخارى ، وعلى هذا تنطبق جميع الروايات الواردة فى هذا الباب ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

٣ - حكم البيع بعد بدو الصلاح :

وأما بيع الثمار بعد بدو صلاحها فله صور ثلاثة أيضا ، الأولى : أن تباع بشرط القطع ، والثانية : أن تباع بشرط تركها على الأشجار ، والثالثة : أن تباع مطلقا ، فالشافعى ومالك وأحمد رحمهم الله يجوزون البيع فى الصور الثلاث كلها ، فإن باعها مطلقا استحق المشتري الإبقاء إلى أن الجذاذ كحالة شرط الإبقاء ، كما فى نهاية المحتاج ٤ : ١٤١ والمغنى لابن قدامة ٤ : ٨٦ و ٨٧ . واستدلوا فى ذلك بمفهوم حديث الباب فإن الحديث قيد النهى بما بيع قبل بدو الصلاح ، فخرج منه ما بيع بعده مطلقا .

وأما أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى فقالا : ويجوز البيع بشرط القطع وفى صورة الإطلاق ، ويفسد بشرط الترك ، ويجب على المشتري فى صورة الإطلاق أن يقطعها إذا طالب به البائع . وقد تسامح النووى رحمه الله ههنا حيث نسب إلى أبى حنيفة أنه يوجب شرط القطع فى هذه الصورة ، وقد أطبق علماء الحنفية على خلاف ذلك ، إذن فلا فرق عند أبى حنيفة وأبى يوسف بين ما بيع قبل بدو الصلاح وما بيع بعده ، والحكم عندهما فى الفصلين سواء لأنهما لا يريان المفهوم حجة ، فصار حكم ما بعد الصلاح مسكوتا عنه فى هذا الحديث ، وقد دل حديث النهى عن بيع وشرط على فساد شرط الترك فيما بعد بدو الصلاح ليس مدلولاً لحديث الباب ، وإنما هو مقتضى حديث آخر ، وهو حديث النهى عن بيع وشرط . وأما فائدة قوله ﷺ : « حتى يبدو صلاحها » فى حديث الباب فقد أسلفنا قبل صفحتين أنه خرج مخرج الغالب . ولأن البيع قبل بدو الصلاح يتضمن الغرر علاوة على كونه بيعا وشرطا ، فخص بالذكر من جهة كونه غررا .

وأما محمد بن الحسن رحمه الله تعالى ففصل المسئلة وقال : لو كان البيع بشرط الترك بعد ما تنهى عظم الثمار جاز البيع استعسانا للعرف ، ولو لم يتناه عظمها فسد بشرط الترك ، واستدل له صاحب الهداية فيما لم يتناه عظمها بأنه لما شرط تركها على الأشجار شرط في البيع الجزء المعلوم من الثمار ، وهو الذي يزيد لمعنى من الأرض أو الشجر ، واعترض عليه ابن الهمام رحمه الله بأن الوجه لا يتم في الفرق لمحمد إلا بادعاء عدم العرف فيما لم يتناه عظمه ، إذ القياس عدم الصحة في الفصلين ، سواء تنهى عظم الثمار أو لم يتناه ، لأن شرط الترك شرط لا يقتضيه العقد ، وإنما خرج منه المتناهى للتعامل والعرف عند محمد ، لا لكون جوازه موافقا للقياس ، فكون ما لم يتناه على أصل القياس إنما يثبت بشرط عدم التعامل فيه ، وراجع فتح القدير ٥ : ١٠٣ .

وخلاصة هذا المبحث على ما ذكره ابن الهمام أنه لا خلاف في عدم جواز بيع الثمار قبل أن تظهر ، ولا في عدم جوازه بعد الظهور قبل بدو الصلاح بشرط الترك ، ولا في جوازه قبل بدو الصلاح أو بعده بشرط القطع ، لكن بدو الصلاح عندنا أن تأمن العاهة والفساد ، وعند الشافعي ظهور النضج والحلاوة ، والخلاف إنما هو في بيعها قبل بدو الصلاح لا بشرط القطع ، فعند الشافعي ومالك وأحمد لا يجوز ، وعندنا إن كان بحال لا ينتفع به في الأكل ولا في علف الدواب ففيه خلاف بين المشايخ ، قيل : لا يجوز ، ونسبه قاضيخان لعامة مشايخنا ، والصحيح أنه يجوز ، لأنه مال منتفع به في ثانی الحال إن لم يكن منتفعا به في الحال ، وقد أشار محمد في كتاب الزكاة إلى جوازه ، وهناك خلاف أيضا في بيعها بعد بدو الصلاح بشرط الترك ، فعند الأئمة الثلاثة يجوز ، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يجوز ، وقال محمد : إن تنهى عظمها جاز البيع ، وإن لم يتناه لم يجوز .

٤ - حكم ما يتعامل به الناس اليوم :

قدمنا خلاصة البحث الحديث والفقهى في المسئلة ، وبقي الآن حكم ما يتعارفه الناس اليوم في بيع الثمار ، فإن العادة جرت في أكثر البلاد أن الثمار لا تباع مقطوعة ، وإنما تباع معلقة على الأشجار ، وربما يتبايعها الناس قبل بدو صلاحها ، وفي بعض الأحيان قبل ظهورها ، والعادة أن المشتري يتركها بعد العقد على الأشجار إلى حين الجذاذ ، فلو حكمتنا بفساد هذه البيوع كلها لم توجد في السوق ثمرة ولا رطبة يحل أكلها ، ومن أجل ذلك تحير الفقهاء في حل هذه المسئلة واجتهدوا في تفعيمها على القواعد الشرعية بما لا يكون فيه حرج .

وخلاصة ما بحث فيه الفقهاء على ما تيسر أن هناك مسئلتين مستقلتين لا ينبغي تلبيس إحداهما بالأخرى . الأولى : مسألة بيع الثمار في حد ذاتها ، والثانية : شرط تركها على الأشجار ، والفساد في معاملات الناس اليوم جار من كلتا الجهتين .

أما مسألة بيع الثمار في حد ذاتها فإن لهذا البيع صوراً مختلفة :

١ - أن تباع الثمار قبل ظهورها ، وهذا لم يقل بجوازه أحد ، سواء جرى به التعامل أولاً ، والمراد من الظهور انفراك الزهر عنها وانعقادها ثمرة وإن صغرت ، كما صرح به ابن عابدين في رد المحتار ٤ : ٤٢ ، ولا ينعقد هذا البيع سلباً لفقدان شرائطه من كون المبيع موجوداً من حين العقد إلى تسليم المبيع ، ومن كون المبيع معلوم القدر ، وكون الأجل معيناً ، وغير ذلك .

٢ - أن تباع سائر ثمار الشجر أو البستان في حين ظهر بعضها ولم يظهر بعضها . وفيه خلاف بين مشايخنا الحنفية ، فظاهر المذهب أنه لا يجوز أيضاً ، ولكن أفتى شمس الأئمة الحلواني رحمه الله بأنه لو كان الخارج أكثر جاز البيع في الجميع . وبه أفتى الإمام الفضلي . بل يظهر من عبارته أنه لا يشترط كون الخارج أكثر ، بل يجعل الموجود أصلاً في البيع وما يحدث بعد ذلك تبعاً له . ويقول : « أستحسن فيه لتعامل الناس فإنهم تعاملوا ببيع ثمار الكرم بهذه الصفة ، ولهم في ذلك عادة ظاهرة ، وفي نزع الناس من عاداتهم حرج » حكاه ابن الهمام في الفتح ٥ : ١٠٥ ثم قال : « وقد رأيت رواية في نحو هذا عن محمد رحمه الله ، وهو بيع الورد على الأشجار ، فإن الورد متلاحق ، ثم جوز البيع في الكل بهذا الطريق ، وهو قول مالك رحمه الله » .

والحاصل أن هذه الصورة وإن كانت غير جائزة في أصل المذهب ، غير أن فيها سعة عند عموم البلوى ، وفي هذه الصورة يقول العلامة ابن عابدين الشامي رحمه الله : « لا يخفى تحقق الضرورة في زماننا ، ولا سيما في مثل دمشق الشام كثيرة الأشجار والثمار ، فإنه لغلبة الجهل على الناس لا يمكن إلزامهم بالتخلص بأحد الطرق المذكورة . . . وفي نزعهم عن عاداتهم حرج كما علمت ، ويلزم تحريم أكل الثمار في هذه البلدان ، إذ لا تباع إلا كذلك ، والنبي ﷺ إنما رخص في السلم للضرورة مع أنه بيع المعلوم ، فحيث تحققت الضرورة هنا أيضاً أمكن إلحاقه بالسلم بطريق الدلالة فلم يكن مصادماً للنص ، فلذا جعلوه من الاستحسان ، لأن القياس عدم الجواز ، وظاهر كلام الفتح الميل إلى الجواز ، ولذا أورد له الرواية عن محمد ، بل تقدم أن الحلواني رواه عن أصحابنا ، وما ضاق الأمر إلا اتسع ، ولا يخفى أن هذا

مسوخ للعدول عن ظاهر الرواية ، كما يعلم من رسالتنا المسماة نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف ، فراجعها » كذا في رد المختار ٤ : ٤٣ .

فإن قيل : جميع ما قال الشامي رحمه الله منطبق على الصورة الأولى أيضا ، وهي بيع الثمار قبل ظهورها مطلقا ، قلنا : لا يرى في جوازها سعة لوجهين : الأول : أنه لم تحقق الضرورة فيها كما تحققت في الصورة الثانية ، والثاني : أن مجرد الضرورة لا يكفي في تحليل حرام حتى يدخل ذلك في أصل شرعي ، والأصل الشرعي في الصورة الثانية أنهم جعلوا الشر الموجود أصلا في البيع وجوزوا البيع في المعلوم تبعاله ، وأما في الصورة الأولى فالمعلوم هو الأصل في البيع . وهو حرام بالنص ، والله أعلم .

٣ - أن تظهر جميع الثمار بمعنى انعقادها ثمرة ، ولكنها غير منتفع بها في الأكل ولا في علف الدواب ، وفيه خلاف أيضا بين مشايخنا الحنفية ، فذكر قاضي خان أن بيعها لا يجوز عند عامة المشايخ ، ولكن صحح ابن الهمام جوازه كما أسلفنا عن الفتح .

٤ - أن تكون الثمار منتفعاتها في الأكل أو علف الدواب ، فبيعهما جائز بإجماع الفقهاء على الخلاف المار بينهم فيما بدا صلاحه أو لم يبد .

وأما مشكلة اشتراط الترك على الأشجار فيما صح بيع الثمار فيه ، فله صورتان :

١ - أن تباع الثمار بعد ما تنهى عظمها وبدا صلاحها ، فشرط الترك في هذه الصورة جائزة عند محمد رحمه الله تعالى ، وبه أفتى كثير من المشايخ لعموم البلوى ، واختاره الطحاوي وإليه مال ابن الهمام وابن عابدين ، كما في رد المختار ٤ : ٤٣ و ٤٤ ، ففي هذه الصورة سعة أيضا عند عموم البلوى .

٢ - أن تباع الثمار قبل بدو صلاحها أو تنهى عظمها ، فشرط الترك في هذه الصورة مفسدة بالإجماع ، ولكن إذا لم يشترط الترك في العقد ، بل كان العقد مطلقا ، ثم أذن البائع بالترك طاب للمشتري المبيع وما زاد بعده عند الحنفية ، وإن تركها بغير إذن البائع جاز البيع ونصدق بما زاد بعد العقد كما في الهداية والدر المختار .

ثم ذكر ابن عابدين رحمه الله تعالى أنه لو كان الترك متعارفا بينهم فسد البيع وإن لم يشترط الترك في العقد لفظا ، لأن المعروف كالمشروط ، ولكن لم يقبله شيخ مشايخنا الأنور رحمه الله تعالى ، فقال في فيض الباري ٣ : ٢٥٦ : « وتفصيل الشامي ليس بمختار عندي ،

٣٧٤٦- حدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ،

عن النبي ﷺ بمثله .

فيجوز له الفضل وإن كان الترك معروفا ، ولا يكون كالشروط ، وإنما دعاني إلى ترك تفصيله ما حرره ابن الهمام في ذيل سؤال وجواب ، من هذا المقام ، ويظهر منه كونه طيبا بدون فضل ، فراجع من هذا الباب ، وكذا نقل الحافظ ابن تيمية في فتاواه ما حاصله ما في الهداية ، فتفصيل الشامي غير مختار عندي . قال العبد الضعيف عفا الله عنه : لعل الشيخ يريد به قول ابن تيمية في فتاواه : « فإن الكوفيين احتالوا على الجواز تارة بأن يؤجر الأرض فقط ، ويبيعه ثمر الشجر كما يقولون في بيع التمر قبل بدو صلاحها : يبيعه إياه مطلقا أو بشرط القطع ويبيعه إبقاءها ، وهذه الحيلة منقولة عن أبي حنيفة والثوري وغيرهما » راجع فتاوى ابن تيمية المطبوعة بمصر ٣ : ٤٣٥ . فالحاصل أن إباحة الإبقاء جائز عند أبي حنيفة كما سبق من الهداية والدر المختار ، ولم يقيده بأن لا يكون هناك عرف فلا حاجة إلى هذا التقييد عند شيخ مشايخنا الأنور رحمه الله ، ولذلك قال في العرف الشذى ص ٣٨٨ : « كنت مترددا في هذا حتى أن وجدت في فتاوى ابن تيمية عن أبي حنيفة والثوري أنها أجازا البيع مطلقا ، إذا أجاز البائع الترك على الأشجار ، فلما وجدت عن أبي حنيفة فلا أبالي . فالحاصل إذا لم يشترط الإبقاء في صلب العقد يصح البيع وإن كان معروفا بالعرف » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ويظهر من كلام ابن الهمام في الفتح ٥ : ١٠٣ أيضا أن العرف إذا جرى بيع الثمار بعد بدو صلاحها بشرط الترك واشتدت إليه الحاجة كان قياس قول محمد الجواز ، وإن لم يتناه عظم الثمار ، لأنه أجاز شرط الترك بعد ما تناهى عظمها للعرف والضرورة ، قلت : وكذلك أجاز محمد رحمه الله تعالى بيع الثمار في حين ظهر بعضها ولم يظهر بعضها للضرورة والعرف ، كما قدمنا من الفتح ورد المختار ، فكان قياس قوله الجواز عند الضرورة وإن لم يتناه عظمها .

ثم ههنا فاحية أخرى ، لم يتعرض لها الفقهاء عموما ، وهى أن البيع بشرط الترك إنما يحرم عند الحنفية لكونه بيعا وشرطا ، ولكن الحنفية يجوزون مع البيع شروطا جرى بها التعامل . لأن التعامل رافع للزاع ، ولا شك أن بيع الثمار بشرط الترك جرى به التعامل العام في أكثر البلاد ، فينبغي أن يجوز هذا الشرط على أصل الحنفية ، ولكن يرد عليه أن التعامل يجوز أن يكون مخصصا للنص ولا يجوز أن يكون نائضا ، ولو جوزنا البيع قبل بدو

٣٧٤٧- **وحدثني** علي بن حجر السعدي، وزهير بن حرب، قالوا : حدثنا إسماعيل ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع النخل حتى يزهو ، وعن السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة . نهى البائع والمشتري .

٣٧٤٨- **حدثني** زهير بن حرب، حدثنا جرير، عن يحيى بن سعيد ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : لا تبتاعوا الثمر حتى يبدو صلاحه وتذهب عنه الآفة . قال : يبدو صلاحه : حمرة وصفوته .

٣٧٤٩- **وحدثنا** محمد بن المنفي، وابن أبي عمر، قالوا : حدثنا عبد الوهاب ، عن يحيى بهذا الإسناد : حتى يبدو صلاحه ، ولم يذكر ما بعده .

٣٧٥٠- **حدثنا** ابن رافع ، حدثنا ابن أبي فديك ، أخبرنا الضحاك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ بمثل حديث عبد الوهاب .

٣٧٥١- **حدثنا** سويد بن سعيد ، حدثنا حفص بن ميسرة ، حدثني موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ بمثل حديث مالك وعبيد الله .

الصلاح بشرط الترك لزم ترك حديث الباب رأسا ، وذلك لا يجوز بالتعامل . اللهم إلا أن يقال : إن حديث الباب محمول على نهى تنزيه أو إرشاد كما هو مفاد حديث زيد بن ثابت عند البخاري . وعلى كل حال ، فالاحتياط أن لا يشترط الترك في العقد والله سبحانه أعلم .

قوله : " حتى يزهو " الزهو من باب نصر : ظهور الثمر ، وقيل : أن يطول ويكتمل ، وقيل : أن يحمر أو يصفر ، وقال بعضهم : الزهو لا يستعمل في النخل ، وإنما يستعمل الإزهاء من باب الإفعال ، فالصواب في العربية أن يقال : « تزهى » ولكن رده ابن الأثير في جامع الأصول ١ : ٤٦٥ والنووي في شرحه ، وحكى عن أهل اللغة أنهم يسوغون كلتا اللغتين ، وبالجمل ، فالمراد من الزهو في الحديث بدو الصلاح ، والأمن من الآفات فإن الأحاديث يفسر بعضها بعضها .

قوله : " وعن السنبل حتى يبيض " معناه : يشتد حبه وهو بدو صلاحه ، كما في شرح النووي والأبي .

٣٧٥٢- حدثنا يحيى بن يحيى ، ويحيى بن أيوب ، وقتيبة ، وابن حجر ، قال يحيى بن يحيى : أخبرنا ، وقال الآخرون : حدثنا إسماعيل - وهو ابن جعفر - عن عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : لا تبيعوا الثمر حتى يبدو صلاحه .

٣٧٥٣- وحدثني زهير بن حرب ، حدثنا عبد الرحمن بن سفيان ، ح وحدثنا ابن المنذر حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة كلاهما ، عن عبد الله بن دينار بهذا الإسناد . وزاد في حديث شعبة : فليل لابن عمر : ما صلاحه ؟ قال : تذهب عاهته .

٣٧٥٤- حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا أبو خيثمة ، عن أبي الزبير ، عن جابر ح وحدثنا أحمد بن يونس ، حدثنا زهير ، حدثنا أبو الزبير ، عن جابر قال : نهى ، أونها ، رسول الله ﷺ عن بيع الثمر حتى يطيب .

٣٧٥٥- حدثنا أحمد بن عثمان النوفلي ، حدثنا أبو عاصم ، ح وحدثني محمد بن حاتم - واللفظ به - حدثنا روح قال : حدثنا زكرياء بن إسحاق ، حدثنا عمرو بن دينار أنه سمع جابر ابن عبد الله يقول : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه .

قوله : " قال : تذهب عاهته " هذا تفسير من ابن عمر . وزاد عبد الرزاق في مصنفه ٨ : ٦٤ رقم ١٤٢٢٢ : « ويخلص طيبها » وقد مر أن مالكا رحمه الله أخرجه هذا التفسير مرفوعا في حديث مرسل عن عمر ، وهو موصول إلى عائشة عند الطحاوي ، ولفظه : « إن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تنجو من العاهة » وبمثله أخرجه أحمد والطحاوي عن ابن عمر مرفوعا .

قوله : " عن جابر " أخرجه البخاري في الزكاة ، باب من باع ثماره أو نخله إلخ ، وفي البيوع ، باب بيع الثمر على رهوس النخل بالذهب أو الفضة ، وباب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها . وأخرجه أبو داود (رقم ٣٣٧٠ و ٣٣٧٣) والنسائي كلاهما في البيوع باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها .

قوله : " حتى يبدو صلاحه " قال الحافظ في الفتح ٤ : ٣٣١ : « واختلف السلف في قوله حتى يبدو صلاحها : هل المراد به جنس الثمار ، حتى لو بدا الصلاح في بستان من البلد مثلا جاز بيع ثمرة جميع البساتين ، وإن لم يبدو الصلاح فيها ، أو لا بد من بدو الصلاح

٣٧٥٦- حدثنا محمد بن المثنى، وابن بشار، قالوا: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي البخترى قال : سألت ابن عباس ، عن بيع النخل ، .

في كل بستان على حدة ، أو لابد من بد والصلاح في كل جنس على حدة ، أو في كل شجرة على حدة ، على أقوال ، والأول قول الليث ، وهو عند المالكية بشرط أن يكون الصلاح متلاحقا ، والثاني قول أحمد ، وعنه رواية كالرابع ، والثالث قول الشافعية ، ويمكن أن يؤخذ ذلك من التعبير ببد والصلاح ، لأنه دال على الاكتفاء بمسمى الإزهاء من غير اشتراط تكامله ، فيؤخذ منه اكتفاء بزهر بعض الثمرة وبزهر بعض الشجرة مع حصول المعنى : وهو الأمن من العاهة ، ولو لا حصول المعنى لكان تسميتها مزهية بإزهاء بعضها قد لا يكتفى به لكونه على خلاف الحقيقة . وأيضاً ، فلو قيل بإزهاء الجميع لأدى إلى فساد أو أكثره ، وقد من الله تعالى بكون الثمار لا تطيب دفعة واحدة ليطول زمن التفكه بها « قلت : الذي يظهر من كتب الحنفية أن المعتبر عندهم بد والصلاح في كل بستان على حدة إذا كان المبيع ثمر البستان كله ، وبد والصلاح في كل شجرة على حدة إذا كان المبيع ثمر الشجر كله ، ويؤيده قوله عليه السلام « إن منع الله الثمرة بم يستحل أحدكم مال أخيه » والله أعلم .

قوله : " عن أبي البخترى " هو بفتح الباء وإسكان الحاء وفتح التاء ، واسمه سعيد بن عمران ، ويقال ابن أبي عمران ، ويقال : ابن فيروز ، الكوفي الطائي . ولاهم ، من رجال الجماعة ، تابعى وثقه الأكثرون ، وضعفه أبو أحمد الحاكم في الكنى ، ولكن رد عليه النووي في شرحه والحافظ في التهذيب ٤: ٧٣ ، قال هلال بن خباب : كان من أفاضل أهل الكوفة . وقال حبيب بن أبي ثابت : اجتمعت أنا وسعيد بن جبيرة وأبو البخترى ، فكان الطائي أعلمنا وأفقهنا ، وقال العجلي : تابعى ثقة فيه تشيع ، وقال أبو نعيم : مات في الحجاج سنة ٨٣ ، وراجع التهذيب .

قوله : " سألت ابن عباس " هذا الحديث أخرجه البخارى أيضا في البيوع ، باب السلم إلى من ليس عنده أصل ولم أجده عند غير الشيخين من الأصول الستة ، ولم يعزه ابن الأثير في جامع الأصول إلى غيرهما .

قوله : " عن بيع النخل " وفي رواية آدم عند البخارى : « عن السلم في النخل » واستدل به بعض المالكية على جواز السلم في النخل المعين في البستان المعين ، ولكن بعد بدو

فقال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع النخل حتى يأكل منه أو يؤكل وحتى يوزن ، قال : فقلت : ما يوزن ؟

صلاحه ، والجمهور على منع السلم في بستان معين ، لأنه غرر يحتمل أن لا يخرج منه شئ ، وهو مذهب أصحابنا الحنفية ، والدليل عليه ما رواه ابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث عبد الله بن سلام في قصة إسلام زيد بن سعدة أنه قال لرسول الله ﷺ : هل لك أن تبيعني تمرا معلوما إلى أجل معلوم من حائط بنى فلان ، قال : لا أبيعك من حائط مسمى ، بل أبيعك أوسقا مساة إلى أجل مسمى . حكاه العيني في عمدة القارى ٥ : ٦١٩ باب السلم في النخل .

قوله : ” نهى رسول الله ﷺ عن بيع النخل ” والمراد من بيع النخل ههنا بيع ثمر النخل لا عينه ، لأن النبي ﷺ أذن في بيع عين النخل وإن لم يظهر فيه ثمر ، وبهذا التفسير صرح العيني .

قوله : ” حتى يأكل منه أو يؤكل ” والمراد أن يكون صالحا للأكل في الجملة ، وهو كناية عن بد والصلاح ، كما فسرہ العيني رحمه الله ، ثم إن الحديث يدل على مذهب الحنفية في أنه يشترط في جواز السلم أن يكون المسلم فيه موجودا في أيدي الناس في وقت العقد إلى حين حلول الأجل ، فإن انقطع في شئ من ذلك لم يجوز ، وهو مذهب ابن عمر وابن عباس والأوزاعي والثوري وأهل الكوفة ، وقال مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور : يجوز السلم فيما هو معدوم في أيدي الناس إذا كان مأمون الوجود عند حلول الأجل في الغالب ، فإن كان ينقطع حينئذ لم يجوز ، كذا في عمدة القارى ٥ : ٦١٨ .

ووجه دلالة هذا الحديث على مذهب الحنفية أن السؤال كان عن السلم في ثمر النخل ، كما أسلفنا عن البخارى ، فالظاهر أن المراد من ” بيع النخل ” في الجواب هو السلم في ثمر النخل ليطابق السؤال الجواب ، وقد اشترط فيه النبي ﷺ أن يصير الثمر صالحا للأكل ، والسلم في ثمر شجر معين لا يجوز كما أسلفنا قريبا ، فلا وجه لهذا التقييد في جواز السلم إلا اشتراط وجود الثمر من حين العقد إلى حلول الأجل ، وبه يظهر رجحان ما أجاب الطحاوى رحمه الله عن أحاديث النهى عن بدو الصلاح ، وقد مر تفصيلا في حكم البيع قبل بدو الصلاح .

قوله : ” وما يوزن ؟ ” كأنه استغرب أن يوزن الثمر على الشجر .

فقال رجل عنده : حتى يحزر .

٣٧٥٧- حدثني أبو كريب محمد بن العلاء ، حدثنا محمد بن فضيل ، عن أبيه ، عن ابن أبي نعم ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : لا تبتاعوا الثمار حتى يبدو صلاحها .

٣٧٥٨- حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، ح وحدثنا ابن نمير ، وزهير بن حرب - واللفظ لهما - قالوا : حدثنا سفيان ، حدثنا الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ، وعن بيع الثمر بالتمر . قال ابن عمر : وحدثنا زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ رخص في بيع العرايا . زاد ابن نمير في روايته : أن تباع .

قوله : " حتى يحزر " بتقديم الزاي على الراء ، بمعنى الخرص ، والمراد أنه لا يحل بيعه حتى يصلح للخرص ، وكان الحارصون إما يخرصون التمر بعد بدو صلاحه ، وكان فائدة الخرص معرفة كمية حقوق الفقراء قبل أن يتصرف فيه المالك . وضبطه بعضهم " حتى يحزر " بتقديم الراء على الزاي ، وجعله النووي تصحيحا ، ولكن ذكر الحافظ في الفتح ٤ : ٣٥٧ أنه رواية الكشمهيني في صحيح البخاري ، ومعناه : الحفظ والصون ، والمراد حينئذ أنه لا يحل بيعه حتى يحفظ ويصان ، والله أعلم . وقال العيني في العمدة : « واعلم أن الخرص والأكل والوزن كلها كنايات عن ظهور صلاحها » .

قوله : " وعن بيع الثمر بالتمر " المراد من الثمر ههنا الرطب ، واعلم أن هناك صورتين لبيع الرطب بالتمر ، الأولى : أن يباع الرطب المعلق على الشجر بالتمر المجذوذ ، وهو ما يسمى مزابنة ، وهو حرام بالإجماع إلا ما رخص فيه من العرايا على اختلاف في تفسيرها ، وسيأتي الكلام فيه مفصلا في الباب التالي إن شاء الله .

والصورة الثانية : أن يباع الرطب المقطوع بالتمر المقطوع ، وفيه خلاف ، فقال الأئمة الحجازيون الثلاثة : إنه لا يجوز ، سواء كان البيع بالتساوي أو بالتفاضل ، وبه قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ، وقال أبو حنيفة رحمه الله : يجوز البيع إذا بدا بيد متساويا . ويحرم متفاضلا أو نسيئة .

استدل الأئمة الثلاثة بعموم حديث الباب، وبما أخرجه مالك والنسائي وأبو داود والترمذى عن زيد أبي عياش : « أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسلت ، فقال له سعد : أيتها أفضل ؟ قال : البيضاء ، فنهاه عن ذلك ، وقال سعد : سمعت رسول الله ﷺ يسأل عن اشتراء التمر بالرطب ، فقال رسول الله ﷺ : أينقص الرطب إذا ييس ؟ قالوا : نعم ، فنهاه عن ذلك » أخرجه مالك في باب ما يكره من بيع التمر ، والترمذى في باب في النهى عن المحاقلة والمزابنة ، وأبو داود والنسائي وابن ماجه في باب مستقل في بيع الرطب بالتمر .

وأما استدلال أبي حنيفة رحمه الله فقد ذكر ابن الهمام في باب الربا من فتح القدير ٥ : ٢٩٢ : « يحكى عن أبي حنيفة أنه دخل بغداد ، وكانوا أشداء عليه لمخالفته الخبر ، فسألوه عن التمر فقال : الرطب إما أن يكون تمرا أو لم يكن ، فإن كان تمرا جاز العقد عليه لقوله ﷺ : التمر بالتمر ، وإن لم يكن جاز لقوله ﷺ : إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم » .

والخلاصة أنه رحمه الله تعالى استدل بحديث ربا الفضل المعروف حيث أجاز النبي ﷺ بيع التمر بالتمر إذا كان مثلاً بمثل يدا بيد ، وأجاز بيعه بخلاف جنسه متفاضلاً أيضاً إذا كان يدا بيد ، فإن اعتبرنا الرطب تمرا دخل في القسم الأول ، وجاز البيع بالمائلة حالاً ، وإن اعتبرناه غير تمر جاز بيعه متفاضلاً أيضاً ، وقد صرح صاحب الهداية بأن أبا حنيفة رحمه الله اعتبر الرطب تمرا فحرم فيه التفاضل والنسيئة جميعاً ، واستدل له بأن النبي ﷺ أهدى إليه رطب ، فقال : « أوكل تمر خبير هكذا » فسمى الرطب تمرا .

وهذا الحديث الذى أشار إليه صاحب الهداية حديث أخرجه الشيخان عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدرى أن النبي ﷺ بعث أخابني عدى الأنصارى ، فاستعمله على خبير . فقدم بتمر جنيب ، فقال له رسول الله ﷺ : أكل تمر خبير هكذا ؟ إلى آخر الحديث ، ولكن قال الحافظ الزيلعى رحمه الله بعد تحريجه : « والمصنف احتج بالحديث على جواز بيع الرطب بالتمر مثلاً بمثل بناء على تسميته في الحديث تمرا ، وقد كشفت طرق الحديث وألفاظه ، فلم أجد فيه ذكر الرطب ، والبخارى ذكر الحديث في أربعة مواضع من صحيحه ، في البيوع ، وفي الوكالة ، وفي المغازى ، وفي الاعتصام ، وبهذا اللفظ رواه النسائي أيضاً » ، وراجع نصب الراية ٤ : ٤٣ ، وقد أجاب عنه شيخنا العثماني في إعلاء السنن ١٤ : ٢٤٨ بأن التمر الجنيب هو الرطب ، والله أعلم .

وبالجملة ، فأبو حنيفة رحمه الله تعالى اعتبر الرطب تمرا ، وأجاز بيعه مثلاً بمثل يدا بيد لقوله ﷺ : « التمر بالتمر » واعترض عليه بأن أبا حنيفة رحمه الله لا يجوز بيع الحنطة

المقلية بغير المقلية ، مع أن كلا منهما حنطة ، فينبغي أن يجوز البيع لقوله عليه السلام : « الحنطة بالحنطة » كما جاز في الرطب بالتمر ، وأجاب عنه ابن الهمام رحمه الله بما حاصله : أن قوله عليه السلام « مثلاً بمثل » يستدعي أن يكون بين البديلين تساويًا حين العقد ، والحنطة المقلية لا تساوي غير المقلية حالة العقد لا كتناز أحدهما وتخلخل الآخر ، فقات التائل وحرم البيع ، بخلاف الرطب والتمر ، فإنهما يتساويان حالة العقد ، وإنما ينقص الرطب بعد جفافه ، فيحدث التفاضل بعد العقد ، ولا عبرة به بعد ما ثبت التائل في حين العقد . والله أعلم .

وأما حديث الباب فليس فيه حجة خلاف أبي حنيفة رحمه الله ، لأن مراده تحريم بيع الرطب المعلق بالتمر المقطوع ، وهو عين المزابنة ، وهو حرام لكونه مجازفة في الربويات : وليس مراده تحريم بيع الرطب المقطوع بالتمر المقطوع ، والدليل على ذلك أمران :

الأول : أن الحديث ذكر حرمة بيع الثمر بالتمر ، ثم استثنى منه العرايا ، والعرايا لا تكون إلا في المعلق بالمقطوع ، كما سيأتي تفصيله في الباب اللاحق إن شاء الله .

والثاني : أن رسول الله ﷺ فسر بيع الثمر بالتمر بالمزابنة فيما أخرجه البخاري في آخر كتاب المساقاة (باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو نخل الخ) ١ : ٣٢٠ و ٣٢١ عن رافع بن خديج وسهل بن أبي حشمة « أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة بيع الثمر بالتمر إلا أصحاب العرايا ، فأذن لهم » فجعل بيع الثمر بالتمر مزابنة ، والمزابنة لا تكون إلا في بيع المعلق بالمقطوع ، وذلك لما أخرجه البخاري ١ : ٢٩١ في باب بيع المزابنة عن أبي سعيد الخدري : « أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة والمحاقل ، والمزابنة : اشتراء الثمر بالتمر في روس النخل ، فظهر أن المزابنة تختص ببيع المعلق بالمقطوع ، ولما عبر النبي ﷺ عن بيع الثمر بالتمر ، بالمزابنة في حديث رافع وسهل تبين أن المراد من النهي عن بيع الثمر بالتمر ، هو بيع المعلق بالمقطوع ، لا المقطوع بالمقطوع .

وأما حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه فقد ذكر ابن الهمام في الفتح أن أبا حنيفة رحمه الله لما سئل عنه في مناظرته المذكورة ببغداد ، أجاب عنه فقال : « هذا الحديث دأثر على زيد ابن عياش ، وزيد بن عياش ممن لا يقبل حديثه » وذكر الحافظ في التهذيب ٣ : ٤٢٤ أن أبا حنيفة قال فيه : إنه مجهول ، وتعقبه الخطابي في معالم السنن ٥ : ٣٥ والمنذرى وآخرون ؛ بأنه ليس بمجهول ، لأنه إن أراد جهالة العين فقد روى عنه عبد الله بن يزيد وعمران بن أبي أنس ، ومن روى عنه اثنان ليس بمجهول العين ، وإن أراد جهالة وصفه فقد أخرج حديثه مالك في الموطأ مع شدة تحريمه للرجال ، وصحح حديثه الترمذي وابن خزيمة ، وقال ابن الجوزي في التحقيق : « قال أبو حنيفة : زيد أبو عياش مجهول ، فإن كان هو لم يعرفه ، فقد عرفه

أئمة النقل « كما في نصب الراية ٤ : ٤١ .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : لم ينفرد أبو حنيفة رحمه الله في تجهيله لزبد أبي عياش ، بل ذكره ابن حزم في المحلى ٨ : ٤٦٦ (مسئلة ١٤٧٦) فقال : « هو رجل مجهول ، لا يدري من هو ؟ » (١) ، وقد اعترف الحاكم في المستدرک ٢ : ٣٩ أن الشيخين لم يخرجوا هذا الحديث لما خشيا من جهالة زيد أبي عياش ، وذكره الحافظ في التلخيص ٣ : ١٠ رقم ١١٤٢ فقال : « وقد أعلم جماعة منهم الطحاوى والطبرى وأبو محمد بن حزم وعبد الحق ، كلهم أعلمه بجهالة حال زيد أبي عياش » وذكر في التهذيب عن ابن عبد البر أنه قال : « فقيل : إنه مجهول ، وقد قيل : إنه أبو عياش الزرقى » فكأنه توقف فيه . فتلخص أنه قد وافق أبا حنيفة على تجهيله البخارى ومسلم وابن حزم وابن جرير الطبرى وعبد الحق والطحاوى وابن عبد البر رحمهم الله تعالى ، بل ذكر شيخنا العثماني رحمه الله في إعلال السنن ١٤ : ٢٤٤ عن عبد الله بن المبارك رحمه الله أنه قال : « كيف يقال إن أبا حنيفة لا يعرف الحديث ، وهو يقول : زيد ممن لا يقبل روايته » وأما قول من وثقه فلا يكفي حجة على أبي حنيفة رحمه الله ، وهو إمام مجتهد .

نعم ، اعتماد مالك رحمه الله على زيد أبي عياش وإخراج حديثه في موطأه من أقوى الأدلة على كونه مقبولا معروفا عنده ، والظاهر أنه وثقه على علم منه بحاله ، وقد ذكر الحاكم في مستدركه لإجماع أئمة أهل النقل على إمامة مالك ، وأنه محكم في كل ما يرويه ، وأنه لم يوجد في روايته إلا الصحيح ، خصوصا في حديث أهل المدينة . ومن وثق زيد بن عياش فلأنما وثقه تقليدا لمالك ، واعتمادا عليه ، لا معرفة به ، فلأنى لم أجد أحدا من علماء الجرح والتعديل يذكر حاله ، فالظاهر أنه لم يوثقه إلا مالك رحمه الله ، ولم يوثقه إلا بإخراج حديثه في الموطأ ، وقال شيخنا السهار نفورى : « والأصل أنه وقع الاختلاف في جرح زيد بن عياش وتعديله بين أبي حنيفة ومالك ، فرواية مالك تقتضى تعديله ضمنا وتبعاً ، وثبت الجرح عن أبي حنيفة صراحة ، فلا يقاوم تعديل مالك جرح أبي حنيفة » كذا في بذل المجهود ١٥ : ١٩ .

ثم إن هذا الحديث لا ينتهض حجة على أبي حنيفة رحمه الله على تقدير صحته أيضا ، لأنه محمول عنده على بيع الرطب بالتمر نسيئة ، لا على بيعه يداييد ، والدليل عليه ما أخرجه أبو داود والبيهقى في سننه ٥ : ٢٩٤ من طريق يحيى بن أبى كثير قال : « أخبرنا عبد الله

(١) فما ذكره في العرف الشذى س - ٣٨٤ من قول ابن حزم ان ابا العياش معروف عند اهل الصناعة ، لعله حطآن ضابط العرف الشذى وليس قول ابن الجوزى بقول ابن حزم ، والله اعلم .

أن أبا عياش أخبره أنه سمع سعد بن أبي وقاص يقول : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الرطب بالتمر نسيئة « فقد وقع التصريح في هذا الطريق بأن النهي في الحديث إنما كان عن البيع نسيئة ، لا عن البيع يدا بيد .

واعترض عليه البيهقي رحمه الله بأن يحيى بن أبي كثير تفرد بزيادة قوله « نسيئة » ولم يذكره مالك ولا إسماعيل بن أمية ولا الضحاك بن عثمان ولا أسامة بن زيد ، مع أن هؤلاء الأربعة رووه عن عبد الله بن يزيد ، واجتماع هؤلاء على خلاف ما رواه يحيى يدل على ضبطهم للحديث ، وفيهم إمام حافظ ، وهو مالك بن أنس .

ولكن اعترض البيهقي هذا ضعيف لوجهين :

١ - قد تقرر في أصول الحديث أن زيادة الثقة مقبولة ، ويحيى بن أبي كثير من أثبت الناس في زمنه ، وكان شعبة والإمام أحمد يقدمانه على الزهري ، كما في التهذيب ١١ : ٢٦٩ ، فزيادته مقبولة بلا شك ، وأما مالك بن أنس وغيره فلم يخالفوه ، وإنما سكتوا عن زيادة قد أتى بها يحيى ، فلا وجه لرد روايته بمجرد سكوتهم عما زاده .

٢ . ثم إن يحيى بن أبي كثير لم ينفرد بهذه الزيادة ، لأن أبا داود قد أخرج روايته هذه ، ثم قال : « قال أبو داود : رواه عمران بن أبي أنس عن مولى لبني مخزوم عن سعد نحوه » وظاهر هذا أن عمران بن أبي أنس قد روى هذا الحديث بمثل رواية يحيى بزيادة قوله « نسيئة » ، ويدل عليه ما أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢ : ١٦١ من طريق عمرو ابن الحارث عن بكير بن عبد الله حدثه عن عمران ابن أبي أنس أن مولى لبني مخزوم حدثه « أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن الرجل يسلف الرجل الرطب بالتمر إلى أجل ، فقال سعد : نهاها رسول الله ﷺ عن هذا » فقد صرح فيه أن السؤال كان عن السلف ، وهو النسيئة . وإن البيهقي رحمه الله قد أتى بحديث عمران ابن أبي أنس موافقا لرواية مالك وغيره ، ولكن حقق المار ديني رحمه الله في الجوهر النقي ٥ : ٢٩٥ أن رواية الطحاوي أجل إسنادا من رواية البيهقي ، وأما ما وقع في إسناد الطحاوي من « مولى لبني مخزوم » فالظاهر أن المراد منه زيد بن عياش ، والله أعلم .

بقي ههنا شيء ، وهو أنه إن كان مراد الحديث تحريم بيع الرطب بالتمر لعل النسيئة لالعدم التساوى ، فلما ذاسئل النبي ﷺ من حوله : أينقص الرطب إذا ببس ؟ مع أن حكم التحريم في النسيئة سواء ، ببس الرطب أولا ، ولم أجد أحدا من الحنفية تعرض لجوابه ، إلا بهاء الدين المرحاني في حاشيته على التلويح فيما حكاه عنه الشيخ الأنور في العرف الشذى ص ٣٨٧ ،

٣٧٥٩- وحدثني أبو الطاهر، وحرملة - واللفظ لحرملة - قالوا : أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، حدثني سعيد بن المسيب ، وأبو سلمة ابن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : لا تبتاعوا التمر حتى يبدو صلاحه ، ولا تبتاعوا التمر بالتمر . قال ابن شهاب : وحدثني سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ مثله سواء .

باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا

٣٧٦٠- وحدثني محمد بن رافع ، حدثنا حج بن المشي ، حدثنا الليث ، عن عقيل ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ نهى

وحاصل ما قاله : أن النبي ﷺ لم يسأل عن جفاف الرطب لكونه مدار الحكم ، وإنما سأل عن ذلك تنبيهاً على أنه لا فائدة في هذا البيع نسيئة ، لأن الرطب ينقص بعد ما يبس ، وإلا فدار التحريم هو النسيئة ، فتأمل ، والله أعلم . ولشيخنا العثماني التهانوي رحمه الله في هذا الباب كلام طويل ومناقشات مع ابن حزم وابن القيم ، وليراجع لها إعلاء السنن ١٤ : ٢٤٤ إلى ٢٥٣ .

قوله : " عن أبي هريرة " أخرجه أيضاً النسائي وابن ماجه في باب بيع التمر قبل أن يبدو صلاحه .

باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا

قوله : " حج بن المشي " مصغراً بتقديم الحاء على الجيم وآخره نون ، هو الباهلي الخراساني نزيل بغداد ، روى عن الليث ومالك وعبد العزيز الما جشون وغيره ، وعنه أحمد ويحيى بن معين وغيرهما ، قال البخاري : كان قاضياً على خراسان ، وقال أبو بكر الجارودي : ثقة ثقة ، ووثقه أيضاً ابن سعد ومحمد بن رافع وصالح بن محمد ، مات ببغداد سنة ٢٥٠ ، كذا في التهذيب ٢ : ٢١٦ .

قوله : " عن سعيد بن المسيب " أخرجه أيضاً النسائي في المزارعة ، باب النهي عن كراء الأرض بالثلث والرابع ، ومالك في الموطأ ، في المزابنة والمحاقلة ، وهذا مرسل ، ومراسيل سعيد ابن المسيب مقبولة كما صرح به ابن عبد البر في مقدمة التمهيد ١ : ٣٠ وعلى قبوله اتفاق العلماء ، حتى أكثر الشافعية الذين لا يحتجون بالمراسيل ، يقبلون مرسل ابن المسيب ، كما ذكره النووي في مقدمة شرح المذهب .

عن بيع المزبنة والمحاقة ، والمزبنة ، أن يباع ثمر النخل بالتمر ، والمحاقة ، أن يباع الزرع بالقمح ، واستكراء الأرض بالقمح .

قوله : " عن بيع المزبنة " تفسيره أن يباع الثمر المعلق بالتمر المجذوذ، وهو حرام لكونه مجازفة في الربويات ، فإن ما على الشجر لا يكال ، وإنما يباع خرصا ، فإذا بيع بجنسه خرصا كان فيه احتمال التفاضل ، واحتمال التفاضل في الربويات في حكم الربا . والمزبنة مفاعلة من الزين ، وهو الدفع الشديد ، ومنه سميت الحرب الزبون لشدة الدفع فيها ، وإنما سمي به هذا البيع لأن كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه ، أو لأن أحدهما إذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع بفسخه ، وأراد الآخر دفعه عن هذه الإرادة بإمضاء البيع ، ثم عمم الشافعي بيع المزبنة في كل بيع مجهول بمجهول ، أو بمعلوم من الربويات ، وقال مالك : المزبنة كل شيء من الجزاف لا يعلم كيلاه ولا وزنه ولا عدده إذا بيع بشيء مسمى من الكيل ، سواء كان من الربويات أولا . هذا ملخص ما في فتح الباري ٤ : ٣٢٠ .

قوله : " المحاقلة " اختلف العلماء في تفسيره ، والمعروف أنه بيع الحنطة في سنبليها بحنطة صافية مجذودة ، فالمزبنة تكون في الشجر ، والمحاقة في الزرع ، وفسره بعضهم بالمزراعة بالثلث والرابع ، فعلى هذا يرادف المحاقلة المخابرة ، وفرق بعضهم بينهما بأن المحاقلة هو استكراء الأرض بكيل مسمى من الخارج ، والمخابرة هو استكراء الأرض بجزء شائع من الخارج ، كالثلث أو الربع ، وفسر بعضهم المحاقلة ببيع الزرع قبل إدراكه ، فعلى هذا يرادف المحاقلة بيع الثمار قبل بدو صلاحها . والمحاقة في اللغة مفاعلة من الحقل ، وهو الزرع وموضعه ، وقال الليث : الحقل الزرع إذا تشعب قبل أن يغلظ . هذا ملخص ما في باب المخاضرة من فتح الباري ٤ : ٣٣٧ وباب المزبنة من عمدة القاري ٥ : ٥٣٨ .

قوله : " واستكراء الأرض بالقمح " هذا هو التفسير الثاني للمحاقة ، وحاصله : استكراء الأرض بجزء من الخارج ، وهو ممنوع عند أبي حنيفة مطلقا ، فالحديث عنده على إطلاقه وعمومه ، وأما الجمهور وفيهم أبو يوسف ومحمد رحمهما الله فإنما يقولون بتحريمه إذا وقع الاستكراء على قدر مسمى من الخارج ، وأما إذا وقع الاستكراء على جزء شائع من الخارج ، كالثلث والرابع ، فلا حرمة عندهم ، وعليه الفتوى عند الحنفية ، فيكون النهي عندهم في حديث الباب مقيدا بالصورة الأولى ، ويدل على هذا التقييد ما أخرجه ابن ماجه في كتاب الرهون ، باب استكراء الأرض بالطعام ، عن رافع بن خديج قال : « كنا نحاقل على عهد رسول الله ﷺ ،

قال : وأخبرني سالم بن عبد الله ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : لا تبتاعوا الثمر حتى بيد وصلاحه ، ولا تبتاعوا الثمر بالتمر . وقال سالم : أخبرني عبد الله ، عن زيد بن ثابت ، عن رسول الله ﷺ أنه رخص بعد ذلك في بيع العربية بالرطب أو بالتمر ، ولم يرخص في غير ذلك .

فرعم أن بعض عمومى أتاهم ، فقال : قال رسول الله ﷺ : من كانت له أرض فلا يكرها بطعام مسمى « فقييد النهى بما إذا كان الطعام مسمى . وسيأتى تمام الكلام على هذه المسئلة في باب كراء الأرض إن شاء الله .

قوله : " قال : وأخبرني سالم " قائله ابن شهاب الزهري : لأن البخارى أخرجه في باب بيع المزبنة ، وفيه : « عن عقيل عن ابن شهاب قال : أخبرني سالم بن عبد الله عن عبد الله ابن عمر » فذكر الحديث .

قوله : " وقال سالم " هو موصول بالإسناد المذكور ، وسيأتى حديث زيد بن ثابت مفردا بعد رواية واحدة من طريق نافع عنه . وأخرجه الترمذى من طريق محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت ، ولم يفصل حديث ابن عمر من حديث زيد بن ثابت ، ولفظه : « عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ نهى عن المحاقلة والمزبنة ، إلا أنه قد أذن لأهل العرايا أن يبيعوها بمثل خرصها » فجعل النهى عن المحاقلة والمزبنة أيضا من رواية زيد بن ثابت ، وقد أشار الترمذى إلى أن محمد بن إسحاق وهم فيه ، فإن التصريح بالنهى عن المزبنة لم يرد في حديث زيد بن ثابت ، وإنما رواه ابن عمر بغير واسطته ، والسدى رواه ابن عمر بواسطة زيد بن ثابت هو استثناء العرايا فقط ، ولكن قال الحافظ في باب المزبنة من الفتح ٤ : ٣٢١ : « فإن كانت رواية محمد بن إسحاق محفوظة احتمال أن يكون ابن عمر حمل الحديث كله عن زيد بن ثابت وكان عند بعضه بغير واسطة » والله سبحانه أعلم .

قوله : " رخص بعد ذلك في بيع العربية " أعلم أن الفقهاء اتفقوا على تحريم بيع المزبنة كما مر ، واتفقوا أيضا على الرخصة في العرايا ، وهى جمع العربية ، ولكن اختلفوا في تفسير العربية اختلافا شديدا ، وجملة القول في ذلك أن في تفسير العرايا خمسة أقوال :

الأول : قول الشافعى رحمه الله ، فالعرايا عنده بيع المزبنة بعينه فيما دون خمسة أوسق ، فإذا كان بيع الثمر المعلق بالتمر المجذوذ فوق خمسة أوسق كان مزبنة حراما ، وإن كان

هذا البيع بعينه فيما دون خمسة أوسق فهو بيع العرايا ، وهو جائز عنده ، وإن كان في خمسة أوسق (لا في ما دونها ولا في ما فوقها) ففيه وجهان للشافعية ، أحدهما عدم الجواز ، كما في شرح النووي وهذا القول في تفسير العرايا قد اختاره بعض الحنابلة أيضا ، وجعله ابن قدامة في المغنى ٤ : ٥٩ ظاهر كلام أصحابهم .

الثاني : قول أحمد رحمه الله ، والعرايا عنده أن توهب لرجل ثمر نخلة ، فيبيعها الموهوب له من غير الواهب ، وهو جائز عنده فيما دون خمسة أوسق ، وهو رواية الخرقى والأثرم عن أحمد رحمه الله ، كما في المغنى ، وجعله ابن رشد مذهب أحمد في بداية المجتهد ٢ : ٢١٥ .

الثالث : قول مالك رحمه الله المشهور ، والعرايا عنده أن يهب الرجل ثمرة نخلة أو نخلات من حائطه لرجل بعينه ، ثم يتأذى بدخول الموهوب له في حائطه لمكان أهل بيته في الحائط ، فيجوز للواهب أن يشتري الثمار المعلقة من الموهوب له بخبرصها تمرا ، ولكن يجوز هذا البيع عند مالك بشروط أربعة : أحدها : أن تزهى الثمار ، والثاني : أن تكون خمسة أوسق فما دون ، فإن زادت فلا يجوز ، والثالث : أن يعطيه الثمر الذى يشتريها به عند الجذاذ ، فإن أعطاه نقدا لم يجز ، والرابع : أن يكون الثمر من صنف ثمر العرية ونوعها . وهذه الشروط الأربعة قد ذكرها ابن رشد في بداية المجتهد ٢ : ٢١٤ و ٢١٥ كتاب بيع العرية ، وزاد الأبي في شرحه ٤ : ٢٠٧ أن تكون المنحة بلفظ العرية لا بلفظ الهبة ، وأن يكون المشتري جميع العرية ، وأن يكون مما يدخرو ويبس

والقول الرابع : قول أبى حنيفة رحمه الله ، وتفسير العرايا عنده عين ما فسر به مالك رحمه الله ، غير أنه يقول : إنه ليس ببيع حقيقة ، وإنما هو استبدال موهوب بموهوب آخر قيل أن يقبضه الموهوب له ، وذلك لأن الهبة لا تتم إلا بالقبض فلما وهب المالك ثمرة نخلة لرجل فقير مثلاً ، لم تتم الهبة بقوله فقط ، وإنما ستم عند قبضه الثمر ، فلما تغير رأيه وأراد أن يأخذ ثمار النخل لأهله ، ويعطى الفقير مكانها تمرا مجذوذاً ، فلما هو استبدال الهبة ، وليس بيعاً في الحقيقة ، وإنما سمي بيع العرايا مجازاً لكون صورته صورة البيع ، ولما لم تكن المعاملة بيعاً لا تشترط لجوازه الشروط الأربعة التى اشترطها مالك رحمه الله ، بل تجوز مطلقاً .

والقول الخامس : قول أبى عبيد القاسم بن سلام رحمه الله ، وتفسير العرايا عنده ، على ما ذكره في كتاب الأموال ص ٤٨٨ رقم ١٤٥٨ باب خرص الثمار للصدقة ، والعرايا : « إن العرايا هى النخلات يستثنى الرجل من حائطه إذا باع ثمرته ، فلا يدخلها في البيع ، ولكنه يبيعها لنفسه وعياله ، فذلك الثمن لا يخرص عليه ، لأنه قد عفى لهم عما يأكلون تلك

الأيام ، فهي العرايا ، سميت بذلك في هذا التفسير لأنها أعريت من أن تباع ، أو تخرص في الصدقة ، فأرخص النبي ﷺ لأهل الحاجة والمسكنة الذين لا ورق لهم ولا ذهب ، وهم يقدرون على الثمر أن يبتاعوا بتمرهم من ثمار هذه العرايا بخرصها ، فعل ذلك بهم النبي ﷺ ترفقا بأهل الفاقة الذين لا يقدرون على الرطب ليشاركوا الناس فيه ، فيصيبوا منه معهم ، ولم يرخص لهم أن يبتاعوا منه ما يكون لتجارة ، ولا لادخار .

فالحاصل أن الأئمة الثلاثة الحجازيين والإمام أبا عبيد رحمه الله كلهم يرون بيع العرايا بيعا استثناه رسول الله ﷺ من حرمة بيع المزبنة ، ثم عممه الشافعي في كل مزبنة فيما دون خمسة أوسق ، وخصه أحمد ببيع الموهوب له من غير الواهب ، وخصه مالك ببيع الموهوب له من الواهب ، وخصه أبو عبيد بئار أشجار مخصوصة أبقاها المالك عند بيع الحائط لنفسه وعياله ، فجاز له أن يبيعها من الفقراء بخرصها تمرا .

وأما أبو حنيفة رحمه الله فلا يعتبر العرايا بيعا في الحقيقة ، وإنما هو عنده بيع صورة ، واستبدال موهوب بموهوب آخر حقيقة ، فاستثناء العرايا من المزبنة متصل عند الحجازيين ، ومنقطع عند أبي حنيفة رحمه الله .

ثم إن تفسير أبي حنيفة رحمه الله راجع لغة ، ورواية ودراية .

أما لغة فإن العرايا جمع عرية ، وهي في اللغة النخلة يعطى ثمرها لمحتاج ، قال ابن منظور في لسان العرب ١٩ : ٢٧٧ : « وأعرأه النخلة : وهب له ثمرة عامها ، والعرية : النخلة المعرة » ، قال سويد بن الصامت الأنصاري :

ليست بسنهاء ولا رجيبة (١) ولكن عرايا في السنين الجوائح

يقول : إنا نعريها الناس قال أبو عبيد : العرايا واحدها عرية ، وهي النخلة يعريها صاحبها رجلا محتاجا ، والإعرأ أن يجعل له ثمرة عامها وقال غيره : العرايا أن يقول الغني للفقير : ثمر هذه النخلة أو النخلات لك ، وأصلها لي قال الأزهري : وأعري فلان فلاناً ثمر نخلة : إذا أعطاه إياها يأكل رطبها ، وليس في هذا بيع ، وإنما هو

(١) السنهاء : النخلة التي حملت عاما ولم تحمل آخر ، وقد تكون التي أصابها الجذب واضربها ، كما في اللسان ٣٩٦ : ١ والرجيبة بضم الراء ، وتشديد الجيم المفتوحة : هي النخلة التي وضع الشوك حوالى أعناقها لئلا يصل إليها آكل فلا تسرق ، والجوائح : جمع جائحة وهي السنة المجدة ، فالشاعر يصف نخلته بأنها ليست مجدة ، ولا ممنوعة للاكلين ، ولكنها عرية تعري في سنى القحط والجوائح ، وقبل هذا البيت : ادين وما ديني عليكم بمقرم ولكن على شم الجلال القراوح وراجع لسان العرب ، مادة رجب ١ : ٣٩٤ .

٣٧٦١- حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ رخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها من التمر .

فضل ومعروف ، وروى شمر عن صالح بن أحمد عن أبيه ، قال : العرايا أن يعرى الرجل من نخله ذا قرابته أو جاره ما لا تجب فيه الصدقة .

وقال ابن سيدة في المحكم ١ : ١٩٧ : « أعراه النخلة : وهب له ثمرة عامها ، والعرية : النخلة المعرة » ثم أنشد بيت سويد المذكور ، وذكر ابن سيدة في كتاب النخل من الخصاص ١١ : ١٣٢ عن أبي حنيفة الدينورى : « إذا أخرفه نخلة يأكل ثمرتها ، فتلك النخلة تسمى العرية ، وقد أعراه إياها » .

وقال الجوهري في الصحاح ٦ : ٢٤٢٣ : « والعرية : النخلة يعريها صاحبها رجلاً محتاجاً ، فيجعل له ثمرها عاماً ، فيعروها أى يأتيها ، وهى فعيلة بمعنى مفعولة ، وإنما أدخلت فيها الماء لأنها أفردت ، فصارت فى عداد الأسماء ، مثل النطيحة والأكيلة ، ولو جئت بها مع النخلة قلت : نخلة عرى . وفى الحديث أنه رخص فى العرايا بعد نهيه عن المزانية ، لأنه ربما تأذى المعرى بدخوله عليه ، فيحتاج أن يشتريها منه بثمن ، فرخص له فى ذلك » ثم أنشد شعر ابن الصامت المذكور . واقتصر الجوهري فى تفسير العرية على هذا المعنى ولم يذكر معنى سواه .

فهذه أقوال أهل اللغة ، كلها تدل على أن العرية هى هبة ثمرة النخلة ، كما فسره بذلك أبو حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى ، وليس فى اللغة ما يدل على قول الشافعى رحمه الله إلا بتكلف .

وأما رواية ، فتدل الروايات التالية على تفسير أبى حنيفة ومالك رحمهما الله تعالى .

١- سيأتى عند المصنف فى الرواية الآتية عن زيد بن ثابت : « أن رسول الله ﷺ رخص فى العرية يأخذها أهل البيت بخرصها تمراً يأكلونها رطباً » فقد صرح فى هذه الرواية أن آخذى العرية هم أهل بيت المعرى ، وهم الذين يأكلونها رطباً ، ويعطون بدلها تمراً ، وهذا المعنى إنما يتأتى فى تفسير أبى حنيفة ومالك رحمهما الله ، ويقرب منه ما فى رواية هشيم عند المصنف بعد روايتين : « والعرية النخلة تجعل للقوم فيبيعونها بخرصها تمراً » ففاعل البيع ههنا هو القوم ، والمراد منه المعرى لهم ، والظاهر أن المراد ببيعهم من المعرى بدليل الرواية السابقة حيث جعل فيها أهل بيت المال يأكلونها رطباً . وأصرح منه ما أخرجه الطحاوى فى

شرح معاني الآثار ٢ : ٢١٥ عن زيد بن ثابت ، ولفظه : « رخص في العرايا في النخلة والنخلتين توهبان للرجل ، فيبيعها بخرصها تمرا » قال الطحاوى : « فهذا زيد بن ثابت رضي الله عنه ، وهو أحد من روى عن النبي ﷺ الرخصة في العرية ، فقد أخبر أنها الهبة » .

٢ - سيأتى عند المصنف في رواية الليث عن يحيى بن سعيد : « قال يحيى : العرية أن يشتري الرجل ثمر النخلات لطعام أهله رطباً بخرصها تمرا » وهذا اللفظ وإن كان يحتمل تفسير الشافعى أيضا ، ولكنه في تفسير مالك وأبى حنيفة أظهر ، وذلك لأن الروایتين السابقتين مرويتان عن يحيى بن سعيد هذا ، فالظاهر أنه أراد موافقة ما رواه ، ولم يخالفه .

٣ - أخرج البخارى في باب بيع الثمر على رعوس النخل بالذهب أو الفضة عن سهل بن أبى حنمة : « أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمر بالتمر ، ورخص في العرية أن تباع (١) بخرصها يأكلها أهلها رطباً » فإن لفظ « الأهل » يدل على أن آكل الرطب هم أهل النخلة ولا يتأتى ذلك إلا في تفسير أبى حنيفة ومالك رحمهما الله ، لأن آكل الرطب في تفسير الشافعى وأحمد وأبى عبيد هم غير أهل النخلة ، وأجاب عنه الحافظ في الفتح ٤ : ٣٢٧ بأنه يحتمل أن يراد بالأهل من تصير إليه بالشراء ، ولكنه احتمال بعيد كما ترى ، ويردد ما سيأتى عند مسلم من حديث سهل بن أبى حنمة ، ولفظه : « إلا أنه رخص في بيع العرية النخلة والنخلتين ، يأخذها أهل البيت بخرصها تمرا يأكلونها رطباً » فقد صرح فيه بأن المراد أهل بيت المعرى ، ثم أجاب الحافظ مرة أخرى بقوله : « والأحسن في الجواب أن حديث سهل دل على صورة من صور العرية ، وليس فيه التعرض لكون غيرها ليس عرية » ولكن هذا الجواب ضعيف جدا ، لأن الأصل في بيع الثمر بالتمر أن يكون حراما ، فلا يحل إلا ما أحله النبي ﷺ ، ولم يرخص النبي ﷺ إلا في هذه الصورة الخاصة من العرايا ، وقد فسرنا تفسيراً واضحاً ، فكيف يسوغ أن يقاس عليها غيرها من الصور التي لا تدخل في العرايا لغةً ولا يدل على دخولها فيها رواية ؟

٤ - قد دلت عدة أحاديث وآثار أن النبي ﷺ كان يبعث خارصاً على بساتين الناس يخرص عليهم نخلم لتعيين الصدقة الواجبة عليها ، فيأمر الخارص أن يستثنى العرايا من الخرص ولا يوجب عليها الصدقة ، ولا معنى لاستثناء العرية من الصدقة إلا إذا فسرت العرية بما فسره أبو حنيفة ومالك رحمهما الله ، لأن العرية على تفسيرهما هبة للمساكين يهبها الرجل بنفسه ، فاستثناهما

(١) وأخرج أحمد هذا الحديث في مسنده ٤ : ٢ بلفظ : « وإن تشتري بخرصها » راجع

النبي ﷺ من الصدقة لكونها بلغت محلها، ولا معنى لهذا الاستثناء على تفسير الشافعي رحمه الله.
أخرج الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢ : ١٧٥ من طريق أبي بكرة عن أبي عمر عن جرير بن حازم عن قيس بن سعد عن مكحول الشامي مرسلًا عن رسول الله ﷺ أنه قال : « خففوا في الصدقات ، فإن في المال العرية والوصية » وسنده قوى ، وأخرجه أيضاً أبو داود قبيل باب زكاة الفطر من مراسيله ص ٩ ، وأخرجه أبو عبيد في كتاب الأموال ص ٤٨٧ رقم ١٤٥٣ عن مكحول مرسلًا ، قال : « كان رسول الله ﷺ إذا بعث الخراص قال : خففوا . فإن في المال العرية والوطية » (١) وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه في خرص النخل ٣ : ١٩٥ .

وأخرج أبو عبيد أيضاً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : « وخففوا على الناس في الخرص ، فإن في المال العرية ، والواطئة ، والأكلة » وأخرجه البيهقي في سننه ٤ : ١٢٤ وزاد فيه : « قال الوليد (يعني ابن مسلم) : قلت لأبي عمرو (يعني الأوزاعي) : وما العرية ؟ قال : النخلة والنخلتين والثلاث ، يمنحها الرجل الرجل من أهل الحاجة ، قلت : فما الآكلة ؟ قال : أهل المال ، يأكلون منه رطباً ، فلا يخرص ذلك ، ويوضع من خرصه ، قال : قلت : فما الوطية ؟ قال : من يغشاهم ويروهم » ثم قال البيهقي : « وهذا اللفظ الذي رواه الأوزاعي عن عمر رضي الله عنه في التخفيف قد رواه مكحول عن النبي ﷺ مرسلًا » وقد ذكر الحافظ في التلخيص أن ابن عبد البر أخرجه من طريق ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً .

وأخرج عبد الرزاق في مصنفه ٤ : ١٢٦ رقم ٧٢١٠ عن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم قال : « كان النبي ﷺ إذا بعث خارصاً أمره أن لا يخرص العرايا » وأخرجه أيضاً البيهقي ٤ : ١٢٣ تعليقا عن معمر وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً ، وقد حرف الطابعون لفظه .

وأخرج البيهقي في سننه ٤ : ١٢٥ عن أبي سعيد الخدري : « سمعت النبي ﷺ يقول ، وأشار النبي ﷺ بكفه بخمسة أصابع : ليس فيما دون خمس أواق صدقة ، وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، وليس فيما دون خمس ذود صدقة - وزاد عن النبي ﷺ في هذا الحديث - وليس في العرايا صدقة » ثم قال البيهقي : « محمد بن يحيى بن حبان يروى حديث الأواق والأوساق والأذواد عن يحيى بن عمار عن أبي سعيد ، فيحتمل أن تكون هذه الزيادة معها في الحديث » قلت : وأخرج أبو عبيد في الأموال ص ٤٨٦ هذه الزيادة فقط من طريق حجاج عن ابن

جريح عن عمرو بن يحيى بن عمار عن أبيه يحيى بن عمار عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال : « ليس في العرايا صدقة » وهو متابع حسن لرواية محمد بن يحيى بن حبان عند البيهقي .

وبالجملة ، فحديث استثناء العرايا من الصدقة مروي عن أبي سعيد الخدري وجابر مرفوعا وموصولا ، وعن مكحول وأبي بكر ابن حزم مرسلا ، وعن عمر بن الخطاب موقوفا ، ولا يتأني فيه إلا تفسير أبي حنيفة ومالك رحمهما الله ، لأن استثناء العرايا من الصدقة إنما هو لكونها هبة موهوبة للفقراء ، فكأن الصدقة قد بلغت محلها ، فلا حاجة للمصدق أن يصدقها ثانية ، ولا يتأني في هذا الحديث تفسير الشافعي رحمه الله ، ولذلك فسرهما الأوزاعي رحمه الله في رواية البيهقي بعين ما فسر به الحنفية والمالكية .

٥ - قد عقد البخاري رحمه الله لتفسير العرايا بابا مستقلا ، وأصدره بقول مالك رحمه الله : « العربية ان يعرى الرجل الرجل النخلة ، ثم يتأذى بدخوله عليه ، فرخص له أن يشتريها منه بتمر » وقال الحافظ تحتها في الفتح ٤ : ٣٢٥ : « وهذا التعليق وصله ابن عبد البر من طريق ابن وهب عن مالك ، وروى الطحاوي من طريق ابن نافع عن مالك أن العربية النخلة للرجل في حائط غيره ، وكانت العادة أنهم يخرجون بأهلهم في وقت الثمار إلى البساتين ، فيكره صاحب النخل الكثير دخول الآخر عليه ، فيقول له : أنا أعطيك بخرص نخلتك تمرا ، فرخص له في ذلك » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : والإمام مالك بن أنس رحمه الله أعلم الناس بعرف أهل المدينة ولغتهم وعاداتهم ، وكانت كلمة « العرايا » من لغة أهل المدينة ، ولم يعرفه غير أهل المدينة إلا من جهتهم ، والدليل على ذلك ما أخرجه أحمد في مسنده ٤ : ٢ من طريق سفيان عن يحيى ابن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حثمة قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع التمر بالتمر ورخص في العرايا أن تشتري بخرصها يأكلها أهلها رطباً ، قال سفيان : « قال لي يحيى بن سعيد : وما علم أهل مكة بالعرايا ؟ قلت : أخبرهم عطاء سمعه من جابر » وأصل هذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في باب بيع التمر على رهوس النخل ولفظه : « قال سفيان : فقلت ليحيى وأنا غلام : إن أهل مكة يقولون : إن النبي ﷺ رخص لهم في بيع العرايا ، فقال : وما يدري أهل مكة ؟ قلت : إنهم يروونه عن جابر ، فسكت . قال سفيان : إنما أردت أن جابرا من أهل المدينة » . فدللت هذه الرواية على أن العرايا لم يكن يعرفها إلا أهل المدينة ، ولذلك تعجب يحيى بن سعيد من معرفة أهل مكة بها ، حتى أخبره سفيان أن أهل مكة إنما عرفوه من جهة أهل المدينة . فقول أهل المدينة أولى في تفسير هذه الكلمة ، لأن صاحب

البيت أدري بما فيه .

فإن قيل : فليتبع الحنفية تفسير مالك بجميع ما فيه . مع أنهم يخالفونه في جعل العرايا بيعا : لأن مالكا رحمه الله يجعله بيع المعرى له من المعرى ، ويجعله أبو حنيفة استبدال موهوب بموهوب آخر قبل قبضه ، كما سبق في بيان المذاهب ، فالجواب : أن مالكا رحمه الله قد رويت عنه روايات مختلفة ، فالرواية المعروفة هي ما ذكرناه في بيان المذاهب ، وقد روى عنه عبد الوهاب المالكي البغدادي ما يوافق أبا حنيفة سواء بسواء ، كما في تعليق المفتي مهدي حسن رحمه الله على كتاب الحجّة لمحمد ٢ : ٥٥١ ، ولذلك قال الإمام محمد رحمه الله في موطأه بعد حكاية تفسير مالك : « وبهذا كله نأخذ » وقال المحقق ابن الهمام في فتح القدير : « والحق أن قول مالك قول أبي حنيفة . هكذا حكاه عنه محققو مذهبه » فعلى هذا لا خلاف بينه وبين أبي حنيفة .

ولئن اخترنا من روايات مالك ما هو مخالف لأبي حنيفة رحمه الله ، كما هو المشهور المذكور في أكثر كتب المالكية ، فإن أبا حنيفة رحمه الله لا يخالفه في تفسير العربية ، فإن قوله موافق لقول مالك في تفسير الكلمة وتصوير المسئلة ، وإنما الخلاف في حقيقة هذه المعاملة ، فيسميه مالك بيعا ، لأن المعرى يأخذ الرطب المعلق شراء من المعرى له ، ويقول أبو حنيفة : إنه بيع صورة ، ولكنه في الحقيقة استبدال موهوب بموهوب آخر قبل قبضه ، وذلك لأن الهبة لا تتم إلا بالقبض ، فلم يكن الثمر مملوكا للمعرى له قبل قبضه ، حتى يتحقق البيع منه ، فصارت مبادلته بالتمر هبة شيء آخر مكان الشيء الموعود .

وأما رجحان قول أبي حنيفة رحمه الله من طريق الدراية ، فلأن المزابنة شعبة من شعب الربا ، وقد نطق بحرمته القرآن الكريم والسنة المتواترة ، ولا فرق في معاملة الربا بين القليل والكثير ، ولا بين جنس دون جنس ، وليس في الشريعة نظير لتحليل الربا لمجرد أكل الرطب بدل التمر ، ولا يعقل أن يستحل معاملة من معاملات الربا في خمسة أوسق ، ويجعل حراما في خمسة أوسق وصاع ، ويؤذن لأجله بحرب من الله ورسوله ، فلو كانت بعض أخبار الآحاد يفهم منها تحليل معاملة ربوية وجب تأويلها بما يوافق الكتاب والسنة ، ولو كان التأويل بعيدا في الظاهر ، فما بالك بهذا التفسير السهل السائغ بدون كلفة ، الذي اختاره أبو حنيفة ، والذي تقويه اللغة والروايات الكثيرة ويؤيده عرف أهل المدينة الذين تكلم رسول الله ﷺ بلغتهم !

وربما يعترض الشافعية على الحنفية بأن استبدال موهوب بموهوب آخر قبل قبضه يجوز

في كل حين ، فكيف يظهر معنى الرخصة في العرايا ؟ إذ كلمة الرخصة تدل على أن المعاملة كانت غير جائزة في الظاهر ، فرخص فيه رسول الله ﷺ لأجل الضرورة . والجواب أن هذا الاستبدال يتضمن خلفا في الوعد ، فكان مكروها في الظاهر ، إنما ارتفعت كراهته برخصة رسول الله ﷺ .

ويعترضون تارة بأن العرايا قد استثنيت من حرمة بيع المزابنة ، فدل على أن المعاملة كانت داخلة في المزابنة ، وما فسر الحنفية به لا يدخل في المزابنة أصلا . والجواب أنه استثناء منقطع حقيقة ، متصل صورة ، ولكون صورته صورة المزابنة ذكر في سياقها .

ويعترضون أخرى بأنه قد أطلق لفظ البيع على العرايا ، ولا بيع فيما فسر الحنفية ، وإنما هو استبدال الهبة . والجواب أنه أطلق عليه لفظ البيع لكون صورته صورة البيع ، فإن المعرى يستبدل الرطب بالتمر . ولا يبعد فيما أرى - والله أعلم - أن يكون أصل الحديث خاليا عن لفظ البيع ، ويكون إطلاق لفظ البيع من تصرف بعض الرواة بالمعنى ، ويؤيده أني لم أر في شيء من الروايات من صرح بلفظ رسول الله ﷺ في هذا النهي ، وإنما رواه الجميع بالمعنى أنه عليه السلام رخص في بيع العرايا ، فمن الممكن أن النبي ﷺ لم يستعمل كلمة البيع ، وإنما زاده بعض الرواة من قبل أنفسهم نظرا إلى صورة المبادلة ، ثم لم يعبره جميع الرواة بالبيع ، لأن كثيرا من الروايات جاءت بغير هذا اللفظ أيضا . فمنها : ما أخرجه المصنف من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد ، ولفظه : « ورخص في العرية » ولم يذكر لفظ البيع ، ومنها : ما أخرجه المصنف من طريق ابن المثنى عن يحيى بن سعيد عن عبيد الله ، ولفظه : « رخص في العرايا أن تؤخذ بخرصها » ومنها : ما أخرجه المصنف من طريق الوليد بن كثير عن بشير بن يسار عن رافع بن خديج وسهل بن أبي حنمة ، ولفظه : « نهى عن المزابنة الثمر بالتمر ، إلا أصحاب العرايا ، فإنه قد أذن لهم » ومنها : ما أخرجه الطحاوي ١٧٣:٢ عن ابن عمر ، ولفظه : « نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر بالتمر ، إلا أنه رخص في العرايا » ومنها : ما أخرجه المصنف في الباب الآتي ولفظه : « نهى . . . عن بيع الثمر حتى يطعم ، وقال : لا يباع شيء منه إلا بالدراهم والدنانير ، إلا العرايا ، فإن رسول الله ﷺ أرخص فيها » وفي رواية أخرى عنه : « أن النبي ﷺ نهى عن المحاقلة والمزابنة والمعاومة والمخابرة . . . وعن الثنيا ، ورخص في العرايا » فهذه الروايات كلها ذكرت العرايا دون لفظ البيع ، فلا يبعد أن يكون أصل الحديث هكذا ، ثم تصرف فيه الرواة وأقحموا فيها لفظ البيع نظرا إلى صورة المعاملة دون حقيقة ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

٣٧٦٢- **وحدَّثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا سليمان بن بلال ، عن يحيى بن سعيد ،**
أخبرني نافع ، أنه سمع عبد الله بن عمر يحدث أن زيد بن ثابت حدثه أن رسول الله ﷺ
رخص في العرية ، يأخذها أهل البيت بخرصها تمرا يأكلونها رطبا .

وقد ذكر شيخ مشايخنا الأنور رحمه الله صورةً على فرض كون العرايا بيعا ، وأجراها
 على طريق الحنفية ، فقال :

« ثم لو سلمنا أن العربية هي البيع ، دون الهبة ، فقد أخرجت لها صورة الجواز على
 مسائل الحنفية أيضا ، وهي أن يبيع العربية على نحوين : الأول : أن يقول : بعت ثمار هذه
 الشجرة التي أحرصها خمسة أوسق ، بدل كذا من التمر ، والثاني : أن يقول : بعت خمسة
 أوسق من ثمار هذه الشجرة ، بدل كذا من التمر ، والأول لا يجوز ، بخلاف الثاني ، وهو
 المحمل عندي ، والفرق أنه باع على الأول ثمارها خرصا ، فإن خرجت خمسة أوسق فذاك ،
 وإلا فلا ضمان عليه ، لأنه لم يبيع خمسة أوسق ، ولكنه باع ثمارها ، سواء خرجت بهذا
 المقدار ، أولا ، والحرص لا يطابق الواقع دائما ، ففيه احتمال الربا ، لأنه يبيع التمر بالتمر ،
 ولا بد فيه من التساوى ، وذلك معدوم في هذا الفصل . »

« بخلاف الثاني ، فإنه عقد على خمسة أوسق ، ثم باعها منه ، فليس الخرص في الخارج ،
 وهو لحفظه في ذهنه فقط ، فإذا أسلم إليه يكيلها لا بحالة ، ليسلم إليه خمسة أوسق ، فلا احتمال
 فيه للربا ، وعلى هذا لم يرد العقد على مخروص ، بل وقع على المعين ، ولا بأس بكون هذا
 المعين مخروصا في أول الأمر في ذهنه ، بل هو مفيد ، أما في الخارج فلا يسلم إليه إلا
 مكيلة ، ثم المكيل وإن لم يكن معروفا في الرطب فيما بينهم لتعسره فيها ، ولكنه إذا تحمله
 على نفسه والتزمه ، وجب عليه أن يكيلها . حيثئذ جاز العربية بيعا على مسائلنا أيضا . »

« وجمل الكلام أن المبيع في العربية عندهم مخروص أولا وآخرا ، وعندنا مخروص
 أولا ، وفي الذهن فقط ، ومعين آخرا ، وعند التسليم ، فإن ادعيت بجوازها لم يخالف
 مسائلنا بشيء » وراجع فيض الباري ٣ : ٢٤٨ باب في تفسير العرايا .

قوله : « يأخذها أهل البيت » قد مر أن ظاهره يؤيد الحنفية ، لأنه صرح في أن
 أخذى العرية أهل بيت المعري وهم الذين يأكلونها رطبا ، وهذا لا يتأتى إلا على تفسير
 أبي حنيفة ومالك رحمهما الله .

٣٧٦٣- **وحدثنا** محمد بن المثني ، حدثنا عبد الوهاب ، قال : سمعت يحيى بن سعيد يقول : أخبرني نافع بهذا الإسناد مثله .

٣٧٦٤- **وحدثنا** يحيى بن يحيى ، أخبرنا هشيم ، عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد ، غير أنه قال : والعريّة النخلة نجعل للقوم ، فيبيعونها بخرصها تمرا .

٣٧٦٥- **وحدثنا** محمد بن رمح بن المهاجر ، حدثنا الليث ، عن يحيى بن سعيد ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، حدثني زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ رخص في بيع العريّة بخرصها تمرا ، قال يحيى : العريّة أن يشتري الرجل ثمر النخلات لطعام أهله رطباً بخرصها تمرا .

٣٧٦٦- **وحدثنا** ابن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا عبيد الله ، حدثني نافع ، عن ابن عمر ، عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ رخص في العرايا أن تباع بخرصها كيلا .

٣٧٦٧- **وحدثنا** ابن المثني ، حدثنا يحيى بن سعيد ، عن عبيد الله بهذا الإسناد وقال : أن تؤخذ بخرصها .

٣٧٦٨- **وحدثنا** أبو الربيع وأبو كامل قالوا : حدثنا حماد ، ح وحدثني علي بن حجر ، حدثنا إسماعيل كلاهما ، عن أيوب ، عن نافع بهذا الإسناد أن رسول الله ﷺ رخص في بيع العرايا بخرصها .

قوله : " نجعل للقوم " هذا صريح في كون العريّة هبة ، وفي رواية الطحاوي : « توهبان للرجل » وهو أصرح ، ولكن هذا اللفظ يحتمل تفسير الحنابلة أيضا ، لأنه لم يعين المشتري ، فإن كان المشتري هو المعري فهو تفسير أبي حنيفة ومالك ، وإن كان المشتري غيره فهو تفسير الحنابلة .

قوله : " قال يحيى : العريّة أن يشتري " هذا اللفظ وإن كان يحتمل تفسير الشافعي أيضا ولكنه في تفسير أبي حنيفة ومالك أظهر ، بدليل رواية سليمان بن بلال ، فإنه روى عن يحيى بن سعيد ما يتعين فيه تفسير أبي حنيفة ومالك .

قوله : " بخرصها كيلا " يعني أن التمر يعطى كيلا ، والرطب خرصا ، لأن التمر مجذوذ ، والرطب على الشجر ، و"الخرص" قد روى بفتح الخاء وبكسرها ، غير أن الفتح أشهر ،

٣٧٦٩- وحدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي ، حدثنا سليمان - يعني ابن بلال - عن يحيى - وهو ابن سعيد - عن بشير بن يسار ، عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل دارهم ، منهم سهل بن أبي حثمة أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمر بالتمر ، وقال: ذلك الربا، تلك المزابنة ، إلا أنه رخص في بيع العريّة النخلة والنخلتين ، يأخذها أهل البيت بخرصها تمرًا يأكلونها رطبًا .

٣٧٧٠- وحدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ح ، وحدثنا ابن رمح، أخبرنا الليث ، عن يحيى بن سعيد، عن بشير بن يسار، عن أصحاب رسول الله ﷺ أنهم قالوا: رخص رسول الله ﷺ في بيع العريّة بخرصها تمرًا .

٣٧٧١- وحدثنا محمد بن المثنى ، وإسحاق بن إبراهيم ، وابن أبي عمر جميعا ، عن الثقفى

وهو مصدر ، وبالكسر اسم للشئ المخروص ، كذا في شرح النووى .

قوله : ” بشير بن يسار “ بضم الباء مصغرا ، وهو الحارثى الأنصارى مولاهم ، قال ابن معين : ثقة وليس بأخى سليمان بن يسار ، وقال ابن سعد : كان شيخا كبيرا فقيها ، وكان قد أدرك عامة أصحاب رسول الله ﷺ ، وكان قليل الحديث ، وقال النسائى : ثقة . وكناه محمد بن إسحاق في روايته عنه : أبا كيسان ، وذكره ابن حبان في الثقات . كذا في تهذيب التهذيب ٢١ : ٤٧ .

قوله : ” أهل دارهم “ يعنى بنى حارثة ، والمراد بالدار المحلة ، كذا قال النووى .

قوله : ” منهم سهل بن أبي حثمة “ بفتح الحاء وإسكان الثاء . أبو حثمة بايع تحت الشجرة وشهد المشاهد كلها إلا بدرًا ، وكان دليل النبي ﷺ ليلة أحد ، وسهل ابنه من صغار الصحابة ، توفي النبي ﷺ وهو ابن ثمان سنين . راجع التهذيب ٤ : ٢٤٨ ٢٤٨

وحدث سهل بن أبي حثمة هذا قد أخرجه البخارى في البيوع ، باب بيع الثمر على رءوس النخل بالذهب والفضة ، وفي المساقاة ، باب الرجل يكون له مر أو شرب في حائط أو نخل ، وأخرجه أيضا النسائى وأبو داود والترمذى ، كلهم في باب العرايا وأحد في مسنده ٤ : ٢ .

قوله : ” عن الثقفى “ يعنى به عبد الوهاب الثقفى ، وهو ابن عبد المجيد بن الصلت ،

قال : سمعت يحيى بن سعيد يقول : أخبرني بشير بن يسار ، عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل داره أن رسول الله ﷺ نهى ، فذكر بمثل حديث سليمان بن بلال ، عن يحيى ، غير أن ابن إسحاق وابن المنثى جعلاهما مكان الربا : الزين ، وقال ابن أبي عمر : الربا .

٣٧٧٢- وحدثناه عمرو الناقد وابن نمير قالا : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن يحيى بن سعيد ، عن بشير بن يسار ، عن سهل بن أبي حثمة ، عن النبي ﷺ نحو حديثهم .

٣٧٧٣- وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وحسن الحلواني قالا : حدثنا أبو أسامة ، عن الوليد بن كثير ، حدثني بشير بن يسار مولى بني حارثة أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حثمة حدثاه أن رسول الله ﷺ نهى عن المزانية ، الثمر بالتمر ، إلا أصحاب العرايا فإنه قد أذن لهم .

٣٧٧٤- حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ، حدثنا مالك ح ، وحدثنا يحيى بن يحيى - واللفظ

وكنيته أبو محمد ، قد تكرر ذكره في هذا الكتاب ، وأكثر مسلم من الرواية له ، وحديثه عن يحيى بن سعيد من أوثق الروايات ، قال علي بن المديني : ليس في الدنيا كتاب عن يحيى ابن سعيد الأنصاري أصح من كتاب عبد الوهاب ، كما في التهذيب ٦ : ٤٥٠ وذكر أن غلته كانت ما بين أربعين ألفا إلى خمسين ألفا في كل سنة ، وكان ينفق جميع ذلك على أصحاب الحديث ، كما في تاريخ بغداد للخطيب ١١ : ٢٠ وكان قد تغير في آخر عمره ، ولكن ذكر الحافظ في هدى الساري ص ٤٢٣ أنه لما اختلط حججه أهله ، فلم يرو في الاختلاط شيئا .

قوله : ” الزين ” معناه : الدفع ، وقد سبق تفسيره أول الباب في شرح كلمة ” المزانية ” .

قوله : ” وحسن الحلواني ” هو الحسن بن علي بن محمد الهذلي الحلواني نزيل مكة ، من أساتذة الأئمة الستة كلهم إلا النسائي ، كان ثقة ثبتا ، وذكر ابن عدى أنه صنف كتابا في السنن ، وقال الخليلي : كان يشبه بأحمد في سمته وديانته ، مات في ذي الحجة سنة ٢٤٢ هـ ، راجع التهذيب ٢ : ٣٠٢ و ٣٠٣ .

قوله : ” عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد ” هو الأسدي ، مولى عبد الله بن أبي أحمد بن جحش ، وقيل : كان مولى بني عبد الأشهل وانقطع إلى ابن أبي أحمد ، فنسب إليه .

له - قال : قلت لمالك : حدثك داود بن الحصين عن أبي سفيان - مولى ابن أبي أحمد - عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ رخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق ، أو في خمسة ، يشك داود قال : خمسة أو دون خمسة ، قال : نعم .

٣٧٧٥ - حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، قال : قرأت على مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر

قال الدارقطني : اسمه وهب ، وقال غيره : اسمه قزمان ، وكان يؤم بني عبد الأشهل وفيهم ناس من الصحابة ، وكان ثقة قليل الحديث ، وراجع الكنى من التهذيب ١٢ : ١١٣ .

قوله : " عن أبي هريرة " أخرجه البخاري في نفس البابين الذين أخرج فيهما حديث سهل المار . وأخرجه النسائي وأبو داود والترمذي كلهم في أبواب العرايا .

قوله : " فيما دون خمسة أوسق " ربما يستدل به الشافعية خلاف الحنفية في تفسير العرايا ، فيقولون : لو كانت معاملة العرايا استبدال موهوب بموهوب آخر ، كما قال الحنفية ، فإن هذا العقد جائز مطلقاً ، ولا معنى لتحديد جوازه فيما دون خمسة أوسق ، ولا يتأتى هذا التحديد إلا إذا جعلت العرية بيعاً ، وأجاب عنه الطحاوي رحمه الله بأنه ليس في الحديث ما ينفي أن يكون حكم الجواز متعدياً إلى ما فوق خمسة أوسق ، فإنه لم يذكر في شيء من الأحاديث أنه ﷺ نهى عن العرايا فيما فوق خمسة أوسق ، وإنما لفظ الحديث : « رخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق » فيحتمل أن يكون النبي ﷺ رخص فيه لقوم ، في عرية لهم هذا مقدارها ، فنقل أبو هريرة ذلك ، وأخبر الرخصة فيما كانت ، ولا ينفي ذلك أن تكون تلك الرخصة جارية فيما هو أكثر من ذلك .

وأجاب عنه شيخنا الأنور قدس سره في فيض الباري ٣ : ٢٤٨ بطريق آخر أيضاً ، فقال : « إن المعاملة المذكورة لما كانت بيعاً حسناً ناسب فيها التضييق ، لئلا تقوم أصلاً للمعاملات الربوية ، فإن الشافعية قصروها على خمسة أوسق ، غير أنهم جعلوها استثناء من معاملة الربا حقيقة ، ونحن قصرناها على المقدار المذكور لمظنة جريان الربا فيما عداها » وحاصل ذلك : أن قصر هذه الرخصة على خمسة أوسق مسلم عندنا أيضاً ، غير أنه لسد باب الذريعة ، والظاهر أن توجيه الشيخ هذا يحصل فيما صورته هو من جعل العرايا بيعاً ، وقد أسلفنا تقريره في آخر بحث العرايا تحت الحديث الأول من هذا الباب ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : " عن ابن عمر " هذا الحديث أخرجه البخاري في البيوع . باب بيع الزبيب ،

أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة ، والمنابذة : بيع الثمر بالتمر كيلا ، وبيع الكرم بالزبيب كيلا .

٣٧٧٦- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، ومحمد بن عبد الله بن نمير ، قالوا : حدثنا محمد ابن بشر ، حدثنا عبيد الله ، عن نافع ، أن عبد الله أخبره أن النبي ﷺ نهى عن المزابنة ، بيع ثمر النخل بالتمر كيلا ، وبيع العنب بالزبيب كيلا ، وبيع الزرع بالحنطة كيلا .

٣٧٧٧- وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا ابن أبي زائدة ، عن عبيد الله بهذا الإسناد مثله .

٣٧٧٨- حدثني يحيى بن معين ، وهارون بن عبد الله ، وحسين بن عيسى ، قالوا : حدثنا أبو أسامة ، حدثنا عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : نهى رسول الله ﷺ ، عن المزابنة ، والمزابنة : بيع ثمر النخل بالتمر كيلا ، وبيع الزبيب بالعنب كيلا ، وعن كل ثمر بخرصه .

وباب بيع المزابنة ، وباب بيع الزرع بالطعام كيلا ، ومالك وأبو داود وابن ماجه في المزابنة ، والنسائي في باب بيع الكرم بالزبيب ، والترمذي في باب ما جاء في العرايا .

قوله : " بيع الثمر بالتمر كيلا " يعنى بيع الثمر المخروس على الأشجار بالتمر المحذوذ المكيل .

قوله : " وبيع الكرم بالزبيب " الكرم بسكون الراء شجر العنب ، والمراد ههنا ثمره ، وما وقع في الحديث من النهى عن تسمية العنب كرما محمول على التنزيه ، وتسميته في هذا الحديث كرما بيان للجواز ، وراجع الفتحة ٤ : ٣٢٢ .

قوله : " وعن كل ثمرة بخرصه " هذا الحديث صريح في تحريم المزابنة في جميع أنواع الثمار ، وحل تجرى رخصة العرايا في جميع الثمار أيضاً ؟ اختلف فيه الفقهاء ، فقال أحمد والليث وأهل الظاهر : لا يجوز بيع العرايا في غير النخل ، إلا أن يكون مما ثمرته لا يجرى فيها الربا ، واستدلوا بحديث زيد بن ثابت أول الباب ، حيث قال : « ولم يرخص في غير ذلك » واختاره بعض الشافعية

٣٧٧٩- حدثني علي بن حجر السعدي ، وزهير بن حرب ، قالا : حدثنا إسماعيل - وهو ابن إبراهيم - عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة ، والمزابنة : أن يباع ما في رموس النخل بتمر بكيل مسمى ، إن زاد فلي وإن نقص فعلى .

٣٧٨٠- وحدثناه أبو الربيع ، وأبو كامل ، قالا : حدثنا حماد ، حدثنا أيوب بهذا الإسناد نحوه .

٣٧٨١- حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، ح وحدثني محمد بن رمح ، أخبرنا الليث ، عن نافع ، عن عبد الله قال : نهى رسول الله ﷺ ، عن المزابنة أن يبيع ثمر حائطه إن كانت

كالخب الطبرى . وقال الشافعى فى المشهور عنه : يلحق العنب بالتمر ، فيجوز بيع العرايا فيها ولا يجوز فى غيرهما ، لأن العنب كالرطب فى وجوب الزكاة فيها ، وجواز خرصها ونوسيقها ، وكثرة تبيسها . واقتيانتها فى بعض البلدان ، والحاجة إلى أكل رطبها . وقال مالك : يلحق بالرطب كل ما بدخر ، فيجوز فيه بيع العرايا ، وقال الأوزاعى : يجوز فى كل ثمرة ، وراجع المغنى لابن قدامة ٤: ٦٣ و ٦٤ وفتح البارى ٤: ٣٢٢ والأبى ٤: ٢٠٧ . وأما الحنفية فلما لم يكن العقد عندهم بيعا ولا مزابنة ، فالظاهر أنه يجوز فى جميع الثمار ، ولم أرتصربا ، والله سبحانه أعلم .

قوله : "إن زاد فلى وإن نقص فعلى" يحتمل أن يكون مقولة للبائع ، ويحتمل أن يكون للمشتري ، فإن كان هذا من قول البائع فالضمير فى " زاد " عائد إلى التمر المحذوذ ، والمراد أن التمر المحذوذ إن زاد على الثمر الخروص ، فالزيادة لى ، لا أضمنها لك ، وإن نقص منه فالنقصان على ، ولا تضمنه لى . وإن كان هذا من قول المشتري فالضمير فى " زاد " يرجع إلى الثمر الخروص ، والمراد أن الثمر الخروص لو زاد على هذا التمر المحذوذ المسمى ، فالزيادة لى ، لا أضمنها للبائع ، وإن انتقص منه فالنقصان على ، ولا يضمته البائع لى . وراجع البدر السارى تحت فيض البارى ٣ : ٢٤٠ وعمدة القارى ٥ : ٥٣١ .

قوله : " ثمر حائطه " الحائط ههنا البستان ، ويجمع على " حوائط " وأما الحائط بمعنى الجدار فيجمع على " حيطان " أفاده الأستاذ محمد ذهنى فى تعليقه على صحيح مسلم ٢ : ١٥ .

نخلا بتمر كيلا ، وإن كان كرما أن يبيعه بزبيب كيلا ، وإن كان زرعاً أن يبيعه بكيل طعام ، نهى عن ذلك كله . وفي رواية قتبية : أو كان زرعاً .

٣٧٨٢- وحدثني أبو الطاهر ، أخبرنا ابن وهب ، حدثني يونس ، ح وحدثنا ابن رافع ، حدثنا ابن أبي فديك ، أخبرني الضحاك ، ح وحدثني سويد بن سعيد ، حدثنا حفص ابن ميسرة ، حدثني موسى بن عقبة ، كلهم عن نافع بهذا الإسناد نحو حديثهم .

باب من باع نخلا عليها ثمر

٣٧٨٣- حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع .

قوله ” بكيل طعام ” يعنى من جنس الزرع ، فإن كان خلاف جنسه جاز البيع يبدأ بيد ، وبيع الزرع القائم بالحلب الحصيد يسمى محاقلة ، وقد سبق في أول الباب ، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

باب من باع نخلا عليها ثمر

قوله : ” عن ابن عمر ” أخرجه البخارى في البيوع ، باب من باع نخلا قد أبرت ، وباب بيع النخل بأصله ، وفي المساقاة ، باب في الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط ، وفي الشروط ، باب إذا باع نخلا قد أبرت ، ومالك في البيوع ، باب ما جاء في ثمر المال يباع أصله ، والنسائي في البيوع ، باب النخل يباع أصلها ويستثنى المشتري ثمرها ، وأبو داود في البيوع ، باب العبد يباع وله مال ، والترمذى في البيوع ، باب ما جاء في ابتياع النخل بعد التأخير ، وابن ماجه في البيوع ، باب ما جاء في من باع نخلا مؤبراً ، وأحمد في مسنده ٢ : ٦ و ٩ و ٦٣ و ٧٨ و ٢٨ و ١٠٢ و ١٥٠ .

قوله : ” قد أبرت ” هو صيغة المجهول من التأبير والأبار ، وهو أن يشق طلع النخلة ليذر فيه شيئاً من طلع ذكر النخل ، وهو في المجرد من باب نصر ، وفي المزيدي من باب التفعيل ، ومعناها واحد ، كما في شرح الزنوى .

قوله : ” فثمرتها للبائع ” ومن أجل هذا الحديث أجمع العلماء على أن النخل إذا بيع

٣٧٨٤- **وحدثنا** محمد بن المثنى ، حدثنا يحيى بن سعيد ، ح وحدثنا ابن نمير ، حدثنا
أبي ، جميعا عن عبيد الله ، ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة - واللفظ له - حدثنا محمد بن
بشر ، حدثنا عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : أيما نخل اشترى
أصولها وقد أبرت فإن ثمرها للذي أبرها ، إلا أن يشترط الذي اشتراها .

٣٧٨٥- **وحدثنا** قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، ح وحدثنا ابن رمح ، أخبرنا الليث ،
عن نافع ، عن ابن عمر ، أن النبي ﷺ قال : أيما امرئ أبر نخلا ، ثم باع أصلها فللذي أبر

بعد التأبير فالثمرة للبائع ، إلا أن يشترطها المبتاع في العقد . وأما إذا بيع قبل التأبير فقد
ذكروا فيه خلافا بين الحنفية والشافعية ، وأن الشافعية يجعلون الثمرة للمشتري في تلك
الصورة ، ويستدلون بمفهوم حديث الباب ، والحنفية والأوزاعي يجعلونها للبائع في تلك
الصورة أيضا ، ولا يعتبرون المفهوم ، فالحكم عند الحنفية فيما قبل التأبير وما بعده سواء ،
وقد جرت في هذا الخلاف أبحاث طويلة . والحق أن النزاع ههنا لفظي لا يرجع إلى طائل .
وذلك لأنه قد صرح النووي في شرحه لمسلم ، والحافظ في الفتح ٤ : ٣٣٦ أنه لا يشترط في
التأبير أن يؤثره أحد ، بل لو تأبر بنفسه لم يختلف الحكم عند جميع الفائلين به ، وقد صرح
به البغوي رحمه الله أيضا في التهذيب ، كما حكى عنه المارديني في الجوهر النقي ٢ : ١٠ .
فقال : « إن باع بعد تشقق النخل سواء أبر أو لم يؤثر فالثمرة تبقى على ملك البائع ، لأنها
ظهرت من أكمائها بالتشقق ، فلا تتبع الأصل » وقال القرطبي فيما حكاه الحافظ عنه في الفتح
٥ : ٣٢٦ : « أباركل شيء بحسب ما جرت به العادة ، إذا فعل فيه نبتت ثمرته وانعقدت فيه ،
ثم قد يعبر به عن ظهور الثمرة وعن انعقادها وإن لم يفعل منها شيء » وقال الشافعي رحمه الله :
« لو باع رجل أصل حائط ، وقد تشقق طلع إنائه أو شيء منه ، فأخبر أباره ، وقد أبر
غيره ممن حاله مثل حاله كان حكمه حكم ما تأبر ، لأنه قد جاء وقت الأبار ، وظهرت لها
الثمرة ورأيت بعد تغيبها في الجف » كذا في الأم ٣ : ٣٦ باب ثمر الحائط يباع أصله .

فتبين أن الشافعية وغيرهم لا يفسرون التأبير في الحديث بما يظهر من لفظه ، وإنما يريدون به
تشقق الطلع وظهور الثمرة ، فكلمنا كانت الثمرة ظاهرة لم تدخل في بيع النخل إلا بالشرط ، وهذا
شيء لا يأباه الحنفية ، فإن الثمر إنما يدخل في البيع عندهم بعد ظهوره لاقبله ، وقد فسر كثير
من الحنفية التأبير في هذا الحديث بظهور الثمرة ، مثل الطيبي والذهلوي في شرحيهما على مشكاة
المصابيح ، وشيخ مشايخنا الأنور في فيض الباري ٣ : ٢٥٧ وشيخنا العثماني في إعلاء السنن

ثمر النخل إلا أن يشترط المبتاع .

٣٧٨٦- وحدّثناه أبو الربيع ، وأبو كامل قالوا : حدّثنا حماد ، ح وحدّثنيه زهير بن حرب ، وإسماعيل كلاهما ، عن أيوب ، عن نافع بهذا الإسناد نحوه .

٣٧٨٧- حدّثنا يحيى بن يحيى ، ومحمد بن رمع ، قالوا : أخبرنا الليث ، ح وحدّثنا قتيبة ابن سعيد ، حدّثنا ليث ، عن ابن شهاب ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن عبد الله بن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من ابتاع نخلا بعد أن تؤبر فثمرتها للذي باعها إلا أن يشترط المبتاع ، ومن ابتاع عبدا .

١٤ : ٢٨ فارتفع الخلاف من بين الشافعية والحنفية ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " إلا أن يشترط المبتاع " وفيه دليل على أن الشرط إذا لم يكن مخالفا لمقتضى العقد لا يفسد به البيع ، فإن اشتراط الثمر في بيع النخل زيادة في المبيع في الحقيقة ، ولا يخالف مقتضى عقد البيع ، فجاز هذا الاشتراط .

هذا ، وقدمنا في باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها أن الطحاوي رحمه الله قد استدلل بحديث الباب على مذهب الحنفية في جواز بيع الثمار قبل بدو صلاحها إذا كان مطلقا ، وقد تقدم هناك وجه الاستدلال به ، وما يرد عليه وما يجاب عنه .

قوله : " ومن ابتاع عبدا " قال ابن القيم رحمه الله في تهذيب السنن ٧٩: ٥ : « اختلف سالم ونافع على ابن عمر في هذا الحديث ، فسالم رواه عن أبيه عن النبي ﷺ مرفوعا في القضيبتين جميعا : قصة العبد ، وقصة النخل ، ورواه نافع عنه ، ففرق بين القصتين ، فجعل قصة النخل عن النبي ﷺ ، وقصة العبد عن ابن عمر ، فكان مسلم والنسائي وجماعة من الحفاظ يحكمون لنافع ويقولون : ميز وفرق بينهما ، وإن كان سالم أحفظ منه ، وكان البخاري والإمام أحمد وجماعة من الحفاظ يحكمون لسالم ، ويقولون : هما جميعا صحيحان عن النبي ﷺ . وقد روى جماعة أيضا عن نافع عن النبي ﷺ قصة العبد كما رواه سالم ، منهم يحيى بن سعيد ، وعبد ربه بن سعيد ، وسليمان بن موسى . ورواه عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن نافع عن ابن عمر يرفعه ، وزاد فيه : ومن أعتق عبدا وله مال فماله له إلا أن يشترط السيد ماله ، فيكون له . قال البيهقي : وهذا بخلاف رواية الجماعة اهـ . وليس هذا بخلاف روايتهم ، وإنما هي زيادة مستقلة رواها أحمد في مسنده ، واحتج بها أهل المدينة في أن العبد إذا أعتق فماله

فقاله للذى باعه إلا أن يشترط المبتاع .

له إلا أن يشترطه سيده ، كقول مالك . ولكن علة الحديث أنه ضعيف . قال الإمام أحمد : يرويه عبد الله بن أبي جعفر من أهل مصر ، وهو ضعيف في الحديث ، وكان صاحب فقه : فأما في الحديث فليس هو فيه بالقوى . فقال أبو الوليد : هذا الحديث خطأ ، وكان ابن عمر إذا أعتق عبدا لم يعرض لما له . قيل للإمام أحمد : هذا عندك على التفصيل ؟ قال : أى ، لعمري ، على التفصيل . قيل له : فكأنه عندك للسيد ؟ فقال : نعم ، للسيد ، مثل البيع سواء .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ولا مانع من أن تكون رواية نافع ورواية سالم ككلماتهما صحيحة ، فكأن عمر رضي الله عنه أفتى في رواية نافع بما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولكن لم يذكر رفعه ، وكان كثير من السلف يفعلون كذلك ، وإلى هذا الجمع أشار الترمذى في جامعه ، ويظهر من كلام الحافظ في الفتح ٣٣٥ : ٤ و ٣٩ : ٥ أنه مائل إلى الجمع بينهما ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " فماله للذى باعه " ههنا مشتلان :

الأولى : استدل مالك رحمه الله بإضافة المال إلى العبد في هذا الحديث على أن العبد إذا ملكه سيده مالا ملكه ، ولكنه إذا باعه بعد ذلك كان ماله للبائع ، إلا أن يشترط المشتري ، وهو قول الشافعى في القديم . وقال أبو حنيفة ، والشافعى في الجديد : لا يملك العبد شيئا أصلا ، والإضافة في الحديث ليس للملك ، وإنما هو للاختصاص والانتفاع كما يقال : جل الدابة وسرج الفرس ، والمراد أن يكون في يد العبد شيء من مال السيد ، فيكون له عند بيعه ، إلا أن يشترطه المشتري ، لأن الشرع لم يعهد العبد مالكا ، ألا ترى أن ذاته مملوك للمولى ، فماله مملوك له بالطريق الأولى .

والمسئلة الثانية : قد اتفقوا على أن مال العبد (على اختلاف في كونه مملوكا له أو مقبوضا) يكون للسيد البائع عند بيعه إلا أن يشترطه المشتري في العقد . ثم اختلفوا إذا اشترطه المشتري لنفسه ، فقال مالك : يجوز هذا الاشتراط مطلقا ، سواء كان مال العبد من جنس الثمن أو غيره ، زائدا على الثمن أو ناقصا ، لإطلاق حديث الباب .

وقال أبو حنيفة والشافعى رحمهما الله : يجوز هذا الاشتراط ما لم يلزم منه الربا ، ثم قال الشافعى : وإن كان المال دراهم لم يجوز بيع العبد وتلك الدراهم بدراهم ، وجاز بالدنانير ، وإن كان المال دنانير لم يجوز بيعها مع العبد بذهب ، كما في شرح النووى وفتح

٣٧٨٨- وحدثنا يحيى بن يحيى ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وزهير بن حرب ، قال يحيى : أخبرنا ، وقال الآخرون : حدثنا سفیان بن عيينة ، عن الزهري بهذا الإسناد مثله .

٣٧٨٩- وحدثني حرمة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب حدثني سالم بن عبد الله بن عمر أن أباه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول بمثله .

البارى ٥ : ٣٨ وقال أبو حنيفة : إن كان المال من غير جنس الثمن جاز الاشتراط مطلقا ، وإن كان من جنسه فشرط جوازه أن يكون أنقص من الثمن ، ليقابل قدر الثمن من المال بالثمن ، ويكون الباقي من الثمن بمقابلة العبد ، فإن تساوى الثمن والمال ، أو زاد المال على الثمن فسد البيع باشرطه للزوم الربا ، فإن باع عبدا معه خمسمائة درهم بستمائة درهم جاز البيع وكانت مائة درهم من الثمن مقابلة للعبد ، وخمسمائة درهم من الثمن مقابلة لخمسمائة من المال ، وإن باعه مع ما له بخمسمائة أو أقل فسد البيع ، لكون ما يقابل الخمسمائة من المال أقل من خمسمائة ، وهو ربا ، وكذلك إن كان مال العبد ديناً للعبد على غيره لم يجز هذا الاشتراط عند أبي حنيفة ، لكونه بيع الدين من غير من عليه الدين ، وكذلك إن كان الثمن مؤجلا لم يجز هذا الاشتراط سواء كان المال خلاف جنسه بعد أن يكونا من الأموال الربوية ، لأن بيع الذهب بالفضة مثلاً لا يجوز إلا إذا كان يدا بيد . وجوز مالك رحمه الله هذه الصور كلها لإطلاق حديث الباب ، ولكن أحاديث حرمة الربا وحرمة بيع الدين من غير من عليه الدين حجة عليه ، ولا يلزم من تصريح جواز شيء في الحديث أن لا تراعى فيه الشروط المصرحة في النصوص الأخرى ، وإلا لزم منه مفسد كثيرة ، وما أحسن ما قال الإمام محمد رحمه الله في كتاب الحججة على أهل المدينة ٢ : ٥٠٦ و ٥٠٧ :

« ويدخل عليهم (يعنى المالكية) أيضا أعظم من هذا : رجل اشترى من رجل عبدا بخمسمائة درهم إلى سنة ، وللعبد على المشتري ألف درهم إلى سنة ، فاشترى العبد واشترط ماله ، فحل المال ، إنه يؤدي خمسمائة بخمسمائة مما عليه ، ويكون له خمسمائة بخمسمائة ، ويأخذ العبد بغير شيء ! فإذا كانت الدراهم الدين يجوز بالدراهم الدين ، وهى أكثر منها ، فأين الربا الذى نهى عنه الله عز وجل في كتابه ؟ وأين الربا الذى نهى رسول الله ﷺ عنه ؟ » .

باب النهى عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها وعن بيع المعاومة وهو بيع السنين

٣٧٩٠- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وزهير بن حرب، قالوا جميعا: حدثنا سفيان بن عيينة، عن ابن جريج، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله قال: نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة، وعن بيع الثمر حتى يبدو صلاحها، ولا يباع إلا بالدينار والدرهم إلا العرايا.

٣٧٩١- وحدثنا عبد بن حميد، أخبرنا أبو عاصم، أخبرنا ابن جريج، عن عطاء وأبي الزبير أنهما سمعا جابر بن عبد الله يقول: نهى رسول الله ﷺ، فذكر بمثله.

باب النهى عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة الخ

قوله: "عن جابر بن عبد الله" أخرجه البخارى فى المساقاة، باب الرجل يكون له ممر أو شرب فى حائط، والنسائي فى البيوع، باب بيع الزرع بالطعام، وأبو داود فى باب فى بيع السنين ورقم ٣٣٧٠ و ٣٣٧٥ والترمذى فى البيوع، باب ما جاء فى النهى عن الثنيا، وباب ما جاء فى المخابرة والمعاومة.

قوله: "والمخابرة" أما المزابنة والمحاقلة فقد مر تفسيرهما فى باب العرايا، وأما المخابرة فهى المزارعة بعينها، والمراد منهما إعطاء الأرض للزراعة ببعض ما يخرج منها، وفرق بعضهم بين المزارعة والمخابرة بأنه إن كان البذر من قبل رب الأرض فهو المزارعة، وإن كان من قبل العامل فهو المخابرة، ولكن رده النووى رحمه الله، وصحح التسوية بينهما. ثم إن المخابرة مشتقة من الخبر (١)، وهو ألا كار أى الفلاح، وقيل: لأنها مشتقة من الحبار (بفتح الخاء كما فى القاموس) وهى الأرض اللينة، وقيل: من الخبيرة بضم الخاء، وهى النصيب، يقال: تخبروا خبرة: إذا اشتروا شاة فذبجوها واقتسموا لحمها. وقال ابن الأعرابي: المخابرة مأخوذة من خبير، لأن أول هذه المعاملة كان بخبير. كذا فى شرح النووى.

وأما حكم المخابرة والمزارعة فسيأتى فى الباب التالى إن شاء الله تعالى.

(١) كذا فى شرح النووى، وذكر فى القاموس: الخبير بوزن فعيل بمعنى الاكار.

٣٧٩٢- حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، أخبرنا مغلد بن يزيد الجزري ، حدثنا ابن جريج ، أخبرني عطاء ، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ نهى عن المخابرة والمحاقلة والمزابنة ، وعن بيع الثمرة حتى تطعم ، ولا تباع إلا بالدرهم والدنانير إلا العرايا ، قال عطاء : فسرلنا جابر ، قال : أما المخابرة فالأرض البيضاء يدفعها الرجل إلى الرجل فينفق فيها ، ثم يأخذ من الثمر ، وزعم أن المزابنة بيع الرطب في النخل بالتمر كيلا ، والمحاقلة في الزرع على نحو ذلك ، يبيع الزرع القائم بالحلب كيلا .

٣٧٩٣- حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، ومحمد بن أحمد بن أبي خلف ، كلاهما عن زكرياء ، قال ابن أبي خلف : حدثنا زكرياء بن عدي ، أخبرنا عبيد الله ، عن زيد بن أبي أنيسة ، حدثنا أبو الوليد المكي وهو جالس عند عطاء بن أبي رباح ، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ نهى عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة ، وأن تشتري النخل حتى تشقه ، والإشقاء

قوله : " ولا يباع إلا بالدرهم والدنانير " وهذا الحصر إضافي ، بالنسبة إلى جنس الثمر المبيع ، والمراد أن الثمر المعلق على الشجر لا يجوز بيعه بثمر من جنسه لاحتمال التفاضل المؤدى إلى الربا ، نعم ! إذا بيع الثمر بثمر من خلاف جنسه جاز البيع إذا كان يدايد ، وإذا بيع بالعروض جاز نسيئة أيضا ، قال ابن بطال : « إنما اقتصر على الذهب والفضة لأنها جل ما يتعامل به الناس ، وإلا فلا خلاف بين الأمة في جواز بيعه بالعروض » حكاه الحافظ في باب بيع الثمر على رؤس النخل من فتح الباري ٤ : ٣٨٧ .

قوله : " إلا العرايا " استثناء من الحصر الإضافي السابق ، والحاصل أن معاوضة العرايا جائزة سواء كانت من جنس العربية أو من غير جنسها .

قوله : " فالأرض البيضاء " يعنى أرضا غير مزروعة .

قوله : " حتى تشقه " وفي الرواية الآتية : " حتى تشقح " بالخاء ، وكلاهما من باب الإفعال ، وكلاهما جائزان في اللغة ، والاسم منه الشقح بضم الشين وسكون القاف ، كما ذكره الحافظ ، وقد فسرهما الراوى بالامرار والاصفرار ، وذكر الخطاى رحمه الله أنه ليس المراد منه كمال الحمرة أو الصفرة ، إنما المراد تغيره اليسير إليهما ، لأن الشقحة في اللغة لون غير خالص الحمرة أو الصفرة ، بل هو التغير إليهما في كمودة ، وكذلك قال ابن التين فيما حكى عنه الحافظ في الفتح .

أن يحمر أو يصفر أو يؤكل منه شيء ، والمخالفة أن يباع الحقل بكيل من الطعام معلوم ، والمزبنة أن يباع النخل بأوساق من التمر ، والمخبرة الثلث والربع وأشباه ذلك . قال زيد : قلت لعطاء ابن أبي رباح : سمعت جابر بن عبد الله يذكر هذا عن رسول الله ﷺ ؟ قال : نعم .

٣٧٩٤- وحدثنا عبد الله بن هاشم ، حدثنا بهز ، حدثنا سليم بن حيان ، حدثنا سعيد ابن ميناء ، عن جابر بن عبد الله ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن المزبنة والمخالفة والمخبرة ،

قوله : " قال زيد " يعنى به ابن أبي أنيسة الراوى عن أبي الوليد ، وأبو الوليد هو سعيد بن ميناء .

قوله : " قال : نعم " قال الحافظ : « هو يحتمل أن يكون مراده بقوله : " هذا " جميع الحديث ، فيدخل فيه التفسير ، (يعنى تفسير الإشفاق بالاحرار ، فيكون التفسير مرفوعاً) ويحتمل أن يكون مراده أصل الحديث لا التفسير ، فيكون التفسير من كلام الراوى ، وقد ظهر من رواية ابن مهدي أنه من جابر « ورواية ابن مهدي حكاه الحافظ عن الإسماعيلي ، ولفظه : « قلت لجابر : ما تشقح ؟ » فظهر أن السائل سعيد بن ميناء ، والمفسر جابر . ثم قال الحافظ : « ومما يقوى كونه مرفوعاً وقوع ذلك في حديث أنس أيضاً » والمراد من حديث أنس ما أخرجه البخارى في باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابته عاهة : « عن أنس أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تزهى ف قيل له : وما تزهى ؟ قال : حتى تحمر » وقد رواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك بلفظ « قيل : يا رسول الله ! وما تزهى ؟ قال : تحمر » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ولكن سيأتى عند المصنف في باب وضع الجوائح أن هذا التفسير من أنس ، أما حديث جابر فالتفسير فيه غير مرفوع ، وقد صرح به في الرواية الآتية عند المصنف من طريق بهز عن سليم بن حيان ، وفيه : « قلت لسعيد : ما تشقح ؟ قال : تحمار وتصفر » فظهر أن المفسر سعيد بن ميناء ، وكذلك وقع هذا التصريح في رواية بهز عند أحمد . وتدل رواية ابن مهدي عند الإسماعيلي أن التفسير من جابر ، فاختلفت الروايات في كونه من سعيد أو جابر واتفقت على كونه غير مرفوع . وأما حديث أنس فقد وقع فيه تفسير الزهو دون الإشفاق ، واختلف الرواة في رفعه ووقفه ، والله أعلم .

وعن بيع الثمرة حتى تشقق . قال: قلت لسعيد: ما تشقق؟ قال: تحمار وتصفار ويؤكل منها .

٣٧٩٥- حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري، ومحمد بن عبيد الغبري - واللفظ لعبيد الله - قالوا: حدثنا حماد بن زيد، حدثنا أيوب، عن أبي الزبير، وسعيد بن ميناء، عن جابر بن عبد الله قال: نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة والمعاومة والمخابرة - قال أحدهما: "بيع السنين هي المعاومة - وعن الثنيا، ورخص في العرايا .

٣٧٩٦- وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبة، وعلي بن حجر، قالوا: حدثنا إسماعيل - وهو ابن علية - عن أيوب، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ بمثلها، غير أنه لا يذكر: بيع السنين هي المعاومة .

قوله: "تحمار وتصفار" قد فرق بعضهم بين الإحمرار والاحمرار بأن الأول إنما يطلق إذا كانت الحمرة خالصة كاملة، والثاني إذا ظهرت أوائل الحمرة قبل أن تكمل، لأن الافعال يختص بلون غير متمكن، وأنكره بعض أهل اللغة وفرقوا بأن الثاني زيادة مبالغة بالنسبة إلى الأول، وراجع فتح الباري ٤: ٣٩٧ باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها .

قوله: "الغبري" بضم الغين، وفتح الباء نسبة إلى غبر ابن غم، كذا في المغني .

قوله: "والمعاومة" مفاعلة من العام بمعنى السنة، كالمسانهة من السنة، والمشاهرة من الشهر، والمراد منه بيع ما تحمله شجرة مخصوصة من الثمر إلى مدة سنة فأكثر، والمعاومة وبيع السنين معناهما واحد، كما صرح به في هذه الرواية، وإنما حرم لكونه بيع غرر، لأنه بيع ما لم يخلقه الله تعالى بعد . هذه خلاصة ما في جامع الأصول لابن الأثير ٤: ٤٨١ وبذل المجهود ٥: ٢٥١ .

قوله: "وعن الثنيا" وزاد الترمذي بسند حسن صحيح: «إلا أن تعلم» والثنيا بضم الثاء بمعنى الاستثناء، والمراد منه استثناء حصّة مجهولة من المبيع، مثل أن يقول: بعثك هذه الصبرة إلا بعضها، أو هذه الثياب إلا بعضها، فإنه مبطل للبيع بالإجماع . أما إذا كان الاستثناء معلوما والمبيع معلوما فلا بأس به، مثل أن يقول: بعثك هذه الثياب إلا هذا المعين، فإنه يجوز البيع بالإجماع، وهذا مفاد قوله عليه السلام في رواية الترمذي: "إلا أن تعلم" .

وأما إذا كان الاستثناء معلوما، ولكن يلزم منه جهالة المبيع ففيه خلاف، مثل أن يقول: بعثك هذه الصبرة من الطعام إلا صاعا واحدا، فقال أبو حنيفة والشافعي والجمهور:

باب كراء الأرض

٣٧٩٧- وحدثني إسحاق بن منصور ، حدثنا عبيد الله بن عبد المجيد ، حدثنا رباح بن أبي معروف ، قال : سمعت عطاء ، عن جابر بن عبد الله قال : نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض ، وعن بيعها السنين ، وعن بيع الثمر حتى يطيب .

٣٧٩٨- وحدثني أبو كامل الجحدري ، حدثنا حماد - يعني ابن زيد - عن مطر الوراق ، عن عطاء ، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء الأرض .

فسد البيع ، لكون الباقي بعد الاستثناء مجهولا ، نعم إن استثنى حصة شائعة من المبيع ، مثل أن يقول : بعتك هذه الصبرة إلا نصفها جاز البيع ، لكون الباقي بعد الاستثناء معلوما . وقال مالك رحمه الله : جاز في الفصل الأول أيضا إذا لم يزد المستثنى على ثلث المبيع . وحجة الجمهور أن النهي عن الاستثناء في البيع إنما هو لعل الجهالة في المبيع ، بدليل قوله عليه السلام : " إلا أن تعلم " فكلما استلزم الاستثناء جهالة في المبيع أفسد البيع ، والله سبحانه أعلم .

باب كراء الأرض

قوله : "عن جابر بن عبد الله" حديث جابر في النهي عن كراء الأرض والمزارعة أخرجه البخاري في الحث والمزارعة ، باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ يواسى بعضهم بعضا ، (رقم ٢٣٤٠) وفي الهبة ، باب فضل المنيحة (رقم ٢٦٣٢) وأخرجه النسائي في المزارعة ، باب النهي عن كراء الأرض بالثلث أو الربيع .

قوله : " نهى عن كراء الأرض " من هنا يبدأ المصنف رحمه الله في إخراج أحاديث كراء الأرض والمزارعة والمساقاة ، وهذه الأحاديث مسوقة مبسطة في هذا الكتاب من هنا إلى باب فضل الغرس والزرع ، ولم تزل هذه المسئلة مثارا للخلاف ومعترا للآراء منذ عهد الصحابة والتابعين إلى يومنا هذا ، فتريد أن نذكر ههنا جملة القول في اختلاف الفقهاء في هذه المسئلة وأدلتهم ، ليسهل على الطالب فهم الأحاديث في هذا الباب وترجيح ما رجح في ضوءها من أقوال الفقهاء رحمهم الله تعالى .

فاعلم أن اشتراك صاحب الأرض والعامل في إنتاج الزرع له صور ثلاثة :

الصورة الأولى : أن تكون الأرض لواحد ، والعمل لآخر ، ويشترط أحدهما وزنا

أو كيلا مسمى من الخارج مثل أن يقول صاحب الأرض: أعطيتك هذه الأرض للزراعة على أن تعطني عشرة أمناء من الخارج. وهذه الصورة باطلة شرعا لاجواز لها عند أحد من الفقهاء فيما نعلم ، فإنه في معنى الربا ، ولا يدري أحد هل يخرج شيء أو لا يخرج ؟ كما لا يعلم أحد قدر الخارج ، فيمكن أن لا يخرج شيء ، ويمكن أن يخرج أقل من عشرة أمناء ، ويمكن أن لا يخرج إلا عشرة أمناء ، واشتراط القدر المعلوم من الغرر المؤدى إلى الربا .

ويندرج في هذا القسم ما إذا عين أحدهما حصة من الأرض معلومة ، فاشتراط لنفسه ما يخرج منها ، وهو باطل بإجماع الفقهاء أيضا ، لكون الخارج من تلك الحصة على خطر ، لا يدري أحد هل يخرج منها شيء أولا ؟ وهل يخرج من باقى الأرض شيء أولا ؟

مسئلة إجارة الأرض :

والصورة الثانية: إجارة الأرض بغير ما يخرج منها، مثل أن يؤجر أرضه بذهب أو فضة أو نقود أو ثياب ، فاتفق الأئمة الأربعة وجمهور الفقهاء على جوازه ، ثم قصر ربيعة الرأي جوازه على الذهب والفضة، فتجوز إجارة الأرض عنده بالنقدين، ولا تجوز بغيرهما ، وقال مالك رحمه الله : تجوز بالذهب والفضة وغيرهما إلا الطعام، وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد وأبو يوسف ومحمد والجمهور : تجوز إجارتها بالذهب والفضة وبالطعام والثياب وسائر الأشياء سواء كان من جنس ما يزرع فيها أو من غيره ، كما في شرح النووى .

ومن الفقهاء من قال بجرمة هذه الصورة مطلقا ، وهو قول طاوس والحسن البصرى ، كما حكى عنهما النووى ، وهو مذهب ابن حزم ، وقد حكاه أيضا عن عطاء وعكرمة ومجاهد ومسروق والشعبي وطاوس ، وابن سيرين والقاسم بن محمد ، وراجع المحلى ٥ : ٢١٣ .

استدل ابن حزم ومن وافقه في تحريم إجارة الأرض بحديث الباب ، حيث وقع فيه النهى عن كراء الأرض مطلقا ، ولفظ " كراء الأرض " لا يطلق إلا على إجارتها بالنقود أو بشيء آخر معلوم من غير ما يخرج منها ، ومثل هذا النهى المرفوع ورد عن رافع بن خديج وأبي سعيد الخدرى رضى الله عنهما أيضا كما سيأتى عند المصنف .

وحجة جمهور الفقهاء ما سيأتى في هذا الباب عند مسلم رحمه الله من طريق ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس أنه سأل رافع بن خديج عن كراء الأرض ، فقال : « نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض ، قال : فقلت : أبا الذهب والورق ؟ فقال : أما بالذهب والورق فلا بأس به . »

وقد أخرج البخارى فى باب كراء الأرض بالذهب والفضة عن حنظلة بن قيس :
 « عن رافع بن خديج قال : حدثنى عمى أنهم كانوا يكرون الأرض على عهد النبى ﷺ بما
 ينبت على الأربعاء أو شئ يستثنيه صاحب الأرض ، فنهى النبى ﷺ عن ذلك ، فقلت
 لرافع : فكيف هى بالدينار والدرهم ؟ فقال رافع : ليس بها بأس بالدينار والدرهم » .

وأوضح منه ما سأتى عند المصنف فى هذا الباب من طريق الأوزاعى عن ربيعة عن
 حنظلة قال : « سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب والورق ، فقال : لا بأس
 به ، إنما كان الناس يؤجرون على عهد النبى ﷺ على الماذبانات وأقبال الجداول وأشياء
 من الزرع ، فيهلك هذا ، ويسلم هذا ، ويسلم هذا ، ويهلك هذا ، فلم يكن للناس كراء
 إلا هذا ، فلذلك زجر عنه ، فأما شئ معلوم مضمون فلا بأس به » .

ثم أخرج مسلم أيضا من طريق يحيى بن سعيد عن حنظلة أنه سمع رافع بن خديج يقول :
 « كنا أكثر الأنصار حقلا ، قال : كنا نكرى الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه ، فربما أخرجت
 هذه ولم تخرج هذه ، فنهانا عن ذلك ، وأما الورق فلم ينهنا » .

وأخرج أبو داؤد فى باب المزارعة من البيوع عن سعد ابن أبى وقاص رضى الله عنه قال :
 « كنا نكرى الأرض بما على السواقى من الزرع وما سعد بالماء منها ، فنهانا رسول الله ﷺ
 عن ذلك ، وأمرنا أن نكرىها بذهب أو فضة » .

وأخرج مسلم رحمه الله عن عبد الله بن السائب قال : دخلنا على عبد الله بن معقل
 فسألناه عن المزارعة ، فقال : « زعم ثابت أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة ، وأمر
 بالمواجرة ، وقال : لا بأس بها » .

وأخرج البزار فى مسنده من طريق عمرو بن على ومحمد بن سعيد التستري ، قالا : ثنا
 أبو عاصم ، ثنا حجاج بن حسان ، عن أبيه عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : « كنا نكرى
 أرض رسول الله ﷺ ، ونشترط أن لا نعرها بكرة الناس » راجع كشف الأستار عن زوائد
 البزار للهيثمى ٢ : ٩٦ رقم ١٢٨٨ ، وفيه أن النبى ﷺ أكرى أرضه بنفسه .

فهذه الأحاديث مفسرة لأحاديث النهى عن كراء الأرض ، يتبين منها أن الذى نهى
 عنه من كراء الأرض هو شكل مخصوص منه ، كان يطلق عليه اسم " كراء الأرض "
 فى ذلك الزمان ، وهو ما بيناه فى الصورة الأولى من صور اشتراك صاحب الأرض والعامل
 فإنهم كانوا يعينون أرضا مخصوصة ويشترطون ما خرج من تلك الأرض بخصوصها ، وذلك

باطل بالإجماع كما بيناه . فأما كراء الأرض بالذهب والفضة فلم ينه عنه رسول الله ﷺ ، وسيأتي عند المصنف من طريق سليمان بن يسار عن رافع بن خديج في حديثه « ولم يكن يومئذ ذهب ولا فضة » .

ويؤيده أيضا ما أخرجه أبو داود في البيوع ، باب التشديد في المزارعة من طريق سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج قال : « نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة ، وقال : إنما يزرع ثلاثة : رجل له أرض فهو يزرعها ، ورجل منح أرضا فهو يزرع ما منح ، ورجل استكرى أرضا بذهب أو فضة » .

وربما يشكل عليه ما أخرجه الترمذي من طريق مجاهد عن رافع قال : « نهانا رسول الله ﷺ عن أمر كان لنا نافعا ، إذا كانت لأحدنا أرض أن يعطيها ببعض خراجها أو بدرهم » حيث صرح فيه بالنهي عن كراء الأرض ولو بدرهم ، ولكن هذه الرواية أعلمها الناسي بأن مجاهدا لم يسمعه من رافع ، وروايه أبو بكر بن عياش في حفظه مقال ، كما ذكره الحافظ في فتح الباري ٥ : ٢٥ باب كراء الأرض بالذهب والفضة . فهذه الرواية مرجوحة أمام الروايات الكثيرة التي أسلفنا .

ويشكل عليه أيضا ما أخرجه أبو داود عن عثمان بن سهل بن رافع بن خديج ، قال : « إني لليتيم في حجر رافع بن خديج ، وحججبت معه ، فجاء أخى عمران بن سهل ، فقال : أكرينا أرضنا فلانة بمائتي درهم ، فقال : دعه ، فإن النبي ﷺ نهى عن كرى الأرض » فإنه صريح في النهي عن الكراء بدرهم ، ولكنه مرجوح بالنسبة إلى ما أسلفنا من الأحاديث الصحيحة ، لأنه قد وقع فيه وهم من الراوى في تسمية حفيد رافع ، حيث سماه عثمان بن سهل ، والصحيح عيسى بن سهل بن رافع ، كما بظهر من تهذيب التهذيب ، فيمكن أن يكون قد وقع في ذكر الدرهم وهم أيضا ، وعلى تقدير صحة الحديث يمكن حمله على نهى تنزيه ، فإن منح الأرض بغير أجره أفضل بلا خلاف ، وقد روى ابن عباس رضي الله عنهما قوله ﷺ : « لأن يمنح الرجل أخاه أرضه خير له من أن يأخذ عليها خرجا معلوما » .

وبالجملة ، فجواز كراء الأرض بالنقود ثابت بالروايات الصريحة الصحيحة ، وما ورد مما يخالفه ضعيف أو مؤول ، ولذلك أطبق الجماهير من الفقهاء على جوازه ، حتى جعله ابن قدامة في المغنى ٥ : ٤١٩ إجماعا ، فكاد قول ابن حزم أن يكون خارقا للإجماع . وأما ما حكاه ابن حزم من أقوال بعض التابعين وفقا لقوله ، فليس في أكثرها صراحة لكون

كراء الأرض بالدراهم حراما ، وإنما روى عن أكثرهم النهى عن كراء الأرض مجعلا ، فيمكن أن يكون مرادهم بذلك ما أراد به رافع بن خديج رضى الله تعالى عنه ، وقد صرح رافع عليه السلام فيما أسلفنا من الروايات أنه لم يرد بذلك إجارة الأرض بالنقود .

٣ - المزارعة بشطر من الخارج :

والصورة الثالثة : هى المزارعة بحصة شائعة من الخارج . مثل أن يقول : أعطيتك هذه الأرض للزراعة على أن ثلث الخارج أو ربعه أو نصفه لى ، والباقى لك ، واختلف فيه فقهاء الأمة على أربعة أقوال :

الأول : أنه جائز مطلقا ، وهو مذهب الإمام أحمد وأبى يوسف ومحمد ، واختاره بعض الشافعية كابن المنذر والخطابى والماوردى ، كما فى مغنى المحتاج ٢ : ٣٢٤ وهو قول على وابن مسعود وسعد وعمر بن عبد العزيز والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير وآل أبى بكر وآل على ، وابن سيرين وسعيد بن المسيب وطائفة وعبد الرحمن بن الأسود وموسى بن طلحة والزهرى وعبد الرحمن بن أبى ليلى وابنه ، وروى ذلك عن معاذ والحسن وعبد الرحمن بن يزيد أيضا ، كما فى المغنى لابن قدامة ٥ : ٤١٦ وهو قول ابن حزم فى المحلى .

الثانى : أنه غير جائز مطلقا ، وهو قول أبى حنيفة وزفر ، وروى ذلك عن عكرمة ومجاهد والنخعى أيضا ، كما فى المغنى .

الثالث : مذهب الشافعى ، وهو أنه لا يجوز إلا بشروط : الأول : أن يكون فى ضمن مساقاة الأشجار ، بأن تكون بين الأشجار أرض بيضاء فتعقد فيه المزارعة تبعا لمساقاة الأشجار . والثانى : أن يكون العامل فى كل من المساقاة والمزارعة واحدا ، والثالث : أن لا يفصل بين المساقاة والمزارعة ، بل يؤتى بينهما على الاتصال ، فلو ساقاه مثلا على النصف فقبل ، ثم زارعه على البياض لم تصح المزارعة لأن تعدد العقد يزيل التبعية ، والرابع : أن لا يقدم المزارعة على المساقاة فى العقد ، والخامس : أن يكون أفراد النخل بالسقى . وإفراد البياض بالعمارة متعسرا ، والسادس : أن يكون البذر فى المزارعة مشروطا على المالك ، لا على العامل ، واشترط بعض الشافعية شرطا سابعاً ، وهو أن يكون بياض الأرض قليلا بالنسبة إلى الأرض المغروسة فيها الأشجار ، ولكن الأصح عندهم عدم الاشتراط . وراجع لتفصيل هذه الشروط منهاج النووى ، وشرحه مغنى المحتاج للشربيني الخطيب ٢ : ٣٢٣ إلى ٣٢٥ .

الرابع : مذهب مالك رحمه الله ، وهو أن المزارعة لا تجوز إلا في ضمن المساقاة ، بشرط أن لا تزيد الأرض البيضاء على ثلث الأرض المغروسة فيها الأشجار . وراجع موطأ مالك مع شرحه للزرقاني ٣ : ٣٧٠ إلى ٣٧١ . فالفرق بين مذهب الشافعي ومذهب مالك يسير جدا ، لأن كليهما يشترطان لجواز المزارعة أن تكون في ضمن المساقاة ، إلا أن مالكا رحمه الله يشترط أن تكون الأرض البيضاء أقل ، ولا يشترط الشافعي ذلك في الأصح من مذهبه .

ولكن مالكا رحمه الله تعالى يجيز الشركة في الزرع والحرق بما لا يستلزم كراء الأرض بجزء من خارجها ، مثل أن تكون الأرض بينهما ، ويستويان في البذر وكراء البقر والعمل فيشتركان في الخارج مناصفة ، ومثل أن تكون الأرض لأحدهما ، والبقر والعمل للآخر والبذر بينهما نصفان ، فهذا إنما يجوز عنده بشرط أن يكون البذر من الجانبين ، وبشرط أن يكون ربح كل واحد منهما بنسبة قيمة ما دفعه ، مثل أن تكون أجرة مثل الأرض في الصورة المذكورة مائة ، وأجرة مثل البقر والعمل مائة ، واشترطا الربح مناصفة ، جازت الشركة عنده ، فإن اشترط أحدهما أكثر من النصف فسدت . وإن كانت أجرة مثل الأرض مائة ، وأجرة البقر والعمل خمسين ، واشترط صاحب الأرض ثلثي الربح ، واشترط صاحب البقر والعمل ثلثه جازت الشركة ، وإن اشترطا الربح أنصافا أو أرباعا فسدت .

وهذه الشركة في الزرع والحرق يسميها المالكية مزارعة ، وهي غير المزارعة المعروفة في عامة كتب الحديث والفقه الحنفي ، ولهذا المزارعة عندهم شروط وأحكام وتفاصيل ، راجع لها مواهب الجليل للحطاب ٥ : ١٧٦ إلى ١٨١ والتاج والإكليل للمواق بهامش الصفحات المذكورة من الحطاب ، وحاشية الصاوي على الدردير ٣ : ٢٩٤ وشرح الأبي على مسلم ٤ : ٢٢١ .

وبالجملة ، فالمزارعة بحصة شائعة من الخارج ممنوعة عند أبي حنيفة والشافعي ومالك ، غير أن الشافعي ومالكا رحمه الله يقولان يجوزها في ضمن المساقاة ، على شروط وتفاصيل عندهما ، ولا يقول أبو حنيفة يجوزها ولو في ضمن المساقاة ، لأن المساقاة غير جائزة عنده أيضا .

واستدل هؤلاء الفقهاء على عدم جواز المزارعة بالأحاديث التي وردت في منعها ، وهي أحاديث رافع بن خديج ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عمر ، وأبي هريرة ، وزيد

ابن ثابت ، وثابت بن الضحاك رضى الله تعالى عنهم أجمعين وسيأتى متن أكثرها فى هذا الباب من الكتاب .

وأما القائلون بجواز المزارعة فاستدلوا بما سيأتى فى كتاب المساقاة والمزارعة عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع .

وأجاب عنه الشافعية والمالكية رحمهم الله بأن المزارعة ههنا كانت فى ضمن المساقاة ، وهى جائزة عندهم .

وأما أبو حنيفة رحمه الله تعالى فأجاب عن أحاديث المزارعة بنخير بأنها لم تكن هناك مزارعة وإنما أقر النبي ﷺ يهود خيبر على أراضيهم بأن يؤدوا شطر الخراج منها كخراج المقاسمة ، والإمام رأى فى الأرض الممنون بها على أهلها: إن شاء جعل عليها خراج الوظيفة ، وإن شاء جعل عليها خراج المقاسمة .

ولكن هذا التأويل غير سائغ فى واقعة خيبر ، لأن خراج المقاسمة إنما كان يمكن إذا كانت الأرض مملوكة للكفار ، وأما إذا كانت للمسلمين فلا يجعل فيها الخراج ، وكانت أرض خيبر مملوكة للمسلمين ، وتدل على ذلك روايات كثيرة :

منها : ما سيأتى عند مسلم رحمه الله فى كتاب المساقاة، قبيل باب فضل الغرس والزرع عن ابن عمر ، وفيه : « وكانت الأرض حين ظهر عليها لله ولرسوله وللمسلمين ، فأراد إخراج اليهود منها ، فسألت اليهود رسول الله ﷺ أن يقرهم بها على أن يكفوا عملها ولهم نصف الثمر ، فقال لهم رسول الله ﷺ : نقركم بها على ذلك ما شئنا ، فقروا بها حتى أجلاهم عمر إلى ثبأ وأريحاء . »

ومنها : ما أخرج أبو داود فى باب المساقاة من البيوع ١ : ٤٨٤ عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « افتتح رسول الله ﷺ خيبر ، واشترط أن له الأرض وكل صفراء وبيضاء ، وقال أهل خيبر : نحن أعلم بالأرض منكم ، فأعطناها على أن لكم نصف الثمرة ، ولنا نصف ، فزعم أنه أعطاهم على ذلك » فهذا صريح فى أن الأرض صارت بعد افتتاح خيبر مملوكة للمسلمين ، ثم دفعت إلى اليهود مزارعة أو مساقاة لكونهم أعرف بطريق حرثها .

ومنها : ما أخرج أبو داود فى كتاب الخراج والقبض والأمانة ، باب ما جاء فى حكم أرض خيبر ١ : ٤٢٤ عن بشير بن يسار : « أن رسول الله ﷺ لما أفاء الله عليه خيبر قسمها ستة وثلاثين سهماً جمعاً ، فغزل للمسلمين الشطر ثمانية عشر سهماً ، يجمع كل سهم مائة »

النبي ﷺ معهم ، له سهم كسهم أحدهم ، وعزل رسول الله ﷺ ثمانية عشر سهما ، وهو الشطر ، لنوائبه وما ينزل به من أمر المسلمين ، وكان ذلك الوطيسح والكتيبة والسلام وتوابعها ، فلما صارت الأموال بيد النبي ﷺ والمسلمين لم يكن لهم عمال يكفونهم عملها ، فدعا رسول الله ﷺ اليهود ، فعاملهم .

فهذه الأحاديث صريحة في أن النبي ﷺ كان قد تملك أراضي خيبر ، ثم دفعها إلى اليهود ، لا لكونها مملوكة لهم ، بل على طريق المزارعة والمساقاة ، على أن يكون شطر الخارج لهم ، والباقي للمسلمين . فلا يتمشى في هذه الأحاديث تأويل خراج المقاسمة .

وأجاب بعض الحنفية عن أحاديث خيبر بأنها فعلية ، وأحاديث النهي عن المزارعة قولية ، فترجح القولية على الفعلية ، ولكن هذا الجواب لا يتمشى أيضا ، وذلك لأن قوله ﷺ : « نقرم بها على ذلك - أى على أن يكفوا عملها ، ولهم الشطر - ما شئنا » قول ، وليس بفعل مجرد ، وكيف يظن به ﷺ أن ينهى عن شيء ثم يخالفه بالعمل ، ويستمر عليه مدة حياته ؟ وقد تقرر في الأصول أن الفعل المقرون بالاستمرار بمنزلة القول .

وأجاب بعض الحنفية بأن أحاديث خيبر مبيحة وأحاديث النهي محرمة ، والمحرمة راجحة على المبيحة ولكنه ضعيف أيضا ، لأن هذه القاعدة إنما تجرى إذا جهل التاريخ ، وإلا فالترجيح للمتأخرة ، وحديث معاملة خيبر متأخر قطعاً ، لأن النبي ﷺ استمر عليه إلى أن توفي ، ثم عمل به الخلفاء بعده عليه الصلاة والسلام . وراجع إعلاء السنن ١٧ : ٣٢ .

ومن دلائل الجواز ما روى أبو هريرة قال : « قالت الأنصار للنبي ﷺ : اقسم بيننا وبين إخواننا النخيل ، قال : لا ، فقالوا : تكفونا المؤونة ونشركم في الثمرة ؟ فقالوا : سمعنا وأطعنا » أخرجه البخاري في المزارعة ، باب إذا قال : اكفني مؤونة النخل ، وفي الشروط ، باب الشروط في المعاملة ، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ ، باب إخاء النبي ﷺ بين المهاجرين والأنصار .

ولهذه الوجوه أقوى مشايخ الحنفية في هذا المسئلة بخلاف قول أبي حنيفة رحمه الله ، واختاروا فيها مذهب أبي يوسف وعمر وجمهور الصحابة والتابعين ، ولم تزل الأمة تعمل بالمزارعة والمساقاة منذ عهد النبي ﷺ إلى يومنا هذا ، وقد ذكر الإمام البخاري في باب المزارعة بالشطر ونحوه : « قال قيس بن مسلم عن أبي جعفر قال : ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزرعون على الثلث والرابع . ثم قال البخاري : وزارع على وسعد بن مالك ، وعبد الله ابن مسعود ، وعمر بن عبد العزيز ، والقاسم ، وعروة ، وآل أبي بكر ، وآل عمر ، وابن

سيرين رضى الله تعالى عنهم .

وقال شيخ مشايخنا الأنور رحمه الله في فيض البارى ٣ : ٢٩٥ تحت هذا الباب من صحيح البخارى : « ولم أكن أفهم دهرًا ما في الهداية في أول باب المزارعة : لا تجوز المزارعة والمساقاة عند أبي حنيفة ، ثم أراه ينقل الخلاف في المسائل بينه وبين صاحبيه ، وكنت أتعجب أن المزارعة إذا لم تجز عنده ، فن أين تلك التفريعات والمسائل ، ولم يكن يعلق بقلبي ما أجابوا عنه من أن الإمام كان يعلم أن الناس ليسوا بعاملين على مسألتي ، ففرع المسائل على أنهم إن زارعوها ، فما ذا تكون أحكامها ؟ ثم رأيت في حاوى القدسي : كرهها أبو حنيفة ولم ينها عنها أشد النهي ، وحينئذ نشطت من العقال ، وثلج الصدر ، وظهر وجه التفريعات مع القول بالبطلان ، فإنه قد نبهناك فيما مر أن الشيء قد يكون باطلا ، ولا يكون معصية ، فلا بد أن يكون له أحكام على تقدير فرض وقوعه . »

وبالجملة ، فالقول بجواز المزارعة هو القول المنصور بالأحاديث وتعامل الأمة المتواتر ، وأما الأحاديث التي وردت في النهي عن المزارعة فلا تخلو من أمرين : إما هي تتعلق بصورة مخصوصة من المزارعة ، وهي دفع الأرض بقدر مسمى غير شائع من الخارج ، وإما هي محمولة على الإرشاد والمشورة ، دون الحرمة . والدليل قائم على كل من التأويلين :

أما حمل هذه الأحاديث على صورة مخصوصة من المزارعة ، فثبت عن غير واحد من الصحابة ، ومنهم رافع بن خديج رضى الله تعالى عنه ، وهو الذى روى أحاديث النهي . حتى أصبحت رواياته أكبر مأخذ للمانعين ، ولكنه شرح هذا النهي في رواية ستأتى عند مسلم عن الأوزاعى عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن عن حنظلة بن قيس ، قال : « سألت رافع ابن خديج عن كراء الأرض بالذهب والورق ، فقال : لا بأس به ، إنما كان الناس يؤاجرون على عهد النبي ﷺ الماذينات وأقبال الجداول ، وأشياء من الزرع ، فيهلك هذا ويسلم هذا ، ويسلم هذا ويهلك هذا ، فلم يكن للناس كراء إلا هذا ، فلذلك زجر عنه ، فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به . »

وقد أخرج النسائى عن ابن شهاب : « أن رافع بن خديج قال : نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض ، قال ابن شهاب : فسئل رافع بعد ذلك : كيف كانوا يكررون الأرض ؟ قال : بشيء من الطعام مسمى ، وبشرط أن لنا ما تنبت ما ذينات الأرض وأقبال الجداول .

وسألت عن طريق أبي النعاجشى في حديث رافع بن خديج ، « سألتى كيف تصنعون

بمحاقلكم ؟ فقلت : نؤاجرها يا رسول الله على الربيع أو الأوسق من النمر أو الشعير قال : فلا تفعلوا .

وقد أخرج النسائي في باب اختلاف الألفاظ المأثورة في المزارعة عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : « كانت المزارع تكرى على عهد رسول الله ﷺ : أن لرب الأرض ما على ربيع الساقى من الزرع ، وطائفة من التبن ، لا أدرى كم هو ؟ » .

وأخرج النسائي وأبو داود كلاهما في المزارعة عن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه ، قال : « كان أصحاب المزارع في زمن النبي ﷺ يكررون مزارعهم بما يكون على السواقى من الزرع فجاءوا رسول الله ﷺ ، فاختموا في بعض ذلك ، فنهاهم رسول الله ﷺ أن يكرروا بذلك ، وقال : اكرروا بالذهب والفضة » .

فتبين من هذه الأحاديث أن المزارعة وكراء الأرض في عهد رسول الله ﷺ ، كان بصورة مخصوصة ، وهى أن رب الأرض كان يعين حصة من الأرض ، فيشترط خارجها لنفسه ونهى عنه النبي ﷺ لأن فيه غررا ، لا يدري أيجز منها أو من أرض سواها شيء أولا ؟ ولا يدري كم يجز من كل حصة ؟ وكانوا يطلقون على هذه المعاملة كراء الأرض ، والمزارعة ، والمخابرة ، والمحايلة ، فوقع النهى عن جميعها مطلقا ، جريا على عرف ذلك الزمان ، ولم تكن هذه الأسماء في أحاديث النهى تشمل كراء الأرض بالنقود ولا المزارعة بحصة شائعة من الخارج .

وأما بعض الأحاديث التى ورد فيها التصريح بالنهى عن المزارعة بالثلث أو الربع فمحمولة على التنزيه والإرشاد ، وهى ما أخرجه أبو داود عن رافع بن خديج قال : « كنا نخابر على عهد رسول الله ﷺ ، فذكر أن بعض عمومته أنه ، فقال : نهى رسول الله ﷺ عن أمر كان لنا نافعا ، وطواعية الله ورسوله أنفع لنا ، قال : قلنا . ومذاك ؟ قال : قال رسول الله ﷺ : من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه ، ولا يكرى بها بثلث ولا بربع ، ولا طعام مسمى » وما أخرجه النسائي عن أسيد بن ظهير قال : « أنى علينا رافع بن خديج ، فقال : ولم أفهم ، فقال : إن رسول الله ﷺ نهاكم عن أمر كان ينفعكم ، وطاعة رسول الله ﷺ خير لكم مما ينفعكم ، نهاكم رسول الله ﷺ عن الحقل ، والحقل : المزارعة بالثلث والربع فمن كان له أرض فاستغنى عنها فليمنحها أخاه ، أو ليدع » .

وقد ثبت عن غير واحد من الصحابة أن هذا النهى لم يكن للتحريم ، وإنما كان للإرشاد والتنزيه . ومما يدل على ذلك ما أخرجه النسائي ١٥١:٢ من طريق إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد ، عن رافع بن خديج قال : « مر النبي ﷺ على أرض رجل من الأنصار قد عرف أنه محتاج

فقال : لمن هذه الأرض ؟ قال : لفلان أعطانيها بالأجر ، فقال : لو منحها أخاه ، فأنى رافع الأنصارى ، فقال : إن رسول الله ﷺ نهاكم عن أمر كان لكم نافعاً ، وطاعة رسول الله ﷺ أنفع لكم « فتبين من هذه الرواية أن رسول الله ﷺ إنما قال : « لو منحها أخاه » يعنى : كان خيراً ، فحمله رافع رضي الله عنه على النهى ، فقد أخرج النسائى وأبو داود عن عروة ابن الزبير قال : قال زيد بن ثابت : « يغفر الله لرافع بن خديج أنا والله أعلم بالحديث منه ، إنما أتاه رجلان من الأنصار وقد اقتتلا ، فقال رسول الله ﷺ : إن كان هذا شأنكم فلا تكررا المزارع ، فسمع قوله : لا تكررا المزارع » .

وأخرج النسائى وأبو داود والترمذى عن عمرو بن دينار قال : « سمعت ابن عمر يقول : ما كنا نرى بالمزراعة بأساً ، حتى سمعت رافع بن خديج يقول : إن رسول الله ﷺ نهى عنه فذكرته لطاؤس فقال : قال ابن عباس : إن رسول الله ﷺ لم ينه عنه ولكن قال : ليمنع أحدكم أرضه أخاه خيراً له من أن يأخذ خرجاً معلوماً » .

وأخرج البخارى فى الحرث والمزراعة ، باب إذا لم يشترط السنين فى المزارعة ، عن عمرو بن دينار قال : « قلت لطاؤس : لو تركت الخسارة ، فإنهم يزعمون أن النبى ﷺ نهى عنه ، قال : أى عمرو ، إني أعطيهم وأعينهم ، وإن أعلمهم أخبرنى - يعنى ابن عباس - أن النبى ﷺ لم ينه عنه ، ولكن قال : أن يمنح أحدكم أخاه خيراً له من أن يأخذ عليه خرجاً معلوماً » .

وأخرج مالك فى كراء الأرض من المؤطا عن محمد بن شهاب أنه سأل سالم بن عبد الله عن كراء المزارع ، فقال : « لا بأس بها بالذهب والورق » قال ابن شهاب : فقلت له : « رأيت الحديث الذى يذكر عن رافع بن خديج ؟ » فقال : « أكثر رافع ، ولو كانت لى مزرعة أكريتها » .

فهؤلاء فقهاء الصحابة والتابعين ، لم يقبلوا عموم النهى فى أحاديث رافع بن خديج رضي الله عنه ، لأنهم لم يصدقوه فى روايتها ، وحاشاهم عن ذلك ، وإنما أنكروا على تعميمه للحكم ، بعد ما كان مخصوصاً بما كان أهل المدينة يتعارفونه ، وهو المراد فيما يسنح لى من قول سالم بن عبد الله « أكثر رافع » ، يعنى أنه أكثر فى تطبيق النهى على كل صورة من صور المزارعة ، والحقيقة أن التحريم كان مخصوصاً بتعيين حصة غير شائعة من الخارج ، وأما المزارعة بالحصة الشائعة ، فلم يكن النهى عنها نهى تحريم ، وإنما كان مشورة أشار بها رسول الله ﷺ فى خصوص بعض الوقعات التى جرى فيها النزاع .

ولنأى أول فقهاء الصحابة والتابعين أحاديث رافع بهذا الجزم والوثوق ، لأنهم شاهدوا رسول الله ﷺ بأنفسهم ، ورأوه عامل أهل خيبر بالمزارعة ، واستمرت هذه المعاملة إلى حين وفاته ﷺ ، ثم عمل بذلك الخلفاء من بعده ، ولم يزل كبار الصحابة وفقهائهم يجيزون المزارعة ، ولا ينكرون عليها ، فلو كانت المزارعة حراماً لما عمل بها النبي ﷺ ، ولما خفيت حرمة على هؤلاء الصحابة الكبار .

وربما يقال : إن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما قبل أحاديث رافع بهذا العموم ، فلما سمع منه حديث النهى عن المزارعة ترك المزارعة رأساً ، وهذا يدل على تقريره لحكم النهى .

ولكن أجاب عنه الحافظ ابن القيم فى تهذيب السنن ٥ : ٥٩ فقال : « إن ابن عمر رضى الله عنهما لم يحرم المزارعة ، ولم يذهب إلى حديث رافع . وإنما كان شديد الورع ، فلما بلغه حديث رافع ، خشى أن يكون رسول الله ﷺ أحدث فى المزارعة شيئاً لم يكن علمه ، فتركها لذلك » .

ويؤيد ابن القيم رحمه الله ما سياتى عند مسلم عن سالم بن عبد الله قال : « إن عبد الله ابن عمر كان يكرى أرضيه ، حتى بلغه أن رافع بن خديج الأنصاري كان ينهى عن كراء الأرض ، فلقبه عبد الله فقال : يا ابن خديج ، ما ذا تحدث عن رسول الله ﷺ فى كراء الأرض ؟ قال رافع بن خديج لعبد الله سمعت عمى - وكانا قد شهدا بدر - يحدثان أهل الدار أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء الأرض ، قال عبد الله : لقد كنت أعلم فى عهد رسول الله ﷺ أن الأرض تكرى . ثم خشى عبد الله أن يكون رسول الله ﷺ أحدث فى ذلك شيئاً لم يكن علمه ، فترك كراء الأرض » .

وزاد نافع فى رواية مسلم والنسائى ٢ : ١٥٤ : « فكان - يعنى ابن عمر - إذا سئل عنها قال : زعم رافع بن خديج أن النبي ﷺ نهى عنها » .

وأخرج البخارى فى باب ما كان من أصحاب النبي ﷺ يواسى بعضهم بعضاً فى الزراعة عن نافع : « فذهب ابن عمر إلى رافع ، فذهبت معه ، فسأله ، فقال : نهى النبي ﷺ عن كراء المزارع ، فقال ابن عمر : قد علمت أنا كنا نكرى مزارعنا على عهد رسول الله ﷺ بما على الأربعاء وبشئ من التبن » . وقال العلامة العيني فى شرحه لهذا الحديث : « حاصل حديث ابن عمر هذا أنه ينكر على رافع إطلاقه فى النهى عن كراء الأراضى ، ويقول : الذى نهاه عنه ﷺ هو الذى كانوا يدخلون فيه الشرط الفاسد ، وهو أنهم يشترطون ما على

٣٧٩٩- وحديثنا عبد بن حميد ، حدثنا محمد بن الفضل - لقبه عارم ، وهو أبو النعمان السدوسي ، حدثنا مهدي بن ميمون ، حدثنا مطر الوراق ، عن عطاء ، عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : من كانت له أرض فليزرعها ، فإن لم يزرعها فليزرعها أخاه .

الأربعاء وطائفة من التبن ، وهو مجهول وقد بسم هذا ، ويصيب غيره آفة أو بالعكس ، فتقع المنازعة . . . وأما النهي عن كراء الأرض ببعض ما يخرج منها إذا كان ثلثا أو ربعا أو ما أشبه ذلك ، فلم يثبت « وراجع عمدة القارى ٥ : ٧٤٠ .

وجاء هذا الحديث عند النسائي بلفظ أوضح ، وفيه : « فقال عبد الله : قد علمنا أنه كان صاحب مزرعة يكرها على عهد رسول الله ﷺ على أن له ما على الربيع الساقى الذى يتفجر منه الماء وطائفة من التبن ، لا أدري كم هى ؟ » .

فظهر بهذه الروايات أن ابن عمر رضى الله عنهما لم يقبل من رافع تعميمه للنهى ، ولكنه قد احتاط لنفسه بترك المزارعة رأسا ، وذلك لشدة ورعه واحتياطه ﷺ . ومن هنا يفهم معنى قوله : « لقد منعنا رافع نفع أرضنا » كما سيأتى عند مسلم من طريق مجاهد ، فإنه يدل على أن ابن عمر ﷺ لم يكن يعتقد النهي عن المزارعة تشريعا عاما ، وإلا لنسب المنع إلى الشريعة ، وإنما يريد أنى تركت نفع أرضى لمجرد قول رافع على سبيل الاحتياط مع ما أعرف من محمل ما يرويه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : " محمد بن الفضل " هو أبو النعمان السدوسي البصرى ، من رجال الجماعة ، أحد الثقات الأثبات وقال أبو حاتم : هو أحب إلى من أبى سلمة ، وقال أيضا : « اختلط فى آخر عمره ، وزال عقله ، فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح ، وكتبت عنه قبل الاختلاط سنة أربع عشرة ، ولم أسمع منه بعد الاختلاط ، وبالجملة من سمع منه قبل سنة عشرين ومأتين فسماعه جيد » كذا فى الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٤ : ١ : ٥٨ وقال أبو داود : « بلغنا أنه أنكر سنة ثلاث عشرة ، ثم راجعه عقله ، واستحكم به الاختلاط سنة ست عشرة » كذا فى ميزان الاعتدال ٤ : ٨ وذكر فيه الذهبي عن الدارقطني : « تغير بآخرة ، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو ثقة وإنما روى له البخارى ومسلم ما حدث به قبل الاختلاط ، وقال العقيلي : « قال لنا جدى : ما رأيت بالبصرة أحسن صلاة منه ، وكان أخشع من رأيت » وراجع التهذيب ٩ : ٤٠٤ .

قوله : " لقبه عارم " العارم فى اللغة : الشديد : والعرامة : الشدة والشراسة ،

٣٨٠٠- حدثنا الحكم بن موسى ، حدثنا هقل - يعني ابن زياد - عن الأوزاعي ، عن عطاء ، عن جابر بن عبد الله قال : كان لرجال فضول أرضين من أصحاب رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : من كانت له فضل أرض فليزرعها ، أو ليمنحها أخاه ، فإن أبي فليمسك أرضه .

وربما يطلق على المرح والبطر ، كما في تاج العروس ٨ . ٣٩٤ ، وقال أبو داود : سمعت عارما يقول : سماني أبي عارما وسميت نفسي " محمدا " وقال الذهلي : حدثنا عارم ، وكان بعيدا من العرامة ، وراجع تهذيب التهذيب للمحافظ ٩ : ٤٠٤ .

قوله : " أو ليمنحها أخاه " قد تقدم أن هذا الأمر ورد للندب والإرشاد ، وهو من قبيل المواساة فيما بين المسلمين ، فينبغي لصاحب الأرض إن رأى أحدا من إخوانه محتاجا ، أن يمنحه أرضه للزراعة من غير أجر ، وبواسطه بأرضه ، وهذا ، وإن لم يكن واجبا عليه تشريعا ، ولكنه مما حث عليه رسول الله ﷺ ، فلا ينبغي عدم الاحتفال به .

ومن المؤسف أن هذه السنة أصبحت متروكة اليوم ، ولا يرى أحد من ملاك الأرض ، يمنح أرضه لغيره من غير أجر ، مهما كثرت أراضيه ، أو عظمت أمواله ، فن واجب العلماء أن يبلغوا إلى عامة المسلمين هذا الحديث ، وما فيه من حث وترغيب ، وإنه لا يلزم من كون الشيء غير واجب أن يهجر أصلا .

مسئلة ملكية الأرض :

وقد استدلل بحديث الباب بعض المستغربين في عصرنا على نفي الملكية الشخصية على الأرض ، وهذا قول باطل لا عهد به للمسلمين منذ عهد الصحابة إلى عصرنا الحاضر ، غير أنه لما ظهرت نظريات الشيوعية والاشتراكية في البلاد الغربية ، واستولت على كثير من الممالك ونجحت في إشاعة عقيدتها وبث أفكارها فيما بين المسلمين ، جعل بعض المغترين بها يحاول تشييدها بالدلائل الشرعية ، ويبحث عن مؤيداتها في القرآن والسنة ، ليسهل تغيير المسلمين بها ، ويتمهد الطريق لإنشاء الحركات الشيوعية الهدامة فيما بين المسلمين .

ولم يكن يعجبني أن يذكر هذا القول الزائغ ، ولو للرد عليه ، في كتاب علمي ، ولا سيما في شرح حديث ، لأنه ليس من الخلافات الاجتهادية في شيء ، ولكن قد همت به البلية في عصرنا ، فأردت أن أذكره مع تفنيده ، ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة .

وقد شرحنا في مقدمة كتاب البيوع نظرية الاشتراكية ، وأنها لا تعترف بالملكية الشخصية على وسائل الإنتاج ، ولذلك فإنها تقول : إن الأراضي كلها مملوكة للدولة ، ولا يجوز أن يملكها رجل ، بل الدولة توزع قطعاً من الأراضي على جماعات من الناس ليحراثوها ويزرعوا فيها ، ثم ما خرج منها قسم فيما بينهم على قدر عمل كل واحد منهم .

فاستدل هؤلاء المغترون بالشيوعية بحديث الباب ، وقالوا : إن رسول الله ﷺ إنما أذن للناس أن ينتفعوا بالأراضي بأنفسهم ، فإن لم يزرعوها بأنفسهم أوجب عليهم أن يدفعوها إلى غيرهم ليزرعها غيره ، ولم يأذن رسول الله ﷺ بإجارة الأرض ، ولا بأن تدفع مزارعة وهذا نقي للملكية الشخصية ، فإن المالك مخير فيما يملكه ، يتصرف فيه كيف شاء وإن هذا الاستدلال ضعيف جداً كما ترى ، والحق أن هذا الحديث على إثبات الملكية الشخصية أدل منه على نفيها ، وذلك لوجوه :

الأول : إنه ﷺ قال : " من كانت له أرض " فجعل الأرض للرجل ، ونسبها إليه ومعروف أن حرف اللام يدل على الملكية ، فهذا اعتراف واضح للملكية الشخصية .

والثاني : إنه عليه الصلاة والسلام قال : " ليمنعها أخاه " ، فجعل دفع الرجل أرضه إلى أخيه " منيحة " ، والمنيحة في اللغة : العارية . قال ابن سيدة في المحكم ٣ : ٢٩٧ : « منحه الشاة والناقة ، يمنحه بكسر النون وفتحها : أعاره إياها وهي المنحة والمنيحة ، ولا تكون إلا في المعارة للبن خاصة » . وقال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة ٥ : ٢٧٨ : « والمنيحة : منيحة اللبن ، كالناقة أو الشاة يعطيها الرجل آخر يحتلبها ثم يردها » وراجع أيضاً تاج العروس ٢ : ٢٣٣ .

وقد ورد هذا اللفظ في الحديث بمعنى العارية صراحة ، فقال رسول الله ﷺ : « المنحة مردودة » أخرجه البزار عن أنس رضي الله عنه ، كما في الفتح الكبير للنبهاني ٣ : ٢٥٩ .

وسأني عند مسلم من طريق أبي سفيان عن جابر : « من كانت له أرض فليهبها أو ليعرها » وهذا اللفظ صريح في الهبة والعارية ، وقد وردت عدة أحاديث صحيح البخاري بهذا المعنى راجع منه كتاب الهبة ، باب فضل المنيحة .

وقال الإمام المجتهد المحدث اللغوي أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله : « المنحة عند العرب على معنيين : أحدهما : أن يعطي الرجل صاحبه المال هبة أو صلة ، فيكون له ، وأما المنحة الأخرى فأن يمنح الرجل أخاه ناقة أو شاة يحلبها زماناً وأياماً ، ثم يردها ، وهو تأويل قوله في الحديث الآخر : المنحة مردودة ، والعارية مؤداة ، والمنحة أيضاً تكون في الأرض ، يمنح

الرجل آخر أرضاً ليزرعها، ومنه حديث النبي ﷺ : من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه، أى يدفعها إليه حتى يزرعها، فإذا رفع زرعها ردها إلى صاحبها « راجع لسان العرب ٣ : ٤٤٦ .

وبالجملة ، فأكثر ما يستعمل لفظ " المنيحة " في العارية ، وربما يطلق على " الهبة " أيضاً، فإن أريد المعنى الأول، وهو المعنى الراجح الواضح في الحديث، وإياه اختار أبو عبيد وغيره ، فهذا الحديث صريح في أن الأرض مملوكة لصاحبها ، ولا تزال مملوكة له بعد ما يدفعها إلى أخيه ، ولذلك يجب عليه ردها إليه كسائر العواري ، وإن أريد المعنى الثانى ، وهو الهبة . فإنه يقتضى سبق ملك الواهب ، فإن الهبة لا يمكن إلا من المالك ، فالحديث في كلا الوجهين دال على إثبات الملكية الشخصية .

والثالث : إنه ﷺ قال في آخر الحديث : « فإن أبى فليمسك أرضه » يعنى أنه إن أبى أن يمنح الأرض أخاه فليمسكها بنفسه ، فكأنه ﷺ خير صاحب الأرض بين ثلاثة أشياء : إما أن يزرعها بنفسه ، وإما أن يمنحها غيره ، وإما يتركها من غير زراعة ، فلولا أن الرجل مالك للأرض لما كان له أن يتركها غير مزروعة، وإن هذا الشق الثالث الأخير دليل واضح على إثبات الملكية الشخصية ، وعلى أن الأمر بمنح الأرض ليس للوجوب ، وإنما هو للندب والإرشاد . فظهر أن الحديث لا علاقة له بنفى الملكية الشخصية . وإنما هو ينطق بإثباتها، وإنما كان مقصود النبي ﷺ بهذا الحديث النهى عن كراء الأرض ، لما كان أهل العرب يتعارفونه فيها من شروط فاسدة قد سبق ذكرها في مبحث كراء الأرض والمزارعة .

وأما قولهم : « إن النهى عن كراء الأرض والمزارعة دليل على عدم الملكية ، فإن المالك يخير فيما يملكه ، يتصرف فيه كيف شاء ، فالجواب عنه أولاً : أن الحديث لم يحرم كراء الأرض والمزارعة مطلقاً ، وقد بسطنا دلائل ذلك في البحث السابق ، وإنما حرم صورة مخصوصة منها ، وهى الصورة التى كانوا يتعارفونها حينئذ .

وثانياً : إن الملكية في الإسلام ليست حرة كحرية الملكية في الرأسمالية ، وقد استوفينا الكلام على موقف الإسلام من الملكية في مقدمة كتاب البيوع من هذا الكتاب ، فلو شرط الإسلام على أصحاب الأراضى شروطاً وأحكاماً، فإنها لا تنافى الملكية على الأرض ، ولا يستدل بذلك على نفي الملكية إلا من جهل عن الإسلام ، وأحكامه وحكمه ، ومنهجه السلم العادل في

أمور الاقتصاد والمعيشة .

واستدل هؤلاء المتجددون أيضاً بقوله تعالى في سورة الرحمن: (والأرض وضعها للأنام) واعتلوا بأن الآية تدل على أن الأرض لا تختص برجل دون رجل ، وإنما هي موضوعة لنفع الأنام كافة ، ولا سبيل إليه إلا بإلغاء الملكية الشخصية ، وإثبات الملكية الاجتماعية .

وإن هذا من الدلائل التي يستحيي القلم عن تسميتها دليلاً ، ولو سلم هذا النوع من الاستدلال وكانت هذه الآية دليلاً على نفي الملكية الاجتماعية أيضاً ، لأن الله سبحانه جعل الأرض للأنام ، ” والأنام “ لا يختص بالإنسان ، بل يشمل الحيوانات كلها ، فليقل هؤلاء الشيوعيون إنه لا يجوز لدولة أن تخص الأرض للناس وتمنع الحيوانات من الدخول فيها ، لأن الأرض موضوعة للأنام أجمعين .

ولئن كانت هذه الآية تدل على نفي ملكية الأرض الشخصية ، لجاز أن يستدل رجل آخر بقوله تعالى: (هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً) على نفي الملكية الشخصية في النقود والثياب وسائر الأشياء المستهلكة أيضاً ، لأن الله تعالى جعل كل ما في الأرض مخلوقاً لسائر الناس ، ولا يفضل فيها أحد على أحد .

والحقيقة : أن الآية لاعلاقة لها بمسئلة الملكية أصلاً ، وإنما هي من قبيل تعداد نعم الله سبحانه على العباد ، ولذلك أتبعه الله سبحانه بقوله : (فيها فاكهة والنخل ذات الأكمام والحب ذو العصف والريحان) وجميع هذه الأشياء تجرى فيها الملكية الشخصية عند هؤلاء المستغربين أيضاً؛ فكما أن ذكر هذه الأشياء في سياق نعم الله على جميع العباد لا يدل على نفي ملكيتها الشخصية، فكذلك ذكر الأرض في هذا السياق لاعلاقة له بنفي الملكية الشخصية عنها .

وربما يعتل هؤلاء بقوله تعالى : (إن الأرض لله) ، قائلين بأن الآية أثبتت الملكية لله سبحانه ، فلا يجوز أن يمتلكها إنسان ، وهذا الاستدلال أيضاً من الأضحوكات التي يسميه هؤلاء دلائل . أفلم يقل الله سبحانه : (لله ما في السموت والأرض) ؟ فليقولوا : قد أثبت الله سبحانه ملكه على جميع الأشياء ، فلا يجوز أن يمتلك رجل نقداً ، ولا ثوباً ، ولا متاعاً ، ولا طعاماً .

ولو نظر رجل في تمام الآية بسياقها لتبين له أنها على إثبات الملكية الشخصية أدل منها على نفيه ، لأن الله سبحانه يقول : (وقال موسى لقومه استعينوا بالله واصبروا إن الأرض لله يورثها من عباده من يشاء) (الأعراف : ١٢٨) فقرر الله سبحانه أن الأرض مملوكة له

كسائر ما في السموت والأرض ، غير أنه تعالى يورثها من يشاء من عباده ، فإذا أورثها أحداً من عباده ، صار مالكا لها ، لأن الإرث هو التملك .

وقد يستدلون بقول الله سبحانه : (والذي خلق الأرض في يومين وتجعلون له أنداداً ، ذلك رب العالمين وجعل فيها رواسي من فوقها وبارك فيها وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواءً للسائلين) (فصلت : ١٠) .

يقولون : إن الله سبحانه جعل الأرض وأقواتها سواءً للسائلين والمحتاجين ، فلا يجوز أن يتفضل أحد من الناس بالملك عليها .

والجواب أن هذه الآية فسرها المفسرون على وجوه :

الأول : إن قوله تعالى : « سواء » مصدر مؤكد لمضمر هو صفة لأيام ، يعني : « أربعة أيام استوت سواء لزيادة فيها ولا نقصان » وأما قوله تعالى : « للسائلين » فتعلق بمحذوف وقع خبراً لمبتدأ محذوف . يعني أن هذا الحصر في أربعة كائن للسائلين عن مدة خلق الأرض وما فيها . فعنى الآية حينئذ : أن الله سبحانه خلق الأرض وأقواتها في أربعة أيام كاملة لازيادة فيها ولا نقصان ، وإن هذا جواب كل من سأل عن مدة خلق الأرض . وهذا التفسير مروى عن قتادة والسدي رحمهما الله ، ويؤيده أن الآية نزلت جواباً عن سؤال بعض اليهود الذين أتوا رسول الله ﷺ ، فسألوه عن خلق السماوات والأرض كما في تفسير ابن جرير ٢٤ : ٥٥ .

الثاني : إن قوله تعالى : « سواء » يرجع إلى أربعة أيام ، كما مضى في التفسير الأول ولكن « للسائلين » متعلق بقوله تعالى : « أقواتها » والمراد من السائلين : السائلون للرزق ، ومعنى الآية : أن الله سبحانه خلق الأرض وأقواتها للسائلين في أربعة أيام كاملة لازيادة فيها ولا نقصان ، وهذا التفسير يؤخذ من روح المعاني ٢٤ : ١٠٢ في حكاية بعض الأقوال .

والثالث : إن قوله تعالى : « سواء » حال من قوله : « أقواتها » وقوله تعالى : « للسائلين » متعلق بقوله : « سواء » . والمراد : أن الأقوات المقطرة في الأرض مساوية موافقة لطلب كل من يسألها ، وهذا القول مروى عن جابر بن زيد رحمه الله كما في تفسير ابن جرير ٢٤ : ٥٧ ، وقد شرحه الحافظ ابن كثير رحمه الله بقوله : « قال ابن زيد : معناه وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين ، أي على وفق مراد من له حاجة إلى رزق أو حاجة ، فإن الله تعالى قدر له ما هو محتاج إليه ، وهذا القول يشبه ما ذكره في قوله تعالى : « وآتاكم من كل ما سألتموه » راجع تفسير ابن كثير ٤ : ٩٣ .

فلينظر القارئ الكريم : هل في أحد من هذه التفسير الثلاثة ما يدل على قولهم الفاسد ؟ أما على التفسير الأول والثاني فقوله تعالى : " سواء للسائلين " لا علاقة له بالأقوات أو تسوية الناس فيها ، وأما التفسير الثالث فحاصله : أن الله سبحانه قدر من الأقوات ما يوافق طلب الناس ، فمنهم من يطلب الحنطة ، ومنهم من يطلب الأرز ، ومنهم من يطلب الخضر الأخرى ، وكل أحد يجد فيها ما يوافقه وليس في الآية تعرض لكون الأرض مملوكة أو غير مملوكة .

ثم إن " السائلين " على تفسير ابن زيد يشمل الحيوانات كلها ، لأن الله سبحانه قدر في الأرض أقواتها أيضا ، فهل يستنبط منه أن تساوى الرزق واجب في الحيوانات كلها ؟ وهل يرزق كل إنسان قدر ما يرزقه بقر أو جاموس أو فرس ، أو حمار ؟

والحقيقة : أن الآية - على تفسير ابن زيد - لا تدل على مساواة الناس في قدر الأرزاق ، وإنما تدل على أن الأقوات المقدرة في الأرض توافق ما يطلبه ذو حياة على وجه الأرض ، فكل حيوان يجد فيها ما يوافق طبعه ويلأثم ذوقه على اختلاف بينهم في مقداره ، لأن الله سبحانه وتعالى قد صرح بهذا الاختلاف في المقدار في آية أخرى ، حيث قال : (نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضاً سخريا) (الزخرف : ٣٢) .

والذى يجب أن يقننه له ههنا : أن نظام الملكية الشخصية كان جاريا ساريا في العرب ، وفي العالم كله حينما جاء الإسلام ، فلو كان الإسلام يريد إلغاء هذا النظام رأسا لكان انقلاباً عظيماً في أوضاع المعيشة ، ولم يكن مثل هذا الانقلاب العظيم يحدث بالإتيان ببعض الإشارات المجملية والمحتملة في ضمن آيات قدرة الله وبيان نعمائه الشاملة ، فلو كان الإسلام يريد بحق أن يحدث مثل هذا الانقلاب العظيم في المعيشة والاقتصاد ، لجاء لتحريم الملكية الشخصية بآيات واضحة التعبير قطعية الدلالة على الموضوع ، وبعبارة لا تدع مجالاً للإنكار منكر أو ارتياب مرتاب ، كما جاء القرآن الكريم بتحريم الربا والخمر والخنزير ، فإنه سبحانه وتعالى لم يكتف لتحريم الربا مثلاً بالإشارة إلى شناعته في ضمن بعض آيات القدرة ، وإنما أتى لتحريمه بآيات ظاهرة ناطقة لم يكن غرض سياقها إلا تحريم الربا ، حتى قال : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين . فإن لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله) البقرة : ٢٧٨ و ٢٧٩ ، ولا نجد في القرآن الكريم ولا في السنة حكماً لإلغاء الملكية الشخصية بمثابة هذا الحكم أو بما يقاربه في الصراحة والوضوح ،

٣٨٠١- وحديثي محمد بن حاتم ، حدثنا معلى بن منصور الرازى ، حدثنا خالد ، أخبرنا الشيبانى . عن بكير بن الأحنس ، عن عطاء ، عن جابر بن عبد الله قال : نهى رسول الله ﷺ أن يؤخذ للأرض أجر أو حظ .

مع أن إلغاء الملكية الشخصية أمر أكثر خطراً وأعظم أثراً من أمر تحريم الربا . فهل يعقل أن يؤتى بهذا الأمر الانقلابى الخطير والقانون الاقتصادى المهم فى ضمن تعداد نعم الله سبحانه وتعالى ، بعبارة مجملة لا ينزع منها إلغاء الملكية الشخصية إلا بتعسف شديد لا يرتضيه إلا من أشرب فى قلبه الشيوعية ؟

ثم إن إلغاء الملكية الشخصية ليس حكماً واحداً فحسب ، وإنما هو حكم لوقام به أحد ، لأحدث مسائل مهمة وأحكاماً جمة ، وأنتج أسئلة لا بد من الجواب عنها : هل يستحق الملاك السابقون عوضاً بعد إلغاء ملكيتهم أولاً ؟ هل يعزر الممتنعون عن تسليم أراضيهم بشئ ؟ من يقوم بتسليم هذه الأراضي ؟ ومن يقسمها بين الناس ؟ وعلى أية قاعدة أو معيار يقسمها بينهم ؟ وعلى أية شروط تمنح الأراضي للزارعين ؟ هل يستوى فيها الرجال والنساء ، والشيوخ والشبان ؟ أو يكون بينهم فرق على أساس أعمارهم أو أصنافهم أو سابقيتهم فى الدين والخلق ؟ هذه أسئلة تحدث فورما تلغى الملكية الشخصية فى بلد من البلاد ، لا يمكن المخيد عن إجابتها .

فلو كان الإسلام ألغى الأملاك الشخصية فى الأراضي لأجاب عن جميع هذه الأسئلة بصراحة ووضوح ، وجاء الإجابة عنها بأحكام ربما تملأ كتب الحديث والفقه ، ولكننا لا نرى فى القرآن الكريم ولا فى السنة ولا فى تاريخ ذلك الزمان أدنى تعرض لمثل هذه المسائل ، ولا أخصر ذكر لطريق حلها . وإن مجرد خلو القرآن والسنة عن هذه الأحكام للدليل قاطع على أن الإسلام لم يأمر بإلغاء الملكية الشخصية أبداً .

وبالعكس من ذلك ، نجد فى القرآن والسنة دلائل لا تحصى لإثبات هذه الملكية . فإن كلا من أحكام الزكاة ، والعشر والحراج ، وإحياء الموات ، والمزارعة ، وكراء الأرض ، والوصية ، والميراث ، والوقف ، وقسمة الأراضي ، وبيعها ، دليل مستقل لإثبات الملكية الشخصية . فإن إلغاء الملكية الشخصية يستلزم إلغاء هذه الأحكام كلها ، ولو لا الجهل أو المكابرة والعناد لما اجترأ ذوعقل على نسبة إلغاء الملكية الشخصية إلى الإسلام .

وأما المفساد الذى نشاهدها فى نظام المزارعة اليوم ، والمظالم التى يرتكبها ملاك الأرض على المزارعين . فليس سببها الملكية الشخصية ، ولا إباحة المزارعة ، وإن سببها الأصل

٣٨٠٢- حدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي . حدثنا عبد الملك ، عن عطاء ، عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : من كانت له أرض فليزرعها ، فإن لم يستطع أن يزرعها وعجز عنها فليمنحها أخاه المسلم ، ولا يؤاجرها إياه .

٣٨٠٣- وحدثنا شيبان بن فروخ ، حدثنا همام ، قال : سألت سليمان بن موسى عطاء ، فقال : أحدثك جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال : من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه ولا يكرها ؟ قال : نعم .

٣٨٠٤- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا سفیان ، عن عمرو ، عن جابر : أن النبي ﷺ نهى عن المخارة .

٣٨٠٥- وحدثني حجاج بن الشاعر ، حدثنا عبيد الله بن عبد المجيد ، حدثنا سليم بن حيان ، حدثنا سعيد بن ميناء قال : سمعت جابر بن عبد الله يقول : إن رسول الله ﷺ قال : من كان له فضل أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه ، ولا تبيعوها ، فقلت لسعيد : ما قوله : ولا تبيعوها ؟ يعني الكراء ؟ قال : نعم .

٣٨٠٦- حدثنا أحمد بن يونس ، حدثنا زهير ، حدثنا أبو الزبير ، عن جابر قال : كنا نخابر على عهد رسول الله ﷺ ، فنصيب من القصري، ومن كذا ، فقال رسول الله ﷺ : من كانت له أرض فليزرعها ، أو فليحرثها أخاه ، وإلا فليدعها .

شروط فاسدة يجبر عليها المزارعون ، وإن الإسلام بريئ عن هذه الشروط الفاسدة ، فإنه لا يجوزها ، فيجب على المملكة الإسلامية أن تضمن للمزارعين بتحريرهم عن هذه الشروط الظالمة ، وأن تضع قوانين شديدة لاستئصالها ، وتجعل المزارعة معاملة عادلة يستوى فيها حق المزارع وحق صاحب الأرض ، ويضمن لكل منهما بعز وحرية ورفاهية ، والله سبحانه الموفق .

قوله : " فنصيب من القصري " الصحيح أنه على وزن القبطى ، بكسر القاف والراء وسكون الصاد وتشديد الياء وقيل : إنه على وزن قتلى بفتح القاف مقصورا ، وقيل : على وزن حبلى ، والصحيح هو الأول .

٣٨٠٧- حدثني أبو الطاهر، وأحمد بن عيسى جميعاً عن ابن وهب ، قال ابن عيسى : حدثنا عبد الله بن وهب ، حدثني هشام بن سعد أن أبا الزبير المكي حدثه قال : سمعت جابر ابن عبد الله يقول : كنا في زمان رسول الله ﷺ نأخذ الأرض بالثلث أو الربع بالمأذونات ، فقام رسول الله ﷺ في ذلك فقال : من كانت له أرض فليزرعها ، فإن لم يزرعها فليمنحها أخاه ، فإن لم يمنحها أخاه فليمسكها .

٣٨٠٨- حدثنا محمد بن المنفي ، حدثنا يحيى بن حماد ، حدثنا أبو طهالة ، عن سليمان ، حدثنا أبو سفيان ، عن جابر قال : سمعت النبي ﷺ يقول : من كانت له أرض فليهبها ، أو ليعرها .

٣٨٠٩- وحدثني حجاج بن الشاعر ، حدثنا أبو الجواب ، حدثنا عمار بن رزيق ، عن الأعمش ، بهذا الإسناد ؛ غير أنه قال : فليزرعها ، أو فليزرعها رجلاً .

ومعناه: ما بقي من الحب في السنبل مما لا يتخلص بعد الدياس ، وهي لغة شامية ، وغيرهم يقول: القصار ، وهو أشهر ، وبه وردت بعض الروايات كما في النهاية لابن اثير ٣: ٢٨٩ .

والمراد من قوله : « فنصيب من القصري ومن كذا » على ما فسر الزخشي في الفائق ٢ : ٣٥٢ أن رب الأرض كان يشترط على المزارع أن يزرع له خاصة ما تشقيه الجداول والربيع ، وأن تكون له القصار ، فنهى عن ذلك . ومما يؤيد تفسير الزخشي ما أخرجه ابن ماجه في باب ما يكره من المزارعة ١ : ١٧٩ وأحمد في مسند رافع بن خديج ٣ : ٤٦٤ عن أسيد بن ظهير قال : « كان أحدنا إذا استغنى عن أرضه أعطاها بالثلث والربيع والنصف ، واشترط ثلاث جداول والقصار ، وما سقى الربيع » هذا لفظ ابن ماجه وفي رواية لأحمد : « يشترط ثلاث جداول والقصار ، ما سقط من السنبل » .

فالمراد من إصابة القصري ، اشتراط القصار ، ومن قوله « من كذا » اشتراط الجداول والربيع ، والله أعلم .

قوله : « بالمأذونات » بكسر الذال ، وقد تفتح في غير هذه الرواية ، كما ذكره النووي عن القاضي . وهو جمع الماذيان : وهو النهر الكبير ومسيل الماء ، والكلمة سوادية معربة ليست عربية ، كما في النهاية لابن اثير ٤ : ٩٢ والمعنى : أن رب الأرض كان يشترط لنفسه ما خرج عن الماذينات ، وهو شرط فاسد ، كما مر غير مرة .

٣٨١٠- وحدثني هارون بن سعيد الأيلي ، حدثنا ابن وهب ، أخبرني عمرو - وهو ابن الحارث - أن بكيرا حدثه أن عبد الله بن أبي سلمة حدثه ، عن النعمان بن أبي عياش ، عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء الأرض . قال بكير : وحدثني نافع أنه سمع ابن عمر يقول : كنا نكرى أرضنا ، ثم تركنا ذلك حين سمعنا حديث رافع بن خديج .

٣٨١١- وحدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا أبو خيثمة ، عن أبي الزبير ، عن جابر قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الأرض البيضاء سنتين أو ثلاثا .

٣٨١٢- وحدثنا سعيد بن منصور ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وعمر والناقد ، وزهير بن حرب ، قالوا : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن حميد الأعرج ، عن سليمان بن عتيق ، عن جابر قال : نهى النبي ﷺ عن بيع السنين . وفي رواية ابن أبي شيبة : عن بيع الثمر سنتين .

٣٨١٣- حدثنا حسن بن علي الحلواني ، حدثنا أبو توبة ، حدثنا معاوية ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : من كانت له أرض فليزرعها ، أو ليمنحها أخاه ، فإن أبي فليمسك أرضه .

وقد ذكر جابر رضي الله عنه في هذا الحديث الثلث والرابع مع الماذبانات ، فلعل أصحاب الأرض كانوا يشترطون لأنفسهم ثلث جميع الخارج أو رבעه ، بالإضافة إلى ما خرج بالماذبانات ، ويحتمل أن يكونوا يشترطون ثلث ما خرج بالماذبانات أو رבעه ، والكل فاسد ، لما فيه من الغرر ، والله أعلم .

قوله : "عن بيع السنين" قد مر شرحه قبيل باب كراء الأرض ، وأنه بيع ما تحمله شجرة إلى مدة سنة أو أكثر .

قوله : "حدثنا أبو توبة" هو الربيع بن نافع العابد الحلبى ، سكن طرسوس ، وكان يعد من الأبدال ، روى له الجماعة ، مات سنة ٢٤١ هـ كذا في التهذيب ٣ : ٢٥١ وعمدة القارى ٥ : ٧٣٨ .

قوله : "عن أبي هريرة" هذا الحديث أخرجه البخارى تعليقا في الحرث والمزارعة ، باب ما كان أصحاب النبي ﷺ يواسى بعضهم بعضا ، ولم يخرج غير الشيخين ، وقد اختلف على يحيى بن أبي كثير في إسناد هذا الحديث ، وقد فصل النسائي طرقة في المجتبى ٢ : ١٥٢ ولم يذكر هذا اللفظ . والله أعلم .

٣٨١٤- **وحدثنا** الحسن الحلواني ، حدثنا أبو توبة ، حدثنا معاوية ، عن يحيى بن أبي كثير أن يزيد بن نعيم أخبره أن جابر بن عبد الله أخبره أنه سمع رسول الله ﷺ ينهى عن المزابنة والحقول ، فقال جابر بن عبد الله : المزابنة : الثمر بالتمر ، والحقول : كراء الأرض .

٣٨١٥- **حدثنا** قتيبة بن سعيد ، حدثنا يعقوب - يعني ابن عبد الرحمن القاري - عن سهيل ابن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة .

٣٨١٦- **وحدثني** أبو الطاهر ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني مالك بن أنس ، عن داود ابن الحصين أن أبا سفيان مولى ابن أبي أحمد أخبره أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة والمحاقلة ، والمزابنة : اشتراء الثمر في رعوس النخل ، والمحاقلة : كراء الأرض .

٣٨١٧- **حدثنا** يحيى بن يحيى ، وأبو الربيع العتكي ، قال أبو الربيع : حدثنا ، وقال يحيى : أخبرنا ، حماد بن زيد ، عن عمرو ، قال : سمعت ابن عمر يقول : كنا لا نرى بالخبر بأسا ، حتى كان عام أول ، فزعم رافع أن نبي الله ﷺ نهى عنه .

قوله : ” ينهى عن المزابنة والحقول ” المراد من الحقول : المحاقلة ، وقد مر تفسير المزابنة والمحاقلة واختلاف العلماء في ذلك أول باب العرايا ، وقدمنا هناك أن المحاقلة يطلق على معان مختلفة ، ومنها كراء الأرض . وقال ابن الأثير في جامع الأصول ١١ : ٣٢ : « الحقل : القراح من الأرض ، وهي الطيبة التربة ، الصالحة للزراعة ، ومنه حقل يحقل : إذا زرع ، والمحقل : مواضع الزراعة ، كما أن المزارع مواضعها أيضا ، والمحاقلة : مفاعلة من ذلك » .

قوله : ” سمع أبا سعيد الخدري ” هذا الحديث أخرجه البخاري في البيوع ، باب بيع الثمر على رعوس النخل ، وفي الشرب ، باب الرجل يكون له ممر ، وأبو داود رقم ٣٣٦٤ في البيوع ، باب في مقدار العرية ، والنسائي في البيوع ، باب بيع العرايا بالربط ، والترمذي ، رقم ١٣٠١ ، في البيوع ، باب العرايا ، ومالك في البيوع ، باب ما جاء في بيع العرية .

قوله : ” فزعم رافع ” حديث رافع بن خديج هذا أخرجه البخاري في المزارعة ،

٣٨١٨- **وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة** ، حدثنا سفيان ، ح وحدثني علي بن حجر ، وإبراهيم بن دينار ، قالا : حدثنا إسماعيل - وهو ابن علية - عن أيوب ، ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا وكيع ، حدثنا سفيان ، كلهم عن عمرو بن دينار بهذا الإسناد مثله ، وزاد في حديث ابن عيينة : « فركناه من أجله » .

٣٨١٩- **وحدثني علي بن حجر** ، حدثنا إسماعيل ، عن أيوب ، عن أبي الخليل ، عن مجاهد قال : قال ابن عمر : لقد منعنا رافع نفع أرضنا .

٣٨٢٠- **وحدثنا يحيى بن يحيى** ، أخبرنا يزيد بن زريع ، عن أيوب ، عن نافع أن ابن عمر كان يكرى مزارعه على عهد رسول الله ﷺ ، وفي أمانة أبي بكر وعمر وعثمان ، وصدرنا من خلافة معاوية ، حتى بلغه في آخر خلافة معاوية أن رافع بن خديج يحدث فيها

باب قطع الشجر والنخيل ، وباب ما يكره من الشروط في المزارعة ، وباب ما كان أصحاب النبي ﷺ يواسى بعضهم بعضا في الزراعة والثمرة ، وفي الشروط ، باب الشروط في المزارعة ، وأخرجه مالك في كراء الأرض ، والترمذي في الأحكام ، باب من المزارعة ، وأبو داود رقم ٣٣٩٢ ، ٣٣٩٣ ، ٣٣٩٤ و ٣٣٩٥ و ٣٣٩٧ إلى ٣٤٠٢ في البيوع ، باب في المزارعة ، والنسائي في المزارعة ، باب النهي عن كراء الأرض بالثلث والرابع .

قوله : " لقد منعنا رافع نفع أرضنا " هذا مما يدل على أن ابن عمر رضي الله عنهما لم يكن يعتقد النهي عن المزارعة تشريعا عاما ، وإلا لنسب المنع إلى الشريعة ، وإنما يريد أني تركت نفع أرضي لمجرد قول رافع على سبيل الاحتياط ، مع ما أعرف من محمل ما يرويه ، وسيأتي ذلك المحمل بنص منه في رواية سالم عنه .

قوله : " في آخر خلافة معاوية " قال الحافظ في الفتح ٥ : ١٨ : « إنما لم يذكر ابن عمر خلافة علي لأنه لم يبايعه لوقوع الاختلاف عليه ، كما هو مشهور في صحيح الأخبار ، وكان رأى أنه لا يبايع لمن لم يجتمع عليه الناس ، ولهذا لم يبايع أيضا لابن الزبير ، ولا لعبد الملك في حال اختلافها ، وبايع ليزيد بن معاوية . ثم لعبد الملك بن مروان بعد قتل ابن الزبير ، ولعل في تلك المدة ، أعنى مدة خلافة علي لم يؤاجر أرضه ، فلم يذكرها لذلك ، ثم هذا مما يدل على وجوب التأويل في حديث رافع ، لأن من العجيب أن لا يعلم مثل ابن عمر حكم المزارعة طوال صحبته مع رسول الله ﷺ والخلفاء الراشدين ، مع اشتغاله بها ، وشدة تمسكه بأحكام

ينهى عن النبي ﷺ ، فدخل عليه وأنا معه ، فسأله ، فقال : كان رسول الله ﷺ ينهى عن كراء المزارع ، فتركها ابن عمر بعد ، وكان إذا سئل عنها بعد قال : زعم رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ نهى عنها .

٣٨٢١- وحدثنا أبو الربيع وأبو كامل ، قالا : حدثنا حماد ، ح وحدثني علي بن حجر ، حدثنا إسماعيل ، كلاهما عن أيوب ، بهذا الإسناد مثله ، وزاد في حديث ابن عليه : قال : فتركها ابن عمر بعد ذلك ، فكان لا يكرهها .

٣٨٢٢- وحدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا عبيد الله ، عن نافع ، قال : ذهبت مع ابن عمر إلى رافع بن خديج ، حتى أتاه بالبلاط ، فأخبره أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء المزارع .

٣٨٢٣- وحدثني ابن أبي خلف ، وحجاج بن الشاعر ، قالا : حدثنا زكرياء بن عدي ، أخبرنا عبيد الله بن عمرو ، عن زيد ، عن الحكم ، عن نافع ، عن ابن عمر أنه أتى رافعا ، فذكر هذا الحديث عن النبي ﷺ .

الشرع ، وأن لا يعلم حرمة طوال هذه المدة غير رافع بن خديج من الصحابة الكبار ، فلو كانت المزارعة ممنوعة مطلقا لعلمه هؤلاء بيقين ، فظهر أن العموم الظاهر من أحاديث رافع محمول على خصوص بعض الوقعات التي كانوا يتعارفونها ، وقد سبق الكلام عليه في بحث المزارعة .

قوله : ” زعم رافع “ هذا يدل أيضا على أن ابن عمر لم يكن متيقنا بعموم النهي عن المزارعة .

قوله : ” زاد في حديث ابن عليه “ يعنى به إسماعيل بن عليه .

قوله : ” أتاه بالبلاط “ البلاط موضع معروف بالمدينة ، وكان مباطا بالحجارة ، وهو بقرب مسجد رسول الله ﷺ ، وفيه رجم اليهوديان لأجل زناهما . والبلاط ، كما في القاموس : هى الحجارة التي تفرش في الدار ، وكل أرض فرشت بها أو بالآجر .

٣٨٢٤- حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا حسين - يعنى ابن حسن بن يسار - حدثنا ابن عون ، عن نافع ، أن ابن عمر كان يأجر الأرض ، قال : فنبى حديثنا عن رافع بن خديج ، قال : فانطلق بى معه إليه ، قال : فذكر عن بعض عمومته ، ذكر فيه عن النبى ﷺ ، أنه نهى عن كراء الأرض قال : فتركه ابن عمر فلم يأجره .

٣٨٢٥- وحدثني محمد بن حاتم . حدثنا يزيد بن هارون ، حدثنا ابن عون ، بهذا الإسناد وقال : فحدثه عن بعض عمومته ، عن النبى ﷺ .

٣٨٢٦- وحدثني عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد، حدثني أبي، عن جدى، حدثني عقيل بن خالد، عن ابن شهاب أنه قال: أخبرني سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر كان يكرى أرضيه حتى بلغه أن رافع بن خديج الأنصارى كان ينهى عن كراء الأرض . فلقبه عبد الله، فقال : يا ابن خديج ! ما ذا تحدث عن رسول الله ﷺ فى كراء الأرض ؟ قال رافع بن

قوله : ” حدثنا حسين “ يعنى الحسين بن حسن بن يسار ، ويقال : ابن مالك بن يسار ، ويقال : ابن بشر بن مالك بن يسار النصرى كان ثقة حسن الهيئة ، مات سنة ١٨٨ هـ وراجع التهذيب ٢ : ٣٣٥ .

قوله : ” فلم يأجره “ بضم الجيم ، بمعنى الإكراء ، وهو الصحيح فى أكثر النسخ ، ووقع فى بعضها : ” فلم يأخذه “ وكذلك فى أول الحديث : » كان يأخذ الأرض « بدل قوله : » يأجر الأرض « وذكر العلماء أنه تصحيف ، راجع شرح النووى .

قوله : ” عن بعض عمومته “ العمومة جمع العم ، قال سيبويه : أدخلوا فيه الهاء لتحقيق التانيث ، ونظيره الفحولة والبعولة ، ويجمع العم على أعمام وعموم أيضا ، وراجع تاج العروس ٨ : ٤٠٩ .

قوله : ” عبد الملك بن شعيب “ هو حفيد الليث بن سعد الإمام المشهور ، روى عنه مسلم وأبو داود والنسائى ، قال ابن يونس : » كان حديثا فقيها عسرا فى الحديث ممتعا « وروى عنه مسلم خمسين حديثا ، كما فى تهذيب التهذيب ٦ : ٣٩٨ و ٣٩٩ .

قوله : ” كان يكرى أرضيه “ بصيغة الجمع ، جمع الأرض ، ووقع فى بعض النسخ : أرضه « بصيغة المفرد ، وكلاهما صحيح ، كذا فى شرح النووى .

خديج لعبد الله : سمعت عمي ، وكنا قد شهدا بدرا ، يحدثان أهل الدار أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء الأرض . قال عبد الله : لقد كنت أعلم في عهد رسول الله ﷺ أن الأرض نكرى . ثم خشى عبد الله أن يكون رسول الله ﷺ أحدث في ذلك شيئا لم يكن علمه ، فترك كراء الأرض .

٣٨٢٧- وحدثني علي بن حجر السعدي ، ويعقوب بن إبراهيم ، قالا : حدثنا إسماعيل ، وهو ابن علي ، عن أيوب ، عن يعلى بن حكيم ، عن سليمان بن يسار ، عن رافع بن خديج ، قال : كنا نحافل الأرض على عهد رسول الله ﷺ فنكربها بالثلث والرابع والطعام المسمى ، فجاءنا ذات يوم رجل من عموقي ، فقال : نهانا رسول الله ﷺ عن أمر كان لنا نافعا ، وطواعية الله ورسوله أنفع لنا ، نهانا أن نحافل بالأرض ، فنكربها على الثلث والرابع والطعام المسمى ، وأمر رب الأرض أن يزرعها ، أو يزرعها ، وكره كراءها وما سوى ذلك .

٣٨٢٨- وحدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، قال : كتب إلى يعلى بن حكيم قال : سمعت سليمان بن يسار يحدث ، عن رافع بن خديج ، قال : كنا نحافل بالأرض ، فنكربها على الثلث والرابع ، ثم ذكر بمثل حديث ابن علي .

٣٨٢٩- وحدثنا يحيى بن حبيب ، حدثنا خالد بن الحارث ، ح وحدثنا عمرو بن علي ، حدثنا عبد الأعلى ، ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا عبدة ، كلهم عن ابن أبي عروبة ، عن يعلى بن حكيم بهذا الإسناد مثله .

٣٨٣٠- حدثني أبو الطاهر ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني جرير بن حازم ، عن يعلى بن حكيم بهذا الإسناد ، عن رافع بن خديج ، عن النبي ﷺ ، ولم يقل : عن بعض عموته .

قوله : " سمعت عمي " أحدهما ظهير بن رافع ، كما سيأتي في طريق أبي النجاشي ، والثاني ، قيل : إنه مظهر على صيغة اسم الفاعل من باب التفعيل ، وروى ابن السكن عن قتادة ، قال : إن اسمه مهير ، وذكر الحافظ في فتح الباري ٥ : ٢٠ كلا القولين ، ثم قال في الثاني : « وهذا أولى أن يعتمد ، وهو بوزن أخيه ظهير ، كلاهما بالتصغير » .

وربما يرد عليه أن ظهير بن رافع لم يشهد بدرا ، وإنما شهد العقبة الثانية ، وباع النبي ﷺ بها ، كما صرح به ابن عبد البر في الاستيعاب وقد ذكر رافع في هذا الحديث أن

٣٨٣١- حدثني إسحاق بن منصور ، أخبرنا أبو مسهر ، حدثني يحيى بن حمزة ، حدثني أبو عمرو الأزاعي ، عن أبي النجاشي ، مولى رافع بن خديج ، عن رافع أن ظهير بن رافع - وهو عمه - قال : أتاني ظهير ، فقال : لقد نهى رسول الله ﷺ عن أمر كان بنا رافقا ، فقلت : وما ذلك ؟ ما قال رسول الله ﷺ فهو حق ، قال : سألتني كيف تصنعون بمحاقلكم ؟ فقلت : نؤاجرها يا رسول الله على الربيع أو الأوسق من التمر أو الشعير ، قال : فلا تفعلوا ، ازرعوها ، أو أزرعوها - أو أمسكوها .

العمين الراويين لهذا الحديث كانا قد شهدا بدرا . والجواب عنه أن ظهير بن رافع ممن شهد بدرا . وقد صرح به الحافظ في الإصابة ٢ : ٢٣٢ وكذلك ذكر ابن الأثير في أسد الغابة ٣ : ٧١ عن إسحاق أن ظهيرا قد شهد بدرا ، فظهر أن في شهوده بدرا خلافا بين أصحاب السير ، والقول بشهوده مؤيد بهذا الحديث ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " عن أبي النجاشي " بالجم المحففة ، اسمه عطاء بن صهيب الأنصاري ، كان مولى لرافع بن خديج ، صحبه ست سنين . وروى عنه ، وثقه النسائي ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وروى عنه الأزاعي ، ويحيى ابن أبي كثير ، وعكرمة بن عمار ، وأيوب ابن عتبة ، وراجع التهذيب ٧ : ٢٠٨ .

قوله : " أتاني ظهير " مصغرا ، وهكذا هو في جميع النسخ ، وهو صحيح ، وتقديره : « عن رافع أن ظهيرا عمه حدثه بحديث ، قال رافع في بيان ذلك الحديث : أتاني ظهير » وهذا التقدير يدل عليه فحوى الكلام ، ووقع في بعض النسخ : " أنبأني " بدل " أتاني " والصواب المنتظم : " أتاني " من الإتيان ، كذا في شرح النووى .

قوله : " رافقا " يعني ذارفا وبسر ،

قوله : " ما قال رسول الله ﷺ فهو حق " فيه ما كان الصحابة رضئ الله عنهم يخضعون لأمر الله ورسوله ويؤثرونه على جميع مصالحهم ، سواء عرفوا حكمة ذلك الأمر أو لم يعرفوا ، وكذلك ينبغي أن يكون كل مسلم .

قوله : " على الربيع " يعني النهر الصغير ، والمراد ما مر من أن يشترط صاحب الأرض لنفسه ما ينبت على الربيع ، وهذا الحديث صريح في أن النهي لم يكن عاماً لكل

٣٨٣٢- حدثنا محمد بن حاتم ، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، عن عكرمة بن عمار ، عن أبي النجاشي ، عن رافع ، عن النبي ﷺ بهذا ، ولم يذكر : عن عمه ظهير .

٣٨٣٣- حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، عن حنظلة بن قيس ، أنه سأل رافع بن خديج عن كراء الأرض ، فقال : نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض ، قال : فقلت : أبا لذهب والورق ؟ فقال : أما بالذهب والورق فلا بأس به .

٣٨٣٤- حدثنا إسحاق ، أخبرنا عيسى بن يونس ، حدثنا الأوزاعي ، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، حدثني حنظلة بن قيس الأنصاري ، قال : سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب والورق ، فقال : لا بأس به ، إنما كان الناس يؤاجرون على عهد النبي ﷺ على الماذيانات وأقبال الجداول ، وأشياء من الزرع ، فيهلك هذا ويسلم هذا ، ويسلم هذا ويهلك هذا ، فلم يكن للناس كراء إلا هذا ، فلذلك زجر عنه ، فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به .

٣٨٣٥- حدثنا عمرو الناقد ، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن يحيى بن سعيد ، عن حنظلة الزرق أنه سمع رافع بن خديج يقول : كنا أكثر الأنصار حقلا ، قال : كنا نكري الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه ، فربما أخرجت هذه ولم تخرج هذه ، فنهانا عن ذلك ، وأما الورق فلم ينهنا .

٣٨٣٦- حدثنا أبو الربيع ، حدثنا حماد ، ح حدثنا ابن المشي ، حدثنا يزيد بن هارون جميعا ، عن يحيى بن سعيد بهذا الإسناد نحوه .

مزارعة ، وإنما كان مخصوصا بهذه الصورة التي يشترط فيها ما ينبت على الربيع أو تشرط الأوسق المساة من الخارج ، وكلاهما فاسد لتضمنه الغرر .

قوله : ” وأقبال الجداول “ الأقبال : جمع قبل بضمين ، وهو ما أقبل من كل شيء ، والمراد ههنا : أوائل الجداول ورؤوسها ، وما ينبت عليها من العشب ، وقيل : إنه جمع قبل بفتحين ، وهو الكلا في مواضع من الأرض ، كذا في مجمع البحار .

قوله : ” وأشياء من الزرع “ يعني وعلى أشياء معينة من الزرع ، يجعلونها لأنفسهم ، وهذا حديث مفسر ، قد وضع به سبب النهي ، وتقدم الكلام عليه مستوفي .

٣٨٣٧- حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا عبد الواحد بن زياد ، ح وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا علي بن مسهر ، كلاهما عن الشيباني ، عن عبد الله بن السائب ، قال : سألت عبد الله بن معقل عن المزارعة ، فقال : أخبرني ثابت بن الضحاك أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة ، وفي رواية ابن أبي شيبة : نهى عنها ، وقال : سألت ابن معقل ، ولم يسم عبد الله .

٣٨٣٨- حدثنا إسحاق بن منصور ، أخبرنا يحيى بن حماد ، أخبرنا أبو عوانة ، عن سليمان الشيباني ، عن عبد الله بن السائب ، قال : دخلنا على عبد الله بن معقل ، فسألناه عن المزارعة ، فقال : زعم ثابت أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة ، وأمر بالمؤاجرة ، وقال : لا بأس بها .

٣٨٣٩- حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا حماد بن زيد ، عن عمرو أن مجاهدا قال لطاوس : انطلق بنا إلى رافع بن خديج ، فاسمع منه الحديث ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ ، قال : فانتهره ، قال : إني والله لو أعلم أن رسول الله ﷺ نهى عنه ما فعلته ، ولكن حدثني من هو أعلم به منهم - يعني ابن عباس - أن رسول الله ﷺ قال : لأن يمنح الرجل أخاه أرضه خير له من أن يأخذ عليها أجرا معلوما .

قوله : " أخبرني ثابت بن الضحاك " هذا الحديث تفرد بإخراجه مسلم من بين الأئمة الستة .

قوله : " فاسمع منه الحديث " روى على صيغة المتكلم منصوبا على كونه جواب أمر ، وروى على صيغة الأمر مجزوما ، وعلى الأول كان مجاهد يريد أن يسمع الحديث في حضرة طاوس ، وعلى الثاني كان يريد أن يسمعه طاوس ، وكلا المعنيين صحيح ، ورجح النووي الأول ، ولكن وقع في رواية للنسائي : « كان طاؤس يكره أن يؤجر أرضه بالذهب والفضة ، ولا يرى بالثالث والرابع بأسا ، فقال له مجاهد : اذهب إلى ابن رافع ابن خديج ، فاسمع حديثه » وهذه الرواية تقوى كون الحديث بصيغة الأمر .

قوله : " يعني ابن عباس " حديث ابن عباس هذا أخرجه البخاري في الحرث والمزارعة ، باب إذا لم يشترط السنين في المزارعة ، وباب ما كان أصحاب النبي ﷺ يواسى بعضهم بعضا إلخ ، وفي الهبة ، باب فضل المنيحة ، والنسائي في المزارعة ، باب النهي عن كراء

٣٨٤٠- **وحدثنا** ابن أبي عمر، حدثنا سفيان، عن عمرو وابن طاوس، عن طاوس، أنه كان بخابر، قال عمرو: فقلت له: يا أبا عبد الرحمن! لو تركت هذه المخابرة، فإنهم يزعمون أن النبي ﷺ نهى عن المخابرة، فقال: أي عمرو! أخبرني أعلمهم بذلك - يعني ابن عباس - أن النبي ﷺ لم ينه عنها، إنما قال: يمنح أحدكم أخاه خير له من أن يأخذ عليها خرجا معلوما.

٣٨٤١- **حدثنا** ابن أبي عمر، حدثنا الثقفى، عن أيوب، ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وإسحاق بن إبراهيم جميعا عن وكيع، عن سفيان، ح وحدثنا محمد بن ربح، أخبرنا الليث، عن ابن جريج، ح وحدثني علي بن حجر، حدثنا الفضل بن موسى، عن شريك،

الأرض، والترمذى فى الأحكام، باب من المزارعة، وأبو داود رقم ٣٣٨٩ فى البيوع باب فى المزارعة.

قوله: "سفيان عن عمرو" سفيان ههنا هو الثورى، كما صرح به الحافظ فى الفتح ١١: ٥، وعمرو هو ابن دينار، وابن طاوس هو عبد الله بن طاوس بن كيسان، فالثورى سمع هذا الحديث من ابن دينار وابن طاوس كليهما.

قوله: "لم ينه عنه" أى عن إعطاء الأرض بجزء مما يخرج منها، ولم يرد ابن عباس بذلك نفي الرواية المثبتة للنهى مطلقا، وإنما أراد أن النهى ليس على حقيقته، وإنما هو على الأولوية.

قوله: "لأن يمنح أحدكم" بفتح الهمزة والحاء، على أنها تعليلية، وبكسر الهمزة وسكون الحاء، على أنها شرطية، والأول أشهر، كذا فى فتح البارى ٥: ١٢.

قوله: "خرجا" يعنى أجرة، وزاد ابن ماجه والإسماعيلي من هذا الوجه عن طاوس: « وإن معاذ بن جبل أقر الناس عليها عندنا » يعنى باليمن، وكأن البخارى ومسلما حذفوا هذه الجملة الأخيرة لما فيها من الانقطاع بين طاوس ومعاذ، ذكره الحافظ فى الفتح، والله أعلم.

عن شعبة ، كلهم عن عمرو بن دينار ، عن طاوس ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ
نحو حديثهم .

٣٧٤٢- وحدثني عبد بن حميد ومحمد بن رافع ، قال عبد : أخبرنا ، وقال ابن رافع :
حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن ابن طاؤس ، عن أبيه ، عن ابن عباس أن النبي ﷺ
قال : لأن يمنح أحدكم أخاه أرضه خير له من أن يأخذ عليها كذا وكذا ، لشيء معلوم ، قال :
وقال ابن عباس : هو الحقل ، وهو بلسان الأنصار : المحاقلة .

٣٨٤٣- وحدثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ، أخبرنا عبد الله بن جعفر الرقي ، حدثنا
عبيد الله بن عمرو ، عن زيد بن أبي أنيسة ، عن عبد الملك بن زيد ، عن طاؤس ، عن ابن
عباس ، عن النبي ﷺ قال : من كانت له أرض فإنه أن يمنحها أخاه خير .

كتاب المساقاة والمزارعة

٣٨٤٤ - حدثنا أحمد بن حنبل وزهير بن حرب - واللفظ لزهير - قالوا : حدثنا يحيى - وهو القطان - عن عبيد الله ، أخبرني نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ .

كتاب المساقاة والمزارعة

المساقاة : مفاعلة من السقي ، وهى فى اصطلاح الفقه : دفع الشجر إلى من يصلحه بجزء معلوم من ثمره ، كالزراعة فى الزروع ، وتسمى " معاملة " أيضا ، وحكمها عند الحنفية حكم المزارعة ، على اختلاف بين أبى حنيفة وصاحبيه ، إلا فى أربعة أشياء :

الأول : أن فى المساقاة إذا امتنع أحدهما بعد العقد يجبر عليه ، بخلاف المزارعة ، فإن رب البذر إذا امتنع قبل الإلقاء لا يجبر عليه .

الثانى : أن فى المساقاة لا يشترط بيان المدة ، ويقع العقد حينئذ على أول ثمر يخرج فى أول السنة ، ويشترط فى المزارعة تعيين المدة .

الثالث : أنه إن عينت المدة فى المساقاة ، وانقضت قبل إدراك الثمر ، فالعامل يعمل عليها إلى انتهاء الثمرة ، لكن بلا أجر ، بخلاف المزارعة فإنه إذا انقضت مدتها ، يعمل العامل فيها بأجر .

والرابع : أنه إن استحق النخيل يرجع العامل فى المساقاة بأجر مثله ، وفى المزارعة بقيمة الزرع . وراجع رد المحتار للشامى ٥ : ٢٠١ .

قوله : "عبيد الله" يعنى ابن عمر العمرى ، وهو ثقة اتفق على إخراج حديثه الشيخان .

قوله : "عن ابن عمر" هذا الحديث أخرجه البخارى فى المزارعة ، باب المزارعة

عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع .

٣٨٤٥ - **وحدثنى** علي بن حجر السعدي ، حدثنا علي - وهو ابن مسهر - أخبرنا عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : أعطى رسول الله ﷺ خيبر بشطر ما يخرج من ثمره أوزرع ،

بالشطر ونحوه ، وباب إذا لم يشترط السنين في المزارعة ، وباب المزارعة مع اليهود ، وفي الإجارة ، باب إذا استأجر أرضاً فأت أحدهما ، وفي الشركة ، باب مشاركة الذمي والمشركين في المزارعة ، وفي الشروط ، باب الشروط في المعاملة ، وفي المغازي ، باب معاملة النبي ﷺ أهل خيبر ، وأخرجه أبو داود رقم ٣٤٠٨ و ٣٤٠٩ في البيوع ، باب في المساقاة ، والترمذي رقم ١٣٨٣ في الأحكام ، باب ما ذكر في المزارعة ، والنسائي في المزارعة ، باب اختلاف الألفاظ الماثورة في المزارعة .

قوله : "عامل أهل خيبر" استدلل به جمهور الفقهاء على جواز المساقاة . وهو قول مالك ، والشافعي ، وأحمد ، وأبي يوسف ، ومحمد رحمهم الله تعالى ، وأما أبو حنيفة وزفر رحمهما الله فقد منعا المساقاة كلزراعة ، وتأولا في حديث الباب بأنه كان خراج مقاسمة ، ولم تكن هناك مساقاة أو مزارعة ، وقد أسلفنا في مبحث المزارعة أدلة الجمهور بما يرد هذا التأويل ، وأن أراضي خيبر كانت مملوكة للمسلمين ، لا لليهود ، فلا معنى لخراج المقاسمة فيها .

وقال شيخنا العتاني التهانوي رحمه الله في إعلال السنن ١٧ : ٤٦ : « والظن بأبي حنيفة أنه لم يبطل المساقاة رأساً وإنما كرهها تورعاً ، ولم ينه عنها أشد النهي ، وإنما كرهها لكونها كالزراعة ، وقد ورد النهي عنها ولكونها مخالفة للأصول المجمع عليها في الإجارة ، ورأى أن حديث معاملة النبي ﷺ أهل خيبر على الشطر ليس بنص في عقد المساقاة ، بل يحتمل الوجوه التي قد مر ذكرها » . وقد سبق منا أن مشايخ الحنفية أفتوا بقول الجمهور في هذه المسئلة لقوة دليلهم .

ثم اختلف المجوزون لها ، فقال الشافعي رحمه الله في القول الجديد : إن جوازها يختص بالنخل والكرم ، وألحق المقل بالنخل ، وبه قال أحمد في رواية ، وقال داود الظاهري : يختص جوازه بالنخل فقط ، وقال مالك وأحمد والشافعي في القديم ، وأبو يوسف والثوري والجمهور : لا يختص جوازه بشجر دون شجر ، بل تجوز المساقاة في سائر أنواع الشجر . راجع للمذهب المالكية : البهجة شرح التحفة ٢ : ١٩٠ وللمذهب الحنابلة : الإنصاف شرح

فكان يعطى أزواجه كل ستة مائة وسق : ثمانين وسقاً من تمر ، وعشرين وسقاً من شعير .

المقنع للمردواوى ٥ : ٤٦٦ ، والمذهب الشافعى وداود : فتح البارى ٥ : ١٠ ولمذهب أبى يوسف : عمدة القارى ٥ : ٧٣٦ .

ودليل الشافعى فى الجديد أن جواز المساقاة رخصة ، فتختص بموردها ، وهو النخل ، وأما جوازه فى العنب ، فلما لكون المساقاة بخير واقعة عليه أيضا ، وإما لأن قياس العنب على النخل قياس قوى جدا ، بجامع وجوب الزكاة وتأتى الحرص فيها ، كما ذكره الرملى فى نهاية المحتاج ٥ : ٢٤٤ .

وأما الجمهور فاستدلوا بعموم لفظ « تمر » فإنه يشمل الأثمار كلها . وقد ورد فى الحديث ما يدل على أن أراضى خبير كان فيها غير النخل أيضا ، وهو ما أخرجه البيهقى فى سننه ٦ : ١١٤ من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله عن ابن نافع عن ابن عمر : وفيه : « فأعطاهم خبير على أن لهم الشطر من كل زرع ونخل وشيئ » وذكره الحافظ فى الفتح ٥ : ١٠ بلفظ : « كل زرع ونخل وشجر » فإفراد الشجر من النخل يدل على أن المراد منه غير النخل ، وقد ورد العقد عليهما .

وقد رجح كثير من الشافعية القول القديم للشافعى كذهب الجمهور ، وقال الشهاب ابن قاسم ناقدا دليل القول الجديد : « فى رده لدليل القديم نظر ، لأنه استدل بعموم الثمر فى الخبر لا بالقياس ، وقوله فتختص بموردها ، قد يقال : يرد عليه قياس العنب . . . على أن حاصل كلام جمع الجوامع : أن الصحيح جواز القياس فى الرخص ، خلافا لأبى حنيفة » كذا فى حاشية الرشيدى على نهاية المحتاج ٥ : ٢٤٤ .

قوله : " فكان يعطى أزواجه " يعنى نفقة لهن ، وهو يدل على أن ادخار ما يحتاج إليه لا ينافى التوكل ، وراجع شرح السنوسى ٤ : ٢٢٤ وقد استدله من قال : إن أكثر أراضى خبير كانت عند اليهود مساقاة ، وبعضها مزارعة ، لأن نصيب أزواجه عليهم السلام كان فى التمر ثمانون وسقاً ، والتمر يكون على النخل ، وفى الشعير عشرون وسقاً ، والشعير يكون فى الزروع ، فظهر أن المزارع بخير كانت أقل من النخل ، وفيه نظر ، لأنه يحتمل أن يكون عليهم السلام يؤثر بالشعير غير الأزواج ، فلا دلالة فى الحديث على كون الزرع أقل من الشجر .

فلما ولي عمر قسم خبير ، خير أزواج النبي ﷺ أن يقطع لمن الأرض والماء أو يضمن لمن الأوساق كل عام ، فاختلفن ، فمنهن من اختار الأرض والماء ، ومنهن من اختار الأوساق كل عام ، فكانت عائشة وحفصة ممن اختارنا الأرض والماء .

قوله : " فلما ولي عمر قسم خبير " يعنى أن عمر رضي الله عنه أجلى اليهود من خبير ، ثم تولى قسم أراضيها على المسلمين ، وسيأتى وجه إجلائهم فى شرح الروايات الآتية من هذا الباب .

قوله : "خير أزواج النبي ﷺ" وفى رواية لأبى داود فى الخراج والقيى والأماراة : « فلما أراد عمر إخراج اليهود أرسل إلى أزواج النبي ﷺ ، فقال لمن : من أحب منكن أن أقسم لها نخلا بخرصها مائة وسق ، فيكون لها أصلها ، أرضها وماؤها ، ومن الزرع مزرعة ، حرس عشرين وسقا ، فعلنا ، ومن أحب أن نوزل الذى لها فى الخمس كما هو ، فعلنا » قال العيني : « فيه تخيير عمر رضى الله تعالى عنه أزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بين أن يقطع لمن من الأرض ، وبين إجرائهن على ما كنّ عليه فى عهد النبي ﷺ من غير أن يملكهن ، لأن الأرض لم تكن موروثه عن سيدنا رسول الله ﷺ ، فإذا توفين عادت الأرض والنخل على أصلها وفقا مسبلا ، وكان عمر يعطيهن ذلك لأنه ﷺ قال : ما تركت بعد نفقة نسائي فهو صدقة ، قال ابن التين : وقيل : إن عمر رضي الله عنه كان يقطعهن سوى هذه الأوسق اثني عشر ألفا لكل واحدة منهن ، وما يجرى عليهن فى سائر السنة » كذا فى عمدة القارى ٥ : ٧٢٤ .

والخلاصة أن عمر رضى الله تعالى عنه لم يعط أمهات المؤمنين كبريات من النبي ﷺ ، وإنما أنفق عليهن عملاً بقوله ﷺ : « ما تركت بعد نفقة نسائي فهو صدقة » ، ولذلك لم يملكهن الأرض ، وأما من اختارت منهن إقطاع الأرض ، فالظاهر أنه لم يكن إقطاع تملك ، وإنما كان إقطاع استغلال ، كما حققه الألبى فى شرحه ٤ : ٢٢٦ .

٣٨٤٦- وحديثي أبو الطاهر ، حدثنا عبد الله بن وهب ، أخبرني أسامة بن زيد الليثي ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، قال : لما افتتحت خيبر سألت يهود رسول الله ﷺ أن يقرهم فيها على أن يعملوا على نصف ما خرج منها من الثمر والزرع ، فقال رسول الله ﷺ : أقرم فيها على ذلك ما شئنا . ثم ساق الحديث بنحو حديث ابن نمير وابن مسهر عن عبيد الله ،

قوله : " سألت يهود الخ " وأخرج أبو داود في المساقاة من البيوع عن ابن عباس قال : « افتتح رسول الله ﷺ خيبر ، واشترط أن له الأرض وكل صفراء وبيضاء ، وقال أهل خيبر : نحن أعلم بالأرض منكم ، فأعطاناها على أن لكم نصف الثمرة ولنا نصف » .

وأخرج أبو داود في الخراج والفيء والأمانة عن بشير بن يسار : « فلما صارت الأموال بيد النبي ﷺ والمسلمين لم يكن لهم عمال يكفونهم عملها ، فدعا رسول الله ﷺ اليهود ، فعاملهم » .

فدلت هذه الروايات أن الأراضى دفعت إلى اليهود مساقاة ، لكون المسلمين لا يقدرّون على زرعها بأنفسهم ، ولكون اليهود أعلم بتلك الأرض وما يحتاج إليه في زرعها .

قوله : " أقرم فيها على ذلك ما شئنا " وفي رواية مالك في الموطأ : « أقرم ما أقرم الله » ، والمراد أننا نمكسكم من المقام في خيبر ما شئنا ، ثم نخرجكم متى قدر الله ، وذلك لأنه ﷺ كان عازماً على إخراج الكفار من جزيرة العرب .

ثم قد استدلل بعض أهل الظاهر بهذا الحديث على أن المساقاة جائزة إلى أجل مجهول ، والجمهور - ومنهم الحنفية - على أنها لا تجوز إلا إلى مدة معلومة ، وتأول الجمهور حديث الباب بطرق مختلفة :

فقال النووي رحمه الله : « وقيل : جاز ذلك في أول الإسلام خاصة للنبي ﷺ » ولكن هذا التأويل غير سديد كما ترى ، لأن النسخ لا يثبت إلا بدليل .

وقال العيني رحمه الله في عمدة القارى ، باب إذا قال رب الأرض أقرم ما أقرمك الله ٧٣٦:٦ : « وأما قوله ﷺ : أقرم ما أقره الله ، لا يوجب فساد عقده ، ويوجب فساد عقد غيره بعده ، لأنه كان ينزل عليه الوحي بتقرير الأحكام ونسخها ، فكان بقاء حكمه موقوفاً على تقرير الله تعالى له ، فإذا اشترط ذلك في عقده لم يوجب فساد له وليس كذلك صورته

وزاد فيه : وكان الثمر يقسم على السهان من نصف خيبر ، فيأخذ رسول الله ﷺ الخمس

٣٨٤٧- **وحدثنا** ابن رمح ، أخبرنا الليث ، عن محمد بن عبد الرحمن ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، عن رسول الله ﷺ أنه دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يعملوها من أموالهم ، ولرسول الله ﷺ شطر ثمرها .

٣٨٤٨- **وحدثني** محمد بن رافع ، وإسحاق بن منصور - واللفظ لابن رافع - قالوا : حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا ابن جريج ، حدثني موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن عمر بن الخطاب أجلى اليهود والنصارى من أرض الحجاز ، وأن رسول الله ﷺ لما ظهر على

من غيره ، لأن الأحكام قد ثبتت وتقررت .

وخلاصة هذا الجواب أن العقد إلى أجل مجهول كان خصوصية للنبي ﷺ ، ولكن لا يطمئن إليه القلب أيضا .

والصحيح عندي ما ذكره النووي رحمه الله في آخر كلامه ، وحاصله أن العقد بخيبر لم يكن مجهولا أجله ، بل كان رسول الله ﷺ ضرب لهم مدة ، وحاصل قوله : « أقرم فيها على ذلك ما شئنا » أننا بالخيار بعد انقضاء هذه المدة ، فإن شئنا جددنا العقد لمدة أخرى ، وإن شئنا أخرجناكم عن الأرض ، فكان العقد يجدد كل سنة ، إلى أن أجلاهم عمر رسول الله ﷺ .

قوله : " وكان الثمر يقسم على السهان الخ " المراد أن أراضى خيبر كانت قد قسمت على الغنمين حسب سهانهم ، وصار لكل واحد منهم سهم معلوم ، وكانت المعاملة مع أهل خيبر برضى منهم ، فلما كان نصف ثمر خيبر يأتي إلى النبي ﷺ ، كان النبي ﷺ يقسمها على أصحاب السهام ، ويأخذ منها الخمس لبيت المال ، كما هو حكم كل غنيمة .

قوله : " على أن يعملوها من أموالهم " ظاهره أن البذر والبقر والعمل كلها كان من قبل اليهود ، والأرض وحدها من قبل المسلمين ، فدل الحديث على جواز هذه الصورة من المزارعة .

قوله : " لما ظهر على خيبر " الظهور ههنا بمعنى الغلبة ، لتعديته بعلى ، والفعل مبنى للمعروف ، وضمير الفاعل لرسول الله ﷺ .

خيبر أراد إخراج اليهود منها، وكانت الأرض حين ظهر عليها لله ولرسوله وللمسلمين ، فأراد إخراج اليهود منها ، فسألت اليهود رسول الله ﷺ أن يقرهم بها على أن يكفوا عملها ، ولهم نصف الثمر ، فقال لهم رسول الله ﷺ : نقرم بها على ذلك ما شئنا ، ففقدوا بها ، حتى أجلاهم عمر .

قوله : " حين ظهر عليها " بضم الظاء مبنيا للمجهول ، يعنى : حين غلب عليها المسلمون .

قوله : " لله ولرسوله وللمسلمين " هذا صريح فى أن الأرض لم تبق مملوكة لليهود بعد ما غلب عليها المسلمون ، بل قسمها رسول الله ﷺ فيما بين الغانمين ، فأصبحت مملوكة لهم ، والمراد من كونها مملوكة لله ولرسوله أن بعض أسهمها صارت إلى بيت المال .

وتفصيله ما أخرجه أبو داود فى كتاب الخراج والفئ من سننه عن بشير بن يسار : « إن رسول الله ﷺ لما أفاء الله عليه خيبر قسمها ستة وثلاثين سهما جمعا ، فعزل للمسلمين الشطر ثمانية عشر سهما ، يجمع كل سهم مائة ، النبي ﷺ معهم ، له سهم كسهم أحدهم ، وعزل رسول الله ﷺ ثمانية عشر سهما ، وهو الشطر لنوابه وما ينزل به من أمر المسلمين . وسيأتى وجه ذلك فى كتاب الجهاد إن شاء الله تعالى .

قوله : " على أن يكفوا عملها " بفتح الياء وسكون الكاف وتخفيف الفاء المرفوعة ، من كفى يكفى ، وكفاه المؤونة : إذا تولاها بنفسها ، وأغنى غيره عنها ، وهو يتعدى إلى مفعولين ، وقد حذف ههنا مفعول واحد ، والتقدير : على أن يكفوا المسلمين عملها ، يعنى : يغنوهم عنه .

قوله : " فقدوا " بفتح القاف ، بمعنى استقروا ومكثوا .

قوله : " حتى أجلاهم عمر " والذى يظهر من الروايات أن عمر رضي الله عنه أجلاهم لمجموعة أسباب آتية :

١ - أخرج عمر بن شبة فى أخبار المدينة من طريق عثمان بن محمد الأحنسى ، قال : « لما كثر العيال ، أى الخدم ، فى أيدي المسلمين ، وقوا على العمل فى الأرض أجلاهم عمر »

إلى تباء وأريحاء .

حكاه الحافظ في فتح البارى ٥ : ٢٤٠ كتاب الشروط ، باب إذا اشترط فى المزارعة إذا شئت أخرجتك .

٢ - أخرج ابن أبى شيبه من طريق الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، قال : « ما زال عمر حتى وجد الثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال : لا يجتمع بجزيرة العرب دينان ، فقال : من كان له من أهل الكتابين عهد فليأت به أنهذه له ، وإلا فإني مجليكم ، فأجلاهم » ذكره الحافظ .

٣ - كان عبد الله بن عمر فى زمن عمر ذهب إلى خيبر للنظر فى ماله ، فغشه اليهود ، وألقوه من فوق بيت ، فقدعوا يديه (يعنى : أزالوهما من مفصلهما) كما رواه حماد بن سلمة عند أبى يعلى فى مسنده ، وحكاه الحافظ فى الفتح .

وفى ذلك أخرج البخارى فى كتاب الشروط عن ابن عمر قال : « لما فدع أهل خيبر عبد الله بن عمر قام عمر خطيبا ، فقال : إن رسول الله ﷺ كان عامل يهود خيبر على أموالهم ، وقال : نقركم ما أقركم الله ، وإن عبد الله بن عمر خرج إلى ماله هناك ، فعدى عليه من الليل ، فقدعت يده ورجلاه ، وليس لنا هناك عد وغيرهم ، هم عدونا وتهمتنا ، وقد رأيت إجلأهم ، فلما أجمع عمر على ذلك أتاه أحد بنى أبى الحقيق ، فقال : يا أمير المؤمنين ، أخرجنا وقد أقرنا محمد ﷺ ، وعاملنا على الأموال ، وشرط ذلك لنا ، فقال عمر : أظننت أنى نسيت قول رسول الله ﷺ : كيف بك إذا أخرجت من خيبر تعد وبك قلو صك ليلة بعد ليلة ، فقال : كان ذلك هزيلة من أبى القاسم ، فقال : كذبت يا عدو الله ، فأجلاهم عمر ، وأعطاهم قيمة ما كان لهم من الشمر مالا وإبلا وعروضا من أقتاب وحيال وغير ذلك » .

وهذا الحديث دليل أيضا على أن أرض خيبر كانت مملوكة للمسلمين ، دون اليهود ، وإلا لأعطاهم عمر قيمة الأرض ، وأجاب عنه العننى فى المزارعة من العمدة ٥ : ٧٢٤ بقوله : « يجوز أنه ما أعطاهم زمان الإجلأ وأعطاهم بعد ذلك » ولكنه بعيد كما ترى .

قوله : « إلى تباء وأريحاء » قال الحافظ : « هما موضعان مشهوران بقرب بلاد طي على البحر فى أول طريق الشام من المدينة » قلت : وأما تباء فقد ذكر الحموى فى معجم

باب فضل الغرس والزرع

٣٨٤٩- حدثنا ابن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا عبد الملك ، عن عطاء ، عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : مامن مسلم يغرس غرساً إلا كان ما أكل منه صدقة ، وما سرق منه له

البلدان ٢ : ٦٧ : أنها بين الشام ووادي القرى ، على طريق حاج الشام ودمشق ، وذكر أيضاً أنها تسمى « تيماء اليهودى » لأن حصن السموعل بن عاديا اليهودى مشرف عليها .

وأما أريحا فقد ذكرها الحموى في معجمه ١ : ١٦٥ بالقصر ، وقال : « قدرواه بعضهم بالخاء المعجمة لغة عبرانية ، وهي مدينة الجبارين في الغور من أرض الأردن بالشام ، بينها وبين بيت المقدس يوم للفارس في جبال صعبة المسلك ، سميت فيما قيل بأريحا بن مالك بن أرفخشذ ابن سام بن نوح ، عليه السلام .

وقال النووى : « وفي هذا دليل على أن مراد النبي ﷺ بإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب إخراجهم من بعضها ، وهو الحجاز خاصة ، لأن تيماء من جزيرة العرب ، لكنها ليست من الحجاز » .

وذكر العيني في العمدة ٥ : ٧٣٥ عن الواقدي أن الحجاز من المدينة إلى تبوك ، ومن المدينة إلى طريق كوفة ، ومن وراء ذلك إلى مشارق أرض البصرة فهو نجد ، وما بين العراق وبين وجرة وعمره الطائف نجد ، وما كان من وراء وجرة إلى البحر فهو تهامة ، وما كان بين تهامة ونجد فهو حجاز ، وإنما سمي حجازاً لأنه يحجز بين تهامة ونجد

باب فضل الغرس والزرع

قوله : « عن جابر » أخرجه أيضاً الدارمي في البيوع باب ٦٧ حديث ٢٦١٣ . وأحمد في مسند جابر ٣ : ٣٩١ وفي مسند أم مبشر ٦ : ٤٢٠ ، ولم يخرج له غير مسلم من الأئمة الستة .

قوله : « ما أكل منه صدقة » وقد استنبط منه مولانا الشيخ أشرف على التهانوى رحمه الله في بعض مواعظه أن المرء كلما تسبب لخير ينتفع به الآخر ، أثيب عليه ، ولو لم يكن من نيته الثواب ، وأما قوله عليه السلام : « إنما الأعمال بالنيات » فالمراد منه أن العمل

الاختيارى لا يثاب عليه إلا بالنية ، والتسبب لا يجب أن يكون اختياريا ، والخلاصة أن المرء إذا نوى بالغرس نفع الخلق أثيب على فعل غرسه فورا ، ثم عند كل انتفاع ينتفع به ، ولو لم ينو ذلك لم يؤجر على فعل غرسه فورا ، ولكن كلما انتفع به أحد من خلق الله أثيب عليه لتسبب الخير ، والله سبحانه أعلم . ثم رأيت العيني رحمه الله قد صرح بأن الأجر في الغرس ثابت ، ولم لم يقصده الغارس ، راجع عمدة القارى ٥ : ٧١١ .

وقال الطيبي رحمه الله فيما حكاه الحافظ في الفتح ٥ : ٣ : « نكر مسلما ، وأوقعه في سياق النص ، وزاد " من " الاستغراقية ، وعم الحيوان ، ليدل على سبيل الكناية على أن أى مسلم كان ، حرا أو عبدا ، مطيعا أو عاصيا ، يعمل أى عمل من المباح ، ينتفع بما عمله أى حيوان كان ، يرجع نفعه إليه ويثاب عليه » .

وذكر الحافظ في أوائل المزارعة أن أجر ذلك يستمر مادام الغرس أو الزرع مأكولا منه ، ولو مات زارعه أو غارسه ، ولو انتقل ملكه إلى غيره .

ما ورد في ذم الزراعة :

ثم في الحديث فضيلة ظاهرة للغرس والزراعة ، وقد ورد في بعض الأحاديث ذم الزراعة ، مثل ما أخرجه البخارى في الحث والمزارعة عن أبى أمامة الباهلى ، وقد رأى سكة وشيئا من آلة الحث . فقال : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذل » ، وقد ذكر العلماء أن هذا الذم محمول على ما إذا اشتغل به ، فضيع بسببه ما أمر بحفظه . أو لم يضيع ، ولكن جاوز الحد فيه ، ولذلك ترجم عليه البخارى بقوله : « باب ما يحذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع ، أو مجاوزة الحد الذى أمر به » .

ومما يدل على فضيلة الغرس والزرع ما أخرجه البزار فى مسنده برجال ثقات عن أنس أن النبى ﷺ قال : « وإن قامت الساعة ، وفى يد أحدكم فسيلة (أى نخلة صغيرة) فليغرسها » ذكره الهيثمى فى كشف الأستار ٢ : ٨١ رقم ١٢٥١ ومجمع الزوائد ٤ : ٦٣ كتاب البيوع ، باب الحث على طلب الرزق .

ما ورد فى اتخاذ الضيعة :

وكذلك دل الحديث على جواز اتخاذ الضيعة ، والقيام عليها ، وقد ورد النهى عنها فيما روى عن ابن مسعود مرفوعا : « لا تتخذوا الضيعة فترغبوا فى الدنيا » أخرجه الترمذى

في الزهد ، باب هم الدنيا وحبها ، وقال : « حديث حسن » وأخرجه أحمد في مسنده ٣٧٧ : ١ و ٤٢٦ و ٤٤٣ ، وأخرجه الحاكم أيضا فيما رمز إليه النبهاني في الفتح الكبير ٢ : ٣١٤ .

وجمع القرطبي بين حديث الباب وحديث ابن مسعود بقوله : « يجمع بينه وبين حديث الباب بمجمله على الاستكثار والاشتغال به عن أمر الدين ، وحمل حديث الباب على اتخاذها للكفاف ، أو لنفع المسلمين بها ، وتحصيل ثوابها » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : هذا هو الحكم في سائر أسباب الدنيا وأموالها وأمتعتها : إن اتخذها الرجل لسد حاجته ، من غير أن ينهمك فيها ، كانت مباحة ، وإن اتخذها لنفع خلق الله ، كان مأجورا ، وإن اتخذها حبا لها ، وإعظاما لأمرها ، أورياء أو مفاخرة بها ، أو اشتغل بها بما جعله غافلا عن فرائضه الدينية : صارت وبالا عليه .

فالإباحة في النصوص محمولة على الأول ، والفضيلة محمولة على الثاني ، والنهي والإثم على الثالث . وإنما خصت الضيعة وآلات الحرث بالذكر في حديثي ابن مسعود وأبي أمامة رضي الله عنهما ، مع أن الحكم عام في سائر أموال الدنيا ، لأنها مما يكثر فيها الاشتغال والانهماك ، فوقع التنبيه على الحذر منها خصوصا ، والله سبحانه أعلم .

بحث في أطيب المكاسب :

ثم قد تكلم العلماء على ما هو أطيب المكاسب ، وقد ذكر الحافظ العيني رحمه الله خلاصة هذا المبحث في أول الحرث والمزارعة من عمدة القارى ٥ : ٧١٠ و ٧١١ ، فنقلها هنا بلفظه ، قال :

« واختلف في أفضل المكاسب ، فقال النووي : أفضلها الزراعة ، وقيل : أفضلها الكسب باليد ، وهى الصنعة ، وقيل : أفضلها التجارة ، وأكثر الأحاديث تدل على أفضلية الكسب باليد ، وروى الحاكم في المستدرک من حديث أبي بردة ، قال : سئل رسول الله ﷺ : أى الكسب أطيب ؟ قال : عمل الرجل بيده ، وكل بيع مبرور ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد . وقد يقال : هذا أطيب من حيث الحل ، وذلك أفضل من حيث الانتفاع العام ، فهو نفع متعدد إلى غيره ، وإذا كان كذلك فينبغى أن يختلف الحال في ذلك باختلاف حاجة الناس ، فمحيث كان الناس محتاجين إلى الأقوات أكثر ، كانت الزراعة أفضل ، للتوسعة على الناس . وحيث كانوا محتاجين إلى المتجر ، لانتقطاع الطرق ، كانت التجارة أفضل . وحيث كانوا محتاجين إلى الصنائع أشد ، كانت الصنعة أفضل ، وهذا حسن » .

صدقة ، وما أكلت الطير فهو له صدقة ، ولا يرزؤه أحد إلا كان له صدقة .

٣٨٥٠- حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، ح وحدثنا محمد بن ربح ، أخبرنا الليث ، عن أبي الزبير ، عن جابر : أن النبي ﷺ دخل على أم مبشر الأنصارية في نخل لها ، فقال لها النبي ﷺ : من غرس هذا النخل ؟ أمسلم أم كافر ؟ فقالت : بل مسلم ، فقال : لا يغرس مسلم غرساً ، ولا يزرع زرعاً ، فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة .

قوله : ” ولا يرزؤه “ أصل الرزء : النقص ، ويقال : رزء الرجل ما له : إذا انتقص ماله ، ولعل المراد ههنا نقصان الثمر بأفة أو نحوها ، لأن السرقة قد ذكرت قبل ، أو هو تعميم بعد تخصيص ، وفي الحديث دليل على أن الرجل كلما أصيب في ما له كان مأجوراً عليه .

قوله : ” أم مبشر الأنصارية “ هي امرأة زيد بن حارثة ، يقال لها : أم بشر بنت البراء بن معرور ، وكانت من كبار الصحابة ، وروى عنها جابر بن عبد الله أحاديث ، كذا في الاستيعاب لابن عبد البر ٤ : ٤٧٠ .

وتذكر في الصحابة أم مبشر أخرى ، غير بنت البراء ، وقد ذكر الحافظ في الإصابة ٤ : ٤٧٢ أنها زوج البراء بن معرور ، والد التي قبلها ، وحكى ابن الأثير عن ابن أبي عاصم أن قصة حديث الباب متعلقة بهذه الثانية ، لا ببنت البراء ، ثم رد عليه بصنيع الإمام أحمد في مسنده ، حيث ذكر جميع أحاديث أم مبشر تحت ترجمة واحدة ، مما يدل على أنه رآهما واحدة ، وراجع أسد الغابة ٥ : ٦١٧ .

قوله : ” ولا يزرع زرعاً “ قال الحافظ : « فيه جواز نسبة الزرع إلى الآدمي ، وقد ورد في المنع منه حديث غير قوي ، أخرجه ابن أبي حاتم من حديث أبي هريرة مرفوعاً : « لا يقل أحدكم : زرعت ، ولكن ليقل : حرثت ، ألم تسمع لقول الله تعالى : أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون ، ورجاله ثقات ، إلا أن مسلم بن أبي مسلم الجرمي قال فيه ابن حبان : ربما أخطأ : وروى عبد بن حميد من طريق أبي عبد الرحمن السلمى بمثله من قوله غير مرفوع ، راجع فتح الباري : أول المزارعة ٥ : ٣ .

٣٨٥١- وحديثي محمد بن حاتم ، وابن أبي خلف ، قالا : حدثنا روح ، حدثنا ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا يغرس رجل مسلم غرسا ولا زرعاً فيأكل منه سبع أو طائر أو شيء إلا كان له فيه أجر ، وقال ابن أبي خلف : طائر شيء .

٣٨٥٢- حدثنا أحمد بن سعيد بن إبراهيم ، حدثنا روح بن عباد ، حدثنا زكرياء بن إسحاق ، أخبرني عمرو بن دينار : أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : دخل النبي ﷺ على أم معبد حائطا ، فقال : يا أم معبد ، من غرس هذا النخل ؟ أمسلم أم كافر ؟ فقالت : بل مسلم ، قال : فلا يغرس المسلم غرسا ، فيأكل منه إنسان ولا دابة ، ولا طير ، إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة .

٣٨٥٣- وحديثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا حفص بن غياث ، ح وحدثنا أبو كريب ، وإسحاق بن إبراهيم ، جميعا عن أبي معاوية ، ح وحدثنا عمرو الناقد ، حدثنا عمار بن محمد ، ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا ابن فضيل ، كل هؤلاء ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر ، زاد عمرو في روايته عن عمار ، وأبو كريب في روايته عن أبي معاوية ، فقالا :

قوله : " على أم معبد " قد ورد في بعض الروايات « أم مبشر ، أو أم معبد » على الشك ، ووقع الجزم في بعضها على أم مبشر ، وفي بعضها على أم معبد ، وفي بعضها امرأة زيد بن حارثة ، وهي واحدة لها كنيستان ، وقيل : اسمها خليدة ، كما في فتح الباري ، ورد النووي كون اسمها خليدة ، والله أعلم .

قوله : " من غرس هذا النخل ؟ " استنبط منه الحافظ في الفتح أن الأجر يحصل لمن تعاطى الغرس أو الزرع ، ولو كان بعد ذلك باعه أو نقل ملكه إلى غيره ، لأن النبي ﷺ كان يعرف أن الحائط مملوك لأم مبشر ، ولكنه سأل عن غارس النخل ، ولم يبشرها بالتواب ، والله أعلم .

قوله : " إلى يوم القيامة " هذا يدل على أن أجر الغرس يستمر ما دام الغرس أو الزرع مأكولا منه ، ولو مات زارعه أو غارسه ، ولو انتقل ملكه إلى غيره .

عن أم مبشر ، وفي رواية ابن فضيل : عن امرأة زيد بن حارثة ، وفي رواية إسحاق عن أبي معاوية قال : ربما قال : عن أم مبشر ، عن النبي ﷺ ، وربما لم يقل ، وكلهم قالوا : عن النبي ﷺ ، بنحو حديث عطاء وأبي الزبير وعمرو بن دينار .

٣٨٥٤ - حدثنا يحيى بن يحيى ، وقتيبة بن سعيد ، ومحمد بن عبيد الغبري - واللفظ ليحيى - قال يحيى : أخبرنا ، وقال الآخرون : حدثنا أبو عوانة ، عن قتادة ، عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : مامن مسلم يغرس غرسا ، أو يزرع زرعاً ، فيأكل منه طير ، أو إنسان ، أو بهيمة إلا كان له به صدقة .

قوله : ” فقالا : عن أم مبشر “ حاصله أن بعض الرواة رووا هذا الحديث عن جابر عن النبي ﷺ ، وبعضهم روه عن جابر عن أم مبشر عن النبي ﷺ ، فجعلوا الحديث من مسند أم مبشر ، ثم اختلت الطائفة الثانية ، فسأها بعضهم ” أم مبشر “ وسأها آخرون : « امرأة زيد بن حارثة » ولا بعد في أن يكون جابر سمع الحديث بواسطة أم مبشر أولاً ، ثم سمعه من النبي ﷺ بلا واسطة ، وروى الحديث بكلا الطريقتين ، والله أعلم .

قوله : ” عن أنس “ هذا الحديث أخرجه البخاري في الأدب . باب رحمة الناس والبهائم ، وفي المزارعة ، باب فضل الزرع والغرس ، والترمذي في الأحكام ، باب ما جاء في فضل الغرس ، وأخرجه أحمد في مسند أنس ٣ : ١٤٧ و ١٩٢ و ٢٢٩ و ٢٤٣ .

وقد روى هذا المعنى مرفوعاً عن أبي أيوب ، وأبي الدرداء ، والسائب بن خلاد ، ومعاذ بن أنس ، وصحابي لم يسم عند أحمد ، وعن أبي أسيد عند يحيى بن آدم أيضاً ، وأحاديث هؤلاء مسوقة في عمدة القاري ٥ : ٧١٠ .

قوله : ” ما من مسلم “ قد رأيت في جميع طرق الحديث أن الفضيلة مقيدة بإسلام الغارس ، وعليه يدل سؤاله عليه السلام في قصة أم مبشر : « من غرس هذا النخل ، أمسلم أم كافر ؟ » وقد عمم بعضهم الفضيلة لكل مؤمن وكافر ، وقالوا : إن الكافر يخفف عنه العذاب بسببه ، واستدلوا بما ورد في بعض طرقه : « مامن عبد » بدل قوله : « مسلم » ، ولكنه محمول على المقيد ، بدليل ما ذكرنا ، كما أفاده العيني ، وأما تخفيف العذاب فيحتاج إلى دليل ، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ٥ : ٢ : « ولا يبعد أن يقع ذلك لمن يزرع في الدنيا ، وفقد العافية » .

٣٨٥٥- وحدثنا عبد بن حميد ، حدثنا مسلم بن إبراهيم ، حدثنا أبان بن يزيد ، حدثنا قتادة ، حدثنا أنس بن مالك : أن نبي الله ﷺ دخل نخلا لأم مبشر ، امرأة من الأنصار ، فقال رسول الله ﷺ : من غرس هذا النخل ؟ أمسلم أم كافر ؟ قالوا : مسلم ، بنحو حديثهم .

باب وضع الجوائح

٣٨٥٦- حدثني أبو الطاهر ، أخبرنا ابن وهب ، عن ابن جريج : أن أبا الزبير أخبره عن جابر بن عبد الله : أن رسول الله ﷺ قال : إن بعث من أخيك ثمرا ، ح وحدثنا محمد

ثم قد جزم الحافظ على أن ما أكل من زرع الكافر يثاب عليه في الدنيا ، واستدل على ذلك بحديث أنس عند مسلم . فإن كان مراده حديث أنس حديث الباب ، فليس فيه ما يدل على ذلك ، وإن كان مراده حديثا غيره فلم أقف عليه ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " أبان بن يزيد " هو العطار أبو يزيد البصري ، هو من رجال مسلم وأبي داود والنسائي ، ولم يخرج له البخاري إلا استشهادا ، وثقه ابن معين ، وقال : « كان القطان يروى عنه ، وكان أحب إليه من همام ، وهمام أحب إليّ » وذكره ابن عدي في الكامل ، ثم قال : « له روايات ، وهو حسن الحديث ، مناسك ، يكتب حديثه ، وله أحاديث صالحة عن قتادة وغيره ، وعامتها مستقيمة ، وأرجو أنه من أهل الصدق » وقد ذكره ابن الجوزي في الضعفاء ، وحكى من طريق الكديمي عن ابن المديني عن القطان ، قال : « أنا لا أروى عنه شيئا » ذكر كل ذلك الحافظ في التهذيب ١: ١٠٢ . ثم قال : « والكديمي ليس بمعتمد ، وقد أسلفنا قول ابن معين : إن القطان كان يروى عنه ، فهو المعتمد » .

باب وضع الجوائح

الجوائح : جمع جائحة ، وهي الآفات التي تصيب الثمار فتهلكها ، يقال : جاحهم الدهر ، يجوحهم ، واجتاحهم : إذا أصابهم مكروه عظيم ، والمراد من وضع الجوائح : إسقاطها ، بمعنى : إسقاط البائع ثمن الثمر المبيع الذي أصابته آفة . وسيأتي حكمه .

قوله : " عن جابر بن عبد الله " ، هذا الحديث لم يخرج به البخاري ، وأخرجه أبو داود رقم ٣٣٧٤ و ٣٣٧٠ في الإجارة ، باب وضع الجائحة ، وباب بيع السنين ، والنسائي في البيوع ، باب وضع الجوائح .

ابن عباد ، حدثنا أبو ضمرة ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله ﷺ : لو بعث من أخيك ثمرا ، فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا ، بم تأخذ مال أخيك بغير حق ؟

قوله : " فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا " استدل به أحمد ومالك رحمهما الله تعالى على وضع الجوائح عن المشتري وعلى أن الجائحة تكون من ضمان البائع ، وتفصيل الكلام في هذه المسئلة أن الرجل إذا باع ثمرا على رءوس الشجر ، ثم أصابته آفة ، فإن ذلك على صور آتية :

١ - الأولى : أن يبيعها قبل بد صلاحها بشرط التبقية على الأشجار ، ثم تصيبها آفة ، فالحكم فيها أن الآفة من ضمان البائع بالإجماع ، ولا يطالب بالمشتري بالثمن : لأن هذا النوع من البيع فاسد إجماعا .

٢ - الثانية : أن يبيعها قبل بد والصلاح أو بعده بشرط القطع ، ولا يخلى بينها وبين المشتري ، ولا يقبضها المشتري ، حتى تصيبها آفة فتهلك . فالضمان ههنا أيضا على البائع بالإجماع .

٣ - الثالثة : أن يبيعها قبل بد والصلاح أو بعده واشترط القطع وخلى بينها وبين المشتري ، ولكن لم يجلدها البائع ، حتى هلكت بآفة ، ثم يحين الجذاذ ، وتصيبها آفة فالآفة ههنا من ضمان المشتري بالإجماع ، ولا خلاف أن البائع يطالبه بالثمن .

٤ - الرابعة : أن يبيعها بعد بد والصلاح لا بشرط القطع ويخلى بينها وبين المشتري ، ثم تصيبها آفة فتهلك . وهذا موضع خلاف بين الفقهاء ، واختلفوا فيه على أقوال :

الأول : أنه من ضمان المشتري مطلقا ، وهو مذهب أبي حنيفة ، والليث بن سعد ، والشافعي في الجديد ، وأبي جعفر الطبري ، وداود ، والثوري وجمهور السلف ، كما في عمدة القاري ٥ : ٥٥٤ والفتح ٤ : ٣٣٣ .

الثاني : أن ما تلف من ذلك إلى الثلث فهو من مال المشتري ، فإن كان الثلث فصاعدا فهو من مال البائع ، وهو مذهب مالك ويحيى بن سعيد الأنصاري وسائر أهل المدينة ، كما في الحجة للإمام محمد ٢ : ٥٥٦ والمغنى لابن قدامة ٤ : ١٠٤ .

ثم هذا الثلث يعتبر عند ابن القاسم بالكيل ، وعند أشهب بالقيمة ، وراجع لتفصيله بداية المجتهد ٢ : ١٨٦ وشرح الأبي ٤ : ٢٣٢ .

الثالث : أن القدر التالف بالجائحة كله من ضمان البائع ، قل ذلك أو كثر ، إلا ما جرت العادة بتلف مثله ، كالشيء اليسير الذي لا ينضب ، وهو قول أحمد بن حنبل وأبي عبيد رحمه الله والشافعي في القديم . كما في المغني لابن قدامة ٤ : ١٠٦ والإنصاف للمرداوي ٥ : ٧٤ والخلی لابن حزم ٨ : ٣٨٤ .

استدل الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله بإطلاق حديث الباب ، حيث قال فيه ﷺ : « فأصابته جائحة ، فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا » ولا فرق فيه بين القليل والكثير ، ولا بين الثلث وما دونه .

وأما مالك رحمه الله ، فقد استدل بحديث الباب أيضا ، غير أنه استثنى منه الثلث لقلته . وقال ابن رشد في بداية المجتهد ٢ : ١٨٧ : « والمالكية يحتجون في مصيرهم إلى التقدير في وضع الجوائح ، وإن كان الحديث الوارد فيها مطلقا ، بأن القليل في هذا معلوم من حكم العادة أنه يخالف الكثير ، إذ كان معلوما أن القليل يذهب من كل ثمر ، فكان المشتري دخل على هذا الشرط بالعادة ، وإن لم يدخل بالنطق . . . وإذا وجب الفرق وجب أن يعتبر فيه الثلث ، إذ قد اعتبره الشرع في مواضع كثيرة » وقد مثل له ابن قدامة في المغني ٤ : ١٠٦ بالوصية وعطايا المريض ، وبتساوى جراح المرأة جراح الرجل إلى الثلث ، ولأن الثلث في حد الكثرة ، وما دونه في حد القلة ، بدليل قول النبي ﷺ في الوصية : « الثلث : والثلث كثير » فيدل هذا على أنه آخر حد الكثرة ، فلهذا قدر به .

وأما الحنفية والشافعية فاستدلوا بدلائل آتية :-

١ - سيأتي قريبا ما أخرجه مسلم في هذا الباب عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، قال : « أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمارا بتاعها ، فكثر دينه ، فقال رسول الله ﷺ : تصدقوا عليه ، فتصدق الناس عليه ، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه ، فقال رسول الله ﷺ لغرمائه : خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك » .

استدل به الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢ : ١٧٦ على مذهب الحنفية والشافعية قائلا : « فلما كان رسول الله ﷺ لم يبطل دين الغرماء بذهاب الثمار ، وفيهم باعتها ، ولم يردده على على الباعة بالثمن إن كانوا قد قبضوا ذلك منه ، ثبت أن الجوائح الحادثة في يد المشتري

لا تكون واضحة عنه شيئا من الثمن الذى عليه للبائع .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : هذا الاستدلال إنما يتم لو ثبت أن الرجل المصاب في حديث أبى سعيد رضي الله عنه كان قد أصيب بأفة سماوية أهلكت ثماره ، وليس ذلك بمصرح في الحديث ، بل يحتمل لفظ الحديث أن يكون قد أصيب بوضيعة في تجارة ثماره بعد ما قطعها ، وحينئذ لا يكون الحديث دالا على ما نحن فيه .

٢ - أخرج مالك في باب الجائحة في بيع الثمار والزروع عن عمرة بنت عبد الرحمن : « ابتاع رجل ثمر حائط في زمان رسول الله ﷺ ، فعالجه وقام فيه ، حتى تبين له النقصان ، فسأل رب الحائط أن يضع له أو أن يقيه . فحلف أن لا يفعل ، فذهبت أم المشتري إلى رسول الله ﷺ ، فذكرت ذلك له ، فقال رسول الله ﷺ : تألى أن لا يفعل خيرا . »

ووجه الاستدلال منه أن وضع الجائحة لو كان واجبا لأجبره عليه ، ولكن النبي ﷺ لم يجبره على ذلك ، وإنما لأمه على ترك الإحسان ، وقد أخرج الشيخان هذه القصة ، ولفظها : « أين المتألى على الله ؟ لا يفعل المعروف » وسيأتى عند مسلم في الباب الآتي ، وأخرجه البخارى في الصلح ، وترجم عليه « باب هل يشير الإمام بالصلح ؟ » فلفظ « المعروف » و « الخير » يدل على أن هذا الوضع كان من قبيل الإحسان ، لا من قبيل الوجوب ، ولذلك ذكره البخارى في الصلح ، ومسلم في استحباب وضع الدين ، وكلا الشيخين قد أعقب هذا الحديث بقصة كعب وابن أبى جرد ، والأمر بوضع الدين هناك للاستحباب بالإجماع .

٣ - استدلل الإمام محمد رحمه الله في كتابه « الحججة على أهل المدينة » ٢ : ٥٥٧ بما أخرجه هو بسنده إلى سليمان بن يسار عن سعد بن أبى وقاص : « أنه باع (١) من عبد الرحمن ابن عوف رضي الله عنه عنبا له بالعقيق ، فجاء بالبينة أنه كان باعه على أنه كان أصابه الجراد ، فأذهبه أو أكثره ، فاختصما إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه ، فقضى بالثمن وافيا على عبد الرحمن ، برد الثمن إلى سعد ، وقال : هو من مال الله ، من على هذا وابتلاك به . »

(١) وليتنبه انه وقع في النسخة المطبوعة بحيدرآباد من كتاب الحججة : « ابتاع » مكان « باع » ، ولكن ذكر محققها الشيخ مهدي حسن انه كان في الاصل « باع » ، ولكن غيره الشيخ مهدي حسن فيجعله « ابتاع » ، اعتمادا على ما وقع في رواية ابن حزم لهذا الاثر في المحلى ٨ : ٣٨٦ ، ولكن لم يتنبه الشيخ رحمه الله على أن محمدا رحمه الله إنما يذكر هذا الاثر في معرض استدلاله به على عدم وضع الجائحة عن المشتري ، فلو كان سعد مشتريا لما صح استدلاله به ، فالظاهر انه كان في رواية محمد : « باع » ، كما وقع في الاصل ، ولا يصح تغيير رواية محمد الى ما رواه ابن حزم ، فلذلك ذكرت الاثر على ما وقع في اصل كتاب الحججة والله اعلم .

وبالجملة ، فاستدلال مجتهد مثل الإمام محمد بهذا الأثر دليل على ثبوته عنده ، وجعل شيخنا العثماني إسناده حسنا ، في إعلاء السنن ١٤ : ٣٤٦ .

ثم إن مذهب الحنفية والشافعية موافق للأصول الثابتة ، لأن المبيع إذا خلى بينه وبين المشتري صار في ضمان المشتري ، ولا فرق بين الثمار والثياب وغيرها ، وعلى قول المالكية والحنابلة توضع جوائح الثمار ، ولا توضع آفات غيرها من المبيعات .

وأما حديث الباب فهو محمول عند الحنفية والشافعية على ما بيع قبل ظهوره ، أو قبل بد صلاحه باشتراط تركه على الأشجار ، أو يقبضه المشتري . بدليل ما سيأتي في حديث أنس : « نهى عن بيع ثمر النخل حتى تزهو » ثم قال : « رأيتك إن منع الله الثمرة ، لم تستحل مال أخيك ؟ » وهذا عين ما قال في آخر حديث جابر : « لم تأخذ مال أخيك بغير حق » فظهر أن سياق حديث جابر في ما لم يبد صلاحه ، ولم يقبضه المشتري .

وأما سيأتي من حديث جابر : « أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح » فيمكن تأويله على وجوه ثلاثة :

الأول : أن يكون الأمر بوضع الجوائح للندب ، لا للوجوب ، كما رأيت في حديث عمرة بنت عبد الرحمن : « لا مالي أن لا يفعل خيرا » .

والثاني : أن يكون الأمر للوجوب ، ويكون محمولا على ما قبل قبض المشتري ، فإن الجائحة حينئذ تكون من مال البائع بالإجماع ، ومما يؤيد أن الشافعي رحمه الله أخرجه في الأم ٣ : ٥٦ عن سفيان عن حميد بن قيس عن سليمان بن عتيق عن جابر : « أن النبي ﷺ نهى عن بيع السنين ، وأمر بوضع الجوائح » مما يدل على أن السياق في بيع السنين ، وفيه لا يتحقق قبض المشتري .

ثم قال الشافعي : « سمعت سفيان يحدث هذا الحديث كثيرا في طول مجالس له لا أحصى ما سمعته يحدثه من كثرتة ، لا يذكر فيه أمر بوضع الجوائح ، لا يزيد على أن النبي ﷺ نهى عن بيع السنين ، ثم زاد بعد ذلك : « وأمر بوضع الجوائح » قال سفيان : وكان حميد ينكر بعد بيع السنين كلاما قبل وضع الجوائح ، لا أحفظه فكنت أكف عن ذكر وضع الجوائح ، لأنني لا أدري كيف كان الكلام ؟ قال الشافعي : فقد يجوز أن يكون الكلام الذي لم يحفظه سفيان من حديث حميد يدل على أن أمره بوضعها على مثل أمره بالصالح على النصف ، وعلى مثل أمره بالصدقة تطوعا ، حضما على الخير لا حتما ، وما أشبه ذلك ، ويجوز غيره ،

٣٨٥٧- وحدثننا حسن الحلواني ، حدثنا أبو عاصم ، عن ابن جريج ، بهذا الإسناد مثله .

٣٨٥٨- حدثنا يحيى بن أيوب ، وقتيبة ، وعلى بن حجر ، قالوا : حدثنا إسماعيل بن جعفر ، عن حميد ، عن أنس أن النبي ﷺ نهى عن بيع ثمر النخل حتى ترهق ، فقلنا لأنس : ما ترهقها ؟ قال : تحمر وتصفر ، أرايتك إن منع الله الثمرة بم تستحل مال أخيك ؟

٣٨٥٩- حدثني أبو الطاهر ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني مالك ، عن حميد الطويل ، عن أنس بن مالك : أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمرة حتى ترهق ، قالوا : وما ترهق ؟ قال : تحمر ، فقال : إذا منع الله الثمرة فم تستحل مال أخيك ؟

٣٨٦٠- وحدثنني محمد بن عباد ، حدثنا عبد العزيز بن محمد ، عن حميد ، عن أنس : أن النبي ﷺ قال : إن لم يثمرها الله فم يستحل أحدكم مال أخيه ؟

فلما احتمل الحديث المعنيين معا ، ولم يكن فيه دلالة على أيها أولى به ، لم يجوز عندنا أن نحكم ، والله أعلم ، على الناس بوضع ما وجب لهم بلا خبر عن رسول الله ﷺ يثبت بوضعه « راجع كتاب الأم للشافعي ٣ : ٥٧ باب الجائحة في الثمرة ، وهو كلام متين جدا .

والثالث : ما ذكره الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢ : ١٧٦ أن مراده وضع الخراج عما أصابته جائحة ، ولا علاقة له بمسئلة الباب ، والمراد أن لا يؤخذ الخراج من أصحاب النخل التي أصابتها آفة ، والله سبحانه أعلم .

قوله : ” عن أنس “ أخرجه البخاري في الزكاة ، باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه أو زرعه ، وفي البيوع ، باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، وباب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها ، وباب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ، ثم أصابته عاهة فهو من البائع ، وباب بيع المخاضرة ، وأخرجه مالك والنسائي أيضا ، كلاهما في البيوع . في النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها .

وقد تقدم معنى هذا الحديث عن ابن عمرو جابر في باب النهي عن بيع الثمار قبل بد صلاحها ، وقد تقدم شرحه وإيضاح معانيه هناك مستوفى .

٣٨٦١- حدثنا بشر بن الحكم ، وإبراهيم بن دينار ، وعبد الجبار بن العلاء - واللفظ لبشر - قالوا : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن حميد الأعرج ، عن سليمان بن عتيق ، عن جابر : أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح .

قال أبو إسحاق - وهو صاحب مسلم - : حدثنا عبد الرحمان بن بشر ، عن سفيان بهذا .

٣٨٦٢- حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، عن بكير ، عن عياض بن عبد الله ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : أصيب رجل في عهد رسول الله ﷺ في ثمار ابتاعها ، فكثر

قوله : " أمر بوضع الجوائح " يعنى عن المشتري ، وتقدم آنفا أن المراد منه عند الحنفية والشافعية الحث على الخير على الذنب ، أو المراد وضع الجائحة إذا أصابت الثمار قبل قبض المشتري ، أو المراد منه وضع الخراج عن أرض أصابتها جائحة .

قوله : " قال أبو إسحاق " أبو إسحاق هذا من تلامذة المصنف رحمه الله ، وقد ذكر روايته لهذا الحديث من غير طريق مسلم ، لأنه قد علا إسناده في هذا الطريق ، وبلغ به إلى سفيان بواسطة واحدة فقط ، وقد كانت له إليه في طريق مسلم واسطتان .

قوله : " عن أبي سعيد الخدري " هذا الحديث لم يخرج به البخارى ، وأخرجه النسائي في البيوع ، باب وضع الجوائح ، وباب الرجل يبتاع فيفلس ، وأبو داود رقم ٣٤٦٩ في البيوع ، باب وضع الجائحة ، والترمذى في الزكاة ، باب من تحل له الصدقة ، وابن ماجه رقم ٢٣٥٦ في الأحكام ، باب تفليس المعدم والبيع عليه لغرمائه ، وأخرجه أحمد في مسنده ٣٦:٣ .

قوله : " أصيب رجل " قيل : هو معاذ بن جبل ، حكاه النووى ، وحكاه الألبى عن القاضى عياض ، ثم حكى عن القرطبي قال : « كان غرماؤه يهود ، فكلهم ﷺ أن يخففوا عنه ، أو ليضعوا ، فأبوا ، وحكم بينهم النبي ﷺ بما ذكر » ولعلمهم يريدون ما أخرجه البيهقي في سننه ٤٨:٦ وعبد الرزاق في مصنفه ٢٦٨:٨ رقم ٥١٧٧ عن كعب أن النبي ﷺ حجر على معاذ بن جبل ما له ، وباعه في دين كان له عليه ، وذكر عبد الرزاق فيه قصة طويلة ، ولكن ليس فيه ما يدل على أن تلك القصة وقصة حديث الباب واحدة ، لأن النبي ﷺ أمر بالتصدق عليه في حديث الباب ، وليس ذلك مذكورا في قصة معاذ ، مع أن

دينه ، فقال رسول الله ﷺ : تصدقوا عليه ، فتصدق الناس عليه ، فلم يبلغ ذلك وفاء دينه ، فقال رسول الله ﷺ لغرمائه : خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك .

٣٨٦٣- حدثني يونس بن عبد الأعلى ، أخبرنا عبد الله بن وهب ، أخبرني عمرو بن الحارث ، عن بكير بن الأشج ، بهذا الإسناد مثله .

عبد الرزاق أخرجه بساق طويل ، وأخرجه البيهقي بطرق متعددة ، ثم ليس في قصة معاذ أنه أفلس بثار ابتاعها ، فالظاهر أن القصتين متغايرتان ، والله أعلم .

قوله : " تصدقوا عليه " فيه فضل مواساة المحتاج ومن عليه دين ، والحث على الصدقة عليه .

قوله : " خذوا ما وجدتم " منه أخذ الفقهاء حكم التفليس ، وأن الغرماء يجوز لهم أخذ ما وجدوه عند مديونهم المفلس ، ولكن بواسطة القاضي ، ولا يترك عنده إلا ما يحتاج إليه من الثياب وغيرها ، قال الشافعي : « ويترك عليه دست من ثيابه ، يعني بذلة ، وقيل : دستان ، لأنه إذا غسل ثيابه لا بد له من ملابس ، وقالوا : إذا كان يكتفي بدونها تباع ، ويقضى الدين ببعض ثمنها ، ويشترى بما بقي ثوبا يلبسه ، وكذا يفعل في المسكن ، وعن هذا قالوا : يبيع ما لا يحتاج إليه في الحال ، كاللبد في الصيف ، والنطع في الشتاء . وينفق عليه وعلى زوجته وأطفاله وأرحامه » راجع رد المختار ، كتاب الحجر ٥ : ١٠٥ .

قوله : " وليس لكم إلا ذلك " قال الخطابي في معالم السنن ٥ : ١٢٠ : « وايس في الحديث أنه أمر أرباب الأموال أن يضعوا عنه شيئا من أثمان الثار : ثلثا . أو أقل منه ، أو أكثر ، إنما أمر الناس أن يعينوه ، ليقضى حقوقهم ، فلما أبدع بهم أ.رهم بالكف عنه إلى الميسرة ، وهذا حكم كل مفلس أحاط به الدين ، وليس له مال » ، وقال أبو حنيفة رحمه الله : يجوز للغرماء ملازمته ، وأخذ فضل كسبه مهما وجدوا ، وعند الصاحبين لا يجوز الملازمة بعد التفليس ، والتفصيل في الهداية ، كتاب الحجر .

باب استحباب الوضع من الدين

٣٨٦٤- وحديثي غير واحد من أصحابنا ، قالوا : حدثنا إسماعيل بن أبي أويس ، حدثني أخى ، عن سليمان - وهو ابن بلال - عن يحيى بن سعيد ، عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن أن أمه عمرة بنت عبد الرحمن قالت : سمعت عائشة تقول : سمع رسول الله ﷺ

باب استحباب الوضع من الدين

الوضع من الدين : هو حطه وإسقاطه عن المديون كلاً أو بعضاً .

قوله : " حدثني غير واحد من أصحابنا " أيهم المصنف شيخه ، ولعله يريد البخارى وغيره ، لأن البخارى أخرج هذا الحديث فى صحيحه عن إسماعيل بن أبي أويس ، وهذا أحد الأحاديث المنقطعة فى صحيح مسلم ، وهى اثنا عشر حديثاً ، بسطها النووى فى مقدمة شرحه ، وذكر النووى ههنا عن القاضى أن الراوى إذا قال : " حدثني غير واحد " أو " حدثني الثقة " فليس ذلك من الانقطاع ، وإنما هو رواية عن مجهول ، وعلى كل ، فلا يحتاج بهذا المتن لو لم يثبت من طريق آخر ، وقد ثبت عند البخارى .

قوله : " عن أبي الرجال " بكسر الراء وتخفيف الجيم ، وهذا لقبه ، وليس بكنية ، إنما لقب به لأن ولده كانوا عشرة كلهم رجال ، منهم حارثة ابن أبي الرجال ، وعبد الرحمن ابن أبي الرجال ، ذكره المزى فى تهذيب الكمال (خطبة ٧ : ٦١٥) وأمه محمد بن عبد الرحمن بن حارثة بن النعمان ، وكان جده حارثة بن النعمان من أهل بدر ، وكنيته بو عبد الرحمن ، وهو ثقة اتفاقاً ، راجع تهذيب التهذيب ٩ : ٢٩٧ .

قوله : " عمرة بنت عبد الرحمن " بفتح العين ، هى بنت عبد الرحمن بن سعد بن زراراة الأنصارية المدنية ، كانت فى حجر عائشة رضى الله عنها ، روت عن عائشة وأختها لأُمها أم هشام بنت حارثة بن النعمان ، وكان ابن المدينى يفخم أمرها ، وقال ابن حبان : كانت من أعلم الناس بحديث عائشة ، وقال سفيان : أثبت حديث عائشة حديث عمرة ، وقال ابن سعد : كانت عالمة ، وكتب عمر بن عبد العزيز إلى ابن حزم أن يكتب له أحاديث عمرة ، وراجع التهذيب ١٢ : ٤٣٨ .

قوله : " سمعت عائشة تقول " أخرجه البخارى ، فى الصلح ، باب هل يشير

صوت خصوم بالباب ، عالية أصواتها ،

الإمام بالصلح . وأخرجه مالك في البيوع ، باب الجائحة في بيع الثمار والزروع ، عن عمرة بنت عبد الرحمن مرسلًا ، وفيه : « ابتاع رجل ثمر حائط في زمان رسول الله ﷺ ، فعالجه وقام فيه ، حتى تبين له النقصان ، فسأل رب الحائط أن يضع له ، أو أن يقيله ، فحلف أن لا أفعل ، فذهبت أم المشتري إلى رسول الله ﷺ ، فذكرت ذلك له ، فقال رسول الله ﷺ : تألى ألا يفعل خيرا . »

وحديث مالك بظاهره يخالف حديث الباب وحديث البخاري ، لأنه وقع في حديث الباب أن النبي ﷺ اطلع على خصومتهم بارتفاع أصواتها ، ووقع في حديث مالك أن أم المشتري أخبرته ، وحكى الأبى عن القاضي عياض الجمع بينهما : بأن يكون ﷺ سمع أصواتها ، ولم يتبين كلامها ، فجاءت أم المشتري ، فأخبرته . وقال شيخنا في أوجز المسالك ٥ : ٣٩ : « قلت : أو يجمع بالعكس ، بأنها جاءت تخبره ، فأخبرته ، حتى سمع رسول الله ﷺ أصواتهم . »

وأخرج أحمد هذا الحديث في مسنده ٦ : ٦٩ و ١٠٥ من طريق عبد الرحمن ابن أبي الرجال عن أبيه عن عمرة ، عن عائشة قالت : « دخلت امرأة على النبي ﷺ ، فقالت : أى بابى وأمى ، إني ابتعت أنا وابنى من فلان ثمر ما له ، وأحصيناه وحشدناه ، لا ، والذي أكرمك بما أكرمك به ، ما أصبنا منه شيئا ، إلا شيئا نأكله في بطوننا ، أو نطعمه مسكيننا ، رجاء البركة ، فنقصنا عليه ، فمجئنا نستوضعه ما نقصناه ، فحلف : بالله لا يضع لنا شيئا ، قال : فقال رسول الله ﷺ : تألى لا أضع خيرا ، ثلاث مرار ، قال : فبلغ ذلك صاحب الثمر ، فجاء ، فقال : أى بابى وأمى ! إن شئت وضعت ما نقصوا ، وإن شئت من رأس المال ما شئت ، فوضع ما نقصوا . وبمثل هذا اللفظ والطريق أخرجه ابن حبان في صحيحه ، وحكاه الحافظ في الفتح ٥ : ٢٢٥ .

قوله : « عالية أصواتها » ولفظ البخاري : « عالية أصواتهم » وكأنه جمع باعتبار من حضر الخصومة ، وثنى باعتبار الخصمين ، أو كان التخاصم من الجانبين بين جماعة ، فجمع ، ثم ثنى باعتبار جنس الخصم . قاله الحافظ في الفتح .

ثم إن لفظ « عالية » في الحديث يجوز فيه لجر والنصب ، أما الجر فعلى كونه صفة لخصوم ، وأما النصب ، فعلى أنه حال . والأصوات مرفوع في

وإذا أحدهما يستوضع الآخر ، ويسترفقه في شيء ، وهو يقول : والله لا أفعل ، فخرج رسول الله ﷺ عليهما ، فقال : أين المتألى على الله ؟ لا يفعل المعروف ، قال : أنا يا رسول الله ،

كلتا الصورتين على كونه فاعل « عالية » كذا في عمدة القارى ٦ : ٤٢٤ .

قوله : " يستوضع الآخر " . يعنى : يطلب منه أن يضع من دينه شيئاً ، وقوله : « يسترفقه » يعنى : يطلب منه الرفق في الاستيفاء والمطالبة ، وتبين من رواية أحمد وابن حبان . التي نقلناها آنفاً ، أن المراد بالوضع الخط من رأس المال ، وبالرفق الاقتصار عليه ، وترك الزيادة ، لا كما زعم بعض الشراح أنه يريد بالرفق الإمهال . كذا قال الحافظ في الفتح . والذي يظهر لهذا العبد الضعيف أن المراد بالوضع وضع النقصان ، وبالرفق الخط من قيمة الباقي ، كما يدل عليه رواية أحمد ، وفيها : « إن شئت وضعت ما نقصوا ، وإن شئت من رأس المال ما شئت » والله أعلم .

وفي هذا الحديث دليل على أن طلب الوضع أو الرفق من الدائن ، جائز ، خلافاً لمن كرهه من المالكية ، واعتل بما فيه من تحمل المنة ، وقال القرطبي : « لعل من أطلق الكراهة أراد أنه خلاف الأولى » حكاه الحافظ في الفتح ، وقال النووي : « لا بأس بمثل هذا ، ولكن بشرط أن لا ينتهى إلى الإلحاح وإهانة النفس ، أو الإيذاء ، ونحو ذلك ، إلا من ضرورة » .

قوله : " أين المتألى على الله ؟ " المتألى : الخالف المبالغ في اليمين ، مأخوذ من الألية بفتح الهمزة ، وكسر اللام ، وتشديد الياء . وهى اليمين .

ثم قال بعض الشراح : إن وجه كراهيته ﷺ لهذا الحلف كونه على ترك أمر عسى أن يكون قدر الله وقوعه ، وقال آخرون وهو الأظهر : إن وجهه قطع نفسه عن فعل الخير والمعروف ، ويتأيد هذا بما مر من رواية مالك وأحمد : « تألى أن لا يفعل خيراً » .

واستشكله بعضهم بقول الأعرابي الذى قال : « والله لا أزيد على هذا ولا أنقص » وقال له ﷺ : « أفلاح إن صدق » ولم ينكر عليه حلفه على ترك الزيادة ، وهى من فعل الخير . وأجاب عنه ابن التين فيما حكاه الحافظ عنه بأنه كان في قصة الأعرابي في مقام الدعاء إلى الإسلام ، والاستمالة إلى الدخول فيه ، فكان يحرص على ترك تحريضهم على ما فيه نوع مشقة مهما أمكن ، بخلاف من تمكن في الإسلام ، فيحضه على الازدياد من نوافل الخير .

فله أى ذلك أحب .

٣٨٦٥- حدثنا حرملة بن يحيى ، أخبرنا عبد الله بن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، حدثني عبد الله بن كعب بن مالك ، أخبره عن أبيه ، أنه تقاضى ابن أبي حدرد

قوله : " فله أى ذلك أحب " يعنى : لخصمى ما أحب من أمرين : الوضع أو الرفق ، وقد مرتفصيله فى رواية أحمد أنه قال : « إن شئت وضعت ما نقصوا ، وإن شئت من رأس المال ما شئت » ولعل مراده أنه صار مستعدا لا لوضع النقصان فحسب ، بل وللحط من قيمة رأس المال الباقى أيضا ، وتقدم فى رواية أحمد أنه بعد ذلك وضع النقصان .

والحديث من ألمع الأمثلة لسرعة فهم الصحابة مراد الشارع ، وطواعيتهم لما يشير إليه رسول الله ﷺ ، وحرصهم على الخير ، رصفح النبي ﷺ عما يجرى بين المتخاصمين من اللغط ورفع الصوت ، والله سبحانه أعلم .

والحديث دليل على استحباب التكفير عن اليمين الذى سد به الرجل بابا من أبواب الخير ، وهو مأمور به صريحا فى الحديث ، وسيأتى الكلام عليه فى بابيه إن شاء الله .

قوله : " حدثني عبد الله بن كعب بن مالك " هو أبو فضالة المدنى ، روى عن أبيه ، وعنه أخوه معبد ، وابن أخيه عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب ، والزهرى ، قال أبو زرعة : ثقة ، وقل ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث ، وقال أبو أحمد الحاكم : كان أعلم قومه وأوعاهم لأحاديث الصحابة ، وأخرج له أبو يعلى فى مسنده حديثا أرسله ، ولذلك ذكره الذهبي فى تجريد الصحابة ، وهو وهم . كذا فى التهذيب ٧ : ٤٥ .

قوله : " أخبره عن أبيه " يعنى كعب بن مالك رضي الله عنه ، وهذا الحديث أخرجه البخارى فى المساجد ، باب التقاضى والملازمة فى المسجد ، وباب رفع الصوت فى المساجد ، وفى الخصومات ، باب كلام الخصوم بعضهم فى بعض ، وباب الملازمة ، وفى الصلح ، باب هل يشير الإمام بالصلح بالدين والعين ، وأخرجه أبو داود رقم ٣٥٩٥ فى الأقضية ، باب فى الصلح ، والنسائى فى القضاة ، باب إشارة الحاكم على الخصم بالصلح ، وابن ماجه فى الأحكام ، باب الحبس فى الدين والملازمة ، والدارمى فى البيوع ، باب إنظار المعسر ، رقم ٢٥٩٠ .

قوله : " ابن أبي حدرد " اسمه عبد الله بن أبي حدرد الأسلمى ، كما وقع مصرحا

ديننا كان له عليه في عهد رسول الله ﷺ في المسجد ، فارتفعت أصواتها ، حتى سمعها رسول الله ﷺ ، حتى كشف سجد حجرتة ، وفادى كعب بن مالك ، فقال : يا كعب !

في رواية ابن هزمز في آخر الباب ، وعند البخاري في الصلح ، وكنيته أبو محمد ، له ولأبيه صحبة ، وقال ابن سعد : أول مشاهده الحديبية ، ثم خير ، وأمره رسول الله ﷺ على سراياه واحدة بعد أخرى ، كذا في الاستيعاب لابن عبد البر ٢ : ٢٨٠ وابنه القعقاع قد شهد الجابية مع عمر ، وتوفي عبد الله بن أبي حدرد سنة إحدى وسبعين ، وله إحدى وثمانون سنة ، وجاءت عنه أربعة أحاديث ، ذكرها الحافظ في الإصابة ٢ : ٢٨٦ و ٢٨٧ و ” حدرد ” على وزن فعلع ، لم يأت من الأسماء على وزن فعلع بتكرير العين غيره ، نبه عليه العيني .

قوله : ” ديننا كان له عليه ” وقع في رواية زمعة بن صالح ، عن الزهري أنه كان أو قيتين ، أخرجه الطبراني كما في فتح الباري ١ : ٤٥٩ .

قوله : ” في المسجد ” متعلق بقوله « تقاضى » ، يعنى : طلب دينه في المسجد . وفيه جواز الكلام في المسجد عند الضرورة ، وقال شيخ مشايخنا الأنور رحمه الله في فيض الباري ١ : ٥٦ : « قال الشيخ ابن الهمام رحمه الله تعالى في الفتح : إن الكلام في المسجد يأكل الحسنة ، وفيه في البحر (يعنى به البحر الرائق لابن نجيم) إذا قصد ذلك ، وأما إذا جاء للصلاة ، فتشاغل بالتكلم ، فلا » .

قوله : ” فارتفعت أصواتها ” يعنى رفعا غير بالغ حد الإنكار ، مع أنه كان يتضمن إحياء حق ، ولا يستلزم استماعه ﷺ أصواتها أن يكونا قد رفعا أصواتها رفعا بالغ حد الإنكار . لصغر المسجد وقرب الحجرة أفادة الشيخ الكنكوهي رحمه الله في لامع الدراري ١ : ١٨٥ .

وأما رفع الصوت المتفاحش فممنوع في المسجد ، لما أخرجه البخاري في باب رفع الصوت في المسجد عن السائب بن يزيد قال : « كنت قائما في المسجد ، فحصبني رجل ، فنظرت ، فإذا عمر بن الخطاب ، فقال : اذهب ، فائتني بهذين ، فجئته بهما ، فقال : من أنتما ؟ أو من أين أنتما ؟ قالا : من أهل الطائف ، قال : لو كنتما من أهل البلد لأوجعتكما ، ترفعان أصواتكما في مسجد رسول الله ﷺ ؟ » .

قوله : ” كشف سجد حجرتة ” السجد ، بكسر السين وسكون الجيم : الستر ،

فقال : لبيك يا رسول الله ، فأشار إليه بيده أن ضع الشطر من دينك ، قال كعب : قد فعلت يا رسول الله ، قال رسول الله ﷺ : قم فاقضه .

٣٨٦٦- وحدثناه إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا عثمان بن عمر ، أخبرنا يونس ، عن الزهري ، عن عبد الله بن كعب بن مالك أن كعب بن مالك أخبره أنه تقاضى ديناً له على ابن أبي حدرد ، بمثل حديث ابن وهب .

وقيل : هو الستران المقرونان ، بينهما فرجة ، وكل باب ستر بسترين مقرونين ، فكل شق منه سبجف ، والجمع : أسبجاف وسبجوف ، وأسبجف الستر : أرسله ، وقال عياض وغيره : لا يسمى سبجفاً إلا أن يكون مشقوق الوسط كالمصراعين . كذا في عمدة القارى ٤ : ٢٢٩ .

والحديث دليل على جواز إرخاء الستر على الباب ، وعلى إرخاء ستر مشقوق الوسط .

قوله : "ضع الشطر" يعنى النصف ، كما سيأتى مصرحاً فى رواية عبد الرحمن بن هرمز ، وفيه جواز الشفاعة إلى صاحب الحق ، وإصلاح الحاكم بين الخصوم ، وحسن التوسط بينهم .

والحديث دليل على ثقة رسول الله ﷺ بأصحابه ، حيث أمر كعباً بوضع النصف من الدين فى عين سورة الخصومة ، ولا يفعل ذلك إلا من كان على ثقة من أصحابه بأنهم يؤثرون أمره على كل شئ ، وأنهم يضحون لأجله أنفسهم وأموالهم وعواطفهم ، رضى الله تعالى عنهم وأرضاهم ، ولم يكن جواب كعب بعد هذه الشدة فى الخصومة إلا أن يقول : قد فعلت يا رسول الله .

ثم إن الحديث من أوضح الدلائل على أن رسول الله ﷺ لم يكن يعامل أصحابه دائماً معاملة حاكم مع رعيته ، ولا معاملة قاض بين الخصمين ، بل وربما كان يعاملهم معاملة شيخ مع تلميذه ، ومعاملة والدهم مع أبنائه ، ولم يكن أمره فى حديث الباب أمر إيجاب تشريعى ، وإنما كان أمر نذب وإرشاد وإصلاح بين الناس ، ولو كانت هذه النكته ملحوظة عند دراسة الحديث النبوى ، لانتقلت كثير من العقد فى كثير من المسائل ، ولا سيما فى أحاديث تبذ ومعارضة للأصول الكلية الثابتة بالقرآن والسنة وإجماع الأمة ، وقد أسلفنا فى باب تحريم بيع المصراة بحثاً قماً لا بن القيم رحمه الله فى الموضوع ، فراجع .

قال مسلم : وروى الليث بن سعد ، حدثني جعفر بن ربيعة ، عن عبد الرحمن بن هرمز ، عن عبد الله بن كعب بن مالك ، عن كعب بن مالك : أنه كان له مال على عبد الله بن أبي حذرد الأسلمي ، فلقبيه ، فلزمه ، فتكلما ، حتى ارتفعت أصواتهما ، فتربها رسول الله ﷺ ، فقال : يا كعب ! فأشار بيده ، كأنه يقول : النصف ، فأخذ نصفاً مما عليه ، وترك نصفاً .

باب من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس

٣٨٦٧- حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس ، حدثنا زهير بن حرب ، حدثنا يحيى بن سعيد ، أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، أن عمر بن عبد العزيز أخبره ، أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبره ، أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ ،

قوله : " قال مسلم " ذكره المصنف تعليقا ، ووصله البخاري في الصلح ، باب هل يشير الإمام بالصلح ، من طريق يحيى بن بكير ، عن الليث بن سعد ، عن جعفر بن ربيعة ، عن الأعرج بهذا الإسناد ، والأعرج هو عبد الرحمن بن هرمز .

قوله : " فر بها رسول الله ﷺ " ظاهره يخالف ما مر أن النبي ﷺ كان في حجرته ، فسمع أصواتهما ، وأوله الحافظ في الفتح بأن المراد من المرور في هذا الحديث المرور المعنوي ، يعني علمه بهما ، ولا يبعد أيضا أن يكون ﷺ مر بهما أولا ، فلم يلتفت إليهما في أول مرة ، حتى دخل حجرته ، ثم لما ارتفعت أصواتهما كشف سبج حجرته ، وفعل ما فعل ، ومثل هذا الاختلاف يسير لا يقدح في صحة الحديث ، والله أعلم .

باب من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس

قوله : " حدثنا يحيى بن سعيد " هذا الإسناد فيه أربعة من التابعين ، بعضهم من بعض ، وهم يحيى بن سعيد الأنصاري ، وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وعمر بن عبد العزيز ، وأبو بكر بن عبد الرحمن . أفاده النووي .

قوله : " سمع أبا هريرة " أخرجه البخاري في الاستقراض ، باب إذا وجد ما له عند مفلس في البيع والقرض ، ومالك في البيوع ، باب ما جاء في إفلاس الغريم ، والترمذي ، رقم ١٢٦٢ في البيوع ، باب ما جاء إذا أفلس الرجل غريم ، وأبو داود رقم ٣٥١٩ إلى ٣٥٢٢ في البيوع ، باب في الرجل يفلس فيجد الرجل متاعه بعينه ، والنسائي في البيوع ،

أو: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من أدرك ما له بعينه عند رجل قد أفلس، أو إنسان قد أفلس، فهو أحق به من غيره.

باب الرجل يبتاع فيفلس، وابن ماجه رقم ٢٣٥٨ و ٢٣٥٩ في الأحكام، باب من وجد متاعه بعينه والدارمي في البيوع رقم ٢٥٩٣ والطحاوي في الإجازات، باب الرجل يبتاع سلعة، فيقبضها ثم يموت وثمانها عليه دين.

قوله: "أو قال: سمعت رسول الله ﷺ" كذا وقع بالشك عند البخاري أيضا، وقال الحافظ: «هو شك من أحد رواته، وأظنه من زهير، فإني لم أر في رواية أحد من رواه عن يحيى مع كثيرتهم فيه التصريح بالسماع، وهذا مشعر بأنه كان لا يرى الرواية بالمعنى أصلا» فتح الباري ٥: ٤٧.

قوله: "قد أفلس" الإفلاس في اللغة: عوز المال، والهمزة فيه للسلب، يعنى: سلبت فلوسه، وقيل: الهمزة للانتقال من حال إلى حال، وأفلس الرجل: إذا صارت دراهمه فلوسا، وراجع بجمع البحار.

قوله: "فهو أحق به من غيره" استدل به الجمهور على أن الرجل إذا اشترى من الآخر شيئا، ولم يقض ثمنه، حتى أفلس، ثم وجد البائع عنده السلعة المبيعة بعينها، فإن ذلك البائع يملك فسخ البيع واسترداد السلعة منه، ولا يشاركه فيها أحد من الغرماء غيره. وهو قول مالك والشافعي وأحمد، وبه قال عروة، والأوزاعي، والعنبري، وإسحاق، وأبو ثور، وابن المنذر، كما في المغنى لابن قدامة، كتاب المفلس ٤: ٤٠٨.

وقال أبو حنيفة رحمه الله: البائع في الصورة المذكورة أسوة للغرماء، وليس له أن يتفرد بأخذ تلك السلعة، وهو قول الحسن، والنخعي، والشعبي، وابن شبرمة ووكيع، وأبي يوسف، ومحمد، وزفر رحمهم الله، كما في عمدة القاري ٦: ٥٦، وبه قال الثوري، كما في مصنف عبد الرزاق ٨: ٢٦٦.

استدل الجمهور بأحاديث الباب، وحملوها على البيع لما سيأتى ذكر البيع مصرحا في رواية ابن أبي حسين: «أنه لصاحبه الذي باعه».

واستدل أبو حنيفة رحمه الله بأن المبيع قد خرج عن ملك البائع بالبيع، وكان له حق الإمساك للثمن، فلما سلمه إلى المشتري سقط حقه عن المبيع أصلا، ولم يبق له إلا دين الثمن

في ذمة المشتري، فساوى فيه الغرماء بسبب الاستحقاق، فيساويهم في الاستحقاق، كسائرهم .

واستدل الإمام محمد رحمه الله في كتاب الحجة ٢ : ٧١٦ على مذهب أبي حنيفة بحديث على رضي الله عنه : أنه أسوة للغرماء ، وقد أخرجه عبد الرزق في مصنفه ٨ : ٢٦٦ رقم ١٥١٧٠ من طريق أبي سفيان ، عن هشام الدستوائي ، عن قتادة ، عن خلاص ، عن علي رضي الله عنه قال : « هو فيها أسوة الغرماء إذا وجدها بعينها » وأخرجه ابن حزم في المحلى ٨ : ١٧٦ من طريق وكيع عن هشام الدستوائي بهذا الإسناد عن علي ، قال : « هو فيها أسوة الغرماء ، إذا وجدها بعينها إذا مات الرجل وعليه دين ، وعنده سلعة قائمة لرجل بعينها ، فهو فيها أسوة الغرماء » .

واعترضوا عليه بأن مداره على خلاص بن عمرو ، ولا يصح سماعه عن علي . إنما كان يحدث عن كتاب ، وأجاب عنه الحنفية بأنه من رجال الجماعة ، وثقه ابن معين ، وأحمد بن حنبل وغيره كما في ميزان الاعتدال ١ : ٦٥٨ ، وقد صحح ابن حزم حديثه عن علي رضي الله عنه في كتاب الجهاد من المحلى (١) ، ذكره المارديني في الجوهر النقي ٦ : ٤٤ في آخر باب من قال : الرهن مضمون ، وشيخنا العثماني في إعلاء السنن ١٤ : ٢٩٦ ، واستدل الإمام محمد رحمه الله بحديثه دليل على صحته عنده .

ولكن الذي يظهر من مراجعة هذا الأثر في مصنف عبد الرزاق والمحلى ، أنه فيما إذا مات المشتري بعد الشراء ، وليس فيه ذكر الإفلاس ، وقد صرح به الإمام محمد في كتاب الحجة ، حيث قال : « جاء الحديث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال في الموت أنه أسوة للغرماء » ثم قال : « وليس الإفلاس والتوى أشد من أن يموت الرجل ولا يدع ما لا » فكأنه رحمه الله يقيس الإفلاس على الموت ، ولم يرد ذكر الإفلاس في أثر علي رضي الله عنه صريحا ، ولكن اتفاق فقهاء الكوفة مثل النخعي ، والشعبي ، والثوري ، وابن شبرمة وأبي حنيفة وأصحابه على أن حكم الموت والإفلاس سواء ، مما يدل على أنهم كان عندهم أثر علي صريحا في ذكر الإفلاس ، والله أعلم

ويمكن أن يستأنس للحنفية أيضا بما أخرجه البيهقي في باب الحجر على المفلس من سننه ٦ : ٤٩ عن عبد الرحمن بن دلاف : « أن رجلا من جهينة كان يشتري الرواحل ،

(١) قلت : وصحح ابن حزم حديثه الآخر عن علي " إذا أصاب المكاتب حدا أو ميراثا ورث بحساب ما عتق منه " راجع كتاب الحدود من المحلى ١١ : ٢٣٨ مسئلة ٢٠٣ .

فيغلى بها ، ثم يسرع السير : فيسبق الحاج ، فأفلس ، فرفع أمره إلى عمر بن الخطاب ، فقال : أما بعد ، أيها الناس ! فإن الأسيفع أسيفع جهينة رضى من دينه وأمانته أن يقال : سبق الحاج ، ألا إنه قد اذان معرضا فأصبح وقدرين به ، فمن كان له عليه دين فليأتنا بالغداة ، نقسم ما له بين غرمائه « وفي رواية أخرى : « نقسم ما له بينهم بالخصص » .

فالظاهر في هذه القصة أن الرجل الجهنى كان قد أفلس بشراء رواحل غالية وعجز عن أداء ثمنها ، ولفظ عبد الرزاق قريب من الصراحة في ذلك ، لأن فيه : « كان رجل من جهينة يتناع الرواحل فيغلى بها ، فدار عليه دين حتى أفلس » كما في التلخيص للحافظ ٤١: ٣ ، ولكن عمر رضى الله تعالى عنه أعلن بقسمة ما له بين غرمائه ولم يؤذن باعة الرواحل أن يستردوها منه ، فلو كان البائع يستحق الاسترداد لأعلمهم بذلك .

ولا شك أن أمثال هذه الدلائل ليست إلا مؤيدة ، وإنما استدلال الإمام أبى حنيفة رحمه الله بالأصول الثابتة المجمع عليها ، وهى أن المبيع ينتقل إلى ملك المشتري فور تمام العقد ، وإلى ضمانه فور تمام القبض ، وهو مفاد الحديث المشهور : « الخراج بالضمان » ، فصار المبيع كسائر أملاك المشتري ، لا ترجيح للبائع فيها على بقية الغرماء .

وأما حديث الباب فقد حملته الحنفية على الغصب ، والودائع ، والعواري ، المقبوض على سوم الشراء ، فإن صاحبها أحق بها من غيره ، لكونها في ملكه ، واستدلوا على ذلك بوجهين :

١ - عن سمرة بن جندب ، قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا ضاع لأحدكم متاع ، أو سرق له متاع ، فوجده في يد رجل بعينه فهو أحق به ، ويرجع المشتري على البائع بالثمن » أخرجه أحمد في مسنده ٥ : ١٣ والبيهقي ، في كتاب التفليس ، باب العهدة ورجوع المشتري بالدرك من سننه ٦ : ٥١ .

وفي إسناد هذا الحديث حجاج بن أرطاة ، والكلام فيه مشهور ، ولم يعيبوا عليه بالكذب ، وإنما عابوا عليه بالتدليس والإرسال ، وقد وثقه السفينان ، والعجلي ، وجعله أحمد بن حنبل من الحفاظ ، كما في التهذيب ٢ : ١٩٦ ، وقال العيني في عمدة القارى ٦ : ٥٧ : « ما للحجاج ؟ وقد روى عنه مثل الإمام أبى حنيفة ، والثوري ، وشعبة ، وابن المبارك . . . وقال الخطيب : أحد العلماء بالحديث والحفاظ له ، وفي الميزان : أحد الأعلام » .

فيقول الحنفية : سياق حديث سمرة هذا ، وسياق حديث أبى هريرة في الباب واحد ، وحديث أبى هريرة مختصر ، فيحمل على ما رواه سمرة مفصلا .

٢ - قد وقع في حديث الباب : « من أدرك ما له بعينه » وهو إنما يصدق على المسروق ، والمغصوب ، والودائع ، والعواري ، بمدلوله الحقيقي . لأنها ملك صاحبها ، وأما المبيع فلا يصدق عليه أنه مال البائع بعد ما قبضه المشتري ، وكذلك لا يصدق عليه أنه ذلك المبيع بعينه ، لأن الشيء يتغير بتغير الملاك ، كما هو مفاد حديث بريرة : « هي لك صدقة ، ولنا هدية » ، فحمل الحديث على المسروق ، والمغصوب ، والودائع ، والعواري ، والمقبوض على سوم الشراء أولى ، عملاً بلفظ الحديث ، ولو حملناه على المبيع كما فعله الجمهور ، لخرج لفظ الحديث عن حقيقته ، والحقيقة أولى من المجاز .

ولكن يشكل عليه ما ساقى من رواية ابن أبي حسين ، ولفظه : « أنه لصاحبه الذى باعه » فقد وقع فيه ذكر البيع صريحاً ، وكذلك وقع لفظ البيع في عدة روايات أخرى أخرجها مالك وغيره .

وقد أجاب عنه الحنفية بأن المحفوظ في هذا الحديث رواية من لم يذكر فيه البيع ، ويقول الإمام محمد زاهد الكوثري رحمه الله في النكت الطريفة ص ٢٣٩ : « وأما مسلم فأخرجه بلفظ البخارى بعينه في سبع طرق ، وبمعنى رواية البخارى في ثلاث طرق ، وليس فيها ذكر البائع ، وانفرد طريق واحد عنده بلفظ " لصاحبه الذى باعه " ، وهو رواية ابن أبي عمر ، عن هشام بن سليمان ، فابن أبي عمر : هو محمد بن يحيى العدنى ، راج عليه حديث موضوع في بعض الروايات وهشام الخزومى لا تخلو رواياته من اضطراب ، وعادة مسلم حشد الروايات في صعيد واحد ، ليسهل على الباحث ترجيح الراجح منها ، ولا شك أن الطرق التى توافق رواية البخارى هى الراجحة على تلك الرواية المنفردة ، فيكون الاعتماد على لفظ البخارى ، وليس فيه لفظ البيع » .

وخلاصة الكلام في إسناد هذا الحديث أن هذا الحديث رواه عن أبي هريرة أبو بكر ابن عبد الرحمن ، وهشام الخزومى ، وبشير بن نهيك ، وعراك ، وأبو سلمة وعمر بن خلدة ، فأما هؤلاء الأربعة الأخيرون ، فلم يذكروا لفظ البيع أصلاً ، ولم يختلف عليهم في ذلك ، وتجد رواية أبي سلمة عند ابن ماجه رواية عمر بن خلدة عند الطياليسى كما في منحة المعبود ١ : ٢٧٤ والدارقطنى ٣ : ٢٩ والآخرين عند مسلم ، وأما هشام الخزومى فتفرد بذكر البيع عند ابن حبان في صحيحه ، كما ذكره الحافظ في الفتح ٥ : ٤٧ .

وأما أبو بكر ابن عبد الرحمن فقد اختلف عليه في ذلك ، فروى عنه عمر بن عبد العزيز والزهرى ، فأما عمر بن عبد العزيز فلم يذكر البيع في حديثه إلا ابن أبي الحسين عن أبي بكر بن حزم عنه عند مسلم ، ورواه يحيى بن سعيد الأنصارى عن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز ، فلم يذكر البيع فيه في رواية جماعة من الحفاظ ، مثل زهير ، وهشيم ، والليث بن سعد ، وحماد بن زيد ، وسفيان بن عيينة ، وعبد الوهاب ، والقطان ، وحفص بن غياث ، وأنس بن عياض ، وأبي خالد الأحمر ، ويزيد بن هارون ، ومالك ، كلهم رووا هذا الحديث عن يحيى بن سعيد ، عن أبي بكر بن حزم ، عن عمر بن عبد العزيز ، بغير لفظ البيع .

وقد تفرد الثورى في روايته عن يحيى بن سعيد ، فرواه عنه في جامعه بلفظ « إذا ابتاع الرجل سلعة ، ثم أفلس الخ » ولكنه لم يعمل به ، فإن مذهبه كمذهب الحنفية ، كما قدمنا عن مصنف عبد الرزاق ٨ : ٢٦٦ ، فظهر أنه ليس في رواية عمر بن عبد العزيز ذكر البيع إلا في طريقين من بين أربعة عشر طريقا ، وهما : طريق ابن أبي الحسين عن أبي بكر بن حزم عن عمر بن عبد العزيز ، وطريق الثورى عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن أبي بكر بن حزم عن عمر بن عبد العزيز ، ثم لم يعمل الثورى طريقه مما يدل على شكه في ذلك ، فبقى طريق واحد ، وهو طريق ابن أبي الحسين ، وقد عرفت ما فيه في كلام الإمام الكوثرى رحمه الله ، فظهر أن الراجح في رواية عمر بن عبد العزيز ترك ذكر البيع ، ولذلك ترى الحديث في مسند عمر ابن عبد العزيز (ص ١٠٢ رقم ٣٢) مثبتا بغير لفظ البيع ، وقد ساقه الباغندى عن عمر ابن عبد العزيز بنحو سبعة عشر طريقا ، وليس فيها ذكر البيع إلا في طريق الثورى .

وأما الزهرى فقد رواه عن أبي بكر بن عبد الرحمن بلفظ البيع ، ولكن المحفوظ في روايته عنه مرسلا ، كذا رواه مالك في موطأه عنه عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن النبي ﷺ ، ولم يذكره عن الزهرى مسندا إلا عبد الرزاق ، وقد اختلف فيه على عبد الرزاق أيضا ، كما ذكره العيني في العمدة ٦ : ٥٨ ، والمثبت في مصنف عبد الرزاق ٨ : ٢٦٤ هو طريقه المرسل ، فكأن عبد الرزاق نفسه رجح إرساله . وقال أبو داود : هو أصح ممن رواه عن مالك مسندا ، وقال الدارقطنى : ولا يثبت هذا عن الزهرى مسندا ، وإنما هو مرسل ، وقال أبو عمر : كذا هو مرسل في جميع الموطآت التي رأينا ، حكى هذه الأقوال العيني في العمدة ، ثم قال :

« فإن قلت : المرسل حجة عندكم ، قلت : نعم ، ولكن المسند أقوى ، لأن عدالة الراوى شرط قبول الحديث ، وهى معلومة في المسند بالتصريح ، وفي المرسل مشكوكة ،

٣٨٦٨- حدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا هشيم، ح وحدثنا قتيبة بن سعيد، ومحمد بن رمع، جميعا، عن الليث بن سعد، ح وحدثنا أبو الربيع ويحيى بن حبيب الحارثي، قالا : حدثنا حماد - يعنى ابن زيد - ، ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا سفيان بن عيينة ، ح وحدثنا ابن المنى، حدثنا عبد الوهاب، ويحيى بن سعيد، وحفص بن غياث، كل هؤلاء عن يحيى بن سعيد في هذا الإسناد بمعنى حديث زهير، وقال ابن رمع من بينهم في روايته: « أما امرئ فليس »

أو معلومة بالدلالة ، والصريح أقوى من الدلالة ، والعجب من هؤلاء أنهم لا يرون المرسل حجة ، ثم يعملون به في مواضع .

فظهر بهذا أن المحفوظ رواية أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أيضا بدون ذكر البيع ، وخمسة من تلامذة أبي هريرة : بشير بن نهيك ، وعراك ، وأبو سلمة، وعمر بن خلدة وأبو بكر بن عبد الرحمن ، كلهم يروونه بغير لفظ البيع ، ولم يبق إلا هشام المخزومي متفردا في ذكر البيع وهو مستور كما في التقريب ، وسكت عنه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٧٠:٢:٤ ، فروايته مرجوحة أمام هذه الروايات الكثيرة الجمعة ، ولعله قد اختلف عليه أيضا ، لأن الباغندي رحمه الله أخرج عن مسند عمر بن عبد العزيز ص ١٠٣ رقم ٣٣ حديث أبي بكر ابن عبد الرحمن بلفظ: « من وجد متاعه عند رجل قد أفلس بعينه فهو أحق به » ، ثم قال : « حدثنا محمد ، حدثنا ابن المديني ، حدثنا سفيان ، عن عمرو بن دينار ، عن هشام بن يحيى ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ بمثله » فالظاهر أن روايته هذه وردت بغير لفظ البيع ، فغاية ما في الباب أن الأربعة من تلامذة أبي هريرة لا يذكرون البيع ، والإثنان قد اختلف عليهما ، فلا شك في رجحان ما اتفقوا عليه ، وشذوذ ما ذكره بعض الرواة .

فيقول الحنفية : الحديث خال عن ذكر البيع ، فنحمله على حديث سمرة بن جندب ، وقد ورد فيه ذكر السرقة صريحا ، وبه يوافق الحديث الأصول الثابتة ، ولا يحتاج حينئذ إلى التأويل في قوله عليه السلام : « من أدرك ماله بعينه » وحمله على المجاز .

ثم لو صح ذكر البيع في الحديث يمكن حمله عند الحنفية على ما قبضه المفلس على سوم الشراء ، قبل تمام البيع ، فيكون معنى قوله « للذي باعه » : للذي أراد بيعه ليوافق الحديث الأصول الثابتة ، وليمكن حمل « من أدرك ما له بعينه » على حقيقة ، ولثلا يبقى تعارض بين هذا الحديث وحديث سمرة بن جندب ، وأثر على رضى الله تعالى عنهم .

٣٨٦٩- حدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا هشام بن سليمان - وهو ابن أبي عكرمة بن خالد المخزومي - عن ابن جريج ، حدثني ابن أبي حسين ، أن أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أخبره أن عمر بن عبد العزيز حدثه ، عن حديث أبي بكر بن عبد الرحمن ، عن حديث

وأجاب عنه شيخ مشايخنا الأئور رحمه الله في فيض الباري ٣ : ٣٦٣ بأن ما في الحديث مسألة الديانة دون القضاء ، ويجب على المشتري ديانة أن يبادر بسلعته ، فيردها إلى البائع قبل أن يرفع أمره إلى القضاء ، فيحكم بالأسوة .

هذه خلاصة ما استدل به الحنفية في هذا الباب ، وبالجملة ، فالمسئلة مجتهد فيها ، ولكل من الفريقين دلائل قوية ، وإن مذهب الجمهور أوفق بلفظ الحديث ، كما أن مذهب الحنفية أوفق بالأصول الثابتة ، ولهم عن حديث الباب أعمار قوية .

ولما قلت : إن مذهب الجمهور أوفق بلفظ الحديث ، لأن ذكر البيع قد ورد فيه في روايتين غير ما ذكرناه فيما قبل :

١- أخرج ابن حبان في صحيحه ، قال : « أخبرنا عمران بن موسى السخيتاني ، حدثنا سلمة بن شيث (١) ، حدثنا الحسن بن محمد بن أعين ، حدثنا فليح بن سليمان ، عن نافع . عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : إذا عدم الرجل ، فوجد البائع متاعه بعينه فهو أحق به » راجع موارد الظلمآن للهيثمي ص ٢٨٣ رقم ١١٦٥ .

وعمران بن موسى السخيتاني ، لم أر من ترجمه بهذه النسبة ، ولكن أخرج ابن حبان هذا الحديث في صحيحه مما يدل على صحته عنده وذكره الحافظ في التلخيص ٣ : ٣٩ وسكت عليه ، فكفى به مؤيداً لمن روى الحديث بلفظ البيع .

٢- أخرج عبد الرزاق في مصنفه ٨ : ٢٦٦ رقم ١٥١٦٩ : « أخبرنا إسرائيل ، عن عبد العزيز بن رفيع ، عن ابن أبي مليكة ، قال : قال رسول الله ﷺ : من باع سلعة برجل لم ينقده ، ثم أفلس الرجل ، فوجد سلعته بعينها ، فليأخذها دون الغرماء ، وهذا مرسل ، ومراسيل ابن أبي مليكة يحتاج بها الحنفية كثيراً .

(١) كذا في موارد الظلمان ، ولعله سلمة بن شبيب ، فإنه يروى عن الحسن بن محمد بن أعين ، ولم أر من اسمه سلمة بن شيث ، والله اعلم -

أبي هريرة، عن النبي ﷺ في الرجل الذي يعدم إذا وجد عنده المتاع، ولم يفرقه، أنه لصاحبه الذي باعه .

٣٨٧٠- حدثنا محمد بن المنفى، حدثنا محمد بن جعفر، وعبد الرحمن بن مهدي، قالوا: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: إذا أفلس الرجل فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به .

٣٨٧١- وحدثني زهير بن حرب، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، حدثنا سعيد ح، وحدثني زهير بن حرب أيضا، حدثنا معاذ بن هشام، حدثني أبي، كلاهما عن قتادة بهذا الإسناد مثله، وقالوا: فهو أحق به من الغرماء .

فهذان الحديثان مما يقوى رواية من روى حديث أبي هريرة عليه السلام بلفظ البيع، ومجموع هذه الروايات يشكل ردها. ثم إن الذي روى الحديث بلفظ البيع لم يخالف غيره، وإنما أتى بزيادة سكنت عنها الآخرون، وزيادة ثقة مقبولة، فما بالك بما رواه أكثر من ثقة! ولذلك يظهر من كلام الإمام الشيخ عبد الحى الكنوى رحمه الله في التعليق الممجد أنه ميال إلى ترجيح مذهب الجمهور في هذا الباب، والله سبحانه أعلم .

قوله: "حدثنا هشام بن سليمان" مشاه أبو حاتم، وقال العقيلي: في حديثه عن غير ابن جريج وهم، روى عن الثوري حديث: «من حج فلم يرفث» بسند عجيب، وقال أبو حاتم: مضطرب الحديث، ومحل الصدق، وما أرى بحديثه بأسا، كذا في ميزان الاعتدال ٤: ٢٩٩ رقم ٩٢٢٧ .

قوله: "ولم يفرقه" يعني: لم يستعمله بما يغيره، أو لم يستهلكه ببيع، أو هبة، أو عتق، أو نحوه، فإنه لا يرجع فيها، لأنها ليست على يد المشتري. ثم إن الجمهور قد اختلفوا في تفريع كثير من المسائل على حديث الباب، وليراجع لها عمدة القارى ٦: ٥٤ .

قوله: "حدثنا سعيد" يعني ابن أبي عروبة، ووقع في بعض النسخ "شعبة"، والصحيح "سعيد" نبه عليه النووي رحمه الله .

٣٨٧٢- **وحدثني** محمد بن أحمد بن أبي خلف ، وحجاج بن الشاعر ، قالوا : حدثنا أبو سلمة الخزازي ، قال حجاج : منصور بن سلمة ، أخبرنا سليمان بن بلال ، عن خثيم بن عراك ، عن أبيه ، عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : إذا أفلس الرجل فوجد الرجل عنده سلعته بعينها فهو أحق بها .

باب فضل انظار المعسر والتجاوز في الاقتضاء من المومر والمعسر

٣٨٧٣- **حدثنا** أحمد بن عبد الله بن يونس ، حدثنا زهير ، حدثنا منصور ، عن ربعي بن حراش : أن حذيفة حدثهم ، قال : قال رسول الله ﷺ : تلقت الملائكة روح رجل ممن كان قبلكم ، فقالوا : أعملت من الخير شيئا ؟ قال : لا ، قالوا : تذكر ، قال : كنت

باب فضل إنظار المعسر والتجاوز في الاقتضاء الخ

قوله : " أحمد بن عبد الله بن يونس " بن قيس ، أبو عبد الله التميمي اليربوعي ، من رجال الصحيحين .

قوله : " منصور " هو ابن المعتمر ، أبو عتاب السلمى ، كما في عمدة القارى ٥ : ٤٢٣ .

قوله : " ربعي بن حراش " بكسر الراء ، وسكون الباء ، وكسر العين ، والياء المشددة ، وأبوه حراش حاه مكسورة ، وراءه محففة .

قوله : " أن حذيفة حدثهم " أخرجه البخارى في البيوع ، باب من أنظر معسرا ، وفي الأنبياء ، باب ما ذكر عن بنى إسرائيل ، وفي الاستقراض ، باب حسن التقاضى وأخرجه ابن ماجه في أبواب الصدقات ، باب إنظار المعسر ، وأحمد في مسند أبي مسعود ٤ : ١١٨ .

قوله : " تلقت الملائكة روح رجل " يعنى استقبلت روحه عند الموت ، وفي رواية عبد الملك بن عمير في ذكر بنى إسرائيل عند البخارى : " إن رجلا كان فيمن كان قبلكم أتاه الملك ليقبض روحه " .

أداين الناس ، فـأمرفتياني أن ينظروا المعسر ، ويتجاوزوا عن الموسر ، قال : قال الله عز وجل :
تجاوزوا عنه .

٣٨٧٤ - حدثنا علي بن حجر ، وإسحاق بن إبراهيم - واللفظ لابن حجر - قالوا : حدثنا
جرير ، عن المغيرة ، عن نعيم بن أبي هند ، عن ربيع بن حراش ، قال : اجتمع حذيفة
وأبو مسعود ، فقال حذيفة : رجل لقي ربه ، فقال : ما عملت ؟ قال : ما عملت من الخير ،
إلا أني كنت رجلا ذا مال ، فكنت أطلب به الناس ، فكنت أقبل الميسور ، وأتجاوز عن
المعسر ، فقال : تجاوزوا عن عبدى . قال أبو مسعود : هكذا سمعت رسول الله ﷺ يقول .

٣٨٧٥ - حدثنا محمد بن المنفى ، حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن عبد الملك
ابن عمير ، عن ربيع حراش ، عن حذيفة ، عن النبي ﷺ : أن رجلا مات ، فدخل الجنة ،
فقبل له : ما كنت تعمل ؟ قال : فلما ذكر ، ولما ذكر ، فقال : إني كنت أبايع الناس ،

قوله : " فامر فتياني " بكسر الفاء ، جمع فتى ، وهو الخادم ، حرا كان أوعبدا .

قوله : " أن ينظروا المعسر " الإنظار : الإمهال ، واختلف السلف في تفسير قوله
تعالى : (وإن كان ذومسرة فنظرة إلى عيسرة) فروى الطبرى وغيره من طريق النخعي ومجاهد
وغيرهما أن الآية نزلت في دين الربا خاصة ، وعن عطاء : أنها عامة في دين الربا وغيره ،
واختار الطبرى أنها نزلت نصا في دين الربا ، ويلتحق به سائر الديون ، لحصول المعنى الجامع
بينهما ، فإذا أعسر المديون وجب إنظاره ، ولا سبيل إلى ضربه ، ولا إلى حبسه . كذا في
فتح البارى ٤ : ٢٦٢ .

قوله : " ويتجاوزوا عن الموسر " وفي رواية البخارى في البيوع : " ويتجاوزوا ،
وكلاهما بمعنى واحد ، والمراد المسامحة في الاقتضاء والاستيفاء ، وقبول ما فيه نقص يسير .

قوله : " فكنت أقبل الميسور " يعنى : آخذ من مديونى ما يتيسر له ، وأتجاوز عما
عسر عليه .

قوله : " فلما ذكر ولما ذكر " شك من الراوى ، في أن الرجل ذكر مساعدته بنفسه ،
أو ذكره الملائكة .

فكنت أنظر المعسر ، وأنجوز في السكة أوفى النقد ، ففقر له . فقال أبو مسعود : وأنا سمعته من رسول الله ﷺ .

٣٨٧٦ - حدثنا أبو سعيد الأشج ، حدثنا أبو خالد الأحمر ، عن سعيد بن طارق ، عن عن ربيع بن حراش ، عن حذيفة ، قال : أتى الله بعبد من عباده ، آتاه الله مالا ، فقال له : ما ذا عملت في الدنيا ؟ قال : ولا يكتمون الله حديثاً ، قال : يا رب ! آتيتني مالك ، فكنت أباع أنا أحق بذا منك ، تجاوزوا عن عبدى . فقال عقبة بن عامر الجهني وأبو مسعود الأنصارى : هكذا سمعناه من في رسول الله ﷺ .

٣٨٧٧ - حدثنا يحيى بن يحيى ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، وأبو كريب ، وإسحاق بن إبراهيم ، - واللفظ ليحيى - قال يحيى : أخبرنا ، وقال الآخرون : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن شقيق ، عن أبي مسعود ، قال : قال رسول الله ﷺ : حوسب رجل ممن كان

قوله : " أنجوز في السكة " يعنى : في الدراهم والدنانير المضروبة ، قال في النهاية : « يسمى كل واحد منها سكة ، لأنه طبع بالحديد ، واسمها سكة » وقوله : « أو في النقد » شك من الراوى ، كذا في شرح ذهني . والمراد أني كنت أنجوز عن عيوب السكة أو النقد .

قوله : " فقال عقبة بن عامر الجهني وأبو مسعود " هكذا وقع في جميع النسخ ، وهو وهم ، والأصل أن أبا مسعود البدرى رحمته الله اسمه عقبة بن عمرو ، فكانت الرواية هكذا : « فقال عقبة بن عمرو أبو مسعود » فوهم أبو خالد الأحمر ، وجعله « عقبة بن عامر وأبو مسعود » نبه عليه الدارقطني ، كما في شرح النووي .

قوله : " عن أبي مسعود " الأنصارى البدرى رحمته الله ، واختلفوا في شهوده بدرا ، فقال الأكثر : لم يشهد بدرا ، وإنما نزل ماء ببدر ، فنسب إليه ، وشهد أحدا وما بعدها ، وكان من أصحاب بيعة العقبة اتفاقا ، وكان من أصحاب على واستخلفه مرة على الكوفة . راجع الإصابة ٢ : ٤٨٤ ترجمه عقبة بن عمرو .

وحديثه هذا أخرجه الترمذى في البيوع ، رقم ١٣٠٧ باب إنظار المعسر والرفق به وأحمد في مسنده ٤ : ١٢٠ .

قوله : " حوسب رجل " الظاهر أن هذه القصة وقصة حديث حذيفة المار واحدة ، ويحتمل أن يكون هذا إخبارا عما سيقع عند الحساب بعد الحشر والنشر ، وعبر عنه بالماضى

قبلكم ، فلم يوجد له من الخير شيء ، إلا أنه كان يخالط الناس ، وكان موسرا ، فكان يأمر غلمانه أن يتجاوزوا عن المعسر ، قال : قال الله عز وجل : نحن أحق بذلك منه ، تجاوزوا عنه .

٣٨٧٨ - حدثنا منصور بن أبي مزاحم ، ومحمد بن جعفر بن زياد ، قال منصور : حدثنا إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، وقال ابن جعفر : أخبرنا إبراهيم - وهو ابن سعد - عن ابن شهاب ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : كان رجل يدين الناس ، فكان يقول لفتاه : إذا أتيت معسرا فتجاوز عنه ، لعل الله يتجاوز عنا ، فلقى الله ، فتجاوز عنه .

٣٨٧٩ - حدثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا عبد الله بن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب أن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة حدثه أنه سمع أبا هريرة يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول ، بمثله .

٣٨٨٠ - حدثنا أبو الهيثم خالد بن خدّاش بن عجلان ، حدثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ،

لتحقق وقوعه ، وإليه مال ابن الملك في مبارق الأزهار ٢ : ٢٣١ ، ويحتمل أيضا أن يكون الرجل قد يحاسب بعض الحساب بعد موته قبل النشور ، وإلى هذا الثاني مال العيني في عمدة القارى ٥ : ٤٢٤ ، ويدل عليه ما مر في حديث حذيفة أن هذا وقع عند ما قبضت الملائكة روحه ، والله أعلم .

قوله : " لم يوجد له من الخير شيء " يعنى : لم يوجد له فعل بر فى المال ، وإلا فله خير الإيمان ، ولذلك جاز له الغفران أفاده الأبي .

قوله : " عن أبي هريرة " أخرجه البخارى فى البيوع ، باب من أنظر معسرا ، وفى الأنبياء ، باب ما ذكر عن بنى إسرائيل ، والنسائى فى البيوع ، باب حسن المعاملة والرفق فى المطالبة .

قوله : " أبو الهيثم خالد بن خدّاش " بكسر الخاء وتخفيف الدال ، هو الأزدي المهلبى البصرى ، سكن بغداد ، ضعفه ابن المدينى وزكريا الساجى ، ووثقه ابن سعد ويعقوب بن شعبة ، وقال ابن معين ، وأبو حاتم ، وصالح بن محمد : صدوق ، وقال أبو حاتم : سألت سليمان بن حرب عنه ، فقال : صدوق لا بأس به ، كان يختلف معنا إلى حماد بن زيد ، وأثنى عليه خيرا ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، مات سنة ٢٢٣ أو ٢٢٤ هـ وراجع التهذيب ٣ : ٨٥ .

عن يحيى بن أبى كثير ، عن عبد الله بن أبى قتادة : أن أبا قتادة طلب غريما له ، فتوارى عنه ، ثم وجده ، فقال : إني معسر ، فقال : آله ؟ قال : آله ، قال : فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : من سره أن ينجيّه الله من كرب يوم القيامة فلينفس عن معسر أو يضع عنه .

٣٨٨١- وحديثه أبو الطاهر ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني جرير بن حازم ، عن أيوب بهذا الإسناد نحوه .

قوله : " أن أبا قتادة " هذا الحديث مما انفرد بإخراجه مسلم من بين الأئمة الستة ، وأخرجه أحمد ٥ : ٣٠٨ و ٥ : ٣٠٠ والداري ٢ : ١٧٦ رقم ٢٥٩٢ من طريق محمد بن كعب القرظي ، ولفظه : « من نفس عن غريمه أو محي عنه كان في ظل العرش يوم القيامة » .

قوله : " فتوارى عنه ، ثم وجده " تفصيله ما أخرجه أحمد في مسنده ٥ : ٣٠٨ من طريق محمد بن كعب القرظي ، قال : « إن أبا قتادة كان له على رجل دين ، وكان يأتيه يتقاضاه ، فيختبئ منه ، فجاء ذات يوم ، فخرج صبي ، فسأله عنه ، فقال : نعم ، هو في البيت يأكل خزيرة ، فناده : يا فلان ! أخرج ، فقد أخبرت أنك ههنا ، فخرج إليه ، فقال : ما يغيبك عني ؟ قال : إني معسر ، وليس عندي . قال : آله إنك معسر ؟ قال : نعم ، فبكى أبو قتادة ، ثم قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من نفس عن غريمه أو محامته كان في ظل العرش يوم القيامة » .

قوله : " من كرب " جمع كربة بضم الكاف ، وهي غم يأخذ النفس لشدة ، وروى في بعض النسخ بفتح الكاف وسكون الراء ، وهو بمعنى الكربة ، أفاده ابن الملك في ميارق الأزهار ١ : ٥٣ .

قوله : " فلينفس " يعني : فليفرج ، وأصله من النفس بفتح النون ، يقال : أنت في نفس ، يعني : في سعة ، فكأن من كان في كربة ضاقت عليه مداخل الأنفاس ، فإذا فرج عنه فسحت ، وراجع مجمع البحار .

قوله : " أو يضع عنه " كذا في سائر النسخ الموجودة عندي ، وضبطه على القاري في المرقاة بالجزم ، عطفًا على قوله « فلينفس » ، والقياس في مثله أن يكون « أو ليضع » بإعادة اللام ، ولكن العرب يتوسعون في كلامهم بمثله ، والله أعلم .

باب تحريم مطل الثنى وصحة الحوالة واستحباب قبولها إذا أحيل على مليء

٣٨٨٢ - حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : مطل الغنى ظلم

فائدة :

الفرض أفضل من النفل بسبعين درجة ، إلا في مسائل : الأولى : إبراء المعسر مندوب ، وهو أفضل من إنظاره الواجب ، الثانية : ابتداء السلام أفضل من جوابه ، الثالثة : الوضوء قبل الوقت مندوب ، أفضل من الوضوء ، بعد دخول الوقت . ذكره على القارى في المرقاة ٦ : ٩٨ باب الإفلاس والإنظار ، وفيه نظر ، فتأمله .

باب تحريم مطل الغنى وصحة الحوالة الخ

قوله : " عن أبي هريرة " أخرجه البخارى في الاستقراض ، باب مطل الغنى ظلم . وفى الحوالات ، باب فى الحوالة وهل يرجع فى الحوالة ؟ وباب إذا أحال على مليء فليس له رد ، وأخرجه مالك فى البيوع باب جامع الدين والحوال ، وأبو داود رقم ٣٣٤٥ فى البيوع ، باب فى المطل ، والترمذى رقم ١٣٠٨ فى البيوع ، باب فى مطل الغنى أنه ظلم ، والنسائى فى البيوع ، باب الحوالة ، وابن ماجه فى الصدقات ، باب الحوالة ، والدارمى فى البيوع ، باب مطل الغنى ، وأحمد فى مسند أبى هريرة ٢ : ٢٤٥ و ٢٥٤ و ٢٦٠ و ٣١٥ و ٣٧٧ و ٣٨٠ و ٤٦٣ و ٤٦٥ ، وهذا اللفظ مروى أيضا عن ابن عمر عند أحمد فى مسنده ٢ : ٧١ وعن جابر عند البزار فى مسنده . كما فى عمدة القارى ٥ : ٦٦٣ .

قوله : " مطل الغنى ظلم " ورواه النسائى وابن ماجه وأحمد فى مسنده ٢ : ٢٤٥ و ٢٥٤ و ٣٧٧ بلفظ « انطل ظلم الغنى » ورواه همام بن منبه فى صحيفته (ص ١٠٠ رقم ٦٢) بلفظ : « إن من الظلم مصر الغنى » وبهذا اللفظ أخرجه أحمد عنه فى مسنده ٢ : ٣١٥ والبيهقى ٦ : ٧٠ وهو يفسر ما قبله .

وأصل المطل : الم . قال ابن فارس : مطلت الحديد أمطلها مطلا : إذا مددتها لتطول ، وقال الأزهري : المطل فعة . وقال ابن سيدة فى المحكم : المطل : التسويف بالعدة والدين

وإذا أتبع

ويستعمل من باب نصر و باب المفاعلة جميعا والمراد هنا تأخير ما استحق أدائه بغير عذر .

و « مطل الغنى » من قبيل إضافة المصدر إلى فاعله ، والمعنى : أنه يحرم على الغنى القادر أن يطل بالدين بعد استحقاقه ، بخلاف العاجز . وقيل : هو من قبيل إضافة المصدر إلى مفعوله ، والمعنى أنه يجب وفاء الدين ولا يجوز تأخيرها ، ولو كان الدائن غنيا ، ويؤخذ منه حكم الدائن الفقير بالطريق الأولى ، ولكن لا يخفى ما في هذا التفسير من تكلف . فالأول أولى .

وبالجملة ، فراد الحديث أن المديون إذا كان غنيا فلا يسع له للتأخير والتسويق في أداء دينه ، والمراد من الغنى ههنا : من قدر على أداء دينه ، ولو كان في نفسه فقيرا ، واختلفوا : هل يعد الرجل غنيا إذا لم يكن عنده شيء ، ولكنه يقدر على الاكتساب ؟ فقيل : يعد غنيا ، وقيل : لا ، وجمع بعضهم بين القولين ، فقال : إن كان قد استقرض لسبب هو معصية فالواجب عليه الاكتساب للأداء ، فبعد غنيا عند قدرة اكتساب ، ولو كان فقيرا ، وإن كان استقرض الحاجة مباحة عرضت له فلا يعد غنيا حتى يكون عنده ما يؤديه .

ثم جعل الحديث مطل الغنى ظلما ، للمبالغة في التنفير عن المطل ، وبه استنبط سمعون من المالكية أن الغنى الماطل لا تقبل شهادته ، لكون الحديث نص على أنه ظالم .

هذه خلاصة ما في عمدة القارى ٥ : ٦٦٣ وفتح البارى ٤ : ٣٨١ باب الحوالة .

ثم إن الغنى الماطل يدخل فيه كل من لزمه حق يستطيع أدائه كالأزواج لزوجته ، والسيد لعبده ، والحاكم لرعيته ، وسواء كان الحق ماليا أو غيره ، ويجوز للحاكم أن يعزر مثله . لما روى عن الشريد بن سويد الثقفى رضي الله عنه مرفوعا : « لى الواجد يحل عرضه وعقوبته » أخرجه أبو داود فى الأقضية ، باب فى الحبس فى الدين رقم ٣٦٢٨ والنسائى فى البيوع ، باب مطل الغنى ، وابن ماجه فى الصدقات ، باب الحبس فى الدين ، وإسناده حسن ، وصححه الحاكم ٤ : ١٠٢ ووافقه الذهبى .

قوله : « إذا أتبع أحدكم » بصيغة المجهول من باب الإكرام ، وذكر الخطابى فى معالم السنن ٥ : ١٧ ورسالته لإصلاح خطأ المحدثين (ص ٢٥) أن أصحاب الحديث يقرءونه بتشديد التاء من باب الافتعال ، وهو غلط . والصحيح « أتبع » بوزن « أكرم » .

أحدكم على مليء فليتبّع .

٣٨٨٣ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا عيسى بن يونس، ح وحدثنا محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، قالاً جميعاً : حدثنا معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بمثله .

وتبعت الرجل بحقي ، أتبعه تباعة بفتح التاء : إذا طالبته به ، وأنا تبيع ، ومنه قوله تعالى ١٧ : ٦٩ : (ثم لا تجدوا لكم علينا به تبيعاً) والاتباع : أن يجعل غيره يطالب ثالثاً ، وهو إحالة الدين عليه ، وقد ورد هذا الحديث عند أحمد في مسنده ٢ : ٤٦٣ بلفظ : « ومن أحيل على مليء فليحتل » وهو يفسر لفظ حديث الباب ، بأنه بمعنى الحوالة ، والمراد أنه إن دعاكم مديونكم إلى أن تركوا مطالبتهم بدينكم ، وتأخذوا مديونته به ، فاقبلوا منه ذلك إن كان ذلك المحتال عليه مليئاً ، يعنى : غنياً .

قوله : « على مليء » هو مهموز اللام ، من ملؤ الرجل بوزن كرم : إذا صار غنياً ، فهو مليء ، ورواه بعضهم « ملّى » بتشديد الياء ، فكأنه سهل الهزمة ، ولهذا قال الكرماني : « الملى كالغنى لفظاً ومعنى » حكاه الحافظ في الفتح ٤ : ٣٨٢ ورده بأن أصله مهموز .

قوله : « فليتبّع » بفتح التاء ، أمر من باب سمع .

وإن هذا الحديث أصل في مشروعية حوالة الدين ، وفيه مسائل :

١ - الحوالة في الشرع : تحويل مطالبة الدين من ذمة المديون إلى ذمة ملتزم آخر ، فالمديون الأصلي هو المحيل أو الأصيل ، والدائن هو المحال أو المحتال ، ويقال له حويل أيضاً ، والملتزم الثالث هو المحال عليه أو المحتال عليه ، والدين هو المحتال به . وعرفه البارقي في العناية بقوله : « تحويل الدين من ذمة الأصيل إلى ذمة المحتال عليه على سبيل التوثيق به » .

٢ - اختلف الفقهاء : هل يشترط لصحة الحوالة أن يقبلها المحتال ، وهو الدائن ، فالجمهور على أنه يشترط ، ولا يجب على الدائن أن يقبل الحوالة دائماً . وخالفهم أحمد بن حنبل رحمه الله ، فقال : لا يشترط رضا المحتال لصحة الحوالة ، فيجب على كل دائن أن يحتال إذا أحاله المديون على آخر ، بشرط أن يكون المحتال عليه قادراً على الأداء . وهو مذهب داود الظاهري على ما حكى عنه النووي والخطابي في معالم السنن ٥ : ١٨ ، وبه قال ابن حزم في المحلى ٨ : ١١٠ ، واستدل هؤلاء بصيغة الأمر في حديث الباب ، فإن حقيقتها الوجوب ، قال ابن

قدامة في المغنى ٤ : ٥٢٨ : « ولنا قول النبي ﷺ : إذا أتبع أحدكم على ملبي فليتبع .
ولأن للمحيل أن يوفى الحق الذى عليه بنفسه أو وكيله وقد أقام المحال عليه مقام نفسه في
التقييض ، فلزم المحال القبول ، كما لو وكل رجلا في إبقاءه ، وفارق ما إذا أراد أن يعطيه
عما في ذمته عرضا ، لأنه يعطيه غير ما وجب له ، فلم يلزم قبوله .

أما الحنفية والجمهور فاستدلوا بحديث سمرة بن جندب عن النبي ﷺ قال : « على اليد
ما أخذت حتى تؤدي » أخرجه الترمذى وابن ماجه وأبو داود والحاكم ، وهذا اللفظ لأحمد
في مسنده ٥ : ٨ ، وهو مروي عن الحسن عن سمرة ، وسماع الحسن من سمرة صحيح
على الراجح .

فدل هذا الحديث على أن المديون لا يبرء من ذمته حتى يؤدي الدين بنفسه ، فوجب
أن لا تصح الحوالة إلا برضا من الدائن ، ولأجل هذا الحديث حمل الجمهور حديث الباب على
النذب والاستحباب .

وعلاه في الهداية وفتح القدير ٥ : ٤٤٤ من جهة النظر بأن الدين ، حق الدائن والذم متفاوتة ،
فإن بعض الأملياء عنده من اللدد في الخصومة والتعسير ما تكثر به الخصومة والمضارة ، فلا بد
من رضا الدائن ، صيانة لحقه عن المطل والتسويق .

ومن جهة أخرى ، لو أجبر الدائن على قبول الحوالة لو جب أيضا إذا أحاله المحال عليه
على آخر أن يجبر على اتباعه ، ثم إذا أحاله ذلك على آخر ، أن يجبر على اتباعه ويجرى هذا
الإجبار لا إلى نهاية ، وفيه ضرر ظاهر .

٣ - وأما المحتال عليه ، فيشترط لصحة الحوالة رضاه أيضا عند الحنفية ، وقال مالك
وأحمد : لا يعتبر رضاه ، إلا أن يكون المحتال عدوه ، وللشافعى في اعتبار رضاه قولان :
أحدهما : يعتبر كقول الحنفية ، وهو يحكى عن الزهرى ، لأنه أحد من تم به الحوالة ،
فأشبه المحيل ، والثاني : لا يعتبر ، لأنه أقامه في القبض مقام نفسه ، فلم يقتصر إلى رضا من
عليه الحق كالتوكيل ، كذا في المغنى لار قدامة ٤ : ٥٢٨ .

٤ - ثم إذا صححت الحوالة برئت ذمه المحيل إلى الأبد عند مالك ، والشافعى ، وأحمد
رحمهم الله ، فلا يصح رجوع المحتال إلى المحيل أبدا ، غير أنه يقول مالك رحمه الله : إن كان
المحتال عليه مفلسا ، ولم يعلم المحتال بذلك ، فله الرجوع ، إلا أن يرضى بعد العلم ، وبه قال
جماعة من الحنابلة ، كما في المغنى ٤ : ٥٢٦ . وأما إذا كان المحتال عالما بفلاسه ، أو كان غنيا ،
ولكنه أفلس أو مات بعد الحوالة فلا يصح عند أحد منهم أن يرجع الدائن على المحيل .

وخالفهم أبو حنيفة رحمه الله ، فقال : يجوز للمحتال أن يرجع على المحيل إذا توى حقه عند المحتال عليه ، والتوى عنده أحد الأمرين : إما أن يحدد المحتال عليه الحوالة ، ويخلف عند الحاكم ، ولا يئنه له عليه ، أو يموت مفلسا ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : هناك وجه ثالث للتوى . وهو أن يحكم الحاكم بإفلاسه حال حياته وهذا بناء على أن الإفلاس لا يتحقق بحكم القاضى عنده ، خلافا لهما ، كما فى الهداية . وقول الصاحبين فى الحوالة هو قول ابن أبى ليلى ، كما فى كتاب الام .

استدل الأئمة الثلاثة بحديث الباب ، حيث أمر فيه المحتال بأن يتبع المحتال عليه دائما ، فليس له الرجوع على المحيل ، وقد برئت ذمته بالحوالة ، لأن الحوالة تحول حق من موضعه إلى غيره ، وما تحول لم يعد كذا فى كتاب الأم للشافعى ٣ : ٢٢٨ و ٢٢٩ .
وأما الحنفية فعندهم دلائل قوية كثيرة :

١ - أخرج البيهقى فى سننه ٦ : ٧١ من طريق أبى الوليد ، عن شعبة ، عن خليل بن جعفر ، قال : سمعت أبا إياس ، عن عثمان بن عفان ، قال « ليس على مال امرئ مسلم توى . يعنى حوالة » وذكره الترمذى أيضا تعليقا .

وذكر البيهقى عن الشافعى رحمهما الله أنه أعلمه بجهالة خليل بن جعفر ، وبأن أبا إياس لم يسمع من عثمان رضي الله عنه ، لأنه من الطبقة الثالثة من تابعى أهل البصرة .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : أما خليل بن جعفر فهو أبو سليمان البصرى ، من رواة مسلم والنسائى والترمذى ، وإنه ليس بمجهول ، فقد روى عنه شعبة بن الحجاج ، وعزرة ابن ثابت ، ومعروف أن شعبة متمتع فى الرجال ، ولا يروى إلا عن ثقة ، وقد حكى البيهقى نفسه عن شعبة أنه كان يشئ عليه ، وذكر الحافظ فى التهذيب ٣ : ١٥٧ عن شعبة أنه قال : « حدثنى خليل بن جعفر ، وكان من أصدق الناس وأشدهم انقاء » وقال يحيى بن سعيد : « لم أره ، ولكن بلغنى أنه لا بأس به » وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين : « ثقة » ، وقال أبو حاتم : « صدوق » وقال أحمد : « أحاديثه حسان » وقال النسائى فى كتاب الكنى : « ثقة » ووثقه أبو بشر الدولابى وابن حبان أيضا ، ولم يذكر الحافظ تضعيفه عن أحد إلا ما حكاه عن الساجى : « قال ابن معين : هو إلى الضعف أقرب » وقد عرفت أن إسحاق بن منصور روى عنه توثيقه ، فكيف يقال فى مثله إنه مجهول ؟

وأما أبو إياس فهو معاوية بن قررة المزنى ، والد إياس القاضى ، وقد ذكر ابن عساكر فى تاريخ دمشق أن له رؤية ، وحكى عن ابن سعد أنه عده فى الطبقة الثانية ، وحكى عن

خليفة وغيره أنه توفي سنة ثلاث عشرة ومائة ، وعن يحيى وغيره أنه بلغ ستا وتسعين سنة ، فعلى هذا يكون مولده سنة سبع عشرة ، فكيف لم يكن في زمن عثمان ؟ كذا حققه المارديني في الجوهر النقي ٦ : ٧١ .

قلت : قد ترجمه المزي في تهذيب الكمال (خطية ٧ : ٦٧٣ و ٦٧٤) ترجمة مبسطة ، حكى فيها حكمه وأقواله قد حذفها الحافظ في التهذيب ، وحكى عنه أنه قال : « أدركت سبعين من أصحاب النبي ﷺ لو خرجوا فيكم اليوم ما عرفوا شيئا مما أنتم فيه ، إلا الأذان » (١) ، وذكر فيه قول يحيى بن معين « مات وهو ابن ست وتسعين سنة » ، فكانت ولادته سنة سبع عشر ، وتوفي عثمان رضى الله عنه سنة خمس وثلاثين ، كما في الإصابة ٢ : ٤٥٦ فكان معاوية بن قرة يومئذ ابن ثمانى عشرة سنة ، فيتأيد بكل ذلك جواب المارديني رحمه الله .

واعترض عليه الشافعى رحمه الله على تقدير ثبوته بأنه لا يدرى أقواله عثمان رضى الله عنه في الكفالة أو في الحوالة ؟ والجواب : أن ما أخرجه البيهقى فيه تصريح بأنه في الحوالة ، كما مر ، ثم قال البيهقى : « ورواه غيره عن شعبة مطلقا ، ليس فيه : يعنى حوالة » قلنا : قد ذكره أبو الوليد في روايته عن شعبة ، وسكت آخر ، فالناطق قاض على الساكت ، وقد أخرجه ابن أبى شعبة في مصنفه بهذه الزيادة من طريق وكيع ، عن شعبة أيضا ، كما نقله المارديني . ثم قال المارديني : « وكيف يقال ذلك في الكفالة ؟ والرجوع فيها على الأصل لا يتوقف على شرط موت الكفيل مفلسا ، وذكر أبو بكر الرازى وغيره أنه لا يعلم لعثمان في ذلك مخالف من الصحابة » .

ولذلك ذكر الترمذى هذا الأثر تعليقا في باب مطال الغنى ظلم ، ولم يعمل إسناده بشيئ : وذكره ابن حزم في المحلى ٨ : ١٠٩ ولم يتكلم على إسناده .

٢ - أخرج عبد الرزاق في مصنفه ٨ : ٢٧١ رقم ١٥١٨٣ ، قال : « سمعت معمرأ أو أخبرني من سمعه ، يحدث عن قتادة أن عليا رضى الله عنه قال : « لا يرجع على صاحبه إلا أن يفلس أو يموت » وأخرجه ابن حزم بنفس هذا الطريق في المحلى ٨ : ١٠٩ ، ولفظه : « عن علي ابن أبى طالب أنه قال في الذى أحيل : لا يرجع على صاحبه إلا أن يفلس أو يموت ولم يعمل ابن حزم إسناده بشيئ » .

٣ - وأخرج عبد الرزاق فى مصنفه ٨ : ٢٦٩ عن الحسن قال : « ليس على حق رجل مسلم توى ، إن لم يقبضه رجع على صاحبه الذى أحال عليه » .

٤ - وأخرج عبد الرزاق عن إبراهيم النخعى ، قال : « كان يقال : لا توى على مال مسلم ، يرجع على غريمه الأول ، هذا فى الإحالة ، قال : قلنا وإن أخذ بعض حقه ؟ قال : وإن ، كان يقال : لا توى على حق مسلم » . وهذان الأثران يفسران أثر عثمان رضي الله عنه ، ويدل أثر النخعى أن مقولة عثمان رضي الله عنه كانت مشهورة بينهم كأصل فقهى .

٥ - وأخرج عبد الرزاق عن أبى إسحاق أنه خاصم إلى شريح : أن رجلا أحاله على رجل ، قال : فتقاضيته ، فجعل لا يقضيني ، فخاصمته إلى شريح ، فردنى إلى صاحبي الأول . فهؤلاء عثمان بن عفان ، وعلى بن أبى طالب ، والحسن البصرى ، وإبراهيم ، وشريح ، كلهم قائلون بالرجوع على المحيل بعد إفلاس المحال عليه أو موته ، وليس لهم مخالف فيما نعلم فى عهد الصحابة والتابعين .

وأما حديث الباب فلا يدل على مذهبهم أصلا ، فإنه يأمر بمطالبة المحال عليه بشرط كونه مليئا ، ولا يدل على أنه لا يرجع المحتال على المحيل أبدا : ولا سيما فإن الحديث قد جعل ملاءة المحتال عليه مدارا للحوالة ، فحيث فقدت الملاءة فيه ، فلا مانع من الرجوع على الأصيل .

واستدل ابن حزم فى المحلى ٨ : ١٠٩ على مذهب الأئمة الثلاثة بما أخرجه عن سعيد بن المسيب : « أنه كان لأبيه المسيب دين على إنسان ألفا درهم ، ولرجل آخر على بن أبى طالب ألفا درهم ، فقال ذلك الرجل للمسيب : أنا أحيلك على بن أبى طالب ، وأحلى أنت على فلان ، ففعلا ، فانتصف المسيب من على ، وتلف مال الذى أحاله المسيب عليه ، فأخبر المسيب بذلك على بن أبى طالب ، فقال له على : أبعد الله » قال ابن حزم : فهذا خلاف الرواية عن عثمان ، والذى ذكرناه عن على ، وهذه موافقة لنا .

وأجاب عنه شيخنا التهانوى رحمه الله فى إعلاء السنن ١٤ : ٣٢٥ بما فيه كفاية وشفاء ، قال : « ليس هنا من المخالفة فى شيء ، ولا هو بما يوافقكم ، لأن معنى قول على : أبعد الله ، أنه لا يستحق الرجوع عليه ، أى على بن أبى طالب ، بعد ما قد أدى الألفين إلى من أحاله عليه . وأما أنه لا يستحق الرجوع على المسيب ، فلا ، ويحتمل أنه أبعد له لكونه قد طمع فى غير مطعم ، حيث خاف المظل من على ، فأحال ما كان له عليه إلى المسيب ، ولم يخف من فلان ، ورجامته القضاء عاجلا ، فعوقب بالمطل والتأخير » .

« وأيضاً ، فإن إحالة الرجل مسيماً على عليّ ، وإحالة المسيب إياه على فلان لم يكن من إحالة من له الحق على من عليه مثل ذلك الحق ، لأن المسيب لم يكن له دين على عليّ ، ولا للرجل على فلان ، فكان ذلك من باب من أحال من لادين له عليه على آخر له عليه دين ، وليس ذلك بحوالة ، بل هي وكالة تثبت فيها أحكامها ، لأن الحوالة مأخوذة من تحول حق وانتقاله ، ولا حق ههنا ينتقل ويحول ، نص عليه الموفق في المغنى ٥ : ٥٦ فكان المسيب وكيل الرجل في اقتضاء الحق من عليّ ، والرجل وكيل المسيب في اقتضاء حقه من فلان . ومثل هذا الوكيل إذا لم يقدر على قبض الدين لمانع ما ، أى مانع كان ، رجع على المحيل بحقه الذى أخذه هو من مديون الوكيل اتفاقاً ، وصرح ابن حزم فى المحلى بأنه إن كان الحق على المحيل من بيع (كما فى ما نحن فيه ، لأن إحالة الرجل مسيماً ، وإحالة المسيب إياه كان لأجل بيع أحدهما دينه بدين الآخر ، لامن قرض ونحوه) لم يجز إلا بوجه التوكيل ، فيؤكله على قبض حقه قبله ، فإن قبضه للموكل برئ المحيل وإن لم يقدر على قبضه رجع على المحيل بحقه ٨ : ١٠٩ ، فلم يكن أثر على هذا موافقاً لقول ابن حزم . ولا يخالف لما روى عن عثمان وعلى فى هذا الباب . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الأوراق المالية الرائجة وحكمها :

ثم إن معظم الأوراق المالية التى يتعامل بها الناس اليوم حكم التعامل بها حكم الحوالة ، كالشيك المصرفى (Bank Chaque) و « البون » (Bond) والكمبيالات (Bill of Exchange) وهى التى يقال لها فى الأردية : « هنئى » والوثائق الأخرى . فإنها سندات ديون قائمة فى ذمة مصدرها ، فالذى أصدرها : هو المديون ، والذى أخذها أول مرة : هو الدائن ، ثم هذا الدائن قد يكون عليه دين لرجل آخر ، فيعطيه هذه الأوراق ، فيصير محيلاً لدينه على من أصدرها ، فيصير هو محيلاً ، وذلك الدائن الآخر محتملاً ، ومصدر الأوراق محتملاً عليه . ولهذه الأوراق أقسام ثلاثة :

البون والكمبيالات :

فأما « البون » و « الكمبيالات » والوثائق الأخرى التى يكتب عليها مبلغ الدين منذ يوم لإجرائها ، فإن التعامل بها حوالة صحيحة بلا ريب ، لأن الذى أصدرها قد كتب عليها أنى مدين لكل من يحملها بهذا المبلغ المعلوم . فكلماً سلمها حاملها إلى رجل آخر ، فقد أحال دينه عليه ، وقد وجد رضا المحيل والمحتمل صريحاً ، ورضا المحتمل عليه معنى ، لأن المحتمل عليه : هو الذى أجرى هذه الأوراق أول مرة ، وقد رضى بأداء مبلغها إلى كل من يحملها . فرضاءه

عام لكل من يحملها ، وأما تلفظ الإيجاب والقبول ، فلا يشترط في الحوالة ، بل تنعقد الحوالة بالتعاطي ، أما ينعقد به البيع عندنا ، وأما الشافعية ، فإنهم وإن كانوا لا يجوزون البيع أو الحوالة بالتعاطي ، ولكن بعض علمائهم قد أفتوا بجوازه خصوصا في حق الأوراق المالية ، كما في بلوغ الأمانى ، شرح الفتح الرباني ٨ : ٢٤٨ .

وإذا قد صحت الحوالة بهذه الأوراق المالية ، فإنها سندات ديون ، ولا تقوم مقام الأثمان ، فلا يجوز اشتراء الذهب أو الفضة بها ، لأن تقابض البديلين شرط لصحة الصرف ، والقبض على هذه الأوراق ليس قبضا للثمن ، وإنما هو احتيال للدين ، فصار أحد البديلين في الصرف نقدا ، والآخر ديناً ، وذلك لا يجوز .

وكذلك لو أداها رجل في الزكاة لا يتأدى بها الزكاة حتى ينقدها الفقير ، أو يشتري بها ما لا ، لأن أداء هذه الأوراق إحالة للدين ، وليس تمليكا للعين .

وبالجملة ، فتجربى على هذا القسم من الأوراق أحكام الدين والحوالة ، ولا تعتبر ما لا ولا نقدا .

الشيك المصرفي :

وأما الشيك المصرفي ، وسائر الأوراق التي يصدرها المديون ، ولكن لا يكتب عليها المبلغ المعلوم ، ولا يقع التعامل بها حتى يوقع عليها السدائن ويكتب عليها المبلغ المطلوب ، فإنها لا تصح حوالة ، لأنه إذا قطع زيد شيكا مصرفيا باسم عمرو ، وكتب على الشيك مبلغ ألف روبية مثلاً ، فإن البنك ، وهو المختال عليه ، لا يعرف أنه قد أحيل عليه ألف روبية ، ومن الممكن أن لا يكون لزيد على البنك دين بهذا المبلغ ، فكيف يرضى بإحالتها عليه ؟ ولذلك يجوز له أن يرفض هذا الشيك إذا لم تكن عنده ألف روبية لزيد . فلا تصح هذه الحوالة عند أحد من الأئمة الأربعة ، لكون مبلغ الحوالة غير معلوم للمختال عليه ، وجهالة مبلغ الحوالة مما يفسد الحوالة عندهم جميعاً ، ولأن المختال عليه لم يرض بالحوالة ، ورضاه شرط بصحتها عند أبي حنيفة وفي أحد قولي الشافعي رحمهما الله .

فالصحيح : أن الشيك المصرفي سند يدل على أن الذي وقع عليه قد وكل حامله لقبض دينه من البنك ومقاصة دينه منه ، فليس ذلك من الأثمان في شيء ، فلا يعتبر القبض عليه قبضاً على مبلغه ، حتى ينقده البنك ، ولا يتأدى بأدائه الزكاة حتى ينقده الفقير ، ولا يجوز اشتراء الذهب والفضة به ، لفقدان التقابض في المجلس ، ويجوز لموقعه أن يعزل حامله عن الوكالة ، قبل أن يبلغ به إلى البنك .

أوراق العملة :

وأما أوراق العملة ، وهى التى تسمى ” نوت “ ، فقد اختلفت فيه أنظار علماء عصرنا ، فأكثر العلماء يعتبرونها سندات دين ، كالبنون والكمبيالة ، فإنها تصرح بوجوب دفع مبلغه عند الطلب ، مما يدل على أنها ليست أثماناً فى نفسها ، بل هى سندات لأثمان قائمة فى ذمة مصدرها . وما كان غير مكتوب عليه شئ - مثل ورقة ربية واحدة فى ديارنا - فمعروف من القوانين الخاصة بتلك الأوراق أن الحكومة التى أصدرت هذه الأوراق تدفع قيمتها متى قدم إليها حامل الورقة ، وطلب قيمتها ، فكل هذه الأوراق بما ذكر هى سندات ديون .

ويقول العلامة السيد أحمد بك الحسينى رحمه الله فى كتابه « بهجة المشتاق » ، فى بيان حكم زكاة الأوراق :

« ولذلك لو بحثنا عن ماهية كلمة ” بنك نوت “ لوجدناها من الاصطلاح الفرنسى ، وقد نص لاروس ، وهو أكبر وأشهر قاموس للغة الفرنسية الآن ، فى تعريف أوراق البنك ، حيث قال : ورقة البنك هى ورقة عملة قابلة لدفع قيمتها عينا لدى الاطلاع لحاملها ، وهى يتعامل بها كما يتعامل بالعملة المعدنية ، نفسها ، غير أنه ينبغى أن تكون مضمونة ليثق الناس بالتعامل بها . فقوله : ” قابلة لدفع قيمتها عينا لدى الاطلاع لحاملها “ لم يجعل شكافى أنها سندات ديون ، ولا عبرة بما توهمه عبارته من التعامل بها ” كما يتعامل بالعملة المعدنية ، لأن معنى تلك العبارة أن الناس يأخذونها بدل العملة ، ولكن مع ملاحظة أن قيمتها تدفع لحاملها ، وأنها مضمونة بدفع قيمتها ، وهذا صريح فى أن تلك الأوراق هى سندات ديون » .

ثم قال الحسينى رحمه الله : «بقى أن المعاملة بهذه الأوراق إنما تخرج على قاعدة الحوالة ، لمن يجوز المعاملة بالمعاطاة ، وذلك هو مذهب السادة الحنفية ، والسادة المالكية ، والسادة الحنابلة ، فإنهم يميزون المعاملة بالمعاطاة ، من غير اشتراط صيغة ، وهناك قول وجيه فى مذهب السادة الشافعية يجوز المعاملة بالمعاطاة » وعبارته هذه أخذتها من بلوغ الأمانى ، شرح الفتح الربانى ٨ : ٢٤٨ .

ومن هذه الناحية قد أفتى معظم علماء الهند وباكستان بأن أوراق العملة هذه ليست أثماناً ، وإنما هى سندات ديون ، فلا يجوز اشتراء الذهب أو الفضة بها ، ولا يتأدى بها

الزكاة ، كما في امداد الفتاوى ٢ : ٥ بل وقد أفقى بعضهم أن زكاتها لا يجب أدائها حتى تنقذ . لأنها في حكم الدين القوي ، والدين القوي ، وإن كانت الزكاة تجب عليه عند الحنفية ، غير أنه لا يجب أدائها حتى يقبض منه أربعون درهما ، كما هو المعروف .

ولكن من العلماء من جعل أوراق العملة في حكم الأثمان العرفية ، وحكم بوجوب الزكاة عليها ، وأداء الزكاة بها ، وجواز مبادلتها بالذهب والفضة ، وقد أشيع الكلام على هذه المسئلة العلامة أحمد الساعاتي ، صاحب الفتح الرباني في ترتيب مسند أحمد الشيباني ، وشرحه بلوغ الأمانى ، فقال في كتاب الزكاة ، آخر باب زكاة الذهب والفضة ، من كتابه المذكور :

« وأما قولهم أعنى الشافعية ، بعدم وجوب الزكاة في الورق المذكور ، إلا إذا قبضت قيمته ذهباً أو فضة ، ومضى على هذه القيمة حول كامل ، بحجة عدم الإيجاب والقبول بين الآخذ والمعطى ، ففي هذا منافاة لما تقتضيه حكمة التشريع ، وضيماع لحق الفقير ، لأننا نجد البنوك مكدسة بالأوراق المالية ودعيرة للموسرين من الناس ، وبعضهم يحفظها في خزانة بيته السنين الطوال ، ولا يصرف منها إلا لحاجته الوقتية ، فلو قلنا بعدم الزكاة للعملة التي ذكرناها لما وجبت الزكاة على أحد ، وهذا غير معقول . »

« فالذى أراه حقاً ، وأدين الله عليه : أن حكم الورق المالى كحكم النقدين في الزكاة سواء بسواء ، لأنه يتعامل به كالنقدين تماماً ، ولأن مالكة يمكنه صرفه وقضاء مصالحه به في أى وقت شاء ، فمن ملك النصاب من الورق المالى ، ومكث عنده حولا كاملاً وجبت عليه زكاته باعتبار زكاة الفضة ، لأن الذهب غير ميسور الآن ، ولا يمكنه صرف ورقة بقيمتها ذهباً ، هذا ماظهر لى ، والله أعلم بحقيقة الحال » راجع الفتح الرباني ٨ : ٢٥١ .

وبهذا رأى كان يرى مولانا الشيخ فتح محمد اللكنوى رحمه الله ، صاحب " عطر الهداية " و " خلاصة التفسير " الذى كان يلقب " ببحر العلوم " ، وكان من تلامذة مولانا الشيخ عبد الحى اللكنوى رحمه الله ، صاحب المؤلفات المعروفة في العلوم الإسلامية ، وقد شرح ابنه المفتى سعيد أحمد اللكنوى رأيه بكلام دقيق في آخر كتابه عطر الهداية ص - ٢١٨ إلى ٢٢٧ طبع ديوبند الهند ، وذكر أن مولانا الشيخ عبد الحى اللكنوى رحمه الله كان يوافقه أيضاً في هذه المسئلة .

وخلاصة قوله أن أوراق العملة لها جهتان : الأولى : أنها يتعامل بها في البيوع ، والإجارات ، وسائر العقود المالية كالسكك والأثمان سواء بسواء ، بل وقد جبرت الحكومات سائر الناس بقبولها في اقتضاء الديون والحقوق ، فلا يسع لبائع في القانون اليوم أن يمتنع

عن قبولها بدلا لبيعها ، ويطالب المشتري بأداء الثمن ذهباً ، أو فضة ، أو في صورة الفلوس المسكوكة . ومن هذه الجهة ، فإن هذه الأوراق صارت أثماناً عرفية مبتذلة .

والجهة الثانية : أنها وثيقة من قبل الحكومة ، والتزمت الحكومة بأداء بدلها عند هلاكها ، فمن هذه الجهة إنها تخالف الأثمان العرفية المسكوكة ، فإن الحكومة لا تؤدي بدلها عند هلاكها . ومن هذه الجهة ينبغي أن تعتبر كسندات لديون أو كوثائق مالية أخرى .

ولكننا إذا تعمقنا النظر في هذه الجهة الثانية رأينا أنها لا تبطل ثمنية هذه الأوراق . فإن الأصل أن الحكومة كانت تريد أن تصدر هذه الأوراق كأثمان عرفية ، ولهذا جبرت سائر الناس على قبولها عند اقتضاء حقهم ، ولكن الأثمان العرفية المسكوكة سابقا ، كانت في أنفسها أموالا لها قيمة يعتد بها ، ولم يكن تقومها موقوفا على إعلان الحكومة ، ولا يجعلها أثماناً عرفية ، فإن الفلوس والروبيات كانت تصنع تارة من الفضة ، ومرة من الصفر ، وأخرى من الحديد ، مما هي أموال في أنفسها ، ولو أبطلت الحكومة ثمنيتها بقي تقومها من حيث موادها .

وأما هذه الأوراق فليست أموالا في أنفسها ، وإنما جاء فيها التقوم من قبل الحكومة ، ولو أبطلت الحكومة ثمنيتها بطل تقومها ، فلم تكن هذه الأوراق في ثقة الناس بها بمكان الفلوس والروبيات المسكوكة ، ولهذا التزمت الحكومة بأداء بدلها عند هلاكها أو ضياعها ، لا لأنها لم تكن أثمانا عرفية في نظر الحكومة ، بل لتحوز هذه الأثمان ثقة العامة ، ويتعامل بها الناس دون خطر .

فليست جهة كونها وثيقة مما يبطل ثمنيتها ، فإنها تنبئ عن وعد الحكومة بأداء بدلها ، وليس لهذا الوعد أى أثر في تعامل الناس فيما بينهم ، ولو كانت الحكومة لا تريد أن تجعلها أثمانا عرفية ، لما جبرت الناس على قبولها عندا اقتضاء حقهم ، بل إن هذه الجهة قد منحت هذه الأوراق من الثقة ما هو فوق ثقة الأثمان الأخرى ، فإنها تهلك وتضيع بلا بدل ، وهذه يمكن إبدالها من الحكومة .

وأضيف إلى قول الشيخ اللكنوى هذا أن معظم الحكومات اليوم قد جعلت الفلوس المسكوكة عملة قانونية محدودة ، في حين أن جعلت هذه الأوراق عملة قانونية غير محدودة ، ونتيجة ذلك : أن المشتري يستطيع أن يجبر البائع بقبول هذه الأوراق ، مهما كثرت القيمة أو قلت ، بخلاف الفلوس المسكوكة ، فإنه يستطيع جبر البائع بقبولها إن كانت القيمة قليلة محدودة ، وأما إذا كانت القيمة كثيرة فلا يستطيع أن يجبره بقبولها في صورة الفلوس المسكوكة ، بل يجوز للبائع أن يطالبه بالأوراق .

وبالجملة ، فهذا يدل على أن أوراق العملة هذه قد فاقت على العلامة المسكوكة بكثير ، في شيوع التعامل بها ، وفي اعتماد الناس عليها ، وثقتهم بها ، حتى أخذت مكان العملة المسكوكة في سائر بلاد العالم ، ولا يخطر ببال أحد عند التعامل بها ، أنه يتعامل بدين ، وإنما يعتبرها الناس ثمناً فوق ما يعتبرون العملة المسكوكة . ومن هذه الجهة جعلها الشيخ فتح محمد اللكنوى في حكم الثمن العرفي المبتذل ، وأفتى بأداء الزكاة بها ، ويجوز اشتراء الذهب أو الفضة بها ، ويقول أفق ابنه الفاضل المفتي سعيد أحمد اللكنوى أيضاً ، كما هو مبسوط في آخر عطر الهداية .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : لاشك أن الأوراق التي تسمى " نوت " كانت في بداية أمرها سندات دين ، وكان التعامل بها حوالة بلا ريب ، فقد جاء في دائرة المعارف البريطانية المبطوعة سنة ١٩٥٠ م ٣ : ٤٤ تحت عنوان " بنك نوت " من مقالة : Banking and Credit : " إن البنك نوت ظهر في العالم قبل الشيكات المصرفية ، ويمكن إعتباره كسند عند الدائن كدين له على البنك ، وإن حقوق هذا الورق تنتقل إلى رجل آخر بتسليمه إليه ، فيصير حامله دائناً للبنك بطريقة تلقائية ، ولهذا صار أداء الحقوق المالية بهذه الأوراق كأدائها بالنقد . وإن أداء المبالغ الكثيرة بالنقد المسكوكة عسير جداً ، فإنها تحتاج إلى عد ونقد ، وربما يحتاج نقلها وتحويلها إلى مصارف معتدة بها . فاستعمال هذه الأوراق قد قلل من مشقة العد ، وأذهب المشاق الأخرى رأساً .

فهذه هي بداية " بنك نوت " ، وكانت في مبدأ الأمر يصدرها التجار مكتوبة بخطهم ، وكانت الثقة بها موقوفة على الثقة بمن يصدرها ، ثم لما كثر التعامل بها منعت الحكومات أن يصدرها الأشخاص ، واقتصرت لإصدارها على البنوك ، ثم لما ازداد شيوعها جعلتها الحكومات ثمناً قانونياً (Legal Tender) وجبرت كل دائن أن يقبلها في أداء دينه ، كما يجبر بقبول النقود ، وحينئذ منعت البنوك الشخصية أيضاً من إصدارها ، ولم يجز لبنك من البنوك أن تصدرها ، إلا البنك الرئيسي الحكومي . وحينئذ صارت هذه الأوراق في حكم النقود سواء بسواء ، هذا ما تحصل لي من مطالعة مقالات Money, Currncy, Credit في دائرة المعارف البريطانية .

وبالجملة ، صارت هذه الأوراق اليوم كالنقد ، ويطلق عليها اسم النقد والعملة في العربية والأنكليزية والأردية ، في حين أن هذه الأسماء لا تطلق على الشيكات المصرفية ، مع شيوع التعامل بها أيضاً ، ولا يوجد اليوم أحد يطمع فيما وراءها من ذهب أو فضة ،

باب تحريم بيع فضل الماء الذى يكون بالفلاة ، ويحتاج اليه لرعى الكلاء ، وتحريم منع بذله ، وتحريم بيع ضراب الفحل

٣٨٨٤- وحدثننا أبو بكر بن أبي شيبه ، أخبرنا وكيع ، ح وحدثنى محمد بن حاتم ، حدثنا يحيى بن سعيد ، جميعا عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله ، قال :

لا لأنه لا يحتاج إليها بعد شيوع التعامل بها فحسب ، بل لأن معظم الممالك اليوم تصدرها كالأثمان العرفية ، ولا يكون وراءها شيء من الذهب أو الفضة . فالذى أرى أن القول بثمانيتها أصبح قويا ، منذ أن جعلتها الحكومات أثمانا قانونية ، وجبرت الناس بقبولها عند اقتضاء ديونهم ، ومنعت البنوك الشخصية من إصدارها ، وجرت بها التعامل العام فيما بين الناس ، دون فرق بينها وبين العملة المسكوكة ، ومنذ ذلك الزمان يأتى فيها ما وجهها به الشيخ اللكنوى رحمه الله ، من أن وعد الحكومات بأداء بدلها لا يبطل ثمنيتها ، لأنها إنما فعلت ذلك للحصول الثقة العامة بها ، وتشجيع الناس بالتعامل بها ، فينبغى للعلماء اليوم أن يعيدوا النظر فى فتاويهم السابقة ، ويتفكروا فى ما أفتى به أمثال الشيخ الساعاى ، والشيخ اللكنوى ونجله رحمهم الله تعالى نظرا إلى تغير الأحوال ، واشتداد الحاجة ، ولأن التعامل بها قد شاع فى سائر البلدان ، بحيث لا توجد فيها العملة المسكوكة إلا نورا قليلا ، فالحكم بعدم أداء الزكاة بأوراق العملة وبجرمة شراء الذهب والفضة بها ، فيه حرج عظيم ، والمعهود من الشريعة السمحة فى مثله السعة والسهولة ، والعمل بالعرف العام المتفاهم بين الناس ، دون التدقيق فى أبحاث قد أصبحت اليوم فلسفة نظرية ليس لها فى الحياة العملية أثر ولا خبر . والله سبحانه وتعالى أعلم .

باب تحريم بيع فضل الماء الذى يكون بالفلاة ، ويحتاج إليه لرعى الكلاء ،
وتحريم منع بذله ، وتحريم بيع ضراب الفحل

قوله : ” عن جابر بن عبد الله “ هذا الحديث أخرجه أيضا النسائى من طريق عطاء فى البيوع ، باب بيع الماء ، وفى باب بيع ضراب الجمل ، وابن ماجه فى الرهون ، باب النهى عن بيع الماء ، وأخرجه أحمد فى مسند جابر ٣ : ٣٣٨ و ٣٣٩ و ٣٥٦ .

نهى رسول الله ﷺ ، عن بيع فضل الماء .

قوله : " عن بيع فضل الماء " وفي رواية للنسائي عن طريق عطاء عن جابر : " أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الماء " ولم يذكر لفظ " فضل " .

وهذا الحديث يدل بظاهره على أن بيع الماء ممنوع مطلقا ، وإليه يظهر جنوح ابن حزم في المحلى ، والشوكاني في نيل الأوطار ٥ : ٢٥٩ ، ولكن لا يوجد من السلف من يحمل المنع على ظاهره ، فإن الماء المحرز في الجرار والأواني مملوك بالإجماع ، كما نقله هو بنفسه ، فيجوز بيعه ، فالمراد من الماء في الحديث ماء الأنهار والبحار التي لا ملك فيها لأحد ، ويدل عليه ما أخرجه أحمد في مسنده ٣ : ٤١٧ عن إياس بن عبد من أصحاب النبي ﷺ ، قال : " لا تبيعوا فضل الماء ، فإن النبي ﷺ نهى عن بيع الماء ، قال : والناس يبيعون ماء الفرات ، فنهاهم " فإنه يدل بظاهره أن النهي وارد في ماء الأنهار .

وأما كون الماء المحرز مملوكا فيدل عليه حديث الباب ، حيث خص النهي بفضل الماء ، مما يدل على أن بيع أصله مباح ، وإنما الممنوع بيع فضله . وقد عقد الإمام البخاري رحمه الله بابا لإثبات الملك على الماء المحرز في كتاب الشرب ، وترجمه « باب من رأى أن صاحب الحوض والقربة أحق بمائه » واستدل عليه بأحاديث عديدة ، منها ما رواه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، قال : « والذي نفسى بيده لأذودن رجلا عن حوضي ، كما تزداد الغريبة من الإبل عن الحوض » فإنه يدل على أن صاحب الحوض أحق بمائه .

ومنها : ما رواه عن ابن عباس ، قال : قال النبي ﷺ : « يرحم الله أم إسماعيل : لو تركت زمزم ، أو قال : لو لم تغرف من الماء لكان عينا معنا ، وأقبل جرهم ، فقالوا : أتأذنين أن نزل عندك ؟ قالت : نعم ، ولا حق لكم في الماء » وذكر العيني في العمدة ٦ : ٢٦ عن الخطابي أن الحديث يدل على أن من أنبط ماء في فلاة من الأرض ملكه ، ولا يشاركه غيره فيه إلا برضاه ، إلا أنه لا يمنع فضله إذا استغنى عنه ، وإنما شرطت هاجر عليهم أن لا يملكوه .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : إن ملك الماء المحرز يدل أيضا قوله عليه السلام : " من أحيا أرضا ميتة فهي له " فإن الأرض الميتة مباحة لكل أحد ، وتتملك بالإحياء ، وكذلك الصيد كلها مباحة في الأصل ، وتتملك بالصيد ، فيقاس عليها الماء ، فإنه مباح

٣٨٨٥- وحدّثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا روح بن عبادة ، حدّثنا ابن جريج ، أخبرني أبو الزبير : أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : نهى رسول الله ﷺ ، عن بيع ضراب الجمل ، وعن بيع الماء والأرض لتحرث ، فمن ذلك نهى النبي ﷺ .

٣٨٨٦- حدّثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ح وحدّثنا قتيبة ، حدّثنا ليث ، كلاهما عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلاء .

في أصله ، ويتملك بالإحراز ، وصارت هذه الاستنباطات اليوم مؤكدة بإجماع الأمة ، فلا يجوز العدول عنه .

قوله : " عن بيع ضراب الجمل " قال ابن الأثير في جامع الأصول ١ : ٤٩٠ : " يقال : ضرب الفحل الأنثى : إذا ركبها للوقاع ، وعلا عليها " فالمراد من بيع ضراب الجمل : إجارة الفحل للضراب ، وقد وقع النهي عن أخذ الأجرة عليه في غير ما حديث ، وبه أخذ الحنفية والجمهور ، وروى عن مالك وبعض العلماء إجازته ، وحمل الحديث على التنزيه .

قوله : " وعن بيع الماء والأرض لتحرث " معناه نهى عن إجارة الأرض للزراع ، وقد سبقت المسئلة مبسوطة في باب كراء الأرض . وذكرنا هناك أن الجمهور يجوزون إيجارتها بالدراهم ، وبشطر ما يخرج منها ، ويحملون أحاديث النهي على تنزيهه ، ليعتادوا إيجارتها وإرفاق بعضهم بعضا ، أو على إيجارتها بأن يكون للمالك قدر معلوم من الخارج .

قوله : " عن أبي هريرة " أخرجه البخاري في الشرب ، باب من قال : إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى ، وفي الحيل ، باب ما يكره من الاحتياال ، ومالك في الأقضية ، باب القضاء في المياه ، والترمذي رقم ١٢٧٢ ، باب بيع فضل الماء ، وأبو داود رقم ٣٤٧٣ في الإجارة ، باب في منع الماء ، وابن ماجه في الرهون ، باب النهي عن بيع فضل الماء ، وأحمد في مسند أبي هريرة ٢ : ٤٢٠ .

قوله : " لا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلاء " معناه : من كان له بئر ، وحوله كلاء ، فلا يجوز له أن يمنع ماشية غيره من ماءه ، فإنه يستلزم منعها من الكلاء ، لأنه إذا منعهم عن

فضل ماء من الأرض ، ولا ماء بها سواه ، لم يمكن لهم الرعى بها خوفا من العطش ، فيصير الكلاً ممنوعاً بمنع الماء .

واختلف العلماء في أن هذا النهى للتحريم أو التنزيه ؟ فرحح الطيبي حمله على كراهة التنزيه ، وحكى صاحب التوضيح حرمة عن مالك والأوزاعي والشافعي مطلقاً ، والأصح عند الشافعية أنه يجب بذله للماشية ، للزرع ، وهو مذهب الحنفية فيما حكاه العيني ولا يفرق مالك بين ٣ المواشى والزرع ، بل يوجب البذل في الجميع ، كما في أموال أبي عبيد ص ٣٠٢ ووجه الفرق بين المواشى والزرع أن الماشية ذات روح يخشى عليها الموت بالعطش ، بخلاف الزرع ، كما في عمدة القارى ٦ : ٨ .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : إن ما نقله العيني من وجه الفرق مؤيد بما أخرجه أحمد في مسنده ٢ : ٤٢٠ من طريق أبي سعيد مولى غفار عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ قال : ” لا تبيعوا فضل الماء ، ولا تمنعوا الكلاً ، فيهنزل المال ، ويجوع العيال “ . ثم إن قوله عليه السلام : ” ليمنع به الكلاً “ اللام فيه للمعاقبة ، فلا يشترط للنهى أن يكون في نية مانع الماء منع الكلاً ، بل يحرم منع فضل الماء مطلقاً . ويتحصل منه أن الماء على أقسام ثلاثة :

الأول : ماء الأنهار والبحار التي لملك عليها لأحد ، فهو مباح عام لا يجوز لأحد أن يمنع غيره منه .

والثاني : الماء المحرز بالجرار والأواني والأنابيب في عصرنا ، وهو مملوك لمحرزه بالإجماع ، ولا يجب بذله إلا للمضطر .

والثالث : ماء الأبيار والخياض والعيون والقنا المملوكة في الأراضى المملوكة أو الموات ، وفيه خلاف ، فقال بعض الشافعية إنه مملوك كالماء المحرز في الأواني ، وهو قول يحيى ، والمؤيد بالله ، وقال الحنفية وأكثر الشافعية : إنه حق ، لملك ، كما في نيل الأوطار ٥ : ٢٥٩ .

ومعنى كونه حقاً أنه أحق به من غيره ، ولكن يجب بذل ما فضل عن حاجته لشرب غيره ، وتفصيله ما ذكره الإمام أبو يوسف في كتاب الخراج ص - ٩٥ : حيث قال : ” وكل من كانت له عين ، أو بئر ، أو قناة فليس له أن يمنع ابن السبيل من أن يشرب منها ، ويسقى دابته وبعيره وغنمه منها . وليس له أن يبيع من ذلك شيئاً للشقة . والشقة عندنا :

الشرب لبني آدم ، والبهائم ، والنعم ، والدواب ، وله أن يمنع السقي للأرض والزرع والنخل والشجر ، وليس لأحد أن يسقي شيئاً من ذلك إلا بإذنه ، فإن أذن له فلا بأس بذلك ، وإن باعه ذلك لم يجر البيع ، ولم يحل للبائع والمشتري ، لأنه مجهول غرر لا يعرف

” ولا بأس ببيع الماء إذا كان في الأوعية ، هذا ماء أحرز ، فإذا أحرزه في وعائه فلا بأس ببيعه ، وإن هيأه مصنعة فاستقى فيها بأوعيته حتى جمع فيها ماء كثيراً ، ثم باع من ذلك فلا بأس ، إذا وقع في الأوعية فقد أحرزه ، وقد طاب بيعه ، فإذا كان إنما يجتمع من السيول فلا خير في بيعه ، ولو باعه لم يجر البيع “ .

ثم إن الإمام أبا يوسف رحمه الله قد ذكر حرمة بيع ماء البئر لأجل سقي المزارع ، ولم يعلله بأنه يجب على صاحب البئر بذله ، أو إنه غير مالك له ، بل علله بأن القدر المبيع من الماء مجهول . وقياس هذا التعامل أن يجوز ذلك اليوم ، لأن اليوم وجدت العدادات التي يمكن بها ضبط مقدار الماء ، وعلى هذا ينبغي أن يجوز بيعه إذا أمكن ضبط مقداره بالعداد ، والله أعلم .

وأما حياض الماء التي تسمى ” تنكات ” في عصرنا ، ويأتي إليها الماء بالأنابيب فالظاهر أنها من القسم الثاني ، وتدخل في ما ذكره الإمام أبو يوسف بقوله « وإن هيأه مصنعة فاستقى فيها بأوعيته حتى جمع فيها ماء كثيراً ، ثم باع من ذلك ، فلا بأس » .

وأما الأنهار الصغيرة التي تكرمها الحكومات لسقي المزارع ، فإنها مملوكة للحكومات وقياس ما ذكرنا أن يكون ماؤها في حكم ماء البئر المملوكة ، فلا يجوز للحكومة أن يمنع أحداً من الشرب أو من سقي دوابه منها ، ولكنها تستطيع أن تمنع ناساً من سقي مزارعهم منها ، وحينئذ ينبغي أن يجوز بيع ماءها لسقي المزارع بشرط الأمن من جهالة المقدار ، كما أسلفنا ، فإن أمكن ضبط مقدار الماء بالعداد ونحوه ، ينبغي أن يجوز بيعه ، والله سبحانه أعلم .

ثم إن الماء المحرز بالأواني ، وإن كان مملوكاً لصاحبها ، ولا يجب بذله إلا لمضطر ، ولكن ينبغي أن يكون منع السير منه حراماً في الديانة ممن يريد شربه ، فإنه من الماعون ، الذي نطق القرآن بكراهة منعه ، وبدل عليه ما أخرجه أبو داود والدارمي في سننه ٢ : ١٨٢ رقم ٢٦١٦ واللفظ له ، عن بهيسة عن أبيها : « أنه أتى النبي ﷺ فاستأذنه ، فدخل بينه وبين قميصه ، فقال : ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ فقال : الملح والماء » والله سبحانه وتعالى أعلم . وراجع لتفصيل أطراف المسئلة كتاب الخراج لأبي يوسف ص ٩٤ إلى ٩٨ وكتاب

٣٨٨٧- وحدثني أبو الطاهر ، وحرمة - واللفظ لحرمة - أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، حدثني سعيد بن المسيب ، وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به الكلاً .

٣٨٨٨- وحدثنا أحمد بن عثمان النوفلي ، حدثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد ، حدثنا ابن جريج ، أخبرني زياد بن سعد ، أن هلال بن أسامة أخبره ، أن أبا سلمة بن عبد الرحمن ، أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : لا يباع فضل الماء ليبيع به الكلاً .

باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن والنهي عن بيع السنور

٣٨٨٩- حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن ابن شهاب ، عن أبي بكر ابن عبد الرحمن ، عن أبي مسعود الأنصاري :

الأموال لأبي عبيد ص ٣٠٢ ، إعلاء السنن ١٤ : ١٢٠ باب بيع الماء والكلاً .

قوله : " لا يباع فضل الماء " هذا صريح في حرمة بيع الفضل ممن يريد شربه أو سقى دابته منه ، ففيه حجة على من قال : لا يحرم بيع الفضل ، وإنما يحرم منعه ، فيجب عليه البذل ، ولو بالقيمة ، وقد رد عليه الحفاظان : العيني والعسقلاني في شرحيهما على البخاري .

قوله : " ليبيع به الكلاً " هذا يدل على أن حكم حرمة البيع إنما هو في فضل ماء أريد شربه ، لأنه هو الذي يستلزم بيع الكلاً ، وأما الماء الذي قصد به سقى المزارع فلا يستلزم ذلك ، فظهر أن حكم المنع في الحديث إنما هو في الأول ، دون الثاني ، والله أعلم .

باب تحريم ثمن الكلب ، وحلوان الكاهن ، والنهي عن بيع السنور .

قوله : " عن أبي مسعود الأنصاري " أخرجه البخاري في البيوع ، باب ثمن الكلب ، وفي الإجارة ، باب كسب البغي والإماء وفي الطلاق ، باب مهر البغي والنكاح الفاسد ، وفي الطب ، باب الكهانة ، وأبو داود في البيوع . باب في أثمان الكلاب رقم ٣٤٨١ ، والنسائي في البيوع ، باب بيع الكلب ، وفي الصيد ، باب النهي عن ثمن الكلب ،

أن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب ،

والتر مذى في النكاح ، باب ماجاء في مهر البغى ، وفي البيوع ، باب ماجاء في ثمن الكلب ، وابن ماجه في التجارات ، باب النهى عن ثمن الكلب إلخ ، ومالك في البيوع ، باب ماجاء في ثمن الكلب ، والدارمي في البيوع ، باب النهى عن ثمن الكلب رقم ٢٥٧١ وأحمد في مسنده ٤ : ١١٨ .

قوله : " نهى عن ثمن الكلب " استدل به جماعة من الفقهاء على حرمة بيع الكلب وبطلانه ، سواء كان معلما أو غيره ، جاز اقتناؤه أولا ، وهو قول الشافعي وأحمد ، وإحدى الروايتين عن مالك ، وبه قال الحسن ، ومحمد بن سيرين ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى ، والحكم ، وحامد بن أبي سليمان وربيعه ، والأوزاعي ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وابن المنذر ، وأهل الظاهر ، كما في عمدة القارى ٥ : ١٠٩ .

وأما المالكية فقد فرقوا بين الكلب المأذون في إتخاذه ، وبين مالا يجوز إتخاذه ، فاتفقوا على أن مالا يجوز إتخاذه لا يجوز بيعه للانتفاع به وإمساكه ، فأما من أراده للأكل فاختلّفوا فيه ، فمن أجاز أكله أجاز بيعه ومن لم يجزه على رواية ابن حبيب لم يجز بيعه . واختلفوا أيضا في المأذون في إتخاذه ، فقليل : هو حرام ، وقيل : مكروه . كذا في بداية المجتهد ٢ : ١٢٦ . وشرح الأبي ٤ : ٢٤٩ .

وقد رجح ابن العربي في عارضة الأحوذى ٥ : ٢٧٩ جواز بيع الكلاب ، لقوة دليله . وقال الحنفية : الكلاب التي ينتفع بها يجوز بيعها ، ويباح أئمانها ، وبه قال عطاء بن أبي رباح ، وإبراهيم النخعي ، وأبو يوسف ، ومحمد ، وابن كنانة ، وسحنون من المالكية ، ومالك في رواية . وروى عن أبي حنيفة أن الكلب العقور لا يجوز بيعه ولا يباح ثمنه . هذا ملخص ما في عمدة القارى ٥ : ٦١٠ والمغنى لابن قدامة ٤ : ٢٥١ و ٢٥٢ .

وذكر بعض المتأخرين من الحنابلة أن الصحيح عندهم جواز بيع كلب الصيد ، فقال البخاري في شرحه ، في كتاب الوقف : « والصحيح اختصاص النهى عن البيع بما عدى كلب الصيد ، بدليل رواية حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب ، والسنور ، إلا كلب صيد ، والإسناد جيد » وقال الزركشي : ومال بعض أصحابنا المتأخرين إلى جواز بيعه ، كذا في الإنصاف للمرداوى ٤ : ٢٨٠ .

استدل المانعون بحديث الباب ، وبأنه عام في تحريم ثمن كل كلب .

وأما الحنفية ومن وافقهم فاحتجوا على مذهبهم بدلائل آتية :

١ - قال النسائي في كتاب الصيد من سننه ٢ : ١٩٥ : « أخبرني إبراهيم بن الحسن قال أخبرنا الحجاج بن محمد ، عن حماد بن سلمة ، عن أبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ نهى عن ثمن الكلب والسنور ، إلا كلب صيد » وأخرجه الطحاوي أيضا في شرح الآثار ، ثم اعترض عليه النسائي وقال : « حديث حجاج عن حماد بن سلمة ليس هو بصحيح » ولكن لم يبين وجه عدم صحته .

والواقع أن رجال هذا الحديث كلهم ثقات ، كما اعترف به الحافظ في الفتح ٤ : ٣٥٣ وفي التلخيص ٣ : ٤ ، وقال الزبيدي في عقود الجواهر ٢ : ٤ : « هذا سند جيد » . ويظهر من كلام الدارقطني أن الوجه في الاعتراض عليه هو كونه مرفوعا ، فإن الدارقطني أخرجه في سننه ٣ : ٧٣ (بيوع : ٢٧٧) أولا كما أخرجه النسائي مرفوعا ، ثم أخرجه (رقم : ٢٧٨) من طريق سويد بن عمرو ، عن حماد بن سلمة ، عن أبي الزبير ، عن جابر أنه قال : « نهى عن ثمن السنور والكلب ، إلا كلب صيد » ثم قال الدارقطني : « لم يذكر حماد » عن النبي ﷺ ، « هذا أصح من الذي قبله » فإنه رجح في هذه الرواية ترك ذكر « عن النبي ﷺ » .

ولكن هذا الاعتراض ليس بشيء ، أما أولا ، فلإن قول جابر رضي الله عنه « نهى عن ثمن السنور والكلب إلا كلب صيد » ليس معناه إلا أن النبي ﷺ نهى عنه ، ومثل هذا يكون مرفوعا عند المحدثين ، كقول أنس « أمر بلال أن يشفع الأذان » وذكر الزبيدي في عقود الجواهر المنيفة ٢ : ٣ عن ابن الصلاح أنه مرفوع .

وأما ثانيا ، فلأن الثقتين إذا اختلفا في رفع الحديث ووقفه ، فالحكم للذي رفعه عند أكثر المحدثين ، لأنه أتى بزيادة ، وإن الراوى تارة يسند ، وتارة يفتى .

ثم إن الحجاج بن محمد لم يتفرد برفعه ، بل تابعه عليه الهيثم بن جميل ، وعبيد الله بن موسى عن حماد ، كلاهما عند الدارقطني نفسه ، وعند البيهقي في سننه ٦ : ٦ و ٧ ولم يتفرد به حماد أيضا ، بل تابعه عليه الحسن بن أبي جعفر عنده ، فرواه عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن النبي ﷺ : « أنه نهى عن ثمن الكلب والهر ، إلا الكلب المعلم » وبهذا السند أخرجه أيضا أحمد في مسنده ٣ : ٣١٧ . والحسن بن أبي جعفر ، وإن كان ضعيفا عند جماعة ،

غير أنه لا يسقط عن درجة الاستشهاد والاعتبار ، فقد قال فيه مسلم بن إبراهيم . وابن مهدي ، وابن عدي أقوالا حسنة ، وقال ابن عدي : « أحاديثه صالحة ، وهو يروي الغرائب ، وخاصة عن محمد بن جحادة ، له عنه نسخة يرويها الجارودي عن أبيه عنه ، وله عن محمد بن جحادة غير ما ذكرت أحاديث مستقيمة صالحة ، هو عندي ممن لا يتعمد الكذب ، وهو صدوق » كما في تهذيب التهذيب ٢ : ٢٦٠ .

وحديثه هذا ليس من حديث الجارودي ، ولا من محمد بن جحادة ، وإنما هو من حديث عباد بن العوام ، عنه ، عن أبي الزبير ، عند كل من أحمد ، والدارقطني ، والبيهقي . فالصحيح أن حديث جابر رضي الله عنه هذا حديث مرفوع صحيح ، ولا غبار عليه من حيث الإسناد . ويمكن أن يكون النسائي أعلمه لذكر « السنور » فيه ، فإن أكثر الرواة لا يذكرونه في هذا الحديث ، على ما حققه شيخنا العثماني في إعلاء السنن ١٤ : ٣٢٢ .

٢ - أخرج الترمذي في باب بعد باب كراهية ثمن الكلب والسنور من جامعه ١ : ١٥٤ من طريق حماد بن سلمة ، عن أبي المهزم ، عن أبي هريرة قال : « نهى عن ثمن الكلب إلا كلب الصيد » وأعله الترمذي بأبي المهزم ، ولا شك أنه ضعيف ، ولكن تابعه على ذلك الوليد بن عبد الله والمثنى بن الصباح عند الدارقطني والبيهقي ، والوليد بن عبد الله أخرج له ابن خزيمة في صحيحه : وذكره ابن حبان في الثقات ، كما في لسان الميزان ، وقال المارديني في الجوهر النقي ٦ : ٦ : « ضعفه الدارقطني ، وكان البيهقي تبعه ، ولم يضعفه المتقدمون فيما علمت ، بل حكى ابن أبي حاتم عن ابن معين أنه ثقة » .

وهناك متابع آخر لرواية أبي المهزم ، وهو ما أخرجه البيهقي ٦ : ٦ من طريق حماد بن سلمة ، عن قيس ، عن عطاء ، عن أبي هريرة : « نهى عن مهر البغي ، وعسب الفحل ، وعن ثمن السنور ، وعن الكلب إلا كلب صيد » قال البيهقي : ورواية حماد عن قيس فيها نظر ، وأجاب عنه المارديني بأنها من رجال مسلم . وبالجملسة فلهذا الحديث طرق يقوى بعضها بعضا .

٣ - روى الإمام أبو حنيفة ، عن الهيثم ، عن عكرمة ، عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : « رخص رسول الله ﷺ في ثمن كلب الصيد » راجع له جامع مسانيد الإمام ٢ : ١٠ قال الزيلعي في نصب الراية ٤ : ٥٤ : « وهذا سند جيد » . والهيثم هذا هو ابن حبيب الصيرفي ، وثقه أحمد وأبو زرعة : وأبو حاتم ، وابن حبان ذكره الحافظ في التهذيب - ١١ : ٩١ و ٩٢ فلم يذكر فيه الا التوثيق .

وذكر الحافظ الزيلعي في نصب الراية ٤ : ٥٤ أن ابن عدى أخرج هذا الحديث في الكامل ، ثم أعله بأبي على الكندى ، وهو المعروف بالجللاج ، قال : وله أشياء يتفرد بها من طريق أبي حنيفة ، وقال ابن القطان : « الجللاج لم تثبت عدالته ، وقد حدث بأحاديث كثيرة لأبي حنيفة كلها مناكير لاتعرف » وذكره الذهبي أيضا في ميزان الاعتدال ١ : ١١٠ في ترجمة أحمد بن عبد الله الكندى ، وقال : « قال عبد الحق : هذا الحديث باطل » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : أحمد بن عبد الله الكندى : قد ترجمه الخطيب في تاريخ بغداد ٤ : ٢١٦ ولم يتكلم فيه بشئ ، غير أنه ذكر حديثا تفرد به عن أبي حنيفة ، ولو سلم ضعفه فإن هذا الحديث الذى نحن فيه ليس مرويا عنه فحسب ، بل أخرجه ابن خسرو في مسند أبي حنيفة من طريق غيره أيضا ، فإنه أخرجه من طريق عبد الله بن طاهر ، عن إسماعيل ابن توبة ، عن محمد بن الحسن ، عن أبي حنيفة رحمه الله ، كما في جامع المسانيد للخوارزمي ٢ : ١١ وليس فيه الكندى المذكور ، وقال الزبيدي بعد نقله في عقود الجواهر ٢ : ٣ : « هذا سند لأبأس به » ، وقال الإمام الكوثرى بعد نقله في النكت الطريفة ص ١١١ : « وإسماعيل بن توبة هذا هو أبو سهل القزويني ، راوى السير الكبير عن الإمام محمد مع أبي سليمان الجوز جاني ، لم يروه عنه غيرهما ، كما في الجواهر المضيئة للقرشي ١ : ١٤٧ .

وبالجملة ، فأحاديث استثناء كلب الصيد ، أو الكلب المعلم ، أو الكلب الضارى ، من عموم النهى مروية عن عدة من الصحابة ، كلها بطريق عديدة . وإن هذه الطرق ، ولو سلم ضعف بعضها بوحدها ، فإنها مؤيدة بطرق أخرى ، ومن المعلوم أن تعدد الطرق والشواهد مما يدل على صحة أصل الحديث ، فإنكار جميعها لاسبيل إليه .

أخرج الطحاوى في شرح معاني الآثار ٢ : ١٨٨ عن عطاء ، قال : « لأبأس بثمان الكلب السلوق » (١) وقال الطحاوى بعد إخراجها : « فهذا عطاء ، يقول هذا ، وقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ أن ثمن الكلب من السحت ، فدل ذلك على المعنى الذى ذكرنا في حديث جابر ، يعنى أن النهى إنما كان في زمن لم يكن الانتفاع بالكلب مباحا ، فلما أبيع الانتفاع به أبيع بجمعه .

(١) سلوق ، كهبور ، قرية باليمن ، تنسب إليها الدروع والكلاب - كذا في حاشية السورتى على الطحاوى ، وقال الدميرى في حياة اليعوان ٢ : ٢٢٥ وهو أى الكلب نوعان : اهلى ، وسلوقى ، نسبة الى سلوق وبنى مدينة باليمن تنسب إليها الكلاب السلوقية ، وكلتا النوعين فى الطبع سواء .

٥ - أخرج الطحاوى والبيهقى فى سننه عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده عبد الله بن عمرو : « أنه قضى فى كلب صيد قتله رجل بأربعين درهما ، وقضى فى كلب ماشية بكبش » فإن الغرامة لا تحل إلا لما جاز ببيعه .

واعترض عليه البيهقى بأن ابن جريج لم يسمع من عمرو بن شعيب ، وأجاب عنه شيخنا العثماني فى إعلاء السنن ١٤ : ٣٢٣ بأنها معاصران ، وعنونة المعاصر محمولة على السماع عند مسلم ، وهو المذهب المنصور .

ثم أخرجه البيهقى أيضا من طريق إسماعيل بن جساس عن عبد الله بن عمرو ، وذكر الماردينى فى الجوهر النقي ٦ : ٨ أن إسماعيل هذا ذكره ابن حبان فى الثقات .

٦ - أخرج البيهقى من طريقين مرسلين أن عثمان رضي الله عنه أغرم رجلا ثمن كلب قتله : عشرين بعيرا . وقال الماردينى تحته : « مذهب الشافعى أن المرسل إذا روى مرسلا من وجه آخر صار حجة » .

وأما ما ذكره البيهقى عن الشافعى رحمه الله أن عثمان رضي الله عنه أمر بقتل الكلاب ، فلا يصلح معارضا لهذا الإغرام ، لأنه يحتمل أن يكون أمره بالقتل مخصوصا بالكلاب التى لا ينتفع بها ، والإغرام فى كلاب الصيد وغيرها ، ويحتمل أيضا أنه أمر بقتل الكلاب فى وقت من الأوقات لمصلحة ظهرت له .

ويدل على ذلك ما أخرجه أحمد فى مسنده ١ : ٧٢ أن عثمان رضي الله عنه أمر بذبح الكلاب والحمام ، فكما أنه لا يدل على حرمة بيع الحمام فكذلك لا يدل على حرمة بيع الكلاب وقد أخرج الخطابى فى غريب الحديث ٢ : ١٤٢ عن عبد الله بن عيسى قال : « قلت ليونس : ما ذنب الحمام أن يذبح حين أمر عثمان بقتلهم فقال : إن أصحابها كانوا يؤذون الناس بالرى فلذلك أمر بذبحهم ، وكانوا يتحارشون بالكلاب فأمر بقتلها حتى يخرجوا بها فتكون الكلاب خارجة من المدينة » .

وقال الخطابى رحمه الله : والإمام أن يفعل مثل هذا الصنيع على النظر للرعية واختيار الأصلاح لهم .

٧ - أخرج الطحاوى عن ابن شهاب الزهري أنه قال : « إذا قتل الكلب المعلم فإنه يقوم قيمته ، فيغرمه الذى قتله » مع أن الزهري روى عن أبى بكر بن عبد الرحمن ، عن النبى صلى الله عليه وسلم أن

ومهر البغى ،

ثمن الكلب سحت ، فدل على أنه حمل أحاديث النهى على الكلاب التى لا ينتفع بها ، أو رآها منسوخة .

ثم قال الإمام محمد فى كتابه الحجّة على أهل المدينة ٢ : ٧٥٤ : « فإن قالوا : نغرمه قيمته إذا قتله ، ونجعله بمنزلة الحر ، فلا يجوز بيع الحر ، وإن قتله قاتل فعليه الدية ؛ قيل لهم : إن هذا لا يشبه الحر ، لأن الحر لا يملك ، وهذا يملك . أرأيتم : لو أن رجلا وهب كلبا صائدا ضاربا لرجل ، أما كان يجوز ؟ فإن كان جائزا ، فكيف يقاس هذا بالحر ؟ والحر لا يجوز هبته ، ولا يملك على وجه من الوجوه . »

٨ - إن جواز اقتناء كلب الصيد والماشية والزرع ثابت بأحاديث صحيحة لا مجال لإنكارها ، وسيأتى فى هذا الباب بعضها ، فلا وجه لحرمه ثمنها بعد ما أصبح مالا بالانتفاع .

فهذه الأدلة بأجمعها تدل على جواز بيع الكلاب التى جاز الانتفاع بها . وأما حديث الباب ، وسائر الأحاديث التى ورد فيها النهى عن ثمنها مطلقا ، فقد حملها الإمام محمد رحمه الله فى الحجّة ٢ : ٧٥٨ على النسخ ، وقال : « فكان تحريم بيعها عندنا حين أمر بقتلها وإخراجها ، فلما نهى عن ذلك رسول الله ﷺ نسخ تحريم بيعها . ومما يدل على هذا أن الحديث منسوخ ، أنه جاء فى الحديث أن من السحت ثمن الكلب ، وأجر الحجل ، ثم رخص فى أجر الحجل ، فكذلك رخص عندنا فى بيع الكلب النافع حين نهى عن قتلها . »

فإن قيل : إن النسخ لا يثبت إلا بعد علم التاريخ ، قلنا : إن الأحكام فى حق الكلاب قد انتقلت من التشديد إلى التخفيف ، كما سيأتى فى حديث عبد الله بن مغفل فى هذا الباب ، وقد ثبتت أحاديث الرخصة بما أسلفنا ، فالظاهر كونها متأخرة ، ولأن الصحابة والتابعين الذين رووا أحاديث النهى قد عملوا بأحاديث الرخصة ، وهذا من أقوى الأدلة على النسخ .

وقد أجاب بعض الحنفية عن حديث الباب بأن النهى عن ثمن الكلب ليس للتحريم ، بل هو لإظهار الدناءة فيه ، والدليل عليه أنه مقرون بالنهى عن كسب الحجام فى بعض الروايات ، وعن ثمن الهر فى بعضها ولا يقول بحرمتها أحد من الأئمة الأربعة ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " ومهر البغى " بفتح الباء ، وكسر الغين ، وتشديد الياء ، كالقوى ، وهى الزانية ، والبغى بسكون الغين : الزنا ، وكذلك البغاء ، والبغى بمعنى الزانية تجمع على البغايا ،

وحلوان الكاهن .

٣٨٩٠- وحدثنا قتيبة بن سعيد، ومحمد بن رمع، عن الليث بن سعد، ح وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا سفيان بن عيينة ، كلاهما عن الزهري بهذا الإسناد مثله . وفي حديث الليث من رواية ابن رمع : أنه سمع أبا مسعود .

وأصله بغوى، كركوب وحلوب . ومهر البغى : هو ما تأخذه الزانية على زناها من الأجرة، وإطلاق المهر عليه مجاز . هذا ملخص ما في عمدة القارى ٥ : ٦٠٨ و ٦٠٩ ، وما وقع في بعض الروايات من النهى عن كسب الإماء ، فالمراد منه هذا ، والله أعلم .

قوله : " وحلوان الكاهن " الحلوان : أجرة الكاهن ، وحلوت الكاهن حلواناً : إذا أعطيت أجرته ، وقال ابن سيدة في المخصص ١٣ : ٢٦ : « قال أبو علي : الحلوان : أجرة الكاهن خاصة ، وقد يستعمل فيما سواه ، وأنشد :

ألا رجلاً أحلوه رحلى وناقى يبلغ غنى الشعر إذمات قائله
وأنشد : كأني حلوت الشعر يوم مدحته صفوا صخرة صماء ، ييس بلاها
فأما أبو العباس ، فقال : الحلوان للكاهن خاصة ، ولا يستعمل في غيره .

وقال الحافظ في الفتح ٤ : ٣٥٤ : « أصله من الحلاوة ، شبه بالشيء الحلو ، من حيث أنه يأخذه سهلاً ، بلا كلفة ولا مشقة ، يقال : حلوته : إذا أطعمته الحلو . والحلوان أيضاً : الرشوة ، والحلوان أيضاً : أخذ الرجل مهر ابنته لنفسه » .

وأما الكاهن فكان يطلق عند العرب على كل من يدعى الإخبار عن الغيب ، والفرق بين الكاهن والعراف ، على ما ذكره النووى والأبى ، أن الكاهن : هو الذى يخبر عن المستقبل ، والعراف : هو الذى يخبر بالمستور الموجود ، كالمسروق والضالة ، وقد يطلق على العراف اسم الكاهن أيضاً ، كما فى المخصص لابن سيدة وقد ذكر الحافظ ابن حجر أقسام الكهانة فى كتاب الطب من فتح البارى ١١ : ١٨٣ .

وقد دل الحديث على حرمة حلوان الكاهن ، وهو حكم قد أجمع عليه الفقهاء ، وفى معناه التنجيم والضرب بالحصى ، وغير ذلك مما يتعاناه العرافون من استطلاع الغيب ، والله سبحانه أعلم .

٣٨٩١- وحديثي محمد بن حاتم، حدثنا يحيى بن سعيد القطان، عن محمد بن يوسف، قال : سمعت السائب بن يزيد يحدث عن رافع بن خديج ، قال : سمعت النبي ﷺ يقول : شر الكسب مهر البغي ، وثن الكلب ، وكسب الحجام .

قوله : " عن رافع بن خديج " أخرجه أيضا أبو داود في البيوع ، رقم ٣٤٢١ ، باب في كسب الحجام ، والترمذي ، رقم ١٢٧٥ في البيوع ، باب ما جاء في ثمن الكلب ، والنسائي في الصيد ، باب النهي عن ثمن الكلب ، والدارمي ، رقم ٢٦٢٤ في البيوع ، باب النهي عن كسب الحجام ، وأحمد في مسند رافع ٣ : ٤٦٤ و ٤٦٥ .

قوله : " وكسب الحجام " استدل به بعض أهل الظاهر على حرمة كسب الحجام مطلقا ، وهو قول بعض أصحاب الحديث ، كما نقل عنهم الشوكاني في الإجارة من نيل الأوطار ٥ : ٢٤١ .

وأما الأئمة الأربعة وجمهور العلماء فقد اتفقوا على جوازه ، وسيأتي بعد باب واحد أحاديث تدل على جوازه مطلقا .

وقد حكى النووي والشوكاني رواية عن أحمد وجماعة : الفرق بين الحر والعبد ، فكروا للحر الاحتراف بالحجامة ، وقالوا : يحرم عليه الإنفاق على نفسه منها ، ويجوز له الإنفاق على الرقيق والدواب منها ، وأباحوها للعبد مطلقا . وعمدتهم في هذا ما أخرجه أبو داود وغيره عن محيصة أنه استأذن رسول الله ﷺ في إجارة الحجام ، فنهاه عنها ، فلم يزل يسأله ويستأذنه ، حتى أمره أن « اعلفه ناضحك ورقيقك » .

ولكن قال الخطابي في معالم السنن ٥ : ٧٣ و ٧٤ : « حديث محيصة يدل على أن إجارة الحجام ليست بحرام ، وأن خبثها من قبل دناءة مخرجها . وقوله : اعلفه ناضحك ، أورقيقك ، يدل على صحة ما قلناه ، وذلك أنه لا يجوز له أن يطعم رقيقه إلا من مال قد ثبت له ملكه ، وإذا ثبت له ملكه فقد ثبت أنه مباح . وإنما وجهه : التنزيه عن الكسب الدنيء ، والترغيب في تطهير الطعم ، والإرشاد إلى ما هو أطيب وأحسن ، وبعض الكسب أعلى وأفضل ، وبعضه أدنى وأوكر . وقد ذهب أهل العلم إلى أن كسب الحجام إن كان حرا فهو محرم ، واحتج بهذا الحديث . . . وهذا القائل يذهب في التفريق بينهما مذهبا ليس له معنى صحيح ، وكل شيء حل من المال للمعبد حل للأحرار ، والعبد لأملاك له ، ويده يد سيده ، وكسبه كسبه

٣٨٩٢- حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا الوليد بن مسلم ، عن الأوزاعي ، عن يحيى ابن أبي كثير ، حدثني إبراهيم بن قارظ ، عن السائب بن يزيد ، حدثني رافع بن خديج ، عن رسول الله ﷺ قال : ثمن الكلب خبيث ، ومهر البغي خبيث ، وكسب الحجام خبيث .

٣٨٩٣- حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن يحيى بن أبي كثير بهذا الإسناد مثله .

٣٨٩٤- وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا النضر بن شميل ، حدثنا هشام ، عن يحيى ابن أبي كثير ، حدثني إبراهيم بن عبد الله ، عن السائب بن يزيد ، حدثنا رافع بن خديج ، عن رسول الله ﷺ بمثله .

٣٨٩٥- حدثني سلمة بن شبيب ، حدثنا الحسن بن أعين ، حدثنا معقل ، عن أبي الزبير ، قال : سألت جابرا ، عن ثمن الكلب والسنور ، قال : زجر النبي ﷺ عن ذلك .

وإما وجه الحديث ما ذكرته لك ، وإن الحبث معناه : الدنيء ، كقوله تعالى : ولا تيمموا الحبث منه تنفقون ، أى الدون .

وذكر الأبي في شرحه ٢٥١:٤ توجيهها آخر لهذا الحديث ، وهو أن النهى عن كسب الحجام إنما هو عما كانوا يصنعونه فى الجاهلية : يفصدون الحيوانات ، ويبيعون ما يجتمع منها من الدم لمن يأكله من الكفار ، أو لمن يستعمله فى شئ ، ويؤيده ما أخرجه .

قوله : " إبراهيم بن قارظ " هو إبراهيم بن عبد الله بن قارظ ، وقد سماه فى رواية هشام الآتية : إبراهيم بن عبد الله ، وهو ابن قارظ هذا ، وهو من التابعين ، رأى عمر وعلياً رضى الله عنهما ، قدم مصر فى زمن عمر بن عبد العزيز ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، راجع التهذيب ١: ١٣٤ .

قوله : " سألت جابرا " أخرجه أيضا أبو داود ، رقم ٣٤٧٩ فى البيوع ، باب فى ثمن السنور ، والترمذى ، رقم ١٢٧٩ فى البيوع ، باب ما جاء فى كراهية ثمن الكلب والسنور ، والنسائى فى البيوع ، باب ما استثنى من بيع الكلب .

قوله : " والسنور " استدلل به من قال بجرمة بيع السنور ، وروى ذلك عن أبى هريرة وطائوس ، ومجاهد ، وجابر بن زيد ، وبه أخذ ابن حزم فى المحلى ٩: ١٣ واتفق الأئمة الأربعة وجمهور من سواهم على لجواز بيعه ، وحملوا النهى فى حديث الباب على التنزيه ، وهو أصح ما قيل فيه .

باب الأمر بقتل الكلاب ، وبيان نسخه الخ

٣٨٩٦- حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب .

واعتذر بعض العلماء عن حديث الباب بطرق أخرى ، فقليل : ذكر السنور في هذا الحديث ضعيف . ولكن رده النووي ، والعيني ، وغيرهما لقوة سنده . وقيل : الحديث محمول على الهر المتوحش الذى لا يقدر على تسليمه ، وقيل : إن النهى عن ذلك كان في ابتداء الإسلام حين كان السنور محكوما بهنجاسته ، ثم لما حكم بطهارته حل ثمنه ، وذكر البيهقي في سننه ٦ : ١١ هذين القولين ثم قال : « وليس على واحد من هذين القولين دلالة بينة » والصحيح ما ذكرنا من أن النهى محمول على التنزيه ، ليعتاد الناس هيبته وإعارته .

باب الأمر بقتل الكلاب ، وبيان نسخه الخ

قوله : " عن ابن عمر " أخرجه أيضا البخارى في بدء الخلق ، باب إذا وقع الذباب في شراب أحكم الخ ، ومالك في الاستئذان ، باب ما جاء في أمر الكلاب ، والترمذى ، رقم ١٤٨٨ في الصيد ، باب ما جاء من أمسك كلبا ما ينقص من أجر ، والنسائى في الصيد ، باب الأمر بقتل الكلاب ، وابن ماجه في الصيد ، باب قتل الكلاب وأحمد ، في مسنده ٢ : ٢٢ و ٢٣ و ١٠١ و ١١٣ و ١٣٣ و ١٤٤ و ١٤٦ والدارمى رقم ٢٠١٣ في الصيد ، باب في قتل الكلاب .

قوله : " أمر بقتل الكلاب " احتج به مالك رحمه الله في جواز قتل الكلاب ، إلا ما استثنى منها ، ولم يرحم القتل منسوخا ، وقام الإجماع على قتل الكلب العقور منها ، واختلفوا في قتل ما لا ضرر فيه ، فجوزه مالك ، ومنعه الجمهور ، لما سيأتى من أن النبي ﷺ نسخ الحكم بقتلها ، ولما روى عن عبد الله ابن مغفل مر فوعا : « لو لا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها » رواه أصحاب السنن الأربعة . وروى عن الحسن وإبراهيم أنها يكرهان صيد الكلب الأسود البهيم ، وإليه ذهب أحمد ، وبعض الشافعية ، قالوا : لا يحل الصيد إذا قتله . وعند أبى حنيفة ومالك والشافعى : يحل .

وقال أبو عمر : والذى نختاره أن لا يقتل منها شيء إذا لم يضر ، لئلا يتخذ شيء فيه روج غرضا ، ولحديث السدي سقى الكلب ، ولقوله : في كل كبد حر أجره وترك

٣٨٩٧- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا أبو أسامة ، حدثنا عبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب ، فأرسل في أقطار المدينة أن تقتل .

٣٨٩٨- وحدثني حميد بن مسعدة ، حدثنا بشر - يعنى ابن المفضل - حدثنا إسماعيل - وهو ابن أمية - عن نافع ، عن عبد الله ، قال : كان رسول الله ﷺ يأمر بقتل الكلاب ، فنبتعت في المدينة وأطرافها فلا ندع كلبا إلا قتلناه حتى إنا لنقتل كلب المريبة من أهل البادية يتبعها .

٣٨٩٩- حدثنا يحيى بن يحيى ، أخبرنا حماد بن زيد ، عن عمرو بن دينار ، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد ، أو كلب غم ، أو ماشية . فقيل لابن عمر : إن أبا هريرة يقول : أو كلب زرع . فقال ابن عمر : إن لأبي هريرة زرعاً .

قتلها في كل الأمصار ، وفيها العلماء ومن لا يسامح في شيء من المنكر والمعاصي الظاهرة . هذا ملخص ما في عمدة القارى ٧ : ٣٠٥ .

مسئلة : ذكر في الباب الحادى والعشرين من كراهية عالمكيرية ٥ : ٣٦٠ : « قرية فيها كلاب كثيرة ، ولأهل القرية منها ضرر يؤمر أرباب الكلاب أن يقتلوا الكلاب ، فإن أبوا رفع الأمر إلى القاضى ، حتى يلزمهم ذلك . كذا في محيط السرخسى » قلت : ويدل عليه فعل عثمان رضي الله عنه ، وقد مر في مبحث بيع الكلب .

وفيه قبل ذلك : « ولو كان لرجل كلب عقور يعض كل من يمر عليه ، فلأهل القرية أن يقتلوه ، فإن تقدم أهل القرية إلى صاحب الكلب ، ولم يقتله ، ثم عض إنسانا فهو ضامن ، وإن عضه قبل التقدم لم يضمن » .

قوله : « فنبتعت » يعنى : نثور ، فننتشر ، وانبتعت الرجل : إذا ثار ، ومضى ذاهبا لقضاء حاجته ، كما في مجمع البحار .

قوله : « كلب المريبة » بضم الميم ، وفتح الراء ، وتشديد الياء ، تصغير المرأة ، والأصل : المربأة ، كما في مجمع البحار ، وشرح ذهنى ، وسيأتى في حديث جابر : « حتى أن المرأة تقدم من البادية بكلبها » .

قوله : « إن لأبي هريرة زرعاً » تمسك به بعض ملاحدة عصرنا ، وقالوا : إن

٣٩٠٠- حدثنا محمد بن أحمد بن أبي خلف ، حدثنا روح ، ح وحدثني إسحاق بن منصور، أخبرنا روح ابن عباد، حدثنا ابن جريج، أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : أمرنا رسول الله ﷺ بقتل الكلاب ، حتى إن المرأة تقدم من البادية بكلبها ، فنقتله ،

الصحابة كانوا يشكون في رواية غيرهم عن رسول الله ﷺ ، ويتهمونهم - والعياذ بالله - بوضع الحديث وفق ما يحبون ، فلا حجة في الأحاديث رأسا . وقد اغتربهم بعض المنتمين إلى الإسلام أيضا ، فذكروا هذه الوقائع في كتبهم ، طعنا منهم في الأحاديث ، وتعريضا على الصحابة .

والحق أن قول ابن عمر هذا ليس من الطعن في أبي هريرة في شيء ، وقال النووي رحمه الله : « ليس هذا توهينا لرواية أبي هريرة ، ولا شك فيها ، بل معناه : أنه لما كان صاحب زرع وحرث ، اعتنى بذلك ، وحفظه ، وأتقنه ، والعادة أن المبطل بشيء يتقنه ما لا يتقن غيره ، ويتعرف من أحكامه ما لا يعرفه غيره . وقد ذكر مسلم هذه الزيادة - وهي اتخاذ الزرع - من رواية ابن المغفل ، ومن رواية سفيان بن أبي زهير ، عن النبي ﷺ ، وذكرها أيضا مسلم من رواية ابن الحكم ، واسمه عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي ، عن ابن عمر ، فيحتمل أن ابن عمر لما سمعها من أبي هريرة ، وتحققها عن النبي ﷺ رواها عنه بعد ذلك ، وزادها في حديثه الذي كان يرويه بدونها » . ولو كان مشؤ ابن عمر الاعتراض على أبي هريرة ، أو الطعن في روايته ، كما زعم هؤلاء الملاحدة ، لما روى هذه الزيادة بنفسه ، أعاذنا الله من سوء الفهم وزيف الفكر .

قوله : " سمع جابر بن عبد الله " أخرجه أيضا أبو داود ، رقم ٢٨٤٦ في الصيد ، باب في اتخاذ الكلب للصيد وغيره .

قوله : " فنقتله " قال الشيخ محمد ذهني : « أمر بقتل الكلاب ، لما رأهم يستأنسون بها استئناس الهر ، فشد عليهم أولا في ذلك ، ثم خفف » ومن أمثلة التشديد في ذلك ما أخرجه أحمد في مسنده ٦ : ٣٩١ عن أبي رافع ، قال : « أمرني رسول الله ﷺ أن أقتل الكلاب ، فخرجت أقتلها ، لا أرى كلبا إلا قتاته ، فإذا كلب يدور ببيت ، فذهبت لأقتله ، فناداني إنسان من جوف البيت : يا عبد الله ، ما تريد أن تصنع ؟ قال : قلت : أريد أن أقتل هذا الكلب ، فقالت : إني امرأة مضيعة ، وإن هذا الكلب بطرد عني السبع ، ويؤذني بالجأى ، فأتيت النبي ﷺ ، فاذا كذا ذلك له ، قال : فأتيت النبي ﷺ ، فذكرت ذلك له ، فأمرني بقتله » . وفي رواية أخرى عند أحمد ٦ : ٩ : « فقال : يا أبا رافع ، أقتله ،

ثم نهى النبي ﷺ عن قتلها ، وقال : عليكم بالأسود البهيم ، فإنه شيطان .

٣٩٠١- حدثنا عبيد الله بن معاذ ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة ، عن أبي التياح ، سمع مطرف بن عبد الله ، عن ابن المغفل ، قال : أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب ، ثم قال : ما بالهم وبال الكلاب ؟ ثم رخص في كلب الصيد ، وكلب الغنم .

٣٩٠٢- وحدثني يحيى بن حبيب ، حدثنا خالد - يعنى ابن الحارث - ح وحدثني محمد ابن حاتم ، حدثنا يحيى بن سعيد ، ح وحدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا وهب بن جرير ، كلهم

فإنما يمنعهم الله عز وجل ، يعنى : يحفظهم .

قوله : " عليكم بالأسود البهيم " معنى البهيم ، شديد السواد ، والحاصل أنه ﷺ أمر بقتل الكلاب كلها في مبدء الأمر ، ثم رخص القتل بالأسود البهيم ، ثم رخص فيه أيضا .

وقال الخطابي في غريب الحديث ٢ : ١٤٢ : « فأما نهى النبي ﷺ عن ذبح الحيوان إلا لماكلة فهذا غير داخل في معناه ، وإنما يقع ذلك على وجهين أحدهما : أن يتلعب الرجل بالشئ منها ، ويولع بتعذيبه وذبحه ، ثم يرى به لا يأكله ، والوجه الآخر : أن يكون ذلك في الحيوان الذى لا يوكل لحمه ، ولا ضرر على الناس في بقاءه ، كالمهدد ، والصرده » .

قوله : " فإنه شيطان " قال النووي : « ليس المراد بالحديث إخراجهم عن جنس الكلاب ، ولهذا لو ولغ في إناء وجب غسله كما يغسل من ولوغ الكلب الأبيض » وذكر العيني في العمدة ٦ : ٣٠٥ أن المراد من كونه شيطانا أنه بعيد عن المنافع ، قريب من المضرة ، ثم قال العيني : « وهذه أمور لا تدرك بنظر ، ولا يوصل إليها بقياس ، وإنما ينتهى إلى ما جاء عن الشارع » .

قوله : " عن ابن المغفل " أخرجه المصنف في الطهارة ، باب حكم ولوغ الكلب أيضا ، وأخرجه أبو داود ، رقم ٢٨٤٥ في الصيد ، باب ما جاء في اتخاذ الكلب للصيد ، والترمذى ، رقم ١٤٨٦ و ١٤٨٩ في الصيد ، باب ما جاء في قتل الكلاب ، وباب ما جاء من أمسك كلبا ما ينقص من أجر ، وابن ماجه في الصيد ، باب قتل الكلاب .

قوله : " وكلب الغنم " وزاد المصنف بهذا السند بعينه في الطهارة : « وقال : إذا ولغ الكلب في الإباء فاغسلوه سبع مرات ، وعفروه الثامنة في التراب .

عن شعبة بهذا الإسناد . وقال ابن حاتم في حديثه عن يحيى : ورخص في كلب الغنم ، والصيد ، والزرع .

٣٩٠٣- حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، قال : قال رسول الله ﷺ : من اقتنى كلبا إلا كلب ماشية ، أو ضار ، نقص من عمله كل يوم قيراطان .

قوله : " عن ابن عمر " أخرجه البخارى في الصيد ، باب من اقتنى كلبا ليس بكلب صيد أو ماشية ، ومالك في الاستئذان ، باب ما جاء في أمر الكلاب ، والترمذى ، رقم ١٤٨٧ في الصيد ، باب من أمسك كلبا الخ والنسائى في الصيد ، باب الرخصة في إمساك الكلب للماشية ، وباب الرخصة في إمساك الكلب للصيد وباب الرخصة في إمساك الكلب للحرث .

قوله : " من اقتنى " يقال : اقتنى الشيء : إذا اتخذ له للدخار .

قوله : " إلا كلب ماشية " قال الأبي ناقلا عن القاضى عياض : « المراد بكلب الماشية المأذون فى اتخاذه : الكلب الذى يسرح معها ، لا الذى يحفظها من السارق ، وبكلب الزرع الذى يحفظه من الوحش بالليل أو بالنهار ، لا الذى يحفظه من السارق » ولم أفهم وجه هذا الفرق .

قوله : " أو ضار " تقديره : أو كلب ضار ، وهو من قبيل إضافة الموصوف إلى الصفة ، ووقع فى بعض النسخ : « أو ضارياً » وهو ظاهر الإعراب .

والكلب الضارى : هو الكلب المعود بالصيد ، يقال : ضرى الكلب ، كخشى ، إذا تعود ، وأضره صاحبه : أى عوده ، وأضره به : أى أغراه أيضا . كذا فى جامع الأصول لابن أثير ٧ : ٤٩ وقال النووى : « ومنه قول عمر : إن لحم ضراوة كضراوة الحمر ، قال جماعة : معناه : أن له عادة ينزع إليها كمادة الحمر » .

قوله : " نقص من عمله " لفظ " نقص " يستعمل لازما ومتعديا ، وهو هنا لازم ، بدليل رفع « قيراطان » وروى « قيراطين » وحينئذ يكون متعديا ، كما فى مجمع البحار ٣ : ٣٩٠ قلت : وضمير الفاعل حينئذ يرجع إلى الكلب ، أو إلى الرجل المقتنى ، والله أعلم .

٣٩٠٤- وحدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وزهير بن حرب ، وابن نمير ، قالوا : حدثنا سفيان ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ ، قال : من اقتنى كلباً إلا كلب صيد أو ماشية ، نقص من أجره كل يوم قيراطان .

٣٩٠٥- حدّثنا يحيى بن يحيى ، ويحيى بن أيوب ، وقتيبة ، وابن حجر ، قال يحيى : أخبرنا ، وقال الآخرون : حدّثنا إسماعيل ، عن محمد - وهو ابن أبي حرملة - عن سالم بن

قوله : " كل يوم قيراطان " القيراط : نصف عشر الدينار في أكثر البلاد ، وعند أهل الشام جزء من أربعة وعشرين منه ، كذا في مجمع البحار ٣ : ١٣٤ ، وقد وقع في رواية ابن أبي حرملة « قيراط » بدل « قيراطان » فقليل : يحتمل أنه في نوعين من الكلاب أحدهما أشد أذى من الآخر ، ولمعنى فيها ، أو يكون ذلك مختلفاً باختلاف المواضع ، فيكون القيراطان في المدينة خاصة ، لزيادة فضلها ، والقيراط في غيرها ، أو القيراطان في المدائن ونحوها من القرى ، والقيراط في البوادي ، أو يكون ذلك في زمنين ، فذكر القيراط أولاً ، ثم زاد التعليل ، فذكر القيراطين . كذا حققه النووي . وذكر الحافظ في المزارعة من الفتح ٥ : ٥ أن الحكم للزائد منهما ، لكونه حفظ ما لم يحفظه الآخر ، وهو الأوجه عندي .

ثم اختلفوا في محل نقص القيراطين ، فقليل : ينقص قيراط من عمل النهار ، وقيراط من عمل الليل ، أو قيراط من عمل الفرض ، وقيراط من عمل النفل . والذي يظهر لهذا العبد الضعيف عفا الله عنه : أنه لا سبيل إلى تعيين هذا بالقياس ، فإن مثله يتوقف على السماع ، ولم يوجد ، فلسنا بحاجة إلى تعيين ذلك ، ومقصود الشارع أن اقتناء الكلب بدون حاجة ينقص من عمل الرجل قيراطين كل يوم ، فيجب أن يحذر منه ، وليس عندنا ما نتحقق به قدر القيراطين ، ولا تعيين أعمال ينقص منها ذلك القدر ، فلا حاجة إلى الخوض في أمثال هذه المباحث ، ويعجبني قول الأبي رحمه الله : « والله أعلم بما أراد رسول الله ﷺ ، وذكر القيراط هنا تقدير لمقدار ، الله أعلم به ، والمراد به نقص جزء ما » .

ثم ذكروا في سبب نقصان الأجر وجوها : فقليل : سببه امتناع دخول الملائكة بسببه ، وقيل : ما يلحق المارين من الأذى ، من ترويع الكلب لهم ، وقصده إياهم ، وقيل : إن ذلك عقوبة له لانتخاذه ما نهى عن اتخاذه ، وعصيانه في ذلك ، وقيل : لما يتلى به من ولوغه في غفلة صاحبه ، ولا يغسله بالماء والتراب . كذا في شرح النووي .

عبد الله ، عن أبيه ، أن رسول الله ﷺ قال : من اقتنى كلباً ، إلا كلب ماشية ، أو كلب صيد ، نقص من عمله كل يوم قيراط . قال عبد الله ، وقال أبو هريرة : أو كلب حرث .

٣٩٠٦- حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا وكيع ، حدثنا حنظلة بن أبي سفيان ، عن سالم ، عن أبيه ، عن رسول الله ﷺ ، قال : من اقتنى كلباً إلا كلب ضار ، أو ماشية نقص من عمله كل يوم قيراطان . قال سالم : وكان أبو هريرة يقول : أو كلب حرث ، وكان صاحب حرث .

ثم الظاهر من هذه الأحاديث عدم جواز اقتناء الكلب إلا لحاجات استثنائها رسول الله ﷺ ، وذكر ابن عبد البر رحمه الله أن هذه الأحاديث تدل على كراهة ذلك ، ولا تدل على التحريم ، لأنها لا تذكر إلا نقصان الأجر ، والمحرم لا بد فيه من إثم ، ولكن رد عليه الحافظ في المزارعة من الفتح ٥ : ٥ بأن نقصان الأجر نوع من الإثم ، أو المراد بنقصان الأجر في الحديث ، أن الإثم الحاصل بالتخاذه يوازي قدر قيراط أو قيراطين من أجر .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : وما يؤيد الحافظ الأحاديث التي ذكر فيها أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة ، أو كلب ، والظاهر أن امتناع الملائكة لا يكون إلا بما فيه إثم .

ثم اتفق العلماء على جواز اقتناء الكلب للصيد ، أو لحفاظة الزرع ، والمواشي ، وهل يقاس عليه حفاظة الدور والبيوت ؟ فذكر الحافظ في الفتح ٥ : ٦ أن الأصح عند الشافعية إباحة إتخاذ الكلاب لحفظ الدرب ، إلحاقاً للمنصوص بما في معناه ، كما أشار إليه ابن عبد البر ، وكذلك نقل العيني في العمدة ٥ : ٧١٤ جوازه عن الشافعية ، ولم يتعقبه بشيئ ، مما يسدل على جوازه عنده . بل أجاز ابن عبد البر اقتنائه لجلب المنافع ، ودفع المضار ، فتمحض عنده الكراهة لغير حاجة ، كما في فتح الباري ، وبمثله صرح فقهاء الحنفية ، ففي كراهية الفتاوى المالكية ٥ : ٣٦١ : « وفي الأجناس : لا ينبغي أن يتخذ كلباً ، إلا أن يخاف من اللصوص أو غيرهم ، وكذا الأسد ، والفهد ، والضبع ، وجميع السباع ، وهذا قياس قول أبي يوسف رحمه الله ، كذا في الخلاصة ، ويجب أن يعلم بأن اقتناء الكلب لأجل الحرس جائز شرعاً ، وكذلك اقتناؤه للاصطياد مباح ، وكذلك اقتناؤه لحفظ الزرع والماشية جائز . كذا في الذخيرة » .

وأما الحكمة في النهي عن اقتنائه ، فقد قال الشيخ ولي الله الدهلوي : « والسر في ذلك أنه يشبه الشيطان ، بجبلته ، لأن ديدنه لعب وغضب ، واطراح في النجاسات ، وإيذاء

٣٩٠٧- حدثنا داود بن رشيد ، حدثنا مروان بن معاوية ، أخبرنا عمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر ، حدثنا سالم بن عبد الله ، عن أبيه ، قال : قال رسول الله ﷺ : أيما أهل دار اتخذوا كلباً ، إلا كلب ماشية أو كلب صائد ، نقص من عملهم كل يوم قيراطان .

٣٩٠٨- حدثنا محمد بن المنفى ، وابن بشار - واللفظ لابن المنفى - قالوا : حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن قتادة ، عن أبي الحكم ، قال : سمعت ابن عمر يحدث عن النبي ﷺ قال : من اتخذ كلباً ، إلا كلب زرع ، أو غنم ، أو صيد ، ينقص من أجره كل يوم قيراط .

٣٩٠٩- وحدثني أبو الطاهر ، وحرمة ، قالوا : أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ ، قال : من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد ، ولا ماشية ، ولا أرض ، فإنه ينقص من أجره قيراطان كل يوم . وليس في حديث أبي الطاهر : « ولا أرض » .

٣٩١٠- حدثنا عبد بن حميد ، حدثنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : من اتخذ كلباً إلا كلب ماشية ، أو صيد ، أو زرع ، انتقص من أجره كل يوم قيراط . قال الزهري : فذكر لابن عمر قول أبي هريرة ، فقال : يرحم الله أبا هريرة ، كان صاحب زرع .

للناس ، ويقبل الإلهام من الشياطين ، فرأى منهم صدوداً وتهاوناً ، ولم يكن سبيل إلى النهي عنه بالكلية ، لضرورة الزرع ، والماشية ، والحراسة ، والصيد ، فعالج ذلك باسقاط أتم الطهارات ، وراجع حجة الله البالغة ١ : ١٨٥ مبحث في تطهير النجاسات .

وذكر الدميري في حياة الحيوان ٢ : ٢٢٦ أن الجيفة أحب إلى الكلب من اللحم الغريض ، ويأكل العذرة ، ويرجع في قيئه . وذكر حكيم الأمة مولانا الشيخ أشرف على التهانوي رحمه الله في بعض مواضعه أن من عيوب الكلب أنه تعوزه الحمية الجنسية ، فإنه يعادى أبناء جنسه ، وكلما كان في موضع ، وجاء فيه كلب آخر ، طرده ولم يتحمله .

ثم إن الكلب تتبعه أمراض وأدواء كثيرة ، وفي لعابه سمية تضر بالإنسان ، فالاجتناب عن اقتنائه ، إلّا الحاجة ، فيه حكم كثيرة ، والله سبحانه أعلم .

٣٩١١- حدثني زهير بن حرب ، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، حدثنا هشام الدستوائي ، حدثنا يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : من أمسك كلبا فإنه ينقص من عمله كل يوم قيراط ، إلا كلب حرث ، أو ماشية .

٣٩١٢- حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا شعيب بن إسحاق ، حدثنا الأوزاعي ، حدثني يحيى بن أبي كثير ، حدثني أبو سلمة بن عبد الرحمن ، حدثني أبو هريرة ، عن رسول الله ﷺ مثله .

٣٩١٣- حدثنا أحمد بن المنذر ، حدثنا عبد الصمد ، حدثنا حرب ، حدثنا يحيى بن أبي كثير بهذا الإسناد مثله .

٣٩١٤- حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا عبد الواحد - يعني ابن زياد - عن إسماعيل بن سميع ، حدثنا أبو رزين ، قال : سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : من اتخذ كلباً ، ليس بكلب صيد ولا غنم ، نقص من عمله كل يوم قيراط .

قوله : " عن أبي هريرة " أخرجه البخاري في الحرث والمزارعة ، باب اقتناء الكلب للحرث ، وفي بدء الخلق ، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم إلخ وأبو داود ، رقم ٢٨٤٤ في الصيد ، باب في اتخاذ الكلب للصيد وغيره ، والترمذي رقم ١٤٩٠ في الصيد ، باب ماجاء فيمن أمسك كلبا ، والنسائي في الصيد ، باب الرخصة في إمساك الكلب للحرث . وابن ماجه في الصيد ، باب النهي عن اقتناء الكلب .

قوله : " عن إسماعيل بن سميع " مصغرا ، وهو أبو محمد الحنفى الكوفى ، يباع الثياب السابرية ، وكان على مذهب البيهسيين من الخوارج ، وهم من الخوارج الصفرية ، وهو موافق لهم في الخروج على ائمة الجور ، وكل من لا يعتقد معتقدهم عندهم كافر ، لكن خالفهم بأنه يقول : إن صاحب الكبيرة لا يكفر ، إلا إذا رفع إلى الإمام ، فأقيم عليه الحد ، فإنه حينئذ يحكم بكفره . وقال أبو نعيم : إسماعيل بهيسى جاور المسجد أربعين سنة ، لم ير في جمعة ولا جماعة ، وقال محمد بن حميد ، عن جرير : كان يرى رأى الخوارج ، كتبته عنه ، ثم تركته ، وقال ابن عينية : كان يبهسيا ، فلم أذهب إليه ، ولم أقربه .

وأما في رواية الحديث فوثقه غير واحد ، قال الأزدي : كان مذموم الرأى : غير

٣٩١٥- حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن يزيد بن خصيفة أن السائب بن يزيد أخبره أنه سمع سفيان بن زهير - وهو رجل من شناعة من أصحاب رسول الله ﷺ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من اقتنى كلباً لا يغنى عنه زرعاً ، ولا ضرعاً ، نقص من عمله كل يوم قيراط . قال : أنت سمعت هذا من رسول الله ﷺ ؟ قال : أى ورب هذا المسجد .

٣٩١٦- حدثنا يحيى بن أيوب ، وقتيبة ، وابن حجر ، قالوا : حدثنا إسماعيل ، عن يزيد ابن خصيفة ، أخبرني السائب بن يزيد أنه وفد عليهم سفيان بن أبي زهير الشنئى ، فقال : قال رسول الله ﷺ بمثله .

مرضى المذهب يرى رأى الخوارج ، فأما الحديث فلم يكن به بأس فيه ، وقال ابن سعد : كان ثقة إن شاء الله ، وقال أحمد : ثقة ، وتركه زائدة لمذهبه ، وقال القطان : لم يكن به بأس فى الحديث ، وقال ابن أبى خيثمه عن ابن معين : ثقة مأمون ، وقال البخارى : أما فى الحديث فلم يكن به بأس ، وذكر البخارى فى تفسير سورة نوح تعليقا عن عظمة ، ووصله ابن أبى حاتم من طريق إسماعيل هذا ، كذا فى تهذيب التهذيب ١ : ٣٠٥ و ٣٠٦ .

قوله : ” مع سفيان بن أبى زهير “ أخرجه البخارى فى الحث والمزارعة ، باب اقتناء الكلب للحث ، وفى بدء الخلق ، قبيل كتاب الأنبياء ، ومالك فى الاستئذان ، باب ما جاء فى أمر الكلاب ، والنسائى فى الصيد ، باب الرخصة فى إمساك الكلب والماشية ، وابن ماجه فى الصيد ، باب النهى عن اقتناء الكلب ، وأحمد فى مسنده ٥ : ٢١٩ و ٢٢٠ .

وسفيان بن أبى زهير من الصحابة ، واسم أبيه الفرد ، ترجمه الحافظ فى الإصابة ترجمة قصيرة .

قوله : ” زرعاً ، ولا ضرعاً “ المراد من الضرع ، المواشى ، يعنى به استئناء كلب الزرع والماشية .

قوله : ” الشنئى “ نسبة إلى شناعة ، وروى : ” شنوى “ بإبدال الهمزة واوا على التخفيف ، وروى : ” شنوى “ والكل صحيح .

باب حل أجرة الحجامة

٣٩١٧- حدثنا يحيى بن أيوب ، وقتيبة بن سعيد ، وعلى بن حجر ، قالوا : حدثنا إسماعيل - يعنون ابن جعفر - ، عن حميد ، قال : سئل أنس بن مالك ، عن كسب الحجام ، فقال : احتجهم رسول الله ﷺ ، حجمه أبو طيبة ، فأمر له بصاعين من طعام ، وكلم أهله ، .

باب حل أجرة الحجامة

قوله : " يعنون ابن جعفر " هو إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصارى الزرقى ، مولاهم ، وهو من أهل المدينة ، قدم بغداد ، فلم يزل بها حتى مات سنة ١٨٠ هـ وثقه أحمد ، وأبو زرعة ، والنسائي ، وابن معين ، وابن المديني وغيرهم ، كما في التهذيب ١ : ٢٨٧ .

قوله : " سئل أنس بن مالك " أخرجه البخارى فى البيوع ، باب ذكر الحجام ، وباب من أجرى الأمصار على ما يتعارفون بينهم ، وفى الإجارة ، باب ضريبة العبد ، وتعاهد ضرائب الإماء ، وباب من كلم موالى العبد أن يخففوا من خراجه ، وفى الطب ، باب الحجامة من الداء ، وأخرجه مالك فى الاستئذان ، باب ما جاء فى الحجامة ، وأجرة الحجام ، وأبو داود رقم ٣٢٢٤ فى البيوع ، باب فى كسب الحجام ، والترمذى رقم ١٢٧٨ فى البيوع ، باب ما جاء فى الرخصة فى كسب الحجام ، وابن ماجه فى البيوع ، باب كسب الحجام .

قوله : " حجمه أبو طيبة " اسمه نافع على الصحيح ، فقد روى أحمد فى مسند محيصة ابن مسعود ، " أنه كان له غلام حجام يقال له نافع أبو طيبة " ورواه ابن السكن والطبرانى أيضا ، كما فى إجارة فتح البارى ٤ : ٣٧٧ . وحكى ابن عبد البر أن اسمه دينار ، وهو هو فى ذلك ، لأن ديناراً الحجام تابعى روى عن أبى طيبة ، لا أنه إسم أبى طيبة ، وذكر البغوى فى معجم الصحابة بإسناد ضعيف أن اسم أبى طيبة ميسرة . وذكر ابن الحذاء فى رجال الموطأ أنه عاش مائة وثلاثاً وأربعين سنة وراجع فتح البارى ، والإصابة ٤ : ١١٤ و ١١٥ .

قوله : " فأمر له بصاعين " يعنى من تمر ، كما هو مصرح عند البخارى فى البيوع من رواية مالك عن حميد ، وأعطاه الأجر على رضى الله تعالى عنه ، كما هو مصرح فى حديث على عند الترمذى وابن ماجه .

فوضعوا عنه من خراجه ، وقال : إن أفضل ما تداويتم به الحجمة ، أو هو من أمثل دوائكم .

ودل الحديث على جواز أجرة الحجام ، وهو قول الجمهور كما مر قبل باب واحد ، وحمل الجمهور أحاديث النهى على التنزيه ، لما في هذا الكسب من الدناءة والتلوث بالنجاسات ، وذكر ابن الجوزي أن أجر الحجام إنما كره ، لأنه من الأشياء التي يجب للمسلم على المسلم إعانة له عند الاحتياج له ، فما كان ينبغي له أن يأخذ على ذلك أجرا . وجمع ابن العربي بين قوله عليه السلام " كسب الحجام خبيث " وبين إعطائه الحجام أجرته ، بأن محل الجواز ما إذا كانت الأجرة على عمل معلوم ، ويحمل الزجر على ما إذا كان على عمل مجهول . ومنهم من ادعى النسخ ، وأنه كان حراما ، ثم أبيح ، وجنح إلى ذلك الطحاوي . هذا ملخص ما في فتح الباري ٤ : ٣٧٦ .

واعترض ابن المنير على الاستدلال بهذا الحديث على جواز أجرة الحجمة ، بأن إعطاء الأجرة على الحجمة لا يبدل على تصويبه ، لأن المحتجم يحتاج إليه ، بخلاف الحجام ، لأن له أن يختار كسبا آخر ، وردده الحافظ في بيوع الفتح ٤ : ٢٧٢ بأنه إن أراد بالتصويب التحسين والندب ، فهو كما قال ، وإن أراد التجوير فلا ، فإنه يسوغ للمستعمل تعاطيها للضرورة ، ومن لازم تعاطيها للمحتجم تعاطي الحجام لها .

قوله : " فوضعوا عنه من خراجه " الخراج هنا : ما كان يجعل المولى على عبده من غلة معينة يكسبها له كل يوم : ويقال لها الضريبة أيضا . وقد أخرج ابن أبي شيبة أنه صلى الله عليه وسلم قال للحجام : كم خراجك ؟ قال : صاعان ، قال : فوضع عنه صاعا . حكاه الحافظ في إجارة الفتح ٤ : ٣٧٨ .

قوله : " إن أفضل ما تداويتم به الحجمة " الظاهر أن الأفضلية هنا ليست شرعية ، بل هي طبية وتجريبية ، وقد وقع عند النسائي بلفظ " خير ما تداويتم به الحجمة " .

قال الحافظ في طب الفتح ١٠ : ١٢٧ : « قال أهل المعرفة : الخطاب بذلك لأهل الحجاز ، ومن كان في معانهم من أهل البلاد الحارة ، لأن دماءهم رقيقة ، وتميل إلى ظاهر الأبدان لجذب الحرارة الخارجة لها إلى سطح البدن . ويؤخذ من هذا أن الخطاب أيضا لغير الشيوخ ، لقلة الحرارة في أبدانهم . وقد أخرج الطبري بسند صحيح ، عن ابن سيرين قال : إذا بلغ الرجل أربعين سنة لم يحتجم ، قال الطبري : وذلك أنه يصير من حيثئذ في انتقاص

٣٩١٨- حدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا مروان - يعني الفزاري - عن حميد ، قال : سئل أنس عن كسب الحجام ، فذكر بمثله ، غير أنه قال : إن أفضل ما قدأوتيم به الحجامه ، والقسط البحرى ولا تعذبوا صبيانكم بالغمز .

من عمره ، وانحلال من قوى جسده ، فلا ينبغي له أن يزيد وحيأ بإخراج الدم اه . وهو محمول على من لم تتعين حاجته إليه ، وعلى من لم يعتد به ، وقد قال ابن سينا في أرجوزته :
ومن يكن تعودا لفصاده فلا يكن يقطع تلك العادة
ثم أشار إلى أنه يقلل ذلك بالتدريج ، إلى أن ينقطع جملة في عشر الثمانين .

قوله : " القسط البحرى " بضم القاف ، ويقال له : كست أيضا ، وتقدم في الطلاق ، قبيل كتاب اللعان أنه نوع من البحور ، وقال ابن العربى : « القسط نوعان : هندى ، وهو أسود ، وبحرى ، وهو أبيض ، والهندى أشدها حرارة » وقد وقع الترغيب في الحديث إلى كليهما ، فالقسط البحرى مصرح هنا ، وأما الهندى فقد أخرج البخارى في الطب ، باب السعوط بالقسط الهندى ، عن أم قيس بنت محصن قالت : سمعت النبي ﷺ يقول :
« عليكم بهذا العود الهندى » .

قال الحافظ فى الفتح ١٠ : ١٢٥ : « وهو محمول على أنه وصف لكل ما يلائمه ، فحيث وصف الهندى كان الاحتياج فى المعالجة إلى دواء شديد الحرارة ، وحيث وصف البحرى ، كان دون ذلك فى الحرارة ، لأن الهندى كما تقدم ، أشد حرارة من البحرى ، وقال ابن سينا : القسط حار فى الثالثة ، ويابس فى الثانية » .

قوله : " ولا تعذبوا صبيانكم بالغمز " بفتح الغين ، معناه : لا تغمزوا خلق الصبى بسبب العذرة ، وكانت نساء العرب يفعلن ذلك علاجا للعذرة . والعذرة ، بضم العين ، وسكون الذال : وجع فى الخلق يعترى الصبيان غالبا . وقيل : هى قرحة تخرج بين الأذن والخلق ، أو فى الحرم الذى بين الأنف والخلق . قيل : سميت بذلك لأنها تخرج غالبا عند طلوع العذرة وهى خمسة كواكب تحت الشعري العبور ؟ ويقال لها : العذارى أيضا ، وطلوعها يقع وسط الحر .

وقد استشكل معالجتها بالقسط مع كونه حارا ، والعذرة إنما تعرض فى زمن الحر بالصبيان ، وأمزجتهم حارة ، لاسيما وقطر الحجاز حر . وأجيب بأن مادة العذرة دم يغلب عليه البلغم وفى القسط نجفيف للرطوبة ، وقد يكون نفعه فى هذا الدواء بالخاصية ، وأيضا ،

٣٩١٩- حدثنا أحمد بن الحسن بن خراش ، حدثنا شعبة ، حدثنا شعبة ، عن حميد ، قال : سمعت أنسا يقول: دعا النبي ﷺ غلاما لنا حجاماً ، فأمر له بصاع ، أو مد ، أو مدين ، وكلم فيه ، فخفف عن ضريبته .

٣٩٢٠- وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا عفان بن مسلم ، ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا المخزومي ، كلاهما عن وهيب ، حدثنا ابن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ احتجم ، وأعطى الحجام أجره ، واستعط .

فالأدوية الحارة بالعرض كثيرا ، بل وبالذات أيضا . وقد ذكر ابن سينا في معالجة سقوط اللهاة القسط مع الشب الهائي وغيره . على أنالو لم نجد شيئا من التوجيهات لكان أمر المعجزة خارجا عن القواعد الطبية . كذا في فتح الباري ١٠ : ١٢٥ .

قوله : " بصاع ، أو مد ، أو مدين " شك من شعبة ، ووقع في رواية آدم عنه عند البخاري في الإجارة : « بصاع ، أو صاعين ، أو مد ، أو مدين » وكذلك وقع الشك عنده أيضا في رواية سفيان ، وفيها : « بصاع أو صاعين » ولم يذكر المد . وقد تقدم في رواية إسماعيل بن جعفر أول الباب الجزم بالصاعين ، وأخرجه البخاري في البيوع من طريق مالك ، وفيه الجزم بالصاع .

ولعل السبب في هذا الاختلاف والشك أن النبي ﷺ أعطاه صاعا ، ووضع صاعا من خراجه ، كما تقدم من رواية ابن أبي شيبة أن خراجه كان صاعين وإليه أشار الحافظ في الفتح ٤ : ٣٧٨ والله سبحانه أعلم .

قوله : " عن ابن عباس " أخرجه البخاري في البيوع ، باب ذكر الحجام ، وفي الإجارة ، باب خراج الحجام ، وفي الطب ، باب السعوط ، وأبو داود ، رقم ٣٤٢٣ وابن ماجه ، كلاهما في البيوع ، باب كسب الحجام .

قوله : " واستعط " هو صيغة ماض من الافتعال ، وسينه أصلية ، يعني : استعمل السعوط . والسعوط ، بفتح السين : ما يجعل في الأنف من الدواء . وطريق الاستعاط : أن يستلقي الرجل على ظهره ، ويجعل بين كتفيه ما يرفعها ، ليخدر رأسه ، ويقطر في أنفه ماء ، أو دهنا فيه دواء ، ليتمكن بذلك من الوصول إلى دماغه ، لاستخراج ما فيه من الداء بالعطاس . كذا في فتح الباري ١٠ : ١٢٤ .

٣٩٢١- حدثنا إسحاق بن إبراهيم - وعبد بن حميد - واللفظ لعبد - قالوا : أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، عن عاصم ، عن الشعبي ، عن ابن عباس ، قال : حجج النبي ﷺ عبد لبني بياضة ، فأعطاه النبي ﷺ أجره ، وكلم سيده ، فخفف عنه من ضربيته ، ولو كان سحتاً لم يعطه النبي ﷺ .

باب تحريم بيع الخمر

٣٩٢٢- حدثنا عبيد الله بن عمر القواريري ، حدثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى أبو همام حدثنا سعيد الجريري ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يخطب بالمدينة ، قال : يا أيها الناس ، إن الله تعالى يعرض بالخمر ، ولعل الله سينزل فيها

ولعل ذكر الاستعاط في هذا الحديث جاء في سياق ما تداولى به رسول الله ﷺ ، فذكر ابن عباس رضى عنها منه الحجامة ، والاستعاط .

قوله : " ولو كان سحتاً لم يعطه " يعنى : لو كانت أجرة الحجامة حراماً لم يعطه النبي ﷺ ، وفيه تقوية للمذهب الجمهور ، من حل أجرة الحجامة ، والله سبحانه أعلم .

باب تحريم بيع الخمر

قوله : " سعيد الجريري " بضم الجيم مصغراً ، نسبة إلى جرير بن عباد بن ضبيعة ، كما في المفتى للفتنى وهو سعيد بن إياس الجريري ، تقدم ذكره مراراً في هذا الكتاب ، وهو ثقة اتفق عليه الشيخان ، لكنه تغير في آخر عمره ، ذكره الحافظ في التهذيب ٤ : ٦ .

قوله : " عن أبي سعيد الخدري " هذا الحديث مما تفرد بإخراجه مسلم من بين الأئمة الستة وأخرجه أيضاً البيهقي ٦ : ١١ في البيوع ، باب تحريم التجارة في الخمر ، بهذا الطريق واللفظ .

قوله : " يعرض بالخمر " يعنى : يشير إلى قبورها وكراميتها ، من غير تصريح بالحرمة مما يدل على أنها سوف تجعل حراماً . ومن قبيل هذا التعريض قوله تعالى : (ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكراً ورزقاً حسناً) فإنه تعالى عطف فيه السكر على الرزق الحسن ، وهو يعرض بأن الحسن ، ومنه قوله تعالى : (قل فيها إثم كبير ومنافع للناس) فإنه يشير من غير تصريح بالحرمة ، إلى استحباب تركها ، فإن العقل يقتضى ترك

أمرنا ، فمن كان عنده منها شيء فليبيعه ، ولينتفع به ، قال : فما لبثنا إلا يسيرا حتى قال النبي ﷺ : إن الله تعالى حرم الخمر ، فمن أدركته هذه الآية ، وعنده منها شيء فلا يشرب ولا يبيع

ما كان ضرره أكثر من نفعه ، ومنه قوله تعالى : (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) .

ووقع في رواية ذكرها رزين : « لما نزلت : يسألونك عن الخمر والميسر ، قل فيها إثم كبير ومنافع للناس ، وإثمها أكبر من نفعها ، قال رسول الله ﷺ : يا أيها الناس : إن الله يعرض بالخمر » ذكره ابن الأثير في جامع الأصول ٥ : ١١٣ .

وأخرجه ابن جرير في تفسيره ٢ : ٢٠٤ عن الربيع بن أنس قوله : « يسألونك عن الخمر والميسر ، قل فيها إثم كبير ومنافع للناس وإثمها أكبر من نفعها قال : لما نزلت هذه الآية قال رسول الله ﷺ : إن ربكم مقدم في تحريم الخمر ، قال : ثم نزلت : يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ، قال النبي ﷺ : إن ربكم مقدم في تحريم الخمر ، قال : ثم نزلت : يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه ، فحرمت الخمر عند ذلك » .

قوله : " فليبيعه " فيه بذل النصيحة للمسلمين في دينهم ودنياهم ، لأنه ﷺ نصحهم في تعجيل الانتفاع بالخمر مادامت حلالا . والحديث دليل أيضا على كون الإباحة أصلا في الأشياء ، ما لم تنزل حرمة .

قوله : " فلا يشرب ولا يبيع " أما حرمة شرب الخمر والانتفاع بها فتأبته قطعا ، وتستعجي المسائل المتعلقة بذلك في كتاب الأشربة إن شاء الله تعالى .

وأما بيع الخمر وشرائها فحرام أيضا عند الفقهاء بأسرهم ، وحكى الموفق ابن قدامة في المغنى ٤ : ٢٢٤ الإجماع على ذلك .

ولكن الخمر عند الحنفية : هي النبيذ من ماء العنب فقط ، إذا اشتد وغلا ، كما سيأتي في الأشربة إن شاء الله فيحرم بيعها مطلقا ، وأما الأشربة المحرمة ، أو المسكرة الأخرى فبيعيها منعقد عند أبي حنيفة ، غير أنه يكره لأن المنهى عنه في الحديث هو بيع الخمر . ولا يطلق اسم الخمر إلا على النبيذ من ماء العنب ، فبقى التقوم في غيرها من الأشربة على أصله . وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : المطبوخ من عصير العنب ، ونقيع التمر ، ونقيع الزبيب في

قال : فاستقبل الناس بما كان عنده منها في طريق المدينة فسفكوها .

حكم الخمر ، فلا ينعقد بيع هذه الأشربة الثلاثة أيضا ، وينعقد بيع ما سواها ، هذا ملخص ما في الهداية ، وفتح القدير ٨ : ١٥٩ و ١٦٠ وقد ذكر ابن عابدين الشامي رحمه الله أن الفتوى على قول أبي حنيفة في البيع ، راجع رد المحتار ٥ : ٣٢٣ من كتاب الأشربة .

وحاصل ذلك أن البيع باطل على القول المختار عند الحنفية في الخمر ، يعني النبي من ماء العنب فقط ، وبيع الأشربة المحرمة أو المسكرة منعقد عندهم مع الكراهة . والظاهر أن هذه الكراهة إنما تثبت إذا تعاطاه الرجل لغرض غير مشروع ، وأما إذا تعاطاه لغرض مشروع ، كالدواء ، والضهاد وغيره فيما يجوز استعماله فيه ، فالظاهر أن لا كراهة أيضا .

ولما نبهت على هذا لأن « الكحول » المسكرة (ALCOHOLS) اليوم صارت تستعمل في معظم الأدوية ، ولأغراض كيميائية أخرى ، ولا تستغنى عنها كثير من الصناعات الحديثة ، وقد عمت بها البلوى ، واشتدت إليها الحاجة ، والحكم فيها على قول أبي حنيفة سهل ، لأنها إن لم تكن مصنوعة من النبي من ماء العنب ، فلا يحرم بيعها عنده ، والذي ظهر لي أن معظم هذه الكحول لا تصنع من العنب ، بل تصنع من غيرها . وراجعت له دائرة المعارف البريطانية المطبوعة ١٩٥٠ م ١ : ٥٤٤ : فوجدت فيها جدولا للمواد التي تصنع منها هذه الكحول ، فذكر في جملتها العسل ، والدبس ، والحب ، والشعير ، والجودار ، وعصير أناناس (التفاح الصوري) ، والسلفات ، والكبريتات ، ولم يذكر فيها العنب والتمر .

فالحاصل أن هذه « الكحول » لو لم تكن مصنوعة من العنب والتمر ، فبيعها للأغراض الكيميائية جائز باتفاق بين أبي حنيفة وصاحبيه ، وإن كانت مصنوعة من التمر أو من المطبوخ من عصير العنب ، ف كذلك عند أبي حنيفة ، خلافا لصاحبيه ، ولو كانت مصنوعة من العنب النبي فبيعها حرام عندهم جميعا ، والظاهر أن معظم « الكحول » لا تصنع من عنب ، ولا تمر ، فينبغي أن يجوز بيعها لأغراض مشروعة في قول علماء الحنفية جميعا .

وأما على قول الشافعية فلا يجوز استعمال الأشربة المحرمة للدواء صرفا ، ولكن إذا كانت مستهلكة مع دواء آخر ، فيجوز التداوى بها عندهم إن عرف بنفعها وتعيينها ، بأن لا يغني عنه طاهر ، كما صرح به الرملي في نهاية المحتاج ٨ : ١٢ ، فليُنظر : هل يجوز بيعها عندهم في هذه الحالة ؟

قوله : " فسفكوها " استدلل به الأئمة الثلاثة على منع تحليل الخمر ، وستأتي المسئلة

٣٩٢٣- حدثنا سويد بن سعيد ، حدثنا حفص بن ميسرة ، عن زيد بن أسلم ، عن عبد الرحمن بن دعدة - رجل من أهل مصر - أنه جاء عبد الله بن عباس ، ح وحدثنا أبو الطاهر - واللفظ له - أخبرنا ابن وهب ، أخبرني مالك بن أنس وغيره ، عن زيد بن أسلم ، عن عبد الرحمن بن وعلة السبي من أهل مصر ، أنه سأل عبد الله بن عباس عما يعصر من العنب ، فقال ابن عباس : إن رجلاً أهدى لرسول الله ﷺ راوية خمر ، فقال له رسول الله ﷺ هل علمت أن الله قد حرمها ؟

بتفصيلها في كتاب الأشربة إن شاء الله تعالى .

قوله : " عن عبد الرحمن بن وعلة " هذا الحديث أخرجه أيضاً مالك في الأشربة ، باب ما جاء في تحريم الخمر ، والنسائي في البيوع ، باب بيع الخمر ، والدارمي في الأشربة ، باب النهي عن الخمر وشرائها ، رقم ٢١٠٩ وأحمد في مسند ابن عباس ١ : ٢٣٠ و ٢٤٤ و ٣٢٤ و ٣٥٨ .

قوله : " سأل عبد الله بن عباس " وفي رواية فليح عن زيد بن أسلم عند أحمد ١ : ٢٤٤ : « عن عبد الرحمن بن وعلة قال ، سألت ابن عباس ، فقلت : إنا بأرض لنا بها الكروم ، وإن أكثر غلاتها الخمر ، فقال الخ » .

قوله : " إن رجلاً أهدى " لاسمه أبو عامر الثقي ، كما هو مصرح في رواية الإمام أبي حنيفة في جامع المسانيد ٢ : ٦١ وفي رواية القعقاع بن حكيم عند الدارمي ٢ : ٤٠ وأحمد ١ : ٢٣٠ : « كان لرسول الله ﷺ صديق من ثقيف ، أو دوس ، فلقبه بمكة عام الفتح براوية خر يهديها إليه » وفي رواية عبد الرحمن بن إسحاق عن زيد بن أسلم عند أحمد ١ : ٣٢٣ : « إن رجلاً خرج والخمر حلال ، فأهدى لرسول الله ﷺ راوية خمر ، فأقبل يقتادها على بعير ، حتى وجد رسول الله ﷺ جالسا ، فقال ما هذا معك ؟ قال : راوية خر أهديتها لك الخ » .

قوله : " راوية خر " الراوية : هي المزادة ، أي القرية ، لأنها تروى صاحبها . وقيل : البعير ، كذا في مجمع البحار ، وحكى النووي القولين ، ثم رجح الأول ، لأن الراوى سماها في أول الحديث راوية ، وفي آخره : مزادة .

قوله : " هل علمت أن الله حرمها " تقدم في رواية أحمد أن هذا المهدي كان قد

قال: لا ، فصار إنساناً ، فقال له رسول الله ﷺ : بم ساررتك ؟ فقال : أمرته ببيعها ، فقال : إن الذي حرم شربها حرم بيعها ، قال : ففتح المزادة ، حتى ذهب ما فيها .

خرج من عند رسول الله ﷺ قبل تحريم الخمر ، ولذلك سأله رسول الله ﷺ عن ذلك ، ووقع في رواية فليح عند أحمد ١ : ٢٤٤ « فقال له رسول الله ﷺ : هل علمت أن الله حرّمها بعدك ؟ » .

وقال النووي : « لعل السؤال كان ليعرف حاله ، فإن كان عالماً بتحريمها أنكر عليها هديتها ، وإمسакها ، وحملها ، وعزّره على ذلك . فلما أخبره أنه كان جاهلاً بذلك عذره ، والظاهر أن هذه القضية كانت على قرب تحريم الخمر قبل اشتهار ذلك أن من ارتكب معصية جاهلاً بتحريمها لا إثم عليه ، ولا تعزير » .

قوله : " فصار إنساناً " وكان هذا الإنسان غلاماً له ، كما هو مصرح في رواية القعقاع عند أحمد ١ : ٢٣٠ وكان يقود بعيره ، كما هو مصرح في رواية عبد الرحمن بن إسحاق عند أحمد ١ : ٣٢٤ .

قوله : " بم ساررتك ؟ قال الأبي : « فيه أن على العالم أن يكشف عما يظن أن باطنه خلاف ظاهره : إذا خاف أن يجرى فيه ما لا يجوز ، لأنه قام ببأله أن مسارته في شأنها ، وقد سبق من جهله بالحكم ما سبق ، فاستكشف فإذا الأمر كما ظن ، وليس هذا من التجسس ، وكشف الأسرار ، وكثرة السؤال ، لأن المذموم من ذلك إنما هو فيما لا يختص بالإنسان ، ولا يلزمه القيام به ، وأما ما يختص بالإنسان ، أو يلزمه القيام به ، والنظر فيه ، فعليه البحث والكشف ، لئلا يجرى من ذلك ما يضره ، أو يضاف إليه ما لا يرضاه » .

قوله : " إن الذي حرم شربها حرم بيعها " قال الأبي : « الأظهر أنه خبر عن الله تعالى ، وأنه حرم الأمرين لا أنه خبر عن العلة » قال العبد الضعيف عفا الله عنه : فلا يصح الاستدلال به على بطلان بيع سائر المحرمات ، أو النجاسات ، كما استدلل به بعضهم ، وسيجيئ الكلام على هذه المسئلة قريباً إن شاء الله .

قوله : " ففتح المزادة " وفي رواية قتيبة عن مالك عند النسائي : « ففتح المزادتين » ويمكن الجمع بأن اللام في حديث الباب للجنس . وفي رواية القعقاع عند الدارمي وأحمد : « فأمر بها ، فأفرغت في البطحاء » ، وفي رواية عبد الرحمن بن إسحاق عند أحمد : « فأمر بعزالي »

٣٩٢٤- حدثني أبو الطاهر ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني سليمان بن بلال ، عن يحيى ابن سعيد ، عن عبد الرحمن بن وعله ، عن عبد الله بن عباس ، عن رسول الله ﷺ مثله .

٣٩٢٥- حدثنا زهير بن حرب ، وإسحاق بن إبراهيم ، قال زهير : حدثنا ، وقال إسحاق : أخبرنا جرير ، عن منصور ، عن أبي الضحى ، عن مسروق ، عن عائشة ، قالت : لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة خرج رسول الله ﷺ ، فاقترأهن على الناس ، ثم نهى عن التجارة في الخمر .

المزادة ، ففتحت ، فخرجت في التراب ، فنظرت إليها في البطحاء ما فيها شيء .

قوله : " عن عائشة " أخرجه البخارى في المساجد ، باب تحريم تجارة الخمر في المسجد ، وفي البيوع ، باب أكل الربا وشاهده وكتبه ، وباب تحريم التجارة في الخمر ، وفي تفسير سورة البقرة ، باب وأحل الله البيع وحرم الربا ، وباب يمحى الله الربا ، وباب فأذنوا بحرب من الله ورسوله ، وأخرجه أبو داود في الإجارة ، باب في ثمن الخمر والميتة ، رقم ٣٤٩٠ ، والنسائي في البيوع ، باب يبيع الخمر ، وابن ماجه في الأشربة ، باب التجارة في الخمر ، والدارمي في البيوع ، باب في النهي عن بيع الخمر ، وأحمد في مسند عائشة ٦ : ٤٦ و ١٠٠ ، و ١٨٦ و ١٩٠ و ٢٧٨ .

قوله : " الآيات من آخر سورة البقرة " تعنى آيات الربا ، وقد صرحت به عائشة في الرواية الآتية .

قوله : " فاقترأهن على الناس ، ثم نهى " ظاهره أن تحريم تجارة الخمر بعد نزول آيات الربا ، ولكن تحريم الخمر في سورة المائدة ، وهى نزلت قبل آية الربا بمدة طويلة ، فإن آية الربا آخر ما نزل ، أو من أواخر ما نزل ، فيحتمل أن يكون هذا النهي عن التجارة متأخرا عن تحريمها . ويحتمل أنه أخبر بتحريم التجارة حين حرمت الخمر ، ثم أخبر به مرة أخرى بعد نزول آية الربا تأكيدا ، ومبالغة في إشاعته ولعله حضر المجلس من لم يكن بلغه تحريم التجارة فيها ، كذا حققه النووي ، والحافظان العيني والعسقلاني رحمهم الله .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : قد ثبت لإعلان حرمة التجارة في الخمر عند فتح مكة ، بدليل حديث ابن عباس السابق ، فقد أسلفنا في شرحه أن تلك الواقعة كانت بمكة بعام الفتح ، كما هو مصرح عند الدارمي وأحمد ، وكذلك سيأتى في حديث جابر أن النبي ﷺ

٣٩٢٦- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وأبو كريب ، وإسحاق بن إبراهيم - واللفظ لأبي كريب - قال إسحاق : أخبرنا ، وقال الآخرون : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن مسلم ، عن مسروق ، عن عائشة ؟ قالت : لما أنزلت الآيات من آخر سورة البقرة في الربا ، قالت خرج رسول الله ﷺ إلى المسجد ، فحرم التجارة في الخمر .

٣٩٢٧- حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن عطاء بن أبي رباح ، عن جابر بن عبد الله . أنه سمع رسول الله ﷺ يقول عام الفتح ، وهو بمكة :

أعلن بحرمة الخمر بمكة عام الفتح ، فظهر أن تحريم التجارة في الخمر كان قبل حرمة الربا بكثير ، ثم قال ﷺ في حديث ابن عباس السابق : " إن الذي حرم شربها حرم بيعها " وظاهره أن حرمة الشرب وحرمة البيع مقارنتان زمانا ، وقد روى الإمام أبو حنيفة هذا الحديث بما هو صريح في ذلك ، فقال : " عن محمد بن قيس : أن رجلا من ثقيف يكنى أبا عامر كان يهدى للنبي ﷺ كل عام راوية من خمر ، وأهدى إليه في العام الذي حرمت فيه الخمر راوية ، كما كان يهدى له ، فقال رسول الله ﷺ : يا أبا عامر ! إن الله تعالى قد حرم الخمر ، فلا حاجة لنا بخمرك ، قال : أخذها ، فبيعها ، واستعن بثمنها على حاجتك ، فقال رسول الله ﷺ : يا أبا عامر إن الله قد حرم شربها وبيعها وأكل ثمنها " كذا في جامع مسانيد الإمام للخوارزمي ٦١: ٢ . ويدل عليه أيضا ما مر في أول الباب من حديث أبي سعيد الخدري ، وفيه : « فن أدركته هذه الآية ، وعنده منها شيئ فلا يشرب ولا يبيع » فإنه صريح في وقوع تحريم الشرب والبيع معا ، ويدل عليه أيضا أن الصحابة سفكوا خورهم عند نزول آية المائدة ، حتى أمر النبي ﷺ بإهراق خمر الأيتام ، فلو كان البيع إذ ذاك جائزا لما أضاعوا أموالهم .

فالقول بتأخر تحريم التجارة في الخمر عن تحريم شربها قول لاتساعده الروايات ، والصحيح أن تحريم البيع كان مقارنا لتحريم الشرب ، وإنما أعلن رسول الله ﷺ ذلك عند نزول آية الربا تذكيرا ، وتأكيذا ، لاتأسيسا ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " عن الأعمش ، عن مسلم " مسلم هذا : هو ابن صبيح ، وكنيته أبو الضمحي ، فذكره منصور في الرواية السابقة بكنيته ، وذكر الأعمش هنا باسمه .

قوله : " عن جابر بن عبد الله " أخرجه البخاري في البيوع ، باب بيع الميتة

إن الله ورسوله حرم بيع الخمر ،

والأصنام ، وفي المغازي ، باب منزل النبي ﷺ يوم الفتح ، والتر مذى في البيوع ، باب ماجاء في بيع جلود الميتة ، رقم ١٢٩٧ وأبو داود في الإجارة ، باب في ثمن الخمر والميتة ، رقم ٣٤٨٦ ، والنسائي في البيوع ، باب بيع الخنزير ، وابن ماجه في التجارات ، باب مالا يحل بيعه ، رقم ٢١٦٧ .

قوله : " إن الله ورسوله حرم " كان القياس : " حرما " بصيغة التثنية ، وكذلك رواه ابن مردويه في تفسيره من طريق الليث ، ولكن معظم الروايات وردت بصيغة الإفراد ، وأما أبو داود فروى : " إن الله حرم " وليس فيه : " ورسوله " .

وقد وجه القرطبي في " المفهم " رواية الباب أن النبي ﷺ تأدب مع الله سبحانه ، فلم يجمع بينه وبين اسم الله تعالى في ضمير الاثنين ، وقد روى عنه ﷺ أنه أنكر خطيبا قال في خطبته : " ومن يعصهما فقد غوى " فقال ﷺ : " بشن الخطيب أنت ، قل : ومن يعص الله ورسوله " .

وقد رد الحفاظ العيني والعسقلاني على هذا التوجيه بأنه قد ثبت في الصحيح تشنية الضمير في غير حديث ، ففي الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه : " فنادى منادى رسول الله ﷺ : إن الله ورسوله ينهياكم عن لحوم الخمر " وروى أبو داود من حديث ابن مسعود أن رسول الله ﷺ كان إذا تشهد قال : " الحمد لله نحمده ونستعينه إلخ " وفيه : " من يطع الله ورسوله فقد رشد . ومن يعصهما فإنه لا يضر لأنفسه " .

ثم أجاب الحفاظ عن أصل الإشكال بأن صيغة المفرد في مثل هذا جائزة ، وفيه إشارة إلى أن أمر الله وأمر رسوله واحد ، وهذا كقوله تعالى : (والله ورسوله أحق أن يرضوه) والقياس أن يكون : " أن يرضوهما " والمختار في هذا أنه كانت هناك جملتان ، فحذفت الأولى منها لدلالة الثانية عليها ، والتقدير عند سيبويه : " والله أحق أن يرضوه ، ورسوله أحق أن يرضوه " ، وهو كقول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأى مختلف .

هذه خلاصة ما في فتح الباري ٥ : ٣٥٢ وعمدة القارى ٥ : ٦٠٥ .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : الإفراد والتثنية كلاهما جائزان في مثل هذا ، أما التثنية فعلى الأصل ، وأما الإفراد فعلى ما أول به سيبويه . والذى يظهر لي أن النبي ﷺ كانت

والميتة ،

له شئون مختلفة ، فإذا غلب عليه شأن التأدب مع الله سبحانه رجح تقطيع الكلام وأنكر على خطيب جمع بينه وبين الله سبحانه بصيغة التثنية ، وكلما غلب عليه شأن الرحمة على العباد ، وتوحد أمره وأمر الله ، أجاز صيغة التثنية ولم يكن المراد في شيئ من الأحوال تحريم أحد الطريقتين أو المنع منه مطلقا ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : " والميتة " بفتح الميم ، هي التي تموت حتف أنفها من غير ذكاة شرعية ، وقد وقع الإجماع على تحريم لحم الميتة وعدم جواز بيعه ، إلا ما استثنى منها بالحديث من السمك والجراد .

وقد اختلف العلماء في غير لحم الميتة ، فقال أبو حنيفة ومالك رحمهما الله : إن ما لا تحله الحياة لا ينجس بالموت ، فيجوز بيعه والانتفاع به كالشعر ، والصوف ، والظفر ، والقرن والحافر ، والعظم .

وأما الشافعي وأحمد رحمهما الله تعالى فذهبا إلى نجاسة سائر أجزاء الميتة ، وعدم جواز بيعها مطلقاً ، سواء منها اللحم والشعر وغيره ، واستدلوا بعموم حديث الباب .

واستدل العيني رحمه الله في عمدة القارى ٥ : ٦٠٦ على مذهب الحنفية والمالكية بأن النبي ﷺ كان له مشط من عاج ، وهو عظم الفيل ، وهو غير مأكول ، فدل على طهارة عظمه وما أشبهه . واعترض عليه الشافعية بأن المراد من العاج في الحديث عظم السمك ، وهو الذبل . وأجاب عنه العيني بأن قال الجوهرى : العاج : عظم الفيل ، وكذا قاله في العباب . وفي المحكم : « العاج : أنياب الفيل ، ولا يسمى غير الناب عاجا ، وقال الخطابي : العاج : الذبل ، وهو خطأ » وفي العباب : الذبل : ظهر السلحفاة البحرية ، تتخذ منها السوار والحاتم وغيرهما ، وقال جرير :

ترى العيس الحولى جونا بلوغها

لها مسكا من غير عاج ولا ذبل

فهذا يدل على أن العاج غير الذبل .

وقد روى الدارقطني من حديث ابن عباس ، قال : « إنما حرم رسول الله ﷺ من الميتة لحمها ، فأما الجلد والشعر والصوف فلا بأس به » .

وروى أيضا من حديث أم سلمة رضى الله عنها ، تقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا بأس بمسك الميتة إذا دبغ ، ولا بأس بصوفها وشعرها وقرونها إذا غسل بالماء » .

واعترض على الحديثين بأن في إسناد الأول عبد الجبار بن مسلم ، وضعفه الدارقطني ، وفي إسناد الثاني : يوسف بن أبي السفر ، قال الدارقطني : هو متروك .

وأجاب عنه العيني في العمدة ٥ : ٦٠٧ بأن عبد الجبار بن مسلم ذكره ابن حبان في الثقات ، وأما يوسف ، فانه لا يؤثر فيه الجرح إلا بعد بيان جهته ، فإن الجرح المبهم غير مقبول عند الحذاق من الأصوليين ، وكان هو كاتب الأوزاعي .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : أما عبد الجبار بن مسلم فقد ذكر الذهبي في الميزان أنه ضعيف ولا أعرفه ، ولكن علق عليه الحافظ في لسان الميزان ٣ : ٣٨٩ بما يأتي : « وذكره ابن حبان في الثقات ، فقال : هو أخو الوليد بن مسلم ، يروى عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس رضى الله عنهما ، قال : إنما حرم من الميتة لحمها ، رواه محمد بن عبد الرحمن ابن شهم عن الوليد بن مسلم ، عن أخيه . وعجيب من قول المؤلف (يعنى الذهبي) لا أعرفه ، وله ترجمة في تاريخ ابن عساكر ، وساق حديثه المذكور من طرق ، وفي بعضها : قال تمام : لم يسند عبد الجبار بن مسلم إلا هذا الحديث ، قلت : ولم يرو عنه غير الوليد ، وقال يعقوب ابن سفيان في تاريخه : سألت هشام بن عمار عنه ، فقال : كان يركب الخيل ، ويتنزه ، ويتصيد ، وهذا الوصف مع رواية أخيه عنه يرفع جهالة عينه » .

وأما يوسف بن السفر ، أبو الفيض ، الدمشقي فالظاهر أن الجرح فيه صحيح ، قد وضعفه الدارقطني ، والحاكم ، ويحيى بن معين والجوزجاني ، والنسائي والبدولابي ، والساجي ، والعقيلي ، ودحيم ، وابن عدى ، ونسبه بعضهم إلى الكذب ، وساق له الذهبي في الميزان ٤ : ٤٦٦ متونا منكرا لم يتابع عليها ، وذكر الحافظ في اللسان ٦ : ٣٢٣ عن ابن عبد البر ، قال : « أجمعوا على أنه منكر الحديث » ولم أجد أحدا وثقه .

ولكن يكفي لصحة استدلال الحنفية قول ابن عباس رضى الله عنهما ، وما تقدم أن النبي

ﷺ كان له مشط من عاج .

واستدل بهذا الحديث أيضا على أنه لا يجوز بيع ميتة الآدمي مطلقا سواء فيه المسلم والكافر ، أما المسلم فلشرفه وفضله ، حتى أنه لا يجوز الانتفاع بشيء من شعره وجلده وجميع أجزائه . وأما الكافر فلأن نوفل بن عبد الله بن المغيرة لما اقتحم الخندق وقتل ، غلب المسلمون

والخنزير ،

على جسده ، فأراد المشركون أن يشتروه منهم ، فقال عليه السلام : لا حاجة لنا بجسده ، ولا بشمنه ، فخلى بينهم وبينه ، ذكره ابن اسحاق وغيره من أهل السير . قال ابن هشام : أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بجسده عشرة آلاف درهم فيما بلغني عن الزهري . وروى الترمذي من حديث ابن عباس أن المشركين أرادوا أن يشتروا جسد رجل من المشركين ، فأبى النبي صلى الله عليه وسلم أن يبيعهم ، كذا في عمدة القاري ٥ : ٦٠٦ .

وقد استدل بعضهم بهذا الحديث على نجاسة ميتة الآدمي ، إذا هو محرم الأكل والبيع ، ولا ينتفع به . ولكن رد عليه العيني رحمه الله بأن عموم الحديث مخصوص بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تنجسوا موتاكم ، فإن المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا » رواه الحاكم في المستدرک من حديث ابن عباس ، وقال : صحيح على شرطها ولم يخرجاه .

قوله : « والخنزير » قد وقع الإجماع على العمل بهذا الحديث في المنع من بيع الخنزير ، وذكر النووي والحافظ في الفتح ٥ : ٣٥٢ عن العلماء أن العلة في منع بيع الميتة والخمر والخنزير النجاسة ، فيتعدي ذلك إلى كل نجاسة ، ولذلك ذكر العيني عن القرطبي أن الشافعية والمالكية لا يجيزون بيع ما كان محرما نجسا فيه منفعة ، كالزبل ، والعذرة : وهو مذهب أحمد ، كما في المغني لابن قدامة ٤ : ٢٥٦ .

وأما أبو حنيفة رحمه الله ، والكوفيون ، والطبري رحمهم الله ، فقد ذهبوا إلى جواز بيع السرقين والعذرة كما في عمدة القاري ، ورد المختار ٤ : ١١٦ وكل ما فيه منفعة مباحة لأن مدار حلة البيع ليس على طهارة المبيع عندهم ، وإنما مداره على كونه منتفعا به في صورة ما ، فكل ما كانت فيه منفعة مباحة جاز بيعه ، والعلة في تحريم الميتة والخنزير والخمر حرمة الانتفاع بهذه الأشياء .

ثم إن سائر أجزاء الخنزير نجسة لا يحل انتفاع بها في صورة ما ، ولكن أجاز فقهاء الحنفية استعمال شعوره للفرز للضرورة ، فإن ذاك العمل لا يتأني بدونه ، وذكر صاحب الهداية في باب البيع الفاسد أنه لا يجوز بيعها مع جواز الانتفاع بها لأنها توجد مباحة الأصل ، فلا ضرورة إلى البيع ، ولكن قال الفقيه أبو الليث : « فلو لم يوجد إلا بالشراء جاز شراؤه لشمول الحاجة إليه » ذكره ابن الهمام في فتح القدير ٥ : ٢٠٢ وزاد الباري في العنابة : « لكن الثمن لا يطيب البائع » .

والأصنام ، فقيل : يا رسول الله ، أرايت شحوم الميتة ؟ فإنه يطلى بها السفن ، ويدهن بها

وقد راج في عصرنا استعمال شعور الخنزير في الفرشات التي تصبغ بها الجدران ، فهل يجوز ذلك قياسا على جواز الخرز بها ؟ الظاهر : لا ، لأن الضرورة إنما تنأى إذا لم يمكن العمل بدونها ، كما قدمنا عن الهداية . وأما عمل الفرشات فيمكن بشعور سوى شعر الخنزير ، فلم تتحقق الضرورة ، والذي أرى أن لا يجوز اليوم الخرز بشعر الخنزير أيضا ، لأنه قد أمكن الآن الخرز بغيره ، فقد ظهرت اليوم مواد كثيرة يمكن استعمالها في الخرز بدل شعر الخنزير ، وحرمة الخنزير منصوصة قطعاً ، فلا سبيل إلى المساهلة في أمره ، والله سبحانه أعلم . ثم رأيت في ذلك نصاً من العلامة المقدسى رحمه الله حيث قال : « وفي زماننا استغنوا عنه ، أى فلا يجوز استعماله لزوال الضرورة الباعثة للحكم بالطهارة » حكاه ابن عابدين في رد المحتار ١ : ٢٠٦ طبع مصر . فالحمد لله على الموافقة .

قوله : " والأصنام " جمع صنم ، وهو الوثن ، وفرق بعضهم بينها بأن الوثن ماله جثة ، والصنم ما كان مصوراً ، فبينهما عموم وخصوص وجهي ، فإن كانت الجثة مصورة فهي وثن ، وصنم جميعاً ، كما في فتح الباري ٤ : ٣٤١ .

وظهر من ذلك أن الصورة إذا لم يكن لها جثة ، كالصور المرسومة على القرطاس وغيره ، داخلية في الأصنام ، وإن لم تكن داخلية في الأوثان . فلا يجوز بيعها بهذا الحديث . ولكن هذا المنع إنما هو في بيع الصورة بقصد الصورة ، وأما إذا كسر الصنم وأمكن الانتفاع برضاؤه فبيعه جائز عند بعض الحنفية والشافعية رحمهم الله ، وكذلك الحكم في الصابان ، كما في عمدة القارى ٥ : ٦٠٦ .

قوله : " يطلى بها السفن " ذكرت ههنا ثلاث طرق للانتفاع بشحم الميتة : الأولى : تطلية السفن ، ولعلهم كانوا يفعلون ذلك لصيانة السفن عن مضار هواء البحر ، والثانية : الادهان بها الجلود ، وكانوا يضمّدون شحم الميتة على الجلود لإحكامها ، وفي قوله : " يدهن بها الجلود " نسختان : تشديد الدال على كونه من باب الافتعال ، وتشديد الهاء على كونه من باب التفعيل ، ذكرهما على القارى في المرقاة ٦ : ٣٩ . والطريقة الثالثة : هى الاستصباح ، يعنى تنوير المصابيح بها ، وإيقاد السرج منها . والمقصود أن شحم الميتة ينتفع به بهذه الطرق ، فهل يجوز بيعها ؟

الجلود ، ويستصبح بها الناس ، فقال : لا ، هو حرام ، ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك : قاتل الله اليهود ، إن الله عز وجل لما حرم عليهم شحومها أجملوه ،

قوله : " لا ، هو حرام " قال أكثر الشافعية : إن هذا الضمير المرفوع راجع إلى بيع الشحم دون الانتفاع به ، فيجوز عندهم الانتفاع بشحم الميتة بالطرق المذكورة ، أو بغيرها ، ولكن لا يجوز بيعه ، كما صرح به النووي والحافظ وغيرهما . وأما الجمهور - ومنهم الحنفية - فعلى أن شحم الميتة لا يجوز بيعه ولا الانتفاع به أصلا ، فكأنهم جعلوا الضمير راجعا إلى الانتفاع بالطريق المذكورة ، ويؤيد الجمهور لفظ ابن ماجه : " لا ، هن حرام " .

وقد ذكر الحافظ في الفتح ٤ : ٣٥٢ أن الخطابي رحمه الله استدل على جواز الانتفاع بشحم الميتة بإجماعهم على أن من مات له دابة ساغ له إطعامها لكلاب الصيد ، فكذلك ليسوغ دهن السفينة بشحم الميتة : ولا فرق .

وأجاب عنه شيخنا في إعلاء السنن ١٤ : ٨٥ بأننا لا يجوز الإطعام ، وإنما يجوز أن تطعمه الكلاب بأنفسها ، ولا نتعرض لهم بالمتع من ذلك ، لأن الكلاب ليست مكلفة .

وأما الزيت والسمن ونحوهما من الأدهان التي أصابها نجاسة خارجية ففيها خلاف بين العلماء ، فقال أحمد بن حنبل ، وعبد الملك بن الماجشون ، وأحمد بن صالح : لا يجوز الانتفاع بشئ من ذلك ، وقال الجمهور : يجوز الانتفاع بها في غير الأكل ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه ، ومالك ، والشافعي ، والثوري ، والليث بن سعد ، وروى نحوه عن علي ، وابن عمر ، وأبي موسى ، والقاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله ، كما في شرح النووي ، وأجاز أبو حنيفة والليث بيع الزيت النجس إذا بينه .

ولعل الفرق ، على مذهب الحنفية ، بين شحم الميتة والزيت النجس : أن حرمة الانتفاع بشحم الميتة منصوصة في هذا الحديث ، لزيادة التنفير عنها ، ولم يرد نص على حرمة الانتفاع بما تنجس بأسباب خارجية ، ولا ينبغي أن يقاس على شحم الميتة ، لأن الشريعة بالغت في التنفير عز الخمر ، والخنزير ، والميتة ، فجعلت عينها نجسا ، وليس الأمر كذلك في المنتهجات الأخرى ، والله أعلم .

قوله : " أجملوه " يعنى : أذابوه ، والإجمال ، والتجميل ، والجمل من باب

ثم باعوه ، فأكلوا ثمنه .

٣٩٢٨- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وابن نمير ، قالا : حدثنا أبو أسامة ، عن عبد الحميد بن جعفر ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن عطاء ، عن جابر قال : سمعت رسول الله ﷺ عام الفتح ، ح وحدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا الضحاك - يعنى أبا عاصم - عن عبد الحميد ، حدثني يزيد بن أبي حبيب ، قال : كتب إلى عطاء أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : سمعت رسول الله ﷺ عام الفتح ، بمثل حديث الليث .

٣٩٢٩- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وزهير بن حرب ، وإسحاق بن إبراهيم - واللفظ لأبي بكر - قالوا : حدثنا سفیان بن عيينة ، عن عمرو ، عن طاؤس ، عن ابن عباس ، قال : بلغ عمر أن سمرة باع خمرًا ،

نصر : إذابة الشحم ، والجميل : الشحم يذاب فكلما قطر وكف على الخبز ، ثم أعيد ، كذا في لسان العرب ١٣ : ١٣٤ .

قوله : " ثم باعوه " وإنما فعلوا ذلك ليزول عنه اسم الشحم ، وبصير ودكا ، فإن العرب إنما تسميه شحماً قبل الإذابة ، وأما بعد الإذابة فهو ودك ، وارجع المرقاة ٦ : ٤٠ ودل الحديث على أن مجرد تغير الاسم لا يؤثر في حل الشيء وحرمة ، ما لم تتغير حقيقته .

قوله : " كتب إلى عطاء " فيه تصريح بأن يزيد بن أبي حبيب لم يسمعه من عطاء ، وإنما كتب به إليه ، فالعنونة في الرواية السابقة محمولة على الكتابة ، والله أعلم .

قوله : " عن ابن عباس " أخرجه البخاري في البيوع ، باب لا يذاب شحم الميتة ولا يباع ، والنسائي في الفرع والعتيرة ، باب النهي عن الانتفاع بما حرم الله عز وجل ، وابن ماجه في الأشربة ، باب التجارة في الخمر .

قوله ، " أن سمرة باع خمرًا " وفي رواية الحميدى عند البخاري : " أن فلانا باع خمرًا " والمراد منه سمرة بدليل رواية مسلم وغيره ، وسمرة هذا : هو سمرة بن جندب رضي الله عنه ، كما وقع مصرحاً في رواية الزعفراني عند البيهقي .

واختلف العلماء في كيفية بيع سمرة بن جندب رضي الله عنه الخمر ، على أربعة أقوال :

١ - إنه أخذها من أهل الكتاب عن قيمة الجزية ، فباعها منهم ، معتقدا جواز ذلك ،

فقال : قاتل الله سمرة ، ألم يعلم أن رسول الله ﷺ قال : لعن الله اليهود ، حرمت عليهم الشحوم ، فجملوها ، فباعوها .

وهذا حكاه ابن الجوزي عن ابن ناصر ، ورجحه ، وقال : كان ينبغي له أن يراهم يبيعها ، فلا يدخل في محذور ، وإن أخذ أثمانها منهم بعد ذلك ، لأنه لم يتعاط محرمًا ، ويكون شبيهها بقصة بريرة ، حيث قال : هو عليها صدقة ، ولنا هدية .

٢ وقال الخطابي يجوز أن يكون باع العصير ممن يتخذ خمرًا ، والعصير يسمى خمرًا ، كما قد يسمى العنب به ، لأنه يؤول إليه ، قال : ولا يظن بسمرة أنه باع عين الخمر بعد أن شاع تحريمها ، وإنما باع العصير .

أو يمكن أيضا أن يكون خلل الخمر ، ثم باع الخل ، متعقدا جوازه ، كما هو مذهب أبي حنيفة ، وأما إنكار عمر على ذلك ، فيمكن أن لا يجوز التخليل عنده ، كما هو مذهب الشافعي رحمه الله .

٤ - قال الإسماعيلي : إن سمرة علم بتحريم الخمر ، ولم يعلم بتحريم بيعها ، ولذلك اقتصر عمر رضي الله عنه على ذمه دون عقوبته .

وقد رجح القرطبي وابن الجوزي الوجه الأول . ثم ذكر ابن الجوزي أن سمرة كان واليا لعمر على البصرة ، ولكن رد عليه الحافظ في الفتح ٤ : ٣٤٤ بأن سمرة إنما ولى على البصرة لزياد ابنه عبيد الله بعد عمر بدهر ، وولاية البصرة لعمر قد ضبطوا ، وليس منهم سمرة ، ويحتمل أن يكون بعض أمرائها استعمل سمرة على قبض الجزية ، والله أعلم . هذا ملخص ما في فتح الباري .

قوله : " قاتل الله سمرة " قال ابن الأثير في جامع الأصول ١ : ٤٥١ : " أى قتله ، وهو فى الأصل : فاعل من القتل ، ويستعمل فى الدعاء على الإنسان ، وقيل : معناه : عاداه الله ، والأصل الأول " قلت : وربما تطلق هذه الكلمة ، ولا يراد بها معناها الأصلية ، ولا الدعاء على الإنسان ، وإنما تطلق على طريق البساطة فى الكلام ، كقولهم " تربت يداك " و " رغم أنفك " و " ويحك " و " ويلك " فالظاهر أن عمر رضي الله عنه إنما أطلقها بهذا الطريق ، ولم يردبها الدعاء حقيقة ، وهو الظن بالصحابة رضى الله عنهم .

٣٩٣٠- حدثنا أمية بن بسطام ، حدثنا يزيد بن زريع ، حدثنا روح - يعنى ابن القاسم - عن عمرو بن دينار بهذا الإسناد مثله .

٣٩٣١- حدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلى ، أخبرنا روح بن عبادة ، حدثنا ابن جريج أخبرني ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، أنه حدثه عن أبي هريرة ، عن رسول الله ﷺ . قال : قاتل الله اليهود ، حرم الله عليهم الشحوم ، فباعوها ، وأكلوا أثمانها .

قوله : " عن أبي هريرة " أخرجه أيضا البخارى فى البيوع ، باب لا يذاب شحم الميتة ولا يباع .

قوله : " فباعوها " يعنى بالحيلة المذكورة من إذابة الشحم . واستدل به من حرم استعمال الحيل مطلقا ، والحق - كما قال الآلوسى فى روح المعانى ٢٣ : ٢٠٩ تحت قوله تعالى : (إضرب به ولا تحنث) - أن الحيلة كلما أوجبت إبطال حكمة شرعية لا تقبل ، كحيلة سقوط الزكاة ، وسقوط الاستبراء ، وأما إذا توصل بها الرجل إلى ما يجوز فعله ، ودفع المكروه بها عن نفسه ، وعن غيره ، فلا بأس بها ، وقال السرخسى رحمه الله فى كتاب الحيل من المبسوط ٣٠ : ٢١٠ : « فالخاص أن ما يتخلص به الرجل من الحرام ، أو يتوهم به إلى الحلال من الحيل ، فهو حسن . وإنما يكره ذلك أن يحتال فى حق الرجل ، حتى يبطله ، أو فى باطل حتى يموهه ، أو فى حق حتى يدخل فيه شبهة ، فما كان على هذا السبيل فهو مكروه ، وما كان على السبيل الذى قلنا أولا ، فلا بأس به » واستدل على جواز الحيلة المشروعة بقوله تعالى : (وخذ بيدك ضعفاً فاضرب به ولا تحنث) فإن ذلك تعليم حيلة ، وبقوله تعالى : (ولما جهزهم بجهازهم جعل السقاية فى رحل أخيه) فإنه حيلة ، وجاء السرخسى رحمه الله بعدة أحاديث وآثار تدل على جوازها .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ومن أقوى ما يدل على جواز الحيلة المشروعة ما أخرجه الشيخان والنسائى عن أبي سعيد وأبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على خير ، فجاءهم بتمر جنيب ، فقال : أكل ثمر خير هكذا ؟ قال : إنا لناخذ الصاع بالصاعين ، والصاعين بالثلاث ، قال : لا تفعل ، بع الجمع بالدراهم ، ثم ابتع بالدراهم جنيباً » وسأقضى الحديث عند المصنف فى باب بيع الطعام مثلاً بمثل ، وإنما هو تعليم حيلة للتوصل إلى طريق حلال ، فما كان من هذا القبيل فهو جائز قطعاً ، وأما حيلة اليهود فى تحليل السبت

٣٩٣٢- حدثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : قاتل الله اليهود ، حرم عليهم الشحم ، فباعوه ، وأكلوا ثمنه .

باب الربا

وبيع الشحوم وأكل ثمنها ، فكانت من قبيل إبطال الحكمة الشرعية ، فإن الشريعة قصدت منعهم عن الصيد يوم السبت ، وعن أكل الشحوم وبيعها ، ففعلوا ما حصل منه ذلك بعينه ، وإنما غيروا الطريق أو التعبير ، وقدمنا أن مجرد تغيير الاسم لا يؤثر في حل الشيء وحرمة ، حتى تتغير حقيقته ، فن أجل ذلك عابهم رسول الله ﷺ ، والله أعلم .

قوله : " وأكلوا ثمنه " وزاد أبو داود وأحمد في حديث ابن عباس : « وإن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه » فاستدل به من حرم بيع كل محرم الأكل ، وأجاب عنه الماردني في الجوهر النقي : « إن قوله : إذا حرم أكل شيء حرم ثمنه خرج على شحوم الميتة التي حرم أكلها والانتفاع بشيء منها ، وكذا الخمر ، أي إذا حرم أكل شيء ولم يبح الانتفاع به حرم ثمنه ، ولم يعن ما أبيع الانتفاع به ، بدليل إجماعهم على بيع الهر ، والفهد ، والسباع المتخذة للصيد ، والخمر الأهلية ، وقال ابن حزم : ومن أجاز بيع المائع تقع فيه النجاسة والانتفاع به على " ، وابن مسعود ، وابن عمر ، وأبو موسى الأشعري ، وأبو سعيد الخدري ، والقاسم ، وسالم ، وعطاء ، والليث ، وأبو حنيفة ، وسفيان ، وإسحاق ، وغيرهم » وراجع أيضا إعلاء السنن ١٤ : ٨١ إلى ٨٣ باب حرمة بيع الخمر والميتة والخنزير . والله سبحانه وتعالى أعلم .

باب الربا

أريد قبل الشروع في شرح أحاديث الربا أن آتي بمقالة تتحدث عن حقيقة الربا وأقسامه ، وأدلة حرمة ، وحكم ما يتعامل به اليوم باسم « الفائدة » ، فإن أسواق العالم اليوم قد اكتنظت بالمعاملات الربوية ، وقامت طائفة تدعى أن هذه المعاملات لا تدخل في الربا الذي نهى عنه القرآن والسنة ، فلا بد من الاطلاع على ما قيل أو يقال في عصرنا هذا ، وتفنيد ما يثار حول حرمة الربا من شبه عقلية أو نقلية .

معاني كلمة الربا

فالربا في اللغة : الزيادة ، وقد أطلقت هذه الكلمة في القرآن والسنة على خمسة معان :

الأول : ربا النسبة ، وهو أخذ الزيادة على القرض ، وبهذا المعنى جاءت آيات الربا في أواخر سورة البقرة .

الثاني : ربا الفضل ، يعني الزيادة في مبادلة مالين متحدين القدر والجنس ، وهذا المعنى هو المراد في أحاديث هذا الباب ، وسيأتي تفصيله في الكلام على تلك الأحاديث إن شاء الله تعالى .

الثالث : أن يهدى الرجل إلى آخر شيئاً بنية أن يكافئه ذلك الرجل بأكثر ، وقد ذهبت جماعة من المفسرين إلى أن هذا المعنى هو المراد في قوله تعالى : (وما آتيتم من رباً ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله) (الروم : ٣٩) وراجع تفسير ابن جرير ٢١ : ٢٧ .

الرابع : كل معاملة مالية غير مشروعة ، وقد ذهبت جماعة من المفسرين إلى أن هذا المعنى هو المراد في قوله تعالى : (وأخذهم الربوا وقد نهوا عنه) (النساء : ١٥٩) وراجع تفسير القرطبي ٣ : ٣٤٨ ، وبهذا المعنى أول كثير من المفسرين آية الروم ، كما في تفسير ابن جرير ٢١ : ٢٧ .

الخامس : قد أطلقت كلمة الربا في بعض الأحيان على كل عمل غير مشروع يتضمن معنى الزيادة في صورة من الصور ، كما في الحديث المرفوع : « إن أربى الربا استطالة الرجل في عرض أخيه » وراجع كنز العمال ٢ : ٢١٤ رقم ٤٦٣٢ ، وكذلك أخرج ابن أبي حاتم في علله ١ : ٣٩٨ رقم ١١٩٣ عن الحسن مرسلاً : « ما زاد من الدعوة على يومين فهو رباً » وكذلك أخرج أحمد عن ابن عباس مرفوعاً : « السلف في حبل الحيلة رباً » كما في الفتح الرباني ١٥ : ٨٣ ، ولا شك أن كلمة الربا إنما أطلقت في هذه الأحاديث على عمل غير مشروع ، وليس هو من ربا النسبة في شيء .

ولكن استعمال هذه الكلمة في هذه المعاني الثلاث الأخيرة شاذ ، على كونه مجازياً ، وأكثر ما تستعمل الكلمة في معنى ربا النسبة أو ربا الفضل ، فأما ربا الفضل فأحكامه مشروحة في أحاديث هذا الباب ، وسيأتي الكلام عليها في شرحها إن شاء الله ، فلنقتصر في هذه المقالة على ربا النسبة ، وهو الذي حرمه القرآن الكريم ، وأوعد عليه في الكتاب والسنة بمواعيد شديدة عنيفة ، وهو الذي راجت سوقه في عصرنا الحاضر في أكثر المعاملات المالية .

ربا النسبة وأقسامه :

وقد عرفه الإمام أبو بكر الجصاص رحمه الله تعالى في أحكام القرآن ١ : ٥٥٧ بقوله : « هو القرض المشروط فيه الأجل ، وزيادة مال على المستقرض ، وإن هذا التعريف يشمل سائر أنواع ربا النسبة . وكان هذا الربا محرماً في سائر الأديان السماوية ، وتوجد نصوص تحريمه حتى الآن في مجموعة الكتاب المقدس . وراجع سفر الخروج ٢٢ : ٢٥ وسفر الأحبار ٢٥ : ٣٥ وسفر التثنية ٢٣ : ٢٠ من أسفار التوراة ، وزبور داود عليه السلام ١٥ : ٥ وسفر أمثال سليمان عليه السلام ٢٨ : ٨ وسفر نحمياه ٥ : ٧ وسفر حزقيل عليه السلام ١٨ : ٨ و ١٣ و ١٧ ، و ٢٢ : ١٢ .

وقد قامت في عصرنا شرذمة من المتجددين المستغربين ، تدعى أن ربا البنوك المؤسسات التجارية الأخرى ، ليست ربا منها عنده ، وأولوا آيات الربا وأحاديثه بتأويلات مختلفة :

فقال جماعة منهم : إنما المحرم من الربا ما جاوز قدره على أصل القرض ، فأما إذا اشترطت الزيادة اليسيرة على رأس المال فإنها ليست محرمة ، واعتلوا لذلك بقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً) (آل عمران : ١٣٠) قالوا : إن الله سبحانه وتعالى قيد النهي عن الربا بكونه أضْعَافًا مُضَاعَفَةً ، فظهر أن مطلق الربا ليس بحرام .

وإن هذا النوع من الاستدلال يقل من أن يذكر في كتاب علمي ، أو يرد عليه بأدلة علمية ، غير أن الجاهل قد شاع في عصرنا ، فجعل الناس يغترون بأمثال هذه الدلائل ، فأردنا أن نأتى بتفنيدها ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة .

فالحق أن الآيات القرآنية والأحاديث الثابتة ناطقة بأن الربا حرام مطلقاً ، سواء كان قليلاً قدره ، أو كثيراً ، وأما قوله تعالى : (أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً) فليس قيد الحرمة الربا ، وإنما هو بيان لصورة مخصوصة من الربا كانت رائجة عند العرب ، وليس المراد منه أن الربا جائز إن لم يكن أضْعَافاً رأس المال ، وهذا كقوله تعالى : (لَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا) فإنه لا يستلزم أن يبيع الآيات الإلهية جائز إذا كان الثمن كثيراً . فكما أن قيد الثمن القليل ليس احترازياً في هذه الآية ، فكذلك قيد الأضْعَاف ليس احترازياً في الآية المذكورة . ويدل على ذلك دلائل نالية :

١ - قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَنَىٰ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ) فإنه أمر بترك كل مقدار من الربا ، دون أى تفصيل بين القليل والكثير .

٢ - قوله تعالى : (وأحل الله البيع وحرم الربوا) فإنه يدل على أن الربا حرام مطلقاً ، ولا فرق بين قليله وكثيره .

٣ - قوله تعالى : (وإن تبتم فلکم رءوس أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون) فإنه صريح في أن الدائن لا حق له إلا في رأس المال وكل ما زاد عليه فهو رباً حرام ، وقد دل قوله تعالى : (ولا تظلمون ولا تظلمون) أن كل زيادة على رأس المال داخل في الظلم ، سواء كانت تلك الزيادة قليلة أو كثيرة ، ولذلك يقول قتادة بن دعامة الدوسي - التابعي المفسر الكبير - رحمه الله : « ما كان لهم من دين فجعل لهم أن يأخذوا رءوس أموالهم ، ولا يزدادوا عليه شيئاً » كما في تفسير ابن جرير ٣ : ٦٧ .

٤ - قد أخرج ابن أبي حاتم والشافعي عن عمرو بن الأحوص ، أن رسول الله ﷺ قال : « ألا إن كل رباً كان في الجاهلية موضوع عنكم كله ، لكم رءوس أموالكم ، لا تظلمون ولا تظلمون ، وأول رباً موضوع ربا العباس بن عبد المطلب كله » ذكره ابن كثير في تفسيره ١ : ٣٣١ .

٥ - ذكر البخاري في كتاب الاستقراض ، باب إذا أقرضه إلى أجل مسمى . قول ابن عمر رضي الله عنهما ، تعليقاً : « قال ابن عمر في القرض إلى أجل لا بأس به ، وإن أعطى أفضل من دراهمه ما لم يشترط » ودل ذلك على أن اشتراط الأفضل من الدراهم رباً عند ابن عمر ، فظهر أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يعتبرون كل زيادة على القرض رباً ، ويحرمونها .

٦ - أخرج الحارث ابن أبي أسامة في مسنده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعاً : « كل قرض جرمفعة فهو رباً » ذكره السيوطي في الجامع الصغير : ٩٤ رقم ٦٣٣٦ ، وضعفه المناوي في فيض القدير ٥ : ٢٨ ولكن جعله العزيزي في السراج المنير ٣ : ٨٦ حسناً لغيره . لتعدد طرقه .

٧ - أخرج البيهقي في سننه ٥ : ٣٥٠ عن فضالة بن عبيد بن عبيد بن عبيد بن عبيد موقوفاً : « كل قرض جرمفعة فهو وجه من وجوه الربا » .

٨ - أخرج مالك في الموطأ ، باب ، عن ابن عمر قال : « من أسلف سلفاً فلا يشترط إلا قضاؤه » .

٩ - أخرج مالك أيضاً في الباب المذكور أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه كان يقول : « من أسلف سلفاً فلا يشترط أفضل منه ، وإن كان قبضة من علف فهو رباً » .

١٠ - أخرج البخارى ١ : ٥٣٨ فى المناقب ، باب مناقب عبد الله بن سلام عن أبى بردة ، قال : « أتيت المدينة ، فلقيت عبد الله بن سلام ، فقال : ألا تنجي ؟ فأطعك سويقا ونمرا ؟ وتدخل فى بيت ؟ ثم قال إنك بأرض الربا بها فاش ، إذا كان لك على رجل حق ، فأهدى إليك حمل تبن ، أو حمل شعير ، أو حمل قت ، فلا تأخذه ، فإنه ربا » .

فانظر كيف جعل عبد الله بن سلام كل زيادة على أصل الدين ربا ؟ مع أنها لم تكن مشروطة فى أصل العقد ، ولكنه جعلها ربا لكونها معروفة فيما بينهم ، والمعروف كالمشروط .

١١ - أخرج البيهقي فى سننه ٥ : ٣٥٠ عن يزيد بن أبى يحيى ، قال سألت أنس بن مالك ، فقلت : يا أبا حمزة ، الرجل ما يقرض أخاه المال ، فيهدى إليه ، فقال : قال رسول الله ﷺ : « إذا أقرض أحدكم قرضا ، فأهدى إليه طبقا ، فلا يقبله ، أو حملة على دابة ، فلا يركبها ، إلا أن يكون بينه وبينه قبل ذلك » .

١٢ - أخرج البيهقي أيضا عن ابن سيرين ، قال : قال رجل لابن مسعود : إني استسلفت من رجل خمسمائة ، على أن أعيره ظهر فرسى ، فقال عبد الله : « ما أصاب منه فهو ربا » ومراسيل ابن سيرين من أصح المراسيل .

١٣ - أخرج البيهقي أيضا عن ابن عباس أنه قال فى رجل كان له على رجل عشرون درهما فجعل يهدى إليه ، وجعل كلما أهدى إليه هدية باعها ، حتى بلغ ثمنها ثلاثة عشر درهما فقال ابن عباس : « لا تأخذ منه الا سبعة دراهم » .

وإن أمثال ذلك كثيرة فى ذخيرة الأحاديث والآثار ، وفيما ذكرنا كفاية لطالب حق ، وإن هذه الدلائل بأجمعها تدل على أنه لم يكن بين الربا القليل أو الكثير أى فرق ، لا فى القرآن ، ولا فى السنة ، ولا عند الصحابة الكرام الذين كانوا أول من تلقى أحكام الشريعة من فم الشارع عليه الصلاة والسلام .

الفرق بين ديون الاستثمار وديون الاستهلاك :

وهناك جماعة أخرى من المتجددين ، تعتل لجواز ربا البنوك بالتقريب بين ديون الاستثمار ، وديون الاستهلاك ، وتقول : كان الناس فى الجاهلية وفى عهد الرسول ﷺ يستدينون لحاجاتهم الوقتية ، وأغراضهم الشخصية ولم يكن غرض المستقرض إلا استهلاك ما استقرضه فى سد حاجته الوقتية ، كسد الغاقات ، ومعالجة المرضى ، وتكفين الأموات ،

فمطالبة الزيادة على مثل هذه الديون كانت قساوة وظلماً ، ومن ثم نهى عنها الله سبحانه وتعالى أشد النهى وأذن عليها بحرب من الله ورسوله .

وأما البنوك والمؤسسات المالية الحديثة ، فلا يكون المستقرض فيها رجلاً معدماً أو مفلساً ، ولا يستقرض لسد حاجته الشخصية ، وإنما يكون المستقرضون فيها رجالاً أثرياء ، ولا يستقرضون الأموال إلا للتجارة أو الاستثمار ، ويحصلون بها على أرباح جمة ، وأموال موفورة ، فلو طالبهم المقرض بزيادة على رأس المال لم يكن ذلك من القساوة والظلم في شئ ، ولا يوجد فيه ذلك المعنى الذى حرم لأجله الربا .

خلاصة ما قالوا : إن القرض على نوعين :

الأول : قرض استهلاك ، وذلك ما قصده المستقرض سد حاجته الشخصية ، واستهلاك ما استقرضه فيها .

والثاني : قرض استثمار ، وذلك ما قصده المستقرض التجارة فيه ، أو الاستثمار به والاسترباح منه .

فيقولون : إن الربا المحرم إنما هو زيادة شرطت في قرض استهلاك ، وأما الزيادة المشروطة في قرض استثمار ، فليس رباً وإنما هو ما يسمى في علم الاقتصاد " فائدة " (Interest) .

ودليلهم في ذلك : أن قرض الاستثمار لم يكن موجوداً ولا متصوراً في عهد نزول القرآن ، وإنما هو شئ أحدث ، تعامل به الناس بعد الثورة الصناعية في أوربا ، فلا يمكن أن يكون المراد من الربا في القرآن الزيادة المأخوذة على هذا النوع المحدث من القرض ، الذى لم يكن موجوداً حينئذ . وإنما أراد القرآن بالربا : الزيادة في النوع الأول من القرض ، فإنه كان شائعاً في عهد نزول القرآن .

ولكن هذا الاستدلال منهم باطل ، وذلك لأنه يقوم على أساسين :

الأول : إن قرض الاستثمار لم يكن موجوداً في عهد نزول القرآن .

والثاني : أن ما لم يكن موجوداً في عهد نزول القرآن ، لا يمكن أن يحرمه القرآن . وكلا هذين الأساسين باطل . أما الثانى فبطلانه ظاهر ، وذلك أن القرآن الكريم حينما يحرم شيئاً ، يحرم حقيقته ، وإن كانت تلك الحقيقة موجودة في عهد نزوله في صورة مخصوصة ، فلا يقتضى ذلك أن تكون الصور الأخرى من تلك الحقيقة خارجة عن النهى والحرم ، بل تكون

الحرمة واقعة على تلك الحقيقة ، مهما تغيرت صورها في الأزمنة الآتية .

ومثاله أن القرآن الكريم لما حرم الخمر ، فقد حرم حقيقتها ، دون صورها الموجودة في عهد نزوله بخصوصها ، فهل يجوز لعاقل أن يقول : إنما الحرام تلك الصور المخصوصة من الخمر ، التي كانت موجودة في عهد نزول القرآن ؟ والتي كانت تصنع بالأيدي ؟ ولا تحرم هذه الخمور الحديثة التي تصنع بالماكينات ، والطرق الكيميائية ؟

وكذلك لما حرم القرآن الربا فقد حرم حقيقته ، وهي : ” الزيادة المشروطة ولم يحرم الصور الموجودة منه في عهد نزوله بخصوصها ، فتدخل في الحرمة كل صورة تصدق عليها هذه الحقيقة ، سواء كانت تلك الصورة موجودة عند نزول القرآن ، أو كانت محدثة فيما بعد من الزمان .

وأما الأساس الثاني : وهو أن قرض الاستثمار لم يكن موجودا في عهد الجاهلية ، وفي عهد الرسول ﷺ والصحاب ، فباطل أيضا . ونسوق ههنا بعض الأمثلة من قرض الاستثمار في تلك الأزمنة :

١ - أخرج ابن جرير عن ابن جريج ، قال : ” كانت بنو عمرو بن عمير بن عوف يأخذون الربا من بني المغيرة ، وكانت بنو المغيرة يربون لهم في الجاهلية ، فجاء الإسلام ولهم عليهم مال كثير ” وراجع الدر المنثور ١ : ٣٦٦ .

وكانت هذه القبائل في الجاهلية كالشركات المساهمة اليوم ، يجمع الأموال وتتجر بها ؟ فلم تكن هذه الديون ديونا شخصية ، وإنما كانت ديونا إجتماعية .

٢ - أخرج البخاري ١ : ١٤٤١ في الجهاد ، باب بركة الغازي في ماله ، عن عبد الله بن الزبير أن أباه الزبير بن عوام رضي الله عنه قال له يوم الجمل : ” إني لا أراي إلا سأقتل اليوم مظلوما ، وإن من أكبر همي لديني ، أفترى ديننا يبقى من مالنا شيئا ؟ ، فقال : يا بني ! بع مالنا ، واقض ديني ” وفيه أن عبد الله بن الزبير قال : ” إنما كان دينه الذي عليه أن الرجل كان يأتيه بالمال ، فيستودعه إياه ، فيقول الزبير : ” ، ولكنه سلف ، فإني أخشى عليه الضيعة ” .

وشرحه الحافظ في الفتح ٦ : ١٦٢ بقوله : ” أي وما كان يقبض من أحد ودیعة ، إلا إن رضى صاحبها أن يجعلها في ذمته ، وكان غرضه بذلك أنه كان يخشى على المال أن يضيع ، فيظن به التقصير في حفظه ، فرأى أن يجعله مضمونا ، فيكون أوثق لصاحب المال

وأبقى طروءته ، زاد ابن بطال : وليطيب له ربح ذلك المال .

وإن عمل الزبير بن العوام (رضي الله عنه) هذا يشابه طريق عمل البنوك اليوم ، فإنه كان يجعل ودائعه ديناً عليه ، لتكون مضمونة ، ولكي يجوز له التجارة فيها ، وكانت هذه الديون ديون استثمار ، كديون البنك ، وقد صرح عبد الله بن الزبير رضى الله عنهما في روايته عند البخارى ، وعند ابن سعد في طبقاته ٣ : ١٠٩ : « فحسبت ما عليه من الدين ، فوجدته ألفي ألف ، وماقتى ألف » . وظاهر أن هذه المبالغ الخطيرة لم تكن عند الزبير بن العوام (رضي الله عنه) لسد حاجة شخصية وقتية ، وإنما كانت للاستثمار ، كما صرح به ابن بطال فيما حكى عنه الحافظ . فكيف يصح أن يقال في ديون الاستثمار : إنها لم تكن موجودة ولا متصورة حتى الثورة الصناعية في أوروبا ؟

٣ - ذكر الطبرى بسنده في تاريخه : « إن هند ابنة عتبة قامت إلى عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) فاستقرضته من بيت المال أربعة آلاف تنجر فيها ، وتضمنها ، فأقرضها ، فخرجت إلى بلاد كلب ، فاشترت وباعت » راجع تاريخ الأمم والملوك للطبرى ٣ : ٨٧ في وقائع سنة ثلاث وعشرين من الهجرة .

٤ - أخرج البيهقي في قصة أن المقداد بن الأسود (رضي الله عنه) استقرض من عثمان بن عفان سبعة آلاف درهم ، راجع السنن الكبرى ١٠ : ١٨٤ كتاب الشهادات ، باب النكول ورد اليمين . والظاهر أن هذا الاستقراض لم يكن لسد جوع وقتي ، أو لتجهيز ميت أو تكفينه ، فإن سبعة آلاف درهم لا تستقرض لمثل هذه الحاجات ، وإنما كان هذا قرض استثمار ، لأن المقداد بن الأسود (رضي الله عنه) لم يكن من فقراء الصحابة ، بل كان من أغنياء هم : فإنه كان الرجل الوحيد في غزوة بدر ، الذي كان راكباً على فرس ، كما صرح به الحافظ في الإصابة والتعذيب . ولا سيما بعد غزوة خيبر ، فقد أخرج ابن سعد في طبقاته ٣ : ١٦٣ عن موسى بن يعقوب ، عن عمته ، عن أمها قالت : « بعنا طعمة المقداد التي أطعمه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بخيبر خمسة عشر وسقاً شعيراً من معاوية بن أبي سفيان بمائة ألف درهم » .

٥ - أخرج ابن سعد عن إبراهيم في قصة أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) كان يتجر وهو خليفة ، وجهازه عبراً إلى الشام ، فبعث إلى عبد الرحمن بن عوف ، يستقرضه أربعة آلاف درهم . راجع طبقات ابن سعد ٣ : ٢٧٨ ترجمة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) .

وهذا مثال صريح للاستقراض للتجارة .

٦ - أخرج ابن سعد أيضاً في طبقاته ٣ : ٣٥٨ من طريق الواقدي عن عثمان بن عروة ،

قال : " كان عمر بن الخطاب قد استسلف من بيت المال ثمانين ألفاً ، فدعا عبد الله بن عمر ، فقال : بع فيها أموال عمر ، فإن وفيت ، وإلا فسل بني عدي ، فإن وفيت ، وإلا فسل قريشا ، ولانعدم ، قال عبد الرحمن بن عوف : ألا تستقرضها من بيت المال حتى تؤديها ؟ فقال عمر : معاذ الله أن تقول أنت وأصحابك بعدى : أما نحن فقد تركنا نصيبنا لعمر ، فتعزوني بذلك ، فتتبعني تبعته ، وأقع في أمر لا ينجيني إلا المخرج منه . ثم قال لعبد الله بن عمر : اضمنها ، فضمنها ، قال : فلم يدفن عمر حتى أشهد بها ابن عمر على نفسه أهل الشورى ، وعدة من الأنصار ، وما مضت جمعة بعد أن دفن عمر حتى حمل ابن عمر المال إلى عثمان بن عفان ، وأحضر اليهود على البراءة بدفع المال . »

٧ - أخرج مالك في باب القراض من موطنه أنه : « خرج عبد الله وعبيد الله ابنا عمر بن الخطاب في جيش إلى العراق ، فلما قفلا مرا على أبي موسى الأشعري ، وهو أمير البصرة ، فرحب بهما وسهل ، ثم قال : لو أقدر لكما على أمر أنفعكما به لفعلت ، ثم قال : بلى ، ههنا من مال الله ، أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين ، فأسلفكما ، فتبتاعان به متاعا من متاع العراق ، ثم تبيعانه ، فتؤديان رأس المال إلى أمير المؤمنين ، فيكون لكما الرجح ، فقالا : وددنا نفعل . وكتب إلى عمر بن الخطاب أن يأخذ منها المال ، فلما قدما باعا ، فأرجحا ، فلما دفعا ذلك إلى عمر بن الخطاب قال : أكل الجيش أسلفه مثل ما أسلفكما ؟ قال : لا ، فقال عمر بن الخطاب : ابنا أمير المؤمنين ، فأسلفكما ! أديا المال وربحه ، فأما عبد الله فسكت ، وأما عبيد الله فقال : ما ينبغي لك يا أمير المؤمنين هذا ، لو نقص المال أو هلك ضمناه ، فقال عمر : أدياه ، فسكت عبد الله ، وراجعاه عبيد الله ، فقال رجل من جلساء عمر بن الخطاب : يا أمير المؤمنين ! لو جعلته قراضا ، فقال عمر : قد جعلته قراضاً . »

ولا شك أن هذا القرض الذي أقرضه أبو موسى الأشعري رضي الله عنه من بيت المال كان لقصد الاستثمار .

٨ - أخرج أحمد والبخاري والطبراني في الكبير عن عبد الرحمن بن أبي بكر أن رسول الله ﷺ قال : « يدعو الله بصاحب الدين يوم القيامة ، حتى يوقف بين يديه ، فيقال : يا ابن آدم : فيما أخذت هذا الدين ؟ وفيما ضيعت حقوق الناس ؟ فيقول : يارب : إنك تعلم أني أخذته ، فلم آكل ، ولم أشرب ، ولم ألبس ، ولم أصنع ، ولكن أني على إما حرق ، وإما سرق ، وإما وضيعه ، فيقول الله : صدق عدي ، أنا أحق من قضى عنك اليوم الخ » ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٤ : ١٣٣ ، كتاب البيوع ، باب فيمن نوى قضى دينه

واهتم به ، وقال : « وفيه صدقة الدقيقى ، وثقه مسلم بن إبراهيم ، وضعفه جماعة .
فهذا الحديث صريح فى أن المستقرض لم يأكل ما استقرضه ، ولم ينتفع به فى حوائجه
الشخصية ، ولكن جعله فى التجارة ، فأصابته وضیعة .

وإن هذه الأمثلة كافية لإثبات أن ديون الاستثمار ليست من الأشياء المحدثه التى وجدت
بعد الثورة الصناعية فى أوربا ، وإنما كانت رائجة فيما بين الناس منذ عهد الجاهلية ، وبقيت
رائجة فى عهد الرسول ﷺ ، وفى عهد الصحابة غير أن الجاهليين كانوا يأخذون عليها الربا .
وانسدبابه بعد الإسلام .

مفسد الربا فى ديون الاستثمار :

وأما قولهم : إن المستقرضين فى ديون الاستثمار يكونون رجالاً أثرياء ، ويحصلون بها
على أرباح كثيرة فلو طالبهم المستقرض بزيادة على رأس المال فلا حرج فى ذلك ، فالجواب
عنه على وجهين :

أما الأول : فإن رفع الظلم حكمة عظيمة لحرمة الربا وليست علة لها ، والحكم إنما يدار
على العلة ، لا على الحكمة . وهذا الأمر ظاهر للعلماء الراغبين ، لا يحتاج إلى بيان ، ولكن
كثيراً من أصحاب الظاهر لا يفهمون الفرق بين العلة والحكمة ، فلنضرب لذلك مثلاً :

كل أحد يشاهد اليوم أن الحكومة قد وضعت على ملتقيات الشوارع لإشارات كهربائية
تحمّر مرة ، وتخضر أخرى ، وقد أمرت جميع المراكب السارية على الشوارع أن تقف كلما
رأت تلك الإشارات حمراء ، وتسير إذا رأتها خضراء . والحكمة لحكم الوقوف حفظ المراكب
عن الاصطدام ، وعلته حمرة القمقة ، فحكم الوقوف لا يدور مع حكمته ، وإنما يدور مع علته ،
ولذلك إن جاءت سيارة مثلاً ، ورأت القمقة الحمراء وجب عليها الوقوف وإن لم يكن هناك
أى خطر للاصطدام . ولا يسع لسائقها أن يقول : إنما كان حكم الوقوف لصيانة الناس
عن المصادمة ، فحيث لا خطر للمصادمة ، جاز لنا أن نعبّر الشارع رغم حمرة القمقة .

فكذلك رفع الظلم حكمة لحرمة الربا ، ولكن حكم الحرمة لا يدور معها ، فلو سلمنا
انقضاء الظلم فى صور الربا ، فلا يستلزم ذلك جوازه ، لبقاء علته ، وهى : الزيادة المشروطة
فى القرض .

وقد قال رسول الله ﷺ : « كل قرض جر منفعة فهو ربا » أخرجه الحارث ابن أبى
أسامة عن على بن ربيعة مرفوعاً ، كما ذكره السيوطى فى الجامع الصغير ١ : ٩٤ رقم ٦٣٣٦ ،

وضعه المناوي في فيض القدير ٥ : ٢٨ وجعله العزيزي في السراج المنير ٣ : ٨٦ حسناً
لغيره ، لتعدد طرقه .

وأخرج البيهقي في سننه الكبرى ٥ : ٣٥٠ عن فضالة بن عبيد موقوفا : « كل قرض
جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا » .

وإن هذه الأحاديث تبين علة حرمة الربا ، فالحكم يدار عليها ، وتكون كل زيادة على
القرض ربا ، سواء اتضح لنا وجه الظلم فيها ، أو لم يتضح .

وأما الثاني : فلا يصح أن يقال : إنه لا ظلم في ربا الاستثمار ، فإنه إذا استدان الرجل
من أحد شيئا ، وجعله في التجارة ، فالتجارة تحتل الوضعية والخسران ، كما تحتل
الربح والنفع ، وإن الرجل المرابي يأخذ الربا في كلتا صورتين ، ولا يقل الظلم فيه عن ظلم
الربا في ديون الاستهلاك .

والإنصاف أن ينظر الدائن في دينه : هل يقرض ذلك إعانة للمستقرض ؟ أو يريد أن
يشاركه في أرباحه ؟ فإن كان المقصود هو الأول ، فلا حق له إلا في رأس المال ، وإن كان
المقصود هو الثاني ، فالإنصاف أن يشاركه في أخطار التجارة أيضا ، ولا يطالبه بالربح إلا
إذا ربح تجارتها ، وإنما يمكن ذلك في المضاربة ، دون الربا وليس الربا إلا حيلة قبيحة
لإحراز نفسه عن أخطار التجارة ، والانتفاء بأرباحها ، فإنه يضمن لصاحب المال بفائدة معينة ،
ويقع النظر عن العامل الذي يتحمل مشاق العمل ، ويطالبه بتلك الفائدة المعينة ، ولو أصبح
ذلك العامل مفلسا بالوضعية في تجارته .

ثم إن نظام البنوك الرأجئة اليوم ، الذي يسير على أساس الربا ، له من المفاسد ما لا يعد
ولا يحصى فإنه يفسد نظام توزيع الثروة على الناس ، ويجعل الأموال دولة بين الأغنياء
فحسب ، ويعوق الأسواق عن مسيرها الطبيعي ، ويجعلها مملوكة لأثرياء معدودين ، وليس
هذا موضع بسط تلك المفاسد ، وفي هذه الإشارات كفاية للطالب ههنا إن شاء الله ، ومن
شاء البسط في هذه المسئلة فعليه بالكتب المستقلة المؤلفة في موضوع الربا ومفاسده ، ومنها
كتاب « مسئلة سود » باللغة الأردنية ، لوالدى العلامة المفتى محمد شفيع رحمه الله تعالى ،
وكتبت في آخره مقالة شرحت فيها مفاسد ربا البنوك ببسط وتفصيل ، وقد وقعت بعض
الإشارات مني في هذا الصدد ، في أول كتاب البيوع أيضا فالحق : أن الربا حرام مطلقا ،
سواء كان تعامله في ديون الاستهلاك ، أو في ديون الاستثمار . وأما نظام البنوك فيمكن أن
يجرى اليوم على أساس الشركة أو المضاربة بدل الربا ، وقد وضعت لجنة من علماء الشريعة

٣٩٣٣- حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن نافع ، عن أبي سعيد الخدرى ، أن رسول الله ﷺ قال : لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ، . . .

وعلماء الاقتصاد في باكستان مخطوطاً لهذا الغرض ، وكنت أنا عضواً من أعضاء تلك اللجنة ، وقد نشر تقرير تلك اللجنة باللغتين : الأردية والإنكليزية ، من قبل مجلس الفكر الإسلامى لحكومة باكستان ، فمن شاء فليراجعه والله سبحانه أعلم .

قوله : " عن أبي سعيد الخدرى " أخرجه البخارى فى البيوع ، باب بيع الخلط من التمر ، وباب بيع الفضة بالفضة ، وباب بيع الدينار بالدينار نساءً ، ومالك فى البيوع ، باب بيع الذهب بالفضة تبراً وعيناً ، والترمذى ، رقم ١٢٤١ فى البيوع ، باب ما جاء فى الصرف ، والنسائى فى البيوع ، باب بيع الفضة بالذهب ، والذهب بالفضة ، وابن ماجه رقم ٢٢٥٦ فى التجارات ، باب الصرف ، وما لا يجوز متفاضلاً ، وأحمد فى مسند أبي سعيد الخدرى رحمه الله : ٣ : ٤ و ٥١ و ٦١ و ٧٢ .

قوله : " لا تبيعوا الذهب بالذهب الخ " قد ذكر ههنا تحريم التفاضل والنسيئة فى مبادلة شيئين : الذهب بالذهب والفضة بالفضة ، وسيأتى فى حديث عبادة بن الصامت رحمه الله ذكر أربعة أشياء معها ، وهى : البر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، فصارت هذه الأشياء سنة ، وقد نص الحديث على حرمة التفاضل والنسيئة فى كل واحد منها ، إذا بيع بجنسه ، ويسمى ربا الفضل ، ويقال له ربا السنة أيضاً ، لأن هذا النوع من الربا لم يذكره القرآن الكريم نصاً ، وإنما عرفت حرمة بالسنة .

الحكمة فى تحريم ربا الفضل :

وأما الحكمة فى تحريم ربا الفضل ، فهو سد ذريعة ربا النسيئة ، كما صرح به فى حديث أبي سعيد الخدرى رحمه الله ، عن النبى ﷺ قال : « لا تبيعوا الدرهم بالدرهمين ، فإنى أخاف عليكم الرما » كما فى كنز العمال ٢ : ٢٣١ رقم ٤٩٦٤ و ٤٩٦٥ ، والرما : هو الربا ، فظهر بهذا الحديث أنه ﷺ نهاهم عن ربا الفضل ، لما يخاف عليهم من ربا النسيئة ، وقد شرحه الإمام ابن القيم رحمه الله بكلام دقيق ، فنحكيه ههنا بلفظه :

« وذلك أنهم إذا باعوا درهما بدرهمين ، ولا يفعل هذا إلا للتفاوت الذى بين النوعين ، إما فى الجودة ، وإما فى السكة ، وإما فى الثقل والخفة وغير ذلك تدرجوا بالربح المعجل فيها

إلى الربح المؤخر ، وهو عين ربا النسيئة ، وهذه ذريعة قريبة جدا ، فمن حكمة الشارع أن سد عليهم هذه الذريعة ، ومنعهم من بيع درهم بدرهمين نقداً ونسيئة وأما الأصناف الأربعة المطعومة ، فحاجة الناس إليها أعظم من حاجتهم إلى غيرها ، لأنها أقوات العالم ، وما يصلحها ، فمن رعاية مصالح العباد أن منعوا من بيع بعضها ببعض إلى أجل ، سواء اتحد الجنس أو اختلف ، ومنعوا من بيع بعضها ببعض حالاً متفاضلاً ، وإن اختلفت صفاتها ، وجوز لهم التفاضل فيها مع اختلاف أجناسها . وسر ذلك - والله أعلم - أنه لو جوز بيع بعضها ببعض نساء لم يفعل ذلك أحد إلا إذا ربح ، وحينئذ تسمح نفسه ببيعها حالة لطمعه في الربح ، فيعز الطعام على المحتاج ، ويشد ضرره ، وعامة أهل الأرض ليس عندهم دراهم ولا دنانير ، لاسيما أهل العمود والبوادي ، وإنما يتناقلون الطعام بالطعام .

« فكان من رحمة الشارع بهم وحكمته أن منعهم من ربا النساء فيها كما منعهم من ربا النساء في الأثمان ، إذ لو جوز لهم النساء فيها لدخلها : ” إما أن تقضى وإما أن تربي “ فيصير الصاع الواحد لو أخذ قفزاناً كثيرة فطمعوا عن النساء ، ثم فطمعوا عن بيعها متفاضلاً يدا ، بيد ، إذ تجرهم حلاوة الربح وظفر الكسب إلى التجارة فيها نساء ، وهو عين المفسدة . »

« وهذا بخلاف الجنسين المتباينين ، فإن حقائقها وصفاتها ومقاصدها مختلفة . ففي إلزامهم المساواة في بيعها إضرار بهم ، ولا يفعلونه في تجويز النساء بينها ذريعة إلى ” إما أن تقضى وإما أن تربي “ ، فكان من تمام رعاية مصالحهم أن قصرهم على بيعها يدا بيد كيف شاء ، فحصلت لهم مصلحة المبادلة ، واندفعت عنهم مفسدة ” إما أن تقضى وإما أن تربي “ وهذا بخلاف ما إذا بيعت بالدراهم أو غيرها من الموزونات نساء ، فإن الحاجة داعية إلى ذلك ، فلو منعوا منه لأضر بهم ، ولا تمتنع السلم الذي هو من مصالحهم فيما هم محتاجون إليه أكثر من غيرهم ، والشرعية لا تأتي بهذا ، وليس بهم حاجة في بيع هذه الأصناف بعضها ببعض نساء ، وهو ذريعة قريبة إلى مفسدة الربا ، فأبيح لهم في جميع ذلك ما تدعو إليه حاجتهم ، وليس بذريعة إلى مفسدة راجحة ، ومنعوا مما لا تدعو الحاجة إليه ، ويتزرع به غالباً إلى مفسدة راجحة .

« ويوضح ذلك أن من عنده صنف من هذه الأشياء ، وهو محتاج إلى الصنف الآخر ، فإنه يحتاج إلى بيعه بالدراهم ، ليشتري الصنف الآخر أو يبيعه بذلك الصنف نفسه بما يساوى ؛ وعلى كلا التقديرين يحتاج إلى بيعه حالاً ، بخلاف ما إذا مكن من النساء ، فإنه حينئذ يبيعه بفضله ، ويحتاج أن يشتري الصنف الآخر بفضله ، لأن صاحب ذلك الصنف يرى عليه كما أربى هو على غيره ، فينشأ من النساء تصرر بكل واحد منها وإذا تأملت ما حرم

فيه النساء رأيتهما صنفًا واحدًا ، أو صنفين مقصودهما واحد ، أو متقارب ، كالدرهم والدنانير ، والبر والشعير ، والتمر والزبيب . فإذا تباعدت المقاصد لم يحرم النساء ، كالبر والتمباب ، والحديد والزيت .

« وسر المسئلة أنهم منعوا من التجارة في الأثمان بجنسها ، لأن ذلك يفسد عليهم مقصود الأثمان ، ومنعوا من التجارة في الأقوات بجنسها ، لأن ذلك يفسد عليهم مقصود الأقوات فظهرت حكمة تحريم ربا النساء في الجنس والجنسين ، وربا الفضل في الجنس الواحد ، وأن تحريم هذا تحريم المقاصد ، وتحريم الآخر تحريم الوسائل وسد الذرائع ، ولهذا لم يبيح شيء من ربا النسب ، وأما ربا الفضل ، فأبيح منه ما تدعو إليه الحاجة ، كالعرايا ، فإن ما حرم سدا للذريعة أخف مما حرم تحريم المقاصد » .

وراجع لمزيد البحث إعلام الموقعين ٢ : ١٠٠ إلى ١٠٤ وما بعده .

إختلاف الفقهاء في علة ربا الفضل :

ثم إن حرمة التفاضل والنسبة مقتصرة في الحديث على الأشياء الستة المذكورة ، فاختلفت فيه أنظار الفقهاء ، فقال طاؤس وقتادة : إن الحرمة مقصورة على هذه الأشياء ولا تتعدى إلى غيرها ، وبه قال داود الظاهري ونفاة القياس ، كما في المغني لابن قدامة ٤ : ٢ وهو قول الشعبي ومسروق ، وعثمان البتي أيضا ، كما في عمدة القاري ٥ : ٤٩٠ . فيجوز عندهم بيع الذرة بالذرة متفاضلا ، لأن الحديث لم يذكر الحرمة إلا في الأشياء الستة ، فيبقى ما عداها على أصل الإباحة . لقول الله تعالى : (وأحل الله البيع) .

واتفق القائلون بالقياس على أن الحرمة في هذه الأشياء الستة معللة بعلة ، فكلما وجدت تلك العلة في غيرها من الأشياء ، ثبتت الحرمة ، لأن القياس دليل شرعي ، فيجب استخراج علة هذا الحكم وإثباته في كل موضع وجدت العلة فيه ، ثم اختلف المعلقون في تعيين العلة على أقوال :

١ - إن العلة في الذهب والفضة الوزن مع الجنس ، وفي الأشياء الأربعة : الكيل مع الجنس ، وهو قول أبي حنيفة ، وأحمد ، والثوري ، والنخعي ، والزهري ، وإسحاق بن راهويه . فعلى هذا القول يجري الربا في كل مكيل أو موزون إذا بيع بجنسه ، مطعوما كان أو غير مطعوم ، كالحبوب ، والنورة ، والقطن ، والصوف ، والورس ، والحناء ، والعصفر ، والحديد ، والنحاس ، ونحو ذلك .

٢ - إن العلة في الذهب والفضة الثمنية مع اتحاد الجنس ، وفيما عداها كونها مطعومة مع اتحاد الجنس ، وهو قول الشافعي رحمه الله ، وهو رواية عن أحمد ، ودليلهم ما سيأتي في المتن عن معمر بن عبد الله : « أن النبي ﷺ نهى عن بيع الطعام بالطعام إلا مثلاً بمثل » ولأن الطعم وصف شرف ، إذ به قوام الأبدان ، والتمنية وصف شرف ، إذ بها قوام الأموال ، فيقتضى التعليل بها .

فعلى هذا القول يجري ربا الفضل في سائر المطعومات ، سواء كانت مكيلة ، أو موزونة أو عددية ، كالنفاح والرمان ، والبيض وغيرها .

٣ - إن العلة في الذهب والفضة الثمنية مع الجنس ، وفيما عداها الادخار مع الجنس ، وهو قول المالكية ، وزاد بعضهم الاقتيات مع الادخار ، فإن كان الشيء مدخرا غير مقتات ، حرم التفاضل فيه عند بعضهم ، وجاز عند آخرين ، وإلى تعليل المالكية مال الشيخ ولي الله الدهلوي في المصوى ١ : ٣٤٧ .

واستدلوا بأنه لو كان المقصود الطعم وحده لا كتنفي في الحديث بالتنبيه على ذلك بالنص على واحد من تلك الأصناف الأربعة ، فلما ذكر منها عددا علم أنه قصد بكل واحد منها التنبيه على ما في معناه ، وهي كلها يجمعها الافتيات والادخار . أما البرو الشعير فنبه بها على أصناف الحبوب المدخرة ، ونبه بالتمر على جميع أنواع الحلاوات المدخرة ، كالسكر ، والعسل ، والزبيب ، ونبه بالملح على جميع التوابل المدخرة لإصلاح الطعام ، وأيضا ، فإنهم قالوا : لما كان معقول المعنى في الربا إنما هو أن لا يغبن بعض الناس بعضا ، وأن تحفظ أموالهم فواجب أن يكون ذلك في أصول المعاش ، وهي الأقوات . كذا في بداية المجتهد ٢ : ١٣٠ و ١٣١ .

٤ - إن العلة فيما عدا الذهب والفضة كونه مطعوما ومكيلا أو موزونا ، مع الجنس ، فلا يجري الربا في مطعوم لا يكال ولا يوزن ، كالبيض ، وسائر العدديات المطعومة ، ولا فيما ليس بمطعوم ، سواء كانت مكيلة أو موزونة ، كالزعفران ، والحديد والنحاس وغيره . وهو قول سعيد بن المسيب ، ورواية عن أحمد ، وبه قال الشافعي في القديم ، كما في المغنى لابن قدامة ٤ : ٥ .

واستدلوا بما روى عن سعيد بن المسيب ، عن رسول الله ﷺ ، أنه قال : « لا ربا إلا فيما كيل ، أو وزن ، مما يؤكل أو يشرب » أخرجه الدارقطني . وقال : « الصحيح أنه من قول سعيد ، ومن رفعه فقد وهم » .

وإن هذه المذاهب الأربعة هي المشهورة في هذا الباب ، وإن كانت فيه ستة أقوال أخرى ، فإنها ليست مشهورة ولا متبعة ، وقد ذكرها العيني في باب بيع الطعام والحكرة من عمدة القارى ٥ : ٤٩٠ .

ثم إن الحنفية رجحوا تعليلهم - وهو الكيل أو الوزن مع الجنس - رواية ودراية ، أما رواية ، فلأنه مستنبط من الأحاديث الآتية !

١ - سيأتى في باب بيع الطعام مثلاً بمثل عند المصنف عن سعيد بن المسيب « أن أبا هريرة وأبا سعيد حدثاه أن رسول الله ﷺ بعث أخا بني عدى الأنصارى ، فاستعمله على خيبر ، فقدم بتمر جنيب ، فقال له رسول الله ﷺ : أكل تمر خيبر هكذا ؟ قال : لا والله يا رسول الله ، إنا لنشتري الصاع بالصاعين من الجمع ، فقال رسول الله ﷺ : لا تفعلوا . ولكن مثلاً بمثل ، أو يبعوا هذا ، واشتروا بثمنه من هذا ، وكذلك الميزان » وأخرجه أيضاً البخارى في الوكالة ، باب الوكالة في الصرف والميزان ، ولفظه : « وقال في الميزان مثل ذلك » ومعناه أن الموزونات كلها في حكم التمر ، بأنه لا يجوز التفاضل في مبادلتها ، فثبت أن العلة في المنع هي : الكيل ، كما في التمر ، أو الوزن ، كما في الذهب والفضة .

٢ - أخرج الحاكم في مستدركه ٢ : ٤٢ بعد باب النهى عن عسب الفحل عن حيان بن عبيد الله العدوى ، قال : « سألت أبا مجاز عن الصرف ، فقال : كان ابن عباس رضى الله عنهما لا يرى به بأساً زماناً من عمره ، ما كان منه عينا ، يعنى : يدايد ، فكان يقول : إنما الربا في النسيئة فلقبه أبو سعيد الخدرى ، فقال له : يا ابن عباس ، ألا تتقى الله ؟ إلى متى توكل الناس الربا ؟ أما بلغك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ذات يوم ، وهو عند زوجته أم سلمة : إني لأشتهى تمر عجوة ، فبعثت صاعين من تمر إلى رجل من الأنصار ، فجاء بدل صاعين صاع من تمر عجوة ، فقامت ، فقدمته إلى رسول الله ﷺ ، فلما رآه أعجبه ، فتناول ثمرة ، ثم أمسك ، فقال : من أين لكم هذا ؟ فقالت أم سلمة : بعثت صاعين من تمر إلى رجل من الأنصار ، فأتانا بدل صاعين هذا الصاع الواحد ، وها هو كل ، فألقى الثمرة بين يديه ، فقال : ردوه ، لا حاجة لى فيه ، التمر بالتمر ، والحنطة بالحنطة ، والشعير بالشعير ، والذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، يدايد ، عينا بعين ، مثلاً بمثل ، فن زاد فهو ربا ، ثم قال : كذلك ما يكال ويوزن أيضاً إلخ » .

وإن هذا الحديث صريح في أن جميع المكيلات والموزونات في حكم التمر ، وأن العلة في تحريم ربا الفضل ، هي الكيل أو الوزن .

وهذا الحديث صحيح الحاكم إسناده ، ولكن تعقبه الذهبي لقوله : « قلت : حيان فيه ضعف ، وليس بالحجة » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : حيان هذا ، هو حيان بن عبيد الله البصرى ، وكنيته أبو زهير ، وهو رجل اختلفت فيه أقوال النقاد ، فضعه ابن عدى ، وقال البخارى : ذكر الصلت منه الاختلاط ، ولكن قال الحافظ فى لسان الميزان ٢ : ٣٧٠ : « قال أبو حاتم : صدوق ، وقال إسحاق بن راهويه : حدثنا روح بن عبادة ، ثنا حيان بن عبيد الله ، وكان رجلا صدوق . وذكره ابن حبان فى الثقات » وقد ذكره السيوطى فى اللآلى المصنوعة ٢ : ١٥ وهو يتحدث عن حديثه « بين كل أذنين صلاة لمن شاء إلا المغرب » فذكر هذه الأقوال ، ومال إلى توثيقه ، وفى هذا السياق ذكره الماردينى فى الجوهر النقي تحت البيهقى ٢ : ٥٧٥ و ٥٧٦ ، وقال : « أخرج البزار هذا الحديث ، ثم قال : حيان رجل من أهل البصرة ، مشهور ، ليس به بأس ، وقال فيه أبو حاتم : صدوق ، وذكره ابن حبان فى الثقات من أتباع التابعين » . وبالحمل ، فقد وثقه أبو حاتم ، وإسحاق بن راهويه ، وابن حبان ، والبزار ، والحاكم ، فحديث مثله لا ينزل عن الحسن إن شاء الله تعالى ، ثم حديثه هذا متأيد بما فى الصحيحين من قوله عليه السلام : « وكذلك الميزان » .

ورواه أيضا الإمام محمد فى كتاب البيوع عن أبي سعيد الخدرى ، ولفظه : « وكذلك كل ما يكال أو يوزن » رواه من طريق مالك بن أنس ، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلى ، وراجع بدائع الصنائع للكاسانى ٥ : ١٨٤ والمبسوط للسرخسى ١٢ : ١١٢ .

٣ - أخرج الدار قطنى عن الحسن ، عن عبادة ، وأنس بن مالك أن النبى ﷺ قال : « ما وزن مثل بمثل إذا كان نوعا واحدا ، وما كيل فمثل ذلك ، فإذا اختلف النوعان فلا بأس به » ذكره المجد بن تيمية فى منتقى الأخبار ، وقال الشوكانى تحتها فى نيل الأوطار ٥ : ١٦٥ : « قالت العنبرة جميعا ، بل العلة فى جميعها اتفاق الجنس ، والتقدير بالكيل والوزن ، واستدلوا على ذلك بذكره ﷺ للكيل والوزن فى أحاديث الباب . ويدل على ذلك أيضا حديث أنس المذكور ، فإنه حكم فيه على كل موزون مع اتحاد نوعه ، وعلى كل مكيل كذلك ، بأنه مثل بمثل » .

وأما دراية ، فإن ابن رشد رحمه الله - زعم كونه مالكيًا - رجح تعليل الحنفية من حيث المعنى ، وقال فى بداية المجتهد ٢ : ١٣١ :

« ولكن إذا توهم الأمر من طريق المعنى ظهر - والله أعلم - أن علتهم (يعنى علة الحنفية) أولى العلل ، وذلك أنه يظهر من الشرع أن المقصود بتحريم الربا إنما هو إمكان الغبن

الكثير الذى فيه ، وأن العدل فى المعاملات إنما هو مقارنة التساوى ، ولذلك لما عسر إدراك التساوى فى الأشياء المختلفة الذوات جعل الدينار والدرهم لتقومعها ، أعنى تقديرها ، ولما كانت الأشياء المختلفة الذوات ، أعنى غير الموزونة والمكيلة ، العدل فيها إنما هو فى وجود النسبة ، أعنى أن تكون نسبة قيمة أحد الشيئين إلى جنسه نسبة قيمة الشيئ الآخر إلى جنسه . مثال ذلك أن العدل إذا باع إنسان فرسا بثياب ، هو أن تكون نسبة قيمة ذلك الفرس إلى الأفراس هى نسبة قيمة ذلك الثوب إلى الثياب ، فإن كان ذلك الفرس قيمته خمسون ، فيجب أن تكون تلك الثياب قيمتها خمسون ، فليكن مثلاً ، الذى يساوى هذا القدر عددها دو عشرة أثواب ، فإن اختلاف هذه المبيعات ، بعضها ببعض فى العدد واجب فى المعاملة العادلة ، أعنى أن يكون عدل فرس عشرة أثواب فى المثل ، وأما الأشياء المكيلة والموزونة ، فلما كانت ليست تختلف كل الاختلاف ، وكانت منافعها متقاربة ، ولم تكن حاجة ضرورية لمن كان عنده منها صنف ، أن يستبدله بذلك الصنف بعينه إلا على وجه السرف ، كان العدل فى هذه إنما هو بوجود التساوى فى الكيل أو الوزن : إذ كانت لا تتفاوت فى المنافع .

« وأيضاً ، فإن منع التفاضل فى هذه الأشياء يوجب أن لا يقع فيها تعامل ، لكون منافعها غير مختلفة ، والتعامل إنما يضطر إليه فى المنافع المختلفة ، فإذا منع التفاضل فى هذه الأشياء ، أعنى المكيلة والموزونة ، له علتان : إحداهما وجود العدل فيها ، والثانى منع المعاملة إذا كانت المعاملة بها من باب السرف ، وأما الدينار والدرهم ، فعلة المنع فيها أظهر ، إذ كانت هذه ليس المقصود منها الربح ، وإنما المقصود بها تقدير الأشياء التى لها منافع ضرورية . »

هذا ، والذى يظهر لهذا العبد الضعيف - عفا الله عنه - أن تعليل المالكية أظهر وأولى من جهة النظر ، ومن جهة العمل عليه .

أما من جهة النظر ، فلأن ربا الفضل إنما حرمه رسول الله ﷺ سداً للذريعة ، ولئلا يتدرج به إلى ربا النسبة الذى حرمه القرآن ، كما هو مصرح به فى حديث أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه ، وكما أسلفنا شرحه فى عبارة ابن القيم رحمه الله ، والتدرج إلى ذلك الربا إنما يمكن فى الأشياء التى هى أثمان أو تجرى مجرى الأثمان فى وقوع التعامل بها ، ولا يخفى أن ربا النسبة كان يجرى فى أمثال هذه الأشياء ، فإن أهل العرب ، ولا سيما أهل البوادي منهم ، فلما كانوا يتعاملون بالذهب والفضة ، وإنما كانوا يتقايضون بالأقوات التى تيسر لهم ، فكانت هذه الأشياء عندهم بمنزلة الأثمان ، يتوسلون بها إلى سد حاجاتهم الأخرى ، وفيها كان يجرى ربا النسبة ، دون الأشياء الأخرى ، كالثياب وغيرها من المذروعات والعدديات التى

لا خلاف في خروجها من الأموال الربوية ، ولذلك جعل النبي ﷺ الأشياء الأربعة في حكم الذهب والفضة ، فإن كل واحد منها كان يستعمل حينئذ ، وربما يستعمل حتى الآن في الريف والبادي ، استعمال الأثمان ، في شيوع التبادل بها ، واشتراء الحاجات منها . فالذي يجمع بين هذه الأشياء الستة بالنظر إلى معاملات الربا ، هو وقوع التبادل بها ، إما من جهة كونها ثمناً خلقياً ، وإما من جهة جريانها مجرى الأثمان عموماً ، وهذا المعنى الجامع في الأثمان والأقوات أظهر منه في المكيلات والموزونات ، فإن التبادل حينذاك كان يقع بالأقوات عموماً ، دون غيرها من الموزونات الأخرى ، كالحديد ، والصفير ، والنحاس ، والقطن ، والصوف ، والورس ، والعصفر ، وأمثالها .

وأما عملاً ، فلأن التعليل بالقدر قد أدى الحنفية إلى مشاكل عملية مختلفة ، كما وقع في بيع القطن بالدرهم ، فإن قياس تعليلهم يحرم هذا البيع نسيئة ، لكونها موزونين وفيه من الصعوبة ما لا يخفى ، فتخلصوا منه بأن ميزان كل واحد منها مختلف ، فإن الفضة توزن بالصنجات ، والحديد بالأمتاء وغيرها ، فجعلوها مختلفي القدر من هذه الجهة ، وجوزوا التفاضل فيها .

وكذلك وقعت مشكلة في بيع الفلوس بالفلوس ، فإنها ليست قدرية ، فكان القياس أن يجوز فيها التفاضل ، ولكن الحنفية حرموا فيها التفاضل لكونها أثماناً اصطلاحية لاتتبعين بالتعيين . فيكون بيع دين بدين ، ولذلك جوز الشيخان التفاضل فيها إذا بيعت معينة ، كما سيأتي تفصيله في شرح حديث عثمان رضي الله عنه ، ويستلزم ذلك أن يجوز بيع الفلوس الواحد بعشرة فلوس ، ولا يجوز بيع قطعة صغيرة من نحاس أجود ، بقطعة كبيرة من نحاس أدنى ، مع التفاوت الفاحش في البديلين في صورة الفلوس ، بما يجعله ذريعة قوية إلى الربا ، وقلة التفاوت بينها في صورة النحاس ، بما يبعده عن التدرج إلى الربا .

وكذلك يلزم على قياس قول الحنفية أن لا يجوز إسلام النقود في شيء من الموزونات ، لوجود القدر ، وحرمة النسيئة به ، ولكن الحنفية استثنوا ذلك من حرمة ربا الفضل ، فقالوا : « ثم يستثنى إسلام النقود في الموزونات بالإجماع ، كى لا ينسد أكثر أبواب السلم » كما في البحر الرائق ٦ : ١٣٩ ورد المختار ٤ : ١٧١ .

ثم إن كون الشيء مكيلاً أو موزوناً يختلف باختلاف الأزمان والأمكنة ، فنشأت في الحنفية أبحاث من هذه الجهة ، فالشهور عندهم أن ما ورد النص بكونه مكيلاً أو موزوناً يبقى كذلك إلى الأبد ، ولا يتغير بالعرف ، وما لم يرد فيه نص فالحمل على العرف ، خلافاً لأبي يوسف رحمه الله فإنه يبنى جميع الأشياء على العرف ، دون فرق بين منصوص وغيره ،

ولا تشفوا بعضها على بعض ، ولا تبيعوا منها غائبا بناجز .

وإلى قوله مال الكمال بن الهمام رحمه الله .

وأما على تعليل المالكية فلا تحدث هذه المشاكل العملية ، فإن علتي الثمنية والاقتيات مما يجعل أحكام ربا الفضل مرتبطة متناسقة ، ويقربها إلى حكمتها المنصوصة ، من تدرجه إلى ربا النسيئة .

والذي يظهر أن الحنفية رحمهم الله عللوا هذه الأحكام بالقدر والجنس عملاً بقول سيدنا عمر رضي الله عنه : « فدعوا الربا والريبة » فإن علتهم أعم من علل الشافعية والمالكية ، ودائرة الحرمات فيها أوسع ، وحيث لم يصرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعلة ، فالاحتياط أن يختار ما هو أعم تحريماً ولا سيما إذا وقعت في الأحاديث إشارات إلى هذه العلة ، كما أسلفنا ، ومن دأب الإمام أبي حنيفة رحمه الله في مثله أن يسير إلى ما هو أحوط وأبعد عن خطر الحرمة ، فاختار الحنفية هذه العلة العامة ليتحرزوا عن كل ربا ممكن . وأما إذا ظهرت لهم صور لا تدخل في ربا الفضل بداهة ، كإسلام النقود في الموزونات ، فاستثنوها من التحريم بدلائل بدت لهم ، كقوله عليه السلام في حديث ابن عباس : « من أسلف في شئ فليسلف في كيل معلوم أو وزن معلوم » أخرجه الستة ، كما في فتح القدير ٥ : ٣٢٤ فإنه يدل على جواز الإسلام في المكيلات والموزونات ، والإسلام لا يكون عموماً إلا بالنقود ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : « لا تشفوا » صيغة نهى من الإشفاف ، يعنى : لانفضالوا ، والشف بالكسر من الأضداد ، يطلق على الزيادة والنقصان جميعاً ، وشف الدرهم يشف ، من باب ضرب : إذا زاد ، أو نقص ، وأشف وإشفافاً : زاده ، أو نقصه ، واستعمال هذه الكلمة في هذا الموضع من حسن بلاغة النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن المقصود هو المنع من الزيادة والنقصان كليهما .

قوله : « لا تبيعوا منها غائباً بناجز » الناجز : الحاضر ، والغائب : المؤجل والمراد أن الصرف لا بد فيه من التقابض في المجلس ، ولا يجوز التأجيل بحال . أما إذا كان أحد البديلين غائبا عند العقد الناجز ، ثم أتى به قبل انقضاء المجلس فلا بأس به ، كما يدل عليه قوله السلام في الرواية الآتية : « إلا يدا بيد » .

وأما إذا اشترى رجل ديناراً بعشرة دراهم كانت في ذمة البائع قبل العقد ، فهو جائز أيضاً عند جمهور الفقهاء كما في شرح الأبي ٤ : ٢٦٤ وفتح القدير ٥ : ٣٧٩ وأما إذا كان

٣٩٣٤ - حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، ح وحدثنا محمد بن ربيع ، أخبرنا الليث ، عن نافع ، أن ابن عمر قال له رجل من بني ليث : إن أبا سعيد الخدري يأثر هذا عن رسول الله ﷺ . في رواية قتيبة : ” فذهب عبد الله ونافع معه “ ، وفي حديث ابن ربيع : قال نافع : فذهب عبد الله وأنا معه والليثي ، حتى دخل على أبي سعيد الخدري . فقال : إن هذا أخبرني أنك تخبر أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الورق بالورق ، إلا مثلاً بمثل ، وعن بيع الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل : فأشار أبو سعيد بإصبعيه إلى عينيه وأذنيه ، فقال : أبصرت عيناي ، وسمعت أذنأي رسل الله ﷺ يقول : لا تبيعوا الذهب بالذهب ، ولا تبيعوا الورق بالورق ، إلا مثلاً بمثل ، ولا تشفوا بعضه على بعض ، ولا تبيعوا شيئاً غائباً منه بناجز ، إلا يدا بيد .

٣٩٣٥ - حدثنا شيبان بن فروخ ، حدثنا جرير - يعني ابن حازم - ح وحدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا ابن أبي عمري ، عن ابن عون ، كلهم عن نافع ، بنحو حديث الليث ، عن نافع ، عن أبي سعيد الخدري ، عن النبي ﷺ .

لرجل على آخر دينار ، ولهذا الآخر عليه عشرة دراهم ، فاشتري الأول عشرة دراهم بدينار ، وتقاصا ، ففيه خلاف العلماء ، فنهى الشافعي ، وأجازته مالك بشرط حلول ما في الذمة وأجازته أبو حنيفة وإن لم يحل ما في الذمة ، كذا حكى عنه الأبي في شرحه ، وفي حكاية قول أبي حنيفة نظر ، لأنه في الظاهر بيع الكالئ بالكالئ ، ويظهر من كلام صاحب الهداية في أول باب الصرف أن قبض أحد البديلين في المجلس شرط لجواز العقد احترازاً عن بيع الكالئ بالكالئ فليتأمل ، وإيراجع فتح القدير مع العناية ٥ : ٣٧٠ و ٣٨٠ .

قوله : ” أن ابن عمر قال له رجل الخ “ ولعله قال ذلك لأن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم كانا يقولان بجواز التفاضل في الأموال الربوية إذا كان البيع يدا بيد ، تمسكاً بقوله عليه السلام : « لا ربا إلا في النسبة » كما سيأتي مصرحاً عند المصنف في أواخر هذا الباب ، وسنذكر هناك إن شاء الله أنها قد رجعا عن ذلك .

قوله : ” والليثي “ يعني ذلك الرجل الليثي الذي نبه ابن عمر بحديث أبي سعيد ربه .

قوله : ” إلا يدا بيد “ يحتمل أن يكون هذا الاستثناء منقطعاً ، ويحتمل أن يكون متصلاً ، والمراد على الثاني أن بيع الغائب بالناجز إنما يجوز إذا حضر الغائب في المجلس قبل الافتراق .

٣٩٣٦- وحدثننا قتيبة بن سعيد ، حدثنا يعقوب - يعني ابن عبد الرحمن القاري - عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال : لا تبيعوا الذهب بالذهب ، ولا الورق بالورق ، إلا وزناً بوزن ، مثلاً بمثل ، سواء بسواء .

٣٩٣٧- حدثنا أبو الطاهر ، وهارون بن سعيد الأيلي ، وأحمد بن عيسى ، قالوا : حدثنا ابن وهب ، أخبرني مخرمة ، عن أبيه ، قال : سمعت سليمان بن يسار يقول : إنه سمع مالك ابن أبي عامر يحدث عن عثمان بن عفان : أن رسول الله ﷺ قال : لا تبيعوا الدينار بالدينارين ، ولا الدرهم بالدرهمين .

قوله : " عن عثمان بن عفان " هذا الحديث مما انفرد مسلم بإخراجه من بين الأئمة الستة ، وأخرجه أيضاً مالك في البيوع ، باب بيع الذهب بالذهب تبرأ وعينا ، ولفظه : « عن مالك أنه بلغه عن جده مالك ابن أبي عامر أن عثمان الخ » .

قوله : " لا تبيعوا الدينار بالدينارين " هذا ظاهر في الدنانير المضروبة من الذهب ، والدراهم المضروبة من الفضة ، فإن التفاضل في مبادلتها يجنسها عين الربا . أما الدراهم والدنانير المغشوشة ، فقد ذكر فقهاؤنا رحمهم الله تعالى أن الغش إن كان مغلوباً فلا عبرة به ، ويحرم فيها التفاضل كما في الذهب والفضة ، لأنها لا تخلو عن قليل غش عادة ، لأنها لا تنطبع إلا مع الغش ، وقد يكون الغش خلقياً ، كما في الرديئ منها ، فيلحق القليل بالرداءة ، والجيد والرديئ سواء .

وأما إذا كان الغالب عليها الغش فليس في حكم الدراهم والدنانير ، فإن بيعت يجنسها متفاضلاً جاز عند الحنفية صرفاً للجنس إلى خلاف الجنس ، فهي في حكم شيئين : فضة وصفر ، ولكنه صرف ، حتى يشترط القبض في المجلس ، لوجود الفضة من الجانبين ، فإذا شرط القبض في الفضة يشترط في الصفر ، لأنه لا يتميز عنه إلا بضرر .

هذا أصل مذهب الحنفية ، ولكن ذكر صاحب الهداية رحمه الله أن مشايخ ما وراء النهر رحمهم الله لم يفتوا بجواز ذلك في العدالي والغطارفة ، لأنها كانت أعز الأموال في زمانهم ، فلو أبيع التفاضل فيه يفتتح باب الربا . وراجع الهداية مع فتح القدير ٣٨٢: ٥ من باب الصرف .

حكم العملة الرائجة :

وأما العملة المسكوكة الرائجة اليوم التي لا تضرب بالذهب أو الفضة ، بل تصنع من المواد

الأخرى فحكمها على قول المالكية سهل ، لأنهم يعتبرون الثمنية عملة لتحريم التفاضل والنسيئة ، فلما أصبحت هذه الفلوس أثمانا باصطلاح الناس ، صار حكمها كحكم الذهب والفضة في كونها من الأموال الربوية ، فلا يجوز التفاضل والنسيئة في مبادلتها بجنسها ، ولا يجوز النسيئة فقط في مبادلتها بغير جنسها ، ويجوز التفاضل ، كما في بيع الذهب والفضة ، وجاء في المدونة الكبرى للإمام مالك ٧ : ١٠٤ : « ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود ، حتى يكون لها سكة وعين ، لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة لأن ما كانا قال : لا يجوز فلس بفلسين ، ولا تجوز الفلوس بالذهب والفضة ولا بالدنانير نظرة » .

وجاء في المدونة أيضا : « عن يحيى بن سعيد وربيعة أنها كرها الفلوس بالفلوس بينهما فضل أو نظرة ، وقالوا : إنها صارت سكة مثل سكة الدنانير والدرهم » .

فتبين أن المالكية رحمهم الله يعتبرون الفلوس كالدرهم والدنانير سواء بسواء . مهما كانت مادتها ، حتى لو راجت فلوس الجلد كان لها حكم الذهب والفضة .

وأما الشافعية فالعلة عندهم جوهرية الثمن ، فتختص بالذهب والفضة ، وليست الفلوس في حكمها ، فقد صرح علماؤهم بأنه لا ربا في الفلوس ، وإن راجت ، فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا كما في نهاية المحتاج ٣ : ٤١٨ ونحفة المحتاج لابن حجر المكي . مع حاشيته للشرواني ٤ : ٢٧٩ .

وأما الحنفية فالفلوس عندهم عددية ، فليست من الأموال الربوية . فأحكامها من هذه الجهة على وجوه عندهم ، والحكم فيها مختلف :

١ - بيع الفلوس بمثلها ، كالفلس الواحد بالفلس الواحد الآخر ، وهذا إنما يجوز إذا تحقق القبض في أحد البديلين في المجلس ، قبل أن يفرق المتبايعان ، فإن تفرقا ولم يقبض أحد شيئا ، فسد العقد ، لأن الفلوس لا يتعين ، فصارت ديننا على كل أحد ، والإفتراق عن دين بدين لا يجوز . وهذا الحكم قد صرح به في الدر المختار وشرحه لابن عابدين رحمه الله ٤ : ١٨٤

٢ - بيع فلوس غير معينة بالتفاضل ، كببيع الفلس الواحد بالفلسين ، إذا لم يعين المتعاقدان أحد البديلين ، فإنه لا يجوز باتفاق العلماء الحنفية ، أما إذا كان البدلان غير متعينين ، فلائن الفلوس الرائجة أمثال متساوية قطعاً لاصطلاح الناس على إهدار قيمة الجودة منها ، فيكون

أحد الفلاسين فضلاً خالياً عن العوض ، مشروطاً في العقد ، وهو الربا (١) . وأما إذا كان الفلاس الواحد متعيناً بعينه والآخران بغير أعيانها ، فلائنه لو جاز أمسك البائع الفلاس المعين ، وطالب الآخر ، وهو فضل خال عن العوض . وأما إذا كان الفلاس الواحد غير متعين ، والآخران متعينين ، فلائنه لو جاز قبض البائع الفلاسين ، ورد إليه أحدهما مكان ما استوجبه في ذمته ، فيبقى الآخر له بلا عوض . كذا قال البارقي رحمه الله في العناية ٥ : ٢٨٧ .

٣ - بيع فلوس معينة بالتفاضل ، كبيع الفلاس الواحد بعينه بالفلاس الآخرين بعينهما ، وفيه خلاف مشهور ، فقال محمد : إنه لا يجوز أيضاً ، لأن الفلوس عنده لا تتعين بالتعيين في حال من الأحوال ، لأنها أثمان ، والأثمان لا تعين ، ولا يجوز للمتعاقدين أن يبطلا ثمنيتها ، لأنها ثبتت باصطلاح الكل ، فلا تسقط باصطلاح البعض ، فصار كبيع فلوس غير متعينة ، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله : إن الفلوس كانت في الأصل عروضاً ، وإنما صارت أثماناً باصطلاح المتعاقدين ، لأنه لا ولاية لغيرهما على أنفسهما في ذلك ، فلو اصطالحا على إبطال الثمنية ، والعود إلى الأصل ، كان لها ذلك ، وحينئذ صارت الفلوس عروضاً عديدة ، وجاز التفاضل فيها ، كما في سائر العدييات .

والذي يظهر لهذا العبد الضعيف - عفا الله عنه - أن قول محمد رحمه الله أولى بالأخذ في زماننا ، فإنه قد نفذت اليوم دراهم أودنانير مضروبة بالفضة أو الذهب ، وصارت الفلوس بمنزلتها في كل شيء ، فلو أبيح التفاضل فيها - ولو بتعيينها - لانفتح باب الربا بمصراعيه لكل من هب ودب ، فينبغي أن يختار قول محمد رحمه الله ، كما منع المشايخ التفاضل في العدالي

(١) فإن قيل : إن الفضل إنما يكون رباحاً إذا وجد في الأموال الربوية ، والفلوس ليست من الأموال الربوية عند الحنفية ، فليكن الفضل جائزاً فيها كما في سائر العدييات ، فالجواب : أن الفضل عن العوض حرام في سائر الأموال ، ولكن الفضل في غير الأثمان والقديريات لا يكون خالياً عن العوض ، فإن التماثل بين آحاد العدييات لم يثبت شرعاً ، ولا عرفاً ، ولا حساً ، فالظاهر فيها التفاوت ، ولو يسيراً ، وحينئذ يصح أن يكون الواحد عوضاً عن الاثنين ، لزيادة جودة في الواحد ، أو نقصانها في الاثنين ، فيكون كل الواحد عوضاً لكل الاثنين ، بخلاف الأثمان ، ومنها الفلوس ، فإن آحادها متماثلة قطعاً ، ولا تفاوت بينها من حيث الثمنية التي هي المقصود منها ، فالواحد منها عوض للواحد قطعاً ولا يصح منها أن يقال إن الواحد عوض الاثنين فلما صار الواحد عوضاً للواحد لا للأكثر ، بقي الآخر بلا عوض ، وهذا حرام . هذا ما ظهر لي في تقرير مذهب الحنفية في هذا الباب .

والغطارفة ، فيما أسلفنا أول البحث .

ثم إن قول محمد رحمه الله يبدو راجحاً من حيث الدليل أيضاً ، لأن إبطال ثمنية الفلوس لا يتصور له مقصود صحيح ، فقلما يوجد من يطمع في خصوص مادة الفلوس من حيث كونها قطعات صفر أو حديد ، وإنما يرغب فيها من حيث ثمنيتها ، فلو تصالحا على إبطال ثمنيتها ، لا يكون ذلك إلا حيلة مصطنعة لتحليل التفاضل ، ومثل ذلك لا يقبله الشرع . نعم يمكن أن يتصور قول الشيخين في الفلوس التي يقصد اقتناؤها من حيث موادها وصنعتها ، ولا يقصد التبادل بها ، كما هو معتاد عند بعض الناس في عصرنا من اقتناء عملات شتى البلاد ، وشتى الأنواع ، لتكون ذكرى تاريخية ، ففي مثل هذه الفلوس يمكن أن يتصور ما قاله الشيخان رحمهما الله ، ويبد وأن في التفاضل في مثل هذه الفلوس سعة على قول الشيخين ، وأما الفلوس التي يقصد بها التبادل ، دون خصوص المادة ، فلا ينبغي المساهلة في أمرها ، فإنها من أقوى الذرائع إلى الربا ، فلا بد من سدها ، والله سبحانه أعلم .

الخلاصة : أن التفاضل فيما بين الفلوس لا يجوز عند المالكية ، لكون الثمنية علة عندهم لتحريم ربا الفضل ، وعند محمد رحمه الله ، لكونه فضلاً خالياً عن العوض في الأمثال المتساوية قطعاً ، وكذلك عند الشيخين في فلوس غير معينة ، وأما في فلوس معينة ، فيجوز عندهما التفاضل إذا لم يقصد ثمنية الفلوس . لأن ثمنية الفلوس عندهما تقبل السقوط باصطلاح المتعاقدين .

هذا إذا وقع تبادل الفلوس بجنسها ، وأما إذا وقع بغير جنسها ، فيجوز التفاضل في قولهم جميعاً ، وتحرم النسبة في قول مالك رحمه الله ، لكون ذلك صرفاً عنده ، ولا تحرم على قياس قول الحنفية ، لأنه لا قدر فيها ولا جنس ، نعم ! يشترط قبض أحد البديلين في المجلس ، لئلا يكون افتراقاً عن دين بدين .

ثم الذي يظهر أن فلوس مملكة واحدة كلها جنس واحد ، والتماثل فيها تكون بالقيمة ، دون الوزن أو العدد ، وقلوس ممالك مختلفة أجناس مختلفة ، كاهلانات السعودية والبيسات الباكستانية .

حكم الأوراق النقدية :

وأما الأوراق النقدية وهي التي تسمى « نوت » فقد أشبعنا الكلام على حقيقتها في باب تحريم مطل الغني . وصحة الحوالة ، فالذين يعتبرونها سنداً دين ، ينبغي أن لا يجوز عندهم مبادلة بعضها ببعض أصلاً ، لاستلزامه بيع الدين بالدين ، ولكن قدمنا هناك أن المختار عندنا

باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً

٣٩٣٨- حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، ح حدثنا محمد بن رمح ، أخبرنا الليث ، عن ابن شهاب ، عن مالك بن أوس بن الحدثان أنه قال: أقبلت أقول: من يصطرف الدراهم؟

قول من يجعلها أثماً اصطلاحية ، وحينئذ تجرى عليها أحكام الفلوس النافقة سواء بسواء ، وقدمنا آنفاً أن مبادلة الفلوس بجنسها لا يجوز بالتفاضل عند محمد رحمه الله ، وينبغي أن يفق بهذا القول في هذا الزمان ، سداً لباب الربا ، وعليه فلا يجوز مبادلة الأوراق النقدية بجنسها متفاضلة ، ويجوز إذا كانت متائلة ، والمتائلة ههنا أيضاً تكون بالقيمة ، لا بالعدد كما في الفلوس ، فيجوز أن يباع ورق نقدي قيمته عشر ربيات ، بعشرة أوراق قيمة كل واحد منها ربية واحدة ، ولا يجوز أن يباع الأول بأحد عشر ورقة من الثانية .

وأما العملة الأجنبية من الأوراق فهي جنس آخر ، فيجوز مبادلتها بالتفاضل ، فيجوز بيع ثلاث ربيات باكستانية بريال واحد سعودي .

ثم إن العملات المختلفة لها قيمة معهودة في البنوك والدوائر الحكومية ، فهل يجوز المبادلة بأكثر أو أقل من هذه القيمة المعهودة ، كما يفعل ذلك في السوق السوداء ؟

والجواب ، أننا لما اعتبرنا العملة الأجنبية جنساً آخر ، فالأصل أن التفاضل في مثله جائز شرعاً بالغاً ما بلغ ، فلا تكون المبادلة على خلاف سعرها الحكومي رباءاً . ولكن يمنع من ذلك لكونه مخالفاً لأولى الأمر : إذا كانت الحكومة إسلامية ، ولكونه عرضاً للنفس لعقوبات قانونية ، إذا كانت الحكومة غير إسلامية .

هذا ما تبين لي من شرح أحكام العملات الرائجة اليوم ، ولم أرها في كتاب صريحاً ، ولكنه ما يظهر من تفقيدها على القواعد الفقهية في هذا الباب ، وأرجو أن يكون صحيحاً إن شاء الله ، ورحم الله امرأ رأى فيه خطأ فنبهني على ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم .

باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً

قوله : " مالك بن أوس بن الحدثان " هذا الحديث أخرجه البخاري في البيوع ، باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة ، وباب بيع التمر بالتمر ، وباب بيع الشعير بالشعير ، ومالك في البيوع ، باب ما جاء في الصرف ، والترمذي رقم ١٢٤٣ في البيوع ، باب ما جاء في الصرف ، وأبو داود ، رقم ٢٣٤٨ في البيوع ، باب في الصرف ، والنسائي في البيوع ،

فقال طلحة بن عبيد الله - وهو عند عمر بن الخطاب - أرنا ذهبك ، ثم اتنا ، إذا جاء خادمنا نعطك ورقك ، فقال عمر بن الخطاب : كلا والله ! لنعطينه ورقه ، أو لتردن إليه ذهبه ، فإن رسول الله ﷺ قال : الورق بالذهب ربا إلا هاء وهاء ، والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء ، والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء ، والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء .

٣٩٣٩- **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة ، وزهير بن حرب ، وإسحاق ، عن ابن عيينة ، عن الزهري بهذا الإسناد .

٣٩٤٠- **حدثنا** عبيد الله بن عمر القواريري ، حدثنا حماد بن زيد ، عن أيوب ، عن

باب بيع التمر بالتمر ، وابن ماجه ، رقم ٢٢٥٩ و ٢١٦٠ في التجارات ، باب صرف الذهب بالورق .

ومالك بن أوس بن الحدثان هذا (بفتح الحاء والdal) هو النصرى ، أبو سعيد المدنى ، مختلف في صحبته ، روى عن النبي ﷺ مرسلًا ، وقيل : إنه رأى أبا بكر ، وروى عن الخلفاء بعد أبي بكر ، وكثير من الصحابة ، ذكره ابن سعد فيمن أدرك النبي ﷺ ورآه ، ولم يحفظ عنه شيئا ، ورجع البخارى وابن حبان أبو حاتم وابن معين أنه لا تصح له صحبة ، وهو ثقة في الحديث ، وراجع تهذيب التهذيب ١٠ : ١٠ .

قوله : " فقال طلحة بن عبيد الله " هو الصحابى المشهور ، أحد العشرة ، وأحد السابقين .

قوله : " إلا هاء وهاء " اللغة المعروفة الفصيحة فيه المد ، وأصله " هاك " بمعنى " خذ " . فأبدلت الكاف همزة ، والمعنى أن يقول من المتعاقدين لصاحبه : " خذ " ، فيتقابضا في المجلس ، وقد ذكر النووى رحمه الله فيه لغات أخرى ، وراجع لها شرحه .

والحديث دليل على اشتراط التقابض في المجلس في الصرف ، وإن اختلف جنس البديلين ، غير أن التقابض إذا تم في المجلس صح العقد ، وإن لم يكن تم عند العقد ، وقال أصحاب مالك : يشترط التقابض عند العقد ، فإن تأخر عن العقد ، ثم قبض في المجلس لا يصح عندهم فيما حكاه النووى ، ويحتمون بحديث طلحة هذا ، وأجاب عنه النووى بأن عمر رضي الله عنه إنما قال هذا لأن طلحة ظن جوازه كسائر البياعات ، وما كان بلغه حكم المسئلة ، فأبلغه إياه عمر رضي الله عنه .

أبي قلابه ، قال : كنت بالشام في حلقة فيها مسلم بن يسار ، فجاء أبو الأشعث ، قال قالوا : أبو الأشعث ! أبو الأشعث ! فجلس ، فقلت له : حدث أخانا حديث عبادة بن الصامت . قال : نعم ! غزونا غزاةً ، وعلى الناس معاوية ، فغنمنا غنائم كثيرة ، فكان فيما غنمنا آنية من فضة ، فأمر معاوية رجلاً أن يبيعها في أعطيات الناس ، فتسارع الناس في ذلك ، فبلغ عبادة

قوله ” فيها مسلم بن يسار “ الظاهر أنه البصري الأموي أبو عبد الله الفقيه ، مولى بني أمية ، من فقهاء البصرة وزهادها ، قال ابن عون : كان مسلم بن يسار إذا كان في غير صلاة كأنه كان في صلاة ، وإذا كان في صلاة كأنه وتد لا يتحرك شئ منه ، كما في التهذيب ١٠ : ١٤١ .

قوله : ” فجاء أبو الأشعث “ هو شراحيل بن آده ، الصنعاني ، تابعي ثقة ، من أهل الشام ، وذكره ابن سعد في أهل اليمن ، وقال : كان ينزل دمشق ، كما في التهذيب ١ : ٣١٩ ولكن ذكر ابن عساكر في تاريخه ٦ : ٢٩٥ أنه وهم ، والصحيح أنه شامي ، وحديث الباب يدل على علو منزلته عند معاصريه .

قوله : ” حدث أخانا “ الخطاب ههنا لأبي الأشعث ، والمراد من قوله ” أخانا “ مسلم بن يسار ، وقوله في الجملة الآتية : ” نعم ، غزونا غزوة “ كله من رواية أبي الأشعث ، ويظهر هذا من لفظ الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢ : ١٩٧ ، فإنه روى هذا الحديث في باب القلادة تباع إلخ بلفظ : ” عن أبي الأشعث ، قال : كنا في غزاة “ فليتنبه .

قوله : ” حديث عبادة بن الصامت “ أخرجه أيضاً أبو داود ، رقم ٣٣٤٩ و ٣٣٥٠ في البيوع ، باب في الصرف ، والنسائي في البيوع ، باب بيع البر بالبر والشعير بالشعير ، والترمذي ، رقم ١٢٤٠ في البيوع ، باب ما جاء أن الحنطة بالحنطة ، وابن ماجه ، رقم ٢٢٥٤ في التجارات ، باب الصرف وما لا يجوز متفاضلاً ، ولم يذكر قصته مع معاوية بهذا التفصيل إلا البيهقي .

قوله : ” أن يبيعها في أعطيات الناس “ يعني : أن يبيعها بالدرهم نسيئة إلى أن يخرج عطاء المشتري ، ورواية البيهقي في سننه ٥ : ٢٨٢ من طريق خالد الحذاء عن أبي قلابه صريحة في هذا ، ولفظها : « عن عبادة بن الصامت أنه شهد الناس يتبايعون آنية الذهب والفضة إلى الألفية » .

ابن الصامت ، فقال : إني سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن بيع الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، إلا سواءً بسواء ، عينا بعين ، فمن زاد أو زداد فقد أربى . فرد الناس ما أخذوا ، فبلغ ذلك معاوية ، فقام خطيبا ، فقال : ألا ما بال رجال يتحدثون عن رسول الله ﷺ أحاديث قد كنا نشهده

قوله : ” عينا بعين “ استدل الحنفية بهذا اللفظ على أن الواجب في غير الذهب والفضة من الأموال الربوية هو تعيين البدلين في المجلس ، لا تقابضهما ، بخلاف الذهب والفضة ، فإنه يجب فيهما التقابض . ونتيجة ذلك : أنه لو تباع الرجلان الحنطة بالحنطة ، وعين كل أحد ما وقع عليه العقد بالإشارة مثلا ، ثم افترقا قبل التقابض صح العقد ، وأما في الصرف فيبطل العقد ، ولا يكفي التعيين .

وقال الشافعي رحمه الله : يجب التقابض في المجلس في سائر الأموال الربوية ، ولا يكفي التعيين ، واستدل بما مر من حديث عمر رضي الله عنه : ” والبر بالبر رباً إلا هاء وهاء “ وبما سيأتي في طريق خالد الحذاء من حديث عبادة : ” والملح بالملح مثلا بمثل ، سواء بسواء ، بدأ بيد “ فإنه صريح في اشتراط التقابض .

وأما الحنفية فاستدلوا بلفظ حديث الباب : ” عينا بعين “ فإنه يدل على أن الشرط هو تعيين البدلين ، وهذا اللفظ عند الحنفية مفسر لما ورد في الروايات الأخر من قوله عليه السلام : ” هاء وهاء “ أو ” بدأ بيد “ .

وربما يتعرض على الحنفية بأنهم اشترطوا التقابض في الصرف بقوله عليه السلام ” بدأ بيد “ فكيف يكون هذا اللفظ مفسرا بالتعيين في الأشياء الأربعة ، وبالتقابض في الذهب والفضة ، في وقت واحد ، وفي حديث واحد ؟ خصوصاً على أصل الحنفية ، فإنهم لا يجوزون عموم المشترك ، ولا الجمع بين الحقيقة والحجاز ؟

وأجاب عنه ابن الهمام رحمه الله في فتح القدير ٥ : ٢٨٦ بما حاصله أن الحنفية حملوا قوله عليه السلام : ” بدأ بيد “ على التعيين في سائر الأموال الربوية ، بدليل حديث الباب ، ولكن التعيين يمكن في غير الذهب والفضة بدون التقابض ، بخلاف الذهب والفضة ، فإن تعيينهما لا يمكن إلا بالتقابض ، لأن الأثمان لا تعين بالتعيين ، فاشترط فيهما التقابض لحصول التعيين ، لا أنه واجب بنفسه ، والله سبحانه أعلم .

ونصحه فلم نسمعها منه ، فقام عبادة بن الصامت ، فأعاد القصة ، وقال : لنحدثن بما سمعنا

قوله : " فلم نسمعها منه " ظاهره أن معاوية رضي الله عنه لم يسمع هذا الحديث ولا علمه ، كما لم يعلمه في البداية عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس رضي الله عنهم ، وقد أخرج مالك وأحمد والشافعي عن عطاء بن يسار : « أن معاوية بن أبي سفيان باع سقاية من ذهب أو ورق بأكثر من وزنها ، فقال له أبو الدرداء : سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن مثل هذا إلا مثلاً بمثل ، فقال له معاوية : ما أرى بمثل هذا بأسا ، فقال أبو الدرداء : من يعذرنى من معاوية ؟ أنا أخبره عن رسول الله ﷺ ويخبرني عن رأيه ، لا أساكنك بأرض أنت بها ، ثم قدم أبو الدرداء على عمر بن الخطاب ، فذكر له ذلك ، فكتب عمر إلى معاوية ألا يبيع مثل ذلك إلا مثلاً بمثل ، ووزنا بوزن » وهذا اللفظ للمالك في الموطأ ، ص - ٥٨٣ باب بيع الذهب بالورق عينا وتبرا . والظاهر أن قصته مع عبادة كانت قبل قصة أبي الدرداء ، رضي الله عنهم .

وأما قول معاوية رضي الله عنه في قصة أبي الدرداء : " ما أرى بمثل هذا بأسا " فلم يرد بذلك رد الحديث الصحيح برأيه بعد ما سمعه من اثنين من فقهاء الصحابة ، وحاشاه عن ذلك . وإنما كان مراده أن هذا الحديث إنما ينهى عن التفاضل في بيع التبر بالتبر ، أو بيع المسكوك بالمسكوك من جنسه . وأما الذهب المصوغ فليس بداخل تحت النهي ، لأن الزيادة حينئذ تكون منصرفة إلى الصناعة والصياغة ، وتكون بمثابة أجره عمل الصائغ ، فلا يظهر فيه التفاضل المحرم ، وهذا كما أباح الحنفية بيع السيف المحلى بالفضة ، إذا كانت فضة الثمن زائدة على فضة السيف ، فإن الزيادة حينئذ تنصرف إلى السيف ، وإلى هذا المعنى يشير القاضي عياض رحمه الله ، حيث يقول : « ويحتمل أنه حمل النهي على المسكوك الذي في اقتنائه وعدم التجر فيه مصلحة للمسلمين » حكاه الأبي في شرحه ٤ : ٢٦٨ .

ويبدو أن الإمام مالكا رحمه الله حمل قول معاوية على هذا المعنى ، فإنه عقد الترجمة على قصة أبي الدرداء بقوله : « باب بيع الذهب بالورق عينا وتبرا » . وكذلك حكى ابن رشد في بداية المجتهد ٢ : ١٦٣ مذهب معاوية حيث قال : « وأجمع الجمهور على أن مسكوكه وتبره ومصوغه سواء في منع بيع بعضه ببعض متفاضلا ، لعموم الأحاديث المتقدمة في ذلك ، إلا معاوية ، فإنه كان يميز التفاضل بين التبر والمصوغ لكان زيادة الصياغة » وكذلك حكى الشافعي رحمه الله مذهب معاوية في الأم ، وذكر أنه كان يذهب إلى أن الربا لا يكون إلا في التبر بالتبر والمصوغ بالمصوغ وفي العين بالعين ، وراجع تكملة شرح المذهب للسبكي ١٠ : ٧٩ .

فتمين من هذا أن معاوية رضي الله عنه لم يكن ليقول بجواز ربا الفضل ، ولا ليرد الحديث الصحيح لأجل ذلك ، وإنما كان يؤول الحديث بما لا يدخل فيه المصوغ من الذهب والفضة ، ولهذا قال في حديث أبي الدرداء : « ما أرى بمثل هذا بأسا » يعني : لا أرى بأسا بمبادلة المصوغ بالتبر متفاضلا أو نسيئة ، فإن المصوغ صار عنده سلعة كسائر السلع ، فجاز بيعه بالذهب متفاضلا ونسيئة ، كما في بيع الثوب بالدرهم .

مسئلة الذهب المصوغ ، هل هو من الربويات ؟

وبمذهب معاوية رضي الله عنه قال ابن القيم رحمه الله ، فإنه يقول : إن المصوغ من الذهب والفضة سلعة غير ربوية ، فيجوز بيعه بالتبر متفاضلا ونسيئة ، لأن عمل الصياغة قد أخرجه من الأثمان ، وأدخله في السلع المستعملة ، ولهذا لم تجب عليه الزكاة عنده وعند الشافعي رحمه الله .

والجمهور على أن المصوغ والتبر والمسكوك سواء في حرمة التفاضل والنسيئة . لأن أحاديث التحريم عامة لكل ذهب ، وعمل الصياغة لا يخرج عنه كونه ذهبا ، ولذلك أنكر أمثال أبي الدرداء وعبادة بن الصامت ، ثم مثل عمر بن الخطاب رضى الله عنهم على معاوية في هذا ، حتى كتب فيه عمر إلى معاوية ونهاه عن مثل هذا البيع .

وأجاب ابن القيم رحمه الله عن قصة عبادة رضي الله عنه بأن إنكاره على معاوية لم يكن بسبب أن بيع الآنية كان يستلزم الربا ، وإنما كان من أجل أن استعمال آنية الفضة حرام ، فبيعه لا يجوز من أجل حرمة استعمالها ، لا يجنسه ولا يغيره ، ولا بالمساواة ولا بالتفاضل . يقول ابن القيم رحمه الله في أعلام الموقعين ٢ : ١٠٤ : « وعلى هذا ، فالمصوغ والحلية إن كانت صياغته محرمة كالآنية ، حرم بيعه يجنسه وغير جنسه ، وبيع هذا هو الذي أنكره عبادة على معاوية ، فإنه يتضمن مقابلة الصياغة المحرمة بالأثمان ، وهذا لا يجوز كآلات الملاهي » .

ولكن تأويل ابن القيم هذا غير سائغ بالنظر إلى حديث الباب ، فإن عبادة رضي الله عنه لم يحتج على معاوية بحرمة استعمال الآنية ، وإنما استدل بحديث حرمة الربا ، فلو لا أنه كان يقول بحرمة التفاضل والنسيئة في المصوغ ، لما ذكر هذا الحديث في هذا السياق ، بل ذكر حديث تحريم استعمال الآنية من الفضة ، وكذلك أبو الدرداء رضي الله عنه احتج على معاوية بحديث وجوب الثائل في الربويات ، ولم يذكر مسألة استعمال الإناء ، ثم إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى معاوية : « ألا يبيع مثل ذلك إلا مثلا بمثل » كما ورد في حديث الموطأ ، مما يدل صريحا على أن الحرمة عند هؤلاء الصحابة كانت من أجل فقدان الثائل ، لا من جهة استعمال الإناء ،

من رسول الله ﷺ وإن كره معاوية - أو قال : وإن زعم - ما أبالي أن لا أحبه في جنده ليلة سوداء ، قال حماد هذا أو نحوه .

٣٩٤١ - حدثنا إسحاق بن إبراهيم وابن أبي عمر جميعا ، عن عبد الوهاب الثقفي ، عن - أيوب بهذا الإسناد نحوه .

فذهب ابن القيم رحمه الله لانساعده الأحاديث ، ولا تعامل الصحابة ، وتأويله بما ذكر تأويل تأباه ألفاظ الحديث والنظر الصحيح جميعا ، لأن الإناء من الفضة وإن حرم استعمالها ، فلا يحرم بيعها وشراؤها بذية تخلص ما فيها من فضة واستعمالها في الحلى مثلاً .

فالحق الصريح أن هؤلاء الصحابة كانوا يقولون بالحرمة في كل ذهب وفضة ، سواء كانا مصوغين أو مسكوكين ، وخالفهم معاوية رضي الله عنه باجتهاده ، ولكن قضاء عمر رضي الله عنه في الأخير كان بخلافه ، والظاهر أن يكون معاوية رجع عن قوله بعد كتاب عمر رضي الله عنهما ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " وإن كره معاوية " وكان عبادة بن الصامت رضي الله عنه ممن بايع رسول الله ﷺ أن لا يخاف في الله لومة لائم ، كما رواه قتادة في هذا الحديث عند النسائي في سننه ٢ : ٢٢١ ، وكان سيدنا عمر رضي الله عنه بعث ثلاثة من فقهاء الصحابة إلى الشام بطلب من يزيد بن أبي سفيان ، فأقام أبو الدرداء بدمشق ، ومعاذ بفلسطين ، وعبادة بخص ، ثم لما مات معاذ رضي الله عنه انتقل عبادة إلى فلسطين ، وأقام بها حتى توفي رضي الله عنه ، وكان عبادة رضي الله عنه يبادر إلى الإنكار على المنكرات إيفاء لبيعة ، وكانت له مع معاوية رضي الله عنه أخبار سردها ابن عساكر في تاريخه ، ومن جملتها هذا الحديث ، وقد أخرجه ابن عساكر عن الحسن مرسلاً ، ونحكيه هنا بلفظه لما فيه من فوائد زائدة :

« عن الحسن قال : كان عبادة بن الصامت بالشام ، فرأى آنية من فضة ، يباع الإناء بمثل ما فيه ، أو نحو ذلك ، فمشى إليهم عبادة ، فقال : أيها الناس ! من عرفني فقد عرفني ، ومن لم يعرفني فأنا عبادة بن الصامت ، ألا ! وإني سمعت رسول الله ﷺ في مجلس من مجالس الأنصار ليلة الخميس في رمضان ، ولم يصم رمضان بعده ، يقول : الذهب بالذهب مثلاً بمثل ، سواء بسواء ، وزنا بوزن ، يداً بيد ، فما زاد فهو ربا ، والحنطة قفيز بقفيز ، يد بيد ، فما زاد فهو ربا ، والتمر بالتمر قفيز بقفيز ، يد بيد ، فما زاد فهو ربا . قال : فتفرق الناس عنه ، فأنى معاوية ، فأخبر بذلك فأرسل إلى عبادة ، فأتاه ، فقال له معاوية : لئن كنت

٣٩٤٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وعمر والناس ، وإسحاق بن إبراهيم - واللفظ لابن أبي شيبة ، قال إسحاق : أخبرنا ، وقال الآخرون : حدثنا وكيع ، حدثنا سفيان ، عن خالد الحذاء ، عن أبي قلابة ، عن أبي الأشعث ، عن عبادة بن الصامت ، قال : قال رسول الله ﷺ : الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، سواءً بسواء ، يداً بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد .

٣٩٤٣ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا وكيع ، حدثنا إسماعيل بن مسلم العبدى ، حدثنا أبو المتوكل الناجي ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله ﷺ : الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، يداً بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الآخذ والمعطى فيه سواء .

٣٩٤٤ - حدثنا عمرو الناقد ، حدثنا يزيد بن هارون ، أخبرنا سليمان الربعي ، حدثنا

صحب النبي ﷺ ، وسمعت منه ، لقد صحبناه وسمعنا منه ، فقال له عبادة : لقد صحبته ، وسمعت منه ، فقال له معاوية : فما هذا الحديث الذى تذكره ؟ فأخبره به ، فقال له معاوية : اسكت عن هذا الحديث ولا تذكره ، فقال له : بلى ، وإن رغم أنف معاوية ، ثم قال : فقام له معاوية : ما نجد شيئاً أبلغ فيما بينى وبين أصحاب محمد ﷺ من الصفح عنهم « راجع له وللأخبار الأخرى مثله تهذيب تاريخ ابن عساكر ٧ : ٢١٢ - وحديث ابن عساكر هذا يدل على أن حديث ربا الفضل تكلم به النبي ﷺ فى رمضان سنة عشر من الهجرة ، والله أعلم .

قوله : " أبو المتوكل الناجي " بتشديد الياء ، نسبة إلى بنى ناجية ، كما فى تهذيب الكمال للمزى ٥ : ٤٨٤ / ١ ، واسمه على بن داود ، ثقة عند الجميع ، روى له الجماعة ، مات سنة ثمان ومائة .

قوله : " عن أبي سعيد الخدري " أخرجه البخارى فى البيوع ، باب بيع الخلط من التمر ، وباب بيع الفضة بالفضة ، وباب بيع الدينار بالدينار نساءً ، ومالك فى البيوع ، باب بيع الذهب بانفضة تبراً وعينا ، والترمذى رقم ١٢٤١ فى البيوع ، باب ما جاء فى الصرف ، والنسائى فى البيوع ، باب بيع التمر بالتمر متفاضلاً ، وباب بيع الفضة بالذهب ، وابن ماجه ، رقم ٢٢٥٦ فى التجارات ، باب الصرف .

أبو المتوكل الناجي رحمه الله عن أبي سعيد الخدري ، قال : قال رسول الله ﷺ : الذهب بالذهب ، مثلاً بمثل ، فذكر مثله .

٣٩٤٥ - حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء ، وواصل بن عبد الأعلى ، قالا : حدثنا ابن فضيل ، عن أبيه ، عن أبي زرعة ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : التمر بالتمر ، والحنطة بالحنطة ، والشعير بالشعير ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، يداً بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، إلا ما اختلفت ألوانه .

٣٩٤٦ - حدثني أبو سعيد الأشج ، حدثنا الخماري ، عن فضيل بن غزوان ، بهذا الإسناد ولم يذكر " يداً بيد " .

٣٩٤٧ - حدثنا أبو كريب ، وواصل عبد الأعلى ، قالا : حدثنا ابن فضيل ، عن أبيه ، عن ابن أبي نعم ، عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : الذهب بالذهب ، وزنا بوزن ، مثلاً بمثل ، والفضة بالفضة ، وزنا بوزن ، مثلاً بمثل ، فمن زاد أو استزاد فهو رباً .

٣٩٤٨ - حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي ، حدثنا سليمان - يعني ابن بلال - عن موسى ابن أبي تميم ، عن سعيد بن يسار ، عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : الدينار بالدينار ، لا فضل بينهما ، والدرهم بالدرهم ، لا فضل بينهما .

٣٩٤٩ - حدثني أبو الطاهر ، أخبرنا عبد الله بن وهب ، قال : سمعت مالك بن أنس يقول : حدثني موسى بن أبي تميم بهذا الإسناد مثله .

قوله " عن أبي هريرة " أخرجه مالك في البيوع ، باب بيع الذهب بالفضة تبرأ وعينا ، والنسائي في البيوع ، باب الدينار بالدينار ، وباب بيع الدرهم بالدرهم ، وأخرجه الشافعي في الرسالة ، فقره ٧٥٩ .

قوله : " إلا ما اختلف ألوانه " يعني : أجناسه ، وبذلك فسرهُ النووي رحمه الله .

قوله : " موسى ابن أبي تميم " هو المدني ، إنما يعرف عنه هذا الحديث الواحد ، رواه عنه مالك وزهير بن محمد العنبري ، وسليمان بن بلال ، قال أبو حاتم : ثقة ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات ، كما في التهذيب ١٠ : ٥٩٣ .

باب النهي عن بيع الورق بالذهب دينا

٣٩٥٠- حدثنا محمد بن حاتم بن ميمون ، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عمرو ، عن أبي المنهال ، قال : باع شريك لي ورقا بنسيئة إلى الموسم ، أو إلى الحج ، فجاء إلى ، فأخبرني ، فقلت : هذا أمر لا يصلح ، قال : قد بعته في السوق ، فلم ينكر ذلك عليّ أحد ، فأتيت البراء بن عازب ، فسألته ، فقال : قدم النبي ﷺ المدينة ، ونحن نبيع هذا البيع ، فقال : ما كان يداً بيد فلا بأس به ، وما كان نسيئة فهو رباً ، واثت زيد بن أرقم ، فإنه أعظم تجارة مني ، فأتيته ، فسألته ، فقال مثل ذلك .

٣٩٥١- حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري ، حدثنا أبي ، حدثنا شعبة ، عن حبيب ، أنه سمع أبا المنهال يقول : سألت البراء بن عازب عن الصرف ، فقال : سل زيد بن أرقم ، فهو أعلم ، فسألت زيدا ، فقال :

باب النهي عن بيع الورق بالذهب دينا

قوله : " عن أبي المنهال " الظاهر أنه عبد الرحمن بن مطعم البناني المكي ، والراوى عنه عمرو بن دينار ، وأبو المنهال هذا وثقه ابن معين ، والدارقطني ، والعجلي ، وأبو حاتم ، وقال ابن سعد : كان ثقة قليل الحديث ، وأثنى عليه ابن عيينة ، مات سنة ست ومائة ، كذا في التهذيب ٦ : ٢٧٠ .

قوله : " فلم ينكر ذلك على أحد " هذا يدل على مدى معرفة أصحاب السوق بأحكام الشريعة في ذلك الزمان ، فإنه كان يستدل بترك نكيرهم على الجواز .

قوله : " فأتيت البراء بن عازب " حديث البراء هذا قد أخرجه البخاري في البيوع ، باب بيع الورق بالذهب نسيئة ، وباب التجارة في البر ، وفي الشركة ، باب الاشتراك في الذهب والفضة ، وما يكون فيه الصرف ، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ ، باب كيف آخى النبي ﷺ بين أصحابه ، وأخرجه النسائي في البيوع ، باب بيع الفضة بالذهب نسيئة .

قوله : " عن حبيب " هو ابن أبي ثابت ، كما هو مصرح عند البخاري في البيوع .

سل البراء ، فإنه أعلم ، ثم قال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الورق بالذهب دينا .

٣٩٥٢- حدثنا أبو الربيع العتكي ، حدثنا عباد بن العوام ، أخبرنا يحيى بن أبي إسحاق ، حدثنا عبد الرحمن بن أبي بكرة ، عن أبيه ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن الفضة بالفضة ، والذهب بالذهب ، إلا سواء بسواء ، وأمرنا أن نشترى الفضة بالذهب كيف شئنا ، ونشترى الذهب بالفضة كيف شئنا ، قال : فسأله رجل ، فقال : يدأ بيد ، فقال : هكذا سمعت .

٣٩٥٣- حدثني إسحاق بن منصور ، أخبرنا يحيى بن صالح ، حدثنا معاوية ، عن يحيى - وهو ابن أبي كثير - عن يحيى بن أبي إسحاق ، أن عبد الرحمن بن أبي بكرة أخبره : أن أبا بكرة قال : نهانا رسول الله ﷺ ، بمثله .

قوله : " سل البراء ، فإنه أعلم " وفي رواية حفص بن عمر عند البخاري في البيوع : " فكل واحد منهما يقول : هذا خير مني ، فكلاهما يقول : نهى رسول الله ﷺ " .

قال الحافظ في الفتح ٤ : ٣١٩ وفي الحديث ما كان عليه الصحابة من التواضع ، وإنصاف بعضهم بعضا ، ومعرفة أحدهم حق الآخر ، واستظهار العالم في الفتيا بنظيره في العلم ، قلت : ويظهر من رواية سليمان بن أبي مسلم عند البخاري في الشركة أن البراء بن عازب وزيد بن أرقم كانا شريكين في التجارة في عهد رسول الله ﷺ .

قوله : " عبد الرحمن بن أبي بكرة " هو ابن لأبي بكرة نفيع بن الحارث الصحابي الشهير ، وهو تابعي بصرى ثقة ، قال ابن سعد : هو أول مولود ولد في الإسلام بالبصرة ، فأطعم أبوه أهل البصرة جزورا ، فكفتهم ، ولد سنة ١٤ ، ومات سنة ٩٦ ، وكان زياد ولاء على بيت المال ، كذا في التهذيب ٦ : ١٤٩ .

قوله : " عن أبيه " يعني أبا بكرة ، وحديثه هذا أخرجه البخاري في البيوع ، باب بيع الذهب بالورق يدايد ، وباب بيع الذهب بالذهب ، والنسائي في البيوع ، باب بيع الفضة بالذهب ، وبيع الذهب بالفضة .

باب بيع القلادة فيها خرز وذهب

٣٩٥٤ - حدثني أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح ، أخبرنا ابن وهب ، أخبرني أبو هاني الخولاني ، أنه سمع علي بن رباح النخعي يقول : سمعت فضالة بن عبيد الأنصاري يقول : أتى رسول الله ﷺ ، وهو بخير ، بقلادة فيها خرز وذهب ، وهي من المغنم ، تباع ، فأمر رسول الله ﷺ بالذهب الذي في القلادة ،

باب بيع القلادة فيها خرز وذهب

قوله : " أبو هاني الخولاني " إسمه حميد بن هاني ، وخولان ، بسكون الواو نسبة إلى قبيلة نزلت بالشام ، والرجل مصري من ثقات التابعين ، كما في التهذيب ٣ : ٥١ .

قوله : " علي بن رباح " بضم العين مصغرا ، كذا ضبطه المزي في تهذيب الكمال ، ٤٨٤ / ١ ، وحكاه عن الدارقطني ، وذكر الحافظ في التهذيب ٧ : ٣١٩ عن ابن سعد وابن معين أن أهل مصر يقولونه بفتح العين ، وأهل العراق يقولونه بالضم ، وذكر ابن حبان في الثقات أنه كان لا يرضى باسمه مصغرا ، وروى المزي عن أبي عبد الرحمن المقرئ ، قال : « كانت بنو أمية إذا سمعوا بمولود إسمه علي قتلوه . فبلغ ذلك رباحاً (يعني والده) فقال : هو علي » (بالضم) ، ولعل هذا هو الوجه في اشتباه اسمه ، وأما رباح والده ، فهو بفتح الراء وتخفيف الباء ، كما في التقريب .

قوله : " سمعت فضالة بن عبيد " هذا الحديث أخرجه أيضا النسائي والترمذي ، كلاهما في البيوع ، باب شراء القلادة وفيها ذهب وخرز ، وأبو داود في باب حلية السيف تباع بالدراهم ، رقم ٣٣٥١ و ٣٣٥٢ .

وفضالة بن عبيد هذا هو الأنصاري الأوسي رضي الله عنه ، أسلم قديما ، ولم يشهد بدرا ، وشهد أحدا وما بعدها ، وشهد فتح مصر والشام ، ثم سكن الشام ، وولى الغزو ، وولاه معاوية قضاء دمشق بعد أبي الدرداء ، رضى الله عنهم ، واستخلفه على دمشق في سفره سافرها ، توفي سنة ثلاث وخمسين بدمشق ، وقيل : بعد ذلك ، كما في الإصابة ٣ : ٢٠١ .

فنزعه وحده ، ثم قال لهم رسول الله ﷺ : الذهب بالذهب وزناً بوزن .

قوله : " فنزع وحده " استدل به الشافعي وأحمد رحمهما الله على أن بيع الذهب المركب مع غيره بالذهب المفرد لا يجوز ، إلا أن يفصل الذهب عن غيره ، فيباع بمثله وزناً ، وبه قال شريح ، وابن سيرين ، والنخعي ، (١) وإسحاق ، كما في معالم السنن للخطابي ٥ : ٢٣ .

وقال أبو حنيفة والثوري والحسن بن صالح رحمهم الله : إن كان الذهب المفرد أكثر من الذهب المركب جاز العقد ، فيكون ما زاد من الذهب المفرد مقابلاً لغير الذهب ، فلا يتحقق التفاضل في مبادلة الذهب بالذهب . وإن كان الذهب المفرد مساوياً للذهب المركب ، أو أقل منه ، فالبيع باطل . أما إذا كان أقل فالبطلان ظاهر ، لظهور التفاضل ، وأما إذا كان مساوياً ، فلأن الذهب حينئذ يكون مقابلاً للذهب ، ويبقى غير الذهب خالياً عن العوض ، وأما إذا لم يعرف قدر المركب فالبيع فاسد أيضاً ، خلافاً لزفر رحمه الله ، كما في المبسوط للسرخسي ١٤ : ٥ .

وقال مالك رحمه الله : إن كان غير الذهب تبعاً للذهب جاز بيعه بمثل الذهب وزناً ، وكذلك إن كان الذهب تبعاً لغير الذهب جاز بيعه كسائر السلع ، واختلفوا في التبع ، فقليل : الثلث وقيل : أدنى ، وقيل : النصف . وراجع شرح الأبي ٤ : ٢٧٢ لتفصيل مذهبيهم .

وقال حماد بن أبي سليمان : لا بأس بهذا البيع ، سواء قل الثمن ، أو أكثر ، حكاه النووي والخطابي ، فأما قول حماد رحمه الله فأحاديث تحريم ربا الفضل حجة عليه .

وأما الشافعي وأحمد ، ومن وافقهما فاستدلوا بحديث فضالة في الباب ، فإن النبي ﷺ لم يأذن ببيع القلادة إلا بعد ما نزع الذهب منها ، وقد وقع التصريح في الحديث الآتي بقوله عليه السلام : " لا تباع حتى تفصل " وهو عام فيما إذا كان الثمن أقل أو أكثر .

واستدل الحنفية رحمهم الله بوجوه :

١ - قال الإمام محمد بن الحسن في كتابه " الحجّة على أهل المدينة " ٢ : ٥٧٥ و ٥٧٦ : " إنما قال رسول الله ﷺ : " الفضة بالفضة وزناً بوزن " ، فإذا اشترى سيفاً على ،

(١) كذلك حكى الخطابي ، ولكن سيأتى عن النخعي وابن سيرين أنها سلف أبي حنيفة في هذه المسئلة .

ووزن حليته مائة درهم ، بمائة درهم ، قلنا: هذا باطل ، لانه اشترى فضة بوزنها ، وبقي السيف بغير ثمن ، ولا بدله من الثمن ، فإن جعلنا له من ثمنه صارت الفضة بأقل من وزنها ، فيبطل البيع ، حتى يكون الثمن من الفضة أكثر من الفضة التي في السيف ، فيكون الفضة بالفضة ، والجمائل والجفن يباي الفضة » .

والحاصل : أنه لا شك أن المقصود من حرمة بيع القلادة بالذهب ، هو الاحتراز من التفاضل في مبادلة الذهب بالذهب ، فإنه حرام بالحديث المعروف ، فلتكن الحرمة مقصورة على ما يوجد فيه التفاضل ، أو شبهته ، وأما اذا علمنا قطعاً بأن الثمن زائد على وزن الذهب المركب ، فقد أمنا من التفاضل وشبهته ، فلا تنأى الحرمة هناك .

٢ - قد رويت عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم روايات تدل على جواز مثل هذا البيع :

فمنها ما أخرجه الطحاوى في شرح معاني الآثار ٢ : ١٩٨ من طريق علي بن شيبه ، قال : حدثنا أبو نعيم ، قال : حدثنا إسرائيل ، عن عبد الأعلى ، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ، قال : اشترى السيف المحلى بالفضة . وأخرجه أيضا ابن أبي شيبه بلفظ : لا بأس ببيع السيف المحلى بالدراهم .

ومنها : ما أخرجه ابن أبي شيبه عن طارق بن شهاب ، وهو ممن رأى النبي ﷺ : « كنا نبيع السيف المحلى بالفضة ، ونشتره » .

ومنها : ما أخرجه ابن حزم في المحلى ٨ : ٤٩٦ من طريق شعبة ، عن عمارة بن أبي حفصة ، عن المغيرة بن حنين ، قال : « سمعت علي بن أبي طالب - وهو يخطب - إذ أتاه رجل ، فقال : يا أمير المؤمنين ! إن بأرضنا قوما يأكلون الربا ، قال علي : وما ذلك ؟ قال : يبيعون جامات مخلوطة بذهب وفضة بورق ، فتكس على رأسه ، وقال : لا ، أى لا بأس به » .

ومنها ما أخرجه ابن حزم أيضا من طريق سعيد بن منصور ، عن جرير بن عبد الحميد ، عن السالك بن موسى ، عن موسى بن أنس بن مالك - عن أبيه (يعنى أنسا بن مالك) : « أن عمر أعطاه آنية خسروانية مجموعة بالذهب ، فقال عمر : إذهب ، فبعها واشترط رضاانا ، فباعها من يهودى بضعف وزنها ، ثم أخبر عمر ، فقال له عمر : اذهب ، فاردده ، لا ، إلا بزنته » قال ابن حزم : « وعمر راعى وزن الفضة ، وألغى الذهب إلا أنه أجاز الصرف

بختيار رضاه بعد افتراق المتصارفين ، وأنس وحده راعى أكثر من الوزن ، وأجاز الخيار في الصرف » .

ومنها : ما أخرجه ابن أبي شيبه عن إبراهيم النخعي ، قال : كان خباب قينا ، وكان ربما اشترى السيف المحلى بالورق .

٣ - قد روى عن أجلة التابعين جواز هذا البيع ، فقد أخرج عبد الرزاق في مصنفه ٨ : ٦٩ (حديث ١٤٣٤٦) عن إبراهيم النخعي ، قال : « إذا كانت الحلية أقل من الثمن فلا بأس به » .

وأخرج الطحاوى في شرح معاني الآثار ٢ : ١٩٨ عن خالد ابن أبي عمران أنه سأل القاسم بن محمد ، وسالم بن عبد الله عن اشتراء الثوب المنسوج بالذهب ، بالذهب ، فقالا : يصلح اشتراؤه بالذهب .

وأخرج ابن حزم في المحلى عن الحكم بن عتيبة في السيف المحلى بالدراهم : « إن كانت الدراهم أكثر من الحلية فلا بأس به » قال ابن حزم : وروينا مثله أيضا عن الحسن وإبراهيم . وأخرج ابن حزم أيضا عن ابن سيرين وقتادة : « لا بأس بشراء السيف المفضض ، والخوان المفضض ، والقدح ، بالدراهم » .

قال العلامة الكوثري رحمه الله في النكت الطريفة ص ٢١٤ مسألة ١٠٥ : « ومن لا يرى حجة في أقوال الصحابة رضى الله عنهم وآثار التابعين لا يبالى بنقد تلك الآثار ، لكن أبا حنيفة ليس ممن لا يلتفت إلى أقوال الصحابة وآثار التابعين ، فتبين أن لأبي حنيفة أسوة حسنة بهؤلاء » .

وأما حديث فضالة في النهي فهو محمول عند الحنفية على ما إذا كان الذهب المفرد أقل من الذهب المركب ، أو مساويا له ، ويظهر ذلك بقصة فضالة نفسه في الرواية الآتية أنه اشترى قلادة فيها أكثر من اثني عشر دينارا ، وأعطى ثمنها اثني عشر دينارا فقط ، فحينئذ منعه النبي ﷺ . وأما قوله عليه السلام : « لا تباع حتى تفصل » فمحمول عند الحنفية على الإرشاد ، لأعلى التشريع ، فإنه قلما يوجد في العوام من يفرق بين المعاملات بهذه الفروق الدقيقة ، فخشى إن أجاز ذلك أن يقع العوام في ربا الفضل ، فأرشدهم إلى بيع الذهب بالذهب مفردا ، لئلا يبقى أى خطر للتفاضل ، ولذلك قال ﷺ بعد الفصل : « الذهب بالذهب وزناً بوزن » فدل ذلك على أن العلة الأصلية في حكم فصل الذهب عن غيره هي

٣٩٥٥- حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، عن أبي شجاع سعيد بن يزيد ، عن خالد ابن أبي عمران ، عن حنش الصنعاني ، عن فضالة بن عبيد ، قال : اشتريت يوم خيبر قلادة باثني عشر ديناراً فيها ذهب وخرز ، ففصلتها ، فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً ، فذكرت ذلك للنبي ﷺ ، فقال : لا تباع حتى تفصل .

الحصول على يقين من المساواة ، فإن تحصل هذا اليقين بطريق آخر ، فلا حرمة إذن ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " حدثنا ليث " يعني الليث بن سعد الإمام المشهور ، وقد وقع التصريح بذلك عند الطحاوي .

قوله : " عن أبي شجاع " هو سعيد بن يزيد الحميري القتباني الإسكندراني ، ليس له في صحيح مسلم إلا هذا الحديث الواحد ، ولم يخرج له البخاري ، وأخرج له أبو داود ، والترمذي والنسائي ، قال أحمد ، وابن معين ، وأبو زرعة ، والنسائي : ثقة ، وقال أبو داود : كان له شأن ، وقال ابن يونس : مات بالإسكندرية سنة أربع وخمسين ومائة ، وكان من العباد المجتهدين ، ثقة في الحديث ، كذا في التهذيب ٤ : ١٠١ .

قوله : " عن خالد بن أبي عمران " التعجبي ، مولا هم ، أبو عمر التونسي . قاضي إفريقية ، وليس له عند مسلم إلا هذا الحديث الواحد ، كما ذكره المزني في تهذيب الكمال ٢ : ١٨٢ ، وذكر عن ابن سعد ، قال : كان ثقة إن شاء الله ، وكان لا يدلّس ، وقال أبو حاتم : لا بأس به ، وقال أبو سعيد ابن يونس : كان فقيه أهل المغرب ، ومفتي أهل مصر ، وكان يقال : إنه مستجاب الدعوة عرف ذلك له في غير موطن ، وقال القاسم بن حبيب : كان فقيهاً عالماً ، وقال ابن يونس : توفي بإفريقية سنة خمس وعشرين ومائة .

قوله : " عن حنش الصنعاني " قال ابن المديني : حنش الذي روى عن فضالة : هو حنش بن علي الصنعاني ، وليس هو حنش بن المعتمر الكناني ، صاحب علي بن أبي طالب ، ولا حنش ابن ربيعة الذي صلى خلف علي ، ولا حنش صاحب التيمي ، وقال ابن يونس : كان مع علي بالكوفة ، وقدم مصر ، وغزا المغرب مع ربيعة بن ثابت ويقال : إن جامع سرقسطة عن بنائه ، وثقه يعقوب بن سفيان ، وابن حبان ، والعجلي ، وأبو زرعة ، وراجع التهذيب

٣٩٥٦- **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شعبة ، وأبو كريب ، قالوا: حدثنا ابن مبارك، عن سعيد ابن يزيد بهذا الإسناد نحوه .

٣٩٥٧- **حدثنا** قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، عن ابن أبي جعفر ، عن الجلاح أبي كثير ، حدثني حنش الصنعاني ، عن فضالة بن عبيد ، قال : كنا مع رسول الله ﷺ يوم خيبر ، نباع اليهود الوقية الذهب بالدينارين والثلاثة ، فقال رسول الله ﷺ : لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا وزناً بوزن .

٣٩٥٨- **حدثني** أبو الطاهر ، أخبرنا ابن وهب ، عن قررة بن عبد الرحمن المعافري ،

٣ : ٥٨ وزاد المزي في تهذيب الكمال أنه غزا الأندلس مع موسى بن نصير ، وكان فيمن ثار مع ابن الزبير على عبد الملك بن مروان ، فأقى به إلى عبد الملك بن مروان في وثاق ، فعفا عنه ، وكان أول من ولي عشور إفريقية في الإسلام ، توفي بإفريقية سنة مائة ، روى له الجماعة إلا البخاري ، وليس له أيضاً عند مسلم إلا هذا الحديث الواحد ، فيما ذكره العلامة الكوثري في النكت الطريفة ، ص ٢١٢ . فهذا الحديث فيه ثلاثة رجال من أفراد مسلم .

قوله : "عن ابن أبي جعفر" يعنى عبيد الله بن أبي جعفر المصرى ، أبو بكر الفقيه ، مولى بنى كنانة ، من فقهاء التابعين ، رأى عبد الله بن الحارث بن جزء ، وثقه النسائي وأبو حاتم وابن حبان والعملي ، ونقل صاحب الميزان عن أحمد ، أنه قال : ليس بقوى ، كذا في التهذيب ٧ : ٦ .

قوله : "عن الجلاح أبي كثير" الجلاح بضم الجيم وتخفيف اللام إسمه ، كما في التقريب ، وهو مولى لعمر بن العزيز بن مروان .

قوله : "عن قررة بن عبد الرحمن المعافري" بفتح الميم وكسر الفاء ، نسبة إلى معافر ابن يعفر ، كما في المغنى ، وروى عن الأوزاعي أنه قال : ما أحد أعلم بالزهرى من قررة بن عبد الرحمن والصحيح أنه قال : إنه أعلم بحال الزهرى ، لا بحديثه ، كما حققه الحافظ في التهذيب . وقال الجوزجاني عن أحمد : منكر الحديث جدا ، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين : ضعيف الحديث ، وقال أبو زرعة : الأحاديث التي يروها منكبير ، وقال أبو حاتم

وعمر بن الحارث ، وغيرهما : أن عامر بن يحيى الماعفرى أخبرهم عن حنش أنه قال : كنا مع فضالة بن عبيد في غزوة ، فطارت لى ولأصحابى قلادة فيها ذهب وورق وجوهر ، فأردت أن أشتريها فسألت فضالة بن عبيد ، فقال : انزع ذهبها ، فاجعله في كفة ، واجعل ذهبك في كفة ، ثم لا تأخذن إلا مثلاً بمثل ، فأبى رسول الله ﷺ يقول : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يأخذن إلا مثلاً بمثل .

باب بيع الطعام مثلاً بمثل

٣٩٥٩- حدثنا هارون بن معروف ، حدثنا عبد الله بن وهب ، أخبرني عمرو ، ح وحدثني

والنسائي : ليس بالقوى ، وقال أبو داود : في حديثه نكارة ، وقال ابن عدى : لم أر له حديثاً منكراً جداً ، وأرجو أنه لا بأس به ، وروى عن أكثرهم توثيقه أيضاً ، وراجع له التهذيب ٨ : ٣٧١ و ٣٧٢ وإنما روى عنه مسلم ههنا مقروناً بعمر بن الحارث .

قوله : " عامر بن يحيى الماعفرى " المصرى ، وهو أيضاً من أفراد مسلم ، فإنه لم يخرج له شيئاً غير هذا الحديث ، وقد وثقه أبو داود والنسائي ، وابن حبان ، توفي سنة ١٢٠ هـ كما في التهذيب .

قوله : " فطارت لى " كذا في رواية مسلم ، والمراد : أصابتنى ، وحصلت لى من القسمة ويقال : اقترعنا ، فطار لى كذا ، أى حصل لى سهمى كذا ، والظاهر : الحظ والنصيب المشهور . كذا في جامع الأصول لابن أثير : ٥٥٨ . وفي رواية يونس عند الطحاوى ٢ : ١٩٦ : " فصارت لى " وهو أظهر إن صح .

قوله : " فاجعله في كفة " فيه لغتان : كسر الكاف ، وضمها كما في المصباح ، والكسر أشهر ، والمعنى : كفة الميزان .

باب بيع الطعام مثلاً بمثل

قوله : " هارون بن معروف " هو المروزي ، أبو على الخزاز الضرير ، نزيل بغداد ، وثقه غير واحد ، وروى عنه أبو داود ، قال : رأيت في المنام ، قيل لى : من أثر الحديث على القرآن عذب ، قال : فظننت أن ذهاب بصرى من ذلك ، مات سنة ٢٣١ هـ .

أبو الطاهر ، أخبرنا ابن وهب ، عن عمرو بن الحارث ، أن أبا النضر حدثه أن بسر بن سعيد حدثه ، عن معمر بن عبد الله ، أنه أرسل غلامه بصاع قح ، فقال : به ، ثم اشتر به شعيرا ، فذهب الغلام ، فأخذ صاعاً وزيادة بعض صاع ، فلما جاء معمرأ أخبره بذلك ، فقال له معمر : لم فعلت ذلك ؟ انطلق ، فردّه ، ولا تأخذن إلا مثلاً بمثل ، إني كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول : الطعام بالطعام مثلاً بمثل ، قال : وكان طعامنا يومئذ الشعير ، قيل له : فإنه ليس بمثله ، قال : إني أخاف أن يضارع .

قوله : " عن معمر بن عبد الله " هو معمر بن عبد الله بن نافع بن فضالة القرشي العدوي ، من الصحابة المهاجرين ، أسلم قديماً ، وهاجر إلى الحبشة ، ثم رجع إلى مكة ، فأقام بها ، ثم قدم المدينة بعد ذلك ، كذا في الإصابة ٣ : ٤٢٨ ، وقد ورد أنه خلق رأس رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، كما في التهذيب ١٠ : ٢٤٦ ، وحديثه هذا لم يخرج به غير مسلم من الأئمة الستة .

قوله : " فإنه ليس بمثله " يعني : ليس من جنسه ، والمراد : أن القمح والشعير جنسان ، فلا يحرم فيهما التفاضل ، لقوله عليه السلام : " إذا اختلفت هذه الأصناف ، فبيعوا كيف شئتم " ، فلما ذا تريد أن تفسخ هذا البيع ؟

قوله : " إني أخاف أن يضارع " ، يعني : أخاف أن يشابه هذا البيع المنهى عنه من الربا ، لكون الحنطة والشعير متقاربين ، ولإطلاق لفظ الطعام على كل واحد منهما ، وهذا تورع واحتياط منه ﷺ ، وإلا فالحديث في جواز مثله واضح .

وحمله مالك رحمه الله على الفتوى ، فقال : لا يجوز التفاضل في بيع الحنطة بالشعير لتقارب منفعتيها ، وإن الحنطة والشعير والسلت جنس واحد عنده ، وكذا الحل والنبيد جنس واحد عنده ، لتقارب المنافع ، كما في شرح الدردير على مختصر الخليل ، وحاشيته للصاوي ٣ : ٧٤ وهو قول سعيد بن جبير أيضاً ، كما في المغني لابن قدامة ٤ : ٥ وخالفه الجمهور ، وجماعة من المالكية أنفسهم ، كالسيوري ، وتلميذه عبد الحميد الصائغ فيما حكى عنها الصاوي .

ولا حجة لمالك في حديث الباب ، لأن قوله : " إني أخاف أن أضارع " صريح في كون عمله مبنيًا على الورع والتقوى ، وقد صح عن النبي ﷺ خلافه ، ويقول القرطبي رحمه الله في شرح هذا الحديث : ولا حجة فيه لمعمر فيما احتج به ، لأنه يلزم عليه أن لا يباع التمر

٣٩٦٠- حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ، حدثنا سليمان - يعني ابن بلال - عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث أن أبا هريرة وأبا سعيد حدثاه أن رسول الله ﷺ بعث أخا بني عدى الأنصاري ، فاستعمله على خير ؛ فقدم بتمر جنيب ، فقال له رسول الله ﷺ :

بالخنطة متفاضلا ، لأن الجميع طعام ، فلم يبق إلا أن يكون المراد : ” بالطعام مع الجنس “ وقد بين ﷺ اختلاف الأجناس في حديث عبادة ، وقد فصل فيه الشعير عن البر ، ثم قال بعد ذلك : فإذا اختلفت فبيعوا كيف شئتم ، ثم الظاهر من فتيا معمر أنها كانت تقية وخوفا « حكاها الأبى ٢ : ٢٧٥ ثم رده بأن التمر لا يقاس على الشعير لتباين المنافع ، ولكن رده هذا غير ناهض ، لأن الحديث أفرد الشعير من البر ، وذلك صريح في كونها جنسين .

واحتج مالك في الموطأ بآثار سليمان بن يسار ، وعبد الرحمن بن الأسود ، وابن معيقيب ، ولكن يمكن حملها على التورع أيضا ، والله سبحانه أعلم .

قوله : ” أن أبا هريرة وأبا سعيد حدثاه “ هذا الحديث أخرجه البخاري في البيوع ، باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه ، وفي الوكالة ، باب الوكالة في الصرف والميزان ، وفي المغازي ، باب استعمال النبي ﷺ على أهل خير ، وفي الاعتصام ، باب إذا اجتهد العامل أو الحاكم فأخطأ خلافاً للرسول من غير علم ، فحكمه مردود ، وأخرجه مالك في البيوع ، باب ما يكره من بيع التمر ، والنسائي في البيوع ، باب بيع التمر بالتمر متفاضلا ، والدارمي في البيوع ، باب في النهي عن بيع الطعام إلا مثلاً بمثل ، رقم ٢٥٨٠ .

قوله : ” بعث أخا بني عدى “ اسمه سواد بن غزية (بوزن عطية) كما صرح به في رواية الدراوردي عند أبي عوانة ، والدارقطني ، نبه عليه الحافظ في الفتح ٤ : ٣٣٤ وروى ابن إسحاق أن رسول الله ﷺ عدل الصفوف في يوم بدر ، وفي يده قدح ، فر بسواد بن غزية ، فطعن في بطنه ؛ فقال (يعني سواد بن غزية) : أوجعتني فأفدني ، فكشف عن بطنه ، فاعتنقه وقبل بطنه ﷺ ، فدعاه بنجر ، وراجع الإصابة ٣ : ٩٤ .

قوله : ” بتمر جنيب “ بوزن الحبيب ، نوع من أعلى التمر ، كما فسره الذوي ، وقال مالك : هو الكبيس ، وقال الطحاوي : هو الطيب وقيل : الصلب ، وقيل : الذي

أكل تمر خيبر هكذا ؟ قال : لا والله يا رسول الله ! إنا لنشتري الصاع بالصاعين من الجمع ، فقال رسول الله ﷺ : لا تفعلوا ، ولكن مثلاً بمثل ، أو بيعوا هذا ، واشتروا بثمانه من هذا ، وكذلك الميزان .

٣٩٦١- حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي سعيد الخدري ، وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ استعمل رجلاً على خيبر ، فجاءه بتمر جنيب ، فقال له رسول الله ﷺ : أكل تمر خيبر هكذا ؟ فقال : لا ، والله ، يا رسول الله ! إنا لنأخذ الصاع من لهذا بالصاعين ،

أخرج منه حشفه ورديته ، يعنى المنتقى ، وقال غيرهم : هو الذى لا يخلط بغيره ، بخلاف الجمع .

قوله : " أكل تمر خيبر هكذا ؟ " فيه أن الاستخبار عن أحوال بلد آخر ، وعمما يوجد فيه من الأطعمة والثمار ليس من فضول الكلام ولا اللغو منه .

قوله : " من الجمع " يعنى : من المخلوط الذى يجمع الجيد والردئى .

قوله : " لا تفعلوا " فيه دليل على أن الذى ارتكب المخطور لجهالة معذور فى أحكام الآخرة ، ولذلك لم يلزمه النبى ﷺ على فعله السابق ، وإنما أمره فى المستقبل أن لا يعود ، ولكنه غير معذور فى أحكام الدنيا ، فلا يصح العقد الفاسد أو الباطل بعذر الجهالة ، ولذلك أمر النبى ﷺ برد هذا التمر وفسخ البيع فيما سيأتى من طريق أبى نضرة ، عن أبى سعيد ، والظاهر أن القصة واحدة ، والله أعلم .

قوله : " كذلك الميزان " تقدم أن هذا اللفظ دليل الحنفية فى تعليمهم بالقدر ، وتقدم أيضاً ما رواه الحاكم عن أبى سعيد بلفظ : « كذلك ما يكال ويوزن أيضاً » وهو أصرح ، وأجاب عنه النووى رحمه الله بقوله : « معناه : وكذلك الميزان ، لا يجوز التفاضل فيه فيما كان ربوياً موزوناً » وحاصله أن الموزونات إنما تكون ربوية إذا كانت من المطعومات ، ولكنه تقييد لمطلق لفظ الحديث ، فيحتاج إلى دليل ، وقد أشبعنا الكلام على هذه المسئلة ودلائل الحنفية والشافعية فى شرح أول حديث من باب الربا .

والصاعين بالثلاثة ، فقال رسول الله ﷺ : فلا تفعل ، بع الجمع بالدراهم ، ثم ابتع بالدراهم جنيهاً .

٣٩٦٢- حدثنا إسحاق بن منصور ، أخبرنا يحيى بن صالح الوحاظي ، حدثنا معاوية ، ح وحدثني محمد بن سهل التميمي ، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي - واللفظ لهما جميعاً - عن يحيى بن حسان ، حدثنا معاوية ، وهو ابن سلام ، أخبرني يحيى ، وهو ابن كثير ، قال : سمعت عقبة بن عبد الغافر يقول : سمعت أبا سعيد يقول : جاء بلال بتمر برني ، فقال له رسول الله ﷺ : من أين هذا ؟ فقال بلال : تمر كان عندنا رديئاً ، فبعت منه صاعين بصاع ، لمطعم النبي ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ عند ذلك : أوه ،

قوله : " بالثلاثة " كذا في رواية مسلم ، وفي رواية البخاري في البيوع : " بالثلاث " ، وقال الحافظ في الفتح : « وكلاهما جائز ، لأن الصاع يذكر ويؤنث »

قوله : " الوحاظي " بضم الواو ، وتخفيف الحاء كما في التقريب وكنيته أبو زكرياء ، ثقة عند الأكثرين ، ولكنه رمى بكونه جهمياً ، وصاحب رأى . ضعفه أحمد بن حنبل ، والعقيلي ، وهو من رجال الستة إلا النسائي ، وراجع التهذيب ١١ : ٢٢٩ وتهذيب الكمال ٨ : ٧٥٢ / ١ .

قوله : " الدارمي " هو الإمام المشهور ، صاحب السنن ، روى عنه مسلم ثلاثة وسبعين حديثاً ، والبخاري في غير الجامع ، وروى أن الإمام البخاري رحمه الله لما بلغه نعي الدارمي نكس رأسه ثم رفع ، واسترجع ، وجعل تسيل دموعه على خديه ثم أنشأ يقول :
إن تبق تفجع بالأحبة كلهم
وفناء نفسك ، لأبالك ، أفجع

كذا في التهذيب ٥ : ٢٩٦ .

قوله : " بتمر برني " نوع من التمر ، وهو من أجود ما يوجد بالمدينة ، يسمى بهذا الاسم حتى الآن .

قوله : " أوه " كلمة حزن وتوجع ، وفيها لغات بسطها الأبي والنووي ، والمشهور المثبت هنا : فتح الهمة ، وتشديد الواو المفتوحة ، وسكون الهاء .

عين الربا ! لا تفعل ، ولكن إذا أردت أن تشتري التمر فبعه ببيع آخر ، ثم اشتره . لم يذكر ابن سهل في حديثه : « عند ذلك » .

٣٩٦٣- حدثنا سلمة بن شبيب ، حدثنا الحسن بن أعين ، حدثنا معقل . عن أبي قزعة الباهلي ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد ، قال : أتى رسول الله ﷺ بتمر ، فقال : ما هذا التمر من تمرنا ؟ فقال الرجل : يا رسول الله ، بعنا تمرنا صاعين بصاع من لهذا ، فقال رسول الله ﷺ : هذا الربا ، فردوه ، ثم بيعوا تمرنا ، واشتروا لنا من هذا .

٣٩٦٤- حدثني إسحاق بن منصور ، حدثنا عبيد الله بن موسى ، عن شيبان ، عن يحيى ، عن أبي سلمة ، عن أبي سعيد ، قال : كنا نرزق تمر الجمع على عهد رسول الله ﷺ ، وهو الخلط

قوله : " عين الربا " يعنى : أن ما تعاملتم هو عين الربا المحرم .

قوله : " الحسن بن أعين " اسمه الحسن بن محمد بن أعين ، وقد نسب هنا إلى جده ، وأعين ، بفتح الياء ، لا بضمها .

قوله : " حدثنا معقل " هو معقل بن عبيد الله الجزرى الحرانى ، وثقه أحمد بن حنبل وابن معين ، والنسائى ، وضعفه معاوية بن صالح ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال : كان يخطئ ولم يفحش خطؤه ، فيستحق الترك . كذا فى التهذيب ١٠ : ٢٣٤ .

قوله : " عن شيبان . عن يحيى " شيبان : هو ابن عبد الرحمن التميمى ، أبو معاوية البصرى ، ويحيى : هو ابن أبى كثير . كلاهما معروف .

قوله : " عن أبى سعيد " حديثه هذا أخرجه البخارى فى البيوع ، باب بيع الخلط من التمر ، والنسائى فى البيوع ، باب بيع التمر بالتمر متفاضلا ، وابن ماجه فى التجارات ، باب الصرف .

قوله : " كنا نرزق " بالبناء للمجهول ، يعنى : نعطى ، وكان هذا العطاء مما كان رسول الله ﷺ يقسمه فيهم مما أفاء الله عليهم من خير ، كما فى فتح البارى ٤ : ٢٦٤ .

قوله : " تمر الجمع " بفتح الجيم وسكون الميم ، فسر بالخلط ، يعنى الخلوط بأنواع

من التمر ، فكنا نبيع صاعين بصاع ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ ، فقال : لا صاعى تمر بصاع ، ولا صاعى حنطة بصاع ، ولا درهم بدرهمين .

٣٩٦٥- حدثني عمرو الناقد ، وحدثنا إسماعيل بن إبراهيم ، عن سعيد الجري ، عن أبي نضرة ، قال : سألت ابن عباس عن الصرف ، فقال : أيداً بيد ؟ قلت : نعم ، قال : فلا بأس به ، فأخبرت أبا سعيد ، فقلت : إني سألت ابن عباس عن الصرف ، فقال : أيداً بيد ؟ قلت : نعم ، قال : فلا بأس به . قال : أو قال ذلك ؟ إنا سنكتب إليه ، فلا يفتيكوه ، قال : فوالله ، لقد جاء بعض فتیان رسول الله ﷺ بتمر ، فأنكره ، فقال : كأن هذا ليس من تمر أرضنا ، قال : كان في تمر أرضنا - أو في تمرنا - العام بعض الشيء ، فأخذت هذا ، وزدت بعض الزيادة ، فقال : أضعفت ، أربيت ، لا تقربن هذا ، إذا رابك من تمرك شيء فبعه ، ثم اشتر الذي تريد من التمر .

شئى ، وقيل : هو كل لون من النخيل لا يعرف اسمه . وفسره في المغرب بالدقل ، لأنه يجمع من خسين نخلة ، والغالب في مثل ذلك أن يكون رديئه أكثر من جيده .

قوله : " لا صاعى تمر " منصوب على كونه اسم لالئى الجنس ، والنفى بمعنى النهى .

قوله : " عن الصرف " الصرف في الأصل : مبادلة الثمن بالثمن ، سواء كان متفاضلاً أو متساوياً ، وكان ابن عباس رضى الله عنهما يرى جواز الصرف في كلتا الصورتين ، فكان يبيح التفاضل في الصرف ، دون النسبة ، وسيأتى دليله والكلام عليه بعد حديثين إن شاء الله تعالى .

وقصة ابن عباس مع أبي سعيد هذه قد أخرجها البخارى في البيوع ، باب بيع الفضة بالفضة ، وباب بيع الدينار بالدينار نساء ، ومالك في البيوع ، باب بيع الذهب بالفضة تبرأ وعينا ، والنسائي في باب بيع الفضة بالذهب .

قوله : " بعض الشيء " يعنى : كان في تمرنا شيء من الرداءة في هذه السنة فأردت شراء الجيد بها .

قوله : " إذا رابك " رابى الشيء ، وأرابنى : بمعنى شككنى وأوهمنى الرؤية فيه ، فإذا استيقنته قلت : رابنى ، بغير ألف ، كذا في مجمع البحار .

٣٩٦٦- حدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا عبد الأعلى ، أخبرنا داود ، عن أبي نصره ، قال : سألت ابن عمر وابن عباس في الصرف ، فلم يريا به بأسا ، فإني لقاعد عند أبي سعيد الخدري ، فسألته عن الصرف ، فقال : ما زاد فهو رباً ، فأنكرت ذلك لقولها ، فقال : لا أحدثك إلا ما سمعت من رسول الله ﷺ ؛ جاءه صاحب نخلة بصاع من تمر طيب ، وكان تمر النبي ﷺ هذا اللون ، فقال له النبي ﷺ : أنى لك هذا ؟ قال : انطلقت بصاعين ، فاشتريت به هذا الصاع ، فإن سعر هذا في السوق كذا ، وسعر هذا كذا ، فقال رسول الله ﷺ : وبلك ، أريت ؛ إذا أردت ذلك فبع تمرك بسلعة ، ثم اشتر بسلعتك أى تمر شئت . قال أبو سعيد : فالتمر بالتمر أحق أن يكون رباً ؟ أم الفضة بالفضة ؟ قال : فأتيت ابن عمر بعد ، فنهاى ، ولم آت ابن عباس . قال : فحدثنى أبو الصهباء أنه سأل ابن عباس عنه بمكة ، فكرهه .

قوله : " أخبرنا داود " يعنى ابن أبى هند البصرى ، ثقة معروف ، وقال ابن حبان : كان من خيار أهل البصرة من المتقنين فى الروايات ، إلا أنه كان يهمل إذا حدث من حفظه ، وراجع التهذيب ٣ : ٢٠٤ .

قوله : " فلم يريا به بأسا " يعنى : لم يريا بالتفاضل فيه بأسا .

قوله : " فأنكرت ذلك لقولها " يعنى : أنكرت قول أبى سعيد ، لما كنت سمعته من ابن عمر وابن عباس ، رضى الله عنهم جميعا .

قوله : " هذا اللون " يعنى النوع ، وكأنه كان بين يديه حينئذ تمر من ذلك النوع ، فأشار إليه ، أو أشار إلى ما هو المعروف من التمر حينئذ . ثم إنه ﷺ عنه تأدب فى ذكر تمر النبي ﷺ ، حيث لم يقل : إنه كان أردأ من التمر الذى جاء به صاحب نخله ، ولكن قال : " هذا اللون " ، وفيه حسن أدبه ﷺ .

قوله : " وسعر هذا كذا " يعنى : كان سعر هذا الطيب ضعف ذلك التمر .

قوله : " فنهاى " فيه نصريح بأن ابن عمر قد رجع عن قوله فى الصرف بعد ما سمع الحديث .

قوله : " فكرهه " ظاهره أن ابن عباس رجع عن قوله ، كما رجع ابن عمر ، وقد

٣٩٦٧- **حدَّثني** محمد بن عباد ، ومحمد بن حاتم ، وابن أبي عمر ، جميعا عن سفيان بن عيينة - واللفظ لابن عباد - قال : حدثنا سفيان ، عن عمرو ، عن أبي صالح ، قال : سمعت أبا سعيد الخدري يقول : الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم ، مثلاً بمثل ، من زاد أوازداً فقد أربى ، فقلت له : إن ابن عباس يقول غير هذا ، فقال : لقد لقيت ابن عباس ، فقلت : رأيت هذا الذي تقول: أشي^١ سمعته من رسول الله ﷺ ، أو وجدته في كتاب الله عز وجل ، فقال : لم أسمع من رسول الله ﷺ ، ولم أجده في كتاب الله ، ولكن حدثني أسامة بن زيد

أخرج الحاكم عن أبي مجلز قال : « كان ابن عباس لا يرى به بأساً زماناً من عمره ، ما كان منه عينا بعين ، يدا بيد ، وكان يقول : إنما الربا في النسيئة ، فلقبه أبو سعيد الخدري ، فقال له : يا ابن عباس ! ألا تتقى الله ؟ إلى متى تؤكل الناس الربا ؟ أما بلغك أن رسول الله ﷺ قال ذات يوم ، وهو عند زوجته أم سلمة : إني لأشتهي تمر عجوة ، فبعثت صاعين من تمر إلى رجل من الأنصار ، فجاء بدل صاعين صاع من تمر عجوة ، فقامت ، فقدمته إلى رسول الله ﷺ ، فلما رآه أعجبه ، فتناول ثمرة ، ثم أمسك ، فقال : من أين لكم هذا ؟ فقالت أم سلمة : بعثت صاعين من تمر إلى رجل من الأنصار ، فأتانا بدل صاعين هذا الصاع الواحد ، وها هو كل ، فألقى الثمرة بين يديه ، فقال : ردوه ، لا حاجة لي فيه ، التمر بالتمر ، والحنطة بالحنطة ، والشعير بالشعير ، والذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، يدا بيد ، عينا بعين ، مثلاً بمثل ، فمن زاد فهو ربا ، ثم قال : كذلك ما يكال ويوزن أيضا ، فقال ابن عباس : جزاك الله يا أبا سعيد الجنة ، فإنك ذكرتني أمرا كنت نسيته أستغفر الله ، وأتوب إليه ، فكان ينهى عنه بعد ذلك أشد النهي » .

قال الحاكم في مستدركه ٢ : ٤٣ بعد إخراجه : « هذا حديث صحيح ، ولم يخرجاه بهذه السياقة » وتعقبه الذهبي ، فقال : « قلت : حيان ، فيه ضعف ، وليس بالحجة » ، وقد أشبعنا الكلام على إسنادة تحت أول حديث من باب الربا ، بما يدل على أنه خبر مقبول إن شاء الله تعالى .

ويتأيد هذا الحديث بما أخرجه الطبراني في مسند أسامة من معجمه الكبير ١ : ١٤٢ رقم ٤٥٤ : « حدثنا علي بن عبد العزيز ، ثنا أبو نعيم عبد السلام بن حرب ، عن مغيرة يعني ابن مقسم ، عن عبد الرحمن بن نعم أن أبا سعيد الخدري لقي ابن عباس ، فشهد علي رسول الله ﷺ أنه قال : الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة مثلاً بمثل فمن زاد فقد أربى ، فقال

أن النبي ﷺ قال : الربا في النسبة .

ابن عباس : أتوب إلى الله عز وجل مما كنت أفتى به ، ثم رجع ، وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات ، وأكثرهم من رجال الجماعة .

وكذلك أخرج عبد الرزاق في مصنفه ٨ : ٢١٨ عن زياد قال : « كنت مع ابن عباس بالطائف ، فرجع عن الصرف قبل أن يموت بسبعين يوماً » وزياد هذا إن كان زياد بن صبيح ، أو زياد أبو يحيى المكي ، فكلاهما ثقتان ، كما في التهذيب ٣ : ٣٧٤ و ٣٩١ ، وإن كان زياد بن عمر ، فهو مجهول ، كما في الميزان ٢ : ٩٢ ، وإن كان غيرهم فلا أعرفه (١) .

وقد أخرج وكيع محمد بن خلف بن حيان من طريق ابن شبرمة عن عبد الرحمن الأزدي ، قال : « مرضت ابن عباس بالطائف ، فسمعتة يقول : اللهم إني أتوب إليك من قولي في الصرف » راجع أخبار القضاة لو كيع ٣ : ٤٨ في ترجمة عبد الله بن شبرمة .

وكذلك روى رجوعه جابر بن زيد ، كما حكاه السرخسي في المبسوط ١٢ : ١١٢ وأسنده الطبراني في الكبير ١ : ١٤٢ و ١٤٣ بطرق مختلفة ، وروى الطبراني رجوعه أيضاً عن أبي الجوزاء ، وبكر بن عبد الله المزني ، وأخرج عن أبي أسيد الساعدي حديثاً عن ابن عباس قال : « شيء كنت أقوله برأى ولم أسمع فيه شيئاً » ذكره الهيثمي في الزوائد ٤ : ٤ « وقال : إسناده حسن » ولكن يعارضه ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٨ : ١١٨ من طريق ابن عيينة ، عن فرات القزاز ، قال : « دخلنا على سعيد بن جبير نعوذ فقال له عبد الملك الزراد : كان ابن عباس نزل عن الصرف ، فقال سعيد : عهدى به قبل أن يموت بستة وثلاثين ليلة ، وهو يقوله » ورجاله ثقات .

وبالجملة ، فرجوع ابن عباس مختلف فيه ، ولكن مثبت الرجوع أولى من النافي ، ولا سبب إذا تأيد الرجوع بحديث مسلم هذا ، وبعدة روايات صحيحة أو حسنة ، والله سبحانه أعلم .

قوله : « الربا في النسبة » وفي الرواية الآتية : « إنما الربا في النسبة » وفي التالية

(١) وذكر المحقق الشيخ الأعظمي في تعليقه على المصنف أنه مولى ابن عباس ، ولا يبدو صحيحاً ، وأرى أنه قد وقع في التهذيب ٣ : ٣٩٢ تصحيف ، فقال : « مولى ابن عباس » وإنما هو « مولى ابن عباس » ذكره الحافظ في ٣ : ٣٦٧ من التهذيب ، ولا علاقة له بحديث ابن عباس هذا ، فليتنبه ، والله أعلم .

٣٩٦٨- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وعمرو الناقد ، وإسحاق بن إبراهيم ، وابن أبي عمر - واللفظ لعمرو - قال إسحاق : أخبرنا ، وقال الآخرون : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عبيد الله بن أبي زيد : أنه سمع ابن عباس يقول : أخبرني أسامة بن زيد أن النبي ﷺ قال : إنما الربا في النسبة .

٣٩٦٩- حدثنا زهير بن حرب ، حدثنا عفان ، ح وحدثني محمد بن حاتم ، حدثنا بهز ، قالوا : حدثنا وهيب ، حدثنا ابن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس ، عن أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ قال : لا ربا في ما كان يداً بيد .

٣٩٧٠- حدثنا الحكم بن موسى ، حدثنا هقل ، عن الأوزاعي ، قال : حدثني عطاء بن أبي رباح ، أن أبا سعيد الخدري لقي ابن عباس ، فقال له : رأيت قولك في الصرف ! شيئاً سمعته من رسول الله ﷺ ، أم شيئاً وجدته في كتاب الله عز وجل ؟ فقال ابن عباس : كلا ! لا أقول ، أما رسول الله ﷺ فأنتم أعلم به ، وأما كتاب الله فلا أعلمه ، ولكن حدثني أسامة ابن زيد أن رسول الله قال : ألا ! إنما الربا في النسبة .

بعدها : « لا ربا فيما كان يداً بيد » مما هو صريح في الحصر ، وبه استدلل ابن عباس على أن التفاضل في البيع ليس بربا إذا كان يداً بيد .

وأجاب عنه الجمهور بوجوه مختلفة :

١ - قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في المبسوط : « وتأويل حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه أن النبي ﷺ سئل عن مبادلة الخنطة بالشعير ، والذهب بالفضة ، فقال النبي ﷺ : لا ربا إلا في النسبة ، فهذا بناء على ما تقدم من السؤال ، فكأن الراوي سمع قول رسول الله ﷺ . ولم يسمع ما تقدم من السؤال ، أو لم يشتغل بنقله » فالخلاصة : أن هذا الحديث إنما يبين حكم مبادلة الأموال الربوية بغير جنسها ، وحديث أبي سعيد وغيره يمنع التفاضل في بيعها بجنسها .

٢ - قال الخافظ في الفتح ٤ : ٣١٩ : « وقيل : المعنى في قوله " لا ربا " الربا الأغظ الشديد التحريم المتوعد عليه بالعقاب الشديد » وحاصله أن الربا الذي حرمه القرآن الكريم ، وأذن عليه بحرب من الله ورسوله ، هو الذي يكون في القرض والنسيئة . أما ربا

باب لعن آكل الربا وموكله

٣٩٧١- حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، وإسحاق بن إبراهيم ، واللفظ لعثمان ، قال إسحاق : أخبرنا ، وقال عثمان : حدثنا جرير ، عن مغيرة ، قال : سأل شباك إبراهيم ، فحدثنا عن علقمة ، عن عبد الله ، قال : لعن رسول الله ﷺ .

الفضل الذي نهى عنه في حديث أبي سعيد وعبادة وغيرهما ، فليس لثمة بمثابة إثم ربا النسبة .

٣- قال ابن رشد في بداية المجتهد ٢ : ١٦٣ : « وأما حديث ابن عباس فإنه ليس بنص في ذلك ، لأنه روى فيه لفظان ، أحدهما : أنه قال : إنما الربا في النسبة ، وهذا ليس يفهم منه إجازة التفاضل إلا من باب دليل الخطاب ، وهو ضعيف ، ولا سيما إذا عارضه النص وأما اللفظ الآخر وهو : لا ربا إلا في النسبة ، فهو أقوى من هذا اللفظ ، لأن ظاهره يقتضى أن ما عدا النسبة فليس ربا ، لكن يحتمل أن يريد بقوله : لا ربا إلا في النسبة ، من جهة أنه الواقع في الأكثر ، وإذا كان هذا محتملا ، والأول نص ، وجب تأويله على الجهة التي يصح الجمع بينهما » .

وكل واحد من هذه الأجوبة سائغ محتمل ، ولا بد من المصير إليها عند ورود الأحاديث الصحيحة المتكثرة على حرمة التفاضل بين الأموال الربوية إذا بيعت بجنسها .

باب لعن آكل الربا وموكله

قوله : « سأل شباك » بكسر الشين وتخفيف الباء ، هو الضبي الكوفي الأعشى ، روى عن إبراهيم النخعي ، والشعبي ، وأبي الضحى ، وعنه مغيرة بن مقسم ، وفضيل بن غزوان ، ونهشل بن مجمع ، ولم يخرج له مسلم شيئا ، وإنما جاء ذكره في هذا الحديث ، وهو ثقة ، وثقه النسائي وابن حبان ، وابن سعد ، وابن شاهين ، وعثمان بن أبي شيبة ، وراجع التهذيب ٤ : ٣٠٢ و ٣٠٣ .

قوله : « عن عبد الله » أخرجه أبو داود ، رقم ٣٣٣٣ في البيوع ، باب في آكل الربا وموكله . والترمذي ، رقم ١٢٠٦ في البيوع ، باب ما جاء في آكل الربا ، وابن ماجه ، رقم ٢٢٧٧ في التجارات ، باب التغليظ في الربا ، وقال الترمذي : حسن صحيح .

أكل الربا وموكله ، قال : قلت : وكتابه وشاهديه ، قال : إنما نحدث بما سمعنا .

٣٩٧٢- حدثنا محمد بن الصباح ، وزهير بن حرب ، وعثمان بن أبي شيبة ، قالوا : حدثنا هشيم ، أخبرنا أبو الزبير ، عن جابر قال : لعن رسول الله ﷺ أكل الربا ، وموكله ، وكتابه ، وشاهديه ، وقال : هم سواء .

باب أخذ الحلال وترك الشبهات

٣٩٧٣- حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني ، حدثنا أبي ، حدثنا زكرياء ، عن الشعبي ، عن النعمان بن بشير ، قال : سمعته يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول . . .

قوله : " وموكله " يعنى الذى يؤدى الربا إلى غيره ، فلم يعمد الربا والتعامل به سواء فى كل من الآخذ والمعطى ، ثم أخذ الربا أشد من الإعطاء ، لما فيه من التمتع بالحرام ، ولهذا جاز إعطائه عند الضرورة الشديدة ، كما فى شرح الأشباه والنظائر للحموى وغيره .

قوله : " وكتابه " لأن كتابة الربا إعانة عليه ، ومن هنا ظهر أن التوظيف فى البنوك الربوية لا يجوز ، فإن كان عمل الموظف فى البنك ما يعين على الربا ، كالكتابة أو الحساب ، فذلك حرام لوجهين : الأول : إعانة على المعصية ، والثانى : أخذ الأجرة من المال الحرام ، فإن معظم دخل البنوك حرام مستجلب بالربا ، وأما إذا كان العمل لا علاقة له بالربا فإنه حرام للوجه الثانى فحسب ، فإذا وجد بنك معظم دخله حلال ، جاز فيه التوظيف للنوع الثانى من الأعمال ، والله أعلم .

قوله : " عن جابر " لم يخرج هذا الحديث غير مسلم من بين الأئمة الستة .

باب أخذ الحلال وترك الشبهات

قوله : " عن النعمان بن بشير " أخرجه البخارى فى الإيمان ، باب فضل من استبرأ لدينه ، وفى البيوع ، باب الحلال بين ، وأبو داود ، رقم ٣٣٢٩ و ٣٣٣٠ فى البيوع ، باب فى اجتناب الشبهات ، والنسائى فى البيوع ، باب اجتناب الشبهات فى الكسب ، والترمذى ، رقم ١٢٠٥ فى البيوع ، باب ما جاء فى ترك الشبهات ، وابن ماجه فى الفتن ، باب .

- وأهوى النعمان بإصبعيه إلى أذنيه - إن الحلال بين ، وإن الحرام بين ، وبينها مشبهات

قوله : " وأهوى النعمان بإصبعيه " تأكيداً لسامعه منه عليه السلام ، وقال الحافظ في الفتح ١ : ١١٧ : « وفي هذا رد لقول الواقدي ومن تبعه أن النعمان لا يصح سماعه من رسول الله عليه السلام ، وفيه دليل على صحة تحمل الصبي المميز ، لأن النبي عليه السلام مات ، وللنعمان ثمان سنين » .

ثم قال الحافظ : « ادعى أبو عمرو الداني أن هذا الحديث لم يروه عن النبي عليه السلام غير النعمان بن بشير ، فإن أراد : من وجه صحيح ، فسلم ، وإلا فقد رويناه من حديث ابن عمر وعمار في الأوسط للطبراني ، ومن حديث ابن عباس في الكبير له ، ومن حديث واثلة في الترغيب للأصبهاني ، وفي أسانيدنا مقال . وادعى أيضاً أنه لم يروه عن النعمان بن بشير غير الشعبي ، وليس كما قال ، فقد رواه عن النعمان أيضاً خيشمة بن عبد الرحمن عند أحمد وغيره ، وعبد الملك بن عمير عند أبي عوانة وغيره ، وسماك بن حرب عند الطبراني ، لكنه مشهور عن الشعبي ، رواه عنه جمع من الكوفيين ، ورواه عنه من البصريين عبد الله بن عون ، وقد ساق البخاري إسناده في البيوع » .

قوله : " وبينها مشبهات " كذا في النسخ الموجودة عندي ، ولكن ذكر الحفاظ العيني والعسقلاني رحمهما الله أن مسلماً إنما رواه بلفظ " مشبهات " على البناء للمفعول من باب التفعيل .

وقد ذكر العيني رحمه الله في عمدة القاري ١ : ٣٤٥ أن الحديث ورد بخمس روايات :

الأولى : " مشبهات " بوزن مفعلات ، يعني المشكلات من الأمور ، لما فيه من شبه الطرفين المتخالفين ، فيشبه مرة هذا ، ومرة هذا .

الثانية : " متشبهات " ، بوزن متفعلات ، كما في رواية الطبري ، وهي في المغني كالأولى ، غير أن فيها معنى التكلف .

الثالثة : " مشبهات " على البناء للمفعول من التشبيه ، وهي رواية السمرقندي ، ورواية مسلم ، والمعنى أنها مشبهات بغيرها ، مما لم يتيقن فيه حكمها على التعيين ، ويقال : معناها : مشبهات بالحلال .

الرابعة : " مشبهات " على البناء للفاعل من التشبيه ، ومعناها : أنها تشبه أنفسها بالحلال .

لا يعلمهن كثير من الناس ، فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام ،

والخامسة : ” مشبهات ” على البناء للفاعل من الإشباه ، ومعناها مثل الرابعة .

قوله : ” اتقى الشبهات ” بضم الشين والباء ، جمع شبهة ، والمراد ترك ما يشبهه كونه حلالا ، وسيأتى الكلام عليه إن شاء الله .

قوله : ” استبرأ لدينه وعرضه ” يعنى : طلب البراءة لدينه وعرضه من الذم الشرعى ، والإثم .

قوله : ” ومن وقع في الشبهات ” يعنى : ارتكب الأمور المشتبهة .

قوله : ” وقع في الحرام ” وهذا يكون لأحد وجهين : أحدهما أنه إذا عود لنفسه عدم التحرز مما يشبهه ، أثر ذلك في استهانته ، وعدم المبالاة بأمور الدين فوقع في الحرام مع العلم به . وقيل : إن من أكثر الوقوع في الشبهات أظلم قلبه عليه لفقدان نور العلم والورع ، فيقع في الحرام ، ولا يشعر به .

وثانيهما : أن من اشتبه عليه الحكم في مسألة ، فارتكبها بدون تحقيق أو سؤال ، فيمكن أن يكون ذلك الفعل حراما في نفس الأمر ، فحينئذ صار الوقوع في الشبهة وقوعا في الحرام ، والله أعلم .

عظيم موقع هذا الحديث :

قال العيني : « أجمع العلماء على عظم موقع هذا الحديث ، وأنه أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام . قالت جماعة : هو ثلث الإسلام ، وإن الإسلام يدور عليه ، وعلى حديث : « الأعمال بالنيات » ، وحديث : « من حسن إسلام المرء تركه مالا يعنيه » ، وقال أبو داود : يدور على أربعة أحاديث : هذه الثلاثة ، وحديث « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » . قالوا : سبب عظم موقعه أنه عليه السلام نبه فيه على صلاح المطعم والمشرب ، والملبس والمنكح ، وغيرها ، وأنه ينبغي أن يكون حلالا ، وأرشد إلى معرفة الحلال ، وأنه ينبغي ترك المشتبهات ، فإنه سبب لحماية دينه وعرضه ، وحذر من موقعة الشبهات ، وأوضح

ذلك بضرب المثل بالحمى ، ثم بين أهم الأمور ، وهو مراعاة القلب .

وقال ابن العربى : « يمكن أن ينتزع من هذا الحديث وحده جميع الأحكام » وقال القرطبي : « لأنه اشتمل على التفصيل بين الحلال وغيره ، وعلى تعلق جميع الأعمال بالقلب ، فن هنا يمكن أن يرد عليه جميع الأحكام » وراجع لهذه الأقوال عمدة القارى ١ : ٣٤٨ .

أقوال العلماء فى تفسير الحديث :

ثم قد اختلفت عبارات العلماء فى تفسير هذه المشتبهات ، وكيفية الحذر منها ، فهناك أقوال أربعة :

١ - قال الخطابى فى معالم السنن ٥ : ٦ : « ومعنى قوله : " وبينها أمور مشتبهات " أى أنها تشبه على بعض الناس دون بعض ، وليس أنها فى ذوات أنفسها مشتبهة لبيان لها فى جملة أصول الشريعة ، فإن الله تعالى لم يترك شيئاً يجب له فيها حكم ، إلا وقد جعل فيه بياناً ، ونصب عليه دليلاً . ولكن البيان ضربان : بيان جلى ، يعرفه عامة الناس كافة ، وبيان خفى ، لا يعرفه إلا الخاص من العلماء ، الذين عنوا بعلم الأصول ، فاستدركوا معانى النصوص ، وعرفوا طرق القياس والاستنباط ، ورد الشئى إلى المثل والنظير . »

قال : « ودليل صحة ما قلناه ، وأن هذه الأمور ليست فى أنفسها مشتبهة : قوله : " لا يعرفها كثير من الناس " وقد عقل ببيان فحواه أن بعض الناس يعرفونها ، وإن كانوا قليلى العدد ، فإذا صار معلوماً عند بعضهم ، فليس بمشتبه فى نفسه ، ولكن الواجب على من اشتبه عليه أن يتوقف ، ويستبرئ الشك ، ولا يقدم إلا على بصيرة ، فإنه إن أقدم على الشئى قبل الثبوت والتبين لم يأمن أن يقع فى المحرم عليه ، وذلك معنى الحمى ، وضربه المثل به . »

وحاصل ما قال الخطابى أن كون هذه الأمور مشتبهة إضافية ، بالنسبة إلى من لا يعرف حكمها ، والمراد من توقي الشبهات أن لا يقدم عليها إلا على بصيرة ، فإن تبين له الحكم جاز له الإقدام .

٢ - إن المراد من المشتبهات ما تعارضت فيه أدلة الحل والحرم ، فإن رجح المجتهد جانب الحل لدليل بدا له ، فإن هذه الحالة مشتبهة أيضاً ، فالورع أن لا يقدم عليها لإمكان الخطأ فى اجتهاده . وإلى هذا المعنى يشير النووى رحمه الله حيث يقول : « فإذا تردد الشئى

بين الجمل والحرمة ولم يكن نص ولا إجماع ، اجتهد فيه المجتهد ، فألحقه بأحدهما بالدليل الشرعى ، فإذا ألحقه به صار حلالاً أو حراماً ، وقد يكون دليله غير خال عن الاجتهاد ، فيكون الورع تركه .

حاصل ذلك أن المراد من المشتبهات : هى الأمور الاجتهادية التى لم يرد فيها نص ، والمراد من توقي الشبهات الأخذ بالورع والاحتياط على سبيل التقوى ، لاعلى سبيل الفتوى .

٣ - حكى العيني عن المأزرى وغيره أن المراد من المشتبهات هى الأمور المكروهة ، والمقصود من الحديث الحض على تجنبها ، فإن كثيراً من الناس لا يبالون بتعاطى المكروهات ، زعماً منهم بأنها ليست محرمة . فنبه الحديث على أن عملهم هذا يفضى إلى تعاطى المحرمات .

٤ - وقال بعض العلماء : إن المراد من المشتبهات ، هى الأمور المباحة التى يحسن التورع عنها ، ومن ثم كان النبى ﷺ ، والخلفاء بعده ، وأكثر أصحابه كانوا يزهدون فى المباحات ، فرفضوا التنعم بطيب الأطعمة ، ولين اللباس ، وحسن المساكن ، وتلبسوا بضدّها من خشونة العيش ، كما هو معلوم منقول من سيرهم .

تفصيل صور الاشتباه وأحكامها :

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : أما القول الثالث والرابع فضعيف ، لأن المكروه والمباح بمنزلة عن المشتبهات ، فتعين القولان الأولان ، ولكن السدى يظهر أن المراد فى الحديث جميع صور الاشتباه فى المسئلة ، والحكم الإجمالى فى جميعها : هو الحذر والتوقى عن الوقوع فيها ، ثم هذا التوقى واجب فى بعض الصور ، ومستحب فى الصور الأخرى .

وتفصيل ذلك أن الاشتباه لا يخلو إما أن يقع لعامى ، أو لمجتهد ، فإن وقع لعامى ، فلا يخلو ، إما أن يقع لعدم معرفته بالحكم ، وعدم سؤاله المجتهد عنه ، فحكم التوقى حينئذ للوجوب ، فلا يجوز له الإقدام على التشابهات ، وإما أن يقع لاختلاف المفتين فيه ، ولا سبيل لترجيح أحد المفتين على الآخر علماً وورعاً ، فحكم التوقى حينئذ للاستحباب .

وأما إذا وقع الاشتباه لمجتهد ، فلا يخلو ، إما أن يقع بسبب عدم اجتهاده فى خصوص تلك المسئلة ، فحكمه فى تلك المسئلة حكم العامى ، وإما أن يقع بسبب تعارض الأدلة ، وعدم رجحان بعضها على بعض ، فالتوقى واجب عليه أيضاً ، لأن المحرم راجع على المبيح عند استواء الأدلة ، وإما أن يقع بسبب تعارض الأدلة مع ترجيح الإباحة على التحريم ، فحينئذ يكون التوقى مستحباً ، والله سبحانه أعلم .

كالراعى يرعى حول الحمى يوشك أن يرتفع فيه . ألا ، وإن لكل ملك حمى ، ألا ، وإن حمى الله محارمه . ألا ، وإن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد

قوله : " كالراعى يرعى حول الحمى " الحمى ، بكسر الحاء ، كل موضع حظره السلطان لنفسه ، ومنع الغير من الدخول فيه ، وأكثر ما يستعمل فى مراعى البهائم .

قال الحافظ فى الفتح ١ : ١١٨ : « وفى اختصاص التمثيل بذلك نكتة ، وهى أن ملوك العرب كانوا يحمون لراعى مواشيهم أما كن مختصة ، يتوعدون من يرعى فيها بغير إذ نهم بالعقوبة الشديدة ، فمثل لهم النبى ﷺ بما هو مشهور عندهم ، فالحائف من العقوبة المراقب لرضا الملك يبعد عن ذلك الحمى خشية أن تقع مواشيه فى شئ منه ، فبعده أسلم له ، ولو اشتد حذره . وغير الحائف المراقب يقرب منه ويرعى من جوانبه ، فلا يأمن أن تنفرد الفاذة ، فتقع فيه بغير اختياره ، أو يحمل المكان الذى هو فيه ويقع الحصب فى الحمى ، فلا يملك نفسه أن يقع فيه ، فالله سبحانه هو الملك حقا ، وحماه محارمه » .

وقال شيخ مشايخنا الأنور رحمه الله : « وعندنا يجوز الحمى للإمام فقط ، كما كان عمر بن الخطاب بنى ربيعة لحيل الجهاد ، دون غيره ، أما الملوك فكانوا يتخذون الحمى لأنفسهم ، وذلك محظور فى الشرع ، وأما حمى الله تعالى ، فهو مطلوب لله تعالى أن لا يرعى عبده حوله ، ففيه تشبيه عمود بمذموم ، ولا ينبغى أخذ المسائل والأحكام من التشبيهات ، فاعلمه ، فإنه مهم ، وقد يغلط فيه الناس ، ثم الحديث إنما جاء على عرف الملوك وعاداتهم » كذا فى فيض البارى ١ : ١٥٤ .

ثم قد حكى أبو عمرو الدانى عن بعض العلماء أن هذا التمثيل مدرج من كلام الشعبى ، وليس جزء للحديث ، وقد رد عليهم الحافظ فى الفتح وحقق أنه من كلام النبى ﷺ .

قوله : " مضغة " هو فى اللغة قدر ما يعضغ ، وعبر بها هنا عن مقدار القلب ، فإنه صغير فى الرؤية ، مع أن صلاح سائر البدن وفساده تابع له .

قوله : " إذا صلحت " بفتح اللام ، وهو الأفصح ، وحكى الفراء فيه الضم أيضا ، وهو ضد الفساد ، واتفقوا على أن اللام تضم فى الماضى إذا صار الصلاح له هيئة لازمة لشرف ونحوه ، كذا فى فتح البارى .

الجسد كله ، ألا ، وهى القلب .

٣٩٧٤- **وحدثنا** أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا وكيع ، ح وحدثنا إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا عيسى بن يونس ، قالوا : حدثنا زكرياء بهذا الإسناد مثله .

٣٩٧٥- **وحدثنا** إسحاق بن إبراهيم ، أخبرنا جرير ، عن مطرف ، وأبي فروة الهمداني ، ح وحدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا يعقوب - يعنى ابن عبد الرحمن القارى - عن ابن عجلان ، عن عبد الرحمن بن سعيد ، كلهم عن الشعبي ، عن النعمان بن بشير ، عن النبي ﷺ بهذا الحديث ، غير أن حديث زكرياء أتم من حديثهم وأكثر .

٣٩٧٦- **حدثنا** عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد ، حدثني أبي ، عن جدى ، حدثني خالد بن يزيد ، حدثني سعيد بن أبي هلال ، عن عون بن عبد الله ، عن عامر الشعبي أنه سمع نعمان بن بشير بن سعد ، صاحب رسول الله ﷺ ، وهو يخطب الناس بجمص ، وهو يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : الحلال بين ، والحرام بين ، فذكر بمثل حديث زكرياء ، عن الشعبي ، إلى قوله : بوشك أن يقع فيه .

قوله : ” ألا ، وهى القلب “ فإن نسبة القلب إلى سائر الجسد كنسبة الأمير إلى المأمور ، وهو الأصل ، والأعضاء كالفرع له ، وهو معدن العلوم والمعارف والأخلاق والملكات وهو بعد فنائه في اللذات والهوى يسمى نفسا ، كما في فيض البارى ١ : ١٥٤ .

واستدل به النووي رحمه الله على أن العقل محله القلب ، دون الدماغ ، وفيه خلاف مشهور لا نريد التشاغل به ، غير أن الحديث غير دال على كون القلب محلا للعقل ، فإن مراد الحديث أن القلب معدن الملكات والأخلاق ، فإذا صلحت هذه الملكات والأخلاق الكامنة في القلب صلحت أعمال الجوارح ، وإن فسدت هذه الملكات صارت أعمال الجوارح جريئة على المعاصي والمنكرات ، ولا علاقة للحديث بكونه محلا للعقل أصلا .

وإن هذا الحديث أصل في علم الأخلاق والإحسان ، ووجه تعلقه بما قبله كما ذكره الحافظ ، أن الأصل فى الاتقاء والوقوع هو ما كان بالقلب ، لأنه عماد البدن ، والله سبحانه أعلم .

باب بيع البعير واستثناء ركوبه

٣٩٧٧- حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا زكرياء ، عن عامر ، حدثني جابر بن عبد الله : أنه كان يسير على جمل له قد أعيا ، فأراد أن يسيبه ، قال : فلحقني النبي ﷺ ، فدعاني ، وضربه ، فسار سيرا لم يسر مثله ، قال : بعنيه بوقية ،

باب بيع البعير واستثناء ركوبه

قوله : " حدثني جابر بن عبد الله " قد تقدم هذا الحديث في كتاب الرضاع ، باب استحباب نكاح البكر ، وقد أسلفنا هناك تخرجه ، وتقدمت سائر أجزاء القصة هناك أيضا ، فراجع ذلك الباب لشرحها ، ويريد أن يقتصر هنا على مسألة الشرط في البيع إن شاء الله .

قوله : " فأراد أن يسيبه " أى يطلقه ، وليس المراد أن يجعله سائبة لا يركبه أحد كما كانوا يفعلون في الجاهلية ، لأنه لا يجوز في الإسلام . كذا في فتح الباري ٥ : ٢٢٩ .

قوله : " فدعاني " وفي رواية أبي نعيم عند البخاري في الشروط : « فضربه ، فدعاه له » ولا تعارض ، إذ الدعاء للبعير كان من أجل جابر رضي الله تعالى عنه ، فكان دعاء له وللبعير جميعا .

قوله : " بوقية " اضطربت الروايات في تعيين الثمن الذي وقع عليه العقد في هذه القصة ، فالأكثر على أن البيع وقع بوقية ، من الفضة ، وورد في الروايات الأخرى " وقية ذهب " ، و " أربع أواق " ، و " خمس أواق " ، و " مائتا درهم " و " عشرون دينارا " وقد ذكرها البخاري تعليقا في الشروط ، ووقع عند أحمد والبرار من رواية على بن زيد عن أبي المتوكل " ثلاثة عشر دينارا " .

وقد تكلف بعض العلماء في الجمع بين هذه الروايات ، وقد ساق الحافظ توجيهاتهم ، ولكن يعجبني قول القرطبي رحمه الله حيث يقول : « اختلفوا في ثمن الجمل اختلافا لا يقبل التلقيق ، وتكلف ذلك بعيد عن التحقيق ، وهو مبني على أمر لم يصح نقله ، ولا استقام ضبطه ، مع أنه لا يتعلق بتحقيق ذلك حكم ، وإنما تحصل من مجموع الروايات أنه باعه البعير بثمن معلوم بينها ، وزاده عند الوفاء زيادة معلومة ، ولا يضر عدم العلم بتحقيق ذلك » .

قلت : لا ، ثم قال : بعنيه ، فبعته بوقية ، واستثنيت عليه حملانه إلى أهلى ، فلما بلغت أنيته بالجمل ، فنقدنى ثمنه ، ثم رجعت ، فأرسل فى أثرى ، فقال :

وقال الإسماعيلى : « ليس اختلافهم فى قدر الثمن بضار ، لأن الغرض الذى سيق الحديث لأجله بيان كرمه ﷺ ، وتواضعه ، وحنوه على أصحابه ، وبركة دعائه ، وغير ذلك ، ولا يلزم من وهم بعضهم فى قدر الثمن توهينه لأصل الحديث » وراجع لجميع هذه الأقوال فتح البارى ٥ : ٢٣٦ .

وأما الإمام البخارى رحمه الله فقد رجح رواية أوقية واحدة لكونها مروية عند الأكثر ، وقد صرح بترجيحه فى كتاب الشروط من جامعه ، وقد تبعه الحافظ فى الفتح ، وقال : « وما جنح إليه البخارى من الترجيح أقعد ، وبالرجوع إلى التحقيق أسعد ، فليعتمد ذلك ، وبالله التوفيق » .

وفى الحديث جواز ابتداء المشتري بذكر الثمن ، فإن النبى ﷺ كان مشترياً ، وهو الذى ساوم بوقية .

قوله : « قلت : لا » وقد أسأفنا فى الرضاع أنه ﷺ عرضه على النبى ﷺ هبة ، فلم يرض إلا أن يكون له بيعا ، ثم ساومه جابر ، فلم يزل رسول الله ﷺ يرفع الثمن إلى أن بلغ الأوقية ، فيحتمل أن يكون المنفى هنا نفس البيع ، ويحتمل أن يكون الثمن الذى ساومه به .

ودل الحديث على أن إجابة الكبير بقول « لا » جائز فى الأمر الجائز ، وليس ذلك من سوء الأدب إذا وقعت بذلك حاجة ، والله أعلم .

قوله : « واستثنيت عليه حملانه إلى أهلى » الحملان ، بضم الميم ، مصدر بمعنى الحمل ، والمفعول محذوف ، والمعنى : « استثنيت حمله إياى إلى أهلى » ، وورد فى رواية الإسماعيلى : « واستثنيت ظهره إلى أن نقدم » .

واستدل به من قال بجواز الشرط فى البيع ، كابن شبرمة ، وأحمد بن حنبل ، والبخارى وغيرهم ، رحمهم الله ، وأجاب عنه الحنفية والشافعية بأن ركوب الجمل إلى المدينة لم يكن شرطاً فى البيع ، وإنما كان إحساناً تبرع به رسول الله ﷺ بعد العقد ، وقد عبر عنه بعض

أتراني ما كستك لآخذ جملك ، خذ جملك ودراهمك ، فهولك .

٣٩٧٨- وحدثناه علي بن خشرم ، أخبرنا عيسى - يعني ابن يونس - عن زكرياء ، عن عامر ، حدثني جابر بن عبد الله بمثل حديث ابن نمير .

الرواة بلفظ الشرط أو الاستثناء مجازاً ، وأجاب الطحاوي عنه بأنه لم يكن بيعاً في الحقيقة ، وإنما كان النبي ﷺ يريد أن يحسن إلى جابر ، فعقد معه هذا البيع صورة ، ولذلك رد في الأخير البعير والثلثين كليهما ، وستأتي هذه المسئلة قريباً بجميع تفاصيلها إن شاء الله تعالى .

قوله : " أتراني ما كستك " ؟ المماكسة : المناقصة في الثمن ، وأشار بذلك إلى ما وقع بينهما من المساومة عند البيع كما تقدم في الرضاع ، والمراد : أظن أنني ناقصتك الثمن لآخذ جملك ؟ وفيه دليل لجواب الطحاوي المذكور آنفاً ، فإنه يدل قريباً من الصراحة على أن البيع لم يكن مقصوداً ، وإنما كان المقصود الإحسان إليه بهذه الصورة .

قوله : " خذ جملك ودراهمك ، فهو لك " وقد ذكرنا في الرضاع عن مسند أحمد ٣ : ٣١٤ أن جابراً بن عبد الله احتفظ بالقيراط الذي زاده رسول الله ﷺ ، وبقي معه : حتى فقد في فتنه الحرة .

وأما الجمل فقد أخرج ابن عساكر عن جابر ، قال : « فأقام الجمل عندي إلى زمن عمر ، فقلت : يا أمير المؤمنين ! هل لك بشيخ (يعني به ذلك الجمل) شهد بدرا ، والحديبية ؟ فقال : جئ به ، فبعث به إلى إبل الصدقة ، وقال : ارعه في أطيب المراعى ، واسقه من أعذب الماء ، فإن توفي فاحفر حفرة له فادفنه فيها » قال عطاء بن مسلم : " إن عمر حفظ جملاً كان مع النبي ﷺ ، فلهو بأمرته أرحم " كذا في تهذيب تاريخ ابن عساكر ٣ : ٧٨٧ ترجمة جابر بن عبد الله .

تفصيل مسألة الشرط في البيع .

وإن من أهم المسائل الفقهية التي تتعلق بهذا الحديث مسألة الشرط في البيع ، ولما صارت هذه المسئلة ذات أهمية كبيرة في عصرنا ، أردنا أن نشرحها ونشرح مذاهب الفقهاء فيها ببسط يتضح به جميع نواحيها ، ونسأل الله التوفيق للصواب والسداد .

فاعلم أن المراد من الشرط ههنا هو شرط يقترن بعقد البيع ، ويضيف إليه شيئا لم يكن داخلا فيه بنفس العقد ، فإن كان ذلك الشئ محرمًا فى نفسه أو كان فى وجوده غرر ، فلا خلاف فى عدم جوازه .

وإن لم يكن محرمًا فى نفسه ، ولا فيه غرر ، فقد اختلف فيها الفقهاء على أقوال شتى : فمنه ابن حزم والظاهرية مطلقا ، وقالوا إنه يفسد البيع ، وأجازة ابن شبرمة مطلقا ، فأجاز البيع والشرط جميعا ، وأجاز ابن أبى ليلى البيع ، دون الشرط ، كذا فى المحلى ٨ : ٤١٢ و ٤١٥ وهو مذهب إبراهيم النخعى فيما أخرج عنه عبد الرزاق فى مصنفه ٨ : ٥٦ .

وأ.أ. الأئمة الأربعة فعندهم فى هذه المسئلة تفاصيل لا بد من دراستها :

مذهب الحنفية :

وخلاصة مذهب الحنفية فى ذلك أنه إن كان شرطا يقتضيه العقد ، أو يلائم العقد ، أو شرطا جرى به التعامل بين الناس ، فهو جائز ، ولا يفسد به البيع ، ومثال الشرط الذى يقتضيه العقد ما إذا باع بشرط أن يحبس المبيع إلى قبض الثمن ، أو اشترى دابة بشرط أن يركبها ، أو اشترى حنطة فى سنبلها وشرط الحصاد على البائع ، والحق أن هذا النوع من الشروط ليس من الشرط المبحوث فيه ، لأنه لا يفيد إلانأ كيد ما وجب بنفس العقد ، ولا يضيف إليه شيئا .

ومثال الشرط الذى يلائم العقد ما إذا باع على أن يعطيه المشتري بالثمن رهنا أو كفيلًا ، والرهن معلوم ، والكفيل حاضر ، فقبل ، فإنه جائز ، كما فى البدائع ٥ : ١٧١ ، وكذلك شرط الحوالة شرط يلائم العقد ، فيجوز كما فى المبسوط للسرخسى ١٣ : ١٩ وفتح القدير ٥ : ٢١٥ .

ومثال الشرط الذى جرى به التعامل ، ما إذا اشترى نعلا على أن يحذوه البائع ، أو جرابا على أن يخزله له خفا ، قال السرخسى رحمه الله فى المبسوط : « وإن كان شرطا لا يقتضيه العقد ، وفيه عرف ظاهر ، فذلك جائز أيضا ، كما لو اشترى نعلا وشراكا بشرط أن يحذوه البائع ، لأن الثابت بالعرف ثابت بدليل شرعى ، ولأن فى النزاع عن العادة الظاهرة حرجا بينا » .

وقال الكاسانى فى البدائع ٥ : ١٧٢ : « والقياس أن لا يجوز ، وهو قول زفر رحمه الله .

وجه القياس أن هذا شرط لا يقتضيه العقد ، وفيه منفعة لأحد العاقدين ، وإنه مفسد . . . ولنا أن الناس تعاملوا هذا الشرط في البيع ، كما تعاملوا الاستصناع ، فسقط القياس بتعامل الناس ، كما سقط في الاستصناع .

وأما الشروط الأخرى التي لا تدخل في واحد من هذه الثلاثة ، فإن كان فيها منفعة لأحد العاقدين ، أو للمعقود عليه ، فإنها فاسدة ، ويفسد بها البيع ، مثل أن يشترى الحنطة على أن يطحنها البائع ، أو يتركها في داره شهرا ، أو ثوباً على أن يخطه ، فالبيع فاسد ، كما في فتح القدير ٥ : ٢١٥ وغيره .

وإن كان الشرط بحيث لا منفعة فيه لأحد العاقدين ، ولا للمعقود عليه ، فالشرط باطل ، والعقد صحيح ، نحو ما إذا اشترى دابة أو ثوباً بشرط أن لا يبيع ، كذا في المبسوط ١٣ : ١٥ ، وعلة في البدائع بقوله : « لأن هذا شرط لا منفعة فيه لأحد ، فلا يوجب الفساد ، وهذا لأن فساد البيع في مثل هذه الشروط ، لتضمنها الربا ، وذلك بزيادة منفعة مشروطة في العقد لا يقابلها عوض ، ولم يوجد في هذا الشرط ، لأنه لا منفعة فيه لأحد ، إلا أنه شرط فاسد في نفسه ، لكنه لا يؤثر في العقد ، فالعقد جائز ، والشرط باطل » .

المذهب الشافعي :

وأما الشافعية فذهبهم قريب من مذهب الحنفية ، فالشرط الذي يقتضيه العقد صحيح عندهم بداهة ، لأنه معمول به من غير حاجة إلى أن يذكر .

وأما الشرط الذي يلائم العقد ، فيدعى في المذهب الشافعي بالشرط الذي فيه مصلحة العقد ، أو الشرط الذي تدعو إليه الحاجة ، وهو جائز عندهم بهذا التعبير ، فقد ذكر الشيرازي في المذهب ١ : ٢٦٨ : « فإن شرط ما لا يقتضيه العقد ، ولكن فيه مصلحة ، كالحيار ، والأجل ، والرهن ، والضمين ، لم يبطل العقد ، لأن الشرع ورد بذلك على ما نبينه في مواضعه إن شاء الله ، وبه الثقة ، ولأن الحاجة تدعو إليه فلم يفسد العقد » .

ويرى أن تعبير الحنفية بالملائم أوفى بالمراد من تعبير الشافعية ، فإن تعبير « المصلحة » أو « الحاجة » ظاهره العموم في كل مصلحة ، وكل حاجة ، ولكنهم لا يريدون ذلك العموم ، وإنما استثنوا بهذا التعبير صوراً مخصوصة ، ذكرها الرملي في نهاية المحتاج ٣ : ٤٣٥ والخطيب الشربيني في مغنى المحتاج ٢ : ٣٢ .

وأما الشرط الذى جرى به التعامل فليس مستثنى من النهى عند الشافعية ، كما هو مستثنى عند الحنفية ، غير أنهم يجوزون بيع العبد بشرط إعتاقه ، لتشوف الشارع إلى العتق ، ولحديث بريرة رضى الله عنها ، وهذا خلاف القياس عندهم .

وأما الشرط الذى لا غرض فيه ، ولا منفعة منه لأحد ، فإنه يلغو عند الشافعية ، ولا يفسد به العقد ، كما عند الحنفية سواء بسواء .

فالفرق الحقيقى بين المذهبين أن الحنفية يجوزون الشرط الذى جرى به التعامل ، ولا يجوزوه الشافعية .

المذهب المالكى :

وإن المذهب المالكى من أدق المذاهب ، وأكثرها تفصيلا فى مسألة الشرط . والفرق بينه وبين المذهبين السابقين ، أن الأصل فيها حرمة الشرط ، وللإباحة صور مستثناة . والأصل فى المذهب المالكى ، على العكس من ذلك ، لإباحة الشرط ، وللحرمة صور مستثناة ، فلا يكون الشرط فى هذا المذهب فاسدا إلا فى موضعين :

الأول : إذا كان الشرط يناقض مقتضى العقد كما إذا اشترط البائع على المشتري ألا يتصرف فى المبيع ، أو اشترط الزوج على الزوجة ألا يتفق عليها .

والثانى : إذا كان الشرط يخل بالثمن ، بأن يزيده أو ينقصه إلى قدر غير معلوم ، وهذا كبيع اشترط فيه قرض ، أو كبيع الوفاء ، وصورته أن يبتاع سلعة على أن البائع متى ما رد الثمن ، فالسلعة له ، ووجه فساد الشرط فى هذا ، كما يقول الخرشى ، أن الشرط : « يعود جهله فى الثمن إما بزيادة ، إن كان الشرط من المشتري ، أو بنقص ، إن كان من البائع » .

والشرط الفاسد عندهم يبطل فى جميع الأحوال ، ولا يعمل به ، وأما أثره فى العقد فينقسم إلى أقسام ثلاثة :

١ - إن الشرط الفاسد يبطل العقد ، وذلك إنما يقع عادة إذا كان الشرط يناقض مقتضى العقد ، بحيث إذا عمل الشرط لزم أن يخلل العقد ، فيبطل الشرط والعقد كلاهما إذا اشترط البائع على المشتري أن لا يتصرف فى المبيع ، أو اشترط الواهب على الموهوب له أن لا يقبض الهبة .

٢ - إن الشرط الفاسد يبطل وحده ، ويبقى العقد جائزا ، ويبدو أن ذلك يقع فيما إذا

ناقض الشرط مقتضى العقد، ولكن العقد لا يخل إذا أعمل الشرط ، كما إذا اشترطت الزوجة على زوجها أن لا يتزوج عليها ، أو ألا يطلقها ، فحينئذ يبطل الشرط ويصح العقد .

٣- إن الشرط الفاسد يبطل العقد إلا إذا نزل عنه المشترط ، فيسقط الشرط ويبقى العقد ، وهذا فيما إذا كان الشرط يخل بالثمن ، كما في بيع الوفاء وغيره .

وما سوى هذه الصور من الشروط جائز عند مالك ، فيجوز في مذهب مالك أن يشترط البائع على المشتري أن يعتق العبد المبيع أو يقف الأرض المبيعة ، مما يتضمن إيقاع معنى في المبيع هو من معاني البر ، وكذلك يجوز عنده أن يبيع الدار ، ويشترط سكنها مدة معقولة ، أو الدابة ، ويشترط ركوبها إلى مدة معلومة ، أو مكان معلوم ، أو الثوب ، ويشترط عليه المشتري أن يخطه ، أو الخنطة ، ويشترط عليه أن يطحنها ، وغير ذلك من الشروط التي فيها منفعة معقولة لأحد المتعاقدين .

هذه خلاصة ما في بداية المجتهد ٢ : ١٣٣ و ١٣٤ ، ومواهب الجليل للخطاب ٤ : ٣٧٣ و ٣٧٥ ، والخرشي ٥ : ٨٠ و ٨١ ، ويقول ابن رشد في بداية المجتهد : « ويرى أصحابه أن مذهبه هو أولى المذاهب ، إذ بمذهبه تجتمع الأحاديث كلها ، والجمع عندهم أحسن من الترجيح » .

المذهب الحنبلي :

أما المذهب الحنبلي فيقول : إن الشرط إذا كان أكثر من الواحد فسد الشرط والعقد جميعا على الإطلاق ، مثل أن يشتري ثوبا بشرط أن يخطه البائع ويغسله ، فهذان شرطان ، ويفسد به العقد ، إلا إذا كان الشرطان مما يلائم العقد ، مثل شرط الرهن وتسليم المبيع .

وأما إذا كان الشرط واحدا فذهبه يقارب المذهب المالكي مع فرق يسير في التعبير . وراجع له مغنى ابن قدامة ٤ : ٢٤٩ .

الأحاديث الواردة في الباب :

وأما الأحاديث الواردة في الباب فثلاثة ، وقد جمعها قصة عبد الوارث بن سعيد ، فنوردها بنماها ، لما فيها من فوائد :

أخرج ابن حزم في المحلى ٨ : ٤١٥ والحاكم في معرفة علوم الحديث (ص - ١٢٧)

عن عبد الوارث بن سعيد ، قال : « قدمت مكة ، فوجدت بها أبا حنيفة ، وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة ، فسألت أبا حنيفة عن بيع بيعا ، واشترط شرطا ، فقال : البيع باطل ، والشرط باطل ، ثم سألت ابن أبي ليلى عن ذلك ، فقال : البيع جائز ، والشرط باطل ، ثم سألت ابن شبرمة عن ذلك ، فقال : البيع جائز ، والشرط جائز ، فرجعت إلى أبي حنيفة ، فأخبرته بما قالوا ، فقال : لا أدري ما قالوا ، حدثنا عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن جده : أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع وشرط ، البيع باطل ، والشرط باطل » .

« فأتيت ابن أبي ليلى ، فأخبرته بما قالوا ، فقال : لا أدري ما قالوا ، حدثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة أم المؤمنين : أن رسول الله ﷺ قال : اشترى بريرة ، واشترطى لهم الولاء ، البيع جائز ، والشرط باطل .

« فأتيت ابن شبرمة ، فأخبرته بما قالوا ، فقال : لا أدري ما قالوا ، حدثنا مسعر بن كدام ، عن محارب بن دثار ، عن جابر بن عبد الله أنه باع من رسول الله ﷺ جملا ، واشترط ظهره إلى المدينة ، البيع جائز ، والشرط جائز » .

فهذه هي الأحاديث الثلاثة التي يدور عليها الكلام في مسئلة الباب ، فأما حديث بريرة رضي الله عنها ، فقد استوفينا الكلام عليه في آخر كتاب العتاق ، وقد ذكر هنالك وجه الجواب عن استدلال ابن أبي ليلى به ، وبقي الحديثان ، فلنتكلم عليهما هنا ، والله سبحانه الموفق .

أولها حديث النهي عن بيع وشرط ، وقد روى بطريقين :

الأول : ما أخرجه الترمذي في باب كراهية بيع ما ليس عنده من طريق أبيوب ، عن عمرو بن شعيب عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحل ملاف وبيع ، ولا شرطان في بيع » وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . واستدل به أحمد وإسحاق على جواز الشرط الواحد في البيع ، ومنع الشرطين .

والثاني : ما رواه أبو حنيفة رحمه الله ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده أن النبي ﷺ نهى عن الشرط في البيع ، كما في جامع المسانيد ٢ : ٢٢ ، واستدل به أبو حنيفة والشافعي رحمه الله على أن الأصل في الشرط عدم الجواز ، سواء كان واحدا أو أكثر .

وقال شيخنا العثماني رحمه الله في إعلال السنن ١٢ : ١١٢ : « يمكن أن يكون عمرو بن شعيب يروي عن أبيه عن جده كلتا الروايتين ، فروى عنه أبو حنيفة رواية ، وروى عنه

آخرون رواية أخرى . والثاني أن يقال : إن أصل الرواية كان أنه نهى عن شرطين في بيع ، إلا أن أبا حنيفة رواه بالمعنى ، لأن معنى الشرطين في البيع : هو البيع والشرط ، لأن البيع نفسه شرط ، فإذا شرط في البيع شرط آخر اجتمع فيه شرطان ، كذا قاله الطحاوى في معاني الآثار وأيضاً لا وجه لجواز الشرط وعدم جواز الشرطين ، وأيضاً : كل شرط متضمن لشرطين : شرط الوجود ، وشرط عدم ، فلا يخلو بيع بالشرط عن الشرطين ، فلا يجوز لوجود الشرطين .

وثاني الحديثين حديث الباب ، حديث جابر رضي الله عنه ، فإنه باع جملة من النبي صلى الله عليه وسلم على أن يركبه إلى المدينة .

وخلاصة الكلام في هذا الحديث أن هذه القصة قد رويت بألفاظ مختلفة ، يدل بعضها على أن الركوب كان شرطاً في العقد ، كما في قوله في الباب : « واستثنيت عليه حملانه إلى أهلى » ، ويدل بعضها على أنه لم يكن مشروطاً في العقد ، ووقع البيع مطلقاً ، ثم تبرع به النبي صلى الله عليه وسلم . ومن أصرح ما يدل على ذلك ما أخرجه أحمد في مسنده ٣ : ٣١٤ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لجابر : « أخذته بأوقية ، اركبه » فنصّل بين البيع ، وبين قوله « اركبه » ، بل وقع عند أحمد في غير هذا الموضع من مسنده ٣ : ٣٥٨ : « قال : فنزلت من الرحل إلى الأرض ، قال : ما شأنك ؟ قال : قلت : جملك ! قال : قال لى : اركب جملك ، قال : قلت : ما هو بجملى ، ولكنه جملك ، قال : كنا نراجعه مرتين في الأمر إذا أمرنا به ، فإذا أمرنا الثالثة لم نراجعه ، قال : فركبت الجمل » فإن هذا السياق صريح في أن جابراً رضي الله عنه قد سلم الجمل إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يرض بالركوب عليه ، إلا بأمر متكرر من النبي صلى الله عليه وسلم ، فضلاً عن أن يكون شرطه في العقد .

وقد ذكر البخارى رحمه الله في كتاب الشروط أن الروايات التي وردت بألفاظ الاشتراط أكثر وأصح ، وتعبه شيخنا العثماني رحمه الله في إعلاء السنن ١٢ : ١٠٩ بأن رواية عدم الإشتراط أكثر وأقوى ، فساق جميع الروايات ، وتكلم عليها مقناً وإسناداً .

ولو سلمنا قول البخارى رحمه الله ، فإنه يمكن أن تكون صيغة الإشتراط من تصرف الرواة ، وأن يكون الرواة عبروا عنه بصيغة الشرط لما أن التبرع قد وقع بعد البيع متصلاً ، بخلاف سياق ما أسلفنا من رواية أحمد . فإنها صريحة في كون الركوب تبرعاً ولا يمكن حملها على الإشتراط ، وهو الذى يطمئن إليه القلب نظراً إلى جود النبي صلى الله عليه وسلم ، وثقة الصحابة به ، فلا يظن بجابر أن يخاف عند البيع أن النبي صلى الله عليه وسلم يتركه راجلاً في الصحراء ، حتى يشترط

ركوبه فى صلب العقد معه ﷺ ، والظاهر من مثله أن يكون قد عقد البيع مطلقا عن شرط .
ثقة بجود النبى ﷺ ، وقد صدق النبى ﷺ ثقته بعد البيع فعلا ، فأمره بالركوب ، فيمكن
أن يكون بعض الرواة قد عبر ثقته هذا بصيغ الاشتراط ، وذكر الآخرون حقيقة الأمر ،
فلم يعبروا عنه بالاشتراط .

ثم هناك ناحية أخرى ، توجه إليها الطحاوى رحمه الله فى شرح معانى الآثار ، وهى
أن النبى ﷺ لم يكن فى هذه القصة قصد البيع أصلا ، وإنما كان يريد أن يحسن إلى جابر
ﷺ بإيصال ثمن الجمل إليه ، واحتمال لأجل ذلك بصورة عقد البيع ، ولهذا رد الجمل إلى
جابر ﷺ بعد الوصول إلى المدينة ، ولم يمسكه بنفسه ، ويدل عليه قوله عليه السلام فى
الباب : « أترانى ما كستك لآخذ جملك ودرهمك ، فهو لك » .

فن هذه الجهة لا يستقيم الاستدلال بهذه القصة على أحكام البيوع المقصودة .

وقد وردت آثار فى تأييد من يمنع الاشتراط :

فنها ما أخرجه الطحاوى فى شرح معانى الآثار ٢ : ١٨٢ عن زينب امرأة عبد الله
ابن مسعود أنها باعت عبد الله جارية ، واشترطت خدمتها ، فذكر ذلك لعمر ، فقال :
لا يقربنها ، ولا أجد فيها مثوبة .

ومنها ما أخرجه الطحاوى أيضا عن ابن عمر قال : « لا يجل فرج إلا فرج إن شاء صاحبه
باعه ، وإن شاء وهبه ، وإن شاء أمسكه ، لاشترط فيه » .

وبالجمله ، فالمسئلة مجتهد فيها منذ عهد الصحابة والتابعين ، وإن مذاهبهم المختلفة مروية
عند عبد الرزاق فى مصنفه ٨ : ٥٦ إلى ٦٠ ، ولذلك جاز عند الحنفية الشرط الذى يلائم
العقد ، أو جرى به التعامل .

وقد كثرت فى عهدنا أنواع الشروط فى البيوع والإجازات وغيرها ، فكل ماجرى
به التعامل العام كان جائزا ، مثل ما تعرف فى العالم كله أن مشتري التلاجات ، والدافئات ،
والماكينات الأخرى يشترط على البائع القيام بتصليحها كلما عرضها فساد فى حدود مدة
معلومة ، كالسنة أو السنتين مثلا ، فإن هذا الشرط جائز لشيوع التعامل بها .

وهل يجوز إحداث مثل هذه الشروط بتقنين من قبل الحكومة ، دون أن يكون فيها
تعامل سابق ؟ لم أر حكم ذلك صريحا فى كلام الفقهاء ، والسدى يظهر أن ذلك يجوز ، ما لم

٣٩٧٩- حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، وإسحاق بن إبراهيم - واللفظ لعثمان - قال إسحاق : أخبرنا ، وقال عثمان : حدثنا جرير ، عن مغيرة ، عن الشعبي ، عن جابر بن عبد الله ، قال : غزوت مع رسول الله ﷺ فتلاحق بي ، وتحتى ناضح لى قد أعيا ، ولا يكاد يسير ، قال : فقال لى : ما لبعيرك ؟ قال : قلت : عليل ، قال : فتخلف رسول الله ﷺ ، فزجره ، ودعاه ، فما زال بين يدى الإبل ، قدامها يسير . قال : فقال لى : كيف ترى بعيرك ؟ قال : قلت : بخير ، قد أصابته بركتك ، قال : أفتبيعيه ؟ فاستحييت ، ولم يكن لنا ناضح غيره ، قال : فقلت : نعم ، فبعته إياه على أن لى فقار ظهره حتى أبلغ المدينة ، قال : فقلت : يا رسول الله

يؤد ذلك إلى الربا ، فإن العلة فى منع الاشتراط هو الإفضاء إلى النزاع . كما صرح به ابن عابدين رحمه الله فى رسائله .

فكما أن النزاع يرتفع بالتعامل السابق ، فإنه يرتفع أيضا بتقنين من قبل الحكومة ، ويحدث به تعامل لاحق ، فلا وجه لمنعه ، إلا إذا أدى ذلك إلى الربا المحرم قطعاً . ثم إن حكم الحاكم رافع للخلاف فى الأمور المجتهد فيها ، ولو وقع التقنين عملاً بمذهب المالكية ، أو الحنابلة جاز من هذا الوجه أيضا . ولذلك نرى أن العثمانيين قد أدخلوا تعديلاً فى مجلة الأحكام العدلية ، بإضافة مادة جديدة على الوجه الآتى : « البيع بشرط يعود نفعه على أحد العاقدين صحيح ، والشراء معتبر ، فإذا باع فرسا على أن يركبها مدة كذا ، أو اشترى المشتري شيئاً مقابل سكنى داره المعلومة ، فذلك البيع صحيح ، والشرط معتبر » . وجاء فى المذكرة التفسيرية لهذه المادة : « إن تقييد البيع بشرط "على" ، كما أنه لا يجوز عند الحنفية ، كذلك لم تجزه المالكية (؟) والشافعية . وفى زماننا هذا نرى أن البيوع تعقد خلافاً لهذه المذاهب الثلاثة ، فوجب القول بما تقول به الحنابلة لتقريب أعمال الناس إلى الجواز ، ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً » .

نقله الأستاذ عبد الرزاق السنهورى فى كتابه " مصادر الحق فى الفقه الإسلامى " ٣ : ١٧٦ طبع ثالث ١٩٦٧ م ، والله سبحانه وتعالى أعلم ، وعلمه أتم وأحكم .

قوله : " فتلاحق بي " يعنى : لحقنى من خلفى .

قوله : " على أن لى فقار ظهره " الفقار بفتح الفاء ، جمع الفقارة ، وهى خرزة من عظام الظهر ، وهو كناية عن الركوب .

إني عروس ، فاستأذنته ، فأذن لي ، فتقدمت الناس إلى المدينة ، حتى انتهيت ، فلقيني عمالي ، فسألني عن البعير . فأخبرته بما صنعت فيه ، فلا مني فيه ، قال : وقد كان رسول الله ﷺ قال لي حين استأذنته : ما تزوجت ؟ أبكرا أم ثيبا ؟ فقلت له : تزوجت ثيبا ، قال : أفلا تزوجت بكرا تلاعبك وتلاعبها ؟ فقلت له : يا رسول الله ! توفي والدي ، أو استشهد ، ولى أخوات صغار ، فكرهت أن أزوج إليهن مثلهن ، فلا تؤدبهن ، ولا تقوم عليهن ، فتزوجت ثيبا لتقوم عليهن ، وتؤدبهن . قال : فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة غدوت إليه بالبعير ، فأعطاني ثمنه ، وردده علي .

٣٩٨٠- حدثنا عثمان بن أبي شيبة ، حدثنا جوير ، عن الأعمش ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن جابر ، قال : أقبلنا من مكة إلى المدينة مع رسول الله ﷺ ، فاعتل جملي . وساق الحديث بقصته ، وفيه : ثم قال : يعني جملك هذا ، قال : قلت : لا بل هولك ، قال : لا ، بل بعنيه ، قال : قلت : لا ، بل هولك يا رسول الله ، قال : لا ، بل بعنيه ، قال : قلت : فإن لرجل على أوقية ذهب ، فهو لك بها ، قال : قد أخذته ، فتبلغ عليه إلى المدينة ، قال : فلما قدمت

قوله : " إني عروس " العروس يستعمل للرجل والمرأة كليهما ، فإذا استعمل للرجل جمع على " عرس " بضم العين والراء ، وإذا استعمل للمرأة جمع على " عرائس " ، وتقدم شرح باقي الحديث في الرضاع .

قوله : " تلاعبك وتلاعبها " قد مر تفسير هذه الجملة بما فيها من فوائد ، في باب استحباب نكاح الأبكار من كتاب الرضاع .

قوله : " سالم بن أبي الجعد " بسكون العين ، تابعي ثقة مشهور .

قوله : " في طريق مكة إلى المدينة " هذا مما يؤيد كون هذه القصة في غزوة ذات الرقاع ، لأن طريقها كانت ملاقيسة بطريق مكة ، وقد أسلفنا الكلام في ذلك في الرضاع .

قوله : " فتبلغ عليه إلى المدينة " صيغة أمر ، يعني : توصل بها يا جابر إلى المدينة ، ولا تسلمها إلي في هذا الوقت .

المدينة قال رسول الله ﷺ لبلال : أعطه أوقيةً من ذهب ، وزده ، قال : فأعطاني أوقية من ذهب ، وزادني قيراطا ، قال : فقلت : لا تفارقني زيادة رسول الله ﷺ ، قال : فكان في كيس لي ، فأخذه أهل الشام يوم الحرة .

٣٩٨١- حدثنا أبو كامل الجحدري ، حدثنا عبد الواحد بن زياد ، حدثنا الجريري ، عن أبي نضرة ، عن جابر بن عبد الله ، قال : كنا مع النبي ﷺ في سفر ، فتخلف ناضحي ، وساق الحديث ، وقال فيه : فنخسه رسول الله ﷺ ، ثم قال لي : اركب باسم الله ، وزاد أيضا : قال : فما زال يزيدني ، ويقول : والله يغفر لك .

٣٩٨٢- وحدثني أبو الربيع العتكي ، حدثنا حماد ، حدثنا أيوب ، عن أبي الزبير ،

قوله : " فكان في كيس لي " فيه جواز التبرك بآثار الصالحين .

قوله : " أبو كامل الجحدري " بفتح الجيم والداد ، كما في المغني . نسبة إلى جحدر ، وهو اسم رجل كما في الأنساب للسمعاني ٣ : ٢٠٦ واسمه فضيل بن حسين بن طلحة البصري ، قال أحمد : بصير بالحديث متقن ، كذا في التهذيب ٨ : ٢٩١ .

قوله : " الجريري " بضم الجيم مصغرا ، نسبة إلى جرير بن عباد بن ضبيعة ، واسمه سعيد بن لباس ، ثقة من أهل البصرة ، تغير في آخر عمره .

قوله : " أبي نضرة " بسكون الضاد ، تابعي معروف ، اسمه المنذر بن مالك بن قطعة ، وثقه أكثر العلماء ، ولم يحتج به البخاري ، كما في التهذيب ١٠ : ٣٠٣ .

قوله : " فنخسه " يعني : طعنه بعنزة كانت معه .

قوله : " وزاد أيضا " لعله من كلام مسلم ، يعني : زاد هذا الراوي جملة تالية ، وأما قوله : « فما زال يزيدني » فن كلام جابر ، يعني لم يزل رسول الله ﷺ يزيدني في ثمنه ، ويستغفر لي .

قوله : " العتكي " بفتح العين والتاء ، نسبة إلى العتيك بن أزد ، كما في المغني .

عن جابر ، قال لما أتى على النبي ﷺ وقد أعيأ بعيرى ، قال : فنخسه ، فوثب ، فكنت بعد ذلك أحبس خطامه ، لأسمع حديثه ، فما أقدر عليه ، فلحقنى النبي ﷺ ، فقال : بعنيه ، فبعته منه بخمس أواق ، قال : قلت : على أن لي ظهره إلى المدينة ، قال : ولك ظهره إلى المدينة ، قال : فلما قدمت المدينة أتيته به ، فزادنى وقية ، ثم وهبه لى .

٣٩٨٣- حدثنا عقبة بن مكرم العمى ، حدثنا يعقوب بن إسحاق ، حدثنا بشير بن عقبة عن أبى المتوكل الناجى ، عن جابر بن عبد الله ، قال : سافرت مع رسول الله ﷺ فى بعض أسفاره ، أظنه قال : غازيا ، واقتص الحديث ، وزاد فيه : قال : يا جابر ، أنوفيت الثمن ؟ قلت : نعم ، قال : لك الثمن ، ولك الجمل ، لك الثمن ، ولك الجمل .

٣٩٨٤- حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبرى ، حدثنا أبى ، حدثنا شعبة ، عن محارب ، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : اشترى منى رسول الله ﷺ بعيرا بوقيتين ودرهم ، أو درهمن ، قال : فلما قدم صرارا أمر ببقرة فذبحت ، فأكلوا منها ، فلما قدم المدينة أمرنى أن آتى المسجد ، فأصلى ركعتين ، ووزن لى ثمن البعير ، فأرجح لى .

قوله : " لأسمع حديثه " يعنى : حديث النبي ﷺ ، والمراد أنى كنت أحبس خطامه ، أستمهل فى السير ، ويمكن لى سماع حديث النبي ﷺ ، فلا أقدر على ذلك لسرعته .

قوله : " عقبة بن مكرم العمى " هو مكرم من باب الإفعال ، والعمى : بتشديد الميم والياء ، منسوب إلى بنى العم من نعيم .

قوله : " بشير بن عقبة " الناجى السامى ، ويقال : الأزدى ، أبو عقيل الدورى البصرى ، ثقة صالح الحديث ، كما فى التهذيب ١ : ٤٦٦ .

قوله : " الناجى بتخفيف الجيم وتشديد الياء ، منسوب إلى بنى ناجية ، مر غير مرة .

قوله : " قدم صرارا " بكسر الصاد على الأفصح ، وقيل : بفتحها ، موضع قريب من المدينة بثلاثة أميال ، وقيل : بئر : وقد رواه بعضهم غير منصرف ، والصرف أصح .

قوله : " فأصلى ركعتين " فيه استحباب الركعتين للقادم من سفر ، وأن يبدأ بالمسجد قبل إتيان بيته .

٣٩٨٥- حدثني يحيى بن حبيب الحارثي ، حدثنا خالد بن الحارث ، حدثنا شعبة ، أخبرنا محارب ، عن جابر ، عن النبي ﷺ بهذه القصة ، غير أنه قال : فاشتراه مني بثمن قد سماه ، ولم يذكر الوقيتين ، والدرهم والدرهمين ، وقال : أمر ببقرة ، فنحرت ، ثم قسم لحمها .

٣٩٨٦- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا ابن أبي زائدة ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن جابر : أن النبي ﷺ قال له : قد أخذت جلك بأربعة دنانير ، ولك ظهرك إلى المدينة .

باب جواز اقتراض الحيوان ، واستعباب توفيته خيراً مما عليه

٣٩٨٧- حدثنا أبو الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح ، أخبرنا ابن وهب ، عن مالك بن أنس ، عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي رافع : أن رسول الله ﷺ استسلف

قوله : ” يحيى بن حبيب الحارثي ” هو أبو زكرياء البصري ، روى عنه الجماعة إلا البخاري ، قال أبو حاتم : صدوق ، وقال النسائي : ثقة مأمون قل شيخ رأيت بالبصرة مثله .

قوله : ” محارب ” يعني ابن دثار ، تابعي معروف .

باب جواز اقتراض الحيوان الخ

قوله : ” ابن وهب ” هو عبد الله بن وهب الفقيه المشهور .

قوله : ” عن أبي رافع ” القبطي ، مولى رسول الله ﷺ ، اختلفوا في اسمه اختلافاً شديداً ، وهو معروف بكنيته ، كان مولى العباس بن عبد المطلب ، فوهبه للنبي ﷺ : فأعتقه لما بشره بإسلام العباس بن عبد المطلب ، والحفوظ أنه أسلم لما بشر العباس بن عبد المطلب بأن النبي ﷺ انتصر على أهل خيبر ، وذلك في قصة جرت ، وكان إسلامه قبل بدر ، ولم يشهدا ، وشهد أحداً وما بعدها . كذا في الإصابة ٤ : ٦٨ .

من رجل بكرا ، فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة ، فأمر أبا رافع أن يقضى الرجل بكراه ،

وحديثه هذا أخرجه أيضا النسائي في البيوع ، باب استسلاف الحيوان واستقراضه ، وأبو داود ، رقم ٣٣٤٦ في البيوع ، باب حسن القضاء ، والترمذي رقم ١٣١٨ في البيوع ، باب ما جاء في استقراض البعير ، ومالك في البيوع ، باب ما يجوز من السلف .

قوله : " استسلف من رجل بكرا " يعنى : اقترض بعيرا ، والبكر ، بفتح الباء : الصغير من الإبل ، كالغلام في الآدميين ، والأنثى بكرة .

استدل به الفقهاء الحجازيون على جواز قرض الحيوان ، فقال الشافعى ومالك رحمهما الله : يجوز قرض كل حيوان إلا الجوارى ، وكذلك قال أحمد رحمه الله ، وفي الجوارى عنه روايتان ، أحدهما أنه يجوز ، غير أنه لا يجوز لمستقرض الجارية أن يرد عينها ، وإنما يرد مثلها أو قيمتها . وروى عن ابن سيرين والطبري أنها يقولان يجوز قرض الجوارى مطلقا . هذه خلاصة ما فى المغنى لابن قدامة ٤ : ٣٥٠ و ٣٥١ والآبى ٤ : ٢٩٢ والأم للشافعى ٣ : ١٢٢ .

وأما أبو حنيفة رحمه الله ، فلا يجوز عنده قرض شئ من الحيوان ، فإن قبضه رجل بحكم القرض وجب عليه رده ، ولا يجوز الانتفاع به ، وهو قول عبد الله بن مسعود ، وحذيفة ، وعبد الرحمن بن سمرة ، وسفيان الثورى ، والحسن بن صالح ، وسائر الكوفيين ، فيما حكى عنهم ابن عبد البر فى الاستدكار ، وراجع الجوهر النقى ، مع البيهقى ٥ : ٣٥٣ .

وحجة أبى حنيفة رحمه الله أن القرض إنما يصح فى ذوات الأمثال ، لأن حقيقة القرض تمليك الشئ بشرط رد مثله ، وذلك إنما يمكن فيما له مثل من المكيلات والموزونات ، والعدديات المتقاربة ، وما ليس له مثل لا تنأتى فيه حقيقة القرض ، والحيوان من ذوات القيم ، وليس من ذوات الأمثال ، فلا يجوز فيه القرض والاقتراض .

وتدل على منع قرض الحيوان والسلم فيه عدة آثار عن أجلة الصحابة رضى الله عنهم :

١ - عن القاسم بن محمد ، قال : قال عمر بن الخطاب : " إنكم تزعمون أنا لا نعلم أبواب الربا ، ولأن أكون أعلمها أحب إلى من أن يكون لى مثل مصر وكورها ، ومن الأمور أمور لا يكن يخفى على أحد : هو أن يبتاع الذهب بالورق نسيئا ، وأن يبتاع الثمرة وهى معصرة لم تطب ، وأن يسلم فى سن " أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه ٨ : ٢٦ رقم ١٤١٦١ من طريق ابن عيينة ، عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودى ، وأخرجه أيضا البيهقى فى سننه

٦ : ٢٣ مقتصرًا على قوله « وأن يسلم في سن » .

ولا وجه لعدم جواز السلم في الحيوان إلا أنه لا يضبط بالوصف ، فإذا لم يحز السلم فيه ، فعدم جواز القرض أولى ، وقد عدّه سيدنا عمر رضي الله عنه من الأمور التي لا تخفى على أحد ، فتبين أنه كان معروفًا لدى الصحابة رضي الله عنهم .

٢ - عن إبراهيم النخعي أن عبد الله (ابن مسعود) كره السلف في الحيوان ، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٨ : ٢٣ و ٢٤ رقم ١٤١٤٨ .

٣ - عن عبد الرحمن بن القاسم أن عمر كرهه . أخرجه عبد الرزاق أيضا .

وقد أسند الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢ : ١٩١ عدم جواز قرضه إلى حذيفة بن اليمان ، وعبد الرحمن بن سمرة أيضا ، كما أسلفنا عن الجوهر النقي ، وكذلك أسنده عبد الرزاق إلى شريح ، وسعيد بن جبير ، رضي الله تعالى عنهم أجمعين .

واستدل الإمام السندی رحمه الله على مذهب الحنفية بحديث سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، أخرجه أصحاب السنن ، وقال السندی رحمه الله : « وذلك لأن الاستقراض في الحيوان بيع ، بخلافه في الدراهم ، لأنها لا تتعين ، فيكون رد المثل في الدراهم كرد العين ، والحيوان يتعين ، فرد المثل فيه رد للبذل ، وهو بيع » راجع حاشية السندی على النسائي ٧ : ٢٩٢ طبع مصر .

واستدل ابن الترمكاني وغيره على مذهب الحنفية بما مر في العتاق من حديث ابن عمر المرفوع أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيمن أعتق نصف عبد مشترك بقيمة نصف شريكه ، ولم يوجب عليه نصف عبد ، فإنه لو كان ثبوت الحيوان في الذمة جائزا اقضى النبي صلى الله عليه وسلم نصف عبد ، لا قيمته .

واعترض عليه الشافعية بأن الحيوان يثبت في الذمة في النكاح ، والخلع ، والصلح عن دم العمد ، فينبغي أن يجوز القرض أيضا .

وأجاب عنه السرخسي في المبسوط ١٤ : ٣٢ بقوله : « إنه لا يمكن إثبات الحيوان دينًا في الذمة بمقابلة ما هو مال ، مع اعتبار المعادلة في المالية ، لأنه لا يصار في المستهلكات إلى القيمة إلا عند تعذر إيجاب المثل ، وموجب القرض ثبوت المثل في الذمة ، بشرط المعادلة في المائلة ، فإذا تعذر ذلك في الحيوان لم يحز استقراضه ، وبه فارق ثبوت الحيوان في الذمة بدلا عما ليس بمال ، لأن ذلك ليس شرط المعادلة في المائلة ، مع أنه لا يثبت في الذمة ثبوتًا

صحيحاً ، حتى لو أنها بالقيمة أجبرت على قبوله ، ولا مدخل لذلك في القرض ابتداءً .
وأما حديث الباب فأجاب عنه الحنفية بوجوه :

١ - إنه منسوخ ، ودليل النسخ أن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة كان جائزاً في بداية الأمر ، كما يدل عليه ما أخرجه الطحاوى في شرح معاني الآثار ٢ : ١٨٩ عن عبد الله بن عمرو : « أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهز جيشاً ، فنفدت الإبل ، فأمره أن يأخذ في قلاص الصدقة ، فجعل يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة » ثم وقع النهى عن ذلك في حديث ابن عباس وسمرة بن جندب رضى الله عنهم : « نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة » أخرجه النسائي والترمذى وابن ماجه والطحاوى وغيرهم ، وقد بسط الكلام على إسناد الحديثين شيخنا العثماني رحمه الله في إعلال السنن ١٤ : ٢٨٠ .

فلما ثبت أن بيع الحيوان نسيئة منسوخ ، فليكن كذلك اقتراض الحيوان ، لأن علة النهى مشتركة ، وهى عدم ضبطه بالوصف ، وعدم وجود مثله .

ثم قد أسلفنا عن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن مسعود ، وحذيفة بن اليمان وعبد الرحمن ابن سمرة ، رضى الله عنهم أنهم حرموا قرض الحيوان ، فلولا أن جوازه كان منسوخاً ، لما أفتى هؤلاء بالحرمة ، وقد صرح سيدنا عمر رضي الله عنه أن كراهة السلم في الحيوان أمر لا يخفى على أحد ، فدل على أن نسخ جوازه كان مشهوراً فيما بين الصحابة رضى الله عنهم .

٢ - وأجاب السرخسى عن حديث الباب بطريق آخر ، فقال : « وأما الحديث ، فلإنما استقرض رسول الله ﷺ بيت المال ، حتى روى أنه قضاه من إبل الصدقة ، وما كان يقضى ما استقرضه لنفسه من إبل الصدقة ، وبيت المال يثبت له وعليه حقوق مجهولة » كذا في مبسوط السرخسى ، باب البيع بالفلوس ١٤ : ٣٣ .

وعلى هذا ، فينبغى أن يجوز عند الحنفية اقتراض غير ذوات الأمثال من بيت المال .

٣ - وأجاب شيخ مشايخنا الأنور رحمه الله تعالى عن حديث الباب بقوله : « ومحمل واقعة الباب عندى أنه اشترى البعير بثمن مؤجل ، ثم أعطى إبلًا بدل الثمن ، فبعر الراوى بهذا ، ومثل هذه المعاملة في عصرنا كثير » كذا في العرف الشدى ص - ٤٠٤ .

وبالجملة ، فحديث الباب واقعة حال ، تنطبق إليها احتمالات كثيرة ، من النسخ والتأويل ، وقد أفتى فقهاؤنا الصحابة مثل عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن مسعود بحرمة قرض الحيوان ، وهو مقتضى حقيقة القرض ، وإن المعهود من الشريعة الاحتياط في باب القرض .

فرجع إليه أبو رافع ، فقال : لم أجد فيها إلا خياراً رباعياً ، فقال : أعطه إياه ، إن خيار الناس أحسنهم قضاء .

٣٩٨٨- حدثنا أبو كريب ، حدثنا خالد بن مخلد ،

والتورع عن الربا وشبهته ، فالعمل بفتوى هؤلاء الصحابة أولى ، لأنهم أبعد الناس عن المجازفة في أمور الشريعة ، فلم يكونوا ليفتوا بجرمة هذا القرض إلا بسامع من النبي ﷺ ، ومن المعلوم أن أحكام القرض والربا قد تدرجت من التخفيف إلى التشديد ، فكلمنا رأينا في الوقائع الجزئية من التوسع خلاف الأصول الكلية الثابتة ، ينبغي حمله على ابتداء الإسلام ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : ” خياراً “ بكسر الخاء ، يعنى : جيداً مختاراً ، ويقال : لك خيرة هذا الغنم وخيارها ، الواحد والجمع في ذلك سواء ، وقيل : الخيار : نضار المال ، وكذا من الناس . كذا في تاج العروس ٣ : ١٩٥ .

قوله : ” رباعياً “ بوزن « ثمانية » بفتح الراء وتخفيف الباء والياء ، وهو من الإبل ما أتى عليه ست سنين ، ودخلت في السابعة حين طلعت رباعيته .

قوله : ” إن خيار الناس أحسنهم قضاء “ وفيه دليل على أن رد الأجود في القرض أو الدين من السنة ومكرم الأخلاق ، وليس هو من قرض جر منفعة ، لأن الممنوع منه ما كان مشروطاً في عقد القرض ، وأما إذا لم يكن مشروطاً في العقد ، وتبرع به المديون ، فلا بأس بأخذه ، ولا بإعطائه .

قوله : ” خالد بن مخلد “ بفتح الميم وسكون الخاء وتخفيف اللام ، كما في المغنى ، وهو القطوانى (بفتححات) أبو الهيثم البجلي ، مولاهم الكوفى ، وقطوان موضع بها ، وثقه ابن حبان ، وابن شاهين ، وعثمان بن أبى شيبه ، وقال أحمد بن حنبل : له أحاديث مناكير ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، وقال أبو داود : صدوق ، ولكنه يثني ، وقال ابن سعد : كان متشيعاً منكر الحديث في التشيع مفرطاً ، وكتبوا عنه للضرورة ، وقال العجلي : ثقة فيه قليل تشيع ، وكان كثير الحديث وقال الجوزجاني : كان شتاما معلناً لسوء مذهبه ، وقال ابن معين : ما به بأس ، وقال ابن عدى : هو من المكثرين ، وهو عندى إن شاء الله لا بأس به . كذا في التهذيب ٣ : ١١٧ .

عن محمد بن جعفر ، سمعت زيد بن أسلم ، أخبرنا عطاء بن يسار ، عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ ، قال : استسلف رسول الله ﷺ بكرا بمطله ، غير أنه قال : فإن خير عباد الله أحسنهم قضاء .

٣٩٨٩- حدثنا محمد بن بشار بن عثمان العبدى ،

وهو ممن انتقد على البخارى ومسلم بإيراد أحاديثه فى صحيحيهما ، حتى أورد البخارى حديثا من أفرادها ، وهو حديث أبى هريرة : « من عادى لى وليا فقد آذنته بالحرب الخ » وقال الذهبى فى ميزان الاعتدال ١ : ٦٤١ : « فهذا حديث غريب جدا ، لو لا هيبة الجامع الصحيح لعدوه فى منكرات خالد بن مخلد » . وانتصر الحافظ ابن حجر للبخارى فى هدى السارى ص - ٣٩٨ ، فقال : « قلت : أما التشيع فقد قدمنا أنه إذا كان ثبت الأخذ والأداء ، لا يضره ، لا سيما ولم يكن داعية إلى رأيه . وأما المناكير فقد تتبعها أبو أحمد بن عدى من حديثه وأوردها فى كامله ، وليس فيها شيء مما أخرجه له البخارى ، بل لم أرعده من أفرادها سوى حديث واحد ، وهو حديث أبى هريرة : من عادى لى وليا الحديث ، وروى له الباقون سوى أبى داود » .

قوله : « عن محمد بن جعفر » هو محمد بن جعفر بن أبى كثير الأنصارى ، الزرقى ، مولا هم المدنى ، من رواة الجماعة ، ثقة عند الجميع .

قوله : « حدثنا محمد بن بشار » هو المعروف بلقبه « بNDAR » قال المزى فى تهذيب الكمال ٦ : ٥٨٨ : « وإنما قيل له بNDAR لأنه كان بNDARا فى الحديث ، والبNDAR : الحافظ ، جمع حديث بلده » والبNDAR فى الأصل : من فى يده القانون ، وهو أصل ديوان انطراج ، وإنما قيل له بNDAR ، لأنه كان بNDARا فى الحديث ، جمع حديث بلده ، كذا فى هامش الخلاصة والتهذيب .

وهو من شيوخ الجماعة ، أكثر له أصحاب الصحاح ، تكلم فيه يحيى بن معين وابن المدينى والقواربرى ، ولكنه ثقة عند جمهور المحدثين ، روى عنه البخارى مائتى حديث وخمسة أحاديث ، ومسلم أربع مائة وستين . كذا فى تهذيب التهذيب ٩ : ٧٣ ، والبندارة من المحدثين كثيرون ، ذكر بعضهم الزبيدى فى تاج العروس ٣ : ٦٠ والفتنى فى المغنى ص - ١١ . واستوفاهم ابن ماكولا فى الإكمال ١ : ٣٥٦ و ٣٥٩ .

حدثنا محمد بن جعفر ، حدثنا شعبة ، عن سلمة بن كهيل ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال : كان لرجل على رسول الله ﷺ حق ، فأغلظ له ، - - - - -

قوله : " حدثنا محمد بن جعفر " هو المعروف بلقبه « غندر » ، وليس هو محمد بن جعفر المذكور قريباً في الرواية السابقة ، فإنه من الطبقة السابعة ، وهذا من التاسعة ، واسمه : محمد بن جعفر الهذلي ، مولا هم ، أبو عبد الله البصري ، وغندر (بضم الغين ، وسكون النون ، وفتح الدال وقد تضم ، كما في المغني) في لغة أهل الحجاز : من يكثر الشغب ، وإنما لقبه بذلك ابن جريج ، وذلك لأن ابن جريج قدم البصرة ، فاجتمعوا عليه ، فحدث بحديث عن الحسن البصري ، ولم يكن أهل البصرة يعرفون ذلك الحديث عن الحسن البصري ، فأكثر الناس الشغب عليه من أجل ذلك ، وكان من أكثرهم شغباً محمد بن جعفر هذا ، فقال ابن جريج : اسكت يا غندر ! ذكره المزني في تهذيب الكمال ٦ : ٥٩١ بسنده إلى العيشي .

وغندر هذا : من أكثر الناس رواية عن شعبة ، لأنه كان ربيبه ، وجالسه نحواً من عشرين سنة ، وكان يكتب عن شعبة ، فيعرضه عليه ، ولذلك قال ابن المبارك : إذا اختلف الناس في حديث شعبة ، فكتاب غندر حكم بينهم ، وحديثه عن ابن أبي عروبة فيه كلام ، لما قيل إنه سمع منه بعد الاختلاط ، وكان على بن المديني يعرض بتضعيفه ، وقال أبو حاتم : « هو في غير شعبة يكتب حديثه ، ولا يحتج به » وقال محمد بن يزيد : « كان فقيه البدن ، وكان ينظر في فقه زفر رحمه الله » وكان من العباد الصالحين ، يصوم يوماً ويفطر يوماً منذ خمسين سنة . هذا ملخص ما في تهذيب التهذيب ، وميزان الاعتدال ٣ : ٥٠٢ .

وقيل : إنه كان من المغفلين ، وأورد المزني بسنده إلى يحيى بن معين ، قال : « اشترى غندر يوماً سمكا ، وقال لأهله : أصلحوه ، ونام ، فأكل عياله السمك ، ولطخوا يده ، فلما انتبه قال : هاتوا السمك ، قالوا : قد أكلت ، قال : لا ، قالوا : فشم يديك ، ففعل ، فقال : صدقم ، ولكني ما شبعتم » ولكن ذكر الذهبي في الميزان أن غندرا أنكر حكاية السمك ، وقال : أما كان يدلني بطني ؟ والله سبحانه أعلم .

قوله : " فأغلظ له " قال القاضي : « يعني شدد في الطلب ، وليس أنه تكلم بكلام مؤذ ، فإن ذلك كفر ، ويحتمل أن الرجل كان يهودياً » وقال القرطبي : « قيل : إن الكلام الذي أغلظ فيه ، هو : أنه قال : يا بني عبد المطلب ! إنكم مطل ، وكذب اليهودي ، فإنه لم يكن في أجداده ﷺ ، ولا في أعمامه من هو كذلك ، بل هم أهل الكرم والوفاء . ويبعد

فهم به أصحاب النبي ﷺ ، فقال النبي ﷺ : إن لصاحب الحق مقالا ، فقال لهم : اشترؤا له سنا ، فأعطوه إياه ، فقالوا : إنا لآنجد إلا سنا هو خير من سنا ، قال : فاشترؤوه ، فأعطوه إياه ، فإن من خيركم ، أو خيركم أحسنكم قضاء .

٣٩٩٠- حدثنا أبو كريب ، حدثنا وكيع ، عن علي بن صالح ، عن سلمة بن كهيل ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال : استقرض رسول الله ﷺ سنا ، فأعطى سنا فوقه ، وقال : خياركم محاسنكم قضاء .

أن يكون هذا القائل مسلما ، إذ مقابلة النبي ﷺ بذلك أذابة له ، وأذابته كفر « كذا في شرح الأبي ٤ : ٢٩٤ وقال على القارى في المرقاة : يمكن أن يكون ذلك من بعض جفاة العرب : أو ممن لم يتمكن الإيمان في قلبه ، والله أعلم .

قوله : " فهم به أصحاب رسول الله الخ " يعنى : هموا أن يأخذوه ليزجروه ، أو ليقام عليه الحق ، وقوله ﷺ : « دعوه » من حسن خلقه وكرمه ، وقوة صبره على الجفاء ، مع قدرته على الانتقام .

قوله : " إن لصاحب الحق مقالا " يعنى : إن صاحب الحق معذور في بعض التغليظ في كلامه عند طلب الحق . وقال القرطبي : « هذا فيمن يمتل ويسى المعاملة ، وأما من أنصف من نفسه ، فبذل ما عنده ، واعتذر عما ليس عنده فيقبل عذره ، ولا تجوز الاستطالة عليه » كذا في شرح الأبي .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ما قاله القرطبي متوجه إلى صاحب الحق ، فلا يستحسن منه التغليظ على المنصف الذى لا يألو فى أداء واجبه ، ولكن الذى يظهر أن الحديث متوجه إلى المديون ، فينبغى له أن يتحمل من دائئه التغليظ ، وإن لم يظهر منه مظل ولا تسويف ، فإن النبي ﷺ إنما قال ذلك فيمن أغلظ له ﷺ ، وظاهر أن الذى لم يمتل ، ولا أساء به المعاملة ، فكان تغليظ الرجل فى غير موضعه ، ومع ذلك أمر النبي ﷺ بالرفق به ، وعدم الانتقام منه ، فراد الحديث أن المديون ينبغى له أن يعد الدائن معذورا إن أغلظ له فى الكلام ، وإن كان التغليظ فى غير محله ، لأنه صاحب حق ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : " محاسنكم قضاء " قال الأبي : أى ذو والمحسن ، سماهم بالصفة : والمعروف : أحاسنكم ، جمع أحسن . وقد يكون « محاسنكم » جمع محسن بفتح الميم .

٣٩٩١- حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير ، حدثنا أبي ، حدثنا سفيان ، عن سلمة بن كهيل ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، قال : جاء رجل يتقاضى رسول الله ﷺ بعيرا ، فقال : أعطوه سنأ فوق سنه ، وقال : خيركم أحسنكم قضاء .

باب جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه متفاضلا

٣٩٩٢- حدثنا يحيى بن يحيى التميمي ، وابن رمح ، قالوا : أخبرنا الليث ، ح وحدثني قتيبة بن سعيد ، حدثنا ليث ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : جاء عبد ، فباع النبي ﷺ على الهجرة ، ولم يشعر أنه عبد ، فجاء سيده يريد ، فقال له النبي ﷺ : بعنيه ، فاشتراه بعدين أسودين ، ثم لم يبايع أحداً بعد ، حتى يسأله : أعبد هو ؟

باب جواز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلا

قوله : " عن جابر " هذا الحديث لم يخرج البخاري ، وأخرجه الترمذي في البيوع ، باب ما جاء في شراء العبد بالبعدين ، رقم ١٥٩٦ ، وأبو داود في البيوع ، باب في ذلك إذا كان يد ابيد ، رقم ٣٣٥٨ ، والنسائي في البيوع ، باب بيع الحيوان بالحيوان يد ابيد متفاضلا .

قوله : " فاشتراه بعدين " قال القاضي هياض : « هذا من كرم أخلاقه ﷺ فإنه كره أن يرد ما عقد له من الهجرة . ويدل على أن سيده مسلم ، وإلا فقد بايع ﷺ من نزل من عبيد أهل الطائف وغيرهم ، ولم يرد هم إلى ساداتهم » .

ثم في الحديث دليل على أن بيع الحيوان بالحيوان جائز متفاضلا إذا كان يد ابيد، وعليه اتفاق الفقهاء ، ولكنهم اختلفوا في النسبة في بيع الحيوان ، فقال الشافعية : هو جائز ، وقال أبو حنيفة : هو ممنوع .

استدل الشافعية بما أخرجه أبو داود وغيره عن عبد الله بن عمرو : « أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهز جيشا ، فنفتت الإبل ، فأمره أن يأخذ في قلاص الصدقة ، فجعل يأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة » .

واستدل أبو حنيفة بما أخرجه أصحاب السنن عن سمرة بن جندب أن النبي ﷺ نهى عن

باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر

٣٩٣٣ - حدثنا يحيى بن يحيى ، وأبو بكر بن أبي شيبة ، ومحمد بن العلاء - واللفظ ليحيى - قال يحيى : أخبرنا ، وقال الآخرون : حدثنا أبو معاوية ، عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة ، قالت : اشترى رسول الله ﷺ من يهودى - - - - -

بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، وقال الحنفية : إنه ناسخ لحديث عبد الله بن عمرو رضى الله عنها . وفي الحديثين كلام ليس هذا موضع بسطه ، من شاء فليراجع إعلاء السنن ١٤ : ٢٨٠ إلى ٢٨٧ ، فإنه قد أتى في هذه المسئلة بمالا مزيد عليه .

باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر

قوله : " عن عائشة " هذا الحديث أخرجه البخارى في الرهن ، باب من رهن درعه ، وباب الرهن عند اليهود وغيرهم ، وفي البيوع ، باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة ، وباب شراء الإمام الخوارج بنفسه ، وباب شراء الطعام إلى أجل ، وفي السلم ، باب الكفيل في السلم ، وباب الرهن في السلم ، وفي الاستقراض ، باب من اشترى بالدين وليس عنده ثمنه ، وفي الجهاد ، باب ما قيل في درع النبي ﷺ والقميص في الحرب ، وفي المغازى ، باب وفاة النبي ﷺ . وأخرجه أيضا النسائي في البيوع ، باب الرجل يشتري الطعام إلى أجل إلخ ، وباب اختلاف المتبايعين في الثمن . وأخرج هذه القصة من حديث ابن عباس الترمذى وابن ماجه أيضا .

قوله : " من يهودى " اسمه أبو الشحم الظفرى ، كذا رواه الشافعى والبيهقى ، كما في التلخيص الحبير ٣ : ٣٥ . واستشكل هذا بأن النبي ﷺ كان يمكن له أن يشتري الطعام من مسلم ، فلما ذا رجع إلى يهودى ؟ وأجاب عنه النووى رحمه الله بأنه فعل ذلك بيانا للجواز ، أو لأنه لم يكن هناك طعام فاضل عن حاجة صاحبه إلا عنده ، أو لأن الصحابة لا يأخذون رهنه ﷺ ، ولا يقبضون منه الثمن ، فعُدل إلى معاملة اليهودى لئلا يضيق على أحد من أصحابه .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : تفصيل هذه القصة يغنى عن هذه الأجوبة كلها ، وهو ما أخرجه البزار عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ : « أن ضيفا نزل برسول الله ﷺ ، فأرسلنى أبتغى له طعاما ، فأتيت رجلا من اليهود ، فقلت : يقول لك محمد ﷺ :

طعاما بنسيئة فأعطاه درعا له رهنا .

٣٩٤٩- وحدثننا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ، أخبرنا المخزومي ، حدثنا عبد الواحد بن

إنه قد نزل بنا ضيف ، وإنه لم يلق عندنا بعض الذي يصلحه ، فبعني أو أسلفني إلى هلال رجب . فقال اليهودي : لا والله ، لا أسلفه ولا أبيعه لإبرهن . فرجعت إلى رسول الله ﷺ فأخبرته ، فقال : إني والله لأمين في أهل السماء ، أمين في أهل الأرض ، ولو أسلفني أو باعني ، لأدبت إليه ، إذهب بدرعي . فنزلت هذه الآية يعزيه على الدنيا (لا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم) الآية ، كذا في كشف الأستار عن زوائد البزار للهيشمي ٢ : ١٠٢ و ١٠٣ رقم ١٣٠٤ باب القرض والبيع إلى أجل . وفي إسناد موسى بن عبيدة ، ضعفه أحمد بن حنبل وغيره ، ووثقه وكيع ، كما في التهذيب ١٠ : ٣٥٩ .

قوله : ” طعاما “ ورد عند البخاري في الجهاد والمغازي أنه كان ثلاثين صاعا من الشعير ، وكذلك رواه ابن ماجه وأحمد وغيرهما عن ابن عباس . وأخرجه الترمذي والنسائي عن ابن عباس ، فذكرنا عشرين صاعا ، وجمع بينهما الحفاظ في رهن الفتح ٥ : ٩٩ بأنه كان دون الثلاثين ، فجبر الكسر تارة ، وألغى أخرى . ووقع لابن حبان من طريق شيبان ، عن قتادة ، عن أنس أن قيمة الطعام كانت دينارا . كذا في فتح الباري .

قوله : ” فأعطاه درعا “ الدرع بالكسر يذكر ويؤنث ، وفيه جواز رهن آلة الحرب عند أهل الذمة ، ويقاس عليه بيعه معهم إذا كان الذمي مأمونا ، فأما أهل الحرب فلا يجوز أن يباع السلاح إليهم ، ولا أن يرهن عندهم ، وراجع شرح النووي ، وفتح الباري .

قوله : ” رهنا “ استدلل به الجمهور على جواز الرهن في الحضر ، وقال مجاهد ، وداود ، وأهل الظاهر : لا يجوز الرهن إلا في السفر ، واحتجوا بقوله تعالى : (وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتاباً فرهان مقبوضة) فإنه قيد الرهن بكون الرجل على سفر . وأجاب عنه الجمهور بأنه خرج مخرج الغالب ، فلا مفهوم له . أما عند الحنفية فظاهر ، لأن المفاهيم ليست بحجة عندهم ، وأما الشافعية ، فلأنه قد عارضه منطوق حديث الباب ، والمنطوق راجع على المفهوم .

قوله : ” أخبرنا المخزومي “ الظاهر أنه أبو هشام مغيرة بن سلمة المخزومي : ثقة ، ثبت

زياد ، عن الأعمش ، قال : ذكرنا الرهن في السلم عند إبراهيم النخعي ، فقال : حدثنا الأسود ابن يزيد ، عن عائشة : أن رسول الله ﷺ اشترى من يهودى طعاما إلى أجل ، ورهنه درعا من حديد .

٣٩٩٥- حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا حفص بن غياث ، عن الأعمش ، عن إبراهيم قال : حدثني الأسود ، عن عائشة ، عن النبي ﷺ مثله ، ولم يذكر : « من حديد » .

من العباد الصالحين ، قال علي بن المديني : « ما رأيت قرشيا أفضل منه ، ولا أشد تواضعا ، وربما رأيت أنه قد خرق البورى موضع ركبتيه مثل مبرك البعير ، وأخبرني بعض جيرانه أنه كان يصلى طول الليل » استشهد به البخارى فى الصحيح ، وروى له فى الأدب وغيره ، وروى له الباقر . كذا فى تهذيب الكمال للحزب ٧ : ٦٨٠ / ١ .

قوله : « الرهن فى السلم » ذكر الحافظ فى البيوع أن السلم ههنا بمعنى القرض ، وليس بمعناه العرفى ، قلت : ولكن يؤخذ منه جواز الرهن فى السلم أيضا ، ولهذا قال الحافظ نفسه فى كتاب السلم من الفتح ٤ : ٣٥٨ : « وفى الحديث رد على من قال : إن الرهن فى السلم لا يجوز ، وقد أخرج الإسماعيلى من طريق ابن نمير عن الأعمش : أن رجلا قال لإبراهيم النخعي : إن سعيد بن جبير يقول : إن الرهن فى السلم هو الربا المضمون ، فرد عليه إبراهيم بهذا الحديث . . . ورويت كراهة ذلك عن ابن عمر ، والحسن ، والآ زاعى ، وهى إحدى الروايتين عن أحمد ، ورخص فيه الباقر ، والحجة فيه قوله تعالى : (إذا قدامتكم بدین إلى أجل مسمى فاکتبه) إلى أن قال : (فرهان مقبوضة) واللفظ عام ، فيه خل السلم فى عمومه ، لأنه أحد نوعى البيع » .

ثم قال الحافظ : « واستدل لأحمد بما رواه أبو داود من حديث أبى سعيد : من أسلم فى شيء فلا يصرفه إلى غيره . وجه الدلالة منه أنه لا يأمن هلاك الرهن فى يده بعدوان ، فيصير مستوفيا لحقه من غير المسلم فيه . وروى الدارقطنى من حديث ابن عمر ، رفعه : من أسلف فى شيء فلا يشترط على صاحبه غير قصائه ، وإسناده ضعيف ، ولو صح فهو محمول على شرط ينافى مقتضى العقد ، والله أعلم » .

باب السلم

٣٩٩٦ - حدثنا يحيى بن يحيى ، وعمر والناس - واللفظ ليحيى - قال عمرو : حدثنا ، وقال يحيى : أخبرنا سفيان بن عيينة ، عن ابن أبي نجيح ، عن عبد الله بن كثير ، عن أبي المنهال ، عن ابن عباس ، قال : قدم النبي ﷺ المدينة ، وهم يسلفون في الثمار . . .

باب السلم

قوله : ” عن ابن أبي نجيح “ هو بفتح النون ، وكسر الجيم ، غير مصغر ، اسمه عبد الله ، كذا ضبطه في المغني ، وهو صاحب التفسير المعروف : من ثقات رجال الجماعة روى بالقدر ، ولكنه مقبول في الحديث .

قوله : ” عبد الله بن كثير “ هو الدارى المكى ، أبو معبد القارئ ، مولى عمرو بن علقمة الكنانى ، وكان عطارا بمكة ، وأهل مكة يقولون للعطار : دارى ، وقيل : بل هو من ولد الدار بن هاني ، رهط تميم الدارى ، وكان من قراء أهل مكة ، وهو ثقة في الحديث ، وراجع التهذيب ٥ : ٣٦٧ و ٣٦٨ . وقيل : المراد ههنا : هو عبد الله بن كثير بن المطلب ابن أبي وداعة ، ولكنه مرجوح ، كما حققه الحافظ في الفتح ٤ : ٣٥٥ .

قوله : ” عن أبي المنهال “ بكسر الميم ، وهو عبد الرحمن بن مطعم البنانى ، المكى ، كان بصريا نزل مكة ، وثقه جماعة ، مات سنة ست ومائة .

قوله : ” عن ابن عباس “ أخرجه أيضا : البخارى في السلم ، باب السلم في كيل معلوم ، وباب السلم في وزن معلوم ، وباب السلم إلى أجل معلوم ، والترمذى رقم ٢٣١١ في البيوع ، باب ماجاء في السلف في الطعام والتمر ، وأبو داود رقم ٣٤٦٣ في الإجارة ، باب في السلف ، والنسائي في البيوع ، باب السلف في الثمار ، وأخرجه ابن ماجه في التجارات رقم ٢٢٨٠ ، باب السلف في كيل معلوم .

قوله : ” وهم يسلفون “ السلم والسلف (بفتحيتين) واحد وزنا ومعنى ، وذكر الماوردى أن ” السلف “ لغة أهل العراق ، و ” السلم “ لغة أهل الحجاز . والسلم شرعاً بيع أجل بمأجل ، وقد عرفه بعضهم بأنه بيع موصوف في الذمة ، واتفق العلماء على مشروعيته ،

السنة والستين ، فقال من أسلف في تمر فليسف في كيل معلوم ، - - -

إلا ما حكى عن ابن المسيب (١) هذا ملخص ما في فتح الباري ٤ : ٣٥٥ .

وقال السرخسى في الميسوط ١٢ : ١٢٤ : « وإنما سمي هذا العقد به (يعنى بالسلف والسلم) لكونه معجلا على وقته ، فإن أوان البيع ما بعد وجود المعقود عليه في ملك العاقد ، وإنما يقبل السلم في العادة فيما ليس بموجود في ملكه ، فلكون العقد معجلا على وقته سمي سلما وسلفا ، والقياس يأبى جوازه ، لأنه بيع المعدوم ، وبيع ما هو موجود غير مملوك للعاقد باطل ، فبيع المعدوم أولى بالبطلان ، ولكننا تركنا القياس بالكتاب والسنة . أما الكتاب فقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه) وقال ابن عباس رضى الله عنهما : أشهد أن السلم المؤجل في كتاب الله تعالى ، أنزل فيه أطول آية ، وتلا هذه الآية » .

قوله : " السنة والستين " منصوب بنزع الخافض ، يعنى : إلى السنة والستين ، وزاد معمر عن ابن أبي نجيح عند عبد الرزاق ٨ : ٤ : " والثلاث سنين " .

قوله : " في كيل معلوم ، ووزن معلوم " استدل به ابن حزم في المحلى ٩ : ١٠٦ على أن السلم لا يجوز إلا في المكيلات أو الموزونات ، وقال جمهور الفقهاء : إنه يجوز في المذروعات والعدييات المتقاربة أيضا ، بشرط تعيين الذرع ، أو العدد ، لأن خصوصية الكيل والوزن لا تدخل لهما في جواز السلم ، وإنما المحوز هو كون المسلم فيه معلوما ، وهو متحقق في المذروعات والعدييات المتقاربة .

فإن قيل : إن السلم إنما شرع على خلاف القياس ، فلا يقاس عليه غيره ، فالجواب : أن جواز السلم في المذروعات لا يحتاج فيه إلى قياس واجتهاد ، وإنما ثبت بدلالة النص في حديث الباب ، للقطع بأن سبب شرعيته هو الحاجة الماسة إلى أخذ العاجل بالآجل ، وهى ثابتة من البزازين في المذروع ، كما في أصحاب المكيلات والموزونات . يفهم ذلك كل من سمع

(١) كذا في فتح الباري ، ولكن أخرج عبد الرزاق في مصنفه ٨ : ٦ عن ابن المسيب

أنه سئل عن سلف الحنطة والكرابيس ، والثياب ، فقال : " ذرع معلوم إلى أجل معلوم ، والحنطة بكيل معلوم إلى أجل معلوم " وهو صريح في أنه يقول يجوز السلم في المذروعات ، فضلا عن المقدرات ، فليتنبه .

ووزن معلوم ، إلى أجل معلوم .

٣٩٩٧- حدثنا شيبان بن فروخ ، حدثنا عبد الوارث ، عن ابن أبي نجيح ، حدثني عبد الله بن كثير ، عن أبي المنهال ، عن ابن عباس ، قال : قدم رسول الله ﷺ ، والناس يسلفون ، فقال لهم رسول الله ﷺ : من أسلف فلا يسلف إلا في كيل معلوم ، ووزن معلوم .

سبب المشروعية المنقول في أثناء الأحاديث ، سواء كان له رتبة الاجتهاد ، أو لم يكن ، فلذا كان ثبوت السلم في المذروعات . بدلالة النصوص المتضمنة للسبب ، كذا حققه الحافظ في الفتح .

وأخرج البيهقي في سننه ٦ : ٢٦ عن القاسم بن محمد ، عن ابن عباس في السلف في الكرايس . قال : إذا كان ذرع معلوم إلى أجل معلوم فلا بأس ، مما يدل على أن السلم لا يختص بجوازه بالكيل والموزن ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " إلى أجل معلوم " استدلل به الحنفية على أن السلم لا يجوز إلا إذا كان المسلم فيه مؤجلا ، ولا يصح السلم حالا ، وهو قول مالك وأحمد والأوزاعي ، كما في معنى ابن قدامة ٤ : ٣٢١ خلافاً للشافعي رحمه الله ، فإنه يقول : إن ذكر الأجل في هذا الحديث ليس لكونه شرطاً لجواز العقد ، وإنما المراد أنه إن كان مؤجلاً فليكن إلى أجل معلوم ، ولأنه عقد يصح مؤجلاً ، فجوازه حالا أولى ، لأنه من الغرر أبعد .

وأجاب عنه الموفق ابن قدامة بأن السلم إنما جاز رخصة للرفق ، ولا يحصل الرفق إلا بالأجل ، فإذا انتفى الأجل انتفى الرفق ، فلا يصح ، ولأن الحلول يخرج عنه اسمه ومعناه ، أما الاسم فلأنه يسمى " سلماً " و " سلفاً " لتعجل أحد العوضين وتأخر الآخر . أما المعنى فإن الشارع أرخص فيه للحاجة الداعية إليه ، ومع حضور ما يبيعه حالاً لا حاجة إلى السلم ، فلا يثبت ، بخلاف بيعوع الأعيان ، فإنها لم تثبت على خلاف الأصل لمعنى يختص بالتأجيل .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : لا يرجع هذا الخلاف إلى كثير طائل ، فإنه إن أراد أحد عقد البيع حالاً عقده بلفظ البيع ، لا بلفظ السلم ، ثم إن شاء المشتري استلم المبيع في مجلس آخر ، ولا يمنع ذلك كون البيع حالاً ، كما هو ظاهر .

ثم إن الحديث قد صرح باشتراط تعيين القدر والأجل لجواز السلم ، وأضاف إليه الفقهاء عدة شروط بدلالة النص ، وذلك لأن ترك إعلام القدر والأجل يفضي إلى المنازعة ،

٣٩٩٨- حدثنا يحيى بن يحيى، وأبو بكر بن أبي شيبة، وإسماعيل بن سالم، جميعا عن ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، بهذا الإسناد، مثل حديث عبد الوارث ولم يذكر: إلى أجل معلوم.

التي تمنع البائع عن التسليم والتسلم، فدل ذلك على أن كل جهالة تفضي إلى النزاع يجب إزالتها بالإعلام، فوجب تعيين الجنس، والنوع، والصفة. فهذه الشرائط الخمسة مما اتفق عليه أكثر الفقهاء وزاد أبو حنيفة رحمه الله تعيين مكان الإيفاء فيما له حل ومؤونة، لأن جهالته ربما تفضي إلى المنازعة أيضا، وهو أحد قولي الشافعي. وقال أحمد، وأبو يوسف، ومحمد رحمهم الله: لا يشترط ذلك، وإنما يجب الإيفاء في مكان العقد، وهو القول الثاني للشافعي أيضا، وراجع لتحقيق هذا الخلاف مبسوط السرخسي ١٢ : ١٢٧ و ١٢٨ ومغني ابن قدامة ٤ : ٣٢٣.

وزاد أبو حنيفة أيضا أن يكون المسلم فيه موجودا من حين العقد إلى حلول الأجل، وهو قول الثوري، والأوزاعي، وأصحاب الرأي، وخالفهم الجمهور، فقالوا: لا يشترط إلا وجوده عند حلول الأجل، فيجوز أن يسلم في الرطب في أوان الشتاء، وهو قول مالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق رحمهم الله، كما في المغني ٤ : ٣٢٦، واستدل شيخنا العثماني رحمه الله على مذهب الحنفية في إعلاء السنن ١٤ : ٣١٤ بما أخرجه البخاري عن أبي الليخترى، عن ابن عباس أنه سئل عن السلم في النخل، فقال: «نهي رسول الله ﷺ عن بيع النخل حتى يوكل منه» ولكن حمله المالكية على السلم في ثمرستان معلوم، فإنه يجوز عندهم بعد بدو صلاحه، ويؤيده ما أخرجه أبو داود وابن ماجه عن ابن عمر، قال: «لانسلم في نخل قبل أن يطلع، فإن رجلا أسلم في حديقة نخل قبل أن تطلع، فلم تطلع ذلك العام شيئا، فقال المشتري: هو لي حتى تطلع، وقال البائع: إنما بعثك هذه السنة، فاختصما إلى رسول الله ﷺ، فقال: أردد عليه ما أخذت منه، ولا تسلموا في نخل حتى يبدو صلاحه» وهذا الحديث وإن كان فيه ضعف عند الحافظ، كما في الفتح ٤ : ٣٥٨ فقد سككت عنه أبو داود والمنذري، وقد تأيد بما رواه الإمام أبو حنيفة من جبلة بن سحيم، عن ابن عمر، كما في إعلاء السنن ١٤ : ٣١٤. والظاهر أن هذا الحديث أدل على مذهب مالك منه على مذهب أبي حنيفة، ويرى أن مذهب الجمهور في هذا الباب أوفق بالتيسير الذي شرع له السلم، ولا سيما في زماننا هذا، ولذلك قد وسع شيخ مشايخنا التهانوي رحمه الله في العمل بقول الجمهور في هذا الباب، للضرورة. راجع إمداد الفتاوى ٣ : ١٠٦ قبيل مبحث البيع بالوفاء.

قوله: «جميعا عن ابن عيينة» كذا في النسخ الموجودة عندنا، ولكن ذكر الثوري

٣٩٩٩- حدثنا أبو كريب ، وابن أبي عمر ، قالوا : حدثنا وكيع ، ح وحدثنا محمد بن بشار ، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، كلاهما عن سفيان ، عن ابن أبي نجيح ، بإسنادهم مثل حديث ابن عيينة ، يذكر فيه : إلى أجل معلوم .

باب تحريم الاحتكار في الأقوات

٤٠٠٠- حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب ، حدثنا سليمان - يعني ابن بلال - عن يحيى ، وهو ابن سعيد - قال : كان سعيد بن المسيب يحدث أن معمرًا قال : قال رسول الله ﷺ :
من احتكر

أنه وقع في رواية ابن مهران عن مسلم : " ابن عليّة " بدل " ابن عيينة " ، وهو أصح ، لأن ابن عيينة قد ذكر في حديثه : " إلى أجل معلوم " كما هو ظاهر من أول أحاديث الباب ، ولم يذكره عبد الوارث ، كما هو ظاهر من ثاني أحاديث الباب ، وإن هذه الرواية موافقة لرواية عبد الوارث في عدم ذكر الأجل ، كما هو مصرح في هذه الرواية . هذه خلاصة ما قاله النووي ، ويؤيده أن البخاري أخرج هذه الرواية من طريق ابن عليّة : عن ابن أبي نجيح ، ولم يذكر فيه الأجل ، راجع أول حديث من كتاب السلم في صحيحه ، والله أعلم .

باب تحريم الاحتكار في الأقوات

قوله : " أن معمرًا قال " أخرجه أيضا الترمذي في البيوع ، باب ما جاء في الاحتكار ، رقم ١٢٦٧ ، وأبو داود في الإجارة ، باب النهي عن الحكرة ، رقم ٣٤٤٧ وابن ماجه في التجارات ، باب الحكرة والجلب ، رقم ٢١٥٤ ، والدارمي في البيوع ، باب النهي عن الاحتكار ، رقم ٢٥٤٦ وأحمد في مسنده ٣ : ٤٥٢ و ٦ : ٤٠٠ .

ومعمر هذا : هو معمر بن عبد الله بن فضلة ، كما هو مصرح عند ابن ماجه ، وهو من الصحابة ، وقد مرت ترجمته في باب بيع الطعام مثلاً بمثل .

قوله : " من احتكر " الاحتكار لغة : احتباس الشيء انتظاراً لغلائه ، والاسم : الحكرة ، بضم الحاء ، وسكون الكاف ، كما في القاموس ، وشرعاً : اشتراء طعام ونحوه ، وحبسه إلى الغلاء ، كذا عرفه ابن عابدين في رد المحتار ٥ : ٢٨٢ .

ثم ذهب أكثر الفقهاء إلى أن حرمة الاحتكار مخصصة بالأقوات ، فلا يحرم الاحتكار في

غيرها ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي ، ومالك ، وأحمد ، رحمهم الله ، راجع رد المحتار ٢٨٢ : ٥ ومغني ابن قدامة ٤ : ٢٤٤ وشرح النووي والأبي تحت هذا الحديث .

وقال ابن قدامة : « الاحتكار المحرم ما اجتمع فيه ثلاثة شروط : أحدها : أن يشتري ، فلو جلب شيئاً ، أو أدخل من غلته شيئاً ، فادخره لم يكن محتكراً . . . والثاني : أن يكون المشتري قوتا ، فأما الإدام ، والحلواء ، والعسل ، والزيت ، وأعلاف البهائم فليس فيها احتكار محرم . . . الثالث : أن يضيق على الناس بشرائه ، ولا يحصل ذلك إلا بأمرين : أحدهما : يكون في بلد يضيق بأهله الاحتكار كالحرمين والثغور . . . وإن البلاد الواسعة الكثيرة المرافق والجلب ، كبغداد ، والبصرة ، ومصر ، لا يحرم فيها الاحتكار ، لأن ذلك لا يؤثر فيها غالباً . . . الثاني : أن يكون في حال الضيق بأن يدخل البلد قافلة ، فيتبادر ذوو الأموال ، فيشترونها ، ويضيقون على الناس ، فأما إن اشتراه في حال الاتساع والرخص على وجه لا يضيق على أحد فليس بمحرم » .

وأما أبو يوسف رحمه الله ، فلا يخص حرمة الاحتكار بالأقوات ، فيقول : كل ما أضر بالعامه حبسه فهو احتكار ممنوع ، كما في رد المحتار ٥ : ٢٨٢ .

ولعل الجمهور قصرُوا حرمة الاحتكار إلى الطعام نظراً إلى معنى كلمة « الاحتكار » في اللغة ، فإنها موضوعة في أصل اللغة لاحتباس الطعام خاصة ، قال ابن منظور في لسان العرب ٥ : ٢٠٥ : « الحكر : ادخار الطعام للتربص ، وصاحبه محتكر » ثم نقل عن ابن سيدة : « الاحتكار : جمع الطعام ونحوه مما يؤكل ، واحتباسه انتظار وقت الغلاء به » ولأن معمر بن ^{عمر} ^{البحري} كان يحتكر في غير الأقوات ، وهو راوى هذا الحديث .

وأما أبو يوسف رحمه الله ، فلعله رأى أن المادة ربما تستعمل في غير الطعام أيضاً ، فيقال : « الحكر للماء المستنقع في وقبة من الأرض ، لأنه يحكر ، أى يجمع ويحبس ، كما ذكره الزمخشري في الفائق ١ : ٢٨٠ وأشار إلى أنه مأخوذ من احتكار الطعام » ولما كان السبب في تحريم الاحتكار دفع الضرر عن العامة ، ورفع التضيق على الناس ، ولهذا جاز الاحتكار في حال الاتساع ، كما عرفت عن ابن قدامة ، فليكن الأمر دائراً على هذا السبب ، لا على خصوص بعض الأجناس ، فإن الضرر بحبس غير الأقوات في بعض الأحوال أشد ، وإن حاجة الناس إليها أكثر .

والذى يبدو لهذا العبد الضعيف - عفا الله عنه - أن حرمة احتكار الطعام ثابتة بالحديث

فهو خاطئ

من غير شك ، فكان أمرا تشريعيا معمولا به إلى الأبد ، لأن حاجة الناس إلى الطعام أكثر منها إلى غيره ، وأما احتكار الأشياء الأخرى فيفوض إلى رأى الحاكم ، فإن رأى فى احتكارها ضررا شديدا نظير الضرر فى الطعام ، منعه وإلا أجازها ، والله سبحانه أعلم .

قوله : " فهو خاطئ " يعنى : هو آثم عاص ، كذا شرحه النووى وغيره ، والفرق بين الخطئ ، والخاطئ : أن الخطئ من أراد الصواب فصار إلى غيره ، والخاطئ : من نعد لما لا ينبغي ، كذا ذكره الجوهرى فى الصحاح ١ : ٤٧ فالمعنى : لا يجترئ على هذا الفعل الشنيع إلا من نعد هذه المعصية واعتادها ، ففيه دلالة على تغليظ إثمها ، فإنه لا يرتكبه إلا العصاة .

وقد وردت فى ذم الاحتكار أحاديث أخرى :

فمنها ما أخرجه ابن ماجه فى التجارات (رقم ٢١٥٣) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « الجالب مرزوق ، والمحتكر ملعون » وأخرجه الدارمى أيضا فى البيوع (رقم ٢٥٤٧) ومداره على " بن زيد بن جدعان ، وفيه كلام مشهور .

ومنها ما أخرجه ابن ماجه فى التجارات (رقم ٢١٥٥) عن عمر بن الخطاب ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من احتكر على المسلمين طعاما ضربه الله بالجزام والإفلاس » وأخرجه أيضا أحمد فى مسنده ١ : ٢١ فى قصة عن فروخ مولى عثمان : « أن عمر رضي الله عنه ، وهو يومئذ أمير المؤمنين خرج إلى المسجد فرأى طعاما منشورا ، فقال : ما هذا الطعام ؟ فقالوا : طعام جلب إلينا ، قال : بارك الله فيه ، وفيمن جلبه ، قيل : يا أمير المؤمنين ! فإنه قد احتكر ، قال : ومن احتكره ؟ قالوا : فروخ مولى عثمان ، وفلان مولى عمر ، فأرسل إليهما . فدعاهما ، فقال : ما حملكما على احتكار طعام المسلمين ؟ قالوا : يا أمير المؤمنين ! نشترى بأموالنا ونبيع ، فقال عمر : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالإفلاس أو بجزام ، فقال فروخ عند ذلك : يا أمير المؤمنين ! أعاهد الله وأعاهدك أن لا أعود فى طعام أبدا ، وأما مولى عمر ، فقال : إنما نشترى بأموالنا ونبيع ، قال أبو يحيى : فلقد رأيت مولى عمر مجذوما « وذكره الهيثمى فى مجمع الزوائد ، وقال : « إسناده صحيح ، ورجاله موثقون » .

فقليل لسعيد: فإنك تحتكر، قال سعيد: إن معمرا الذي كان يحدث هذا الحديث كان يحتكر.

٤٠٠١- حدثنا سعيد بن عمرو والأشعثي، حدثنا حاتم بن إسماعيل، عن محمد بن عجلان، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن سعيد بن المسيب، عن معمرو بن عبد الله، عن رسول الله ﷺ، قال: لا يحتكر إلا خاطي.

٤٠٠٢- قال إبراهيم: قال مسلم: وحدثني بعض أصحابنا، عن عمرو بن عون، أخبرنا خالد بن عبد الله، عن عمرو بن يحيى، عن محمد بن عمرو، عن سعيد بن المسيب، عن معمرو بن أبي معمر، أحد بني عدي بن كعب، قال: قال رسول الله ﷺ، فذكر بمثل حديث سليمان بن بلال، عن يحيى.

باب النهي عن الحلف في البيع

٤٠٠٣- حدثنا زهير بن حرب، حدثنا أبو صفوان الأموي، ح وحدثني أبو الطاهر

قوله: "فإنك تحتكر" هذا يدل على أن معمرا عليه السلام، وتلميذه سعيد بن المسيب كانا يحتكران في غير الأقوات، وهو من أقوى الأدلة على أن الحرمة مختصة بالأقوات، لأن راوي الحديث من الصحابة أعرف بمعنى الحديث.

ثم استدلال ابن المسيب على جواز الاحتكار في غير الأقوات بعمل معمرو عليه السلام، يدل على أن عمل الراوي بخلاف الحديث له دخل كبير في معرفة معنى الحديث، والله سبحانه أعلم.

قوله: "قال إبراهيم" هو تلميذ الإمام مسلم.

قوله: "حدثني بعض أصحابنا" أبهم الإمام مسلم شيخه، ولكن إيراد هذا الحديث في الصحيح دليل على كونه ثقة، وقد جاء مسمى في رواية أبي داود، فرواه عن وهب ابن بقية. عن خالد بن عبد الله. وقد وقع مثل ذلك للمصنف في أربعة عشر حديثا من صحيحه، وقد عده بعض العلماء من منقطعات صحيح مسلم، وقد منا أن ذلك لا يسمى منقطعا في أصول الحديث، وإنما هو رواية عن مجهول، وإنما يفعل المصنف هكذا في المتابعة، فلا يقدح في صحة أصل الحديث، ولا سيما إذا تعين المجهول بروايات أخرى، والله أعلم.

باب النهي عن الحلف في البيع

قوله: "أبو صفوان الأموي" اسمه عبد الله بن سعيد بن عبد الملك بن مروان بن

وحرملة بن يحيى ، قالوا : أخبرنا ابن وهب ، كلاهما عن يونس ، عن ابن شهاب ، عن ابن المسيب : أن أبا هريرة قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : الحلف منفقة للسلعة ، ممحقة للربح .

٤٠٠٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، وأبو كريب ، وإسحاق بن إبراهيم - واللفظ

الحكم ، وهو ثقة عند الجميع ، وقال على بن المدينى : كان أفقه قرشى رأيت ، كذا فى التهذيب ٥ : ٢٣٨ .

قوله : " كلاهما عن يونس " هو يونس بن يزيد الأيلي ، من أشهر تلامذة الزهرى ، وقد أنكر عليه بعض المحدثين فى بعض رواياته ، غير أن أكثرهم وثقوه فى الزهرى ، وقد جعله بعضهم بمثابة معمر ، ورجحه بعضهم عليه ، وراجع التهذيب ١١ : ٤٥٠ .

قوله : " أن أبا هريرة " هذا الحديث أخرجه البخارى فى البيوع ، باب يمحق الله الربا لح ، وأبو داود فى البيوع ، باب كراهية اليمين فى البيع (رقم ٣١٩٥) والنسائى فى البيوع ، باب المنفق سلعته بالحلف الكاذب .

قوله : " منفقة " بفتح الميم والفاء ، وسكون النون ، مفعلة من النفاق بفتح النون ، وهو الرواج ، ضد الكساد ، وهو مصدر استعير للفاعل مبالغة ، وقد حكاه بعضهم بضم الميم وفتح النون ، وكسر الفاء المشددة : " منفقة " على كونه اسم فاعل مؤنث من التنفيق ، وهو الترويج ، ولكن رواية أكثر المحدثين على الأول .

قوله : " ممحقة " هو كالأول فى الوزن ، مفعلة من المحق ، وهو النقص والإبطال ، وحكى أيضاً على كونه اسم فاعل من التمحيق ، ولكن الأول أصوب .

قوله : " للربح " كذا وقع عند مسلم ، وتابعه الإسماعيلى على ذلك ، ووقع عند البخارى من طريق الليث : " للبركة " وتابعه عنبسة بن خالد عند أبى داود ، ورواه الليث عند الإسماعيلى بلفظ " ممحقة للكسب " وتابعه ابن وهب عند النسائى ، ومال الإسماعيلى إلى ترجيح هذه الرواية ، وأن من رواه بلفظ البركة أورده بالمعنى ، لأن الكسب إذا محق محقت البركة . كذا فى فتح البارى ٤ : ٢٦٦ .

لابن أبي شيبة - قال إسحاق : أخبرنا ، وقال الآخرون : حدثنا أبو أسامة ، عن الوليد بن كثير ، عن معبد بن كعب بن مالك ، عن أبي قتادة الأنصاري ، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : إياكم وكثرة الحلف في البيع ، فإنه ينفق ، ثم يمحق .

باب الشفعة

٤٠٥- حدثنا أحمد بن يونس ، حدثنا زهير ، حدثنا أبو الزبير ، عن جابر ، ح وحدثنا

قوله : " عن الوليد بن كثير " من رواية الجماعة ، ثقة غير أنه من الأباضية ، وهي فرقة من الخوارج ، وراجع التهذيب ١١ : ١٤٨ .

قوله : " عن معبد بن كعب " هو أصغر أبناء كعب بن مالك الصحابي المشهور ، ذكره ابن حبان في الثقات ، وله في صحيح البخاري حديث واحد عن أبي قتادة ، قال : مر على النبي ﷺ بمجنازة ، فقال : مستريح ومستراح منه ، الحديث وراجع تهذيب الكمال للمزي ٧ : ٦٧٤ .

قوله : " عن أبي قتادة " أخرجه أيضا النسائي في البيوع ، باب المنفق سلعته بالحلف الكاذب ، وابن ماجه في التجارات ، باب كراهية الأيمان في الشراء والبيع (رقم ٢٢٠٩) . وقد دل الحديثان على كراهية الحلف في البيع ، لأن الحلف إن كان كاذبا فهو عين الحرام ، وإن كان صادقا فإن الرجل إذا اعتاد ذلك تدرج إلى الكاذب منه ، فكره ذلك سدا للذريعة ، ولأن حقيقة الحلف : هو جعل الشيء في ذمة الله ، أوفى شهادته ، وكل ذلك لا يناسب في أمور دنيوية تافهة .

وقال الإمام ولي الله الدهلوي رحمه الله : « يكره إكثار الحلف في البيع لشيئين : كونه مظنة لتغريب المتعاملين ، وكونه سببا لزوال تعظيم اسم الله من القلب ، والحلف الكاذب منقبة للسلعة ، لأن مبنى الإنفاق على تدليس المشتري ، ومحققة للبركة ، لأن مبنى البركة على توجه دعاء الملائكة إليه . وقد تباعدت بالمصيبة ، بل دعت إليه » وراجع حجة الله البالغة ٢ : ١١٢ .

باب الشفعة

قوله : " عن جابر " هذا الحديث أخرجه البخاري في الشفعة ، باب الشفعة فيما لم

يحيى بن يحيى ، أخبرنا أبو خيثمة ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : من كان له شريك في ربة أو نخل فليس له أن يبيع ، حتى يؤذن شريكه فإن رضى أخذه ، وإن كره ترك .

يقسم ، وفي البيوع ، باب بيع الشريك من شريكه ، وباب بيع الأرض والدور والعروض مشاعا ، وفي الشركة ، باب الشركة في الأرضين ، وباب إذا قسم الشركاء الدور أو غيرها ، وفي الخيل ، باب الهبة والشفعة ، وأخرجه الترمذى في الأحكام ، باب إذا حدث الحدود فلا شفعة ، رقم ١٣٧٠ ، وباب الشفعة للغائب رقم ١٣٦٩ ، وفي البيوع ، باب ماجاء في أرض المشترك يريد بعضهم بيع نصيب بعض ، رقم ١٣١٢ ، وأبو داود في البيوع ، باب في الشفعة ، رقم ٣٥١٣ و ٣٥١٤ . والنسائي في البيوع ، باب بيع المشاع ، وباب الشركة في النخيل ، وباب الشركة في الرباع ، وباب ذكر الشفعة وأحكامها ، وابن ماجه في الشفعة ، باب من باع رباعا فليؤذن شريكه ، رقم ٢٤٩٢ .

قوله : " في ربة " بفتح الراء وسكون الباء ، الدار أو المنزل ، والريع والربعة كلاهما بمعنى ، وأصلهما في المنزل الذي كانوا يسكنونه في فصل الربيع ، ثم استعمل لكل دار .

قوله : " وإن كره ترك " استدل به أحمد رحمه الله في أحد قولييه على أن الشفيع إذا أذن بالبيع قبل العقد وعفا عن الشفعة سقطت شفيعته ، فلا يجوز له بعد البيع أن يطالب بالشفعة ، وهو قول الحكم ، والثوري ، وأبي عبيد ، وأبي خيثمة ، وطائفة من أهل الحديث . وذلك لأن الحديث قد أمر بعرض المبيع على الشريك ، فلولا أن الشفعة تسقط بإذنه ، لم يكن لهذا العرض معنى ، وأصرح منه قوله عليه السلام في الرواية الآتية : « فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به » فإن مفهومه أنه لا يكون أحق به إذا كان قد أذن له بالبيع .

وقال الجمهور : لا تسقط الشفعة بالإذن قبل البيع ، وهو قول أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ، وعثمان بن عطاء ، وهو رواية عن أحمد . ووجه هذا القول أن الشفعة حق لا يثبت إلا بعد البيع ، فلا يعتد بإسقاطه قبل ثبوته ، كما لو أسقطت المرأة صداقها قبل التزويج . وأما الحديث فإن الاستدلال به استدلال بالمفهوم ، وليس حجة عند الحنفية ، ولأنه يحتمل أنه أراد العرض عليه لبيتاع ذلك إن أراد ، فتخف عليه المؤونة ، لإسقاط حقه من شفيعته . هذا ملخص ما في المغني لابن قدامة ٤ : ٣٧٩ و ٣٨٠ وإعلاء السنن ١٧ : ٧ و ٨ بزيادة

٤٠٠٦- **حدثنا** أبو بكر بن أبي شيبه ، ومحمد بن عبد الله بن نمير ، وإسحاق بن إبراهيم ، واللفظ لابن نمير ، قال إسحاق : أخبرنا ، وقال الآخرون : حدثنا عبد الله بن إدريس ، حدثنا ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، قال : قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شركة لم تقسم ، ربعة أو حائط ، لا يحل له أن يبيع ، حتى يؤذن شريكه ، فإن شاء أخذ ، وإن شاء ترك ، فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به .

وحذف من عندي .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : ظاهر حديث الباب يؤيد القول الأول ، أما عند من يعتبر المفهوم حجة فظاهر : وأما عند من لا يراه حجة ، كالحنفية ، فلأنه ليس استدلالاً بالمفهوم ، فإن حكم المفهوم عند الحنفية أن المسكوت عنه يبقى على أصله ، وظاهر أن الأصل عدم الشفعة ، وإنما تثبت الشفعة على خلاف القياس فيما أثبتها النبي ﷺ ، ويبقى ما عداه على الأصل ، وإنما أثبت النبي ﷺ الشفعة في هذا الحديث في صورة خاصة ، وهي ما إذا باع الأرض ، ولم يؤذن شريكه ، فأما إذا باعه بعد الاستيذان منه ، فالحديث ساكت عنه ، فيبقى على أصله ، وهو عدم الشفعة . ولم أجد لهذا جواباً شافياً عند أهل القول الثاني .

وتأول شيخنا العثماني رحمه الله في إعلاء السنن ١٧ : ٧ في حديث الباب بقوله : « معناه أنه لا يحل لأحد أن يقصد إضرار شريكه بإخفاء البيع عنه ، بل ينبغي له أن يطلعه عليه ، لأنه لا فائدة له في إخفاءه ، إذ لو أخفاه عنه كان أحق بالشفعة حين يطلع عليه ، ولا يسقط به حقه ، فأى فائدة في الإخفاء ؟ » وإذا كان الحديث مسوقاً للغرض المذكور ، وكان معناه ما ذكرنا فلا يدل على سقوط حق الشفعة بالإطلاع . . . لأن الحديث ساكت عن هذا البحث ، غير متعرض له ، كما لا يخفى .

ولكن إذا التأويل لا يطمئن إليه القلب بالنظر إلى سياق الحديث ، والله أعلم .

قوله : « ربعة أو حائط » بدل من قوله : « كل شركة » يعني أن الشفعة ثابتة في كل دار أو حائط إذا كان كل واحد منهما مشاعاً . ثم قيده الشافعية والحنابلة بما يمكن قسمته ، فإن كان مما لا يمكن قسمته فلا تثبت فيه الشفعة عندهم ، كاللحام الصغير ، والرحى الصغيرة ، والطريق الضيقة ، وخالفهم الحنفية والمالكية فأثبتوا الشفعة فيما لا يمكن قسمته أيضاً ، والمسئلة مبسطة في المغنى لابن قدامة ٤ : ٣١٣ .

٤٠٠٧- وحديث أبي الطاهر ، أخبرنا ابن وهب ، عن ابن جريج : أن أبا الزبير أخبره : أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله ﷺ : الشفعة في كل شرك ، في أرض ، أو ربع ، أو حائط ، لا يصلح أن يبيع حتى يعرض على شريكه ، فيأخذ أو يدع ، فإن أبي فشريكه أحق به حتى يؤذنه .

قوله : " الشفعة " اعلم أن لفظ " الشفعة " مأخوذ من " الشفع " الذى هو ضد الوتر ، لما فيه من ضم عدد إلى عدد ، أو شئى إلى شئى ، وذكر ابن فارس أن مادة " الشفع " تدل على مقارنة الشئين ، ومنه الشفع خلاف الوتر ، تقول : كان فردا فشفعته ، ومنه ناقة شفوع ، وهى التى تجمع بين محلبين فى حلبه واحدة ، ومنه شفاعة الرجل لآخر ، لأن الشفع يكون ثانى المشفوع له فى تحصيل مطلبه ، ومنه استعيرت الكلمة لشفعة الدار والأرض ، لأن الشفع يضم الدار المشفوعة إلى ملكه ، وراجع معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٣ : ٢٠١ والجمهرة لابن دريد ٣ : ٦٠ .

قوله : " فى كل شرك " يعنى من غير المنقولات ، كما يدل عليه تفسيره بقوله : " فى أرض ، أو ربع ، أو حائط " وهو قول الأئمة الأربعة ، وجمهور الفقهاء ، أنه لا تثبت الشفعة إلا فى غير المنقولات ، وتفرد ابن حزم ، ومن وافقه من أهل الظاهر ، فأثبت الشفعة فى كل مشاع منقول أو غير منقول ، وحكاه أيضا عن الحسن وابن سيرين ، وعبد الملك بن يعلى ، وعثمان البتى ، كما فى المحلى ٩ : ٨٦ وقد أخطأ الشوكانى فى نيل الأوطار ٥ : ٢٨١ خطأ فاحشا فى نسبة هذا القول إلى أبى حنيفة ومالك رحمهما الله ، فإنهما لا يقولان بشبوت الشفعة فى المنقولات أصلا ، وإن هذه النسبة ممن أعاجيب الشوكانى .

استدل ابن حزم على مذهبه بما أخرجه البخارى وغيره عن جابر : " أن النبى ﷺ قضى بالشفعة فى كل مالم يقسم ، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة " فإن عموم قوله : " كل مالم يقسم " يشمل المنقولات . وأجاب عنه الجمهور بأن الحديث مسوق لبيان حكم الدور والأرضين ، كما يدل عليه قوله فى نفس هذا الحديث : " فإذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق فلا شفعة " فلا حجة فيه على ما قاله .

وأورد ابن حزم آثارا متعددة لتأييد مذهبه ، ولكن أجاب عنه شيخنا العثمانى رحمه الله فى إعلاء السنن ١٧ : ٣ و ٤ بما فيه كفاية ومقنع .

ودليل الجمهور ما أخرجه البزار من طريق أبي الزبير ، عن جابر ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لاشفعة إلا في ربع أو حائط » ذكره الزيلعي في نصب الراية ٤ : ١٧٨ والحافظ في التلخيص ٣ : ٥٥ وذكر أن سنده جيد .

وقد أخرج البيهقي في سننه ٦ : ١٠٩ من طريق أبي حنيفة ، عن عطاء ، عن أبي هريرة مرفوعا : « لاشفعة إلا في دار أو عقار » ذكره الحافظ في التلخيص ٣ : ٥٥ ولم يعله بشيئ . ولكن ضعفه البيهقي لرواة بعد أبي حنيفة ، وأخرجه الإمام محمد في الآثار من طريق أبي حنيفة موقوفا على إبراهيم النخعي ، كما في جامع المسانيد ٢ : ٥١ ولعل ذلك هو الصحيح .

مسئلة الشفعة للجار :

واستدل الجمهور بحديث الباب على أنه لا شفعة إلا للشريك في المبيع ، لأن الحديث لم يذكر غيره ، وهو قول مالك ، والشافعي وأحمد رحمهم الله ، وهو مروى عن عمر ، وعثمان ، وعمر بن عبد العزيز ، وسعيد بن المسيب ، وسليمان بن يسار ، والزهرى ، وبجي الأنصارى وأبي الزناد ، وربيعه ، والمغيرة بن عبد الرحمن ، والأوزاعي ، وإسحاق ، وأبي ثور ، وابن المنذر ، رحمهم الله تعالى ، كما في المغنى لابن قدامة ٥ : ٣٠٨ ، وهو قول عبيد الله بن الحسن ، والإمامية من الشيعة ، كما في نيل الأوطار ٥ : ٢٨١ .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : تثبت الشفعة لأصناف ثلاثة : الأول : الشريك في نفس المبيع ، والثاني : الشريك في حقوق المبيع ، مثل الشرب والممر ، والثالث : الجار الملاصق . ويقدم الأول على الثاني ، والثاني على الثالث ، ومثل هذا القول مروى أيضا عن ابن سيرين ، وابن شبرمة ، وابن أبي ليلى ، وسفيان الثوري ، والعترة ، كما في المغنى ، والنيل .

وجمع الإمام ولي الله الدهلوى بين المذهبين ، فقال في حجة الله البالغة ٢ : ١١٣ : « وأرى أن الشفعة شفعتان ، شفعة يجب للمالك أن يعرضها على الشفيع فيما بينه وبين الله ، وأن يؤثره على غيره ، ولا يجبر عليها في القضاء ، وهى للجار الذى ليس بشريك ، وشفعة يجبر عليها في القضاء ، وهى للجار الشريك فقط ، وهذا وجه الجمع بين الأحاديث المختلفة في الباب » .

استدل الجمهور بما أخرجه البخارى وغيره عن جابر : « أن النبي ﷺ قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم ، فإذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق فلا شفعة » .

واستدل الحنفية في ثبوت الشفعة للخلايط في حقوق المبيع بعين هذا الحديث ، فإنه يدل عندهم على أن الشفعة تستحق بالشركة ، سواء كانت الشركة في نفس المبيع ، أو في حقه ، أما الأول فظاهر ، وأما الثاني فلقوله : « وصرفت الطرق » إذ لو لم يكن الشركة في نفس المبيع موجبة للشفعة لم يحتج إلى قوله : « وصرفت الطرق » ، فدل ذلك على أن الشفعة كما تستحق بالشركة في نفس المبيع ، تستحق بالشركة في الطريق ، ثم تتعدى إلى الشركة في الشرب والمسيل بدلالة النص .

وأما الشفعة للجار فاستدل فيه الحنفية بما يأتي :

١ - عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ : « الجار أحق بشفعة جاره ، ينتظر بها وإن كان غائبا ، إذا كان طريقها واحدا » أخرجه أبو داود ، والترمذى ، وابن ماجه من طريق عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عطاء ، عن جابر . وقال الترمذى : « ولا نعلم أحدا روى هذا الحديث غير عبد الملك بن أبي سليمان وقد تكلم شعبة في عبد الملك من أجل هذا الحديث ، وعبد الملك ثقة مأمون عند أهل الحديث ، لا نعلم أحدا تكلم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : إن ثناء علماء الحديث على عبد الملك بن أبي سليمان معروف في كتب الرجال ، فذكره سفيان في عداد الحفاظ ، وسماه الثورى " الميزان " يعنى أنه ميزان في معرفة صحيح الحديث من سقيمه ، ووثقه يحيى بن معين ، وابن عمار الموصلى ، والعجلى ، وابن سعد ، وأبو زرعة ، والنسائى ، والترمذى ، وأخرج حديثه مسلم ، واستشهد به البخارى ، بما يتلخص منه أنه ثقة متقن فقيه ، وراجع التهذيب ٦ : ٣٩٦ إلى ٣٩٠ .

وأما قدح شعبة في حديثه هذا ، فلعله زعمه معارضا لحديث جابر المذكور في الباب ، والحق أنه لا معارضة بينهما ، فإن حديث الباب يتحدث عن الشفعة لصنف واحد ، وهو الشريك ، وهذا يتحدث عن صنف آخر ، وهو الجار .

ثم إن هذا الحديث يثبت الشفعة للجار الذى هو شريك للبائع في طريقه ، فدلالته على ثبوت الشفعة للخلايط في مرافق المبيع أظهر من دلالتها على شفعة الجار . وستأتى للجار دلائل أخرى .

٢ - عن أبي رافع مولى النبي ﷺ : أنه سمع النبي ﷺ يقول : « الجار أحق بسقيمه » أخرجه البخارى في الشفعة ، باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع ، وأخرجه إسحاق بن

راهويه في مسنده بلفظ : « الجار أحق بشفعته » كما في نصب الراية للزيلعي ٤ : ١٧٥ ،
فاندفع ما أوله به الشافعية من أن المراد حقوق الجوار في غير الشفعة .

وأجاب عنه الشافعية أيضاً بأن المراد من « الجار » في هذا الحديث هو الجار الشريك ،
دون غيره ، واحتجوا على ذلك بما أخرجه البخاري عن عمرو بن الشريد ، قال : « وقفت
على سعد بن أبي وقاص ، فجاء المسور بن مخرمة ، فوضع يده على إحدى منكبي ، إذ جاء
أبو رافع مولى النبي ﷺ ، فقال : يا سعد ! ابتع مني بيتي في دارك ، فقال سعد : والله
ما أبتاعها ، فقال المسور : والله لتبتاعنها ، فقال سعد : والله لا أزيدك على أربعة آلاف
منجمة أو مقطعة ، قال أبو رافع : لقد أعطيت بها خمسمائة دينار ، ولو لا أني سمعت
رسول الله ﷺ يقول : الجار أحق بسقبة ما أعطيتها بأربعة آلاف ، وأنا أعطى بها
خمسمائة دينار ، فأعطاها إياه » فإن سعد بن أبي وقاص كان شريكاً لأبي رافع في داره ، وفيه
ذكر أبو رافع هذا الحديث ، فظهر أن المراد منه الجار الشريك .

ولكن قصة أبي رافع وسعد لا تصلح مخصصة لعموم الحديث ، فإن لفظ « الجار » في
الحديث عام لكل جار ، سواء كان شريكاً أو لا ، وإن استعمال الصحابي حديثاً عاماً في واقعة
مخصوصة لا يدل على أن حكمه خاص بتلك الواقعة ، وإنما العبرة في الفقه لعموم لفظ الحديث .

ثم يرد هذا التأويل أيضاً ما أخرجه النسائي وابن ماجه عن حسين المعلم ، عن عمرو بن
شعيب ، عن عمرو بن الشريد ، عن أبيه أن رجلاً قال : « يا رسول الله أرضني ليس فيها لأحد
شرك . ولا قسم إلا الجوار ، فقال : الجار أحق بشفعة ما كان » فإنه صريح في ثبوت الشفعة
للجار الذي لا يشارك البائع في المبيع .

واعترض الحافظ في الفتح ٥ : ٣٦١ أخيراً بأن حديث « الجار أحق بسقبة » لو حمل
على شفعة الجار غير الشريك ، لكان هو أحق بالشفعة من الشريك ، لأن النبي ﷺ جعله
أحق بالشفعة من كل من سواه ، مع أن القائلين بالشفعة للجار لا يقدمونه على الشريك . ولكن
الخلوص من هذا الاعتراض سهل ، فإن الأحقية في الحديث إضافية ، والمراد أن الجار أحق
من المشتري ، لا أنه أحق من الشريك . ويدل على ذلك ما أخرجه الطحاوي ، وعبد الرزاق ،
وابن أبي شبة عن شريح ، قال : « الخليط أحق من الشفيع ، والشفيع أحق من الجار ، والجار
من سواه » ذكره الزيلعي في نصب الراية ٤ : ١٧٦ .

باب غرز الخشب في جدار الجار

٤٠٠٨- حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن ابن شهاب ، عن الأعرج ،

٣- عن سمرة بن جندب رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « جار الدار أحق بدار الجار ، والأرض » أخرجه الترمذى في الأحكام ، وأبو داود في البيوع ، والنسائي في الشروط ، وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح ، ورواه أحمد في مسنده ، والطبراني في معجمه ، وابن أبي شيبه في مصنفه ، وفي بعض ألفاظهم : « جار الدار أحق بشفعة الدار » وأخرجه أيضا ابن حبان في النوع السادس والثلاثين من صحيحه ، ثم أجاب عنه بأنه إنما ورد في الجار الذى يكون شريكا ، دون الجار الذى ليس بشريك ، واستدل عليه بقصة أبى رافع ، وسعد رضى الله عنهما ، وقد أسلفنا الجواب عنه .

وأما قوله عليه الصلاة والسلام في حديث جابر : « فإذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق فلا شفعة » فتأويله عند الحنفية أن الشفعة لا تثبت بعد القسمة بسبب الشراكة ، ولا ينافى ذلك ثبوتها بسبب آخر ، كالجوار .

وقال شيخنا العثماني في إعلاء السنن ١٧ : ١٢ : « والحاصل أن أبا حنيفة يؤول قوله : « إذا وقعت الحدود ، وصرفت الطرق فلا شفعة » والشافعي والشوكاني يؤولان قوله : « الجار أحق بسقبة » ولما نظرنا إلى علة مشروعية الشفعة ، وهو دفع الضرر ، كان تأويل أبى حنيفة أرجح ، لأن المرء كما يتضرر من شريكه يتضرر من جاره أيضا » .

قال العبد الضعيف عفا الله عنه : وليس هذا التعليل لتعدي حكم المنصوص إلى غير المنصوص ، وإنما هو لترجيح أحد التأويلين المحتملين في النص ، فلا يرد عليه أن الشفعة ثابتة على خلاف القياس ، فلا تتعدى إلى غير المنصوص ، فتدبر .

ومن هنا يتبين بطلان ما ادعاه بعض المعاصرين من أنه يجوز إثبات الشفعة لأصناف أخرى ، غير هذه الأصناف الثلاثة ، كالزراع والمستكرى ، بجامع دفع الضرر .

باب غرز الخشب في جدار الجار

قوله : « عن الأعرج » يعنى عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، كما هو مصرح عند

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة في . . .

ابن ماجه ، وأحمد في مسنده ٢ : ٤٦٣ . وهو من ثقات أصحاب أبي هريرة رضي الله عنه ، وسئل ابن المديني عن أعلى أصحاب أبي هريرة ، فبدأ بابن المسيب ، وذكر جماعة ، قيل له : فالأعرج ؟ قال : دون هؤلاء ، وهو ثقة ، كذا في تهذيب التهذيب ٦ : ٢٩٠ .

وقد روى هذا الحديث غير واحد عن طريق مالك ، عن الزهري ، عن الأعرج ، ورواه خالد بن مخلد عن مالك ، عن أبي الزناد بدل الزهري ، وقال بشر بن عمرو : « عن مالك ، عن الزهري ، عن أبي سلمة » بدل الأعرج . ووافقه هشام بن يوسف ، عن مالك ، ومعمّر عن الزهري ، ورواه الدار قطني في الغرائب ، وقال : « المحفوظ عن مالك الأول » وقال في العلل : رواه هشام الدستواني عن معمر ، عن الزهري ، عن حميد بن عبد الرحمن بدل الأعرج ، والمحفوظ عن الزهري عن الأعرج ، وبذلك جزم ابن عبد البر أيضا ، ثم أشار إلى أنه يحتمل أن يكون عند الزهري عن الجميع . كذا في فتح الباري ٥ : ٧٩ .

قوله : " عن أبي هريرة " أخرجه أيضا البخاري في المظالم ، باب لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في جداره ، وفي الأشربة ، باب الشرب من فم السقاء ، وأبو داود في أواخر الأقضية رقم ٣٤٨٧ ، والترمذي في الأحكام ، باب ما جاء في الرجل يضع على حائط جاره خشبا ، وابن ماجه في الأحكام ، باب الرجل يضع خشبة على جدار جاره ، رقم ٢٣٣٥ ، ومالك في الأقضية ، القضاء في المرفق ، وأحمد في مسنده ٢ : ٢٤٠ و ٤٦٣ ، وهذا اللفظ مروى أيضا عن مجمع بن يزيد عند ابن ماجه في الباب المذكور ، وعند أحمد في حديث مجمع بن يزيد من مسنده ٣ : ٤٨٠ .

قوله : " لا يمنع " بالجزم على أنه نهى ، وروى بالرفع على أنه خبر بمعنى النهي ، ورواه أحمد بلفظ " لا يمنع " بزيادة نون التأكيد ، وهو يؤيد رواية الجزم .

قوله : " أن يغرز خشبة " روى " خشبة " على التنكير والإفراد ، و " خشبه " بالإضافة والجمع ، وحكى النووي من عبد الغني بن سعيد أنه قال : « كل الناس يقولون بالجمع إلا الطحاوي » ولكن تعقبه الحافظ في الفتح ٥ : ٧٩ بأن أبا ذر من رواة الصحيح رواه بالإفراد .

ثم ذكر الأبي في شرح صحيح مسلم ٤ : ٣١١ عن شيخه أنه ليس المراد بالغرز المندوب إليه في الحديث أي بني الجار فوق ذلك ، لأن ذلك معلوم كونه مضرا بجدار الجار ، وإنما المعنى

جداره،

أن يغرز الخشبة للتسقيف فقط . ويؤيده ما أخرجه الطبري في تهذيب الآثار رقم ١١٥١ من طريق أبي الزناد بلفظ: « إذا سأل أحدكم أخوه أن يلزق بجداره خشبات فليدعه » .

قوله : « في جداره » حمله أحمد وإسحاق على الوجوب ، فلا يجوز المنع عندهما في حال من الأحوال . وهو قول ابن حبيب من المالكية ، والشافعي في القديم ، وبعض أهل الظاهر . وقال مالك وأبو حنيفة ، والشافعي في الجديد : إن الأمر في حديث الباب للندب ، والنهي للتنزيه ، فلا يجوز لأحد أن يغرز خشبة على جدار جاره إلا بإذن منه . ويندب للمالك الجدار أن يأذن له بذلك ، فإن امتنع لم يجبر على ذلك قضاء .

استدل الحنابلة ومن وافقهم بحديث الباب ، فإنه نهى ، وظهره التحريم ، وأبدوا قولهم بما أخرجه ابن ماجه (رقم ٢٣٣٦) وأحمد في مسنده ٣ : ٤٨٠ عن عكرمة بن سلمة : « أن أخوين من بلمغيرة أعتق أحدهما أن لا يغرز خشبا في جداره ، فأقبل مجمع بن يزيد ، ورجال كثير من الأنصار ، فقالوا : نشهد أن رسول الله ﷺ قال : لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره . فقال : يا أخى ! إنك مقضى لك على ، وقد حلفت ، فاجعل أسطواناً دون حائطي أو جداري ، فاجعل عليه خشبك » فإن ظاهر هذا الحديث أن الأنصار حملوه على الوجوب .

وكذلك استدلوا بما أخرجه مالك في الموطأ في باب القضاء في المرفق عن عمرو بن يحيى المازني ، عن أبيه : « أن الضحاك بن خليفة ساق خليجاً له من العريض ، وأراد أن يمر به في أرض محمد بن مسلمة ، فأبى محمد ، فقال له الضحاك : لم تمنعني ؟ وهو لك منفعة ، تشرب به أولاً وآخراً ، ولا يضرك ، فأبى محمد ، فكلم فيه الضحاك عمر بن الخطاب ، فدعا عمر محمد بن مسلمة ، فأمره أن يخلي سبيله ، فقال محمد : لا ، والله ، فقال عمر : لم تمنع أخاك ما ينفعه ، وهولك نافع تسقى به أولاً وآخراً ، وهو لا يضرك ، فقال محمد بن مسلمة : لا والله ، فقال عمر : والله ليمرن به ، ولو على بطنك ، فأمره عمر أن يمر به ، ففعل الضحاك » .

وكذلك أخرج مالك في نفس هذا الباب من الموطأ ، عن عمرو بن يحيى المازني ، عن أبيه أنه قال : « كان في حائط جده ربيع لعبد الرحمن بن عوف ، فأراد عبد الرحمن بن عوف

أن يحوله إلى ناحية من الحائط هي أقرب إلى أرضه ، ففنه صاحب الحائط ، فكل عبد الرحمن ابن عوف عمر بن الخطاب في ذلك ، فقضى عمر لعبد الرحمن بن عوف بتحويله .

وإن ظاهر هاتين القصتين أن سيدنا عمر رضى الله تعالى عنه حمل حديث الباب على ظاهره من الوجوب ، وعداه إلى كل ما يحتاج الجار إلى الانتفاع به من دار جاره إذا لم تكن فيه مضرة ظاهرة للمالك .

وقد أخرج البيهقي في كتاب الصلح من سننه ٦ : ٦٩ عن يحيى بن جعدة ، قال : « أراد رجل بالمدينة أن يضع خشبته على جدار صاحبه بغير إذنه ، ففنه ، فإذا من شئت من الأنصار يحدثون عن رسول الله ﷺ أنه نهاه أن يمنعه ، فجبر على ذلك » .

وهذا يدل أيضا على أن الأنصار حملوا الحديث على الوجوب ، لا على الندب فقط .

وأما الجمهور فاستدلوا بحديث « لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه » وبما سيأتي في الباب الآتي : « من اقتطع شبرا من الأرض ظلما طوقه الله إياه يوم القيامة من سبع أرضين » وغير ذلك من الأحاديث التي تحرم التصرف في مال الغير إلا بإذنه ، وبما يدل على كون حديث الباب للنذب أمور :

الأول : أن أبا داود قد أخرج حديث الباب بلفظ : « إذا استأذن أحدكم أخاه أن يغرز خشبة في جداره ، فلا يمنعه » وإنه يدل على أن الاستيذان لازم لمن أراد غرز الخشبة ، ولو كان ذلك من حقوقه اللازمة لما احتيج إلى الاستيذان . ثم إن النبي ﷺ نهى المالك عن المنع ، وذلك يدل على أن منعه مؤثر ، وإن كان منعه غير مؤثر في القضاء ، لما خوطب بالنهي ، فهذا كله مع الأحاديث العامة التي تحرم التصرف في ملك الغير يدل على أن الجار لا يستحق غرز الخشبة بدون إذن المالك ، ولكن النبي ﷺ أمر المسلمين في كثير من الأشياء بالرفق والمسامحة ، لا من حيث الشارع والقاضي ، بل من حيث المرشد والهادي ، وإن حديث الباب من جملة ما ، وبه قال الطحاوي في مشكل الآثار ٣ : ١٥٣ .

والثاني : أن البخاري قد أخرج حديث الباب في كتاب الأشربة عن عكرمة عن جبر بن هريرة ، بلفظ : « نهى رسول الله ﷺ عن الشرب من فم السقاء ، وأن يمنع جاره أن يغرز خشبة في جداره ، وإن نهى عن الشرب من فم السقاء ليس إلا للإرشاد ، فليكن النهي الثاني كذلك .

والثالث : أن هذا الحديث مروي عن أبي شريح الكعبي رضي الله عنه عند الطبراني ، في الكبير

قال : ثم يقول أبو هريرة : ما لي أراكم معرضين ؟

بلفظ : « ما ذا يرجو الجار من جاره إذا لم يرفقه بأطراف خشبة في جداره » ذكره الهيثمي في الزوائد ٤ : ١٦٠ ، وضعفه بسبب عبد الله بن سعيد المقبري ، ولكن استدل به ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار ٣ : ٧٩٠ على ندب هذا الأمر ، فقال : « فسدل ﷺ بذلك أن إرفاق الرجل جاره بحمل أطراف خشبته على جداره من أخلاق الناس ، وجميل أفعالهم ، لا أن ذلك حق واجب له عليه » واستدلال مثل ابن جرير بهذا الحديث يدل على صحته عنده .

وأما ما استدل به الحنابلة وغيرهم من أفضية عمر رضي الله عنه ، والأنصار ، فحكايات أحوال لا عموم لها ، وأجاب عنها الإمام ابن عبد البر رحمه الله في التمهيد ١٠ : ٢٣١ بقوله : « وإذا وجد الخلاف بين الصحابة في ذلك ، وجب النظر ، والنظر في هذه المسألة يدل على صحة ما ذهب إليه مالك ومن قال بقوله . والدليل على ذلك قول رسول الله ﷺ : إن دماؤكم ، وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام ، يعني أموال بعضكم على بعض . . . وقال ﷺ : إن الله حرم من المؤمن دمه وماله ، وعرضه ، وأن لا يظن به إلا الخير ، وقال ﷺ : لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه . والأصول في هذا كثيرة جدا ، ولهذه الأصول الجسام ، ولثقلها من الكتاب والسنة حمل أهل العلم هذا الحديث على الندب والفضل والإحسان ، لا على الوجوب ، لتستعمل أخباره وسنته ﷺ كلها ، وهكذا يجب على العالم ، ما وجد إلى ذلك سبيلا » .

على أن ابن جرير الطبري رحمه الله أعل أثر عمر رضي الله عنه في قصة الضحاك بن خليفة بالانقطاع ، وبأنه لا يمكن من مثله أن يقول : والله ليمرن به على بطنك ، وعارضه بأثر لعبد الله بن عمرو ، راجع تهذيب الآثار ٣ : ٧٩٤ .

هذا ، والذي يظهر لهذا العبد الضعيف عفا الله عنه : أن الحكم الأصلي في هذا الباب ما ذهب إليه الجمهور ، ولكن لا يبعد أن يجوز للحاكم في خصوص بعض الوقعات أن يقضى بما يرى فيه مصلحة ، فإن الرجل ربما يضطر إلى بعض التصرفات في أرض الغير ، ولا تضره رأسا ، واكن المالك لا يرضى بذلك عنادا منه ، وفي مثل هذه الوقعات لو قضى حاكم بما قضى به عمر رضي الله عنه كان في فسحة من ذلك ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قوله : « ثم يقول أبو هريرة » وزاد الترمذي وابن ماجه قبله : « فلما حدثهم أبو هريرة طأطأوا رءوسهم » ورواه أبو داود ، فاقصر على قوله : « فنكسوا » ، وبهاتين الروایتين يتبين وجه قول أبي هريرة : « ما لي أراكم معرضين » .

والله لأرمين بها بين أكتافكم .

٤٠٠٩- حدثنا زهير بن حرب ، حدثنا سفيان بن عيينة ، ح وحدثني أبو الطاهر ، وحرمة ابن يحيى ، قالوا : أخبرنا ابن وهب ، أخبرني يونس ، ح وحدثنا عبد بن حميد ، أخبرنا عبد الرزاق ، أخبرنا معمر ، كلهم عن الزهري بهذا الإسناد نحوه .

باب تحريم الظلم وغصب الأرض

٤٠١٠- حدثنا يحيى بن أيوب ، وقتيبة بن سعيد ، وعلى بن حجر ، قالوا : حدثنا إسماعيل ، وهو ابن جعفر ، عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن عباس بن سهل بن سعد الساعدي ، عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل : أن رسول الله ﷺ قال : من اقتطع شبرا من الأرض

قوله : " لأرمين " ورواه أبو داود بلفظ : « لألقينها » يعنى : لأشيعن هذه المقالة فيكم ، ولأفزعنكم بها ، كما يضرب الإنسان بالشيء بين كتفيه ، ليستيقظ من غفلته ، ويمكن أيضاً أن يكون مراده أنى أقضى فيكم بهذا الحديث رغم كراهيتكم له ، فإن أبا هريرة قال ذلك حين كان يلى إمرة المدينة من قبل مروان ، ذكره الحافظ عن إمام الحرمين ، والله أعلم .

قوله : " بين أكتافكم " جمع كتف بالتاء ، وروى « أكتافكم » بالنون ، جمع كنف ، وهو الجانب ، ولكن أكثر الروايات على الأول .

باب تحريم الظلم وغصب الأرض

قوله : " عن سعيد بن زيد " أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، وفى بيته أسلم سيدنا عمر رضي الله عنه ، لأنه كان زوج أخته فاطمة ، وقال سعيد بن حبيب : « كان مقام أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلى ، وسعد ، وسعيد ، وطلحة ، والزبير ، وعبد الرحمن بن عوف مع النبي ﷺ واحدا ، كانوا أمامه فى القتال ، وخلفه فى الصلاة » توفى بالعقيق ، فحمل إلى المدينة سنة خمسين ، وعاش بضعا وسبعين سنة ، كذا فى الإصابة ٢ : ٤٤ .

وحديثه هذا مروي أيضا عند البخارى فى المظالم ، باب إثم من ظلم شيئا من الأرض ، وفى بدء الخلق ، باب ما جاء فى سبع أرضين ، وعند الدارمى فى البيوع ، باب من أخذ شيئا من الأرض ، رقم ٢٦٩ .

قوله : " من اقتطع " وفى رواية عند المصنف وغيره : « من أخذ » والمعنى واحد ،

ظلمًا طوقه الله إياه يوم القيامة من سبع أرضين .

لأن اقتطاع الأرض في اللغة بمعنى غصبها .

قوله : " طوقه الله " اختلف شراح الحديث في معناه على أقوال :

١ - المراد أن غاصب الأرض يكلف نقل مقدار ما غصب من سبع أرضين إلى المحشر ، فلا يطبق ذلك ، ويكون كاطوق في عنقه ، لا أنه طوق حقيقة ، ويؤيده ما أخرجه أحمد في مسنده ٤ : ١٧٣ عن يعلى بن مرة مرفوعا : « من أخذ أرضا بغير حقها كلف أن يحمل ترابها إلى المحشر » .

٢ - أنه يكلف بنقله إلى المحشر ، ثم يجعل كله في عنقه طوقا ، ويعظم قدر عنقه حتى يسع ذلك ، كما ورد في غلط جلد الكافر . وقد روى أحمد في مسنده ٤ : ١٧٣ والطبري وابن حبان من حديث يعلى بن مرة مرفوعا : « أيما رجل ظلم شبرا من الأرض كلفه الله أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ، ثم يطوقه يوم القيامة ، حتى يقضى بين الناس » ولأبي يعلى بإسناد حسن عن الحكم بن الحارث السلمي مرفوعا : « من أخذ من طريق المسلمين شبرا جاء يوم القيامة يحمله من سبع أرضين » .

٣ - معناه أنه يعاقب بالخسف إلى سبع أرضين ، فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقا في عنقه . ويؤيده ما أخرجه البخاري في المظالم عن ابن عمر رضى الله عنهما ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من أخذ من الأرض شيئا بغير حقه خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين » .

٤ - المراد بقوله : " طوقه الله " أنه يكلف الغاصب أن يجعله له طوقا ، ولا يستطيع ذلك ، فيعذب بذلك ، كما جاء في حق من كذب في منامه أنه يكلف بعقد شعيرة .

٥ - المراد من التطويق : تطويق الإثم ، والمراد به أن الظلم المذكور لازم له في عنقه لزوم الإثم ، ومنه قوله تعالى : (ألزمناه طائرته في عنقه) .

وقال الحافظ في الفتح ٥ : ٧٥ بعد سرد هذه الأقوال : « وبالوجه الأول جزم أبو الفتح القشيري ، وصححه البغوي . ويحتمل أن تتنوع هذه الصفات لصاحب هذه الجنابة ، فيعذب بعضهم بهذا ، بحسب قوة المفسدة وضعفها » .

قوله : " من سبع أرضين " بفتح الراء ، ويجوز إسكانها .

٤٠١١- حدثني حرملة بن يحيى ، أخبرنا عبد الله بن وهب ، حدثني عمر بن محمد

ودل الحديث على تحريم الظلم والغصب ، وتغليظ عقوبته ، وعلى أن الملكية الشخصية ثابتة في الأرض كما أنها ثابتة في غيرها ، وأنها محترمة عند الشرع ، وعلى أن الأرض يمكن غصبها ، خلافا لمن أنكر ذلك .

واستدل به الحافظ في الفتح على أن من ملك أرضا ملك أسفلها إلى منتهى الأرض ، وله أن يمنع من حفر تحتها سرنا أو بئرا بغير رضاه . ولعل وجه الاستدلال أن غاصب الأرض إنما يطوقها إلى منتهى الأرض من أجل أن غصبه غصب لجميع مانتحتها . ولكن فيه نظر من جهة أن العقاب لا يجب أن يكون بقدر المعصية في الزمان والمكان - ولعل حق مالك الأرض في منع الغير من حفر السرب أو البئر مقتصر على ما إذا أضر ذلك بأرضه ، فإن لم يضر بأن حفر السرب على عمق بعيد من السطح ، كما يفعل ذلك لأجل القطار التي تجري تحت الأرض في زماننا ، ولا يؤثر ذلك السرب على السطح أصلا ، فينبغي أن يجوز ذلك ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

واستدل أيضا بهذا الحديث على أن مالك الأرض يملكها بجميع ما في باطنها ، من حجارة ، أو معادن ، وغير ذلك ، وله أن ينزل بالحفر ماشاء ، ما لم يضر بمن يجاوره .

ودل الحديث أيضا على أن الأرضين سبع ، وهو ظاهر ما في القرآن الكريم ، « ومن الأرض مثلهن » . واستدل بعضهم بهذا الحديث على أنها مترجمة لم يفتق بعضها من بعض ، ولكن فيه نظر ، لأن الحديث غير مسوق لبيان هيئة الأرضين ، وإن أحاديث الترعيب والترهيب لا تدخل في حقائق علوم الطبيعة وتفصيلها ، فلا ينبغي سوقها إلى غير مقصودها ، بالتشبيث ببعض الألفاظ المحتملة ، وتقعيدها على نظريات لا سبيل إلى الجزم بها . والحق أن علوم الطبيعة ليست موضوع القرآن ، ولا السنة ، فلا ينبغي أن ينسب إليهما في ذلك ، لإثبات منها بصراحة لا تقبل التأويل ، والله أعلم .

قوله : " حدثني عمر بن محمد " هو عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر ، من أحفاد سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهم ، كان ثقة قليل الحديث ، وروى عن سفيان الثوري أنه قال : « لم يكن في آل عمر أفضل من عمر بن محمد بن زيد العسقلاني » وقال الخريبي : ما رأيت رجلا قط أطول منه ، وبلغني أنه كان يلبس درع عمر ، فيسحبها .

أن أباه حدثه ، عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل أن أروى خاصمته في بعض داره ، فقال :
دعوها وإياها ، فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول : من أخذ شبرا من الأرض بغير حقه
طوقه في سبع أرضين يوم القيامة ، اللهم إن كانت كاذبة فأعم بصرها ، واجعل قبرها في

وأبوه : محمد بن زيد ، حفيد لعبد الله بن عمر ، يعد من الثقات ، وراجع لها التهذيب
٧ : ٤٩٥ و ٩ : ١٧٢ .

قوله : " أن أروى " هي أروى بنت أنيس ، لم يذكرها ابن عبد البر في الصحابة ،
وذكرها الحافظ في الإصابة ٤ : ٢٢١ تبعا لابن منسدة ، ولا يحفظ عنها غير قصتها هذه مع
سعيد بن زيد رضي الله عنهما ، وقد ذكرها الترمذي في باب الوضوء من مس الذكر ،
وأخرج ابن السكن ، والدارقطني في العلل عنها الحديث الذي أشار إليه الترمذي ، ولكن
قال ابن السكن : لا يثبت ، كذا في الإصابة .

قوله : " خاصمته في بعض داره " وسيأتي في الرواية الآتية أنها رفعت الحصومة
إلى مروان بن الحكم ، وهو يومئذ والى المدينة ، وقد أخرج الزبير في كتاب النسب من طريق
أبي بكر بن محمد بن حزم : « استعدت أروى بنت أويس (ولعل الصحيح أنيس) مروان
ابن الحكم ، وهو والى المدينة ، على سعيد بن زيد في أرضه بالشجرة ، وقالت : إنه أخذ
حقي ، وأدخل ضفيري في أرضه » كذا في فتح الباري ٥ : ٧٥ .

قوله : " دعوها وإياها " وكان مروان بن الحكم بعث إلى سعيد بن زيد ناسا للمصالحة ،
كما يظهر من روايات أحمد وابن حبان ، ذكرها الحافظ في الفتح ، وقد أخرج أبو نعيم بسند
فيه ابن لهيعة ، عن أبي غطفان المري ، أن سعيد بن زيد أجاب من كلمه في ذلك بقوله :
« أنا أظن أروى حقها ؟ فو الله لقد ألقيت لها ستائة ذراع من أرضي من أجل حديث سمعته
من رسول الله ﷺ ، » فذكر الحديث ، ثم قال : « قومي يا أروى ! فخذى الذى تزعمين
أنه حقلك ، فقامت ، فتسحبت في حقه . » كذا في حلية الأولياء لأبي نعيم ١ : ٩٧ ترجمة
سعيد بن زيد .

قوله : " طوقه " بالبناء للمجهول ، وضمير نائب الفاعل راجع إلى الغاصب :
وضمير المفعول الثانى إلى ما غصبه .

قوله : " اللهم إن كانت كاذبة " وأخرج أبو نعيم عن أبي بكر بن محمد بن عمرو

دارها ، قال : فرأيتها عمياء قلتمس الجدر ، تقول : أصابني دعوة سعيد بن زيد . فبينما هي تمشي في الدار مرت على بئر في الدار ، فوقعت فيها ، فكانت قبرها .

٤٠١٢ - حدثنا أبو الربيع العتكي ، حدثنا حماد بن زيد ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه : أن أروى بنت أويس ادعت على سعيد بن زيد أنه أخذ شيئاً من أرضها ، فخاصمته إلى مروان ابن الحكم ، فقال سعيد : أنا كنت أخذ من أرضها شيئاً ؟ بعد الذي سمعت من رسول الله ﷺ ، قال : وما سمعت من رسول الله ﷺ ؟ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من أخذ شبراً من الأرض طوقه إلى سبع أرضين ، فقال له مروان : لا أسألك بينة بعد هذا . فقال : اللهم إن كانت كاذبة فعم بصرها ، واقتلها في أرضها ، قال : فما ماتت حتى ذهب بصرها ، ثم بينا هي تمشي في أرضها إذ وقعت في حفرة ، فماتت .

٤٠١٣ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، حدثنا يحيى بن زكرياء بن أبي زائدة ، عن هشام ، عن أبيه ، عن سعيد بن زيد ، قال : سمعت النبي ﷺ يقول : من أخذ شبراً من الأرض ظلماً فإنه يطوقه يوم القيامة من سبع أرضين .

ابن حزم : « إن أروى استعدت على سعيد بن زيد إلى مروان بن الحكم فقال سعيد : اللهم إنها قد زعمت أني ظلمتها ، فإن كانت كاذبة فأعم بصرها ، وألقها في بئرها ، وأظهر من حق نورا يبين للمسلمين أني لم أظلمها . قال : فبيناهم على ذلك ، إذ سال العقيق بسيل لم يسلم مثله قط ، فكشف عن الحد الذي كانا يختلفان فيه ، فإذا سعيد قد كان في ذلك صادقا ، ولم تلبث إلا شهرا حتى عميت ، فبينما هي تطوف في أرضها تلك ، إذ سقطت في بئرها ، قال : فكنا ، ونحن غلمان . نسمع الإنسان يقول للإنسان : أعماك الله كما أعمى الأروى ، فلا نظن إلا أنه يريد الأروى التي من الوحش (لأن أروى في اللغة حيوان من الوحش كتييس الجبل) فإذا هو إنما كان ذلك لما أصاب أروى من دعوة سعيد بن زيد ، وما يتحدث الناس به مما استجاب الله له سؤله » كذا في حلية الأولياء ١ : ٩٧ .

قوله : « بنت أويس » كذا وقع في نسخ صحيح مسلم المطبوعة ، ومثله في جامع الأصول لابن أثير . وكذلك ذكر أبو نعيم في حلية الأولياء اسمها في موضعين ، ولكن المعروف : « بنت أنيس » ولم يذكر الحفاظ في الإصابة وابن أثير في أسد الغابة غير بنت أنيس ، وجزم الشيخ محمد ذهني في شرحه بأنه خطأ من النساخ ، والله سبحانه أعلم .

٤٠١٤- وحديثي زهير بن حرب ، حدثنا جرير ، عن سهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : لا يأخذ أحد شبرا من الأرض بغير حقه إلا طوقه الله إلى سبع أرضين يوم القيامة .

٤٠١٥- حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي ، حدثنا عبد الصمد - يعني ابن عبد الوارث - حدثنا حرب - وهو ابن شداد - ، حدثنا يحيى ، وهو ابن أبي كثير ، عن محمد بن إبراهيم : أن أبا سلمة حدثه ، وكان بينه وبين قومه خصومة في أرض ، وأنه دخل على عائشة ، فذكر

قوله : ” جرير “ الظاهر أنه جرير بن عبد الحميد ، وسهيل : هو سهيل بن أبي صالح ، والله أعلم .

قوله : ” عن أبي هريرة “ حديثه هذا أخرجه أيضا أحمد في مسنده ٢ : ٣٨٧ و ٣٨٨ و ٤٣٢ ، ولم يخرج غير مسلم من بين أصحاب الصحاح .

قوله : ” أحمد بن إبراهيم الدورقي “ بفتح الدال ، منسوب إلى دورق ، وهي بلدة من أعمال الأهواز ، وإليها تنسب القلائس الدورقية ، ويقال : بل هو منسوب إلى صنعة القلائس ، لا إلى البلد ، وقال اللالكائي : كان يلبس القلائس الطوال ، وهو ثقة ، مات في شعبان سنة ٢٤٦ . كذا في التهذيب .

قوله : ” عن محمد بن إبراهيم “ هو محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد القرشي التيمي ، أبو عبد الله المدني ، كان جده الحارث بن خالد من المهاجرين الأولين ، وهو ابن عم لأبي بكر الصديق رضي الله عنه ، وكان محمد بن إبراهيم فقيها مجتهدا ثقة كثير الحديث ، وكان حريص قومه ، مات سنة مائة وعشرين ، وروى له الجماعة ، كذا في تهذيب الكمال للزمري ٦ : ٥٧٨ .

قوله : ” أن أبا سلمة “ هو أبو سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف ، الفقيه المعروف ، المحدث في الفقهاء السبعة بالمدينة ، قيل : اسمه عبد الله ، وقيل : لإسماعيل ، وقيل : اسمه كنيته ، كذا في التهذيب ١٢ : ١١٥ .

قوله : ” كان بينه وبين قومه خصومة “ قال الحافظ في الفتح : لم أقف على أسمائهم .

ذلك لها : فقالت : يا أبا سلمة ! اجتنب الأرض ، فإن رسول الله ﷺ قال : من ظلم قيد شبر من الأرض طوقه من سبع أرضين .

٤٠١٦ - وحديثي إسحاق بن منصور ، أخبرنا حبان بن هلال ، أخبرنا أبان ، حدثنا يحيى أن محمد بن إبراهيم حدثه أنه دخل على عائشة ، فذكر مثله .

باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه

٤٠١٧ - حديثي أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري ، حدثنا عبد العزيز بن المختار ، حدثنا خالد الخذاء ، عن يوسف بن عبد الله ، .

قوله : " فقالت " وحديث عائشة هذا مروي عند البخاري في المظالم ، باب إثم من ظلم شيئا من الأرض ، وفي بدء الخلق ، باب ما جاء في سبع أرضين ، وعند أحمد في مسنده ٦ : ٦٤ و ٧٩ و ٢٥٢ و ٢٥٩ ، وإن هذا المعنى مروي عن أبي مالك الأشجعي أيضا عند أحمد في مسنده ٤ : ١٤٠ و ٢٠٢ وعن يعلى بن مرة في ٤ : ١٧٣ .

قوله : " قيد شبر " بكسر القاف ، بمعنى " قدر " .

قوله : " أبان " هو أبان بن يزيد العطار ، أبو يزيد البصري ، وثقه الأكثرون ، وضعفه ابن الجوزي اعتمادا على الكديمي ، والكديمي ليس بمعتمد ، كما في التهذيب ١ : ١٠٢ .

باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه

قوله : " الجحدري " بفتح الجيم والداد ، وقد مر غير مرة .

قوله : " عبد العزيز بن المختار " الأنصاري ، أبو إسحاق ، ويقال : أبو إسماعيل الدباغ المصري ، مولى حفصة بنت سيرين ، قال ابن معين : ثقة ، وقال أبو زرعة : لا بأس به ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان يخطئ ، ووثقه العجلي ، وابن البرقي ، والدارقطني ، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين : ليس بشيء ، كذا في التهذيب ٦ : ٣٥٥ و ٣٥٦ .

قوله : " يوسف بن عبد الله " البصري هو ابن اخت محمد بن سيرين ، قال ابن معين : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، كذا في التهذيب ١١ : ٤١٦ .

عن أبيه، عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: إذا اختلفتم في الطريق جعل عرضه سبع أذرع .

قوله : " عن أبيه " وهو عبد الله بن الحارث الأنصارى ، نسيب ابن سيرين وختمه ، وابن عمه ، روى عن جماعة من الصحابة ، وعن النبي ﷺ مرسلًا . قال أبو زرعة والنسائي : ثقة ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال ابن سعيد : كان قليل الحديث . كذا في التهذيب ٥ : ١٨١ و ١٨٢ .

قوله : " عن أبي هريرة " هذا الحديث أخرجه أيضا البخارى في المظالم ، باب إذا اختلفوا في الطريق الميئاء ، والترمذى في الأحكام ، باب ما جاء في الطريق إذا اختلفوا فيه ، رقم ١٣٥٦ ، وأبو داود في الأقضية ، باب أبواب من القضاء ، رقم ٣٦٣٣ ، وابن ماجه في الأحكام ، باب إذا تشاجروا في قدر الطريق ، رقم ٢٣٣٨ وأحمد في مسنده ٢ : ٢٢٨ و ٤٢٩ و ٤٦٦ و ٤٧٤ و ٤٩٥ ، وإن هذا المعنى مروي أيضا عن ابن عباس عند ابن ماجه ، رقم ٢٣٣٩ ، وعند أحمد في مسنده ١ : ٢٣٥ و ٣٠٣ و ٣١٣ و ٣١٧ ، وعن عبادة بن الصامت عند أحمد ٥ : ٣٢٧ .

قوله : " إذا اختلفتم " ولفظ البخارى : " إذا تشاجروا في الطريق " ولفظ أبى داود : " إذا تدارأتم في الطريق " .

قوله : " في الطريق " وزاد البخارى في رواية المستملى وعبد الرزاق في رواية ابن عباس : " الميئاء " بكسر الميم ، وهو الطريق الذى يكثر مرور الناس به .

قوله : " جعل عرضه سبع أذرع " اختلف الشراح في معنى هذا الحديث على أقوال : ١ - إذا كانت في جانبي الطريق رحبات خالية ، ثم أراد أهلها البناء عليها ، فعليهم أن يتركوا فيها سبعة أذرع للطريق ، ويؤيد هذا المعنى ما أخرجه أحمد في مسنده ٥ : ٣٢٧ عن عبادة بن الصامت في حديث طويل ذكر فيها عدة أقضية للنبي ﷺ ، وفيه : « وقضى في الرحبة تكون بين الطريق ، ثم يريد أهلها البنيان فيها ، فقضى أن يترك للطريق فيها سبع أذرع ، قال : وكان الطريق سمي الميئاء » .

٢ - قال الطحاوى رحمه الله : « لم نجد لهذا الحديث معنى ، أولى أن يحمل من أن الطريق المبتدأة إذا اختلف مبتدءوها في المقدار الذى يوقفون لها من الموضع التى يحاولون اتخاذها منها ، كالقوم يفتتحون مدينة من مدائن العدو ، فيريد الإمام قسمتها . ويريد به مع ذلك أن

يجعل فيها طرقاً لمن يسلكها بين الناس إلى ماسواها من البلدان ، ولا يجدها مما كان المفتوحة عليهم أحكموا ذلك فيها ، فيجعل كل طريق منها سبعة أذرع . ومثل ذلك الأرض الموات ، يقطعها الإمام رجلاً ، ويجعل عليه إحياءها ، ووضع طريقاً منها لاجتياز الناس فيه منها إلى ماسواها ، فيكون ذلك الطريق سبعة أذرع ، كذا في عمدة القارى ٢ : ١٤٣ .

٣ - وفسره الطبرى بأنه في حق شركاء الأرض يريدون أن يقتسموها ، فإن اتفقوا على مقدار الطريق المشترك فذاك ، وإلا جعلوه سبعة أذرع ، كذا يفهم من العمدة والفتح ٨٥ : ٥ .

٤ - وفسره ابن الجوزى بأنه في حق من قعد للبيع في حافة الطريق ، فإن كانت أزيد من سبعة أذرع لم يمنع من القعود في الزائد ، وإن كان أقل ، منع لئلا يضيق الطريق على غيره . كذا في العمدة والفتح .

وعلى كل حال ، فالظاهر أن الحديث لا يقصد التحديد الشرعى الأبدى ، وإنما يقصد ما كان فيه مصلحة في ذلك الزمان ، ومقتضى ذلك أن يحكم في كل زمان بما فيه مصلحة العامة ، وإليه يشير الخطابى رحمه الله في معالم السنن ٥ : ٢٣٨ حيث يقول : « ويشبه أن يكون هذا على معنى الإرفاق والاستصلاح ، دون الحصر والتحديد » والله سبحانه أعلم .

وقد تم شرح كتاب البيوع والمساقاة ، بفضل الله الملك الوهاب ، ضمنى يوم الخميس الثانى من ربيع الأول سنة أربع وأربعائة بعد الألف من الهجرة النبوية ، على صاحبها الصلوة والسلام ، وبهذا قدتم بحمد الله الجزء الأول من تكملة فتح الملهم ، وأسأل الله سبحانه أن يجعله لوجهه الكريم ويوفقنى لإكمال شرح باقى الكتاب ، إنه سميع قريب مجيب الدعوات . ويليه الجزء الثانى أوله كتاب الفرائض إن شاء الله تعالى ، ووقع الفراغ من طبع الجزء الأول فى أواخر شهر رمضان المبارك سنة ١٤٠٥ هـ ، وقد بلغ التأليف إلى وسط كتاب الحدود والحمد لله تعالى .



الفهرس كتاب تكملة فتح الملهم

الصفحة

الموضوع

- | | |
|---|--|
| ١ | تقريظ من العلامة الفقيه المحدث الشيخ عبد الفتاح أبي غدة الحلبي |
| ٣ | كلمة المؤلف |
| ٥ | منهج تأليف التكملة |

كتاب الرضاع

- | | |
|----|-------------------------------------|
| ٩ | المبحث الأول في معنى الرضاع لغة |
| ٩ | المبحث الثاني في معناه وحكمه شرعا |
| ١٠ | المبحث الثالث في أسرار أحكام الرضاع |
| ١١ | المبحث الرابع في حقوق الرضاع |
| ١٣ | مسئلة في استرضاع الحمقاء |
| ١٦ | مسئلة تحريم حليمة الابن من الرضاع |
| ٢١ | مسئلة لبن الفحل |
| ٢٢ | تحقيق مذهب عائشة في لبن الفحل |
| ٢٤ | ما في الحديث من آداب وأحكام |
| ٢٥ | تنبيه فيما إذا خالف الصحابي مرويّه |

٢٧	باب تحريم ابنة الأخ من الرضاعة
٣٢	مسئلة تحريم الربيبة
٣٥	باب في المصة والمصتين
٣٥	مسئلة المقدار المحرم من الرضاع
٤٤	الرد على من طعن في القرآن بآية الرضاع
٤٦	مبحث في صحة أحاديث الشيخين
٤٨	باب رضاعة الكبير
٤٩	مسئلة إرضاع الكبير
٥٢	مسئلة مدة الرضاع
٥٤	المفتي به في مذهب الحنفية
٥٧	ما في الحديث من آداب وأحكام
٥٨	الاستدلال على رضاع الكبير
٥٩	مسئلة الوجور والسعوط والاحتقان
٦٠	الاستدلال على خمس رضعات
٦١	ما في الحديث من أحكام أخرى
٦١	إستطراد في قصة الإمام أبي حفص الكبير مع الإمام البخارى
٦٢	باب جواز وطئ المسبية بعد الإستبراء وإن كان لها زوج انفسخ نكاحه بالسبي
٦٨	باب الولد للفراش وتوفى الشبهات
٧٢	إثبات النسب من الأمة
٧٧	أدلة الحنفية في المسئلة
٧٩	مسئلة ثبوت النسب بالفراش القوى مع تعذر الوطأ
٨١	مسئلة استلحاق الأخ لأخيه
٨٢	مسئلة نفاذ القضاء باطناً
٨٢	مسئلة ثبوت المصاهرة من الزنا
٨٣	باب العمل بإلحاق القائف الولد

٨٥	مسئلة ثبوت النسب بالقيافة
٨٩	أحكام أخرى
٨٩	باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف
٩٢	مبحث طريق التناوب في القسم
	باب القسم بين الزوجات وبيان أن السنة أن تكون
٩٥	لكل واحدة ليلة مع يومها
٩٦	الحكمة في كثرة أزواجه ﷺ
٩٩	باب جواز هبتها نوبتها لضررتها
١٠٤	مسئلة انعقاد النكاح بلفظ الهبة
١٠٨	باب استحباب نكاح ذات الدين
١٠٩	هل الجمال مطلوب في النكاح ؟
١١٠	إستطراد في قصة والد عبد الله بن المبارك
١١٠	باب استحباب نكاح البكر
١١٣	كلمة في الدعوة إلى حفل الزواج
١٢٠	الصفات المطلوبة في الزوجة
١٢١	باب الوصية بالنساء
١٢٥	إستطراد
١٢٧	إستطراد

كتاب الطلاق

١٢٩	المبحث الأول في معنى الطلاق لغة
١٢٩	معناه اصطلاحاً

١٣٠	الطلاق في الديانات والمجتمعات الكافرة
١٣٠	الطلاق في دين اليهود
١٣٠	الطلاق في دين النصارى
١٣٢	الطلاق في دين الهنود
١٣٢	الطلاق في الشريعة الإسلامية
	باب تحريم طلاق الحائض بغير رضاها وأنه لو خاف وقع الطلاق
١٣٥	ويؤمر برجعته
١٣٥	طلاق ابن عمر في الحيض
١٣٦	مسئلة أصولية في الأمر بالأمر بالشئ
١٤٢	أدلة الجمهور
١٥١	باب طلاق الثلاث
١٥٢	هل يجوز إيقاع الثلاث معاً
١٥٣	هل تعد الطلقات الثلاث واحدة
١٥٤	أدلة الجمهور في وقوع الثلاث معاً
١٥٨	الجواب عن الأدلة المعارضة
١٦١	باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق
١٦٩	باب بيان أن تخيير امرأته لا يكون طلاقاً إلا بالنية
١٧٧	تخير النبي ﷺ نساءه
١٧٨	ذكر من اختارت نفسها
١٧٩	حديث عمر في التخيير
١٨٠	تاريخ تخيير النبي ﷺ
١٩٠	مطلب في الإيلاء
١٩٦	باب المطلقة البائن لانفقة لها
١٩٨	جواز نظر المرأة إلى الرجل

- ٢٠١ مسألة النفقة والسكنى للمبتوتة
 ٢١٧ باب جواز خروج المعتدة البائن والمتوفى عنها زوجها في النهار
 ٢١٨ مسألة خروج المعتدة بالنهار
 ٢١٩ باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل
 ٢٢٣ باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة

كتاب اللعان

- ٢٣٥ حديث عويمر العجلاني في اللعان
 ٢٤١ كيفية اللعان
 ٢٤٥ التفريق بين المتلاعنين
 ٢٥٧ حكم من قتل رجلا وجده مع امرأته
 ٢٥٩ حكم التعريض بالقذف
 ٢٦١ حديث نزع العرق

كتاب العتق

- ٢٦٣ الرق في الإسلام
 ٢٦٨ رد من زعم أن الاسترقاق منسوخ
 ٢٧٢ تنبيه في معاهدة عدم الاسترقاق فيما بين أعضاء الأمم المتحدة
 ٢٧٤ التجزى في العتق
 ٢٧٥ ثبوت السعاية
 ٢٧٩ قصة عتق بريرة
 ٢٨٣ مسألة بيع المكاتب
 ٢٨٥ شرح حديث بريرة
 ٢٨٧ مسألة خيار العتق
 ٢٩١ باب النهي عن بيع الولاء وهبته

٢٩٢	باب تحريم تولى العتق غير مواليه
٢٩٥	باب فضل العتق

كتاب البيع

٣٠٠	مسئلة الاقتصاد فى الإسلام
٣٠١	حققيقة الثروة والملكية
٣٠٣	تلخيص مسائل الاقتصاد
٣٠٦	نظرية الاشتراكية
٣٠٧	نقد الاشتراكية من وجهة نظر الإسلام
٣٠٨	نقد الرأسمالية
٣١٠	المذهب الاقتصادى الإسلامى
٣١٣	باب إبطال بيع الملامسة والمناودة
٣١٥	بيع الشئ الغائب وخيار الرؤية
٣١٧	باب بطلان بيع الحصاة والبيع الذى فيه غرر
٣١٨	البيع بالتعاطى
٣٢٣	باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه وسومه على سومه وتحريم النجش
٣٢٥	مسئلة بيع المزايدة
٣٢٧	تعريف النجش وحكمه
٣٣٠	باب تحريم تلقى الجلب
٣٣٣	مسئلة الخيار فى تلقى الجلب
٣٣٤	باب تحريم بيع الحاضر للبادى
٣٣٩	باب حكم بيع المصرة
٣٥٠	باب بطلان بيع المبيع قبل القبض

٣٥٧	مسئلة جريان الصاعين
٣٦١	مبحث بيع الحقوق المحردة
٣٦٢	حكم الكمبيالات
٣٦٧	باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين
٣٧٧	باب من يخذع في البيع
٣٧٩	مبحث في خيار المبعون
٣٨١	مبحث في خيار الشرط
٣٨٣	باب النهى عن بيع الثمار قبل بد صلاحها
٣٨٣	تفسير بد والصلاح
٣٨٦	حكم البيع قبل بدو الصلاح
٣٩١	حكم البيع بعد بدو الصلاح
٣٩٢	حكم ما يتعامل به الناس اليوم
٤٠١	مسئلة بيع الرطب بالتمر
٤٠٥	باب تحريم بيع الرطب بالثمر إلا في العرايا
٤٠٧	تفسير العرايا
٤١٩	أحاديث العرايا
٤٢٣	باب من باع نخلا عليها ثمر
٤٢٧	من باع عبدا له مال
	باب النهى عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة وبيع الثمر قبل بد صلاحها
٤٢٨	وعن بيع المعاومة وهو بيع السنين
٤٣١	النهى عن المعاومة والثنيا
٤٣٢	باب كراء الأرض
٤٣٣	مسئلة إجارة الأرض
٤٣٦	المزارعة بشرط من الخارج

٤٣٧	حكم المزارعة
٤٤٣	حكم المزارعة وكراء الأرض
٤٤٥	مسئلة ملكية الأرض
٤٥٥	حكم كراء الأرض
٤٥٧	حديث رافع في كراء الأرض

كتاب المساقاة والمزارعة

٤٦٧	معاملة خير
٤٦٩	المساقاة إلى أجل مجهول
٤٧٣	باب فضل الغرس والزرع
٤٧٥	بحث في أطيب المكاسب
٤٧٩	باب وضع الجوائح
٤٨٧	باب استحباب الوضع من الدين
٤٩٣	باب من أدرك ما باعه عند المشتري وقد أفلس
٥٠٢	باب فضل إنظار المعسر والتجاوز في الاقتضاء من الموسر والمعسر
٥٠٧	باب تحريم مطل الغنى وصحة الحوالة واستحباب قبولها إذا أحيل على ملي
٥١١	التوى في الحوالة
٥١٤	الأوراق المالية الرائجة وحكمها
٥١٤	البون والكمبيالات
٥١٥	الشيك المصرفي
٥١٦	أوراق العملة

- ٥١٧ حكم الأوراق المالية
باب تحريم بيع فضل الماء الذى يكون بالفلاة ويحتاج إليه لرعى الكلاء ،
- ٥٢٠ وتحريم منع بذله وتحريم بيع ضراب الفحل
- ٥٢٥ باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن والنهى عن بيع السنور
- ٥٢٦ مسئلة بيع الكلب
- ٥٣٣ مباحث كسب الحجام
- ٥٣٥ باب الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه إلخ
- ٥٣٩ حكم اقتناء الكلب
- ٥٤٥ باب حل أجرة الحجامه
- ٥٤٧ علاج المعذرة
- ٥٤٩ باب تحريم بيع الخمر
- ٥٥١ حكم الكحول المسكرة
- ٥٥٧ حكم أعضاء الميتة والخنزير
- ٥٦١ حكم بيع الأصنام وشحم الميتة
- ٥٦٥ باب الربا
- ٥٦٦ معانى كلمة الربا
- ٥٦٧ ربا النسيئة وأقسامه
- ٥٦٩ الفرق بين ديون الاستثمار وديون الاستهلاك
- ٥٧١ أمثلة قرض الاستثمار
- ٥٧٤ معانى الربا فى ديون الاستثمار
- ٥٧٥ مفسد الربا فى ديون الاستثمار
- ٥٧٦ الحكمة فى تحريم ربا الفضل

- ٥٧٨ إختلاف الفقهاء في علة ربا الفضل
- ٥٨٧ حكم العملة الرائجة
- ٥٨٩ حكم الأوراق النقدية
- ٥٩٠ باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً
- ٥٩١ شرط التقابض في الصرف
- ٥٩٥ مسألة الذهب المصوغ هل هو من الربويات
- ٥٩٩ باب النهى عن بيع الورق بالذهب ديناً
- ٦٠١ باب بيع القلادة فيها خرز وذهب
- ٦٠٧ باب بيع الطعام مثلاً بمثل
- ٦١٥ رجوع ابن عباس عن قوله في الصرف
- ٦١٧ محمل حديث لا ربا إلا في النسيئة
- ٦١٨ باب لعن آكل الربا وموكله
- ٦١٩ باب أخذ الحلال وترك الشبهات
- ٦٢١ حديث : الحلال بين والحرام بين وعظيم موقعه
- ٦٢٢ أقوال العلماء في تفسير هذا الحديث
- ٦٢٣ تفسير صور الاشتباه وأحكامها
- ٦٢٦ باب بيع البعير واستثناء ركوبه
- ٦٢٨ تفصيل مسألة الشرط في البيع
- ٦٢٩ مذهب الحنفية
- ٦٣٠ المذهب الشافعى
- ٦٣١ المذهب المالكى
- ٦٣٢ المذهب الحنبلى
- ٦٣٢ الأحاديث الواردة في الباب
- ٦٤٠ باب جواز اقتراض الحيوان واستحباب توفيقه خيراً مما عليه

٦٤٨	باب جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه متفاضلا
٦٤٩	باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر
٦٤٩	حكم الاستسلاف من الذى
٦٥٢	باب السلم
٦٥٣	السلم في غير المكيل والموزون
٦٥٥	وجود المسلم فيه إلى حلول الأجل
٦٥٦	باب تحريم الاحتكار في الأقوات
٦٥٩	باب النهى عن الحلف في البيع
٦٦١	باب الشفعة
٦٦٣	ما تثبت فيه الشفعة
٦٦٥	مسئلة الشفعة للجار
٦٦٨	باب غرز الخشب في جدار الجار
٦٧٣	باب تحريم الظلم وغصب الأرض
٦٧٩	قدر الطريق إذا اختلفوا فيه

